حاشية على البيضاوي لعصام الدين

عربي ٢١

كوشه باشى احمد افندى قوللرى

قد وقف هذه النسخة الجليلة سلطاننا الأعظم
والخاقان المعظم مالك البرين والبحرين خادم الحرمين
الشريفين السلطان ابن السلطان السلطان
الغازي محمود خان وقفا صحيحا شرعيا لمن طالع
وتدبر أكرمه الله تعالى بالزلفى والحسنى حرره
الفقير أحمد شيخ زاده المفتش بأوقاف
الحرمين الشريفين
غفر لهما

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله الذي عم بارشاد الفرقان كل انسان ۰ وامد على طول الامد من انفاله طول هذا القرآن بكل احسان ۰ كتاب لم يكن الذين كفروا ليطفئوا نور نبراسه ۰ ولم يبرح الذين آووا ونصروا بانين ربع النصر على المحكم من اساسه ۰ آياته فصلت تفصيلا ان فصلت ۰ ومباديه وغاياته كملت تكميلا الى تمادي فروعها اذا اصلت ۰ انزل على طه الامين ۰ ورسول رب العالمين ۰ المبعوث الى الناس اجمعين ۰ المعجز باقصر سورة من سوره ۰ بمصاقع الخطباء مما نطقت بالاعجمين ۰ صلى الله عليه وعلى آله واصحابه وازواجه وعترته واحبابه ۰ ما طلعت بوازغ شموس الاسرار القرآنية ساطعة من آفاق عباراتها وسطعت بروق بوارق الانوار الفرقانية ۰ طالعة من اغماد اشاراتها **وبعد** فيقول العبد المفتقر الى الله القوي المتين ۰ ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني المشتهر بعصام الدين ۰ لما كان القرآن العظيم الحقيق ۰ على وجه التحقيق ۰ باجل التعظيم خير جليس لا يمل حديثه ۰ واولى انيس يطيب للسامع تحديثه ۰ وصولك الى اسراره ۰ قاض بشهود انواره ۰ وبلوغك الى كشف خباياه من زواياه ۰ بلوغ الى طيبي فوايح روايح ما كان من مزاياه ۰ وكان كتاب انوار التنزيل واسرار التأويل ۰ مما يشفي العليل من الغليل ۰ ويفصح عن غرر المعاني باللفظ القليل ۰ سلطان حسن تنقيحه وتهذيبه قاض بان ترمقه من ذوي الافهام ابصار البصائر ۰ ودرر جمال ترتيبه وتركيبه حاكم بان تتشرف برقمه ايدي الاقلام بامداد المحابر ۰ عنت القريحة الجامدة نارها ۰ والفكرة الجامدة ابهارها ۰ بمطالعة حسنه وجماله ۰ ومشاهدة جلي كلامه في حلي كماله ۰ وكان يدور في الخلد وكن ابن المصر والبلد ان اعلق عليه من نفائس الفوائد ۰ وعرائس الزوائد ۰ مما تميل اليه النفوس ۰

ويتحلى به جنوح الفردوس الى العروس ۰ لكن طوارق الحدثان والغموم فرقت البال ۰ وقوارع الزمان والهموم اورثت البلبال ۰ فاخذت في صوغ شذره من النضار ۰ وترصيع درة من درر البحار ۰ على شطر من مباحثه البديعة ۰ وطائفة من مكامنه المنيعة ۰ لتكونا تحفة وهدية فردية وعسجدية ۰ اتحف بهما السلطان الاكرم الافخم والخاقان الاجل الاعظم ۰ سلطان العرب والعجم وليث الشرى والاجم ۰ مانح القراد من ورود عطاياه جاها ۰ ومانع الوفاد تاخر عن فضاء مآربهم وانجاحها ۰ كاسر جيش الكاسرة ۰ وقامع فرقة الجبابرة ۰ ماحي آثار الكفر بجهاده ۰ وحاسم مادة الفساد بقوة حسامه وسداده ۰ اكبر كسر جيوش الشيعة الشنيعة ۰ وموهن كيد الرفضة القبيحة الفظيعة ۰ ناصر جيش اهل السنة والجماعة ۰ ومقوي جاش ارباب التوفيق والاطاعة ۰ نخبة اعاظم الملوك ۰ وبحت اصحاب السلوك ۰ منبع الحماسة الليثية ۰ ومجمع السماحة الغيثية ۰ **شعر** مليك له في الجود مجد مؤثل ۰ وفي قوة البطش المبيدة للعدى ۰ فبالجود يلقى ذو الهدى منه منة ۰ وبالبطش يلقى الغي في هوة الردى ۰ سليمان هذا الزمان ۰ وجمال محيا لهذا الاوان السلطان ابن السلطان ابن السلطان ۰ الملك المظفر الغازي بامر الرحمن ۰ صاحب القرآن سلطان سليمان بن سليم شاه بن بايزيد خان ۰ لا زالت سحائب بره الهطال ممطرة ۰ وحدائق وعده بالآمال مخضرة مزهرة ۰ ولا برح خدام العلم مستغنين باكسير جوده ۰ وارباب التقى والحكم في رفاهية بوابل سحائب وجوده ۰ الذي لم يخب من امله ۰ ولا خسر من قصده وام له ۰ **شعر** اليه برجيه الغني وهو جازم ۰ بان خبايا بره لم تكن تحصى ۰ وان يدعه فهو المجيب دعاءه ۰ وان كان ما يرجو هو المقصد الاقصى ۰ ثم المسؤول ممن رمق ما رقم القلم بالعين ۰ ان يتلقاه بكلتا اليدين ۰ وان يدرأ السيئة بالحسنة ۰ مستعينا بمن لا تأخذه نوم ولا سنة ۰ وان تعذر ان زلت القدم ۰ او طغى على طرسه القلم ۰ اذ القريحة عليلة ۰ وعين الرضاء من كل عيب كليلة ۰ وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه انيب **قوله** الحمد لله الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا اقتبس اقتباسا لطيفا من قوله تعالى تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذيرا ۰ ولا يحتاج فيه

الى دفع ما يتجه على المقتبس منه من ان الصلة يجب ان يكون معلومة وليس تنزيله القرآن على عبده معلوما فكيف يصح به الموصول ويدفع بانه لقوة دليله منزلة المعلوم لانه فى زمان الاقتباس معلوم عند المخاطبين المسلمين المتيقنين بمضمونه ولا يخفى حسن التيام التنزيل مع الفرقان لانه سمى كتاب الله فرقانا لانه انفصل بعض اجزائه من بعض فى الانزال وفى التنزيل اشعار بالتنجيم لدلالته على التكثير وان لم يفرق فى كتب اللغة بين الانزال والتنزيل والانزال وجعل الكل بمعنى وفسر ليكون بكون العبد او الفرقان والعالمين بالثقلين اذ ليس له انذار الملك والنذير مصدر بمعنى الانذار وفسره المحقق بالمنذر ايضا فان قلت لا دخل فى الانزال على سبيل التدريج فى الكون نذيرا قلت جعله نفس الانذار مبالغة فى كمال انذاره وكمال الانذار فى التدريج لانه يقع الانذار بكل جملة فان الانذار ينقطع بانقطاع النزول واقتصر على الانذار لانه يعم الكل بخلاف التبشير فانه يخص المؤمنين **قوله** فتحدى باقصر سورة من سورة اى تحدى عبده او تحدى الفرقان حيث جاء منه وان كنتم فى ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله او الله ويؤيده قوله ليدبروا آياته والتحدى طلب المعارضة والمصقع كمنبر البليغ او العالى الصوت او من لا يرتج عليه كلامه والخطيب البليغ فعلى الاول يكون مصاقع الخطباء من قبيل اضافة الليث الى الاسد فالاعتماد على المعنيين الاخيرين والعرب الخالص والتركيب من قبيل ليل اليل والقدير مبالغة القادر فالمقام يقتضى نفى القادر لا نفى القدير فالتركيب من قبيل وما انا بظلام للعبيد **قوله** وافحم اى اسكت يقال افحمته اى كلمته حتى اسكته فى خصومة او غيرها ولم يقل وافحم به وفيه دفع توهم ان الافحام بالصرفة لا بكمال البلاغة لان سوق الكلام يكفى فى دفع الايهام ولولاه لم يتم زيادة به فى افهام انه بالبلاغة لاحتمال ان يكون بالاشتمال على الاخبار عن الغيب او السلامة عن الاختلاف والتناقض كما قيل والفصحاء جمع فصيح بمعنى البليغ وعدنان ابو معد فاضافة الفصحاء اليه اضافة الابناء الى الاب وقحطان بن عابر بن شالخ ابو حى يقال حى قحطانى واقحاطى على غير قياس وبيان من تقدم بهما للاشارة الى كمال بلاغة المتصدين وكمال كثرتهم لاشتهارهما بها **قوله** حتى حسبوا انهم سحروا تسحيرا فيه كمال المبالغة فى افحام هؤلاء الفصحاء المتصدين عن العجز فى مقام التكلم سيما معارضيهم فى النوادى وتعريض دقيق لمن جعل الاعجاز بالصرفة حيث جعل اعتقادهم حسبانا لا علما واشارة الى ان تسمية اهل الجاهلية للنبى عم بالساحر

لاتيانه بهذا الكلام وتعجيزهم عن المعارضة فى كل مقام **قوله** ثم بين للناس اى بكلمة ثم لتفاوت ما بين الزام المنكر المدبر وارشاد المقبل وتذكيره والتذكير مصدر مبنى للمفعول فيؤول الى معنى التذكر ولو جعل فى تقديره ويذكروا تذكيرا لم يبعد **قوله** فكشف قناع الانغلاق اى لثام الانغلاق عن آيات محكمات واضحات لا تقبل النسخ ولم يكن فيها انغلاق زال بالكشف بل لما كان فى عرضته الانغلاق كالمتشابهات وحفظها عنه جعلها مكشوفا عنها وجعل المحكمات ام الكتاب لان المتشابهات ترجع اليها فى الظهور وتتبين بها وقوله واخر عطف على آيات محكمات ومتشابهات صفته وعنى بالمتشابهات ما يقابل المحكم وكشف القناع عنه على حقيقته كما بينه بقوله تاويلا اى يتحصل ماله بالنظر والتامل وتفسيرا اى بالبيان من الشارع حيث لا يصل اليه النظر والتامل وفيه اقتباس لطيف والغوامض جمع الغامض خلاف الواضح من الكلام وقوله والماعها جمع لامع اى واضحاتها وقوله ليذهب عنهم الرجس اقتباس من قوله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا ويجوز التغيير اليسير فى الاقتباس وكانه اشار الى حمل اهل البيت على الامة فانهم اهل بيت النبوة **قوله** سورة فاتحة الكتاب من قبيل اضافة المسمى الى الاسم فهى فى قوة سورة تسمى فاتحة الكتاب فالاحسن ان قوله وتسمى عطف عليه معنى واشار فيما بعد بقوله لانها مفتتحه الى ان التسمية بها من قبيل تسمية المكان باسم الفاعل فهى من فروع اسناد الفعل الى المكان وفى بعض حواشى الكشاف انه تسمية الآلة باسم الفاعل حيث قال سمى الاول بها كالآخر بالخاتمة لانه ما يفتتح به الشئ ويدخل فيه كما ان الآخر ما يختم به الشئ ويخرج منه ويحكى نقول سمى فاتحة الكتاب لانه يفتح الله به الكتاب على القارئ التالى لان فيه الدعاء بالهداية الى الصراط المستقيم الذى لاجله انزل الكتاب الكريم ففى اجابته فتح باب المعرفة له وبه عرفت وجه التسمية بسورة الكنز والكافية والوافية وام الكتاب والشافية ايضا ولام ما صار اول كتابه تعالى **قوله** فكانه اصله ومنشؤه فكما يظهر بعد تحقق الاصل الفرع يظهر بعد تحقق الاول الباقى **قوله** اولانها تشتمل على ما فيه من مبنى هذا التوجيه على جعل مقاصد القرآن من الثناء وبيان الاوامر والنواهى والوعد والوعيد واشتمال الفاتحة عليها باعتبار جميع اجزائها ومبنى عديله على جعل مقاصده الحكمة العملية والنظرية

واشتمال الفاتحة باعتبار ما هو دعاء منها فان المشير الى الحكمة العملية الصراط
المستقيم والمشير الى الحكمة النظرية ذكر المبدأ والمعاد قوله لذلك
اى لجميع ما ذكر فقد زاد فى وجه التسمية على الكشاف بما ذكره اولا واما
قوله لانها مفتتحه ومبدأه وكنزا فما يتوهم لقصر النظر على ما فيه ان قوله
لذلك اشارة الى الاشتمال على طبق ما ذكره والاحسن فى تسميتها
كافية وافية انه دواء فى بشفاء كل داء وكفى فيه قوله وتعليم المسئلة
اى الدعاء حيث اشير فيه الى انه ينبغى للسائل ان يحمد اولا بما هو حقه
ويحضره فى المسئول عنه حتى يجاب فما فى بعض النسخ الاحاديث انه
ينبغى ان يصلى عليه صلى الله عليه وسلم ايضا فمن مقويات الاجابة قوله والصلوة
لوجوب قراءتها او استحبابها لا قائل بالاستحباب لانها فرض عند الشافعى
واجبة عند ابى حنيفة الا ان يراد بالوجوب الفرضية عند الشافعى وليس فيه
بعد وبالاستحباب ما يقابل الفرض فيشمل الواجب عند الحنفية وفيه بعد
والاوجه ان المراد الوجوب فى الكل عند الشافعى او الركعتين الاوليين
عند ابى حنيفة والاستحباب فيما عداهما عنده ولا يبعد ان يراد بالصلوة
الدعاء فيكون كالتسمية بسورة الدعاء بل نقول عسى ان يكون التسمية
بسورة الكنز والشافية والوافية والكافية من قبيل التسمية بسورة
الصلوة لان الصلوة هى الكنز والشافية والوافية والكافية قوله
لانها سبع آيات بالاتفاق لا يقال نقل فى التيسير عن الحسن البصرى انها
ثمان آيات وعن حسين الجعفى انها ست آيات لانا نقول ضعف الامام
الرواية عن البصرى والقرطبى الرواية عن الجعفى ولا يبعد ان يكون قوله
بالاتفاق ردا عليهما وكان منشأ الرواية عن الحسن انه لما رأى الراوى انه
عد انعمت عليهم آية ظن انه فى الباقى مع غيره وكانه اشار اليه بقوله
الا ان منهم آه وقوله دون انعمت عليهم هذه مسامحة وقعت فى الكشاف
والمراد صراط الذين انعمت عليهم قيل لظهور ان الصلة بدون الموصول
لا تكون آية ولا يخفى ان الدلالة قاصرة لا تتم بدون ظهور ان المضاف اليه
بدون المضاف لا يكون آية فاعرفه ويمكن ان يقال سمى بالسبع المثانى لانه
عبر عنه فى القرآن بسبع من المثانى فاللام فى التعبير عنه بالسبع المثانى معرفا
للعهد اشارة الى سبع وقع فى القرآن حتى صار اسما له ولا يبعد ان يقال
سمى بالسبع المثانى لان مقاصدها قد تكررت فان الثناء قد تكررت
فى جملتى البسملة والحمدلة وتخصيص العبادة والاستعانة تكرر لان
كلا منهما يستلزم الآخر وطلب الاهتداء الى الصراط المستقيم تكرر بقوله صراط

الذين انعمت عليهم والاستعاذة عن الانصراف عن الصراط المستقيم تكرر
بذكر المغضوب عليهم ولا الضالين قوله او الانزال اى تثنى فى الانزال
فهو من قبيل علفتها تبنا وماء باردا قوله لقوله تعالى ولقد آتيناك سبعا
من المثانى وهو مكى بالنص فيجئ اطلاق قوله سبعا من المثانى لم يتكرر
نزوله فلم يصح ان اطلاق المثانى عليه لتكرر النزول الا ان يقال
هذا الاطلاق ايضا لتكرر النزول الا انه باعتبار ما يؤول والتسمية باعتبار
ما كان ولك ان تحمل المثانى فى قوله تعالى سبعا من المثانى على القرآن لانه من
معانيه قوله والشام هى بلاد عن مشأمة القبلة وسميت لذلك
او لان قوما من بنى كنعان تشاءموا اليها اى تياسروا او سميت بشام بن
نوح فانه بالشين بالسريانية او لان ارضها شامات بيض وحمر وسود
وعلى هذا لا يهمز كذا فى القاموس قوله وما ذكره بعد قوله المدينة
ذكر الخاص بعد العام قوله ولم ينص ابو حنيفة فيه بشئ فظن انها
ليست من السورة اى الفاتحة لان الكلام فيها او من سورة من سور
القرآن ويؤيده انه لم يقل انها ليست منها وبالجملة يتجه انه لا يلزم من عدم
النص هذا الظن الا ان يقال نفى النص يفيد وقوع ما ليس بنص فيفيد الظن
ولك ان تجعل فظن اسما مرفوعا خبرا عن ان واجب التقديم ويكون العرض
تزييف هذه النسبة اليه اشارة الى قوله تعالى ان بعض الظن اثم قوله
وسئل محمد بن الحسن اشارة الى ان ما اشتهر من مذهب ابى حنيفة من
انها ليست من القرآن ليس بمعتمد قوله ومن اجلهما اختلف فى انها آية برأسها
او بما بعدها اى لتعارض الحديثين اختلف الشافعية اذ لا يمكن جمعهما ولا
يجرى فيه النسخ فلم يبق الا سلوك طريق الترجيح فرجح كل فرقة احد الحديثين
ومن الفوائد الحاقانية زاد الله بسط ملكه انه يمكن التوفيق بانه فى نزول
آية وفى نزول بعضها لا يتوقف عليه الآية فيعلم نعم ويمكن التوفيق ايضا بان
المراد بقوله اولهن تعيين الجملة الاولى من هذه السبع لتعليم دخول البسملة
فى الفاتحة لا تعيين الآية الاولى قوله والاجماع على ان ما بين الدفتين كلام
العطف على احاديث كثيرة وجعله ان الاجماع والوفاق المذكورين لاثبات
دعوى انه جزء من الفاتحة وجعل الاجماع مبتدأ خبره على ان ما بين الدفتين
كلام الله وجعل الوفاق مبتدأ وقوله على اثباتها خبره وجعل المقصود
منه ردا على ما نسب الى ابى حنيفة انه ليس من القرآن تكلف قوله
لعدم ما يطابقه اذ لا يوجد تعلق اسم الله بالابتداء ويوجد تعلقه
بالقراءة كما فى قوله تعالى اقرأ باسم ربك وقوله وما ذكر عليه عطف على

لا يخفى ان ما ليس بنص لا ينحصر فى الظن حتى يفيده وعلى تقدير تسليم انحصاره فيه لا ينحصر فى ظن انها ليست منها بل يشملها ولو ظن انها منها ايضا فالاجوب ما قال الفاضل الرومى من ان عدم نصه بشئ من الاثبات والنفى مع كونه من اجل الكوفة القائلين بكون التسمية من الفاتحة يشبب لظن عدم كونها من السورة
عبد الرحمن

ما يطابقه اي لعدم قرينة تدل عليه اذ لا قرينة الا المقارنة بالفعل وهذه دالة على عموم
الى تقدير الفعل لا تقدير الابتداء قوله اوابتدائي لزيادة اضمار فان قلت حذف
الجملة ليس اقل من حذف المضاف والمضاف اليه قلت اراد زيادة الحروف
لا يقال زيادة الحذف باعتبار حاجة بسم الله الرحمن الرحيم الى تقدير فعل عام
ايضا على هذا التقدير لانا نقول لم يجعل علماء المعاني باعتبار الفعل العام
من قبيل الحذف حتى جعلوا قول الشاعر فانك كالليل الذي هو مدركي
من قبيل المساواة دون الايجاز ويرجح تقدير ابتدائي ما فقدته لقوله
بسم الله مجريها ومرسيها ودلالته على الاستمرار والاولى ان يقول او قوله
لان المقصود ان تقدير الفعل اولى من تقدير الاسم لا ان تقدير الفعل
الخاص اولى من تقدير الاسم العام قوله لانه اهم لشرفه ولكون الرد
على المشركين بابتدائهم باسماء اصنامهم منوطا على الاختصاص المستفاد منه
قوله وادل على الاختصاص فان قلت لا دلالة على الاختصاص في التاخير
فكيف وصف التقديم بكونه ادل عليه قلت لا يبعد ان يستفاد الاختصاص
من التقييد قوله فان اسمه تعالى مقدم على القراءة ومعناه على جميع الاشياء
قوله كيف وقد جعل الة لها لا يصح جعل اسم الله الة لقراءة الفاتحة
عند من يجعل بسم الله جزءا من الفاتحة فاللائق به جعل الباء للمصاحبة
فالاوفق بحال القاضي ان يجعل توجيه المصاحبة اصلا قوله وهذا وما
بعده مقول على السنة العباد رد لما يتجه على ما سبق انه كيف قال تعالى
متبركا بسم الله اقرأ او باستعانة الاسم اقرأ قوله وانما كسرت ومن
الحروف المفردة اه المراد بالحرف ما يقابل الاسم والفعل وقد يحقق باسم
حروف المعاني كما ان حروفا يتركب منها الكلمات يخص بحروف المباني
وانما كان من حقها البناء على الفتح لانه الشايع الكثير فيهما فان الكاف
ولام الابتداء والسين والواو والفاء الى غير ذلك كذلك وقيل معنى كون
من حقها ان المناسب المعقول ذلك لان اللائق بكونه علامة الاعراب
الدال على المعنى الامر الموجود فاللائق بالبناء المقابل له العدمي وهو
السكون ومما تعتري السكون في الحروف المفردة لكونها مظنة الابتداء
بها لكونها كلمات حركت بالفتح الذي هو اخف الحركات واخت السكون
من حيث الخفة وان كانت الاخف من حيث المخرج الكسرة ولذا قيل
الساكن اذا حرك حرك بالكسر قوله لاختصاصها بلزوم الحرفية اي
بامتناع انفكاك الحرفية عنها اما بان يراد بلزوم الحرفية لها كما هو المشتهر
في اللزوم من جعل امتناع الانفكاك من جانب اللازم وعدم وجود

الملزوم

الملزوم بدون اللازم والشايع في السنة الحكماء واما بان يراد انها لازمة
للحرفية كما هو عبارة الكشاف وشايعة في كتب العربية منها ان ام لازمة
لهمزة الاستفهام واحترز بلزوم الحرفية عن كاف التشبيه وبلزوم الجر
عن واو العطف وواو رب وواو القسم وتاءه واجيب بانهما لا يلزمان
الجر اصالة بل لنيابة الباء ويمكن ان يجاب بان حرف القسم لما لم يختص
القسم بل يحصل بالاسم ايضا فنزل منزلة ما لا يلزم الحرفية فتامل
ووجه مناسبة الكسر بلزوم الحرفية ان الحرفية يقتضي عدم الحركة والكسر لقلته
في الحروف والاسماء وعدمه في الافعال ملحق بالعدم ووجه مناسبته بلزوم
الجر بين قوله داخلة على المظهر لان الداخلة على المضمر متميز باتصال ضميره
وانفصال لام الابتداء قوله حذفت اعجازها لكثرة الاستعمال اي لا
للاعلال اذ لو حذف العجز للاعلال كان الحرف الآخر منويا محلا للاعراب
فلا يصح جريان الاعراب على ما قبله كما في عصا واما اذا حذفت لمجرد التخفيف
التخفيف الذي يوجبه كثرة الاستعمال كان منسيا ويصير ما قبله محل
الاعراب كما في اخ واب وكان الاولى ان يعلل بناء اوله على السكون ايضا
بكثرة الاستعمال لانه ايضا من جملة التخفيف قوله واسامي الاصح في باب
قاض ان يحذف الياء عن الكتابة لان الاصح ان الوقف على ما قبل الياء
لا على الياء لكن وقع في نسخ الكتاب والكشاف بالياء وقوله وسمي
اما تصغيرا وفعيل يقال فلان سمي فلان اذا وافق اسمه اسمه ولك
ان تحمله عليهما تكثيرا للشاهد فتامل والاظهر انه اسامي على وزن مصابيح
في القاموس جمع اسم اسماء وجمع الجمع اسامي واسام قوله والقلب بعيد
غير مطرد في تصاريف كلمة في كلامهم فلو كان اصل اسم وسما كما يقول
الكوفيون يلزم القلب في جميع تصاريف الاسم ويطرد قوله لانه رفعة
للمسمى وشعار له يعرف بها ويثبته فلا يرد ان الشعار يناسب الوسم
فلا يناسب ذكره في جعله من السمو قوله ليقل اعلاله فان اعلاله على
مذهب البصريين بحذف اللام واسكان السين ليتاتي التعويض عن
اللام بهمزة الوصل وهناك لا حاجة الى الاسكان بكون السين قوله
ورد بان الهمزة لم تعهد داخلة على ما حذف صدره في كلامهم جعلوا
همزة الوصل في الاسماء العشرة عوضا عن اللام المحذوفة حتى احتاج
في امرء الى حمله على ابن بجامع ان لامه همزة يلحقها الحذف فيقال
مر ومرة فجعل همزة الوصل في اسم عوضا عن الصدر دون العجز خلاف
ما عهد في كلامهم من نظايره قوله والاسم ان اريد به اللفظ يعني ان

والاسم ان اريد به اللفظ فغير المسمى لانه يتألف من اصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الامم والاعصار ويتعدد تارة ويتحد اخرى والمسمى لا يكون كذلك وان اريد به ذات الشيء فهو المسمى لكنه لم يشتهر بهذا المعنى وقوله تعالى سبح اسم ربك المراد به اللفظ لانه كما يجب تنزيه ذاته وصفاته عن النقائص يجب تنزيه الالفاظ الموضوعة لها عن الرفث وسوء الادب او الاسم فيه مقحم كما في قول الشاعر الى الحول ثم اسم السلام عليكما وان اريد به الصفة كما هو رأي الشيخ ابي الحسن الاشعري انقسم انقسام الصفة عنده الى ما هو نفس المسمى والى ما هو غيره والى ما ليس هو ولا غيره وانما قال بسم الله ولم يقل بالله لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه او للفرق بين اليمين والتيمن ولم يكتب الالف على ما هو وضع الخط لكثرة الاستعمال وطولت الباء عوضا عنها
تفسير قاضي

اريد بلفظ الاسم المضاف الى الشيء كما في بسم الله اللفظ فغير المسمى وان
اريد ذات الشيء فيكون معنى باسم الله بذات الله فهو عين المسمى لكن
لم يشتهر بهذا المعنى ولم يعبر بذلك وان يوهم سبح اسم ربك لان الظاهر
الامر بتنزيهه تع لا تنزيه اسمه اذ لا اعتداد بهذا الايهام لان تنزيه اسمه
ايضا واجب وان اريد به الصفة كما هو رأي الشيخ الاشعري في بسم الله
وسبح ربك وامثاله فهذا نقل عن الشيخ الاشعري بانه يغير الاسم المضاف
الى ذات الله بالصفة انقسم انقسام الصفة عنده فان الاسم عنده ح
قد يكون عين الذات كالموجود لان الوجود عنده عين الذات لكون
وجود كل شيء عنده عينه وقد يكون غيره كالرازق فان الرزق امر
اضافي مغاير للذات عنده وقد يكون لا عينه ولا غيره بمعنى انه لا ينفك
عن الذات كالعالم وغيره من الصفات السبعة فاعرفه فانه من المشتبهات
على الفحول وينبغي ان يعلم ان قوله والمسمى لا يكون كذلك دفع للايجاب
الكلي والا فمسمى القرآن والقصيدة والشعر يتألف من اصوات مقطعة
غير قارة لكن دفع الايجاب الكلي انما ينفع بالنسبة الى باقي ما ذكر من
صفات الاسم لو صح فيه الايجاب الكلي وفي اختلاف اسم كل شيء باختلاف
الامم وتعدده تارة واتحاده اخرى نظر لا يخفى ويمكن ان يجعل قوله
والمسمى لا يكون كذلك جملة حالية من الجمل الثلث فالمعنى ان الاسم يتألف
من اصوات مقطعة غير قارة حال كون المسمى لا يكون كذلك والاسم يختلف
باختلاف اللغات والحال ان المسمى غير مختلف وهكذا قوله وانما قال
بسم الله لان التبرك والاستعانة بذكر اسمه لانه الذي يتلبس به
الفاعل ويأتي به دون ذاته المنزه عن ان يتلبس به احد ويأتي فنبه
بذكر الاسم على ذلك ولكن نقول ان اراد ان التيمن باسم تيمن غير مختص
باسم دون اسم واتى بلفظ الاسم ليكون ذكرا لما يجمع كل اسم على سبيل
الاجمال ولا يخفى ابتداؤه بالاسماء المذكورة هنا لمزيد اهتمام بها
قوله ولم يكتب الالف على ما هو وضع الخط من كتابة ما يثبت في
الابتداء وان يسقط في الدرج في اول الكلمة وكتابة ما يثبت في الوقف
وان يسقط في الوصل في آخر الكلمة لكثرة الاستعمال فكأنه صار الباء اول
هذا الاسم ولا احتياج له الى الهمزة ومن نظائره حذف الهمزة من الابن
المضاف الى العلم اذا وصف به علم قوله وطولت الباء عوضا عنها وانما
عوض ليكون الباء بمنزلة الف اسم الله فيكون الابتداء ببسم الله ابتداء
باسم الله فاعرفه فانه ليس من عمل الافهام بل من مبتدعات الالهام قوله

والله اصله اله فحذفت الهمزة وعوض عنها الالف واللام ولذلك قيل يا الله بالقطع الا انه يختص بالمعبود بالحق والاله في الاصل يقع على كل معبود ثم غلب على المعبود بالحق واشتقاقه من اله الهة والوهة والوهية بمعنى عبد ومنه تأله واستأله وقيل من اله اذا تحير لان العقول تتحير في معرفته او من الهت الى فلان اي سكنت اليه لان القلوب تطمئن بذكره والارواح تسكن الى معرفته او من اله اذا فزع من امر نزل عليه وآلهه غيره اجاره اذ العائذ يفزع اليه وهو يجيره حقيقة او بزعمه او من اله الفصيل اذا ولع بامه اذ العباد مولعون بالتضرع اليه في الشدائد او من وله اذا تحير وتخبط عقله وكان اصله ولاه فقلبت الواو همزة لاستثقال الكسرة عليها استثقال الضم في وجوه فقيل اله كاعاء واشاح ويرده الجمع على آلهة دون اولهة وقيل اصله لاه مصدر لاه يليه ليها ولاها اذا احتجب وارتفع لانه تعالى محجوب عن ادراك الابصار ومرتفع على كل شيء وعما لا يليق به ويشهد له قول الشاعر كحلفة من ابي رباح يسمعها لاهه الكبار
تفسير قاضي

بجمع حرف النداء مع حرف التعريف كما يستهجن صح

الله اصله اله فحذفت الهمزة وعوض عنها الالف واللام ولذلك
قيل يا الله بالقطع لان الالف صار مع اللام عوضا عن الهمزة فلا يحذف
لئلا يلزم حذف المعوض والمعوض عنه على ان اللام لادغامه خفي
فالظاهر من العوض هو همزة الوصل ولذا لم يستهجن في غيره وان لم يبق
فيه معنى التعريف وصار جزءا للكلمة وفيه انه لو كان جعل همزته قطعية
لذلك لكان كذلك في غير النداء ايضا وظني ان منع حرف النداء عن
حرف التعريف ليس لكراهة اجتماع آلتي التعريف كما اجمعوا عليه بل لان
الف يا مما يحفظ عليه لان مدار النداء وهو رفع الصوت عليه وهو
يحذف لو اجتمع مع حرف التعريف الساكن فلما استكرهوا التوسل في
ندائه بالاسم المبهم وجعل اسمه تابعا لما هو المنادى في مقام النداء جعلوا
همزته قطعية حفظا لالف يا فاجتمع معه يا لكونها مأمونة عن حذف
الفها وانما جعل اصله اله وفي الكشاف ان اصله الاله وهو المشهور فيما
بين الجمهور حتى يعترض على قوله وعوض عنها حرف التعريف ان حرف
كان فيه قبل الحذف ويجاب بان معنى التعويض جعله عوضا لا ايراده
في العوض حفظا للكلام عن توهم هذا الاعتراض لكن لجعل اصله الاله
داع للكشاف وهو شعر الشاعر معاذ الاله ان يكون كظبية ولا دمية
ولا عقيلة ربرب يعني معاذ الله واعوذ به ان تكون الحبيبة كالظبية
والدمية اي الصورة المنقوشة وعقيلة ربرب اي كريمة قطيعة
بقر الوحشي حيث رد الشاعر لفظ الله الى الاله للضرورة والضرورة
ترد الاشياء الى اصولها ويمكن ان يقال اراد الشاعر بالاله المعبود بحق
ولم يقصد به العلم المردود الى الاصل لكن الظاهر مع الكشاف وان الاله
غالب على المعبود بحق بخلاف المنكر واللائق كون اللفظ منقولا الى
ذاته من المعبود بحق لا من معبود مطلق قوله من اله الهة جعل مشتقا
من مصدر اله وجعل تأله واستأله فرع ذلك المصدر المجرد فضمير
منه في قوله ومنه تأله الى اله لا الى الاله كما في عبارة الكشاف على ما
هو الشائع من اشتقاق الاسماء من المصادر دون العكس فخالف فيه
الكشاف حيث جعل الاله اصلا وفرع عليه اله وتأله واستأله كالاشتقاق
اسمح من المجرد والشائع ما ذكره والاشتقاق من الجامد نادر قوله
اذ العقول تتحير في معرفته بل يتحير في معرفة صفة من صفاته قوله لان
القلوب تطمئن بذكره الاحسن ان يقال كل شيء تطمئن تحت قضائه
ولا يستطيع ان يضطرب في دفع امضائه قوله وهو يجيره حقيقة

او حكما اراد تصحيح اشتقاق اله من اله بالنظر الى الاله الحق والباطل ووجه
تخصيصهم بهذا الاشتقاق دون اخواته انه ليس للاله الباطل ان يجيرهم غيره
الا ان عما بخلاف وجود الاشتقاقات الاخر فانها ثابتة لهم من الباطلين
حقيقة فانهم عبدوه وتحير فيه عقولهم القاصرة لا عن شيء وسكن اليه
قلوبهم ويفزعون اليه في النوازل توهم الاحتجاب عن الابصار والارتفاع
على كل شيء وعما لا يليق به لا يوجد فيه لا حقيقة ولا زعما لكنه ليس المشتق
بهذا الاعتبار اله بل لاه فهو مختص بذاته تعالى لا يشاركه فيه غيره كلفظ الله
فيترجح هذا الاشتقاق حيث يوجب اختصاص الله تعالى مطلقا حالا
واصلا وفيه اشعار بانه يصح ان يكون الاشتقاق من اله فيكون الفعال
مشتقا من الافعال بمعنى الفاعل وكلاهما منظور فيه ويدفع الثاني بانه
سيجيء القراط بمعنى الفاعل قوله ويرده لجمع على الهة دون اولهة ف
ويمكن ان يعتذر هذا القائل بان ذلك لتوهم كون الهمزة اصلا لعدم
استعمال ولاه وكثرة استعمال اله ولما كانوا يقولون في وقى تقى تتقى يتقى
لتوهم اصالة التاء في اتقى يتقى لكثرة استعمالها كذلك مع وجود وقى
يقى فلا يبعد ان يقولوا الهة لتوهم اصالة همزة اله مع عدم استعمال
ولاه اصلا قوله ويستشهد له قول الشاعر وكانه لم يتعرض لما
يشهد عليه من جمعه على الهة دون اليهة لاغناء ما سبق عن بيانه
والشاعر هو الاعشى والشهادة لان الضرورة ترد الاشياء الى
اصولها قوله وقيل علم لذاته المخصوصة وليس وصفا مخصوصا بالغلبة
مثل الرحمن كما هو قضية الاشتقاق لانه يوصف ولا يوصف به وفيه
ان وصف شيء وعدم الوصف به لا يوجب كونه علما بل يكفي فيه كونه
اسما لم يبلغ حد العلمية من الوضع لمتشخص وفيه انما يتجه لانه صرف الدليل عن
موضوعه لان جار الله جعله دليلا على اسمية اله لا على علمية الله قوله
ولانه لابد له من اسم يجري عليه صفاته فيه انه لا يقتضي العلمية بل لو كان
اسما غير مخصوص بذاته يصح اجراء صفاته عليه ايضا ويدفعه ان
العرب لم يهمل شيئا الا وضع له اسما يجري عليه صفاته فلا يمكن ان يهمل
خالق الاشياء ويتجه عليه ان ذاته المخصوصة لم يمكن ان يلاحظ بخصوصه
فلهذا لم يضع له علما فلا يثبت به كون الله علما وجار الله جعله دليلا
على اسمية الاله والمص صرفه الى علمية الله فورد ما ورد قوله لم
يكن قوله لا اله الا الله توحيدا فيه انه لو كفى في التوحيد اختصاص
المستثنى بذاته في الواقع فقولنا لا اله الا الرحمن ايضا توحيد وان لم يكف

قوله لا اله الا الرحمن لان الرحمن غلب على الله واختص به بحيث لا يستعمل في غيره بعد الغلبة فاختص بذاته المقدس في الواقع والوجود غاية ما في الباب ان العقل يجوز الشركة فيه
عبد الرحمن

واقتضى

وقيل علم لذاته المخصوصة لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لابد له من اسم يجري عليه صفاته ولا يصلح له
مما يطلق عليه سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قوله لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع
الشركة والحق انه وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا
والصعق اجري مجراه في اجراء الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه
لان ذاته من حيث هو بلا اعتبار امر اخر حقيقي او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه
لو دل على مجرد ذاته المخصوصة لما افاد ظاهر قوله تعالى وهو الله في السموات معنى صحيحا ولان معنى الاشتقاق
هو كون احد اللفظين مشاركا للاخر في المعنى والتركيب وهو حاصل بينه وبين الاصول المذكورة وقيل اصله لاها
بالسريانية فعرب بحذف الالف الاخيرة وادخال اللام عليه وتفخيم لامه اذا انفتح ما قبله او انضم سنة وقيل مطلقا وحذف الفه لحن
تفسد به الصلوة ولا ينعقد به صريح
اليمين وقد جاء لضرورة الشعر
الا لا بارك الله في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال
من تفسير قاضي

واقتضى ما يفيده بحيث لا يجوز فيه العقل الشركة لم يكن لا اله الا الله
ايضا توحيدا لان الله لا يحضر ذاته لنا على وجه التشخص ويمكن ان
يجاب بان الالفاظ في الشرع ينوب مناب المعاني الموضوعة هي لها
الا ترى ان انت طالق يفيد الطلاق وان لم يقصد فالله تعالى وان لم يكن حضا
بذاته لكن لفظ الله ينوب مناب احضاره بذاته فينزل ذكره في التوحيد
منزلته بخلاف الرحمن قوله والاظهر انه وصف في اصله يرد عليه انه
لو كان اله وصفا في اصله لم يكن له تعالى اسم يجري عليه صفاته ولم تهمل العرب
شيئا حتى وضع له لفظا يجري عليه صفاته فكيف يتاتى منهم اهمال وضع
لفظ له تعالى الا ان يقال اكتفى في الاصل باجراء اوصافه عليه تعالى على لفظ
الشيء فيقول شيء اله لانه لا يمكن احضار ذاته بخصوصه الا بالاوصاف
بخلاف سائر الاشياء قوله مثل الثريا هي تصغير ثروى لامراة متمولة
مؤنث ثروان كعطشان وجعل اسم النجم لكثرة كواكبه مع ضيق المحل كذا
في القاموس قوله والصعق في القاموس الصعق محركة شدة الصوت
وككتف الشديد الصوت والمتوقع صاعقة ولقب خويلد بن نفيل فارس
لبني كلاب ويقال فيه الصعق كابل والنسبة صعقي محركة وصعقي كعنبي
على غير قياس لقب به لان تميما اصابوا راسه بضربة فكان اذا سمع صوتا
صعق او لانه اتخذ طعاما فكفات الريح قدره فلعنها فارسل الله
عليه صاعقة قوله لما افاد ظاهر قوله وهو الله في السموات معنى صحيحا
فيه ان صحة معناه كما يكون بتعلقه بلفظ الله مع صيرورته علما بالغلبة
باعتبار تضمنه معنى المعبودية باعتبار وضعه يكون بتعلقه به باعتبار
تضمنه معنى المعبودية لاشتهاره بها في ضمن هذا الوصف قوله وقيل
لاها بالسريانية فان قلت ينبغي ان يجمع هذا القول مع الاقوال السابقة
في بيان اصله فلم فصل عنها قلت ما سبق كلها على تقدير كونه عربيا
والظاهر ان لاها ليس علما في السريانية والا لم يصح التصرف فيه كيف
وقد يشترطون في منع صرف العجمة كون الاعجمي علما في العجم ليباد من
عن تصرف العرب فيه فلا تضعف عجميته قوله وتفخيم لامه اذا انفتح
ما قبله او انضم سنة وقيل مطلقا يريد بالتفخيم ضد الترقيق وهو
التغليظ وقد يجيء بمعنى ترك الامالة وبمعنى امالة الالف الى مخرج
الواو وفي شروح الكشاف ان لا تفخيم عند كسر ما قبلها بالاتفاق
قوله ولا ينعقد به صريح اليمين اي يمين لا يحتاج فيه الى النية و
ينعقد بمجرد التلفظ قوله الا لا بارك الله في سهيل اسم رجل وله

الرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم كالغضبان من غضب والعليم من علم والرحمة في اللغة رقة القلب وانعطاف يقتضي التفضل والاحسان ومنه الرحم لانعطافها على ما فيها واسماء الله تعالى انما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي افعال دون المبادي التي تكون انفعالات والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كما في قطع وقطع وكبار وكبار وذلك انما يؤخذ تارة باعتبار الكمية واخرى باعتبار الكيفية وعلى الاول قيل يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا لانه يعم المومن والكافر ... وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا لان النعم الاخروية كلها جسام واما النعم الدنيوية فجليلة وحقيرة وانما قدم والقياس يقتضي الترقي من الادنى الى الاعلى لتقدم رحمة الدنيا ولانه صار كالعلم من حيث انه لا يوصف به غيره لان معناه المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها وذلك لا يصدق على غيره لان من عداه فهو مستعيض بلطفه وانعامه يريد به جزيل ثواب او جميل ثناء او يزيل رقة الجنسية او حب المال عن القلب

من تفسير القاضي

يتعون في العرب وكمان ان حذف الالف للضرورة كحذف الاعراب ويمكن ان يكون حذف الاعراب لجري الوصل مجرى الوقف **قوله** الرحمن الرحيم اسمان بنيا للمبالغة من رحم ان شئت جعلت رحيم ككريم لان بناء الصفة المشبهة من الفعل المتعدي بعد نقله الى فعل وجعل معناه كالطبايع اللازمة على ما صرح وابه ونبه على وجه بنائها من المتعدي بقوله للمبالغة يعني ان اريد المبالغة بجعل مدلول ذلك المتعدي من وجملة لامرتبة الغريزة لا نقله الى فعل و لا حاجة الى ذلك في الرحيم لانه كما يجيء صفة مشبهة يجيء مبالغة للفاعل الا انه اريد كونهما على نحو واحد ليكونا اشد تناسبا **قوله** وانعطاف يقتضي التفضل والاحسان وصف الانعطاف باقتضاء التفضل والاحسان احتراز عن الانعطاف الجسماني فانه ليس معنى الرحمة وان كان معتبرا في الرحم فقوله في الرحم لانعطافها على ما فيها يريد به الانعطاف الجسماني **قوله** واسماء الله تعالى انما تؤخذ باعتبار الغايات التي هي افعال يشعر بهذا بانه اخذ الرحمن من الرحمة باعتبار ما يلزمها من الاحسان و الاظهر ان الرحمن اخذ من الرحمة بمعنى الاحسان بل الاظهر ان الرحمن المأخوذ من الرحمة بمعنى رقة القلب نقل الى معنى المحسن غاية الاحسان واطلق عليه تعالى وعد في القاموس الاحسان من معاني الرحمة **قوله** والرحمن ابلغ من الرحيم لان زيادة البناء يدل على زيادة المعنى يعني قد كثر في كلام العرب زيادة اللفظ لزيادة المعنى حتى اوجبت دلالة زيادة اللفظ على زيادة المعنى فلا يعدله عنه الا بعد النقل عنهم بخلافه فلا يرد ان حاذر دون حذر مع زيادته لان ذلك لتصريحهم بوضع حذر لمبالغة حاذر على خلاف القياس وقد يجاب عنه بان حاذرا اسم فاعل وحذرا صفة مشبهة والكلام في دلالة الزيادة في اللفظ على الزيادة في المعنى اذا اتحدا نوعا وبرتبة ان ابن الحاجب عد حذرا من مبالغة اسم الفاعل **قوله** فعلى الاول قيل يا رحمن الدنيا لانه يعم المومن والكافر ورحيم الآخرة لانه يختص بالمومن فيه ان نعم المومن في الآخرة تفضل على نعم الدنيا كلها الا ان يراد الكمية باعتبار المتعلق **قوله** يا رحمن الدنيا والآخرة ورحيم الدنيا يصح ان يكون باعتبار الاول لان نعم الدنيا والآخرة تزيد على نعم الدنيا لكنه لم يلتفت اليه لانه لو كان المراد برحمن الدنيا والآخرة معطي نعمهما كلها لكان ذكر رحيم الدنيا لغوا لا جهة لذكره ولان الظ ملاحظة الربط اولا ثم العطف فاضافة الرحمن الى كل من الدنيا والآخرة لا الى مجموعهما ولا توجيه لاضافته الى الآخرة الا باعتبار الجلالة كما لا يخفى **قوله** ولانه صار كالعلم فهو

النسب

ثم انه كالواسطة في ذلك لان ذات النعم ووجودها والقدرة على ايصالها والداعية الباعثة عليه والتمكن من الانتفاع بها والقوى التي بها يحصل الانتفاع الى غير ذلك من خلقه لا يقدر عليها احد غيره او لان الرحمن لما دل على جلائل النعم واصولها ذكر الرحيم ليتناول ما خرج منها فيكون كالتتمة والرديف له او للمحافظة على رؤس الآي والاظهر انه غير مصروف وان حظر اختصاصه بالله ان يكون له مؤنث على فعلى او فعلانة الحاقا له بما هو الغالب في بابه وانما خص التسمية بهذه الاسماء ليعلم العارف ان المستحق لان يستعان به في مجامع الامور هو المعبود الحقيقي الذي هو مولى النعم كلها عاجلها وآجلها جليلها وحقيرها فيتوجه بشراشره الى جناب القدس ويتمسك بحبل التوفيق ويشغل سره بذكره والاستمداد به عن غيره

من تفسير القاضي

النسب بلفظ الله او بمنزلة الموصوف للرحيم ويمكن ان يقال اريد اتصاله بما يناسبه لشبه العلمية وبما يناسبه بالوصفية وذلك انما يتاتى بجعله متوسطا بينهما **قوله** وذلك لا يصدق على غيره تعالى ويعرف كل احد ذلك والا فلا يوجب ان لا يوصف به غيره تعالى واورد عليه وصف اتباع مسيلمة له برحمن اليمامة فاجيب بان ذلك خروج من اللغة للتعنت في الكفر فلا يعبأ به **قوله** اولان الرحمن بما دل على جلائل النعم يعني لما كان الملتفت بالقصد الاول في مقام العظمة والكبرياء عظائم النعم دون دقائقها ذكر الرحمن فبقي الوصف بالدقائق فالحق به الرحيم تتميما **قوله** او للمحافظة على رؤس الآي بان يكون رأس كل آية بعد كلمة مناسبة لما كان بعدها رأس آية اخرى وينتقض بقوله تعالى الرحمن علم القرآن فان المحافظة على رؤس آية تقتضي تقديم الرحيم وكان اريد المحافظة على رؤس الآي في اول سورة نزلت وهي مفتتح القرآن **قوله** والاظهر انه غير منصرف وان حظر اي منع اختصاصه بالله ان يكون له مؤنث على فعلى او فعلانة يعني ان عدم الانصراف اظهر وان اوجب الاختصاص كونه منصرفا على مذهب من شرط وجود فعلى وكونه غير منصرف عند من شرط انتفاء فعلانة وجعله مستوى النسبة بالانصراف وعدمه نظرا الى المذهبين اللذين لا يترجح احدهما على الآخر الحاقا له بما هو الغالب في بابه وهو فعلان من فعل من حد علم فان اكثره غير منصرف او اكثره على فعلى فينزل منزلة ما مؤنثه فعلى ويحكم بانه لو لم يطرأه الاختصاص لجاء منه فعلى وانما قال الاظهر لان الالحاق بما هو الاصل في الاسماء من الصرف يقتضي انصرافه لكن الالحاق بما هو الاصل من نوعه اظهر من الالحاق بما هو الاصل في جنسه البعيد ولان الالحاق بما هو الاصل في الصفات من الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء يقتضي انصرافه الا ان الالحاق بما هو الاصل في نوعه اظهر من الالحاق بما هو الاصل في جنسه **قوله** الحمد هو الثناء على الجميل الاختياري يتبادر منه الامر الجميل الذي يكون المحمود مختارا فيه ويكون حاصلا باختياره فاتجه عليه حمده تعالى على صفاته التي هي مقتضيات ذاته فاجيب بانه لتنزيل تلك الصفات منزلة الاختياري لاستقلال الذات فيهما وهذا هو اما تعميم للاختياري على وجه يشمل الاختياري تنزيلا او منع لوقوع الحمد على الصفات الذاتية بل اطلاق الحمد فيه تجوز وقد يقال ان المراد بالاختياري ما هو لفاعل مختار وان لم يكن بالاختيار وقوله تقول حمدت زيدا على علمه

الحمد هو الثناء على الجميل الاختيارية من نعمة او غيرها والمدح هو الثناء على الجميل مطلقاً تقول حمدت زيدا على علمه وكرمه
ولا تقول حمدته على حسنه بل مدحته وقيل هما اخوان والشكر مقابلة النعمة قولا وعملا واعتقادا قال الشاعر
افادتكم النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا فهو اعم منهما من وجه واخص من آخر ولما كان الحمد من شعب الشكر
اشيع للنعمة وادل على مكانها لخفاء الاعتقاد وما في آداب الجوارح من الاحتمال جعل رأس الشكر ... انه من لم يحمده
والذم نقيض الحمد ولذلك نقيض الشكر ورفعه بالابتداء وخبره لله واصله النصب وقد قرئ به وانما عدل عنه الى الرفع
ليدل على عموم الحمد وثباته له دون تجدده وحدوثه وهو من المصادر التي تنصب بافعال مضمرة لا تكاد تستعمل معها
من تفسير القاضي

وكرمه بيان لكون المدح هو الثناء على الجميل مطلقا والحمد هو الثناء على
الجميل مطلقه الاختياري وهو لا يثبت الاول اذ لم يبين انه يقال مدحت
زيدا على علمه وكرمه وجعله بمجرد اثبات الثاني يأباه الفصل بين تعريف
الحمد وبينه بتعريف المدح الآن ايغال قوله بل مدحته يستدعي معرفة المدح
قوله وقيل هما اخوان اي مترادفان فالقائل هو صاحب الكشاف وحمل
قوله على الترادف اما لانه جعل الحمد ايضا اعم حيث لم يقيد الجميل في تعريفه
بالاختياري واما لانه خص المدح ايضا بالاختياري كما يشعر كلامه في
تفسير قوله تعالى ولكن الله حبب اليكم الايمان حيث تأول التمدح بالجمال
ولم يلتفت الى احتمال الاخوة التلاقي بالاشتقاق لما ان كلامه في غير
الكشاف ايضا ناظر الى دعوى الترادف وقد افاد ببيان معنى المدح والحمد
والشكر والتنبيه على نكتة جليلة لاختيار الحمد قوله مقابلة النعمة قولا
وعملا واعتقادا الاولى او الفاصلة لئلا يتوهم كون الشكر مجموع الثلاثة
لا كل واحد ولا يستحكم هذا الوهم بقول الشاعر حيث قال افادتكم
النعماء مني ثلاثة يدي ولساني والضمير المحجبا ظاهره للاستشهاد
على كون الشكر شاملا لكل من القول والعمل والاعتقاد واورد عليه
انه لم يطلق الشكر على هذه الاعمال حتى يدل عليه فجعل المحقق التفتازاني
البيت لتمثيل اقسام الشكر لا للاستشهاد وقال السيد السند الجرجاني انه
لما جعل الافعال الثلاثة جزاء للنعمة وكل ما هو جزاء للنعمة شكر عرفا علم
ان الشكر شامل للثلاثة ونسب المحقق الى عدم التنبه وفيه ان
الاستشهاد به ليعرف اطلاق الشكر عرفا على الثلاثة فكيف يصح بناء
الاستشهاد به على دعوى ان كل ما يترتب على النعمة ويجزى به فهو شكر
واورد عليه ايضا ان شهادة البيت لا يتم الا بجعل المجموع شكرا ولا يفيد
كون كل من الثلاثة شكرا وتكلف السيد في دفعه بان كون القول
وحده شكرا مستفيض مستغن عن البيان فلما ضم الشاعر الاخوين
اليه وعدها ثلاثة علم ان كل واحد شكر ويمكن دفع الايرادين بان ما
يفيده النعماء ويجازى به الشكر فقد دل افادتكم النعماء ان التمييز
المحذوف لثلاثة هو الشكر فيكون كل واحد شكرا ليصلح تفصيلا
لمميز الثلاثة وقد افاد بقوله والضمير المحجبا ووصفه بالمحجب انه يشكر
سرا وعلنا قوله والذم نقيض الحمد استشهاد الذم في مقابل المدح
يبطل كونه نقيض الحمد او كون المدح اعم من الحمد لا يقال المشهور يقابل
الهجو والمدح لا الذم والمدح لانا نقول المدح بمعنى عد المآثر والمناقب

قوله حيث تأول التمدح بالجمال اي الذي ليس باختياري بانه في الاعقاب يدل على الافعال الجميلة والاخلاق المحمودة ولهذا يكون ممدوحا عليه بحسب المدح ايضا بالاختياري عبد الرحمن

قوله على نكتة جليلة وهي انه كما ان الله تعالى من عظيم النوال ما لا يعده الاحصاء كذلك له من صفات الكمال ما لا يحوم حول ساحته الحصر والانتهاء وان كان ذلك باختياره عبد الرحمن

حاصل الاعتراض انه على تقدير كونه استشهادا ابتنى على الدعوى جزء لا الاثبات لا استشهاد لانها متحدة مع الكبرى الماخوذة في اثبات كون البيت استشهادا فيدور والجواب ان هذه الدعوى ليست عين تلك الكبرى بل هي مندرجة تحتها وتلك الكبرى لكونها كلية مشتملة عليها على ما هو شأن الشكل الاول صدر الكرب

قوله ووصفه بالمحجب اي لا حاجة لهذه الدلالة للتوصيف بالمحجب عبد الرحمن

يقابل

والتعريف فيه للجنس ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد ان الحمد ما هو او للاستغراق
اذ الحمد في الحقيقة كله له اذ ما من خير الا وهو موليه بوسط او بغير وسط كما قال تعالى وما بكم من نعمة
فمن الله وفيه اشعار بانه تعالى حي قادر مريد عالم اذ الحمد لا يستحقه الا من كان هذا شأنه وقرئ
الحمدِ لله باتباع الدال اللام وبالعكس تنزيلا لهما من حيث انهما يستعملان معا منزلة كلمة واحدة
من تفسير القاضي

يقابله الهجو بمعنى عد المثالب والمدح بالوصف بالجميل يقابله الذم قوله
ورفعه بالابتداء قيل تعرض به مع ظهوره لان اصل التركيب يوهم
كون لله ظرفا للحمد ولتوطئة قوله واصله النصب قلت ولان
اصل التركيب يوهم كون الحمد مرفوع فعل مجهول اي حُمِد الحمد لله لانه
الاوفق باصله قوله ليدل على عموم الحمد وثباته له وليجعل ثبوت الحمد لله
مقصودا بالافادة وعمدة في الكلام بخلاف ما هو اصله فان الله فيه مفعول
وليدل بتغيير الاسلوب على ان الجملة انشاء لا اخبار على ما شاع فيه
الاصل ونبه بقوله ولا يكاد يستعمل على ضعف قول من قال لا يجب
حذف عامل الحمد لثبوت حمدت حمدا قوله والتعريف فيه للجنس
دون الاستغراق ليكون اوفق باصله لان المصدر المؤكد لا يقصد به
الا الجنس ولذا جعل صاحب الكشاف الاستغراق وهما فخذه فانه
مما طرح فيه الانظار ونحن ممن اعطي فيه سهما لا يمكن تحصيله بكثرة
الدرهم والدينار ووجه قوله ومعناه الاشارة الى ما يعرفه كل احد مع
ان معنى التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب على ما بين في محله
ان المخاطب هنا كل احد قوله وقيل للاستغراق يوهم ان لام الاستغراق
قسيم لام الجنس والتحقيق انه من اقسامه كلام العهد الذهني ولا يقابله
الا لام العهد الخارجي لان لام الجنس للاشارة الى تعيين مفهوم اللفظ
نفسه ولام العهد الى تعيين قسم منه وتصرف اللفظ الى قسم من مفهومه
وفرد منه ثم لام الجنس ان اعتبر معه جنس المفهوم ليحكم عليه بما ثبت
لجميع الافراد فاستغراق وان اعتبر ليحكم عليه بما يثبت لفرد ما فلام
العهد الذهني والا فلام الحقيقة ونبه على ترجيح الاحتمال الاول مع ان
مذهبه ثبوت جميع المحامد له تعالى على خلاف مذهب الاعتزال
لان استفادة الاختصاص من لام الملك يغني عنه وقوله وهو موليه
بوسط اي على مذهب من يقول بمؤثر سوى الله وقوله او بغير وسط
اي على مذهب من لا يرى مؤثرا سوى الله قوله وقرئ الحمد لله بتبعه
بتقديم اتباع الدال اللام على ترجيحه لان قارئه الحسن البصري وان عكس
الكشاف الامر في الترجيح لان حفظ الحركة الاعرابية الدالة على المعنى
اهم وجعلها لقوتها متبوعة اتم ويمكن تقويته بان فيه تفخيم الله
على ان فيما ذكره من ان الاتباع لجعل الكلمتين بمنزلة كلمة واحدة دون
الحركة الاعرابية منزلة حركة بني عليها الكلمة على ما قال الكشاف تقوية
لذلك اذ الحركة الغير الاعرابية اقوى في ذلك فهي اولى بجعلها متبوعة

رب العالمين الرب في الاصل بمعنى التربية وهي تبليغ الشيء الى كماله شيئاً فشيئاً ثم وصف به
للمبالغة كالصوم والعدل وقيل هو نعت من ربه يربه فهو رب كقولك نم ينم فهو نم سمي به المالك
لانه يحفظ ما يملكه ويربيه ولا يطلق على غيره تعالى الا مقيداً كقوله تعالى ارجع الى ربك. والعالم اسم لما يعلم به
كالخاتم والقالب غلب فيما يعلم به الصانع وهو كل ما سواه من الجواهر والاعراض فانها لامكانها
وافتقارها الى مؤثر واجب لذاته تدل على وجوده وانما جمعه ليشمل ما تحته من الاجناس المختلفة
وغلب العقلاء منهم فجمعه بالياء والنون كسائر اوصافهم
من تفسير القاضي

قوله وقيل هو نعت من ربه خالف الكشاف في جعله اصلاً وراجحاً في التعبير
وجعل كونه مصدراً راجحاً على عكس ما فعله لان الصفة المشبهة من المتعدي
محوجة الى مزيد تكلف ومجيء فعل من فعل يفعل بالفتح في الماضي والضم في المضارع
للصفة غريب ولهذا احتاج الكشاف الى تأييده بنم على انه ليس فيه تأييد
اذ مضارعه كما جاء مضموم العين جاء مكسورها والصفة منه جاءت نمّام
كحق وتموم ونمام فجاز ان لا يكون نم من مضموم العين وايضاً فيه فوات
مبالغة في المصدر قوله ولا يطلق على غيره تعالى الا مقيداً واطلاق المطلق
شاذ قوله اسم لما يعلم به كالخاتم والقالب يعني ليس صفة وجعل كونه
اسماً لما يعلم به راجحاً على كونه موضوعاً لذوي العلم على عكس ما اختاره
الكشاف لان المشهور ما ذكره وذكر نكتة جمعه ولم يلتفت الى تصحيح جمعه
بالواو والنون مع انه اسم غير علم لان القرآن يكفي في صحته فهو من الشواذ
كسنين وارضين والقالب اسم لما هو كالمثال يفرغ فيه الجواهر ونفخ
اللام اكثر من كسره كذا في القاموس قوله وهو كل ما سواه اي كل ما يصدق
عليه ما سواه من واحد واحد واثنين اثنين وجماعة جماعة حتى الجميع وعدم
مناسبة ادخال الكل على التعريف وعذره مستفيضان وقيل لا يقال عالم
زيد فهو اسم لكل نوع من الموجودات ولكل جنس والمجموع ويدل عليه ما ذكره
في حمله على الناس من ان لكل واحد منهم عالم لتنزيله منزلة العالم فلو كان
العالم اسماً لكل شخص من الموجودات لم يختص الانسان بكون فرد منه عالماً
ولم يكن جعله عالماً لمشابهته العالم وقوله من الجواهر والاعراض يحتمل
ان يكون الاشارة الى ذلك ويحتمل ان يكون للاشارة الى مسلكي
الاستدلال على الواجب بالعالم ولا يبعد ان يجعل قيداً لاخراج
القضايا المرتبة في مقام الاستدلال على معرفة الصانع وصفاته
فانه لا يقال له العالم كما انه ليس جوهراً ولا عرضاً قوله فانها لامكانها
جعل المحوج للعالم الى المؤثر الامكان دون الحدوث لانه اقوى ولانه
الموافق لكون العالم مفتقراً الى المحدث حال البقاء فتأمل
قوله وانما جمعه ليشمل ما تحته من الاجناس المختلفة اورد عليه
ان العالم المعرف بلام الاستغراق ايضاً يشمله بل قيل استغراق
المفرد اشمل واجيب تارة بانه لو لم يجمع لتبادر منه العالم المشاهد
وتارة بانه يحتمل ارادة استغراق جنس واحد فالجمع يرفع الاحتمال
ويصرح بالاشتمال فالمراد ليشمل شمولاً واضحاً بلا خفاء قوله و
والثقلين اريد الجن والانس لانهما بوجودهما يثقلان وجه الارض

قوله

وقيل اسم وضع لذوي العلم من الملائكة والثقلين وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع وقيل عني به الناس
ههنا فان كل واحد منهم عالم من حيث انه يشتمل على نظائر ما في العالم الكبير من الجواهر والاعراض يعلم بها الصانع
كما يعلم بما ابدعه في العالم ولذلك سوى بين النظر فيهما وقال تعالى وفي انفسكم افلا تبصرون وقرئ رب العالمين
بالنصب على المدح او النداء او بالفعل الذي دل عليه الحمد وفيه دليل على ان الممكنات كما هي مفتقرة الى المحدث حال حدوثها
فهي مفتقرة الى المبقي حال بقائها
من تفسير القاضي

قوله وتناوله لغيرهم على سبيل الاستتباع من غير حاجة الى التغليب
لان تربية العالمين يستتبع تربية غيرهم اذ لا بد لهم من غيرهم قوله يعلم
به الصانع كما يعلم بما ابدعه في العالم الكبير بل هو اقوى في الدلالة من
العالم الكبير لان ابداع ما في العالم الكبير فيه كابداع ما يقتضي محلاً واسع
في مكان اضيق وفيه من مشاهدة القدرة والعلم ما لا يحصى بل في الانسان
من التحلي بصفات الواجب والاتسام بصفات ما سواه ما ليس في غيره
فهو اجمع من العالم الكبير اجمع قوله وقرئ رب العالمين بالنصب على المدح الاظهر
انه فعل ماض والجملة لتعليل حمده تعالى قوله او بالفعل الذي دل عليه
الحمد اي لفظ الحمد او فرده الواقع ههنا ويشعر بالثاني عبارة الكشاف حيث
حيث قال بدل عليه الحمد لله والمتبادر انه جعله مفعول ذلك الفعل
وعبارة الكشاف تشعر بانه صفة المفعول المحذوف حيث قال كانه
قيل نحمد الله رب العالمين قوله وفيه دليل على ان الممكنات كما هي
مفتقرة الى المحدث حال حدوثها فهي مفتقرة الى المبقي حال بقائها
يشعر بانه اراد الدلالة على افتقارها في الوجود حال البقاء كما بحث عنه
في الكلام ولا دليل عليه لانه لا يدل الا على انه يحتاج في بلوغه الكمال اليه تعالى
فليحمل على الدلالة على هذا الافتقار فنقول فيه دليل على كمال الاحتياج
حيث يربي الاشياء شيئاً فشيئاً ولذا رباهم شيئاً فشيئاً مع قدرته
على ان يبلغهم الى كمالهم دفعة لان فيه ظهور الاحتياج في الغاية وذلك
الظهور منشأ كل كمال وموجب كمال اتصال حتى قيل الفقير هو الله قوله كرره
للتعليل على ما سنذكره فيه رد لما استدل به على ان بسم الله ليس من الفاتحة
والا لزم التكرار في وصفه بالرحمن الرحيم من غير فائدة فاشار الى ان فيه
فائدة ولم يكرره على طبق ما وقع في بسم الله بان لا يفصل بينهما وبين الله
تحرزاً عن التكرار بقدر الامكان ورعاية لما يقتضيه حسن البيان لانهما كتعميم
الربوبية وتقديم رب العالمين كتقديم المقسم او كتفصيل المجمل وتقديمه
كتقديم المجمل على المفصل قوله لقوله تعالى يوم لا تملك نفس لنفس شيئاً
والامر يومئذ لله لا يخفى ان قوله والامر يومئذ لله يعضده قراءة ملك
يوم الدين قوله ولقوله تعالى لمن الملك اليوم الظاهر ان قوله بلا لام لانه
لا يستقل باثبات كونه المختار لانه يعارضه قوله تعالى يوم لا تملك نفس
لنفس شيئاً في القاموس ان الملك بالضم معلوم ويؤنث وبالفتح
وككتف وامير وصاحب ذو الملك فالمالك جاء بمعنى الملك فلا تأييد
وايده في الكشاف بقوله تعالى ملك الناس ووجهه السيد الشريف بانه كما

والمالك هو المتصرف في الاعيان المملوكة كيف شاء من الملك والملك هو المتصرف بالامر والنهي في المامورين
من الملك وقرئ ملك بالتخفيف وملك بلفظ الفعل ومالكا بالنصب على المدح او الحال ومالك بالرفع منونا ومضافا
على انه خبر مبتدا محذوف وملك مضافا بالرفع والنصب ويوم الدين يوم الجزاء ومنه كما تدين تدان وبيت
الحماسة ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا اضاف اسم الفاعل الى الظرف اجراء له مجرى المفعول به
على الاتساع كقولهم يا سارق الليلة اهل الدار ومعناه ملك الامور يوم الدين على طريقة ونادى اصحاب الجنة
او له الملك في هذا اليوم على وجه الاستمرار ليكون الاضافة حقيقية معدة لوقوعه صفة للمعرفة
م تفسير القاضي

عقب في خاتمة القرآن وصفه بالربوبية بالملكية ناسب ان يعقبه كذلك
في الفاتحة قوله هو المتصرف بالامر والنهي في المامورين المراد بالمامور
المنقاد فلا يحتاج الى ان يقال ذكر المامورين بطريق التغليب على المنهيين
ولا يخفى انه يصدق على كل رئيس بالنسبة الى اتباعه مع انه لا يسمى
ملكا فينبغي ان يقال هو المتصرف بالامر والنهي الخارج عن التصرف
فيه بهما قوله وقرا ملك بالتخفيف فيكون بتخفيف ملك او مصدر
مالك على ما في القاموس فانه جعل مصدره مثلثا قوله ومنه كما
تدين اه اي كما تفعل تجزى فتدين مجاز عن تفعل للمشاكلة بما بعده
كما ان دانوا في البيت للمشاكلة بما قبله قوله اجراء له مجرى المفعول به
يتوهم ان يجرى على وزن موسى دون مرضى ليناسب الاجراء و
يمكن بجعله على وزن مرضى ليدل على ان المفعول به يجرى في هذا
المكان بنفسه بخلاف الظرف فانه يجرى باجراء المتكلم لانه ليس
مذهبه نعم لو جعل مجرى المفعول به مفعولا مطلقا كان الاظهر
جعله كموسى فتامل وقوله على الاتساع اي التجوز وانما جعله مضافا
اليه جعله بمنزلة المفعول به ولم يجعل اضافته الى الظرف بمعنى في ليكون
معنوية بلا تكلف واتساع لان الاضافة بمعنى في لم يثبت في مذهب
جمهور النحاة كذا ذكره العلامة التفتازاني وفيه انه فليكن بمعنى
اللام كما عليه الجمهور في كل ما جعله غيرهم بمعنى في فيكون حقيقية فالوجه
ان يقال من قال به لا ينبغي ان يقول به في مالك يوم الدين لان الاضافة
المعنوية عند التحليل يعود الى تركيب وصفي الا ترى ان غلام زيد
عند التحليل غلام لزيد بمعنى كائن لزيد وضرب اليوم ضرب في اليوم
اي كائن فيه ولا يصح مالك كائن في يوم الدين لان الزمان لا يخبر به
عن الجثث والاعيان ولا يوصف به فليكن هذا على ذكر منك منا
فيكون ذخرا لنا والمراد باجرائه مجرى المفعول به تنزيله منزلة
المملوك لا ما يعمل فيه المالك ويجعله مفعولا به لولا الاضافة فينافي
جعله مضافا اليه بالاضافة المعنوية قوله او له الملك في هذا
اليوم على وجه الاستمرار يوهم انه لا يحتاج بهذا التوجيه الى تكلف
بخلاف الماضي وليس كذلك لان هذا التوجيه ايضا يحوج الى جعل
الملك الاستقبالي مستمرا كائنا في الماضي والحال ايضا وتوافق
في التحمل قوله ليكون الاضافة حقيقية اسم الفاعل اذا كان للاستمرار
يصح اعماله نظرا الى اشتماله على الحال والاستقبال والغاؤه

نظرا

وقيل الدين الشريعة وقيل الطاعة والمعنى يوم جزاء الدين وتخصيص اليوم بالاضافة اما لتعظيمه او لتفرده بنفوذ الامر فيه واجراء هذه الاوصاف على الله تعالى من كونه موجدا للعالمين ربا لهم منعما عليهم بالنعم كلها ظاهرها وباطنها
عاجلها واجلها مالكا لامورهم يوم الثواب والعقاب للدلالة على انه الحقيق بالحمد لا احد احق به منه بل لا يستحقه
على الحقيقة سواه فان ترتب الحكم على الوصف يشعر بعليته له وللاشعار من طريق المفهوم على ان من
لم يتصف بتلك الصفات لا يستاهل لان يحمد فضلا عن ان يعبد ليكون دليلا على ما بعده فالوصف الاول لبيان
ما هو الموجب للحمد وهو الايجاد والتربية والثاني والثالث للدلالة على انه متفضل بذلك مختار فيه ليس يصدر منه
لايجاب بالذات او وجوب عليه قضية لسوابق الاعمال حتى يستحق به الحمد والرابع لتحقيق الاختصاص
فانه مما لا يقبل الشركة فيه وتضمين الوعد للحامدين والوعيد للمعرضين
م تفسير القاضي

نظرا الى اشتماله على الماضي فيحتمل اضافته قسمي الاضافة قوله وقيل
الدين الشريعة للدين معان اخر يصح الحمل عليها يدرك الاحاطة به الرجوع
الى اللغة قوله اما للتعظيم او لتفرده بنفوذ الامر فيه اولا فادة الوعد
والوعيد لان هذا اليوم مما يلقى الى السامع حال الفريقين قوله من كونه
موجدا لان الرب يتضمن الايجاد لما تقرر ان المبقي هو الموجد قوله على
انه الحقيق بالحمد لم يرد به الحصر الا ثانيا في قوله لا احد احق به منه ولئلا
يجعل قوله بل لا يستحقه على الحقيقة سواه لغوا قوله فان ترتب الحكم
ترتبه على الوصف وان يشعر بالعلية لكن لا يوجب ان لا يستحق
الحمد سواه انما يفيد لو افاد حصر العلية في الوصف فان قلت الحكم هو
تخصيص الحمد به تعالى فترتبه على الوصف يشعر بعلية الوصف للحصر
والتخصيص قلت نعم لا يشعر الوصف بطريق المفهوم المخالف على ان
من ليس بهذه صفته لا يستاهل لان يحمد بل نفس الوصف دل على ذلك
فتامل ولك ان تجعل اجراء هذه الاوصاف عليه ليتميز بها عن سائر الذات
ويتحقق كمال التعين فيتادى الى ان يخاطبه بتخصيص العبادة والاستعانة
به وطلب الصراط المستقيم قوله وللاشعار من طريق المفهوم فيكون فيه
تاكيد لما صرح به من تخصيص الحمد به تعالى واما الدليل على ما بعده فهو ما
صرح به من تخصيص الحمد ففي قوله ليكون دليلا نظر قوله ليكون دليلا
على ما بعده من حصر العبادة بل على ما قبله من تخصيص الحمد قوله لبيان
ما هو الموجب للحمد الحمد لا يكون الا على الجميل الاختياري والوصف الاول
يفيد الجميل والثاني والثالث الاختياري فلا بد من بيان فارق بين
الوصف الاول والثاني والثالث حتى يظهر كون الاول بيانا للموجب
دون الاخيرين ولعل ذلك ان السبب للحمد هو الجميل والكون اختياريا
هو شرط سببيته وكون الاول [illegible] لا يوجد الحمد بدونه وكون الثاني
شرطا ربما يسقط حيث يحمد بجعل غير الاختياري محمودا عليه لتنزيله منزلته
كما يحمد على صفات الله الذاتية قوله متفضل بذلك مختار فيه لما انه
لا يوصف بالرحمة غير المختار قوله والرابع لتحقيق الاختصاص اي اختصاص
الحمد وفيه ان اختصاص الامور به في يوم الدين لا يوجب اختصاص الحمد
به لجواز ان يحمد على ما في غير هذا اليوم قوله وتضمين الوعد للحامدين
والوعيد للمعرضين فيه انه لا دخل له في ما هو بصدده من تفصيل ما اجمله
سابقا من بيان وجه اجراء الصفات عليه فذكره كالاجنبي فكان
الاولى ان يقول سابقا واجراء هذه الصفات للدلالة اه وللحث على الحمد

والتهي عن الاعراض ليرتبط به هذا القول قوله ثم انه لما ذكر الحقيق بالحمد
ووصف بصفات عظام تميز بها عن سائر الذوات وتعلق العلم بمعلوم معين
خوطب بذلك جواب لما خوطب وتميز بها صفة صفات تميز بها والضمير
راجع الى الصفات وذلك اشارة الى ما يرجع اليه الضمير كما اشار اليه
بقوله يا من هذا شانه ونحى في ذلك عبارة الكشاف حيث قال كانه
قيل اياك يا من هذه صفاته نخص بالعبادة لانه يفيد تخصيصه بالتخصيص
بالعبادة وهو غير مراد ويوهم ان تعليق العبادة على الصفات لا على
كونه حقيقيا بالحمد ايضا وقوله ليكون ادل على الاختصاص لان في اياه
نعبد يستفاد الاختصاص من غير استدلال عليه وفي قوله اياك نعبد
دعوى الاختصاص مع الاستدلال عليه اذ فيه تعليق الحكم بالاوصاف
وعدل عما ذكر في الكشاف انه ادل على ان العبادة له لاجل ذلك التميز لان
الحكم المعلق تخصيص العبادة لا العبادة ومن وجوه كونه ادل على
الاختصاص انه كلما يزيد تعين المختص به تكون العبادة ادل على الاختصاص
قوله بني اول الكلام فصله عما قبله لبعد ما بينهما فكانه لا مناسبة بينهما
تنبيها على علو درجة مبداء الكلام ثم مبادي حال العارف ما ذكره واوسطه
الايمان بالشرع وما لا طريق للعقل اليه الا من جهة الوحي ورجاء وعده
وخوف وعيده وقد تضمنه مالك يوم الدين فلم يفت النظم اواسط
حاله وقد فات المفسر قوله ويراه عيانا ولا يرى اغياره اعيانا
بل اصناما ومظاهر لا يستند اليها شيء حقيقة فيخصه بما يخصه قوله
ومن عادة العرب اشارة الى نكتة عامة للالتفات تجري في جميع
مواقعه بعد الاشارة الى نكتة خصت بالمقام اذ قد يختص مواقعه
بلطايف وقوله تطرية له اشارة الى نكتة بالقياس الى المتكلم وهو ان
فيه اظهار قدرته حيث يجدد الكلام في معنى واحد فهو كغني يزين
محبوبته كل آن بلباس آخر وقوله وتنشيطا للسامع اشارة الى
نكتة بالقياس الى السامع وهو احسن من عبارة الكشاف حيث قال
احسن تطرية لنشاط السامع ومن اللطايف المختصة بهذا المقام
انه جاء بالحمد على ما يليق به وهو انه اظهار الصفات الكمالية والمخاطب
به غيره تعالى لانه لا معنى لاظهار صفاته عليه فاجراء الصفات عليه
في ذلك المقام يستحق طريق الغيبة وجاء في مقام بيان العبادة والا
والاستعانة بطريق الخطاب دلالة على ان العبادة والاستعانة
به تعالى مما لا ينبغي اظهاره الا عليه تعالى لا يتحقق به الاخلاص ويتبعد

عن

عن شوائب السمعة والرياء فكما خص العبادة والاستعانة به خص
اظهاره على الغير به ولو كان السورة مصدرة بتقدير قل ويكون تعليما
للحمد والعبادة لم يكن فيه التفات قوله فيعدل من الخطاب الى
الغيبة ومن الغيبة الى التكلم وبالعكس فصل اربع صور من الالتفات
وبقي اثنان العدول من التكلم الى الخطاب وبالعكس ومثل من
القرآن للصورتين ومن الشعر ايضا لهما والظاهر من بيانه بيان ما
هو الظاهر من الالتفات وهو مذهب الجمهور من الانتقال من
اسلوب واقع الى اسلوب آخر على خلاف مذهب السكاكي وهو
الانتقال من اسلوب سواء كان واقعا اولا لكن كان مقتضى الظاهر
الى اسلوب آخر قوله بالاثمد كاحمد موضع وبضم الميم كذا في القاموس
وبات عدول عن بت على صيغة الخطاب ويتوهم القاصر ان
ضميره راجع الى الخلي قوله حروف زيدت لبيان التكلم كونها حروفا
لكونها دالة على معنى في غيره وهو معنى ايا فقوله زيدت اريد به الزيادة
اللغوية لا الاصطلاحية والكاف في ارايتك حرف خطاب لو لا انه
على معنى في الكلام وهو انه ملقى الى واحد مذكر ولم يقل فيما اذا كان
ايا مجردة انه حرف لانه لم يوضع لمعنى حتى يكون كلمة حرفا بل هو لفظ ذكر
وسيلة الى التلفظ بالضمير قوله وهو شاذ لا يعتمد عليه اعترض
عليه العلامة التفتازاني بانه شاذ لا يقاس عليه لكن لا يكون شيئا دونه
لاضافته ايا الى ما بعده ويمكن دفعه بانه ليس رد الشهادة لمجرد شذوذه
بل لانه شاذ لم يصدر عمن يعتمد به حيث قال لا يعتمد عليه وهو
قول الكشاف فشيء شاذ واشار الى تحقيره بالتعبير عنه بشيء قوله
اقصى غاية الخضوع والتذلل اي الانقياد والطريق المذلل الطريق
المنقاد والعير المتابى والثوب ذو عبرة ما لا يتابى في شيء مما يحمل به
ويطيق كل ما يحمل به قوله ونقوده لم يذكر التصديق بفائدته لانه
لا يتوقف عليه الفعل عند المتكلمين بل يكفي الارادة للترجيح قوله
ادرج عبادته في تضاعيف عباداتهم فكلما كان المدرج فيه اكثر كان
اوفق بالمصلحة ويمكن ان تكون فائدة الضم تاكيد كون جميع المحامد له
لانه مرجع الجميع والاقرب ان يجعل المستكن لجميع العقلاء موحدين
كانوا او مشركين لان المشرك ايضا يعبد الله ويستعين الا انه لم
يعرفه حق المعرفة وحينئذ يكون اقرب اتصالا بقوله اهدنا الصراط
لانه لما وجد شركاؤه في العبادة والاستعانة فيمن طلب الانجراط

في سلك بعضهم والنجاة عمّا ابتلي به البعض الآخر قوله وقدّم المفعول
آه ولان السابق اقتضى الاقبال عليه والخطاب فلذلك اقتضائه
للخطاب قدّم ما يشتمل على الخطاب فتأمل ولا تقنعه ورعاية توافق
رؤوس الآي المتقدم في الثاني قوله وللتنبيه على ان العابد ينبغي ان يكون
آه او للتنبيه على ان العابد ينبغي ان يكون غرض العبادة صادرة عنه
او لحفظ النفس عن الوقوع في التبجح والاعتداد بفعله قوله وكرر الضمير
للتنصيص على ان المستعان به هو لا غيره اذ لو لم يكرر لاحتمل الحذف مؤخرا
وتخصيص المجموع دون كل واحد قوله واقول يعني اياك نستعين
تتميم لاياك نعبد ودفع توهم ينشاء عنه فيستحق التأخر فان قلت
لما توجه الى المعبود اولا واستغرق فيه ولم ينظر الى عبادته الا من
حيث انها منتسبة اليه فكيف يتبجح تبجحا واعتدادا قلت اي ليحفظ
الابهام لئلا يتجه عليه ذلك على انه ربما يكون هذه الملاحظة الشريفة
موجبا للتبجح ولكن نقول قدم العبادة لانه اشد مناسبة بذكر
الجزاء واخر طلب المعونة لانه اكثر ايضا لا بطلب الهداية ولان العبادة
ما طلبها الرب عن العبد والمعونة مطلوبة العبد ومطلوبه تع مقدم
ولان مبداء الاسلام تخصيص العبادة ونهايته تخصيص المعونة قوله
الوا وللحال فان قلت المضارع المثبت اذا صار حالا فبالضمير وحده واجيب
بان الفعلية في تقدير الاسمية اي ونحن اياك نستعين وفيه انه لا داعي
الى القول بالحذف والعدول عن العطف الذي هو الاصل على ان فيه
تقييد تخصيص العبادة واللائق اطلاقه ولا يبعد ان يكون جميع ذلك
مشارا اليه بالتزييف المشعر به قوله وقيل قوله اهدنا الصراط المستقيم
بيان للمعونة المطلوبة ظاهره انه بيان بياني اقتضى الفصل لكن يرده
تقدير السؤال فالبيان على طريق اللغة فالفصل لشبه كمال الاتصال و
فيه ان الاظهر انه لكمال الانقطاع لانشائيته وخبرية اياك نستعين
وليس لك ان تجعل اياك نستعين انشاء لطلب الاستعانة لانه
لا يصح عطفه على الاخبار عن العبادة قوله او افرد لما هو المقصود
الاعظم توجيه لتخصيص الهداية بالطلب في مقام الجواب عن قوله كيف
اعينكم وليس بيانا لكونه ذكر الخاص بعد العام كما في قوله حافظوا على
الصلوات والصلوة الوسطى لان الطريقة المسلوكة فيه العطف لا يقال
كيف يكون الصراط المستقيم مقصودا اعظم والطريق ليس مقصودا بل
وسيلة قلت المراد المقصود بالطلب والمقصود الاعظم بالطلب

للسالك

للسالك الطريق وقد علم في السورة الكريمة على اكمل طرق الدعاء وهو
حمد المسؤول عنه وثناؤه بما يستحقه وعرض عمل صالح كما جاء
في الآثار ومن جملة شرائط قبول الدعاء الصلوة على النبي عم
فاتى بها في التشهد لان الصلوة عمل واحد وقد ايقظ الغافلين
في الدنيا ونبههم على انها طريق السابلة ليس الامر فيه الا
طلب الصراط المستقيم وليست مقام السكنى فلا ينبغي ان يكون
المطلب فيه الا العقبى قوله وقوله تعالى فاهدوهم الى صراط الجحيم
تهكم ويمكن ان يكون على حقيقته لانه لما قطعوا بانه لا منزل لهم سوى
الجحيم ولا بد لهم منها فخيرهم ان يعرفوا طريقها ليسهل عليهم الوصول اليها
ويتخلصوا عن تعب الطريق التي لا بد من سلوكها قوله وهوادي
الوحش لمقدماتها الهادي المتقدم والعنق كذا في القاموس قوله
واصله ان يعدى باللام او الى فعومل معه معاملة اختار يقال هذا انما
يتم لو كان معنى المتعدي بالنفس والمتعدي بالحرف واحد وقد نقل
عن الكشف ان الاول الدلالة مع الاذهاب الى المطلب ولهذا خص
بالله تع والثاني مجرد الدلالة على الطريق فيسند الى النبي او القرآن وفيه
انه يجوز ان يكون زيادة المعنى فيه بعد الحذف والايصال ولا يبعد ان
يقال الهداية يتضمن معاني بعضها يقتضي التعدية بنفسه وبعضها
التعدية باللام وبعضها التعدية بالى فانه يشتمل على اراءة الطريق
والاشارة اليها وتلويح السالك للطريق فبملاحظة الارادة تعدى
بنفسه وبملاحظة الاشارة تعدى بالى وبملاحظة التلويح تعدى
باللام فخذه فانه الهام الملك العلام فان قلت الدلالة تتعدى بعلى
فكان حق الهداية التي بمعناها ذلك قلت الدلالة تتضمن الاطلاع فعومل
معها معاملة الاطلاع ومع الهداية معاملة سائر مضامينها كما عرفت
ولا يبعد ان يقال في حذف الجار رفع الحائل بين الطالب والصراط تفاؤلا
قوله الاول افاضة القوى التي بها يتمكن الظاهر انه من مقدمات
الهداية وما يتوقف عليه الهداية فلا ينبغي عده من الهداية ليعود
اشكال طلب الهداية قوله كالقوة العقلية والحواس الباطنة
والمشاعر الظاهرة اسباب العلم عند اهل السنة ثلثة العقل والحواس
الظاهرة والخبر الصادق وينبغي ان يجعل قوله تع الم نجعل له عينين
اشارة الى هذه المرتبة من الهداية والعجب منه كيف غفل عنه
مع تنبهه لقوله تع وهديناه النجدين قوله وقال واما ثمود فهديناهم

فاستحبوا العمى على الهدى الظاهر انه اشارة الى الثالث قوله والثالث الهداية بارسال الرسل الظاهر ارسال الرسل لانه كنصب الادلة فلا معنى لجعل نصب الادلة نفس الهداية وارسال الرسل سببا لها الا ان يجعل الباء للبيان اى الهداية بمعنى ارسال الرسل قوله بالوحى او بالالهام هذا داخل فى انزال الكتب الا انما اعتبر انزال الكتب بالنسبة الى الامة فلهذا تغايرا فتدبر قوله والامر والدعاء اه وكذا الالتماس وتغاير بانه طلبه على وجه التساوى او مع رتبته قوله فكانه يسترط السابلة سترطه كفرح ونصر ابتلعه والسابلة المقطوعة من الطرق المسلوكة والقوم المختلفة عليها كل ذلك من القاموس وقيل كان السابلة تبتلع الطريق فعلى الثانى فعال فى معنى المفعول كالاله وعلى الاول بمعنى الفاعل يقال اكلته المفازة اذا اضمرته او اهلكته واكل المفازة اذا قطعها قوله والثابت فى الامام اى مصحف عثمان رض فان قلت ما لم يوافق الامام لا اعتداد به فكيف صار السين من القرآن قلت معنى الموافقة ان يكون من محتملات رسم الخط او مما يصح ان يقرا به ما كتبه فى اللغة ويصح فى اللغة قراءة الصاد فى الصراط سينا فلم يخرج بهذه القراءة من الموافقة بمجرد ان المكتوب فيه الصاد قوله والمراد به طريق الحق وقيل ملة الاسلام واقول وبالله التوفيق ان القرآن يفسر بعضه بعضا وقد فسر فيه الصراط المستقيم بالعبادة حيث قال تع وان اعبدونى هذا صراط مستقيم فالصراط المستقيم العبادة فينبغى ان يقال خص العبادة به تع وخص الاستعانة فى العبادة به وطلب العبادة منه تع ولهذا فسر الصراط المستقيم بصراط الانبياء وتابعيهم حيث قال صراط الذين انعمت عليهم وحينئذ صراط المغضوب عليهم صراط ابليس وجنده وصراط الضالين صراط من تبع الشياطين من بنى آدم كما قال الم اعهد اليكم يا بنى ادم ان لا تعبدوا الشيطان انه لكم عدو مبين وان اعبدونى هذا صراط مستقيم فقابل عبادة الشيطان بالصراط المستقيم فهو صراط المغضوب عليهم والضالين المقابل للصراط المستقيم فخذ ما اتيتك انه مما اتانى الرحمن العليم الحكيم قوله بدل من الاول بدل الكل وهو فى حكم تكرير العامل من حيث انه المقصود بالنسبة قال من حيث انه المقصود بالنسبة بتعريف المسند المفيد للحصر المقصود بالنسبة فيه فرقا بينه وبين المعطوف فانه مقصود بالنسبة مع متبوعه فان قلت فلا يكون فى حكم تكرير العامل بل يكون صارف العامل الى نفسه قلت فى حكم تكرير

صراط الذين انعمت عليهم بدل من الاول بدل الكل وهو فى حكم تكرير العامل من حيث انه المقصود بالنسبة وفائدته التوكيد والتنصيص على ان طريق المسلمين هو المشهود عليه بالاستقامة على اكد وجه وابلغه لانه جعل كالتفسير والبيان له فكانه من البين الذى لا خفاء فيه ان الطريق المستقيم ما يكون طريق المؤمنين وقيل الذين انعمت عليهم الانبياء وقيل اصحاب موسى وعيسى عليهما السلام قبل التحريف والنسخ وقرئ صراط من انعمت عليهم
تم تفسير القاضى

العامل بكلمة بل فكانه قال بل اهدنا صراط الذين وتماثبين كونه فى حكم تكرير العامل بما اتضح به غاية الاتضاح استغنى به عما يتمسك به من تكرير العامل فى قوله للذين استضعفوا لمن آمن منهم فلم يذكره على انه يناقش فيه انه لم لا يجوز ان يكون البدل مجموع الجار والمجرور وكلا يندفع بان بدل المفرد اكثر لانه يدفع ان التصريح بالعامل اقل قليل بل اول المسئلة ولا بان البدل من قسم التابع المعرف بنان معرب باعراب سابقه ولا اعراب لمجموع الجار والمجرور لان التاكيد ايضا جعل من اقسام التابع مع انه عد من التاكيد جاء جاء زيد وان ان زيدا قايم ولان البدل تابع مقصود بالنسبة وليس حرف الجر جزءا من المنسوب اليه لان النسبة فى التعريف اعم من التعلق والحرف الجر تعلق بالفعل لربطه بمجروره فليكن البدل مقصودا بذلك التعلق قوله وفائدته التوكيد المقصود منه على طبق تصريح الكشاف انه لم جىء بالمبدل منه ولم يكتف بالبدل ويمكن ان يجعل من فوائده انه لم اعرض عن طلب الصراط بطلب صراط الذين انعمت عليهم ولا يرضى احد بالاضراب عن طلب الصراط المستقيم وقوله وفائدته التوكيد بيان للفائدة العامة لموقع البدل الا انه على عكس التاكيد المصطلح فى ذلك لان ذكر التابع فى التاكيد للتاكيد وذكر المتبوع فى البدل لذلك وقوله والتنصيص بيان للفوائد الخاصة بهذا الموقع وعدل عن لفظ الاشعار الواقع فى الكشاف الى التنصيص لان الاشعار بالنظر الى فهم القاصد لاصل المراد والتنصيص بالنظر الى فهم البليغ الذى هو يقصد اولا وبالذات المزايا ولا ينظر الى اصل المعنى الا بالتبع فهو انسب بما نحن فيه وقوله هو المشهود عليه مع ان الظاهر المطابق لعبارة الكشاف هو المشهود له بتضمين الشهادة معنى الاجتماع فكانه قال هو المشهود له المجتمع عليه بالاستقامة ومن الفوائد الخاصة السانحة له تصريح بان المطلب صراط الجماعة لا صراط الواحد الذى لا يسلك الا منفردا من الجند وبين ومنها ان فى البدل اشعارا بطلب الزاد والرفقاء ايضا بل نقول فيه التصريح بطلب الحفظ عن طريق اهل الغضب والضلال ففيه تكميل للدعاء ولا يبعد ان يحمل المغضوب عليهم على الخارجين عن طريق الشرع والضالين المخطئين فى الاجتهاد قوله وقيل الذين انعمت عليهم الانبياء وهذا يناسب قصد النبى عم فى قوله فكانه تفسير على حسب قراءة النبى عم قوله وقيل اصحاب موسى وعيسى

والانعام ايصال النعمة وهي في الاصل الحالة التي يستلذها الانسان فاطلقت لما يستلذه من النعمة وهي اللين ونعم الله وان كانت لا تحصى كما قال وان تعدوا نعمة الله لا تحصوها تنحصر في جنسين دنيوي واخروي والاول قسمان وهبي وكسبي والوهبي قسمان روحاني كنفخ الروح فيه واشراقه بالعقل وما يتبعه من القوى كالفهم والفكر والنطق وجسماني كتخليق البدن والقوى الحالة فيه والهيئات العارضة له من الصحة وكمال الاعضاء والكسبي تزكية النفس عن الرذائل وتحليتها بالاخلاق والملكات الفاضلة وتزيين البدن بالهيئات المطبوعة والحلي المستحسنة وحصول الجاه والمال والثاني ان يغفر ما فرط منه ويرضى عنه ويبوأه في اعلى عليين مع الملائكة المقربين ابد الآبدين والمراد هو القسم الاخير وما يكون وصلة الى نيله من القسم الآخر فان ما عدا ذلك يشترك فيه المؤمن والكافر

من تفسير القاضي

عليهما السلام قدم التوجيه بالانبياء عليه تنبيها على ان هذا التوجيه لا يترجح عليه كما يشعر به بيان الكشاف ولم يسنده الى ابن عباس رض كما اسنده الكشاف اشارة الى ضعف الاسناد ولم يقتصر على اصحاب موسى كما اقتصر اشارة الى تخطئته في النقل ومن حمله على اصحاب موسى وعيسى دون المسلمين نظر الى صدر الاسلام فانه لم يكن طريق مشهور بطريق المسلمين حتى يطلب ويناسب على هذا ان يراد بالمغضوب عليهم المحرفون من قوم موسى وعيسى عليهما السلام وبالضالين تابعوهم **قوله** والانعام ايصال النعمة هذا وان كان مقتضاه تعدية الانعام بالى الا انه عدي بعلى اشارة الى علو مرتبة المنعم واستعلائه على المنعم عليه فكانه تنزل النعمة عليه من عال **قوله** والنعمة في الاصل الحالة كما هو مقتضى صيغة الفعلة بالكسرة والنعمة ثانيا بالفتح وتعدية الاستلذاذ بنفسه لجعل السين للعد بمعنى يستلذها الانسان يعدها لذيذة والمشهور تعديته بالباء لجعل السين للطلب بمعنى الاستلذاذ بالشيء طلب اللذة به **قوله** دنيوي واخروي والظاهر انه قصد به المتقابلين اي ما يكون نعمة في الدنيا فقط وما يكون نعمة في الآخرة فقط فهناك قسم ثالث وهو ما يكون نعمة فيهما اي الدنيوي والاخروي وهي معرفة الله تعالى فانه يستلذ بها الانسان في الدنيا والآخرة ويجوز ان يعتبر فيها عن عقوباتهما الا ان يقال المعرفة الدنيوية وسيلة الى المعرفة الاخروية وكم بين المعرفتين **قوله** والكسبي لا يذهب عليك انه ايضا قسمان روحاني يشير اليه تزكية النفس وتحليتها وجسماني يشير اليه تزيين البدن اه **قوله** والثاني اي الآخرة يريد به الاخروي ولا يخفى انه ايضا قسمان موهبي كنفخ الروح في الآخرة وتوابعه وكسبي كجزاء الاعمال وايضا روحاني وجسماني كتزيينهم بحلي الجنة والتنعمات الحسية **قوله** والمراد هو القسم الاخير وما يكون وسيلة الى نيله من القسم الآخر فان ما عدا ذلك يشترك فيه المؤمن والكافر فلا يصلح للتعيين الموصول الذي قصد به المسلمين ولك ان تريد جميع النعم الدنيوية والاخروية ولا يشترك فيها المؤمن والكافر فان قلت ما من نعمة دنيوية الا وهو وصلة للمؤمن الى الاخروية فليس لقوله ما عدا ذلك مصداق يصدق الكلام المذكور عليه قلت كانه اراد بما يكون وصلة ما جعل وصلة وكثيرا ما لا يجعله المؤمن وصلة ويضيعه فيشارك الكافر فيه ولو قال وما جعل وصلة لكان اوضح وهذا اذا اريد بالذين انعمت عليهم المسلمون اما لو كان المراد الانبياء ولا يكفي في جعل انعمت عليهم صلة ارادة ذلك فانه يشترك فيه النبي والامة بل ينبغي ان يراد الانعام عليهم بوحي الاحكام والامر بالتبليغ والاعلام

وكذا

غير المغضوب عليهم ولا الضالين بدل من الذين على معنى ان المنعم عليهم هم الذين سلموا من الغضب والضلال او صفة له مبينة او مقيدة على معنى انهم جمعوا بين النعمة المطلقة وهي نعمة الايمان وبين السلامة من الغضب والضلال وذلك انما يصح باحد تاويلين اجراء الموصول مجرى النكرة اذ لم يقصد به معهود كالمحلى في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقولهم اني لامر على الرجل مثلك فيكرمني او جعل غير معرفة بالاضافة لانه اضيف الى ما له ضد واحد وهو المنعم عليه فيتعين تعين الحركة من غير السكون

من تفسير القاضي

وكذا لو اريد اصحاب موسى وعيسى بل لا بد من ارادة الانعام بالاجتناب عن تحريف الكتاب ومتابعة المنسوخ فتامل والاحسن ان يراد الذين انعمت عليهم بسلوك الصراط غير المغضوب عليهم بسلوك الصراط والله اعلم **قوله** بدل من الذين على معنى ان المنعم عليهم اشار به الى النكتة الخاصة بالمقام وهو التنصيص على ان غير المغضوب عليهم هم الذين يشهد لهم بالانعام عليهم وترك الكتة العامة وهو التاكيد لكمال اشتهاره وانسياق الاذهان اليه من غير تنبيه **قوله** او صفة له مبينة اذا اريد الانبياء او المسلمون على راي من جعل الاعمال داخلة في الايمان او مقيدة على راي من لم يجعل الاعمال داخلة في الايمان **قوله** اجراء الموصول مجرى النكرة جعل الموصول فيما سبق معهودا محمولا على المسلمين واصحاب موسى وعيسى عليهما السلام قبل التحريف والنسخ والانبياء من غير التفات الى جعله معهودا ذهنيا لان مقتضى الموصول ذلك ولا يعدل عنه الا لصارف ولان مقام الدعاء والطلب يقتضي تعيين المطلوب وقدم ههنا في الجواب اجراء الموصول مجرى النكرة لانه انسب بحال الغير الذي الكلام فيه لان الاشيع فيه استعماله غير معرف بالاضافة ولانه جواب جدلي فالانسب تقديمه ليعدل عنه الى التحقيق وقد نبه على انه جواب جدلي من قال اذا كان من قبيل ما اشتهر موصوف المضاف بمغايرة المضاف اليه كان معرفة قطعا فلا يكون من قبيل ولقد امر على اللئيم يسبني يعني جواب الاول جدلي غير مطابق للواقع فلا يرد ما اورد عليه العلامة التفتازاني انه خارج عن قانون التوجيه لانه جواب جدلي لا بد فيه مخالفة الواقع ولا يتجه ما قال نعم يرد انه لم يستعمل الذين انعمت عليهم في بعض مبهم حتى يكون مثل امر على اللئيم يسبني لانه جواب جدلي لا يلزم ان يطابق الواقع بل يكفيه جواز ارادة معهود ذهني وان كان خلاف الظاهر وخلاف ما بين سابقا ولذا وجه لما قال السيد السند انه مبني على احتمال جعل الذين انعمت عليهم معهودا ذهنيا ولم يوجه به فيما سبق فلا حاجة الى التمسك باذيال الجدال الذي هو ثمرة التحير في تحقيق المقال اذ لا يخفى ان حمل الذين انعمت عليهم على معهود ذهني احتمال مرجوح جدا ولذا لم يلتفت اليه فالتمسك به ليس في مقام التحقيق **قوله** كالمحلى باللام عبر عن المعرف باللام الذي في حكم النكرة بالمحلى باللام اشارة الى ان اللام فيه ليس الا لمجرد تزيين اللفظ **قوله** وعن ابن كثير بنصبه على الحال اذا اريد بالذين انعمت عليهم

وعن ابن كثير نصبه على الحال عن الضمير المجرور والعامل انعمت او باضمار اعني او بالاستثناء ان فسر النعم بما يعم القبيلتين والغضب ثوران النفس ارادة الانتقام فاذا اسند الى الله تعالى اريد به المنتهى والغاية على ما ذكر وعليهم في محل الرفع لانه نائب مناب الفاعل بخلاف الاول ولا مزيدة لتاكيد ما في غير من معنى النفي فكانه قال لا المغضوب عليهم ولا الضالين ولذلك جاز انا زيدا غير ضارب كما جاز انا زيدا لا ضارب وان امتنع انا زيدا مثل ضارب وقرئ وغير الضالين والضلال العدول عن الطريق السوي عمدا او خطأ وله عرض عريض والتفاوت ما بين ادناه واقصاه كثير قيل المغضوب عليهم اليهود لقوله تعالى فيهم من لعنه الله وغضب عليه والضالين النصارى لقوله تعالى قد ضلوا من قبل واضلوا كثيرا وقد روي مرفوعا ويتجه ان يقال ... ولهذا كانت الفرقة الناجية من ثلثة وسبعين واحدة
من تفسير القاضي

غير متعين لئلا يتعرف غير وباضمار اعني اذا اريد معين كما هو الحق وقيل نصبه على الحال يصح على تقدير جعل الغير بمعنى المغايرة وجعل الاضافة لفظية وهو تكلف قوله عن الضمير المجرور ويصح جعله حالا عن الضمير المرفوع اذا المراد غير المغضوب عليهم عنده وبغضبك ولك ان يجعل قراءة الجر حالا مجرورا بجر الجوار وفيه ان جوازه في جوار لجر الغير النط ممنوع قوله ان فسر النعم بما يعم القبيلتين اي الكافر والمؤمن فانه اذا العموم بالمتعلق او نعمة الدنيا كلها ونعم الاخرة كذلك فالمراد عموم المفهوم للافراد قوله والغضب ثوران النفس اي هيجان الدم وغليانه لارادة الانتقام واذا اسند الى الله تعالى اريد به المنتهى والغاية وهو الانتقام ويمكن ان يراد مبدأ الثوران وهو ارادة الانتقام قوله وعليهم في محل الرفع يقال هو اسما بحرف لشدة امتزاج الجار والمجرور والا فما هو في محل الرفع مجرد المجرور نعم في الخبر الظرف مجموع الجار والمجرور في محل الرفع لانه القائم مقام الخبر وفيه بحث لانه لا يسمى الظرف خبرا الا مجازا فلا ثم انتقال اعراب الخبر اليه قوله ولا مزيدة لتاكيد ما في غير من معنى النفي كانه قال صراط من ليس المغضوب عليهم ولا الضالين وقوله وغير الضالين يشعر بجعل لا بمعنى غير فائدة جليلة لم يقل غير الذين غضبت عليهم بتعديد للمغضوب عليهم عن حاجة غير ان نذكر معهم كما ذكر مع المنعم عليهم اعلاء لقدرهم او تحاشيا عن اسناد الغضب الى ذاته لانه سبقت رحمته غضبه قوله قيل المغضوب عليهم اليهود اي بعد التحريف او النسخ ولا يبعد ان يكون تفسير الذين انعمت عليهم باصحاب موسى وعيسى قبل التحريف والنسخ فوقع هذا التفسير وقوله لقوله تعالى منهم من لعنه الله وغضب عليه ليس في القران منهم والاية في سورة المائدة فكانت النسخة لقوله تعالى فيهم اي في شانهم تحرف الى منهم وقوله وقد روي اي هذا التفسير مرفوعا الى النبي عليه السلام قوله ويتجه ان يقال المغضوب عليهم العصاة هذا متجه جدا على تقدير تفسير المنعم عليهم بالمسلمين قوله والخير للعمل به انما قال والخير للعمل به ولم يقل الحق للعمل به لان الحق لا يجب للعمل بل يكفي المجتهد الخطاء والصواب كله خير لانه يثاب به ثم اولى والشر ايضا للاجتناب عنه واليه الاشارة بقوله تعالى فالهمها فجورها وتقويها وقوله تعالى وهديناه النجدين ويمكن ان يجعل معرفة الخير للعمل به شاملا لما بان تزيد بمعرفة الخير معرفة الشرع من الاوامر والنواهي والاباحات للعمل به والتمسك به وبعد الفراغ منه تعالى نصيح تفسيرا تاما للفاتحة وايفاء ما وعدني الله في اثنائه اذكر لك ما الهمني الله في تفسير فاتحة كتابه عسى ان يكون

قوله غير متعين لانه اريد بالمنعم عليهم المؤمنون الكاملون وبهم العاملون العالمون كان ضدهم ما ذكر بلا واسطة فيتعرف غير باضافته اليه الى ما له ضد واحد
عبد الرحمن

بان لا يختص المؤمن بالاخروية بل يراد مطلق النعم دنيوية او اخروية فيتحقق شرط الاستثناء المتصل وهو دخول المستثنى في المستثنى منه يتعين واستثناء المغضوب عليهم ولا الضالين من القبيلتين متصلا
صدر الدين

والظاهر العكس في التفريع كما لا يخفى ويمكن ان يقال انه جعل هذا التفسير احتمالا بناء على انه روي مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم
عبد الرحمن

دخرالي

ويتجه ان يقال المغضوب عليهم العصاة والضالين الجاهلون بالله لان المنعم عليه من وفق للجمع بين معرفة الحق لذاته والخير للعمل به وكان المقابل له من اختل احدى قوتيه العاقلة والعاملة والمخل بالعمل فاسق مغضوب عليه لقوله تعالى في القاتل عمدا وغضب الله عليه والمخل بالعلم جاهل ضال لقوله فماذا بعد الحق الا الضلال وقرئ ولا الضالين بالهمز المفتوح على لغة من جد في الهرب من التقاء الساكنين
من تفسير القاضي

ذخرا لي في سلوك الصراط المستقيم الى الجنة النعيم ونيل لقاء الرؤف الرحيم ابد الابدين وهو انه تعالى افتتح كتابه بهذه السورة تعليما لاداب قراءة كتابه والاشتغال به وهو ان يحمده اولا بما يفيده عظمته في نفسه بحيث تجذبه عن كل ما سواه وتحضره في ساحة عز خطابه فان القراءة قراءة ما خاطبه به تعالى وشرفه بعز المخاطبة فينبغي ان يجعل نفسه اولا متقربة اليه قائمة في مقام الخطاب فاذا صار اهلا لذلك يخاطبه بحضر خضوعه فيه ويتطلب منه كما افاده الانجذاب بكمال التحميد وبحصر استعانته فيه ويطلب منه هداية الصراط المستقيم لان القراءة هو الذي وصفه تعالى بانه يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا ويعوذ به من صراط المغضوب عليهم الذين سموه سحرا وشعرا وكلام المخلوق بل المجنون وعن صراط الضالين الذين يخطئون في الاجتهاد ويخرجون في فهم مقاصده لعدم توفيق الله لهم والله تعالى اعلم ولهذا سمي بسورة الصلوة لان الصلوة للمتوجه اليه عما سواه بالكلية وهذا من شان هذه السورة ولهذا عرضت في الصلوة فكما لا بد من ستر العورة في الصلوة في ظاهر الشرع لا بد من الاعراض بالكلية عما سوى الله تعالى فيه فان العورة في الباطن هو التزين والاشتغال بما سواه وستر عورة التزين بالتقوى وهو الاعراض عما سواه وعسى ان يكون هو مفهوم من خصهم الله لفهم معاني كتابه من عنده من قوله تعالى يا بني آدم خذوا زينتكم عند كل مسجد لان الزينة هو اللباس كما قال لباسا وريشا ولباس التقوى هو خير اللهم اجعلنا من الذين انعمت عليهم بفهم كتابك الكريم القرآن العظيم وصل على من دعانا الى الصراط المستقيم وارفع درجات صحبه واله في النعيم قوله امين اسم الفعل الذي هو استجب اي اسم لهذا اللفظ وهذا هو المشتهر بين النحاة وحقق بعضهم انه مسامحة وقصر المسافة ومرادهم انه اسم للمعنى المصدري ومنصوب على المصدرية من الافعال المحذوفة ابدا قوله وعن ابن عباس سألت رسول الله عم عن معناه فقال افعل جعل تفسيره باستجب اصلا ورواية ابن عباس عن النبي عم تقتضي ان يكون معناه افعل لعدم الثقة بالرواية واشتهار تفسير النحاة وما روي يدل على ان النهي لطلب الكف لا لطلب عدم الفعل والا لكان امين في مثل قولنا اللهم لا تهلكنا بمعنى لا تفعل وينبغي ان يعلم ان معنى آمين استجب دعائي وافعل هذا الفعل على ان المفعول داخل في معناه ولهذا قال ابن مالك انه لازم في معنى المتعدي قوله بني على الفتح كاين لا لتقاء الساكنين العلة لا

انه في الانزال كما قيل انها اول سورة نزلت وسبقت منه الاشارة اليه في وجه تقديم الرحمن على الرحيم وفي القراءة حيث جعل ابتداء كتابه
عبد الرحمن

يقتضي الا البناء على الحركة واختيار الفتح للخفة في لفظ يكثر استعماله جدا ويكون مستعقبا للفتح تفاوءلا **قوله** قال ورحم الله عبدا قال آمينا اوله يارب لا تسلبني حبها ابدا **قوله** وقال امين فزاد الله ما بيننا بعدا امين متعلق بما بعده قدم للاهتمام في طلب الاجابة واوله تباعد عني فطحل اذ سألته ورد اذ لغيته في القاموس هو كجعفر وقنفذ اسم رجل **قوله** وقال انه كالختم على الكتاب قيل وجه الشبه انه يحفظ الدعاء عن فساد الخيبة كما ان الختم على الكتاب يمنع الكتاب عن فساد ظهوره على الغير ويمكن ان يقال يمنع الدعاء عن عدم الوصول الى الله تعالى كما ان الختم يمنع الكتاب عن عدم الوصول الى المكتوب اليه لانه لا يظهر على الغير فيكتمه عن المكتوب اليه لمصلحة له فيه وان يقال يوجب الاعتداد بالدعاء كما ان ختم القاضي على الكتاب يوجب الاعتداد به **قوله** وفي معناه قول علي بل بيان وتعبير للحديث وانه كالختم للفاتحة باعتبار ذيله فيه ويمكن ان يقال اراد انه في معنى الحديث قول علي لان قول الصحابي فيما لا طريق الى معرفته الا خبر النبي عم في قوة الرفع الى النبي عم **قوله** وان الامام يقول آمين جملة حالية اي الملائكة يقول حال كون الامام قائلا به فلا يشكل انه لا يظهر وجه الفصل به بين قوله فمن وافق تامينه تامين الملائكة يقول آمين **قوله** عن وائل بن حجر بالحاء المهملة المضمومة والجيم الساكنة والراء **قوله** لم ينزل ورده بالتانيث فوجه بان مثلها في تقدير سورة مثلها وبان الفعل اكتسب التانيث من التانيث المضاف اليه اذا صح حذف المضاف واسناد الفعل الى المضاف اليه كما في سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه **قوله** قلت بلى يا رسول الله قال العلامة التفتازاني لا بد من تقدير قال ابي قلت يا رسول الله وقال المحقق الشريف بهذا التقدير يصير المعنى قال ابي في جوابه عليه السلام قلت يا رسول الله فتقدير قال ابي يوجب زيادة قلت والتقدير وعن ابي انه قال قلت بلى فكانه لما ذكر انه روي عنه عم كذا سأل سائل ماذا روي عن ابي فاجاب بانه روي عنه انه قال قلت لكنه اختصر في العبارة ونحن نقول لا حاجة الى التقدير لان الظاهر ان ابي هريرة اجاب بقوله بلى يا رسول الله شوقا الى بيانه عم وان كان المخاطب ابيا لعلمه بان المخاطب له عم في مثله غير متعين وانما وقع الخطاب معه اتفاقا **قوله** والقرآن العظيم حمله على الفاتحة لان القرآن يطلق على الكل والجزء او لانه ام القرآن ومجمل تفاصيله والحديث يدل على انه افضل سور القرآن لو كان بعد نزول تمام القرآن ثم هذا حديث صحيح وان حكم المحدثون بوضع الاحاديث المروية عن ابي في فضايل السور وكانه عنوا وضع اكثرها وانما حكموا بالوضع لاعتراف راويها بالوضع احتسابا لما رأى اشتغال الناس

بالاشتعار وفقه ابي حنيفة وغير ذلك واعراضهم عن تلاوة القرآن وحفظه وعامة المفسرين اوردوا الفضايل في اوايل السور ليكون حثا على مطالعتها وموجبا لكمال الرغبة فيه وقال الكشاف اوردتها في اخر السور لانها اوصاف للسورة ووصف الشيء بعده ويمكن ان يقال من فوائد التاخير انه على طبق ما جاء به النبي عم فانه كان يبلغ القرآن ثم ينبه على فضيلته **قوله** لن يقرأ حرفا منهما الا اعطيته فان قلت هذا مشترك بين جميع القرآن قلت لا بل يجوز ان يحبط بمحبط وفي الحديث بيان انه يحفظ الله تعالى قراءتهما عن الاحباط على انه يجوز ان يرجع ضمير اعطيته الى واحد منهما فيكون التقدير لن يقرأ حرفا من واحد منهما الا اعطيت ثواب الجميع ولا يبعد ان يكون التعبير عنهما بنورين لكونهما موجبين للنور ويكون ضمير اعطيته للمنور **قوله** ليبعث الله عليهم العذاب حتما مقضيا يدل على ان القضاء يغير الا ان يراد بالمقضي المقضي على تقدير عدم قراءة صبي من صبيانهم الفاتحة وفائدة قوله حتما مقضيا انه ليس لتخويفهم ليتوبوا ويرجعوا والكتاب كرمان المكتب جمع كتاتيب وجمع كاتب كذا في القاموس وفي الحواشي الشريفية على الكشاف خطاء المبرد حقيقته بمعنى المكتب ورد بان الليث نقله فاطلاق الكتاب على المكتب اما حقيقة للاشتراك او مجاز في المحل **قوله** وسائر الالفاظ التي يتهجى بها في القاموس الهجاء تقطيع الكلمة بحروفها وفي الاساس الهجاء تعديد الحروف فعلى هذين معنى قوله يتهجى بها تقطع الكلمة بحروفها بسببها او يعد الحروف بسببها فلا احتياج الى تجريد عن بعض المعنى او اعتبار زائد في المعنى وتضمين لمعنى الاتيان اي يؤتى بها محكوكة والسيد السند ادعى ان التهجي تعديد الحروف باساميها فلا بد من ذكرها من تضمين او تجريد لكن سنده في ذلك عبارة الكشاف فيما بعد ان اللافظ بها بالحروف غير متهجاة لا ينطق بالكلمة فان المراد غير معدودة باساميها لا غير معدودة مطلقا وليس للسند مما نقلوه من بيان كتب اللغة على انه غير محكم لجواز ان يراد بقوله غير متهجاة باساميها بحذف المتعلق بقرينة المقام **قوله** مسميات الحروف التي ركبت منها الكلم اختصر عبارة الكشاف وهي مسمياتها الحروف المبسوطة التي منها ركبت الكلم يريد بالمبسوطة المنشورة المتفرقة وكانه حذف المبسوطة لانه لا فائدة لها في البيان اذ الحروف ركبت منها الكلم الغير المبسوطة وليس بذاك اذ بدون ذكر المبسوطة توهم العبارة انها اسماء للحروف باعتبار وقوعها في الكلم فتدبر الا انه احسن في تاخير قوله منها اذ لا ينحصر جزء الكلم فيها لتركبها من المادة والهيئة ودعوى ان معانيها الحروف لا طريق اليه

واعتوار ما يختص به من التعريف والتنكير والجمع والتصغير ونحو ذلك عليها وبه صرح الخليل وابو علي وما روى
ابن مسعود انه عليه الصلوة والسلام قال من قرأ حرفا من كتاب الله فله حسنة والحسنة بعشر امثالها
لا اقول الم حرف بل الف حرف ولام حرف وميم حرف فالمراد به غير المعنى الذي اصطلح عليه فان تخصيصه
به عرف مجدد بل المعنى اللغوي ولعله سماه باسم مدلوله
من تفسير القاضي

الا التنبيه فلم يستدل عليه وجعل الاستدلال بقوله لدخولها في حد الاسم
على مجرد دعوى الاسمية وذكر الحد وهو المعرف الجامع المانع لانه ما لم يكن المعرف
حدا لا يدل على ان كل داخل فيه من المحدود ولكن فيه بحث وهو ان كونه حدا
يتوقف على معرفة ان هذه الالفاظ الداخلة فيه اسماء فيدور الا ان يقال
كون حد الاسم حدا يعرف باجماع النحاة على كونه حدا حتى بذلوا الجهد في تصحيح
جامعيته ومانعيته قوله واعتوار ما يختص به فان قلت ان كون هذه
الامور الجارية على هذه الالفاظ اسماء فكيف يستدل به عليه قلت الا
ختصاص مجموع عليه على ان من عادتهم الحاق ما يشارك طائفة من الالفاظ
في التصرفات بها وان ادى الى تكلفات يضيق عن تحملها الطباع فضلا عن
ان يضبط عن شائبة تكلف ويدخل في قوله ونحو ذلك جميع ما لا يوجد في
الحروف وان كان مشتركا بين الاسم والفعل ككون الشيء مسندا لان المقصود
نفي مجرد كونه حرفا ولذا عد الكشاف من جملة ذلك الامالة وكذا ان تجعل الدعوة
في كلامه خصوص الاسمية على ما هو ظاهره فيختص نحو ذلك بما يختص الاسم
مطلقا قوله وبه صرح الخليل وابو علي ونقل تصريح الخليل سيبويه مقبلا عليه
بل تصريحهما من غير الحاق انكار به على احد من ائمة النحو بمنزلة الاجماع قوله
وما روى ابن مسعود اشتغل بدفع ما يتوهم معارضا لما استدل به على كونها
اسماء وهو ما رواه ابن مسعود عن النبي عم لانه اهم من دفع ما ذكره الكشاف
معارضا من اطلاق المتقدمين اسم الحرف عليها لانه كم بين ما صدر عن مشكوة
النبوة وما صدر عن بعض الائمة الا انه لظهور ان اسم الحرف المقابل للاسم
امر مجدد لا يتوهم كون الحرف في عبارته عليه السلام بهذا المعنى فلذا لم يلتفت اليه
الكشاف قوله فله حسنة اي فله عمل صالح وقوله والحسنة بعشر امثالها اي
تجازى بعشر امثالها قوله لا اقول الم حرف بل الف حرف عسى ان
يكون مراده عم بالغير مسماة لا نفسه فذكر اول حرف من كل من الاسماء الثلثة
المشتملة عليها الم تنبيها على ان المراد بالحرف الحروف التي ركبت منها الكلمة قوله
ولعله سماه باسم مدلوله لا اشتباه في ان المراد بقوله عم حرفا حروف الهجاء ولا
اسماؤها فليس فيه تسمية باسم المدلول وكذا المراد بقوله بل الف حرف ولام حرف
وميم حرف على ما بينا نعم قوله عم لا اقول الم حرف يشعر بانه اراد اني لا اعد المركب
حرفا بل كل كلمة حرف فحينئذ يكون قوله من قرأ حرفا بمعنى من قرأ كلمة فلا يتم
ايضا ان التسمية بالحرف تسمية باسم المدلول اذ ليس كل كلمة من القرآن
مدلولها الحرف وانما الحرف مدلول قليل من كلماته بناء فلو جرينا على ان المراد
بالحرف الكلمة على مقتضى لا اقول الم حرف فالوجه في اطلاق الحرف على الكلمة

قال سيبويه قال الخليل يوما وسأل اصحابه كيف تقولون اذا اردتم
ان تلفظوا بالكاف التي في لك والباء التي في ضرب فقيل نقول باء كاف
فقال انما جئتم بالاسم ولم تلفظوا بالحرف وقال اقول كه به وذكر ابو
علي في كتاب الحجة في امالة با واحالة بانهم قالوا بازيد في النداء
فاما لوا وان كان حرفا قال فاذا كانوا قد اما لوا ما لا يمال من الحروف
من اجل الياء فلان يميلوا الاسم الذي هو با سما احدر
الا يرى ان هذه الحروف اسماء لما يلفظ بها
كشاف

تنزيلها

تنزيلها من الجملة منزلة الحرف من المركب فالوجه ان يصرف قوله لا اقول الف لام
ميم حرفا الى معنى نفي القول بكون كل كلمات الف لام ميم حرفا والاضراب الى
كون كل حرف من تلك الكلمات حرفا فيكون اطلاق الحرف على حقيقته اللغوية
قوله ولما كانت مسمياتها حروفا وحدانا الوحدان جمع واحد كالركبان جمع
راكب يعني لما كانت مسمياتها حروفا وحدانا وهي مركبة امكنهم رعاية
لطيفة في التسمية فلم يفوتوها لانهم البلغاء الذين فطروا على سليقة
البلاغة ولا يمكنهم مخالفة فطرتهم ولم يقل وهي مركبة من ثلثة احرف كما
قال الكشاف احترازا عن اللغو في البيان اذ لا مدخل في تلك اللطيفة الا
لمجرد التركيب فان قلت فهم المعنى بعد فهم اللفظ فالاقرب من هذه الحالة
للفظية ان يذكر مسميات هذه الاسامي في اواخرها تتميم الامر لما كان هذه المعاني
مما يفهم قبل المعنى كيف وهي اجزاء الالفاظ لم تسقط عن فطرته وجعلت
مفهومة قبل المعنى فكن دقيق النظر لئلا تتخلف عن المغيبات بعد الخبر
وان لست بمنفك من ارباب الغلظ ويمكن ان يقال اللطيفة في جعل
المسمى في صدر اسمائها التنبيه على ان مسمياتها ليست ساكنة بل مما يمكن
الابتداء بها وما لم يفتهم انهم لم يهملوا شيئا من الحركات بل حركوها تارة بالفتح
وتارة بالكسر وتارة بالضم اشارة الى انها قابلة وجعلوا الفتح الذي هو الاخف
اغلب من الكسر الذي هو في مرتبة الوسط والضم الذي هو اثقل قليلا قوله
واستعيرت الهمزة مكان الالف هذا اذا كانت الالف اسما لمجرد حرف اللين اما
لو كان اسما للهمزة ايضا فاللطيفة مرعية فيه ايضا بقدر الامكان ولما استعاروا
للالف الهمزة فلما ارادوا اسما خاصا للهمزة لم يمكنهم رعاية تلك اللطيفة بلا
تكرار في تسميته عدلوا الى الياء التي تنقلب اليه الهمزة في اول الكلمة كما يقال في
ائايك ايايك قوله وهي ما لم تلها العوامل يعني الجمعية غير مراد واريدت نظرا
الى المواد فان كل حرف يترتب عاملا والاوضح ما خلت عن العوامل لان الولي
في العامل المعنوي غير مألوف قوله لفقد موجبه اي موجب الاعراب وهو
العامل فان العامل ما اوجب كون اخر الكلمة على كيفية مخصوصة ويريد بالمقتضى
الفاعلية والمفعولية والاضافة وقوله لكنها قابلة اياه يعني الاعراب والحكم
بكونها خالية عن الاعراب حق واما كونها معربة مطلقا ففيه توقف اذ لا
يمكن ذلك في قولنا ميم امه ولام الرجل اذا ذكر المضاف في مقام التعداد قوله
خالية يعني مع اسكان آخرها لبس لها كل الاعراب قوله مجموعا فيها بين
الساكنين ولا باس بالجمع بين الساكنين في الوقف اصلا واما في غير الوقف
فلا يجوز الا على حده ولذلك لا تجد كلمة مبنية على السكون فيما يجتمع فيه

ساكنتان هذا على ما هو مقتضى كلام الزمخشرى واما عند ابن الحاجب فالكلمات
التى لم يناسب مبنى الاصل اذ لم يل العامل ساكنة الاعجاز وصلا ووقفا
ويجوز فيها التقاء الساكنين مطلقا كما ذكره فى الشافية قوله فلو كان من عند
غير الله لما عجزوا عن آخرهم اى لما عجزوا كلهم قيل وجه افادة عن آخرهم العموم
ان عن بمعنى من والمعنى من آخرهم الى اولهم واورد عليه ان الظاهر من اولهم الى
آخرهم ويمكن دفعه بان عجز الكل انما يظهر بمشاهدة عجز الآخر فتذكر عجز الباقى
الى الاول فاتى بالبيان على طبق ذلك والاظهر ان يقدر التركيب بانهم عجزوا
عجزا متباعدا عن آخرهم وتجاوز العجز عن آخرهم وبلوغه غيرهم يوجب عموم
العجز لهم عموما واضحا هذا وههنا بحثان احدهما ان اعجاز القرآن ليس لتر
كيب الحروف بل تركيب الحروف على ما ترا ولو ابينهم انما هو من تركيب الكلمات
فعنصر الكلام البليغ وبسيطه الكلمات لا الحروف فايقاظهم بان حروف الكلمات
ما هو عندهم لا يليق بالتنبيه بل اللائق به التنبيه على ان الكلمات هى ما عندهم
فتركيبها من عند الله حتى عجزوا وثانيهما انهم فى مقام التحدى غير غافلين عن ان هذا
من جنس كلامهم ولو لم يكن من جنس كلامهم لما عارضوه فلا حاجة الى الايقاظ ههنا
ويمكن دفع الثانى بان المراد التنبيه على هذا الاستدلال على انه من عند الله ويمكن ان
يقال الايقاظ لدفع دهشتهم وتحيرهم فى بلاغته ليجترئوا على التحدى
فيفتضحوا ويقروا بانه من عند الله ومن نكات الافتتاح ايجاز هم بتعداد الحروف
كايجازهم بتركيب الكلمات ومنها التنبيه على ان حروف القرآن ايضا مقصودة
بالانزال متضمنة لاشارات يختص بها الخواص وعلى ان القارى يثاب بالحروف
بالجمل او بالآى او بالسور فقط والتنبيه على ان النبى عم امى شانه ان يتعلم حروف
الهجاء فتعليمه لنا علوم الدين بتفضل من الله فى شانه والله تعالى اعلم او التنبيه على
ان المنزلة ما هو من جنس المركب من هذه الحروف لا الكلام النفسى دفعا لتوهم
ان تاليف هذا الكلام من مبلغ الكلام النفسى جبرئيل كان او النبى عم اذ امتناع
قيام الكلام اللفظى به تع يوهم ذلك قوله فاما من الامى الذى لم يخالط
الكتاب جمع كاتب والاستبعاد والاستغراب انما يتم لو لم يكن مخالطة اهل
مكة مظنة انه عليه السلام سمع اسماء الحروف منهم ولم يكن فيمن خالطهم
من يعرف اسماء الحروف قوله هى نصف اسامى حروف المعجم اى حروف الاعجام
على ان المعجم مصدر اى حروف من شانها ان تعجم اى تنقط كذا فى القاموس
وكانه جعل المعجم مصدرا لئلا يكون من اضافة الموصوف الى الصفة وقد يجعل
المعجم اسم مفعول ويجعل التركيب من قبيل صلوة الاولى اى حروف الخط المعجم
وهو الخط الذى اختص بنقط اكثر حروفها من بين سائر خطوط الامم وجعل

الازهرى التركيب من قبيل اضافة الموصوف الى الصفة فنقل عن الليث ان
الحروف المقطعة سميت معجمة لانها اعجمية غير مفهمة لمعنى وقد شاع فى
كلام المصنفين تخصيص المعجمة بالمنقوطة وتسمية غير المنقوطة بالمهملة
قوله ان لم يعد فيها الالف حرفا برأسها بل عد مع الهمزة حرفا ويسمى الكل
بالالف وفيه ان الهمزة اسم مستحدث فلو جعل الالف حرفا برأسها ايضا
فلا اسم لمسمى الهمزة فى زمان نزول القرآن فالواقع فى فواتح السور نصف
اسامى الحروف على كل تقدير ويمكن ان يتكلف ويقال اراد ان المذكور فى
فواتح السور نصف اسامى جميع الحروف المعجم ان لم يعد فيها الالف حرفا
برأسها كما هو مقتضى الاقتصار على ثمانية وعشرين اسما ومبنى التسمية
على التوسع وعدم التحقيق وعدم النظر الى تفاوت بين الهمزة والالف
وجعلها تسعة وعشرين مبنى على التحقيق والتمييز بين الامور المتشابهة
فهذا من الامى اعجاز بليغ ثم المستفاد مما سبق وما ذكر ههنا ان الالف مشتركة
بين الخاص والعام فقد راعوا فى مواضع الاسم التشابه حيث سمى الهمزة
والالف باسم واحد والتمييز بوضع الاسم للالف خاصة ونبهوا على كثرة
الالف وقلة الهمزة بذلك حيث لم يسموا الهمزة باسم خاص قوله مشتملة
على انصاف انواعها لا تفرقة فيما بين ارباب العربية بين استعمال الانواع
والاجناس فليس عدوله عن الاجناس فى عبارة الكشاف لنقصان فيه
والاشتمال على انصاف الانواع باعتبار الاكثر والا فقد يشتمل على ثلثى نوع
كما فى حروف الصفير وهى الصاد والسين والزاى والذلاقة والحلقية وقد
يشتمل على تمام النوع كحروف الغنة وهو الميم والنون الساكنة والحروف
المكرر وهو الراء ومن دقايق هذا الافتتاح انه لما ذكر من المستعلية
نصفها لا اقل تدورك بذكر الاكثر من المنخفضة ولما ترك من حروف
القلقلة التى هى قليلة الاستعمال اكثرها تدورك ذلك بذكر ثلثى حروف
الحلقية التى هى كثيرة الوقوع فى الكلام ولما ذكر من حروف الذلاقة اربعة
تدورك ذلك بالترك من مقابلها حيث ذكر من اثنين وعشرين عشرة قوله
ستشحثك خصفة اسم امرأة هى ستشحثك هذا هو المشهور وفى القاموس
خصفة بن قيس عيلان ولم يذكر غيره ولا فى الصحاح ستشحثك وفى القاموس
ستشحثا كلمة شش يابنية بفتح بها المغاليق من غير مفتاح ولا يبعد ان يكون
ستشحث ماخوذ منه اى ستفتح مغاليقك بلا مفتاح خصفة قوله ومن
البواقى الرخوة ولم يقل من الرخوة كما فى الكشاف لئلا يذهب الوهم الى
ما هو المشهور من الرخوة فى القسمة الثلاثية اعنى الشديدة والرخوة وما

اسم امرأة اى ستحكك صح

بينهما وكان الاولى ان يترك البواقي في الحيرة ليكون هذه الفائدة فيها في غاية الظهور
قوله افحمك اي افزعك او اطمعك الافط قوله حمس على نفيره اى ستنجع
قوله قد طبج لجبج بالجيم كفرج حمق والطبج استحكام الحماقة والضرب على الشي
الاجوف قوله ومن اللينتين من اصناف الحروف اللينة قال في المفصل اللينة
حروف اللين فينبغي ان يقول ومن اللينة ثلثها اذ ليس في ذكر الياء ذكر
نصف نوع الا ان يقال الالف من حروف الحلق والواو والياء من حروف الفم فالالف
ليس من نوعهما ولذا خص باسم الهاوي قوله وهي احد عشر على ما ذكره سيبويه
واختاره ابن جني وفي المفصل للزمخشري جعله خمسة عشر وهي حروف ستنجده
يوم صال زط قوله اجد طويت منها اي كتمت منها قوله واللام في اصيلال
الاصيل العشي جمعه اصلال كغفران وتصغيره اصيلان اصيلاني نادر وربما قال
اصيلال قوله والفاء في جوف الجدف محركة القبر كالجدث الذي هو اصله
قوله في ثروغ الدلو ما بين العراقي الواحد ثروغ وثرغ زيد كفرح اتسع مصب
دلوه والثرغ مخرج الماء من الدلو بين العراقي فاصل ثرغ فرغ واصل ثروغ
فروغ قوله والعين في اعن في آن فيقال اعن كان زيدا قائما في ان كان
زيد قائما قوله والباء في باسمك في معنى ما اسمك قوله الهمزة عد الهمزة
من الحروف الثمانية والعشرين كما يدل عليه قوله الثلثة عشر الباقية بناء على
ان لا يعد الالف حرفا براسها بل جعل مع الهمزة حرفا والاولى الالف لئلا يتوهم
كونها تسعة وعشرين ثم جعل الزمخشري ادغام الهمزة فرع تحقيق الهمزتين
اذا التقتا وجعله لغة ردية ومع ذلك حصره في نحو قولك سآل ورآس فلا
يناسب اعتباره في لطائف الاعجاز قوله والهاء قال الزمخشري في المفصل
الهاء يدغم في الحاء اذا وقعت بعدها او قبلها كقولك في اجبهه حاتما واذبح هذه
اجبحاتما واذبحاذه هذا وجهه كمنعه رده على ما في القاموس قوله والعين
في المفصل ان العين يدغم في الحاء وقعت قبلها او بعدها كقولك في ارفع حاتما
واذبح عتودا ارفحاتما واذبحتودا وقد روى اليزيدي عن ابي عمرو عن
ذحج عن الناس بادغام الحاء في العين قوله والخاء في المفصل ان كلا من الخاء
والغين يدغم في الاخرى فيقال اسلخ غنمك وادمغ خلقا قوله والزاي في المفصل
الزاي لا يدغم الا في مثلها كما في واذكر ذلك وفيه ان الظاء والذال والثاء والطاء
والدال والتاء ستتها يدغم بعضها في بعض وان الصاد والزاي والسين يدغم
بعضها في بعض قوله والواو في المفصل يدغم في الياء كما في طي ومرمي قوله
نصفها الاقل الظاهر نصفها الاكثر لانه ذكر الهمزة والهاء والعين والصاد
والطاء والميم والياء والراء ومع ذلك لا يتم ما ذكره من النكتة في ذكر الاكثر من

الثلثة

الثلثة عشر لانه ذكر فيها لا يدغم ايضا الاكثر بل نقول بين هذا القول وكلامه في
الثلثة عشر الباقية وكلامه في الاربع تدافع لانه يجب ان يجعل قوله والزاي والسين
ههنا منقوطتين فيكون غير المنقوطة مما يدغم في متقاربه بحكم قوله في الثلثة عشر ومما
يدغم فيهما فان جعل الزاي والسين في الاربعة التي جعلها مما لا يدغم في المقاربة غير
المنقوطتين يكون المذكور اكثر من النصف وان جعل احدهما غير منقوطة لا يكون
مما لا يدغم في المقارب قوله ومن الاربعة التي لا تدغم فيما قاربها مما لا يدغم فيما
قاربها ويدغم فيه مقاربها الباء فيكون المذكور من هذا النوع نصفه الاقل قوله
ولما كانت الحروف الذلقية التي يعتمد عليها بذلق اللسان اعلم ان ما عداها المصمتة
قال في المفصل الذلاقة الاعتماد على ذلق اللسان وهو طرفه والاصمات انه
لا يكاد يبنى منها كلمة رباعية او خماسية معراة من حروف الذلاقة فكانه قد صمت
عنها هذا ويتجه عليه ان الاعتماد في الميم والباء والفاء ليس على ذلق اللسان بل على
الشفة خاصة فالوجه ان تسمية هذه الحروف حروف الذلاقة لان الذلاقة سرعة
النطق وهو انما يكون بطرف اللسان والشفة على ما قاله غيره وفي القاموس
والصحاح وللجاربردي ان هذه الحروف حروف الذلاقة وهي قسمان ذولقية
يعتمد فيها على طرف اللسان وشفوية يعتمد فيها على الشفة وبالجملة لم يتم
لجميع ذلقية غير القاضي وكانه اراد بالاعتماد على ذلق اللسان الاعتماد عليه
حقيقة او حكما فان الشفوية والمعتمد عليه متقاربان ولتقاربهما سمي الكل
ذولقية ثم اعلم ان في اختيار اربع منها التنبيه على ان الرباعي فما فوقه لا يخلو
عنه كما نقلنا من المفصل واختيار الاربع من حروف الحلق لانها يقابل تلك
الحروف في المخرج قوله ولما كانت ابنية المزيد لا يتجاوز عن السباعية الا في
لاينجي ومن السباعية لان نجا ونجنه بمعنى عنه وقوله من الزوايد العشرة
لا يناسب ذكر السبعة لان كون المذكور سبعة مبني على عد الهمزة والالف
واحدا وعلى هذا الزوايد تسعة قوله سبعة احرف منها ذكر منها ستة ذكر
قوله ولو استقريت الكلم وتراكيبها ففي اختياره تنبيه على ان الملتزم في
تراكيب القرآن كلمات هي اكثر استعمالا فهي في نهاية الفصاحة كما ان مركبا
تها في نهاية البلاغة وفيه بحث لانه اذا كان الملتزم ذكر ما هو اكثر استعمالا
لا يثبت كثير من النكات التي دلت على الاعجاز بناء على ان مثلها من الاتي
مستغرب لان اعتبار النصف الاقل من القلقلة لانه الاكثر استعمالا لا القلقلة
القلقلة وليس النصف الاكثر مما يدغم في المثل والمقارب والنصف
الاقل مما لا يدغم الا في المثل لان الادغام يوجب الخفة في الفصاحة بل
للالتزام بما هو اكثر استعمالا من كل نوع ذلك وكذلك ايراد السبعة من الحروف

هو اكثر استعمالا ولا شك ان اخف الثلثين من الذلقية والقلقلة لكونهما اكثر وقوعا في الكلام بل لا يجب التزامه

الزوائد قوله وذكر ثلث مفردات في ثلث سور ذكر ثلث مفردات للتنبيه على
انها توجد في الاقسام الثلثة كق وبزيد وضربت واما ذكرها في ثلث سور
فلمزيد التنبيه قوله لانها يكون في الحرف بلا حذف يريد انها يكون كونا معتبرا
لا يستعمل بدون هذا الكون والا فان مخففة ان تتاتى بالحذف ولكن ان تقول
الحرف مصون عن التصرف وانما يتصرف فيه لتنزيله منزلة ما يتصرف فيه
فتخفيف ان لقوة مشابهته للفعل فكانه لم يوجد التاتي بالحذف في الحرف
قوله في تسع سور من نكات ايراد الكلم الاربع في تسع سور انها ذوات
ثمانية اجزاء فجمع بين عددين متجاورين من الشفع والوتر وجعل عدد الظرف
اكثر لوجوب ان يكون الظرف اعظم واكثر ذكر حم الذي ترجح على نظايره
بتركبه من حرفين كل منهما في طرف من الفم مع تقديم الحاء الذي يوجب انفتاح
الفم الذي يناسب التكلم والاختتام بالميم الذي يوجب انضمام الشفتين
الذي يناسب قطع الكلام والسكوت قوله في ثلث عشر سورة تنبيها على
على ان الاصول الابنية المستعملة ثلثة عشرة عشرة منها للاسماء وثلثة للافعال
فيه بحث لان ما هو للافعال اربعة ثلثة للمعروف وواحد للمجهول على انه
اذا كان ايراد الثلاثيات للثلاثة بالنظر الى الاسم والفعل والحرف لا يحسن
الاقتصار على الاشارة الى ما للاسم وما للفعل من غير اشارة الى ما للحرف ولا يبعد
ان يقال الاوزان المحكمة اثنا عشر احد عشر منها واقعة كثيرة الاستعمال
وواحد شاذ وهو الحبك واورد الاشارة الى اثني عشر في ثلث عشرة سورة
لما قدمناه من ان الظرف ينبغي ان يكون اعظم من المظروف قوله تنبيها على ان
لكل منها اصلا كجعفر وتنبيها على ان كلا منها يكون مركبة من الاصول الصرف
ويكون مزيدة وفرد كهدد جبل او ما ارتفع من الارض وجحنفل كسفرجل
غليظ الشفة قوله ولعلها فرقت على السور ولم يعد باجمعها في اول القران
لهذه الفائدة ولما تم ايرادها في سور على طبق عدد الحروف التسع و
والعشرين ولتكون على طبق التوقف على الكلمات اذ لا يجتمع في كلمة بل هي متوقف
على الكلمات ثم انه لم يراع ترتيب الحروف في الايراد تنبيها على ان بين ترتيب
الكلمات في نظم القران وترتيبها في نظم كلامهم بونا بعيدا ومن اللطايف
في هذه الحروف ان ما اول اسمه وآخره نفسه اثنان نون وميم ذكرهما جميعا
لغرابتهما وذكر الميم في المبتدأ من السور التي اورد فيها مكرر الحروف والنون
في نهاية تلك السور قوله والمعنى ان هذا المتحدى به اي تقدير الكلام جملة
اسمية بتقدير مبتدأ لهذه الحروف المعدودة المكنى بها عن ان المؤلف مركب
منها او تقدير خبر له وتاويلها بالمركب من هذه الحروف والخبر انه متحدى به ولا يخفى

ان نظم

ان نظم التعداد مستغن عن هذا التاويل مفيد ما قصد به من غير تاويل
وتقدير قوله لم يتساقط مقدرتهم اي قوتهم وهو مثلثة الدال قوله
سميت بها اشعار يمكن ان يكون التسمية بجميع ما ذكر في التعداد من
شوائب الاعجاز قوله بانها لو لم تكن مفهمة كان الخطاب بها كالخطاب بالمهمل
فيه انه يكفي في كونها مفهمة كونها موضوعة لحروف الهجاء الا ان يقال افهامه
تصورها لم يتعلق به حكم لا يخرجه عن ان يكون كالمهمل فالمعنى لو لم تكن مفهمة
حكما او ما يتعلق به حكم قوله والتكلم بالزنجي اي بالبيان المنسوب الى
الزنج مع العربي بان يخاطب به العربي او المراد التكلم باللفظ الزنجي مع العربي
قوله ولم يكن القران باسره بيانا اي كلاما معربا عما في الضمير وهدى وذلك
منقصة في حقه تعالى عنه القران ومخالف لقوله ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى
للمتقين الآية ولما امكن التحدي به اي طلب المعارضة به لانهم لما وجدوا فيه
نقصانا يردونه بهذا العيب من غير ان يعارضوه قوله هي مشتبهات اي
مفتتحها وقوله على انها القابها اللقب هو العلم المشعر بالمدح او الذم والاشعار
هنا خفي وتبيانا في كونها القابا ما قالوا ان العلم المنقول لا يكون الا مضافا
او معرفا باللام قوله والثاني باطل لا يخفى ان كونها القابا للسور غير ثابت
بالنقل الشرعي فلم لا يجوز ان يكون القابا لغيره كالقران كله قوله لم لا يجوز
ان يكون مزيدة للتنبيه والدلالة على انقطاع كلام واستيناف آخر فيه انه
يكون للتنبيه على الاستيناف بسم الله الرحمن الرحيم قوله والقطرب هو
دويبة لا تستريح نهارا ساعيا ولقب محمد بن المستنير لانه كان يبكر الى
سيبويه فكلما فتح بابه وجده فقال ما انت الا قطرب ليل قوله قلت
لها قفي فقالت لي قاف اخره لا تحسبي انا نسينا الايجاف وجف الخيل و
الابل سار سيرا مخصوصا واوجفتم قوله الالف آلائه واللام لطفه
والميم ملكه فالمعنى القران يشتمل على آلائه ولطفه وملكه قوله وعنه
ان الر وحم ون مجموعها الرحمن لا يخفى انه ليس مجموعها الرحمن اذ لا بد من
الالف بعد الميم الا ان يبني على الكتابة او جعل ذكر اكثر الاجزاء في حكم ذكر
الكل فيه انه لا يقتضي ان يكون مفهمة اول السورة قوله بحساب الجمل
بضم الجيم وتشديد الميم مع فتح وحسبوه بفتح السين من الحساب وهو
العد قوله ومادة خطابه هذا اي خذ هذا او هذا بيان لخطابه اشارة
الى القران وفي القسم بالحروف التي بسائط القرآن ما لا مزيد عليه من
التنبيه على شرفه وانه بلغ من الشرف الى ان استحق بسائط كلماته لان
يقسم بها قوله وان القول اشارة الى الاستدلال على نفي كونها اسماء

والقطرب اسم رجل من افاضل تلامذة
سيبويه كذا في [illegible]

للسور بعد النقض لمقدمات دليله فهو معارضة بعد المناقضة ومما يدل على
انها ليست باسماء السور انهم لم يسموا السور بهذه الاسماء ومن البعيد
كل البعد ان يهملوا استعمال اسماء سماها الله تعالى بها سور كتابه ويعدلوا عنها
الى اسماء اخر قوله ويؤدي الى اتحاد الاسم والمسمى وهو باطل سواء كان
المسمى مسمى بالمطابقة او التضمن لان المسمى مدلوله والاسم دال ولا بد
للدلالة من طرفين وبهذا علم انه لا ينفع في دفعه ما سيذكره وانما النافع
منع بطلان اتحاد الاسم والمسمى بالذات وبيانه تغاير الاعتبار وفي شرح
الكشاف ان الشبهة مبنية على عدم تغاير الجزء والكل واللازم مغايرة الجزء
لنفسه لان المغاير للكل مغاير لكل جزء منه ويتجه عليه انه مع كمال ضعف
الشبهة حينئذ لا ينفع ما ذكره في الجواب وانما النافع ازالة ما يوجب اتحاد الجزء
والكل الا ان يقال اكتفى ببداهة مغايرة الجزء والكل واندفاع الموجب بكونه
معتضدا بما للبديهي الذي لا يتطرق اليه شبهة ولا يخفى ان اتحاد الاسم والمسمى
كما انه باطل يوجب الاخراج الى ما ليس في كلام العرب وكذا استلزام تأخر
الجزء عن الكل قوله لانا نقول بهذه الالفاظ لم تعهد مزيدة للتنبيه اي لهذا
التنبيه ففيه نفي للكلام السابق من وجوه انها لم تعهد مزيدة وانها لم تعهد
مزيدة للتنبيه وانها لم تعهد مزيدة للتنبيه على انقطاع كلام واستيناف كلام
آخر وفيه نفي آخر لم يتعرض له وهو انه لم تعهد زيادة اكثر من اسم في الكلام
نحو اسم السلام عليكما ونحو ذات يوم وذات صباح قوله من حيث انها
فواتح السور فيه منع لانه يلزمها من حيث انها كلمات غير مفهومة فيجوز
ان لا يكون داخلة في شيء من السورتين المفصولتين بها قوله ولا يقتضي ذلك ان
لا يكون لها معنى المطلوب في هذا المقام صحة ان لا يكون لها معنى حتى يستغنى
عن تكلف ما لا دليل عليه من كونها اسماء للسور فلا طائل لنفي اقتضاء
ذلك ان لا يكون لها معنى في هذا المقام اذ يكفي لنا ان يكون مقتضي لذلك
قوله واما الشعر فشاذ لا يقاس عليه ويمكن ان يكون قاف في كلام الشاعر
امرا من قافاه بمعنى قفاه اي تبعه فان فاعل يجيء بمعنى فعل نحو سافر
بمعنى سفر فيناسب كل المناسبة بما قبله وبما بعده فنقول قلت لها
قفي حتى نستريح من تعب السير فقالت قاف اي قافني واتبعني
ولا تقاصصني في السير فانك قد فترت وحصل لك الكلام فقلت لا تحسبي
انا نسينا الايجاف بل كان المقصود استراحتك قوله فتنبيه على ان هذه
الحروف منبع الاسماء ومبادي الخطاب يأباه قوله معناه انا الله اعلم وقوله
اي القرآن منزل من الله بلسان جبريل على محمد وكل ابادة الا ان يأول

تاويلا

تاويلا بعيدا بان يقال يريد بقوله معناه انا الله اعلم ان ما هو بهذه الحروف مبدؤه
ذلك وبقوله اي القرآن تفسير خطاب بهذه الحروف من مباديه وقوله ويمثل
لما هو بهذه الحروف منبعه ومباديه قوله الا ترى انه عد كل حرف من
كلمات متباينة فعد الالف تارة من انا وتارة من ابعد وتارة من الا
كاء واللام تارة من الله وتارة من جبريل وتارة من لطفه والميم تارة من
اعلم وتارة من محمد وتارة من ملكه قوله ولا بحساب الجمل اي ولم يستعمل
بمعنى حساب الجمل فهو عطف على قوله للاختصار والاظهر والا بحساب
الجمل باللام كما في كثير من النسخ قوله فتلحق بالمعربات يريد ان كونه معربا فرع
استعماله بهذا المعنى في كلام العرب قوله والحديث لا دليل فيه لجواز انه
تبسم تعجبا من جهلهم حيث فسروا النازل على لسان العرب بما ليس
من معاني لغتهم اولا ثم بعد ما سلموا كونه شرع الله قالوا كيف ندخل فيه
ولا استمرار له فان الدخول في الدين لانه دين الله لا لانه مستمر او ذو امتداد
قوله وجعلها مقسما به وان كان غير ممتنع لكنه يحوج يحوج ضرر المبتدا و
اعني جعلها مقسما به فلا توجيه لادخال عليه لانه دفع توهم ناشئ من الكلام
السابق ولم يسبق ههنا كلام حتى ينشأ عنه توهم قوله الى اضمار اشياء
هو فعل القسم مع فاعله وحرف القسم وههنا جواب القسم ايضا لان
ذكر لا يصلح جوابا لخلوه عما يتلقى به القسم من ان واللام قوله ونا هيك
يقال ناهيك من رجل وناهيك منه اي حسبك وكافيك فالباء في قوله
بتسويته زائدة مسموعة في بعض شروح الكشاف وهو اسم فاعل من
النهي كانه ينهاك عن طلب دليل سواه يقال نعم ناهيك من رجل اي انه
ينهاك بجده وغنائه عن طلب غيره ودخول الباء بالنظر الى مآل المعنى كانه
قيل اكتف بتسويته هذا والاظهر انه متعلق بالتمسك اي ناهيك التمسك
بتسويته قوله وهو مقدم من حيث ذاته ومؤخر باعتبار كونه اسما
يعني المتأخر عن الكل كونه اسما لا ذات الجزء وفيه ان جعله جزءا يتوقف
على كونه اسما اذ يمتنع من البليغ جعل المهمل جزءا من كلامه وجعله
اسما يتوقف على جعله جزءا لاسم المركب من حيث انه مركب الا ان
يقال ما هو الممتنع من البليغ انعقاد كلام لا معنى لجزئه واما تركيب كلام
لا معنى لجزئه لانه يصير ذا معنى حين الانعقاد فلا امتناع فيه نعم انه بعيد لم
يعهد وكفى به تزييفا للقول بانها اسماء السور فتامل وقوله فلا دور
يفيد انه جعل الفساد والدور ويمكن ان يجعل الفساد وجود الكل بدون
الجزء قوله والوجه الاول اقرب الى التحقيق لان كونها اسماء لحروف التهجي

يتحقق لا محالة بخلاف غيره من الاحتمالات فانه مجرد احتمال قوله واوفق
بلطايف التنزيل فيه بحث لان جميع النكات التي ذكرت في تعداد حروف
المباني جاز في ايرادها مسماة بها الا ان يقال انتقال الذهن الى اللطايف
من غير تسمية اسرع منه اذا سمى بها لانه لا يتوجه منها الى مسماها فربما يغفل
عن لطايف قصدت بها قوله واسلم من لزوم النقل والاصل في الاستعمال
في القرآن ان لا يكون منقولات شرعية لانه نزل على لسان العرب وفي صيغة
التفضيل خفا لان الوجه الثاني يستلزم النقل لا محالة الا ان يتكلف بقطع كلمة
من عن السلامة وجعلها للتفضيل اي اسلم من الوجه الثاني من اجل لزوم النقل
ووقوع الاشتراك للوجه الثاني قوله ولذلك اخبر عنها بالكتاب اي عن بعضها
في الم ذلك الكتاب وفي المص كتاب انزل اليك الكتاب وفي الر احكمت
اياته وبالقرآن في الم تلك ايات الكتاب وقرآن مبين وبهما في طس تلك آيات
القرآن وكتاب مبين قوله وقيل انها اسماء الله تعالى فيكون الم ذلك الكتاب
استينافا ويلايمه قوله تعالى الم الله بجعل الم مبتداء والله خبرا كما كان يؤيد
كونها اسما للقرآن الم ذلك الكتاب قوله ولعله اراد منزلهما والاوجه
انه اراد يا عالمهما لانه مخصوص بعلمه كما سيجي اولانه لم يجعل لنا منها الا احتما
لات فهو العالم دون غيره قوله وقيل الالف من اقصى الحلق اي في لطايف
تسميته تعالى باسم الم حتى يتم ان يكون اول الكلام واوسطه وآخره ذكر الله لكنه
خلاف المسوق ولك ان تراعي المسوق وتقول القرآن ذكر الله كما ورد
افضل الذكر القرآن ولا يخفى ان هذا القول يخص الم ولا يجري في جميع
وكان الكلام في الامور المشتركة بين جميع الفواتح وان يشتمل الكلام على
التنبيهين احدهما من جمع الف ولام وميم والثاني من جمع الف ولام والر
قوله وقيل انه سر استأثره الله بعلمه في القاموس استأثر بالشي استبد
به وخص به نفسه ويوافقه الصحاح فالواجب استأثر الله بعلمه كما في بعض
النسخ ويؤيد هذا الوجه انه لم لم يفسر لهم وتركهم في ضلالهم فانه لو
اسمح ان يوح به لبينهم ونجاهم من سوء ظنهم بدينهم قوله ولعلهم ارادوا انها
اسرار بين الله تعالى وبين رسوله تاويل كلام القايل والصحابة لدفع بعد الخطاب
بما لا يفهم منه احد شيئا ولا حاجة اليه لانه يحتمل ان يكون التنزيل لا للافهام
بل للتنبيه على اختصاص بعض الاسرار بعلمه وعلى انه يترتب الحسنات
على تلاوة كلام من غير فهم ولهذا صوره علم في حديث حسنات التلاوة
في الم فافهم قوله فان جعلتها اسماء الله تعالى او القرآن او السور كان لها
حظ من الاعراب اي نصيب وقد نبه بتنكير حظ الى عدم تعينه كما صرح به

آخذا

آخذا فهذا التنكير يشتمل على تعريف فاعرف قوله اما الرفع على الابتداء والخبر
يريد الخبر من حيث انه خبر ليؤول الى الخبرية اي الرفع بناء على احد هذين
المعنيين المقتضيين للاعراب او المعنى الرفع بناء على توقف المبتدا والخبر
في التاويل في الابتداء او يلايمه قوله بتقدير فعل القسم وليس لك ان تريد
بالابتداء العامل لانه عينه قوله او الخبر قوله او غيره كما ذكر كانه تعريض
لصاحب الكشاف حيث حقق نفيه بتقدير فعل القسم مع انه سبق
منه جواز تقدير اذكر ورجحه على النصب بتقدير فعل القسم فكانه
نسي ما ذكره اولا والنصب بتقدير فعل القسم مما زيفه صاحب الكشاف
لعدم استقامته في بعض هذه الفواتح من قوله تعالى ن والقلم وقوله يس
والقرآن الحكيم لانه يؤدي الى امر يستكرهه علماء النحو من اجتماع قسمين
على مقسم عليه واحد لعدم صحة جعل القرآن والقلم معطوفين على المقسم بهما
سابقا للمخالفة في الاعراب فتجويز النصب بتقدير فعل القسم في الفواتح
مطلقا ضعيف جدا قوله والحكاية ليست الا اي ليست الا الحكاية
فيما عدا ذلك فالحكاية مبتدا خبرها ما هو بعدها اي الحكاية ليس شي الا اياه
فيما عدا ذلك فقوله فيما عدا ذلك خبر ليس والاولى تقديم الخبر لانه من تتمة الصفة
وفي تاخيره قصر الصفة قبل تمامها حتى منعه كثير من النحاة ولك ان تجعل قوله فيما
عدا ذلك مستثنى اي الحكاية فقط ليست الا فيما عدا المفرد وما يوازيه قوله
وان ابقيتها فيه رد على الكشاف حيث لم يجعل لها محلا من الاعراب
قوله وان قدرت بالمؤلف من هذه الحروف اي اولت بالمؤلف من هذه
الحروف وجعلته بهذا المعنى كان في حيز الرفع بالابتداء او الخبر على ما مر
وقدم الابتداء ترجيحا لحذف الخبر على حذف المبتدا لان الداعي الى ذكره اقوى
حتى نبه علماء المعاني على ذلك بالتعبير عن اسقاط المسند اليه عن اللفظ
بالحذف والتعبير عن اسقاط المسند بالترك ولك ان ترفعها بالابتداء والخبر
من غير تاويل فتقدر للابتداء او الخبر ما يؤلف منه المتحدى به ولا يخفى ان المؤلف
بالمؤلف لا يختص بالرفع بل يحتمل النصب او الجر بكونه مقسما به او المؤلف
احق بكونه مقسما به من البسايط قوله وان جعلتها مقسما بها يكون كل كلمة
منها كانه اراد بالكلمة ما يذكر في افتتاح كل سورة والا فمجموع المذكور مقسم
به ومستحق لاعراب واحد لا كل كلمة وكيف لا ويلزم من جعل كل كلمة
مقسما بها اجتماع اكثر من قسم على مقسم عليه واحد اللهم الا ان يقال
لما استحق المجموع اعرابا وكل جزء منه يصلح له ينبغي ان يعتبر الاعراب
في كل جزء كما في حلو الحامض ثمينة ثلثة حيث اجري اعراب الحال على كل ثلثة

ثلثة مع انها معا حال واحد بتأويل مفصل بهذا التفصيل وقس عليه الرفع
بالابتداء او الخبر لا يقال جعلها مقسما بها لا يختص بالنصب والجر بل يحتمل
الرفع بالابتداء فيكون التقدير الم قسمي على ورك ان لا افعل كذا
لانا نقول هذا التقدير مخصوص بجعل المبتدأ مما تعين لكونه مقسما به صرح
به الرضي قوله وان جعلتها ابعاضا كلمات او اصواتا عبر عن الزوائد
بالاصوات لانها عارية عن معنى كالاصوات وعدم محل من الاعراب على
تقدير كونها زوائد ظاهر واما على تقدير كونها ابعاضا فلا فان الف في
الف لام ميم مشترك منزلة انا واشارة اليه فالظاهر انه في حكمه في الاعراب
ثم انه لم يلتفت الى قول ابي العالية مبالغة في الرد عليه قوله ويوقف
عليها وقف التمام اذا قدرت بحيث لا يحتاج الى ما بعدها يتبادر منه ان لا
يحتاج الى ما بعده في كونه مفيدا وذلك لا يكفي في كونه وقفا تاما بل يصير
بذلك وقفا حسنا خارجا عن حد القبيح وانما يكون تاما لو كان مع استقلاله
مما لا يتعلق به ما بعده واما ان يتعلق به ما بعده يسمى وقفا كافيا فالوقف
على بسم قبيح وعلى باسم الله او على بسم الله الرحمن الرحيم حسن كاف وعلى
بسم الله الرحمن الرحيم تام قوله ذلك اشارة الى الم اريد به ذلك
نعم اما بالاحضار باللفظ او بالاشارة قوله او فسر بالسورة لكن
ينبغي ان يراد بالسورة جميع القرآن او بالكتاب بعضه قوله فانه لما
تكلم به وتقضى اشتغل اولا بتصحيح صفة البعيد لانه اهم من تصحيح تذكيره
لانه ليس الاشكال مختصا ببعض التقادير والمقضي به بعيد لان كل معدوم
بعيد عن الموجود قوله او وصل من المرسل الى المرسل اليه او يرد عليه ان ذلك
الكتاب كذلك قبل ان يصل الى المرسل اليه واجيب بان تركيبه قبل الوصول
للايصال والالقاء فلوحظ فيه حال الايصال ويجيب بان ذلك باعتبار ما
يؤل اليه بعد الوصول الى المرسل اليه ثم تقرر اختيار ذلك للاشارة الى بعد
مرتبة الذات عن صفة الكلام او للاشارة الى بعد الممكن عن ساحة عز
الواجب قوله معنى وتذكيره متى اريد بالم السورة هذا يدل على انه اول
ذلك الكتاب لصحة الحمل على السورة ببعض الكتاب اذ لو اراد بالسورة
جميع القرآن لاضمحل التأنيث وعلى ان التذكير لا يحتاج الى التأويل في
غير تلك الارادة وفيه انه اذا اريد المؤلف من هذه الحروف فهو خبر
المتحدى به او مبتداه والمتحدى به مقدار سورة فلا محالة مؤلفات
فالمراد المؤلفات من هذه الحروف اذ لا يطلق الصيغة المفردة على المتعدد
فلا يصح الاشارة اليه بمفرد مذكر لا يقال كما ان كل كلمة من السورة مؤلفة

من

من الحروف كذلك مجموع السورة مؤلف منها لانا نقول السورة مؤلفة
من كلمات مؤلفات من الحروف كما لا يخفى ثم نقول ليس تأنيث السورة
لذاته بل للتعبير عنه بلفظ السورة فلما عبر عنه بالم اضمحل التأنيث نعم لو
انث بتأويل الم بالسورة لامكن فلا حاجة الى توجيه التذكير ولا يخفى
لطافة قوله لتذكير الكتاب على ذوي الالباب قوله فانه صفته او خبره
الذي هو هو الثاني مما ذكره النحويون حتى قال ابن الحاجب مراعاة المطابقة
مع الخبر اولى من مراعاة المطابقة مع المرجع لانه مناط الفائدة في الجملة دون
المرجع ولم يذكروا حديث الصفة فكانه قاسه على الخبر لكن تعليل ابن
الحاجب يفرق بينه وبين الخبر واعلم انه اذا كان الكتاب صفة ويكون الم
مبتدأ لذلك الكتاب يكون المشار اليه الكتاب لا الم ولهذا قال صاحب
الكشاف اذا جعله صفته فاسم الاشارة انما يشار به الى الجنس الواقع
صفة له تقول هند ذلك الانسان او ذلك الشخص فعل كذا فهذا فاختار
الاشارة الى الصفة على تقدير كون الكتاب صفة وحصر المعنى فيه
لصحته على تقدير وعلى هذا يكون البعد لبعد الوجه وتقدم ذكره عدة و
واشار القاضي الى انه يصح ان يكون المشار اليه الم ويكون التذكير باعتبار
الصفة ليس من مذهب النحوي قوله وهو مصدر سمي به المفعول يقال
كتب اي خط كتبا وكتابا قوله او فعال بني للمفعول كاللباس في القاموس
الكتاب ما يكتب فيه فعلى هذا من ذكر المحل وارادة الحال قبل ان يحل فيه
ولك ان تجعله مسمى بالكتاب باعتبار انه كتب في اللوح المحفوظ كما في
اطلاق الكتاب باعتبار انه يكتب بعد شروع كتابته قوله واصل الكتب
الجمع ويحتمل ان يكون تسميته كتابا لانه مجموع فلا حاجة الى اعتبار ما يؤل
والكتيبة الجيش او جماعة الخيل اذا غارت من المائة الى الالف قوله معناه
انه لوضوحه وسطوع برهانه بحيث لا يرتاب العاقل بعد النظر الصحيح
في كونه وحيا بالغا حد الاعجاز بلوغه حد الاعجاز هو برهانه الساطع
فالاولى ان يقتصر على قوله في كونه وحيا ولا يذكر قوله بالغا حد الاعجاز
ولا يخفى ان بيان لغة الريب احق بالتقديم لانه بعد معرفة معنى الريب
يحتاج الى تفتيح مضمون الجملة فلا وجه لعدوله في ذلك عن طريقة الكشاف
ولا يبعد ان يقال كون الريب بمعنى الشك واضح مستغن عن البيان وما
بينه بعد انه في الاصل بمعنى آخر وفي التنوير الذي ذكره خفاء فانه لا
يدل على انه ما ابعد عنهم الريب بل بظاهره يدل على انهم جعلهم
بعيدين عن الريب حيث استعمل كلمة الشك مع ظهور الريب

لتذكير الصفة على تقدير ان لا يكون الم مبتدأ لذلك الكتاب ردا على الحصر المستفاد من كلامه وقد عرفت توجيه كلامه وان التذكير صح

منهم بتنبيهها على انه مما لا يصدق وان شوهد عيانا بل يحمل على عناد من باين به
وقوله بل عرفهم الطريق المنهج له منظور فيه لانه يمكن ان يقال عرف العرب البلغاء
طريق افصاحهم وافصاحهم وكيف يقولون مستعينا بالنظر في القبول انه اذا كان
معنا قوله تعالى الم المؤلف من هذه الحروف ويكون ذلك الكتاب ضربا فلا اخفاء
في قوله لا ريب فيه **قوله** وهدى حال من الضمير المجرور الاولى انه يعتبر عن النسبة
اى لا ريب في هداه وهو معنى حسن لكن المطابق لنفى الريب في انه من عند الله كما
ذكره وقوله والعامل فيه الظرف الواقع صفة للمنفى فيه انه لا اخفاء في انه ليس العامل
في ذلك الضمير الظرف لان المعمول لا يكون جزء من العامل فهذا لا يصح الا على مذهب
من جوز اختلاف العامل في الحال وصاحبه وقيل انه ليس بسديد من حيث
المعنى لان بين كون الريب فيه وكونه هدى تنافيا ظاهرا ولان النفي يرجع الى القيد
فيفسد المعنى واجيب بان المعنى الحال قيد للنفي لا للمنفي **قوله** سمى به الشك
اى بالترتيب لا بالريبة حتى يحتاج الى تاويل تذكير الضمير **قوله** وفي الحديث
دع ما يريبك استدل بالحديث على ان الريبة في الاصل بمعنى قلق النفس
لا بمعنى الشك ووجه الاستدلال ان الريبة في الحديث بمعنى قلق النفس بقرينة
حمله على الشك ولولا المغايرة لم يكن فايدة في الحمل وبقرينة مقابلته للطمانينة
ولذا دعا الحديث كما رواه الكشاف مع ان الرواية المشتهرة في الصحاح فان
الصدق طمانينة والكذب ريبة لانه لا استشهاد بالرواية المشهورة و
ومما وقع للسيد الشريف تغمده الله بغفرانه ليس في الاية الريب بمعنى المصدر
بل بمعنى الشك والا لكان الاستعمال لا ريب له كما يقال لا ريب لزيد ولا يخفى ان
القرآن ليس مما يتوهم دلالة حتى كان الحقيق ان يقال لا ريب له بل لو كان مصدرا
ايضا لكان الواجب لا ريب فيه **قوله** ومنه ريب الزمان لنوائبه في القاموس
الريب صرف الدهر والحاجة والظنة والتهمة كالريبة بالكسر **قوله** هدى
للمتقين يهديهم الى الحق نبه بقوله يهديهم الى الحق الا على ان هدى مجاز عن
الهادى جعل الهادى بالهداية المستمرة المتجددة على التابيد بمنزلة نفس
الهداية واكد كونه مجازا بقوله والهدى في الاصل مصدر **قوله** لانه جعل مقابل
الضلالة في قوله تعالى لعلى هدى او في ضلال مبين اعترض عليه بان المقابل
للضلال الهدى اللازم الذى بمعنى الاهتداء لا الهدى بمعنى الدلالة واجيب
بانه لا فرق بين اللازم والمتعدى الا بان اللازم ثاني والمتعدى ثانيه لان اللازم
مطاوعة فمعنى قوله لانه جعل لان الهدى اللازم المطاوع للهدى المتعدى جعل
مقابل الضلالة ففي العبارة استخدام ولما كان مبنى هذا الاستدلال على
المطاوعة ترك دليل المطاوعة الذى ذكره الكشاف مع هذا الدليل حيث

قال

قال ولان اهتدى مطاوع هدى ولن يكون المطاوع في خلاف اصله تنبيها
على ان الادلة الثلاثة للكشاف عند التحقيق دليلان ويتجه ايضا ان المقابل
للهدى هو الضلال المبين فيحتمل ان يدخل الضلال الغير المبين وهو
عدم الوصول مع الدلالة داخلا تحت الهدى فالاقوى في بيان الوقوع
في المقابلة ما تركه من الكشاف حيث قال جعل في مقابل الضلالة في
قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى وايضا هو الادخل بالضلالة
فيما ذكره جعل الضلال في مقابلة الهدى **قوله** ولانه لا يقال
مهدى الا لمن اهتدى عدل عن دليل الكشاف حيث قال ويقال
مهدى في موضع المدح كمهتدى لانه اورد عليه ان المهدى ايضا مدح لان
التمكن من الوصول ايضا مدح كالوصول وما اجيب به من ان عدم الوصول
مع التمكن نقيصة تذم بها ليس بشيء لان التمكن مع عدم ظهور الاعراض
عن الوصول فضيلة فيصح ان يمدح بها نعم يمكن ان يجاب عنه بان
الكشاف سوى بينهما في المدح ولو لم يعتبر الوصول فيه يكون في المدح
دون مهتد ولانه يرد عليه ان مقام المدح قرينة على ارادة الوصول
والتجوز به عن الوصول لكن عدم اطلاق المهدى الا على المهتدى ممنوع
وبالجملة لعدم ضعف الادلة عن كدر المناقشة وكونها معارضة
بقوله تعالى واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى وتايد عدم
اعتبار الوصول في معنى الدلالة بان الاصل هو العدم وهو لا يحتاج الى
دليل بخلاف الوجود رجح كونه الدلالة المطلقة **قوله** واختصاصه
بالمتقين لانهم المهتدون به والمنتفعون بنصبه دفع به خفاء
التخصيص مع انه يعم الكافر والمتقي لان القرآن نزل لارشاد كل عاقل
ولا يخفى انه تعرض لوجه تخصيص لزم لا محالة والا فعلى بعض التقادير
لزم التخصيص ببعض المتقين وهو تقديران يكون المتقين موصوفا بما
بعده ووجه التخصيص ان هداية البالغة الى ان يستحق بها ان يسمى
نفس الهدى مختصة بالمتقين المخصوصين ويمكن ان يجعل هذا الوجه
وجها للتخصيص بمطلق المتقي لانه اولا لا يهدى الا الى التوحيد فاذا صار
المخاطب به معتقدا ينفتح عليه ابواب هدايات القرآن حتى انه يراه نفس
الهداية ولم يتعرض لما اورده الكشاف من انه كيف يكون هدى للمتقين
وهم مهتدون وتوجيهه ان هداية المتقي على تقدير ان يعتبر فيها الايصال
تحصيل الحاصل وعلى تقدير ان لا يعتبر فيها ذلك لغو لانه يتكفل دفعه
جعل المتقي على ثلاث مراتب فلا يزال يهديهم لما يرفعهم عن مرتبته من

التقوى الى آخره نعم في المرتبة الثالثة تحتاج الى دفع الشبهة فالشبهة لا
يتوجه على النظم مطلقا بل على من يفسره بالوجه الثالث من معنى التقوى فاشار
الى دفعه آخرا من انه سمى المشارف للتقوى متقيا قوله ولانه لا ينتفع به الا
من صقل العقل اى جلى العقل وجعله مجلوة عن غبار الغفلة والتمرد وهذا وجه
ثان لتخصيص الانتفاع بالمتقي فالوجه الاول نفي للانتفاع بنفسه ومعرفة
كونه معجزا والثاني بنفي الانتفاع بالتأمل فيه ودرك خفاياه وقوله وعلى
هذا قوله تعالى يشبه ان يكون مؤيدا للتوجيهين قوله لانه كالغذاء الصالح
لحفظ الصحة فيه انه كالدواء النافع ايضا في دفع المرض كما يدل عليه قوله تعالى
ما هو شفاء فلينتفع به الكافر لدفع مرض الكفر والاقرب الى تمثيل الهداية
انه كالمشير الى الطريق فلا ينتفع باشارته الا من كان له عين واما الاعمى
فلا يبصره ما لم يتنور بصيرته بنور الايمان الا انه راعى مناسبة كلامه بما
اورده من الآية الكريمة ولما ذكرنا ايضا ما يناسبه من قوله تعالى فهل تسمع
الصم او تهدي العمي وقوله تعالى صم بكم عمي فهم لا يرجعون قوله لما لم تنفك
عن بيان هذا على مذهب الشافعية فانهم ذهبوا الى ان المتشابهات يعلمها
الراسخون في العلم واما عند الحنفية لا يعلمها الا الله فتوجيه الهداية بها
انها تهدي الى ان لله اسرارا يستبد بها لا يعرفها احد قوله وهو في عرف
الشرع لمن يقي نفسه عما يضره في الآخرة فان قلت كيف يندرج صاحب
المرتبة الاولى فيمن يفرط في صيانة نفسه عما يضره في الآخرة فينبغي ان يقال
لمن يصون نفسه حتى يندرج فيه قلت الخروج عن المقاصد الدنيوية وترك
ملة الآباء والاعتراف بخطائهم وخستهم كما كانوا في مبادي الاسلام فرط
الصيانة قوله ويتبتل اليه بشراشره التبتل التقطع والشراشر بمعجمتين
المكسورتين ومهملتين اولاهما ساكنة القطعة من الشيء فالمراد التقطع الى
الله بجميع اعضائه وقواه عما سواه قوله وهو التقوى الحقيقي المطلوب بقوله
تعالى اتقوا الله حق تقاته جعل التقوى الحقيقي منحصرا فيه مع ان العرف والمتعارف
يشمل غيره مبالغة بجعل غيره في جنبه كالعدم واما كونه المطلوب بقوله تعالى
اتقوا الله حق تقاته فمحل بحث لان الظاهر من الامر الوجوب وليس هذا من واجبات
الشرع والا لم يكن تاركه متجنبا عن كل ما يأثم فلا يكون له المرتبة الثانية من
التقوى قوله وقد فسر قوله تعالى هدى للمتقين على الاوجه الثلاثة الاولى
التفسير بما يعم قوله والاصل ان الاخص لا يحمل على الاعم لا يندفع هذا بما
ذكرنا من ان المراد المؤلف الكامل البالغ اقصى درجات البلاغة لانه مع ذلك
اعم من ذلك الكتاب على ان المقصود من التحدي ان المتحدى به من جنس كلامهم

وذكر

وذلك لا يستدعي الا وصفه بالتركيب من حروف كلامهم فذكر بعض الاوصاف
لغو وانما لم يجعل ذلك الكتاب مبتدأ خبره الم لئلا يلزم تقديم الخبر المعرف
مع انه غير جائز على ما اشتهر في كتب النحو لكن قد حقق ان الاليق بالخبرية
مع تقدمه جعله خبرا ولا يخفى ان الانسب في المقام الاخبار عن ذلك
بالمؤلف من هذه الحروف على انه يمكن ان يؤول بمكتوب اى مؤلف من هذه
الحروف ذلك الكتاب فلا يكون خفاء في جعله خبرا مع تقدمه قوله لانها
نقيضها ولازمة للاسماء لزومها يعني عمل لا عمل ان بجامع التضاد
والتشابه فهو من حمل النقيض على النقيض وحمل النظير على النظير
وقد ذكر كلاهما في النحو الا انه جعل كونهما نظيرين لاشتراكهما في التحقيق
فان ان لتحقيق الاثبات وهي لتحقيق النفي قوله وفي قراءة ابي الشعثاء
تابعي مشهور واسمه سليم بن الاسود المحاربي كذا في بعض حواشي الكشاف
قوله وفيه خبره اى جزءا والوقف يشعر بانه اراد انه خبر الريب والاولى هو
الموافق للمشهور قوله ولم يقدم كما قدم في قوله تعالى لا فيها غول قيل لما حقق
ان المقصود ليس نفي الريب بل نفي كونه متعلقا للريب اوهم ذلك ان الاهم هو
الظرف فكان ينبغي ان يقدم فاجاب بانه لم يقصد تخصيص نفي الريب به من بين
سائر الكتب وهذا المعنى سواء استقام او لم يستقم لا يناسب المقام اذ ليس
النزاع فيه بل في ثبوت الريب وفيه انه لو كان منشأ السؤال توهم ان الاهم
لان المقصود نفي كونه متعلقا للريب لم يكن للتنبيه بقوله تعالى لا فيها غول
وان الاهمية اذا اقتضى التقديم لا يترك لانه يحتمل ان يفيد التخصيص الغير
المناسب للمقام والا لم يصح التقديم لمجرد الاهتمام اصلا خوفا من افادة
التخصيص الغير المقصود او غير المناسب للمقام والاوجه انه اراد التنبيه على
ان تفاوت التراكيب البليغة مع تجانسها لاعتبارات فلا يكون في رتبة من
التفاوت في النظم بين لا ريب فيه ولا فيها غول مع انهما من جنس واحد لان
ذلك مبني على التفاوت بين القصدين في المقامين والمقصود بامثاله تمرين
المتعلم في معرفة الدقائق القرآنية وههنا بحث نفيس تنبت تحفة لاخوان
الصدق وهو ان لا ريب فيه مما لا يصح تقديم الخبر فيه اذ لا يجوز لا فيه ريب
من غير تكرير لا لانه اذا فصل بين اسم لا لنفي الجنس وكلمة لا وجب الرفع
والتكرير ولا عدول ههنا للمنفي في ارادة المتكلم حتى يصح تكرير لا نعم يصح
هذا الكلام في قراءة ابي الشعثاء لكن الكشاف ذكره في القراءة المشهورة
وكذا غيره وسوق كلام القاضي على عموم البحث القرائتين قوله على انه
فيه ضمير هدى تقدم عليه لتنكيره لا يقال هدى مخصص بالمتقين لانه

متعلق بالخبر قوله على معنى انه الكتاب الكامل الذى يستاهل ان يسمى كتابا
فى القاموس استاهله استوجبه لغة جيدة وانكار الجوهرى باطل
هذا وانكار الجوهرى انه قال لا تقل فلان يستاهل لذلك بل اهل لذلك
واطلق ان استاهل لم يجئ الا بمعنى اخذ الودك من الشحم الذايب او
الزبد او الكلء فان قلت اى كمال فى اطلاق الكتاب حتى يجعل هذا الكتاب
مستاهلا له ويحصر اسم الكتاب له وهل هو الا المنظوم عبارة مما كتب
كما ذكره قلت لا يكتب الا ما فيه خطر وفائدة عظيمة وكمال يستدعى الكتا
الكتابة ففى الحصر حينئذ حصر الفائدة والكمال وهذا مبنى على جعل اللام للجنس
لقصد الحصر ادعاء بجعل ما عداه من الكتب فى مقابلته ناقصا كما قال فى
الكشاف كان ما عداه من الكتب فى مقابلته ناقص وانما اسقط رعاية
لكمال التادب مع ساير الكتب الالهية وان لم يخل عن رعاية ادب حيث
ادرج الكشاف لفظة كان وعلى تقدير كون الكتاب صفة تحمل اللام للجنس
والعهد اشارة الى الكتاب الموعود بقوله انا سنلقى عليك قولا ثقيلا
ونحوه او فى الكتب المتقدمة وقدم احتمال كونه خبرا وفصل معناه دون كونه
صفة اشارة الى انه الاحتمال الجزل المتين والمعنى الفصل المبين ولانه
الذى ينفعه فيما يذكره من البيان الاولى قوله والجملة اى الجملة التى مبتداها
ذلك سواء كان خبره الكتاب او لا ريب فيه قوله والاولى ان يقال انها
اربع جمل متناسقة اى الاولى مما سبق ومما جوزه الكشاف فى هذا التوجيه
من كون الم تعداد الحروف من غير ان يكون له محل من الاعراب لانه لا يظهر
له حينئذ ما قصد من بيان نكتة الفصل بينه وبين ما بعده لانه ليس جملة حتى
يستحق ان يعطف ما بعده ولا سبيل لعطف ما بعده عليه حتى يكون
تركه لنكتة كمال التناسب بينه وبين الم ولا يحصل ما بنته آخرا على اشتماله
على نكتة ذات جزالة من الحذف ولا يخفى ان قوله تعالى الم ذلك الكتاب لا ريب
فيه يحتمل ان يكون جملة واحدة ذات اخبار ثلثة يقرر كل لاحق سابقه
او يستتبع كل سابق لاحقه استتباع الدليل النتيجة فلذا لم يعطف فيكون
فيه ايجاز القصر المرجح على ايجاز الحذف وان يكون خمس جمل بجعل لا ريب
جملة محذوفة الخبر وقوله للمتقين جملة محذوفة المبتدا جوابا لمن قال لمن
هو هدى وانما يتضح اولوية احتمال ذكره بترجيحه عليهما فتامل وترجح قوله
دلت على ان المتحدى به هو المؤلف من جنس ما يركبون منه كلامهم
فهو الحقيق بالمتحدى به وهذا معنى كلام الكشاف بنته اولا على ان الكلام
المتحدى به قوله وذلك الكتاب جملة ثانية مقررة لجهة التحدى

وهو

وهو ان جهة التحدى كمال البلاغة فان قلت ذلك الكتاب دل على كماله بالنسبة
الى ساير الكتب والكتب الالهية كماله بالهداية فكيف يفيد كونه فى كمال
البلاغة حتى يفيد جهة التحدى قلت كانه قصد بحصر الكمال فيه انه بالغ حد
بعبارته ومعناه حيث يهدى باعجاز عبارته المنكرين الى ما هو الحق الجلى
عن غياهب الضلالة قوله ثم اكد كونه حقا لا يحوم الشك حوله بانه هدى
للمتقين لان كونه هدى لاهل التقوى يدل دلالة واضحة على انه من عند الله
كما يدعيه مبلغه قوله او يستتبع كل واحد منها ما يليها اى نكتة الفصل ان
اللاحق نتيجة السابق فبينهما كمال الاتصال ففى هذا الوجه كل سابق يقرر
اللاحق على عكس التوجيه السابق وهو مسلك لطيف جدا الا انا لم نعثر
عليه فى كلام القوم والمطابق فى مثله لكلام القوم ان يجعل اللاحق توكيدا
للسابق لانه لكونه منتجا له متضمن له فذكره يتضمن ذكره فالفصل على
هذا ايضا لكون اللاحقة مقررة للسابقة فان قلت لم يعهد ذكر النتيجة
بلا رابطة فحسن هذا التوجيه وقبوله يتوقف على استغناء النتيجة عن
الرابطة نعم لا يعطف النتيجة لكنه يربط بحرف التعقيب والتفريع فقد
احوجه هذا الوجه الى نكتة ترك حرف التفريع بل الى وجه صحته قلت
اذا قصد الاستدلال والاستنتاج فلا بد من حرف التفريع ولم يقصد
هنا بل قصد الاخبار بكل جملة استقلالا الا انه كان كل لاحق نتيجة
السابق فلهذا لم يحسن العطف لعدم صحة عطف النتيجة على الدليل
ولما لم يقصد الاستدلال لم يكن لايراد حرف التفريع معنى ولا يذهب
عليك ان فى الجمل الاربع لطف الاستتباع وهو فى البديع ان يمدح بشئ
يستتبع المدح بشئ آخر فكونه من جنس حروفهم مع اعجازه يستتبع كونه
كاملا متناهيا فى البلاغة كما يفيده ذلك الكتاب وكونه كذلك يستتبع كونه
من عند الله بلا ريب وكونه كذلك يفيد كونه هدى للمتقين وكونه للمتقين
يستتبع مدايح اخرى لا تخفى فلفظ الاستتباع فى عبارته من الاتفاقات
الحسنة الملايمة للمقام جدا قوله ففى الاولى الحذف والرمز الى المقصود
مع التعليل الحذف نكتة من حيث يتعلق بداعى حذف المسند اليه ومن
حيث يتعلق بمقام الاعجاز وكون المقصود مرموزا لا مصرحا نكتة
اخرى والتعليل نكتة اخرى فينبغى ان يراد بالنكتة جنسها لا الواحدة و
ولذا وصف بالجزل اى الكثير وفخامة التعريف عبارة عن فخامة تعريف
المسند بافادة الحصر الذى يفيد جلالة قدر الكتاب وترجيحه على
كتب اخرى وفى الثالثة تاخير الظرف دفعا لايهام الباطل من ايهام

....ذلك باعتبار تعدده لنكات جليلة
وفخامة تعريف صح

ما ليس بمقصود وكل ما ليس بمقصود باطل وايهام الريب في كتب ابهه وهو
باطل قوله وتخصيص الهدى بالمتقين باعتبار الغاية والفايدة وتسميته
المشارفة للمتقوى على تقدير حمل المتقين على الدرجة الثالثة للتقوى
كما هو الوجه الثالث من التفسير متعينا لانه يبقى بالمرتبة الثالثة بالهدى
وفرق بين التسمية بالمشارفة والتسمية بالصيرورة فان المسمى بالشئ
باعتبار انقضاء قرب عقيب تعلق الحكم المعلق به يسمى بالمشارفة والمسمى
بالشئ باعتبار انه يصير اليه في الزمان المستقبل بعد حين تسمى تسمية بالصيرورة
وقوله ايجازا وتفخيما ينبغي ان يجعل غاية للتسمية والتخصيص كليهما لان
في تخصيص المتقوى باعتبار تخصيص المنتفع ايجازا لانه اوجز من ان يقال
نفع هداه للمتقين وتفخيما لشان المتقين وكذا المتقي احصر من المشارف
للمتقوى وفيه تفخيم له وهو ظاهر والله اعلم واعلم ان كلا اثنتين من
الاربع اشتملت على الايجاز ومتقابلة فالاولى مؤخرة والثانية خلافها
وجعل الثانية من الاثنتين الاخيرتين مؤخرة والاولى خلافها لتقديما بين
اثنتين ولا يخفى بعده قوله اما موصول بالمتقين على انه صفة مجرورة مقيدة
له ان فسر المتقوى ترك ما لا ينبغي ثلث مراتب قد سبقت فلو حمل
على التنزه عن الشرك كانت الصفة مقيدة باعتبار الصلوة وما بعدها
ويكون مترتبة عليه ترتب التحلية على التخلية وترتب تحلية على تحلية
وتحلية على تحلية ايضا فان الصلوة تنهى عن الفحشاء والمنكر والاجتناب
عن المنكر يستدعي الاجتناب عن المنكر الآخر فالترتيب لا ينحصر في
ترتب التحلية على التخلية والتصوير على التصقيل الا ان يراد ترتب
الجنس على الجنس فان جنس التخلية وهو التنزه عن الشرك متقدم على
جنس التحلية ويكون الاقتصار على بيان هذا الترتيب لان المقصود
الاشارة الى نكتة جعل المتقوى متقدما في الذكر وجعل المتقين موصوفة
وان حملته على المرتبتين الاخيرتين فلا سواء اعتبرت مستتبعة لجميع
العبادات اولا لانها اعم من المتقين او مساوية ولا يخفى لطافة قوله
موصولا قوله او موضحة ان فسر بما يعم فعل الطاعة وترك
المعصية لاشتماله الى آخره لا حاجة في كون الوصف موضحا الى جعل
الايمان والصلوة والصدقة مشتملة على جميع العبادات لايكون اعم
والوصف بالاعم كالوصف بالمساوي للتوضيح كزيد التاجر فانه
جعل وصفا موضحا كما ذكر في محله قوله او مسوقة للمدح اشار بقوله
مسوقة الى ان كون الصفة للمدح ليس ككونها للتقييد والتوضيح لانه

اقول

اقول والاكثر التقييد كما اشار اليه بتقديمه ووجه الاشارة تعبير الاسلوب
ولفظ السوق المشعر بانه لا يجري الى هذا المعنى بنفسه بل يحتاج الى
السوق ولم يراع في بيانه ما هو الاصطلاح النحوي وهو جعل وصف الموقوف
موضحة مطلقا فانهم اصطلحوا على تخصيص التخصيص بالنكرات
والتوضيح بالمعارف وفي الفرق بين التوضيح والايضاح ابهام وان اريد
بالمتقين ما يعم فعل الطاعة وترك المعصية يشبه ان يكون الصفة
للتاكيد مثل نفخة واحدة قوله وتخصيص الايمان بالغيب التخصيص
للاختصار لانها تستتبع جميع العبادات قوله بتقدير اعني او هم الذين
لا بد فى الذين تحت التقدير الا انه ذكر لتعيين محل التقدير قوله واما
مفصولة اقول الاولى ان يقال الذين يؤمنون في تقدير هم الذين يؤمنون
في جواب من قال من المتقون وصيغة المستقبل قصد به الاستقبال
بالنسبة الى الهدى فيكون تفسيرا للمتقين بالمشارف للمتقوى واريد
الاستمرار ليعلم ان المراد الاستمرار ولا ينتفع الايمان بدون الاستمرار
وبهذا اندفع ما يقال ان تفسير المتقين وايضاحه بقوله الذين
يؤمنون لا يصح لو اريد به المشارف للمتقوى قوله فيكون الوقف على
المتقين تاما يقال عليه ان الوقف على المتقين تام ايضا على تقدير النصب
بالمدح او بالرفع لانه يستقل ما بعده ح فلا وجه للتخصيص ويجاب
بانه وان جعل جملة تنصيصا بالمدح ولكنه في المعنى كالصفة المادحة
اذ المقصود بذكره بيان حال ما قبله فلم يلتفت الى تقدير ما يجعله
جملة لضرورة تصحيح الاعراب ولم يجعل مستقلا حتى يكون الوقف
تاما تامل قوله والايمان في اللغة التصديق مأخوذ من الامن كان
المصدق امن المصدق من التكذيب والمخالفة نقح عبارة الكشاف
وازال ما توهم من ان الايمان في اللغة جعل الشئ آمنا من شئ واطلاقه
في التصديق مجاز واشار الى ان مقصوده انه في اللغة منقول من
معنى آخر الى معنى التصديق لمناسبة ويؤيده انه صرح في الاساس
انه حقيقة في التصديق قوله وتعديته بالباء لتضمنه معنى الاعتراف
ولكن تضمين معنى الوثوق واختلفوا في حقيقة التضمين فقيل هو حذف
متعلق ما هو اجنبي عن الفعل المذكور فآمنت به مضمن للاعتراف
اي يقدر معه متعلق الظرف اي آمنت معترفا به واورد على انه ح
هو الحذف فلا معنى لتسميته بالتضمين ويندفع بانه لا يبعد في ان يسمى
قسم من الحذف شايع في كلام العرب بحيث قال ابن جني لو جمع

تضمينات كلام العرب لصارت مجلدات باسم خاص وقيل هو كناية حقيق
متعلق ذلك الاجنبي فآمنت به كناية عن اعترفت به ورد بان المعنى المكنى
به قد لا يقصد ثبوته وفي التضمين لا بد من قصد ثبوته ولا اتجاه له اذ لا
يبعد ان يلتزم في بعض الكنايات شئ لا يجب في جنس الكناية وليكن
تسميته باسم خاص لهذا التميز وقيل التضمين عبارة عن ان يقصد
المعنى الحقيقي ويلاحظ معنى آخر في جواره من غير استعمال اللفظ فيه
ومن غير تقدير لفظ ويدل عليه بذكر متعلقه ويبعده جعل المتعلق
معمولا من غير تقدير عامل لمجرد فهم معناه في ضمن الفعل الآخر سيما
متعلق هو المفعول به واعمال الفعل المذكور فيه من غير استعمال
في معناه وتضمين الايمان معنى الاعتراف يشتمل على نكتة لطيفة وهو
ان الايمان لا اعتداد به بدون الاعتراف وان العاقل يجب ان يتسارع
بالاعتراف بحيث لا يتميز بين ايمانه واعترافه حتى كانهما شئ واحد يؤدى
بعبارة واحدة وان الاعتراف يجب ان لا ينفك عن التصديق وان
يكون تابعا له ويوجد في ضمنه فيكاد ان يكون جزءا من التصديق
بدون الاعتراف كما ان الانكار جزء من الاعتراف بدون التصديق ان
المنافقين في الدرك الاسفل من النار قوله من حيث ان الواثق صار
ذا امن يعني ان الوثوق لازم الايمان اللازم وهو ما يكون همزة الافعال
فيه للصيرورة لا للتعدية قوله ومنه ما آمنت ان اجد صحابة بالكسر
والصحابة بالفتح والكسر مصدر صحب كسمع ويستعملان بمعنى الاصحاب
قوله وكلا الوجهين حسن في يؤمنون بالغيب والوجه الاول احسن لانه
الحقيقة اللغوية وقد عرفت فيه من حسن التضمين ما لا مزيد عليه
وابتناء النظم على اللغة ما امكن اوفق بقوله تعالى انا جعلناه قرآنا عربيا
فالحمل على المعنى اللغوي لمرتبة من القبول وجعله بمعنى الوثوق ان
الايمان المعتد به ما كان المؤمن واثقا مأمونا من الارتداد نعوذ بالله تعالى
وتقييد حسنهما بكونه في يؤمنون بالغيب لان الوثوق بالامر الغايب
والاعتراف به مما يبعد من النفوس سيما امر صار كانه عين الغيب
كالعادل الذي صار عين العدل فالتعبير بالغيب زاده حسنا
فوصف المتقين بهما قد اصاب الحز وطبق المفصل قوله واما في
الشرع فالتصديق بما علم بالضرورة انه من دين محمد عليه السلام اي في
الشرع هو التصديق عند المحققين ليقابل قوله عند جمهور المحدثين
والمعتزلة والخوارج ويدخل قولهم في الشرع اذ المحدثون وسائر الفرق

غير

غير خارجين عن الشرع وان كانوا مخطئين والمراد بما علم بالضرورة انه من
الدين ما يكون معلوما للخواص والعوام فان قلت التصديق بما علم
بالضرورة انه من دين محمد عم لا يكفي بل لا بد من التصديق بجميع ما هو
من دين محمد عم اجمالا قلت يمكن ان يقال من ضروريات الدين
ان جميع ما جاء به محمد عم حق فالتصديق به تصديق بما علم بالضرورة
انه من دين محمد عم فالايمان الاجمالي داخل في التفصيلي من وجه قوله
فمن اخل بالاعتقاد وحده فهو منافق فيه بحث لان من اخل بالا
عتقاد والعمل ايضا منافق ولم يتقيد قوله ومن اخل بالاقرار وحده
وحده لان المخل بالاقرار كافر سواء اخل بالاعتقاد اولا وكذا المخل
بالعمل فاسق مطلقا وقوله وفاقا متعلق بالثلثة ويمكن ان يدفع
البحث بان المخل بالاعتقاد والعمل ليس بمنافق وفاقا لانه كافر عند
الخوارج وخارج عن الايمان عند المعتزلة والمنافق من يظهر الايمان
ويبطن الكفر وقد نبه على خلل عبارة الكشاف حيث قال فمن
اخل بالاعتقاد وان شهد وعمل فهو منافق لانه يشعر بانه ان لم يشهد
ايضا منافق وكذا ان لم يعمل مع انه ان لم يشهد فهو كافر وفاقا وان
لم يعمل فخارج من الايمان عند المعتزلة قوله والذي يدل على انه
التصديق يحقق ما جعل صفة متقررا في الشرع بناء على ان جميع الادلة
متعاضدة بحيث يتحقق المدلول وان يتوجه المناقشة في البعض
من ان كتابة الايمان في القلب يصح ان يكون كناية عن لزوم قلوبهم
التوجه بالايمان وان عدم دخول الايمان في قلوبهم يجوز ان يكون
عبارة عن عدم توجه قلوبهم بالايمان وعدم تصورهم الايمان على ان
اتصاف الذات بالوصف لا يعبر عنه بدخول الوصف فيه فلا يقال
في بيان اتصاف ذات بالحمرة انه دخل فيها الحمرة وان اطمينان القلب
لا يجب ان يكون بالتصديق لانه قد يطمئن القلب بالولد والمال
فلم لم يجز اطمينان القلب بالاقرار والعمل الصالح وان عطف
العمل الصالح يجوز ان يكون عطف النوافل بقي ان عروض ما يجعل
الايمان في الموارد مختصا بالتصديق لا يوجب ان لا يكون في الشرع
بمعنى الامور الثلثة فان من جعله بمعنى الثلثة يوافقنا في ان
المتعدي بالباء بمعنى التصديق الا ان يقال الاصل الحقيقة قوله
وهو متعين الارادة اي من المعاني الشرعية فلا يرد انه ينافي تجويز
الحمل على المعنى اللغوي قوله اذ المعدى بالباء هذا انما يتم لو تعين

كون الباء للتعدية وسيجيء فيه احتمالات أخر قوله ولعل الحق هو الثاني
يعني الراجح هو الثاني ووجه عدم الجزم بكون الثاني حقا ان للمانع ان
يجعل الذم آه فلا يرد ان بين ترجيح الثاني وقوله للمانع منافاة قوله
كالشهادة لا تقول الاولى كالغيب والشهادة في قوله تعالى لا نافية
شهادة الغيب غير واضح لانه يحتمل الغيب على فيعل قوله المطمئن من
الارض الرواية المشهورة في الكشاف المطمأن اسم مكان وقد يروى
بالكسر اسم فاعل سمي الارض مطمئنة مجازا وكانه كان المروي عنده
صيغة الفاعل قيل تذكير اسم الفاعل لاعتباره صيغة المكان كانه قيل
المكان المطمئن من الارض والاظهر جعله صفة البعض الذي يشعر به كلمة
من التبعيضية كانه قيل البعض المطمئن من الارض ولا يخفى ان شهادة
تسمية المطمئن من الارض والخمصة اي الحفرة واصلها الجوعة ليست
بينة لما ذكر من احتمال فيعل والقيعل هو الملك دون الملك الاعظم
من ملوك حمير اصله قيل بتشديد كانه الذي له قول اي ينفذ قوله
والجمع اقوال واقيال ايضا كذا في الصحاح قوله لا يدركه الحس ولا
يقتضيه بديهة العقل لا تقابل بين الحس وبديهة العقل الا ان يراد به اولي
العقل فيبقى كثير من الضروريات ويدخل في الغيب فينبغي ان يجعل
قوله ولا يقتضيه بديهة العقل ما يعم ما لا يقتضيه الحس ومغيبا عنه لئلا
يختل التعريف معا قوله وهو المعني بقوله تعالى وعنده مفاتح الغيب
جعل كون مفاتح الغيب عنده كناية عن اختصاص غيب لا دليل عليه
والاظهر ان المراد بالغيب العام وبالمفاتح بديهيات يتوسل بها
اليه وقوله تعالى تخصيص بجميع العلوم به واشارة الى ان الخلق لا يحيطون
بعلمه الا باشياء والمراد بالايمان بالغيب الايمان به باخبار النبي صلعم
لا مطلقا اذا حمل على اللغة لانه الممدوح وان حمل على المعنى الشرعي فلا
حاجة الى التقييد قوله وهو المراد به في الآية فيه بحث لان الظاهر
انه على عمومه والايمان خاص وهو الايمان الشرعي او اللغوي المقيد
باخبار النبي صلعم قوله غائبين عنكم اي في الخلا وحال الغيبة عن المؤمنين
كما يوضحه قوله لا كاملنا فقيه وقوله او عن المؤمن به عطف على الضمير
المجرور ولذا اعاد الجار وقد اوجز كلام الكشاف فيما روى عن ابن
مسعود رض ايجازا مخلا كيف وما ذكره لا يوجب ان يراد الغيبة عن
المؤمن به بل يجوز ان يراد الغيبة عن المؤمنين وما ذكره الكشاف
توضيح ان مراده الغيبة عن المؤمن به حيث قال ان اصحاب عبد الله

ذكروا اصحاب رسول الله وايمانهم فقال ابن مسعود رض ان امر محمد صلعم
كان بينا لمن رآه والذي لا اله غيره آه اقول والله اعلم يحتمل ان يراد
بيؤمنون بالغيب اهل الكتاب الذين آمنوا بمحمد صلعم قبل وجوده و
بالذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك غير اهل
الكتاب فانهم يؤمنون بما صدق محمدا صلعم من غير ان يسمعوه قبله فيكون
وما انزل من قبلك حالا مما انزل اليك او عطفا عليه فاحسن
التأمل واتقن التحمل قوله وقيل والمراد بالغيب القلب والمعنى
يؤمنون بقلوبهم وبحضرة ان حقيقة استمرار الايمان الايمان بالقلب
لا الايمان باللسان فانه لا يتأتى الاستمرار فيه قوله فالباء على الاول للتعدية
وعلى تقدير جعل الغيب بمعنى الغيبة والخفاء يحتمل ان يكون الباء بمعنى
في بتقدير الزمان المضاف الى المصدر اي يؤمنون في زمان الغيبة
وفرق اخر وهو ان الباء على الاول يحتاج الى التضمين وعلى الثاني
الى التقدير وعلى الثالث لا يحتاج الى شيء قوله اي يعدلون اركانها
ويحفظونها من ان يقع زيغ اي ميل عن الاستقامة ولا يخفى ان التعبير
عن تعديل اركان الصلوة باقامتها ليناسب مناسبة في الغاية
لما ورد من ان الصلوة عماد الدين قوله اقامت غزالة غزالة
امرأة شبيب الخارجي خرجت على الحجاج لما قتل شبيب وبقي المحاربة
بين اهل العراقين يعني الكوفة والبصرة حولا قميطا اي سنة كاملة
والضراب مصدر ضارب والمراد المحاربة قوله قام بالامر واقامه
اذا جد فيه وتجلد يناقش فيه بان الباء في قام بالامر ليس للتعدية بل
للملابسة اي جد متلبسا بالامر ولو كان اقام من القيام بمعنى الجد للتعدية
لكان المعنى على جعل الصلاة مجودة قوله لاشتمالها على القيام فيه
انه يشتمل على قيام المصلي فلا يصح اقام الصلوة لانه يكون بمعنى جعل
الصلوة قائمة وفيه ان المراد انه لما جعل في الشرع التعبير عن الصلوة
التي هي فعل المصلي بجزئها شريعة جعل التعبير عن تحصيل كلها بتحصيل
شريعة فعبر عن ادائها بالاقامة التي هي تحصيل جزئها ويقيمون الصلوة
بتجريد والقنوت جاء بمعنى القيام والسكوت والدعاء والطاعة و
وكلها يناسب لمعنى الصلوة الا ان الانسب هنا حمله على القيام قيل
الاظهر ان يجعل من القيام بمعنى الحصول كما يقال قام بنفسه اي
حصل بنفسه وقام بغيره اي حصل بغيره فمعنى اقامة الصلوة جعلها
حاصلة في الخارج قوله لانه اشتهر اي اقامة الصلوة بمعنى تعديل

ادركانها اشهر من المعاني البواقي قوله والى الحقيقة اقرب لان المتبادر
والتبادر من اقوى امارات الحقيقة حتى ادعى بعض ان الاقامة حقيقة
في تسوية كل شيء حسيا كان او معنى ويحتمل ان يكون المراد انه الى حقيقة
الصلوة اقرب لان حقيقة الصلوة ما روعي فيه حقوقها الظاهرة
والباطنة وان يكون المراد ان الاول اظهر لان الاقامة بمعنى التسوية
اشهر والى الحقيقة اقرب لشهرتها فحمل المنقول عنه ما هو اقرب
الى الحقيقة احرى قوله والصلوة فعلة يحتمل تحريك العين والسكون
اذ كلاهما يستحق قلب الواو الفا كما علم في محله قوله من صلى
اذا دعا جعل الصلوة من صلى لعدم استعمال التصلية بمعنى الدعاء
حتى قال صاحب القاموس اسم يوضع موضع المصدر فيقال
صلى صلوة ولا يقال صلى تصلية قوله على لفظ المفخم اي من يميل فتحة
اللام نحو الضمة لمناسبة الواو التي هي اصل الالف فالتفخيم معان ثلثة
ثانيها ضد الامالة وثالثها ضد الترقيق قوله وانما سمي الفعل المخصوص
بها لاشتماله على الدعاء خالف الكشاف في جعل الصلوة بمعنى الدعاء فرع
الصلوة بمعنى الهيئات المخصوصة لان الداعي في تخشعه يشبه الراكع
الساجد كما بينه بقوله وقيل اصل صلى حرك الصلا الخ لان مجيء
الصلاة بمعنى الدعاء في اشعار الجاهلية الذين لا يعرفون الصلوة
بمعنى الهيئات المخصوصة دليل على ما اختاره ولان اشتقاق
الفعل من غير الحدث نادر ولان اشتهار المنقول عنه الشرعي
في اللغة انجح من ان لا يكون مشتهرا وفي القاموس صلى الفرس
تلا السابق فيمكن ان تكون الصلوة مشتقة منه بمعنى انه فعل يتلو
فيه اللاحق اي المقتدي السابق الى الامام قوله الصلا هو العظم
الناتي على اعلى الفخذ والمفهوم من الكشاف ان صلى بمعنى تحريك
الصلوين وجد في اللغة تحريك الصلا فغير عبارة الكشاف قوله
والرزق في اللغة الحظ اي النصيب قال الله تعالى وتجعلون رزقكم
انكم تكذبون حمل الآية على اصل اللغة دون العرف كما حمله غيره
وفسره بانكم تجعلون شكر رزقكم انكم تكذبون لان التقدير خلاف
الظاهر ويعارضه ان العدول عن العرف ايضا كذلك وبالجملة
في الاستشهاد بها فساد قوله الا ترى انه تعالى اسند الرزق
الى نفسه ايذانا بانهم ينفقون الحلال الطلق الطلق بالكسر
الحلال فالوصف للمبالغة ويرد عليه انه لا تنويه فيه لاختصاص

الرزق

الرزق بالحلال لان استفادة الحل اذا كان من الاسناد كيف يدل على
اختصاص الرزق بالحلال ولهذا رد على الكشاف حيث جعل الاسناد
للحلال بجعل ما ينفقون ان التعبير عن ما ينفق بالمرزوق يغني عن
استفادته من الاسناد حتى اجاب عنه السيد بتكلف انه لما كان
الرزق في اصل اللغة بمعنى الحظ وهو يشمل الحرام والحلال تمسك
بالاسناد والجواب ان التنوير باعتبار ان الاسناد للايذان بكمال
الحل كما يرشد اليه وصف الحل بالطلق وبهذا استغنى الكشاف عما
تكلف له السيد قوله فان انفاق الحرام لا يوجب المدح المسلمة انه
اذا اجتمع عند احد مال لا يعرف صاحبه ان يتصدق به فاذا وجد صاحبه
يدفع قيمته او مثله اليه ان لم يجوز تصدقه فهذا الانفاق مما يثاب
عليه لانه فعله بامر الله وخوفه ويستحق المدح به قوله وذم المشركين
على تحريم بعض ما رزقهم الله بقوله قل ارايتم ما انزل الله لكم من رزق
فجعلتم منه حراما وحلالا لا يتجه عليه سوى ما سنذكره ان المذمة في جعل
الرزق الحلال حراما والحل استفيد من اضافته الى الله وانها للحكم بالحل
والحرمة برايهم وهو مذموم وان طابق الشرع قوله واصحابنا جعلوا الا
الاسناد للتعظيم والتحريض على الانفاق وكون ان يجعله لتعليم حق
الانفاق وهو ان ينفق باعتبار انه من الله لعباده والمنفق امين
يؤدي ماله تعالى الى مستحقه ولا يضيفه الى نفسه قوله واختصاص
ما رزقناهم بالحلال للقرينة وهو ما ذكر ان انفاق الحرام لا يوجب
المدح وكونه من رزق المتقين المقيمين للصلوة الحمد وحين قوله وفي
حديث عمرو بن قرة بالضم والتشديد قوله ما حرم الله عليك من رزقه
فصريح الحديث بان الحرام رزق وفيه انه لم يدل على انه رزق لمن حرم عليه
فليكن رزقا لمن احل له ويدفعه انه الظاهر الكافي للاستشهاد قوله
لقوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها فيه ان الآية الكريمة
دلت على ان الله تعالى يسوق الرزق الى كل دابة الا انه يغتنم البعض ما
يسوقه الله اليه ولا يتوكل عليه فيقع في الحرام لتمكنه بسعيه ولا يخفى
عليك ان كون الحرام خارجا عن الرزق لما كان مبناه على ان الله لا يمكن
العبد من القبيح فالمتكفل لاثبات انه رزق اثبات ان التمكين
من كل شيء منه تعالى قوله وانفق الشيء وانفذه اخوان اي بينهما
الاشتقاق الاكبر اي الاشتراك في اصل المعنى واكثر الحروف مع
التوافق في البواقي قوله والظاهر من هذا الانفاق صرف

الكالـ في سبيل الخير فرضا كان او نفلا لان الظاهر الاطلاق والتقييد خلاف
الظ ولان في التقييد ايهام الكف عن التطوع فان قلت بعد ما ثبت
المرزوق ههنا تختص بالحلال بمقتضى المقام او بحكم الوضع اتفاقا
ليس اداء الزكوة اتفاق ما يحله على المنفق بل هو اخراج ما حرم عليه
من ماله فلا يصح تخصيص ما رزقناهم بالحلال مع جعل الانفاق شاملا
للزكوة سيما على مذهب الشافعية فانه يتعين حق الفقير في المال قبل
اخراج قلت المراد بما رزقناهم ما دخل في ايديهم حلالا طيبا وكان
تصرفهم له حقا فلا يتناول المغصوب سواء كان حين الاخراج حلالا
لهم اولا حتى يكون الاخراج ردا لحق الغير اليه ولا يبعد ان يجعل ما رزقناهم
اعم من الحلال والحرام ويجعل الانفاق عبارة عن ايصال الشيء بما يكون
مستحقا له فيكون رد المغصوب الى صاحبه ايضا من جملة الانفاق قوله
او خصصهم به لاقترانه بما هو شقيقها من حيث انهما مما بني عليهما الاسلام
وقيل اما العبادات ويقترنان في القرآن كثيرا وجه ان القرينة المذكورة
اذا كانت صارفة فيتعين ارادتها والا فيتعين ارادة الحقيقة فكيف
جوز هما من الكشاف قلت القرينة صارفة الا ان التردد في انه هل كان
حين النزول كونهما شقيقين مشهورا صالحا لان يجعل قرينة قوله
وتقديم المفعول للاهتمام به ووجه الاهتمام شرفه المكتسب باسناده الى
الخالق بخلاف الانفاق المسند الى المخلوق ولان انعام الحق هو الاصل
وانفاق العبد هو المتفرع عليه وجعل الكشاف وجه الاهتمام افادة الا
ختصاص والا فهو يستفاد من تعليق الانفاق المسند بالبعض وجنسه
قوله وادخال من التبعيضية عليه للكف عن الاسراف المنهي عنه في الانفاق
في سبيل الله فاطلقه لظهور ان الكلام فيه او المعنى على الاطلاق لانه اذا
كف عن الاسراف في الانفاق في الاسراف وفي غيره يكون ممنوعا بطريق
الاولى واعلم ان هذه النكتة يخص حمل الانفاق على الاعم والا فادة حاله
لان الزكوة لا يكون الا بعضا ولهذا قدم الكشاف بيانها على بيان احتمال
التخصيص بالزكوة ولما لم يجعل ههنا بيان التخصيص مقصودا بالذات
بل ذكر متطفلا لما هو الظ لم يبال تاخيره عن بيان التخصيص قوله هم مؤمنو
اهل الكتاب كعبد الله بن سلام واضرابه اي امثاله بالفتح وروي عن
الزمخشري انه جمع ضرب بالكسر فعل بمعنى المفعول كالطحن بمعنى المطحون
وهو الذي يضرب به المثل ولابد في ضرب المثل عن المماثلة كذا في الا
ساس صرح بالفتح قوله اذ المراد باولئك الذين آمنوا بالغيب بما يكمله

بعد ايراد [illegible] الى الغيب الذين يؤمنون الخ

مستقابلا

مستقابلا للذين يؤمنون بما انزل اليك ليصير اخصين تحت اعم والتقابل
بناء على ان المراد بالذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك
الايمان بكل منهما استقلالا والا فالطائفة الاولى ايضا يؤمنون بما
لكن بما انزل من قبلك تبعا لاندراجه فيما انزل اليك وحينئذ يخرج
عن الطائفتين من نشأ على الاسلام من المتولدين في حوزة
الاسلام الى يوم القيام ومثل علي رض حيث لم يتدنس بالشرك ببركة
خدمة النبي عم الا ان يقال المراد بالايمان عن الشرك الايمان المتضمن
للاعراض عن الشرك وذلك لا يوجب سبق الشرك وايمان اهل
الكتاب ليس للاعراض عن الشرك بل للاعراض عن دين آخر والاوجه
الابلغ ان المراد بقوله الذين يؤمنون بالغيب غير اهل الكتاب لان
ايمان اهل الكتاب ايمان بما هو كالمشاهد لانهم عرفوه باخبار النبوة
به معرفة يقين قال الله تعالى يعرفونه كما يعرفون ابناءهم فهو يقابل قوله
والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك وح يناسب
ان يجعل اولئك على هدى من ربهم اشارة الى الطائفة الاولى لان
هداهم بمحض لطف الرب حيث آمنوا به عليه السلام من غير
سبق معرفة واولئك هم المفلحون اشارة الى الطائفة الثانية
لانهم الفائزون لمطلوبهم الذي كانوا هم واباؤهم ينتظرونه من ادراك
النبي عم قوله او على المتقين فكانه قال للمتقين هدى عن الشرك
لتخصيص الذين يؤمنون قوله المتقون بالمتقين عن الشرك
اذ المراد به الذين يؤمنون عن الشرك فالصفة مقيدة قوله الى الملك
القرم الرم السيد واصله الفحل المكرم الذي لا يحمل عليه والهمام عظيم
الهمة وهي من اسماء الملوك وليث الكتيبة الجيش مادل بالصفة
والمزدحم موضع الازدحام وهو المعركة قوله يا لهف زيابة وهو
ابو الشاعر وهو ابن زيابة اجاب حارث بن همام الشيباني حيث
توعده في شعر بالقتل فالمعنى على التهكم يعني يا حسرة ابي مما جعل للحارث
من الصفات فانه صابح اي مغير صباحا وغانم واب راجع سالما
قوله على معنى انهم الجامعون بين الايمان بما يدركه العقل جملة والايمان
بما يصدقه لا يخفى ان الاتيان بما يصدقه فرع الايمان بما لا طريق اليه
غير السمع وهو احرى بان يصدقه ذلك الاتيان فعلى هذا التوجيه
لابد من النكتة في تقديمه على الايمان بما لا طريق اليه غير السمع
قوله وكرر الموصول دفع لما اورد على هذا التوجيه لانه لا وجه ح

لاعادة الموصول وحاصله ان العطف للتنبيه على ان تباين الصفتين جعل
الموصوف بالثاني كانه مغاير للموصوف بالاول ولا يخفى ان تكرار الموصول
في قوله بما انزل اليك وما من قبلك ايضا يحتاج الى النكتة وتلك
النكتة جارية فيه ايضا قوله اوطائفة منهم وهم مؤمنوا اهل الكتاب
اه جعل التخصيص بعد التعميم لتشهير امرهم بوضع الصوت بذكرهم
ونوه عنهم لا للنكتة المذكورة له في المعاني من التنبيه على شرفهم
بحيث كانهم لم يدخلوا في العام مثلا يلزم تفضيلهم على الخلفاء الاربعة على
خلاف ما هو معتقد بالامة والمجمع عليه للامة فتشبيهه بذكر جبرئيل
وميكائيل لمجرد التخصيص لا للنكتة ايضا فان ذكرهما للشرف والفضل ففي
هذا التوجيه ضعف لايهامه تفضيلهم على ما عداهم لانه الشائع في التخصيص
بعد التعميم قوله ولعل نزول الكتب الالهية على الرسول اه هذا
لا يظهر في موسى ع م فان التورية انزلت اليه في الواح قوله والشريعة
عن آخرها فكثير من الشريعة بالوحي الخفي من غير توسط الملك
كما بينه السنة فلا يصح معنى الانزال فيه على ما حققه الآن بعيد تغليب
او نقال الوحي الخفي ايضا بواسطة القاء الملك ذلك في قلبه
قوله تغليبا للموجود على ما لم يوجد والموجود احق بان يغلب
على المعدوم سيما والمعدوم على شرف الوجود قوله او تنزيلا للمنتظر
منزلة الواقع اما لعلم المتكلم بوقوعه لا محالة واما لوفور رغبة
اولئك في وقوعه وكونه نصب العين لهم وفي ذلك ايضا كمال
المدح لهم وبالجملة استعمل صيغة الماضي في المعنى المجازي من الزمان
الشامل للمستقبل اما بتشبيه جميع تلك الازمنة بالزمان المتحقق واما
بطريق المشاكلة لوقوع غير المتحقق في صحبة المتحقق واياما كان
فالمجاز من التعبير عن الكل باسم الجزء والبيان بمعزل عن الجمع
بين الحقيقة والمجاز كما توهم واورد عليه انه لا داعي الى جعل
ما انزل اليك شاملا لما لم ينزل الا ان الايمان بالجميع واجب فالوحي
ليس مما يجب ان يكون ثابتة من ان يجاب عنه لان الايمان بما
سينزل انما يجب عند نزوله فلا صارف عن الحقيقة وتحمل في
دفعه بان مقام المدح دعا الى ان يكون فيه شائبة من بيان
انهم يؤمنون بما سينزل ايضا كما آمنوا بما انزل ويرد عليه
ان استمرار الايمان المفاد بصيغة المستقبل الذي لا موقع له ههنا
الا افادته يتأدى بانهم يؤمنون بكل ما سينزل اذ لا يتصور استمرار

الايمان بالبعض لا بالايمان بكل ما ينزل شيئا فشيئا قوله ونظيره
قوله تعالى انا سمعنا كتابا نعيض كتاب انزل من بعد موسى لا يخفى
ان المتبادر من سمعنا كتابا بعض كتاب سمعنا لظهور ان ليس
المقصود سمعنا بعض كتاب وسمع بعضا آخر لانه غير معلوم بخلاف
الانزال فانه معلوم انه ينزل بعض آخر لكن المتبادر وصف الكتاب
بقوله انزل لا وصف البعض فالآية نظير باعتبار انزل وهو النظير
من كل وجه لما كفى فيه وجعل كون المراد بكتابا انزل الجميع داعيا الى
ان يكون المقصود تعلق السماع بالجميع مما لا يجب ان يراه البصير
او يسمع السميع فينبغي ان لا يقضي قاض بان سمعنا ايضا مقصود
بالنظر ليكون بمثابة من التعظيم والتوقير قوله وبما انزل اليك
سائر الكتب السالفة الا انسب بما سلف سائر الشرائع السالفة
اخذت من الكتاب او من غيره قوله من حيث انا متعبدون بتفا
صيله فان قلت لا يتعبد الا بالاحكام قلت بل بالجميع فانه يصح
بتلاوته الصلوة ويحرم من الجنب والمحدث وتلاوة الجنب و
والسفر به الى بلاد الكفر الى غير ذلك قوله وفي تقديم الصلة الخ
يعني صلة الفعل لا صلة الموصول كما يوهم المقام حتى يكاد يميل
القاصر الى تاويله بان المراد في تقديم بعض اجزاء الصلة فان
يوقنون معطوف على الصلة وفي حكمه قوله تعريض بمن عداهم
من اهل الكتاب وبان اعتقادهم في امر الآخرة غير مطابق اما في تقديم
الصلة فلان تقديمها يوجب تعظيم الآخرة وكونها مما يهتم به مزيد
اهتمام فقد عرض بهم بانهم حرموا من امر عظيم واما في بناء يوقنون
على هم فلان به يفاد حرمانهم عن الايمان واختصاص الايقان بمن
امتاز عنهم بجميع الايمان بما انزل على نبينا ع م مع الايمان بما انزل من
قبله وفي شرح الكشاف ان التعريض في الاول ايضا باعتبار افادة
التخصيص يعني ان تلك الزمرة العظيمة الشان يختص ايقانهم
بالآخرة لا يتجاوز ايقانهم امر الآخرة بخلاف اليهود النافين فانه تعلق
ايقانهم بما هو على خلاف الآخرة وفيه انه لا يمكن تعلق الايقان بخلاف
حقيقة الآخرة وليس المتعلق به الا الجهل قوله واليقين ايقان العلم
بنفي الشبه عنه نظرا واستدلالا لا تقييد اليقين بالنظر ينافي ما
اشتهر من ائمة النحو ان العلم من افعال القلوب لليقين فان العلم
لا يختص بالاستدلال قوله يجب الموقنان الى موسى وجوده اه

اضافهما الوقود قوله يجب اصله جب مضموم العين فادغم بنقل الحركة وبدونها
وروى بالوجهين وروى سيبويه البيت حزة الموقدان وموسى والوقود
بضم الواو مصدر وبفتحه صفة يراد به ما يتوقد به النار وصف الشاعر
اى جويلى وابو حية النميري اسمه موسى وجوده وتفسيره بالكرم حيث جعل
لهما من جهة محبته لاشتهارهما بالكرم وفي ذلك كمال وصفه بالكرم حتى
غلبه محبة الطبيعة لها المحبة للاشتهار بالكرم والتخنج في مقابلة المحبة
للاشتهار بالعدم الى ان جعل محبته لهما من وقت الاشتهار وعنى بالاضائة
بالوقود الاشتهار به فجعله بوصفها لا ينبعى بالكرم او بالكرم والاشتهار
وقصر النظر عليه لا يليق باولى الابصار وقوله يجب اه جواب القسم المحذوف
فلم يذكر قد لجرى مجرى نعم فكما لا يجوز لعنه نعم الوصل لم يجز لحذف قوله
الجملة في محل الرفع ان جعل احد الموصولين اه بيّن اعراب الجملة وقد سبق
توطئة لقوله والا فاستيناف وانما قال ان جعل احد الموصولين مفصولا
مع انه على تقدير جعل الذين يؤمنون بالغيب مبتدأ كلا الموصولين
مفصولان عن المتقين لان الفصل لم يتعلق الا باحد الموصولين ولم
يفصل الا احدهما وصار الآخر منفصلا بفصل الاول قوله وكانه لما
قيل متحدى للمتقين يعنى اذا فصل احد الموصولين كان جوابا لسؤال ناشئ
عن الكلام السابق وفيه نظر لانه اذا فصل الموصول الثاني كانت
الجملة معطوفة على ما سبق لا جوابا للسؤال والا لوجب الفصل ثم هذا
التوجيه مما لا ينبغى ان يلتفت اليه في نظم الكلام المعجز لانه لا حسن لعطف
والذين يؤمنون بما انزل الاية على قوله هدى للمتقين لانه ان كان الكلام
في طائفة واحدة كان تكرارا وان الثانية اهل الكتاب الجامع بين الايمانين
فينبغى ان يجرى على المتقين كالاول ولا فائدة للاستيناف بتغيير
الاسلوب على ان فيه ايهام منافاة للحكم السابق باعتبار افادته
تخصيص الهدى بالطائفة المقابلة للطائفة الاولى ولذا احتاج صاحب
الكشاف الى جعله تعريضا لطائفة من اهل الكتاب لم يؤمنوا ليحسن العطف
فيقول صار بهذا التعريض في قوة ليس الكتاب الغير المؤمنين هدى لمن عرف
الطائفة الاولى من اهل الكتاب الغير المؤمنين فصار مآل الكلام هدى
للمتقين يؤمنون بالغيب ويقيمون الصلوة ومما رزقناهم ينفقون و
وليس هدى لمن عداهم من غير مؤمن اهل الكتاب وفيه ما قيل ان عدم
هداية الغير مؤمني اهل الكتاب ليس صفة كاملة حتى يحسن انخراطه
في سلك صفاته الفاضلة وما يتجه ايضا ان حسن المقابلة بين سلب

هداية

هداية لمن لم يؤمن من اهل الكتاب وبين هداية لمن آمن منهم لا يبنى
ذلك السلب وهدايته لمن آمن من غيرهم وقيل تاويل الكلام ان
المراد بالثاني الطائفة الاولى بعينها والعطف باعتبار المعنى التعريضي
يعنى هو هدى لمن آمن به وبما قبله وليس هدى لمن لم يؤمن به و
آمن بما قبله وليس فيه ايضا حسن عطف بل حسن العطف بين
هدايته من آمن به وسلب الهداية عمن لم يؤمن به على ان عدم المناسبة
باعتبار المعنى المقصود من حاق العبارة لا ينبغى ان يرتكب باعتبار
تكلف المناسبة باعتبار المعنى التعريضي قوله والاستيناف لا محل لها
وكانه نتيجة الاحكام والصفات المتقدمة وفيه ابحاث احدها انه ليس
في السابق الاحكم واحد وهو كون الكتاب هدى للمتقين الا ان يقال
اراد بالاحكام الصفات عبر عنها بالاحكام الصفات عبر عنها بالاحكام
لانها جمل وثانيها ان الاستيناف لا يكون الا جوابا للسؤال وكانه جرى على
اللغة اى ابتداء كلام وثالثها كون الجملة نتيجة السابق لم يجعل من جهات
الفصل ولا مناسبة له بالفصل اذ النتيجة تقتضى ذكر الرابط والدال
على التفريع وقد سبق ما يتعلق به فتذكروا ورد على هذا الاستيناف
لانه لا يتوجه السؤال بعد وصف المتقين بما وصف المتقين وليس
الجواب الاعادة المعنوية والجواب منه ان السؤال باعتبار ان كمال
الكتاب في الهداية يوهم انه ينبغى ان لا يختص هدايته باحد والحق
الجواب ان الهداية من الله لا ان الكتاب فانه يهدى به كثيرا فيضل به كثيرا
فلا هداية الا لمن هداه ربه وقدر فلاح قوله ونظيره اى نظير
الاستيناف المتقدم سواء كان صدره الذين يؤمنون او اولئك وليس
مختصا باستيناف اولئك كما يوهم قوله فان اسم الاشارة فانه من
تخصيص البيان بما يحتاج اليه ولك ان تجعل قوله ونظيره من ذكر القبيل
اذ كون ذلك نصر الذين يؤمنون الخ في غاية الظهور قوله فان اسم
الاشارة ههنا كاعادة الموصوف بصفاته المذكورة تعليق الحكم
بالوصف يكون ابلغ سواء كان بالاعادة او لم يكن والتعليق بالاسم
ليس في ذكر المبلغ من البلاغة سواء كان بالاعادة او لا قوله
ايذان بانه الموهب له ايجابا عاديا عندنا وعقليا بحيث يذم تاركه عند
المعتزلة قوله ومعنى الاستعلاء في على هدى تمثيل اى تشبيه تمكنهم
وليس المراد انه استعارة تمثيلية وقد نبه عليه حيث قال ومعنى
الاستعلاء ولم يقل على هدى من ربهم تمثيل اذ التمثيل لا يكون في المفرد

وقال معنى الاستعلاء ولم يقل معنى على تنبيها على ان الحرف استعارة الحرف بتبعية الاستعارة في متعلقه والتحقيق انه لا يجتمع الاستعارة التبعية والتمثيل كما وهم من قوله تمثيل ومزيد تحقيقه في كلام السيد السند سيما في حواشيه على شرح التلخيص قوله وتكرهدى للمتقين ويحتمل ان يكون للافراد اي مع ايمانهم بما انزل اليك وما انزل من قبلك على هدى واحد من ربك لانه لا هدى الاهدى ما انزل اليك لانه نسخ ما قبلك بكتابك قوله ولا يقادر قدره اي لا يعلم قدره في القاموس المقادرة المهيئة والتقدير قوله فلولا الطيب المربه بالفتى على خالد لقد وقعت على لحم بوتئ خالدا حيث قتل ويعظم الطيب الواقعة على لحمه حيث يقسم بابيها وارب بالمكان اقام به وليس الطيب المربه مرفوعا مبتدا لقوله لقد وقعت لانه لا يكون الجملة الاسمية الواقعة لجواب القسم خالية عن اللام وان ولام الابتداء لا يكون في الخبر وقد يقال المربه مرفوعة فاعل لمحذوف تفسير لقد وقعت وح المقسم به ابو الشاعر قوله كرر فيه اسم الاشارة تنبيها على ان اتصافهم بتلك الصفات يقتضي كل واحدة من الاثرتين في القاموس الاثرة بضم الثاء كالفتح المكرمة المتوارثة كعفا والهدى من الرتب من غير ان يتوسط متوسط والفلاح والظفر مكرمتان اكرم بهما الرتب تعالى آدم ثم متوارثتان للاولاده كابرا عن كابر وعزيزنا فسر الاثرة بالاستقلال اي الاستقلال بالهدى والاستقلال بالفلاح وقوله وان كلا منهما كاف في تميزهم بها عن غيرهم بخلاف ما لو تكرر فانه ربما يغفل السامع عن الكفاية ويتوهم ان امتيازهم بمجموع الامرين هذا ونحن نقول من موجبات التكرير اعلاء قدرهم بذكر اسمه تعالى اياهم مكررا ومنها تحسين ذكر الفصل من غير التباس بغيره ولولا التكرار وهم انه بمنزلة اسم الاشارة وعديله ولا يبعد ان يجعل اولئك الثانية اشارة الى المتقين الموصوفين بكونهم على هدى من ربهم ويجعل الفلاح مترتبا على كونهم على تلك ال[illegible] الهداية المترتبة على الاوصاف السابقة ولا يكون التكرير الا في اللفظ والفلاح هو اغتنام الهداية والتمسك بها على خلاف طائفة جاد في حقهم واما ثمود فهديناهم فاستحبوا العمى على الهدى او ما فسر الوجيه بقوله ان للمتقين مفازا حدائق واعنابا وكواعب اترابا وكاسا دهاقا لا يسمعون فيها لغوا ولا كذابا جزاء من ربك عطاء حسابا قوله فان

التسجيل

التسجيل بالغفلة والتنبيه بالبهائم شيء واحد يريد ان الفصل لكمال الاتصال لان الثانية بمنزلة التاكيد اللفظي للاولى ويمكن ان يجعل الفصل لكون الثانية كالمتصلة بالاول لانه جواب سؤال نشاء من قوله بل هم اضل اي لماذا كانوا اضل فاجيب بانهم الغافلون عن رعاية مهمات مصالحهم والانعام لا يغفلون بما يتمكنهم من رعاية المصالح قوله وهم فصل بفصل الخبر عن الصفة لاختصاصه بالوقوع بين المبتدا والخبر دون الموصوف والصفة وقوله ويفيد اختصاص المسند بالمسند اليه اي قصر المسند على المسند اليه بناء على ما حققه العلامة التفتازاني في شرح التلخيص ان ضمير الفصل انما يفيد القصر اذا لم يكن القصر معرفا بلام الجنس والا فالقصر من تعريف المسند وهو مجرد التاكيد بل تردد في شرح الكشاف في افادة الفصل القصر وقال انما يثبت تلك الافادة لوجاد مثل زيد هو افضل من عمرو للقصر اذ في صورة تعريف المسند القصر لتعريف المسند الذي يفيد القصر بدون الفصل ويمكن ان يقال ارادته للقصر على كون اللام بتعريف العهد قوله او مبتدا والمفلحون خبره جعل احتمال كونه مبتدا بلا لكونه فصلا كما في الكشاف لكن جعل الشيخ ابن الحاجب كونه مبتدا مذهب بعض العرب في الفصل على خلاف مذهب الاكثر من جعل الفصل مما لا محل له من الاعراب قوله فلق وفلذ وفلا في القاموس فلقه شقه والفلذ العطاء بلا تاخير ولا عدة او الاكثار منه او دفعة وفلذ من حل ضرب يقال فلذت به من مالي اي قطعت وفلا الصبي والوي اي عزل عن الرضاع او فطمه وبالسيف ضربه وزيد سافر وعقل بعد جهل قوله والتعريف المفلحين يعني انه للعهد او لتعريف الجنس ثم اذا جعل لتعريف الجنس يحتمل ان يراد قصر الجنس على المسند اليه وان يراد دعوى اتحاد المسند اليه مع الجنس كان نجم منه وهذا الذي اراده الكشاف في هذا المقام وبالغ في توضيحه وكان المص اكتفى بالتنبيه على كون اللام للجنس اشارة الى انه بعد كونه للجنس لا يقتصر على دعوى الاتحاد بل يحتمل دعوى الحصر والشارح العلامة التفتازاني زعم ان هذا معنى آخر لتعريف الجنس دون العهد والجنس وحقق السيد السند انه من فروع التعريف الجنسي وكيف لا والتعريف لا يعهد والعهد والجنس الا انه يشير به الى مفهوم اللفظ بعد تقييده بالاتحاد وتصويره في الواهمة بصورة المسند اليه قوله تامل كيف نبه سبحانه وتعالى ومن وجوه التنبيه تنكير هدى للتعظيم واضافته الى الرب اليهم والمبالغة في استقرارهم في الهدى

وتمكنهم منه حتى صار سجية لهم وكانه خص بالذكر ما ذكره لان كلامه في منهيات
هذه الجملة لماد قوله لما ذكر خاصة عباده ونحن نقول الله اعلم لا بالغ في و
وصف الكتاب في الهداية وبلغ النهاية كانه اختلج في الوهم انه مع تلك الهداية
ينبغي ان لا يبقى كافر فازال ذلك بان الهداية لمن يصلح لها وهم ابعدوا
عن الصلاحية لذلك وختم على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة
وقدر لهم عذاب اليم د قوله اهلتهم اي جعلتهم اهلا لذلك ومستوجبا
لهم من التاويل والعتاة كالقضاة جمع العاتي اي المتكبر والمردة كالطلبة
جمع مارد وهو العاتي في الغاية قوله لتباينهما في الغرض تباين الغرض من
جهات الفصل وبعد وقوع الفصل وصلاحية النظم لان يجعل جملتان للغرضين
المتباينين يتجه الحمل عليه والمناقشة بامكان جعل الثانية مشاركة للاولى في
الغرض حتى ينخرطا في صحة العطف او في كمال الاتصال كما فعل البعض
غني عنه نعم وجه آخر للفصل لا مانع منه كما ان جعله جوابا لسؤال انه ما بالهم
لم ينفع الكافرين وجهة اخرى واورد ان تباين الغرض على تقدير ان لا يجعل
والذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك مقطوعا عما قبله
فانه ح قصد به وصف المتقين فالجملتان من قبيل ان الابرار لفي نعيم وان
الفجار لفي جحيم واجيب بان الاولى لم يقصد بها وصف المتقين بل التعريض
باهل الكتاب الذين لم يؤمنوا بالقرآن وبعد عقيدتهم ولذا صح العطف
على سابقه لا يشاركه هذه الجملة في هذا الغرض على انه توجيه مرجوح دل على
ضعفه بعدم الالتفات اليه في هذا المقام قوله واعطاء معانيه المشابهة
في مجرد اعطاء المعاني لما دخلت هي عليه والا فالفعل يعطي معناه للاسم
وهي تعطي معانيها لمجموع الجملة قوله والمتعدي خاصة في دخولها على اسمين
اقول وافعال القلوب خاصة في تعلقها نسبة بين اسمين ثم اقول لما ثبت
لها مزيد اختصاص بالمتعدي اقتبس اولا ما هو من خواص المتعدي من
عمل النصب وثانيا ما هو مشترك ما بين جميع الافعال من عمل الرفع قوله
ولذلك اعملت عمله الفرعي ذكر الرضي بانه مشترك بين هذه الحروف وما ولا
المشبهتين بليس وقال والوجه ان اقول العمل للفعل نصب المفعول
المتقدم على الفاعل لانه عمل مع تغير الترتيب الذي يقتضيه الفعل
والحروف خلاف المقتضى غاية في العمل واعطي هذا العمل لهذه الحروف تنبيها
على كمال مشابهتها للفعل ويمكن دفع ما اورده من اشتراك الوجه المشهور
بين هذه الحروف فلو عمل به في ما ولا المشبهتين بليس لالتبس لا النفي الجنس
بلا المشابهة بليس قوله كان مرفوعا بالخبرية لم تقل احد ان العامل في الخبر الخبر

بل من

بل من نحاة الكوفة من قال العامل في الخبر المبتدا كما ان العامل في المبتدا
الخبر اللهم الا ان يحمل قوله مرفوع بالخبرية على ان المعنى فيه المقتضية للخبرية
فيكون العامل فيه المبتدا ويكون بقاء الخبرية باعتبار كون اسم ان مبتدا
محلا فيرفع الخبر دون الحرف قوله ولذلك تتلقى به القسم فيه ان تلقي القسم
شيء لا يدل على كونه للتاكيد اذ مما يتلقى به القسم حرف النفي ولا تاكيد فيه
الا ان يقال لا يجاب القسم بالمثبت الا مؤكدا لان النفي غني عن التاكيد
لانه كونه الاصل بمنزلة التاكيد قوله ويصدر بها الاجوبة مما ذكر في معرض
الشك الاجوبة لان السائل شاك لا محالة اذ لا يسأل العالم ولا المنكر
فقوله يذكر في معرض الشك تتميم لما سبق وتعرض لما بقي ولا وجه لعدم التعرض
بذكره في معرض الانكار قوله وبنا لو تكف مثال لما يذكر في صدد الجواب
وقوله وقال موسى مثال لما يذكر في معرض الشك والظ انه مما ذكر في معرض
الانكار لان فرعون كان منكر الرسالة الا ان يقال نزل منزلة الشاك
اي غاية امره الشك اذ امارات رسالته اظهر من ان يخفى وهل يتاتى لغير
النبي ان يدعي الرسالة عند جبار مدعي للالوهية ولذا لم يبالغ في
التاكيد على قدر انكاره نعم يمكن ان يكون من قبيل تنزيل نهاية الانكار
منزلة ادنى انكار قوله وتعريف الموصول اما للعهد وذلك لان تعريف
الذي وتصاريفه من بين الموصولات كتعريف ذي اللام في كونه للعهد
تارة وللجنس اخرى سواء كانت جعلت من المعرف باللام كما ذهب اليه
شرذمة اولا كما عليه المحققون كذا ذكره السيد السند في شرح الكشاف
فعدوله عن عبارة الكشاف حيث قال والتعريف في الذين كفروا
للتنبيه على ان جريان الحكم المعرف باللام لا يخفى من بين الموصولات الذين
بل يجري في غيره لكن عبارته يوهم الجريان في كل موصول فعبارة الكشاف
يستحق العدول لو يوصل فيها لكن الى ما عدل اليه قوله اما للعهد بترجيح
العهد لانه المرجع من بين معاني التعريف فيقال قرينة العهد كون هؤلاء اعلام
الكفر والمشهورين به فهم لذلك كالحاضرين في الاذهان فان اطلق اللفظ
انصرف اليهم ويجوز ان يكون القرينة ما اسند اليه والاحسن ان المراد العهد
النوعي اي المصممين على الكفر لانه اشد تناسبا بما يقابله ح فانه لم يرد
بالمتقين اعلام اهل الاسلام والمشهورين به قوله او للجنس متناولا
من صمم على الكفر وغيرهم حمله على الاستغراق واحتاج الى تخصيص
غير المصرين عنه ولم يحمله على الجنس المحتمل للبعضية توهم انه تطويل المسافة
اما الان عند علماء الاصول ان الاستغراق ارجح من غيره بعد العهد كما قيل

واما لا يمكن ان يقال ان فى ارادة الاستغراق وتخصيص من المصرين تعميم تميم الحكم
لجميع المصرين بخلاف ما اذا حمل على الجنس فانه لا يفيد العبارة شمول الحكم
لجميعهم ولكن ان تحمله على الجنس و يكون المقصود الانذار من الكفر لانه يفضى
الى مثل هذه الحالة وينتهى الى حال لا يمكن اصلاحه قوله والكفر لغة ستر النعمة
واصله الكفر بالفتح وفى القاموس الكفر بالضم ضد الايمان وقد يفتح والكمام
الثمرة بالكسر جمع كم وهو وعاء الطلع وغلاف النور على ما فى القاموس قوله
وفى الشرع انكار ما علم بالضرورة الظ انه اعم من الانكار بل يتناول الشك
فالاولى عدم التصديق بما علم بالضرورة مجئ الرسول به ثم والكفر انما يكون انكار
ما علم بالضرورة عند من جعل الايمان التصديق به واما عند من جعل الايمان
مجموع الامور الثلثة من التصديق المذكور والاقرار والعمل فالكفر عنده اعم
من هذا الا ان يكون من مثبت الواسطة قوله والغاعد لبس الغيار وشد
الزنار فى القاموس الغيار علامة اهل الذمة كالزنار قوله واحتجت المعتزلة
بما جاء فى القرآن بلفظ الماضى على حدوثه اى حدوث هذا اللفظ فيلزم حدوث
جميع القرآن او يبطل قدم الثابت بقيامه بذات يمتنع قيام الحادث به
او حدوث القرآن وطرق الاحتجاج ههنا دون قوله وما رزقناهم بل الوجه
البحث عليهم ما ذكروا المراد بالمخبر عنه ليس المحكوم عليه بل النسبة التى تنزعون وتصدقا
بها ههنا الحادث الاول ان هذا ليس اوله ماض وقع فى التنزيل فلا وجه لبيانه
الاحتجاج ههنا دون قوله وما رزقناهم بل على معناه والا فالماضى المعبر به عن
المستقبل تنبيها على تحقق وقوعه ومثله غير عن شرح الكتاب لا يكون حجة
والثالث ان المقتضى لسابقة المخبر عنه الماضى الخبرى والا فالماضى المستفهم
عنه لا يقتضى الا سابقة امر ليستفهم عنه فتخصيص الاحتجاج به من ضيق
العطن الا ان يقال مطلق الماضى يستدعى سابقة مخبر عنه بخبر عنه المتكلم
او المخاطب فى الجواب قوله واجيب بانه يقتضى التعلق ويمكن ان يجاب
بان المقتضى انما هو الكلام اللفظى ولا نزاع فيه واقتضاء الكلام النفسى قوله
خبر ان وسواء اسم بمعنى الاستواء دفع بانه خبر ان يريد ان الجملة خبر ان فلا يصح قوله
وسواء بمعنى الاستواء دفع بانه خبر ان يريد ان سواء خبر ان فلا يلائم قوله وسواء
اسم بمعنى الاستواء دفع بانه خبر ان او بانه خبر لما بعده فالاولى ان لا يذكر قوله
خبر ان ويكتفى بما بعده كما فى الكشاف قوله بانه خبر ان وما بعده اه يتجه عليه
امور احدها انه كيف وقع الفعل مخبرا عنه وثانيها انه كيف وقع ما اشتمل
على الاستفهام فاعلا مع اقتضائه صدر الكلام والثالث ان المسند اليه
للاستواء يجب ان يكون متعددا فكيف صح ان يكون احد الامرين فصرح بدفع

الاول والثالث بقوله وحسن دخول الهمزة وام عليه اه بقى كونه على التقدير
كون سواء خبرا لما بعده كيف صح تقديمه فى مقام يوجب التباسه بالفاعل
فان التركيب من قبيل زيد قائم ابوه فان ابوه فاعل قائم ولا يجوز ان يكون
مبتدأ مقدم الخبر لالتباسه بالفاعل الا ان يقال الاصل فى سواء عدم العمل
والارجح الابلغ فى عدم التأويل بالصفة ليكون وصفا للانذار وعدمه بمعنى
المصدر والالتباس بالفاعل فى مقام يكون الفاعلية راجح مهروب عنه واما
بدونه كما فى اقائم زيد فلا فان كون قائم خبرا يرجح ضعف كون قائم مبتدأ
لانه مبتدأ اضطرارى والشايع فى الابتداء كونه مسندا اليه ولو كان امكن لرفع
قائم الزيدان يوجب سوى الابتداء لم يحكم بوجود هذا القسم من المبتدأ قوله
والفعل انما يمتنع الاخبار عنه اذا اريد به تمام ما وضع له هذا فاسد لانه يمتنع
الاخبار عنه اذا اريد الحدث الغير الموضوع هو له والزمان الذى غير داخل
فى الموضوع او الحدوث والنسبة من غير زمان فامتناع الاخبار عنه لا يختص
فى ارادة الموضوع له فالمراد على قوله اما لو اطلق وفى قوله واريد به اللفظ
دلالته على ان اللفظ يستعمل فى نفسه وعليه كلام النحاة والتحقيق خلافه
لان اللفظ يحصل بمجرد التلفظ به فلا يحتاج الى احضاره بعد التلفظ به
الى ارادته بنفسه كما حققه السيد السند واكثر وضع اللفظ بازاء نفسه
فارادة اللفظ بنفسه فى العقول بوضعه لنفسه ففى جعل ارادة نفس اللفظ
مقابلا لارادة تمام ما وضع له نظر الا ان يقال يراد بتمام ما وضع له وضعا
قصديا فان وضع اللفظ لنفسه ضمنى والمتبادر من اطلاق الوضع هو القصدى
منه قال المحقق التفتازانى جعل الفعل مع فاعله المضمر فعلا شايع فى عباراتهم والا
فالمخبر عنه ههنا الجملة لا مجرد الفعل قال السيد السند لا حاجة الى ذلك لان الاخبار
فيما نحن فيه انما هو عن الفعل واما فاعله فهو قيد لمخبر عنه لا جزء منه وفيه
بحث لانه كلما يجعل الجملة خبرا او حالا او صفة الفاعل فيه قيد فى المآل وقوله
او مطلق الحدث يشعر بان المراد بقوله يسمع مطلق السماع والمعنى ان السماع
بالمعيدى خير من رؤيته والظ ان المراد سماعك والمراد بقوله يوم ينفع ليس
يوم النفع مطلقا بل يوم نفع الصدق بلا شبهة فنسبة الفعل مراد فالاولى
ان الجملة مؤولة بهذه الصفة وكذا فتامل قوله على الاتساع قيد مطلق
الحدث اما ارادة نفس اللفظ فبالوضع على ما عرفت قوله تسمع بالمعيدى
خير من ان تراه هذا اذا لم ينقل بتقدير ان وحذفه كما هو المشهور قوله وانما عدل
ههنا عن المصدر الى الفعل لما فيه من ايهام التجدد والاولى بهذا الايهام المستقبل
لانه يستعمل لاستمرار التجددى فالظاهر ان يقال اتنذرهم ام لا تنذرهم وقد صرح

ان المعنى على المستقبل وان التزام بعد الهمزة وام صيغة الماضي على ما حكى عن
الاخفش فكانه اختار الماضي لانه ادخل في تاكيد الاستواء كانه افيد انه وقع
الانذار وعدم الانذار بالمشاهدة وبهذا علم وجه آخر للعدول عن المصدر
الى الماضي ومن وجوه حسن ايراد الفعل ان اليق بالاستفهام وكذا ان يجعل
قوله وحسن مجرورا عطفا على ايهام التجدد قوله فانهما جردتا عن معنى الاستفهام
لم يكن في ام استفهام حتى يحكم بتجريدها عن معنى الاستفهام فذكر ام في مقام
التجريد عن الاستفهام استطرادا والاستواء الذي جعلناه بمعناه قبيل
الاستواء في صحة الوقوع لان المستويين في العلم يستوي فيه صحة وقوعهما
فجعل مجرد الاستواء صحة الوقوع من غير الاستفهام والعلم فصار المآل
المستويان في صحة وقوعهما مستويان في عدم النفع فلا يرد ما قيل ان محصل
الكلام ان المستويين سواء فلا فائدة فيه وقيل المعنى المستويان في علم المخاطب
مستويان في عدم النفع والتجريد ليس الا عن الاستفهام وانما قلنا في علم
مع ان الظاهر علم المتكلم لان هذا الكلام اعتبر بعد تقدير سؤال من المخاطب كانه
قال انذرتهم ام لا انذرتهم فاجيب بقوله سواء عليهم في عدم النفع الانذار
وعدم الانذار المساوي في علمك وقوع احدهما هذا ما قيل في هذا المقام
وانا اقول مع المساعدة لبعض المقدمات جردت الهمزة وام لمجرد الاستواء
للتاكيد فصار المآل سواء الانذار وعدم سواء وكلا التسويتين في معنى
واحد ولو كان احدهما في عدم النفع والآخر في صحة الوقوع او في العلم لم
يكن ههنا تاكيد والله اعلم قوله اللهم اغفر لنا ابتها العصابة بالكسر من
الخيل والرجال والطير العشرة الى الاربعين قوله وانما اقتصر عليه دون
البشارة هذه النكتة لا تفيد وجه ترك الجمع بينهما لانه لا يلزم من عدم
تاثير الانذار عدم تاثير كليهما بطريق الاولى وان يلزم عدم تاثير
التبشير بطريق الاولى فالوجه ان يقال ان الكافر لا يكون اهلا للبشارة
وانما اهل الانذار وبشارته على تقدير ايمانه بشارة للمؤمنين قوله
وهو لحن يريد انه لا اعتماد على رواية هذه القراءة وليس الطعن في
القراءة لانه محالة الطعن فيما هو من السبع المتواتر وان لا يبالي به
الكشاف واعتذر عن اللحن الاول بان قلب الهمزة المتحركة جاءت في
منسأتة والفرزدق والكن ذلك ليس خارجا عن كلامهم وعن الثاني
بان من قلب الهمزة الفا اشبع الالف مقدار زائد على المعتاد فيكون
فاصلا بين الساكنين كما في قراءة محياي بسكون الياء وصلا قوله وبحذفها
اي الاستفهامية والقاء حركتها على الساكن قبلها والظاهر ان ضمير حركتها

للاستفهامية

للاستفهامية فيكون الرواية عليهم انذرتهم بفتح الميم واثبات الهمزة ولم
يثبت هذه القراءة ولا نظيرها ولو جعل ضمير حركتها الى الهمزة الباقية
يكون خلاف العبارة وغير ثابت في القراءة ايضا لكن يكون نظير
قد افلح بحذف الهمزة وفتح الدال ويشهد له قول الكشاف كما
قرىء قد افلح فعلى هذا اقتصار الماضي بحذف كما قرئ قد افلح بحذف قوله
جملة مفسرة لاجمال ما قبلها تعليل لصحة كونها مفسرة وليست اللام صلة
التفسير والجملة المفسرة جملة يؤتى بها لبيان الجملة السابقة بعينها او بيان
مفرد انها عدت من الجمل السبع التي جعلها النحاة مما لا محل لها من الاعراب و
وتفصيلها في مغني اللبيب وقوله او بدل عنه اي عما قبلها كقوله او خبر ان
يتجه عليه انه ليس في الخبر عن المصرين على الكفر بعدم الايمان كثير جدوى
حتى يقصد نسبته اليهم وقوله والجملة قبلها اعتراض بما هو علة الحكم
اشارة الى ان كون لا يؤمنون خبر ان على تقدير كون السابق عليه جملة
اذ لو كان مفردا فهو متعين لكونه خبرا وكذا ان يجعل الجملة حالا من قوله
لا يؤمنون او من المبتدا وعلى الاول يكون تعليلا لعدم ايمانهم فلا يكون
الاخبار عدم ايمانهم قليل الجدوى لان مناط الفائدة هو الحال وعلى الثاني
يكون تقييدا لكفرهم فلا يحتاج الى التخصيص بقرينة ما اسند اليه وكذا ان
يجعل لا يؤمنون عطف بيان لما قبله فيكون له محل من الاعراب وان
يجعله نتيجة لسابقها وان يجعلها خبرا بعد خبر وان يجعل فائدة اعتراض
قوله سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم تسلية النبي عم في عدم قبولهم
الانذار والتنبيه على انه لا نفع للكد في انذارهم فلا يبالغ جدا في شانهم قوله
فيجتمع الضدان صدق خبر الله اللازم له وكذبه وايمانهم وكونهم
اللازم لايمانهم بانهم لا يؤمنون ودفعه ان اعتقادهم بانهم لا يؤمنون انما
يلزم لو كان معنى الاية ناسا باعيانهم واما لو اريد الجنس فلا ومع كون
الاية محتملة لا يجب عليهم الايمان بانهم لا يؤمنون قوله وفائدة الانذار
يدخل في الزام الحجة الزام الحجة بالخبر عن الغيب بالنسبة اليهم واما
بالنسبة الى غير المصرين فهو فائدة اخرى اذ هو سبب اسلامهم ومن
جملة الفوائد حيازة المؤمنين مزيد فضل الانقياد لان الانقياد مع
كثير بن ادخل في الاخلاص ومخالفة النفس وزيادة استحقاق الكفار
لما قدر لهم من عذاب الآخرة وظهور كمال جملة في امهالهم وظهور كرمه
في رزقهم قوله ولذلك قال سواء عليهم فيه انه اريد الاستواء عليهم
في جميع الامور فليس بمطابق لان عدم الانذار انفع لهم وان اريد الاستواء

فى عدم ايمانهم ولا معنى له حتى يكون اختيار عليهم على عليك لما ذكره قوله فهى
من المعجزات لا يكون المحتمل معجزا كما لا يخفى قوله تعليل للحكم السابق وبيان
ما يقتضيه لما كان تعليلى الحكم مشتملا لبيان الباعث عليه وبيان ما توجبه
فسر ما هو المراد بقوله وبيان ما يقتضيه والمقصود منه بيان جهة الفصل
يعنى فصل عما سبق لانه استيناف وجواب سؤال عن سبب التسوية
بين الانذار وعدمه ولا يخفى انه على تقدير ان يكون سواء عليهم اعتراضا تعليلا
للحكم على ما مر كان هذا تعليلا آخر ولم يكن لتقرير السؤال جهة حسن لانه علم
علة عدم ايمانهم وبعد فيه بحث اما اولا فلانه يمنع كون بيان يقتضى الحكم
السابق ما سيذكره انه مسبب عن كونهم وبما افترقوه لانه يقتضى ان يكون
نتيجة الحكم السابق لا مقتضيا له واما ثانيا فلانه يمنعه عطف ولهم عذاب
عظيم لانه لا يصح ان يكون هنا تعليلا بل يجب ان يكون نتيجة لعدم نفع الانذار
لهم ويمكن دفع الاول بانه مسبب عما يدل عليه مبتدا الحكم السابق وسبب
للحكم السابق ولك ان تجعله مؤكدا للحكم السابق لانه يفيد ان الانذار منتف
وما ينافى تاثير الانذار ... وفعل العبد فى مقابلة قوله تعالى وجوده
وعدمه سواء قوله الختم الكتم حمل قول الكشاف الختم والكتم اخوان لان
لان فى الاستيثاق من الشئ بضرب الخاتم عليه لانه كتمان له وحمله تكثير توضيح
لفظ الختم ببيان وتغطية على انهما مترادفان فى اصل اللغة سمى به الاستيثاق
من الشئ بضرب الخاتم عليه لانه كتم له وهو بعيد عن السوق والظاهر ما
حمله عليه شارحوا الكشاف ان بينهما اشتقاقا بعيدا لاشتراكهما فى
اكثر الحروف وتناسبهما فى المعنى قوله والبلوغ آخره القصد منه تكثير توضيح
لفظ الختم ببيان معان نقل اليها من الكتم بجامع الكتم لا ببيان محتملات
النظم لان الختم بمعنى بلوغ الشئ آخره لا يتعدى بعلى فى القاموس ختم الله
على قلبه جعله بحيث لا يفهم شيئا ولا يخرج منه شئ وختم الشئ بلغ آخره
واعلم ان تسمية نبينا عليه السلام خاتم الانبياء بنوره كالشمس من الكواكب
من غشاه بالتشديد قوله ولا ختم ولا تغشية على الحقيقة رد لمن لا يؤول
القرآن عن ظاهره ويدعى ان الحقيقة مرادة ولا نعلم كيفيته وعلمه عند الله
كذا فى الكشاف ويحتمل ان يكون المراد نفى الحقيقة بشاهد البداهة ليصح
الصرف الى المجاز فانه لابد فى المجاز من القرينة الصارفة عن الحقيقة قوله
وانما المراد بهما ان يحدث اى الظاهر انما المراد انه احدث قوله والنزع المعهود
وقوله فتجعل قلوبهم الظاهر فيه تجعل قلوبهم وقوله واسماعهم عطف على قلوبهم
وتعالى اى تكرر مفعول ثان لتجعل وقوله وابصارهم كقولهم واسماعهم

وقوله

وقوله لا تجلى كقوله تعالى بقال اجتلى العروس اى عرضها مجلوة مكشوفة فالمعنى
لا تجلى اعينهم الآيات المنصوبة على انفسهم ولا تعرضها عليها مكشوفة بل
تعرضها مستورة بغطاء الشبهة والاعراض ويقال ايضا اجتلاه اى
نظر اليه والمعنى وانه جعل ابصارهم لا ينظر الى الآيات المنصوبة فى الآفاق
والانفس كنظر اعين المستبصرين والثانى اظهر والاول ابلغ قوله وسماه على
الاستعارة قابل الاستعارة بالتمثيلية بناء على اختصاص الاستعارة
بالتمثيل بناء على اختصاص الاستعارة بالمجاز فى المفرد المبنى على التشبيه كما هو
مذهب الشيخ عبد القاهر وجار الله واما على مذهب السكاكى فالاستعارة
يشتمل التمثيل ويقال للتمثيل استعارة تمثيلية قوله وقد عبر عن احداث
هذه الهيئة بالطبع فى قوله تعالى اولئك الذين طبع الله على قلوبهم هذه الآية
تحتمل الاستعارة والتمثيل احتمالا ابتنيا قوله وبالاغفال فى القاموس
اغفله او صله غفلته اليه قوله وبالاقساء مسامحة لان التعبير بما هو
بمعنى الاقساء قوله وهى من حيث ان الممكنات باسرها مستندة قصده
دفع التنافى بين ختم الله على قلوبهم واسماعهم وتغشية ابصارهم و
بين مذمتهم بكفرهم ووعيدهم عليه بان الاسناد لان كل ما وقع فى ملكه
تعالى فهو بايقاعه اياه وذمهم ووعيدهم لا بكسبهم اياه قوله باعتبار علمهم
شناعة صفتهم ووخامة عاقبتهم فى القاموس ينعى على زيد ذنوبهم يظهرها
ويشهرها والوخامة تجئ بمعنى عدم الموافقة وكلاهما حسن وشناعة
صفتهم مستفادة من قوله ختم الله على قلوبهم ووخامة عاقبتهم من قوله
ولهم عذاب عظيم قوله واضطربت المعتزلة يقال اضطرب امره اختل
اى اختل امر المعتزلة واصلهم بهذا النص المخالف لمعتقدهم فذكروا وجوها
من التاويل لئلا يلزم اسناد القبيح الى الله تعالى ونحن اغنياء عنه لانه لا يقبح
منه تعالى شئ وانما قبح الفعل لصدوره عن العبد على خلاف ما امر قوله
والاول ان القوم لما اعرضوا عن الحق فى شرح الكشاف للعلامة التفتازانى
ان هذا الوجه محصله ان اسناد الفعل اليه تعالى مجاز متفرع عن الكناية
فان اسناد الفعل اليه تعالى يلزمه كونه راسخا خليقا فاسند اليه لينتقل
الى الرسوخ لكن لما استحال الختم فى حقه تعالى صار مجازا لان من شرائط
الكناية ان يصح ارادة المعنى الحقيقى والاستحالة مانعة عن الصحة ومثل
هذا يسمى مجاز الكناية لتفرعه عن الكناية وربما يطلق عليه الكناية
بهذه العلاقة ويجب ان يكون المشبه به الختم المبنى للمفعول لا المبنى
للفاعل واعترض عليه السيد السند بانه لو كان المشبه به الختم المبنى للمفعول

لا المبنى للفاعل لينبغى ان يشتق منه ختم على بناء المجهول ويقال ختم على
قلوبهم ويمكن دفعه بانه تحاشى العلامة عن ان يشتبه فعل العبد بفعله
صريحا او جب ان يشبه عدم نفوذ الايمان فى قلوبهم بكون الشئ
مجبولا عليهم فيلزم تشبيه احداث العبد الهيئة فى نفسه بختم الله فعلى
بهذا اللازم وقيل ختم الله ولم يقل بمقتضى صريح التشبيه لانه لو لم يذكر
الفاعل لم يفهم جعل فعل العبد بمنزلة الامر الخلقى ولا يخفى اضطراب امرهم
فى هذا التوجيه اما اولا فلان المجاز فى الاسناد انما يكون بالاسناد الى ملابس
غير ملابس هو له بتنزيل الملابس منزلة ما هو له ولم يجئ الاسناد بتنزيل الفعل
منزلة فعل غير الملابس الذى هو له على انه جعل الزمخشرى هذا الوجه مقابلا
للوجه الثالث الذى ذكره القاضى وصرح فيه بانه اسناد مجازى وفصل فيه
الاسناد المجازى فلو كان هذا الوجه ايضا مجازا فى الاسناد لوقع هذا التفصيل
منه فيه لانه اول وجه ذكر واما ثانيا فلان اسناد الختم اليه تعالى انما يفيد كون
الاعراض عن الحق متمكنا فى قلوبهم لو كان كل ما يحدث فيه امور طارية الله
فى العبد خلقيا لازماله وليس كذلك اذ اكثر ما يحدث فيه امور طارية غير
خلقية واما ثالثا فلان اسناد القبيح الى الله تعالى وان كان مجازا عن شئ
آخر مما لا يقدم عليه عاقل قوله الثانى ان المراد به تمثيل حالهم لفظ بهم قال
السيد فى حواشى الكشاف هذا الوجه تغيير المدعى وهو ان لا يحمل الختم
على الاستعارة ولا على التمثيل المذكور بل على تمثيل آخر يكون وجها ثانيا
فى الآية المشبه به فى هذا التمثيل ما يحقق كما سال به الوادى او مخيل كما فى
طار به العنقاء لو لم يكن العنقاء موجودا ولم يكن منه طيران باحد وقد
روى وجوده وطيرانه باحد فى شرح الكشاف قوله الثالث ان ذلك
فى الحقيقة فعل الشيطان او الكافر اورد عليه انه بناء على هذا يصح اسناد
جميع افعال الشياطين والكفار اليه ولا يخفى ما فيه فان قلت قد
اسندتم اليه تعالى حقيقة فلا باس بان نسنده مجازا قلت نحن
نسند خلقه اليه تعالى لا نفس هذه الافعال ولو سلم فلا قبح عندنا
من الله تعالى فلا باس بالاسناد عندنا بخلافكم فان الختم مثلا قبيح من
الله تعالى عندكم فلا يستقيم اسناده اليه تعالى قوله الرابع هذا الوجه ايضا
تغيير التفسير بجعل الختم مجازا عن ترك القسر وجعل الكلام كناية عن
تمادى امرهم فى الغى وتناهى انهماكهم فى الضلال والبغى بحيث يحتاجون
الى القسر قوله الخامس ان يكون حكاية لما كانت الكفرة يقولون تكف
لا بعبارتهم واسناد الختم فى حقيقة لان الكفرة يسندون القبيح اليه تعالى

واورد عليه ان المقصود من الآية تاكيد السابق وفى بعنوت ويمكن دفعه
بان قولهم بهذا يدل على كمال اصرارهم على الكفر فيؤكد عدم ايمانهم او
عدم نفع الانذار فيهم وذلك بين وان خفى على العلامة التفتازانى
والسيد المحقق وكم من بين يخفى لدقته قوله السادس ان يكون ذلك فى
الآخرة وهو لا يقبح فى الآخرة لانه ليس دار التكليف فيقبح سد باب
المعرفة عليهم مع التكليف وايضا قد استحقوا باعمالهم ذلك فى الدنيا
وكما يشهد له ونحشرهم يوم القيمة على وجوههم عميا يؤيده ولهم عذاب
عظيم فانه فى الآخرة قوله السابع هذا تفسير آخر للآية وتفسير للتفسير
الذى ذكروه قوله وختم على سمعه وقلبه تتمة الآية وجعل على بصره
غشاوة وفيه ايضا دلالة على المقصود لانه يدل على ان المناسب قطع
الابصار عن القلوب والسمع كما ان قوله على قلبه وسمعه يدل على ان
المناسب الجمع باعتبار كون ختم القلب مقصودا دون بصح تقديم ختم
القلب فكل من النظمين على ما يقتضيه البلاغة العليا قوله ولانهما
لما اشتركا فى الادراك من جميع الجوانب جعل ما يمنعهما من خواص فعلهما
الختم الذى يمنع من جميع الجهات اه فيه بحث لان الغشاوة لا يختص بالمنع
من جهة بل يمنع الغشى فان كان ادراك المغشى من جهة يمنعه من جهة
وان كان من الجهات فكذلك فغشاوة السمع مانعة من جميع الجهات و
غشاوة الابصار مانعة من جهة واحدة ومن المرجحات ان الاصل كون
العاطف لعطف المفرد على المفرد فما لم يوجب موجب لا يعدل عنه ولا موجب
فى قوله وعلى سمعهم ومنها بدلان على سمعهم عن مخالفة ظاهر الحال على ذلك
التقدير الآخر فان فيه تقديمه على المبتدا مع اضمار قبل الذكر لفظا او الفصل
بينه وبين معموله فتامل قوله ذكر الى آه ليكون ادل على شدة الختم قبل ذلك
لانه يوجب ملاحظة الفعل مكررا وفيه ان ملاحظة الفعل مكررا لازم العطف
سواء اعيد الجار اولا فالوجه انه يجعل صيغ الاعادة ربط بالفعل تابعا
لربطه السابق بخلاف ما اذا حذف الجار فان ربطه فى لم يلاحظ بالقصد
المستانف قوله ووحد السمع للامن عن اللبس واعتبار الاصل فانه
مصدر فى اصله يعنى ان افراد اللفظ فى مقام ارادة الجمع يكون لامرين
مطردين احدهما من اللبس وثانيهما اعتبار الاصل وقيل خص بهذا
للاشارة وحدة نوع مدركاته بخلاف اخويه فان مدركات كل منهما متنوعة
واعترض عليه بان دلالة وحدة اللفظ على وحدة نوع مدركات المدلول
من اين نوع الدلالة واجاب العلامة التفتازانى بان اعتبارات البلغاء

دلالة رابعة كما ان العادة طبيعة خامسة ورده السيد السند بانها دلالة التزام
نشاء اللزوم من اعتبار البلغاء قوله لما فيها من التكرير في الراء سيما
من التكرير فيلزم تكرار الكسرة الطالبة للامالة فيغلب ما يمنع عن الامالة
وكن ان يجعل ضمير فيها للكسر وقد اخل بفهم المقصود حيث اسقط قول
الكشاف فكان فيها كسرتين قوله دفع بالابتداء عند سيبويه الرفع بالابتداء
لا يجوز عند سيبويه بل ممتنع عند غير الاخفش اذا لم يعتمد الظرف على ما
يجب اعتماد اسم الفاعل حتى يعمل وما يحصل سيبويه انه لا يكتفي بالاعتماد على
ما سوى الموصول ويشترط مع الاعتماد كون المرفوع به حدثا قوله
وبالجار والمجرور عند الاخفش فان قلت هل يجوز عند الاخفش الرفع
بالابتداء قلت لا لانه ح يلتبس المبتدا بالفاعل كما في زيد قائم فيجب تقديمه
على الظرف ويؤيده العطف على الجملة الفعلية وتحل ح قوله ولهم عذاب
اليم على الجملة الفعلية ولا يخفى انه يؤيده ايضا قراءة نصب غشاوة قوله
او على حذف الجار وايصال الختم بنفسه اليه يزيفه الوفاق على الوقف على
سمعهم وفوت نكتة لطيفة مرت لتخصيص الختم بما عدا الابصار ويحتمل
ان يكون غشاوة مفعول ختم والظروف احوال اي ختم اسم غشاوة كائنة
على هذه الامور لئلا يتصرف فيها بالرفع والازالة في القاموس ختم
طبعه وعلى طبعه قوله وغشاوة بالعين العين المعجمة في القاموس
العشا مقصورة سوء البصر بالليل والنهار كالعشاوة في الكشاف
مرفوعة وكانه لم يثبت عنده تقييده هذه القراءة بالرفع فلذا تركه
قال السيد السند من العشا مصدر اعشى وهو من لا يبصر بالليل
ويبصر بالنهار ولعل المعنى ح انهم يبصرون الشيء الابصار الغفلة لا
ابصار عبرة واقول المعنى انهم لا يرون ايات الله في ظلمات كفرهم
لما ان في اعينهم غشاوة ولولا العشاوة لابصروها لانها لظهورها
لا تمنع الظلمة عن رؤيتها الا الاعشى قوله ولهم عذاب عظيم وعيد
وبيان لما يستحقون اقول دفع لما يتوهم من سابقه من انه لا عذاب
لهم في كفرهم وتوابعه اذ ذلك بختم الله وغشاوة من عنده وفي
استعمال اللام المفيد للنفع تهكم بهم في جعل نفعهم وفائدتهم العذاب
العظيم قوله يقول اعذب عن الشيء ونكل عنه اذا امسك اه
سمي العذاب لانه يمسك الرجل عن العصيان ويردع العصيان عنه
قوله ولذلك سمي نقاحا اي سمي العذاب من المياه نقاحا بالضم لانه
ينقع العطش اي يكسر في القاموس نقع دما ضم كسره قوله وفراتا

لانه

لانه يفرت العطش اي يكسر فالفرات على وزن الفعال وفيه تقديم
العين على الفاء وقد صرح به الكشاف والقادح الكاسر او الثقيل
قوله فهو اعم منهما اي من النكال والعقاب فان العقاب جزاء
الفعل والنكال اخص منه والعذاب الاليم الثقيل جزاء كان اولا لا ادعا
كان اولا قوله كالتغذية والتمريض في القاموس قذى عينيه تقذية
واقذاها الذي فيها القذى او اخرجه منها ضد والتمريض التوهين وحسن
القيام على المريض فكانه جعل حسن القيام على المريض ازالة المرض عنه
قوله تقبض الحقير لم يفرق القاموس بين الحقير والضعيف والصغير
والكبير والعظيم قال السيد السند المراد بالنقيض ههنا ما يدفع
به الشيء عرفا فاذا قيل هذا كبير او هذا عظيم دفع الاول بانه صغير والثاني
بانه حقير ولما كان الحقير دون الصغير فوق الكبير الاكبر جريا على العادة
بان الاحسن يقابل الاشرف والخسيس بالشريف كما يتوهم ان نقيض
الاخص اعم مما لا يلتفت اليه في امثال هذه المباحث قوله ومعنى
التوصيف به انه اذا قيس سائر ما يجانسه الخ يعني ليس عظم العذاب
بالقياس الى طاقة المعذب كما هو المتعارف قوله وهو التعامي
يقال اقتاره على العمى تنبيها على ان ذلك من سوء اختيارهم وشائبة
اصرارهم على انكارهم قوله وهي باضدادهم الذين محضوا الكفر ظاهرا
وباطنا ولم يلتفتوا الغفلة ضمير لغفلة الى الكفر ظاهرا وباطنا ظاهرا
اي لم ينظروا الى الكفر حتى يظهر قبحه عليهم وذلك ان تجعله الى دينهم
اي لم ينظروا الى دينهم لكمال اعراضهم عنه يقال لم يلتفت لفت فلان
اي لم ينظروا اليه واللفت على وزن علم او رجان قوله الذين كفروا
لا يختص بالماحضين بل يتناول المنافقين واجيب بانه على تقدير
ارادة العهد يختص بهم بلا خفاء وعلى تقدير ارادة الجنس تخصيص للمنافقين
بالذكر بعد ان الكلام كان فيهم وفيه ضعف لاحتمال ان يكون الكلام
في مطلق الكفرة المصرين ثم ينتقل منه الى بعض منهم ببيان احكام مخصوصة
به فالوجه ان يقال المتبادر من الانذار المواجهة به والقاء الانذار الى
المنذر والمنافقون لا يواجهون بالانذار لانهم تواروا ابطانهم الايمان
والمراد بالتثنية تثنية القسم الاول اي ثني القسم الاول من الامة بالثانية
قوله ثلثا بالقسم اي بالقسم الثالث المذبذب بين القسمين الذي في
شانه قوله تعالى مذبذبين بين ذلك لا الى هؤلاء ولا الى هؤلاء
قوله تكميلا للتقسيم اي تقسيم امة الدعوة فيه بحث لانه بقي قسم اخر

وهو يظهر الكفر ويبطن الايمان كنعيم ولا يناسب جعله من المتقين لان تخصيص
المخلصين في الكفر عن المنافقين يستدعي حمل المتقين على الذين واطأت
قلوبهم السنتهم كما صرح به في قوله المؤمنين الذين اخلصوا دينهم لله وواطأت
فيه قلوبهم السنتهم ولو سلم دخوله تحت المتقين فلا تكميل بعد لبقاء الكفرة
الغير المصرين سيما اذا اريد بقوله الذين كفروا معهودون وجعل التقسيم مستوفى
باعتبار ذكر الاجناس التي يخص الناس فيها بعيد ونقول والله تعالى اعلم
ان تقديم من الناس للحصر اي المنافق لا يوجد فيما بين الجن وهو مخصوص
بالناس فالاية لبيان اختصاصهم بالناس مع بيان خبثهم ثم نقول الاحسن
ان يقال لما ساق الكلام في المؤمنين ووصفهم بالايمان الكامل ونتايجه الطيبة
من الاعمال الحسنة وعقبه بالجزاء الجميل من الهدى والايمان الكامل عاجلا والفلاح
آجلا انتقل الى اضدادهم ووصفهم بالكفر وذكر من نتايج الكفر ما هو اقبحه
من الكذب والخداع مع الله ورسوله واصحابه المؤمنين على خلاف معاملة
المؤمنين من الانفاق على الفقراء وعقبه بان لهم كمال الخيبة المقابلة بالفلاح
حيث يجادون التقسيم ولا يخفى لطايف تناسب النظم على هذا البيان
قه ولذلك طول في بيان خبثهم حيث بين حالهم في ثلثة عشر اية وحال
غيرهم في آيتين قه وسجل على غيهم وطغيانهم في الكشاف وسجل بعمههم
وطغيانهم قه وقصتهم عن آخرها معطوفة على قصة المصرين اي ليس هذا
من عطف جملة على جملة ليطلب بينهما المناسبة المصححة لعطف الثانية على
الاولى بل من عطف مجموع جمل متعددة مسوقة لغرض على مجموع جمل الاخرى
مسوقة لغرض آخر فيشترط فيه التناسب بين الغرضين دون احاد الجمل
الواقعة في المجموعين وهذا اصل عظيم في باب العطف لم يتنبه له كثيرون فاشكل
عليهم الامر في مواضع شتى كذا ذكره السيد السند في حواشي الكشاف قه
والناس جمع انسي واحد الانس كالتمر والتمرة والمرأة ايضا انسان ولا يقال
الا في اللغة العامية وقد سمع في الشعر قال صاحب القاموس كانه متولد لقد
كستني في الهوى ملابس الصب الغزل انسانة فتانة بدر الدجى منها خجل
اذا زنت عيني بها فبالدموع نغتسل قه حذفها في لوقة الوقة وهو الطعام
الطيب او زبد برطب وقيل الزبد وحده وقد يقال الالوقة لغة في اللوقة
لانه جاد الوق الطعام اذا اصلحه بالزبدة والكشاف جعل الوق الطعام
من فروع لوقة قه ان المنايا يطلعن على الاناس الامنينا اشارة الى
ان الموت لا ينجو منه انسان ويحتمل ان يراد بالانس الامن الامن من
الخوف والحزن المشار اليه بقوله تعالى الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون

ويراد بالموت ما جاء في قوله عم موتوا قبل ان تموتوا قه وهو اسم جمع كرخال
لجماعة الرخل ككتف اي الانثى من ولد الضأن وقيل الضم بدل الكسر كالضم
في سكارى بدل الفتح للدلالة على القوة فهو جمع قه لانهم يستانسون
بامثالهم ولذا قيل الانسان مدني بالطبع قه او انس بمعنى ابصر كما في
قوله تعالى آنست نارا وجاء انس بمعنى اعلم سمي انسانا لانه يعلمهم اسم
كما علم آدم الاسماء كلها وكما علم الانبياء قه كما يسمى الجن جنا لاجتنا
نهم وهذا يرجح هذا الوجه على ان تسميتهم بشرا لظهور بشرتهم وعدم
تواريها تحت الشعر كساير الحيوانات وتوليس في تصغيره شاذ على
خلاف القياس فلا يصير دليلا على كونه من نوس بمعنى الحركة كما ظن على
انه معارض بانيسان ويمكن ان يدفع ايضا بان الباقي من الكلمة اذا كان
ثلاثيا بني منه بناء المصغر لا يرد الى الاصل صرح به الزمخشري في المفصل
ومثله بمروبهاب قه واللام فيه للجنس ومن موصوفة اذ لا عهد اورد
عليه انه لا فائدة في هذا الخبر واجيب بان مناط الفائدة البعضية وبان
المقصود التعجب وانه كيف يكون مثل هؤلاء من الناس وصفاتهم
تنافي الانسانية ويرد الاول ان البعضية ايضا اوضح من ان يفيد
الاخبار به ويرد الثاني بانه لا يفي امثال هذه الاعتبار بجميع موارد مثل
هذا التركيب فانه يرد فيما يخلو عن اعتبار المذكور وامثاله فالوجه ان
يجعل من الناس مبتدأ ويكون مناط الفائدة وصف الخبر ولا يبعد في
جعل الظرف مؤولا بما يصح جعله مبتدأ وجعله الحكم الناس مفيدا
فتذكروا جمع مع هذا الجواب وثلثها بان مع الناس اي مبتدأ ونحن
نقول مناط الفائدة المقصود يعني كون هذه الجماعة معهودين من الناس
وفيما بينهم وقد عرفت معنى آخر لجعل الحكم بكونهم من الناس مفيدا
فتذكروا جمعهم مع هذا الجواب وثلثها بان من الناس قد يستعمل للتحقير
الشخص وانه لا وصف له الا مفهوم الانسان حتى لو كان له ما يتميز به
عن ابناء نوعه لوصف به ويحتمل والله اعلم ان يراد بالناس المسلمون
على طبق واذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس عبر عن المسلمين بالناس
لانهم بالناس كانهم الناس وما سواهم ليسوا من الناس ومعنى كونه
منهم انهم من الشرع يعاملون لهم معاملة في حفظ دمائهم واموالهم
ولا يتركون ان يدخل المساجد وان يدخلوا صف الجماعة ويكلمهم بالتحقيق
ويتوجهون على تركها فتكون هذه الآية للمدرك ان المنافقين لا يتعرض لهم
لكفرهم المبطن وان ظهر عليهم بحاكمه وامارته وفائدة تعدد ما انزل

فی خبثهم بها ان یکفوا المسلمین عنهم مع ورود الآیات الکریمة فی شانهم الناطقة
علیهم بانهم اخبث الکفرة فیکون الناس التی تکون فی شانهم فی هذه
الآیة علی نحو واحد ولا یتفاوت استعماله بان یکون تارة عبارة عن
المؤمنین وتارة عبارة عن الکفرة المتمردین فقد ضبطت من ملحها
وجوها اربعة احسنها الرابع فلیکن عندك نصب العین فیما بین الودایع
قوله او قیل للعهد والمعهود هم الذین کفروا والعهد کما یکون باللفظ سبق
یکون باللفظ مخالف له ومثل له الکشاف بقولك مررت ببنی فلان فلم
یعرفون والقوم لئام ولاشتهار دائرة جعله القاضی مستغنیا عن التمثیل فترك
توضیحه بالتمثیل قوله ومن موصولة ووجه جعل من موصوفة عند ارادة
الجنس وموصولة عند ارادة العهد ما نبه علیه الکشاف من ان استعمال
القرآن ورد کذا والقرآن یفسر بعضه بعضا والوارد المنکر بعد ارادة الجنس
قوله تع من المؤمنین رجال والوارد والمعرف ارادة العهد قوله تع ومنهم الذین
یؤذون النبی ووجه البلاغة فیه قیل ومثل هو رعایة المناسبة لان التنکیر
یناسب الجنس المبهم والتعریف العهد المعین وقیل هو ان التعبیر عن
الکل بالجنس یفید لا معرفة للمتکلم بالکل الا بوصف الجنس والمعرفة بوصف
الجنس لا یستلزم معرفة البعض بعینه فایراد المعین بعد التعبیر بالجنس
کالمنافی للذکر السابق والوارد علیه والتعریف بالعهد یفید معرفة کل
بعض وایراده مبهما کما یرد علیه وتحقیق هذا القول وبعد
تنقیحهم لا ینجح ما ذکره العلامة التفتازانی من ان هذا الوجه بعد تسلیمه
انما یتم بما ذکرنا من المناسبة والا فلا امتناع فی ان یعبر عن المعین بلفظ
النکرة لعدم القصد الی تعیینه وان یتعین بعض الجنس الشایع فیعبر عنه
بالمعرفة وقیل الاخبار عن المبهم نکرة من الجنس مفید بخلاف الاخبار عن المعین
فان معرفة المعین قلما ینفك عن معرفة انه من الجنس فذکر البعض من الموصوف //
معینا حسن لانه زیادة تعریف له بخلاف ذکره نکرة لانه بتنکیره لا یعرفه کل المعرفة
ولا یستحسن ذلك من هذا العارف الا اذا کان فی تنکیره داع کستر علیه
ویمکن ان یقال المقصود بجعل البعض من الجنس جعله مبهما وتنزیله منزلة
ما لا یتعین له لینزل عن درجة الیقین ویسقط عنها فلا یناسب تعیینه
وجعله من المعینین المعهودین لاقتضاء المقام تعینه فلا یناسب المقام
ذکره مبهما قوله فعلی هذا یکون الآیة تتمیما للقسم الثانی ورد لما یوهم
من ظاهر الکشاف ان هذا التوجیه ایضا تحت تثلیث القسمة لان تثلیث
القسمة بجعل الذین کفروا الماحضین للکفر فلا یصح جعل المنافقین منهم

او توجیه

او توجیه له بان قوله ویجوز ان یکون للعهد بعد قوله ولام التعریف للجنس
لیس عدیلا لقوله ولام التعریف فیه للجنس ولیسا معا من تتمة تثلیث
القسمة بل قوله ویجوز ان یکون للعهد عدیل لتثلیث القسمة وقوله ولام
التعریف للجنس من تتمة تثلیث القسمة والحق معه وان لم یتنبه له
شارحوا الکشاف بعده وتکلفوا لتصحیح کلام الکشاف بما لم نرض
ان نلقی علیك شیئا منه فان کنت حریصا فطالع ما ذکروا فیما سطروا قوله
واختصاص الایمان بالله تع والیوم ای فائدة اختصاص الایمان بالله والیوم
الآخر بالذکر او سبب تخصیصه اه ذکر اربعة اوجه الاخیران مبنیان علی کون
مقولهم منقولا بالمعنی وبکون العبارة غیر محکیة والاول یحتمل التقدیرین
لانه یتم علی تقدیر کون العبارة منقولة محکیة وعلی تقدیر کونها غیر محکیة عنهم
والثانی قیل علی تقدیر کونها محکیة لان الادعاء منهم ولا یخفی انه ح ینبغی ان یقال
اولیان لان الوجهین الاخیرین لا یجامعانه بوجه وجعل الایمان بالله والیوم
الآخر جانبی الایمان انما یصح لو کان یوم الآخر من ارکان الایمان ولیس کذلك
لان ارکانه البعث بعد الموت کما ذکر فی الحدیث واشتهر فی تفصیل الایمان
ووجه کونهم منافقین فیما یظنون انهم مخلصون فیه ان النفاق هو اظهار
الایمان وابطان الکفر وهم یظنون انهم فی دعوی الایمان بالله والیوم الآخر
لیسوا منافقین لانه علی وفق اعتقاد المؤمنین لانهم ایضا مؤمنون بهما مع
انهم فی هذا ایضا منافقون لان ما یظهر منهم الموافقة مع المؤمنین فی الاعتقاد
وهم مخالفون لکن هذا انما یتم لو لم یعلموا ان اعتقادهم بالله والیوم الآخر
یخالف اعتقاد المؤمنین والا فلا مجال لظنهم انهم مخلصون فیه غیر قاصدین
النفاق ولنا وجه خامس للتخصیص وهو انهم ادعوا من دینهم امورا فی
الایمان بالله وفی الایمان بالیوم الآخر ففی دعوی انهم آمنوا بالله وبالیوم الآخر
وبیان انه حدث ایمانهم بهما اعتراف بانهم علی ما اعتقدوا بهما سابقا لم یکونوا
مؤمنین بهما وفیه کمال المبالغة فی انهم ترکوا دینهم واعترفوا بانهم کانوا علی
الباطل ولا یصح منهم دعوی حدوث الایمان بسایر الکتب والملائکة والقدر
والبعث بعد الموت لانهم کانوا مؤمنین بها سابقا ولیس فی دعوی حدوث
الایمان بالقرآن ونبوة محمد عم انهم کانوا علی الباطل فی دینهم ولنا ان
نقول لا تخصیص فی الآیة لان قوله بالله وبالیوم الآخر قسم منهم وفیه مزید بیان
خبثهم فانه یدل علی انهم یکذبون ویحلفون بالله وبالیوم الآخر کاذبین
لا نقول الباء ظاهر فی کونه صلة الایمان وجعل باء القسم لبعده لا یرتضی
به التباعد عن العدول عن الجادة بلا داع لانا نقول الایمان لا یتعدی

بالباء ولابد من تضمين الاعتراف كما سبق على انه قدم تجويز كون الباء للسببية
والمصاحبة وصرفه عن كونه صلة الايمان ولو جعل قوله وما هم بمؤمنين معطوفا
على محذوف اى ما آمنوا وما هم بمؤمنين يصح ان يكون بالله وباليوم الآخر
قسمان من الله تعالى ويكون جوابه ما آمنوا وما هم بمؤمنين قوله من وقت
الحشر الى ما لا يتناهى ليس نهاية اليوم الآخر الى ما لا يتناهى فالاوضح ان
يقال ما لا يتناهى من وقت الحشر قوله لانه آخر الايام المعدودة يتعلق
بالتوجيه الثانى لان وجه وصفه بالآخر عليه خفى دون وجهه على التوجيه
الاول فانه على الاول ليس بعده زمان بخلافه على الثانى ومعنى كونه آخر
الايام المحدودة انه لا يحد الوقت بعده ولا يخفى ان الثانى انسب باطلاق
اليوم عليه لان اليوم اسم المحدود قوله ما انتحلوا انتحال الشخص
ادعاه للغير لنفسه والمراد ادعاؤهم ما ليس لهم قوله وكان اصله وما
آمنوا هذا اذا كان لنفى ما افاده قولهم امنا والظ انه لنفى ما افاده تكرار
قولهم آمنا واستمراره المستفاد من قوله يقول آمنا يعنى حالهم دائما
الاقدام عليه فالمطابق لما يعبره فى جميع دعاويهم وهو استمرار عدم ايمانهم
المستفاد من قوله وما هم بمؤمنين قوله ليطابق قوله فى التصريح بشان
الفعل دون الفاعل يعنى قوله امنا يفيد الاهتمام بشان الفعل والنظر
الى الحقيقة وكشف حاله وكون النظر الى الفاعل لاجله وقوله وما هم بمؤمنين
يفيد الاهتمام بشان الفعل وكون النظر الى الفعل متطفلا وهذا هو الذى
ذكره الكشاف والجواب عنه ان الظ من تقديم الفاعل وايلائه حرف النفى
ما ذكرت لكنه قد يستعمل الكناية عن نفى مبالغة فى نفيه والمقصود هنا
ذلك وهو الذى ذكره الكشاف حيث قال القصد الى انكار ما ادعوه
ونفيه فسلك فى ذلك طريق ادى الى الغرض المط وفيه من التاكيد والمبالغة
ما ليس فى غيره فما افاده قوله لكنه عكس اى صرح بشان الفاعل ليس كما
ينبغى بل ينبغى ان يقال هذا ايضا تصريح بشان الفعل فما دليله انه عكس
بحسب الظ تاكيدا ومبالغة فى نفى ما ادعوه ووجه المبالغة ما ذكره السيد
السند فى حواشى الكشاف ان فيه سلوك طريق الكناية والكناية ابلغ من التصريح
كما تقرر والاوجه ان كفرهم خارجين عن عدد المؤمنين يجعل دعواهم بعيدا
عن ساحة الصدق بمراحل لا يمكن قطعها ويجعل كذبها معاينا مشاهدا
ومن نكات العدول عن قوله واما آمنوا الى قوله وما هم بمؤمنين
كمال تميزهم عن المؤمنين عن الشرك فانهم ايضا يقولون امنا وما
آمنوا قبل هذا القول فتامل قوله ولذلك اكد النفى بالباء اى لان القصد

الى

الى المبالغة فى نفى الايمان عنهم اكد النفى بالباء قوله واطلق الايمان الظ انه
استيناف كلام كما يدل عليه بيان الكشاف ويحتمل جعله من متعلقات قوله
ولذلك قوله ويحتمل ان يقيد بما قيدوا به لانه جواب نكتة للتقييد و
يرد عليه انه اختصاص له بالتقييد بل الاطلاق ايضا لانه جواب وذلك
لان التقييد فى قوله امنا بالله وباليوم الآخر ان لم يكن على سبيل الحكاية كان
للمبالغة فى نفاقهم وبيان انهم منافقون فيما يظن بهم الصدق فكيف فى
غيره فمقتضى الظ فى الاقتصار على نفيه وكذا ان كان على سبيل الحكاية وكان
تقييدهم الايمان بالله واليوم الآخر للتخصيص بما هو المقصود واما اذا كان
ادعاء منهم بانهم احاطوا الايمان من جانبيه وحصل لهم جميع اجزاء الايمان فالتقييد
ليس تقييدا بل مبالغة فى التعميم والاطلاق فالاطلاق لانه جواب الاطلاق
والتقييد لانه جواب التقييد ولك ان تجعله وجها لاعتبار التقييد دون نفيه عليه
واما اعتبار الاطلاق فلا يحتاج الى شاهد لانه ظاهر النظم ولا يبعد ان يتايد
بانه لم يذكر نكتة للاطلاق فالظ انه ليس بصدد بيان النكتة بل يستشهد ببيان
نصب القرينة بقى ان قوله بما قيدوا به يدل على ان التقييد بناء على انه جواب
حكى عنهم مقيدا مع انه لا يخص هذا الاحتمال بل التقييد يحتمل لانه جواب المقيد
سواء كان التقييد داخلا فى المحكى او من الحاكى فالاولى بما قيد به على صيغة المجهول
قوله فلا ينتهض حجة لو كان الاستدلال بان صريح الآية نفى ايمان فاسد القلب
لم يتم ولو كان بان كفر المنافقين لخلو قلبهم عن التصديق اذ ليس اعتقاد النقيض
كفرا لكونه كذبا اذ الكذب لا يوجبه الكفر بل لانه يوجب انتفاء التصديق بما
يجب التصديق به فى القاموس لتم فتامل قوله اذا اوهم الخادش حرش
الضب صاده كاحترشه كذا فى القاموس قوله والاخدعان لعرقين خفيفين
فى القاموس هو شعبة من الوريد قوله وخداعهم مع الله ليس على ظاهره
الظ فخداعهم لتنزيهه على ما تقدم ولم يلتفت الى ما فى الكشاف فان خداع
الله معهم وخداع المؤمنين معهم ايضا لا يصح لانه قبيح لا يجوز عليه تع ولا
يليق بالمؤمنين وقد جاء فى الاثر ان المؤمن مخدوع لا خادع لان مذهبنا انه
لا يقبح من الله شئ على خلاف مذهبهم فلا يصح تاويل النظم لدفع القبح عن
فعله والمؤمن لا يخدع لاجل نفسه واما لاجل مصلحة الدين فلا يفوت عنه
خداع وكيف لا والخداع عين الخداع لمصلحة الدين لانه ارائة واخفاء لما علم قوله
ولانهم لم يقصدوا خديعته ولذا يصلح ان يقال المراد الخداع بزعمهم فكذا لم
يلتفت الى ما اجاب به الكشاف ثانيا من ان المراد الخداع بزعمهم لانهم لجهلهم
باحاطة علمه تع وصلاح المؤمنين يزعمون انهم يخدعون الله ويخدعهم المؤمنون

اذا بمكر جاهل علم الله تعالى بجميع الاشياء حتى المشركون الى جاهلين فكيف يخفى على المنافقين
الذين هم من اهل الكتاب قوله بل المراد به اما خادعو رسوله على حذف المضاف
بنية على بقوله على المضاف على انه لا يصلح من يراد بلفظ الله رسوله مجازا كما
هو ظاهر عبارة الكشاف لانه لا يصح اطلاق لفظ الله على غيره ولو مجازا
صرح به المحقق في شرحي الكشاف قوله او على ان معاملة الرسول معاملة
الله يريد المجاز في التعلق وتنزيل خداع الرسول منزلة خداع الله قوله كما قال
من يطع الرسول فقد اطاع الله الآيتان ذكرهما الكشاف لتاييد التوجيه
وليس التاييد بهما سديدا لان طاعة الرسول يستلزم اطاعة الله لانه حكم
باطاعة الرسول ومبايعة الرسول يستلزم مبايعة الله تعالى لانهم اذا عاهدوا
مع الرسول ان يعاونوه فقد عاهدوا مع الله ان يعاونوا دينهم قوله واما
ان صورة صنيعهم مع الله من ظاهر كلامه انه جعل الكلام تمثيلا وتحمل البناء
على الاستعارة التبعية ومنع السيد السند عن الحمل على التمثيل ووجه ضعفه
قوله ويحتمل ان يراد بيخادعون يخدعون فان قلت فيما سبق ايضا لا بد من
حمل يخادعون على معنى يخدعون على توجيه حذف المضاف والمجاز العقلي في
الايقاع اذ لا مجال لخداع الرسول والمؤمنين معهم ولا يصح حمل اللفظ واحد على
الحقيقة من جانبهم والمجاز الرسول والمؤمنين وقد صرح به المحققان في شرح
الكشاف فكيف تقابل قوله ويحتمل بما سبق قلت قد حققنا لك ان لا بأس
بخداع الرسول والمؤمنين اياهم لاعلاء الدين ومصالحهم على انه يحتمل ان يكون
قوله ويحتمل شقيقا للكلام السابق لبناء بعضهما اشتمل عليه لا مقابلا له فتامل
قوله لانه بيان ليقول او استيناف ويخدعون في بيان يقول احد من يخادعون
وان كان لوقوع يخادعون ايضا وجه لان ابتداء الفعل في باب المفاعلة من جانب
الفاعل الا ان المفعول ياتي بمثل فعله فالمذكور صريحا فعله فقط وهو المفعول
مدلول الكلام والمعرض له قال السيد السند جعله بيانا اولى من جعله مستانفا
لانه ايضاح لما سبق وتصريح بان قولهم كان تحيلا وخداعا وايضا ليست المخادعة
امرا مطلوبا لذاته فلا يكون الجواب به شافيا بل يحتاج الى سؤال آخر هذا كلامه
ولا يخفى انه لو جعل يخادعون الله في الجواب بمنزلة انهم يقولون لغرض ظاهر البطلان
تاييدا للتعجب من كونهم من الناس كما سبق لانقطاع السؤال ولك ان تجعل
قوله يخادعون الله بيانا لسبب ما قصد من قوله ومن الناس من يقول من
باب التعجب عن كونهم من الناس كانه قيل لم يتعجب عن كونهم من الناس فاجيب بانهم
يخادعون الله الآية قوله ما يطرق به من سواهم طرقه اياه ليلا والباء للتعدية
اى يعطونه من سواهم من الغارة والقتل الى غير ذلك والمنابذة المجاهرة

بالعداوة فضمير منابذتهم للمؤمنين قوله والمعنى ان دائرة الخداع راجعة اليهم في العاقبة
ما يحيط بالشيء ويحيق بمعنى يحيط ثم الفرق بين المعنى الاول والثاني ان الخداع في المعنى
الاول خداع سبق اى يخادعهم الله ورسوله ليس الا مع انفسهم لان ضرره
يلحق بهم والخداع في المعنى الثاني خداع آخر يعني في هذه المخادعة لا يخادعون
الا انفسهم لانهم يجعلون انفسهم مغرورين بذلك الخداع وتحديثهم انفسهم
بالاماني الفارغة اى الخالية عن الحصول من فرغ بمعنى خلا فتخدعهم وتحملهم
على مخادعة من لا يخفى عليه خافية ويحتمل النظم الكريم والله اعلم ان يكون
مبالغة في امتناع خداعهم الله ورسوله والمؤمنين في انه كما لا يخفى خداع
المخادع على نفسه فيمتنع خداع نفسه يمتنع خداع الله لانه لا يخفى عليه
خافية ويمتنع خداع رسوله والمؤمنين لانه يخبرهم الله به لا محالة وان يكون
كناية عن ان مخالفتهم ومعاداتهم مع الله ورسوله والمؤمنين معاملة مع انفسهم
لان الله ورسوله والمؤمنين ينفعون بهم كانفسهم قوله وقرا الباقون
وما يخادعون لان المخادعة لا يتصور الا بين اثنين فيه بحث من وجهين
الاول ان القراءة انما هو للسماع من رسول الله لا بمقتضى العقل حتى يقبح
تعليله بشيء ويمكن دفعه بانه توجيه لاختيارهم هذه القراءة وترجيحهم
لها على القراءة الاخرى مع ان كليهما مسموعان منه عليه السلام والثاني ان
الخداع كالمخادعة في انه لا يمكن الا بين اثنين ودفعه بانه لا بد للمشركة في
الخداع من اثنين متغايرين بالذات بخلاف الخدع فانه يكفي فيه المغايرة بين
الفاعل والمفعول بالاعتبار كما في معالجة الطبيب بنفسه وعلم الشخص
بنفسه فتامل على انه توجيه يخدعون على يخادعون يكفيه ان الحاجة الى
تكلف الاسر في الثاني اشد قوله ويخدعون ويخادعون على البناء
للمفعول ونصب انفسهم بنزع الخافض قال السيد السند في حواشي
الكشاف يقال خدعت زيدا اى عن نفسه على طريقة واختار موسى
موسى قومه ولا يحتمل النظم ان يجعل ضمير يخادعون الله ورسوله والمؤمنين
والمنافقين بالخداع الواقع بينهم الا انفس المنافقين لانه يلزم اختيار
المرجوح في هذه القراءة وهو النصب مع ان المختار البدل ولانه يلزم الاخلاف
بجعل ضمير يخادعون على خلاف ضمير انفسهم مع ان المتبادر اتحادهما قوله
لان نفس ابيه اى به يكون قوله في قولهم فلان يوامر نفسه كناية عن التردد
في الامر قوله لانه ينبعث عنها اولان قوامها بالرأى اولفرط حاجتها اليه قوله
لا يخفى الاعلى معروف الحواس والاحسن لا يخفى الا على من على حواسهم غشاوة
موافقا لقوله تعالى ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم غشاوة

وقوله واصل الشعر يريد به الشعور بمعنى العلم ومنه ومنه الشعار بمعنى الشعار
بمعنى العلامة يقال مشاعر الحج لعلاماته لانه يعلم به الحج قه في قلوبهم مرض
استيناف كانه قيل ما سبب عدم شعورهم وقوله فزادهم اسم مرضا اعتراض
بالفاء للدعاء وهذا اقرب من جعله اخبارا معطوفا على سابقه كما ذكروه
قه والاية تحتملهما رد على الكشاف حيث خص المراد بما هو مجازي لكن
شارحوه ايضا بالغوا في ان المراد المعنى المجازي كما قال قه فان قلوبهم كانت
متألمة استعمال المرض في الالم حقيقة لغوية وان كان لا يوافق رأى الاطباء
حيث جعلوا الالم من الاعراض دون الامراض قه تحرقا على ما فات عنهم
اي يستحقون بعض اضراسهم ببعض حتى يسمع منه صوت وهو كناية عن
شدة الغيظ وليس من التحرق بمعنى الاحراق وان اشتهر ان الحسد كالنار
والحاسد كالحطب في الاحراق لان وصله بعلى يمنع عنه كذا في حواشي الكشاف
والاولى ان يحمل على بنائيته لا صلة فان الحمل على الاحراق مناسب جدا
قه اي مولم على صيغة اسم المفعول وصف به العذاب للمبالغة وليس
الاليم بمعنى المولم اسم فاعل حتى يكون حقيقة لانه ليس بثبت كما قال الزمخشري
في تفسير قوله تع بديع السموات قه كقوله تحية بينهم ضرب وجيع اوله
وخيل قد دلفت لهم بخيل اي فرسان وقد تقدمت لهم بفرسان موصوفة بان
تحية بينهم ضرب وجيع والمراد في بينهم الكسر والقياس الفتح لانه من الظروف
اللازمة النصب ولذا لم ترفع في قولهم لقد جعل بينكم العيد والتزاوج الا ان
يجعل بينهم بمعنى وصلهم اومفارقتهم قه على طريقة قولهم جد جده في كون
الاسناد مجازيا لا في كون الشيء مسندا اليه مصدره كما هو المتبادر حتى يتكلف
بان حقيقة العذاب الالم فالعذاب الاليم بمنزلة الالم الاليم كما في بعض شروح
الكشاف قه لانهم كانوا يكذبون الرسول بقلوبهم ولذا خلوا الى شياطينهم
فيه مسامحة والمراد يكذبون النبي عم مطلقا بقلوبهم واذا خلوا الى شياطينهم
بلسانهم ايضا قه هو الخبر عن الشيء على خلاف ما هو به الشيء عبارة عن الواقع
او الموضوع قه لانه علل به استحقاق العذاب اي على قراءة حمزة والكسائي وعاصم
واما على قراءة الباقين فعلل الاستحقاق بنسبة الكذب الى النبي عم او بكثرة الكذب
او بتحيرهم وترددهم في الدين والتحيل لا يصلح دليلا على حرمة شيء من محتملاته قه
وما روي ان ابراهيم عم كذب ثلث كذبات فالمراد التعريض اي المراد به المعنى التعريضي
فان ابراهيم عم لم يقصد ظ معنى اللفظ حتى يكون كذبا بل المعنى الغير الظ وهو الصادق
فتسميتها كذبات لانها شبيهة بالكذب في افادة ما ليس بمطابق وتلك الثلثة
قيل هذا ربي ثلث مرات وقيل الاول اني سقيم والثاني بل فعله كبيرهم والثالث

بهذه اختي لزوجته حين قصد ملك يقصد زوجات الرجال لاغير سارة
زوجته عم والمعنى التعريضي في هذا ربي فرض الربوبية ليستدل على بطلانه
وفي اني سقيم اني سأسقم وفي فعله كبيرهم ان من لا يقدر على دفع المضرة
عن نفسه كيف يكون الها ومعبودا انه كسر ضيلة وتوابعه وفي هذه اختي
انها اختي في الدين وكذا ان تقول اراد بهذا ربي مربي لي لانه استدل به على
وجود الرب وانه مع تغيره اذا لم يصلح للربوبية فغيره اولى بعدم الصلاحية
وفيه ان التعريض الاشارة الى المعنى من عرض الكلام وجانبه من غير
استعمال اللفظ فيه فاللفظ فالتعريض لا يكون مجازا ولا كناية فقوله
فالمراد التعريض لابد ان يحمل على التجوز اي المعنى الغير الظ ولا يبعد ان يقال
اراد انه عم بقوله ثلث كذبات التعريض والاشارة الى فساد الكذب جدا
بانه لما تعرض ابراهيم عم بما هو شبيه بالكذب فكيف صاحب الكذب
فتامل قه عطف على يكذبون او يقول يريد عطف مجموع الشرط والجزاء
او عطف الجزاء على اختلاف في ان الكلام هو الجزاء والشرط قيد او هو المجموع
وبالجملة كان الانسب بيان العطف بعد قوله قالوا انما نحن مصلحون الا انه
لم يستحسن بيان العطف بعد بعده عن حرف العطف ورجح الكشاف الوجه الاول
وبين المنشا رجحان الترجيح بقرب المعطوف عليه وافادة تسبب الفساد
للعذاب فيدل على قبحه ووجوب الاحتراز عنه كالكذب وبخلوه عن تخلل
البيان او الاستيناف بين اجزاء الصلة او الصفة وفي الوجه الثاني نظر لانه
لا دلالة على تسبب الفساد بل على تسبب الكذب وهو قولهم انما نحن مصلحون
الا ان يقال انه كناية عن اصرارهم على الفساد وعدم الانتهاء بالنهي عنه وكذا في
الوجه الاخير نظر لتخلل قوله الا انهم هم المفسدون ولكن لا يشعرون وبين قوله
واذا قيل وقوله واذا قيل وهما من اجزاء صلة ما المصدرية ان الايقال انه عن
التوجيه الاخير اكثر وذكر في معارضة وجوه الترجيح ان التوجيه الثاني
يتضمن كون الآيات على نمط تعديد قبائحهم وافادتها اتصافهم بكل من تلك
الاوصاف استقلالا وقصدا ودلالتها على ان لحوق العذاب الاليم بسبب كذبهم
الذي هو ادنى احوالهم في الكفر ونفاقهم فما ظنك بسائرها وفي الوجه الاخير ان
قولهم انما نحن مصلحون ليس الا كذبا خاصا فليس ترك بيان تسببه للعذاب
لانه يعلم بطريق الاولى بل لانه مندرج في السابق ومعلوم منه وقد عرفت ما يمكن
ان يدفع به وبالجملة يحتمل ان يكون تقديم العطف على يكذبون للاشارة الى ما
صرح به في الكشاف من ترجيحه وان يكون قوله او يقول للتسوية بين الوجهين
واعلم ان قوله تع في الارض للاستغراق اي لا تفسدوا في جميع الارض وفيه

دلالة واضحة على ان الفساد فيما بين المؤمنين وفيما بعده الى النبي عم واصحابه رضي
فساد في جميع الارض لان صلاح الارض منوط بهم وكلهم خلفاء الله في الارض
ويحتمل ان يكون مبنيا على جعل ماسوى الارض المدينة لتمحض الكفر فيها ملحقا
بالعدم وجعل ارضها كانها الارض كلها قه فلعله اراد لا يخفى بعده والا وجه
ان المراد اهل الاتعاظ بهذه الآية من مفسدى الارض من المسلمين لانه لم يكن في زمنه
عليه السلام من المؤمنين مفسدون قه خروج الشيء عن الاعتدال والانتفاع به
قه وكان من فسادهم اشار بادراج لفظ من الى ان الفساد لا ينحصر في هذه
الامور التي ذكرها الكشاف بل منه ما ذكره غيره من تغيير الملة وتحريف الكتاب
ودعوة الكفار في السر الى تكذيب المسلمين ومنه اظهار المعاصي والاهانة بالدين
ورد بقوله فان الاخلال بالشرائع آه ما يقال ان الكشاف خص هذا الفساد لان
فيه زيادة بيان لفائدة قوله في الارض ووجه الرد ان غير ما ذكر مما ذكر ايضا
يعود الى فساد الارض والهرج بسكون الراء وقوع الناس في فتنة واختلاط
والمرج بفتح الراء الفساد والقلق والاضطراب وانما يكنى مع الهرج للازدواج
قه انما يفيد قصر ما دخله على ما بعده اى على جزء اخير للجملة بعده وانما الحق
المحصور عليه لفظها انما قه وانما قالوا ذلك لانهم تصوروا الفساد
بصورة الصلاح اولانهم قصدوا الخداع قه رد لما ادعوه ابلغ رد لانهم
ادعوا ابلغ دعوى كما بين ذلك وقوله الا المنبهة بدل من حرف التاكيد وقوله
وان المقررة عطف عليه وقوله وتعريف الخبر عطف على قوله للاستيناف به
وقوله لرد ما في قولهم انما نحن مصلحون من التعريض للمؤمنين يعني به التعريض
بانهم المفسدون لانهم لما حصروا انفسهم على الاصلاح والمسلمون على خلاف
منهم فهم المفسدون فرد بهذا الكلام عليهم بانهم المفسدون دون غيرهم من
المؤمنين وكلهم المصلحون وقوله والاستدراك معطوف على تعريف الخبر يعني
وللاستدراك ووجهه ان فيه الاشارة الى ان افسادهم واصلاح المؤمنين
كالمحسوس لكن لا حس لهم فلذا لا يعلمونهما ولا خفاء في ان تعريف الخبر والفصل
لقصر المسند على المسند اليه بمعنى الا انهم هم المفسدون دون غيرهم من المؤمنين
فهو رد لما في قوله انما نحن مصلحون من التعريض للمؤمنين بلا اشتباه لا
لما يفيده تصريحه من انهم مقصورون على الاصلاح من غير شائبة افساد وانما
يفيده لو كان تعريف الخبر لقصر المسند اليه على المسند حتى احتاجوا في توجيه كلام
الكشاف حيث جعله لرد ما يفيده انما نحن مصلحون بنفسه اى نحن المصلحون
من غير شائبة الافساد الى جعل تعريف الخبر لذلك احيانا متمسكين بما في المفتاح
على خلاف ما هو المشهور فمن جعله لرد تعريض في قولهم انما نحن مصلحون

لالرد

لالرد بنفسه تعريض لضعف ما في الكشاف والطلايع جمع طليعة وطليعة
الجيش مقدمته يعني ان ما بعد رب القسم كثيرا واعلم انه يمكن ان يكون قوله نعم
ولكن لا يشعرون بمعنى انهم لا يشعرون انا نعلم انهم هم المفسدون ويكون قوله الا
انهم هم المفسدون لافادة لازم فائدة الخبر الا نحن نعلم انهم هم المفسدون ولكنهم
لا يشعرون بذلك قوله من تمام النصح عين القائل لقوله واذا قيل لهم لا تفسدوا
اولا واشار هاهنا الى انه القائل لقوله آمنوا بقوله من تمام النصح ردا لما في
بعض كتب التفسير ان القائل له بعض المنافقين لبعض والالتصار المنافقون
بقولهم انؤمن كما امن السفهاء والخطاب للمؤمنين مجاهرين للكفر ودفع
البعض لزوم كونهم مجاهرين بان نختلف بان قولهم انؤمن كما امن السفهاء
كان في ما بينهم لا في وجوه المؤمنين ولا يخفى بعده لانه كقولهم انما نحن مصلحون
مع ناصحيهم ويمكن ان يقال قولهم في وجوه المؤمنين انؤمن كما امن السفهاء انما
وقع على سبيل التورية والنفاق حيث يريدون بذلك انهم قصدوا
انا منسا عدون عن استحقاق هذا النصح ولا ينبغي ان يظن بنا انا لم نؤمن
كما امن الناس فانا لسنا نؤمن كما امن غير الناس من السفهاء الذين التحقوا
بالبهايم وخرجوا عما تحت الانسان مع انهم قصدوا بذلك تسفيه المؤمنين لايمانهم
قه فان كمال الايمان بمجموع امرين جعل آمنوا كناية عن طلب الايمان بما ينبغي
ويمكن ان يراد بالنهي عن الفساد النهي عن الشرك فيكون الامر بالايمان بعد النهي
عن الشرك على طبق كلمة التوحيد النافي للشرك اولا واثبات المؤمن به ثانيا
فالاظهر ان يحمل النهي عن الافساد على النهي عن النفاق والامر بالايمان الامر
بالايمان ظاهرا وباطنا قه ولذلك يسلب عن غيره او لتنزيل الغير لنقصانه
منزلة العدم فيسلب عنه مطلق الانسان لا الانسان المستقل لما يستجمع المعاني
المخصوصة به والمقصودة منه قه واللام للموصول ومن معه وهو المعهود
بالنسبة الى الكمل المعهود المتبادر الى الاذهان او من امن من اهل جلدتهم كعبد
الحاضر في اذهانهم المتبادر الى افهامهم لكمال غيظهم منهم ولان توبيخهم بالا
يمان بالتمسك باهل جلدتهم انسب قه واستدل به على قبول توبة الزنديق
لا كلام في قبول توبة الزنديق بينه وبين الله تعالى انما الكلام في قبول توبته
قضاء ولا دلالة في الآية عليه قه والاظهر بعد التقييد يمكن ان يقال التشبيه
للترغيب لا للتقييد قه وانما فصلت التفصيل من الفاصلة كالتقفية من
القافية وقوله لانه اكثر طباقا لان يريد به ان صنعة الطباق وهو جمع المتقابلين
فيه اكثر لانه لا مقابلة بين لا يعلمون والسفاهة بل اراد ان التناسب بين
عدم العلم والسفاهة اكثر منها بين عدم الحس والسفاهة فحمل الآية من

قبيل مراعاة النظير لا الطباق كما توهمه العبارة وعبارة الكشاف ظاهرة
فيه قوله بيان لمعاملتهم مع المؤمنين والكفار لما كان يتوهم من بيان
انهم يقولون امنا انه تكرار لما في صدر القصة من قوله ومن الناس من يقول
امنا بالله واليوم الاخر وما هم بمؤمنين دفعه بان صدر القصة لتمهيد
نفاقهم وبيان مذهبهم وهذا بيان معاملتهم مع المؤمنين والكفار وبيان
معاملتهم مع الكافر ليس ببيان النفاق ولا يخفى انه ليس في صدر الاية
ان قولهم امنا بالله كذبا انما هو مع المؤمنين ولا في الكلام ايضا وههنا بين ان
قولهم هذا مع المؤمنين فبهذه المزية ايضا يخرج من التكرار وان التكرار على
تقدير عطف اذا قيل على يقول حتى لو كان معطوفا على قوله يكذبون كان
قوله واذا لقوا الذين امنوا لبيان ان لهم عذابا اليما بهذا القول فلم يكن
لتوهم التكرار مجال فليكن هذا ايضا من مرجحات عطف فاذا قيل لهم
على قوله يكذبون قوله وروى ان ابن ابي الى اخره فان قلت لا يخفى ان القصة لا
تدل على انهم اذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا لانه لم يكن في هذه القصة
ذكر بل فيه انهم اظهروا المحبة مع المؤمنين وليس فيه الادعوى الايمان ضمنا
من غير دعوى الحدوث والثبات حتى يخبر عن هذا اللازم بانهم يقولون امنا
تنزيل اللازم منزلة المصرح به فكيف يكون تلك القصة سبب نزول
الاية قلت صارت هذه القصة سبب بيان حالهم فيما يكثر منهم من
قولهم امنا قوله يقال لقيته ولاقيته اذا صادفته واستقبلته هذه عبارة
الكشاف بزيادة صادفته والمصادفة الوجدان والاستقبال التوجه الى
المرئي ووافق الشارحان المحققان على ان صحة العبارة تقول على الخطاب
وعبارة المحقق الشريف في بيان هذه فان الفعل المسند الى ضمير المتكلم اذا
فسر باي يجب ان يتطابقا في الاسناد الى المتكلم لان الثاني تفسير للاول
وجار في صدر الكلام تقول على لفظ الخطاب ويقال على البناء
للمفعول واذا جيء بكلمة اذا في مقام التفسير لذلك الفعل كان صدر الكلام
في موضع الجزاء فالواجب ان يكون هو وما بعد اذا بصيغة الخطاب
اذا استقبلته تقول لقيته ولا يصح استقبلته يقال لقيته الا بتعسف
هو تقدير كون القائل نفس المخاطب هذه عبارة موافقة في المعنى لما
ذكره العلامة التفتازاني وهذه انما يتوجه لو كان لقيته بصيغة المتكلم
اما لو كان بصيغة بالخطاب فلا اذ لا كلفة في قولنا يقال لقيته انت
اذا استقبلته وقوله فانك بطرحه جعلته بحيث يلقى اي يحيث يدرك
ويستقبل بيرى قوله وعدي بالى ان على تقدير ارادة المعنى الثاني والثالث

لتضمين

لتضمين معنى الانتهاء ولا يخفى ان المناسب على الثاني تضمين معنى الاداء
اي اذا عدوا المؤمنين منتهين الى شياطينهم واصلين اليهم وان الراجح
هو التوجيه الاول لاستغنائه به عن التضمين فلذا قدمه قوله وليشهد
لهم قولهم تشيطن فيه انه يحتمل ان يكون ماخوذا من الشيطان لا من اصله
اي فعل فعل الشيطان قوله ومن اسمائه الباطل وفيه ان تسميته باسماء كل
منها ماخوذ باعتبار صفة ازجح من التسمية باسماء كلها باعتبار صفة واحدة
فان الثانية كالتاكيد في طريق الافادة والاولى كالتاسيس والتاسيس خير
من التاكيد قوله لانهم قصدوا الى الاولى دعوى حدوث الايمان فان قلت
هل المراد بهذا الخبر فائدته اولازمها وايا ما كان يفوت لان المؤمنين علموا ذلك
منهم وعلموا انهم يعلمون احداثهم قلت المراد به النجاة عن باس المؤمنين و
والاستيمان عنهم والخبر لا ينحصر فيما قصد به الفائدة لو لازمها فربما يقصد به
التحسر او التوجع الى غير ذلك وهذا المقام مما استنبط من عبارة الكشاف
ان التاكيد قد يكون للرواج عند المخاطب او صدق الرغبة من المتكلم كما
يكون لازالة التردد والانكار وان ترك التاكيد قد يكون لعدم صدق
الرغبة او لعدم الرواج فحاصل السؤال في هذا المقام انه لم ترك التاكيد مع
المؤمنين المنكرين لايمانهم او المترددين فيه وذكر الجملة الفعلية الدالة على الحدوث
ولم اكد مع الكافرين الغير المنكرين لاخباريهم ولا مترددين فيه وافيد الثبات
وحاصل الجواب الاول انهم قصدوا مع المؤمنين دعوى حدوث الايمان وهو
مسلم هو غير محتاج الى التاكيد وقصدوا مع الشياطين دعوى الثبات
وتحقيقه بالتاكيد لانه يحتاج تحقيقه الى التاكيد وحاصل الجواب الثاني
انه لو لم يكن كمال الايمان وثباته رائجا منهم مع المؤمنين بخلاف دعوى
الثبات على اليهودية مع اليهود وانه قد يؤكد غير المنكر لصدق الرغبة
في الاضداد ولرواجه عند المخاطب وقد يترك تاكيد المنكر لعدم الرغبة او عدم
الرواج ونحن نقول ذكروا منا مع المؤمنين لوضوح ايمانهم الواقع منهم فيما
مضى بدين موسى عم وايهام انهم قصدوا الايمان بدينهم نفاقا فاتوا بجملة
ماضوية ولم يؤكدوا لان مقصودهم النجاة لا الاخبار حتى يؤكدوا والنجاة تحصيل
بمجرد التلفظ به واكدوا الكلام مع شياطينهم لان كونهم معهم مع كثرة
المخالطة بالمؤمنين والقول بامنا محل التردد ويحتاج الى تاكيد وبيان
سبب القول بامنا فاكد وبين وجه قولهم امنا بقولهم انما نحن
مستهزئون قوله تاكيد عما قبله اي باعتبار لازمه لان الاستهزاء
بالاسلام يستلزم الثبات على الكفر ويمكن ان يعكس فيقال

الثبات على الكفر مع اظهار الاسلام يستلزم الاستهزاء لكن ارتكاب التاويل
بعد الحاجة اعذب قوله او بدل منه قال العلامة التفتازاني الظاهر بدل الكل
و لم يشتبه ارباب المعاني فيما بين جمل لا محل لها من الاعراب هذا كلامه و يمكن جعله
بدل الاشتمال لان الاستهزاء بالاسلام ادل على تعظيم اليهودية من كونهم معهم
في الثبات على اليهودية فهو اوفى بالمقصود مع مغايرة وملابسة بينهما من
غير دخول الثاني في الاول فوزانه وزان حسنها في اعجبني الدار حسنها قوله اما
مقابلة اللفظ باللفظ يعني لرعاية المشاكلة التي هي من المحسنات البديعية و
قد اشتبه ان اطلاق لفظ احد المعنيين المتجاوزين على الآخر من اي قسم من المجاز
حتى ظن انه قسم آخر من العلاقة سوى ما ضبطوها و كون جعلناه مندرجا في
الاقسام المضبوطة من المجاز في شرحنا على التلخيص فاطلبه في المشاكلة من
البديع وقوله او لكونه مماثلا له في القدر يريد انه استعارة بعلاقة المشابهة
في المقدار فوق التسمية تنبيه على رعاية المماثلة في الجزاء كما قال جزاء وفاقا
قوله او يرجع وبال الاستهزاء عليهم فالتعبير بالاستهزاء لعلاقة المشابهة
شبه ارجاع وبال الاستهزاء بالاستهزاء في ان ما يلزم الاستهزاء يلزم
الارجاع قوله هو لازم الاستهزاء فسمي اللازم باسم الملزوم اي لازم الاستهزاء استهزاء
و قوله والغرض منه اشارة الى انه يحتمل ان يكون من قبيل تسمية سبب الا
ستهزاء او مسببه نظرا الى جهتي الغرض من السببية والمسببية استهزاء قوله
وانما قال استأنف به ولم يعطف اشارة الى توجيه ما في الكشاف فان قلت
كيف ابتدئ به ولم يعطف قلت هذا استئناف في غاية الفخامة والجزالة وفيه
ان الله عز وجل هو الذي يستهزئ بهم الاستهزاء الابلغ الذي ليس
استهزاؤهم بالنسبة اليه استهزاء ولا يؤبه به في مقابلته لما ينزل بهم من
النكال و يحل بهم من الهوان وفيه ان الله عز وجل الذي يتولى الاستهزاء
بهم انتقاما للمؤمنين ولا يحوج المؤمنين الى ان يعارضوهم باستهزاء مثله و
ذلك التوجيه ان قول الكشاف هو استئناف بمعنى ابتداء كلام في غاية الجزالة
لا الاستئناف بمعنى احد طرق الفصل من جواب السؤال وقد اشار اليه
حيث وضع استأنف موضع ابتدئ فان فيه ايماء الى ان الاستئناف في
كلامه بمعنى الابتداء وترك العطف وان قوله وفيه وفيه بيان لوجهين لجزالة
الاستئناف وفخامته اما الوجه الاول فتحقيقه انه لو عطف الله يستهزئ
بهم على انما نحن مستهزءون لكان في مقابلة استهزائهم فلا يفيد ان الله
اغنى المؤمنين عن معارضتهم مطلقا وانه تولى مجازاتهم مطلقا بل يوهم
تخصيص التولي بهذه المجازاة فلما ترك العطف افاد انه ينزل بهم الهوان

ويعاقبهم

ويعاقبهم مطلقا لا في مقابلة الاستهزاء فقط ولقد نبه عبارة الكشاف
في هذا التوجيه حيث يدل قوله هو الذي يتولى الاستهزاء بهم انتقاما
للمؤمنين بقوله تولى مجازاتهم لان عبارته توهم انه تولى مجازاة استهزائهم
بالمؤمنين لا المجازاة مطلقا فلا يتم ان ترك العطف ليدل على تولي المجازاة
مطلقا ولا يخص بتولي تلك المجازاة فيحتاج عبارته الى ان يتكلف و
يقال يريد تولي الاستهزاء بهم والانتقام منهم في ضمن تولي المجازاة مطلقا
حيث لم يقيد قوله ولم يحوج المؤمنين ان يعارضوهم بما قيده الكشاف
به حيث قال ان يعارضوهم باستهزاء مثله لئلا يوهم خصوص التولي
ولا يخفى ان هذا التوجيه على تقدير ان لا يكون تسمية فعل الله استهزاء
لكونه جزاء الاستهزاء واما الوجه الثاني فتحقيقه انه لكون استهزاء الله
بمكان بعيد من استهزائهم بحيث لا مناسبة بينهما يكون العطف بينهما
كعطف امرين غير متناسبين ولما كان الوجهان المذكوران في مزيد دقته
غفل عنهما شارحوا الكشاف وحملوا الاستئناف على ما هو المشهور
وجعلوا وصفه بالجزالة مبنيا على كون استهزائهم بالمؤمنين في غاية القباحة
بحيث يسأل كل عن جزائهم وجعلوا قوله وفيه وفيه لبيان دقايق في نظم
الكلام لا في الاستئناف من اسناد الاستهزاء الى الله تعالى دون المؤمنين
وفيه انه لما كان المراد بالاستهزاء ما يفعله الله بهم لا بد من الاسناد اليه
ولا يطلب للاسناد اليه نكتة ثم نقول لا يصح عطف الله يستهزئ
بهم على ما سبق لانه اما ان ينخرط في سلك محكي قالوا يكذبون ويرتبط
بيكذبون او في سلك صلات من في قوله ومن الناس من يقول ولا يخفى
شيء منهما فاحسن التامل وتمسك بحسن التعقل قوله وسمنه مددت
السراج والارض اذا استصلحتهما بالزيت والسماد الزيت للسراج والسماد
للارض وهو السرقين بالرماد وقوله كاملي له في القاموس املى له في غيه
اطال قوله يدل عليه قراءة ابن كثير ويمدهم فيه بحث لان في القاموس ان
المد الامهال كالامداد وفيه ايضا مدنهر القوم صار مددا لهم وهو حسن
في هذا المقام قوله والعمه في البصيرة كالعمى في البصر البصيرة بصر القلب
في الكشاف العمه مثل العمى الا ان العمى عام في البصر والرأي والعمه في الرأي
خاصة وفي القاموس العمى ذهاب البصر كله والعمى ايضا ذهاب بصر القلب
فالعمه مع الكشاف فليس بزائد الا ان يتكلف ويقال لم يخالف اذ لم يرد
اختصاص العمى بالبصر بل اراد بيان العمه بانه صفة للبصيرة بمنزلة العمى
للبصر والمنار العلم قوله قال اعمى الهدى بالجاهلين العمه اوله ومهم اطرافه

في شروح الكشاف اي رتب سخانة لا ينتهي سعة بل اطرافها من جوانبها في مفازة
اخرى اعمى المهوى اي خفي المنار على ان الاعمى افعل صفة جعل خفيا والعلم علم
على سبيل الاستعارة وقيل هو صفة من عمي الامر عليه اي التبس اي ملتبس
الهداية الى اطرافها على من يجهل ويتحيرونها وقد يقال اعمى فعل ماض اي
اخفى طرق الاهتداء العمى جمع عامة هذا وفي القاموس عمي معنى البيت
تعمية اخفاه قوله اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى في الحواشي الشريفية
الآية تعليل للاستهزاء بهم الابلغ والمد في الطغيان على سبيل الاستئناف
او جملة مقررة لقوله ويمدهم في طغيانهم قوله واصله بذل الثمن وحقق ان
اطلاق البيع على الشراء وبالعكس فيما اذا كان البدلان عين نقدين والناض
الدينار والدرهم في القاموس انما سمي ناضا اذا تحول عينا بعد ان كان
متاعا قوله اخذت بالجمم اي مجتمع شعر الرأس والاذعر قليل الشعر والدرد
مفارق اسنان الصبي وقيل المراد بها هنا اصول الاسنان التي تناثرت رؤوسها
والعطف بيان للطويل الذي هو صفة له في المعنى والجيزود القصير والمراد
باشتراء المسلم اشتراء النصرانية بالاسلام والمراد بالمسلم معهود هو جبلة ابن
معولان الايهم اخر ملوك الغساق حيث ارتد نعوذ بالله تعالى وتنصر بعد الاسلام
وقصته انه كان نصرانيا وفد على عمر رضي بمكة على ما في الشرحين وقيل وفد على
عمر رضي واسلم ثم سار الى مكة فوطئ ازاره رجل من بني فزارة فلطم بها لطمة
هشم بها انفه وكسر ثناياه فشكى الفزاري الى عمر رضي فحكم اما العفو واما
القصاص فقال جبلة اتقتص مني وانا ملك وهو سوقي فقال شملك
واياه الاسلام فما تفضله الا بالعافية فقال جبلة التاخير الى الغد فلما
كان من الليل ركب في بني عمه ولحق بالشام مرتدا وتشبيه الشعر حالة بحالة
اشارة الى انه متحسر على ما فاته كما كان جبلة متحسرا على فوت الاسلام
حيث روي عنه انه انشاء تنصرت بعد الحق عارا للطمة ولم يك فيها لو
صبرت لها خوف فادركني فيها لجاج حمية فبعت لها العين الصحيحة
بالعور فياليت امي لم تلدني وليتني صبرت على القول الذي قال لي عمر قوله
والمعنى انهم اخلوا ما دفع به ما يتجه انه لم يكن لهم هدى فكيف يتحقق الاستبدال
وملخصه انه اراد بالهدى الهدى الذي جبلوا عليها لا الخارج الى الفعل
اما ان ذلك هدى حقيقة او مجاز ففيه توقف من الفحول وقوله واختاروا
الضلالة اشارة الى جواب آخر وهو ان الاشتراء ليس عبارة عن الاستبدال
بل عن الاستحباب فالجواب الاول مبني على حمل الاشتراء على مقتضى
الاستعمال الاول والثاني على حمله على مقتضى الاستعمال الثاني ومن الغوائد

الخاقانية

الخاقانية الجديدة بسط الله ملكه ان استبدال الضلالة بالهدى لا يخصهم
بل مثلهم الكافر المجاهر فكيف حص بهم ويمكن ان يقال تخصيص
وصفهم بذلك لان الكلام فيهم على ان الكافر المجاهر ارجى اسلاما
منهم فلم يشتر الضلالة بالهدى ثم نقول وبالله التوفيق الاوجه ان
يراد بالهدى قولهم آمنا وبالضلالة قولهم انا معكم انما نحن مستهزؤن
سمي الاول هدى لانه به الهدى كما ان الثانية سبب الضلالة قوله
لما استعمل الاشتراء في معاملتهم اتبعه ما يشاكله اي ما يوافقه تمثيلا
لخسارتهم اي تشبيها لخسارتهم بخسار التجارة كانه هو وقد نبه بقوله
تمثيلا لخسارتهم على ان المراد بنفي الربح الخسارة مع انه اعم من الخسار
ووجهه ان نفي الربح يستلزم الخسار لانه يستلزم التجارة غالبا عملا
واتلافا فلولا الربح لكان خسرانا واخير ما ربحت على خسرت مع ان
خسرت اوضح في كون الكلام مجازا عقليا واخصر ليصرح بانتفاء المقصود
الاصلي بالتجارة وهو الربح والانتقال الى الضد وهو الخسران وعلى ان
نسبته ما ربحت الى التجارة مجاز فان عدم الربح والخسار حالهم وسيجيء
به توطئة لبيان وجهه وعلى ان الترشيح هنا ايضا استعارة لاثبات
لهم وهو خسارتهم وليس اثبات لازم المشبه به للمشبه والترشيح لمجرد
ايراد لفظ معناه الحقيقي من لوازم المشبه به وقد يكون الترشيح كذلك
وان كان الاغلب منه اثبات لازم المشبه به للمشبه وقد يقال اسناد
به الى ان المقصود من الترشيح تصوير خسارهم بخسارة التجارة
التي تتحاشا عنها اولوا الابصار لا تصوير الاستبدال بصورة التجارة
فانها ليست مما يفيد زيادة مبالغة كما في استعارة الاسد للشجاع
بل يشبه ان يكون من قبيل استعارة الاسد لصورته المنقوشة فان
الاستبدال في صورة البيع هذا وفيه نظر لان في التعبير عن الاستبدال
بالشراء مبالغة في خروج الهداية من ايديهم بالكلية كانها صارت ملكا لغيرهم و
صار الضلالة في ايديهم صيرورة الملك في يد المالك حتى يرجع سماتها اليهم
كما يرجع منافع الملك الى المالك فان قلت لما كانوا راس مالهم الهداية
واستبدلوا بالضلالة فقد خرج راس المال من ايديهم بالكلية فما معنى وصفهم
بالخسران مع فوت راس المال بالكلية اذ ليست الضلالة في شيء من العوض
قلت اما لانه عد ما ينالون به من الاغراض الدنيوية بالضلالة في شيء
من العوض او اشير الى قوله انه يكفي لتوبيخ التاجر الخسران فكيف فوت
راس المال فوتا بينا قوله وكره ولما رايت النسر عز ابن داية وعشش

فى وكويه عاس له صدر رب العنس مستعاد للشيب وابن دابة وهو الغراب للشعر
الاسود وذكر التعشيش فى الوكر بناء على عدم الفرق بين العش والوكر كما فرق
الصحاح حيث قال عش الطائر موضعه الذى يأخذه من دقاق العيدان
وغيرها للتفريخ وهو فى افنان الشجر فاذا كان فى جدار او جبل او نحوهما فهو وكر
وجاش بمعنى اضطرب قيل الوكران استعارة للحية والرأس او للفودين
اعنى جانبى الرأس ويجوز ان يكون استعارة للحية لجانبى اللحية قوله ولذلك
سمى شفاء الشف بالفتح والكسر الفضل والنقصان ضد وكلا المعنيين
يصلح لكونه منقولا عنه اذ قد يسمى الشئ باسم ضده قوله لتلبسها بالفاعل
او لمشابهتها اياه من حيث انها سبب الربح والخسران اشار الى ان العلاقة
فى المجاز العقلى كما يكون مشابهة غير ما هو له لما هو له فى ملابسة الفعل كذلك
يكون بمجرد ملابسته للفاعل اى ملابسة كانت حتى انه يصح ضربت جاريتك
وان لم تكن الجارية من ملابسات الضرب بمجرد انه مملوك الفاعل وهذا الثانى
مذهب الكشاف والمشهور هو الاول قوله وما كانوا مهتدين لطرق
التجارة دفع لكونه تكرار الاستبدال الضلالة بالهدى بحمل الاهتداء المنفى
ههنا على الاهتداء بطرق التجارة لا الاهتداء فى الدين بقى شئ وهو ان
اشتراء الضلالة بالهدى متفرع على عدم الاهتداء فى التجارة فكيف يصح
تفريعه على عدم الاهتداء على الاشتراء ولا محيص عنه الا بجعل وما كانوا مهتدين
خارجا عن التفريع عطفا على اشتروا الضلالة بالهدى اى اشتروا الضلالة
بالهدى وما كانوا مهتدين لطرق التجارة والا لم يفعلوا ذلك لكن شارحوا
الكشاف جعلوه عطفا على ما ربحت تجارتهم ومفرعا على ما فرع عليه
ما ربحت تجارتهم استنباطا من كلام الكشاف ولكلام الكشاف محمل آخر
لا يسع هذا المقام ايراده قوله ولما جاء بحقيقة حالهم عقبها بضرب المثل
يفهم منه انه اول ضرب مثل فى شأنهم وكان بيان حالهم الى الان على
سبيل الحقيقة وليس كذلك لان قوله اولئك الذين اشتروا الضلالة
تمثيل بحالهم بحال التاجر الغير المهتدى التالف اصل رأس المال الفائت
مقصوده من التجارة وهو الربح وكذلك الله يستهزئ بهم الى غير ذلك
ولا محيص عنه الا بان يتكلف ويقال مقصوده انه ليس المقصود من هذه
الآية ونظايرها افادة امر زايد على ما سبق بل زيادة توضيح ما سبق
وتقريره على وجه بديع هو ادخل فى الزام الخصم والقمع الضرب على الرأس
بخشبة وصرف الفصل عما يريد وكلاهما حسن فى هذا المقام والالدود
الخصومة والجنس فان الخصم الالد بمنزلة الخصم الاخصم او الاجنس والحال

ماعليه

ماعليه الانسان والصفة النعت والقصة الحديث كذا فى القاموس
قوله والذى بمعنى الذين كما فى قوله وخضتم كالذى خاضوا ان جعل مرجع
الضمير فى بنورهم جعل وجه كون الذى بمعنى الذين رجوع ضمير الجمع
اليه لا تشبيه حال جماعة بحاله ولو لم يكن جمعا لزم تشبيه الجمع بالواحد
كما جعله الكشاف وجها لذلك لما ان فيه ضعفا بينا اذ ليس ههنا
تشبيه الذوات بالذوات بل تشبيه الحال بالحال ولا بأس بتشبيه حال جماعة
بحال واحد على انه يجوز ان يكون المقصود تشبيه حال كل منهم وان يكون المقصود
تشبيه حال الجماعة بحال الواحد لكونهم فى اتحادهم بمنزلة الواحد قوله وانما جاز
ذلك ولم يجز وضع القائم مقام القائمين ذكر له وجوها ثلثة اثنان منها بالنظر
الى نفس الذى وثالثها بالنظر الى ما عرض له من الصلة فلذا اخره اما الاولان
فمحصلهما انه لا يستحق ان يجمع لوجهين اولهما انه ليس مقصودا بالوصف
فلا قصد الى مطابقته بالموصوف حتى يجمع لكونه جمعا وثانيهما انه كالجزء
ولا يجمع جزء الكلمة ولما توجه عليهما انه قد جمع فقيل الذين دفعه بانه ليس
جمعا بل زيدت فى الذين حرف فى محل زاد معناه كما هو عادتهم من زيادة اللفظ عند
زيادة المعنى وثالثها انه استحق التخفيف لما عرض له من الاستطالة بالصلة
ولا يخفى ان حق البيان ان يقول ولانه لكونه مستطالا بصلته استحق التخفيف
وبعيد حرف التعليل كما فى اخويه وكانه نبه على انه لا يحط درجته عن الاوليين
كانه ليس بوجه مستقل بل كالتتمة للاوليين وقيل محصل الوجوه ان حذف العلامة
وهو ان الذين فيه ما يقتضى صحة حذف العلامة وهو كونه وصلة وغير مستحق
لان يجمع وكونه مستطالا بالصلة وثانيها الى العلامة وهو ان الياء والنون فيه ليستا
علامتى الجمع بل زيادة لزيادة المعنى فلا يستحقان ان يحافظ عليهما كما فى حفظ
علامة الجمع وهو يقتضى ان لا يفصل بين قوله ولانه ليس باسم تام وقوله ولكونه
مستطالا بقوله وليس الذين جمعه المصحح بل يجب ان يؤخر قوله وليس الذين
ه كما اخره الكشاف لانه الامر الثانى وقوله ولكونه مستطالا مع ما سبق هو
الامر الاول فما ذكرنا هو المناسب لهذا الكلام وما ذكر لكلام الكشاف وبهذا
علم اختلاف مسلكى هذا الكلام وكلام الكشاف وظهر وجه مخالفته مع الكشاف
واورد عليه انه بعد التخفيف ينبغى ان لا يجوز الذى استوقد كما لم يجز القائم
فى مقام ارادة الجمع باللام واجيب بان افراد ضمير استوقد للفظ الذى ولم يرجع
للفظ اللام لانه حرف فى الصورة فلا ينبغى ان يجعل الضمير له بل يتعين ان
يعتبر فى احوال الضمير موصوفه ولكن نقول اللام فى القائمين مخفف الذين
كما انه فى القائم مخفف الذى فلا يجوز افراد ضميره وفى الذى استوقد وضع

قوله الذين دون القائمين لان الامرين احدهما راجع الى الذى العلامة

الذي موضع الذين لعدم الاهتمام بصيغة الجمع فيصح افراده وليس كخفة الذين
ولذا قال فيما بعده والضمير للذي وجمع للحمل على المعنى اذ جمع ضمير الذي ليس
للحمل على المعنى فتأمل حق التأمل وتحمل حق التحمل قوله واشتقاق النار ترك
تعريف النار لاستغنائها عن التعريف ولانه نوقش في تعريف الكشاف بانه
لا يصدق على نار تحت الفلك قوله لان فيها حركة اي كما في النافر وهو
الخارج عن مكانه ولا يبعد ان يقال مشتق من النور لانه مما تخرج من
الزند قوله او الى الضمير النار يتجه عليه ان النار ليست في اماكن حوله
فكيف تشرق فيها ودفعه الكشاف بان قال ويجعل اشراق ضوء النار
حوله بمنزلة اشراق النار نفسها يعني ان اسناد الاضاءة الى النار اسناد
الى السبب والمراد به اضاءة اضوائها الحاصلة بسببها وكانه تركه في هذا
المقام لما رأى ان فيه تكلفا عنه غنى لجواز اعتبار استعمار المستوقد في
اماكن حوله ولا ينافيه قوله نارا لجواز حمل تنكيره على التكثير قوله وما موصولة
في معنى الامكنة يقال يجوز تقديرها في لفظ مكان لكثرته ولا يصح ان
يقاس عليه ما في معناه على انه فرق بينهما بالكثرة وكانه جعل من قبيل عسل
الطريق الثعلب ولعمري العذر اشد من الجرم وكيف لا وعسل الطريق
الثعلب شاذ فكيف يحمل عليه النظم من غير معرفة وقوعه في كلام العرب ولك
ان ما موصولة في معنى عنده ونصب ما في معنى عند لا خفاء فيه قوله وانما قال
بنورهم ولم يقل بنارهم لا تقول لا تنتفي نار الموقد بجادة بل ينتفي ضوؤها
لانا نقول تنتفي النار المشتعلة وانما تبقى الجمرة لو بقيت لكن يمكن ان
يقال لم يقل ذهب الله بنارهم لئلا يذهب الوهم الى انتفاء النار بالكلية
حتى الجمرات ايضا فنفي النور المفيد انتفاء الاشتعال الذي يكون الانتفاع
له في الغالب ولك ان تقول نفي النور لان في انتفاء النور وبقائهم في ظلمات
مع بقاء النار مظنة وقوعهم في النار وتضررهم بما كان توقعهم النفع به
فيزيد تحسرهم وتألمهم بقي ان اضاءة ما حول المستوقدين كيف صار سببا
لذهاب الله بنورهم كما يقتضيه لما وجهه ان الله تع لا يريد اضاءة ما حولهم
بتقدير ان ذلك المستوقد قد استوقد نارا لا يرضاها الله تعالى ولا يخفى
انه تكلف وهذا الذي سوغ تقدير الجواب وجعل قوله ذهب الله بنورهم
للاستئناف والا لا يخفى بعد اعتبار حذف الجواب مع وجود ما يصح ان يكون
جوابا بلا شبهة فان قلت تقدير الجواب لا يدفع هذا الاشكال لانه يكون
التقدير فلما اضاءت ما حول المستوقد خمدت ولا يتضح سببية الاضاءة
للخمود قلت الاضاءة تستلزم الاضاءة الاشتعال الموجب لفناء الحطب

فهي باعتبار ما يلزمها سبب للخمود قوله الا يرى انه كيف قرب ذلك
او اكده بقوله اه جعله مؤكدا لذهاب النور فلزمه انه لا وجه حينئذ
للوصل ويحتاج دفعه الى جعل الواو للحال بتقدير قد اي وقد تركهم
فالحال حال مؤكدة قوله ووصفها بانها ظلمة خالصة ظاهر البيان انه جعل لا
يبصرون وصفا لظلمات فيحتاج الى تقدير رابط اي لا يبصرون فيها ولو جعل
حالا عن المفعول الاول لاستغنى عن حذفه ولا يخفى حسن وصفهم بقوله
لا يبصرون لان شأن المستضيء في الظلمة انه ينتفي ابصاره بالكلية عقيب
انتفاء الضوء بخلاف غير المستضيء فانه يرى في الظلمة شيئا قوله كقوله
وتركهم في ظلمات وقول الشاعر تركته جزر السباع فرق بين الاية
والبيت بان الاية محتملة والبيت مقطوع به اذ جزر السباع لا يحتمل الحال
احتمال في ظلمات في الاية وقد نبه الكشاف على ذلك الوجه والجزر الشاة
المعدة للذبح والنوش التناول وآخره يقضمن اي يكسرن حسن شأنه والمعصم
كمنبر موضع السوار من اليد قوله او ظلمة شديدة كانها ظلمات متراكمة يعني
وتركهم في ظلمات على حذف المضاف تقديره في مثل ظلمات وهي الظلمة
الشديدة قوله ومفعول لا يبصرون من قبيل المطروح المتروك يعني نزل منزلة
اللازم بمعنى لا يقع منهم الابصار ولا يبعد ان يقدر ضمير الى ظلمات اي لا يبصرونها
لانها ظلمات معنوية او لا يبصرون بها حتى لا يتداركوها قوله ويدخل تحت عمومه
هؤلاء المنافقون يشعر بان التمثيل عام ذكر في قصة المنافقين لكونهم من مشمولاته
ويضعف ارجاع ضمير مثلهم اليهم ويبعد تقدير مثل مثلهم ولعله اراد ان الاية بلبها
وخلاصتها مثل ضربه الله لمن اتاه ضربا من الهدى فاضاعه ولم يتوصل به
الى نعيم الابد فبقي متحيرا متحسرا يدخل تحت عمومه هؤلاء المنافقون فلذا قال
مثلهم لاختصاص المثل بهم ولا يخفى ان المنافقين ليسوا مخصوصين بهذا القسم بل
داخلون في من آثر الضلالة على الهدى المجعول له بالفطرة ايضا وقوله او مثل لايمانهم
اشارة الى احتمال جعل الاية تشبيها مفرقا قوله وابوا ان ينطقوا به السنتهم فان
قلت انهم كانوا ينطقون بالحق على خلاف قلوبهم ولذا عدوا منافقين قلت
النطق لا ينافي الاباء عن النطق لان الاباء عن الشيء يجامع ارتكابه اضطرارا و
وايضا لم ينطقوا الا بالالجاء والاضطرار فليس انطاق السنتهم منهم فيصح سلب
الانطاق منهم مطلقا مع النطق والاحسن ان يجعل قوله بكم بيانا لان تكلمهم بالحق
حتى كلمة التوحيد ملحق بعدم التكلم وهم ملحقون بمن لا يقدر على النطق اصلا
وفي اطلاق المشاعر والقوى تنبيه على ان ذكر الصم والبكم والعمي على سبيل الاختصار
في البيان والاعتماد على تنبيه السامع والمراد اختلال جميع مشاعرهم وقواهم

قوله جعلوا كانما ايفت مشاعرهم وانتفت قواهم زاد قوله انتفت قواهم لان
الناطقة لاتدخل تحت المشاعر واشعر بان اكتفاء الكشاف بذكر المشاعر يوجب ادخال
الناطقة تحتها بضرب من التكلف يقال ايف الزرع بمعنى اصيب بافة واذن من
حد علم بمعنى اصغى الى الشيء واصم بتقدير انا اصم افعل صفة عدى بعن لتضمين معنى
الذهول والغفلة قوله اذ من شرطها ان يطوى ذكر المستعار له بحيث يمكن حمل
الكلام على المستعار منه لولا القرينة الحالية والمقالية في الكشاف بحيث يمكن حمل
الكلام على المستعار له والمستعار منه لولا القرينة ويتجه عليه انه مع انتفاء القرينة
لا يصح الحمل على المستعار له ويحتاج في دفعه الى دقة نظر يقصر عنها فهم كثير من
المتعلمين ولا يحتاج اليه ما نحن فيه لانه اسقط قوله على المستعار له ودفع ما
فعل فلا يظن به انه اسقطه لعدم تنبهه لدفعه فان الرجل شانه هو القاضي
بخلاف ذلك وان اردت وجه الدفع فاحسن الوجوه ما في حواشي السيد السند
فخذه فانه المعتمد قوله كقول زهير يمدح هرم بن سنان وشاك السلاح
من شوكة السلاح وهي شدة الباس وحدة السلاح والاصل شائك بحذف
العين فيقال رجل شاك السلاح بضم الكاف وقد نقلت الى موضع اللام ويعل
فيقال شاك بكسرها مقذف مكنز اللحم كانه قذف باللحم وقيل رمي به الى الوقائع
هد الحروف كثير اللبيد جمع لبدة وهي شعر الملبد على دخيته جمع دلالة على كمال
كثرتها حتى كانه لبد متراكبة لم تقلم لم تقطع بيفي لا يعتريه ضعف من قولهم فلان
مقلوم الظفر اي ضعيف والمغلق من الغلق الشاعر اي بالعجيب دقوله يجزيون
عن توهم من ضرب بمعنى اعرض والصفح الاعراض والفغاء اللينة المفاصل المسترخية
للجناح قوله هذا اذا جعلت الضمير للمنافقين على ان الاية فذلكة التمثيل في القاموس
فذلك حسابه انهاه وفرع منه مخترعة من قوله اذا اجمل حسابه فذلك كذا وكذا فان
قلت كيف صار الصم والبكم داخلين في مجمل ما فصله التمثيل وهو لا يفيد الا عدم
الابصار للوقوع في الظلمة الشديدة قلت مثل حالهم في التردد والتحير مطلقا بحال
المستوقد فافاد تحيرهم في المحسوس باي حاسة كانت بل في المعقول ايضا الا انه جعل
كونهم خارجين عن درجة العقل مقررا مفروغا عن الحواس وآلة النطق ايضا هذا وقد
بين الله تعالى التفاوت بين المنافقين والكفار حين قال في شان الكفار على سمعهم
وعلى ابصارهم غشاوة وقال في شانهم صم بكم عمي ولكن نقول الاظهر ان
المقصود من هذه الآية بعد المبالغة في بيان حالهم وغيهم وضلالهم وخسارهم في
الدنيا والاخرة وفي بيان فوت المؤمنين وفلاحهم ليرتدعوا عن شنايع افعالهم و
يلحقوا بطلاب الهدى وحين الاشارة الى انه لا ينفعهم النصح ويؤيده قوله فهم لا يرجعون
فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يعرض عنهم ولا يشتغل بمثل آخر قلت بيان حالهم بعد

ليس لارشادهم بل للتحذير ما عداهم عن الوقوع فيما هم فيه قوله وان جعلته للمستوقدين
هذا بعيد حتى لم يلتفت اليه علامة التفتازاني والسيد السند في شرح الكشاف
واتفقا على ان قوله صم بكم عمي عن احوال المنافقين سواء جعل ذهب الله بنورهم
جواب لما او لم يجعل والقناة الريح والكظيمة اخفى ما يحفر تحت الارض وصفها
بالصماء واقع وصمام القارورة وصمامتها وصمتها بكسرتين سدادها قوله واو
في الاصل التساوي في الشك ثم اتسع فيها المشهور ان كلمة او كلمة شك الا
ان التحقيق انها لاحد الامرين وليس شيء من الشك والتشكيك والابهام والتخيير
والاباحة داخلا في مفهومها بل يستفاد من مواقعها في الكلام واختار ان الاصل
التساوي في الشك تبعا لما في الكشاف والذي بعث الكشاف عليه ان المتبادر
في الاخبار منها الشك فجعل المتبادر من ادلة الحقيقة قوله ولا تطع منهم اثما
او كفورا فانها تفيد التساوي في حسن المجالسة ووجوب العصيان جعل او
للتساوي في وجوب العصيان وليس الكلام لايجاب العصيان بل للنهي عن
الاطاعة فكان الظاهر ان يقال ان او تفيد التساوي في وجوب الانتهاء عن اطاعتها
فاما ان يقال هذا مبني على ان النهي عن الشيء امر بضده واما ان يقال مبني على
جعل المفعول للنفي دون المنفي وعلى هذا البيان وجوب عصيانهما معا يكون ثابتا
بدلالة النص لانهما اذا تساويا في وجوب عصيانهما معا فوجوب عصيانهما معا
اثبت والمشهور ان لواحد من الامرين فيعم بدخول النفي عليه فليس وجوب
عصيانهما ثابتا بدلالة النص بل بالنص قوله ومعناه ان قصة المنافقين
مشبهة بهاتين القصتين وانهما سواء في صحة التشبيه بهما انما ادرج لفظ الصحة
لانهما ليسا سواء بل الثاني كما ذكره الكشاف ابلغ لانه ادل على فرط الحيرة وشدة
الامر وفظاعته ولذا اخره هم يتدرجون في نحو هذا من الاهون الى الاغلظ وهذه
عبارته فنقول الاولى جعل او بمعنى بل كما في قوله تعالى او يزيدون والاوجه عندي ان
مجموع الآيتين تمثيل واحد بجعل حالهم دائرة بين امرين مشبهين بهاتين الحالتين
لانهم اما في تدبير نقض المسلمين وخداعهم فهم في ظلمات النفاق والتباس
الامر عليهم بشوكة الاسلام وضعفهم فهم كالمبتلي بالظلمات الملتجي الى استيقاد
النار في مهب الريح كلما اضاءوا نارا ذهب تدبيرهم انطفى برياح نصر الاسلام
وبقوا في ظلمات لا يبصرون واما في ظلمات خوف نزول الوحي الذي سماعه لهم
كالرعد وبيان الوحي عن الخفايا لهم كالبرق الخاطف يجعلون اصابعهم في آذانهم
مخافة الموت من نزول الوحي وانكشاف حالهم وافتضاحهم كلما اضاء لهم
بان نزل ما لم يفضحهم مشوا فيه وكلما اظلم عليهم بان اوحي ما يفضحهم قاموا
متحيرين ولو شاء الله لذهب بسمعهم وابصارهم اي اهلكهم لكن ابقاهم بحكم

ومصالحهم لا يعلمها الا هو قوله قال الشماخ واسحم وان صادق الوعد صيب الشماخ
حمستة من شعراء العرب واول هذا البيت عفا اية نسج الجنوب مع الصبا اى محا
علامات المنزل ورسومه اختلاف الجنوب والصبا ودهوبها وسحاب اسود
من الارض هطال عبر خطب الخلب كغير السحاب لا مطر فيه ولا خفاء فيه فى ان هذه
الاوصاف انما تحسن فى السحاب دون المطر قوله ومن بعد ارض بيننا وسماء اوله
فاره لذكراها اذا ما ذكرتها حيث تكرار ضنا وسماء للبعضية اذ ليس بينهما بعد جميع
الارض وجميع السماء يعنى انه جمع من ذكرها ومع حيلولة قطعة من الارض وناحية
من السماء بينها وهى سماء تقابل ويحاذى تلك الارض وانما ذكر سماء مع انه لا يزيد
على بعد افاده ارض لانه كما يكون موانع الوصول فى الارض الفاصلة بين الاريب
يكون كذلك من جهة السماء من البرد العظيم والحرارة العظيمة والامطار السريرة
قوله من صيغة الاصل يريد به المادة الاولى من الصاد المستعلية والياء المشددة
والياء التى هى من الشديدة والمادة الثانية لان الصوب فرط الانسكاب
واراد بالبناء الصيغة وهى صيغة الصفة المشبهة التى للثبات دون الحدوث
قوله ظلمة تكاثفه بتتابع القطر لان تقارب القطرات يقتضى قلة الهواء
المتخلل المستنير وانما قال مع ظلمة الليل ولم يقل وظلمة الليل لان الظلمة الليل
ليس فى المطر بل المطر فى ظلمة الليل فاشار الى ان جعل ظلمة الليل من ظلمات فيه
بتبعية الظلمتين الاخيرتين تغليبا او يجعل فى للملابسة الشاملة للظرفية والمظروفية
وفيه بعد وبتجه ان الظلمات اربع على كل تقدير ظلمة تتابع القطر وظلمتا سحمته
وتطبيقه وظلمة الليل ولا وجه لعدم عد ظلمة الغمام ظلمتين على تقدير ارادة
المطر ولا لعدم عد ظلمة المطر على تقدير ارادة السحاب قوله وجعلها مكانا للرعد
والبرق لانهما اعلاه اى فى اعلا المطر فكانهما متمكنان فوق المطر فى المرائى ولانهما فى
مصب المطر فالمطر محيط بهما فى الضباب وقيل اراد باعلى المطر ومصبه السحاب
جعلا كانهما فيه بناء على استعارة كلمة فى للملابسة الشبيهة بملابسة الظرفية قوله
وارتفاعها بالظرف وفاقا شرط سيبويه ان يعتمد على الموصول او على احد الاشياء
الخمسة مع كون المرفوع حدثا نقله مالك فى التسهيل قوله ولذكرهما يجمعا دفع
لما فى الكشاف انهما لم يجمعا ولما يتجه ان مقتضى قوله من الصواعق ان يجمع
البرق وكذا الرعد وفى حصر الداعى الى عدم الجمع رد على ما فى الكشاف من ان
المدعى يحتمل ان يكون ارادة الارعاد والابراق بهما لانه بعيد لا حاجة اليه قوله
يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق بالرحيق السلسل هو من قصيدة
فيها لله در عصابة نادمتهم يوما بجلق فى الزمان الاول فضمير يسقون للعصابة
وقيل للاولاد جفنة اذ فيها ايضا اولاد جفنة حول قبر ابيهم قبر ابن مارية الكريم

قريب

المفضل يصف معاشرته مع الملوك الغساسنة وبردى بالتحريك نهر دمشق
والبريص نهر يتشعب منه والتصفيق النقل من اناء الى اناء للتصفية والرحيق
صفوة الخمر والذ اصفى بالشراب الخالص الذى لا غش فيه والسلسل السهل
الانحدار وتعدية الورود بعلى لتضمنه معنى النزول والا فالورود المتعدى
بعلى بمعنى الوصول لا يتعدى بنفسه والباء فى قوله بالرحيق للمصاحبة اى
ممزوجا بالخمر الصافية السائغة قوله والجملة استيناف الاجزل ان يكون
يجعلون اصابعهم صفة ثانية وقوله يكاد البرق يخطف ابصارهم صفة ثالثة
فيكون المعنى كصيب فيه ظلمات ورعد وبرق لا يطيق السمع رعده ولا
يطيق البصر برقه قوله وانما اطلق الاصابع موضع الانامل للمبالغة ذكر
فى الكشاف لهذه الاطلاق نكتتان احديهما انه من الاتساعات وانما الشائعة
بحيث لا يكاد يحصى وكانه مركبة لما ان الظاهر انه مصحح الاطلاق لا داع اليه
حتى يجمع مع المبالغة الداعية ولما فعله توجيه وهو ان شيوع الاتساع
يرجح ذكره لان اتباع الاستعمال الاشيع ارجح ولا يخفى ان فى اطلاق الاصبع
موضع الانملة مبالغة وفى جمعها مبالغة اخرى فى وجه فاعرفه قوله والصاعقة
قصفة رعد ما قد فسر الصاعقة بتفسيرين ودفع بهما ما يتوجه على جعل الكلام
جوابا للسؤال من انه لا يقابل السؤال لان السؤال عن حالهم مع الرعد و
ودفع السؤال بالتفسير الاول بناء على انه الصواعق حال الرعد وبالتفسير
الثانى بناء على انه يطلق على كل هائل فليكن عبارة عن الرعد وقولهم الى
عليه بمعنى اهلكه والعوا الكلمة القبيحة والمغفرة الستر قوله ورد بان
الحلق بمعنى التقدير وبان ايقاع الخلق على الموت مجاز عن تعلقه بمصحح
الموت ومبدائه وبان عدم الملكة مخلوق لما فيه ان شائبة التحقيق قوله
والله محيط بالكافرين لا يفوتونه كما يفوت دزرحب الصواعق بجعل الاصابع
فى اذانهم وذكر الكافرين ابلغ من ذكر المنافقين مع كون الكلام فيهم لانه
استنطها ربهم بالكفرة وكانوا منتظرين غلبتهم على اهل الاسلام ولشارح
الكشاف هنا مسلكان آخران وكون الجملة اعتراضية مبنى على تجويز كون
الاعتراض فى آخر الكلام لان كل استيناف مستقل بدون الآخر كذا فى شرح
الكشاف فان قلت يكاد البرق جواب عن سؤال نشأ من قوله يجعلون
اصابعهم لما يستفاد من بيانه فهو كلام متصل به معنى فيكون قوله والله
محيط بالكافرين جملة لا محل لها من الاعراب اتى بها بين كلامين متصلين معنى
فلا يكون بناء الاعتراض على تجويز وقوعه فى آخر الكلام قلت بناء على
ما ذكروا على انهم فسروا الكلامين المتصلين معنى بان يكون الثانى بيانا

للاول او تاكيدا او بدلا وجعلها الجملة التي هي جواب السؤال الثاني عن الجملة السابقة كالمتصلة بها بل جعل بعضهم تلك الجملة كالمنقطعة عنها لانها منزلة منزلة الجواب عنها وبين الجواب والسؤال كمال الانقطاع لاختلافهما خبرا وانشاء

قوله وضعت لمقاربة الخبر الوجود لعروض سببه لكنه لم يوجد اما لفقد شرط او لعروض مانع المقاربة كما تتصور بوجود السبب مع فقد الشرط ووجود المانع تتصور لفقد المانع ووجود الشرائط كلها وفقد السبب فتخصيص كاد بالاولى مما يساعده قواعد العربية ولعله تصويب للمقاربة من غير تخصيص بها

قوله بمعنى كلما نور لهم تخشى اخذوه اه كالحيرتهم فيظهر بان يكون الممشى غير متعين ولا يكون لهم في الممشى مقصد بل اي ممشى ظهر مشوا فيه خلفا كان او قداما او يمينا او شمالا افاد ذلك المشي مشي من لا شعور له بحاله ولا تدبير له في ماله وفي قوله في مطرح نوره اشارة الى حذف المضاف اي في مطرحه ويمكن ان يقال يجعل في هنا للتعليل اي مشوا لاجل الاضاءة فيستغني عن تقدير المضاف والنقل من ظلم عبارة عن نقل الحروف من بنية الى هيئة وظلم بالكبير ومنهم من جرح شهادة الظلم عليهم بانه فليكن من قبيل مرر به ودفع بتعديلها بان رعاية المناسبات اقتضت كون مرفوع الظلم كمرفوع اضاء ضمير البرق وكون عليهم ظرفا مستقرا مثل قوله لهم في اضاءلهم واهم الامور في طريق البلاغة عدم فوت المناسبات

قوله هما اظلما حالي ثمت اجليا ظلاميهما عن وجه امرد اشيب الضمير للعقل والدهر في سابق هذا البيت وهو احاولت ارشادي فعقلي مرشدي ام استقمت تاديبي فدهري مؤدبي والاستفهام للمبالغة في الطلب افتعال من السوم وكون العقل مظلم حاله لان العاقل لا يطيب عيشه والدهر مظلم حاله لان الدهر يعادي العاقل الفاضل وجوز ان يكون ضميرهما لارشاد العاذلة وتاديبها وجاز ان يكون لارشاد العقل وتاديب الدهر والمراد بامرد اشيب فقيل الامرد في السن الاشيب في العقل لكثرة التجاريب وقيل الامرد في السن الاشيب بمقاساة الاحزان والاهوال ويحتمل الامرد في السن الاشيب في العقل لاختلال عقله من ورود كثرة الشدائد عليه او الامرد لذهاب شعرات وجهه من الشوائب الاشيب في السن والفاء في قوله فعقلي مرشدي قيل للتعليل اي فلا تحاولي لان عقلي مرشدي ويحتمل ان يكون جواب شرط محذوف اي ان حاولت ارشادي فاحلي ارشادي الى عقلي

قوله فانه وان كان من المحدثين اه شعراء العرب ثلثة فرق منهم من يستشهد بشعرهم وهم الجاهليون كامرء القيس وطرفة وزهير والمخضرمون الذين ادركوا الجاهلية والاسلام كحسان ولبيد والمتقدمون من اهل الاسلام كالفرزدق وجرير و

والزرقة

والزرقة الرابعة الناشية بعد الصدر الاول وهم الذين سموا بالمحدثين كابي تمام والبحتري والطيب لا يستشهد بشعرهم الا انه جعلهم بمنزلة الراوي فيما يعرف انه لا مساغ فيه سوى الرواية ولا مدخل له في الرؤية ولا يخفى ان تعدية النقل عما لا يجعل فيه الرؤية وليس الشان فيه الا السماع وبهذا اندفع ما يقال ان مبنى الرواية على الضبط ومبنى القول على الدراية فمن كون روايتهم موثوقا بها لا يلزم الوثوق بشعرهم لجواز ان يعتمدوا فيه على معرفتهم وتكون ناقصة فانشاد الشعر منهم ليس بمنزلة الرواية بل بمنزلة نقل الراوي بروية فان رواية معول عليها بخلاف عمله وقوله حراص ككرام جمع حريص

قوله اي ولو شاء الله ان يذهب بسمعهم اي بقصيف الرعد اي اشتد واو صوت الرعد وبوميض البرق لمعانه كلاهما مصدران كالغذير وقوله ابكي دما بقيضين معنى الصب والا فبكيت الرجل وبكيت عليه بمعنى وانما قال ولو شاء الله ان يذهب بسمعهم بقصيف الرعد تنبيها على وجه ربط هذا الكلام بما سبق والاظهر انه لمزيد توبيخ المنافقين حيث لا يتنبهون ان من قدر على ايجاد قصيف الرعد ووميض البرق واعدامهما قادر على ان يذهب بسمعهم وابصارهم فلا يرجعون عن ضلالهم فلا حاجة الى اعتبار اذهاب السمع بالقصيف الا انه يقال لو لم يعتبر الاذهاب بالاسباب لكان تعلق فعل المشبه به غريبا لكن لا يذهب عليك انه ظهر للشرطية فائدة سوى ما ذكره هي اليق بالمقام

قوله وظاهرها الدلالة على انتفاء الاول لانتفاء الثاني يحتمل ان يكون المعنى وظاهر كلمة لو الدلالة على انتفاء الاول لانتفاء الثاني لا كما ظنه النحاة ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول لان انتفاء الملزوم لا يدل على انتفاء اللازم بل الامر بالعكس فيكون اشارة الى تصحيح قول ابن الحاجب على قول النحاة لكن ما ذكره ابن الحاجب مردود بان معنى قول النحاة ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول ليس ان لو يستدل بها على انتفاء الثاني بانتفاء الاول بل معناه ان لو موضوعة للدلالة على ان الثاني منتف وسببه انتفاؤه في الواقع انتفاء الاول ويحتمل ان يكون المعنى ان ظاهر الاية هنا الدلالة على انتفاء الاول لانتفاء الثاني يعني ان استعمال لو قد يكون للاستدلال والظاهر ان المراد ههنا هذا المعنى ولا يخفى عليك ان حق العبارة وظاهرها الدلالة على انتفاء الاول بانتفاء الثاني لانه يقال دل عليه بكذا ولا يقال دل عليه لكذا

قوله الشيء يختص بالموجود حاصل كلامه ان الشيء لم يختص بالموجود لكنه تارة بمعنى لا يشمل الى الحق بجعله اسما لما هو شيء وتارة بمعنى لا يشمل الجمادات بجعله اسما للشائي في قوله على كل شيء قدير بهذا المعنى

تعلق بجعل الشيء بمعنى ما يصح ان يعلم وتخصيصه بالممكن بالعقل قوله بلا مثنوية
بتشديد الياء كانها مصدر ماخوذة من المثنى بمعنى اثنين اي من جعل الاشياء
باعتبار القدرة اثنين اثنين مقدورا هو الممكن وغير مقدور هو الواجب ومقدورا
هو الممكن وغير مقدور هو الممتنع قوله لذلهم التخصيص بالممكن في الموضعين
فان قلت التخصيص بشاهد العقل ليس باطلا فلا ضير لهم في ذلك اللازم كما
يشهد به السوق قلت المتنازع ان في اللغة ينبغي منها من وافقه ظاهر
الاستعمال من غير حاجة الى التخصيص فان قلت لزمهم ايضا التخصيص بما سوى
مقدور غيره مع ايضا كافعال العباد قلت هذا يلزمنا ايضا لو تم دليلهم على ان
العباد خالق افعالهم قوله ان الحادث حال حدوثه وبقائه ليشمل الممكن القديم
عند من يقول به وفيه ان قوله على كل شيء قدير لا يفيد القدرة عليه ما دام شيئا
فيجوز ان يكون القدرة قبل وجوده فان قلت كيف يكون الموجود مقدورا
وايجاده يستلزم تحصيل الحاصل قلت قادر على ايجاده باعدامه ثم ايجاده
واقول فيه دليل على صحة اعادة المعدوم لانه شيء قوله وان مقدور العبد
مقدور له تعالى لانه شيء اي لان كلا من الامور المذكورة شيء ولانه دليل
على جميع ما ذكر قوله اقبل عليهم بالخطاب هذا الكلام مبني على عدم الوثوق
بما روي عن علقمة والحسن لو على انه لا يقتضي تخصيص الخطاب كما يشير اليهما
والا فلم يكن في مكة منافق فكيف يكونون داخلين في هذا الخطاب وايضا
لما كان نزوله منوزه عما قبلها فكيف يتجه فيه الالتفات من الغيبة الى الخطاب
الا ان يقال يجوز ان يكون في الكلام النفسي حادث بعد تمام نزول القرآن وان
لم يكن فيه ذلك الالتفات حين النزول لمصلحة تتعلق بنزوله قبل ما قبله
هز للسامع وتنشيط له اشارة اولا الى النكتة العامة للالتفات من
الهز والتنشيط بتجديد طريق الخطاب وثانيا الى نكات تختص بهذا
الموقع وكذا ان تجعل اولا اول ايضا من المختصة بهذا الموقع فان هذا الخطاب
مما يوجب التنشيط اما بالنسبة الى المطيعين فهو في غاية الظهور واما
بالنسبة الى المبعدين المغمورين في العصيان فلعموم فيهم انهم تحت حكم كم يتوب
عليهم باللطف والرحمة ولا يخرجهم عن ساحة الهداية ولا يترك امرهم ولا يأس
عنه لاحد بكثرة الذنوب ولا يخفى ان قوله وجبر الكلفة العبادة بلذة المخاطبة
ايضا من النكت التي تعود الى السامع فيناسب ان يجمع مع الهز و
والتنشيط بما يتعلق بالعبادة ويعود اليها بلذة المخاطبة لانها تجري بالاهتمام
من الاهتمام والتفخيم والانسب ان لا يقيد جبر الكلفة العبادة
بلذة المخاطبة لانها تجري بالاهتمام بامر العبادة وتفخيم شانها ايضا ولو

ترك

ترك التقييد لكان مستقلا لما فيه من الاهتمام بالعبادة وتفخيمها ولم يكن الفصل
بينه وبين الهز والتنشيط تركا بحاله الفصل ومن النكت الجليلة في جميع
جميع الفرق في هذا الخطاب ان العبد بكمال القرب لا يخرج عن دائرة
التكليف بل هو كالبعيد الابعد في ذلك والمقربون والمبعدون في قرن
واحد في ذلك ومن هذا يعرف وجه وان وجه لاستعمال نداء البعيد
لمن وهو في منطان الزلفى وهو انهم كالمبعدون في مقام التكليف والا
هتمام بامر العبادة وتفخيم شانها يظهر من انه يخاطب بها المنقادون
كل الانقياد والمتمردون كل التمرد وسيجيء وجه آخر في نكات بالاقامة
الاهتمام والاعتداد قوله ويا حرف وضع لنداء البعيد جعله ابن الحاجب
موضوعا للنداء مطلق المنادى فالنكتة في اختياره ان الخطاب مشتمل على
من هم في غاية الزلفى ومن سواهم من المتوسطين ومن هم في غاية البعد و
ولك ان تجعل القرب والتوسط والبعد باعتبار دخول البعض في ساحة
التكليف وكون البعض في ساق الوجود وكون البعض في ساحة العدم و
وقوله وهو اقرب اليه من حبل الوريد ينبغي ان يؤول بان المراد انه اقرب اليه
من حبل الوريد في اعتقاده والا فيجوز ان يكون استعمال نداء البعيد لاعتقاده
بعده ويمكن ان يكون نداء البعيد لان كل ما هو غائب عن الحس بعيد عن الخطاب
ونظيره انهم قالوا كل ما هو غائب عن الحس بعيد عن الاشارة فيصح
استعمال اسم الاشارة والمفيد للبعد فيه وكون يا نائبا مناب فعل وفاعل
يقتضي ان يكون جملة مفيدة وحدها لا مع المنادى الذي هو مفعول اذ الجملة
لا تتوقف على المفعول ففي قوله وهو مع المنادى جملة مفيدة نظر ويمكن
ان يقال لم يرد به توقف تحقق الجملة على المنادى بل انه مع المنادى انما صار
جملة لانه نائب مناب فعل وفاعل لا لانه يجوز تركيب الجملة من حرف واسم
كما ظنه المبرد في شانه واطلاق الفعل على جملة ادعو لانهم كثيرا ما يطلقون الفعل
على مجموع الفعل والفاعل الضمير اذا كان متصلا فيقولون ضربت فعل ماض
متكلم وقوله فانهما كلمتين دون ان يقول فانهما مثلان لان يا لا يلزمه التعريف
وقد يقصد به مجرد النداء فلا باس في جمعه مع اللام مقصودا به مجرد النداء
لانه ليس جمع مثلين فالاصوان عنه لان فيه جمع امرين هما كمثلين وفسر الاوجه
من التاكيد بتكرار الذكر والايضاح بعد الابهام واختيار لفظ البعيد وتاكيد
معناه بحرف التنبيه ويمكن ان يراد وتعريف المنادى بجمع حرفي التعريف
وقوله وكل ما نادى جملة حالية يتم بها التعليل وقوله كل مبتدا خبره حقيق
بان ينادى له بالاكد الابلغ قوله وما روي عن علقمة اه في قوله ان صح رفعه

توريض بما ذكره الكشاف من قوله وبلغنا باسناد صحيح عن علقمة والحسن ورد
قوله فلا يوجب تخصيصه بالكفار بان ما رواه عن علقمة هو انه مكي بمعنى انه
خطاب الى مشركي مكة ولا يخفى انه بعيد عن المكي جدا فلا يلتفت اليه
ومن وجوه التردد في صحة الرد انه يخالف ما ثبت من ان السورة مدنية
وان رد بان المكي بمعنى انه خطاب الى مشركي مكة وانه نزل بمدينة لما عرفت
قوله ولا امرهم بالعبادة عطف على قوله وما رواه عن علقمة يعني ما رواه لا
يوجب التخصيص بالكفار ولا امر الناس بالعبادة بناء على ان امر المسلمين
بها طلب الحاصل وقوله فالمطلوب من الكفار هو الشروع فيها بعد الاتيان
بما يجب تقديمه دفع لما يتجه على شمول الخطاب للكفار بهم كيف يامرون
بالعبادة ولا يصح منهم العبادة اذ العبادة موقوفة على المعرفة ولم يلتفت
الى جواب آخر ذكره الكشاف من ان كفار مكة كانوا عالمين به تع كما يستشهد
به قوله تع ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله لان
هذا الجواب بعيد عن الصواب اذ معرفة الكفار لا تنفع في صحة العبادة
بل لا بد فيها من الاعتراف بالرسالة وفي هذا الجواب ايضا يلزم ان يكون
ايجاب اصل العبادات واعظمها متطفلا على ايجاب العمل وهو خلاف
المعقول ويمكن ان يقال كون المعرفة اعظم العبادات واصلها لا ينافي
كونها متطفلا في الايجاب لانها لوضوح امرها كانها مستغنية عن الامر بها
ولهذا لا يعذر فيها من لم يبلغه رسالة بخلاف العمل والاوجه ان يجعل
العبادة شاملة للمعرفة ايضا فيدخل الكفار تحت الامر بلا حاجة الى
مؤنة ما ذكره ولو رد ان ارادة اصل العبادة للكفار وزيادتها للمؤمنين
جمع بين الحقيقة والمجاز اجيب بان زيادة العبادة من افراد العبادة
قوله انما قال ربكم تنبيها على ان الموجب للعبادة هو التربية اي تنبيها على
ان سبب ايجاب الله العبادة هو تبليغ العابد الى كماله على سبيل
التدريج وتلك السببية من وجهين احدهما ان التربية التي قبل العبادة
توجب العبادة شكرا لها والثاني ان نفس العبادة تربية له فالايجاب
لارادة التربية فليس [illegible] المعبود بمنزلة نسبة له الى المعبود الا التربية
وهو بريء من الانتفاع به مطلق علم ان تلك العبادة اوجبت له
تربيته ومن فوائد قوله ربكم تنبيه المخاطب على ان الآمر هو المربي وفي امره
التربية فيبعث على الانقياد قوله صفة جرت عليه للتعظيم اي صفة
مادحة واما قوله وللتعليل زيادة على الكشاف فمعناه تعليل الربوبية
يعني بيان علة ربوبيته وهو ليس من معاني النعت بل مما ينتقل اليه

تعلق بما

من فحوى

من فحوى الكلام ولذا خلا عنه مباحث النعت في كتبهم ولا يخفى ان الاظهر انها
صفة كاشفة من قبيل الجسم الطويل العريض العميق ذكر كشفا لربوبيته هذا ووجه
جعلها مادحة ان عم الخطاب اي الرب المشترك بين الجميع متعين قبل ذكر قوله
الذي خلقكم لا يحتمل غير الموصوف بها بخلاف ما اذا اختص بالكفار فان ربهم يحتمل
عندهم غير الخالق ولكن يرجح ارادة الرب تع انه رب الارباب عندهم وانه ينصرف
اليه اطلاق ربكم على ما قيل وان خطاب الشايع النافي لربوبيتهم بالامر بعبادة
ربهم ينبغي ان يجعل ربكم شاملا لهم فالاوضح الاصح انها على تقدير التخصيص
ايضا مادحة كما يشعر به فحوى كلامه لا انها للتقييد كما صرح به صاحب الكشاف
وان اثبت الشارحون كلامه بان الاصل في النعت التقييد واطلاق الرب
على غيره تع شايع فيما بينهم قوله والخلق ايجاد الشيء على تقدير اي مشتملا على
تقييد قيد كان ذلك التعيين قبل الايجاد ومشتملا على استواء المعهود للمعين
في العقد فكما يجعل العقل مساويا للمقياس يجعل الخالق المعهود مساويا لما
قدره في علمه ويخالف الموجد المقدر في العلم قوله متناول كل ما يتقدم الانسان
بالذات او بالزمان يشعر عبارته بانه جعل قبلكم شاملا للتقدم الذاتي وللتقدم
الزماني وهو جيد لو ساعده اللغة كيف وهو ظرف زمان ودفع بقوله منصوب
معطوف على الضمير المنصوب توهم عطفه على الضمير المجرور في ربكم بصحة المبنى ولما
يمنعوا امتناع العطف على الضمير المجرور من غير اعادة الجار ولا يخفى ان في وصف المعبود
بالخالقية كمال توبيخ للمخاطبين على عبادتهم وعبادة من يعتقدون بهم للاوثان
اللاتي هي من مصنوعاتهم كيف وقضية العقل ان يعبدهم تلك الاوثان فلننضم
هذه النكتة الى نكات وصف ربكم بقوله الذي خلقكم قوله والجملة اخرجت مخرج
المقرر عندهم اما لاعترافهم به اراد الاغناء عن اعتبار التغليب والافلا خفاء في
تقرره عند المسلمين وانما الكلام في تقرره عند المشركين والاخراج مخرج المقرر لا ينافي كونه
مقررا حتى ينافي تعليله باعترافهم اذ يصح ان يقال اخرج مخرج المقرر لكونه مقررا و
وفي اعترافهم بكونه خالقهم للمتقدمين ودلالة الآيتين عليه نظر وايضا يصح ان يكون الجواب
بان الخالق هو الله بعد السؤال بادنى تامل لا بالتبعية بالبديهة فالوجه هو الثاني ومبنى
هذا الكلام على ما هو المشهور ان الوصف يجب ان يكون معلوما للمخاطب والاظهر ان
الوصف بشيء لا يوجب كونه معلوما بل يوجب كونه معلوما بحيث يعلم بادنى توجه
كيف وتقول لغيرك اضرب رجلا يضربك وهو لا يعلم موصوفا بما يضربه في الاستقبال
لكنه مما يمكنه العلم بسهولة بعد وقوع الضرب قوله وقرئ من قبلكم على اقحام الموصول
الثاني بين الاول وصلته تاكيدا فيه تنبيه على اشكال هذه القراءة لمن يعلم
ان التاكيد لا يكون بغير لفظ المؤكد الا في الفاظ محفوظة وان تاكيد الموصول قبل

الصلة لا يجوز وفي تشبيهه بهذا الاقحام باقحام جرير ايضا تقوية التنبيه لان في اقحامه ايضا ليس على قياس كلام العرب لانه لا يصح الفصل بين المضاف والمضاف اليه بغير الظرف ولم يقل وكما اقحم اللام بين بين المضاف والمضاف اليه في لا اباكم مع ان الكشاف ذكره متابعة لابن الحاجب في ان الاب ليس بمضاف وانما اعرب تشبيها بالمضاف

قوله كانه قال اعبدوا ربكم راجين ان تنخرطوا في سلك المتقين حمل لعل على الرجاء للمخاطب فانه كما يجيء لرجاء المتكلم يجيء لرجاء المخاطب والرجاء غيرهما كما يشهد به موارد الاستعمال وجعله بحقيقة الرجاء لانه لا صارف عنه وزيف بهذا بانه في جعله حالا من فاعل اعبدوا دون مفعول خلقكم كما ذهب اليه الكشاف قطع من الاقرب الى الابعد بلا جهة وانه لا معنى لتقييد العبادة برجاء التقوى لان الرجاء ينافي الحصول بل المناسب تقييده بنفس التقوى ليكونا في معنى الامر بالتقوى او برجاء ثواب التقوى والحمل عليه تكلف وخروج عن سنن الكلام وانه يلزم توسط الحال من الفاعل بين وصفي المفعول ويمكن دفعها بانه يكفي جهة ترجيح تعلقه بالابعد انه ح يكون محمولا على الحقيقة وتقييد النسبة المقصودة بخلاف ما اذا تعلق بالاقرب فانه ح يكون مجازا وتقييدا للنسبة الغير المقصودة وانه ليس تقييدا للعبادة برجاء استمرار التقوى على ما يفيده قوله تتقون على صيغة المضارع ورجاء استمرار التقوى يفيد حصول التقوى بالفعل وفائدة التقييد برجاء الاستمرار ما ذكره من التحذير عن الاغترار واما حديث الفصل بين وصفي المفعول فيما بعده من جعل الذي جعلكم مرفوعا بالمدح او منصوبا به فانه وان كان وصفا في الحقيقة لكنه جملة مستقلة في الصورة مع استبعاد رعاية الفاصل ارتكاب الفصل ويدفعه بالكلية جعله مبتدا لقوله فلا تجعلوا لله اندادا فليكن هذا الاحتمال مبنيا عليه الان يقال جعل الطالب جزا بعيد بحيث يختار النصب للتحرز عنه بعدما الطلبة ومن فوايد تقييد العبادة برجاء التقوى انه ينبغي ان يكون العبادة لله خاصة صادرة على وجه التنزه عن السمعة والرياء قوله على معنى انه خلقكم ومن قبلكم في صورة من يرجى منه التقوى جعل لعل ح مجازا اذ ليسوا حين الخلق مرجوي العبادة لان الله تع منزه عن الرجاء حتى يصيروا مرجوين برجاده وهم ليسوا حين الخلق ممن يصح منهم الرجاء حتى يكونوا مرجوين لانفسهم ويمكن جعل الرجاء على حقيقته بهذا التوجيه ايضا بان خلق اول الناس حال كونه مرجو العبادة عند الموجودين زمان خلقه من الملائكة وخلق غيره في حال كونه مرجو العبادة في غاية الظهور فاستغنى عن التعميم اذا وجدت الظهور وفي خلقهم مرجوي العبادة مزيد انعام حيث خلقهم مختارين في العبادة غير ملجئين اليها اذ الجزاء انما يترتب على الاختيار قوله وهو ضعيف اذ لم يثبت في

اللغة

اللغة وان ذهب اليه الانباري وجماعة من النحويين قوله على ان الطريق الى معرفة انه والعلم بوحدانيته واستحقاقه العبادة وجه الدلالة اولا وثانيا انه عين الوجب لمصنوعاته فعلم ان طريق معرفته معرفة الصنع ووجه الثانية ان المقصود الامر بعبادة الرب تع فلو لم يكن متوحدا في هذه الصنايع لم يكن الامر بعبادته وفي الاية تنبيه ايضا على ان طريق معرفة عدم استحقاق غيره العبادة ذلك النظر وفي التنبيه على ان العبد لا ينبغي بها ثواب نظر لانه جعل العبادة معللة بالربوبية والربوبية تعم ربوبية الدنيا والاخرة والعبادة لربوبية الدنيا للشكر ولربوبية الاخرة ليتحقق فيفيد النظم ان العبادة توجب تربية الاخرة قوله او منتظرا جره فلا تجعلوا قد عرفت ان جعل الطلب جزا قليل جدا فالظاهر ان يجعل الخبر رزقا لكم بتقدير يرزق رزقا لكم او بتقدير يرزقكم رزقا فحذف الفعل ونقل المفعول الى المصدر فوجب حذف الفعل فلا يخفى حسن توزيع الانشاء على الاشتراك عليه ويحتمل ان يكون الذي جعل لكم مفعول تتقون اى لعلكم تتقون عذابه او كفران او معصيته واعلم ان في جعل الارض فراشا للجميع منة عظيمة اذ لو صنع الارض بحيث الى التناوب في الافتراش او كثر الخلق بهذه الجبلة تعسر الامر كل العسر فالامانة نعمة عظيمة في حق الاحياء والاموات ولو جعل الارض الغير الصلب بناء لاشكل امر المعيشة تحتها واضر نزول الماء منها ومن جملة فوائد جعل الارض فراشا انه جعل المفترشين محفوظا من الهوام ولولا حفظه لما سلم احد سيما النيام ويحتمل جعل السماء بناء انه جعل ما تحت السماء كبيتهم حيث يادون فيه اموالكم من غير ان يكون في بناء او حائط ولو جعل الارض الصلب فراشا لتعسر افتراشهم وخروج النبات عنه وسوق النظم يقتضي ان يقال جعل لكم ولمن قبلكم الارض فراشا فهو المراد حذف الانسياق الذهن اليه مجازا قوله قد جعلت اى صارت قلوص بفتح القاف الابل الشابة والاكوار جمع كور بالضم وهو الرحل باداته والمرتع المرعى الذي فيه خصب وسعة وقوله من الاكوار متعلق بقريب اى صار ما اكلها و مشربها قريب من رحله اى من موضع فيه رحله ويحتمل جعل في الاية معنى اوجد اى اوجد الارض حال كونها مبسوطة مفترشة لكم فلم يحتاجوا الى بسطها والسعي في جعلها مفترشة قوله ومعنى جعلها فراشا ان جعل بعض جوانبها بارزا عن الماء مع ما في طبعه من الاحاطة بها فاستعمال التصيير المقتضي لكون المصير منتقلا من حال الى حال آخر لتنزيل ما يقتضيه طبع الماء منزلة الموجود وفي حق كثير من المخاطبين لا يحتاج الى هذا الاعتبار لانها كانت تحت الماء في طوفان نوح ويمكن بناء استعمال التصيير على انه كان الارض على صورة فيها كرية فبسطها الله تع وعلى انها كانت اولا للجن والملائكة فاستخلصها الله منهم للانسان قوله فالسماء

اسم جنس اول موضع واولاه بتفسير السماء قوله تع او كصيب من السماء و
والاختلاف فى كون السماء جنسا او جمع سماءة كالاختلاف فى كون الكلم
جمع كلمة او جنسها وفى كثير من النسخ فيه سماءة باعراب ما هو على وزن طلحة
ووجهه غير ظاهر اذ الهمزة منقلبة عن الواو لوقوعها بعد الالف الزائدة فلا وجه
للقلب فيما هو على وزن طلحة وفى بعض النسخ سماوة وقوله بيتا كان او قبة
او خباء ويدل على التفاوت بين البيت والخباء والقبة وفى حاشية
الكشاف للسيد السند ان البيت اعم لكن فى القاموس ان البيت ما
كان من المدر او الشعر وفى شرح الكشاف للعلامة التفتازانى هو من
الطين واللبن والشعر والقبة مثل الخيمة والخباء من الصوف والوبر وفى
حاشية الكشاف للسيد السند القبة ما كان مدورا والخباء كالخيمة مما
الصوف والوبر دون الشعر قوله وخروج الثمار بمشية الله وقدرته ولكن
جعل الماء الممزوج اه جعل اولا سببية الماء لاخراج الثمرات عادية جريا على
مذهب اهل السنة فى اسناد جميع الاشياء الى الله تعالى من غير مدخلية لشئ
آخر وثانيا اشار الى حمل الباء على السببية الحقيقة جريا على مذهب غيرهم
من المعتزلة والحكماء حيث قال او ابدع اه لكن كل تقدير لا يظهر قصر
البيان على سببية الماء الممزوج بالتراب اذ المركبات المتولدة من العناصر
مركبة من العناصر الاربعة لا على مجرد الماء والتراب ثم فى كون القوة القابلة
مودعة فى التراب محل نظر لانها مودعة فى الحب النابت لانه الذى ينبت
ويخرج منه الثمرات ثم لا يظهر قصر الفائض على الصور والكيفيات دون
الكميات قوله فان ما علاك سماء ولا يخفى انه يصح ان يراد بالسماء المطر
لانه ما علاك ويجعل من للتبعيضية فان المنزل بعض المطر وقوله الى جو
الهواء من قبيل اضافة احد المترادفين الى الآخر وهو لا يجوز فى القاموس
الجو الهواء لكن فى الصحاح الجو ما بين السماء والارض فالاضافة من قبيل
خاتم حديد قوله ومن الثانية للتبعيض اورد له نكتة شواهد اوردها ارادة
البعض بالثمرات فى مقام الجعل مفعول الاخراج فى غير هذا الموضع وهو قوله
فاخرجنا به ثمرات فان التنكير سيما فى جمع القلة يفيد البعضية وثانيها
استدعاء تناسب المكتنفين به ذلك وثالثها استدعاء رعاية موافقة
الواقع وترك وترك من شواهد ارادة البعض بها مما اورد بها الكشاف
اولها وهو فاخرجنا به من كل الثمرات فان من كل الثمرات لا يصح ان يكون
بيانية اذ لا مبهم يبينه وعدم صحة الابتدائية ووجه الزائدة بين مع
ان كثرة ارادة البعض بالثمرات اقوى على انه لان استعمال المبهم فيه ثم اذ لا بد

من

من تقدير مفعول وبعد تقديره كما يصح ان يكون مبعضا يصح ان يكون مبينا ولا
يخفى انه يصح ان يراد بالثمرات الاستغراق العرفى فلا يفوت مطابقة الواقع
وقوله ولا جعل كل المرزوق معناه انه لم يجعل الثمرات كل المرزوق اذ من
المرزوق اللحم فيكون تنوين رزقا للتبعيض ثم يكون ان يراد بقوله من الثمرات
من ذى الثمرات او الثمرات التى جعلت بذورا فيتعلق بالاخراج ويكون من
ابتدائية ويكون ارشادا الى الزراعة وقوله انفقت من الدراهم الف يحتمل
التبعيض فالمراد هذا القول فى مقام اريد بالدراهم معهودة هى الف حتى
يصح شاهدا للتبيين قوله لانه اراد بالثمرة جماعة الثمرة لا يخفى ان انواع الثمرة
تقتضى جمع الكثرة وجعل الثمرة جماعة جماعة انما يناسب بجمع افراد كل نوع و
وجعلها جماعة اما جمع انواع مختلفة تحت جماعة فلا بد له من بيان داع حتى
يكون مقبولا قوله اولان الجموع متعاور بعضها موضع بعض ووضع جمع القلة
ههنا موضع الكثرة للتنبيه على ان المخرج لكم فى جنب مقدوره تع قليل والفرق
بين جمع القلة والكثرة مختص بحال التنكير واما فى حال التعريف فكل جمع
للكثرة قوله متعلق باعبدوا على انه نهى معطوف عليه يقال فالمناسب و
ولا تجعلوا كما فى قوله تع واعبدوا الله ولا تشركوا وفيه ان المقامات متفاوتة
فيكون المقصود ههنا الى النهى عن الشرك بعد العبادة لانه يحبطها لان اصل
العبادة واساسها هو التوحيد والشئ لا يكون ولا يبقى بدون اصله وافادة
النهى عن الاشراك حال العبادة بطريق الاولى لانه اذا كان الشرك محبطا
لما قبله من العبادة فكيف يجتمع مع العبادة وفى قوله اعبدوا الله ولا تشركوا الى
النهى عن الشرك مطلق قوله او نفى منصوب باضمار ان جواب له يقال هذا
ليس بشئ لان العبادة لا يكون سببا لعدم الاشراك الذى هو اصله قلت
العبادة تكون سببا لنفى الاشراك الذى ينافيه ولا يجتمع معه قوله
او بلعل اه اى متعلق بلعل ومن تمته واما وجه تعلقها بلعل بجعل لعل ملحقا
بالاشياء الستة على خلاف ما اشتهر من الحاق لعل بليت لتنزيل المرجو لبعده
عن الحصول منزلة المتمنى لان تبعيده المخاطبين ومنهم المطبوعون عن التقوى
بعيد وبناء هذا التوجيه على تخصيص الكفار بالخطاب يجعل هذا التوجيه
ضعيفا وفى قوله لاشتراكها فى انها غير موجبة بحث وهو ان غير الموجب
عند ارباب العربية هو النفى والنهى والاستفهام لا غير فكيف يشاركه
الستة فى كونها غير موجبة ويمكن دفعه بانه لم يرد بغير الموجب ما هو
مصطلحهم بل اراد انها غير مثبتة بقى انه حمل التقوى على ما هو منتهى درجات
السالكين وهو التبرء عما سوى الله وليس معها عدم الجعل اندادا بل عدم

الجعل اندادا حاصل قبل التقوى ولو اريد بالتقوى اول مراتب التقوى فهو يعني
ترك الاشراك ثم يصح التفريع اذا اريد بالتقوى الاتقاء من عذاب الله كما
اعبرة الكشاف في هذا التفريع قوله والمعنى ان تتقوا لا تجعلوا له اندادا
جعل لا تجعلوا نفيا منصوبا وذكر في بيان معناه ما يفيد كونه مجزوما لكنه قصد به
حاصل المعنى واظهار السببية التي هي شرط لتقدير الناصب فان قلت
المناسب ان يجعل التقوى سببا لعدم الجعل ندا اذ عدم الجعل اندادا يجتمع مع
الجعل ندا بل ندين ايضا قلت ذكر الانداد للمبالغة في النهي عنه ولا شعار بان التجاوز
الى الند كالتجاوز الى الانداد لان الند دعوى الند لا يقتصر على الواحد لانه اذا
جوز منادة غير الواجب للواجب فالمنا كثير ولا يخفى انه يجوز جعله نفيا
مجزوما في جواب الامر ولا مانع من اعتباره قوله او بالذي جعل ان استانفت
به جعله الكشاف متعلقا بالذي جعل مرفوعا بالابتداء فيتوهم ان مقصوده
هذا الوجه لكنه غفلة محضة لان كلامه صريح في ان مقصوده الرفع بالابتداء
على المدح وكان منشاء الوهم انه لا وجه لتخصيص التفريع بالرفع على الابتداء بل
هو مشترك بينه وبين النصب بالوصفية لان المرفوع بالمدح وصف في المعنى
لكنه ضعيف اذ جعله حكما مقصودا بجعل التفريع عليه حسنا وان كان ماله
الوصف الذي ليس فيه حكم مقصود وقد عرفت حسن التفريع على الذي جعل
لكم بجعل جزء رزقا لكم فاجعله وجها خامسا للتفريع فانه من النكات التي جعلت
رزقا لكم فلا تغفلوا واغتنم وفي تقديم لله على ندا سوى ان اندادا في الاصل
مبتداء فلا بد من تقديم الخبر الظرف لتصحيحه ان التقديم والمعنى على حصر نفي الجعل
على الله تعالى بان لا يكون ذلك النهي لغيره تعالى لانه لو كان غيره بحيث لا ند له لكان
هو الله تعالى اذ من لا ند له ليس الا الله تعالى فافهم والمنادي هو المعاند قوله
انما تجعلون الى ندا المعنى اينما تجعلون ندا الى موضع الى موضع ندا ولما قدم على الموصوف
انتقل من الوصفية الى الحالية لان الوصف لا يتقدم فقد احسن العلامة التفتازاني
توجيهه حيث جعله حالا من ندا اي تجعلون اينما ندا حال كونه الذي مضافا الى
وفيما قال السيد السند انه حال من تيما ولا يصح جعله حالا من ندا لانه خبر المبتداء
نظر لان تيما ايضا مبتداء الا ان يقال جوز بعض [illegible] عن المبتداء وقوله وما تيم
لذي حسب ندا بمعنى ان تيما ليس لذي حسب حقير ندا فكيف تجعلونه ندا للمقل
مع علو نسبي قوله وتسميته ما يعبده المشركون من دون الله اندادا وما زعموا
اذ يستحيل ان يزعم ذلك عاقل وحاصل ما ذكره ان النهي عن الجعل ندا لله تهكم بهم
بتنزيلهم منزلة من جعل له تعالى اندادا وكذا في جعل مفعول الجعل الجمع دون المفرد مع
ان كلا منهم لا يتخذ اندادا بل ندا واحدا يتوسل بشفاعته مزيد تهكم بان من اتخذ

له تع ندا فقد اتخذ اندادا لا تحصى اذ امثال ما يتخذه لا يكاد تحصى ومثله ما ياتي
في قول موحد الجاهلية ام الف رب وفي الآية احتمال تقسيم الجمع على الجمع لكن
التوجيه السابق ابلغ ولك ان تقول خطاب النهي عن الجعل المذكور مع عدم
جعلهم ليعلم ان ما هم فيه مما فرض عليهم ولا يصح لهم العدول عنه ويمكن ان يقال
النهي عن الجعل اندادا للاشعار بان ما يفعلون من عبادة الاصنام يفضي الى
هذا الاعتقاد وينتهي الى هذا الفساد ولعابد الاصنام وزر من يجعل له اندادا وقوله
ادين بمعنى اطيع من دانه اطاعه ومنه ملك مدين وقوله تقسمت الامور
مشر تجعلت الامور اقساما ويحتمل تغيره بصارت الامور اقساما يقال
يقسمهم الدهر فتقسموا قوله وعلى هذا فالمقصود منه التوبيخ والتثريب
لا تقييد الحكم وقصره عليهم لما كان التوبيخ في الاحتمال الاول اظهر اذ ليس
فيه احتمال التقييد وكان الكشاف لم يتعرض للتوبيخ في هذا الوجه وانما
تعرض له في الوجه الاول لم يتعرض له في الوجه الاول وتعرض له في الوجه توبيخا له
بان الخليق بالاختيار عكس ما اختاره ويمكن ان يكون المقصود منه الارشاد
الى ما هو موجب الانتهاء عن الشرك وهو اكمال العلم او التنبيه على ان الانتهاء
عن الشرك يجب على كل عاقل سواء ادرك رسالة رسول [illegible] او لا فلا يعذر
المشرك الذي لم يدرك زمان النبوة كما يعذر تارك العمل اذ لم يبلغه حكم الله تعالى
ويمكن ان يكون تقييدا للانتهاء اي لا تجعلوا لله اندادا ولا تعبدوها مع اعتقاد
انه لا ند له ولا تتقوا التخوف على الانفس والاموال كما هو شان اهل النفاق
او لا تجعلوا لله اندادا وانتم تعلمون انكم جعلتم له ندا ففيه ارشاد الى انه ينبغي السعي
للحق الذي قلما يخلو عنه مسلم وانه ينبغي عبادة الصنم بالاكراه وهذه الوجوه كلها
مبنية على جعل العلم بمعنى اليقين المتعدي الى مفعولين ويمكن تقليل الحذف
بجعل العلم على معنى المعرفة اي وانتم تعرفون الله او انتم تعرفون ما جعلتم اندادا و
من الفوائد الحاقية البعيدية وفقه الله تعالى لاعلاء الشرع انه لا يحتمل الاقتصار
لا يوجد من لا يعلم انه لا ند له كما سبح انهم لم يعتقدوا للرتع اندادا قال الله تعالى
ولئن سالتهم من خلق السموات والارض ليقولن الله فهذا وغاية ما يتكلف
في دفعه ان المقصود لا يبتني نفي الشرك على العلم به بل لو فرض من لا يعلم انه
لا ند له يجب عليه الانتهاء عن الشرك اذ يكفي في وجوب التوحيد التمكن من العلم
قوله ولعله سبحانه اراد من الآية الاخيرة مع ما دل عليه الظاهر انما قال مع ما دل
عليه لئلا يتوهم انه حمل الارض على البدن والنفس على السماء الى غير ذلك فانه
سمج بل اراد انه مما ينتقل من الآية الى تفصيل خلق الانسان وهذا الانتقال
مراد لله تعالى وهذا من فروع تسمية الانسان عالما صغيرا وانه اودع الله تعالى فيه

مثالا لكل شيء في العالم الكبير فاعرفه قوله لما قرر وحدانيته تعالى وبين الطريق
الموصل الى العلم بها وهو النظر في الامور الموجبة للعلم من خلق الانفس وخلق
الافاق المشار اليه بما وصف به الرب ذكر عقيبه بلا فصل ما هو الحجة على نبوة
محمد عليه السلام ونبه به على ان التوحيد لا ينفع بدون الاعتراف بنبوته ويمكن
ان يقال لما اوجب العبادة ونفى الشرك بانزال الآية الكريمة والانقياد به
لا يمكن بدون التصديق بان تلك الآيات من عند الله ارشد الى ما يوجب هذا
العلم والسوق انسب بهذا التوجيه حيث لم يقل وان كنتم في ريب في نبوة
محمد عليه السلام بل قال وان كنتم في ريب مما نزلنا ثم ان الآية كما تبيح الريب
تبيح الانكار وكانه خص الريب بالذكر اشارة الى ان غاية ما يتوهم الوقوع
فيه هو الريب واما الانكار فبمعزل عن التوهم حتى يلتفت الى ازالته
وقد بالغ في قوة هذا الطريق في الازاحة بقوله وان كنتم في ريب دون ان يقول
وان كنتم مرتابين يعني وان كنتم محاطين بالريب يندفع عنكم بهذا الطريق وقوله
بررت بمعنى غلبت والمصاقع جمع مصقع كمنبر البليغ او العالي الصوت على
ما في القاموس والمعاذة مفاعلة من عز بمعنى غلب يراد بها المغالبة والمعارة
الصياح قوله وانما قال مما نزلنا يعني درج قولنا على انزلنا في مقام التحدي
وطلب المعارضة لان فيه اشارة الى ما يوهم منه ليزيح عنهم الريب مع
حضور منشائه فلا يلتفتوا بعد الى هذا المنشأ وذلك ان تقول فيه رد لقولهم
انه لولا انزل عليه القرآن جملة واحدة وتكذيب لهم في دعوى انه لو كان
من عند الله لانزل جملة واحدة بان التنزيل قد وقع عنا لحكم ومصالح عندنا
وفي قوله على عبدنا اشارة الى منشأ ريب آخر لهم وهو انه لو كان من
عند الله لاتى به ملك ولم لم يجعل الله الرسول ملكا وبأي مزية صار رسولا
من الله دون غيره وفي اضافة العبد الى نفسه اشارة الى وجه مزيته التي
استحق بها الرسالة وهو عبوديته له واختصاصه بهذه الصفة قوله وقرئ
عبادنا يريد محمدا وامته والابلغ ان يراد الرسل اشارة الى ان الريب في التنزيل
على محمد يستتبع الريب في التنزيل على غيره من الرسل لانهم ايضا لم يكونوا ملائكة
وكلامهم كان بلسان قومهم قوله والسورة الطائفة من القرآن المترجمة التي
اقلها ثلث آيات اعترض عليه بانه يخرج منه سورة غير القرآن ولغير القرآن سور
قال صاحب الكشاف ومن سور الانجيل سورة الامثال وقال في موضع آخر
ما انزل الله على انبيائه من التورية والانجيل والزبور سورة مترجمة ونحن نقول
لو لم تكن السورة لغير القرآن لم يستقم قوله فاتوا بسورة من مثله الابتداء وقيل
واجيب بتخصيص المعرف بسورة القرآن ولك ان تجيب بتعميم القرآن وجعله

بمعنى

بمعنى المقروء وسائر كتب الله كانت متلوة الى ان تلاوته والمراد بالمترجمة
المعبرة باسم وجعل في حواشي الكشاف التعريف تاما بمجرد الطائفة من
القرآن المترجمة وجعل قوله التي اقلها ثلث آيات زائدا على التعريف اشارة
الى بيان ان السورة لا تكون اقل من ثلث ايات متمسكا بانه لولا ذلك لم يصدق
التعريف على سورة اذ لا يصدق على سورة ان اقلها ثلث آيات فينتقض
التعريف بآية الكرسي لانه طائفة من القرآن مترجمة بآية الكرسي ومنع كون
آية الكرسي لقبا كسورة البقرة بل هو مجرد تركيب اضافي ويمكن ان يراد
بالمترجمة المترجمة في المصاحف بان يكون اسمها مكتوبا في المصاحف
ثم في جعل التعريف صادقا على السور بعد وصف الطائفة بقوله
التي اقلها ثلث آيات بجعل التعريف تاما بدونه نظر وايضا لا معنى
لكون اقل الطائفة ثلث آيات لان افعل يجب ان يكون بعضا من المضاف
اليه فلابد من التمحل بان يقال المراد اقل افراد نوعها ثلث آيات وكانت
العبارة المنقحة التي لا تكون اقل من ثلث آيات وح يخرج به آية الكرسي
بلا خفا قوله منقولة من سورة المدينة الا انها تجمع على سور بسكون الواو و
سورة القرآن على سور بفتحها كذا في حواشي السيد السند والقاموس صرح
بجمع كل من سورة القرآن وسورة البناء على كليهما قوله لانها محيطة بطائفة
من القرآن عدل عن عبارة الكشاف حيث قال لانها طائفة من القرآن
مفرزة محوزة على حيالها لانها تقتضي ان يسمى كل سورة لا سورة حتى
احتيج الى ان الكشاف نقل السورة اولا الى السورة ثم نقلها الى تلك
الطائفة ونحن نقول الاولى باعجاز القرآن ان تكون التسمية بالسورة
لانها محتوية على دقايق ونكات اعجزت البشر عن الاتيان بمثلها ولان السورة
كالمنازل يترقى منها البليغ اذ لها مراتب في البلاغة قوله ولو سبط حراب
كسفذاد من الرب اسم رجل من بني اسد وقد بالدال المهملة ويظن بالمعجمة
اسم رجل آخر منه وجعل الاساس قوله ليس غرابا بمطار من قولهم هذه ارض
لا طائر يطير غرابها اي كثيرة الثمار لخصبها وغيره فسره بانها من غاية العلو
لا يصل اليه الغراب حتى يطار او بانها لا يصل الاشارة حتى يطار الغراب الذي
يطير بادنى ريبة واقول ولا يرى الاشارة الغراب الذي ليس حيوانا مثله
في حدة النظر حتى صار مثلا في حدة النظر قوله لان السور كالمنازل
والمراتب جعل الكشاف وجه التسمية امرين احدهما كون السور كالمنازل
والمراتب يترقى منها القاري وهي ايضا انفسها مترتبة طوال وقصار واو
ساط وثانيهما رفعة شانها وجلالتها في الدين وعدل عنه القاضي

وجمع الترتيب في الطول والقصر والتوسط مع التفاوت في الشرف والفضل
والثواب لان التسمية اما باعتبار مراتب القارى فيها واما باعتبار انها في انفسها
منازل منفصل بعضها عن بعض فناسب بذلك جمع طولها وقصرها مع تفاوت
مراتبها في الفضل وقد وجه السيد السند كلام الكشاف وهو عبارة ثم ان
الرتبة ان جعلت حسية فلان السور كالمنازل يترقى فيها القارى ويقف
عند بعضها اولانها في انفسها منازل منفصل بعضها عن بعض متفاوتة في الطول
والقصر والتوسط وان جعلت معنوية فللتفاوت رفعة شانها وجلالة محلها
في الدين كلها واحدة منها رتبة من تلك الرتب قوله وان جعلت مبدلة من الهمزة
فمن السورة التي هي البقية والقطعة من الشئ قال السيد السند فيه ضعف
من حيث اللفظ اذ لم يستعمل مهموزة في السبعة ولا في الثمانية المنقولة في
كتاب مشهور وان اشعر به كلام الازهري حيث قال واكثر القراء على ترك
الهمزة في لفظ السورة ومن حيث المعنى ايضا لانها اسم يبنى دخ فيه وحقارة
وايضا استعمالها فيما فضل بعد ذهاب الاكثر ولا ذهاب ههنا الا نعتبرا باعتبار
النظر اليها نفسها هذا كلامه قال القاموس سورة القرآن لغة في السورة
ولا يخفى ان ثبوت السورة بالهمزة بمعنى السورة يؤيد كون السورة منقلبة
الواو عن الهمزة قوله ومن للتبعيض قدم احتمال التبعيض لان من للتبيين
يوهم الامر باتيان سورة مماثلة بجميع ما نزلنا في البلاغة ولان وصف البعض
من المستثنى بكلمة من الداخلة على الشئ يكشف عن قصد التبعيض ويدعوا
اليه دعوة ظاهرة والمتبادر من مثل ما نزلنا ما يكون السورة المامور بالاتيان بها
بعضا منه ولولا شهادة غيرها من آيات التحدي بوصف السورة بمماثلة القرآن
لم يكن للتبيين مدخل كما انه لم يكن السورة للزيادة على مذهب الاخفش مدخل
اذ لا مساغ للزيادة مع احتمال المعنى وما ذكره السيد السند من انه لا مساغ
للتبعيض لايهام وجود مثل القرآن ورجوع التحدي الى الاتيان ببعض منه مما
يدفعه مقام التحدي فان قلت على تقدير التبعيض يلزم ان لا يندفع التحدي
بالاتيان بسورة مثل القرآن ما لم يكن تلك السورة بعضا من مثل القرآن مع
انه ليس كذلك قلت نعم الا انهم لما ارتابوا في القرآن وجوزوا ان يكون من
عند العبد فقد جوزوا مثله للبشر فامروا بالاتيان بسورة هي بعض مما جوزوه
فكل سورة ياتون بها يكون بعضا من مثل القرآن الذي جوزوه ولا وجه لتخصيص
نسبة جواز الزيادة بالاخفش لانه يوافقه الكوفيون في جواز زيادة من في
الاثبات الا ان يقال جعل الاخفش من زائدة في الآية وهو المراد بقوله عند
الاخفش لا تصحيح الزيادة على مذهبه قوله اي بسورة مماثلة للقرآن

تفسير للسورة على جميع الاحتمالات اما على الاخيرين فظ واما على التبعيض
فلان المراد بكونه بعضا من مثل القرآن ان يكون مثله في البلاغة والا لم
يكن بعضا من مثل القرآن لان جميع سور القرآن مثله في كونه في اعلى درجات
البلاغة قوله ومن للابتداء خص الابتداء بهذا التوجيه ولم يجوزه على
توجيه جعل الضمير لما نزلنا اذ لا يحسن استعمال من الابتدائية في الكل و
جعل الجزء ناشئة منه بخلاف استعمالها في المتكلم وجعل الكلام مبتدا منه
وبهذا ظهر وجه تخصيص جعل من مثله صلة فاتوا باحتمال كون الضمير للعبد
اذ لا احتمال لكلمة من ح الا الابتداء لانه لا يحتمل التبعيض لان البعض ما يؤتى به
لا ما يؤتى منه فلا بد من اعتبار كلمة البا بين من التبعيضية والاتيان ولا مجال له
على انه لا يبقى ح صلة الاتيان ولا التبيين اذ لا مبهم على ان من للتبيين يكون
ظرفا مستقرا ابدا ولا الزيادة وهو ظ ولا يحسن دخول من الابتدائية على الكل
بالنسبة الى الجزء وله وجه آخر وهو ان الذوق السليم يعترف بان الامر التعجيزي
بالاتيان بشئ من شئ يقتضي وجود المأتي منه بخلاف الامر بالاتيان بشئ
كائن مثل الشئ او كائن بعضا من مثل الشئ فانه لا يقتضي وجود المثل
فتامل قوله ولان رده الى العبد ايوهم امكان صدوره ممن لم يكن على صفته
وهو بط وانما ساغ مع هذا الايهام عوده الى العبد لانه يندفع بقوله وادعوا
شهداءكم ان كنتم صادقين على بعض الوجوه قوله ولا يلائمه قوله وادعوا
شهداءكم اي لا يلائمه على بعض الوجوه لان الاعانة بالشهداء بمعنى القائمين
بالشهادة له وجه في الاتيان بسورة من شخص آخر ويرد عليه ان عدم ملائمة
هذا التوجيه لبعض توجيهات ادعوا شهداءكم لا يقتضي كون التوجيه الاول
اوجه لانه يجوز ان يجعل ذلك وجها لكون بعض توجيهات ادعوا شهداءكم
اوجه من بعض آخر لكونه ملائما باعتباره لقوله تع فاتوا بسورة من
مثله من جميع الوجوه الا ان يقال لا تنافي بين الجعلين لانه كما ان عدم تلك
الملائمة يجعل الوجه الاول اوجه يجعل بعض الوجوه في قوله تع ادعوا
شهداءكم اوجه فتامل وقيل لا يلائمه مطلقا اذ ليس الشهداء بمعنى القائمين
بالشهادة ايضا شهداءهم بل شهداء المأتي منه فالاضافة اليهم بادنى ملابسة
وليس بشئ لان الشهداء شهداء المأتي منه باعتبار الشهادة بان المأتي به
مثل القرآن لو كان المأتي منه مدعيا لذلك ولكنه شهداؤهم بلا ضعف
في دعوى ان ما اتيتم مثل القرآن فاضافة الشهداء اليهم كاضافتها الى المأتي منه
بعد مشاركتهم في دعوى المماثلة قوله جمع شهيد بمعنى الحاضر وفي القاموس
من صحابتهم الذي لا يغيب عن علمه شئ هذا ولو حمل على هذا المعنى وكنى به

عن الهتهم لكان مبالغة في التهكم بهم لعبادتهم الاوثان قوله اوالقائم بالشهادة
وهو الجزء القاطع من شهد كعلم وكرم وقد يسكن ها وه قوله اذ التركيب للحضور
اما بالذات كما في العناصر والامام والحاضر او بالتصور كما في القائم بالشهادة
قوله لانه حضر ماكان يحضره او الملائكة حضروه وفي القاموس اولان الله تعالى
وملائكته شهدوا له بالجنة او لانه يستشهد يوم القيمة على الامم الخالية او لسقوطه
عن الشهادة اي الارض اولانه حي عند ربه حاضر اولانه يشهد ملكوت الله
وملكه قوله ومنه تدوين الكتب والديوان ويفتح مجمع الصحف وكتاب
يكتب فيه اهل الجيش واهل العطية واول من وضعه عمر رض كذا في القاموس
وترك ما ذكر الكشاف في الدون لان الدون ليس ماخوذا من دون بل كل منهما اصل
لا يمكن الحاقه بالآخر لكثرته كما صرح به المحققان في شرحي الكشاف والدني لانه
مهموز وليس من تركيب دون بوجه قوله ثم استعير للرتب وقيل استعير اولا
لكون الشئ احط من شئ قليلا لا في مكان كان يكون اقصر في القامة ثم
استعير للتفاوت في الرتب تنزيلا للتفاوت المعنوي منزلة التفاوت
الحسي وحمل قول الكشاف يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه
قليلا على الاستعارة اولا قوله ومنه الشئ الدون هكذا في الكشاف ايضا
لكن في القاموس هذا رجل من دون ولا يقال رجل دون قوله بالتعس مالك
دون الله من واق تمامه ولا لك من بنات الدهر من راق بنات الدهر نوائبه
قوله ومن متعلقة بادعوا قدم التعلق بادعوا لان عامل الحال في لا كلفة فيه
فانه ادعوا فان التقدير في الوجوه الثلثة ادعوا للاستظهار او للشهادة او
شهداءكم متجاوزين الله او متجاوزين اولياءه بخلاف التعلق بشهداءكم فانه وان
ترجح بالقرب ولهذا قدمه صاحب الكشاف لكنه مرجوح لان عاملا من دون الله
يحصل بالتكلف لانه ما يتضمنه شهداءكم اي الذين اتخذتموهم شهداء متجاوزين الله
او اولياءه على تقدير جعل من دون الله ظرفا مستقرا او ما تضمنه الشهداء من معنى
الفعل والشهداء نفسها على تقدير جعل من دون الله ظرفا لغوا بمعنى بين يدي الله
لان اسم الفاعل يعمل في الظرف بلا اعتماد لان الظرف يكفيه رائحة الفعل على ان
الوجه الارجح الذي يشهد له قوله تعالى قل لئن اجتمعت الانس والجن الآية من
جملة وجوه التعلق بادعوا وكون هذا الوجه ارجح الوجوه ذكره اولا وان جعله
الكشاف وجها سادسا قوله وادعوا الى المعارضة من حضركم هذا اشارة
الى كون الشاهد بمعنى الحاضر وقوله اورجوتم معونته الى جعل الشاهد بمعنى
الناصر واخرج المكلف عن التوهم مع انه ايضا داخل من دون الله لانه مما لا يتوهم
في شانه ان يقدم على الاتيان بمثل كلام الله وكذا اكتفى الآية باجتماع الجن والانس

ولكن ان

ولكن ان توهم بالجن المستور عن الحس فيدخل فيه الملك قوله ولا تشهدوا انهم
فانه من ديدن المبهوت ولا يبعد في هذا الاحتمال ايضا ان يكونا من دون
الله بتقدير من دون اوليائه اي لا تستشهدوا بالمؤمنين ولا يقولوا لهم اشهدوا
لنا ولا تكتموا الشهادة فانكم تعلمون فانه من ديدن المبهوت والديدن
والديدان والديد وان العادة واعلم ان الوجوه الثلثة على تقدير التعلق
بادعوا ستة باعتبار كون من دون الله حالا من فاعل ادعوا او من
مفعوله قوله اي الذين اتخذتموهم اولياء اشارة الى جعل الشهداء
بمعنى الناصر وقوله او الهتة اي جعله بمعنى الامام والمقتدى ولم يجعله
بمعنى الحاضر كما جعله على تقدير التعلق بادعوا لان الله وهو اولياؤه
حاضرون فلا معنى لاخراجهم عن الحاضرين هذا اذا جعل من دون الله
ظرفا مستقرا واما اذا جعل بمعنى بين يدي الله تعالى فوجه انه لا يصح بمعنى
الحاضر ان المعنى ادعوا من يحضركم بين يدي الله ولا يحصل له قوله تريك
القذى من دونها وهي دونه اذا ذاقها من ذاقها يتمطق يصف الزجاجة
وصفيرا ذاقها لها باعتبار ما فيها وفي الاساس ذاقه فيتمطق له اذا ضم
شفتيه والصق لسانه بنطع فمه مع صوت والنطع ما ظهر من الحنك
الاعلى قوله وفي امرهم ان يستظهروا بالجماد في معارضة القرآن غاية
التبكيت والتهكم بهم جعل الدعوة للاستظهار لا للشهادة ولو كانت
للشهادة ايضا لكان غاية التبكيت والتهكم وقيل لم يجعل في هذا المعنى
قوله من دون الله متعلقا بادعوا اما على تقدير كون من دون الله بمعنى بين
يدي الله فلانه لا معنى للامر بدعاء الاصنام بين يدي الله لان الدعاء في الدنيا
لا في الآخرة واما على تقدير كونه ظرفا مستقرا فلانه يكون المعنى في ادعوا الا
صنام من دون الله والاصنام لم تشتمل الله حتى يخرج منه الا يرى انه لا يصح
ان يقال ادعوا العلماء من دون زيدا اذا لم يكن زيد من العلماء ونقض
بالاحتمال الذي هو ادعوا شهداءكم من دون اولياء الله لان اولياء الله
لم تدخل في ربها ولهم واشرافهم وهم المراد دون شهداءهم وفيه نظر اما
اولا فلان لقوله ادعوا بين يدي الله اصنامكم لتنصركم على الرسول كخضوعهم
بين يدي الله في الآخرة واما ثانيا فلان استعمال دون لا يقتضي دخول
ما اضيف اليه فيما قبله والا لم يصح ادعوا زيدا من دون عمرو واما ثالثا
فلان المراد بالشهداء حضور العرب ورؤساؤهم في الفصاحة وكيف من
اولياء الله منهم وقيل لانه لا دخل لقوله من دون الله على تقدير التعلق
بادعوا في التهكم لاخراج الله عن الدعاء وفيه ان بدعوة الاصنام تهكما

معنا حصنا وهو ان اصنام [illegible] ناصر لهم [illegible]

[illegible] التهكم في الاصنام والدعاء

باتخاذ الاصنام اولياء وفى اخراج السعداء العصاة تهكم بركسهم ولآية ابعد وبهذا
تحقق انه يجوز فى هذين المعنيين ايضا التعلق بادعوا فاحفظه قوله
وقيل من دون الله اولياءه اذا جعل الشهداء بمعنى الفصحاء والرؤساء بناء
اى من دون
تقدير المضاف وتحصيل المناسبة وفيه بحث من وجهين احدهما انه لا وجه
لتميز هذا الوجه من الوجهين السابقين بقوله قيل والوجوه الثلثة مذكورة
فى الكشاف على وتيرة واحدة وثانيهما ان الكشاف جعل الوجه مشتركا بين تعلق
الظرف بادعوا وتعلقه بشهداءكم فكيف خصه بالتعلق بشهداءكم ويمكن ان
يجاب عنهما بانه لم يخصه بشيء من التقديرين بدونه بقوله وقيل على انه ليس من
تتمة التقدير الثانى او على ضعفه نظرا الى التقديرات الآخر لاحتياجه الى
التقدير فتبادر قوله ان كنتم صادقين انه من كلام البشر فيه انهم لم يدعوا
كونه من كلام البشر بل ارتابوا ولا يجرى الصدق والكذب فى المشكوك الا ان
يقال المراد ان كنتم صادقين فى الحكم باحتمال كونه من كلام البشر قوله وجوابه محذوف
دل عليه ما قبله هذا كلام نحوى لا يرضى به علماء المعانى وقد جعلوا قوله فانك
كالليل الذى هو مدركى وان خلت ان المنتأى عنك واسع من المساواة مثل
قوله وقيل مع اعتقاد المخبر خطأ قوله الى فقط وقوله لانه تع كذب المنافقين
لا يتم دليلا عليه لجواز ان يكون تكذيبهم لان الصدق مطابقة الاعتقاد كما
هو مذهب النظام وجعله المفتاح والتلخيص دليل مذهب النظام ويتجه
عليه ايضا انه يجوز ان يكون التكذيب لان الصدق مطابقة الواقع
مع الاعتقاد ولا وجه لترك التعرض لمذهب النظام مع انه اقرب الى الحق
لانه لم يبطل فيه انحصار الخبر فى الصادق والكاذب وصرف التكذيب الى قولهم
نشهد من اللفظ الذى هو تعلقه بقوله انك لرسول الله وتوضيحه على ما هو
المشهور انه متعلق بالخبر الذى يتضمنه نشهد من دعوى العلم وكلامه ظ فيه
وعلى ما نقول ان الكذب فى الخبر بمعنى عدم مطابقة الواقع وفى الشهادة بمعنى
عدم مطابقة العلم فان الشاهد الزور من يشهد من غير علم لا من غير
مطابقة قوله ويميز لهم الحق عن الباطل اى ميز لهم الحق الذى هو امره وما جاء به
عن الباطل الذى هو امرهم ولا يتجه عليه ما يتجه على عبارة الكشاف حيث قال حقه
عن باطله من ان امره وما جاء به حق كله فلا معنى لقوله عن باطله حتى يحتاج الى
تأويل بتميز الحق عن الباطل بما قيل فى شروحه من ان المراد بتميز الحق عن باطله
الذى اعتقدوه عليه او المراد بتميز كونه امره حقا عن كونه باطلا قوله بما يساويه
او يدانيه يستفاد من الآية تعليق الاتقاء بعدم الاتيان بما يدانيه صريحا لان
المشبه به يكون اقوى واما تعليق الاتقاء بعدم الاتيان بما يساويه فلا يستفاد

بل

بل بينا فى التعليق بالعجز عن الاتيان بما يدانيه قوله وتنزيل لازم الجزاء منزلته على
سبيل الكناية دفع لما يشكل من ترتب الجزاء على الشرط لان الاتقاء من النار
واجب فعلوا او لم يفعلوا او من ان عدم الفعل ليس سببا لما ذكر من الجزاء
ولا ملزوما له وقد جعل فى الكشاف الاتقاء عن النار كناية عن ترك العناد
وجعله القاضى كناية عن الايمان وكلاهما حسن الا انه جعل فى الكشاف ترك
العناد نتيجة للاتقاء عن النار فاتجه عليه انه ليس ذكر الملزوم وارادة
اللازم كناية بل العكس كما حققه المفتاح وانما هو المجاز فاجيب بان
مذهب الكشاف يخالف مذهبهم وعنده المجاز والكناية يشتركان فى ذكر الملزوم
دم
وارادة اللازم والفرق بان المجاز يمنع ارادة الحقيقة دون الكناية وقد جعل
القاضى الاتقاء عن النار لازم الايمان وتابعه فتم حديث الكناية بلا خلاف
ووجهه ان الاتقاء عن النار نتيجة الايمان وانما هو مسبب عن تصور ملاحظة
الاتقاء من اغراض الايمان ودواعيه وجعل الغرض تابعا اوضح من جعله
متبوعا ونحن نقول والله تعالى اعلم ان اتقاء النار كناية عن الاعتصام بما
نزله فان من اعتصم به نجا من النار يعنى اذا عجزتم عن معارضته وظهر انه
من عند الله تمسكوا به لينجيكم عن النار فعبر باللازم عن الملزوم ترغيبا للتمسك
التمسك وترغيبا فيه مع الايجاز قوله والحال يقتضى اذ الذى للوجوب اى
ظاهر الحال يقتضى اذا الذى يدل على الوقوع جزما فعبر عن الوقوع المقطوع به
بالوجوب جريا على ما بين المتكلمين من ان الوجود مسبوق بالوجوب فما لم
يجب الشيء لم يوجد قوله ولذلك نفى اتيانهم معترضا بين الشرط والجزاء اى
لعلمه تع بحالهم ان بنفى الاتيان ولا يخفى انه لا حاجة الى الاستدلال على انه تع
لم يكن شاكا فالاوجه ان يصرف قوله ولذلك الى التقدير المترتب بان الذى
للشك اى لذلك التقدير نفى اتيانهم معترضا وفائدة الاعتراض نفى الشك
الذى يوهمه حرف الشك عن ساحة سلطان علمه ونحن نقول والله اعلم ان قوله
ولن تفعلوا عطف على ما تفعلوا ولم تفعلوا على معنيه ولم يغيره حرف الاستقبال
نظيره ان تكرمنى فقد اكرمتك اى ان تعتد بكرامى فاعتد بكرامتك وتوجيهه
فان يظهر عدم امكان فعلكم فيما مضى وعدم امكان فعلكم فيما يستقبل ابدا
فاتقوا النار الآية قوله تهكما بهم بابراز المعلوم فى صورة المشكوك تعريضا
لهم بانهم يشكون فى المتيقن الواضح قوله او خطابا معهم على حسب ظنهم
فان العجز قبل التامل الى انه ذكر هذا الكلام بعد قوله وان كنتم فى ريب بلا فصل
ولم يجعلوا مهلة التامل حتى يحصل لهم التحقيق وانما قال لم يكن محققا ولم يجعل
كان مشكوكا لانهم لم يحصل لهم مجال التامل حتى يحصل الشك ايضا ولذا قال

الكشاف فان التجوز كان قبل التامل كالمتوكل او المتكك لا يكون الا بعد المقدرة
للفعل والتخلص عنه حاله ونحن نقول اى بكلمة الشك تنزيلا لعدم فعلهم
منزلة العدم لانه لا يترتب على عدم الفعل نتيجة وهو ترك العناد لو تركهم
فى التعصب ومخالفة للحق قوله ولن تفعلوا جزم وليس من صور تنازع ان ولم
لتوجههم بالوجوه المذكورة وقوله حرف الشرط منصوب معطوف على اسم
ان اى ولان الشرط كالداخل على المجموع لا على المستقبل حتى يجعلا متنازعين
ولذلك ساغ الاجتماع ولولاه لم يجز الاجتماع لانه يلزم الغاء حرف الشرط لا
لعوض عما نازع فيه وهو خلاف قاعدة قطع التنازع فتامل قوله وهو حرف
مقتضب اقتضبه اى قطعه اى حرف مقطوع عن غيره ليس ماخوذا عن غيره
بل هو مرتجل قوله اصله لا ان قال السيد السند فحذف الهمزة لكثرة الاستعمال
واسقطت الالف لالتقاء الساكنين وقد استعملنا ذلك كما فى قوله يرجى المرء
ما لا ان يلاقى ويعرض دون اقربه خطوب هذا وفيه انه يرده ان لا ان يضربك
فى تقدير لا اضربك وهو كلام غير تام بخلاف لن يضربك ونحن نقول اصله لا الحق
به نون الخفيفة تاكيدا للنفى فسقطت الف لا لالتقاء الساكنين وكان حقه
ان يلحق الفعل المنفى لتاكيد النفى لكنه لحقت بلا تنبيها على انها لتاكيد النفى
لا لتاكيد المنفى قوله فابدلت الهمزة نونا كما تبدل النون الخفيفة الفا فى
الوقف وكذا التنوين التابع لحركة الفتح قوله والاسم بالضم عطف على قوله
المصدر وقوله بالضم عطف على قوله بالفتح اى قد جاء الاسم بالضم قوله
ولعله مصدر سمى به كما قيل فلان فخر قومه والوقود بالفتح ايضا يحتمل
ان يكون فى الاصل مصدرا سمى به الا انه شاع فى المنقول عنه اكثر منه بالضم وكما
يحتمل المصدر ان يكون على حذف المضاف من الخبر يحتمل ان يكون على حذف المضاف
من المبتدا اى ذات وقودها الناس وفى كون احتراق الناس نفس الوقود بمعنى
المصدر بحث ويحتمل ان لا يكون حذفا بل يكون الكلام من قبيل الاخبار عن المصدر
بالجثة مبالغة وهو الطريق الذى لا يسلك البليغ غيره ما يجده قوله ويدل عليه
قوله تعالى انكم وما تعبدون من دون الله حصب جهنم فان قلت الحصب الحطب
وهو يبقى فى النار زمانا ممتدا بخلاف الوقود قلت حصب جهنم اعتبار انه من
حيث انه يتقد به النار بلا مهلة وقود ومن حيث انه يبقى زمانا ممتدا بقدرة
الله تعالى حصب قوله وقيل الذهب والفضة الذى اه فى القاموس الحجر حركة
الصخرة والذهب والفضة ويمكن بيان التخصيص بالكفار اى الكنز ما جمع من
غير اخراج الزكوة وهو الشايع فيما بين الكفار والكنز فيما بين المسلمين بالنسبة
اليهم اقل قليل ومع ذلك فهم يخلدون فى تلك النار المعدة دون المؤمنين ولانه

فى ان اغترار المسلمين بالذهب والفضة ليس كاغترارهم قوله وقيل حجارة
الكبريت وهو تخصيص بغير دليل ولا يبعد ان يقال فى مقام ذكر الوقود كالحجارة
الكبريت عهدية فيصرف لام الحجارة الى العهد ولا يحمل اللام الى الجنس ما
كانت سابقة عهدية ويمكن دفع انه ابطال للمقصود ايضا بان جميع الناس
مع حجارة الكبريت توجب كمال التصاق النار بالناس وكمال حدة النار
الملصقة بهم وكمال تعذيب النار الجامعة بين الشدة والريح الكريه
الذى لا تطيق المشامة لاقل قليل منه فضلا عن اكثر من كل كثير والمقصود
تهويل النار وهو كما يحصل بكونها مؤثرة فى الناس والحجارة تاثيرا لـ
الدنيا فى الوقود يحصل بكون التهابها ابدا بحجارة الكبريت لا وقود فوقها ولا معها
بعدها ولو حمل كون وقودها الناس والحجارة على انها تتقد بنفسها الاحراق
الناس والاصنام انتفيا والله سبحانه تعالى لكان غاية فى المبالغة وترتيب المقصود
والله تعالى اعلم قوله عنى به ان الاحجار كلها لتلك النار كحجارة الكبريت
لسائر النيران ويمكن ان يجعل تكرار ذكر الناس اشارة الى ان الناس لهذه
النيران كحجارة الكبريت لنيران الدنيا ولا يخفى بعد توجيهه وهذا التوجيه ايضا
قوله ولما كانت الآية مدنية نزلت بعد ما نزل بمكة قوله تعالى فى سورة
التحريم آه اراد وجه تعريف النار فى هذه الآية وتنكيرها فى سورة التحريم
مع انهما نار واحدة مذكورة بصفة واحدة واورد على ما ذكره اولا ان هذه الآية مكى
وما سورة التحريم مدنية لما روى عن علقمة ان الآية المصدرة بيا ايها الناس
مكية والمصدرة بيا ايها الذين آمنوا مدنية ويدفعه انه نبه سابقا على عدم
الوثوق بصحة الرواية وثانيا انه سيأتى ان سورة التحريم مدنية من غير
استثناء شئ منها واجيب بان هذا الكلام دال على ان ما سيأتى حكم اغلبى
لا كلى وثالثا انه كما يجب ان يكون الصلة معلومة يجب ان يكون الصفة
معلومة ولهذا اشتهر ان الاخبار بعد العلم بها اوصاف والاوصاف قبل
العلم بها اخبار ودفع بان الصفة لا يجب ان تكون معلومة الا للمخاطب
فيصح ان يكون المخاطبون المؤمنون عالمين بسماعهم من النبى صلعم والكفار
علموه بسماعهم الآية وهو لا ينفع لان الاشتباه انه كيف نكر النار
مع علم المخاطب بمضمون الصفة ولم لم تعرف كما عرفت هنالك ويمنع
ان يجب العلم بالصفة عند القائلين بل وان اشتهر اذ فرق بين الصفة
والصلة فان الصفة تقييد النكرة وتجعلها آلة لملاحظة فرد والصلة
توضيح الموصول المراد به معين ولهذا قيل الصفة فى النكرات للتخصيص
وفى المعارف للتوضيح وليس تخصيص التخصيص بالنكرات والتوضيح

بالمعارف بمجرد تخصيص بحسب الاصطلاح كما توهم ويمكن ان يقال فرق بين
معرفة مضمون الجملة وبين مضمون معرفة الموصوف بالجملة من حيث انه موصوف
بها فيصح انهم عرفوا بسماعهم عن النبي عم ان حصب نار جهنم الناس والحجارة
ولم يتصوروا النار بهذه الصفة فيصح بهذا القدر وصف النار بالجملة ولا
يصح التعريف العهدي ما لم يعرف النار بهذه الصفة فلما وصفت بهذه الصفة
اولا عرفت ثانيا ورابعا ان السماع عن النبي عم مع انكارهم النبوة لا يفيد العلم
بمضمون الجملة حتى يصح جعلها صلة واجيب بانه يفيد المقصود وهذا يكفي
لجعلها صلة ولا يخفى ضعفه بل الوجه ان يقال ان قوله النار التي وقودها
الناس والحجارة بتاويل النار التي وصفت بهذه الصفة وهو بعيد او يقال
الانكار للعناد مع وضوح امر النبي عم بالمعجزات الساطعة لا يمنع العلم قوله
والجملة استيناف او حال باضمار قد نقل شارحوا الكشاف حسن الاستيناف
والتقييد بالحال ههنا حتى ارتكب انه صلة بعد صلة قياسا على الصفة بعد
الصفة او انه بحذف العاطف لان ترك جانب اللفظ لرعاية حسن المعنى
دأب الكرام ولا يخفى ان جعل الاتقاد كناية عن الامر بالايمان يتضمن رر
السؤال عن انه كيف تنفى عنه بالايمان فيجي حسن الاستيناف عن بين ويمكن
ان يقال انه بمنزلة عطف البيان لقوله وقودها الناس لانه يوضح ان وقودها
الناس الكفرة ويمكن ان يقال ترك العطف لانه خبر وما قبله اعني فاتقوا
انشاء قوله وفي الآيتين ما يدل على النبوة من وجوه ولا يخفى انه ليس
في الآية امر يدل عليها من وجوه بل امور تدل عليها الا ان يقال لم يتعلق من
وجوه بالدلالة بل لبيان الحكمة ما قوله والمجاوزة الى جلاد الوطن وبذل المهج
بل لم يقبلوا ان يقال انهم غلبوا في البلاغة قوله والثالثة انهم لو شكوا
في امره لما دعاهم الى المعارضة فيه ان عدم شك المدعي في دعواه لا يصير دليلا
على صحة دعواه لجواز ان يكون جزمه غير مطابق قوله دل على ان النار مخلوقة رر
معدة لهم الان فتعذيب الفساق المؤمنين بها لاشتراكهم معهم في صفة
من صفاتهم قوله عطف على الجملة السابقة والمقصود ان هذا العطف
مما صعب على الانظار وتفرق فيه الافكار وكثرت فيه الاقوال والذي
يرجح هو هذا الوجه وحاصله ان قوله وبشر الى قوله وهم فيها خالدون عطف
على قوله وان كنتم في ريب الى قوله اعدت للكافرين اعني عطف قصة على
قصة فلا يطلب فيه التناسب في الخبرية والانشائية ولا المشاركة في
الفاعل المخاطب اذ لا يقال اضرب واكرم فيما اذا كان المخاطب في كل شخص
آخر من غير التصريح بالنداء فيقال اضرب يا زيد واكرم يا عمرو وصرح به

النحاة بل يطلب التناسب بين القصتين فلا اشكال في هذا العطف وانما
يشكل لو كان المعطوف مجرد جملة بشر الذين آمنوا وليس كذلك وهذا النفي هو
المراد بقوله لا عطف الفعل نفسه وانما عبر عن الجملة بالفعل جريا على اطلاق الفعل
على الفعل والفاعل الذي فاعله غير مستقل بالتلفظ وبمنزلة الجزء من الفعل
فانه شايع وقوله حتى يجب ان يطلب له ما يشاكله من امر او نهي يوهم ان عطف
الامر لا يكون الا على امر او نهي فالاولى من انشاء وقوله او على قوله فاتقوا
اشارة الى وجه آخر ذكره الكشاف وهو في غاية السقوط كما ان الاول في
غاية العلو لانه اذا عطف بشر على اتقوا لابد من ارتباطه بالشرط المذكور والربط
غير ظ وما اشار اليه في توجيهه بقوله لانهم اذا لم ياتوا آه تكلف بعيد لا يليق
بنظم القرآن ولما سبق من انه منع النحاة من عطف الامر لمخاطب على الامر
لمخاطب آخر من غير تصريح بالنداء وكانه انما سوغه الكشاف لان ظهور
مغايرة الفاعل الثاني للاول بمنزلة التصريح بالنداء وجوز هذا التوجيه
السكاكي على ان قال هو عطف على قل مقدرا قبل يا ايها الناس اعبدوا وهو
مع بعده جدا يوجب تكلفا بل تعسفا لانه لا يصح قل ان كنتم في ريب مما نزلنا
على عبدنا الا بتاويله بالامر بان يقول مضمون هذا بعبارته اي قل ان كنتم
في ريب مما نزل اسم على كما قيل او بتقدير القول اي قل وقال الله ان
كنتم كما نقول والاقرب من الكل بعد التوجيه الاول على ما قال صاحب
الايضاح انه عطف على محذوف قبل قوله وبشر اي انذر الكافرين بتلك النار
وبشر المؤمنين ولك ان تقدر ادع الناس الى الايمان والعمل الصالح وبشر
المؤمنين او تحد المعاندين بالمعجزات وبشر المؤمنين الذين آمنوا وعملوا
الصالحات قوله وانما امر الرسول صلعم كما هو الظ او عالم كل عصر او كل احد
بان يكون الخطاب لغير معين كما يستدعيه قراءة المجهول الماضي المؤدية الى ان
فاعله غير معين ولخطاب الكفرة دون خطابهم نكتة اخرى سوى ما ذكره
وهو رواج تبشير الرسول او كل عالم او كل احد عند المؤمنين دون انزاب
احد منهم عند الكفرة قوله وقرئ وبشر على البناء للمفعول عطفا على اعدت
فيكون استينافا اي يكون اعدت ح استينافا لا حالا وتوجيه العطف بجعل
وبشر الذين آمنوا في معنى واعدت الجنة للمتقين والاولى ان بشر خبر بمعنى
الامر عبر عن الامر بالخبر لانه ابلغ من صريح الامر فيكون عطفا على فلين بشر
امر لتتفق القراءتان موافقة تامة قوله واما قوله تع فبشرهم بعذاب
اليم فعلى التهكم او على طريقة قولهم آه يعني على وجه الاستطراف وورود
شيء في معرض ما لا يتوقع ويمكن له وجوه آخر احدها ان بين الرحمة يتقبض

نعشيه من الاقراب فام بقولو بشرهم بعذاب بان يكون في الانذار كما في التبشير ولا يكون منقبضا فيه وثانيهما توبيخهم بانهم في عدم المبالاة بالانذار بحيث ينزلون انوارهم منزلة البشر ونزلهم منزلة من يبتهج بعملهم وسعيهم العذاب الاليم وظن بعدم نفعه عمل شخص ورتب الثمرة له بتبشيره فعنه تنبيه على انهم في كسب العذاب الاليم بمنزلة راغب فيه بحيث يكون الاخبار بحصوله بشارة قوله والصالحات جمع صالحة وهي من الصفات الغالبة يعني صارت بحيث توصف ولا توصف به قوله قال الحطيئة لما خلع النعمان بن المنذر علا اوس بن حارثة بن لام الطائي حسده طائفة من ساداة العرب وبعثوا الحطيئة ليهجوه فقال كيف اهجو اشجعا كل ما في بيتي حتى تتبع نعلي من عطائه وانشا كيف الهجاء وتابيني جد ستقدا ويظهر العيب متعلق به اي تابيني لسه ملتبسة بالعيب فانجم الظهر مبالغة حيث جعل له ظهرا يستند اليه ويتقوى به قوله وعلى ان الاعمال ما سوغه الشرع وحسنه لو اكتفي بما حسنه لكفى اذ لا يحسن بدون التسويغ فلا يكون المباح صالحا وفي شروح الكشاف هي ما يصلح لترتب الثواب وقوله وثانيهما على تاويل الخصلة او الخلة تردد في اللفظ اذ الخصلة والخلة مترادفان ومعنى التانيث على تاويلها انها نقلت من التركيب الوصفي جرت فيها على الخصلة لا انها انثت لاستعمالها في الخصلة لان استعمالها في مفهوم الخصلة لا في لفظها ولا تانيث لمفهومها قوله واللام فيها للجنس في الكشاف ان الوقع بين الجمع والمفرد الموصوفين باللام في جانب القلة فان المفرد يشمل كل واحد والجمع يشمل لا الى واحد واما في جانب الكثرة فلا فرق فان كلا منهما يحيط بالجنس فعلى هذا لا يشمل البشارة من امن ولم يوفق الاعمال صالح فالاولى ان يختار ما عليه علماء الاصول من ان اللام الداخلة على الجمع يجعله كالمفرد فيتناول الواحد واما عدم شموله بشارة الاية لمن امن ولم يوفق لعمل صالحات بلا مهلة مما لا محذور له محفوظ كونه مبشرا من مواقع اخر من الشرع قوله ان لهم منصوب على نزع الخافض وافضاء الفعل اليه او مجرور باضماره مثل الله لافعلن الترديد في توجيه الاعراب مبني على اختلاف النحاة في ان وان اذا حذف عنهما الجار هل هو منصوب بنزع الخافض او مجرور بتقديره فالاكثرون الحقوه بالشايع من نصب المجرور بالفعل والبعض الحقه بمحله لا فعلن من ابقاء الجر في القسم مع حذف الجار وان كان نادرا الا ان الاصل الجر فالم يتحقق تبديله بالنصب لم يحكم به قوله قال يعني زهير كان عيني في غربي مقتلة من النواضح تسقي جنة سحقا الغرب الدلو العظيم والمقتلة المذللة على العمل والنواضح الابل المتعودة المتمرنة على السقي والسحق جمع سحوق وهي النخل

مفهوم

الطوال خيالات فاجاب اللاجتة فكاليفهم تشبيهي تكلفها ان يليق سنكب الماء من غربي المقتلة على سبيل الحقوبة لا على لا يحسن تشبيه العينين المنكبين معا بهما قلت جعله كل احد من عينيه بمنزلة غرب مقتلة افرصنا ان جعل كلا من عينيه في غرب مقتلة لا عينيه في الغربين بان يكون كل في غربه فتامل وتخل منجلى قوله واللام تدل على استحقاقهم اياها اه يريد ان اللام يدل على الاستحقاق وذلك الاستحقاق في الواقع الاستحقاق للغاية ولم يرد ان اللام يدل على ان الاستحقاق لا لذاته كيف واللام لاستحقاق المطلق ويكاد يتبادر منه الاستحقاق لذاته قوله ان من تحت اشجارها اشارة الى ان المضاف الى الضمير العايد الى جنات محذوف اي اشجار تلك الجنات اذ المراد بها دار الخلد او الى اعتبار الاستخدام بحمل الضمير على جنات بمعنى الاشجار واضافة الاشجار الى الجنات بمعونة المقام فتامل قوله كانزارها جارية تحت الاشجار النابتة غير عبارة الكشاف كما ترى الاشجار النابتة على شواطئ الانهار الجارية اليها اذ هي اوضح كانزارها وتوجيه عبارته ان القصد الى تشبيه الهيئة بالهيئة فلا يتفاوت القصد بتقدم بعض المفردات على بعض وتاخيرها والا فهو كالجدول الشيع للمنطيل في الارض قوله واللام في الانهار للجنس كما كان لام الجنس يحتمل الاستغراق والعهد الذهني والجنس من حيث هو هو اوضحه بقوله كما في قولك لفلان بستان فيه الماء الجاري والمشبه به يحتمل العهد الذهني والجنس من حيث هو هو كما في قولنا الرجل خير من المرأة ولم يرد في الايضاح اشارة الى ان الانهار مع كون اللام فيها للجنس يحتمل الجنس من حيث هو هو والعهد الذهني ونحن نقول يحتمل الاستغراق يعني يجري تحت الاشجار جميع انهار الجنة فيكون وصفا لدار الثواب بان اشجارها على شواطئ الانهار وانهارها تحت ظلال الاشجار قوله او للعهد والعهد يحتمل التقديري بان يراد انهار الجنة وان لم يجر ذكرها لتعينها في المقام وهذا هو الذي قصد صاحب الكشاف بقوله او يراد انهارها فعوض التعريف باللام عن التعريف بالاضافة يعني لتعين الاضافة استغني عن ذكر المضاف اليه واشير الى التعريف الاضافي باللام ولم يرد ان اللام عوض عن المضاف اليه حتى يتجه عليه انه مذهب كوفي زيفه في تفسير قوله تعالى فان الجنة هي المأوى وكانه لم يتعرض له القاضي رر لظن ضعفه لهذا ويحتمل التحقيقي بان يراد مذكور كما اشار اليه بقوله والمعهود هو الانهار المذكورة في قوله تعالى اه لكن هذا يقتضي ان يكون هذه الاية متقدمة في النزول ومع ذلك اعتبار مثل هذا الذكر في العهد بعيد قوله والنهر بالفتح اي بفتح الهاء وهي اللغة العليا اشارة الى تحوها بتقديمها وحمل العبارة على فتح النون وسكون الهاء خال عن البها وبعيد عن اقبال الذكاء واسناد الجري

ق

الى الآن وسكنة عامة يعرفها العامة وخاصة يغفل عنها الخاصة وهي ان ليست الانهار
الجنة الا الماء كلما مرنا بحري من غير اخدود فاعرفها قوله صفة ثانية لجنات
او مبتدا محذوف على طريق الحمد لله الحميد بالرفع فيكون صفة مقطوعة وهم تنبيه (اوخبر)
لهذا اشار رحو الكشاف مع جلالة قدرهم وكمال انشراح صدورهم فاعترضوا
عليه بانا نعود الى الجملة المحذوفة المبتدا فان جعلت صفة او استينافا كان
تقدير الضمير مستدركا وان جعلت ابتداء كلام فليكن كذلك بلا حذف ومنهم
من يتمسك برفعه بان تقديرهم يقوى شان الاستيناف وتقديرهم يقوى
شان الوصفية ومما يجب ماذكره الشارح المحقق العلامة التفتازاني ان
تقدير شانها غير صحيح لانه لا عائد من الجملة اليه حتى يصح كونها خبرا له فيجب
تقديرها بمعنى القصة وكيف لا ولا حاجة لجملة هي خبر الشان الى عائد كضمير الشان
لكون الجملة عينه وتقديرهي لا يصح لانه يختص بجملة العمدة فيها مؤنث بل الواجب
تقديره بمعنى الشان قوله كانه لما قيل ان لهم جنات وقع في خلد السامع ان
اثمارها مثل ثمار الدنيا هكذا قدر السوال صاحب الكشاف ايضا وح لا يصح
عطف ولهم ازواج مطهرة على الاستيناف ونحن نقدره هكذا الهم
في تلك الدار المشتملة على جنات تجري من تحتها الانهار مثل لذات الدنيا
ام لهم فيها اجناس آخر من اللذات والجواب يحتمل ان يكون بالمماثلة وهو
ظ فان يكون بالمغايرة يعني ثمارها لا تفنى وازواجها لا تحيض ولا تتدنس
بالدرن قوله ومن الاولى والثانية للابتدائية المشهورين من الابتدائية
والتبعيضية لعنوان متعلقان بفعل بقيد بهما والتبيينية مستقرة حال من
معمول فعل تقيد بها وجعل من للابتداء والتبعيض مستقرا تكلف ولذا لم يجعل
من ثمرة للتبعيض لانه يجب جعله مفعول رزقوا او مستقرا حالا من رزقا
تكلف دعاه اليه دفع ما اشكله على الناظرين في الآية من ان يتعلق من الاولى
والثانية برزقوا من قبيل تعلق حرفين بمعنى بفعل واحد من غير ابدال احدهما
من الآخر وقد انكره النحاة الثقاة ولا حاجة الى هذا التكلف لان حرف تعلق
حرف بفعل بعد تعلقه انما ينكر لو كان المتعلق الثاني كالمتعلق الاول اما لو كان
بعد تقييد الفعل بالمتعلق الاول فلا انكار به بل الحرف الاول متعلق بالمطلق
والثاني بالمقيد فكان الاول متعلقا بفعل عام والثاني بفعل خاص فلا مجال
لتوهم تعلق حرفين بمعنى بامر واحد وهذا تحقيق ماذكره الكشاف في هذا المقام
لا ماذكره فان قلت فما وجه تركه احتمال كونها من في من ثمرة للتبعيض وهو
في جعلها حالا ح لجعلها حالا على تقدير كون من فيها للابتداء قلت شارحا
الكشاف ان الابتداء والتبيين اصلان لا يعدل عنهما الى التبعيض من دونا

داع قوله ويحتمل ان يكون مرزوقة بيانا تقدم في قولك رايت منك اسدا فرق الكشاف
بين هذا التوجيه والاول بان الثمرة على التوجيه الاول لا يحتمل الثمرة المعينة
لانه لا معنى لكون الرزق مبتدا منها وهو عين الرزق لان المبتدا من الشيء يجب
ان يكون قطعة منه بل يجب حملها على النوع بخلاف هذا التوجيه فانها عليه
يحتمل النوع والشخص وليس بشيء لان الثمرة المعينة من الجنة لا يكون لقمة
واحدة فيصح ان يكون اكل لقمة منها رزقا مبتدا منها فلعل لهذا لم يلتفت
اليه القاضي ثم التمثيل بقولك رايت منك اسدا صار منزلة لاقدام الفحول
لان هذا المثال اشتهر في من التجريدية المفيدة ان رؤيته الاسد كيف يمكن
ان يجرد منك اسدا آخر فلا بد من جعلها ابتدائية لئلا يفوت ما ذكروا
من فائدة التجريد فقال الشارح المحقق التفتازاني بان هذا الكلام من
الكشاف مبني على ان من للتبيين راجع عنده الى من الابتداء وتعقب بان مقابلته
ههنا بمن الابتداء يمنع من ذلك فقال السيد السند هذا كالصريح في ان من التجريد
ونحن نقول جعل المثال للتجريد مما لا يعود اليه من فائدة شديد حتى يوجب
القول بان من فيه للابتداء عنده فيأباه استقامة البيان او القول بان
من التجريد عنده بيانية فيكون مع جلالة شانه غافلا عما حققه علماء البيان
قوله هذا مثل الذي رزقنا الآية له محملان آخران والله تعالى اعلم احدهما ان يكون
اشارة الى اعترافهم باعادة اشجار الدنيا وثمارها كاعادة انفسهم ويكون
تعجبا من قدرة الله تعالى فيكون في الآية دليل على اعادة الاشجار والثمار وثانيهما
ان ارض الجنة قيعان ينبت فيها ما ينبت من الاعمال في الدنيا كما ورد به الاثر
فيكون الذي يدركونه في الجنة ثمار رزقوا قبل الوصول الى الجنة فيكون قولهم
هذا تصديقا لما اخبر به نبيهم ودفع كون هذا اشارة الى عين الثمرة بان هذا اذا
لم يذكر معه الوصف يكون اشارة الى المحسوس دون الماهية الكلية قوله والاول
اظهر لمحافظته على عموم كلما لا يخفى ان عموم كلما باق على التوجيه الثاني على ما روي
عنهم لانهم كلما رزقوا من ثمرة وتناولوا قالوا ذلك لكن يجب صرف كلمة هذا
من ظاهرها لا ظاهرها الاشارة الى المرزوق لا الى ما وجد في مكان الثمر فوجه
كونه اظهر بقاء العموم وكون الاشارة على ظاهرها قوله والضمير على الاول راجع
الى ما رزقوا في الدارين اورد عليه ان ما رزقوا في الدارين لا يؤتى به في الجنة واجيب
بانه فليكن المعنى ثوابه في الدارين ولا يلزم ان يكون المعنى وثوابه في الجنة
وفيه ان الاتيان في الدنيا ليس مستقبلا حتى ينتظم مع الاتيان في الجنة في سلك
والجواب ان التعبير بالاستقبال بالنظر اليهما تغليب وقد يجاب بان معنى
الاتيان لا بهما في الجنة اتمام الاتيان بهما في الجنة ولا يخفى انه تكلف والاولى ان لا

يجعل قوله وأتوا به متشابها معترضة بل معطوفة على قوله قالوا هذا الذي رزقنا من
قبل ويكون الضمير راجعا الى الرزق ويكون المراد بالتشابه انه لا يختص رزق بوقت
دون وقت كثمار الدنيا بل يكون في كل وقت بتمامه او يكون التشابه في سهولة
الحصول بان لا يكون فرق بين احد واحد كما في الدنيا فانه ربما يحصل للغني بسهولة
ما لا يحصل للفقير اصلا او يحصل بمشقة قوله واذا العذارى بالدخان تقنعت
واستعجلت نصب القدور فملت العذراء البكر اي اذا اجرت العذراء على
الدخان حتى صارت الدخان مقنعة لها واستعجل الامر طلب تعجيله ونصبه
ومثل الشيء في القدر ادخل فيها والمراد انه استعجلت العذارى نصب القدور
فلم يصبرن على طبخ اللحم في القدر غلت اللحم في الجمر حتى يأكلن ويسكن جوعهن
الى طبخ الطعام والبيت كناية عن كمال اشتداد القحط الى ان يبلغ امر العذارى الى
هذا وجواب الشرط هو البيت الذي بعده دارت بارزاق العفاة مغالق
بيدي من قمع العشار الجلة المغالق قداح الميسر لانه الجزور تغلق عندها والقمعة
قطعة السنام والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتى لحملها تمام عشرة اشهر
والجلة من الابل السمان اي اشتدت القحط دارت القداح في الميسر بيدي لاقامة
ارزاق العفاة اي الطلاب من اسنمة النوق السمان الكبار الحوامل التي قرب
وضع حملها وكل ذلك يطعنني بها ويناقس فيها ولا يخفى ما في البيت من وجوه
البلاغة قوله لكان التقييد في قوله تعالى خالدين فيها ابدا لغوا فان قلت لا
نتعين كونه لغوا لجواز ان يكون للتاكيد قلت مع كونه للتاكيد التقييد لغو
اذ التقييد مدلوله تحصيل القيد فاذا لم يحصل قيد لغا التقييد وان لم يلغ ذكر
الابد وافاد التاكيد قوله ومثل ما اعد لهم في الآخرة بابهى ما يستلذ به منها
فان قلت لا تمثيل ولا تشبيه في الكلام بل بيان ان ما اعد لهم ابهى ما يستلذ به
منها قلت البشارة على طريقة اهل الشرع والتمثيل على طريقة الحكيم فانه يريد
بجنات تجري من تحتها الانهار والازواج المطهرة ورزق الثمرات لذات
عقلية شبيهة بهذه الحسيات ولو قال او مثل لكان اوضح قوله لما كانت الآيات
السابقة متضمنة لانواع من التمثيل ويحتمل والله اعلم ان يكون هذا بيانا لكمال
كبريائه وحقارة كل ما سواه في جنب عظمته حتى لا يتوهم تركه من يستحيي ان يضرب
مثلا ما لاي شيء في جنب ذاته بعوضة كانت ذلك المثل او ما دونها فانه
جميع الاشياء في جنب ذاته احقر من البعوضة قوله اسمع من قراد زعم العرب
انه يسمع الهمس الخفي من سير الابل على مسيرة سبع ليال فيثب في العطن
ويقصد الطريق فان اراد لصوص العرب ترصد القافلة ولا يظهر انهم
من اين عرفوا ان الانشاد من سماع سير الابل لا من شم ريحها حتى يوصف

بزيادة

بزيادة الشم قوله على الصدر بالنخالة في انه يخرج من الصدر المحاسن ويبقى الغل
كما يخرج من المنخل المختار وتبقى النخالة قوله لما قالت الجهلة عطف على قوله
ان يكون في قوله وهو ان يكون على وفق الممثل له يعني ما هو الحق في التمثيل والشرط
له ان يكون على وفق الممثل له آه لا بما يزعم ما قالت الجهلة انه ينبغي ان يكون
مناسب حال الممثل قوله وايضا لما ارشدهم الفرق بين هذا الوجه والوجه
السابق ان الوجه ان الكلام لتقوية التمثيلات وبيان حسنها ودفع الطعن
عنها وهذا الوجه انه لتقوية المتحدى به وتاييد ما نزل الريب بمنزلة على
عبده وكذا ان تقول لما تضمن قوله وان كنتم في ريب على المبالغة في انه
ليس محلا للريب دفع ما يتوهم ان فيه ريبا قوله الوقاحة بضم الواو كالوقحة
قلة الحياء والجبوة على وزن الثمرة لم يقل لئلا يلتبس بالحبة والنسا بفتح النون
والقصر عرق يخرج من الورك فيستبطن الفخذين ثم يمر بالعرقوب ومنه رضي
عرق النسا والحشى كالنسا وهو ما اضطمت عليه الضلوع والجمع احشاء والشية
كالقرة شعرة بيضاء او بياض شعرة قوله واذا وصف به الباري فان قلت
هل يحتاج نفي الاستحياء كاثباته الى التأويل قلت نفي الاستحياء المقيد بضرب
المثل يفيد ثبوت الاستحياء فيحتاج الى التأويل قوله اذا ما استحيين
الماء يعرض نفسه كرعن بسبت في اناء من الورد يصف كثرة الماء
والكلأ حيث لا يشرب الماء بالعطش بل حياء من الماء حال عرض الماء نفسه
حال من الماء والكرع شرب الماء بوضع الفم عليه والسبت الادم المدبوغ بالقرظ
وهو كناية عن مشافرها الطاهرة عن الدرن لكثرة وضعها على الماء والاناء من
الورد المنهل الذي ينبت على حافاته الورد قوله ويحتمل الآية خاصة ان يكون مجيئه
على المقابلة لما وقع في كلام الكفرة اي يحتمل انهم قالوا اما يستحيي الرب ان يمثل
بالذباب والبعوضة لجهلهم بتنزه الرب عن الاستحياء فورد كلامهم باستعمال
الاستحياء في الترك على سبيل المشاكلة قوله وما ابهامية يعني اسم بمعنى شيء
يوصف بها النكرة لمزيد ابهام وسد طريق التقييد واختلف كلام الزمخشري
في ما هذه فجعلها في تفسير هذه الآية اسما يفيد مزيد ابهام وفي المفصل جعلها
زيادة قوله ولا نعني بالمزيد اللغو بيان المزيد بما لم يوضع بمعنى افاد به
نفي المعنى مطلقا يتجه عليه انه يستفاد منه التاكيد وان اريد به ما لم يكن له مدخل
في اصل المعنى ولا يختل بحذفه فائدة الكلام لكان ان ولام التاكيد من
حروف الزيادة قوله وبعوضة عطف بيان لمثلا لا يخفى ان عطف البيان
انما يحسن اذا تم الفائدة بدونه ويكون لمجرد التوضيح ولا يتم لا يستحيي ان
يضرب مثلا بدون بعوضة اذ لا بعد في ضرب المثل حتى يرد على المستبعد

لضرب البعض لضرب المثل بانه لا يترك ضرب المثل الا ان يقال تنوين مثلا للتحقير
اى لا يترك مثلا حقيرا فيكون بعوضة فما فوقها للتوضيح قوله او منعوت ليضرب
ومثلا حال تقدمت عليه اعترض عليه الشارح المحقق التفتازاني فقال ولا خفاء
فى انه لا معنى لقولنا يضرب بعوضة الا بضم مثلا اليه فتسميته مثل هذا مفعولا ومثلا
حالا بعيد جدا وتوهم كونه حالا موطئة غلط ظاهر لان مثلا هو المقصود وانما يستقيم
لو كان التركيب بعوضة مثلا فيجعل بعوضة حالا موطئة ومثلا صفة له وهو المقصود
بالحالية هذا وفيه ان يضرب بعوضة معناه يقصد بعوضة كما حققه فله معنى
بدون ضم مثلا اليه فان الله تعالى يقصد بعوضة بالخلق والافناء والابقاء ولم
يستبعد ذلك وانما استبعد قصده تقرايا ها حال كونها مثلا فرد بقوله ان الله
لا يستحيى ان يقصدها حال كونها مثلا قوله او هما مفعولاه لتضمنه معنى الجعل لكن
المفعول الاول بعوضة ومثلا مفعوله الثانى ولا باس بتنكير المفعول الاول اذا
كان مقيدا كما فى قولنا بقرة تكلمت قوله يحتمل وجوها اخر يحتمل النفى ايضا فيكون
التقدير ما بعوضة فما فوقها متروكة حذف الخبر لدلالة لا يستحيى ان يضرب مثلا
عليه قوله او ما ان جعل اسما لكن لا مطلقا بل جعل اسما موصولا او موصوفا على
قراءة رفع بعوضة اما مع جعلها اسما مبهما صفة لمثلا فلا يحتمل قوله فما فوقها
العطف عليه ولظهور الحال اطلق المقال قوله والمعنى انه لا يستحيى ضرب المثل
بالبعوضة فضلا عما هو اكبر اشار الى ان الفاء للترتيب بحسب الرتبة اما على
سبيل الترقى ان اعتبر ضرب المثل فانه اقرب الى الوقوع فيما فوقها او اعتبر
عدم الاستحياء فانه كذلك واما على سبيل التنزل ان اعتبر الاستحياء فان
الاستحياء فيما فوقها ابعد عن الوقوع فدخل النفى على الاستحياء المرتب ثم
قوله بشاكة شوكة يريد بالشوك مصدر شاك لا واحدة الشوك الذى هو
البهمى والشوك المصدر بمعنى ادخال الشوك فى الجسد والنخبة كالتمرة العفنة
قوله اما حرف قيل اريد به دفع وهم كونه اسما لان تفسيره بمهما يكن من شىء
يوهم ذلك ولذلك عدل عما هو الشايع فى البيان من ان اما كلمة تضمنت معنى
معنى الشرط على ان فى الشايع تقوية الوهم وقوله يتضمن معنى الشرط يوهم ان
لا معنى سوى الشرط ايضا فالاولى واما حرف شرط والضمير فى انه يحتمل ان يكون
لعدم الاستحياء ولكن ما ذكره يترجح بكونه مذكورا صريحا كما ان رجوعه الى
المثل لقربه اقرب ولذا قدمه ويحتمل الرجوع الى القرآن اى يعلمون ان القرآن
الحق واما الذين كفروا فيتمسكون فى الريب حيث بامثال هذا ويقولون اى
معنى يراد بهذا المثل فلا يكون من الله لان الله تعالى منزه عن ان يقع فى كلامه
مثله والمراد بالافعال العابثة الافعال الموافقة للغرض قوله كان من حقهم

واما

واما الذين كفروا فلا يعلمون ليطابق قرينه اى ليشمل على صنعة الطباق باعتبار
قرينه وهو يعلمون وقوله ويقابل قسيمه بيان للمطابقة والمراد بالمطابقة
المطابقة الظ والاخ المطابقة رعية باعتبار الكناية ولكن نقول والله اعلم
ما نسب الى الكفرة اشد من عدم العلم وهو انهم يستهزئون بكونه من الله تعالى
وينسبون القول بانه من الله الى السفه فليس المقصود الكناية عن الجهل بل
بيان ما يقع منهم على انه يتوقف ما ذكره على انه لا يكون قولهم عن مكابرة و
نفى الغير لعلمهم فاذا كان كذلك وهو الظ فلا يصح فلا يعلمون قوله والمجموع
خبر ما فيه بحث لان الخبر هو الموصول والصلة لا نصيب لها من الاعراب
قال العلامة التفتازانى اتفق النحاة على ان ما مبتدأ مع نكارته وتوقف الخبر
بوجدانه لم يختلف فيه كما اختلف فى من ابوك وليس جعله مبتدأ مخصوصا
لسيبويه كما فى من ابوك قوله والاحسن فى جوابه الرفع على الوضع الاول
كما الثانى هكذا ذكره ائمة النحو وزعم العلامة التفتازانى انه يجب تخصيص الحكم
بما اذا اتفق السائل والمجيب على الفعل وكان السؤال عن المتعلق بخلاف
مثل قوله تعالى ماذا انزل ربكم قالوا اساطير الاولين فانه بالرفع لانه فى معنى
نفى الانزال اى هذا الذى تزعم انه منزل هو اساطير الاولين فهذا قول الحكيم ان
الاحسن فى الجواب الرفع وهذا ليس بجواب بل رد لما اعتقدوا الجواب
ان مقتضيه ما يطلب منك ثم نقول لا جواب لقولهم ماذا اراد الله بهذا مثلا
لانه استفهام انكارى نفى لكونه مرادا لله فيه ومرجعه نفى ان يكون منه تعالى فعلى
هذا لا يصح ان يكون يضل به كثيرا جواب ماذا وايضا ماذا اراد الله مذكور على
سبيل النقل فلا يطلب الجواب ولذا لم يلتفت اليه الكشاف قوله والارادة
نزوع النفس فى كون ارادة المعنى من اللفظ من هذا القبيل بحث والظ
ان الارادة فى الكناية الآية من هذا القبيل قوله وكلا المعنيين غير متصور
اتصاف البارى تعالى به دفع غير متصور لكونه خبر كلا المعنيين وكونه خبر
الاتصاف البارى تعالى به ومبتدأ ورفعه بالفاعلية والجملة خبر كلا المعنيين فان
الصفة كما تعتمد على حرف النفى تعتمد على خبر كما فى قوله تعالى غير ما نسوف على
رمن قد معنى بالهم والحزن قوله وهى اعم من الاختيار فانه ميلان يعنى ان
الارادة اعم من الاختيار فان الاختيار ميل مع تفضيل وترجيح احد الطرفين
لفضله والارادة يكون مرجحة بلا تفضيل فالمراد بالاختيار والايثار لا ما يقابل الا
يجاب قوله وفى هذا استحقار واسترذال سيما اذا اريد به مبهم بتنزيل المثل
منزلة ما هو فى غاية الابهام لعدم تحصله فكانه امر لا يدرك منه شىء كاسم الاشارة
المشير الى مبهم لم يذكر والضمير الذى لا مرجع له ولذا صح جعل مثلا تمييزا عنه فان

والنصب

الضمير الذي لا يبين معناه واسم الاشارة كذلك ينصبان التمييز اما لو كان الضمير
واسم الاشارة معينين فالتمييز بعدهما عن النسبة والعامل فيه احد اجزاء
ما اشتمل على النسبة لا نفس هذا والضمير وجعل العلامة التفتازاني الآية من هذا
القبيل لتعين المشار اليه بهذا قال العلامة جعل مثلا تمييزا او حالا من هذا يدل
على ان المشار اليه نفس المثل لا امر مبهم كما هو احد محتملي الضمير في انه الحق قوله
او الحال كقوله هذه ناقة الله لكم آية الظاهر انه نظير الحال على طبق الكشاف دون
التمييز ايضا وترك نظائر التمييز لان مقصوده مجرد توضيح وقوع الجامد حالا
اذ فيه خفاء دون وقوعه تمييزا ولزام نوع الاتحاد في العامل فان العامل في
الآية هنا هو الفعل وفي النظير المعنى المستنبط من هذه ويحتمل ان يقال
انه جعل آية حالا او تمييزا عن ضمير لكم فاكتفى به في تمثيلهما قوله جواب ماذا
اي اضلال كثير واهداء كثير بالرفع والنصب وقوله هدى وبيان بمعنى انه
اثر الهدى والبيان الذي في المثل ويرد على قوله وكثرة كل واحد من الفريقين
بالنظر الى انفسهم لا بالقياس الى مقابلهم ان كثرة كل منهما فلعله بالنظر الى مقابلهم
الذي هو المتوقف بان لا يضل به ولا يهدى بل يبقى متوقفا بين الضلالة والهداية
وان كثرة كل منهما بالنظر الى الآخر لا يمكن وليس مما يمكن ان يتوهم حتى يبقى الصحيح
ما ذكره الكشاف من الاستفسار عن وجه صحته ووصف المهديين بالكثرة
وهم قليلون بقوله تعالى وقليل من عبادي الشكور الا ان يقال يمكن كثرة كل منهما
بالقياس الى الآخر مع اختلاف الزمان فنفي ذلك لان اهل الهدى قليلون
بالاضافة الى اهل الضلال ابدا وكون المهديين قليلين بالنسبة الى الضالين
لا يوجب كون المهتدين بالقرآن قليلين بالاضافة الى الضالين فتأمل وجعل
الكثرتين من حيث العدد والآخر من حيث المعنى بعيد لان النظر الى المعنى يوجب
وصف اهل الضلال بالقلة وقوله قل في الاصل فلل بفتحتين جمع قليل كخدب
وخدب قوله فواسقا عن قصدها اي عن قصد الطريق المستقيم جوائرا يعني
لا قوا يعتسفن في المشي آخره يذهبن في نجد وغورا غائرا النجد الربوة
والغور القعر والغائر مبالغة له وغورا عطف على محل نجد قوله والفاسق
في الشرع الخارج عن امر الله تعالى بارتكاب الكبيرة والفسق الترك لامر الله تعالى
والعصيان والخروج عن طريق الحق او الفجور كذا في القاموس فكان صاحب
المعنى الشرعي عرف المعنى بالاعم حيث لم يقيده بارتكاب الكبيرة وتعبيره به
يفيد ان مفهوم الفسوق مختلف فيه على قدر الاختلاف في الكبيرة قوله وقرئ
يضل في جميع ما تقدم ويعلم منه انه قرئ يهدى على صيغة المبني للمفعول حتى
قال انه لم يتوقف بيان هذه الفوائد لم يتوقف فهم ما يجيبان بهم قوله صفة

الفاسقين

الفاسقين للذم اه ونقض العهد ثابت لكل فاسق لانه خالف امر ربه بعد
توثيقه بالقبول قوله واستعماله في ابطاله من حيث ان العهد يستعار له الحبل
يعني انه انما حسن استعارة النقض الذي هو صفة الحبل بما هو صفة العهد لشيوع
استعارة الحبل للعهد وتصويره في انظار العقول بصورة الحبل وهذا من
المواضع التي يستنبط منه اي قرينة الاستعمال الاستعارة بالكناية وقد يكون
استعارة تحقيقية ولنا فيه بحث ذكرنا في شرح بيان التلخيص ولكتابنا هذا
بسط بل في تحقيق الاستعارة بالكناية يتبع لجوهان وبرون الظماء ان قوله
كان رمزا الى ما هو من روادفه وهو ان العهد حبل حيث هو راجع الى النقض الخ
لان النقض من روادف كون العهد حبلا دون العكس ولا يخفى ان كلامه يشعر
بان الاستعارة بالكناية هو اللازم المذكور يسمى استعارة لاستعارته للمشبه
وبالكناية لانه كناية عن المشبه وهو اثبات الحلية للعهد وهذا قول رابع
اوضحه صاحب الكشاف وزعم ان المستفاد من عبارة الكشاف وان لم يرض
المتاخرون ولا يطلع حقيقة الحال لو شممت من بسط المقال ولم ترجع
الى مورد الماء العذب الزلال قوله وقيل عهود الله ثلثة بين عهد العوام بان
يتبعوا العلماء ويجهدوا في العمل باقوالهم قوله والميثاق اسم لما يقع به الوثاقة
جعل الميثاق محتملا لكونه اسم آلة ومصدرا كالجلاد بمعنى الولادة قوله يحتمل كل
قطيعة يعني انه يحتمل العموم او انه يحتمل كلا منها فعلى الاول ذم بارتكاب كل قطع
وعلى الثاني ذم بارتكاب الجنس ايا كان قوله للجماعات المفروضة بجماعة الجمعة
قوله فانه يقطع الوصلة بين الله وبين العبد ان اراد بيان قبح القطع فهو مستغنى
عن البيان لان معنى لفظ امر الله واضحة القبح وان اراد بيان كونه محتملا فكذلك وان
اراد حمل ما امر الله به ان يوصل على الوصل بالله تعالى وان عمومه في كل قطيعة بناء
على انه يوجب قطع هذا الوصل بالله تعالى فبعيد عن النظم قوله وقيل مع العلو
وقيل مع الاستعلاء جعل العلامة التفتازاني القول الاول راجعا الى الثاني
بان المراد اعم من العلو حقيقة او ما يمكنه ايضا فيه نظر لانه لا استعلاء في العلو
حقيقة الا بما يمكنه بل قد ينفك الاستعلاء عن العلو بما يمكنه ايضا قوله يحتمل
النصب والخفض اذ النصب لكونه بدلا من ما او كلاهما لكونه بدلا من لفظ
الضمير او محله كما في قولك رأيته يذهبن في نجد وغورا غائرا قوله اولئك
هم الخاسرون الذين خسروا الاولى ان يفسر الخسران بالخسران في اشتراء الضلالة
بالهدى كما يفيده قوله تعالى اولئك الذين اشتروا الضلالة بالهدى فما ربحت تجارتهم
لانهم فاتوا بما يهدى به ويضل به فضلوا به فكانهم جعلوا الهداية ثمنا للضلالة
وفي وصف الانسان بالخسران او عدم الربح تنبيه له على انه في الدنيا مسافر صنعته

التجارة وليس شئ من المعاملة مقصودا فى الدنيا انما يقصد به الربح فى الآخرة قوله استخبار
فيه انكار وتعجب يعنى الاستفهام ليس على حقيقته بل للانكار والتعجب وكل من
هذين من نكات الاستفهام ولا تزاحم فى النكات ويحتمل ان يكون للتقريع اى
اكفركم على صفة القبيح او الحسن لتعرفوا او تترددوا بانه فى غاية القبح والانكار اما
بمعنى لا ينبغى ان يكون مع ظهور قدرته فيكم او بمعنى لا يمكن كفركم ولا بد لكم من
الايمان به ولو بعد الرجوع ولكن لا ينفعكم قوله لان صدوره لا ينفك عن حال
وصفة يعنى صدوره عن الفاعل لا ينفك عن حال وصفة للفاعل لا عن حال
وصفة للكفر حتى يقال كيف يكون سؤالا عن حال الفاعل لا عن حال الفعل
حتى يكون انكارا للفعل بانكار صفته وحاجة الى ان يقال مبنى ذلك ارجاع صفة
الفعل لانه يكتسب من الفاعل صفات حسب صفاته قوله اى اجساما لا حيوة لها اطلاق
الاموات عليهم لا يساعده تفسير الموت اصلا لا لعدم الحيوة عما من شانه الحيوة
ولا بتفسيره لعدم الحيوة عما اتصف به الآن يراد حال كونهم متصفا فيصح
اتصافهم بالموت بمعنى عدم الحيوة عما من شانه ففى الآية دليل لهذا التفسير
وكانه رأى ان الحق ان الموت عدم الحيوة عما اتصف به فلم يجد بدا من حمل
الآية على التجوز فاختار مجازا ليشمل جميع احوال وجود الحى طيب قوله وانما
عطف بالفاء لانه متصل بما عطف عليه غير متراخ عنه بخلاف البواقى فان
الاماتة بعد الاحياء بمهلة وان لم يكن الحيوة بمهلة فان قلت لا مهلة بين
احياء فى القبر وبين الاماتة حتى ورد فى الآثار ان الميت ليسمع صوت
نعال اهله فى القبر حين الاحياء قلت بينه وبين الاماتة زمان ليس بين
الاحياء والكون ميتا والمهلة والتعقيب نسبى فاستعمل الاحياء كلمة ثم
تنبيها على التفاوت بين اتصال الاحياء بالكون امواتا وبين اتصال
الاحياء فى القبر بالاماتة وقال الكشاف الآية دالة على التراخى فلا يسمع
المناقشة والوجه ما ذكرنا قوله مع علمهم بحالهم اشار الى ان الحال انما وقع حالا
باعتبار العلم لا باعتبار نفسه ولذا تحقق المقارنة بين العامل والحال واستغنى
كنتم عن تقدير قد قوله يوم نفخ الصور او للسؤال فى القبور يقال الاوجه
ان المراد بالاحياء ما يشمل الاحيائين جعلهما واحدا لاتصال معنوى بينهما
لكونهما من احوال الآخرة والقبر اول منزل من منازل القيمة قوله فان قيل
ان علموا انهم كانوا امواتا اه فان قلت كيف صح الشك فى علمهم بالحيوة بعد الموت
ثم فى الموت بعد الحيوة قلت الشك فى علمهم باسناد الاحياء الى الله تعالى وكذا
الاماتة فان قلت علمهم بهذين كيف يصير سببا لعدم علمهم بالاخريين حتى يصح
انعقاد الشرطية قلت علمهم بهما سبب لجهلهم بمجرد الاخريين حتى لو لم يعلموا

الفاعل الى ...

لكانوا

لكانوا جاهلين بالجميع ويعلم من هذا الجواب الجواب عن جهلهما بالجميع وان لا
يجرى قوله ثم يحييكم اه واقول والله اعلم ان المراد كيف تكفرون مستمرا والحال انه
ورد عليكم آثار القدرة وسيرد فلا يمكن لكم الاستمرار على الكفر ولا محالة ترجعون
عنه لكن انما ينفع الرجوع فى هذه الدنيا فالحال حال باعتبار كونه قصة وصدق
القصة مقارن للعامل ازلا وابدا ولا حاجة الى التكلف فى نسبة العلم اليهم و
التوبيخ باعتبار الحال يحتمل ان يكون بمنافاة الحال الكفر لكونه قالعا له لو منع
دلالته على الله ويحتمل ان يكون لمنافاته الكفر لكونه نعما لا يليق بالمنعم عليه بها الكفر
وكلاهما يظهر من انشاد بيانه فارتقب قوله بان عدد عليهم النعم العامة والخاصة
لان الاحياء المشترك بين الكل يذكر نعما مختصة يشتمل عليها حيوة كل لا محالة
والرجوع المشترك بين الكل يستلزم الاجزية مخصوصة بكل واحد واحد قوله
فان قيل كيف يعد الاماتة اه قلت قوله تعالى ومن نعمره ننكسه يكشف عن
كون الموت نعمة وايضا موت كل سبب لعبرة الاحياء فيكون نعمة فى حقهم
قوله لتقرير المنة عليهم وتبعيد الكفر عنهم الاولى بحالهم تبعيد الكفران عنهم
قوله اعلموا ان الله تعالى يحيى الارض بعد موتها استدلال على استعمال الحيوة
فى القوة النامية وهذا انما يتم لو كان احياء الارض عبارة عن اعطائها القوة
النامية بل عبارة عن تهييج قواها النامية وآثارها كما قالوا وهو التحقيق لانه لا
يزول عنها القوة النامية بل ينعزل عن العمل فالحيوة هيجانها والموت فتورها
قوله اللازمة لهذه القوة فينا فتقييده بقوله فينا لان العلم لا يلزم هذه
القوة فى ساير الحيوانات او اللزوم الجزئى يكفى للتجوز ولو قيل اريد بها صحة
اتصافه بالبصر والسمع اللازمة لهذه القوة لكان اللزوم تاما فى الكل
قوله هو الذى خلق لكم ما فى الارض جميعا اقول والله اعلم لما قبح الكفر ورغب
فى الايمان علم طريق الايمان وبين انه ينبغى ان يصدق بانه خالق الاشياء كلها
فلا يليق للعبادة الا هو ولا محالة يتصف بما يقتضيه خلق الاشياء بالقصد
كما يدل عليه صيغة الفعل لان المتبادر منه القصد المشتمل على الحكمة من القدرة
والحيوة والارادة والعلم ولما بين انه خلق ما فى الارض جميعا علم ان وجودهم
قبل الاحياء ايضا كان منه جرح لم ينسه الآية السابقة ولا يأباه قوله لكم لان
خلق الاموات لاجل نفع تحصيلهم بالاحياء قوله بيان نعمة اخرى مرتبة على الاولى
اشارة الى وجه تأخيرها مع تقدمها على الاحياء الثانى والارجاع لكن ترتبها على الاولى
خفى لان الاولى متاخرة عن كثير منها فى الوجود وليس الاولى غرضا من الثانية
لان الفاعل منزه عن الغرض نعم لو جعل الارض شاملة لارض الجنة وضح
الترتب وقد يقال الا ان يقصد بالترتب على الاولى تقدم الاولى بجميع اجزائها

على الثانية من حيث الانتفاع بها لان انتفاعنا من حيث الدنيا والدين بها فرع حيوتنا
في الدارين ولا يستفاد مما سبق الاحياء ولا يستفاد خلقهم ولا قدرتهم قوله
لاجلكم وانتفاعكم تفسير لقوله لكم ولا يبعد ان يكون مغايرا له ويكون المعنى
لاجل تحصيلكم وهو خلق الاموات التي هي موادهم على ما اشرنا اليه وقوله ثم
وجه الغرض مثل لقوله لاجلكم وانتفاعكم وقوله ثم على انه بمعنى على بمعنى ان
او بمعنى مع وعلى بمعنى مع وفي الغرض الاشارة الى وجه التعبير بالغرض مع
انه ليس بغرض قوله وجميعا حال من الموصول الثاني ويمكن ان يجعل حالا من
كم او من الارض قوله كما يراد بالسماء جهة العلو اشار الى ان حمل الارض
على جهة السفل يستتبع حمل السماء على جهة العلو ولعل اقتصار الكشاف
على تفسير السماء بالجهات العلوية لترجيح لهذا التفسير لانه يفيد ان خلق الارض
ايضا لكم وبهذا ظهر ضعف ما قاله المحقق التفتازاني من قوله ولا ادري
باعثا على تفسير السماء بالجهات العلوية بعد ما فسر الاستواء بالقصد الى
بمشيته وارادته وهذا لا يقتضي سابقة الوجود وثم التقول قوله اثبات
بالجهات العلوية والسفلية والايام الستة والاربعة قبل خلق السماء والارض
مبني على التقدير والتمثيل ويمكن ان يقال خلق ما في جهة السفل والقصد
الى جانب العلو لا يقتضي ان يكون قبل الخلق سفل وعلو لان التعبير باعتبار
انه حين الخطاب علو وسفل قوله ثم استوى الى السماء لا يبعد ان يكون
المراد ثم استوى لكم لان انتفاعنا من السماء بمنافع دينية ودنيوية اكثر من ان
يحصى فمقام تعداد النعم علينا يستدعي ان يكون الاستواء الى السماء ايضا في
عدادها قوله وثم لعله لتفاوت ما بين الخلقين الى قوله فانه لا يدل على تاخر دحو
الارض المتقدم على خلق ما فيها عن خلق السماء ردّ بذلك ما ذكر الكشاف في التوفيق
بين هذه الآية وقوله تعالى والارض بعد ذلك دحيها بان تاخر دحو الارض عن
خلق السماء لا ينافي تقدم جرم الارض على جرم السماء بل ورد الاثر به ووجه
الرد انه لم يندفع بذلك تنافي تقدم ما في الارض المتاخر عن الدحو على السماء
وتقدم السماء على الدحو ولا تخلص عنه الا بان يؤول خلق ما في الارض
بخلق مواد ما في الارض والقوى المودعة في الارض لانبات ما فيها وما
ذكره من التوجيه لقوله والارض بعد ذلك دحيها في غاية البعد ولعل
قوله بعد ذلك بمعنى ما سمعت من قدرته في السماء دحاها ونظيره قوله تعالى
بعد ذلك زنيم قوله وهن ضمير السماء ان فسرت بالاجرام ويمكن ان
يجعل للسماء مع كونه اسم جنس ويكون ابداله جمعا بجعله مطابقا لسبع
السموات لانه مفعول ثان لسويهن بتضمين سويهن معنى الجعل فيؤول

الى معنى قولنا فجعلهن سبع سموات مستويات قوله فيه تعليل كانه اه
التعليل بيان علية الشيء وفيما ذكره بحث من وجوه احدها ان علية خلق ما
خلق على هذا النمط ليس كونه عالما اذ لا يكفي فيه العلم عالما قادرا
وثانيها انه اراد ان المقصود منه التعليل فلا يصح اذ لا يعطف التعليل
على الدعوى ولو اراد انه بمنزلة العلة فلا وجه لحفظه العطف فيه وتقدير دعوى
بل هو بمنزلة التعليل للجمل السابقة فينبغي ان يقال فكانه لكونه عالما
بكنه الاشياء وثالثها انه بين جعله تعليلا واستدلالا تنافيا اذ الاستدلال
يجعله بمنزلة النتيجة لما سبق وجعله تعليلا يجعله بيان العلة لما سبق
فينبغي ان يقال او استدلالا قوله ومحلها النصب ابدا بالظرفية قال
المحقق التفتازاني ان جوزوا كون اذ اسما مجرورا مضافا اليه ظرف مثل يومئذ
وساعتئذ وبعد اذ نجانا الله وجوزوا كونه منصوبا بكونه مفعولا به مثل اذكر
اذ من تاتنا اكرمه ولم يجوزوا رفعه على الفاعلية لبعدها عن الظرفية التي يلزمه في
الغالب ومنهم من يابى المفعولية ايضا اذ لا يوجد في الكلام فيجعل مثل هذا على
اذكر الحادث يوم كذا هذا ونحن لا ندري انه لم قيد عدم جواز الرفع بالفاعلية
قوله من الظروف الغير المتصرفة لما ذكرنا من ان وضعها لزمان نسبته وقع فيه نسبة
اخرى فلا بد من اضافتها الى نسبته وجعلها ظرفا لنسبة اخرى قوله وعامله في
الآية قالوا واذكر على التاويل المذكور يرجح كون العامل قالوا على خلاف الكشاف
حيث رجح كون العامل اذكر لما ان الاستغناء عن حذف كثير بذكره وقال المحقق
التفتازاني اما تقدير اذكر رجح لان الاحسن ان يكون الجملة معطوفة على محذوف
اشكر النعمة في خلق الارض والسماء واذكروا على تقدير النصب بقالوا فيوشك
والجملة مما فيها عطف على ما قبلها عطف القصة على القصة من غير التفات
الى ما قبلها من الجمل انشاء او اخبارا هذا ويفهم من كلامه ان جعل العطف
من قبيل عطف القصة على القصة لان هذه الجملة مشتملة على الجملة الانشائية
المانعة عن عطفها على الخبرية وكون التوجيه الآخر راجحا لاستغنائه عن
تكلف اعتبار عطف القصة على القصة ولا خفاء ان الجملة الانشائية الواقعة
في هذه الجملة مقول القول ولا يخرج الجملة الخبرية بهذا عن صحة عطفها على
الخبرية السابقة نعم لا مناسبة بينهما في المسند اليه والمسند فلا يظهر وجه
العطف لعدم التناسب الا بجعل كل منهما قصة مشتملة على الانعام لبني آدم قوله
مثل وبدأ خلقكم الاولى تقديره واشكر الحادث اذ قال فيكون عطفا على اشكر
النعم السابقة او يكون التقدير احفظ واذكر لانك قوله والملائكة جمع
ملأك كالشمائل جمع شمأل هو يريح هذه عبارة الكشاف وكان ينبغي

قائل بكونه

بان همزة ملاك كهمزة شمال مع ان همزة شمال زائدة نحو شمل جعفاء
قد منع الاشعار بان اصله بقوله وهو مقلوب مالك وكانه لم يرض بما هو ظ
عبارة الكشاف مع انه مذهب ابن كيسان ومناسبة الملك الذي هو بمعنى القدرة
والقوة والملك ظة يقال ملكت العجين اي اشددت عجنه لرجحان هذا
المذهب ولهذا لم يلتفت الى قول ابي عبيدة ايضا من انه من لاك بمعنى ارسل
مع ان فيه استغناء عن جعله مقلوبا قوله والتاء لتانيث الجمع قال المحقق
التفتازاني معناه لتاكيد تانيث الجماعة وعبارة المفصل لتاكيد معنى الجمع
ونظيره القشاعمة والصياقلة هذا قوله لا وجه لتاويل الجمع بالجماعة وجعل
التانيث فيه ثم تاكيده بالتاء فليكن التاء لجعل الملائكة ذات تانيث كالظلمة
ونظايرها فالوجه ان يقال الاصل في التاء ان يكون دخولها لتانيث مدلول
مدخولها كما في ضاربة فجعل دخولها في الملائكة كذلك يجعل مدلولها مؤنثا بتاويل
الجماعة اولا واما بيان ما في المفصل انه يذكر كون المعنى جمعا حيث يحضره في
صورة الجماعة قوله لانهم وسائط بين الله وبين الناس اي لان جنسهم وسائط
اذ ليس كل ملك رسولا والمراد بالناس كلهم وكونهم وسائط بالنسبة الى بعض
الناس وهم الانبياء بلا واسطة او بالنسبة الى بعض آخر بواسطة الانبياء
قال فهم رسل الله اي بالنسبة الى انبيائه وكالرسل اليهم اي بالنسبة الى الامم
فانهم تشبه الرسل في ان لهم مدخلا في تبليغ حكم الله تعالى لكنهم ليسوا برسل اليهم بل
الرسل اليهم قوله وقالت طائفة من النصارى هي النفوس الفاضلة البشرية
اي يرده الآية اذ النفوس البشرية مخلوقات بعد آدم عم وقد امرهم تعالى الملائكة
بالسجود لآدم قوله والمقول لهم الملائكة كلهم فاللام للاستغراق على تقديرين
التخصيص للعهد او الاستغراق العرفي قوله ويجوز ان يكون بمعنى خالق اذ يلايم
قوله تع اتجعل فيها من يفسد فيها قوله والهاء للمبالغة ولهذا يطلق على الواحد المذكر
ومن اجل هذا اشكل اطلاقها مع وحدتها على آدم وذريته والا فيصح اطلاق مفرد
ذي تاء التانيث على جماعة فيقال رجال ضاربة كما يقال رجل ضاربات قوله
والمراد به آدم رجح ارادة آدم على عكس ما فعله الكشاف على ارادة آدم عم وبنيه
لاستغنائه عن تصحيح اطلاق اللفظ المفرد على الجماعة ورجح المحقق التفتازاني
بان سفك الدماء والافساد من بنيه والظ ان يكونوا من دواخل المراد بالخليفة
على ما اختاره الكشاف وبعارضه ان الظ ان الخطاب مع الملائكة كلهم وحمل
الخليفة على آدم عم وذريته يستدعي صرف الخطاب عنهم الى ملائكة الارض فان
اجاب بان الخطاب مع ذلك يصح ان يكون مع الملائكة كلهم ويكون التركيب من
قبيل قتل بنو فلان فلانا مع ان القاتل بعضهم قلنا تصحيح بالتاويل لا يدفع

التمسك

التمسك به في الترجيح بظاهره على انه يجوز ان نسبة سفك الدماء الى آدم عم
لانه متسبب عنهما لتولد مباشريهما عنه وايضا اظهار فضل آدم من غير
ذكر بنيه في جواب الملائكة ظ في ان الكلام كان فيه قوله وكذلك بنيه استخلفهم
جملة معللة لكون آدم خليفة الله وكل نبي وليس جمع كل نبي كما يميل اليه بادي
النظر حتى يحتاج الى تصحيح ضمير الجمع الراجع الى كل نبي بجعله من قبيلة وما من
دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم قوله وافراد اللفظ
اما للاستغناء بذكره عن ذكر بنيه كما استغنى بذكر ابي القبيلة في قولهم
مضر وهاشم لا بعد العلمية للجمع بل قبل العلمية فانه يذكر مضر مكتفى بها
عن ذكر بنيه وكثر ذلك حتى صار اسما للقبيلة فلا يرد ان مضر علم للقبيلة
فليس فيه الاكتفاء بالاب عن ذكر البنين وقوله او على تاويل من يخلف يعني
لوحظ المراد بصورة مفرد فصح افراد اللفظ قوله الى غير ذلك منه ما ذكره
الكشاف من صيانة الملائكة عن اعتراض الشبهة في وقت الاستخلاف
ومنه اظهار شرف العلم ولا يذهب عنك علمك ان في ذكر هذه القصة
عقيب افتتاح الكفر تتميما للاستقباح لانه اقبح الجهالات التي يوجب و
وزارة صاحبها كما ان العلم يوجب رجحان صاحبه على جناس العباد والمقربين
دهرا دهرا وفيه كمال تهديد على الكفر حيث ذكر فيه ما وقع لاجله من كان في
درجات القرب والكرامة من الله تعالى قوله او استنباط عما ركز في عقولهم
ان العصمة من خواصهم اورد عليه انه لا يدفع السؤال لانه يتجه عليه انه من اين او
تمكن في عقولهم ذلك فلا بد ان يقال عرفوا ذلك باخبار من الله او تلقي من اللوح
ويشير اليه وجه آخر لمعرفتهم في ضمن بيان منشا سببيتهم في جعل خليفة مع وجودهم
وهو اطلاعهم على ما فيه من القوة الشهوية المورثة للفساد والقوة الغضبية
المورثة لسفك الدماء ونحن نقول والله اعلم لعل الاستفهام على حقيقته
والمقصود الاستفهام عن كيفية جعله في الارض وهو انهم لما راوا ان خلافتهم
عن الجن في الارض كان بتفريقهم في الجزاير والجبال واهلاكهم خافوا على انفسهم
بان يفعل معهم الفاعل المختار ما فعل بالجن وعسى ان وقع منهم في اخراجهم
واهلاكهم ما استحقوا العذاب فاستكشفوا عن ذلك مستفيدين عن سوء
الحال بعرض عبادتهم عليه فقالوا اتجعل فيها من يفسد فيها باخراجنا ويسفك دماءنا
ونحن مسبحين لك ومقدسين على خلاف قوم استخلفنا عنهم فانهم كانوا كافرين
بك مفسدين في الارض فقال الله تعالى اني اعلم ما لا تعلمون يعني جعله خليفة
سيكون بان تطيعونه وتسجدونه فمن لا يطيعه يقول ما يقع واستفسار
عن خلق من يفسد ويسفك الدماء فمعنى قوله اتجعل فيها اتخلق هؤلاء فيهما جوف

الى الخليفة ونحن مستغنون عنه مسبحون لك ومقدسون دائما ولا يختلف احوالنا
حتى يصلح بها الخليفة قوله واما باعتبار القوة العقلية اه ولك ان تقول واما
باعتبار القوة العقلية فلانها مغلوبة لهاتين القوتين اذ التعدد يغلب الواحد
وح لا يحتاج الى يحمل نظرهم الى القوى المدركة بل يحتمل ان يظنون ان الغلبة
فى المركب لا غلب الاجزاء قوله واليه اشار اجمالا بقوله انى اعلم ما لا تعلمون اكد
الحكم مع انه لا تردد ولا انكار للمخاطب فيه بل من شانه ان لا يجعلوا شيئا بلا له منزلة
الجاهل المنكر لانه لو علم لما عرض له الشبهة او يجعل بلا محالة بحيث يستغنى
عن الاستفسار ثم اقول دفع اولا شبهتهم بان العبد اذا اختلج فى قلبه
شبهة فى امر ربه ينبغى ان يدفعها عن نفسه بما يجب عليه من معتقد اجمالى
انه لا يخرج عن الحكمة وهو يعلم ما لا يعلم غيره وهذا ملاك السعادات فانه
الا يملى بالغيب وبينه وبين قول الا ربنا هذه الفضيلة بين لهم بعض
الفضائل التى تزدهم ايمانا قوله والتسبيح تبعيد الله تع عن السوء وكذلك
التقديس يريد ان التقديس يجئ بمعنى التسبيح وليس مقصوده تفسير
تقديس لك حتى يرد انه ينبغى ان يقول او تقديس لك بل تطهر نفوسنا
عن الذنوب لاجلك وان لا يذكر قوله وقيل تقدسك واللام مزيدة لانه علم
التفسير بتقدسك بقوله وكذلك التقديس وتحقيقه انه نبه على ان التقديس
يكون بمعنى التسبيح لكن اختار تفسير قوله تعا ونقدس لك بمعنى آخر للتقديس
حفظا للنظم عن التكرار ونبه على ان البعض فسره بما فيه التكرار وزيادة
اللام ولا يوافق المحقق التفتازانى فى كون اللام زائدة بل تقول كل تسبيح
وتقديس يعدى بنفسه وباللام ويجعل قوله لك متعلقا بهما فى المعنى وكذلك
نحمدك ثم الاوجه ان يراد بالحمد الحمد على التقديس او التسبيح رفعا للعجب
بالتسبيح والتقديس واشعارا بانا نعلم تسبيحنا بتوفيقك واعانتك
موجبا للحمد لك قوله او الالقاء معنى فى روعه الروع بالضم القلب او موضع
الخوف منه او سواده والذهن والعقل كذا فى القاموس المذاهب فى تعيين
الواضع ثلثة مذهب توقيف ومذهب اصطلاح ومذهب توزيع فالاول
مذهب الشيخ ابو الحسن الاشعرى من ان الواضع للكل هو الله تع ويوقف
عباده عليه الثانى ان الواضع للكل هو ارباب الاصطلاح والثالث ان الواضع
لما يحتاج اليه فى تعليم الباقى هو الله وللباقى ارباب الاصطلاح وخلق العلم
الضرورى عبارة عن خلق علم لا مدخل فيه لانحاء سبب من اسباب العلم
بالاختيار والالقاء فى الروع يجتمع مع التوجيه وانحاء سبب ولما كان
يتوهم ان خلق العلم الضرورى او الالقاء فى القلب ليس تعليما لما يشا كد

ان الله تع فى التعليم القاء الالفاظ ومثله فى مقام التعليم دفعه بقوله والتعليم
فعل يترتب عليه العلم غالبا قوله وآدم اسم اعجمى كآزر وشالخ يعنى
وزنه فاعل كخاتم لا افعل كما توهم الصحاح لانه لو جعل فاعلا لكان له نظائر
فى الاعجميات ولو جعل افعل لم يكن له نظير ولانه جمع على اوادم بالواو ولا
آدم بالهمزة ولو كان افعل يجمع على اادم وان اعتذر صاحب الصحاح
عن الثانى بان الهمزة اذا لم يكن لها اصل معروف فى البناء جعلت الغالب
عليها الواو قوله و اشتقاقه من الادمة على وزن الغرفة او الادمة بالفتح
كالغرفة فالاولى ان يقال بالتحريك وادم الارض والسماء ما ظهر منهما
والاصناف المختلفة والادم والادمة كالفعل والتهمة اذا عرفت هذا فنقول
قال صاحب الكشاف واشتقاقهم من الادمة واديم الارض نحو اشتقاقهم
يعقوب من العقب وادريس من الدرس وابليس من الابلاس وما آدم
الا اسمى اعجمى واقرب امره ان يكون على فاعل كآزر وعازر وشالخ وفالغ
واشتباه ذلك ففهم القاضى انه تزييف بجعل الاعجمى مشتقا من اصل عربى
وتبعه كثيرون فى شروح الكشاف واردت ان قصده غير ذلك وهو ان قولهم
بالاشتقاق فى آدم ليس لانه عربى بل كقولهم بالاشتقاق فى يعقوب وادريس
لانهم اذا استعمل العرب اعجميا يلحقونه بكلامهم ويعتبرون فيه اشتقاقا الحاقا
له بحقيقة كلامهم بمعرفة الزوائد فيه من الاصلى فيتادى لهم ان يقولوا آدم فاعل
او افعل ليلحقون فى التصرفات بكلامهم فيصغرونه على اويدم او اويم ويجمعونه
على اوادم او اادم وقوله واقرب امره ان يكون على فاعل يؤكد ما قلنا وفائدته
ما قدمناه لك واعلم ان هذه الآية مدركة القول بان واضع الالفاظ هو الله تعالى
ومدركة القول بان الاسم هو عين المسمى قوله والاسم باعتبار الاشتقاق
ما يكون علامة للشئ نظرا الى القول باشتقاقه من الوسم ودليلا يرفعه
الى الذهن باعتبار القول باشتقاقه من السمو من الالفاظ فان اللفظ علامة
المعنى ورفعه عن حضيض الجهل الى ذروة التعقل وكذلك صفة الشئ وفعله
قوله واستعماله عرفا اذا اطلق ينصرف الى العرف العام سيما المقابل للاصطلاح
واصطلاحا لفظ مشترك بين ما ذكره واخص منه وهو ما يقابل الصفة واخص
منه وهو ما يقابل الكنية واللقب قوله والمراد فى الآية اما الاول او الثانى
دون الثالث لانه يقصر عن توفية حق التعليم الذى به ينال علما تعليمه للخلافة
كما هو حقها بخلاف الاولين والظ ان الاول ايضا لا يستغنى عن اعتبار الاستلزام
اذ تعليم الاسماء ليس صريحا الشمول للذوات وفى استلزام العلم بالاسماء
للعلم بالصفات والافعال نظر لان العلم المعتد به هو المقصود بنسبها ويكفى

قوله معلوم نفعه بنفسه وصعفاه الانبيا عليهم
بحيث يعرف ان العلم يتعلق به
من حيث التعليم

لمعرفة اللفظ الموضوع من حيث الدلالة من غير علمك بقيام زيد واعلم انه لابد
من تخصيص التعليم والالزم احاطة علم آدم بجميع ما يعلمه الله تع وعلمه بجميع
شئونه تع من الازل الى الابد والتخصيص اما بان يراد تعليم ما يمكن علمه للممكن
فيلزم ان لا يصح تفضيل علم نبينا عم على علم آدم عم واما بان يراد اسماء الممكنات
والمعنى انه تع خلقه من اجزاء مختلفة وقوى متباينة مستعد لادراك انواع
المدركات آه اقول والله اعلم المعنى انه تع علم آدم عم اسمائه الشريفة كلها
من صفاته والموجودات كلها الفاظا موضوعة او غير موضوعة او غيرا لفاظ
وشرفه بانه يشاهده تع في كل موجود ولا يشغله عنه التوجه الى موجود وهذا
اوجب اختياره على الملك في الخلافة ثم عرضهم على الملائكة فقال انبئوني
باسماء هؤلاء اى باسمائه تع هؤلاء يعني اخبروني بها على وجه ينتقل منها الى الحق و
على هذا يكون ذكره تع عقيب تقبيح الكفر وتعليم الايمان الاستدلالي لتعليم الايمان
الشهودي على الوجه الاكمل قوله وعوض عنه اللام هذا مذهب الكوفي ولا يرضيه
البصري ولا نقول بورود اللام عوضا عن المضاف اليه قوله على معنى عرض
مسمياتهن على حذف المضاف او جعل الضمير للمضاف اليه المحذوف وهو المسميات
قوله تبكيت لهم اى اسكات لهم وقد دفع بقوله فان التصرف والتدبير واقامة
المعدلة قبل تحقق المعرفة آه خفاء وجه ارتباط الامر بالانباء بقوله تع ان كنتم
صادقين لانه ظهر وجه الارتباط بلا خلاف لان كونهم لحقا اينافي عجزهم عن امر
الخلافة اللازم من عجزهم عن معرفة المسميات وقد صعب ذلك على كثير من
المفسرين حتى قالوا ان المعنى ان كنتم صادقين انى لا اعلم خلقا اعلم منكم ورده
محقق الصفاقسي بانه لا دلالة للكلام عليه وقال وجه الارتباط ان المعنى ان كنتم
صادقين فيما زعمتم من خلوهم عن المنافع والاسباب الصالحة للاستخلاف فقد
ادعيتم العلم بكثير من خفيات الامور فانبئوني بهذه الاسماء فانها ليست في ذلك
الخفاء ولا يخفى ان ما ذكره القاضي مغن عن هذا الوجه والاظهر ان المراد ان كنتم
صادقين في الانباء وفيه تحذيرهم الكذب والاشعار بان الامتحان مما يوقع الممتحن
في الكذب فاهم الامور لمن يمتحن ان يحفظ عن ان يقع في الكذب ولا يتغافل
عن ظهور جهله وفي هذا التوجيه براءتهم عن اثبات كذبهم ولو التزاما قوله وذلك
يجري مجرى كل واحد منهما اجراؤه مجرى الاعلام في التعدية الى ثلث مفاعيل فيقال
انبأت زيدا عمرا فاضلا واجراؤه مجرى الاخبار في التعدية الى مفعول بنفسه
والى آخر بالباء فيقال انبأت زيدا بان عمرا فاضل واستشعار بان سؤالهم كان
استفسارا ولم يكن اعتراضا في الاستشعار بحث لاحتمال ان يكون توجها عما وقع
من الاعتراض ويؤيده كونه سبحانك مفتاح التوبة قوله وقد اجرى علما للتسبيح

بمعنى التنزيه لا بمعنى القول سبحان اسم اقول لم يجعل بتقدير المضاف اليه لانه
لا يكون الا بالبناء على الضم او تعويض التنوين او وجود مضاف اليه مثل المقدر بعده
ثم اقول لا يخفى ان القول بحذف المضاف اليه على سبيل الشذوذ اهون من جعله
علما للتسبيح قوله سبحان من علقمة الفاخر اوله اقول لما جاءه فخره قوله
وتصدير الكلام به اعتذار ويحتمل ان يكون الجواب قوله سبحانك اى امرنا ان سبحك
لانه لا علم لنا الا ما علمتنا هو التسبيح قوله ولذلك جعل مفتاح التوبة اى لكونه
اعتذارا عن الجهل بحقيقة الحال فانه يجري في مواضع التوبة دون الاستغفار
ولكونه اعتذارا وانما شاع في الاعتذار لانه نسبة التقدس الى ذاته ونفيه عن
غيره فلا يتقدس غيره عن الوقوع فيما لا ينبغي ويمكن ان يكون جعله مفتاح
التوبة لارادة انك منزه عما لا يليق بك فيكون منزها عن رد التائب وجعله
خائبا قوله المحكم جعل الحكيم المحكم للمبدعات ليكون الثناء جامعا لوصفه بكمال
العلم وكمال العمل ويكون ابعد عن التكرار المشتمل عليه حمل الحكيم على معرفة الاشياء
على ما هي عليه والعمل على ما ينبغي قوله وانت فصل هو القول الفصل الخالي
عن التكلف وكونه تاكيدا مع كونه تكلفا يرد عليه انه لم يكن اولى بالتاكيد من ضمير
سبحانك ولا تقابل بين الفصل وكونه مبتدا بل هو اختلاف مع من يجعل
الفصل مما لا موضع له من الاعراب وقوله يا هذا الرجل لا يصلح شاهدا على
انه يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع لان اجتماع المعرف باللام مع يا لا يجوز
سواء كان تابعا او متبوعا فتنا ... واعرف قوله قال يا آدم انبئهم قال سابقا
انبئوني ليعجزهم ويبين احاطة علمه فلا ينبئوا بما لا يعلموا وقال ههنا انبئهم ليعلمه خليفة
فاقامه مقامه في التعليم قوله بقلب الهمزة وحذفها اى الياء لانه صار في صورة
الامر من المعتل او حذف الهمزة لان تخفيفها بالقلب يؤدي الحذف فحذفت
قصرا للمسافة قوله اعلم غيب السموات فان قلت لم لم يقل وشهادتهما
ليوافق الى ما تبدون وما كنتم تكتمون قلت لدخولها فيما تبدون وما تكتمون
لان الشهادة ما لم يغب عنهم لكن لا ينبغي تخصيصه باحوالهم الظاهرة و
الباطنة فان قلت لم قال ما تبدون وما كنتم تكتمون قلت تعرض للابداء
الاستقبالي فيتقيس به الماضوي فعكس في الكتم فاحاط بالجميع على ايجاز
بليغ اوارد بما تبدون ما سيظهر وابليس وجنوده من الافساد وبما كنتم
تكتمون ما كتمتم في نفسه من الافساد قوله لكنه جاء به على وجه البسط فان قلت
ما تبدون وما كنتم تكتمون لم يكن مندرجا فيما لا يعلمون قلت قوله اني اعلم ما لا
تعلمون كناية عن مزية علمه على علمهم فيندرج فيه تامل قوله فان اللغات
توقيفية فيه انه لو تم للزم دلالتها على ان المعاني ايضا توقيفية قوله فان مفهوم

للحكمة زائدة على مفهوم العلم والا لتكرر قوله اه اى اشتمل على التكرير فان قلت
فليكن الامر بالعكس قلت فيلزم كون الحكيم لغوا قوله وهذا انما يحسن لو كان
مفسر الحكيم بالعليم مع زيادة وبعد تفسيره بما فسره يدل على ان معناه يحترز
عن التكرار قوله وقوله وان علوم الملائكة وكمالاتهم يقبل الزيادة اى علوم
الملائكة كلهم ليصح قوله والحكماء منعوا ذلك فى الطبقة الاعلى منهم وذلك انما يتم
لو كان المخاطب الملائكة كلهم دون ملائكة الارض فقط وقوله ان آدم افضل
من هؤلاء الملائكة يدل على ان الكلام ليس مع جميع الملائكة والانقياد من الملائكة
كما لا يخفى على العارف بسياق الكلام ويمكن اثبات ان الاعلم افضل بان
الفضل اما بالعلم او بالعمل ونفس هذه الايات دلت على ترجيح العلم واما دلالة
هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون على ان الاعلم افضل من الاعبد فهم
لانه لا تدل الا على فضيلة العالم على الجاهل ومزية العلم على الجهل قوله لما انباءهم
بالانباء بالاسماء وعلمهم بما يعلموا امرهم به ففيه بيان حق المعلم على المتعلم حتى لو
كانت السجدة للمخلوق جائزة لاستحقها المعلم من المتعلم قوله واعتذارا عما
قالوا فيه ففيه بيان كفارة لوقيعه وانه بالتذلل لصاحبها ولا يبعد ان يستنبط
من الآية كفر من ترك متعمدا فان الامر بالصلوة امر بالسجدة فكما كفر ابليس
بترك هذا الامر يكفر من ترك الصلوة قوله اذا سويت ونفخت فيه من روحى
ويحتمل ان يكون التسوية التعديل ونفخ الروح التعليم فان المستفيض ان العلم حيوة
والجهل موت وقيل السجود وقع مرتين بمقتضى الآيتين وقيل هذا غير مشهور
قوله والعاطف عطف الظرف على الظرف السابق ان نصبه بمضمر اى نصب الظرف
السابق بمضمر هو اذكر والا عطف بما يقدر اى مع ما يقدر عاملا فيه من اذكر
على الجملة المتقدمة بل القصة باسرها على القصة لئلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار
قوله وهى نعمة رابعة عددها عليهم الاظهر ان قصة آدم من اولها الى آخرها بيانها وهى
نظير لكان نبينا عليه السلام فان استبعاد جعله نبيا مع كونه يتيما حقيرا فى نظرهم
القاصر كاستبعاد الملائكة خلافة آدم عم وتزاح شبهتهم بما تزاح شبهة ادم عم
وهو امتحانه بالعلم وامرها بانقيادهم وحكم كما امر الملائكة بالتذلل عند آدم عم يابى
فهو كابليس يخلد فى النار ويكون عليه لعنة الله قوله وكانه تعالى خلقه انموذجا او
تفوق لما علمه الاسماء كلها يعنى نبينا لك سابقا وصار لا يرى الا الرب تعالى حتى
لا يرى نفسه وصار بتكليف الرب تعالى امر الملائكة بسجوده بسجود الله تعالى قوله ابليس
اول من صلى لقبلتكم قاله فى شان امير المؤمنين على بن ابى طالب رض مدعيا على
الخلافة حقه واوله ما كنت اعرف ان الامر منصرف يعنى الخلافة عن هاشم ثم
منها عن ابى حسن يعنى عن قبيلته ثم ابعد من بعد ذلك ان يتصرف من هذه القبيلة

عن ابى حسن يعنى عن قبيلته ثم ابعد من بعد ذلك ان يتصرف من هذه القبيلة
عن ابى الحسن كنية على رضى الله عنه ما فيهم من كل صالحة فى كلهم ما فيه من حسن
يعنى اريد بابى الحسن من فيه ما فى الاصحاب او فى بنى هاشم من كل فضيلة صالحة
وليس فى كلهم ما فيه من طرق حسن اليس اول من صلى لقبلتكم اى اول
المسلمين واعرف الناس بالقرآن والسنن فاللام فى صلى لقبلتكم بمعنى الجانب
واللام فى قوله لدلوك الشمس بمعنى السبب قوله كسجود اخوة يوسف
يحتمل ان يكون سجودهم لله تعالى لما رأوا فى يوسف عن عظيم قدرته قوله والتشيع
هو الذى يرى انه شبعان وليس كذلك كذا فى القاموس والمراد هنا انه متشبع
عن آدم من غير الاستفادة قوله والآية تدل على ان آدم افضل من الملائكة
المأمورين هذا اذا كان السجدة لآدم واما اذا كان كالقبلة فلا ضير انه اذا كان
السجدة تحية لا تدل على انه افضل من المسلم ويمكن ان يقال جعل الكعبة
قبلة يدل على كونه افضل فلا يخفى ان الانسب جمع مع فوائد الآية قوله
باستقباحه امر الله تعالى او باستحلاله مخالفة امر الله وقوله لا بترك الواجب ثم
يجوز ان يكون ترك الواجب موجبا للكفر فى حق امة محمد عم قوله وان ابليس
كان من الملائكة والا لم يتناوله امرهم واستثناؤه اى الاستثناء المتصل وجوز
الكشاف كونه مستثنى منقطعا وقال المحقق التفتازانى ويفهم كونه مامورا
بالسجدة من ذكر الاباء والاستكبار قوله وكان مغمورا بالالوف منهم وكانوا
اشرف منه فغلبوا عليه قوله عادت الحالة الاولى بدعة اى حادثا او قبلا
وقوله ان الامر للوجوب فيه بحث لان كفر ابليس ليس بمخالفة الامر بل لاستقباحه
امره واستقباح ما جعل الله تعالى مندوبا ايضا كفر وقوله وان الذى علم الله
من حاله انه يتوفى على الكفر هو الكافر فيه بحث لان قوله كان من الكافرين اذا
كان من الكافرين فى علم الله لا يدل على انه كان كافرا فى الواقع لان معنى كونه
كافرا فى علم الله ان الله علم منه الكفر قبل وقوعه ويمكن ان يدفع بان حمل كان من الكافرين
على الكون فى علم الله تأويل ليطابق معتقد جمهور المتكلمين به والآية بظاهرها
يدل على كونه كافرا فى الواقع قوله السكنى من السكون يعنى السكنى من السكنى
بمعنى اتخاذ المسكن لا من السكون ضد الحركة الا ان اصل السكنى السكون قال
المحقق التفتازانى يرد عليه ذكر متعلقه بدون فى ووجه ما ذكره ان الجنة مفعول به
اذا كان من السكنى لان معناه اتخذ الجنة مسكنا واما اذا كان من السكون فهو مفعول فيه
فيجب اظهار فى فيه لانه ليس بمكان مبهم حتى يصح تقدير فى قوله وانت تاكيد
اكد به المستكن ليصح العطف عليه بما يوهم منه ان فائدة التاكيد ونكتة الاتيان به
تصحيح العطف والظاهر ان التاكيد لترتب النسبة ويتفرع عليه صحة العطف على

ان يراد قوله وزوجك الجنة لا يتوقف على العطف حتى يحسن جعله داعيا لايراد
التأكيد لصحة نصبه على انه مفعول معه وهو اقرب لولا لفته على كونهما معا في الجنة
وكونه اظهر في كونها تابعة له لان المفعول معه يفيد التبعية كما تقرر في محله
قيل اسناد اسكن الى الغائب تغليب قلت وكذا الى المؤنث وليس ذي وجه
مخاطبا والام يكن اضافة الى المخاطب صحيحة كما لا يصح يا غلامك وكل اي نغذ
وليسكن كما في علفتها تبنا وماء باردا ولا يخفى ان هذا الامر نسخ حيث اخرجا
من الجنة كما ان النهي عن قرب الشجرة نسخ حيث هبطا منها وقوله تنبيها
على انه المقصود بالحكم والمعطوف عليه تبع له في هذا التنبيه تحذير له عن متابعتها
متابعتها لنقصانها ومع ذلك غفل وتبعها في تناول الشجرة واللفظ والمعطوف
عليه و فلسطين بكسر الفاء وفلسطين وقد تفتح فاؤها كورة بالشام
وقرية بالعراق بقول في حال الرفع بالواو وفي النصب والجر بالياء اذ يلزم منها الياء
في كل حال والنسبة فلسطي قوله دار الثواب بمعنى انه لا يثاب الا فيها لا ان
كل من فيها يثاب اذ فيه الاطفال وكذا وغيرهما مما لا ثواب له قوله خلقه الله
امتحانا لآدم واظهارا على ملائكته انه يتدارك عصيانه ويجعله حسنات بالتوبة
والاستغفار وليس الافساد والسفك عيبا لازما له ويمكن ان يقال اراد
ان يعلم آدم ان طلب الجنة الابدية بالاجتناب عن مخالفة امره وانه عصيانه
يوجب الحرمان عنها فيلزم الانقياد ليكون في الجنة ابد الابد قوله حيث شئتما
سوق كلامه على انه متعلق بالاكل على طبق الكشاف ولعله تبع البصريين في
اعمال الثاني في مقام التنازع وجعلا متعلقا بالاكل والسكنى في المعنى اذ لا وجه
في التخصيص فما قال المحقق التفتازاني لم يجعله متعلقا باسكن مع انه اظهر
من حيث المعنى لوقوع الفاصل ضعيف ولعله والله اعلم انه متعلق بالاكل و
تحذير عن الاكل على الامتلاء فان الاكل من غير مشتهية لمقتضى الحال قوله
سواء جعلته للعطف على النهي او الجواب له ومنصوبا على مذهب غيره لئلا
يلزم التقدير فان لا تقربا تكونا من الظالمين قوله والشجرة هي الحنطة
ورايت في بعض التفاسير انه شجرة العلم وكنت في التامل في تحقيقه برهة
من الزمان حتى رايت ليلة اني ذهب بي الى السماء ثم يذهب بي الى سماء بسماء
والآن فيه نبيا نبيا حتى عرجت في سماء اني هناك آدم فلاقيته و سالت
عن شجرة العلم الذي نهي عنه ان يقرب منها قال كان شاني في معرفته ثم ومشاهدته
وسمعت عن التوجه بدون المشاهدة مكتفيا بالعلم ثمرة اكتفيت بالعلم
فعوتبت واخرجت عن الجنة قوله فازلهما الشيطان عنها اصدر زلتهما عن الشجرة
اشارة الى ان عن للتعليل والى ان حقيقته عن التعليل من انه يتضمن الفعل

معنى

معنى التشرف الاصدار وجعله صلة الاصدار لتضمن مصدرا للفعل فيكون عن
للبعد والمجاوزة على اصله ويكون في قوة التعليل او قوله تلذها عن الزلة اشارة
الى ان في الاصدار عن الشجرة تجوزا بتنزيل السبب منزلة الفعل الفاعل
وجعل الشجرة التي سبب الزلة بمعنى الفاعل كالسكين للقطع ومنه يعلم
ان ما يقال ان طريق التضمين ان يجعل الفعل المضمن في المعنى حالا ليس بلازم
قوله ويعضده قراءة حمزة فازالهما فلا يعارضها قراءة عبد الله ابن مسعود
فوسوس لهما الشيطان عنها لا في القوة لان القراءة الشاذة ليست
كقراءة المتواترة ولا في قوة الدلالة لانه يصح رجع الضمير في قراءة عبد الله
الى الجنة بتضمين معنى الاذهاب قوله وقاسمهما اياهما بقوله تعالى اني لكما لمن
الناصحين الخ وقاسمهما اياهما اي لكما لمن الناصحين كما قال الله تع
وقاسمهما اني لكما لمن الناصحين اي على ان لكما لمن الناصحين فقوله اني لكما
لمن الناصحين مقسم عليه لا مقسم به وتوجيهه ان يجعل الباء سببية اي
مقاسمته بسبب ذكر الحلم فان القسم انما يصدر بسبب المقسم عليه وانه
كيف يوصل الى ان لا لهما بعد ما قيل له اخرج منها اقول والله اعلم يحتمل ان يكون
هذا الامر للاهانة كما في كونوا حجارة قوله فاخرجهما مما كانا فيه من الكرامة
والنعيم اقول والله اعلم يحتمل ان يكون المراد فاخرجهما مما كانا فيه مما يؤدي
سوآتهما فيكون كقوله تع ينزع عنهما لباسهما قوله اوهما وابليس الظاهر ان
قوله اهما وابليس في حيز الخطاب عطف على آدم اي لهما ولابليس فيلزم انفصال
الضمير المجرور فيجب اولهما ولابليس قوله حال استغني بها عن الواو
بالضمير الاكتفاء بالضمير في الجملة الاسمية ضعيف لا يليق بالنظم المعجز و
فتوجيهه ان الجملة ماولة بالمفرد لان بعضكم لبعض عدو تاويل متعاديين
كما اشار اليه ومثل هذه الجملة يستغني فيها عن الضمير بالواو ويمكن ان
يقال هذه الحالة دائمة والحال لا تكون بالواو فلا حاجة لترك الواو الى
التاويل قوله موضع استقرار او استقرار ولا يبعد ان يراد زمان استقرار
قوله يريد به وقت الموت او القيمة قدم وقت الموت لان التمتع لا يكون بعد الموت
الا بتكلف وبجعل السكنى في القبر تمتعا وفي الكشاف ترجيح التفسير بالقيمة
على التفسير بالموت وكانه اراد اثبات التمتع للنوع الى يوم القيمة يعني لا يخلفكم
في الارض جماعة اخرى كما خلفتم الملائكة والجن لا يقال العبرة او لا منازل
القيمة فيصح لكم متاع الى القيمة لانا نقول فلا يكون فرق بين التفسيرين قوله
فتلقى آدم من ربه كلمات استقبلها بالاخذ والقبول قال المحقق التفتازاني لما
التلقي بهذا المعنى لا يتعدى بمن فيحتاج الى جعل من ربه حالا مقدما على كلمات

ونلقيه منه بمعنى تلقفه منه والفك في النظم هو هذا الاستعمال وكانه لم يلتفت اليه
ليترتب عليه جميع ما بذل في استقبال الرجل امرته واجبا نحوه اقول الاظهر انه لم
يلتفت اليه لانه لا يحتمل قراءة رفع كلمات وبعض القراءات سعني لبعض قوله
راجعي انت الى الجنة راجع مضاف الى المفعول والتركيب من قبيل اقائم زيد ونسخة
رتق المشايخ من الكشاف راجعي بالتشديد قال المحقق التفتازاني تحملها على
سهو القلم اقرب من ان يجعل راجعي جمعا مضافا الى ضمير المتكلم خبرا لانت
اي انت راجعون لي كما في قوله الا فاحرني يا آل محمد وعلى النسختين فوقوع
الجملة الاستفهامية جزاء الشرط محل بحث هذا كلامه وعجبا منه كيف تردد في
صحة وقوع الجملة الاستفهامية جزاء وهو في القرآن اكثر من ان يحصى ارايتم
ان كذب وتولى الم يعلم بان الله يرى وحققها الرضي بانه يقع جزا ابدا بدون الفاء بخلاف
الهمزة واسماء الاستفهام فانه يجوز فيها الوجهان وقال الهمزة في الجزاء عند
التحقيق تتقدم على الشرط فقولك اذا جئتك اتكرمني من ما له ان جئتك اتكرمني
قوله كرر للتاكيد اورد عليه انه لو كان للتاكيد ينبغي ان لا يتقدم عليه فتلقى آدم الاية
ولا يفصل به بين المؤكد والمؤكد وهو ظ قوله وان قيل قدم للاهتمام لصلاح حال
آدم والاخبار بقبول توبته ولا زاحة ما عسى يتقوى به ما زعم الملائكة في صقع
قوله او لاختلاف الغرض فالفصل عن السابق ليس لانه تاكيد بل لتباين الغرضين
من الكلامين وهو من جهات الفصل وقوله والتنبيه على ان مخافة الاهباط يريد به
والتنبيه على ان مخافة مثل الاهباط من المؤاخذة يكفي للحازم عن الامتناع عن مخالفة
امر الله تعالى لان مخافة احدهما يكفي لآدم كما يعتقد عنه قوله تعالى لكنه نسي ولم نجد
له عزما لان آدم لم يكن عالما بالاهباط المقترن بالارتباط حتى يخاف منه فقوله
ولكنه نسي اقتباس والمراد ان النوع ناس وليس له عزم فتقوية التنبيه الذي
جاء الله تعالى به ويخالف امره وربما يقال تعليم الاسماء استلزم علم آدم بالاهباط
ونحن نقول والله اعلم الامر الاول امر ايجاب والمعنى اهبطوا حال كونكم بعضكم
لبعض عدو ان الكائنين عدوا لابليس وحزبه فاوجب به عداوة الكفرة
على المسلمين وحال كونكم عالمين بانه ليس لكم من الارض الا مستقر وتمتع قليل
غير دائم بل منعقب للفناء فعيشوا فيها عيش المسافرين فتلقى آدم من
هذا الخطاب من ربه كلمات هي ما يستنبطه العقل المهتدي من هذه الكلمات
الجامعة الكاشفة من مناط السعادات ومناط الحيوة الابدية والدرجات
فيرجع عليه ربه باللطف ورحم عليه رحمة واسعة انه هو التواب الرحيم
والامر الثاني امر تسخير كقوله كونوا قردة خاسئين اهبطهم بهذا الحكم وجعلهم
بان تسخر طائفتين الامينين الذين لا يلحقهم حزن المفارقة عن مقاماتهم
بحال

بحال الرب الرحيم الكريم والمكذبين لآياته الخالدين في النار ابدا ونقول اخبرانه
تاب حال ان يسأله ما فاته فاجاب بقوله قلنا اهبطوا جميعا اي كونوا على
هبوطكم ولا تطمعوا الرحق الرجوع الى الجنة فان لكم ذرية ليس لكلهم الجنة
بل منهم من يأتيه هدى فيتبعه فنعيده الى الجنة ومنهم من يضله فله النار قوله
كما ترى كيف وقد جعل الاستقرار في الارض والتمتع حالا من الاول وان كانت
حالا مقدرة قوله وجميعا حال في اللفظ تاكيد في المعنى وكذلك حال مؤكدة
وكانه قيل اهبطوا انتم اجمعون بايراد الضمير المنفصل لانه لا يصح تاكيد الضمير
المتصل بالنفس والعين بلا سبق تاكيد بمنفصل فاشتبه عليه التاكيد باجمعين
بالتاكيد بالنفس قوله ولذلك حسن تاكيد الفعل بالنون الخ يعني لما اكد معنى
حرف الشرط الذي هو مذكور تبعا للفعل لم يحسن ترك الفعل الذي هو
المقصود فاستحق تاكيد الفعل حين تاكيد حرف الشرط لئلا يلزم مزية التابع
على المقصود وغلب تاكيده مع اما قوله وانما جيء بحرف الشرط الشك و
اتيان الهدى كائن لا محالة اقول اتيان الهدى من حيث انه هدى لا يأتي
لا محالة وانما تأتي ذات الهدى فالمعنى فان يأتينكم هدى واهديتهم ممن
تبع الهدى ولم يخالفه اصلا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون ويعرف منه حال
من لم يتبع وهو انه على الخوف والحزن حتى يفعل به الله ما يشاء ومن آياته الهدى
ولم يسلم بين حالهم بقوله والذين كفروا فهو ليس معطوفا على من تبع الهدى
بل عطف بحسب المعنى كانه قيل الذين جاءهم الهدى فرقتان والذين كفروا
فاحسن التحمل قوله وكرر لفظ الهدى ولم يضمر لانه اراد بالثاني اعم من الاول
المتبادر من المعاد معرفة سيما المضاف ما سبق فالاوجه اضاف الهدى
الى نفسه اشارة الى ان نفع الهدى يتوقف على متابعته من حيث انه
مضاف اليه لا من حيث انه يوافق الهوى قوله لانها تبيين ايا من اي اي لا ن
العلامة تميز بان اشخاصا من اي اشخاص فالآي هنا جمع آية بمعنى الشخص
على ما جاء من القاموس او مميزا بالتقدير من اي اي ما يجاب به اي من الشخص
فانه قيل ايهم جاءك يجاب بذكر شخص قوله كرمكة الركة فرس او برذونة تتخذ
للنسل كذا في القاموس قوله لغة التوبة وهي الرجوع عن الذنوب هذا هو ظ
وما سنذكر في الجواب من ان التوبة اعم من الرجوع من الذنب ومن الرجوع
عن ترك الاولى غير ظ قوله وانما سمي ظالما وخاسرا لابد من مقدمة اخرى
وهو ان قوله تعالى الا لعنة الله على الظالمين ليس في شان هذا الظالم قوله ووفاء
ما قاله للملائكة قبل خلقه حيث قال اني اعلم ما لا تعلمون وهو انهم يتداركون
هفواتهم بالتوبة ويبدلون سيئاتهم حسنات والاظهر ان المراد الوفاء لقوله

اني جاعل في الارض خليفة اي اهبطه لا للعقاب بل لجعله خليفة قوله الرابع انه عزم
اقدم لسبب اجتهاد اخطأ فيه اه ويمكن وجود آخر احدها انه ظن ان النهي عن
القرب فلعله لم يقرب واتى بالثمرة فاكلها والثاني انه ظن ان النهي قربها وقد
تاكد ذلك بما روى ان حوا اكلت منها ولم تعاتب والثالث انه ظن ان المنهي
الاكل رغدا اي لا تقربا بهذه الشجرة للاكل رغدا قوله وانما جرى عليه ما جرى من
تعظيما لشان خطيئته ليجتنبها اولاده فيه انه لا يوافق ان المجتهد يثاب
على الخطاء وفيه ايجاب ان يجتنب اولاده عن الاجتهاد قوله ليكونوا اول
من آمن بمحمد عليه السلام هذا غير مقدور لانهم سبقهم في الايمان كثيرون فينبغي
ان يقول ليعلم انه كان اللايق بهم ان يكونوا اول من آمن بمحمد ونحن
نقول بعد احكام اوله النبوة والارشاد الى طريق معرفة انه خص بني اسرائيل
بالخطاب ارادة لدعوتهم الغاسوا انه بني العرب ودين موسى ابدي قوله يا بني
اسرائيل يا اولاد يعقوب يعني فيه تغليب الابن على البنت قوله ولذلك ينسب
المصنوع بجعله ابنا للصانع اليه فيقال ابو الحرث فيجعل الحرث ابنا للحارث
لانه مبني الحادث كالابن ويقال بنت الفكر فيجعل نتيجة الفكر بنتا له لانها مبنية له
قوله واسرائيل لقب يعقوب يم وهو علم يقصد به الاشعار بمدح المسمى
اذ المنقول عنه صفة مدح قوله اذكروا نعمتي التي انعمت عليكم بالتفكر فيها آه
اقول والله اعلم اراد بالنعمة التي انعم عليهم نعمة الايمان فانه خصهم به من
بين الامم وفي لفظ اذكروا اشارة الى انها فاتت عنهم وصارت عرضة لان
ينبو عنها يعني اذكروه ويذكروا حلاوة الايمان لعلكم لا ترضون بمفارقته ولذا
قال انعمت عليكم لان الذي فاتهم لا يحتمل ان يكون ما حصل لغيرهم ويحتمل ان
يكون المراد بنعمة انعم عليهم هو بيانا اوصاف محمد عليه السلام ليعرفوه ويكونوا
اول من يؤمن به وح المناسب في تفسير العهدين ما روى عن ابن عباس
واما ما ذكره من نكتة التقييد فمبني على انه حمل نعمتي على النعمة المذكورة سابقا
فلابد من نكتة للتقييد هنا مع عدم السابقة وكذا حمل عهد الله على العهد
السابق ح قوله فاياي فارهبون فاوجب ذلك اضافة عهدي الى الفاعل و
واضافة عهدكم الى المفعول قوله وقيل اراد بها ما انعم على آبائهم آه ولا يلزم
الجمع بين الحقيقة والمجاز حيث اراد بعليكم المخاطبون وهم المعنى الحقيقي و
وآبائهم وهم المعنى المجازي لانه من قبيل تغليب المخاطب على الغايب قوله
ومعنى باسكان الياء واسقاطها درجا الدرج ما يقابل الابتداء وفي حال الهمزة
يعني واسقاطها لاسقاط همزة درجا لان الهمزة يسقط في الدرج والا
فليس للياء درج وابتداء قوله واوفوا بعهدي بالايمان والطاعة ونحن نقول

والله

والله اعلم واوفوا بعهدي الذي اعهدت اليكم في صح النعمة وهو الشكر واوف
بعهدكم الذي عهدتكم في مقابلته وهي زيادة النعمة كما قال لئن شكرتم
لازيدنكم قوله ولعل الاول مضاف الى الاول الفاعل والثاني الى المفعول
رجح هذا التوجيه على جعل الاضافة في العهدين على نحو واحد لان الاضافة
الى الفاعل اكثر وارجح كما تقرر في محله فلا يعدل عنه ما لم يعرف صارف فلا
صارف في الاول لانه تم عهد اليهم بقوله واما ياتينكم مني هدى فمن تبع
هداي فلا خوف ولا هم يحزنون وفي الثاني صارف لانه لا عهد منهم يقتضي ما
ذكره المحقق التفتازاني انه لا معنى لوفاء غير الفاعل بالعهد ويمكن ان يدفع
بان العهد المعلق على فعل المعاهد يكون الوفاء من المفعول بالاتيان بالمعلق
عليه ومن الفاعل بالاتيان بالمعلق وان ابيت جعل اداء المعلق عليه وفاء
بالعهد فليكن اوفوا لمشاكلة اوف قوله واول مراتب الوفاء منا هو الاتيان
بكلمتي الشهادة مع اول مراتب الاتيان منا منا النظر في دلائل التوحيد والنبوة
ومنه موهبة العلم بالوحدة والنبوة وقوله وآخره منا الاستغراق في بحر
التوحيد بحيث يغفل عن نفسه فيه ان الظ بحيث يغفل عن انفسنا فقوله
منا في تاويل من كل واحد منا قوله فبالنظر الى الوسايط يعني ليس مراد المعنى
تخصيص اللفظ بهذه الامور لانه لا وجه للصرف عن العموم بل نفسير بالنظر
الى بيان بعض الوسايط في الوفاء بالعهد لداع في مقام ذكروه الى بيانه قوله اوف
بالتضعيف ونحو كقوله فمن جاء بالحسنة فله عشر امثالها وكقوله من جاء بالحسنة
فله خير منها قوله وهو آكد في افادة التخصيص من اياك نعبد لما فيه مع التقدم
من تكرير المفعول فيه ان التقديم في اياي فارهبون غير معلوم لجواز ان يكون
التقدير ارهبوني لا اياي ارهبوا ولا يتجه ان تقدير ارهبوني مرجوح بالنسبة
الى تقدير اياي ارهبوا لانه يلزم على الاول تغير الضمير الى الانفصال بالحذف
دون الثاني لانه يعارضه ان التقديم الاصل تقديم العامل والجواب ان تقدير
الناصب مفوض الى قرينة مقام التخصيص وفيه ايضا تكرار المفعول لا يوجب
الا تكرار المتعلق وهو لا يستلزم تكرير الاختصاص واجيب بان تاكيدا حدهما
جز في الاختصاص تاكيد للاختصاص وبهذا يجاب ما يتجه على قوله كانه قيل
ان كنتم راهبين شيئا فارهبوني من ان استلزام الرهبة من اي شيء كان الرهبة
منه تع لا يفيد الا المبالغة في تحقيق الرهبة المبالغة في الاختصاص لكن الاوجه
ان يجعل تقديره اياي فارهبون ان كنتم راهبين شيئا فاياي فارهبوني فيكون
تاكيدا للاختصاص بلا شبهة وح الفاء في الجزاء زحلقت بعد حذفه الى المفسر
او مجموع الفاء وذكر لتفسير المحذوف الذي هو الفعل مع الفاء ويمكن ان يقال

مقصوده من قوله كانه قيل ان كنتم راهبين شيئا فارهبوني بيان الشرط المقدر
لا فصل الجزاء فارهبون اذ من اتقى اي الجزاء ليس المفسر قوله والآية متضمنة له
ومتضمنة لوجوب ان لا ينسى النعمة وان الخوف ينبغي ان يكون مع الخوف على انه
بحيث كان امره بخوف الآية تنبيه السعي في الرهب والسرور على الرهبة فانه ربما
يخاف من شيء ولا يوصى الا بالنجاة بالهرب لا بالرهب مما يخاف منه والاحسن
ان يجعل فاياي فارهبون امرا بالاخلاص في العمل بعد الامر به يعني اعملوا الى
وخافوا من نفسي لا من عذابي فان الاخلاص ان يكون الخوف من الله تعالى لا من
عذابه فتامل قوله افرد الايمان بالامر به امره لم يفرد الايمان بالامر به بل امر بالايمان
اولا لانه ما يجب ولا اعتداد بغيره بدونه ثم امره بما يتبع الايمان فيما يتلوه مستوفى
عبارته بكون دعوه لا انه اراد افراد الايمان من الاصول حيث يرد قوله وتقييد
المنزل مصدقا جزء تنبيه على ان اتباعها لا ينافي الايمان والاولى ووصف المنزل
المقصود حال دائمة ولا تقييد فيها ويحتمل ان يكون قوله مصدقا تقييدا للايمان
اي آمنوا لا كايمان المنافق بل مصدقا ويكون قوله لما معكم علة للايمان كذلك
اي آمنوا لاجل ما معكم من الكتاب المخبر بانه حق ويحتمل ان يكون لما معكم متعلقا
بمصدقا في هذا التوجيه اي آمنوا مصدقا لما معكم ولا تجعلوا الامر بالايمان به
دالا على ان ما معكم كان باطلا لان النسخ ليس ابطالا وقوله من حيث انه نازل
حسب ما نعت فيها متعلق مصدقا ووجه اول لكونه مصدقا حيث جعل صادقا
فيما اخبر به عنه من الاوصاف والنعوت لانه نعت في التورية القرآن على
وجه نزل بلا تفاوت وقوله او مطابق لها فيما عدا الاحكام الجزئية المختلفة ،،
بحسب الاعصار وجه ايضا من وجه لان الاصول المقررة فيها تقتضي تغير
تلك الاحكام في هذا العصر والزمان بل يحتمل ان يكون التورية مخبرا بانه تغير الاحكام
في ذلك الكتاب فيكون تغير الاحكام ايضا مصدقا له قوله ولذلك قال عم لو كان
موسى حيا اه لا يخفى ان النزول على وفق المتاخر لا يستدعي اتباع موسى نبينا عم
فما ذكره بعيد لنظم الحديث بل المقصود انه لا يجتمع نبوة مع نبوتي بل زماني
بقصر النبوة على ويوجب اتباع جميع الخلايق اياي والله اعلم قوله ولذلك عرض
بقوله ولا تكونوا اول كافر به بان الواجب ان يكونوا اول من آمن به فيه انه كيف
يجب ان يكونوا اول من آمن به وقد سبقهم جمع من اهل مكة بالايمان لكون النبي عم
فيما بينهم واطلاعهم قبلهم على نعته وهل هذا الايجاب الا تكليف بما لا يطاق
والاولى ان يقال كان يجب ان يؤمنوا به قبل رؤيته لاخبار التورية بزمان
بعثه لانه نعت لهم زمان بعثته بحيث لا اشتباه فيه فالاولى ان يقول عوض
التعرض كان الواجب ان يكونوا فتامل ويمكن استفادة وجوب كونهم اول من

حاق العبادة

حاق العبادة بان يجعل النهي راجعا الى قيد الكفر مع حفظ الاولوية وهي منصرف
الى الايمان باقتضاء المقام كما لا يخفى قوله والمستفتحين قال المحقق التفتازاني
ومعنى استفتاحهم به على الكفرة انهم كانوا يطلبون الفتح والنصرة على
الكافرين بانه سيظهر نبي كذا وكذا ونقتلهم يعني ينتظرون وجود النبي لطلب الفتح
عليهم ويخبرون بحالهم هذا والاظهر انهم يطلبون الفتح من الله عليهم متوسلين
بذكره ويجعلون اسمه شفيعا او يطلبون الفتح من الله بطلب وجوده و
وادراك زمانه قوله واول كافر وقع خبرا عن ضمير الجمع يعني ان افعل التفضيل
اذا اضيف الى نكرة يكون التفضيل الموصوف على ما اضيف اليه تفضيلا على
على حسب ما هو عليه من الافراد والتثنية والجمع فيجب مطابقة المفضل
للمفضل عليه فاذا اختلف يجب تاويل احدهما فاول اولا المضاف اليه بجعل
كافر صفة فريق او فوج وثانيا الموصوف بجعل لا تكونوا بمعنى لا يكون كل واحد
وانما قدم التاويل في المضاف اليه لان في تاويل ضمير الجمع ارتكاب التاويل قبل
الحاجة ولا يخلو عن السماجة ولانه ظ في نفي العموم والحق عموم النفي فالماول
يحتاج الى تاويل فنفى تاويل المضاف اليه قصر مسافة ولك ان تقول فليا وله
بقوله لنا لا يكن واحد منكم فيندفع الوجه الثاني قوله اولا تكونوا اول كافر به
من اهل الكتاب والا فالاظهر من اهل المدينة قوله او ممن كفر بما معه فان
كفر بالقرآن كفر بما يصدقه اورد عليه المحقق التفتازاني انه انما يتم هذا لو كان
كفرهم به اذ كذب كله واما اذا كفروا بكونه كلام الله تعالى واعتقدوا ان فيه
الصادق والكاذب فلا وجعل هذا المنجم وجها لعنة المشعر به سوق كلام
الكشاف وهذا مما يقتضي منه التعجب كيف وليس مما يخفى على ان كفرهم بكونه
كلام الله كفر بالكتاب الذي اخبر بانه سينزل ونعته مطلقا مطابقا لما
يوجد عليه على انه اذا ظهر انما كنا باخذه الاحكام فلا سبيل الى انكار كونه
من الله لا بانكار كون هذه الاحكام من الله حتى لو طابق ما هو من الله
من كل وجه على ما بين فلا سبيل الى انكاره انه من الله لانه لا سبيل الى معرفته
الا بتوقيف الله اياه وهذا الانكار انكار لما يصدقه ثم فيه ضعف لانه مبني على
جعل الضمير لما معكم وسوق النظم ومتانته ينبو عنه كونه بما انزل واورد
ذلك المحقق ايضا ان هذا لا يدفع خفاء كونهم اول كافر حتى يصح النهي عنه
لان مشركي مكة سبقوهم في هذا الكفر ايضا لانهم كفروا بالقرآن كفرهم بما ،،
يصدقه ويسمى جعله جوابا عن هذا الاشكال وهما ولعل الوهم ما ذكره لانه فرق
بين لزوم الكفر والتزامه ولان لزوم الكفر لا يسمى كفرا فمشركو مكة ليسوا كافرين
بالتورية وان لزمهم الكفر بالقرآن من حيث لا يدرون بخلاف بني اسرائيل لانهم

بانكار القرآن ان تنزلوا انكار ما في التورية والاظهر ان يجعل ما معكم عبارة عن نعت
القرآن في التورية والايكونوا اول كافر به لايكون اول كافر بما في التورية من
نعت القرآن وتكون ولا تشتروا بآياتي ثمنا قليلا منعا عن تحريفه لبقاء رياستهم
وما اورده ذلك المحقق من جملة بالاشكال من ان الكفر منهي عنه كيف ما
كان فلا وجه لتقييد النهي بالاولية استغد لان مثل فرد من يتبعهم في ذلك
عليهم ولا يبعد ان يقال ان المراد بالاولية متبوعيتهم لجمع لاعدم سبقهم وفيه
تعريض بان كفرهم ليس ككفر غيرهم بل هو اقبح لكونهم اهل الكتاب ووجوه
الناس والمعتقد بهم بالعلم فكفرهم يدعوا الناس الى الكفر قوله واول افعل
لا فعل له يعني لا فعل له محققا وكيف فتقدير فعل له وهذا ما قاله ابن الحاجب
انه من دول ونحو وقيل اصله اوال ومعناه تبادر والمناسبة الاشتقاقية
فيه ظ لكن فيه قلب الهمزة على غير القياس وقيل من آل بمعنى رجع والمناسبة
غير ظاهرة مع لزوم قلب الهمزة واوا على غير قياس قوله فانها وان جمعت
مسترذلة قليلة بالاضافة الى ما يفوت عنكم الوصف بالقلة صرح به في النظم
والحكم بالاسترذال مستفاد من التعبير عنه بالثمن فان الثمن مسترذل
بالقياس الى المقاصد مبذول في تحصيلها فهذه نكتة جليلة للتعبير بالثمن
مع ان مقتضى الاشتراء بالآيات ان يكون الآيات ثمنا وجعله صاحب الكشاف
قرينة استعارة الاشتراء للاستبدال اذ لو كان الاشتراء على حقيقته لم يكن
التعبير بالثمن مناسبا لانه المشترى لا المشترى به قوله واياي فاتقون تحذير
عن العذاب بعد التحذير عن فوت الحظوظ القليلة قوله عطف على ما
قبله توضيح الواضح ان يقال المقصود ان ما عطف عليه غير معين او يقال
المتبادر ربما فقط بلا فاصلة وانما قال ويلزمه جعل الشئ مشتبها بغيره لانه
ربما لا يشتبه كخلط الحرير بالخشب والشعير بالحنطة والمقصود منه نوط الاشتمال
في الاشتباه وحمله عليه ووصف الباطل باختراعهم لا فائدة فيه لان المنع
اعم ولا يجوز خلط شئ بالمنزل سواء كان مخترعهم او مخترع غيرهم والخلط
كاللبس وانه كما يكون بخلط الباطل بالكتاب يكون بخلطه بتاويله بالباطل
فتقييد الخلط بالكتابة وتعميم الالتباس له وللتاويل لابد له من التعليل ويحتمل والله
اعلم ان يكون ولا تلبسوا الحق بالباطل نهيا عن الفسق بعد النهي عن الكفر فيكون
الحق العبادة والباطل العصيان ويحتمل ان يراد بالباطل ما هو المنسوخ يعني بعد
الايمان بالناسخ لا تخلطوا به العمل بالمنسوخ لان تصديق الناسخ اياه في كونه
كان من عند الله تعالى وذلك لا يستلزم صحة بقاء صحة العمل به قوله وكانهم امروا
بالايمان وترك الضلال الخ ونهوا عن الضلال والاضلال قوله والاضلال

على من

على من لم يسمعه ويحتمل ان يريد بالكتمان نحوه عن التورية ولهذا صدر الكلام
ببيان النظم وانما تحر لان الكتمان يتبادر منها الوجود مع الستر فيبعد حمله
على المحو ويحتمل ان يراد باللبس خلط غير الحق وبالكتمان تاويل الحق حتى يظهر قوله اي
لا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمانه والقصد الى انه ينبغي عنهم سوء فعلهم الذي
هو الجمع بين الامرين كل منهما مستقل بالقبح لوجوب الانتهاء عنه فلا يلزم تجويز
كل واحد منهما على حياله لكن التوجيه الاول هو التوجيه صورة ومعنى ولهذا
احتاج الى تاييد هذا التوجيه بقوله ويعضده ويعضد تقديران والعدول عن
الظ قراءة ابن مسعود رض فانه ليس في هذه القراءة تحت حكم النهي فيصح
بمعونتها اخراجه عن تحت حكم النهي وان كان بينهما تفاوت بحسب المعنى فان
الكتمان ح تقديران غير الخلط وهو الكتمان عمن لم يسمع وههنا هو ما يحصل باللبس
والسيم اشار بقوله وفيه اشعار بان استقباح اللبس بما يصحبه من كتمان
الحق قوله وانتم تعلمون عالمين بانكم لابسون كاتمون فانه اقبح اذ الجاهل قد
يعذر يعني تقييد النهي ليس بمقصود بل المقصود ان زيادة التقبيح تتوقف
على علمهم باللبس والكتمان وتقبيحهما ولم يتعرض له لظهور قبحهما بحيث
لا يخفى ونحن نقول والله اعلم وانتم تعلمون حال مقيدة للنهي اذ لم يقيد
لسد به باب الاجتهاد لان المخطئ في الاجتهاد يخلط الباطل بالحق المنزل
ويكتم الحق المنزل بباطله لكنه لا يعلم ذلك فيعذر بل يوجر اجرهم بفروع
الاسلام بعد ما ارجحهم باصوله وهذا مبني على ان ذكر النعمة عن الكل والا
فالمذكور من الفروع ليس الا راس العبادات البدنية وراس العبادات
المالية قوله فان غيرهما كلا صلوة فلا زكوة يعني اطلاق الصلوة والزكوة
لانصرافهما الى ما للمسلمين للحوق غيره منزلة العدم ويمكن ان نقول لا اطلاق
لان اللام للعهد ولا يبعد ان يجعل وجها لايراد اللام العهدي من غير سبق
ذكرهما وهو بعينهما للحوق غيرهما منزلة العدم ويكاد يصح ان يقال الصلوة
والزكوة منقولان شرعيان في ديننا ويمكن ان نقول ان الصلوة والزكوة
لا يستحق الا بما هو في ديننا فانه نسخ غيره فالاقامة والايتاء يخصانهما من غير
ارادة خصوص بهما قوله وفيه دليل على ان الكفار مخاطبون بها كما هو مذهب
الشافعي رح وان كان للحنفية ان يقول هذا الخطاب مع بني اسرائيل باعتبار
بعضهم الذين اسلموا كما يقال قتل بنو فلان والقاتل واحد منهم قوله فان
اخراجها يستجلب بركة في المال ونقول لان اخراجها من المال الناس دون غيره و
ولانه يبرء للمزكي في صورة الكرام الاعالي في اعين الفقراء بل الخلق قوله
في جماعتهم فان صلوة الجماعة يعني ان الامر بالجماعة ههنا للندب لا للوجوب

والمقصود دفع من استدل به على كون الجماعة فرضا وان المعية في الجماعة لا المعية في
الزمان قوله وعبر عن الصلوة بالركوع حمل الركوع على الصلوة هو التوجيه الظاهر
لان مقابلة ايتاء الزكوة تاخذ بحجزه ولا يتركه اصلا ولذا لم يلتفت الى حمله على نفس
الركوع فان صلوة اليهود لم يكن فيها ركوع فامروا بالركوع على خلاف ما كانوا عليه و
واستناد الى ضعف حمله على مطلق الخضوع بكلمة قيل ولا يبعد ان يقال فيه تنبيه على
ان مدرك الركوع مع الامام مدرك الركعة ويحتمل ان يراد التواضع اي تواضعوا
مع المتواضعين دون المتكبرين فان التكبر مع المتكبر صدقة قوله من البر وهو
الفضاء الواسع فان قلت من اين علم ان ليس الامر بالعكس قلت علم من
كون وضع اللفظ للمحسوس اسبق لانه اول ما يحتاج الى افادته وهو المبدأ
للمعقول قوله يتناول كل خير اي وضع لمفهوم صادق على كل خير لانه في
الآية يتناول بحسب الارادة كل خير لانهم لا يأمرون بكل خير ولا يليق بما عده
قوله ولذلك قيل البر ثلثة وكانه قصد ذلك القائل البر مع الغير فلذلك ترك
الرابع وهو البر في حق نفسه فان قلت البر في عبادة الله تعالى يتناول مقابليه
لان مراعات الاقارب ومعاملة الاجانب عبادة قلت يطلق البر على مراعات
الكافر لاقاربه مع انها ليس عبادة الله وقوله وتنسون انفسكم الظاهر في
المعنى ولا تأمرون انفسكم ولا يبرون لانفسكم ولا يعطون مصلحتها وفي هذا
مزيد توبيخ في تركهم البر وقوله وانتم تتلون الكتاب يحتمل الاستفهام
اي وتتبعون الكتاب في اعمالكم هذه قوله وفيها اي في التورية وايضا فيها
الوعد على اضدادها والاظهر ان المراد في الآية قوله افلا تعقلون قبح صنيعكم
فان قيل هذا اقوى دليل على ان قبح هذه الاشياء عقلي قلنا بل على انه شرعي
حيث رتب التوبيخ على ما صدر عنهم بعد تلاوة الكتاب والفرق بين التوجيه
الاول والثاني ان في الاول نفي ادراك قبح الصنيع وفي الثاني نفي ادراك
انه لا ينبغي فعل القبيح مع نفي ادراك فوق هذا الادراك ولا اختصاص لنفي القوة
بهذا الادراك بل يمكن قصد نفي القوة في التوجيه الاول ايضا والاليق بالنظم
ان يحمل على نفي فهم الكتاب اي لا تعقلون ما تتلون ثم يحمل على استغراب النفي البليغ
اذ فيه مزيد توبيخ وهو عدم العقل في مدة مديدة مع تضمين التوبيخ لعطف
الوعيد والوعد بالمغفرة لو تركوا هذا في وقت قوله ثم القوة التي بها النفس تدرك
هذا الادراك ثم النفس باعتبار التحلي بالادراكات قوله والآية ناعية على من
يعظ غيره ولا يتعظ نفسه بسوء صنيعه لان فيه ترك البر مع الاعتراف بانه بر
واستهزاء الناس على اعترافه حيث يأمرهم ثم العاقل يعرف ان ملاك القبح
بترك البر مع الاعتراف به فالآية ناعية على كل عالم لا يعمل بعلمه سواء كان

آمرا

آمرا اولا والمراد بهما ثانيا حث العالم على العمل قوله فان الافلال باحد الامرين لما
بهما لا يوجب الافلال بالاخر لا يبعد ان يقال بالعمل يوجب الافلال بالامر
بالمعروف لان الفاسق ليس له ان يتبع امر الدين اذ لا وثوق على رعايته ولان امره
يؤذن بانه يعلم ويخالف علمه فيوهن الدين في نظر اهل الهوى ويقدرونه و
ويصير اسبابا للجرأة على الدين والله اعلم قوله متصل بما قبله كانهم لما امروا
بما يشق عليهم اي بقوله وآمنوا بما انزلت مصدقا لما معكم الى هنا عولجوا
بذلك فالمراد بالصبر الصبر على مشقة المأمور في يجوز ان يكونا بالصلوة والدعاء
اي استعينوا بانتظار الفرج والتضرع الى الله تعالى لانه مظنة الفرج ودفع المشكل
واما على تقدير ارادة الصوم فتعيين الصلوة ولم يفسر الصبر بالصبر على
رعاية ما يراعى في الصلوة من واجباتها وسننها من الامور العلاجية والقلبية
لان رعايتها كلها مندوبة في الاستعانة لان المستعين بالشيء يجتهد ان يستعين
به على الوجه الاكمل ولان متانة النظم في يقتضي ان يقال واستعينوا
بالصلوة والصبر ويجوز ان يراد بالصبر الاستقامة على الامور التي امرهم بامور
دينية امرهم بالاستقامة عليها كما قال لنبيه عليه السلام فاستقم كما امرت وان يراد
بالصلوة الرحمة اي استعينوا برحمة ومغفرة فيما فاتكم وبالاستقامة على ما
تمكنتم منه ولك ان تريد بالصلوة ما هو الظاهر ايضا فيكون تخصيصا بعد
التعميم لعظمها اي استعينوا بالاستقامة على جميع ما ذكر وبالصلوة
خصوصا من بينها ولا يبعد ان يجعل واستعينوا عطفا على اذكروا فيكون المجموع
امرا لما هو مدار السعادات الابدية من الشكر على النعمة والصبر على المصيبة
ويكون في تقديم الشكر على الصبر ترجيح الشكر عليه وللمسالكين نظر في الترجيح
ولكل منهما طائفة يتبرك بذكرهم والاطيبان الاكل والجماع او الفم والفرج كذا
في القاموس قوله او جملة ما امروا بها بل كلا منهما فتامل وقوله لقوله تعالى علة
للعدول بجملة ما امروا به الى ان الظاهر الرد الى الاقرب ووجه الدلالة انه يوافق ما صرح به
الآية الاخرى من ان جملة ما تدعوهم اليها شاقة عليهم بل الانتهاء عنها شاق
قوله الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم فيه دعوتهم الى المأمورات باللطف في وجه
كانهم يدعون انهم اهل الكتاب المستيقنين بملاقات ربهم والرجوع فكانه
قيل انها الثقيلة على غيركم من جهال العرب قوله اي يتيقنون لقاء الله تعالى
كانه حمل اللقاء على الرؤية اذ امكن منه هذا الحمل دون صاحب الكشاف فلاعتزاله
وحمل الرجوع على الرجوع بنيل الثواب لا على النشور لانه يجب فيه اليقين
اولا الى المصير الى الجزاء فانه ايضا يقيني بل على المصير الى الثواب ليحمل الظن
وثانيا حمل الملاقات على الحشر الى الله تعالى والرجوع الى مطلع الجزاء كما هو المشهور

في تفسيرهما فاحتاج الى حمل الظن على اليقين فصح بما في مصحف ابن مسعود رض وبا
باستعمال العرب حيث قال اوس بن حجر في صفة كلب معلم فارسلت مستيقن الظن
انه مخالط بين الشراسيف خائف يعني تاخذ ما بين الاطلاع خائف من ان ياكله او
خائف ان يهلكه فلذا لا ياخذ موضع نحره بل يخالط شراسيفه جمع شرسوف
وهو مقطوع الاطلاع والمراد مستيقن الظن مستيقن المظنون اى المعلوم
لان الاستيقان لا يتعلق بالمظنون وانه بدل من الظن لكن في الاستدلال به
نظر لان الظن فيه على ظاهره والمعنى انه مستيقن ما هو مظنون غيره في حق
كلابهم او في حق كلب قوله ومن ثم قال النبي ع م جعلت قرة عيني في الصلوة
بل قوله ع م لا يجدله في الصلوة حاصلا كما ينبغي عنه قوله قرة عيني اى فابح الصلوة
عينيه بشتغل بما هو مظلم ولا ينتفع من نوريا في الصلوة تتايد بانوار مشاهدة
الرب تع وهكذا حال خلص تابعيه اللهم اجعلنا منهم قوله كرره اى كرر النداء
والامر بذكر النعم للتوكيد وقوله وتذكير التفضيل يريد به ان قوله اذكروا نعمتي التي
انعمت عليكم لتوطئة تذكر التفضيل فان ذكره اجمالا وتفصيلا لكثرة تذكره و
والاولى ان يحمل الاعادة لتوطئة التفضيل ولا يمضي بالتفصيل ولا يبعد ان
يكون للتوبيخ باعراضهم عن سماع الحق حتى لا يكفي لاحضارهم نداء واحدا
ولا ينفع في امتثالهم امر واحد بل لا بد لهم من تكرار الامر والتهديد والوعيد
الشديد قوله يريد تفضيل ابائهم الذين كانوا في عصر موسى اقول والله اعلم المراد
بتفضيلهم تفضيلهم بنعمة الايمان وانزال الكتاب والنجاة في يوم لا يجزي نفس
عن نفس شيئا لكونهم عاملين بما حكم الله به فقال لهم اذكروا هذه النعمة كانت
لكم فيما مضى وفاتتم لانه نسخ دينكم ولا ينفعكم متابعته ولا تحرموا انفسكم عن
هذا التفضيل بل كونوا عليه بمتابعة دين الله وكتابه الذي لا ينسخ له واتقوا
اليوم كنتم غفلتم عن نذابيهم قوله واستدل به على تفضيل البشر على الملك وهو
ضعيف لانه عام مخصوص بالبعض بلا ريبة فيقبل مزيد التخصيص قوله واتقوا
يوما اى ما فيه من الحساب والعذاب ايقاع الاتقاء على اى تشتمل معه صنعة حقيقة
سواء كان فاعل العزب او فيه او سببه فيقال اتق زيدا واتق ضربه واتق
يوما يجيء فليس تعبيره بما فيه من الحساب لان الاتقاء من عين العزب ليس حقيقة
بل لان الاتقاء من هذا الزمان لا يمكن لانه يدرك لا محالة انما المقدور الاتقاء
مما فيه بالعمل الصالح والمراد بالحساب حساب المناقشة لا حسنا الرحمن لانه
واقع لا محالة قوله فيكون نصبه على المصدر بتفرع على الاحتمال الثاني وعلى
الاول نصبه على انه مفعول به ترك بيانه لظهوره قوله واغنى عنه بمعنى ناب
عنه فمعنى لا تجزي نفس عن نفس شيئا لا ينوب نفس عن نفس شيئا من

النيابة

النيابة فيكون لازما فلذا تعين نصبه على المصدرية اولا يجوز كونه مفعولا به قوله
وايراده منكرا اما لان تنكير شيئا للافراد فيفيد في النفي العموم واما لانه للتحقير
فيفيد العموم بطريق الاستدلال قوله ومن لم يجوز بعض به الكسائي والمجوز
سيبويه والاخفش وليس عدم التجويز مطلقا بل فيما لم يتعين فيه حرف الجر
ويصير بعد الحذف ملتبسا والا فاتفقوا على جوازه في قوله تع اسجد لما تامرنا
اى تامرنا به اى باكرامه فلا حاجة في الحذف ح الى الاجراء مجرى المفعول به
كذا في الرضي قوله من قوله او مال اصابوا معنى قول الحارث بن كلدة الثقفي
من مقطوعة يتضمن الطف عتاب وانسبه كتبها الى بني عم بعد ان كتب
اليهم فلم يجيبوه الا ابلغ معاتبتي وقول بني عم فقد حسن العتاب ٭ و
وسل هل كان لي ذنب اليهم ٭ هم منى فاعتبهم عتاب كتبت اليهم كتبا مرارا ٭
فلم يرجع الى بها جواب ٭ فما ادرى اغيرهم تناء ٭ وطول العهد ام مال اصابوا ٭
فمن يك لا يدوم له وصال ٭ وفيه تقلب انقلاب ٭ فعهدي دائم لهم وودي ٭
على حال اذا شهدوا وغابوا ٭ وانما قال ام مال اصابوا لان الغنى مما يفتق
الناس لان شدة الالتيام مع الحاجة حتى ان العبد اذا غفل عن حاجة عصى
مولاه واذا استغنى له الامر حصل له الالتيام محقق ذلك قال ابو الهول
في صديق له اسير فلم يجد كما يجب لان اكابر الدنيا انا اليك ثروة فاصبحت
بيننا بعد حسبها الحابس لقد كشف الاثراء منك خلائقا من اللوم كانت
سوت من الفقر قوله اى من النفس العاصية قدم هذا التوجيه لظهوره
من النظم ولدلالة قوله ولا يقبل منها عدل ولا تنفعها شفاعة الشافعين عليه
واير التوجيه الثاني لا لترجيح بل لتصحيحه واخراجه عن الحمل التام في مقابلة
ظهور الاول فلا يرد ما ذكره المحقق التفتازاني ان التوجيه بما رد دون بكمال
ظهور الاول وذكر الدوافع لم يقع على ترتيب لان الشفاعة كالنصرة دفع بلا
عوض والعدل كالفداء دفع بعوض قوله والضمير بما دلت عليه النفس الثانية
يمكن ان يكون لبني اسرائيل ويكون في الكلام التفات قوله ويؤيده ان الخطاب
معهم انما قال يؤيده لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص المورود والاحسن
لتعيبه قوله والآية تشعر بالوقوف تحت التاييد ومن التاييدات جعل التقديم
في قوله تع ولا هم ينصرون للتخصيص قوله تفصيل لما اجمل في قوله اذكروا نعمتي اه
الاولى ان يكون قوله اني فضلتكم على العالمين مبدا التفصيل ويكون قوله واذ
عطف على قوله واني فضلتكم قوله وخص بالاضافة الى اولى الخطر الاولى
وخص بالمنسوب الى اولى الخطر اذ لا يأتي فيه الاضافة فضلا عن الاضافة
الى اولى الخطر فانه يقال صلى الله على محمد وآله ص ال مع انه لم يضف الاول قوله

وفرعون لقب لملوك العمالقة يعني اولاد عمليق بن لاوذ بن سام بن نوح وسمها يكون مثل
قيصر وكسرى اسم الجنس ولذا منع الصرف لكن جمع باعتبار الافراد مثل الفراعنة و
والقياصرة والاكاسرة على انه علم شخص سمي به كل من يملك ابتداء قوله وكان
بينهما بين موسى ويوسف وجعل الضمير الى دهم قوله يسومونكم يبغونكم من سام
ضمنا الموهوم من كتب اللغة ان نصب المفعول الاول من قبيل الحذف والايصال
ابدا في الصحاح يقتضيك الشئ طلبته لك وفي الاساس ابغي ضالتي لها وسمت المرأة
المعانقة ارادتها منها لكن في القاموس سامه شيئا كلفه اياه واكثر ما يستعمل في
العذاب هذا ونحن نقول لما عبر عن تكليفهم بسوء العذاب بالسوم عبر عن
قتل ابنائهم بالذبح لان الملائمة بالذبح ولا يخفى حسن النظم بهذا الاعتبار وان
كان السوم بمعنى آخر قوله سوء العذاب افظعه فانه قبيح بالاضافة الى سائره
يعني ان اضافة السوء الى العذاب وما من عذاب الا هو سيء لانه بالاضافة الى
سائره سيء كان ما سواه ليس سيئا هذا مقتضى سوق كلام الكشاف ولك
ان تقول مراده ان في اضافة السوء الذي هو السوء الذي هو مصدر مبالغة في
سوءه لانه بالاضافة الى سائره افظع قوله بيان ليسومونكم الابلغ ان يراد
بسوء العذاب ما يكلفونهم من الاعمال الشاقة التي يعجز البيان عن تفصيلها
ويكون يذبحون ابناءكم حالا من الحال اولا من فاعله او مفعوله او منهما جميعا
اي يتركونكم في هذه الآلام التي يرحم عليكم كل احد قوله وفي ذلكم بلاء محنة يعني في ذلكم
محنة من ربكم دفعها عنكم فاشكروه ليزيد في دفع المحن ولا يكفروا فيضعفوا بينها
لانها كائنة من ربكم والرب الآن كما كان وكذلك اذا كان بمعنى النعمة واذا اشير
الى الجملة كان المعنى في محنتكم في يد فرعون ونجاتكم اختبار عظيم لكم هل انتم
تشكرون النجاة والنعمة فاستعطوها الى ان يخرج عن الاختبار مستحقين لمزيد
الاحسان لا مستوجبين لسوء العذاب والنيران قوله حتى حصلت فيه مسالك
سلوككم اشارة الى كون الباء للاستعانة وقوله او بسبب انجائكم اشارة الى كونها
للمعاقبة وشبه الغرض وقوله او ملتبسا بكم اشارة الى جعل الباء للملابسة والمصاحبة
فيكون الظرف مستقرا كائنا عليه بجعله في موضع الحال والاوجه عندي انه بمعنى
في اي فرقنا فيكم البحر ليعبد تعدد تفريق البحر وجعلها حيطانا تحول بينهم او في
تقدير بمقدار سبيكم اي بعود قبائلكم قوله كقوله يريد به ما قال ابو الطيب
في قطعة انشدها في صفة خيول عسكر الممدوح بمنادمة الحروب والمؤانسة بها
وعدم المنافرة عن القتلى وهي قوله كان خيولنا كانت قديما تسقى في قحوفهم
الحليب فمرت غير نافرة عليهم تدوس بنا الجماجم والتريبا القحف العظم
الذي هو فوق الدماغ او ما انفلق من خشب على مثاله كانه نصف قدح والخيول

الكلام

الكلام نسق الحليب ففيه اشارة الى انها جيادا والتريب عظام الصدر قوله
فانجيناكم واغرقنا آل فرعون يحتمل التنازع باعمال الثاني وحذف معمول
الاول اي انجيناكم منها آل فرعون ويحتمل ان يكون المنجى عنه البحر اي انجيناكم من البحر
وفور ارادته فرعون وقومه مما احتاج اليه فيها قبل ايضا وقد فاته ويحتمل
ان الاقتصار على ذكر الآل لان تشفي قلوبهم في اهلاك آل الاكثر لان ما ورد عليهم ورد
بتعليمهم وان كان من فرعون قوله وانتم تنظرون ذلك اي تفريق البحر لكن يا باه قوله
او انفلاق البحر ولو قيل ان هذا اشارة الى مطلق التغريق وقوله بعد الى التفريق
عن طرق يابسة لكفانا ينبغي ان يكون قوله عن طرق يابسة بيان الواقع غير
داخل في الاشارة لانه لا يستفاد من النظم فلعله اراد بقوله ذلك المذكور كله
وفيه انه بعد امكان جعل النظر متعلق بجميع ما ذكر لا وجه لتخصيص المتعلق
امورا اخر الا ان يقال يرجح تعلقه بالغرق قربه وبانفلاق البحر كونه اول ما ذكر
في انه كان ذا برهان لانه الذي امتد زمان نظرهم فيه دينا في كونهم ناظرين الى انطباق
البحر عليهم ما لم يرد لانهم بعدما نجوا ونزلوا البحر بالغوا في الفرار عن جند فرعون
فلما بعدوا عن البحر سمعوا تلاطم البحر فعلموا انهم غرقوا فعادوا ووجدوهم عن
تقييض على وجه الماء ويمكن ان يكون المراد وانتم تنظرون ذلك غير مدهوشين
منه وذلك نعمة اخرى حيث حفظ عليهم قوة قلبهم حتى سلكوا البحر الذي ما سلك
ما سلك قوته وفي قوله وانتم تنظرون اشكال لانهم لم يكونوا ناظرين ولكن
جعل في تقديره وآباءكم تنظرون لطلب ذلك غيبة المسند الا ان يجعل الاسناد
مجازيا من قبيل الاسناد الى الحال ويكون من قبيل سيل مفعم لان اصلاب آبائهم
كان محالا لهم ولا يبعد ان يقال لعل الله اعطاهم قوة النظر في اصلاب
آبائهم ليكون حجة عليهم قوله كوى بكسر الكاف جمع كوة كبدرة وبدر وبالضم
جمع كوة وقوله ولما تشامعوا ان بكلامهم وعبارة الكشاف وتسامعوا كلامهم
لا يساعد كتب اللغة قوله واعلم ان هذه الواقعة من اعظم ما انعم الله
والاظهر انه ذكر لا لتعداد النعمة بل لتذكير قدرة الله تعالى التي تشاهد وبالنفي قوله
كون النعمة ومع ذلك في ذكر تفضيلهم على العالمين وذكر هذه الواقعة التنبيه
على انه لا استبعاد في اصطفاء الله تعالى محمدا ودينه وان قدرته لا تقصر عن ان
يرفع دين رسوله على اعدائه قوله مع ان ما تواتر من معجزاته امور نظرية وكيف
يؤثر فيهم المعجزات النظرية ولم يتأثروا من علامات محسوسة فضبطوها
في التوراة وشاهدوها فيه عيانا وعبر عنها بالليالي لانها غرة الشهور
والاظهر ان وعد موسى اربعين وعد قيام اربعين والقيام بالليل ابعد
وتمم فذكر الليلة استغرابا بوعده قيام الليل قوله لانه تعالى وعد الوحي وموسى

المجيء للميقات الى الطور اشكل على المحول انه كيف يكون المفاعلة لافادة الفعلين
من جانبين مع تعلق كل منهما بامر آخر فلا تعال جاذبته وانت جنبت الذنب
وهو جذب العنان وايضا اربعين ان كان مفعولا فيه لواعدنا لم يكن المواعدة
قبلها بل فيها ولو كان مفعولا فيه للوحي او المجيء لم يكن بشيء منهما باربعين لا
سيما اذا جعل اربعين معا بل المجيء في جزء او بعده متصلا به كما قيل وقد
قال المحقق التفتازاني في ضبط ما قيل وما عليه في هذا المقام ولكن
تركناها لما لم نشاهد منه الا طول الكلام من غير طول وانعام ولكن نقول
واعدنا لا تطلب الا مواعدة منك متعلقة بالمفعول ومواعدة منه متعلقة
بك سواء اتحد الموعود او اختلف بخلاف ما اذا ذكر الموعود فنقول واعدناه
الدرهم فانه لا يسع ح اختلاف الموعود ثم اربعين مفعول مطلق اي واعدناه
موسى مواعدة اربعين ليلة اي متعلقة باربعين ليلة بان يجيء موسى فيه متوجها
الى ربه فارغا عما سواه ويوحى اليه ربه لو كان المجيء موعودا كان الايحاء في جزء منه او
بعده لان تعلق المواعدة باربعين يكفي فيه ان يكون وعده تع متعلقا بصرفها
الى العبادة والتوجه ويحتمل ان يكون المراد انا وعدنا موسى مجيئه وتبليغه كل ليلة
قوله ثم اتخذتم العجل الها وصبروا حذف المفعول لشناعته او انه يكفي في توبيخهم
اتخاذ العجل من الحلي فضلا عن عبادته قوله اي من بعد موسى او مضيه فيه ان
اتخاذ العجل الها من بعد موسى يقتضي ان يكون موسى متخذا الها قبل ذلك كما لا يخفى
على العارف سياق الكلام ولهذا اقتصر الكشاف على التوجيه الثاني قوله
وانتم ظالمون باشر الحكم حيث لم يكن ذلك لاكراه قوله ثم عفونا عنكم فلو عندتم
على انكار ما انزلنا مصدقا لما بين ايديكم وقبلتم دين محمد لعفونا عنكم وثم للتراخي
الرتبي اصغارا للتفاوت بين فعلهم وفعله فلا يلغو قوله من بعد ذلك قوله
يعني التوراة الجامع بين كونه كتابا ومحجة اه يعني العطف لمغايرة الصفات دون
الذوات ويحتمل ان يكون لتغاير الذاتين والمراد بالنصر الذي فرق بينه وبين عدوه
ما وقع في البحر ويحتمل واسم اعلم ان يراد بالكتاب والفرقان القرآن ولذا عقب
الكتاب بالفرقان لينصرف عن التوراة بذكر الفرقان الذي شاع استعماله في
القرآن والمراد باتيانه موسى اعلامه بانه سينزل على نبي آخر الزمان وح قوله
لعلكم تهتدون يتصل به اشد اتصال بتضمن توبيخهم لعدم ترسيخ وحمله على
فلق البحر بضرب عصاه مساغ قوله فاعزموا على التوبة جعل الكشاف توبوا
عبارة عن العزم على التوبة ليصح عطف القتل عليه بالفاء مع ان قتلهم انفسهم
نفس التوبة وجوز ان يكون التوبة بحالها ويكون القتل تمام توبتهم فكانه قيل
توبوا فاتمموا توبتكم بالقتل فقوله فاقتلوا انفسكم اتماما لتوبتكم اتمام للتوجيه

الثاني من

الثاني
من غير التفات الى التوجيه الاول لانه لظهوره لا يحتاج الى اتمام ويحتمل ان يكون الفاء
للتعقيب بجعل القتل عين التوبة كما في التوجيه الاول واذ قال موسى لقومه
يا قوم فان قلت يكفي اذ قال موسى يا قوم فما فائدة قوله لقومه قلت التصريح
بان قوله يا قوم ليس تلطفا منه بقوم ليس قومه كما يقال يا اخي لمن ليس اخا
للقائل تلطفا قوله بالتجمع هو ان يقتل الرجل نفسه وكانهم امروا بقتل انفسهم
اشارة الى ان من لم يقتل عدوه وهو النفس بقتله لتقريعهم او جعل توبتهم
القتل اشارة الى انهم لما صاروا من حزب العجل وتابعيهم جعلوا في زمرته
لان العجل خلق للذبح واسماعهم والضبابة ندى كالغيم او سحاب رقيق كالدخان
كذا في القاموس من حيث انه طهرة عن الشرك او حيوتكم لانفعكم لخبث
انفسكم وما دمتم لا يكون منكم الا بشركم قوله تقديره ان فعلتم ما امرتم به فقد
تاب عليكم ولا يبعد ان يكون المحذوف ان تذكروا هذه الحالة فقد تاب عليكم ويحتمل
ان يكون تعليلا لكون القتل خيرا لهم لانه تاب عليكم بالرحمة حيث امركم بالقتل
وقوله اي جعله خطابا من الله على طريقة الالتفات فيه بحث لانه لو كان عطفا
على فعلتم لم يكن فيه التفات بل في ما عطف عليه حتى لو قتل فتاب عليهم لكان
التفاتا يعرفه من له الف بمعرفة الالتفات قوله حتى تركوا عبادة فانتفى الحكم
لعدم المناسبة بينهم وبين الخالق وثبوت المناسبة بينهم وبين العجل في العبادة
قوله وان لم يعرف حق معرفته حقيق بان نتبرأ منه ولذلك امروا بالقتل وذلك التركيب
او نقول امروا بالقتل لانهم سلبوا وجود الاله باثبات الالوهية للعجل
فجوزوا عاجلا بالقتل من سلب وجودهم قوله الذي يكثر توفيق التوبة
التواب الرجاع ويكثر معانيه بتقييد رجوعه الى التوفيق اما بالتوبة او بقبولها
او بالانعام على العبد وفسر التواب بجميع المعاني اللغة قوله وهي في الاصل
مصدر جهرت بالقراءة ولا يبعد ان يكون ههنا على اصله فيكون المعنى لن نؤمن
لك حتى نرى الله بجهر جهرة بان كذا ابطال التوراة او بالكلام معك او لك بني
قوله ونصب على المصدر لانها نوع من الرؤية او الحال لم يعلل كونه حالا بانها
نوع من الرؤية مع ان مذهب المبرد ان الحال لا يكون مصدرا الا اذا كان
نوعا من عامله لاستغنائه عن التعليل بعد تعليل كونه مصدرا لما هو كلية او
لاختياره مذهب من لم يشترط في كون المصدر حالا ذلك وجوز وقوعه
مطلقا قوله هم السبعون الذين اختارهم موسى للميقات الميقات الوقت
واكثر ما يستعمل في الماضي كذا في القاموس والمراد ميقات كلام الله تع مع موسى
قال المحقق التفتازاني وهل كان هذا في ميقات الكلام فيه اختلاف يعرف
بالجمع بين ما ذكره الكشاف هنا وما ذكره في سورة الاعراف قوله استبعدت

للمعاينة ووجه الاستعارة ما ذكره الكشاف كان الذي يرى بالعين جاهر بالرؤية والذي يرى بالقلب مخافت بها ويفهم منه ان الرؤية بقدر مشترك بين ما بالعين وبين ما بالقلب والرؤية جهرة ما بالعين والرؤية غير مشتركة معنى الا ان يستعمل على عموم الاشتراك والاظهر ان الرؤية جهرة رؤية واضحة ليس بين الرائي والمرئي حائل ضعيف يستره عنه بكله او بعضه او يجعل احاطة نور البصرية ضعيفا ولا يقتضي كون الجهرة نوعا من الرؤية وكانه لضعف هذا الوجه تركه ولظهور ما ذكرنا لم يتعرض له قوله والمؤمن به ان الله تعالى الذي اعطاك التورية وكلمك او انك نبي لا يخفى ان عدم الايمان بشيء منها يوجب عدم الايمان بغيره وانما لم يجعل المؤمن به ما جاء به موسى كما يفهم من ظاهر السوق وخصص احدهما لانهم انما احضرهم موسى في الميقات ليشهد والان الله تعالى يكلمه حتى يصدقه قومه انه نبي ولذا قالوا لن نؤمن لك ان يقع لو بك كما هو الشايع لتضمين معنى الشهادة قوله لفرط العناد والتعنت وطلب المستحيل لا لان رؤيته تعالى مستحيلة بل لان رؤيته التي يطلبونها وهو ما اعتادوا من الرؤية في الجهة وباحاطة نور البصر مستحيلة وفيه رد لاستدلال المعتزلة بالآية ان رؤيته تعالى مستحيلة يدل عليه ما يشعر به قولهم لن نؤمن لك من ان موسى عم رد عليهم الرؤية فلجوا وقالوا لن نؤمن لك اذ يقال ابتداء لن تقوم بل لا تقوم فاذا قولن فقال التاكيد بالرد لن تقوم او ان اعتابهم يدل على انهم طلبوا ما يستحيل فرده القاضي بجعل طلب الرؤية طلب مستحيل ولو جعل قوله وانتم تنظرون بمعنى انتم تنظرون الى الجواب لرؤيته يتم لرى لهذا التوجيه تربية كاملة ولسه جواب آخر وهو ان صعقهم لارتدادهم حيث علقوا ايمانهم بما لا يقع والجيس اذ يريك شيئا قريبا فتصمم ولا تراه وكذلك الحسن بالكسر والنظر التوجيه الاول الى ما اصابهم وفي التوجيه الاخير النظر الى اثرها والاول انسب بقوله وانتم تنظرون ولترجيحه قال الكشاف والظاهر انه اصابهم ما ينظرون اليه ولشرح قوله والظاهر شرح القاضي قوله وانتم تنظرون بما شرحه قوله وقيد البعث لانه قد يكون عن اغماء ولا حصار الخلاص عن بلية الموت مع نعمة البعث ليكون مزيد تقبيح لهم بعوت الشكر وح لعلكم تشكرون بمعنى لعلكم تشكرون نعمة النجاة عن الموت ونعمة البعث وفي ذكر كون البعث بعد الموت صريح بالرد على منكري البعث بعد الموت قوله كلوا من طيبات ما رزقناكم ان قلت لم يكن المرزوق الا المن والسلوى وكان حلالا طيبا فما فائدة التقييد بالطيبات قلت احترز به عما يدخرونه فانهم كانوا ممنوعين عن الادخار على ان فيه مدح ما رزقوا وهو واجب للمشكور قوله واصله فظلموا الا دليل على تقدير

فظلموا

فظلموا بل الظاهر تقدير فظلموا لانه مقتضى الظاهر والالتفات في قوله وما ظلمونا لا يتوقف على تقدير فظلموا ولا معنى لاعتبار الالتفات في كلام البليغ ما لم يصرح به والداعي الى تقدير المحذوف الاحتياج الى المعطوف عليه حتى لو قال ظلمونا لم يعتبر محذوف وكذا ان تقدير فلم تشكروا قوله او فكلوا هذه القرية من لطائف هذا الامر انه في صورة الامر بالدخول في هذه القرية قوله اريحا مقصورا بالياء المهملة بفتح الهمزة وكسر المهملة قرية قريبة من بيت المقدس قوله فكلوا منها حيث شئتم يعني حل لكم جميع موادها وتحتمل ان يكون اذنا لهم بنقلها حاصله الى اي موضع شاء وقوله رغدا للدلالة على انهم مرخصون بالاكل منها واسعا وليس عليهم القناعة بسد الجوعة وتحتمل ان يكون وعدا لهم بكثرة المحصولات وعدم الغلاء وكونه حالا انسب على ان نزله قوله فانهم لم يدخلوا بيت المقدس في حياة موسى ثم قال المحقق التفتازاني في هذا لا ينبغي كون الباب باب القبة لو كان هذا الامر منزلا على موسى ويكون الامر للعذر ولا يكون الامر في التيه بالدخول بعد الخروج عنه قوله سلطانين لحسن اشارة الى ما قيل انهم كانوا مامورين بالانحناء والتطامن ليكون دخولهم بالخشوع ولما ابتلوا فطوطي لهم الباب ليخفضوا رؤوسهم فلم يخفضوها ودخلوا متزحفين على ادبارهم وقدم هذا التوجيه مع ان الكشاف اخره لانه عدول من ظاهر النظم وكانه بلغه رواية صحيحة في هذا الاحتمال فتقوى عنده قوله شكرا على اخراجهم ليس متعلقا بساجدين والا لقيل شكروا على اخراجكم من التيه بل بمحذوف اي امروا بالسجود كشكر الله وهكذا وقع في الكشاف قوله وقرئ بالنصب على الاصل يعني الرفع عدول عن النصب للاستمرار كما في الحمد لله وهذا العدول وان شاع فيما اذا كان الخبر بعد العدول متعلق المصدر لكنه واقع في غيره ايضا كما في قوله تعالى فصبر جميل ولا يخفى ان حسن التوفيق بين القرائتين يستدعي ان يجعل قراءة النصب بتقدير نسألك حطة فيكون في معنى مسألتنا حطة قوله او على انه مفعول قولوا ورجح الاول بان الاولى ان يكون مقول جملة مفيدة قلت ويرجحه ايضا انه لو كان مفعول قولوا لكان مجازا عن قول ما في معناه لانهم لم يكونوا عربا والاوجه في كونها مفعول قولوا ان يراد به قولوا المراد ما لذنوبكم من الاستغفار ولا يكون في قوة الكلام المفيد قوله لسجودكم ودعائكم الاظهر لدخولكم الباب وسجودكم ودعائكم لان الدخول الباب ايضا سببية لان فيه ايضا انقياد الراسه قوله ابدلت الياء الزائدة همزة لوقوعها بعد الالف الجمع وقيد الياء بالزائدة لان الاصلية لا تقلب كما في معايش قوله اجتمعت همزتان فابدلت الثانية ياء لكسر ما قبلها ولو ضم او انفتح انقلبت واوا قوله ثم قلبت الفا الهمزة بعد مساجدا اذ كان بعدها ياء ولم يكن في مفرده تقلب ياء مفتوحة ثم تقلب الياء

الفا المفتوحة ما قبلها هكذا ذكره في الشافية وشروحها ويفهم من كلام هذا ان قلب
الياء الفا سابق على قلب الهمزة ياء وهذا الاحتمال ايضا موجود في شرح الشافية
للجاربردي فانه قال الهمزة بين العين شبه تلك الفات لقرب الهمزة من الالف
فتقلب ياء كما في خطايا **قوله** او وجه عن صورة الجواب يعني لم يعطفه على الجواب ايهاما
بان المحسن بصدد ذلك القول وان لم يفعل فيستحق الاجر الجليل فكيف اذا فعله وانه
لا محالة يفعل فتثبت الوعد لذلك من غير جعله مرتبا على شرطه وقال المحقق
التفتازاني انه عطف على الجواب ولم ينجزم لان السين يمنع الجزاء عن قبول الجزم وفي
ابرازه في تلك الصورة دليل على انه يفعله البتة وفي تلك الدلالة مع كونه عطفا على
الجزاء اوضح الاول انه وعد للمحسنين بما لا يقابل عملهم من فضله **قوله** بدلوا
بما امروا به من التوبة والاستغفار طلب ما يشتهون يعني التبديل ليس بمعنى
التغيير بل من قبيل بدل بخوف امنا والصلة هنا محذوفة وهو بما امروا به والباء
يدخل على المتروك كذا ذكره المحقق التفتازاني كرره مبالغة في تقبيح امرهم حيث
كرر التعبير عنهم بالظالمين **وقوله** او على انفسهم عطف على محذوف اي على غيرهم
وقيل على الظلم على غيرهم جعلهم في معرض الاجتراء على امر الله تعالى بالاستهزاء وفيه
ان تعليل الانزال بفسقهم يغني عن هذا الاستعداد **وقوله** وجعل الفسق غير الظلم
وقيل اريد اثبات علتين فيقتضي ذلك عطف قوله بما كانوا يفسقون الا ان يفرق
بين الاستعداد والانخراط في نظم الكلام فيقال العطف يجب في الثاني دون
الاول ونحن نقول كرره تصريحا بانزال الرجز على الظالمين خاصة ودفعا لتوهم
انه ابتلى كلهم بشؤم البعض **قوله** اللام فيه للعهد على ما روي اي على تقدير
صحة ما روي انه كان حجرا طوريا مكعبا ومنه يحث لان الماء مورسه في الحجر الطوري
لا يقتضي ان يكون الحجر المامور به معينا وقوله مكعبا يرادف مربعا في القاموس
المكعب المربع **وقوله** وسقى المعسكر اثنا عشر ميلا الظاهر اثني عشر ميلا كما
في بعض النسخ وقوله عما رموه اي به يعني نسبوه اليه وعابوه الادرة من الادرة
هو ان ينتفخ ما تحت الجلد ويدخل المعى في وعاء الخصية او ينتفخ احدى الخصيتين و
والمخلاة بالكسر والعوقاية بربرة والرخام بالضم والعوقاية حجر لين ابيض او
احمر او اصفر او ازرق كل ذلك من القاموس وفي قوله والعصا عشرة اذرع
اشارة الى سهو الكشاف حيث قال وقيل كان يعني الحجر من آس الجنة طوله
عشرة اذرع على طول موسى وله شعبتان تتقدان في الظلمة وكان يحمل على حمار و
وترك قوله وكان يحمل على حمار لبعده سواء كان الحجر او العصا **قوله** متعلق بمحذوف
تقديره فان ضربت فقد انفجرت او فضرب الاول تقديره فان تضرب كما هو
الاصل وقدم التوجيه الاول لانه حذف شايع فيا نسى لان تقدير الشرط بعد الامر

لخمسة

الخمسة قياس مطرد ونحن نقول والله اعلم لا حذف بل الفاء للعطف وان
مقدرة بعد الفاء كما هو القياس بعد الامر عند قصد السببية فالتركيب من
ربك فاكرمك اي اضرب بعصاك الحجر فانفجرت اي فليكن منك الضرب فالانفجار
قوله وقرئ عشرة بكسر الشين وفتحها كذا في الكشاف ايضا واصل القراءة اللغة
الفصحى الا بسكون الشين والفتح لغة قليلة **وقوله** وهما لغتان فيه اي في المركب
لا في عشرة ولذا ذكر الضمير **قوله** قد علم كل اناس مشربهم اي منها لان قوله قد
علم صفة لمفعوله اثنتا عشرة عينا فلا بد من رابط وانما وصفها به لانه معجزة
اي حيث يحدث مع حدوث الماء جداول يتميز بها مشرب كل من مشرب آخر
قوله وقيل المراد وحده اذ لم يذكر في هذه القصة طعام ويبعد ان يلاحظ هنا ما
سبق في قصة اخرى من المن والسلوى قال المحقق التفتازاني وجه ضعف
المشار اليه بقوله وقيل اما اولا فلانه لم يكن اكلهم في التيه من زروع ذلك الماء
وثماره واما ثانيا فلانه جمع بين الحقيقة والمجاز ولا يندفع بكون من للابتداء
دون التبعيض لان ابتداء الاكل ليس من الماء بل مما ينبت منه والجواب ان
من لا يتعلق بالفعلين جميعا وانما هو على الحذف اي كلوا من رزق الله واشربوا
من رزقه فلا جمع وهذا مما يقضى منه العجب لانه انما يكون جمعا بين الحقيقة و
والمجاز لو قيل كلوا واشربوا من الماء واريد به الماء وما ينبت منه اما اذا قيل
رزق الله واريد به فردان احدهما الماء والآخر ما ينبت منه فاين هذا من الجمع
بين الحقيقة والمجاز ويمكن دفع ما ذكر من انهم يأكلوا في التيه من الزرع بانه يجوز
ان يكون هذا امرا لهم الا انهم لم يأتمروا وبالجملة ينبغي ان يراد بالماء وحده انفراد
الماء من المن والسلوى والا فلا شك انه يراد به الماء وما ينبت منه ونحن نقول
والله اعلم ان رزق الله عبارة عن الماء وفي الآية اشارة الى اعجاز آخر وهو ان
هذا الماء كما يروي العطشان يشبع الجوعان فهو طعام وشراب ثم نقول كل
ما ذكر مبني على جعل كلوا واشربوا بتقدير القول من تتمة ما حكي منهم اما لو كان
امرا مترتبا على ذكر ما وقع دون الاستقاء على وجه الشكر والتذكر لقدرة الله تع
ونعمه امر المخاطبين بهذه الحكاية باكلهم وشربهم ما يرزقهم الله وعدم الافساد
بالاضلال الخلق لاخذ الرشى وجمع عرض الدنيا ويكون فصله عما سبق لانه
بيان للشكر لما مر اونتيجة للمذكور **قوله** لا تعتدوا حال افسادكم العثو
مجاوزة الحد وغلبه في مجاوزة الحد في الفساد فجعل التقييد بالحال
نظرا الى اصل اللغة ولذا قال وانما قيده وان غلب في الفساد لانه قد
يكون منه اي من الاعتداء ما ليس بفساد كمقابلة الظالم المعتدي **قوله**
بفعله متعلق بالمقابلة والاظهر ما اشتهر انه حال مؤكدة وما ذكره تكلف

وما قال المحقق التفتازاني من ان الحال متعلق بالحال بالفعل اى تماديكم فى الفساد
ينبغى ان لا يكون او بالنهى اى اطلب منكم فى حال افسادكم ان لا تمادوا وبالجملة فكل
فليست الحال مؤكدة على ما توهم يتجه عليه ان التمادى فى الفساد لا يكون
الا حال الافساد فكيف لا يكون الحال مؤكدة الا ان يقال لم يجعل لا تعثوا بمعنى
لا تتمادوا فى الفساد بل جعل مفسدين بمعنى متمادين فى الفساد فى حال فسادكم
لانهم كانوا متمادين فيه نظرا والنظر فى حال الافساد واما ان الفساد كيف ما
كان منهى فى وجه الاقتصار على النهى عن الاعتداء فيه فقد اشار الكشاف
الى الجواب عنه بقوله لانهم كانوا متمادين فيه يعنى المقصود النهى عما كانوا فيه
من التمادى فالاقتصار نظرا الى حالهم لان المنهى ليس الا التمادى وقوله ويقرب
منه العيث معناه ويقرب من لا تعثوا لا تعيثوا والمضاف محذوف اى
يقرب من مصدره العثو اذ لا ينبغى ان يتوهم ان ضمير منه الى ما سبق من
العثو الذى فى ضمن لا تعثوا لان ما فى ضمنه مفهوم العثو لا لفظه واورد بما لو
يخلق النورة وبما بين الخل لحجر الباعث للخل وبما يجذب الحديد المغناطيس وقوله
لم يمتنع ان يخلق الله حجرا مبنى على كون الحجر المضروب معينا لا مطلق الحجر اذ على
تقدير عدم تعين الحجر ينبغى ان يقال لم يمتنع ان يحدث الله فى طبيعته اى حجر كان
قوة يجذب بها الماء من تحت الارض قوله اجموا اى كرهوا والفلاحة الحراثة
ونزعوا بمعنى اشتاقوا والعكس على وزن البكر الاصل ويحتمل ان يراد بوحدة الطعام
الطعام الذى لم يخلط فيه الاشياء ويؤيده طلب الثوم والبصل مما يخلط فى
الطعام قوله يظهر لنا اشارة الى حمله على الاخراج من الخفاء الى الظهور وقوله
يوجد اشارة الى حمله على الاخراج من العدم الى الوجود فالظاهر او يوجد والاظهر
حمل يخرج على الاخراج من الارض لان العبادة فى ايجاد ما طلبوه الاخراج من
الارض قوله من الاسناد المجازى واقامة القابل مقام الفاعل القابل للانبات
هو الحبة لا الارض والارض محل الانبات فالصواب واقامة المحل مقام الفاعل
قوله تفسير وبيان ما وقع موضع الحال سواء جعل بيانا او بدلا من قوله ما
تنبت الارض افاد طلب الاخراج لبعض هؤلاء المذكورات والظاهر ان المراد البعض
الذى هو هؤلاء فينبغى ان يجعل بيانا لما افاده من التبعيضية اى يخرج ما تنبت
الارض الذى ذلك البعض هؤلاء قوله اى الله او موسى الظاهر موسى لكن الحكم
بان هذا الطلب يستلزم الاستدلال انما هو من الله وليس من شان موسى
فلذا رجح ولا يخفى ان قال موسى يقتضى العطف على قلتم وقال الله يقتضى
حذف فدعا موسى واذا دعا قال الله فتامل قوله استبدلون يشعر بانهم
طلبوا بدل ما اعطوا وطلبهم لا يقتضى ذلك فيحتمل انهم طلبوا مع ذكر خطابهم

بقوله

بقوله اتستبدلون اشارة الى انهما لا يجتمعان قوله فانه جزء اللذة آه وفى انه
دال على تفضيلهم على الناس واصطفاء الله تعالى اياهم وفى ان اقوامهم يجتمعون
ابدا لا يتفرقون لكسب معيشتهم بل يمكن لهم الاجتماع ابدا فى اثنى عشر ميلا قوله
ويؤيده انه غير منون فى مصحف ابن مسعود رض حيث لم يكتب الالف
فى مصرا فلا يرد ان الاعجام لم يكن فى الصدر الاول فمن اين علم انه لم ينون
لا تنوين المنصوب من الحروف المكتوبة لا من المعلوم بالاعجام قوله معرب ايم
قيل هو اسم بانيه وعلى هذا ففيه عجمة وتانيث وعلمية ويجب منع صرفه
فتعين ان يكون صرفه لتاويله بالبلد قوله احيطت بهم الصواب احاطت
بهم وفى الكشاف جعلت محيطة بهم قوله ذلك اتى بذلك ليعلم بعده انه اشارة
الى جميع ما سبق وانما بعده لبعد بعضها حتى لو كان اشارة الى البواء لم يكن على
لفظ البعيد او للاشارة الى انهم ادركهم هذه الامور مع بعدهم عنها
لكونهم اهل الكتاب قوله مجازاة لهم هذا مستغنى عنه بقوله ذلك بانهم كفروا الاية
قوله وباءوا بغضب من الله اى رجعوا به فى القاموس باء اليه رجع اليه وباء
بذنبه بوءا وبواء احتمله قوله بغير الحق عندهم دفع بقوله عندهم ما يتجه ان فائدة
التقييد غير ظاهرة اذ قتل النبى لا يكون الا كذلك فاللام للعهد وقيل الاظهر
ان اللام للجنس والمراد بغير حق اذ لام الجنس المبهم كالنكرة ويؤيده ما فى آل
عمران انما قوله بغير حق فيفيد انه لم يكن حقا باعتقادهم ايضا ويمكن ان يقال
فائدته اظهار مصائب صنيعهم فانه قتل النبيين ثم جماعة منهم ثم كونه قتلا بغير
الحق وهذا اوفق بما هو الظاهر من كون المنهى القتل بغير الحق فى نفس الامر سواء
كان حقا عند القاتل اولا وان يمكن ان يقال الاقتصار على القتل بغير الحق
عندهم للتعرض بما هم فيه وقدر شغله ويمكن ان يقال لو لم يقيد بغير الحق لافاد
ان من خواص النبوة انه لو قتل احد بغير حق لا يقتص ففائدة التقييد ان يكون
النظم مفيدا لما هو الحكم الشرعى هذا كله اذا كان الغير بمعنى النفى اى بلا حق اما اذا
كان بمعناه اى بسبب مغاير للحق اى الباطل فالتقييد مفيد لان قتلهم النبيين
بسبب الباطل وحمايته والظاهر ان قوله بانهم مما تنازع فيه الكفر والقتل قوله
فان صغار الذنوب سبب آه فان قلت من اين فهم ان المؤدى الى الكفر بآيات الله تع
وقتل النبيين كان صغار ذنوبهم لم لا يجوز ان يكون كبارا ذنوبهم قلت لانه جعل
مطلق العصيان والاعتداء عن حد الشرع سببا على انه يحتمل ان يريد بالصغار
ما هو صغار بالنسبة الى هذين العظيمين ويحتمل ان يكون المراد بقوله بما عصوا
انهم وقعوا فى هذين بسبب العصيان حيث التزموه ولم يتخلوا منه
النبيين فانكروا آياته وقتلوهم قوله وقيل الاشارة الى الكفر والقتل هذا

مشترك بين هذا التوجيه والتوجيه الاول فينبغي ان يقدم على قوله وقيل كرر الاشارة
ويكتفي بقوله وقيل الباء بمعنى مع قوله وانما جوزت الاشارة بالمفرد الى شيئين رر
فصاعدا كانه اراد به انه اشارة الى شيئين في التوجيه الاول والى اكثر في التوجيه
الثاني ويمكن ان يجعل ضرب الذلة والمسكنة شيئا واحدا فيكون الاشارة الى شيئين
مطلقا قوله فيها خطوط اي في الافراس المذكورة فيما قبل وقوله وبلق عطف على
سواد والتوليع استطالة البلق وكانه اراد بالبلق البياض لا حقيقته وهو البياض
والسواد وليس لك ان تقول وبلق عطف على خطوط لانه يأباه ما نقله الكشاف
عن ابي عبيدة انه قال قلت لرؤبة ان اردت بالضمير الخطوط فقل كأنها
وان اردت السواد والبلق فقل كأنهما فقال اردت كأن ذلك ويلك وما ذكره
بعينه ذكره الكشاف في توجيه ذلك فيما بعد وان بين ذلك نقله الى هذا الموضع
اشارة الى انه غفل الكشاف في هذا المقام وفاته احتياج ذلك الى التوجيه قوله
فسمي باسمها اي سموا بنصران ثم ادخل ياء النسبة للمبالغة او سموا من اسمها
بان ينسبوا اليها وسمي انصرانيا ويؤيده الاول الجمع على نصارى والالف
الجمع نصرانيين قال المحقق التفتازاني لا يظهر وجه ايراد ضربت عليهم الذلة و
والمسكنة الآية وقوله ان الذين آمنوا الخ واذ اخذنا ميثاقكم فيما بين تعداد النعم
استطرادا قلت وجهه ان تعداد النعم وتذكيرها في معنى الامر بشكرها والنهي عن
الغفلة عنها فذكر حكايات الكفر مما يؤيده وذكر ان الذين كفروا لو آمنوا لكان
لهم اجرهم يؤيد ايجاب العمل بالامر بالشكر لان الآيس لا ينفعه الامر فذكر ما يجعله
راجيا قوله بربه ويمكن ان يخص بالمخلصين كما هو المتبادر ويجعل من آمن
بالله بدلا من المعطوفات قوله من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا
اكتفى بذكر الاثنين من المؤمن به لان اول الشيء وآخره منبئ عن الاحاطة به وينبغي
ان يحمل صالحا على العموم اي كل صالح وجب العمل به وكانه اشار اليه بقوله عاملا
بمقتضى شرعه قوله حين يخاف الكفار من العقاب ويحزن المقصرون على تضييع
العمر لا وجه لتخصيص الخوف من العقاب بالكفار بل هو مشترك بينهم وبين المقصرين
في العمل وكذا لا تخصيص للحزن باحدهما وكانه خص نفي الخوف والحزن بالآخرة
لانه لا يخرج عن الخوف والحزن احد في الدنيا ولك بان تريد نفي الخوف والحزن
مطلقا لان خوف المؤمن وحزنه كلا خوف ولا حزن لانه مثاب بهما قوله
والجملة اي تمام المبتدا والخبر او هذه الجملة الملتئمة منهما وقوله لتضمن المسند اليه
معنى الشرط يتجه عليه ان تضمن المسند اليه لا يصحح الفاء لانه لا يدخل في خبر
كان وغيرها ومما يدخل على المبتدا والخبر وايضا لم يذكر في النحو انه يصحح
تضمن البدل من المبتدا معنى الشرط صحة دخول الفاء في خبره لكنه متجه

قال به

قال به جار الله في الكشاف قوله روي ان موسى عم لما جاءهم بالتوراة قال المحقق
التفتازاني وكانه حصل لهم بعد هذا العتو والالحاد قبول اختياري او كان
يكفي في الامم السالفة مثل هذا الايمان قلت يكفي في هذه الامة ايضا مثل
هذا الايقان والايمان من خوف الاهلاك في الاحكام الدنيوية كما هو ظاهر في
شأن المنافقين وايمانهم لرفع الطور فوقهم مثل ايمان منافقي مكة من خوف
السيف وليس في اخذ الميثاق لرفع الطور دلالة على انهم صاروا مقبولين
عند الله تع فتامل قوله او تحملوا به لعلكم تتقون اعتبر العمل ليتم ترتب رجاء
التقوى عليه اذ لا تقوى بدون العمل والظاهر انه لا حاجة اليه اذ بمجرد العلم يكون
رجاء التقوى لان العالم يرجى منه العمل قوله ويجوز عند المعتزلة ان يتعلق بالقول
المحذوف لانه يمكن تخلف المراد عن ارادته تع عندهم وعلى هذا جاز ان يتعلق بالامر
باعتبار الطلب دون المط لو كان قوله لعلكم تتقون من قبيل قتل فلان فلانا
والقائل بعضهم يصح عند الاشاعرة ايضا تعلقه بالقول بتقدير الارادة قوله
اعرضتم عن الوفاء بالميثاق بعد اخذه او اعرضتم عن التقوى بعد ذكر ما فيه قوله
وفي الاصل لامتناع الشيء غيره اه هذا خبر متفق بين سيبويه والكوفيين كما تقدم
سوق كلامه اذ هي عند سيبويه كلمة بنفسها وليست لو الداخلة على لا لان لفظ لا
لا يدخل على الماضي في غير الدعاء الا مكررا في الاغلب والفعل لا يحذف بعد لو وجوبا
بدون المفسر وعند الكوفيين فاعل فعل محذوف فلولا فضل الله بتقدير لولا فضل
الله موجودا وبتقدير لولا وجد فضل الله قوله واللام موطئة للقسم لعله سهو
من الناسخ والصواب واللام لتقدير القسم اي والله لقد علمتم اذ اللام الموطئة
للقسم ما تدخل شرطا تابعه القسم في جزائه يجعل جوابا عن الله لئن اكرمتني لقد
اكرمتك وجعل السبت مصدرا ليفيد ان الاعتداء في تعظيم يوم السبت اذ لا
يفيد ذلك اعتدوا في يوم السبت كما لا يخفى وقوله فاعتدى فيه ناس للتجرد فيه
للتجريد للعبادة قوله واذا كان يوم السبت لم يبق حوت في البحر الا حضر هناك
عبارة الكشاف ما كان يبقى حوت في البحر الا حضر فيه قال المحقق التفتازاني في
التركيب من باب التنازع وجعل كان زائدة او فيها ضمير الشأن لا يفيد المقصود
هذا فتامل قوله وشرعوا اليها الجداول قال المحقق التفتازاني قيل الظاهر
ما شرع من الدين كذا بين ولا يخفى بعده وقيل جعلوا الجداول كالشارع المنتهي
اليه وليس من اللغة والاحسن ان شرعها من اشرع الباب الى الطريق اذ جعل
بابه على طريق نافذ قوله جامعين بين صورة القردة والخسأ وفي بعض
النسخ الخسوء وكلاهما مصدر خسأت الكلب بعد وهذا المعنى هو المراد
بالصغار واما ذكر الطرد فلا استفادة معنى الخسوء لا لبيان المراد والالتكان

الخاسى بمعنى الطارد قال فى القاموس الخاسى من الكلاب و الخنازير المبعد لا
يترك ان يدنو من الناس و بقوله جامعين اشار الى ان خاسئين خبر ثان لا صفة
قردة والا لوجب خاسئة فان قلت القردة لاتكون الا ذليلة قلت وصفهم
بالصغار عند الله دفعا لتوهم ان يجعل مسخهم وتعجيل عذابهم فى الدنيا لدفع
ذنوبهم ودفع درجاتهم قوله فجعلناها ان المسخة او العقوبة الظاهر ان الضمير
لكونهم قردة فيستحق التذكير فاوله بالمسخة او العقوبة لتانيث الضمير والاظهر
ان الكون فى كونوا قردة للصيرورة لتانيث ضمير فجعلناها للصيرورة ولك ان
تجعل الضمير لهم ويكون التانيث لكونهم قردة قوله من الامم اذ ذكرت حالهم
فيه لا يصح ح تفريع فجعلناها على الحكم بكونهم قردة خاسئين لان الجعل
للامم السالفة كان قبل هذا القول وغاية التوجيه ان يقال فجعلنا تفصيلا
لما علم او الفاء للتفصيل لا للتفريع قوله ومنه النكل للقيد فى القاموس
النكل بالكسر القيد الشديد او قيد من النار قوله او لاجل ما تقدم عليها
جعل اللام للتعليل لا صلة للنكال كما فى الوجوه الاخر وحمل ما قبلها وما بعدها
على الذنوب المتقدمة والمتاخرة عن الصيرورة وح ينبغى ان يكون النكال بمعنى
العقوبة كما صرح به الكشاف فقال وقيل نكالا اى عقوبة منكلة لاجل ما تقدم
من ذنوبهم وما تاخر فينبغى ان يقول او عقوبة لاجل ما تقدم عليها من ذنوبهم و
وما تاخر ولا يناسب ح نكالا لما بين يديها قوله وموعظة للمتقين واورد عليه
انه لا ذنب بعد المسخ واجيب بان من ذنوبهم ما يبقى اثرها بعدهم فكون الذنب
بعد المسخ باعتبار البقاء لا باعتبار الحدوث واقول يحتمل ان يكون مسخهم
فى زمان له امتداد فمسخ بعضهم ولم يرجع الباقى من الاعتداد فمسخ فتلك
العقوبة لذلك البعض لاجل الذنب المتاخر من المسخ والله اعلم والموعظة
ما يذكر مما يلين به القلب ثوابا كان او عقابا فلذا قال لكل متق سمعها
فلا يرد انه لا يختص بمتق سمعها بل يعم من شاهدها ايضا قوله وقصته انه كان فيهم
شيخ موسر فقتل ابنه بنو اخيه طمعا فى ميراثه يعنى بعد موت الشيخ قد غير
عبارة الكشاف اصلاحا لها فان فيه كان فيهم شيخ موسر فقتل بنو اخيه
ليرثوه وبنا فيه ما ذكره فى اخر القصة ان المقتول بعد حيوته قال قتلنى فلان
و فلان لابنى عمه فاصلحه بزيادة الابن وجعل حذف الابن سهوا من الناسخ وبعد
له آخر وهو ما ذكر فى آخر القصة ولم يورث قاتل بعد ذلك فالصواب ان السهو
فى قوله بنو اخيه والصواب بنو عمه كما فى كتب التفسير قوله لان الهزؤ فى مثل
هذا اى فيما هو اخبار عن الله واسناد حكم اليه لاتخاذهم هزؤا مطلقا لينافى
قصد التهكم فى قوله تعالى فبشرهم بعذاب اليم قوله نفى عن نفسه ما رمى به اه

وارى والله اعلم انه كلام موضوع موضع نعوذ بالله من ان نكون من الجاهلين مما
وضع ما لى لا اعبد الذى فطرنى موضع ما لكم لا تعبدون الذى فطركم وفيه اشعار
بان مظنة الهزؤ بالحكم الذى يبلغ من الله كمال الجهل وهو ادخل فى امحاض النصح
حيث لا يريد المتكلم للمخاطب الا ما يريد لنفسه ويعين على القبول قوله
وكان حقه ان يقولوا اى بقرة هى او كيف هى قد ذكر لنكتة العدول عما هو
الاكثر الاوضح فى المقصود ما لا يخفى لطفه وبيان الكشاف يكاد يبوح به وليس
من قبيل ارتكاب مؤنة النحو هم ان ما لا يكون سؤالا عن الوصف كيف وقوله
لان ما يسأل به عن الجنس غالبا يدل على انه نادرا يكون لغيره فلا يتجه عليه
ما ذكره المحقق التفتازانى انه قد تقرر فى الاذهان ان كلمة ما انما تكون سؤالا
عن مدلول الاسم او الحقيقة وان السؤال عن الصفة انما يكون بكيف او اى
فزعموا ان ما هنالك افيمت مقام كيف او اى ايماء الى ان هذه البقرة كانها نوع
او فرد مخصوص لها اوصاف خارجة عما عليه جنس البقرة وليس ما تقرر فى الاذهان
حقا اذ قد يسأل بما عن الوصف فيقال ما زيد فيجاب بالفاضل والكريم على
ما يجىء فى مواضع من الكشاف وصرح به المفتاح ويمكن ان يجعل ما هى على حذف
مضاف اى ما حالها فيكون سؤالا عن نوع حال تفرع عليه هذه الخاصية واعلم
ان الله تعالى وبخهم بهذا الامر فى عبادة العجل بانكم كيف عبدتم ما هو فى صورة البقرة مع
ان الطبع لا يقبل ان يخلق الله تعالى فيه خاصية يحيى بها ميت بمعجزة نبيهم وكيف قبلتم
قول السامرى انه الهكم ولا تقبلون قول الله انه يحيى بضرب لحمه على الميت الميت
و تعدونه هزؤا قوله لا مسنة ولا فتية الفتات والفتى الشابة والشاب من
الانسان وكغنى وغنية يعم كل شئ والنصف محركة بين الحدثة والمسنة من النساء
قال يعنى الطرماح نواعم بين ابكار وعون النا عجة اللبنة قوله وعود هذه الكنايات
واجراء الصفات على بقرة يدل على ان المراد منها معينة ومما يدل على تعينها استفسارهم
عنها لان المجمل يحتاج الى الاستفسار دون المطلق ولو كانت مطلقة كان
الاستفسار على توهم الاجمال منهم لاستبعادهم ان يكون هذه الخاصية فى كل بقرة
واعلم انه لو كان البقرة مطلقة يكون قوله تعالى تؤمرون وقد كان مقتضى الظاهر قال
للاستقبال بالنظر الى ما قبله اى قال بعد سؤالكم ومراجعتكم ولو كانت معينة يكون
تعبيرا للماضى بلفظ الحال واستحضارا له بصورة الحال قوله والمروى عنه عم
فان قلت الحديث نص فكيف جعل مؤيدا للرأى الثانى قلت لانه خبر الاحاد
فلا يكون دليلا عليه على انه يمكن تاويل الحديث بان المراد بقوله لو ذبحوا اى
بقرة لاجزاتهم ان العمل لما بعثهم من الدليل بحرى المجتهد وان لم يكن لحكمة اباه دفى
نفس الامر وبان الاجزاء مبنى على انقلاب المخصوصة مطلقة وبان هذه الخاصية

فى قدرة الله تعالى لا تتوقف على بقرة مخصوصة ولكنهم قوم شددوا على انفسهم باللجاج والتعنت
فى الامور فشدد الله عليهم بجعل المامور به بقرة مخصوصة قوله اى ما تؤمرونه
بمعنى ما تؤمرون به قال المحقق التفتازانى يتوهم انه لم يجعل التقدير من اول الامر
ما تؤمرون به ليكون الكلف حذف العائد المفعول دون المجرور وظ العبارة انه حذف
المنصوب من اول الامر لان حذف الجار قد شاع فى هذا الفعل وكثر استعماله
امرته حتى لحقت بالافعال المتعدية الى مفعولين وصار ما يؤمرونه فى معنى ما
تؤمرونه ولذا جعل ما يؤمرون به المعنى دون التقدير وجعل المصدر الحاصل بالتاويل
بمعنى المفعول قليل انما كثر ذلك فى صيغة المنقول المصدر بهذا وبما ذكره يندفع
ايضا ان حذف العائد المجرور يجوز لانه مجرور بحرف يطلبه الفعل لكن يستبعد منه
ما دل على انه لا منة فى حذف هذا المجرور وظن ان النزاع فى حذف المجرور مطلقا
فتذكر قوله الفقوع نصوع الصفرة جعل الكشاف الفقوع غاية شدة الصفرة
وفى القاموس جعل بمعنى اشتداد الصفرة او خلوصها والنصوع الخلوص ونصوع
اللون شدة بياضه على ما فى القاموس فقوله نصوع الصفرة بمعنى خلوصها ويبعد
حمله على شدة الصفرة باستعارة النصوع عن شدة البياض لشدة الصفرة وقوله
ولذلك تؤكد به لم يرد به التاكيد الاصطلاحى بل الوصف للتاكيد نحو نفخة واحدة قوله
وفى اسناده الى اللون لان جعل اللون مبتدا وفاقع خبره والجملة صفة صفراء لما انه
عدول عن الاستعمال الشايع وهو وصف الصفراء بالفاقع من غير ذكر بل بان جعل
اللون فاقع الفاقع اما الملابسة اعنى الحالية والمحلية والسببية فتامل وكون
فاقع لونها فى قوة شديدة الصفرة صفرتها مبنى على ظهور ان اللون صفرة فذكر
لونها بمنزلة صفرتها قوله تلك حبلى منه وتلك ركابى هن صفراء ولادها كالزبيب الركاب
كالكتاب الابل التى يسار عليها وجمعه ركب ككتب ولا واحد للركاب من لفظه وواحد
الراحلة والتشبيه بالزبيب على فى الوصف بالسواد وان كان منه ما هو احمر واصفر
ويحتمل ان يكون صفر على ظاهره فيصح الاستشهاد به وهذا الاحتمال يدفعه انه لا يحسن
الا بالعطف اى واولادها كالزبيب يعنى صحيح على ان ترك بيان لون الركاب وبيان
لون الاولاد لا وجه له وربما يدفع ذلك بان الاشارة الى الحبل والركاب غنت عن
بيان لونها قوله وفيه نظر لان الصفرة بهذا المعنى لا يؤكد بالفقوع ولا يندفع هذا
بما ذكر التفتازانى ان استعمال الصفرة بمعنى السواد استعارة فيجوز ان يستعار
الفقوع لشدة السواد لان المقصود ان استعمال الصفرة وان جاءت بمعنى السواد
ولا يتجه ايضا ان يقال فليكن وصفه بالفاقع تجريد قوله والسرور اصله لذة
فى القلب عند حصول نفع او توقعه ... السرور بالفتح اذ هو الاسم وبالضم مصدر ...
وللتنبيه على ان المراد المفتوح الاول لا مضمومه الذى هو المصدر قال بين الحس

يعنى

يعنى بالضم ومن لم يعرف قيل ان السرور بالضم والسر بالكسر قوله تكرير للسؤال
الاول نبه بقوله للسؤال الاول على ان السؤال الثانى يخالف الاول
وفيه تعريض بالكشاف حيث جعل الثانى تكريرا للاول وقوله واستكشاف
زائد اما تركيب وصفى او اضافى ونبه به على ان المقصود بالتكرير ليس تاكيد
السؤال وتقريره كما هو شان التكريرات فيخالف جنسه بالفصل بين الاصل والتابع
بكثير بل المقصود من التكرير استيناف السؤال والتنبيه على ان جعلنا الاول ولم
يفدنا الاول البيان فطلب بيانا زائدا قوله اعتذار عنه اى عن تكرير السؤال
او منع عن اعادة الجواب بالتنبيه على انه لا ينفع وانما المطلوب باعادة السؤال
جواب آخر قوله وقرئ ان الباقر قارئه الامام محمد الباقر على ما فى الكشاف وكانه
عدل عن التسمية لعدم وضوح الرواية عنده وقرئ مع الباقر تشبيها به بالتذكير
للتذكير لفظ الباقر قوله ولم يستثنوا لما بينت لهم آخر الابد اى لما بينت البقرة
الى آخر الابد فآخر الابد منصوب بنزع الخافض لا بتقدير فى وجعله مبالغة فى
تابيد عدم البيان لان آخر الابد ولا حاجة الى ما قال التفتازانى ان المعنى ما
بينت لهم الى الابد الذى هو آخر الاوقات واذ لم يتبين البقرة لم يتبين القاتل
فالجامع فالحديث بجامع تغيير المعتدون ولا يخصه بالبقرة قال التفتازانى
سمى ان شاء الله استثناء لصرفها الكلام عن الجزم وعن الثبوت فى الحال يعنى
بعلاقة المشابهة بالاستثناء فى الصرف لكن الصرف عن الثبوت فى الحال
لا يتناول جميع الموارد فانه لا يتناول الى فاعل غدا ان شاء الله والاظهر انه
سمى به لاشتمال على معنى فيه استثناء وهو الا الا بمشيئة الله قوله
واحتج به اصحابنا على ان الحوادث بارادة الله تعالى ولا يرده ان حكاية قولهم والتعقا
لا يصير حجة وانه يصح ان يكون مبنيا على ترددهم فى الامر من الله تعالى كما يفصح عنه
قولهم ادع لنا ربك الان البنى بدم استحسن تعليقهم واثبت له اليمن والبركة الا ان
يقال خبر الآحاد لا ينفع فى الاعتقادات ويتجه ايضا على الاحتجاج بانفكاك
الارادة عن الامر انه انما يكون حجة لو كان معنى قولهم لمهتدون الاهتداء الى المراد
ذبحها او الى القاتل بالذبح اما لو كان المراد انه ان شاء الله اهتدينا فى الامر لكنا
مهتدين فلا ولهذا اطلقوا الاهتداء قوله ولا ذلول صفة لبقرة بمعنى غير ذلول اشارة
الى ان لا بمعنى غير وهل هو اسم كما صرح به السخاوى اجرى اعرابه على ما بعده لكونه فى
صورة الحرف او حرف كما كان ونظيره الا الصفة فانه بمعنى غير ولا قائل باسميتها على
ما ذكره المحقق التفتازانى ويؤيده ان مناط الاسمية والفعلية والحرفية المعنى
الموضوع له لا المعنى المجازى والذلول من الذل بكسر الذال ضد الصعوبة
والذل بضم الذال ضد العزة وقوله ولا الثانية مزيدة لتاكيد الاول اى لتاكيد

دهم

نفي نفعه لا بمعنى غير وهذه الزائدة لازمة لوجوب تكريرها لا في هذه الصورة واما
قول العوام لا انسانا واللاانسان اعم من اللاحيوان فغير مستند الى حجة كذا في الرضي
وجعل قوادة لا ذلول بالفتح في تقدير لا ذلول حيث هي بعيد من حيث المعنى الا
ان يتكلف بنظر الى صورة لا كما في كنت بلا مال بالفتح قال الرضي وذلك كما بني مع
لا الزائدة قال الشاعر لم يكن غطفان لا ذنوب لها اذا تلاحى من ذوو حسابها عن افلا
زائدة وقد اعتبرت فبنى الاسم بها فالظاهر جواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك
قليل هذا كلامه وقولك مررت برجل لا بخيل ليس من قبيل الآية لان الظاهر انه مدح
للرجل بانه لا بخيل حيث هو لانه بنفي البخل عن سجاياه هو فيه ويجبر كل من في هذا المكان
كريما بشاهدة كرمه وقس عليه لا جبان قوله وتسقى من اسقى لا من سقى الحرث
من سقيته مجازا قال الصحاح سقيته لشفته واسقيته كما شبته وارضه قوله
قالوا الآن جئت بالحق اعتذار عن كثرة سؤالهم وابراء لذمتهم عن العناد واثبات
لطلب الحق لانفسهم وكانهم بعلمهم لهذه البقرة المتناهية في الغبطة ظنوا ان البقرة
التي هذه خاصتها لو كانت لكانت اياها فطلبوا تعيينها الى ان ظهر انها هي فلما وافق
ظنهم قالوا الآن جئت بالحق والمراد بالحق قوله المطابق للواقع ولم يريدوا
ان ما سبق لم يكن حقا بل ارادوا انه لم يظهر الحق به كمال الظهور فلم يتجه بالحق
بل ادمي اليه واما قوله اي بحقيقة وصف البقرة فمبني على جعل الحق بمعنى حقيقة
الامر وهي من معاني الحق ويمكن ان يجعل الحق بمعنى الامر المقتضى هو بما في الذمة
وجميع هذه المعاني مصرحة في القاموس قوله فيه اختصار والتقدير فحصلوا
البقرة لا حاجة الى تقدير التحصيل لان المط انهم ذبحوه والظ انه لا يكون بدون التحصيل
قوله وما كادوا يفعلون لعل المراد انهم ذبحوها من غير رغبة واخلاص بل خوفا من
العذاب ويحتمل ان يكون المراد وما كادوا يفعلون ما امروا به بعد الذبح من ضرب بعضها
على الميت قوله اولغلاء ثمنها اخرنا من ضعف العقيدة على عكس ما في الكشاف حيث
قال طلبوها اربعين سنة وطلبهم اما لعدم اطلاعهم على بقرة الشيخ الصالح او لطلب
مثلها لغلاء ثمنها رجاء ان يشتروها بثمن ادنى قوله اللهم اني استودعكها لبني في الكتاب
لابني وجعلها بعد فسيها وسوية اليتيم وانه لكن في بعض نسخ الكتاب لابني واليتيم وانما
وكان تانيث الضمير سهوا وفي بعضها لبني واليتيم وكانه غير هما الناظرون لتصحيح
التانيث والتانيث اولى بالتعبير قوله اختصمتم في شانها يعني التدارء مجاز عن
الاختصام او كناية عنه وكانه قدم المجاز على الحقيقة لان تعلق في بالاختصام
او كناية عنه ولهذا اظهر وقوله اذ المتخاصمان يدفع بعضهم بعضا الظ بعضهما وكانه
غفل عن تبديله الجمع الواقع في عبارة الكشاف بالتثنية فذكر قول الكشاف
بعضهم بعضا قوله اوتدافعتم بان طرح كل قتلها عن نفسه الى صاحبه فالطرح اما

نفس

نفس دفع الصاحب او سببه ثم وفيه الكشاف كما تقول ادا في ضربت تاديبا بان
التاديب اما نفس الضرب او امر آخر يترتب عليه فعلى الاول الباء في قوله بان
للبيان وعلى الثاني للسببية وبهذا اندفع ما اورده المحقق التفتازاني على الكشاف
من ان طرح القتل اذا كان دفعا للقتل لا يصح تدافعتم بهذا الاعتبار لان كلا منهما
دفع القتل الى صاحبه لا انه دفع نفس صاحبه وهو مقتضى تدافعتم وذلك
لما ذكره انما يتجه لو جعل الكشاف وطرح القتل دفعا لانه دفع القتل اما لو
جعله دفعا لانه دفع الصاحب فلا فتامل قوله مظهره لا محالة فيه بدلالة
العدول الى الجملة الاسمية قوله وما بينهما اعتراض لا بد للجملة الاعتراضية من فائدة
سوى دفع التوهم او مطلقا على اختلاف فيه وفائدته تقريعهم على الاختصام
الباطل لانه لا فائدة فيه اذ الله مخرج لا محالة والاظهر انه جملة حالية باعتبار العلم اي ادا
وانتم تعلمون ان الله مخرج لا محالة وهو ادخل في التقريع واسبك في النظم قوله
فقلنا اضربوه فيه اختصار اي فقلنا اذبحوا البقرة فذبحتم فقلنا اضربوه قوله والضمير
للنفس والتذكير على تاويل الشخص او القتيل الاظهر ان التذكير لتذكير المعنى واذا كان
اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا او بالعكس فوجهان وانما ذكر هذا الضمير مع سبق
تانيث ضميره تفننا او تمييزا بين هذا الضمير والضمير الذي ياتي بعده نوضحه
للمراد قوله ببعضها اي بعض كان يعني بعضها مطلق لا مجمل وانما لم يلحقوا في السؤال
عنه لانهم علموا ان مبالغتهم في السؤال ادى الى ما ادى والقول بتعيينه انسب
بحالهم اذ لو لم يعين لسالوا والاصوب الغلبة والشك ومنه المثل المراد بصفوته
وما يتعلق به البعض في الكشاف المعروف وهو اصل الاذن والبضعة بين
الكتفين قوله والخطاب مع من حضر حياة القتيل والمقصود اظهار قدرته ح
والظ انه ح لا بد من تقدير القول اي فقلنا كذلك يحيي الله الموتى او الخطاب
مع من حضر نزول الآية ويؤيده الاستغناء عن تقدير القول والمقصود اما
نفي الاسباب يعني يحيي بلا سبب كما احيى القتيل بلا سبب اذ من الظ انه لا مناسبة
بين الاحياء وضرب اللحم على الميت فكل ما يجعل سببا للحياة فهو امر مقدور
والله تعالى مستقل بامره واما رد انكار الحشر والاظهر انه لا يختص بمن حضر
نزول الآية بل يجعل لكل من سمع الآية قوله لكي يكمل عقلكم يعني المراد بالعقل
الذي هو الغرض من اراءة الآيات العقل الكامل والا فهم يعقلون بلا شبهة فالمراد
ان العقل اعني العقل فاق انتفاءه نزل عقلهم منزلة العدم قوله ونعلموا ان من
قدر على احياء نفس الخ او تعلموا انه لا يصح ربما انزل عليكم بمخالفته عقولكم لانه
لا مجال لاحاطة العلم بامره قوله وان المؤثر في الحقيقة هو الله تعالى وغير ذلك
مما في الكشاف وهما بينا ان هذه الغفلة اشد مناسبة ولم يذكروه وهو التنبيه

رأتم

على ان الغنا من عند الله ينبغي ان يطلب منه لا لمخالفة امره فانه اغنى اليتيم بملا جلد البقرة ذهبا ولم ينل قاتل شيئا من النفس شيئا من التمول **قوله** وشرة الصبي الشرة كالغلة نشاط الشباب والصبا بالفتح والمد والكسر والقصر حيل الفتوة **قوله** وثم لاستبعاد القسوة يعني لا للتراخي في الزمان كما هو حقيقة ولا للتفاوت في المرتبة بين المعطوف والمعطوف عليه بل لاستبعاد وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه ويحتمل ان يكون للتراخي في الزمان ويكون المراد قسوة قلوب المخاطبين لا قسوة قلوب آبائهم يعني لبعد عهدكم من هذه الآيات وعدم تذكركم قست قلوبكم فيكون فيه مزيد حث على ما امروا من الذكر قبل قست قلوبهم استعارة تبعية مع قرينتها لان اسناد القساوة الى القلوب قرينة لاستعارتها لعدم تاثر القلب من المواعظ والآيات وهو الذي حسن تفريع قوله فهي كالحجارة او اشد قسوة ولو جعل قلوبهم استعارة بالكناية وقست قرينتها لم يحسن بل لم يصح التفريع كما لا يخفى على من له دربة في معرفة لطايف البيان اقول وهذا يرد على السكاكي رد الاستعارة التبعية الى الاستعارة بالكناية **قوله** والمعنى انها في القساوة مثل الحجارة دون كالحجارة على ان الكاف اسم ليستغنى عن تقدير المتعلق والمعطوف عليه لقوله او اشد ويجتنب عن عطف المفرد على الجملة على ما هو الاصح **قوله** كالحديد لا يناسب تشبيهه بالحديد لانه ايضا يتاثر بحكم الله كيف وقد كان يصير كالشمع في كف داود عليه السلام بحكمه تعالى فينبغي ان يراد ما بلغ في القساوة بحيث لا يتاثر اصلا ولو دهرا **قوله** ويعضده قراءة الجر بالفتح لكون اشد غير منصرف وفيه بيان لمراد الكشاف بقوله ويعضده قراءة نصب الدال اذ فتح الدال ليس نصبا وقد يعتذر بان دابه اذا اضاف النصب والرفع والجر الى الحرف اراد به مجرد الحركة او السكون واذا اضاف الى الكلمة اراد به الاعراب **قوله** لما في اشد مبالغة من المبالغة والدلالة على اشتداد القسوة يعني ذكر للعدول عن الاخصر وهو اقسى او الاقسى اذ قلما يفضل في الثلاثي بالتوصل بالشد ونحو نكتتين اوليهما المبالغة في التفضيل لان اشد دلالة على التفضيل من حيث الصورة والمادة وثانيهما ان المراد بالشد ليس التوصل بل التفضيل في الشدة واشار الى رجحان الاولى بتقديمها لان الاستعمال للتوصل اكثر والتشبيه بالحجارة في القساوة انسب بقوله ثم قست قلوبكم من التشبيه في شدة القساوة وعدم جعل الشد قسوة بمعنى اقسى يقتضي ان يكون التشبيه بالحجارة في شدة القساوة فتامل ويمكن ان يقال ابرز القساوة في معرض العيوب تنبيها على انها من العيوب **قوله** واو للتخيير او للترديد دفع به شبهة الشك في كلام علام الغيوب ومعنى التخيير ان من عرف حالها مخير

بين التشبيه بالحجارة وبين التشبيه بما هو اشد قساوة ومعنى الترديد ان منهم من شبهها بالحجارة لعدم امعان النظر في حالها ومنهم من شبهها بالاقسى منها لمزيد لمزيد معرفة حالها بالامعان فيها او الترديد باعتبار انقسام القلوب وقد ترك بيان المعنى بمقتضى التوجيه الاول بقوله او اشد قسوة من عطفه على الكاف من غير تقدير مضاف اعتمادا على فهم المخاطب في تاكيد الترجيح الثاني فان قلت كيف يصح التخيير بين التشبيه بالحجارة وبين جعلها اشد منها او كاشد منها وكل منهما يقتضي مرتبة اخرى من عدم التاثر قلت التشبيه للمبالغة والمبالغ مخير نعم لو كان التشبيه لبيان الحال لم يصح التخيير ويحتمل جعله او بمعنى بل بتقدير المبتدا بل هو اشد قسوة وانما قدر المبتدا لانه مخصوص بعطف الجملة **قوله** تعليل للجملة للتفضيل عدل عن جعله بيانا للتفضيل كما قال الكشاف لان البيان يقتضي الفصل فجعله تعليلا يجعل الجملة حالية مشعرة بالتعليل وكان الكشاف ايضا اراد البيان بالتعليل لا البيان البياني وانما قال التفضيل بدليل انه بيان ويقرر من جهة المعنى واما بحسب اللفظ فعطف على جملة هي كالحجارة او اشد قسوة فلا يظهر وجه لانه اذا كان بيانا في المعنى كيف يصح عطفه وترك جعله بيانا **قوله** ويتفجر منه الانهار لم يجعل تفجر الانهار مجازا عن حروف يتدفق منها ما كثر كما جعله الكشاف لانه لا وجه لتاويل ما اجرى اسمه من غير موجبه ولا يمنع ان يكون احجار يتفجر منها انهار **قوله** والخشية مجاز عن الانقياد اورد عليه ان انقياد الحجر لما اراد الله به قسرا والجاء وعدم انقياد قلوبهم لما اراد الله منهم اختيارا فكيف يفيد كون قلوبهم اقسى منه فينبغي ان يحمل ان من الحجارة على ما يهبط من خشية الله لخلق الله العقل والحيوة فيها ويمكن دفعه بان ما ذكره من الآيات مما يغير القلب ويلجئه الى التاثر فلما لم يتاثر قلوبهم عن القاسرات الكثيرة ويتاثر الحجر من قاسر واحد يكون قلوبهم اشد قسوة واما الحمل على خلق الحيوة والعقل فيها في كون القلب اشد قسوة من الحجارة في نفسها وهو المناسب بقصد المقام **قوله** وعيد على ذلك او تحريض على ما يراد منهم **قوله** بالتاء ضماد الى ما بعده يعني فيكون انتقالا من خطابهم الى خطاب المؤمنين ويكون وعدا لهم لا وعيدا ولا يخفى انه مع التاء يجوز ان يكون خطابا لليهود ووعيدا لهم بل هو اوفق بالنظم من الغيبة لانه كان المقام مقام الخطاب والغيبة ليست الا بطريق الالتفات وكانه جعل الخطاب مضموما الى ما بعده لا تصاله بما بعده واستبعاده كون خطابين متصلين متغايرين في الخطاب وان كان قراءة الغيبة تستدعي كون الخطاب مع اليهود وفي بعض النسخ بالياء ضما دالى ما بعده يجعل الياء التحتانية والضم الى ما بعده هو باعتبار رغبة ان يؤمنوا او منهم الى غير ذلك وهو الموافق لكتب

القوادة وفي بعض نسخ ابن كثير ونافع وابو بكر والباقون وفي بعض ابن كثير بالياء والباقون
بالتاء والموافق لكتب القراءة هذه النسخة دون الاولى قوله ان يصدقوكم ليشير به
جعل اللام في قوله يؤمنوا لكم كاللام وما انت بمؤمن لنا وهو لا يكون في مفعول الفعل
الا ان يتقدم ولو اريد جعله مفعولا به لقوله يؤمنوا لوجب تضمين الاستجابة ان
يصدقوكم مستجيبين لكم كما في قوله تعالى فآمن له لوط وحمل كلام على هذا المقصد
بعيد وقوله ان يؤمنوا لاجل دعوتكم اشارة الى توجيه آخر من حمل الايمان على
الشرعي وجعله مستغنيا عن المفعول وجعل لكم مفعولا له وقوله يعني اليهود
اشارة الى ان الضمير راجع الى جنس اليهود وليصح جعل طائفة منهم مطموع
الايمان وطائفة محرفين ونوقش فيه بانه يصح ان يكون الضمير لليهود المعاصرين
للمسلمين وطائفة محرفون كاسلافهم لان المنافسة مندفعة بان كون العناد
والمكابرة مما ورثوه ادخل في استبعاد الطمع او تسلية المسلمين عن الاضطراب
عما يشاهدونه منهم ويمكن ان يكون قوله افتطمعون خطابا للمؤمنين كلهم الى آخر
الدنيا ويكون فيه اخبارا عن الغيب بان اليهود كلهم بعيدون عن الايمان قوله
او تاويله اي يحرفون تاويله ولا يأولونه على نهج الحق بل على طبق مشتهاهم ويلائم
التاويل قوله من بعد ما عقلوه اي فهموه بعقولهم ولم يبق لهم ريبة فيه
ملايمة فتامل قوله وهؤلاء من السبعين الخ فالمعطوف في معنى الاول التحريف
بمعنى التغيير وعلى الثاني بمعنى الزيادة فيه وحمله على التغيير كما هو ظاهر التحريف
على التقديرين كانهم اذا افتروا انه قال الله تعالى ان استطعتم ان تفعلوا الاشياء
فافعلوا وان شئتم فلا تفعلوا فقد غيروا جميع اوامره ونواهيه تع ومما افاده
المحقق ايضا ولا يخفى ان فيما افتروا شاهدا على فساده حيث علقوا الامر بالاستطاعة
والنهي بالمشية وها وكانهم ارادوا بالامر غير الواجب على معنى افعلوا ان شئتم وان
شئتم فلا تفعلوا هذا ولا يخفى دعوى كمال ظهور شاهد الفساد تبنا في التوجيه
المفيد للفساد ويمكن جعل تعليق الامر بالاستطاعة لا لتعليق النهي بالمشية بان
مشيئة عدم فعل ما امر به لا يكون الا لعدم الاستطاعة قوله فينافقون المنافقون
نفاقهم لاهل الاسلام ظ ولتقويهم باعتبار انهم يظهرون التصلب في اليهودية
ولا تقطيب بهم اذ لو كانوا صلبا لكانوا كالمجاهرين قوله ليحاجوكم بما انزل
ربكم في كتابه اشارة الى ان المحاجة بمعنى الاحتجاج وليس بمعنى المغالبة وان
المحاجة بما فتح الله عليهم عند الرب كناية عن المحاجة بما في كتابه لئلا يشكل وجه
الجمع بين قوله به وعند ربكم ولا يحتاج الى جعله بدلا عن قوله على ان فيه نظر لوجوب
اتحاد البدل والمبدل منه في الاعراب والى جعله حالا عن به على ما ذكره الفاضل التفتازاني
ويمكن ان يجعل المحاجة به عند الرب عبارة عن المباهلة في تحقيق ما يحدثونه

فيكون

فيكون ان يجعل المحاجة على مقتضى المفاعلة قوله وفيه نظر اذ الاخفاء لا يدفعها
ويمكن دفعه بان المحاجة بانكم بلغتم وخالفتم تندفع بالاخفاء فافهم لا يقال
للاشارة الى ان الاخفاء لا يدفع قال الله تعالى او لا يعلمون ان الله تعالى يعلم
ما يسرون وما يعلنون لانا نقول لانه فتح الله عليهم وعدم علمهم انما يتصور
فيما كان حالهم لا فيما جاء من عند الله قوله ومنهم اميون لا يعلمون الكتاب
جهلة لا يعرفون الكتابة كانه جعل الكتاب بمعنى الكتابة مصدر كتب وح
يكون وصفا كاشفا للاميين والاظهر ان المراد به التورية فان التورية من
معاني الكتاب على ما في القاموس وقوله اميون كالدليل على عدم علمهم
الكتاب قوله تمنى كتاب الله اول ليله تمنى داود الزبور على رسل ليله
بالاضافة الى الضمير اي اول ليل استشهد فيه يشير الى قصة عثمان رض
وفي رواية ليله غير معجمة من حيث اللفظ والمعنى فان من جملته وآخره لاقى
حمام المقادر بتذكير ضميره راجعا الى ليله والرسل بالكسر التؤدة والهينة والمقادر
مخفف المقادير قوله وهو لا يناسب وصفهم بانهم اميون اجيب بان القراءة
لا تنافي كون القاري اميا اذ كثيرا ما يوجد القراءة من غير معرفة صور الكتاب
ولا يبعد ان يقال المراد لا يعلمون الكتاب الا ما يقرؤونه وهذا يشعر بانهم لا يعلمون
منه الا مقدار ما يقرؤون فاذا سمعوه عرفوه الحكم ان قوله تعالى ومنهم اميون
مرتبط بقوله وقد كان فريق منهم يعني لا ينبغي ان يطمع منهم الايمان اذ ليس من
شانهم هذا لان الداعي الى الايمان الاهتداء بالكتاب والآيات والمهتدي منهم
معاند محرف ما علم انه كلام الله فكيف يؤمنون مع علمهم بان دينكم الحق ومنهم غير
مهتد بالكتاب والآيات لا يعلمون الا اكاذيب اخذوها من علمائهم وهو ينافي ما
رسم به من الحق هذا الذي ذكرناه مقتضى النظم كما لا يخفى على الناظر المستبصر
واما ذكره الكشاف انه ذكر العلماء الذين عاندوا بالتحريف مع العلم والاستيقاظ
ثم العوام الذين قلدوهم ونبه على انهم في الضلال سواء لان العالم عليه
ان يعمل بعلمه وان لا يرضى بالتقليد والظن وهو متمكن من العلم فبعيد عن
قصد النظم قوله معناه ان فيها موضعا كذا في اكثر النسخ والصواب فيه على
كما في بعض النسخ يرشدك اليه قوله سماه بذلك ايضا وانما اول قول الكشاف
لانسباعد ما قاله ولا ضرورة الى اعتبار الوضع الشرعي قوله بايديهم تاكيد كقوله
كتبته بيميني فان قلت بيميني احتراز عن الشمال قلت بحكم العادة يتضمن قوله
كتبته كونه باليمين فلذا جعل تاكيدا ويحتمل ان يكون قوله بايديهم متعلقا بالويل
ويؤيد التاكيد قوله كتبت ايديهم فتامل قوله ولعله اراد به ما كتبوه من التاويلات
الزائغة لا وجه للتخصيص به بل ينبغي ان يراد به المحرف والتاويل جميعا قوله

يربو الورز فسر ما يكتبون بعملنا وله الوزر المكتسب من السيئة ايضا كان ابلغ
قال المحقق التفتازاني فيه ما في يكسبون موصوله لكن المصدرية ارجح لفظا ومعنى
ولا يخفى ان قوله يعني المحرف ايضا يشعر بان ما في كتبت ايديهم كذلك قال وقالوا
عطف قصة على قصة وفي قوله لن تمسنا النار الا اياما معدودة رد لما ادعاه
الكشاف ان لن للتاكيد وانما قال والمس كالطلب له للفرق بينهما بالاجمال
والتفصيل والاعرف والمس الطلب له ويرد على كون المس مجرد طلب المس
قوله فان لامستم النساء وقوله المسه فلا اجده ليس بعوده لانه يحتمل ان يكون
مستقلا في ارادة المعنى اللمس والسعي فيه وفي القاموس والصحاح لمسه مسه
بيده قوله الا اياما معدودة محصورة قليلة كان القلة مستفادة من ان الزمان
اذا كثر لا يعد ايام بل الشهر والسنة والقرن وهذا كما يستفاد القلة من دراهم معدودة
من ان الدراهم اذا كثرت لا تعد بل توزن قوله جزاء وعدا لا وجه لتخصيص العهد
بالوعد فان قوله لن تمسنا النار الا اياما معدودة فرع الوعد والوعيد فان مساس
النار وعيد ثم العهد على ما في القاموس الموثق واليمين وما يكتب للولاة
لا مطلق الخبر والوعد فكانه جعل خبر الله بمنزلة احد هذه الامور قوله وفيه
دليل على ان الخلف في خبره وعدا كان او وعيدا محال قوله فلن يخلف الله عهده
جواب شرط مقدر اي ان اتخذتم قال المحقق التفتازاني اي ان كنتم اتخذتم اذ
ليس المعنى على الاستقبال فان قلت فلا يصح جعل فلن يخلف الله جزاء لامتناع
السببية والترتب لكون لن لمحض الاستقبال قلت ذلك ليس بلازم في
الفاء الفصيحة ولو سلم فقد ترتب على اتخاذ العهد الحكم بانه لا يخلف العهد
فيما يستقبل من الزمان كما في قوله تع وما بكم من نعمة فمن الله هذا والاظهر انه
دليل الجزاء وضع موضعه اي ان كنتم اتخذتم عند الله عهدا فقد نجحتم لانه لن
يخلف عهده وما ذكره من انه لا يلزم في الفاء الفصيحة انما يتم لو لم يجعل جزاء
الشرط ومن انه ترتب الحكم ففيه ان اتخاذ العهد في الماضي والحكم حين النزول
فكيف يتم الترتب قوله للعلم بوقوع احدهما يعني على التعيين يعني لعلم
المستفهم وهو النبي عم بوقوع احدهما على التعيين فلا يكون الاستفهام عن
التعيين والا فالعلم بوقوع احدهما لا ينافي الاستفهام عن التعيين وفي بعض
نسخ الكشاف للعلم بوقوع آخرهما ويمكن ان يكون كلا الاستفهامين للتقرير
للعلم بوقوع كليهما وتوجيهه ان يراد بالعهد ما هو في التورية من بيان حالهم
موافقا للقرآن قوله اثبات لما نفوه من مساس النار لهم زمانا مديدا و
دهرا طويلا على وجه اعلم يعني اثبت في كل من كسب سيئة ليكون
كالبرهان على الثبوت في حقهم والاثبات ايضا اعم مما نفوه من وجه آخر وهو

قوله انهم نفوا فيما عدا اياما معدودة وهذا اثبات في جميع الاوقات بدليل
هم فيها خالدون هذا اذا كان بلى داخلا على قوله من كسب سيئة مؤكدا له ومؤكدا
لتقريره واثباته فليس الاثبات على وجه اعم وقوله ويختص بجواب النفي
عطف على قوله اثبات لا على قوله يكون في قوله ليكون قوله والكسب استجلاب
النفع وتعليقه بالسيئة على طريقة قوله تع فبشرهم بعذاب اليم فيه بحث وهو انهم
بتحصيل السيئة استجلبوا نفعا فانيا قليلا فبهذا الاعتبار وقع عليه الكسب
قوله وان لم يكن له سوى تصديق قلبه واقرار لسانه فلم يحط الخطيئة به لان قلبه
ولسانه قد تنزها عن احاطة الخطيئة بها حيث تحلتا بحلية الايمان والاقرار
وفيه بحث اذ الخصم يجعل العمل شرطا لكون الايمان والاقرار حسنتين كما
يجعل الاعتقاد شرطا لكون الاعمال حسنات فلا يتم عنده ان الاحاطة
انما تصح في شان الكافر ويمكن دفعه بان المقصود انه لا حجة له في الآية وهذا يتم
بمجرد كون الاحاطة ممنوعة في غير الكافر فلو ثبت ان العمل داخل في الايمان
صار الآية حجة ودون الثانية خرط القتاد قوله او لابثون لبثا طويلا يعني هذا
حمل الخلود في الجنة على الدوام قوله والآية كما ترى حجة فيها على خلود صاحب الكبيرة
لان الخلود في شان الكافر على انه يحتمل الحمل على اللبث الطويل والمراد بالتي
قبلها قوله بلى فان صاحب الكشاف قال اي بلى تمسكم ابدا بدليل قوله هم فيها
خالدون لانه لما كان الخلود يحتمل اللبث الطويل كيف يستدل به على ان بلى لاثبات
المساس الدائم لهم لاحاطة الخطيئة بهم لا لمجرد كسب السيئة قوله والذين آمنوا
وعملوا الصالحات اولئك اقول والله اعلم في النار بسبب افعالهم السيئة
وسبب عصيانهم وترك الفاء في هذه الجملة اشارة الى ان لا قصعاء السببية
له ولا سببية بل خلود العباد في الجنة بمحض لطفه وكرمه والا فالايمان وعمل
الصالحات لا يفي شكر ما حصل له من النعم العاجلة ولجريان العادة على جمع
الوعد والوعيد نكتة اخرى سوى ما ذكر وهو ترتيبه الوعيد بذكر ما فات
اهل الوعيد من الثواب وترتيبه الوعد بذكر ما نجى عنه اهل الوعد من العقاب
قوله وعطف العمل على الايمان يدل على خروجه عن مسماه ففيه اشارة الى ان
صاحب الكبيرة غير خارج عن الايمان وليس منزلا بين المنزلتين كما يقول
القائلون بخلوده في النار مع انه لا تمسك لهم في آية الوعيد على ما عرفت في
آية البشارة رد على ما ذهبوا اليه قوله اخبار في معنى النهي كقوله تع ولا يضار ووضع
بالمثال وعدل عن توضيح الكشاف بالنظر حيث قال كما تقول تذهب الى
فلان تقول له كذا تريد الامر وهو ابلغ من صريح الامر والنهي لانه كانه سورع الى
الامتثال والانتهاء اقتصادا على ما هو فيه لكن الكشاف نظر الى ان ما هو فيه

الامر والنهي لا بمجرد النهي اذ قوله وبالوالدين احسانا بمعنى وتحسنون احسانا فالمقام
الكشف ادعى الى ما في الكشاف لما فيه من ايهام ان النهي مسارع الى الانتهاء و
فهو يخبر عنه المسارعة الى الانتهاء يكون بالعمل والعزم على العمل والتاني
بالخطاب بحيث لا يتأدى منه الخلاف فلا يرد ما ذكره المحقق التفتازاني فان
قيل ما ذكر انما يصح لو كان الاخبار بلفظ الماضي ولا يكون قوله في الجواب قلنا
وكذلك بالحال مما يستقبله العارف بمقتضى الحال وتعضده قراءة لا تعبدوا
وعطف قولوا عليه فيكون على ارادة القول عدل عنه في الكشاف من
الفصل بين شاهدي تفسير لا تعبدون بالنهي ببيان تقدير القول ولقد
احسن وان ذكر المحقق التفتازاني نكتة للفصل وفي تفريع ارادة القول على
كونه بمعنى النهي نظر لجواز ان يكون مع ذلك جوابا بالقسم دل عليه المعنى اذ
التحليف كما يكون على الخبر يكون على الطلب فيكون بدلا من الميثاق اذا جعل
بدلا عن الميثاق لابد من حذف مضاف اي اخذنا ميثاق التوحيد اذ لا يحصل
لا خذ التوحيد فالاحسن ابداله من بني اسرائيل ولم يتعرض لاحتمال قراءة
عبد الله كونه مفسرة تدريجا للتأييد واشارة الى ضعفه لان قراءة
لا تعبدون تدل على انها الناصبة فتأمل قوله جمع يتيم وهو في الانسان من
نافع مات ابوه وفي البهائم من مستقل مات امه قوله وحسنى على المصدر
قال المحقق التفتازاني فيه رد على الزجاج حيث منع هذه القراءة وبها
منه ان حسنى تانيث احسن فلا يستعمل بدون اللام ثم توليتم ثم للاستبعاد
كما مر غير مرة ويحتمل حقيقة التراخي فيكون توبيخا لهم بالارتداد بعد الانقياد
مدة مديدة وهو اشنع من العصيان من الاول قوله قوم عادتكم الاعراض
عن الوفاء قال المحقق التفتازاني ان الجملة اعتراض لا حال لعدم فائدتها
وان جاز توليتم مدبرين اقول ويحتمل ان يكون معرضون على ظاهره والجملة
حال مقيدة اي لم يتول القليل وانتم معرضون عنهم بما فعلوه فيكون
مزيد توبيخ لهم ومدحا للقليل قوله وانما جعل قتل الرجل غيره قتل نفسه
وكذا الاخراج اما الوجه الاول فظ واما الوجه الثاني فلان اخراج الرجل
من دياره يفضي الى ان يفعل كذلك مثله فهذا اظهر مما قاله المحقق التفتازاني
لما ان اخراج الرجل بمنزلة اخراج نفسه لانهما يشتركان فيما هو من لوازمه
من العار والصغار وبالجملة عبارة الكشاف جعل غير الرجل نفسه اخص
واشمل ولا يخفى انه لا فرق بين قوله لا تسفكون دماءكم وبين قوله لا تخرجون
انفسكم في ان سفك دم كل يتعلق بنفسه كاخراجه الا انه ذكر النفس في قوله
ولا تخرجون انفسكم لمنع الاستعمال من لا تخرجونهم وان كان المعنى واحدا

فما قاله

فما قاله ذلك المحقق ان جعل الرجل نفسه في الاخراج صريح وفي السفك مدلول
الكلام كما ترى قوله وقيل معناه لا ترتكبوا ما يبيح سفك دمائكم من مخالفة
دين محمد عليه السلام وغيره اولا تفعلوا ما يرديكم اي يهلككم وح معنى قوله
تقتلون انفسكم تفعلون ما يرديكم والمراد بالاخراج عن الحيوة الابدية الاخراج
عن لذاتها والا فهم مخلدون في النار ويخرجون فريقا من دياركم لاخراجهم من
الجنة بالاضلال واخراجهم اخراج انفسكم من وجهين لاتصالهم بكم دينا ونسبا
ولان المضل بالكفر يصير كافرا قوله وقيل وانتم ايها الموجودون آه والاظهر
ان المراد قوم حال كونكم شاهدين على اقراركم بان شهد كل على اقرار غيره
كما هو طريق الشهادة قوله ثم انتم هؤلاء استبعاد لما ارتكبوه من وجهين
احدهما اشتماله على كلمة ثم وثانيهما جعلهم عين المقرين الشاهدين على اخذ
الميثاق عليهم اي ذلك الاستبعاد ان يكون الفاعل المقر الشاهد قوله نزل
تغير الصفة منزلة تغير الذات ولا يغني في الحل لان الادعاء لا يغني في الحل وتغير
الذات انما يفهم من التعبير عنهم بهؤلاء بعد التعبير بانتم لان ذاتا واحدا لا
يكون في خطاب واحد غائبا ومخاطبا وعدتهم باعتبار ما اسند اليهم حضورا
يراد به اسناد الاقرار والشهادة لان الاقرار والشهادة توجبان القرب
وساحة عز الحضور ويراد باعتبار ما سيحكى عنهم قتل انفسكم الى آخر
ما ذكر لان المعاصي توجب الغيبة عن عز الحضور قوله وقيل هؤلاء تأكيد
لا يوافق ما اشتهر فيما بين النحاة من التأكيد اللفظي والمعنوي والظ جعله
بدلا قوله او كليهما فيه خفاء اذ لا يفهم معنى يتصف به المظاهر والمظاهر عليهم
واستنباط معنيين لكون احدهما وصفا للمظاهر والآخر للمظاهر عليه وجعله
حالا بهذا الاعتبار فيه بعد تظاهرون عليهم بالاثم والعدوان فيه بيان
نقضهم ميثاق القول للناس حسنا حيث تركوا الارشاد للظلم واعانوا
على ظلمهم وفي قوله وان ياتوكم اسارى تفادوهم بيان لرعايتهم ميثاق
الاحسان بذي القربى واليتامى قوله روي ان قريظة من اليهود كانوا حلفاء
الاوس من المشركين والنضير من اليهود حلفاء الخزرج من المشركين وضمير
جمعوا لكلا الفريقين واسارى جمع اسرى فيكون جمع جمع اسير اي هذا الجمع حملا
على ما يوازنه من سكارى وفي التوجيه الآخر حمل على الكسلان لمناسبة معنوية
بينهما لان الاسير اسير لكسالته في الحرب او النوار قوله متعلق بقوله وتخرجون
فريقا منكم يتلوح الحال بعاملها او صاحبها وقوله وما بينهما اعتراض غير ظ
لان المعترضة لا محل لها من الاعراب وقد جعل قوله تظاهرون عليهم حالا نعم
لو جعل تظاهرون معترضة لبيان اخراجهم ظلم وعدوان لم يبعد ولا بد من

بيان نكتة لاعادة تحريم الاخراج وقد افاده لا تخرجون انفسكم بابلغ وجه من بيان
نكتة لتخصيص الاخراج بالاعادة دون القتل وكان النكتة انهم انقادوا حكما
في باب المخرج وهو الفداء وخالفوا حكما وهو الاخراج جمع مع الفداء حرمة الاخراج
ليتصل به قوله افتؤمنون ببعض الكتاب اشد اتصال ويتضح كفرهم بالبعض
وايمانهم بالبعض كمال انضاح حيث وقع في حق شخص واحد **قوله** او بدل
وتفسيره اخراجهم بان يكون بدلا او بيانا وهناك توجيه اقرب وان فات
العلماء الاعلام كلهم وهو انه راجع الى اخراجهم لانه مبتدأ قدم عليه الخبر لجملة
فالمرجع متقدم رتبة **قوله** يعني حرمة المقاتلة والاجلاء وترك القول الحسن
حيث ما تظاهرون عليهم بالاثم والعدوان **قوله** فما جزاء من يفعل ذلك
منكم قيد بقوله منكم لانه ليس جزاء المشركين ذلك الخزي ولذلك اخوذه وح
بتنا ولـ الكفر بنبوة محمد ولا يخفى الخزي وتطيره بمن يفعل جميع ذلك
قوله لان عصيانهم اشد اشارة الى ان المراد باشد العذاب اشد عذاب
الآخرة لا اشد من عذاب الدنيا لان عصيانهم اشد من عصيان المشركين
لانهم كفروا بكتاب الله تعالى بعد معرفتهم انه كتاب الله واقرارهم به وشهادتهم
على انفسهم **قوله** تردون على الخطاب وح الرد يشمل من يفعل ذلك ومن لا
يفعل كالمنافقين منهم **قوله** فلا يخفف عنهم العذاب بنقص الجزية في الدنيا
جعل العذاب معهودا شاملا للخزي لانه عذاب وجعل نفي النصرة لنفي الدفع
بقرينة المقابلة للتخفيف والاحسن ان يحمل العذاب على اشد العذاب لانه
المذكور بلفظ العذاب فهو اجذب للعهد ونفي النصرة على نفي دفع الخزي الى
آخر الدنيا فيكون في الكلام نشر على غير ترتيب اللف ويستفاد نفي دفع
العذاب من نفي تخفيفه بابلغ وجه واكده واما على ما فسر فالمقام يقتضي
تقديم نفي [illegible] الدفع على نفي التخفيف وتقديم المسند اليه في قوله ولا هم ينصرون
لرعاية الفاصلة وللتقوي لا للحصر اذ ليس المقام مقامه ولذا لم تقل ولا
عنهم يخفف العذاب **قوله** وقفينا من بعده بالرسل اي قفيناه بالرسل
حذف المفعول لاغناء من بعده عن ذكره وفائدة قوله من بعده بيان
ان الرسل لم يكن في زمانه **قوله** اي ارسلنا على اثره الرسل لم يقل الرسل الكثير
كما في الكشاف لظهوره من جمع الكثرة قيل كانوا اربعة آلاف وقيل سبعين
الفا **قوله** وقفا به اتبعه [illegible] اياه كما في الكشاف **قوله** وعيسى
بالعبرية اليشوع وفي القاموس عيسى عبرانية وسريانية وجمع عيسون
بفتح السين وقد يضم وعيسين بفتح السين وقد يكسر والنسبة اليه عيسي
وعيسوي والمستفاد من قوله وعيسى بالعبرية اليشوع انه ليس بمعرب

والللفظ

واللفظ العبري اليشوع واليشوع هو السيد على ما اثبته المحقق التفتازاني
وفي بعض الحواشي المبارك ومريم بمعنى الخادم وقيل بمعنى العابدة وهو
بالعربية من النساء كالزير من الرجال وهو ما يحب محادثة النساء فلا ينا
مريم ان يكون عربيا لانها كانت بريئة عن محبة محادثة الرجال وفي القاموس
التي تحب محادثة الرجال ولا ينافيه سبب **قوله** قلت لزيد لم تفعله ريم آخره
ضليل اهواء الصبي تندمه يعني الذي يضل اهواء الصبي ويتخلص منها تندمه
والندم منه اي من الصبي بتقصير من اهوائه وليس الضمير الى الاهواء والا
لقيل تندمهن واسناد الضليل الى تندمه مجاز **قوله** كقولهم حاتم الجود ورجل
صدق يعني ان القصد بهذه الاضافة الى تلبس الصفة ولا محالة تكون
اضافة معنوية بمعنى اللام فلذا يكون العلم نكرا بارادة واحد من المسلمين
وليس من اضافة الموصوف الى الصفة على ما توهم **قوله** اراد به جبرائيل روح
القدس في معنى الروح المقدس لان الروح بهذا المعنى غير مؤنث وانما المؤنث
الروح الانسانية **قوله** ووسطت الهمزة بين الفاء وما تعلقت من المعطوف
عليه وهو ولقد آتينا موسى الكتاب ولا يتحاشى من وقوع الهمزة بين الهمزة و
المعطوف والمعطوف عليه لانه لا يخرج بذلك عن صدارة الكلام لانه في صدر
كلامه كما في ريد اقام ابوه هذا هو مسلك صاحب الكشاف وما ذكره من المحتمل
من تقدير المعطوف عليه بعد الهمزة اي افعلنا ما فعلنا فكلما اه ابقاء لحق
الصدارة هو مسلك النحاة ولا يبعد ان يقال الاستفهام تعلق بالتعقيب
وهو كالتتمة من المعطوف عليه فتحتمل الصدارة **قوله** ورعاية للفواصل
جعل التعبير عن الماضي بلفظ مستقبل لرعاية الفاصلة مما لا يوجد في كتب
العربية لكنه لا يبعد عن الاعتبار **قوله** او على انكم بعد فيهم فني قوله تقتلون تغليب
لدخول تعمدهم في هذا الفريق وليس تخصوصا به حتى يصح زعم تغليب الفريق
لا يحتمل التخصيص به وقوله فانكم حولـ قتل محمد لولا اعصم يدل على انه اراد
بالقتل اعم من القتل والعزم عليه وفيه تكلف ولا حاجة اليه لان محمدا مقتولهم
لانه شهيد السم الذي ناولوه كما اخبر به عليه السلام في الحديث الذي ذكر في
الكشاف ويجوز ان يكون المراد بتقتلون الاستقبال بالنظر الى ما قبله من
التكذيب **قوله** مغشاة باغطية خلقية وكانهم ارادوا انا خلقناه على فطرة سليمة
لا يهجم صوتك قلوبنا ما تادي به ثم لا دليل على تخصيص الغلف بالخلقية بل هو اعم
اي قلوبنا مغشاة بعلوم من التوراة تحفظها عن ان يصل اليها ما تادي به او
سلامة من الفطرة كذلك وبالجملة قوله بل لعنهم الله رد لقولهم بان المانع لهم ليس
الا الفطرة السليمة او علم التوراة واما على ما قرر الرد ينبغي ان يكون دعواهم

انا لم نخلق على فطرة التمكن من قبول الحق وهذا بعيد وان يلايمه الوصف بالاغلق الذى هو يجب بحسب ذاته ويحتمل ان يراد بعد جعله جمع غلاق انه لايسع فى قلوبنا غير ما فيه من علوم ديننا كما يسع فى غلاف الشئ غيره ويحتمل انهم يريدون قلوبنا اوعية العلم وقوله وقيل اصله غلف جمع غلاف تخفف يخالفه ما فى القاموس الغلاف معلوم جمعه غلف بضمة وبضمتين وكركع وقرا به ابن محيصن قوله وقيل اراد بالقلة العدم بمعنى يؤمنون ايمانا قليلا انهم لا يؤمنون وح المراد الايمان بمحمد قال المحقق التفتازانى وح يحتمل ان يجعل قوله قليلا صفة الحين اى زمانا قليلا يؤمنون بخلاف ما اذا اريد بالقلة حقيقتها فانهم لم يؤمنوا قط هذا وفيه بحث لان قلة الشئ تاتى بمعنى عدمه فقلة الايمان بمعنى عدمه وقلة الزمان بمعنى عدمه فزمانا قليلا بمعنى زمانا معدوما ولا يخفى انه لا يقال لافادة عدم الايمان يؤمنون زمانا معدوما وياباه البلاغة ويمكن ان يقال المراد الزمان اى زمانا قليلا يؤمنون وهو زمان ملاقاة المؤمنين فانه قليل بالنسبة الى زمان خلوتهم مع الشياطين فالمراد الايمان الظاهرى او زمان وصول الروح الى الحنجرة وهذا زمان لا ينفع فيه الايمان قوله مصدق لما معهم فان قلت المناسب ان يوصفوا الكتاب بكونه مصدقا بكتابهم لانه الشاهد لاجاديث عليهم ما جاء بكتابهم قلت لما كان القرآن معجزا دون ما معهم ناسب ان يجعل القرآن مصدقا لما معهم قوله وجواب لما محذوف دل عليه جواب لما الثانية وقيل لما الثانية تكرار لما الاولى لان ما عرفوا من الحق حاصل الكتاب وادخل عليها الفاء للدلالة على ان المجئ كان عقيب الاستفتاح وقوله كفروا به جواب لما الاولى وقيل لما الثانية مع جوابه ويمكن ان يقال الجواب وقوله فلعنة الله على الكافرين وما بينهما اعتراض بالواو قوله والسين للمبالغة والاشعار بان الفاعل يسال ذلك عن نفسه والاوجران الاستفتاح الوصية بالفتح والامر يعنى احبارهم واكابرهم يطلبون من ابنائهم واجدادهم الفتح على الذين كفروا قوله وانى بالمظهر للدلالة على انهم لعنوا الكفرهم وللتنبيه على ان لعنتهم ليست مستمرة بل ما دام كفرهم فلهم الخلاص منه بالايمان ويمكن ان يكون وضع الظاهر موضع المضمر لدفع توهم الرجوع الى اهل الكتاب مع ان البعض منهم آمنوا قوله او اشتروا بحسب ظنهم او اشتروا حظوظ انفسهم الفانية وكون ظنهم انهم خلصوا انفسهم من العقاب لما فعلوا نظير قوله فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به شاهد صدق بانهم يعرفون انهم على الباطل نعم لو حمل على الاشترا بحسب دعواهم لتم قوله هو المخصوص بالذم هذا انما يصح لو قال كفروا بالفعل

الماضى

الا الماضى لظهور ان ما باعوا انفسهم به واستبدلوا ليس كفرهم فى المستقبل هكذا ذكره المحقق التفتازانى وهذا مما يقضى منه العجب لان الاعتراض على كونه مخصوصا بالذم بعدم الصحة انما يحل لو لم يتعين كونه مخصوصا بالذم على ان المناط هو العاقبة فما باعوا به انفسهم او اشتروه باعتقادهم كفرهم الذى يكون لهم فى الخاتمة قوله طلبا لما ليس لهم وفيه بيان التعبير عن الحسد بالبغى الذى هو الاصل بمعنى الطلب ويجوز ان يكون من البغى بمعنى الظلم كما ذكره المحقق التفتازانى قوله وهو علة لكفروا دون اشتروا كما فى الكشاف للفصل اى للفصل بين العامل والمعمول باجنبى هو المبتدا لكن هذا اذا كان المخصوص مبتدا اما لو كان خبرا مبتدا محذوف فالفصل بجملة لا محل لها من الاعراب ولا ضعف فيه لكون الاعتراض مستفيضا وبما ذكرنا علم ضعف ما قال المحقق التفتازانى يعنى ان المخصوص بالذم وان كان لم يكن اجنبيا عن فعل الذم وفاعله لكن لا خفاء فى كونه اجنبيا عن الفعل الذى هو صفة بتمييز فاعله وما ذكره انما يتم على الكشاف لو جعله منصوبا باشتروا فى قوله بئسما اشتروا اما لو كان عامله اشتروا محذوفا فكانه قيل لم اشتروا فاجيب بقوله اشتروا بغيا فلا وانما دعاه الى القطع عن ان يكفروا ان يكون المذموم هو الكفر مطلقا لا الكفر المقيد قوله للكفر والحسد فالحسد غضب من الله تعالى عليهم وكفرهم غضب مضاف عليهم ويمكن ان يقول فباؤا بغضب على الكفر بمحمد على غضب هو الكفر بكتابهم لان الكفر بمحمد كفر بكتابهم او نقول باؤا بغضب هو عذاب الآخرة على غضب فى الدنيا هو ضرب الذلة والمسكنة قوله يراد به اذلالهم بخلاف عذاب العاصى فانه طهرة لذنوبه ويمكن ان يراد بعذاب مهين عذاب مخلد لان ما ليس مهينا فهو طهرة مؤد الى الخلاص والاعزاز قوله يعم الكتب المنزلة باسرها لعموم ما وعدم تقييد الانزال بقوم دون قوم قوله قالوا نؤمن بما انزل علينا يعنى يأولون الامر المطلق العام وينزلونه على خاص هو الايمان بما انزل عليهم كما هو شانهم فى تاويل الكتاب بغير المراد عنه قوله حال من الضمير فى قالوا لتجويز الواو فى المضارع المنفى او بتقدير المبتدا وقدر مثله غير مرة ولم يجعل عطفا على قالوا بقصد الاستمرار والاستحضار لان الحال ادخل فى رد مقالهم اى قالوا ذلك متلبسين بالشاهد صدق على بطلانه قوله وبعضا فى الاصل مصدر جعل ظرفا ويضاف الى الفاعل يراد به ما يتوارى به يعنى قد يقال وراء زيد ويراد به خلفه لان زيدا يوارى خلفه وقد يقال ويراد به قدامه لانه يوارى زيدا والاظهر ان الاضافة الى الفاعل مطلقا لان زيدا يوارى خلفه على من هو قدامه ويراد به قدامه على من خلفه قوله ولذلك عد من الاضداد وتردد فيه القاموس فقال

هو من الاضداد اولا وهو ما توارى عنه هذا اى توارى عن حسك لانك تواريه
قوله وهو الحق الضمير عا وراده وتعريف الخبر لزيادة التوبيخ والتجهيل
يعنى انه خاصة الحق الذى يقارن تصديق كلامهم ولولا الحال اعنى مصدقا
لم يتم الحصر لانه فى مقابلة كتابهم وهو ايضا الحق ولو اريد بالحق الثابت
المقابل للمنسوخ لا ستقام الحصر مطلقا قوله يعنى الايات التسع المذكورة
فى قوله آه الاظهر ان يراد بالبينات الدلائل الدالة على الوحدانية فانه ادخل
فى التوبيخ بجعل العجل شريكا له تعالى قوله اى بعد مجئ موسى بالبينات اومن
وجود العجل وعدم الحادث الذى حدث بحضركم وفيه توبيخ عظيم قوله بمعنى
اتخذتم العجل ظالمين بعبادته او باتخاذه حيث لم يكن لهم صرف حق القوم اليه
ويؤيده انه بهم الخطاب ح ويشمل من يعبد العجل ولم يعبد قوله ومساق
الاية ايضا كالاعتراض عليهم بقتل الانبياء عليهم الصلوة والسلام وقوله
لا لتكرير القصة يريد به اتخاذ العجل قوله وكذا التى بعدها اشارة الى رد ما ذكره
الكشاف وكرر دفع الطور لما نيط به من زيادة ليست مع الاول يعنى واشربوا
فى قلوبهم العجل ووجه الرد انه ههنا لرد قولهم نؤمن بما انزل علينا والتنبيه
المذكور كذلك اتخاذ العجل وذكرهما فيما سبق لغرض آخر وكانه تنبه لكون ذكر
اتخاذ العجل لذلك فلم يجعله تكرارا ولم يلتفت اليه فى هذه الاية لانه لم يذكر
على اسلوبه بل على اسلوب الاخبار المستانفة الغير المتعلقة بما سبقها والاوجه
الاوفق بالمسوق ان يقال ذكره فيما سبق لتعداد النعم عليهم وطلب
الشكر منهم كما يدل عليه قوله ولولا فضل الله عليكم ورحمته لكنتم من الخاسرين
وههنا ذكره لتوبيخهم وبيان مساويهم كما يدل عليه قوله قل بئسما يامركم
به ايمانكم ان كنتم مؤمنين قوله واسمعوا سماع طاعة قيد السماع بسماع
طاعة ليطابق الامر جوابهم بقولهم سمعنا وعصينا لان الجواب لا يكون سمعنا
ولم نسمع سمعا كما هو مفهوم وعصينا ووجه المطابقة بعد التقييد ان الجواب
لم نسمع سماع الطاعة بل سماع المعصية فان قلت لم لم يحمل على ان الجواب
كان كليهما لكن بعض سمعنا ومن بعض عصينا قلت لقوله واشربوا باسناد
الاشراب الى الجميع ويمكن ان يقال سمعنا فى مقابلة اسمعوا وعصينا فى
مقابلة خذوا بقوة لان المراد منه الانقياد التام والصبر عليه واما على
ما حملوا عليه فقوله واسمعوا تكرار خذوا بقوة ويمكن ان يراد به الاعتقاد
الراسخ بكونه حقا وبالسماع سماع طاعة العمل به ويحتمل ان يكون المعنى
سمعنا احكاما مثل هذا وعصينا فنخاف على انفسنا ان نعصى بعد سماع
سماع قولك هذا وان يكون قالوا بلسان المقال سمعنا وبلسان الحال

عصينا قوله تداخلهم حبه يريد ان المضاف محذوف اى اشربوا فى قلوبهم حب
العجل والمراد بالعجل صورته المنقوشة يعنى صوروا فى قلوبهم صورته ولم يفارقوا
من تذكره فالاظهر او يسنح فى قلوبهم قوله ولم يروا قبيحا اعجب منه فان
قلت هل لم يكن ثعبان عصى موسى عم اعجب منه قلت لا لانه لا يبقى زمانا
ممتدا بخلاف العجل قوله للقدح فى دعواهم اختلف النسخ فى بعضها تقريب
للقدح فى دعواهم وفى بعضها تشكيك وقدح قال المحقق التفتازانى لم يعهد
استعمال ان لتشكيك السامعين قلت ليس التشكيك استعمال ان فيه بل لما
ابرز ايمانهم فى معرض الامر المشكوك صار السامعون شاكون فيه وحصل من كلمة
ان تشكيك وتقديره ان كنتم مؤمنين بها لا يامركم بها اه لكن امركم فلستم بمؤمنين
اذ اثبات نفى الايمان لا يخص التقدير الثانى والاظهر عندى فيه وفى نظايره
ان المراد معرفة المسابق الى ان كنتم مؤمنين تعرفون انه بئس المامور ويحتمل
ان يكون التعليق بالايمان ليلزم القبح مع الكفر بطريق الاولى اذ ربما يدفع الايمان
ضرب القبح قوله خالصة خاصة بكم فى القاموس الخاصة ضد العامة هذا وكانه
صيغة نسبة اى ذات خصوص والا فالمط مخصوصية بكم اذ الخصوص متعد
يقال خصه به قوله كما قلتم لن يدخل الجنة آه يريد ان هذا الكلام لا تعلق له
بما سبقه كما سبقه اعنى قل بئسما يامركم به ايمانكم ان كنتم مؤمنين بل هو كلام
مبتدأ لرد ما هم عليه مما يدل عليه قولهم لن يدخل الجنة الا من كان هودا
ولا يخفى ان فى الكلام ح ايجازا وهو فى تقدير واذا قلتم لن يدخل الجنة الا
من كان هودا الاية والاحسن انه متعلق بما سبق والمعنى امركم على خلاف
ما يامركم به الله وعلى خلاف ميثاقكم يقتضى ان يكون الدار الاخرة لكم خاصة
لا لجزاء للعمل الصالح بل لرد هذا الاعتقاد الذى يستفاد من عملهم ان كانت
الاية فتامل قوله ثم تخصص الدار الاخرة بالجنة وهى شاملة للجنة والنار
يستفاد من قوله لكم فان اللام للنفع ولم يدرك آه لا يخفى على اهل النظر
قوله ونصبها على الحال من الدار وخبر كان لكم قدم على فاعله للاهتمام فيكون
الحال تاسيسا او للتخصيص فيكون تاكيدا وفيه فى جواز الحال عن
اسم كان لانه ليس بعامل عند التحقيق لنقصان فعلية كان فح لا حال عن
ضمير الظرف وكونه خالصة خبر كان وتعلق الظرف بكان مساغ وزعم المحقق
التفتازانى باستقرار الظرف راجح على كونه لغوا وفصل الاسم عن الخبر بالظرف
غير حسن وفيه نظر سمائهم واللام للتمنى قوله فتمنوا الموت ان كنتم صادقين
لا يجوز ان حرف الشرط لغرض صدق المقدم بمعنى ان كانت لكم الدار الاخرة
ان صدق هذه الدعوى منكم وح لا يظهر فائدة لقوله ان كنتم صادقين ولعل

الى ان كنتم صادقين فى اليهودية وفيه تعريض لهم بانكم لستم على دينكم وقد خرجتم عنه بمخالفته وتحريفه والله اعلم قوله لان من ايقن انه من اهل الجنة اشتاقها هذا الكلام مبنى على ان المراد بتمنى الجنة حقيقته ويحتمل والله اعلم ان يكون المراد كونوا على وجه يكون المتمنون للجنة عليه من عمل اهلها اوتعرضوا للموت ولا تحترزوا عنه كالمتمنى فحاربوا من يخالفكم ولا تكونوا من اهل الجبن والصغار ثم اخبر بانهم لن يتمنوه ابدا يعنى لن يكونوا عاملين بما يستحقون الجنة اولا يتعرضون للموت لعلمهم بانهم لا ينالوا الجنة بما قدمت ايديهم من الكفر بمحمد ودعوى بقاء اليهودية مع اخبار التوراة بانه ينسخه دين محمد م ح لا يشكل انه كيف يعرف انه كان كما اخبر والتمنى فعل القلب لا يعلم احد ولا يحتاج فى الجواب عنه الى ما تكلف له نعم يتجه على كل تقدير انه كيف يعلم عدم التمنى ابدا حتى يظهر كونه معجزة حتى احتيج فى دفعه الى ان الكلام فى المعاصرين مع النبى م وقد اعرضوا ولم يتمنوا مع ان فى كلام الكشاف ما لا يساعده والجواب ان الاخبار بعدم تمنيهم ابدا اخبار بعدم تمنى واحد واحد الى الابد فانقراض وجود كل واحد مع عدم التمنى معجزة قوله سيما اذا لم يشاركه فيها غيره وفيه ان كل يهودى مشاركون لا تحصى فى الجنة من اليهوديين الا ان يراد بالغير المغاير المنادى قوله عبر عن النفس تارة والقدرة اخرى جعل ايديهم مجازا عن انفسهم فجعل المجاز فى الطرف والكلام من قبيل الاسناد الى الآلة ليتنا ولما قدموه من موجبات النار لا بايديهم قوله وهذه الجملة اخبار بالغيب فيه بحث لانها مقدمة استدلالية اذ ما قدمت ايديهم بينا فى تمنيهم قوله وكان كما اخبر لانهم لو تمنوا النقل واشتهر دفع لما اورد عليه انه كيف يكون معجزة مع انه لا يمكن ان يعلم انه لم يتمن احد ويمكن دفعه من غير حاجة الى ما ذكره بانه معجزة يعرفها كل معاند اذا رجع الى نفسه واستغنى منها واما حكمنا بانه كان كما اخبر لانا على يقين من ان كلام الله تعالى صادق لا محالة وهذا مراد من قال اصل السؤال غير متوجه لان الله تعالى اخبر بانهم لن يتمنوه ابدا فكفى به دليلا فلا يدفع السؤال لما ذكره المحقق التفتازانى من ان القصد الى اثبات انه خبر صادق عن الغيب ليثبت كونه معجزا فيدل على انه كلام الله فكيف يثبت صدقه بكونه كلام الله تعالى وهل يكون هذا الا مصادرة قوله ومفعولاه هم احرص اى مفعولاه هذا اللفظ مكان من تركيب لتجدنهم احرص فاحرص منصوب كلفظهم وربما يتوهم انه ضمير مرفوع فيتوهم رفع احرص قوله وتنكير حيوة لانه اريد بها نوع من الحيوة وهى الحيوة المتطاولة والاوجه ان يجعل التنكير للتحقير ان الحيوة الدنيا وهو المطابق لقراءة التعريف

فان الظ ان التعريف للعهد والمعهود هو الحيوة التى فيها وهى الحيوة الدنيا والاوجه ان يجعل التنكير للابهام اى على وحيوة مبهمة غير معلومة المقدار وكانه قال احرص من الناس ومن الذين اشركوا الاظهر احرص من باقى الناس ومن الذين اشركوا لان المفضل لا يدخل فى المفضل عليه بمن وكذلك ان يجعل من الذين اشركوا عطفا على احرص الناس فلا يكون من ذكر الخاص بعد العام اى لتجدنهم احرص الناس على حيوة وتكون هذه الجملة ناظرة الى قوله ولن يتمنوه ابدا مرتبة له ولتجدنهم احرص من الذين اشركوا ناظرا الى قوله ان كنتم صادقين على ما قررناه ويكون تصريحا بما اشير اليه من التردد فى صدقهم فى دعواهم اليهودية لانهم خالفوا كتابهم واخبروا بما اخرجهم عن الدين فيكون من الذين اشركوا قوله وان يكون خبر مبتدا محذوف صفته يود احد ويكون حذف موصوف الجملة فيما اذا كان بعضا من سابقه المجرور بمن اوفى فى السعة وفى غيره مختص بضرورة الشعر نحو انا ابن جلا اى انا ابن رجل جلا قوله على انه اريد بالذين اشركوا اليهود وكذلك ان يريد بالذين اشركوا الجنس ويريد بمن يود واحدهم اليهود ولا يخفى ان المراد باحدهم كل واحد منهم قوله وهو على الاولين بيان لزيادة حرصهم لا مطلقا كما يوهم بيان الكشاف وعلى الثالث صفة مبتدا محذوف قوله ولو يعمر الف سنة حكاية لودادتهم معمول لقول محذوف اى يود احدهم قائلا لو يعمر ومفعول يود محذوف اى يود ان يعمر الف سنة متمنيا له ولو هذه للتمنى وزعم بعضهم ان لو هذه من الحروف المصدرية الغير العاملة والجارية على الغيبة فيما اذا لم يصرح بالقول فلا يجوز قال ليفعلن كما يجوز فلو ليفعلن على ما فى شرح المحقق التفتازانى والاظهر ان المراد بالف سنة الكثرة ليشمل من يود ان لا يموت ابدا قوله الضمير لاحدهم وان يعمر فاعل مزحزحه لا يقال والاولى ان فاعل مزحزحه ضمير الاحد وان يعمر على حذف الجار اى ما هو بمزحزحه من النار بان يعمر لانا نقول لا يجوز ان يكون الفاعل والمفعول ضميرين لشئ واحد والواجب على هذا القصد وما هو بمزحزح نفسه وقد عرض لى ههنا اشكال قوى ومن الله الفتح وهو انه كيف لا يبعدهم عن العذاب التعمير وما عمروا لم يعذبوا لان العذاب فى الدار الآخرة ويمكن ان يقال المراد بنفى تبعيده عن العذاب تبعيده بالعمل الصالح وفيه مزيد توبيخ لهم فى تمنى عمر لا يعملون فيه صالحا وتنبيه على ان التمنى العمر الطويل للعمل الصالح محمود والله اعلم قوله والله بصير بما يعملون فيجازيهم او فيكون بما اخبر به عنهم صادقا لا ريبة فيه قوله واصل سنة لا يتوهم ان موقع بيانه قبل ذلك لانه قصد بيان تركيب الآية اولا وبيان ما هو المتعلق عن مفرداته بعد الفراغ عن بيان

التركيب قوله بخت نصر في القاموس ان نصر اسم صنم وجد عنده بخت نصر
والبخت الابن معرب بوخت ولم يعرف له اب فنسب الى نصر والمدرس كمنبر الكتاب
والمدارس الموضع الذي يقرا فيه القرآن ومنه مدارس الكتاب اليهود لموضع
مدارستهم قوله ولانتم العزمن الحير في شرح المحقق التفتازاني لان الكفر نتيجة الجهل
والبلادة والحمار مثل فيهما لان صاحبه يلعنه وهو يؤثر به اي يضربه ببطه ويكون ان
يكون الحير عبارة عن حمار بن مويلع وقومه سموا حميرا تغليبا له على قوله وهو مثل في
الكفر يقال هو اكفر من حمار قال الميداني هو رجل من عاد يقال له حمار بن مويلع
كان له واد طوله مسيرة يوم في اعرض اربعة فراسخ لم يكن ببلاد العرب اخصب
منه خرج بنوه يتصيدون فاصابتهم صاعقة فاهلكوا فكفر وقال لا اعبد من
فعل هذا ودعا قومه الى الكفر فمن عصاه قتله فاهلكه الله تعالى واخرب واديه
فضرب به المثل قال القاموس بنوه عشرة وكان مسلما اربعين سنة قوله
والظاهر ان جواب الشرط فانه نزله اراد بجواب الشرط ما هو منه ومما ينوب به والا فهو
نائب عن الجواب كما صرح به ويحتمل ان يكون من كان عدوا لجبريل استفهاما للاستبعاد
او التهديد ويكون فانه تعليل العداوة وتقييدا له او تعليلا بالامر بالقول قوله
او من عاداه فسبب عداوته انه نزله على قلبك هكذا في الكشاف ايضا
ويتجه عليه انه يشعر بان المبتدا محذوف وانه نزله على قلبك خبره فالموضع
للمفتوحة فكيف استقام المكسورة وكانه لهذا قال المحقق التفتازاني
انه حاصله ان الجزاء محذوف اي من كان عدوا لجبريل فلعداوته وجه فانه نزله
فاقيم علة الجواب مقامه كما في التوجيه الاول وقيل محذوف مثل فليمت
غيظا فيه انه لا تفاوت بين هذا الوجه والوجهين السابقين فكيف قال
في الاولين ان الجواب فانه نزله نزله نائب عن الجواب في التوجيهين الاولين
فهو بمنزلة الجواب وهنا غير نائب عنه بل علة للامر بهذا القول والا
لوجب ان يقول فانه نزله على قلبي وبهذا عرفت ان ذكره قوله فانه نزله
على قلبك على حكاية كلام الله تعالى انما هو على التوجيهين الاولين دون
هذا التوجيه ولا يبعد ان يقال الجواب المحذوف فان يحبه له قوله من
كان عدوا العداوة ضد الصديق يستوي فيه الذكر والمؤنث والتثنية والجمع
وقد يؤنث ويثنى ويجمع والمعادات هي العداوة قوله والتنبيه على ان
معاداة الواحد والكل النظر او التنبيه لان الذكر بفضلهما واخراجهما من الجنس
لا يجامع ذكر التنبيه بل التنبيه على ان معاداة احدهما والكل سواء وقوله اذ
الموجب لمحبتهم وعداوتهم في الحقيقة واحد ايناديه ما سبق ان ابن صوريا
جعل ميكائيل محبوبا لان الخصب والرخاء منه وجبرائيل عدوا لان الخسف والعذاب

منه تامل قوله الهمزة للانكار والواو للعطف على محذوف تقديره اكفروا
بالآيات قد مر ان المعطوف بعد الهمزة عند فريق على محذوف بعد الهمزة
لا محالة وقد جوز الكشاف العطف على ما قبل الهمزة ولم يرد ذلك هنا فيما
تطلب الهمزة ولم يجعله معطوفا على ما قبل الهمزة قال المحقق التفتازاني ذلك
لانه لا مجال للوجه الآخر وهو العطف على الكلام السابق وتوسيط الهمزة لغرض
يتعلق بالمعطوف عليه خاصة من توبيخ ونحوه ونقول الاعلم توفيقي ولا
اخاف من طريق يخوف وهو رفيقي ان الاظهر الاوفق لسبك النظم ان يكون
معطوفا على سابق الهمزة من حيث المعنى لانه لما حكى عنهم بعض الميثاق
غير مرة كانه قال نقضوا عهد الله هذا وذاك فوبخهم بانهم وكلما عاهدوا عهدا
نقضوا وفي الاول توجيه العطف بكلمة اذا بجعلها بمعنى بل وعطف الجملة
بها على نقضوا الهمزة العهود المذكورة فكانه قيل نقضوا هذا العهد وذلك
العهد بل كلما عاهدوا الآية قوله وعلى ان النفذ الا الذين فسقوا كلماه
اورد عليه انه لا يجوز دخول اللام على الفعل فكيف يعطف على مدخوله الفعل
ولا يجوز تقديم معمول مدخول اللام عليه فكيف يجوز في معطوفه والمعطوف
في حكم المعطوف عليه واجيب بانه ربما يكون المعطوف عليه خلاف المعطوف
عليه عند فقد موجب مانع المعطوف عليه لكون صلة اللام اسم فاعل ان لا
يدخل اللام التي في صورة حرف التعريف الفعل وبالعطف لا يلزم الدخول الصوري
ولامتناع تقديم المعمول ان لا يفصل بين اللام الذي في صورة حرف التعريف و
ومدخولها حرف العطف لا يلزم ذلك وشبهة المعجب انما يتجه لو جعل المعطوف
عليه اسم الفاعل اما لو جعل الذين فسقوا لموصوم من الفاسقين فلا ورود
لها اصلا قوله بل اكثرهم لا يؤمنون يحتمل عطف المفرد بجعل لا يؤمنون حالا
يعني ينبذون عملا واعتقادا قوله وان لم ينبذ جهارا فهم يؤمنون هذا هو الوجه
المعتمد عليه المبني عليه تقسيم اليهود اقساما اربعة قوله وقيل مع الرسول
كالقرآن هذه النسخة ارجح من وهو القرآن لشمول الانجيل قوله عطف على
نبذ تقييد الاتباع بمجيء الرسول عنزط فالظاهر انه عطف على الشرطية ولم يقل
انه عطف على الشرطية معطوف على الجزاء المقيد بالشرط قوله تتلوا بما من
التلاوة وتتبعها من التلو كسمو والاحسن ان يجعل على عهد سليمان متعلقا
بتتلو على تضمين معنى الافتراء اي تتلو الشياطين مفترين على ملك سليمان
قائلين ان ملك سليمان قام به وهو مرتبط وملك سليمان ارتباطا تاما قوله
على ملك سليمان اي عهده الضمير لملك سليمان اي على وقت سلطنته وعلى الظرفية
ان في ملك سليمان في التسهيل يكون على للظرفية وبهذه الآية مثل لها قوله فترضا

صدر الكلام وجزم هنا بحذف المعطوف عليه بعد الهمزة صح

لامرأة يقال لها زهرة فحملتهما على المعاصي والشرك ثم صورت السماء بما تعلمت منهما وهو اسم الله الاعظم الذي يصعدان به السماء كل ليلة ثم ينزلان اليوم للفصل بين الناس ولما صعدت زهرة السماء مسخها الله كوكبا كذا في المعالم قوله وذلك لا يخفى على ذوي الابصار ولعله يريد بهما النفس والبدن تعرضا لامرأة هو العقل المبتهج بازدواجهما اثار الخير والشر فحملتهما على المعاصي والشرك ثم تنبهت بمصاحبتهما لما هو خيره فصعدت السماء وكتب البعض حلها هذه الابيات ، فقد حل ذلك الاسم نفسي وجسمي و طال في مكث حيوان جسمي ، اصبح في مضا جفني وامسي ، ادمي كبري وكبري امسي ، يا حبذا يوم نزوله مني ، مبدا سعودي وانتهاء محني ، وكل جنسي لاحق بالجنس ، من جوهرة يرقى بداء الامنين ، وعرض يلحق بوار الحس ، قوله ولو كانا من الهرت والمرت بمعنى الكسر لانصرفا ويحتمل ان يقال انهما معدولان من الهاروت والماروت ولا نسلم انحصار تحقق العدل في الاوزان المحفوظة قوله على الاضافة الى احد وجعل الجار جزءا منه لانه زيد لتعميم احد فكانه من اجزائه اذ لا يفيد الا ما يفيده باحد والفصل بالظرف الذي هو الجار والمجرور لم يوجد وانما يكون بالظرف المنفصل قال المحقق التفتازاني نعم ما قال بعضهم ان هذا من ابعد الشواذ وذلك انه فصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف الذي هو به ثم جعل المضاف اليه الجار والمجرور جميعا ولم يصلح ان يكون من مقحمة لتاكيد معنى الاضافة كاللام في لا اباله لان هذه اضافة لفظية الى المعمول ليست بمعنى من هذا كلامه ولان من هذه زائدة لتاكيد عموم النفي وليس مما يكون الاضافة بتقديره كما لا يخفى والاقرب لتوجيه الترك انه من قبيل حذف النون من اسم الفاعل مع العمل تخفيفا والموجب لشذوذه انتفاء شرطه آخرله وهو التعريف حتى لو قيل بالضار به من احد لم يكن شاذا قوله او لان العلم يجري الجهل غالبا سيما على الشر الذي هو هوى النفس قوله والاظهر ان اللام لام الابتداء علقت علموا عن العمل ثم قدح الاحتمال الآخر الظاهر حتى جزم المحقق التفتازاني بانه لام الابتداء المعلقة للعلم ولا يبعد ان يقال انشاد الى جواز حذف مفعول العلم بقرينة ما سبق اي لقد علموا انه يضرهم ولا ينفعهم و ح لمن اشتراه جواب قسم محذوف والجملة معترضة بين ما يتعلق ببيان حوالهم تنبيها على سوء تعلم السحر من اي معلم كان وضمير لبئس ما شروا به انفسهم لمن اشتراه ففيه اشارة الى جواب آخر عن اشكال اثبات العلم لليهود بقوله ولقد علموا ونفيه بقوله لو كانوا يعلمون قوله يحتمل المعنيين على ما مر ان البيع والشراء باعتقادهم قوله يتفكرون فيه او يعلمون قبحه على اليقين اجاب عن التنافي بين اثبات العلم لليهود بعدم نصيب لهم في الآخرة بعد استبدالهم كتاب الله بالسحر ونفي العلم عنهم به بقوله لو كانوا يعلمون بان

المراد

المراد بالعلم المثبت استعداد العلم وقوة التفكر وهو الذي عبر عنه بعلم الغريزي اي الثابت في الفطرة والمراد من العلم المنفي اعمال الفكر وبان المراد بالعلم الاول الاجمالي المندرج تحت العلم بالقواعد الدينية وبالعلم الثاني العلم التفصيلي المستخرج من القاعدة وبان المراد بالعلم الاول العلم الاجمالي بثبوت عذاب من غير تعيين والمنفي العلم بخصوص العذاب ولا يخفى ما في هذه الاجوبة من التكلف وما في الجواب المنقول من الفضل فلم يتقدم هذه الاجوبة الا نتائج فكره والاختيار للعجل فيه [illegible] الاولى وهو مبتلى به فان قلت الجواب الثالث بعيد عن النظم كيف والعلم لم يتعلق بترتب العقاب بل بعدم نصيب له في الآخرة قلت من البين انه لا ينفك العذاب عن الحرمان عن النصيب ويمكن دفع التنافي بوجهين آخرين ايضا ان يكونا اقرب احدهما انه اثبت اولا العلم بسوء ما شروه بالكتاب بحسب الآخرة ثم ذم بالسوء مطلقا في الدين والدنيا لان بئس لازم العام فالمنفي العلم بالسوء المطلق يعني لو كانوا يعلمون ضره في الدين والدنيا لا منفعوا انما غرتهم توبيخهم النفع العاجل وثانيهما ان المثبت اولا العلم بان ما شروه ما لهم في الآخرة نصيب منه لا انهم شروا به انفسهم وخرج انفسهم من ايديهم بالكلية بل كانوا يظنون ان اباءهم الانبياء يشفعون لهم في الآخرة والعلم المنفي هذا العلم قال المحقق التفتازاني بعد تقرير جواب لو كانوا يعلمون بالارتداع من تعلم السحر فان قيل الشرط في مثل هذه المواقع يكون قيدا لما تقدم ولا يقدر له جواب سوى مضمون الكلام السابق قلنا نعم الا انه اذا كان مضمون الكلام السابق متحققا على الاطلاق من غير تقييد لسوء ما باعوا به انفسهم وحسن مثوبة الله لزم التاويل اي لا اجتنبوا ما هو السوء المذموم ولا اختاروا ما هو بالخيرية موسوم هذا ولكن نقول الظاهر ان المراد ولبئس ما شروا به انفسهم عندهم لو كانوا يعلمون وكما يوضع علة الجزاء موضعه مناظر من الشرط يوضع موضعه مقدما عليه فقوله لبئس ما شروا به انفسهم وضع موضع لاجتنبوا وضع العلة موضع الجزاء قوله واصله لا ينبغو دفع اشكالين احدهما ان النحاة صرحوا بان الجملة الاسمية لا تقع جواب لو انما يكون جوابها فعلية ماضوية فاجاب عنه بانه كان كذلك في الاصل عدل الى الاسمية لنكتة فحمل قول النحاة انه لا يكون الا فعلية ماضوية على الاعم من الفعلية الماضوية في الحال او الاصل وثانيهما ان خيرية المثوبة لا تتقيد بايمانهم لانها ثابتة آمنوا او لا ووجه دفعه ظ بقي ان العدول الى تنكير الجملة افاد ثبات الخيرية للمثوبة لاثبات المثوبة ولا يمكن التفصي عنه الا بان يجعل خير صفة مثوبة لا خبرا ويكون الخبر محذوفا اي لمثوبة خير من عند الله لهم لكنه يبطل ح قوله

والجزم بخيريتها لانه لا تصديق في الكلام بالخيرية ح بل الخيرية قيد وصفة كما كانت في
الاصل فالحق ان يجعل جواب لكان خيرا لهم ويكون قوله لمثوبة من عند الله خير علة
الجواب نائبة عنه او يجعل مثوبة اسم كان المحذوفة ويكون التقدير لكان لهم مثوبة
من عند الله خير وقد ذكر المحقق التفتازاني ما لا يهتدى فيه الى الصواب بل
يخيل انه شيء عجاب وهو انه عدل الى لمثوبة لهم للدلالة على ثبوت المثوبة لهم
واستقرارها على تقدير الايمان والتقوى ثم الى مثوبة من عند الله تخبرا لهم على وجه انهم
الخير وترغيبا لمن سواهم في الايمان والتقوى هذه عبارته قوله يا ايها الذين آمنوا
لا تقولوا راعنا اي لا تقولوا للرسول راعنا لما ان فيه سوء ادب لان المراعاة من
الجانبين فيكون المعنى احفظنا لمصلحتنا ونحفظك لمصلحتك وفيه نسبة حفظ
الرسول صلى الله عليه وسلم الى انفسهم والحافظ له هو الله تع ففيه ترك ادب فلذا
نهوا عنه قوله اي قولا ذا رعن نسبة الى الرعن وهو الهوج اي الحمق ويحتمل ان
يكون تشبيها بليغا اي لا تقولوا ما هو كلفظ راعنا ويستفاد من هذا النهي انه ما
فيه ايهام ما يجب تنزيه الله تعا ورسوله عنه على وجه بعيد لا يصح استعماله في حقهما
هذا اذا كان المراد لا تقولوا للرسول ذلك اما لو كان نهيا عن القول به مع مخاطب
ففيه تعليم للمعاشرة مع الاخوان وايجاب للتجنب عما يتضمن ما يؤذيهم قوله واحسنوا
الاستماع بمعنى يجب حمل اسمعوا على المقيد اذ لا فائدة في طلب السماع من سميع
الا اختلال في سمعه وذكر في توجيهه ثلاثة وجوه وقوله في الوجه الثالث و
واسمعوا ما امركم به محمد عم حتى لا تعودوا الى ما نهيتم عنه وفيه ايجاز اي اسمعوا
ما امركم به محمد عليه السلام حتى لا يفوتكم المأمور واسمعوا ما نهاكم عنه حتى لا تعودوا
الى ما نهيتم عنه ويحتمل ان يراد واسمعوا انظرنا يعني لا تدعوا اليهود ان يقولوا
راعنا ولا تسمعوا عنهم هذه الكلمة ويؤيده ما روي ان سعد بن معاذ رضي سمعها
من اليهود فقال يا اعداء الله عليكم لعنة الله والذي بيده لئن سمعتها من رجل
منكم يقولها للرسول اضربن عنقه فقالوا اولستم تقولونها فنزلت قوله والله
يختص برحمته من يشاء بنبوته ويعلمه الحكمة وينصره ويمكن ان تحمل على انه يختص
برحمته التي هي مودة نزول الخير على عباده كما حقق المومنين قوله كنسخ الظل
للشمس فانه عبارة عن غلبة الظل على الشعاع فقد ازال الظل الطول والعرض
الذي كان في الشعاع واثبته في نفسه وانما قال ومنه التناسخ لانه ليس ازالة
الصورة واثباتها في غيره بل ازالة الروح عن شيء واثباته في غيره قوله وما
شرطية جازمة لننسخ لا اختصاص بجزمها بننسخ كما لا يخفى خصه بالذكر توطئة
لقوله منتصبة به ولا يخفى تقديم هذا المفعول على عامله ليس خلاف الاصل من
كل وجه بل من قبيل تقديم العامل على المعمول قوله وقراءة ابن عامر ننسخ من

النسخ

النسخ اي ان امرك هذا البيان يقتضي كون النسخ ذا مفعولين وكون تقدير الآية
وما ننسخك او جبرائيل فان كان كذلك فذاك والا فينبغي ان يجعل افعل بمعنى فعل
ولكن لم يجد النسخ فيما رأينا من اللغة قوله اي ننس احدا اياها الصحيح اي ننسها
احدا قوله لما هو خير منها في النفع والثواب زاد النفع على الثواب مع اقتصار
الكشاف عليه ليشمل تبديل آية الاباحة فانه لا ثواب في المباح ويمكن تقرير الكشاف
بان في آية الاباحة ثواب الاعتقاد وان ليس ثواب العمل وقال او مثلها في الثواب
ولم يقل في النفع والثواب لانه لو لم يترجح الناسخ في زمان النسخ في النفع
والمصلحة لم يكن للنسخ جهة ويمكن ان يقال المراد بالخير ان يكون خيرا في زمان
عدم نسخ الاصل الا انه عمل بالاصل لان الزمان لا يتحمل الناسخ فان المراد نسخ
الكفار كان معمولا مع كون الجهاد اكثر ثوابا للضرورة وبالمثل ان يكون ثوابهما
متساويين ويكون التبديل لمصلحة الزمان والنفع ايضا يقبل هذا التفصيل وافرد
بتعقيب الخيرية في اللفظ وتوطئة لتزييف منع نسخ الكتاب بالسنة وفي الآية
رد على اليهود ترجيحهم دين موسى عم على دين نبينا محمد عم ولا يذهب عليك
ان مقصود اليهود من طعن اليهود للنبي عم بانه يغير امره انه لو كان من عند الله
لما يغير ونهاية قصدهم في ذلك احكام ان التوراة لا تقبل النسخ قوله وقد يعرف
بغيره اي النسخ قد يعرف بغير الكتاب فيكون غير الكتاب ناسخا وقوله والسنة
مما اتى به الله وقوله وليس المراد بالخير رد لوجهين ابطال منع نسخ الكتاب بالسنة
وهما ان السنة ليس مما اتى به الله وليس بدلا من الكتاب لان بدله يكون خيرا
او مثلا والسنة ليست مثل الكتاب فضلا عن كونها خيرا منه ولا يخفى ان من يمنع
نسخ السنة بالكتاب ينبغي ان يمنع انشاء الكتاب بالاتيان بالسنة قال
المحقق التفتازاني النسخ في اصطلاح الاصولي يشمل الانشاء قوله الم تعلم ان
الله على كل شيء قدير فيقدر على النسخ والاتيان بمثل المنسوخ يعني هو كالدليل على
جواز التبديل بما هو خيرا ومثل ويمكن ان يجعله وعيدا لمن يطعن في القرآن بالنسخ
ويكون المراد انه يقدر عليكم بان يجزيكم عاجلا وآجلا بما تستحقون قوله فان
التغاير والتفاوت من لوازمه الظ من ملزوماته ولذلك ترك العاطف فان
قلت ترك لكونه كالدليل على قوله الم تعلم ان الله على كل شيء قدير مع كونهما انشائيين
ظ واما ترك لكونه كالدليل على جواز النسخ فوجه غير ظ لا الملاحة ترك عطفه
على عطفه قوله ما ننسخ من آية الا اختلاف خبرا وانشاء قلت الم تعلم ان الله
على كل شيء قدير انشاء لفظا خبر معنى بقي انه قوله الم تعلم ان الله على كل شيء قدير
ايضا كالدليل على جواز النسخ فيبقى عطف دليل على دليل ويمكن ان يجعل قوله
الم تعلم ان الله له ملك السموات والارض كالنتيجة لقوله الم تعلم ان الله على كل

شئ قدير وقد وضع الظاهر موضع المضمر للتعظيم في قوله وما لكم من دون الله لان
الجملة عطف على جزاء ان قوله ام معادلة للهمزة في الم تعلم اي الم تعلموا انه مالكم الامور ام
غير معادلة لقوله الم تعلم لان النبي داخل في فاعل الم تعلم غير داخل في فاعل ام تريدون
ومثل هذا التفاوت لا يجوز في المعادلين وجعله معادلا لما يوهم من قوله الم تعلم لو سلم
جوازه بعيد فالوجه القطع بكونها منقطعة والقول بان المراد ان يوصيهم بالثقة به
وترك الاقتراح في هذا التوجيه كمال المبالغة والبلاغة حتى كانهم بصدد الارادة
فنهوا عن الارادة فضلا عن السؤال يعني من شان العاقل ان لا يتصدى لارادة
ذلك واكد ذلك بان قال كما سئل موسى من قبل مع ان الظاهر ان يقول كما سئل
ام موسى موسى فافاد ان من سئل ذلك يستحق ان يصان الكلام عن ذكره هذا وكلمة
ما اما مصدرية اي كمسئولية موسى او موصوفة اي كاشياء سئل موسى عنها قوله
ومن ترك الثقة فسر التبدل بترك الثقة والاقتراح ليرتبط بما قبله حتى الارتباط
وفي قوله فقد ضل سواء السبيل وسط الطريق ولا يضل في وسط الطريق الا
الاعمى فلهذه النكتة الجليلة اختاره ولم يقل فقد ضل السبيل قوله وكثير من اهل
الكتاب يعني احبارهم لا دلالة في اللفظ على تخصيص الكثير بالاحبار ويحتمل
ان يكون الود من عوامهم ايضا لئلا يبطل دينهم الذي ورثوه ولا يبطل رياسة
احبارهم الذين اعتقدوهم واتخذوهم رؤساء والاولى ان يحمل كثير على جميع اهل
الكتاب من كفارهم ومنافقيهم ويكون ذكر كثير لاخراج من آمن منهم سرا
وعلانية وقوله من بعد ايمانكم كفارا ما المراد ردهم الى كفرهم السابق اي الشرك
واما المراد بردهم الى الكفر الذي هو دينهم وفيه اشارة الى ان تدينهم بدينهم بعد
ظهور دين محمد عليه السلام كفر قوله وهو حال من ضمير المخاطبين ويحتمل ان
يكون حالا من ضمير الغائبين اي يردونكم الى ما هم عليه كفارا يعني ليس رجوعكم
الى دينكم ايمانا بل كفرا لانه نسخ دينكم فعلى التقديرين ذم الرد وتشويه والتنبيه
على ان اختيار دينهم كفر محض قوله حسدا علة ودوا ويردونكم فتأمل ويحتمل
ان يكون علة كفر اليهود وعدم اختيارهم الاسلام قوله يجوز ان يتعلق قوله
يجوز يستدعي العطف على قوله ان سعيه يتعلق بالواو كما يستدعي العطف
بكلمة او وترك الجواز ويجوز ان يتعلق بالود اي ردا ان شيئا من عند انفسهم لا من
التدين وقد اشار الى ان تعلقه بود لفظي تعلق الظرف بالعامل وجدا معنوي
تعلق الصفة بالموصوف وعامله محذوف نائب هو منابه فلا تغفل وكون الحسد
بالغا مستفاد من كونه داعيا لاهل الكتاب الى محبة كفر اهل الدين او كفرهم او من
التنكير المقصود به التكثير والتعظيم قوله العفو ترك عقوبة المذنب والصفح
ترك تثريبه فني النظم ترق وليس الصفح ترك التثريب لغة بل حمله عليه

بمقتضى

بمقتضى المقام والاقصح عنه بمعنى اعرض منه والاولى عندي والله اعلم تقدير
واصفحوا عنهم والمراد منه توصية المسلمين بالاعراض عنهم وترك مخالطتهم لئلا
تتعدوا من الامر بالعفو عنهم في مخالطتهم وقوله حتى يأتي الله بامره وعد للمؤمنين
بانه سيعذب الله اهل الكتاب قوله وفيه نظر اذ الامر غير مطلق يمكن دفعه
بان النسخ بيان نهاية الحكم والحكم المقيد مبهم يحتاج الى بيان الانتهاء كما يحتاج
الحكم المطلق ولا يخفى انه كما ينسخ ذلك آية السيف ينسخ الاذن بقتل قريظة
واجلاء بني النضير قوله فيقدر على الانتقام فيكون تاكيد الاتيان الله بامره
او تنبيها على ان له حكمة في التاخير ويحتمل ان يكون ذكر الموجب قوله امره بالعفو و
والصفح وتهديد لمن يخالف امره قوله تجدوه عند الله اي ثوابه الظاهر ان المراد
تجدوه في علم الله وان الله عالم به الا انه بالغ في كمال علمه تعالى فجعل ثبوته في علمه
بمنزلة ثبوت نفسه عنده وقد اكد تلك المبالغة بقوله ان الله بما تعملون
بصير حيث جعل ضمير ما تعملون مبصرا له تعالى فعبر عن علمه بالبصر مع ان
قليلا مما تعملون من المبصرات وكانه لهذا فسر الكشاف البصير بالعالم وان
قال المحقق التفتازاني في تفسير البصير بالعلم للاشارة الى نفي الصفات وان
ليس معنى السمع والبصر في حقه تعالى سوى تعلق الذات بمعلومات خاصة
قوله وقرئ بالياء فيكون وعيدا سواء قرئ بالتاء الفوقانية او الياء التحتانية هو
وعد للمؤمنين ووعيد للكافرين معا فافهم قوله عطف على ودوا وما بينهما اعتراض
بالفاء قوله والضمير لاهل الكتاب بعد عطف على ودوا يتبادر عود الضمير لكثير من
اهل الكتاب والظاهر انه من نتائج الوداد المذكور وصلة لهم الى الرد فابطل و
وصلتهم قوله لف بين قولي الفريقين الخ ووجه اللف ان لازم مقول كليهما
انه لن يدخل الجنة الا من كان احدهما فالقول المشترك بينهما هذا الا احدهما
عام يحتمل ان يكون كلاهما متفقين على دخوله على عمومه وان يكون عند كل واحد
نفسه ويعين الثاني كون التعادي بينهما معلوما وتضليل كل منهما الاخر حيث
فاطلق ثقة بفهم السامع ومن قال كما لف بين القائلين ينبغي ان يجمع بين القولين
فيقول من كان هودا او نصارى لان دخول المجموع بقولهما ولولا ذلك لم
يكن النشر على طبق اللف فقوله وهم لا يقبله فهم كيف وليس المشترك بينهما
القول بدخولهما حتى يصح ان يجعل دخولهما مقولا لهما فافهم ويحتمل والله اعلم
ان لا يكون لفا بين قولي الفريقين بل ذكر القول المتفق بينهما وكذا قوله وقالوا كونوا
هودا او نصارى قوله اوالي ما في الآية على حذف المضاف اي امثال تلك الامنية
اماني تهم كان الظاهر ان يكون تلك في قوله تلك امانيهم اشارة الى قوله لن يدخل
الجنة الا من كان هودا او نصارى وظن انها ليست الا امنية واحدة فاشكل عليه

حمل الجمع عليه فاحتاج الى تاويل تلك اما بجعلها اشارة الى قوله لن يدخل الجنة مع
ماسبق في الايات السابقة واما بحذف المضاف ولعله لا حاجة الى شئ منهما فان
قوله لن يدخل الجنة اماني هي دخول اليهود الجنة وعدم دخول غيرهم ودخول
النصارى الجنة وعدم دخول غيرهم وايضا صاحب هذا القول متعدد ولعل عن
وحمل الاماني على التمنيات وبابادة قوله هاتوا برهانكم لانه ليس البرهان الا على الدعوى
ولا دعوى في التمني الا ان يقال اطلاق التمني على الدعوى من هذه الامور مبالغة
في اسبقية التهافي انها منزلة منزلة المتمنى والاظهر جعل تلك اشارة الى دعاوى
مدرجة في قوله لن يدخل الجنة وجعل امانيهم بمعنى اكاذيبهم كما يشهد له قوله ان
كنتم صادقين قوله قل هاتوا برهانكم فيه لا اعتقاد بدون برهان وهو الحجة اى
الدليل الذي يغلب به على الخصم وهو الدليل الذي يفيد المدعى من غير احتمال
النقض وانه يجب طلب البرهان ممن يدعي الكاذب ليفحم ويظهر بطلانه ويكون
التعريض بكذب المدعي ولا يخفى ان الظ طلب الدليل على امانيهم المشار اليها
بقوله تلك امانيهم فيبعد تقديره بما يشمل اختصاصهم بالجنة وغيره ولا ينبغي
تقديره هاتوا برهانكم على اختصاصكم بدخول الجنة قوله عند ربه ثابتا عنده
جعله حالا عن فاعل الظرف ولك ان تجعله ظرفا لقوله اجره فيكون له جزءان
قدم عليه احدهما ويكون التقديم فيقال له اجره عند ربه وبوعد بهذا
الوعد الكريم وعين جواب شرط وسكت عن جزاء من لمكان الاختلاف في
بين النحاة هل هو الجزاء او الشرط او مجموعهما اذ معرفته في علم آخر قوله فيكون
الرد بقوله بلى وهذه بعني من غير مدخلية لما ذكر بعده والا فالرد بقوله مع الجملة
المحذوفة بعدها يعني بل يدخل غيره وبهذا الاعتبار جعله مقابلا لجواز كون من
اسم فاعل الفعل المحذوف والافبلى باعتباره ايضا رد عليهم وهذا مراد صاحب
الكشاف حيث قال يجوز ان يكون بلى ردا لقولهم ثم يقع من اسلم كلاما
مبتدأ وان يكون من اسلم فاعلا لفعل محذوف فلا يرد ما قاله المحقق
التفتازاني ولا خفاء في انه في هذا الوجه ايضا بلى رد لقولهم اعلم ان بلى اثبات
لما نفوه من عدم دخول غيرهم الجنة ورد لبعض قولهم فذكر لرد البعض الآخر
وهو انهم يدخلون الجنة قوله فله اجره عند ربه يعني اجر من اسلم وجهه لله
عند ربه لا اجركم فانه لا اجر لكم بل لكم الخوف والحزن وعدم الخوف فيمن اسلم يعلم من
الكشاف الحصر به حصر الاجر فيهم وحصر نفي الخوف المستفاد من تقديم المسند اليه
قوله الواو للحال والكتاب للجنس ان قالوا ذلك وهم من اهل العلم والكتاب
لما كان الحال حالا عن الفريقين وكل فريق فاعل الفعل آخر فلا يمكن العامل شئ
من الفعلين اول الكلام بما جعل الفعل المسند الى الفريقين واحدا ليصح عمله في الحال

وقد جعل ذكر الحال لمزيد ذمهم ولو احتمال آخر بان يكون بمعنى انهم يقولون ذلك حال
تلاوة الكتاب ويكون المقصود انكارهم برجوع الى الكتاب المتلو قوله كذلك قال
الذين لا يعلمون مثل قولهم كذلك مفعول مطلق لقوله قال والمقول مثل
قولهم او بالعكس وقيل كذلك مفعول به لقال وانما جعل قولهم مشبها به لا
مشبها لان المشبه به يجب ان يكون اقوى وقولهم اقبح من قول الذين لا يعلمون
لان الباطل من العالم اقبح منه من الجاهل ومثل قولهم ليعلمون اى لا يعلمون
قبح مثل قولهم قوله مع ان ما لم ينسخ منهما آه لا يخفى ان هذه العلاوة ليست
بشئ لانه الانتفاع بما لم ينسخ مع الكفر بالناسخ فيصح ان يقال ان من لم
يؤمن بالناسخ ليس على شئ لانه ليس المنسوخ ولا غيره بالنسبة اليه شيئا
قوله عام لكل من خرب مسجدا ولذا جمع المسجد مع ان المنزول فيه واحد
من المسجدين لا ينبغي ان يكون مخصوص البعض كتخريب مسجد بتجديد بنيانه
واحكام اساسه او توسيعه وكانه ذلك جعل الكشاف ان يذكر مفعولا له
بمعنى كراهة ان يذكر فانه لا يتناول الحكم هذا التخريب وان لم يلتفت اليه
القاضي لاحتياجه الى حذف احد مفعولي منع وتقدير الكراهة وان قال
المحقق التفتازاني قد يقال ان ذكر الكراهة في مثله بيان للمعنى لا تحقيق انهما
حذف المضاف بكل خرب كالحرب اذ الكلام فيهم لئلا يلزم تفضيل الظالم
المخرب للمسجد مع اسلامه على المشرك في الظلم على انه ربما يدعى ان الاسلام
لا يجمع هذا المنع ولا يمنع الا كافر مبالغ في الكفر قوله بالهدم كما فعل الروم
بيت المقدس والتعطيل كما فعل المشركون برسول صلى الله عليه وسلم قوله وقيل
معناه النهي على تمكينهم من الدخول في المسجد فمنع عن هذا المحل ذكر كان وكان
حق الكلام على هذا ما لهم ان يدخلوها فلعله لهذا قال وقيل قوله لهم في الدنيا
خزي قتل وسبي او ذلة الظ وذلة قوله فاينما تولوا اى مكان فعلتم التولية يعني اينما
ظرف لازم الظرفية وليس مفعول تولوا فيكون بمعنى ان جهة تولوا حتى يكون
منافيا لوجوب التوجه الى القبلة ويحتاج الى يحمل على انه في حق المسافر على
الراحلة او في حق من عميت عليه القبلة الى غير ذلك فان تولوا منزل منزلة
اللازم فلا احتياج الى حذف مفعوليه ومن لم يجعله منزلا جعل التقدير فاينما
تولوا وجوهكم شطر المسجد الحرام والتولية الصرف كما سيجيء قوله لما قال
اليهود آه يعني الضمير راجع الى الثلاثة وقد سبقوا فتذكر ولا تغفل ليسمع
المشركون لما قال الذين لا يعلمون فافهم قوله اومفهوم قوله ومن اظلم الا ان
من اظلم اسمية وقالوا فعلية فلابد من اعتبار مفهوم فعلي اى وظلموا بمنع مساجد
الله اذ ليس التناسب الا من جهات الوصل عند عدم المانع فلا يعدل به

من ظاهر العطف الى التاويل بل يطلب نكتة فى عدم رعايته بل لمخالفة المعطوف عليه فى الخبرية والانشائية ولابد فى العطف من امتناعه بصرف هو اذ الاستفهام للتوبيخ فيكون القصد فيه الى الاخبار بان من منع مساجد الله اظلم على اكد وجه وكان لابد من اعتباره فى عطف من اظلم على قوله وقالت اليهود ايضا الا انه اهل ببيانه هنا والترديد بين عطفه على قالت وعلى قوله ومن اظلم مبنى على الاختلاف فى ان آخر الجملة المتعاطفة هل معطوفة على اولى الجمل او على ما اتصلت هى بها **قوله** فانه يقتضى التشبيه والحاجة اذ الولد حيوان متولد من نطفة حيوان آخر والنطفة جسم منفصل منه جسم فيلزم تشبيهه بالاجسام وجعله لتركيبه محتاجا ويستدعى سرعة فنائه قياسا على كل ماله ولد واعتبار الوجه التولد وهو بقاء النوع مدة يكون باقيا فيها وبقاؤه لا يبقى بهذا الزمان لولا التولد وهذا وان كان مسلكا ظنيا لكن يجب تنزيهه عما فيه ظن نقصان به بل بما فيه وهم ولا يخفى ان ما ذكره من التوبيخ لا يقتضى وضوح كون التولد مقتضيا لسرعة الفناء انما يقتضى كونه مقتضيا للفناء قبل فناء العالم وقوله اتخاذ الحيوان يتبادر منه اى ذا الحيوان ما يكون كالولد ولا يخفى منه **قوله** والمعنى انه خالق ما فى السموات والارض يعنى ان اللام فى قوله له كاللام فى قولك لزيد ضرب فى ان العصبة نسبته الاثر المؤثر وهذا ادق من جعله مالكه فيكون مدار الاستدلال ان المملوك لا يكون ولدا للمالك اذ الجزئية تنفى الملك لانه من اعتبارات الشرع فيما فلا يليق بمقام البرهان وحاصل الرد ان جميع ما فى السموات والارض من اثره خاصة ولو كان له ولد لكان جسما محتاجا الى مؤثر فلا يكون شئ مما فى السموات والارض له فضلا عن ان يكون الجميع مخصوصا به و ح نقول عبر عما فى السموات والارض جميعا تارة بما لغير العقلاء وتارة بما يخص العقلاء اشارة الى استواء العاقل وغير العاقل فى كونهما اثر اله وفى اطاعتهما له فى التكوين والاعدام فلما استويا فكمل تغليب غير العاقل لكثرته والعاقل لشرفه فى مقام افادة هذا الحكم فاحفظ هذه التنزيلات البديعية فان لها حفظا من العيض ليس لغيره ومما استفيد من قوله له ما فى السموات والارض نفى المجردات اذ مقام تنزيهه عن الولد يستدعى ان يجعل كل ما سواه مخلوقا له لا بحد الكائنات فلو كان موجودا خارجا عن السموات والارض لنظمه فى سلكها ولمثبت ان يتكلف ويقول نسبا ولا الى ما يادنيه الافهام من الكائنات الى ذاته بالتكوين ثم عم بقوله كل له قانتون فالمراد كل ما سواه **قوله** وانما جاء بما الذى لغير اولى العلم يعنى بحسب الوضع وما قيل ان ما يعم العاقل وغيره لا ينافيه لانه حقق ان العموم فى مقام قصد الابهام يجعل العاقل بمنزلة المحقرات التى شانها الابهام

او العظايم التى ذكرت وقوله وقالت جملة حالية بتقدير قد تقوية للاشكال يعنى كيف يعبر عن العقلاء غلبت فى هذه الجملة لكن هذه التقوية على احد التوجيهين لقوله كل له قانتون وقوله تحقير لشانهم يعنى فى مقام اظهار القدرة والكبرياء يعنى ظلمهم تحقر فى جنب القدرة بخلاف قانتون فان المقام فيه مقام تعظيمهم لانقيادهم وشرف مطاوعتهم **قوله** كل ما فيها لا كل واحد مما فيهما على ما هو الشايع بقرينة قوله قانتون **قوله** ويجوز ان يراد كل من جعلوه آلها على خلاف ما يقتضيه سياق الكلام للنظم الى ظ قوله قانتون ووجه الفصل على الاول انه مؤكد قوله له ما فى السموات والارض وعلى الثانى ايضا كذلك لانه اذا كان من جعلوه ولدا مطيعين فالغير بطريق الاولى **قوله** والآية مشعرة على فساد ما قالوه من ثلثة اوجه هذا فى حيز فيكون ومن قبيل العطف على اسم كان وخبره والوجوه الثلثة احدها استلزام التشبيه والحاجة والمشعر به قوله سبحانه وتعالى وثانيها ان الجميع مخلوق له والولد لا يكون كذلك وثالثها ان كل من جعل ولدا معترفون بالعبودية معترفون بالمملوكية **قوله** ونظيره السميع فى قوله اى قول عمرو بن معدى كرب وريحانة اسم اخته ويريد بالداعى داعى الشوق اليها ووجه الاستشهاد ان الداعى هو السميع وزيفه الكشاف بما بينا فى حواشيه من انه شاذ لا يصير سندا وانه يجوز ان يكون وصفه بالسميع لانه بسبب السماع كجعل السكين قاطعا ولا يخفى انه تكلف و يمكن ان يقال وصف الداعى بالسميع تلذذا بانه يسمع تلبيته واجابته **قوله** او بديع سمواته وارضه يعنى السموات فى الاصل فاعل البديع وان صار بعد الاضافة تشبيها بالمفعول منصوب المحل به كما قاله النحويون انه يعتبر فى الصفة ضمير بعد الاضافة لئلا يخلو عن الفاعل لفظا لكن ذلك انما يحسن فيما يصح ان يوصف الموصوف به نحو حسن الوجه فانه يصح ان يوصف ذو الوجه بالحسن لحسن وجهه فيقال هو حسن بخلاف زيد اسود البقر فانه يصح فيه الاضافة واعتبار الضمير فيه فعلى هذا يشكل الاضافة فى بديع السموات فانه تع منزه عن كونه بديعا واجاب عنه المحقق التفتازانى بانه يصح وصفه تع بالبديع باعتبار ما يلزمه من كونه مبدعا لهما وفيه انه يجوز وصف زيد فى قولنا زيد اسود البقر باعتبار ما يلزمه من كونه مالك البقر **قوله** والتكوين الذى يكون تغيره فى زمان غالبا التكوين فى اللغة الاحداث فهو يطلب الزمان لا محالة واما التغيير فلا نعم لولا ان بمعنى التصيير لاقتضاه **قوله** من كان التامة فيه بحث لان الله تعالى كما يفيض الوجود فى نفسه للاشياء يفيض الوجود لغيره وهو انما يكون بان يكون للموصوف كن كذا فيكون من كان الناقصة **قوله** وليس به المراد به حقيقة امر وامتثال بل ليس حقيقة قول وكن نقول والله اعلم ان قول كن مجاز عن

الايجاب لانه يلزم هذا القول ايجاب الكون فاذا اراد شيئا توجب وجوده الممكن والممكن اذا وجد فهذا هو المشير الى ما يقول المتكلمون ان الشئ ما لم يجب لم يوجد وان وجد وجود الممكن مسبوق بالوجوب قوله وقرا ابن عامر بفتح النون الظ بنصب النون وقد يقال فرق بين فتح النون وفتح الكلمة فان الاولى تعارف في ارادة مجرد الحركة بنائية كانت او اعرابية والثانية في الحركة البنائية وفتح النون بتقدير ان خفي وان وقع بعد الامر لانه لابد من قصد السببية ولا معنى لسببية الكون بل سبب الكون هو الايجاب قوله وقال الذين لا يعلمون يريد والله اعلم قال الذين لا يعلمون انه لابد من المناسبة بين الله وبين من يكلمه ويظهر بهذه الآية لولا يكلمنا الله باحكام وما يريد منا وما حاجته الى الواسطة ولا ياتنا باية بلا توسطة الرسول وح المراد بقوله قد بينا الآيات لقوم يوقنون ان اظهار الآيات لا يكون الا لقوم تمت مناسبتهم بمساحة قربا بالايقان التام قوله او تاتينا آية حجة على صدقك انما سبب تجعل كلمنا على ظاهره ان يجعل اتيان الآيات على الوحي قوله والاول استكبار والثاني جحود ويحتمل ان يكون الاول انكار تكلم الله مع الملائكة قوله كذلك قال الذين من قبلهم من الامم الماضية مثل قولهم بدل من قوله كذلك او تاكيد والاحسن ان يجعل قوله كذلك متعلقا بقوله تاتينا وح يكون الوقف عليه لا على آية او يجعل مثل قولهم متعلقا بتشابهت قلوبهم وح وقف على قوله من قبلهم قوله بتشديد الشين هذه القراءة مشكلة وقد مرت في آية البقرة قوله انه نهي الرسول عن السؤال عن حال ابويه لعلهم يريد ان المقصود بالنظم النهي الخاص بل اراد انه نزلت في النهي عن حال ابويه في الكشاف انه روي انه قال ليت شعري ما فعل ابواي فنهى عن السؤال عن احوال الكفرة او الاهتمام باعداء الله تعا ويحتمل ان يكون نهيا عن الاستكشاف عن حال المنافقين وان يكون لا يسأل مجهولا خبرا في معنى النهي ويكون معناه النهي عن ان يسأل ويستكشف عن حالهم وما ينافقون فيه ويحتمل ان يكون نهيا عن السؤال عن اصحاب الجحيم لتبرهم فيستريح عن دعوتهم يعني ان ما هو منصبك دعوة كل احد فاما ان يجيب فيكون فائزا بالنعيم واما ان يمنع فيكون حجة عليه في استحقاق الجحيم نفي اشكال عطف الانشاء على الخبر ولا يبعد ان يقدر المعطوف عليه اي بشره وانذره ولا تسئل قوله او تعظيم لعقوبة الكفار يحتمل على هذا ايضا ان يكون جواب السؤال عن حال ابويه قوله ولعلهم قالوا مثل ذلك ولذلك قال قل تعليما للجواب اي لعلهم قالوا ذلك له لا انهم قالوا فيما بينهم ذلك لانه لا يحتاج الى الجواب والاظهر ان الامر بهذا القول لهم لا يجب ان يكون جوابا لقولهم بل يصح ان يكون لاقناطهم عما يتمنونه ويطمعونه

قوله قل ان هدى الله هو الهدى ان هدى الله الذي هو الاسلام يحتمل ان يكون المراد ان هدى هو الهدى من غير تعيين الاسلام يعني لن اتبع الا هدى الله فان كان ما انتم عليه هدى الله فاتوا باية كالتي بها باذن الله تعا قوله والملة ما شرعه الله وجه ما حيزه الى هذا المقام غير ظ قوله ما لك من الله من ولي ولا نصير تضمن انه لا ولاية لاهل الاهواء ولا نصرة لهم من الله قوله وهو جواب لئن اشارة الى انه جواب الشرط وذلك انما يجوز اذا قدر القسم بعد الشرط اذ لو قدر قبله تعين لكونه جواب القسم واذا قدر ما لك جملة فعلية ماضوية اذ لو قدر جملة فعلية استقبالية او اسمية تعين كونه جواب القسم لوجوب القسم المغاد في جواب الشرط و احتمال كونه جواب القسم اوسع وحمل قوله جواب لئن على كونه جواب القسم بعيد جدا قوله الذين آتيناهم الكتاب يريد مؤمني اهل الكتاب لانهم الذين اعطاهم الكتاب واما غير المؤمنين فدعاهم الى الكتاب فلم يستجيبوا فلم يعطهم والتلاوة بمعنى القراءة يعني بقراءته حق قراءته والقراءة حق القراءة ما قد يجامع القلب فيراعى فيها ضبط اللفظ والتامل في المعنى وحق ما ناه ركنه سهيا عنه وقوله على ان المراد بالموصول مؤمنوا اهل الكتاب مستغنى عنه كما لا يخفى قوله دون المحرفين يعني تقديم المسند اليه للتخصيص فيلايم معطوبه كل الملايمة فان قلت اذا اريد بالموصول مؤمنوا فما الفائدة في قوله اولئك يؤمنون به قلت كانه يريد بقوله يؤمنون به يرجحون الا انه عبر عن رجحهم بالايمان لانه لا يرجح فوقه على انه يجوز ان يكون المناط الحصر قوله لما صدر قصتهم بعينان من فوائد هذه الآية انه يجعل الخاتمة مناسبة للفاتحة اقول والله اعلم ما سبق كان للامر بالقيام بحقوق النعم السابقة لتذكر نعمه بها فضلهم على العالمين وهي نعمة الايمان بنبي زمانهم وانقياد احكامه ليقتفوها ويؤمنوا بنبي زمانهم ويكونوا من الفاضلين لا المفضولين وليتقوا بمتابعته عن اهوال القيمة وخوفها كما اتقوا بمتابعة موسى لهم قوله باوامر ونواه لا وجه لتخصيصها بالاوامر والنواهي لجواز ان يكون مما اخبره به امور اعتقادية كالخبر بالصفات الالهية والقيمة واهوالها الا ان يقال الامور الاعتقادية لا تخرج عن الاوامر للامر بالايمان بها قوله لان الشرط احد المتقدمين اي مما يتحقق به الشرط احد المتقدمين والاتحاد المتقدمين ايضا ليس بشرط اما تقدم لفظا ومعنى وحكما والتقدم لفظا ينقسم الى التقدم ظاهرا والتقدم رتبة فعل يجعل التقدم رتبة مقابلا للتقدم لفظا ليس على طبق الاصطلاح قوله والكلمات قد تطلق على المعاني لشدة الاتصال بين اللفظ والمعنى قوله فلذلك فسرت بالخصال الثلثين المحمودة المذكورة في قوله التائبون قوله التائبون الآية في براءة من الله ورسوله وقوله

منون به

ان المسلمين في الاحزاب ويريد بقوله الى آخر الآيتين آية التائبون وآية المسلمين وههنا بحث
وهو ان المذكور في قوله التائبون تسع بجعل عشرا بضم الايمان المستفاد من قوله
وبشر المؤمنين او قوله ان الله اشترى من المؤمنين وفي قوله ان المسلمين والمسلمات
عشر وفي قد افلح المؤمنون الى قوله اولئك هم الوارثون ست والايمان مكرر
ولو كان الاسلام غير الايمان فهو ايضا مكرر وحفظ الفروج مكرر والمحافظة على
الصلوة مكررة فكيف يكون الخصال المذكورة في الآيات ثلثين ولعله اسقط
الناسخ سهوا ذكر سائل سائل حيث جعل الكشاف الثلثين في الآيات المذكورة
مع سائل سائل الآن يصير المذكور فيها اربعة وثلثين وباسقاط المكررات
تبقى تسعة وعشرون فيتكلف لنفد الثلثين باعتبار ان المحافظة على الصلوة
غير الصلوة او يجعل رعاية الامانة والعهد اثنين ومع ذلك يبقى سهو في الكشاف
حيث عشرا في قوله التائبون وعشرا في الاحزاب وعشرا قد افلح المؤمنون و
وستا سائل فتامل **قوله** وبالعشر التي هي من سنة خمس في الراس الفرق
وقص الشارب والسواك والمضمضة والاستنشاق وخمس في البدن الختان
والاستحداد والاستنجاء وتقليم الاظفار ونتف الابط وفي التيسير عن ابن
عباس رضي وتلك الخصال العشر كانت فرضا له ولنا سنة **قوله** على انه تعالى
عامله معاملة المختبر بهن الاولى ذكره بعد قوله وبما تضمنه الآيات التي بعدها
لان التفسير بها ايضا بناء على المعاملة معه معاملة المختبر بهن **قوله** وفي الاخيرة
الضمير لربه اي وفي القراءة الاخيرة ضمير فاتم لربه اي اعطاه جميع ما دعاه ويحتمل
ان يجعل الضمير لابراهيم كما في القراءة الاولى اي اتم ابراهيم اي تلك المدعو بها
بان ادى شرائط الاجابة ولم يات بعدها بما يضيعها **قوله** استئناف ان اضمرت
ناصب اذ وكذا ان لم تضمر وتجعله عطفا على نعمتي وهو احتمال لطيف اي اذكروا
وقت ابتلاء ابراهيم فان فيه ما ينفعكم ويرد اعتقادكم الفاسد ان اباءكم
شفعاءكم يوم القيمة لانه لم يقبل دعاء ابراهيم في الظلمة ويرفع عنكم حب
الرياسة المانع عن متابعة رسول الله فانه يعلم منه انه لا ينال لرياسة الظالمين
قوله او بيان لقوله ابتلى او لناصب اذ اذ من جملة ما حوت تقديره واذ ابتلى
ابراهيم ربه كان كيت وكيت ويقال ان نصب يقال ايضا يكون قال بيانا
للابتلاء ويكون نظيرا كقولك اعطاه حين اكرمه فان الاعطاء بيان للاكرام
ومبنى هذا المقال على حمل البيان على الاظهار كما هو اللغة لا على البيان البياني
الموجب لفصل جملة التعليل للاستئناف **قوله** والامام اسم من يؤتم به فال
المحقق التفتازاني فعال من صيغ الآلة كالازار والرداء وغير ذلك **قوله**
والامامة عامة مؤبدة اذ لم يبعث بعده نبي فقوله للناس عام في كل من

بعده

بعده والمراد به الافراد الكاملة للناس وهم الانبياء ولا يظهر مدخلية في عموم
الامامة لكون الانبياء من ذريته **قوله** عطف على الكاف كانه جعل الاضافة
لكونها لفظية في تقدير الانفصال لئلا يلزم العطف على الضمير المجرور
من غير اعادة الجار وجعل من ذريتي عطفا مسامحة والمقصود المعطوف
الاسم المحذوف اي بعضا من ذريتي فقوله اي وبعض ذريتي بيان حاصل
المعنى لا تنقيح التقدير وقوله كما تقول زيدا في جواب سأكرمك اشارة
الى دفع ما يقال انه كيف يصح عطف ما في كلام احد على ما في كلام شخص
اخر ووجه الدفع انه وقع في كلام العرب ويسمى عطف تلقين يجوز من يريد
تلقين المتكلم ذلك ولكن تلقين القائل يقتضي ان يقال وذريتك اذكر ضم
القائل مع ما قال لا تقول ان جاعلك للناس اماما ومن ذريتي بل ومن
ذريتك فالاظهر ان يجعل التقدير اجعلني واجعل من ذريتي وان قيل ولم يجعل
التقدير اجعلني واجعل بعض ذريتي احترازا عن صورة الامر ودلالة على انه
واقع البتة والاظهر ان يقدر قوله ومن ذريتي بقولك وكلا من ذريتي فيكون
قوله لا ينال عهدي الظالمين ردا **قوله** وفيه دليل على عصمة الانبياء هذا اذا كان
الفسق نوعا من الظلم ولم يكن المعنى انه لا ينال عهدي الظالمين اذ لو كان
كذلك فالظالم اذا تاب لم يبق ظالما وكيف لا يكون المراد ذلك وقد نال الامامة
ابا بكر وعمر وعثمان مع كفرهم مرة مديدة **قوله** غلب عليها اي البيت مع اللام
يستفاد ذلك من التشبيه وذلك ان الاسم لا يصير علما بالغلبة الا مع اللام او
الاضافة وفي اختياره اعتبار العلمية دون كون اللام للعهد استشعار بان اللفظ
المستعمل في شيء اذا دار بين الاستعمال للعلمية او التعريف العهدي فالمسابق
العلمية لان الاختصار بالعلم اغلب من الاختصار بالتعريف العهدي **قوله** وان
الفاسق لا يصلح للامامة قيل يدل على انه لا يصير خليفة ابتداء اما انه لا يصلح
حتى ينعزل بالفسق عن الامامة فلا **قوله** لانه مثابة كل واحد يعني انه وان كان
واحدا بالذات متعدد باعتبار الاضافات وهذا يقتضي ان يصح التعبير عن
غلام جماعة بالمملوكين ولم يعرف فالاظهر على هذه القراءة ان يجعل المثابة بمعنى
محل يثوب اليه الناس للصلوة ويتخذونه قبلة **قوله** واتخذوا عطف عليه
للتفسير يعني وقلنا اتخذوا من مقام ابراهيم وهو البيت مصلى قبلة بجمعه
لان الناس فيه مثابات اذ جاءت منه مثابة لجماعات **قوله** او اعتراض معطوف
على مضمر اذا جعل اعتراضا لا يحتاج الى تقدير المعطوف عليه لان الواو يكون
اعتراضية كما في قوله ان الثمانين وبلغتها قد احوجت سمعي الى ترجمان وكانه قدر
المعطوف عليه ليكون انسب بما قبله وجعل الخطاب لامة محمد بدليل

ما ذكره من سبب النزول نظرا لضمير الجمع و الانسب ان يكون عليه السلام داخلا في الخطاب ولا يخفى ان عطف قوله وعهدنا على جعلنا البيت يستدعي جعل واتخذوا معترضة ويرد كونها معطوفة عليه انسب اذ قوله حين قام عليه و دعاء الناس الى الحج او رفع بناء البيت على اختلاف القولين ويحتمل التوفيق بين القولين وكون الحج مقام ابرهيم حقيقة وكون الحرم موضع الحج مقاما له توسع وقد صار علما للموضع وقوله واتخذوا معطوفا على ان يدعو فيها مبني على جعل الصلوة بمعنى الدعاء قوله ويجوز ان يكون مفسرة لتضمن العهد معنى القول مقابل للتوجيه الاول لانها مصدرية فيه قال المحقق التفتازاني جعل ان المصدرية موصولة بالامر والنهي قول الزمخشري والجمهور على اختصاصها بالخبرية كاختصاص ولات السماء اقول جعلها مصدرية عند الجمهور يصح بتقدير القول اي بان قلنا وح ليس الباء صلة الامر قوله فامتعه قليلا ضره في الكشاف اي ومن كفر فانا امتعه قال المحقق التفتازاني قدر المبتدا ليصح الفاء هذا وفيه انه ذكر ابن الحاجب في الكافية واذا كان الجزاء المضارع مثبتا فالوجهان وكانه لهذا لم يلتفت القاضي الى ما فعله قوله والمخصوص محذوف وهو عذاب النار اقول الابلغ ان يجعل المخصوص من كفر اي بئس المصير الكفر فان من صار اليه هذا حاله قوله ومنه قعدك الله هو التعقيد بحذف الزوائد والاصل فقعدك الله تعقيدا اي سالته ان يثبتك من العقد الجمات في الثبوت وحقيقة فقعدك جعلك قاعدا ثابتا ثم فلما ضمن معنى السؤال عدى الى اسم الله فصار المعنى سالت الله بقعدك اي جعلك قاعدا ثابتا ثم اقيم المصدر مقام الفعل مضافا الى المفعول قوله وفي ابهام القواعد وتبيينها تفخيم لشانها لم يرد ان من بيانية بل ابتدائية في موضع الحال من البيت قوله انك انت السميع العليم لدعائنا الاظهر انك انت السميع فتسمع دعائنا العليم فتعلم نياتنا والعلم بالنية باعتبار دفع القواعد ففيه اشارة الى ما قال النبي عم انما الاعمال بالنيات او باعتبار الدعاء بمعنى نتعوذ متوجهين اليك بقولنا ففيه اشارة الى ان الله تعالى لا يقبل الدعاء عن قلب لاه اذا صلحوا صلح بهم الاتباع الى اتباعهم والناس اتباعهم لانهم اولاد الانبياء قوله لولا الحمق في القاموس رجل احمق قليل العقل واراده حمقا وحموقة حمق ككرم وحمق كسكارى ويضم قوله قدم على المبين وفصل به بين العاطف والمعطوف جعل المفعول الاول امة والثاني مسلمة ولم يجعل من ذريتنا مفعولا ثانيا حتى لا يكون فصل بين العاطف والمعطوف لما قال المحقق التفتازاني ان من البيانية مع المجرور يكون من تتمة المبين بمنزلة صفة او حال ولم يوجد

كونه جبراعية مثل الرجس من الاوثان اي هي الاوثان قوله والنسك في الاصل غاية العبادة في القاموس النسك مثلثة وبضمتين العبادة قوله استنابة لذريتهما على حذف مضاف او على التعبير عن الفرع باسم الاصل وهو ضمير المتكلم مع الغير كذا قيل هذا اذا كان المراد طلب توبتهم ورجوعهم الى الله تعالى اما لو كان المراد توب الله اليهم كما هو الظاهر فلا حاجة اليه لانه يمكن ان يحمل على توبته اليهم بمزيد رفع الدرجات قوله او عما فرط منهما الظاهر ان يجعل الاستنابة لكليهما قوله ولم يبعث من ذريتهما اي من ذريتهما كليهما والا فقد بعث من ذرية ابرهيم ما لا يعد ويحتمل ان يكون المراد كل منهما ذريته فيكون سائر الانبياء اجابة دعوة ابرهيم ومحمد عم اجابة دعوتهما وقوله عم انا دعوة ابرهيم مقتصرا عليه من غير ذكر اسمعيل يدل على ان المجاب من الدعوتين كان دعوة ابرهيم عم قوله ويعلمهم الكتاب اي القرآن الاظهر ان المراد كتابك الذي لم ينسخ سواء كان كتاب ابرهيم او كتاب آخر لانه لا يعلم ان كتابه ينسخ استبعاد وانكار اذ الاستبعاد معنى مجازي ولا يصح الاستعمال في المعنيين المجازيين الا ان يقال معناه الانكار وبناء الانكار على الاستبعاد لا على الامتناع فللاشارة الى هذا قال استبعاد وانكار لا لانهما قصدا معا قوله استمهنها واذلها اي جعلها مهانا ذليلا فقوله نفسه مفعول به وفي القاموس السفه محركة ضد الحلم ونقيضه وسفه نفسه معناه وحمله على السفه وغمصه كفرح وضرب انتقصه قوله وقول جرير وفي شرح الكشاف للمحقق التفتازاني قال النابغة الذبياني فان يهلك ابو قابوس يهلك ربيع الناس الى الشهر الحرام وتمسك بعده بذناب عيش اجب الظهر ليس له سنام واراد بالربيع طيب العيش وبالشهر الحرام الامن والاجب الجمل المقطوع السنام الذي لا يتمسك لراكبه وذناب الشيء بالكسر عقبه اي نبقى بعده في طرف عيش لا خير فيه وموضع الاستشهاد نصب الظهر على التميز قوله لانه في معنى النفي علل صحة كونه بدلا بكون الاستفهام في معنى النفي لانه الواقع لا لان البدل يتوقف على النفي لانه يجيء من الاستفهام ايضا نحو هل جاءك الا زيد قوله حجة وبيان لذلك ليشير بانه جعل قوله ولقد اصطفيناه حالا لان الاستظهار في ظهور كونه جواب القسم ليس الا باللام لكن قوله وانه في الآخرة لمن الصالحين وكذا ان تكون الحجة والبيان بجعل التقدير ولقد اصطفيناه بها اي بتلك الملة وفي تسفيه الراغب ملة تعظيم الراغب فيه وفعلية جملة الاصطفاء لحدوثه واسمية جملة صلاحها في الآخرة لكونها مستمرة في جميع ازمنة الآخرة وايهام كونه بعض الصالحين لكمال تعظيمه ظرف لاصطفيناه يحتمل ان يكون ظرفا لقال بل هو الظاهر لا يقال لم يلتفت اليه لانه ح يكون من نمط واذ ابتلى ابراهيم ربه فيستدعي العاطف

انا نقول يشترك بينهم وبيني تقديره اذكر قوله او منصوب باضمار اذكر جعل الكشاف
النصب بتقدير اذكر ايضا تعليل كالكون ظرفا لاصطفيناه وعدل عنه لان تعليل
غير ظاهر ولهذا قال المحقق التفتازاني واما اذا انتصب باضمار اذكر فانما يتعلق
للاستشهاد على ما ذكر اذا عبر معه الاستئناف الذي هو قال اسلمت ويمكن
ان يقال خطاب الله تعالى له باسلم من غير واسطة يصلح شاهدا له قوله بالمبادرة
الى الاذعان واخلاص السر حمل الاسلام على الانقياد والاخلاص لان الانبياء
معصومون عن الكفر مطلقا ولانه لا يتصور الوحي والاستنباء قبل الاسلام قوله
انها نزلت لما دعا عبد الله بن سلام [illegible] عن دين محمد عم وهو ملة
ابراهيم قوله يقال وصاه ووصاه من باب ضرب قوله والضمير لها للملة
على تقدير جعل ووصى عطفا على ولقد اصطفيناه ورفع يعقوب ويؤيد هذا
الاحتمال اظهار ابراهيم دون اضماره او بقوله اسلمت على تاويل الكلمة
او الجملة او الخصلة وذلك على تقدير جعله عطفا على قوله قال اسلمت قوله
على اضمار القول عند البصريين متعلق بوصى عند الكوفيين ثمرة الخلاف ان
بعدما في القول مكسورة عند الكوفيين ومفتوحة عند البصريين الا اذا
اضمر القول وكسر ان في قوله ان الله اصطفى ليس لتقدير القول او لرعاية ما
في معنى القول بل لانه مقصود بالنداء ومقول القول مجموع يا بني ان الله
اصطفى والقول المقدر على تقدير قالا وقال على تقدير آخر واذا قدر قالا
يجب ان يجعل القول مجرد اللفظ من غير الاستعمال في المعنى والا لزم فقد الخطابين
بلفظ واحد فان بني في قول ابراهيم لطائفة وفي قول يعقوب اخرى وكذا ضمير جميع
المخاطبين ومن تموتن وانتم مسلمون ونظيره رجلان بن ضبة اذ انا المرء بسكون
جيم رجلان وكثيرا ما يفعل للتحقيق وضبطه بالفتح قبيلة وتنوينه بالكسر ان
لانه الرواية وتغير العبارة للدلالة على ان موتهم لا على الاسلام موت الاخير
فيه يعني ان من حق البطلان يكون متنفرا عنه بحيث كان يسعى في دفعه كدفع
الاهوال الاضطرارية ولكن نقول والله اعلم يجوز ان يكون الامر الغير الاختيارية
اذا كان طالبه وواقع على مكث الحالية يثاب على نفسه كما يثاب على الا
ضطرار فيدخل غير الاختيار تحت الطلب اشتمال بانه كالاختيار
في ايجاب مدح صاحبه واثباته قوله ام منقطعة بمعنى بل والهمزة كانه قال
بل كنتم حاضرين اذ حضر يعقوب الموت وقال لبنيه ما قال فلم تدعون
اليهودية عليه ومعنى بل الاضراب عن تسفيه من يرغب عن اتباع محمد عم
وعن ملة ابراهيم الى ما هو اهم من الرد على من يدعي على يعقوب اليهودية
وانه اوصى بنيه بها حين الموت بما يفيد ان اباه ايضا لم يكونوا على اليهودية

وفيه رد على الكشاف حيث رد كون الخطاب لليهود بان حضورهم سببا
لاستبعاد دعواهم بل المناسب ان يقال ما كنتم حاضرين زمانا رضي باليهودية
فلم تدعون اليهودية عليه ووجه الرد عليه ان المعنى ما كنتم حاضرين حين
موته ولا تعرفون ما وصى به حيث وصى بخلاف ما تدعون فلم تدعون له
من غير علم ما يخالف ما ظهر منه وهذا في غاية الوضوح وان خفي على الكشاف
وكثير من حيث دفعوا ما قال تارة بان الهمزة ح للتقرير لا للانكار اي
كانت اوائلكم حاضرين حين موته وانتم عالمون بذلك فلم تدعون اليهو دية
وتارة بالانكار ويتم عند قوله ما تعبدون من بعدي ويكون قوله قالوا
نعبد بيان فساد دعاهم لا داخلا في حيز الانكار اي ما كنتم شهداء حين
قال لبنيه ما تعبدون من بعدي وحين جرى قضية الاسلام واليهودية
وما يتعلق بذلك فكيف تدعون اليهودية وان الانبياء كانوا عليها ويعقوب
وصى بها ثم بين بطلان دعواهم وتوجه الرد عليهم بقوله قالوا نعبد
الهك واله آبائك ولا يلزم من كونه استينافا دخوله تحت الاستفهام
ليحل بما ذكرنا ويجوز بعد ام المنقطعة الخبر ايضا صرح به الرضي فلو جعل ام
هنا كذلك لم يحتج الى توجيه الاستفهام قوله تقديره ان كنتم غائبين ام
كنتم شهداء يعني الامرين واقع لا محالة وعلى اي تقدير يبطل نسبتكم
اليهودية اليه ووصيته بنيه حين الموت لانه اما نسبة من غير علم او نسبة
على خلاف ما تعلمون قوله فقيل الخطاب للمؤمنين والمعنى ثم ذكر اه
في الاضراب عن تسفيه من يرغب عن ملة ابراهيم واتباع محمد عم الى ما
هو اهم من التحريض على اتباعه باثبات بعض معجزاته وهو الاخبار عن
حال الانبياء السابقين من غير سماع من احد ولا قراءة من كتاب كذا
ذكره المحقق التفتازاني وفيه ان السابق ايضا كان مشتملا على الاخبار
عن حال ابراهيم عم ووصيته بنيه فكيف يتحقق الاضراب الى ما هو اهم الا ان
يقال ان ذكر حال ابراهيم عم كان متطفلا للتسفيه وهنا على سبيل القصد
وقد نبه هنا على كونه خبرا بالوحي بخلاف ما سبق على الخصوصيات هنا
اكثر وهو اخبار بما هو اضبط لهم لكونه اقرب زمانهم فيكون ادخل في
الاعجاز والالزام قال المحقق التفتازاني فان قيل لا معنى للاسلام
الذي عليه يعقوب وبنوه سوى الاذعان والقبول للاحكام والاخلاص
لله تعالى وكون ذلك لا التصديق بنبينا عم والتوحيد والاسلام بهذا المعنى
لا ينافي اليهودية ليلزم من ثبوتها انتفاؤها قلنا لا توحيد لهم لقولهم عزير
ابن الله ولا اسناد لعنادهم واستكبارهم وترفعهم عن قبول كثير من

الاحكام سيما بنوة محمد عم هذا والاظهر في الجواب ان يقال ما جرى بين يعقوب
وبنيه ان لا نعبد الا الله والوصية باليهودية تنافي عبادة الله تعالى لانه
ارسل نبيا ذا معجزة على خلاف اليهودية كان عبادة الله ان يتركوا اليهودية
ويتبعوه قوله وما يسئال به عن كل شئ عبارة الكشاف وما عام في كل شئ
اعم وانفع لشمولها للاستفهام وغيره ولذا قال المحقق التفتازاني سواء
كان للاستفهام او غيره قيل ما زيد لانه بمنزلة ما صفته والصفة ما لا يعقل صنو
وعقل واحد صنوان مثلثا بمعنى نخلتين او اكثر فرعا من اصل واحد او عام
في جميع الاشياء كذا في القاموس قوله هذا بقية آبائي يعني الذي بقي من جملة
آبائي يقال بقية القوم لواحد بقي منهم لا يقال بقية الاب للابن والحاصل ان
بقية الشيء يكون من جنسه قوله ولما تبين اصواتنا بكين وقد نيا بالانبياء رواه
غيره قلنا بالفاء قال التفتازاني نون تبين وبكين للنساء اللاتي اي اسحاق
قوله تلك اقول والله اعلم اي من كل ابراهيم واسمعيل واسحق امة كما في قوله
ان ابراهيم كان امة اي بمنزلة امة كثيرة في الشرف والبهاء قد خلت قد مضت
ولستم بمامورين بمتابعتهم لها ما كسبت وهو اما امرها الله بها ولكم ما كسبتم
مما امركم به الله ولا ينفعكم مكتسبهم لانه ليس مقبولا منكم لانه ليس في حكمكم
انما ينفعكم ما يجب عليكم كسبه ولا تسئلون عما كانوا يعملون هل عملتم به
وانما تسئلون عما كانوا يعملونكم الذي امرتم بمتابعته فان الحاله ما هو كسبكم
المسئول عنه فدعوا ان هذا ما امر به ابراهيم او غيره وتمسكوا انما امر به نبيكم
واعتبروا اضافة العمل اليه دونكم قوله كما قال عليه السلام لا يأتيني تمام
الحديث يا بني هاشم لا يأتيني ورواية الجمهور بتخفيف النون فهو خبر في معنى النهي
وعلى رواية التشديد نهي صريح وقوله ويأتوني منصوب بان مقدرة والتركيب
من قبيل لا تأكل السمك وتشرب اللبن اي بل نكون ملة ابراهيم مائلا عن
الباطل الى الحق لوصف به الدين وان كان تفسير الكشاف يخصه بالتدين قوله
حال من المضاف اذا اريد به وصف الملة لكن بتاويلها بالدين ليصح التذكير
او المضاف اليه لكن هذا انما يصح اذا جعلت الملة منصوبة بتقدير اتبعوا اما
اذا جعلت في تقدير نكون ملة ابراهيم فلا يصح ان الحال عن جزء كما في
لم يثبت ومع ذلك لا يصح وضع ابراهيم موضع الملة وشرط الحال من
المضاف اليه ان يصح وضع المضاف اليه موضع المضاف كما في قولك
نتبع ملة ابراهيم وكذا لا يصح الحال على تقدير الرفع بتوجيهات فالتقدير
الحقيق بل نتبع وبل نهتدي فاتبع واهتد قال التفتازاني اختلفوا
في عامل الحال قيل معنى الاضافة لما فيه من معنى الفعل المشعر به حرف الجر

كانه قيل ملة ثبتت لابراهيم حال كونه حنيفا والصحيح ان عامله عامل المضاف لما
بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور قوله تعريض باهل الكتاب وغيرهم فان
فانهم يدعون ان كلا منهم يدعي والظاهر انه عطف على قوله حنيفا فيكون حنيفا
حال من المضاف اليه لا محالة الا ان يقال المراد وما كان من دين المشركين قوله
الخطاب للمؤمنين لقوله تع فآمنوا بمثل ما آمنتم به رد على الكشاف حيث جوز
كونه خطابا للكفار وجعل قوله بل ملة ابراهيم في تقدير بل اتبعوا ملة ابراهيم
وقال التفتازاني ولم يعطف على اتبعوا لانه بمنزلة البيان له وقال الظ
وما انزل اليكم ايها المؤمنون على هذا التقدير والآية ورد على عادة الامر
دون المامور كانهم امروا بان يقولوا هذا المعنى على وجه يليق بهم واشير الى
انهم امة دعوة فبهذا الاعتبار انزل الكتاب اليهم ووجه الرد ان مقتضى
السوق ح فان قالوا فقد اهتدوا ويمكن ان يقال اراد الاشارة الى ان هذا
الايمان الذي امروا به ايمان المؤمنين قوله افردهما اي التورية والانجيل مع كونهما
داخلين فيما انزل الى الاسباط بحكم ابلغية الانزال لان امرهما بالاضافة الى
موسى وعيسى مغاير لما سبق لانه يحتمل ان يكون احد مؤمنا بما انزل
الى الاسباط واذا اضيف الى موسى وعيسى يكفر والنزاع وقع فيهما حيث
قالت اليهود ليست النصارى على شئ والنصارى ليست اليهود على شئ
قوله واحد لو وقع في سياق النفي فساغ ان يضاف اليه بين قال التفتازاني
احد في معنى الجماعة بحسب الوضع لانه اسم لمن يصلح لان يخاطب يستوي فيه
المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع ويشترط ان يكون استعماله مع كلمة كل او
مع النفي نص على ذلك ابو علي وغيره من ائمة العربية وهذا غير الاحد الذي هو
اول العدد في قل هو الله احد وليس كونه في الجماعة من جهة كونه نكرة في سياق
النفي على ما سبق الى كثير من الاوهام الا ترى انه لا يستقيم لا نفرق بين رسول
من الرسل الا بتقدير عطف اي رسول ورسول ولستن كاحد من النساء
ليس في معنى كامراة قوله من باب التعجيز والتبكيت لما كان ظ العبارة ان
دينهم مثل دين المؤمنين في حصول الاهتداء به وليس كذلك اذ لا شريك لدين
الاسلام في الهداية بل كل دين سواه في زمانه باطل زائغ ووجوه اربعة حمل المثل
على المثل في الغرض والتقدير وحمل الايمان على طلبه وجعل الباء للآلة وجعل الباء
زائدة وجعل المثل زائدة ويمكن الاستغناء عنها بان يقال فان آمن اليهود بمثل
ما آمنتم كونهم كونه قبل التحريف والشرك فانهم آمنوا بمثل ما آمن المؤمنون فان
ما اوتي به النبيون في زمن محمد عم ما انزل اليه ولم يكن ذلك قبله الا ان هذا التوجيه
يقتضي بقاء صيغة الماضي على معناه كما في قولهم ان اكرمتني فقد اكرمتك فتأمل

قوله او وعيد للمعرضين الاولى او من اتمام وعيد لهم لان قوله تعالى فسيكفيكهم الله
كما يحتمل الوعد يحتمل للمؤمنين الوعيد بايراد السين الذي معناه ان مدخوله كائن
لا محالة وان تاخر الى حين وهو مقابل لكلمة لن في الاثبات بالنفي في التتمة
بحصر السماع والعلم فيه بعيد انه لا ملجاء في دفع ما اراد بالعبد من العجز ولا مانع
مما يعطي من البر قوله اما من تمام الوعد بمعنى انه يسمع اقوالكم ويعلم اخلاصكم
الوعد بكفاية شرهم عن المؤمنين لا يقتضي تخصيص السماع باقوالكم بل
سماع قول الاعداء ايضا يدخل فيه بل هو داخل وكذا الاختصاص له بالعلم
باخلاصهم بل العلم سواء اعتقد الاعداء دخل في ذلك وفي قوله بمعنى انه يسمع
ما تبدونه ويعلم ما تخفونه نظر لان السماع يعم ما تبدون من الاقوال وما
تخفون والعلم يعم قسمي الافعال تامل قوله اي صبغنا الله صبغة الاولى اي
صبغه الله صبغة لان فيما ذكره الاحواج الى جعل ذكر الله بدلا عن الضمير بعد حذف
العامل مع فاعله ومفعوله وان يكون المصدر للنوع لا للتاكيد والتحقيق
ان اصله صبغنا الله صبغة فلما حذف العامل نقل الفاعل الى المصدر واضيف
اليه المصدر فالمصدر في الاصل مطلق غير مقيد فهو للتاكيد هذا قدر
صبغنا كما يدل عليه هذا الكلام واما اذا كان مصدرا منصوبا لقوله آمنا كما
يدل عليه قوله فيما بعد موافقا للكشاف فلا يصح كونه مصدرا مؤكدا بل
هو للنوع لا محالة قوله فانها حلية الانسان ذكر للتجوز بصبغة عن الفطرة
علاقة كونها عليه وعن الهداية والارشاد ظهور الاثر عليهم وعن
تطهير القلوب تداخل الصبغ المصبوغ والايمان القلب ويمكن ان يجعل
العلاقة انه يحفظ الصبغ الثوب عن ظهور الدنس عليه يمنع
صبغة الله عن ظهور كدورات الذنوب عليه بل لا يرد عليه او يمحو آثار
الامر للمشاكلة التي هي المشهور لان المشاكلة من المحسنات الكاملة
من البلاغة بخلاف التجوز على ان رعاية المشاكلة مع اختصاصها بالنصارى
يحتاج الى تكلف وهو الاكتفاء بثبوت الصفة في المعالجين في الجملة قوله
وتمثل على الاغراء المشهور تكرار الاغراء نحو اخاك قوله وذلك يقتضي دخول
صبغة الله في مفعول قولوا ويمنع كونه اغراء او بدلا عن ملة ابراهيم
لانه يلزم الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه باجنبي هو البدل او الاغراء
ولمن نصبها على الاغراء او البدل ان يدفع المقتضي باضمار وقولوا قبل
نحن له عابدون والاضمار وان خلاف الظاهر لا يمنع الصحيح ودفع
الاقتضاء وتنزيله الى منزلة الاستيفاء والترجيح فلا يتجه عليه
انه يكفي الاختيار الاول استغناؤه عن الاضمار كما قاله التفتازاني

ويمكن

ويمكن ان يجعل حالا من الله في قوله ومن احسن من الله صبغة اي صبغة بتطهير
القلب او الارشاد او حفظ الفطرة احسن الاصباغ حال اخلاص العبادة له
قوله في شانه واطفاله نبيا من العرب دونكم ينبغي ان يخص المجادلة اليهود في
قولهم ليست النصارى على شيء ولا ينافي التعميم قوله وهو ربنا وربكم لان
المراد انه لا يختص نظره بقوم دون قوم يصيب برحمته من يشاء من عباده
قوله وعلى قراءة ابن عامر والكسائي بالتاء واما على قراءة الغيبة فلا يكون
الا منقطعة لانه اضراب عن الخطاب الى الغيبة هذا اذا لم يكن الغيبة من
باب الالتفات كما يقتضيه التوفيق بين القراءتين فان كانت فالقراءتان
سواء والانكار على تقدير الاتصال والانقطاع بمعنى ما كان ينبغي والانكار
الامرين المحاجة والقول بيهودية الانبياء واقع قوله وقد نفى الامرين عن
ابراهيم بقوله ما كان ابراهيم الخ بل ههنا حيث قالوا اتحاجوننا واحتج
على انكاره بقوله وهو ربنا وربكم ولنا اعمالنا ولكم اعمالكم وقال ام تقولون
ان ابراهيم الآية قوله وفيه تعريض بكتمانهم شهادة الله لمحمد بالنبوة
في كتبهم لا وجه لجعله متعلقا بقوله ام يقولون وجعل كتمانهم شهادة
الله بنبوة محمد معرضا به بل الوجه ان يجعل متعلقا بالمجادلة وذلك
القول حتى يكون توبيخا لهم بكتمان الشهادتين باعتبار حق اللفظ قوله
تكرير للمبالغة والله اعلم لا تكرير بل هنا تاكيد وتقريب للوعيد يعني يجازيكم
باعمالكم ولا ينفعكم آباؤكم ولا تسألون في القيامة عن عمل اباكم عن اعمال
انفسكم قوله واستهزؤا بها اي في ابدالها حيث سلطوا عليه قوله
وفائدة تقديم الاخبار به توطين النفس واعداد الجواب اي توطين النفس
على انه يقع المكروه فيكون بعد وقوعه اسهل لان المكروه الغير المتوقع
اشد كما ان النعمة الغير المتوقعة الذ ولا يخفى ان هذه الوجوه انما تحسن
لو لم يكن قوله قل لله المشرق والمغرب تعليما للجواب والا فالوجه في التقديم
هو التعليم والتنبيه على ان هذا القول اثر السفاهة فلا يبالي به ويتالم منه
قوله عن قبلتهم التي كانوا عليها يحتمل ان يراد به بيت المقدس وان يراد
الكعبة يعني كان توليتهم عنه لا عن شيء بدلالة عودهم اليه والمقصود
الطعن فيهم بان امورهم غير مبنية على وجود موجب قوله والقبلة في
الاصل الحالة التي عليها الانسان من الاستقبال فصارت عرفا للمكان المتوجه
نحوه للصلوة سمي المكان بالقبلة دون اسم مكان تنبيها على ان التوجه الى
المكان لتحصيل هذه الحالة لا لعبادة المكان بل القصد الى معبود منزه عن
الجهة جعلت هذه الحالة علامة لهذا التوجه قوله وهو ما ثبت فيه الحكم او

تقتضيه المصلحة من التوجه الى بيت المقدس تارة والكعبة اخرى عبارة الكشاف
من توجيههم الى بيت المقدس واعترض عليه بان هداية الله تعالى من يشاء ليس
الى التوجيه الذي هو فعل الله بل الى التوجه واستصعب ذكر ضعف قيل ان ضمير هو للتوجه
للهداية المذكورة بذكر يهدى واورد عليه بان هذا التوجيه يقتضي ان يكون الصراط
المستقيم بيت المقدس او الكعبة وليس كذلك بل التوجه الى ايهما امر به فيه القاضي
التوجيه للالجاء الى التوجيه ولكن نقول ليس توجيههم الى الكعبة مرة والى بيت
فعل الله بل توجيههم انفسهم واختار التوجيه على التوجه بينهما على مناط التكليف
هو صدور الافعال الاختيارية قوله ان كما جعلناكم مهتدين ان في الكشاف اى مثل
ذلك الجعل العجيب جعلناكم امة وسطا ويحتمل كلا من هذين التوجيهين بان يجعل
الجعل قبلتهم افضل القبل او جعلهم يهديهم الى الصراط المستقيم وجه كونه عجيبا
انهم خصوا من بين الامم لا يختص بذلك لكن المحقق التفتازاني قال مراد الكشاف
ان ذلك اشارة الى مصدر جعلناكم امة وسطا اى ذلك الجعل جعلناكم امة وسطا
فالكاف مقحم اقحاما كالاذم لا يكادون يتركونه في لغة العرب وغيرهم ثم اثنى
على نفسه والزمخشري فقال هكذا ينبغي ان يفهم هذا المقام قوله كسائر
الاسماء التي توصف بها اى الاسماء التي لوحظ فيه معنى الصفة ووصف بها ما
يستوى فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وهذا منقوض بزيد هذا والزيدان
هذان والزيدون هؤلاء وبهذا الرجل وهذا الرجلين وهؤلاء الرجال قوله علة
للجعل اى لتعلموا بالتامل لم يذكر معنى بشهادة الرسول عليهم في هذا التوجيه ولعل
شهادة الرسول عليهم ما كان يمدح به المؤمنين وبقى على ممر الدهر يعرف بما ذكر
مراتب العاملين المحصلين على تفاوت درجاتهم ولكن نقول والله اعلم جعلهم
امة عدلا واخيارا جعلهم كانبياء بني اسرائيل في تبليغ الاحكام واستنباطها بالاجتهاد
الذي هو فيهم بالوحي في انبياء بني اسرائيل ليكونوا شهداء على الناس حاكمين عليهم
بانهم المفلحون والاشقياء العاصون ويكون الرسول بما يلقيهم من الكتاب
والسنة شهيدا على صحة ما ياتون به حكما ان في الآية دليل الاجماع كما ذكر فيه
دليل القياس قوله اى الجهة اشارة الى حذف الموصوف من الموصول وهو على
تقدير ارادة القبلة التي كانت بمكة الجهة وعلى تقدير ارادة القبلة التي شرعت
بمدينة الصخرة التي ببيت المقدس ولم يحمل الجهة على التقديرين كما في الكشاف
لان فيما فعله مزيد وضوح الفرق بين التوجيهين كما لا يخفى وقوله عليها
متعلق بالاقبال ان كنت مقبلا عليها قوله باعتبار التعلق الحالى الذي هو
مناط الجزاء لان مناط الجزاء تعلق العلم بالوجود بعده لا تعلق العلم في الازل
ويؤيد حمل العلم على المميز قوله تعالى ممن ينقلب فان كلمة من بعد العلم تطلب اعتبار

المميز وفوائد لتعلم كما تشهد لاعتبار المميز تشهد لاعتبار كون فاعل العلم غيره تعالى
من الرسول والمؤمنين وقد ذكر الكشاف في موضع آخر توجيها رابعا وهو ان
قوله تعالى وما جعلنا القبلة الآية تمثيل اى فعلنا ذلك من يريد ان يعلم ولنا توجيه
خامس وهو ان نعلم متكلم مع الغير اى ليشترك العلم بيني وبين الرسول و
المؤمنين قوله والعلم اما بمعنى المعرفة اى على التوجيهين وح قوله ممن ينقلب
حال عن المفعول او من فاعل يتبع بتقدير مميزا او يكون اسناد العلم بمعنى المعرفة
اليه تعالى وان لم يجز اسناد المعرفة لان منع اسنادها ناشئ من لفظ المعرفة دون
معناها اذ لفظ المعرفة شاعت في الادراك بعد النسيان او بعد الجهل وليس
لفظ العلم بمعنى الادراك كذلك وهناك احتمال ثالث فات الكشاف والقاضي
وهو كونه بمعنى المميز وح من يتعلق بالعلم بلا محل والله اعلم ان يجعل ممن
ينقلب بيانا لمن يتبع اى من يتبع في امر القبلة ممن ينقلب على عقبيه ويرجع
الى ما عدل عنه بمحض متابعة الرسول عم ولا يقع في القلق من الانقلاب
ولا يقع في الريبة ولا يقول ان كان ما يقوله حقا لابد لما امر سابقا ولما
انقلبنا على عقبنا قوله والضمير لما دل عليه قوله وما جعلنا القبلة التي كنت
عليها من الجعلة او الردة او التحويلية للقبلة عطفا على قوله لما دل اعاد اللام
لئلا يلتبس والاولى في رجع الضمير الى مدلول وما جعلنا رجعه الى الضرورة
لانه تكلف في تحصيل التانيث بخلاف ما ذكر لان العدول من التحويل والجعل
والرد الى التحويلية والردة والجعلية تكلف دعا اليه ضرورة تانيث الضمير
ولك ان لا تجعل تانيث لكبيرة لاجل تانيث الضمير بل تجعله صفة حادثة وتجعل
تانيث الضمير تانيث الخبر فرجع الى الجعل او الرد او التحويل بدون تكلف والاقرب
من الكل جعل الضمير للمبالغة المستفادة من يتبع قوله وقرئ لكبيرة بالرفع
فيكون كان زائدة فيه انه لا وجه ح لاستتار الضمير في كان لانه مبتداء لا لغاء ان
المخففة والعامل فيه معنوى ويمكن ان يجعل كانت غير زائدة ويكون الضمير ضمير
القصة والكبيرة خبر مبتداء محذوف اى وان كانت لهى كبيرة الا على الذين هدى الله عن
الحسن البصري رضوان عليه ارضى الله عنه منهم قوله اى ثباتكم على الايمان يعني الخطاب
لمن يتبع وهو الثابت على الايمان دون من ينقلب ولهذا فسر الايمان بالثبات عليه
وهذا وعدهم بما لا مزيد عليه ويمكن ان يقال اشارة الى ان هداية الله لكم دون غيره
حتى لم يكن الاتباع كبيرة عليكم ثمرة ايمانكم بمحمد عم وما كان الله ليضيع ايمانكم بل هى
ثمرة لكم ابد الآبدين لا تخفى وقوله كيف بمن مات في تقدير كيف يصنع بمن مات
قوله لعله قدم الرؤف وهو ابلغ محافظة على الفواصل والا فالابلغ تاخر الابلغ
لما فيه من سلوك طريق الترقى ولا يبعد ان يقال الرؤف اشارة الى المبالغة في رحمته

لخواص عباده والرحيم اشارة الى الرحمة لمن دونهم مرتبا على حسب ترتيبهم فقدم
الرؤف لتقدم متعلقة قدرا وشرفا **قوله** قد نرى بما نرى يعنى ان قد استعارة من القلة
للكثرة وتلك الاستعارة غريبة استشهد عليها الكشاف بما يوثق به وهذا انما يحتاج
اليه لو كان التقلب قليلا فهو اشارة الى كمال ادبه صلعم حيث لا ينقلب وجهه الى
السماء الا قليلا لانه يشعر بالسؤال فنزع على دكاية ادبه هذا المقام سلطوبه تعليما
للعباد طريقة الطلب والمسألة **قوله** فول وجهك اصرف وجهك لا يخفى انه ليس من
التولية بمعنى المتعديين من قبيل ما ولاهم عن قبلتهم وكانه جعل مجازا عن الصرف
لانه ليس له الا مفعول واحد وتقدير المفعول تكلف وان اشار اليه الكشاف
حيث قال اى اجعل تولية الوجه اى صير يجعل وجهك يلى جهتها او تمكن وجهك من
استقبالها قال التفتازانى لم يجعل مفعولا بل ظرفا لانه لو كان مفعولا به لا فتقر
على المسجد ولم يذكر الشطر هذا وكان وجهه ان الجهة مأخوذة فى مفهوم التولية
كما يرشد اليه تفسيرهما وفيه انه بلغو فى ذكر الظرف ملجم ما ذكره القاضى الا انه لا
يصح جعل شطرا ظرفا بل منصوبا بتقدير الى وهو سماعى والسماع ضيق قوله
او ممنوع من الظلمة ان يتعرضوا او ممنوع من الكفرة **قوله** وحيث ما كنتم اقول
والله اعلم لما امر بالتوجه الى الكعبة وكان الصرف عنه لاستجلاب قلوب
اليهود وكان مظنة ان لا يتوجه الى الكعبة فى حضورهم اشار الى تعميم التولية
جميع الامكنة او نقول صرح بان التولية جهة الكعبة فرض مع حضور بيت
المقدس لئلا يظن ان حضور بيت المقدس يمنع التوجه الى جهة الكعبة مع
عينيها ولم يقل فول وجهك شطر المسجد الحرام حيث ما كنت فلا يحتاج الى
قوله وحيث ما كنتم سلوكا لطريق التدريج فى الامر لانه اوقع بالما مور فامر
اولا بالتولى ثم بتعميم **قوله** جملة لعلمهم بان عادته تعالى تخصيص كل شريعة بقبلة فيه
بحث لان هذه القبلة كانت لابراهيم فلا تخص شريعتنا والاولى لعلمهم بان محمدا
لا يادر بالباطل اذ هو النبى المبشر فى كتبهم **قوله** ما تبعوا قبلتك جواب القسم
المضمر سواد قدر مقدما على الشرط فيتعين كونه جوابا له ولا يسوغ جعله جزاء
للشرط او مؤخرا عنه فيسوغ الاوان بقرينة ترك الفاء وهو لازم فى الماضى
المنفى وتخصيص القبلة بذلك النفى مع انهم لا يتابعونه فى شئ لان الكلام
فيها وهكذا نظائر هذه الجملة بجملتها والمؤمن هذا النفى منعه صلعم عن السعى فى
حقهم واتعاب نفسه واظهار الآيات لهم وعن التحزن فى عدم تابعيه منهم
قوله فقطع اطماعهم النظ كما يطمعهم لان طمع الرجوع الى قبلتهم طمع واحد
الا ان يقال جمع باعتبار تعدد الطمع على حذف الطامعين ولا يبعد ان
يقال نفى طمع الرجوع متسبب لقطع اطماعهم المتعلقة منه وهو المقصود

باطماعهم

باطماعهم وسبقوا بانه لقطع اطماعهم **قوله** ولئن اتبعت اهواءهم والاحسن
ان يقال نفى متابعته لقبلتهم ببيان انه لم يكن توجهه الى الصخرة لمتابعة قبلتهم بل
لانها كانت قبلة لمصلحة اخروية وان كان متفارقة لقوله وما بعضهم بتابع
قبلة بعض يلايم المعنى الذى ذكره ويمكن ان يقال افراد قبلتهم لانه لو تبع الرسول
لا يمكن له المتابعة الا الواحدة منها **قوله** وما بعضهم بتابع قبلة بعض تسلية
له صلعم ببيان عنادهم لا يخصه بل شانهم هذا **قوله** ولئن اتبعتهم مثلا قال
المحقق التفتازانى ان معنى قوله يعنى قول الكشاف مثلا ان هذا كلام وارد
على سبيل الفرض والا فلا معنى لاستعمال ان الموضوعة للمعانى المحتملة بعد
تحقيق الانتفاء بقوله وما انت بتابع قبلتهم هذا وفى دلالة مثلا على كون
الكلام على سبيل الفرض والتقدير خفاء غير يسير ولكن نقول مثلا
للتنبيه على ان الكون من الظالمين لا يخص متابعة اهوائهم بل كل من يتبع
كذلك وانما الاسناد اليه على سبيل التمثيل بمن يثبت الحكم فيمن عداه بطريق
الاولى او التنبيه على ان كونه من الظالمين لا يخص بمتابعتهم اهواءهم بل كذلك
الحال فى متابعة هوى غيرهم ايضا **قوله** واكد تهديده وبالغ فيه من سبعة
اوجه عد المحقق التفتازانى عشرة من وجوه المبالغة بين القسم واللام
الموطئة وان الشرطية وان التحقيقية واللام فى خبرها وتعريف الظالمين
والجملة الاسمية واذن الجزائية وايثار طريق من الظالمين على انك ظالم
والظالم لافادتهما ان ذلك مقرر محقق وانه معدود فى زمرتهم ايقاع الاتباع
على ما سماه اهواء بمعنى انه لا يعضده برهان ولا نزل فى شانه بيان ولكن نقول
فى جعله واحدا من الظالمين معدودا فيهم غير متعين كتفيه فيما بين المسلمين مبالغة
عظيمة اذ فيه الاشعار بالانتقال من رتبة العدل الى الظلم ومن رتبة التعيين و
والسيادة المطلقة الى السفالة والمجهولية ولو كنت بمعنى صرت لكان اعلى كعبا
فى الافادة وبعد ما الهمت بهذه الجليلة ليلة الجمعة ادركنى النوم ونعم النوم
فرأيت رسول الله صلعم ضاحكنى وعرفت بالطافة الكريمة الضمير لرسول الله صلعم وان
لم يسبق ذكره لدلالة الكلام الوارد فى شانه من قوله سيقول السفهاء الى هنا
فالمرجع مذكور معنى واشار بقوله وان لم يسبق ذكره الى ان يجعله لرشاد على سبق
ذكره لفظا سائغ حيث تقرر ذكره بطريق الخطاب غاية الامر ان فى الكلام التفاتا
وكان مقتضى الظ يعرفونك وقد عدل عن عبارة الكشاف حيث قال وجاز الاضمار
الى قوله الضمير لرسول الله صلعم مبالغة فى جزالة هذا التوجيه لانه من خواص النظر
الدقيق وما قيل ان المرجع مذكور فيما سبق لكن بطريق الخطاب فغاية الامر
الالتفات فلعله اشار الى ما اشار اليه قوله وان لم يسبق ذكره لا الى ان التوجه

سول

اتباع

المذكور صريحا هو هذا قول المحقق التفتازاني انه ليس بشيء قوله يشهد للاول لان التشبيه
بمعرفة الابناء وان كان لبيان ان المعرفة غير مخلوطة باشتباه ذكر مستوى النسبة
مع الامور المذكورة لكن الشايع استعماله في معرفة ما هو من جنس الابناء ودفع
بقوله اي يعرفونه باوصافه ان المقصود معرفة نبوته وذا لا يحصل بمعرفة شخصه و
وترك من حديث عمر ما في الكشاف من قوله فقبل عمر راسه في آخر الحديث لانه لم يثبت
في رواية ولاعتراف امثال عبد الله بن سلام به قال وان فريقا منهم الآية محض الكتمان
بفريق منهم تعريضا باعتراف البعض فان قلت ما روي عن عبد الله بن سلام يشعر بان
معرفة الابناء لا يستحق ان يكون مشبها به كمعرفته قلت المشبه به اضافة الابن اليهم
سواء كان تلك الاضافة صحيحة اولا وما ذكره ابن سلام هو كونه ابناله في الواقع قوله
تخصيص لمن عاند واستثناء لمن آمن ما ذكره سابقا ان قوله الذين آتيناهم
الكتاب يعم علماءهم كان توطئة لبيان هذا التخصيص والاستثناء ولم يلتفت الى
توجيه آخر ذكره الكشاف من انه استثناء لجهالهم لان الكتمان فرع المعرفة ولا معرفة
لهم لان فريقا منهم عبارة عن فريق من العلماء فلا مناسبة له بالتعريض للجهال
ومن قال فليكن الذين آتيناهم شاملا للجهال وفي اسناد المعرفة اليهم يكفي معرفة
علمائهم اذ اسناد حال البعض الى الكل غير عزيز لم يات بشيء يعتد به بل الحق من
ربك ما اختاره فلا تكونن من الممترين وقوله وهم يعلمون اما بمعنى وهم يعلمون
الحق او يعلمون انهم يكتمون او ضميرهم الى كلهم لا الى هذا الفريق حيث لا يستحي من
العالمين بحالهم قوله او مفعول يعلمون و ح في قوله من الله مزيد تقبيح لهم اذ المعنى
يعلمون الحق علما ناشئا من الله تعالى حيث انزل عليهم ذلك في كتابه فهم يكتمون ما
اوجب الله عليهم من التبليغ قوله وليس المراد به نهي الرسول عن الشك والار[تياب]
ان المراد نهيه على ان يكون من هؤلاء الممترين الذين يردون الناس عن انهم على المراء
مع متيقنون بامره يعني لا يظهر المراد فيما انت فيه على العلم كهؤلاء والمقصود
منه اظهار قبح هذا القول وانه مما يجب ان يجتنب عنه كل احد وان يوصى به
بالاجتناب عنه قوله ولكل وجهة المقصود اما المنع عن المنازعة في القبلة لئلا
يفوت ما هو الوهم منه وهو المسارعة الى الخيرات واما تقدير ما سبق من ان
صاحب قبلة لا يتبع غيره والاظهر ان المراد ان لكل قوم وجهة توليها اياه الله تعالى
قام القبلة اليه تعالى لا ينبغي لاحد النزاع فيه فلقوم موسى قبلة ولاهم الله اياها
ولقوم محمد ع م قبلة كذلك فلا ينبغي الا المتابعة وبعد ما تقرر ان لكل قوم
محمد ع م فالقبلة ليست الا قبلته ولا يبعد ان يكون اشارة الى ما وقع
بين امة محمد ع م من اختلاف القبلة حيث ادى الاجتهاد الى الاختلاف وبيانا
على ان الكل مقبول فيكون اخبارا بالغيب والله اعلم قوله او لكل قوم من المسلمين

جهة وجانب من الكعبة او لكل قوم من اهل قبلة جهة وجانب من مكان وجعله
قبلة لهم قبل اهل قوله واللام مزيدة للتاكيد ان تاكيد ربط الوصف العامل به
جبر لضعف العامل من جهتين كونه شبه فعل وكونه مؤخرا قوله فاستبقوا
الخيرات قال المحقق التفتازاني انه ليس الا طلب التسابق فيما بينهم ودلالته على
سبق غيرهم من جهة انهم لما امروا بسبق بعضهم بعضا فيستتبع غيرهم اولى
قلت الخطاب للمؤمنين والاقتصار على سبق بعضهم بعضا اشارة الى ان
غيرهم ليس في طريق الخير حتى يتصور المراد بالسبق الى الخير عليه والخيرات
يحتمل ان يراد بها الصلوات الفاضلات والمراد بالاستباق السرعة بهلو القيام
بها في اوقاتها وعدم الرضاء بالقضاء والقيام بها اول الوقت قوله يقبض
ارواحكم فلو كنتم في الصلوة وقبض روحكم لكان لنهاية السعادة وفيه مزيد
تحريض على الصلوة ويحتمل ان يكون المعنى اينما تكونوا يات بكم الله جميعا
لزيارة البيت فضله على ساير الامكنة لا يخفى قوله ومن حيث خرجت
ومن اي مكان خرجت يشعر تفسيره بانه جعل من حيث متعلقا بقوله خرجت
اذ لا يخفى ان قوله اي مكان متعلق بخرجت و ح لا بد له من معطوف عليه
والظ ان التقدير اينما كنت ومن حيث خرجت فقوله فول جزاء الشرط المحقق
بقي ان حيث لا بد له من مضاف اليه مذكورا ومقدر والثاني نادر وهو 2
متروك الاضافة الا ان يتكلف ويقدر ويكون اي من حيث تكون خرجت
وقال المحقق التفتازاني هو متعلق بقوله وما بعد الفاء في مثله يعمل فيما قبله
كما بين في محله الا انه لا وجه لاجتماع الفاء والواو فالوجه ان يكون التقدير افعل
امرت به من حيث خرجت بمعنى اينما كنت وتوجهت فيكون فول جزاء له
وفيه بحث لانه لا بد من تصحيح من حيث خرجت فبيان متعلق الجار وان احتمل
يكون في معنى اينما كنت قوله وان هذا الامر يريد به التولية وانما ابهذا التغيير
بتاديل التذكير والاقرب ان يقال وان هذا الصرف وله وجوه آخر عدم
المبالاة بتانيث المصدر وتاديلة ذو تاء لا معنى للمجرد عن التاء منه والتذ[كير]
باعتبار الخبر وانه للحق من ذلك قوله وان محمدا ع م يجحد ديننا ويتبعنا في
قبلتنا دفع هذا الحجة انما ينفع في قوله لئلا للناس عليكم حجة لو لم يكن حكم من
احكام ديننا موافقا لدينهم وليس كذلك اذ الرجم مشترك بين ديننا ودينهم
قوله لئلا يكون للناس عليكم حجة اي نافعة لهم نصرة عليكم وهو الحجة التامة
لانه في امتثال الرسول ع م حكم الله ليس لاحد عليه حجة او بنا ابداره بالمعجزة
بخلاف ما لم يمتثل فانه يكون مغلوبا للخصم 2 و ح المراد بالذين ظلموا الذين
شعارهم المكابرة فان لهم حجة يجرونها مكابرة بتسمية المعجزة سحرا الى

غير ذكر و قوله لئلا يكون يحتمل ان يكون علة لمحذوف اى اكون امر التولية و بالغنا
عنها لئلا يكون للناس عليكم حجة قوله استثناء فرق بين الاستثناء و المنصوب
على الاستثناء فان الاستثناء يجوز ان يكون مرفوعا او مجرورا و منصوبا على
البدل فلا ينبغى ان يبادر المختار عليه بال المختار فيه البدل على ما عرف فى موضعه
فكيف جعله استثناء ولا تمكن الى الاعتذار بانه بين ما هو البعيد و يحمل على
ظهور ما هو المختار قوله وسمى هذه حجة يعنى الحجة ما يقابل الشبهة فلا يدخل
تحته ما للمعاند و انما ادخل فى قوله حجة تغليبا لانه يشبه الحجة لسوقه مساقها
و بهذا ظهر ضعف ما ذكره المحقق التفتازانى يرد عليه ان المذكور فى صدر
الكلام ان تبينا ول هذه لزم الجمع بين الحقيقة و المجاز و الا لم يصح الاستثناء
لان الحكم فى حق الحجة الحقيقة ولا محيص سوى ان يراد بالحجة المتمسك
حقا كان او باطلا ومن ههنا ذهب بعضهم الى ان هذا من قبيل ولا عيب
فيهم الا ان سيوفهم هذا كلامه قوله على انه استيناف بحرف التنبيه وما بعد حرف
التنبيه مبتدا خبره فلا تخشوهم قوله علة لمحذوف الاولى انه و اخشونى معطوف
على علة محذوف لقوله فلا تخشوهم فالعلل على ترتيب المعلولات بطريق
النشر المرتب و التقدير لئلا تحرموا عن نعمتى ولاتم عليكم نعمتى و قد نبه بقوله اى
وامرتكم لاتمام النعمة عليكم ان الاصل فى تقدير العامل تقديره مقدما فلا وجه
لقول الكشاف اى لاتمام النعمة عليكم وارادتى اهتداكم امرتكم بذلك، و اعتذر
المحقق التفتازانى بان التقدير مؤخر القصد الاختصاص او لان الاهتمام
بالمذكور اكثر من المحذوف قوله مثل و اخشونى لا حفظكم انما ادرج لفظ مثل
اشارة الى ان التقدير لا يقتصر عليه اذ يحتمل ان يكون التقدير لا وفقكم ولا
عليكم نعمتى على ما ذكره الكشاف قوله او لئلا يكون اخره اشارة الى ضعفه كما
اشار اليه الكشاف بقوله قيل لبعد المناسبة اذ المناسب بقوله يكون ليتم
نعمتى ولان ارادة الاهتداء انما تصلح علة لطلب التولية لا للتولية و النظر فى
قوله لئلا يكون علة للتولية قوله كما اتممنا بارسال رسول منكم اشار الى
انه على الوجهين فى موقع المصدر ومن اقامة السبب مقام المسبب و كان
تقول التقدير كاتمام نعمة ارسالنا رسولا منكم و المراد باتمام نعمتى اتمام نعمة
القبلة يشبه اتمام نعمة القبلة باتمام نعمة الارسال حيث جعل قبلتكم جهة
مسجد هو من ابنيتهم كما جعل رسوله منهم لئلا يكون لغيرهم استيلاء عليهم
و استعلاء و فخر قوله قدمه باعتبار القصد و اخره فى دعوة ابرهيم يعنى
ان التزكية فائدة التعليم فهو اول الفكر اخر العمل فله جهة تقديم و جهة
تاخير عمل بهما فى الموضعين و نحن نقول المراد هنا بالتزكية التزكية عن الشرك

معا

وهو يحصل بتلاوة الايات المعجزات الدالة باعجازها على صدقه و فيما سبق من
دعوة ابرهيم المراد به التزكية عن الجهالات وهو بعد تعليم الكتاب والحكمة
قوله يا ايها الذين آمنوا استعينوا بالصبر عن المعاصى و الصلوة التى
هى ام العبادات يعنى اكتفى بذكرام العبادات عن باقى المكورات و نحن نقول
قدم الترك على الفعل لان التخلية قبل التحلية ولهذا قدم النفى فى كلمة التوحيد
واكتفى بذكر الصلوة لان الخطاب لكل من المؤمنين و المشترك بين الجميع
بعد الايمان الصبر عن المعاصى و الصلوة واما الزكوة فمختصة باصحاب
النصاب واما الحج فباصحاب الاستطاعة و الصوم صبر عن معصية الاكل
و الشرب وغيرهما قوله ان الله مع الصابرين بالنصرة و التقدير لاجل ان الله
مع الصابرين لان الصابرين لا يذهلون عن ذكره بخلاف المجتنبين عن
الصبر فان قلوبهم لاهية عن ذكر الله و القلب اللاهى عنه ممتلئة عن
اهدم الدنيا وان كان الدنيا باسرها له قوله عطف شئ وهو الاوجه لتنكيره
ولهذا قدمه قوله و بشر الصابرين كانه معطوف على محذوف اى انذر
الجازعين و قال المحقق التفتازانى انه عطف على قوله و لنبلونكم عطف
المضمون على المضمون وكانه اراد ان قوله و بشر فى قوة و لنثيبن الصابرين ثوابا
عظيما و اجرا كريما قوله و جمعها للتنبيه على كثرتها فان قلت يستفاد الكثرة
من جمع القلة قلت قال المحقق التفتازانى حمل الزمخشرى هذا الجمع على التكثير
كالتثنية فى لبيك لان المناسب للمقام و الابعد عن التكلف استعارة جمع
القلة للكثرة للاشعار بان الصلوة مع كثرتها فى جنب قدرة الله تعالى مما
يستقل الناظر قوله من اعلام مناسكه جمع منسك اى محل النسك وهى العبادة
مع اضافة الشعائر الى الله تعالى انه جعلهما الله علما مبنى لمنسكه و المقصود
من الاضافة التعظيم قوله كان اساف على الصفا و نائلة على المروة فى
الكشاف هما صنمان يروى انهما كانا رجلا و امرأة زنيا فى الكعبة فمسخا حجرين
فوضعا عليهما ليعتبر بهما فلما طالت المدة عبدا من دون الله قوله و به قال
انس و ابن عباس لقوله فلا جناح اكتفى عن ادلتهم به و لم يتعرض لما فى
الكشاف و لقوله ومن تطوع خيرا كقوله و من تطوع خيرا فهو خير له لانه
يندفع بما يذكر من تفاسير و من تطوع خيرا و لم يجعل قراءة ابن مسعود ان
لا يطوف بهما ناصرا له كما جعله الكشاف لظهور ان لا زائدة اولا و حر بعد
جعلهما من شعائر الله لنفى عدم الجناح فى عدم التطوع قوله لقوله عليه السلام
ان الله كتبه عليكم يفيد غاية الوجوب بحيث يفوت الجواز بفوته و هو معنى
الركنية قوله او بحذف الجار و نويده قراءة ابن مسعود و من يتطوع

كل

عنه قوله ان الذين يكتمون كاحبار اليهود لبيننا ولعلماء النصارى ايضا ولذلك
كعول عن بيان قوله ما انزلناه من البينات بقوله من الآيات الشاهدة الى
قوله كالآيات لبيننا ولكتمانهم احكام القرآن مثل القبلة والرجم ولم يقيد قوله
وما انزلناه من البينات بقوله في التوراة كما قيده الكشاف لانه لا ضرورة
الى التقييد ويحتمل ان يكون المعنى ما انزلناه من البينات في القرآن من بعد ما بيناه
للناس في التوراة ومعنى كتمانه عدم الاعتراف بانه حق تشهد به قبل نزول القرآن
التوراة قال المحقق التفتازاني اعتبر الكشاف الانزال في التوراة وفسر البينات
بنعت محمد صلى الله عليه وسلم وامره والهدى بالهداية الى اتباعه بوصفه في التوراة دون القرآن واحكامه
كما فسره الكواشي بناء على ان بعد متعلق بانزلنا ولا يستقيم الا على ما ذكر لان هذا هو
الذي يكتمه احبار اليهود لا القرآن واحكامه وهو متعلق بيكتمون فيستقيم ما ذكر
هذا وقد عرفت معنى كتمانهم ما انزل في القرآن ثم قال لم يات بالفاء في الخبر اعني
اولئك يلعنهم الله ويلعنهم اللاعنون لئلا يتوهم ان لعنهم انما هو بهذا السبب
بل له اسباب بجره هذا ولا يخفى ان ادخال الفاء لا يقتضي حصر السبب وان المقام
يقتضي افادة السببية لتبرئتهم فالوجه في ترك التعقيب باسم الاشارة بعد
تعقيب المشار اليه بالاوصاف يدل على ان المشار اليه جدير بما يرد بعده لاجلها فالتعبير
باسم الاشارة اغنى عن الفاء ولو كان تحرزا عن افادة السببية لما اتى باسم الاشارة
لذلك ثم قال ومعنى لعن الله اياهم بتبرئه عنهم وطردهم عن الرحمة ومعنى لعن اللاعنين
الدعاء عليهم بذلك وفسر اللاعنون بالذين يتأتى منهم ذلك الاشارة الى ان هذا في
مثل قتل قتيلا في المفعول وانه ليس على عمومه اذ من اللاعنين من لا يلعنهم بل غيرهم
قوله ان من لم يتب من الكاتمين خصه بالكاتمين لينتظم مع ما قبله اشد انتظاما
لكنه يكون اذ سابقه ايضا لعن هؤلاء وكانه لهذا خصه من قال هو مخصوص باللعن
بعد الموت وحصل السابق بالموت حال الحياة فائدة المحقق التفتازاني في جملة
ما يتعلق بالدنيا فعلية لان امرها على التجدد وما يتعلق بالآخرة اسمية امرها على
الاستقرار والثبات فالوجه انه على العموم ومنزلة الدليل على السابق قوله
ومن يعتد بلعنه لدفع ما اورد ان من الناس كفارا لا يلعنونهم ومع ذلك يرد
ما سبق ان من الناس من لا يلعنهم بل غيرهم فلا تخصيص الا بجعله لخصوص البعض
والملائكة يصح ان يكون بالعطف على اللعنة من قبيل واسئل القرية وجعل
خالدين فيها خالدين في اللعنة يؤكد ما يفيد اسمية الجملة من الثبات وكمال
اللعن على النار يدل المدح على الكفر انتظرته ونظرته ونظرت اليه بمعنى فلا هم
او لا ينظر اليهم ليعتذروا او نظر رحمة وليس ينظرون من قبيل الحذف والايصال
كما توهم قوله او لا ينظر اليهم لانه متعد بنفسه وانما ذكر الجار لانه بيان عن ينظرون

بمعنى

بمعنى الامهال قوله خطاب عام الاحسن الادخل في الانتظام مع ما قبله انه خطاب
للكاتمين وانتقال عن زجرهم عما يعاملون مع رسولهم الى زجرهم عن معاملتهم مع
الرب حيث يكتمون وحدانيته ويقولون عزير ابن الله واشار الى وجه الفصل بقوله
تقرير للواحدانية بل هو تقرير بعد تقرير لان وصف الله بواحد للتاكيد ولهذا
قال المحقق التفتازاني ان من البين في قولنا سيدكم سيد واحد من تقرير
السيادة ما ليس في سيدكم واحد ولا يبعد ان يكون في تقرير القول اي قولوا
لا اله الا هو الرحمن الرحيم وهو في مقام بيان التوحيد بمنزلة الامر بالتوبة بعد
الزجر وقوله اي المستحق للعبادة اشارة الى توجيه الحكم بالوحدة مع تعدد
الالهة ويمكن تصحيحه على ظاهره بان المعبود للكل واحد لان الكل يعبدون الرحمن
الرحيم غايته انهم لم يعرفوا العبادة اللائقة بجناب الوهيته فاخطاؤا في
طريق العبادة وقوله الرحمن الرحيم كما يصح ان يكون بيانا وايضا حالذلك الواحد
وارد على قوله وما سواه اما نعمة او منعم عليه ان الشرور ليست نعمة وقيل
في دفعه ان الوجود خير محض والشر من لوازم الاعدام اللازمة لكل موجود
وبيانه في علم آخر ونحن نقول ما من موجود الا ولا بد منه في نظام العالم فهو
خير ونعمة بالنسبة الى الكل من حيث هو وان كان شرا او النعمة والمنعم عليهم
لا حينا جهما لا يستحقان الالوهية وانما قال وهما جزآن اجزاء للاشارة الى
سبق جزئين هما اله واحد ولا اله الا هو ولا يبعد ان يجعل لا اله الا هو صفة ثانية
لاله وبيانه ايضا يحتمل ذلك وان كان الاول اوفق بسوقه فتأمل وبعد الفاء التوحيد
اشار الى ان التوحيد الراسخ المعتد به ما يكون عن دليل فقال ان في خلق
السموات والمراد بقوله فات بآية العلامة الدالة على التوحيد لا الآية المنزلة
والمراد بقوله فنزلت ليس نزول تلك الآية بان يكون الفاعل ضميرا راجعا الى الآية
كما لا يخفى بل الفاعل ما بعده من قوله ان في خلق السموات والارض الآية
فارشدهم المنزل على ان علامات توحيده اكثر من ان تحصى وفصل عدة علامات
للارشاد اذ العاقل يعرف بهذا القدر التمسك بغيره والاظهر ان يجعل للف ما
ما يفيده ظاهر النظم وهو خلق السموات متعددة والارض واحدة وجعل
الليل والنهار متعاقبة وجريان الفلك بالنفع دائما مع ان المتوقع منها الهلاك
في ساعة انزال المياه من السماء على وجه يحيى الارض مع انه يحتمل ان ينزل بحيث
يغرق كل ما فيه ونشر الدواب في الارض وعدم تزاحمهم في ارض واحدة والمنازعة
فيها بحيث يتشكل امر كل واحدة وتصريف الرياح على وفق المصالح وتسخير
السحاب بين السماء والارض بان يكون على طريقة واحدة قوله اي يتفهم
او بالذي يتفهم اشارة الى ان كلمة تصح ان تكون مصدرية او موصولة ولم يوض

بكونها موصوفة لان ما ينفع معلوم معهود عند المخاطبين وعلى تقدير كونها مصدرية
لا ضمير لها في ينفع فالضمير فيه اما للجري او للبحر واما للفلك لانه مذكر ولذا احتاج
في تانيث صفته الى تاويله بالسفينة وقوله وقرئ بضمتين على الاصل يريد انه جاء
فلك بضمتين من غير ان يكون مغيرا فلك بسكون اللام وفرعا له وذلك انه اختلف
في ان فعلا هل يجوز فعل بضمتين ام لا يجوز فقيل يجوز نحو عسر ويسر بوجهين
والاصل السكون لكثرته والضمة فرع جاء من تغير السكون وقيل لا يجوز اذ لا تخفيف
في هذا التغير وكل ما جاء فيه الضمة فهو لغة في السكون وارد على الاصل كالسكون
فاشار بقوله على الاصل الى ترجيح هذا القول ولا خفاء ان قراءة الضمتين لا تختص
بالواحد فالاولى تاخيره عن قوله او الجمع اي بمعنى الجمع وقوله وضمة الجمع غير ضمة الواحد
عند المحققين اشارة الى ان في فلك بعد مجيئه بمعنى الواحد والجمع خلافا هل هو جمع
لا بمعنى الواحد ولفظ مشترك وضع مرة للواحد ومرة للجمع من غير ان يكون لفظا آخر
حاصلا من الواحد بتغيير ما اشار في القاموس الى هذا الاختلاف والتغير بجعل ضمة
الجمع عارضا كضمة اسد وضمة الواحد اصليا كضمة قفل وهذا تكلف جدا ولنا وجه
آخر في تغير ما ذكرناه في شرح الكافية لعلك لا تحرم عنه بمطالعة الوافية قوله والثاني
للبيان وتنوين ما للتقليل لغاية قلة الماء بالنسبة الى ما يمكن وفيه آية عظيمة والاولى
تقديم قوله بالنبات على قوله بعد موتها لانه شرح للاحياء وسوى بين العطف على
انزل والعطف على احيا مع ان الكشاف جعل المختار الاول وبين المحقق التفتازاني
وجه اختياره بان العطف على احيا يحتاج الى تقدير الجار والمجرور اي بث به اي بالماء
لان كثرة الدواب تعيشهم بالماء والارزاق الحاصلة منه والمراد بالبث تلك الكثرة
ويحتاج الى من زائدة في الاثبات لان الله تعالى بث كل دابة وتكلف التسوية بناء على ان
تقدير الجار والمجرور ليس ضروريا لمزيد انتظام الكلام اذ الفاء ينوب منابه
ويكون ذكر الجار والمجرور معه كالتاكيد وكلمة من يصح ان يكون للتبعيض لان الله تعالى
لم يبث الا بعض الدواب بالنسبة الى ما في قدرته على انه اثبت الكشاف دواب
في السماء ايضا في سورة حم عسق فان قلت قصد التبعيض ينبغي ان يقول من
دابة فما فائدة ايراد كل قلت لاحاطة الانواع فكانه قال بعض كل نوع وكما ان في
الآية تنبيها على شرف علم الهيئة قوله ومن الناس من يتخذ من دون الله اي متجاوزين
الله فان قلت قوله يحبونهم كحب الله يدل على انهم لم يتجاوزوا في اتخاذ الانداد لله
بل جمعوه مع الانداد قلت تجاوزوه ثم يعودون في الشدائد ويقولون
هؤلاء شفعاؤنا هي وقت الرخاء يقتصرون على محبتهم وعند الشدائد لرفضوهم
على ما يفهم من الكشاف واشار اليه بقوله ولذلك يعدلون عن آلهتهم آه على ان
اتخاذ الاصنام تجاوز وتباعد عن محبة الله اذ لا يجتمع طاعته مع طاعة الانبياء

قوله

قوله اندادا من الاصنام اكتفى في تفسير الانداد بما سبق وهو المثل المعادل ولم يلتفت
الى ما يتراءى من تفسير الكشاف بالامثال انه جعل هنا بمعنى الامثال وجرده عن
معنى المعاداة لان التجريد غير ظاهر ولا داعي اليه وان وجهه المحقق التفتازاني بان
اعتباره لانهم لا يجعلون الاصنام اندادا لانه لا معاداة بين الاصنام ولا دلالة
في هذا الكلام على انهم اتخذوا اندادا لله بل يدل على انهم يسوون بينها وبينه
في المحبة وقوله تعالى ولا تجعلوا لله اندادا على سبيل التهكم لا على سبيل الحقيقة لان
ما ذكره ذلك المحقق ضعيف لان التهكم الذي اعتبره متحقق في هذا المقام ايضا
قوله من الرؤساء الذين كانوا يطيعونهم لقوله لان الظاهر التبرؤ اريد به حقيقته
لا ما هو بمنزلة التبرؤ من عدم النفع والتبرؤ اذ لا يتصور من الاصنام وفيه
ان الند المتخذ ظاهر في الصنم وذلك يدعو الى صرف التبرؤ عن ظاهره وقال المحقق
التفتازاني لا دلالة في الكلام على ان الذين اتبعوهم الانداد فيكونوا هم الرؤساء
وفيه ان الظاهر ذلك نعم يتجه ما ذكرنا ان الظاهر ان الند هو الصنم وذلك يقتضي صرف
التبرؤ عن ظاهره قوله كتعظيم الله الظاهر انه جعل حب الله مصدرا مبنيا للفاعل مضافا
الى المفعول ما لم يسم فاعله ولم يلتفت الى احتماله كما فصله صاحب الكشاف
فانه بعيد عن الفهم مع احتمال كونه من قبيل انبت انباتا لا تلتفت النفس
اليه كيف والمحبوبية امر خفي وسوق الكلام في الكون محبا فيما لم يصرح بان
التشبيه للامر الخفي لا تلتفت النفس اليه ويقتصر على فهم التشبيه على الامر
المقصود قوله لا ينقطع محبتهم لله اشارة الى ان المراد باشد حبا ليس اكثر حبا
بل ارسخ وملاك الامر رسوخ المحبة ولهذا نزل فاستقم كما امرت لان
الاستقامة اثر رسوخ المحبة وكان احب الاعمال عند رسول الله ص م
ادومها قال المحقق التفتازاني انه اشد حبا على احب لانه شاع في الاشد
محبوبية هذا ومنه يعلم انه يعدل في افعل تفضيل شاع في تفضيل المفعول
الى اشد وكونه لتفضيل الفاعل تحرزا عن الالتباس كما عدل في الالوان
والعيوب قوله ثم يرفضونه الى غيره ومن العجيب رفضهم ان باهلة وهم قبيلة
من قيس بن عيلان لما ابتلاهم الله بالقحط اكلوا آلهتهم التي اتخذوها من
الحيس اي التمر المخلوط بالاقط والسمن واقول لم ينفع عن الهه كنفعهم قوله
ولو يعلم هؤلاء الذين ظلموا باتخاذ الانداد يعني الذين ظلموا عبارة عن الذين
اتخذوا اندادا وضع موضع الضمير لوصفهم بالظلم والاشعار بحيث ما
يرون من العذاب والاوجه انه عبارة عن من ظلم باتخاذ الانداد وكتمان
امر الرسول عم وتحريف التوراة الى غير ذلك قوله واجرى المستقبل مجرى
الماضي فوضع اذ موضع اذا لانه عبر عن الماضي التنزيلي بالمستقبل استحضارا

بسكك العصورة فقيل اذ يردن موضع اذ اراد قوله وقرا ابو عامر ونافع ويعقوب ولو
ترى على انه خطاب للنبي عم في الكشاف او عام ولا يظهر وجه لتوكه قال المحقق
التفتازاني يقتضي ان يكون اذ يرون بدلا منه وكذا اذ تبرأ ثم يبعد الابدال
من البدل وان القوة في موضع بدل الاشتمال من العذاب وفي جعله بمنزلة المبصر
المشاهد من المبالغة ما لا يخفى وقيل في معرض التعليل للجواب المحذوف اي لو رايت
امرا عظيما لان القوة لله جميعا وانه شديد العذاب للكافرين وفيه فصل بالجواب ومتعلقه
بين البدل الذي هو اذ تبرأ والمبدل منه هذا كلامه ويفهم منه جواز تعدد البدل
بلا ريبة والتردد في جواز البدل عن المبدل ونحن لم نعثر على تعدد البدل
ايضا ولا ضرورة في هذه القراءة الى جعل اذ بدلا من المفعول به بل يجوز ان
يكون ما هو الاصل فيه من الظرفية وايضا يفهم منه انه جعل ان مقصورة على هذه
القراءة مطلقا فقد غفل عن قوله ويعقوب ان بالكسر وانه زيف حمل قوله ان الله
على التعليل ولا يخفى ان قراءة كسر ان تعضده قوله وقيل عطف على تبرأ قيل يلزم على
هذا ابدال اذ اراد والعذاب من يرون العذاب وليس فيه كثير فائدة ولهذا
لم يلتفت اليه الزمخشري وفيه ان البدل الوقت المضاف الى الاريب والمبدل منه
الوقت المضاف الى واحد وليس كثير فرق بينه وبين ابدال الوقت المضاف
الى التبرؤ متعبد يرون العذاب نعم فيه مؤنة ملاحظة العطف قبل الربط فلهذا
رجح الاول قوله وتقطعت بهم الاسباب يحتمل العطف على تبرأ وراوا والحال
والاول اظهر لان تقطع الاسباب مستقل في الاستعظام لا حاجة الى ضمه مع
التبرؤ حتى يعد قطيعا ومعنى تقطعت بهم تقطعت بسبب كفرهم او ملابسة
بهم قوله اي ليت لنا كرة فنتبرأ منهم بيان حاصل المعنى واما بحسب اللفظ فان
لنا كرة فاعل الفعل المقدر بعد لو اي لو ثبت ان لنا كرة فنتبرأ لكونه في تقدير
اذا ان عطفت عطف عليه قال المحقق التفتازاني وانما تمنوا ذلك لان التبرؤ منهم في الآخرة
لا يغيظهم ولا يعود بضرر عليهم لانهم في شغل شاغل وهول هائل وويل وابل وعلى قراءة
العكس فيه اشكال لان الاتباع اذا تبرؤوا في الآخرة لم يكن لهذا التمني معنى بل ينبغي
ان يكون هذا من المتبوعين على ما قيل ان حفصا قرأ قال الذين اتبعوا على البناء
للمفعول واعترض ان هذا يكون تمنيا لدار الدنيا بعد والآخرة وفيه نظر هذا كلامه
ووجه الاشكال انه لا يصح فنتبرأ منهم كما تبرؤوا منا لان التبرؤ كان من الاتباع
على هذه القراءة والاشكال قوي والاعتراض على تمنيهم بانه لا وجه لتمني ذلك هم
بالتبرؤ منهم في الدنيا بعد دخول الآخرة الذي لا ذل فوقه ووجه النظر ان التبرؤ منهم
لا يغيظهم ولا يضرهم وتمنيهم ذلك تمني اضرارهم وغيظهم من قبلهم ويحتمل
ان يكون تمنيهم للعود الى الدنيا لتدارك متابعتهم بالتبرؤ واذا رادوا ان التبرؤ

في الآخرة

في الآخرة لا ينفع الى المجازاة بتبرئه منهم كما يستفاد من قوله كما تبرؤوا منا بل التنبيه لبيان
كمال التبرؤ قوله مثل ذلك الاراء مصدر اراد محذوف الهمزة من غير تعويض بعض النا د
روي عن سيبويه اراه واراده واقام واقامة ونحو ذلك مع ان المشهور خلافه
لمصلحة تذكيره ذلك بجعل ذلك اشارة الى مصدر يريهم وقد عرفت تحقيقه
في قوله تع وكذلك جعلناكم امة وسطا قوله اصله وما يخرجون فعدل الى هذه
العبارة يعني ان التركيب من قبيل وما انت علينا بعزيز وما انا قلت والغالب
فيه قصد اختصاص المسند اليه بالنفي وليؤمن الفعل لغيره لكنه لم يقصد ذلك
الحصر وان كان صحيحا لان ارباب الكبائر يخرجون عن النار اذ المقام ينبو عن
قصد الحصر ولا نفي الا بقصد المبالغة في النفي لا يخفى ان ظاهر بيان كتب المعاني ان
هذا التركيب لا يكون للتقوي لا انه يجيء لغير الحصر شهد بصدقنا رجوعك اليها
رجوع عالم خبير متفطن قوله نزلت في قوم حرموا على انفسهم رفيع الاطعمة و
والملابس فالامر للوجوب في حق من حرم على نفسه حلالا طيبا قوله او حالا
مما في الارض ومن للتبعيض زعم المحقق التفتازاني ان هذا على تقدير ان لا
يكون حلالا مفعولا به اذ على هذا التقدير هي للابتداء اي شيئا مما في الارض
لان من التبعيضية في موضع المفعول اي كلوا بعض ما في الارض ثم قال
فان قيل لم لا يجوز ان يكون حالا من حلالا فقدم عليه لتنكيره قلنا لان كون
التبعيضية ظرفا مستقرا وكون المفعول حالا مما لا يقول به النحاة وفي قوله اذ لا يؤكل
ما في الارض اشعار بان لزوم التبعيضية انما هو على تقدير المفعولية وبانها
لا يجوز ان يكون للتبيين هذا وفيه نظر لان كون من التبعيضية في موضع المفعول
ليس معناه انه مفعول به من حيث الاعراب مغن عن المفعول به بل انه مسد
موقع المفعول به قال الرضي يعرف كون من للتبعيض بان يكون هناك شيء
متحقق او مقدر يصلح ان يكون بعضا من المجرور بمن كقولك اخذت من الدراهم
شيئا او اخذت من الدراهم اي شيئا فان كان المفعول بعده وهو معرفة فهو متعلق
بالفعل نحو اخذت من الدراهم هذا الدرهم وان كان قبله وهو نكرة نحو اخذت
شيئا من الدراهم جاز ان يكون ظرفا لغوا متعلقا بالفعل وان يكون ظرفا مستقرا
صفة له وان قدم على النكرة كقولك اخذت من الدراهم شيئا جاز ان يكون حالا مقدما
ولا يذهب عليك انه يجوز ان يكون حلالا حالا من الظرف وان يكون صفة متعلقه
بان تقدره فعلا ناقصا قوله بيستطيبه الشرع فهو توضيح للحلال او الشهوة
المستقيمة اي لا تاكلوا على املاء المعدة والشهوة الكاذبة ورد بان ما لا يستطيبه
الشهوة اما حلال ولا منع منه واما حرام وهو خارج بالحلال دل عليه فلا ينافيه
قوله ان الحلال دل على الاول ويمكن دفعه بان الحلال كان مثبتا بالشرع و

وحرمة الاكل بلا شهوة صادقة مما يعرف بهذه الآية قوله لا تقتدوا به في اتباع الهوى
صار متابعة الخطوة مثلا في الاقتداء وانما قيده بقوله في اتباع الهوى لان الشيطان
ربما يدعو الانسان الى الطاعة ليتوسل به الى العام في معصية فيتبع له في الطاعة و
يتحفظ عن المعصية قوله جعلت ضمة الطاء كانها عليها والواو المضموم يبدل
بالهمزة تخفيفا كما في اقتتت واجوه قوله ولذلك سماه وليا في قوله اولياؤهم
الطاغوت ويحتمل ان يكون تسميته وليا مبالغة في نفي الولي للذين كفروا فتامل
قوله بيان لعداوته ووجوب التحرز عنه الظاهر بيان ووجوب التحرز قوله انه لكم
عدو مبين وقوله انما يامركم بيان العداوة لا بيان وجوب التحرز قوله استعير الامر
لتزيينه وبعثه لهم اشارة الى دفع اشكال ذكره الكشاف وهو انه تعالى قال ان
عبادي ليس لك عليهم سلطان اذ الامر يقتضي العلو ووجه الدفع ان الامر استعير
لتزيينه القبائح ووسواسه ويمكن دفعه بان الامر للاستعلاء لا للعلو وبان
المراد الامر بعد اتباع خطواته فيكون امره للغاوين وقد استثني من العباد الغاوين
قوله وفيه دليل على المنع في اتباع الظن راسا لان العلم مقابل الظن والمظنون
مندرج تحت ما لا يعلمون وما ذكر في كتب الاصول لا يدفع كون المجتهد تابعا للظن
لانه لا يتم دليله الا ان وجوب الظن يقيني ولا يجعل الحكم الشرعي الاجتهادي يقينيا و
ولا محيص عن الاشكال الا بحمل العلم على العلم حقيقة او حكما كظن المجتهد وان
الشارع جعله في حكم اليقين دافعا للحرج قوله ما وجدنا هم عليه قال الكشاف
بد يعني بل نتبع ما وجدنا عليه آباءنا وقال المحقق التفتازاني هذا يستغني عن الدليل
اذ ليس له معنى آخر وفيه انه لم ينصب الكشاف القرينة على التوارد الارادة حتى
ينفي عنه عدم الاشتراك اللفظ بل نصب الدليل على اللغة وقال النبي عمني
وجدلانه يستعمل وجد في مقام نعم لو كانت اللغة مشهورة لكانت مستغنية
عن الدليل وكان القاضي ترك الدليل لانه تعلق في اللغة لا كحقق كالكشاف
قوله وقيل في طائفة من اليهود دعاهم رسول صلعم الى الاسلام اه حيث ان ما الفى
عليه اليهود اباؤهم هو التوراة فكيف يصح رد قولهم بقوله او لو كان اباؤهم
لا يعقلون شيئا ولا يهتدون الا ان يقال تعريض بانهم الغوا اتباعهم على تحريف
التوراة اذ لو وجدوا اباءهم على التوراة لوجدوهم طالبين لدين محمد صلعم منتظرين
له قوله ومثل داعي الذين قدمه لتقدمه في الذكر والافالراجح تقدير المضاف
في المشبه به لان المقصود مذمة الكفرة والظاهر اجراء الكلام عليهم لا على داعيهم
وان الحاجة الى التقدير مست في المشبه به فالتاويل قبل الوصول اليه مادي
قبل الحاجة وقد اشار الى الترجيح بتصوير المعنى على تقدير حذف المضاف
من المشبه به وعدم الالتفات الى تصويره على الاضمار الآخر واشار الى وجه

اختيار

اختيار حذف المضاف مع وجود التوجيه المستغنى عنه حيث قال ولكن
لا يساعده الادعاء وندا لان الاصنام لا تسمع الا ان يجعل ذلك من
باب التمثيل المركب اي التشبيه المركب دون المفرق فانه ح لا حاجة الى اثبات
سماع الاصنام يكفي متشابهة حالها بحال البهائم في عدم الفهم فان قلت
لا نقصان في جعله مركبا بل الفضل فيه فكيف يعتذر به عن اختيار حذف
المضاف مع الاستغناء عنه قلت اراد ان في تقدير المضاف يكثر الفائدة
بجعل الكلام محتملا للتمثيل المفرق والمركب فلو لم يقدر لفات هذه الفضيلة
ولم يثبت الكشاف المساعدة على تقدير تمثيل المركب قال المحقق التفتازاني
الحق معه كيف والتشبيه المركب وانه لم يطلب ان يكون لكل ما في المشبه به
نظيرا مما ذكر في المشبه به الا ان الانسب ان لا يذكر في احد الطرفين ما لا دخل له
في التشبيه ويمكن ان يوجه النظم بما يغني عن التقدير ويساعده الادعاء
ونداء بان يجعل مثل الذين كفروا في جواب من يدعوهم الى الاسلام حيث
يقولون بل نتبع ما وجدنا عليه آباءنا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء
حكى ان الناعق لا يقصد الا صوتا يجب نعيقه كذلك الكافرون لا يقصدون
الا صوتا وهذا نهاية المبالغة في مذمة جدالهم ودفع بحثهم قوله لما وسع الامر
على الناس كافة فان قلت قد سبق ان السابق نزل في قوم حرموا على انفسهم
رفيع الاطعمة والملابس فكيف حكم بانه توسعة الامر على الناس كافة
قلت العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص المورد ويمكن نقول لما امرهم باكل الحلال
الطيب والكف عن اتباع الشيطان فطال الكلام فيما يتعلق بذلك الكف
وكان لاكل الحلال الطيب موجب آخر هو الشكر والذي ذكره اراد ان لا
يبعد التابع عن المتبوع اعاد الامر بالاكل ليتصل به قوله واشكروا الله
وهذا من نكت التكرير يعرفه من له معرفة بمباحث الاطناب قوله فان
عبادتكم لا تتم الا بالشكر لا يخفى ان توقف تمام العبادة على الشكر لا يقتضي
حصر العبادة فيه ويمكن نقول علق الامر بالشكر بحصر العبادة فيه اشارة
الى ان الشكر يتوقف على التوحيد قوله انما حرم عليكم الميتة على بناء الفاعل
والضمير لله والميتة منصوب وهي القراءة ورفع الميتة ح على انه خبر ما
بجعلها موصولة لا كافة قراءة شاذة وقراءة حرم مجهولا وحرم ككرم وعلى
ثانيتي القراءتين الميتة مرفوعة لا غير لكن فيه توجيهان نعرفهما قوله اخرجهما
العرف عنها لاختصاص الميتة بعرف اللغة بما لا يذبح ومات بغير ذبح او ذبح شيء
الشرع حيث قال صلعم احلت لنا ميتتان ودمان واما اهل لغير الله لا يفيد حرمة
ما لم يهل باسم الله فالعلم به من السنة قوله فلا اثم في تناوله بل ربما يأثم

بمنزلة الاكل قوله قلت المراد قصر الحرمة على ما ذكر مما استحلوه لا مطلقا وقصر حرمته
على حال الاختيار فمعنى الكلام حذف والتقدير انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم
الخنزير وما اهل لغير الله في حال الاختيار بقرينة فمن اضطر الآية والاظهر
ان الحصر اضافي بالاضافة الى حرمة المؤمنين من المستلذات فالكلام دون ما من
السائبة والوصيلة والحام قيح العفر فرادا او قلبا قوله لانهم اكلوا ما يتلبس
بالنار بكونها عقوبة عليه فكانه اكل النار بمعنى ايقاع الاكل على النار يجوز عن
ايقاع الاكل على ما هو سببه فكلام ط في المجاز في النسبة وان كان اكلت دما
مشهورا في المجاز في الطرف بان كان اطلاق الدم على المسبب منه اعني الدية قوله
اكلت دما اي دية ان لم ارعك من الروع بمعنى التخويف اي ان لم اخوفك بضرة
اي بزوجة اكبر عليك بعيدة مهوى القرط ما يعلق القرط في جانبه وهو المنكبان
وبعده كناية عن طول العنق طيبة النشر الرائحة ومعنى التخويف بالضرة ان يجعل
خائفة من الضرة لانها اذا وجدت الضرة تكون خائفة منها ولا تاذي ووجه الحلف
باكل الدم ان اكل الدية عار عند العرب ومتفرع على قتل عزيزه قوله ومعنى في بطونهم
ملء بطونهم ثم قال المحقق التفتازاني هذا بيان لحاصل المعنى واما التحقيق فهو انه جعل
البطن بتمامه محل الاكل قيل بمنزلة جعل الكل في البطن او في بعض البطن وهو ظرف
متعلق بالاكل لا حال مقدرة على ما في الكواشي وقوله كلوا في بعض بطونكم تعفوا
يعني اجعلوا محل الاكل بعض بطونكم تكفوا انفسكم مما لا يحل ولا يجمل فان جميع
المفاسد من امتلاء البطن قوله عبارة عن غضبه عليهم لما كان في ارادة الغضب
ظاهرا لا شتهاره فيه ولم يكن في نفي الكرامة بتلك المثابة قال في الاول عبارة
وفي الثاني تعريض والمراد بمقابليهم اهل الجنة وذكر في الكشاف توجيها ثالثا وهو
حمل الكلام على ما هو المحبوب عندهم ولما كان بعيدا لم يلتفت اليه قوله وان الذين اختلفوا
هذه جملة حالية واما ايمانهم بالبعض كالتوراة وكفرهم ببعض كالفرقان لا يوجب
اختلافهم بل اختلاف الكتب بزعمهم فلذا قال المحقق التفتازاني الاختلاف عائد الى
جنس الكتاب حيث جعلوه قسمين ووصف القوم به يجوز ومناط السبب
للعذاب هذه الجملة الحالية لا تنزيل الكتاب وهو ط اما كونه مناطا على تقدير ان
يكون الاختلاف بجعل التوراة حقا والقرآن باطلا فظ لانهم كفروا بالقرآن و
التوراة ايضا لان الكفر بالقرآن كفر بما في التوراة من انه حق وكذا ان كان المراد
الاختلاف في التوراة بتاويلها او تحريفها لانهم كفروا بالكتابين واما كونه مناطا
على تقدير ان يكون الاختلاف اختلاف المشركين في القرآن فهو كما قال الكشاف
ان كتمانهم صار سببا لضلال المشركين اذ لو لم يختلف اولئك ولم يشاقوا لما
جسر هؤلاء ان يكفروا ط قوله واختلفوا بمعنى تخلفوا او خلفوا انه حمل

الاختلاف على التخلف او التخليف وكذا لم يجزه بشيء من المعنيين ولكن ان يجعل ذلك
اشارة الى منشا اختلافهم في التوراة فانهم صاروا بالتخلف او التخليف
مختلفين في التوراة وصار توراة احدهم غير توراة آخر والتحول ابتداع الكذب
كذا في القاموس قوله قال ليس البر الخ تمام عبارة الكشاف وليس البر في ان
تولوا لانهم لم يزعموا انه جنس البر كله بل فيه فمن كلام المحقق اشعار بان القاضي
غفل عما قصده الكشاف بادراج في قطنه لهذا وتركه وليس كذلك بل لان نفي
مثل ان تولوا على جنس البر لا يتحقق فيه نفي الحصر بل يكون بمعنى نفي كون التولية
فردا من افراد البر بان يكون للفرد المبهم والاوجه ان قصد الكشاف بتقديره في
الاشارة الى توجيه يغني عن جعل البر بمعنى البار ولم يلتفت اليه القاضي لان قوله
ولكن البر من آمن بابه لا يلايم ذلك بل جعل البر بمعنى البار فتامل قوله وقيل عام
لهم وللمسلمين اي ليس البر مقصورا بامر القبلة الظ على امر القبلة وجعل نفي القصر
على قراءة من نصب البر على انه ظ لان تعريف المسند وتقديمه يكون للقصر فاذا دخل
النفي صار لنفي القصر وعلى قراءة من رفعه ونحو بان يجعل اللام للاستغراق اي ليس
كل البر ان تولوا قال المحقق التفتازاني اوجه لفظ الامر اشارة الى ان قوله ان تولوا
لان زعم المسلمين لم يكن ان كل البر تولية المشرق والمغرب بل البحث عنه ونحن نقول
لعل المعنى وليس البر تولية جانب من الجوانب حتى يوجب النزاع فيه والمحافظة عليه
بل البر تبر الايمان والاتباع والايتان بالاعمال على حب الله فالتولية بر لما كان مقتضى
الايمان والانقياد لامره فلا ينبغي النزاع فيه لكونه قبلة الآباء بل لكونه ما امر الله به
وبهذا ينقطع نزاع اليهود وغيره مع المؤمنين ويسهل عليهم تحويل القبلة قوله
او ولكن ذا البر اشارة الى تاويل البر باحد الوجوه الثلثة المشهورة جعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل وحذف المضاف واطلاق البر على البار يدعى انه عين البر وان كان
ظاهر بيانه في حذف المضاف قوله والمراد بالكتاب الجنس او القرآن قال المحقق
التفتازاني ان هذا اذا بنى على ما يراد بالكتاب في قوله اختلفوا في الكتاب ليتلايم
اجزاء الكلام وح بقي احتمال آخر وهو ارادة التوراة ولا مانع عنها في هذا المقام
لان الايمان بالتوراة توجب الايمان بمحمد والقرآن واعتقاد نسخ التوراة قوله
على حب المال كما قال عم لما سئل اي الصدقة افضل ان توتيه رواية البخاري ومسلم
ان تصدق وكانه اوقعه فيه رواية الكشاف ومعنى ان الايتاء على حب المال
ليس عبارة عن افضل الصدقة صدقة البخيل الشحيح حتى يكون صدقة البخيل
افضل من صدقة الكريم بل المراد بحالة الحب للمال ان يكون قبل الياس عن الحيوة
وحالة الاشراف على الموت كما كشف عنه الحديث وكذا في تقييده بحالة الاحتياج
كما قال عليه السلام افضل الصدقة جهد المقل بل المراد الاهم التوحيد بمعونة المدشي

قوله لكن ابناءهم اثنتان اى ختنتان قوله لان السبيل يرعف به اى يتقدم والرعف السبق ومنه الرعاف للدم السابق من الانف ومعنى تقديم السبيل اياه ان المسافر اعز الاصناف قوله وفى الحديث نسخت الزكوة كل صدقة يعنى فى الاية اشارة الى حقوق كانت قبل شرع الزكوة لا الى حقوق ثابتة فى الشرع مع الزكوة وقيل نسخ الزكوة للحقوق المقدرة والا ففى المال حقوق للمحتاجين قوله والموفون لعهدهم اذا عاهدوا اى فى جميع ازمنة عهدهم ونصب الصابرين على المدح معناه تقديره ما يدل على المدح مثل واخص الصابرين اى يريد اريد اوامدح وح يكون من عطف الجملة على جملة ولكن البر من آمن باسمه وحذف هذا المقدر واجب والمشهور في النصب او الرفع او على المدح هى الصفات المقطوعة ولم يجد ذلك متينا فى المعطوف وانما اخذناه من هذا الموضع ولا يبعد ان يجعل ولئك اشارة الى المخصوصين بالمدح ويكون حصر الصدقة والتقوى فيهم ادعاء للمبالغة فى مدحهم وبالجملة فيه تعريض ظ للكاذبين والكاذبين احدهما نكتة للاتحاد عن الشرك والكفر وقوله واليه اى الى ان الآية جامعة بجميع الكمالات الانسانية اشار بقوله ع م من عمل بهذه الآية فقد استكمل الايمان لان الايمان الكامل لا ينفك عن احراز جميع الكمالات ويمكن ان يكون للحديث اشارة الى ان الايمان لا يكمل الا بالعمل وايمان من لا عمل له مشتمل على الخلل قوله وكانوا لا حدهما طول فى القاموس الطول الفضل وامرهم ان يتباووا وفى الصحاح وفى حديث امرهم ان يتباووا على زنة يتفاعلوا والصحيح يتباووا على مثال يتقاولوا وكان الرواية عند القاضى كانت كما هو الصحيح والثابت فى كتابه تصحيف من الكاتب ومعنى يتباووا يتكافوا ولا يتعمد احدهم بنفسه على الآخر فى مقام القصاص والمقصود بيان غرض الآية ليدفع مفهوم المخالفة المتوقف على ان لا يكون للقيد غرض آخر سوى الاختصاص وحاصله ان تخصيص هذه الثلث لاثبات مساواة حر بحر وعبد بعبد وانثى بانثى وانه لا فضل لاحدى القبيلتين فى باب القصاص على الاخرى لا لحصر صور القصاص فيها فعلى هذا كان الانسب فلا يدل على ان لا يقتل الحر بالعبد والذكر بالانثى كما لا يدل على عكسه هذا وفى قوله كما لا يدل على عكسه اشارة الى دليل آخر على ان المراد ليس بمفهوم المخالفة وحاصله لو كان المراد مفهوم المخالفة لوجب ان لا يقتل العبد بالحر والانثى بالذكر ولم يقل به احد وربما يجاب عنه بانه لم يعتبر مفهوم المخالفة ههنا لانه يعلم من قتل العبد بالعبد وقتل الانثى بالانثى بطريق الاولى ولك ان تقول ليس مفهوم معتبرا والا لم يقتل الذكر بالذكر وندفع بانه لم يعتبر لدلالة قتل الانثى بالانثى على قتل الذكر بالذكر للمساواة وقوله فان المفهوم حينئذ فى تقدير فان المفهوم معتبر حينئذ قوله وانما منع مالك والشافعى قتل الحر بالعبد سواء كان عبده او عبد غيره لما روى على رضى الله عنه مناط انما يحتمل ان يكون قوله قتل

الحر بالعبد يعنى ما منع مالك والشافعى الا قتل الحر بالعبد ولم يمنعا قتل الذكر بالانثى وفيه مخالفة الكشاف حيث قال وعن عمر بن عبد العزيز والحسن البصرى وعطا وعكرمة وهو مذهب مالك والشافعى ان الحر لا يقتل بالعبد والذكر بالانثى اخذا بهذه الآية ولكن ان نجعل مناط الحصر قوله لما روى على رضى الله عنه اى ما منعا عن قتل الحر بالعبد الا بما روى دون الاخذ بهذه الآية حتى يتوهم انهما منعا عن قتل الذكر بالانثى وقد استدل على عدم قتل الحر بالعبد بالسنة واجماع الصحابة والقياس على الاطراف فانه لا يقطع بطرف العبد طرف الحر قوله ومن سمع دلالته فليس له دعوى نسخة فيه مخالفة الكشاف حيث قال وعن سعيد بن مسيب والشعبى والنخعى والثورى وهو مذهب ابى حنيفة رح انها منسوخة بقوله النفس بالنفس ووجهه انه لا يصلح ان يكون ناسخا فيبعد نسبته الى هؤلاء الاعلام قال المحقق التفتازانى انهم يقولون ان المحكى فى كتابنا من شريعة من قبلنا بمنزلة المنصوص المقرر فيصلح ناسخا هذا ولا يخفى عليك ان المحكى فى كتابنا انما يكون بمنزلة المنصوص المقرر لو لم يكن فى كتابنا ما ينافيه واورد ايضا ان قوله النفس بالنفس لا يرفع حكما فى هذه الآية بل فيه زيادة حكم آخر ودفع بان هذه الآية اشتراط المساواة فى الحرية المذكورة ولا خفاء فى انه رفعه النفس بالنفس قوله وقرئ كتب على البناء للفاعل والقصاص بالنصب وكذا كل فعل جاء فى القرآن ان كل فعل اسمه جاء فى القرآن فانه يصح اضمار اسمه من غير سبق ذكره لتعينه فى العقول وليس فى اضمار المتعين المتقرر قبل وكره اضمار قبل الذكر كما تقرر فى محله قوله فمن عفى له من اخيه شئ اى شئ من العفو لان عفا لازم كذا فى الكشاف لكن فى القاموس عفا له ذنبه وعن ذنبه ترك عقوبته فيصح ان يكون شئ مفعولا به واما على ما ذكره فهو مفعول مطلق وانما صح قيامه مقام الفاعل لانه مفعول مطلق للنوع والمراد عفو قليل وهو من قبيل ان نظن الا ظنا بجعل تنكيره على التقليل فافهم قوله وفائدته اى وصف العفو بالقلة الاشعار بان بعض العفو كالعفو التام فى اسقاط القصاص سواء قال القاتل عفوت عن بعض الدم او قال بعض الورثة عفوت ولا يبعد ان يقال فائدته ان المراد العفو عن الدم لا العفو المطلق الذى هو العفو عن الدم والدية فانه ليس فيه اتباع بالمعروف قوله وذكر بلفظ الاخوة الثابتة بينهما من الجنسية والاسلام ليرق له ويعطف عليه لم يكتف بالاسلام ليشمل العفو عن القاتل الذى فانه اخ فى الجنسية لا بالاسلام والمراد بالعطف اما العطف بالعفو او بالاتباع بالمعروف فضمير الفاعل ولى القتيل والضمير المجرور القاتل ولك ان تريد ليرق كل منهما للآخر ويعطف عليه كالاولى بما سمعت والقاتل بالاداء بالاحسان قوله وفيه دليل على ان الدية احد مقتضى العمد والا لما رتب الامر بادائها على مطلق العفو بل بشرط رضاء القاتل وللقائل ان يقول المراد بمعنى له شئ

ان يتحقق العفو لان يقال عفوت عن الدم عنه من لا يحل الدية مقتضى القتل لا يتوقف
تحقق العفو بدون رضا القاتل **قوله** اى الحكم المذكور فى العفو والدية كذا فى الكشاف
ايضا فالاولى جعل ذلك اشارة الى التخيير بين القصاص والدية وهو المناسب لقوله
صبر هذه الامة بينهما لكن الدية تيسيرا عليهم ولا يخفى انه لا يستفاد من النظم على ما
حملوه التخيير بين العفو المطلق والدية والقود لانه ليس فيه الايماء الى مطلق العفو
واما على ما حملناه حيث اردنا بشيء من العفو سابقا بل العفو المطلق ففيه ايماء الى
العفو المطلق ويصح حمل قوله ذلك على التخيير بين القود والدية والعفو المطلق والحق
بالاتباع هو اللاصح **قوله** كلام فى غاية الفصاحة والبلاغة الظاهر انه اراد بالفصاحة
غير معنى البلاغة وكانه لم يجعل الفصاحة جزءا من البلاغة وعليه المفتاح وفى قوله
نوع من الحيوة عظيم اشارة الى ان التنكير للنوعية والتعظيم وجعل النوعية معللا
بوجهين ولم يجعل التنوين للنوعية بناء على الوجه الاول وللتعظيم بناء على الوجه الثانى
كما فعل الكشاف احترازا عن التحكم وعلى الاول فيه اضمار يعنى حذف المضاف اذ التقدير
ذلك فى شرع القصاص او علم القصاص وعلى الثانى تخصيص اذ فى القصاص ليس
حيوة المقتص منه بل حيوة من اراده مثلا ويمكن ان نقول اللام للعهد فى هذا النوع من
القصاص المخير بينه وبين الدية والعفو وحيوة عظيمة منها حيوة من يعفو عنه **قوله**
يا ذوى العقول للتامل فى حكمة القصاص **قوله** والله اعلم خص بهذا النداء القصاص بالبالغين
ومنع الصبيان عن القصاص لان اولى الاحلام فى الشرع هم البالغون وعليه حمل
قوله عليه السلام وليلينى اولوا الاحلام منكم **قوله** فى المحافظة على القصاص
اى تتقون عن العصيان فى المحافظة ويحتمل ان يراد تتقون عن القتل انفسكم
بمحافظة القصاص **قوله** كتب عليكم وجه الفصل ظاهر والظ وكتب عليكم عطفا على
قوله كتب القصاص فى القتلى وكانه لم يقصد دخوله تحت النداء فرق بينه وبين الحكم
السابق والاصح لانهما يكونان شاقين على النفوس بعيدين عن القبول احتاجا الى
سبق النداء المبنى عن فرط العناية وللاهتمام بخلافه فان الوصية للوالدين و
والاقربين بعد اليأس عن الحيوة ليس شاقا بل مقتضى الطبيعة فلم يعطف لئلا
يوهم دخوله تحت النداء وانما قال كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ولم يقل
اذا حضركم الموت ولا اذا حضر احدكم الموت كتب عليه كما هو مقتضى الظ لان الوصية
لم تفرض على من حضره الموت فقط بل عليه بان يوصى وعلى الغير بان يحفظه و
لا يبدله فقال عليكم اشارة الى انه ليس فرضا على من حضره فقط وقال
حضر احدكم الموت بحصر المخاطبين بالاعتراض عليهم **قوله** اى اسبابه وظهور اماراته
كانه اشار الى حذف مضاف ولو جعل الحضور بمعنى الحضور العلمى لاستغنى عنه
اى غلب على ظنه الموت وما ذكره يحتمل ذلك فتامل **قوله** لما روى عن على رضى الله عنه

لا يخفى ان المروى عن على وعائشة يدلان على انه لا تنسخ الآية بآية المواريث وفى الكشاف
ان رجلا اراد الوصية وله عيال واربعمائة دينار فقالت ما ارى فيه فضلا واراد آخر
ان يوصى فسألته كم مالك فقال ثلثة آلاف الى آخره وكانه ترك بعض ذلك الاخر لانه
لا يدل على ان المراد بالخير المال الكثير لاحتمال ان يكون نفى الفضل لنسخ الآية **قوله** وتذكير
فعلها للفصل الى تصحيح التذكير مع جواز التانيث للفصل فلا يرد ان التذكير
لا يتوقف على الفصل الا اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا وقوله او على تاويل ان يوصى
يتجه عليه انه لا وجه لتاويل الفاعل لتصحيح التذكير اذ عدم التاويل راجح ويمكن
دفعه بان عمله فى الظرف دعى الى التاويل لان عمل المصدر لتاويله بان مع الفعل
فلما دعى العمل الى التاويل لان عمل برجح التاويل التذكير لكن هذا يوجب ان لا يذكر
الايصاء ولهذا اقتصر الكشاف على ان يوصى وانما قال والعامل فى اذا مدلول كتب
ولم يقتصر على كتب لان احداث الفرض عليهم لم يكن وقت ان حضر الوقت اوهم
بل احدث فرض فى ذلك الوقت عليهم فهو متعلق بالفرض المدلول لكتب لا بقوله
كتب حتى يكون ظرفا للاحداث وفى قوله لا الوصية لتقدمه عليها وان اشتهر فيما
بين النحاة ان معمول المصدر لا يتقدمه ان التحقيق ما ذكره الرضى ان الظرف
يتقدمه قال الله تعالى فلما بلغ معه السعى وللغير نظير ومن البين ان الاصح
بحسب المعنى تعلقه بالوصية لان المفروض هو الوصية فى هذا الوقت **قوله** ورد
بانه ان صح اى البيت بهذه الرواية وكان الراوى ممن لا يتادى الحكم بعدم صحة روايته
لكونه موثوقا به ممن ضرورات الشعر وانما تردد فى صحة الرواية اشارة الى ما
قال الرضى انه يروى من يفعل الخير فالرحمن يشكره ولا يمكن توجيه الشعر بانه من
قبيل وان احد من المشركين استجارك وتقريب الكلام يشكرها الله تعالى حذف يشكر
لدلالة حرف الشرط عليه حيث يقتضى ترك الفاء تقريب الفعل ووجب الحذف
للتفسير لان الحكم المفسر يجب ان يجزم فلما لم يجزم يشكرها علم انه خبر المرفوع قبله
والجملة جزاء **قوله** وكان هذا فى بدء الاسلام لما كان هذا يرينا عنه ينبغى ان يقول
قيل وكان هذا الحكم وكانه اشار بهذا الاسلوب الى انه المشتهر فيما بينهم كما
قال العلامة التفتازانى لكن قال يجب تاويل هذا المشتهر لعدم صحة القول بالنسخ
قوله والحديث من الآحاد ذكره فيه رد على الكشاف حيث جعله لاشتهاره بمنزلة المتواتر
ليتم النسخ به ونسخ الآية بالحديث المشهور جائز عند الحنفية لكنه لا يقبله الشا[فعية]
قوله فلا يفضل الغنى مبنى على انه قبل فرض المواريث **قوله** ولا يتجاوز الثلث مبنى
على القول بانه لا يعارض آية المواريث ويجمع معها والحديث من الآحاد فلا يدفع
حكم الآية لا على قول من فسر باحد الاربع وعلى قوله ينبغى ان يفسر المعروف بان لا
يخالف فى وصيته ما اوصى به الله ويمكن ان تفسر الوصية بالمعروف بان يشهد على

فعبتر

وصيته قوله مصدر مؤكد اى حق ذلك حقا ظ انه جعله تركيب زيد قائم صفا اى حق
حقا فيكون من قسم التاكيد لغيره من مواضع وجوب حذف عامل المفعول المطلق
قياسا والحق بمعنى الصدق وهذا انما يتم لو كان كتب عليكم اخبارا اما لو كان لطلب
الوصية وايجابه فلا على انه لا يستقيم تعلق على المتقين به ح فالصواب انه بمعنى الواجب
مفعول به لفعل محذوف اى جعل حقا على المتقين ثابتا فى ذمتهم قوله فمن بدله
غيره من الاوصياء والشهود بعد ما سمعه وصل اليه وتحقق عنده لما جعل من بدله
شاملا لغير الشهود فسر السماع بالعلم اليقينى ليشمل الوصى لان الوصى لا يلزم
السماع من الموصى كالشهود بل يكفيه العلم على اى وجه كان وليس لك ان تجعل السماع
اعم من السماع من الموصى لان الشاهد لا يكفيه السماع عن غيره وفيه تامل تامل تعرف
قوله وعد للمصلح وذكر المغفرة لمطابقة ذكر الاثم طابق كونه اثما لا يلائم للوعد بالمغفرة
وانما اتى به لانه يناسب ذكر الاثم وكون الفعل يوهم انه اثم لكونه من جنس الاثم ولا يكفى
ضعفه بل وعد له بمغفرة اثامه وانزال الرحمة وما من احد الا ويحتاج اليهما فكمال
الوعد بهما ولك ان تجعل وعد المغفرة اثم الموصى بتغييره واصلاح صيغه وقوله من
جنس ما يؤثم يعنى ما يوقع فى الاثم بغالب الثم بالمداراة او قصر فى الاثم وانما اما انه
بالتشديد فمعناه نسبه الى الاثم قوله وتطيب على النفس فان البلية اذا عمت
طابت قوله والصوم فى اللغة الامساك عما تنازع اليه النفس اى تشتاق اليه
النفس فى القاموس الصوم الامساك عن الطعام والكلام والشراب والنكاح والسير
قوله لعلكم تتقون المعاصى فان الصوم يكسر الشهوة التى هى مبدأها ويحتمل ان يكون
المراد كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم يعنى فى اوسط ايام الوحى دون اولها
لكى تتقوا عن فوته اذ كان فى فرضه اول الاسلام لكونه عبادة شاقة مظنة كثرة
الفوت فاذا فرض بعد توطين النفوس على دين الاسلام وامضاء الاحكام كان بعيدا
عن الفوت لمشاقته قوله فان الصوم له وجاء هكذا اشتهر وفى حديث عبد الله فانه
له وجاء والوجاء بالكسر كسر عروق الانثيين مع بقائهما قوله ونصبها ليس بالصيام
لوقوع الفصل بينهما اى الفصل بالاجنبى وهو كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم
تتقون وفيه رد ما فى الكشاف من ان انتصاب اياما بالصيام كقولك نويت
الخروج يوم الجمعة واعتذر بان ذلك مبنى على جواز الفصل بين الظرف وعامله وان لم يجز
فى غيره وبيان الفصل بالاجنبى ان قوله كما كتب على الذين وقوله لعلكم تتقون ليس
معمول الصيام بل الكتابة ولك ان تجعل مصدرا منصوبا عن الصيام اى كصوم كتب
على كتب على الذين من قبلكم وتجعل قوله لعلكم تتقون متعلقا بالصيام وتقول
المراد انه كتب عليكم صوم يعدد عليكم بهذا الزمن ولك ان تجعل قوله اياما معدودات
منصوبا بتتقون اى تتقون المعاصى بالتمسك بالصوم اياما معدودات هى ايام

الدنيا الفانية او بقية السنة وفيه تحريض على الانقياد بتقليل ايامه وتسهيل الامر
على النفس وقوله بل الاضحاء صوموا لدلالة الصيام عليه الظاهر لدلالة كتابة
الصيام عليه فتامل قوله والمراد بها رمضان اورد عليه انه لو كان رمضان لما كان
لتخيير المريض والمسافر وجه واجيب بان ايجاب رمضان اولا كان على التخيير بينه
وبين الفدية فخفف عنهم الايجاب على التعيين اعيد ذكرهما تنبيها على ان تخييرهما بحاله
لم يطرأ عليه تغيير قوله اوما وجب صومه قبل وجوبه ونسخ به وهو عاشوراء
وثلثة ايام من كل شهر وفى شرح المحقق التفتازانى هى ايام البيض فيه ايضا فان
قيل كيف يكون الناسخ متصلا قلنا الاتصال فى التلاوة لا يدل على الاتصال
فى النزول هذا وبيان السؤال على ان النسخ ما عمل به مدة مديدة كيف يكون
متصلا به وجعل الكشاف هذا التعيين فرع ان يكون المراد بالتشبيه الحق كما كتب
على الذين من قبلكم التشبيه فى عدد الايام واورد عليه انه لم يعرف من الامم
السابقة كون صومهم سبعة وثلثين فلذا عدل عما فعله وجعله فرع ان يكون
التشبيه فى مجرد الفرضية واجيب عما اورده على الكشاف ان المراد بالتشبيه فى
عدد الايام مجرد القلة قوله او على انه مفعول ثان لكتب عليكم على السعة يعنى على
التجوز بجعل الظرف مفعولا به واذا توسع فى فعل له مفعول واحد يتعدى للظرف
المتوسع فيه مفعول ثان ولا يتوسع فيماله ثلثة مفاعيل لانه يكون ح مفعولا
رابعا ولم يجئ فى كلام العرب مفاعيل قوله لما روى ان رمضان كتب على النصارى
فوقع فى برد او حر ظاهره التردد وهو ينافى ما فى الكشاف فوقع فى البرد
الشديد والحر الشديد يعنى لوقوعه تارة فى الحر وتارة فى البرد فحولوه الى الربيع
وفيه ان الوقوع فى الحر يوجب المشقة والتحويل والوقوع فى البرد لا يوجب ذلك لان
ايام البرد ايام قصيرة والصوم فيها اسهل من الصوم فى الربيع ولا يبعد ان يراد بقوله
لعلكم تتقون ح التقوى عن تغيير وقته والزيادة عليه كما فعل من سبقهم الموتان
كالفزان موت بماشيته قوله فمن كان منكم مريضا مرضا يضره هذا هو المتفق بين
الشافعية والحنفية قال المحقق التفتازانى المقرب من مذهب الشافعى ان الصوم احب
ما لم يتضرر هذا لكنه يخالف ما فى الانوار والمبيح لا فطار المرض الذى يضره الصوم
قوله وفيه ايماء بان من سافر اثناء الصوم لم يفطر اشارة الى نكتة اختيار قوله على سفر
على مسافر على طبق مريضا واشار بقوله او راكب سفر دون قوله او راكبا على سفر
الى انه لم يقدر متعلق الجار راكبا لانه بعيد عن الفهم بل حمل قوله على الاستعارة التمثيلية
قال المحقق التفتازانى انه اشار بقوله على سفر الى ان المراد السفر المعتد به الذى
استعلى به المسافر على السفر يتصرف فيه كيف يشاء فلذا اختاره على مسافر او ما ذكره القاضى
اجل قوله اى فعليه اما بمعنى كتب عليه وهو انسب بعبارة الآية او فيجب عليه وقوله

صوم ايام المرض او السفر اشارة الى ان قوله عدة مع تنكيرها يتقيد بقرائن المقام ان المراد المرض
او السفر فلذا استغنى عن ان يقول عدتها **قوله** وهذا على سبيل الرخصة اى هذا الامر للرخصة
والتخيير وقيل للوجوب وقيل ان هذا الخلاف لا يخص قراءة النصب بل في قراءة الرفع ايضا
فليس تقديره أن افطر فيها متفقا وكانه اعتمد على انه مما يعرف ببيان حال هذه الزيادة و
وبعد في الحكم بالوجوب بحث لان الظاهر ان يكون مخيرا بين الصوم من ايام اخر وبين
الفدية لانه اذا كان الصحيح المطيق مخيرا فلا يظهر التضييق على المريض بان يصوم يوما
اخر فالمريض مثلا مخير بين ثلاثة امور صوم يوم مرضه ويوم اخر والفدية والمطيق
بين امرين لا يقال المطيق ايضا عليه القضاء او الفدية لان من فاته الصوم عمدا يقضي
لانا نقول يجوز ان يكون الحال في بدء الاسلام الفدية دون القضاء وههنا خلاف آخر
وهو انه هل يقضي متتابعا او مخيرا في التتابع وعدمه مذهب عامة العلماء التخيير ومذهب
علي وابن عمر والشعبي وغيرهم انه يقضي متتابعا وفي قراءة ابي فعدة من ايام اخر متتابعات
ذكره في الكشاف **قوله** من فيعل وتفعيل لا من يفعل وتفعيل كما وهم الزمخشري واثبته في
المفصل ولذلك اورده زين المشايخ عليه لا زعمه له وقال ايضا الى عبد القاهر وجعله
من فيعل وتفعيل في الكشاف **قوله** فمن تطوع خيرا يقال تطوع بالشيء تبرع به و
وتطوع له تكلف استطاعته حتى يستطيعه فيكون تطوعا خيرا بنزع الخافض اي بخير
او بخير وذكر النصب سماعي فكانه لذلك جعل الكشاف خيرا مصدرا لا افعل تفضيل
كما جعل خير بمعنى التفضيل حتى يكون منصوبا على المصدرية ولا يحتاج الى تقدير الخافض
وقد تبع لذلك المحقق التفتازاني فقال عني بقوله ونوى ان التطوع خير له او الخير
ان الخير الاول مصدر جرت يا رجل وانت خائر وفي قوله نوع ولو جعله اسم تفضيل
بمعنى ان يحضر الكن غفل عن اداة جعله مصدرا وقال خيرا نصب على انتزاع
الخافض **قوله** فزاد في الفدية اشارة الى انه لا بد من فدية قررها الشرع وليس لنا بتدبيرها
وما لنا الا الزيادة عليها على ما هو مذهب الشافعية وعند الحنفية يصح اداء النقد
لانه انفع **قوله** فهو اي التطوع او الخير جوز رجوع الضمير الى التطوع مع ان الخير اقرب
ومذكور لفظا لان التطوع ادخل في القصد فاقرب حضورا في القلب ولكن ان
يجعل الضمير لمن تطوع خيرا اي فالمتطوع خير من غيره لاجل التطوع وكانه لم يلتفت
اليه لان قوله خير لكم يرجح كون الاول للاختصاص **قوله** ان كنتم تعلمون ما في الصوم
من الفضيلة واما اختيار الدين على راحة النفس والبدن من الفضيلة والمصلحة
والاقوى ان يخص قوله ان كنتم تعلمون بقوله وان تصوموا وان كان ذلك يقتضي
الخطاب بل يجعله متعلقا بالتطوع بالخير ايضا ولا ينافيه الخطاب لانه التفات
قوله مبتدأ خبره ما بعده يعني انزل او فمن شهد كما سياتي وقرب المبتدأ ذكره
اما لبعده او للتعظيم ويريد الثاني ايراد حرف الخطاب وتقدير المضاف لارادة

بدل الكل ولبدل الاشتمال على المعنى على التقديرين وما تخلل من الفصل
متعلق بكتب لفظا او معنى وليس باجنبي كذا ذكره المحقق التفتازاني واعترض
على جعله مفعولا وان تصوموا بان فيه فصلا بين العامل والمعمول بالخبر سيما
معمول هو بمنزلة جزء الكلمة لان ان المصدرية حرف موصول والفعل مع ما في
حيزه صلة لها ولكن والله اعلم ان يجعل مفعول تعلمون ويكون المعنى وان تصوموا
خير لكم ان كنتم تعلمون شهر رمضان ويراد ان الصوم انما يصح بعد تحقق الشهر
ولا ينبغي مع الشك او يراد ان كنتم تعلمون فضله وكرامته عند الله **قوله** رمضان
مصدر رمض اذا احترق وفي الكشاف اذا احترق من الرمضاء والرمضاء الحجارة
التي اشتد عليها وقع الشمس فحميت واراد بقوله فاضيف اليه الشهر وجعل علما
نفي كون اضافة الشهر اليه من قبيل اضافة العام الى الخاص كما في شجر الاراك على ما
يتوهم كثرة التعبير عنه بشهر رمضان ووجه نفيه انه يقبح اضافة العام الى الخاص اذا
اشتهر كون الخاص من افراده ولهذا يقبح انسان زيد ولم يضف الشهر الى غيره وغير
ربيع الاول وربيع الآخر صرح به المحقق التفتازاني وداية من ظهر البعير موضعه
تسمي الغراب ابن داية لوقوعه عليه كثيرا اذا عقر ويعامل مع ما اضيف اليه جزء العلم
ما يعامل مع العلم من منع الصرف والصرف واورد قوله من صام رمضان بما
اورده في الكشاف دون من ادرك رمضان فلم يغفر له لانه لا يوجد في الكتب المشهورة
في الحديث صرح به المحقق التفتازاني ولم يستدل على جواز حذف المضاف من العلم
حين الامن من الالتباس بما استدل به الكشاف من قول الشاعر بما اعيا النطاسي
حذيما لانه يخالف ما ذكره في المفصل في النحو انه من الحذف الملتبس لانه لا يعلم ان الاسم
الطبيب ابن حذيم وتعليل تسمية شهر رمضان لارتماض الذنوب فيه والتحي بشهر رمضان
في استعماله ثقل لانه يمحو الذنوب وقوله لارتماض الذنوب غير ظاهر المعنى واللفظ لو معنى
الذنوب فيه لان ارتماض الانفعال من الشيء اشتد وجعه ودعى قوله او لوقوعه
ايام رمض الحر حينما نقلوا اسماء الشهور عن اللغة القديمة انهم حين نقلوا اسماء
الشهور عن اللغة القديمة الى لغة العرب سموها بالازمنة التي وقعت فيها فوافق
هذا الشهر ايام رمض الحر **قوله** ابتدئ فيه انزاله ولما كان المتبادر من قوله انزل
فيه القرآن انزل القرآن في ذلك الزمان الى الارض ولم يصح ذلك صرفه عن الظاهر اما
بالتصرف في الغاية بان يجعل نهاية النزول خلاف ما يتبادر او بالتصرف في الظرف
بان يجعل قوله فيه بمعنى في شانه او بالتصرف في الفعل بان يجعل انزل على بيان ابتداء
النزول لا نقول هناك احتمال آخر وهو ان يراد نزول الاكثر وكثيرا ما يجعل الاكثر
في حكم الكل لانا نقول صرح المحقق التفتازاني بان نزول الاكثر في غير رمضان
وتخصيص الانزال في شانه بقوله كتب عليكم الصيام انما يتم ان لو اريد بالانزال

الانزال الى الارض اما لو اريد الانزال الى سماء الدنيا فقوله فمن شهد منكم الشهر
فليصمه ايضا من هذا القبيل وفى قوله لاربع وعشرين اى ليلة مضين نظر لانه يخالف
ما بين فى محله من انه اذا تعلق التاريخ بما بعد النصف يقال لاربع عشرة بقين الى
الآخرة فمقتضى ذلك ان يقال لست بقين وقوله وفيه اشعار بان الانزال فيه
بسبب اختصاصه بوجوب الصوم فيه يريد به بان ابتداء الانزال او انزال تمام فى
سماء الدنيا والا فالانزال فيه مشترك بينه وبين غيره قوله اى انزل وهو هداية
للناس باعجازه وآيات واضحات بما يهدى الى الحق ويفرق بينه وبين الباطل جعل
كون القرآن هدى كونه هدى باعجازه ببلاغته او بغيره وكونه بينات من الهدى
كونه مشتملة على الحكم والاحكام المنجية عن الضلال الفارقة بين الحق والباطل دفعا
لتكرار الهدى وذكر الكشاف لرفعه انه تدريج فى وصفه بالهداية جعله اولا هدى ثم
واضحات الهدى قوله فمن فى الشهر ولم يكن مسافرا يريد ان حضر نزل منزلة
اللازم اى كان حاضرا ولا حاجة الى تقدير المفعول كما توهم من ان التقدير فمن حضر
البلد وفى كونه منزلا منزلة اللازم تنبيه على ان مروث التوطن غير مراد وان الحكم
يدور على نفس الاقامة ومنطوق الآية حضور تمام الشهر وصيامه والحضور
فى بعض اجزاء الشهر وصيامه يعرف بدلالتها والاولى وكنى وضع المظهر موضع المضمر
بدون وصف المضمر بالاول اذ لا مدخل للوصف فى قصد التعظيم والاولى ونصب على
الظرفية وان وافق عبارة عبارة الكشاف كما لا يخفى وقوله وحذف الجار بجرد
معطوف على الظرف ولا فائدة معتدا بها فى ذكره ونصب الضمير الثانى على الاتساع
اى على التجوز وتنزيله منزلة المفعول به والا فلا يكون الضمير الظرف بدون فى
كما بين فى محله قوله وقيل فمن شهد اى قيل التقدير فمن شهد منكم هلال الشهر
فليصمه وكان المراد بالشهود العلم اليقينى الذى بمنزلة المشاهدة او بالشهادة
لتيقنا ولد من علم بالشهادة وقوله على انه اى الشهر مفعول به والضمير على كل
تقدير ظرف حقيقة مفعول به على الاتساع ويريد بقوله كقولك شهدت الجمعة
اى صلوتها ان الشهر مما يتعارف فى هلال الشهر كما تعارف الجمعة فى صلوتها
فارادة هلال الشهر بالشهر نظير ارادة صلوة الجمعة بالجمعة وقوله فيكون ومن كان
مريضا او على سفر فعدة من ايام اخر مخصصا له لدفع التنافى وتوطئة لقوله ولعل
تكريره لذلك وقوله او لئلا يتوهم نسخه بما نسخ قرينته مشتركة بين هذا التوجيه
كقوله فمن شهد منكم الشهر والتوجيه السابق ونسخه لانه كان سابقا مخير
بين الصوم والفدية وتعين عينا الصوم وقوله اى ييسر عليكم لا فائدة فيه وقوله
ولا يعسر مرفوع معطوف على يريد لا منصوب عطف على ييسر ونبه على ان
عدم ارادة العسر مستلزم لعدم العسر اذ لا يكون شىء بدون ارادته وبهذا

ظهر ضعف ما ذكره المحقق التفتازانى ان ما ذكره من انه يريد ان لا يعسر
مدلول يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر لان عدم ارادة العسر لا يستلزم
ارادة عدم العسر الا اذا ثبت لزوم تعلق الارادة باحد النقيضين ولاباحة
الفطر للسفر والمرض دلالتان على ارادة اليسر دون العسر احديهما جواز الفطر
وثانيهما عدم ايجابه لان الايجاب تضييق والاباحة توسعة وفى التضييق عسر
وفى التوسعة يسر ولذا قيل الحمد لله على ان جعله فى الامر سعة قوله علل الفعل
محذوف دل عليه ما سبق قدم هذا التوجيه لانه الاوجه الابعد من التكلف و
ولان فيه لغا لطيف المسلك وصفه الكشاف لانه لا يكاد يهتدى اليه الا المتفنن
الذى يصيب فيما يصل اليه فكره حتى يحدث به واورد على قوله تعالى ولتكملوا بالتخفيف
علة الامر انه لم يتبين فيه امر الشاهد بالصوم فلم يتم انه شرع جملة ما ذكر كذا
وكذا وذكر فى العلل ما يذكر فى المعلل بانه شىء وهو قوله ولتكبروا الله على ما
هداكم فانه على ما ذكر علة الامر بالقضاء وبيان كيفيته ولم يذكر الامر بالقضاء ولم
يتبين كيفيته فلا يصح انه شرع جميع ما ذكره لهذا الجميع لان قوله ولتكبروا الله
لا مدخل فى جميع ما ذكر واجاب عنه المحقق التفتازانى بان قوله من امر الشاهد
بالصوم ليس مقصودا بالتعليل بل هو توطئة لذكر ما شرع عليه فان فى الامر
بمراعاة العدة امرا بالقضاء وتعليما لكيفيته واجاب غيره بان قوله ولتكملوا علة
علة الامر بمراعاة العدة معناه ان علة الامر بمراعاة عدة ايام الشهر وسط ايام المرض
والسفر وقوله ولتكملوا العدة علة للامر بصوم الشهر كما انه علة الامر بمراعاة ايام
المرض والسفر فالامر بمراعاة ايام السفر والمرض يتضمن تعليم القضاء وزيفه
ذلك المحقق بان قوله علة الامر بمراعاة العدد كالتصريح فى مراعاة عدد ايام
المرض والسفر فالحمل على ما ذكره خروج عن دلالة اللفظ على انه لا معنى لتعليل
الامر بصوم الشهر باكمال عدة ايام ويمكن دفعه بان فيما ذكرته ايضا من جعل
ذكر الامر بالصوم توطئة خروج عن العبارة بان صوم تمام الشهر معلل بتكميل
العدة لان فى هذه العدة مصلحة وهى تحصيل البركة فى جميع ايام السنة لان
من جاء بالحسنة فله عشر امثالها فبصوم ثلثين صار ايام الصوم ثلثمائة فاستوفى
بركة الصوم ثلثمائة ايام واربعة واربعون يوما منه جمعات غير رمضان و
وتسعة ايام الحج سوى جمعتها واثنان عاشوراء وما يضم معه فى العبادة
واربعة يوم عيد الفطر وثلثة ايام التشريق واخذ نصف شعبان فصار
باكمال عدة ثلثين جميع ايام السنة متبركات بقى هناك ان كلا من الامر بالصوم
والامر بمراعاة العدة والترخيص والامر بالقضاء هداية الله تعالى فما وجه تخصيص
قوله ولتكبروا الله على ما هداكم بالقضاء وكل ذلك نعم يجب الشكر عليه فلا تخصيص

للتمسك بالترخيص فيما يهتدى اليه المفتش المحدث ان يجعل قوله ولتكملوا العدة علة لماهية العدة والاخيرين للجميع قوله اومعطوفة على علة مقدرة مثل ليسهل عليكم ولا يذبع الحكم من تقدير معلل اذ ليس فيما ذكرنا ما يعلل بقوله ليسهل عليكم وبقوله لتعلموا ما تعلمون ففيه مزيد التقدير كما ان فى التوجيه الثالث الزيادة فيه وصفا اعتبارهما فى قوله ولعلكم تشكرون فلذا حكم بكون التوجيه الاول وجه قوله تعظيم الله كتعا بالحمد والثناء عليه ولذلك عدى بعلى يعنى تعلق قوله على ما هداكم بالتكبير لتضمنه معنى الحمد على ما صرح به الكشاف وفيه بحث لان الحمد لا يتعدى بعلى بنفسه بل لتضمنه معنى الثناء فمعنى حمدت الله على كذا حمدته ثانيا ذلك اطرافى على كذا فالوجه ان يضمن التكبير معنى الثناء لا يقال شاع تضمين الحمد دون التكبير فاختيار الشايع لانا نقول ليس تضمين التكبير معنى الحمد شايعا فنى مقام ارتكاب غير الشايع ينبغى ان يرتكب تضمين الثناء لان فيه قصر المسافة بقى ان التكبير على ما هداكم فعل مبنى عن التعظيم للانعام فهو شكر فعلية الامر بالقضاء ايضا الشكر فالوجه افراد كل منهما بالتعليل بالشكر وعدم جمعهما فى قوله لعلكم تشكرون وفعلية المطلوب فى الترخيص هو الشكر باى وجه كان والمط فى الامر بالقضاء تعظيم الله كالاجل هذا الامر واداء شكره بهذا الوجه لابد يلتزم رعاية القضاء فان اقل ما هو تعظيم لاجله ان لا يفوت وان يلتزم قوله وقيل تكبير يوم الفطر وقيل التكبير عند الهلال لا يشملهما الا التوجيه الاخير كما لا يخفى قوله وما يحتمل المصدر والخبر يعنى ما يحتمل كون ما يليه جملة خبرية بمقتضى كلمة ما لكونها موصولة طالبة لجملة خبرية قوله واذا سألك عبادى عنى فانى قريب كون الاية تاكيدا لما سبق وحثا عليه ينافى العطف فكانه عطف الشرط على محذوف اى ان لم يسألك عبادى عنى واذا سألك فقل حكاية عنى فانى قريب مجيب يعنى يبلغ هذا الخبر من سأل ومن لم يسأل وبهذا ظهر ان قوله فانه قريب ابلغ من قوله فانه قريب لانه بمنزلة ان الله يقول انى قريب وانه قريب حكم من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله اقريب ربنا فنناجيه قال المحقق التفتازانى رواية الكشاف بالنصب على جواب الاستفهام والاظهر الرفع على ما كتب المحدث اى كان قريبا فنحن نناجيه قوله تقرير للقريب الظ انه بيان للقريب وكما انه يصح ان يكون وعدا يصح ان يكون اخبارا كالله وليؤمنوا بى امر بالثبات والمداومة عليه فلا يكون مستغنى عنه بقوله وليستجيبوا ولك ان تجعله من قبيل ذكر الخاص بعد العام للتنبيه على فضله وشرفه ويمكن ان يجعل الاستجابة على التوجيه اليه فى مقام الدعوة بمنزلة قول المجيب لبيك بعد الدعوة فيكون ليؤمنوا بى افادة للاكثر الا ان اجيب دعوة الداعى انسب بخلافه فتامل قوله واعلم انه تعالى لما رحمهم اول لما نسخ الاحكام فى الصوم ذكر هذه الآية الدالة على كمال علمه تعالى

بحال

بحال العباد وكمال قدرته عليهم ونهاية لطفه بهم فى اثناء نسخ الاحكام تمكينا لهم فى الايمان وتقريرا لهم على الاستجابة لان المقام من مظان وساوس الشيطان وتنزل الايمان بمشاهدة تغير الاحكام وعدم معرفة انه للاقتضاء حال العباد وذلك لا للبداء والتقدم لظهور نقص فى الحكم قوله حل لهم الاكل والشرب والجماع الى ان يصلوا العشاء او يرقدوا اشارة الى معنى احل لكم ليلة الصيام انه احل فى جميع الليل ومتناولها لكم العموم والا فقد كانت حلوا فى بعض الليلة قوله وانباره ههنا يعنى الرفث قبيح فكما يشعر بالجماع ولذا اتى به يشعر بالقبح وترك الحياء فانه على الالفاظ الخالية عن القبيح ووجه القبيح انه يشعر بانكم خرجتم فيما ارتكبتم من ساحة الكبار حيث خالفتم امر الله بل لم تستحيوا من انفسكم حيث خنتم اياها قوله استيناف يبتين سبب الاحلال يعنى جواب عن سؤال سبب الاحلال فهو بيان للسبب وعدله عن عبارة الكشاف حيث قال استيناف كالبيان لسبب الاحلال ووجه العدول ظ وتوجيه الكشاف ان مراده انه كالبيان الصريح بسبب الاحلال بمنزلة ان يقال سبب الاحلال قلة الصبر عنهن وصعوبة الاجتناب لكثرة المخالطة وشدة الملابسة قوله اذا ما الضجيع اى المضاجع ثنى اى مال عطفها اى جانبها وشقها تثنت اى مالت فكانت اى صارت عليه لباسا ففى البيت استشهاد لان تشبيه الزوجة باللباس متعارف وليس تشبيها مخترعا ولان وجه الشبه كما يستفاد من كلام المحقق التفتازانى حيث قال التمثيل ببيت الجعدى وان كان لتشبيهه باللباس لكن يفيد ان وجه الشبه هو الاشتمال لا ما قيل ان كلا منهما يستر حال الآخر ويمنعه عن الفجور هذا ففيه تعريض بقول القاضى اولان كلا منهما يستر حال صاحبه ويمنعه عن الفجور واشارة الى انه خلاف قصد العرب ويمكن دفعه بان الشارع جعل التقوى لباسا فقال ولباس التقوى حينئذ ذلك وكونه لباسا فى انه يستر حال المتقى ويمنعه عن الفجور فلا يبعد ان يكون جعل الزوجة والزوج لباسا لجعله التقوى لباسا ومن البين ان الاولى ان يقول اولان كلا منهما يستر عورة صاحبه ويمنعه عن الفجور ثم نقول والله اعلم يحتمل ان يكون بسببه الاحلال المشار اليه بقوله هن لباس لكم وانتم لباس لهن ان تحريم المباشرة يوجب فوت الغرض من شرع الازدواج وهو كون كل منهما حافظا للاعراض عن الفجور وح يصير الازدواج سببا للفجور فاحل المباشرة ليتحقق حكمة الازدواج فان قلت لم لم يبين سبب احلال الاكل والشرب قلت لانه يعلم بطريق الاولى لانه لما كان صعوبة ما يحدث من الاختلاط صار سببا للاحلال فما يكون سببه نفس الادمى من الجوع والعطش بطريق الاولى وفى الآية الاذن للسؤال عن سبب شرع الاشياء والتفحص عن موجبه قوله علم الله انكم كنتم تختانون انفسكم جملة معترضة مبنية ان الله عالما باحوالهم متضمنة بمتابعة لوامره ووعيدهم على المخالفة ليجتنبوا

على وفق او فيه من المخالفة والخيانة عدم الايمان والنصيحة على ما في القاموس فقوله
تكلمون منها تعريضها اه بيان للخيانة التي هم فيها الا لموهم الخيانة **قوله** فتاب عليكم لما تبتم
يريد ان قوله فتاب عليكم ليس متفرعا على علمه تع بخيانتهم لانه ازلي ولا يصير سببا للتوبة
بل هو جزاء محذوف اى لما تبتم فتاب والاول تقدير اذ لان الفاء في جواب لما
قيل **قوله** فالآن باشروهن لما نسخ عنكم التحريم اشار بقوله لما نسخ عنكم التحريم
انه متفرع على احل لكم ليلة الصيام الرفث الى نسائكم ولم يقل لما احل لكم مع انه اظهر
فيما قصده للتنبيه على ان باشروهن للاباحة لان الامر بعد التحريم للاباحة لا للوجوب
وللتوطئة لقوله وفيه دليل على جواز نسخ السنة القرآن والاظهر ان يقال قوله احل لكم
دليل لان النسخ حصل به والظ من تقريره انه جعل الآن عبارة عن وقت النسخ ويحتمل
ان يكون عبارة عن الليلة يعني باشروهن الليلة واجتنبوا عن المباشرة في اليوم ولا
يبعد ان يحمل على الامر بذلك الاجتناب قوله وابتغوا ما كتب الله لكم **قوله** وابتغوا
ما كتب الله لكم واطلبوا ما قدره لكم واثبته في اللوح من الولد فان قلت لا يعلم احد
قدرته ولدا حتى يطلبه كيف صح حمل النظم عليه قلت لعله اراد ما قدره بجنسكم وكل
احد يعلم ان الله تع قدر لجنس الولد ولا يبعد ان يحمل قوله ما كتب الله على ما كتب
ابتغاءكم ه كم من جعل غرضه من المباشرة طلب الولد عصم من الزنا ومن كان غرضه
قضاء الوطر يبتلى بالزنا **قوله** وقيل النهي عن العزل وفيه ان العزل عن الماد غير منهي
ودفعه الكشاف بان الكلام في الحرائر ووجه المحقق التفتازاني بانه نظر الى انه من اصل
في النكاح ويتجه عليه ان هذا لو خص النساء بالحرائر يخص احلال الرفث بالحرائر
قوله وقيل من محل الماني اسم مكان اي محل الاتيان وهو محل الاذى سواء كان النزع
في ايام الحيض والدبر وظن المحقق التفتازاني ان المراد بالمحل اشارة الى وجه صحة
استعماله بمعنى ليس القصد الى المرأة نفسها بمنزلة ابتغوا المرأة التي كتبها الله
لكم باعتبار المحلية بمنزلة ابتغوا المحل الذي كتب الله لكم ولا يخفى انه تكلف عنه مندوحة
نعم الكلام على المحل منزج بالنظر الى كلمة ما على الحمل على الولد وتوجيه ابراد ما ح اي
القصد الى مفهوم الصفة اي مكتوب الله تع هو ما كتبه الله **قوله** وكلوا واشربوا حتى يتبين
لكم الخيط الابيض من الخيط الاسود ولم يقل حتى يتبين لكم الفجر لخلوه عن المبالغة في
ان المعتبر فيه ظهور اول الفجر واقل ما يتحقق منه ولم يكتف بقوله الخيط الابيض من الفجر
لتعيين الخيط المعترض لانه مع الخيط الاسود من الليل واما الصبح المستطيل فمعه خيطان
في كل جانب منه خيط اسود والله اعلم **قوله** وما يمتد به اي معه من غبش الليل بالتحريك
بقية الليل وقيل ظلمة آخر الليل ويريد بقوله واكتفى انه اكتفى ببيان الخيط الابيض
في اخراجها من الاستعارة الى التشبيه لدلالة بيان الخيط الابيض بقوله من الفجر على
ان الخيط الاسود مبين بالليل **قوله** ويجوز ان يكون من للتبعيض فان ما يبدو

بعض

بعض الفجر قد اشار الى ان الاظهر كونه من بيانية لانه اعرف في البيان على التقديرين قوله
من الفجر حال من الخيط الابيض والتقدير في البيانية كائنا من الفجر وفي التبعيض
كائنا بعض الفجر فيتجه انه اذا كان الفجر اسما لمجموع البياض المعترض وكان اول ما يبدو
بعضا منه فكيف يصح بياض الخيط الابيض بالفجر ودفعه اما بتقدير مضاف في المجرور
اي من بعد الفجر واما بدعوى ان الفجر مشترك بين الكل والجزء ومعنى قوله فانما يبدو
يبدو بعض الفجر انه بعضه كان كله فيصح كونه من للتبعيض وليس مراده انه بعض
لا غير **قوله** وما روي انها نزلت ولم ينزل الى قوله فنزلت ان صح فلعله كان قبل دخول
رمضان تأنيث قوله فنزلت مع ان فاعله من الفجر لانه آية حيث تعود بالمنزول
وقوله ان صح عند البخاري ومسلم وغيره معناه ان صح عند من لم يجوز تأخير البيان
عن وقت الحاجة ومعنى قوله فلعله كان قبل دخول رمضان انه كان ذلك منهم
في صومهم قبل رمضان وفيه بحث لانه ان كان النظم بحسب معناه بيانا لحكم
مطلقا الصوم وان نزل في رمضان فقد تأخر البيان عن وقت الحاجة والا كيف
اعملوه هؤلاء في غيرهم صوم رمضان وقوله او اكتفى اولا اه محصله ان هذا البيان
ليس ضروريا حتى يكون تأخيرا عن وقت الحاجة لان الخيط الابيض والاسود اشتهر
في بياض الفجر وسواد الليل والبيان انما هو للاحتياط وحفظ الناظرين وربما يقال
ان المقام قرينة على المراد اذ لا مناسبة لذكر حقيقة الخيطين عند ذكر الصوم والافطار
فان قلت كان لفظ الخيط استعارة وبعد البيان صار حقيقة فكيف صح ذلك يدفع
بانه لا مانع عنه **قوله** وفي تجويز المباشرة الى الصبح الدلالة على جواز تأخير الغسل
اليه وصحة صوم الصبح جنبا لانه لما جوز المباشرة الى الصبح فلا محالة المباشرة الى
حيث في الصبح يجوز صومه وفيه بحث لان الدلالة ليست الآن على المباشرة لان تنافي
الصوم اما ان لم تكن معه لا ينافيه فلا فلو ثبت الآن على المباشرة ان الصوم لا يصح
جنبا فالجنابة مانعة لا المباشرة وكيف لا وخروج المني بعد الصبح مبطل فيحتمل ان
يبقى في المباشرة الى الصبح ثم يترك والمني يخرج بعد الصبح فلو كان جواز المباشرة
الى الصبح اقتضى جواز ما يلزم اللزوم جواز الصبح الصوم مع خروج المني بعد الصبح
مع الاستمناء مفسد **قوله** بيان آخر وقته واخراج الليل عنه فينفي صوم الوصال
فيه بحث وهو انه يجوز لئن يكون بيان آخر وقت الوجوب لا الصوم الا ان يقال لما دار الكلام
بين الامرين فقد دار بين الحرمة والجواز فحمله على بيان الحرمة احوط وقيل فيه دلالة على
جواز تأخير النية الى النهار ولم يتعرض له لانه خلاف مذهبه ولان فيه ضعفا وجه الاستدلال
انه قال ثم اتموا الصيام الى الليل فابتداء الصوم بعد تبين الصبح والاصل اقتران النية بالعبادة
واتمام الصوم الاتيان به تاما كاملا على ما ذكره الكشاف في قوله تع واتموا الحج وذلك بالاركان
والشرائط ووجه الضعف ان الظاهر من الاتمام جعل الشيء تاما ولا وجوب امساك قبل

الاستدلال ببيان

الصبح بحقيقة الاتمام بان يتحقق النية في الليل ويؤتى بالتتمة وهو النهار قوله والمراد بالمباشرة الوطء وحرمة اللمس مع الانزال يستنبط منه لكونه في معنى الجماع وجعل المباشرة على عمومه كما ذهب اليه البعض يأباه وقوعه مقارنا لقوله لقوله باشروهن ووجه دلالته ان الاعتكاف لا يكون الا في المسجد وهو المراد بقوله الاعتكاف يكون في المسجد والمصرح به في الكشاف فنزل التقييد يفيد ان الاعتكاف يكون في غيره وربما يوجه بانه يحرم المباشرة في الاعتكاف مطلقا اجماعا فلو لم يكن الاعتكاف منحصرا في اللبث في المسجد لكان الاجماع مخالفا لما في الآية من اختصاص النهي بالاعتكاف في المسجد ووجه الدلالة على عدم الاختصاص اطلاق المساجد وخص ابن المسيب بمسجد نبينا في المدينة والمسجد الحرام وضم البعض المسجد الاقصى وقيل مخصوص بمسجد الجامع والعامة على انه يعم كل مسجد جماعة لا غير فلا يخرج المساجد عن عمومه فان مسجد غير الجماعة لا يدخل في اطلاق المسجد قوله نهى ان يقرب الحد الحاجز بين الحق والباطل لما كانت الاحكام واجبات ومباحات ومحرمات والنهي عن القرب لا يصح الا في المحرم احتاج الى التأويل بان المراد نهى القرب عن اطراف تلك الاحكام مبالغة في الخروج عنها وفيه انه جعل نفس تلك الاحكام حدودا فيكون لا تقربوها نهيا عن نفس تلك الاحكام لا عن قرب اطرافها واجيب بانه اعتبر في النظم حذف مضاف لان التعدي تلك الاحكام ذوات حدود الله وقد اشار بقوله فضلا ان يتخطى الى دفع ما يقال انه منع التعدي عن حدود الله في موضع آخر وههنا منع القرب والمنع عن التعدي يشمل ان القرب ووجه الدفع ان كليهما واحد ومنع القرب مبالغة في منع التعدي اولى التأويل بان المراد تلك الحدود المناهي وفيه انه لم يسبق الا نهي واحد وهو لا تباشروهن واجيب بان الاشارة اليه وامثاله اقول والله اعلم قوله تلك اشارة الى الاحكام والحد اما بمعنى المنع او بمعنى الحاجز بين الشيئين فعلى الاول يكون المعنى تلك الاحكام ممنوعات الله عن الغير ليس لغيره ان يحكم بشيء فلا تقربوها اي لا تحكموا على انفسكم او على عباده من عند انفسكم بشيء فان الحكم لله وعلى الثاني يريد ان تلك الاحكام حدود حاجزة بين الالوهية والعبودية فالله يحكم والعباد تنقاد فلا تقربوا الاحكام لئلا تكونوا مشركين بالله قوله اي لا يأكل بعضكم مال بعض يعني ليس هذا من تقسيم الجمع بالجمع كما في اركبوا دوابكم بل المراد نهي كل عن اكل مال الآخر ولا يظهر مانع عن الحمل على تقسيم الجمع بالجمع فيراد ولا يأكل احدكم ماله بالباطل بان يصرفه فيما لا يرضى به الله وجه معنى قوله وتدلوا بها الى الحكام النهي عن صرفها في الرشوة لاخذ فريق من اموال الناس وهو وان كان داخلا في النهي السابق لان الصرف في الرشوة الاكل بالباطل لكنه خصه بالذكر لمزيد الاهتمام بالنهي عنه قوله عطف على النهي وهو واضح واما نصبه فيحتاج الى تكلف جعل نفي المجموع في ضمن كل

واحد والحين بمعنى اشد من الحين بالتحريك وهو الفطنة لا من اللحن بالسكون بمعنى الخطاء قوله روي ان معاذ الحضرمي في المعالم ربيعة بن عبيد الحضرمي قوله انهم سألوا عن الحكمة في اختلاف حال القمر لا يخفى ان ظاهر ما روي من عبادة سؤال معاذ بن جبل وثعلبة بن غنم الانصاري السؤال عن العلة دون الحكمة كما اشتهر في كتب المعاني حتى جعلوا الجواب من خلاف مقتضى الظاهر تنبيها على ان اللائق بحال السائل السؤال عن الفائدة وان ما قاله المحقق التفتازاني وانا لا اريد على التعجب سوى ان اقول اي دلالة لقولهم ما بال الهلال الخ على انه سؤال عن السؤال والفاعل دون الحكمة محل وهم ولعله كان مع معاذ وثعلبة آخر لانه كان ساكتا كما هو ظ يسأل لو بكر وقد اشار بقوله خصوصا الحج الى انه من ذكر الخاص بعد العام لمزيد اختصاص الميقات به حيث روعي فيه اداء وقضاء ويمكن ان يكون النكتة فيه التوبيخ لاصحاب النسيء حيث يؤخرونه عن وقته للنسيء او ان يكون توطئة لذكر قوله وليس البر والميقات اسم آلة من الوقت اي ما يعرف به الوقت وفسره المدة بالمطلقة لان المدة اذا اضيفت ليس معناه ذلك كان يقال مدة جلوس زيد والمراد بالزمان المفروض لا الزمان المقدر من الفرض بمعنى التقدير ولم يجد هذا التفصيل فيما عندنا من كتب اللغة قوله لم يدخلوا دارا من بابها بل من الجدار والسقف والفسطاط بضم الفاء وجاد بالكسر بيت شعر لا سرادق له والنقب بالنسبة الى بيت المدر والفرجة بالنسبة الى بيت الشعر واراد بوجه الاتصال ما يوجه به جمعه مع ما قبله في العطف وعدم فصله وذكر له اربعة وجوه وقوله انهم سألوا عن الامرين قولا على سبيل الاحتمال توجيه للاتصال فلا يرد انه لا يجامع الوجوه الباقية والاستطراد ان يذكر في سوق الكلام الغرض ما يكون له نوع تعلق به ولا يكون السوق لاجله ولنا وجه خامس وهو انه مبالغة في رعاية وقت الحج انه لما شاع قبل النبوة من تاثيرهم بالشيء فالمعنى وليس البر في الحج ما تفعلونه ولكن البر من اتقى فوت الوقت بحيث يكون امين الوقت فانه من نفحات وصينا بالتعرض قوله واتقوا الله في تغيير احكامه كما تيان البيوت لا من ابوابها والاعتراض على افعاله لزمان السؤال عن فائدة فعله ينبئ عن الغفلة عن ان فعله لا يخلو عن حكمة ويصفو عن اختلاج شبهة واعتراض شك ان السائل يتجه ذلك غالبا قوله وقاتلوا في سبيل الله لا يبعد ان يكون مرتبطا بقوله واتقوا الله لعلكم تفلحون اي اتقوا الله عن مخالفة احكامه لعلكم تظفرون على الاعداء وقاتلوا قوله وقيل كان ذلك قبل ان امروا بقتال المشركين كافة المقاتلين منهم والحاجزين الكافين انفسهم عن القتال ولم يقل انه منسوخ بانه قتال الكافة كما قال الكشاف لانه لا منافاة بين الامر بمقاتلة المقاتلين واراد مقاتلة الكافة بل فيه زيادة الكاف

ويتكلف الكشاف انه نسيخ في مفهوم المخالفة قوله ويذيبا الاول اي كونه امر بمقاتلة
بعض الكفرة اشار به الى ان الكشاف ذكر سبب النزول لتأييد ان الحكم مقيد
بالمقاتلين قال المحقق التفتازاني وكانه وجه رابع وهو ان المراد بالذين يقاتلونكم
من يتصدى من المشركين للقتال في الحرم وفي الشهر الحرام قوله واصل الثقف
الحذق كل الجلد والضرب المهارة والمهارة يقتضي الغلبة فيستعمل بهذه ...
العلاقة فيها بمعنى فاقتلوهم حيث ثقفتموهم حيث وجدتموهم على وجه
الغلبة وقوله ثقفن انثقف على صيغة المتكلم المجزوم وقوله فليس الى خلود
بتقدير فليس صائرا الى بقاء يعني لا يبقى بل يهلك في يدي قوله واخرجوهم
من حيث اخرجوكم اي مكة وقد فعل ذلك بمن لم يسلم يوم الفتح لا يخفى ان الامر
بالاخراج لا يجامع الامر بالقتل فان القتل والاخراج لا يجتمعان وكان المراد
اخراج من دخل في الامان وقيدوه بالامان قوله اشد من قتلكم اياهم
فيه يعني اشد قبحا فلا تبالوا بقتلهم لم يبالوا بالشرك في الحرم وصدهم اياكم
عنه ولا يخفى ان قتلهم اياهم في الحرم لا قبح فيه لانه بامر الله تعالى فالتفضيل مبني
على الغرض على تقدير ان فيه قبحا من الجانب وبهذا اندفع ايضا ان ارتكاب احدا نما
اشد لا يصحح ارتكاب الآخر اثما دونه قوله لا تفاتحوهم بالقتال وهتك
حرمة المسجد الحرام اي قطع حرمته وقوله لا تفاتحوهم بالقتال معنى تمام النظم لا لمجرد
لا تقاتلوهم اذ لا يصح لا تفاتحوهم بالقتال حتى يقاتلوكم فيه قوله فانهم الذين
هتكوا حرمته وانتم في قتالهم ما نعوهم عن هتك الحرمة قوله والمعنى حتى يقتلوا
بعضكم كقولهم قتلنا بنو اسد اختصر عبارة الكشاف في بيان المعنى والتمثيل
وقد اخل اذ لا يكفي ارادة البعض بالمفعول بل الفاعل المخاطب ايضا يجب ان يراد
به البعض بمعنى لا تقتلوهم ايضا لا بقتل بعضكم لانه بعد قتل البعض لا يتصور
قتل الجميع وكذا المراد بالفاعل الغائب ايضا بعضهم لا يتوقف قتلهم على قتل
جميعهم بل يكفي قتل بعضهم وتمثيل ارادة البعض بالمفعول ما في الكشاف
فان تقتلونا نقتلكم بعض مصراع فالمثال المذكور متروك وتمثيل المثال المذكور
متروك وكانه مثل لمجرد ارادة البعض بالجمع والاوفق بقراءة ولا تقاتلوهم
ان يحمل لا تقتلوهم على الحرب المفضي الى القتل ولا يخفى ان اباحة مقاتلتهم لا تتوقف
على مقاتلة جميعهم بل يقاتلون اذا قاتل بعضهم فالمراد بالجمع في قراءة لا تقاتلوهم
ايضا البعض وارادة البعض غير مقتصر على القراءة الاخيرة كما هو ظاهر بيان القاضي
موافقا للكشاف وان قال المحقق التفتازاني الظاهر انه لا حاجة الى هذا التأويل
في قراءة لا تقاتلوهم وانه اراد تخصيصه بالاخيرة قوله وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة
ترك نظم الاية بناء في قراءة المشرك على الجزية الان يقال بنسخه باية الجزية او يقال

و من بيانية في تقدير ليس شيئا و من على ان يكون من بيانا للشيء المبهم بعيد لانه ملتفت
اليه مع انه مناف لما صرح به الكشاف من كون من تبعيضية قوله ماكولا او مشروبا
او غيرهما ولذا عطف في قوله فان شئت حرمت النساء سواكم وان شئت لم اطعم
نقاخا ولا بردا البرد الذي هو النوم على النقاخ الذي هو الماء العذب قوله استثناء
من قوله فمن شرب لا من قوله ومن لم يطعمه فانه منى لان المقصود رخصة الاغتراف
لا المنع والضم في المنع مع قوله فمن شرب منه فليس مني وقوله الا من اغترف دفع
لتوهم الفصل بينه وبين جملته وهو انه ليس الفصل الاصورة فان موقعه ما بعد
المستثنى وانما قدم لنكتة والواقع في غير موقعه صفة وفي حكم انه في موقعه قوله
وتقييم الاول ليتصل الاستثناء اي ليصير متصلا ولا ضرورة لترك الحقيقة هنا
بل بهذا الاستثناء داع الى حمله الى الحقيقة لان دخول المغترف في الغليل لانه من الخيل
القاتل وقوله او فرطوا اشارة الى توجيه الاستثناء على وجه يكون المغترف
داخلا في القليل على تقدير جعل الثاني كالاول مصروفا عن الحقيقة ومحمولا على
شرب الماء مطلقا بالكرع او الاغتراف والتوجيه حمل الشرب على الافراط فيه
ولا مزية له على التوجيه الاول لانه ايضا خالف الاول في حمله على الافراط مع ان الاول محمول
على اصل الشرب ليتصل الاستثناء قوله يتيقنوا او يريد ان الظن بمعنى اليقين
وكان نكتة التعبير بالظن عن اليقين التنبيه على ان العباد لا يستوفون ما يستحقه
الرب من العبادة حتى يتيقنوا بغيبهم في صورة الظن ولو اريد بملاقاة الله تعالى
ملاقاة ثوابه لصح بقاء الظن على ظاهره لان العبد ليس له الا رجاء الثواب وما
اورده ملاقاة الله تعالى عن قريب بناء على استشهادهم فيقتضي بقاء الظن
على ظاهره لانه لا يمكن اليقين بموتهم عن قريب فيتي قوله او علموا انهم يستشهدون
عن قريب لون المقطعون والاختزال الاقتطاع يقال اختزله اي اقتطعه
قوله ومن مبينة او مزيدة والوجه هو الثاني وفي الاول تكلف حذف المميز
بلا داع وكانه جعل من مبينة على تقدير جعل كم استفهامية لانكار المرضي لزيادة
من في مميز كم الاستفهامية فنقول في جعل كم استفهامية تكلف قوله والله مع
الصابرين بالنصر والاثابة والاوجه ان الله مع الصابرين لا يفارق قلوبهم دائم في ذكره
وفيه تنبيه على ان ذكر الله تعالى منطقة الصبر على العبادة فمن اراد حفيظة الله فليلزم
ان يكون الله معه ولا يغفل عنه قوله ثم زوجه طالوت بنته اي بنت جالوت كذا
ذكره المحقق التفتازاني وفسر قول الكشاف وروي انه حسده واراد قتله بان حسد
طالوت داود على الزوجة قوله وعلمه مما يشاء الظاهر ان المراد وعلمه الله تعالى بعض ما
يشاء الله تعالى ولا يظهر معنى التبعيض لانه جميع ما يشاء لا محالة وتأويله بانه
علمه بعض ما يشاء وتعليمه لعباده بعيد عن السوق والظاهر ان المراد ما يشاء تعليمه

اياه وكان المراد علمه الله بعض ما يشاء داود اى اعطاه بعض ما يشاء العلم به **قوله**
فانه خص بالدعوة العامة للثقلين والا فدعوة نوح كانت عامة لاهل زمانه
وقال الكشاف فى الحج المتكاثرة انها ارتقت الى الف او اكثر وتحقق تعول القرآن
الذى كل مقدار اقصر سورة معجزة مستقلة كما سبب ترف عدد معجزاته وقالت
المتعاقبة بتعاقب الدهر كرامات اولياء امته فانها زمرة معجزة النبى اعظم ما يزيح
به دعواه انه ناسخ اديانهم لدينه **قوله** وجعل معجزاته سبب تفضيله ظاهره انه جعله
سبب تفضيله على جميع من عداه من الانبيا دهو ظاهر الفساد ويجب تاويله
بانه جعله سبب تفضيله فى الجملة ويفسر قوله لم يستجمع غيره بانه لم يستجمعها جميع
اغياره **قوله** ولو شاء الله لهدى الناس جميعا ما اقتتل قدر مفعول المشية بخبر
ما تضمنه الجزاء والمشهور فى كتب المعانى ان المفعول المحذوف لفعل المشية ما
يفيده الجزاء كما لو شاء الله لهديكم فانه فى تقدير لو شاء الله هدايتكم حذف لافادة
الجزاء وهو لهديكم اياه فالنظ ولو شاء الله عدم الاقتتال ما اقتتلوا وكانه لم يرض
بان يكون عدم الشى مرادا اذ لا يبطل تحقق العدم الارادة بل يكفى فيه تعلق الارادة بالوجود
وفى الاية دليل على انه شاء الاقتتال فالشر بمشيته كالخير والاصلح لا يجب عليه **قوله**
وانه يجوز تفضيل بعضهم على بعض لاخفا فى دلالة الاية على جواز تفضيل على بعض
كما انه لاخفا فى انه لا دلالة لها على ان التفضيل يجب ان يكون بقاطع لان عدم اعتبار
الظن فيما يتعلق بالاصول معناه انه لا يكفى الظن فى سقوط ما وجب اعتقاده
عن الذمة وليس تفضيل بعض على بعض مسئلة اعتقادية حتى يقال لا يكفى فيه
الظن وعدم كفاية الظن لا يدل على عدم جواز التفضيل بالظن وكون المفضل بالظن
اثما **قوله** انفقوا مما رزقناكم ما اوجبت عليكم انفاقه كلامه يدل على ان مفعول
انفق ما وجب انفاقه وهو غير ظ اذ الامر للايجاب والتقدير انفقوا شيئا
مما رزقناكم فبالامر صار الشى واجبا الا انه يجعل بينه الشايع قدرا ومحلا ومصرفا
اصحن التامل اقول اختر ضمير من هو الاسنى سيد الآى آية الكرسى **قوله** مبتدا
وخبر وربط الخبر الجملة اما لكون هو ضميرا راجعا الى المبتدا واما لكونه من اسمائه تعالى
بحيث يفهم منه ذاته من غير سبق ذكره فالربط بما هو كوضع موضع المضمر
قوله وللنحاة خلاف فى انه هل يضمر للا خبر كتب الزمخشرى فى هذا البحث رسالة
فى غاية الايجاز وبالغ فى الاستغناء عن الخبر وما رأينا احدا الا وهو فى تقطه تجيب
وقد هدانا الله الى دفع الخبر فنقول لك قس لا اله الا هو الى قولنا انما الاله هو فظهر
لك انك كما لا تحتاج فى انما الاله هو الى خبر لا تحتاج فيه اذ المعنى واحد فاصل لا اله الا
الله هو هو الله فلما دخل لا و الا قدم الخبر واخر المبتدا وانقلب المسند والمسند اليه
ولا يبعد ان يقتصر بهذا القدر لمن يليق بخطابنا **قوله** مثل فى الوجود او يصح ان يوجد

الاول

الاول موجودا ويمكن تعليلا للتقديب واورد على الاول انه يجعل الكلمة قاصرة عن
نفى امكان الدعيرة وعلى الثانى انه يجعلها قاصرة عن اثبات الوجود لمنع ويمكن دفع
الاول بانه اذا نفى وجود جميع ما هو غيره لزم نفى امكانه اذ من عدم فى زمان لا يمكن
الوهية ودفع الثانى بان نفى امكان غيره يستلزم وجوده اذ لا بد لعالم الامكان
من موجد ويحتمل ان يوجد مثل فى الوجود وصف خبر ويكون الخلاف المشار اليه
ان الخبر قولنا فى الوجود او قولنا يصح ان يوجد **قوله** الذى يصح ان يعلم ويقدر اعترض
عليه المحقق التفتازانى بانه لا يصدق على الحيوانات العجم ويمكن دفعه بان عدم صحة
العلم فى الحيوان مم لم لا يجوز ان يكون عدم العلم فيه لمانع وفسر الكشاف الحى بالباقى
الذى لا سبيل للفناء عليه وجعل هذا التفسير اصطلاح المتكلمين فيتجه على القاضى
انه لا يصح تفسير القرآن باصطلاح المتكلمين الا ان يقال خالفه القاضى وجعل تفسير
المتكلمين للحى تحقيقا للغة بعد ان اطلق الحى على الله **قوله** وكل ما يصح له فهو واجب
اه دفع لما يتوهم من تعريف الحى بما يصح ان يعلم ويقدر من امكان زوال القدرة عنه
وبه يتفطن وجه صحة تعديد يصح ان يوجد فى قوله لا اله الا هو **قوله** قال ابن الرقاع
وسنان اه صفة اجوز فى البيت السابق وهو كان بين النساء اعارها عينيه اجوز
من جادر جاسم اى اسم قرية بالشام وجادر كمساجد جمع جوذر وهو ولد البقر
الوحشى واقصده النعاس اى ادركه به فرنقت اى وقعت قاصرة النزول
يقال رنق الطائر اذا ضم جناحيه ووقف فى الهواء يريد النزول **قوله** وتقديم
السنة اه يمكن ان يكون السنة على القياس وهو الترقى من الادنى الى الاعلى لان
عدم الاخذ من النوم مع قوته اعلى من عدم اخذه السنة الضعيفة ففى ترتيبها
الترقى من الادنى الى الاعلى **قوله** وتاكيد لكونه حيا قيوما جعله الكشاف تاكيدا
للقيوم فانه بمعنى دائم القيام ودوام القيام يستلزم التنزه عن النوم وعدم
التنزه يستلزم عدم القيام ولم يجعله تاكيدا للحى مع انه فسره بمن لا سبيل للفناء
اليه فنبه على غفلته واما كونه تاكيد الحى على تفسيره بمن يصح ان يعلم ويقدر فغير
ظ الا ان يقال قد ذكر ان كل ما يصح له فهو واجب لا يزول فاطلاق الحى عليه
فى قوة وصفه بالعلم والقدرة الواجبين وفى نفى النوم والسنة عنه تاكيد
لقيوميته لكمال تنفير للقائم بامر الدين وحيره عن النوم وكمال التوبيخ للنائم القائم
بامر فان النوم منافيا للقيومية والوجود فى نهاية الكمال فى الوجود القاصر كيف
قوله ولذلك ترك العاطف فيه مسامحة لان ترك العاطف فيه لذلك وفى الجملة
التى بعده ليس لذلك بل لمثل ذلك فافهم **قوله** وهو ابلغ من قوله الظ من قولنا
لان ما ذكره ليس من قوله فتامل ووجه الابلغية انه يلزم كون السموات
والارض له بطريق البرهان كعن ارادة الخبرية والظرفية بقوله فيهما جميع بيت

الحقيقة والمجاز وفيه دليل على ان ماسواه مسخر لا يخرجه دالا لخلق بيان مالكيته به فاصل الان
الاهم اثبات مالكيته للمجردات قوله بيان لكبريا شانه وكمال قدرته على تحلو كانه بعد
اثبات مالكيته لما فى السموات وما فى الارض والمناصبة متعدية الى مفعولين يقال
ناصبة الشر اظهره له كما فى القاموس قوله او ما بعد كونه ولعل الاظهر وان خفى الى
الآن ما يأخذونه وما يتركونه فان النبذ وراء الظهر مشتهرة فى الاعراض وفيه كمال
التحريض على الخير والتحذير عن الشر قوله والضمير لما فى السموات والارض لان فيهم
العقلاء يحتمل ان يكون انه اراد ان الضمير راجع الى ما تضمنه ما فى السموات وما فى الارض
من العقلاء والاظهر انه راجع الى الجميع تغليبا والعلم بما قبلهم وما بعدهم كناية عن
كمال العلم بهم والا فلا ينتظم اذ المقصود بيان علمه بهم كما ينبغى قوله ولا يحيطون بشئ
من علمه من معلوماته وانما قيده بقوله من علمه مع انه لا شئ الا انه معلوم تنبيها على ان
المراد ظاهر العلمية والاظهر ان يراد بعلمه العلم المختص به وهو علم الغيب اى لا يحيطون
الا بما شاء وانما قال ولا يحيطون بشئ من علمه ولم يقل ولا يعلمون شيئا من علمه الا
بما شاء تنبيها على ان النسخ للعلم الكامل الذى لا يسع العالم اخراج المعلوم من يده
والظ ان مفعول ما شاء الاحاطة فكانه اراد بقوله ان يعلموا العلم التام قوله
وقيل جسم بين يدى العرش الوجه ما تقدم لانه لو كان المراد به الجسم المحيط بالسموات
لناسب ان يقال ولا يؤده حفظه لانه اعظم من السموات والارض قوله ولذلك
سمى كرسيا لكونه بمنزلة كرسى يوضع بين يدى عرش الملك قوله او اخذ من مضجعه
فى الكشاف اخذ مضجعه قوله المتعالى عن الانداد والاشباه الانسب بما سيذكره
المتعالى عما يدركه وهم كما ان الانسب بما سيذكره بعد تفسير العظيم بالمتعالى
عما يحيط به فهم قوله اذ الاكراه فى الحقيقة الزام الغير فعلا لا يرى فيه خيرا ولما
الدين قد تبين وظهر خيره على كل عاقل فهو راغب اليه بفطرته وانما يكرهه على
مخالفته الفساد الناشى من شهوات النفس فقوله قد تبين الرشد من الغى
مؤكد لانتفاء الاكراه وفى الكشاف ان الله تعالى لم يلجئ العباد الى الدين وانما بنى الامر
على الاختيار وفى الوجه الاول انتظام قد تبين الرشد من الغى بما سبقه اظهر
قوله وهو اما عام منسوخ بقوله جاهد الكفار ولا موجب للنسخ لانه يجوز ان يكون
الامر بالجهاد لكسر شوكتهم لا لاكراههم فى الدين قوله فعلوت اى فى الاصل من
الطغيان للمبالغة كالجبروت والعظموت قلب عينه ولامه فجعلا مكانيا
فصار وزنه كما لو فعلوتا قال الجوهرى يكون واحدا وجمعا مثال الواحد يريدون
ان يتحاكموا الى الطاغوت وقد امروا ان يكفروا به وفى قوله بالشيطان او بالاصنام
اشارة الى انه يكون مفردا او جمعا قوله والله سميع بالاقوال عليم بالنيات
فيه دلالة على ان لا بد فى الاسلام من الاعتقاد والاقرار قوله والمراد بهم من

اراد ايمانه والاظهر ان يكون آمنوا على ظاهره ويكون المراد بالظلمات ظلمات
الشبه والوساوس المعترية فى الدين وبالنور ايضا الامر والنجاة عن الشبهة
ويكون قوله الله ولى الذين آمنوا مؤكدا ومحققا لقوله لا انفصام لها قوله
والذين كفروا عديل لقوله ومن يكفر بالطاغوت قوله ولعل عدم مقابلته
بوعد المؤمنين تعظيم لشانهم اى شان المؤمنين ووجه التعظيم انهم اعلى من
ان يذكروا فى مقابلة الذين كفروا او ان امرهم لجلالته مستغن عن البيان ويمكن
ان يقال ترك وعد المؤمنين فى هذا المقام مع انه داب الكلام القديم لانه
تضمن كل ما يتصور من الوعد قوله الله ولى الذين آمنوا قوله تعجب من
محاجة نمرود وحماقته نمرود بالضم والدال المهملة اقول والله اعلم هذه الآية
تنوير لما سبق من كون الذين آمنوا حيث اخرج ابراهيم الى تبكيت نمرود ومن
كون الشياطين اولياء الذين كفروا واخراجهم من النور الى الظلمات حيث اخرجوا
نمرود من نور دلالة ابراهيم وحجته الباهرة الى ظلمات الشبه حتى بهت
فالتعجيب من اخراج ابراهيم من الظلمات الى النور ومن اخراج الشياطين
نمرود الى الظلمات من النور قوله وهو حجة على من منع ايتاء الملك الكافر من
المعتزلة ولا يخفى ان ايتاء الملك كالاقدار والتمكين فلا وجه لمنعه بناء على
ان ايتاء الملك له قبيح ولا يجوز منه القبيح وفى قوله من المعتزلة اشارة الى
ان المعتزلة فيه فرقتان بعضهم لا يمنع ايتاء الملك ويجعله كتسليط ابليس على
عباده ابتلاء وامتحانا لعباده قوله ظرف لحاج او بدل وعلى الوجهين يشكل
قال انا احيى واميت الان يجعل استينافا جواب سؤال والاحسن ان يجعل ظرفا
لقوله قال انا احيى واميت وتعدد السؤال قبل اذ قال ابراهيم كانه قيل كيف
حاج ابراهيم فاجاب بقوله اذ قال ابراهيم ولا يخفى ان قوله الم تر لكونه منبئا
عن الظهور على المخاطب بحيث كانه مرئى لا يلايم تقدير السؤال فالاولى جعله
بيانا لقوله حاج وانما جعله بدلا من ان اتاه على الوجه الثانى ولم يجعله ظرفا
لانه لا ينصب العامل ظرفين من جنس واحد والتحقيق انه يجوز اذا كان
تعلق الثانى بعد التقييد بالاول فيقال سكنت فى البلد فى المحلة الفلانية
وقيل هو بدل الاشتمال لانه اما بعين الوقت السابق فهو بدل الكل او بعضه
فبدل البعض قوله قال انا احيى واميت بالعفو والقتل وكانه جواب الكافر
على هذا القول انه يمتنع ان المعنى بمقتضى الملك روح الميت فجعله بمنزلة
اسره وجعل عفوه بمنزلة احيائه وكانه اعرض ابراهيم عن اتمام هذا
الدليل لهذه المشاغبة قوله اعرض ابراهيم عن الاعتراض على معارضته الفاسدة
وقصد به تنزيه ساحة كمال ابراهيم عن الانحجام فى ذيل اقامة دليله الاول كيف

وكل احد يقدر ان يقول في مقابلة ما ذكره نمرود ان هذه الذي ذكرت ليس احياء
ولا امانة على ما قيل وان يقول العفو ايضا ليس منك بل امر يخلقه الله فيك
كالفعل فالاحياء والامانة من الله تعالى ثم بالغ في التنزيه فقال ليس هذه الامور
ادلة بل امثلة لقدرته والعدول عن الاول الى الثاني تبديل فقال لما هو اوضح
ونحن نقول قد اشار الله تعالى بقوله فبهت الذي كفر الى ان غرض ابراهيم في تغيير
الدليل جعل الكافر مبهوتا ولم يكن عدوله للعجز وظهور فساد الدليل ولم يقل نمرود
انا الذي آتي الشمس من المشرق لانه استحيى من الحاضرين العالمين بانها كانت تأتي
الشمس تأتي قبل وجوده هكذا دهورا متتابعة والاية دليل على جواز انتقال
المجادلة عن دليل آخر قبل تمامه على الخصم على ما قال الكشاف وقال المحقق
التفتازاني من اكثر ان اردت من الانتقال ايراد دليل بعد دليل فلا حاجة له الى
دليل لان ايراد الادلة الكثيرة على الدعوى اشهر من ان يشتبه على احد وان
اردت قبل تمامه فلا دليل في الاية لان الدليل الاول كان واضح الصحة فلهذا لم
يستقل به ضعيف لانه اراد الثاني ولم يتم على الخصم المكابر واستقله بدليل
آخر فظهر انه يصح الانتقال من دليل الى آخر لاثبات الدعوى ولا وصمة فيه **قوله**
وقرئ فبهت كنصر وقرأ ابو حيوة على ما في الكشاف بهت كقرب وفي القاموس
انه جاء مثلثة العين والبهت الانقطاع والحيرة فعلى هذا بهت لازم والذي كفر
فاعله على وفق ابي حيوة اذ الماضي المضموم العين لا يكون الا لازما وانما جعله
القاضي متعديا على وفق الكشاف وجعل فاعله ضمير ابراهيم والذي كفر مفعوله
في الصحاح بهته اخذه بغتة **قوله** تقديره او ارأيت مثل الذي فحذف لدلالة ألم تر
عليه لم يجعله القاضي عطفا على الذي حاج ليستغني عن تقدير ارأيت لامتناع
دخول الى على الكاف اسمية كانت او حرفية كذا ذكره المحقق التفتازاني وقال
فيه مانع معنوي ايضا اذ ألم تر الى الذي حاج ابراهيم معناه انظر الى صنعه فتعجب
ومعنى ارأيت مثل الذي هو انه لا مثل له للغرابة وبعد ايضا كونه تعجبا ولو جعلت
التقدير ألم تر الى مثل يكون المعنى انظر الى صنع مثله وتعجب ولا صحة له وكان
القاضي لم يتفطن لهذا التفاوت الذي بين طريقي التعجب فاحتاج الى نكتة
ذكر الكاف هنا لكن الحكم بزيادة الكاف على تقدير عطفه على الذي حاج بعيد بل لو
تفطن لذلك ضعف الكلامين تنافي وايضا ما ذكره من نكتة التشبيه فيه
ما فيه اذ ليس المشبه به منكر الاحياء او الجاهل بكيفيته مطلقا حتى يؤدى
بالكاف اشعارا بكثرته بل منكر فعل الله له هذا الامر العجيب وهو في غاية
الندرة واقل من مدعي الالوهية ثم الظ من الكاف في مقام المفعولية انه
اسم فجعلها حرف التشبيه بعيد **قوله** كأنه قيل ألم تر كالذي حاج او كالذي

في الكشاف في هذا التوجيه ارأيت كالذي حاج او كالذي مر وهو الظ لان المقام
مع المثل انكار الرؤية لغرابته لا انكار عدم الرؤية **قوله** او ان كنت تحيي
فاني لا حاجة الى كثرة التقدير بل يكفي تقدير او اي عطفا على فادت وقوله
عزير بن شرحيا متعلق بالاية لا بقوله كاحياء الله الذي مر كما توهم العبارة
لان عزيرا من بني اسرائيل وخراب بيت المقدس في زمان بني اسرائيل **قوله**
ويؤيده نظمه مع نمرود هذا التأييد انما يتم لو لم يكن من تتمة معارضة ابراهيم
وقد تعالى يؤيد كونه عزيرا ان يكون مثلا للاخراج من الظلمات الى النور كما
ان نمرود مثال للاخراج من النور الى الظلمات فيكون الاتيان مثالين لما
سبق من حال المؤمنين والكافرين ويتجه عليه ان المناسب في العطف
بالواو لا باو ولك ان تقول لم يجعله مع نمرود في ذلك بل مع ابراهيم حيث
يعاين احياء الموتى ليزداد بصيرة كما طلبه ابراهيم والعزير كالمرى الجمع **قوله**
بمعنى متى اثبت القاموس انى بمعنى متى **قوله** فالبثه ميتا مائة عام اه يريد
دفع ان الاماتة في ساعة فكيف تستغرق مائة عام **قوله** وقيل ملك
او نبي والضمير مع ذلك له اسند اليه لانه قال الملك بامره فالاسناد الى
السبب **قوله** وساغ ان يكلمه الله وان كان كافرا لانه آمن بعد البعث او شارف
لم يجزم بايمانه كما جزم الكشاف لان الظ انه آمن بعد البعث وتوجيه التكلم مع
الكافر انما يحتاج اليه على مذهب الاعتزال والا فيفعل الله ما يشاء **قوله**
وقيل انه مات ضحى اه هذا بعيد لفظا ومعنى اما لفظا فلان او بمعنى بل من خواص
عطف الجمل فيحتاج الى جعله في تقدير بل لبثت بعض يوم واما معنى فلانه
لما مات ضحى فينبغي ان يقول من اول الامر بعض يوم اذ لا يحتاج الجعل بعض يوم
الى رؤية بقية الشمس **قوله** واشتقاقه من السنة والهاء اصلية وذكر في
القاموس السنه بمعنى فساد الخبز والشراب واذا قدر لام السنة واوا كان
اصله سنوه كطلحة واذا قدر هاء فهو ايضا سنهة كجبهة على ما في الصحاح وجعله
من السنة المعتلة انما يصح لو جاء في كلام العرب سنى الطعام بمعنى افسد ولكن
لم نجده في كتب اللغة وكذا حال السنين قال المحقق التفتازاني لم يوجد في معناه
الا الحمأ المسنون المتغير المنتن **قوله** او انظر اليه سالما ويؤيده انه لم يقل وانظر
الى عظامه ويؤيد الاول انه لم يصفه بانه لم يتغير كما في وصف الطعام **قوله**
والاول ادل على الحال ان الامر الداعي الى التكلم على وجه مخصوص وهو في هذا المقام
اظهار القدرة حيث حفظ الطعام الذي هو في معرض الفساد بلا تمكث مع
انه يعرف عظام الحمار الذي هو ابعد من الفساد او على حاله من لبثه مائة
عام ووجه الاوفقية لما بعده ان الظ ان النظر الى العظام هو النظر الى ما كان

سعى كالشطر الاول قوله اى وفعلنا ذلك عطف قال ففيه التفات والاولى ان
التقدير فعلنا ذلك لتقتدى ولنجعلك اية للناس قوله كيف ننشزها يحييها
يعنى اريد بالانشاز الاحياء اللازم له واشار بقوله او نرفع انه يحتمل ان يراد به
حقيقته فى الصحاح انشاز عظام الميت رفعها الى مواضعها وتركيب بعضها مع
بعض ولا يخفى ان المعنى المجازى انسب بالمقام فلذا قدمه وفى القاموس النشز احياء
الميت كالنشور والانشاز قوله تقديره فلما تبين له ان الله على كل شىء قدير الخ
وفيه دليل على مذهب البصريين حيث اعمل الثانى اذ لو كان العمل للاول لزم حذف
المفعول فى الثانى وهو غير المختار وبعيد فى نظم القرآن عن الاختيار وقوله حذف
الاول معناه فاسقط الاول ووضع الضمير موضعه لدلالة الثانى عليه وقوله
او ما قبله عطف على ما بعده اى بمضمر ما قبله اى فلما تبين له ما استشكل عليه والاولى
فلما تبين له احياء الموتى لانه سابق بعينه ولم يسبق بعنوان ما استشكل عليه شىء
والاظهر انه لما تبين له ما ذكر من احياء الموتى وعدم تسنه طعامه مع مائة عام والاظهر
حمل العلم على الاستمرار لان موجب هذا العلم سبق زمانه قوله والامر مخاطبه
على صيغة اسم الفاعل او هو نفسه بنصب نفسه والتقدير او هو يامر نفسه او برفعه
تاكيدا قوله قال له ان احياء الله برد الروح هذا انما يصح لو كان مراد ابراهيم بقوله
ربى الذى يحيى ويميت انه يرد الروح الى البدن والظاهر انه لم يرد بالحيوة حيوة بعد
الموت والا لقال يميت ويحيى قوله قال ذلك وقد علم انه اقول والله اعلم قال
ذلك ليعلم الناس ان من يذكر للنبى عن الشك فى امر الدين يجب عليه ان يكشف
عن باطن امره جدا ثم يذكر ذلك او ليعلم ان السامع ينبغى ان يستكشف باطن امره
لئلا يبقى فى حقه او دفع تردده فى الاحتمالات على مظنة سوء قوله ولكن سألت
لازيد بصيرة اشار الى ان المراد من الاطمينان لانه لا محالة قلبه مطمئن بالايمان
ولا يبعد ان يجعل اطمينان القلب على دفع اضطرابه فى شوق معرفة كيفية الاحياء
وفائدة معرفة السامعين غرضه ان لا يظنوا به ظن السوء وان يعرفوا ان طلب مزيد
الاطمينان مهتم كطلب الايمان وفى قوله بلى كان اشارة الى ان الطلب لزيادته
لا لانكار عنه فحينئذ اى اذا كنت مؤمنا فخذ من ذلك على ايمانه تنبيها على ان خارق
العادة لا يجرى على يد من لم يؤمن بالله قوله وقيل طاوسا لو اريد ان المراد باربعة
من الطير كانت تلك الاربعة فبعيد من النظم والمستفاد منه التخيير فى اخذ اى
اربعة شاء ولو اريد انه اخذ تلك الاربعة فما ذكره من الايماء بعيد لانه لو
كان مامورا بتلك الاربعة لكان فيه ايماء واما فى الامر باخذ الاربع ايا كانت
فلا ايماء ولكن لو تم لكفى وجها لتخصيص الطير بالاخذ وكانه اراد بيان وجه تخصيص
ان فيه مزيد اجزاء من الريش ففى احيائها مزيد ظهور القدرة وحسن نقشه

الزواب

الزواب لانه حريص فى تناول النجاسات وبعد امله لانه يبعد فى الارض لطلب
جيفة ورسم الحمام بالترفع او المسارعة الى الهوى عز ظ وكانه اراد بقوله الى
بهما المرسوم بمثلها من الترفع فى الهواء والمسارعة الى الهوى وكون الطير
اقرب الى الانسان لانه يسرع الى مقاصده كالانسان واجمع لخواص الحيوان
لانه يشارك الحيوانات فى احوالها ويزيد عليها قوله لئلا يلتبس عليك بعد
الاحياء هل هو الذى اى او آخر والاظهر ان التامل فيها ليعرف انه هل احى
كما كان بلا تفاوت وبلا فوت خصوصية ما قوله ولكن اطراف الرماح رر
تقصدها واوله وما صير الاعناق فيهم صيلة وقبله مما يقبل الاحياد من
حب صدق يعنى امالة الاعناق الى قوم صدق واطاعتهم لهذه القبيلة
ليست لحبهم بل لغلبتهم على الناس وكثرة شجعانهم قوله وفرع تقعير الجيد
وصف كانه على اللبث قنوان الكروم الدوالح يريد ان فرع المحبوبة يميل جيدها
لثقلها كما اشار اليه بوصف وصف على زنة فليس بمعنى كثير كانه على اللبث
لجيد طرف العنق قنواه جمع قنو كصنو وهو العنقود والقنوان الدوالح
المثقلات بالحمل قوله ثم جزئهن وفرق اجزائهن على الجبال التى بحضرتك
كانه اصلحه فى قلب ابراهيم ثم معرفة قدرته على جمع اجزاء الموتى مع تفرقها
واختلاطها قوله ثم اجعل التراخى المستفاد من ثم باعتبار ان بين الجعل
والامالة فعلا آخر هو التجزية لكن الاولى ان يعتبر تجزئهن لانه لا تراخى فى
بين الامالة والتجزية الا ان يقال قربهم اشارة الى طول زمان التامل
فى الاربعة قوله قل لهن تعالين باذن الله تع دليل على تقييد الاجر بالتعالين
باذن الله تع قوله على حذف مضاف صحة التشبيه المركب لا يتوقف على حذف
مضاف لكن يؤيد فى حسنه فلذا اعتبر والاولى كمثل باذر حبة على تقدير
جمع مضاف وفى تمثيل الانفاق بحبة انبتت سبع سنابل تنبيه على امور
هى انها لا بد من انتظار فى ادراك الجزاء من حفظ السنبل من المهلكات
ومن تربيتها بادامة الاخلاص واقامة شرائط العبودية قوله تلك
المضاعفة يعنى قوله تع تقييد لتلك المضاعفة وبيانا انه ليس عاما ولم
توجيه آخر فى الكشاف وهو ان الله يضاعف تلك الاعداد المضاعف لمن
يشاء قوله الذين ينفقون اموالهم فى سبيل الله بيان لمن يشاء الله مضا
آخر قوله نزلت فى عثمان لا يظهر وجه تخصيص نزولها بعثمان وعبد
الرحمن ولا الكثير بتجهيز امن الصديق فى هذا الجيش وكان اصحاب التجهيز
الكثير غيرهم ايضا قوله بانهم اهل لذلك وان لم يفعلوا فكيف لهم اذا
فعلوا والاولى ان الاجر فضل من الله والعمل علامة له فلذلك لم يقصد

سوم

صفة

السببية اوبقال لاغناء الاجر عن افادة السببية بالفاء قوله ومغفرة وتجاوز عن
السائل المحتاج فيما انقل المسئول بالسؤال والاولى ان القول المعروف عبارة
عن الرد الجميل ومغفرة من الله عبارة عن صدقة لايتبعها من ولا اذى قوله وانما صح
الابتداء بالنكرة لاختصاصها بالصفة واما العطف على المبتدء فلا يتوقف على تخصيص
المعطوف بالنكرة ولا يخفى ان هذا الحكم لا يتوقف حسن افادته على تخصيص المبتدء
بل من قبيل كوكب انقض الساعة فتامل قوله عن انفاق بمن واذى الاولى
اطلاق الانفاق والمعنى والله غنى عن الانفاق فلا يحوجكم في الانفاق بما يحبكم لما
يعود اليه بل لما يعود اليكم وذكر غاية المبالغة في الامر بحفظ مالربه قوله
لا تحبطوا اجرها جعل ابطال الصدقة بمعنى ابطال اجرها ولا حاجة اليه لان نفس
الصدقة ايضا تبطل فان تحققها بكونها معتبرة عند الله فاذا لم يبق معتبرة فقد
بطلت قوله بكل منهما الخ بواحد منهما ليعم النفي كل ابطال فان قلت كيف يفسر بما يوافقه
مع العطف دون او قلت يلاحظ الربط قبل الربط حتى يصير المعنى لا تبطلوا
صدقاتكم بالمن ولا تبطلوا صدقاتكم بالاذى قوله كالذي ينفق ماله رياء الناس
فيه اشارة الى منشاء الوقيعة في المن والاذى وهو كون الانفاق للرياء لا لرضاء الله
وثواب الاخرة فمن اراد التحفظ عن المن والاذى فليتبعد عن الرياء فان قيل
الذي ينفق ماله رئاء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر لم يبطل صدقته بالمن
بالرياء والاذى بل بالكفر فان احوال الكفار ضبطة قلت تشبيه ابطال صدقة
المؤمن بالمن والاذى بابطال الكافر صدقته بالرياء وعدم الايمان قوله اي انفاقا
رياء الاولى انفاق رياء او انفاقا رئائيا قوله فمثله كمثل صفوان يعني حالته في انفاقه
حيث جرده عن حالة وابقاه عاريا لا شيء له بمنزلة حجر املس لا ينتفع بالوابل لتجرده
عن ترابه ولا يخفى حسن تشبيه المرائي الذي في قساوة القلب كالحجر بالصفوان
قوله لا يقدرون على شيء مما كسبوا مبين للمثل لانه لا يفصح عن وجه الشبه قوله
كما في قوله ان الذي حانت من الحين بمعنى الهلاك والفلج كالفوج اسم موضع وفي
الكشاف توجيه ثالث لعدم افراد الضمير لم يلتفت اليه لكمال بعده فانه جعله
راجعا الى الذي بناء على فهمهم انه سبق من المراد به الجمع لكثرة تعاقب الذي ومن
قوله وفيه تعريض بان الرياء والمن والاذى الخ هذا انما يتم لو لم يكن متعلقا
بالمشبه كقوله فمثله بل يكون متعلقا بمجموع المشبه والمشبه به والخطاب الاولى
ولكن نقول فيه تعريض بان الضلال من سمات الكفر فليتبلى الضال الى الله
وليستعذ به من الكفر قوله وتثبيتا بعض انفسهم الخ اشارة الى ان من للتبعيض
في موقع المفعول لا لان من مفعول بل لانه صفة مفعول محذوف اي شيئا
من انفسهم على الايمان واشار الى وجه كون التثبيت لبعض النفس بقوله فان

المال اه

المال اه وملخصه ان للنفس قوى بعضها مبدا بذل المال وبعضها مبدا بذل
الروح فمن سخر قوة بذل المال لوجه الله فقد ثبت بعض نفسه على الايمان ومن
سخر قوة بذل المال وقوة بذل الروح ثبت كل نفسه على الايمان وقوله وتصديقا
للاسلام اشارة الى ان المراد بالتثبيت تثبيت الاسلام والجزاء فيهم من اصل انفسهم
وهو قلوبهم وقوله فيه تنبيه يريدان في كلام التوجيهين تنبيها على ان حكمة الانفاق
للمنفق تزكية النفس عن البخل وحب المال بل اقول جعل الايمان راسخا في القلب
متمكنا فيه ثم اقول والله اعلم لعل فيه تقسيم الانفاق قسمين قسم لطلب رضاء الله وهو
الاعلى وقسم تثبت بعض النفس على طلب الرضاء او تثبيت النفس مبتدا من اصلها
على الرضاء وذلك لمن لم يتمكن في طلب الرضاء لكن ينفق لتمكن نفسه في طلب الرضاء
وشبه الاول بجنة اصابها وابل فانه يؤتي اكلها مثلين فهو في سلك والله يضاعف
لمن يشاء وشبه الثاني بجنة اصابها طل فهو يؤتي اكلها فهو في سلك حبة انبتت
سبع سنابل في كل سنبلة مائة حبة قوله فان ثمره يكون احسن منظرا اشارة
الى وجه تخصيص التشبيه بشجرة الربوة وتحقيقه ان وجهه اذا كان نفقتهم لوجه الله
مشتهرة في العالم واضحة على العالمين ويكون له لسان صدق فيما بين الخلائق كما ان
اشجار الربوة لا يخفى على عين بخلاف نفقة المرائي فانه لما كان غرضه الرياء لا يجلي
على عين من الاعين قوله تحذير عن الرياء وترغيب في الاخلاص يعني ان الله
بصير بعمل المرائي فليحذر عنه وبعمل المخلص فليحذر فيه وليزده او ان الله بصير
بعملكم ايها المرائي فما لك تتصدى لان يراه الناس الا يكفيك ابصاره وان الله بصير
بعملكم ايها المخلص فما الحاجة لكما الى رؤية قوله الهمزة للانكار بمعنى ما ينبغي ذلك
ويجوز ان يكون للتعجب فان قلت التوبيخ والتعجب انما يصح لو كان ذلك التمني
متحققا من احدهم ومن المبين انه لا يتمنى من احد قلت نزلهم منزلة التمني
لمعاملتهم معاملته فتعجب او وبخ عليه والتوبيخ والتعجب في الحقيقة على كونهم
بهذه المنزلة قوله ويجوز ان يكون المراد بالثمرات المنافع والا ظهر ان يحمل الثمرات
على ثمرات النخيل والاعناب اي فيها من جميع انواع العنب والتمر ويستغني عن
التغليب ولو حمل على التغليب للتعميم الذي هو اوفق بمقام التمثيل يكون كل الثمرات
ايضا محمولا على ثمراتهما على وجه التغليب فنعم كمعونتهما قوله فكانه قيل ايود احدكم
لو كان له جنة في الكشاف ان نهم عبارتين ايود احدكم ان تكون وايود احدكم لو كانت
لو كانت فعومل باحدهما معاملة الاخر لتقاربهما في المعنى فان قلت المصدرية تدخل
على الماضي كما تدخل على المضارع فليكن اصابه عطفا على يكون غايته ان تدخل ان
عليه في الحاجة الى اعتبار المعنى قلت اذا دخل على المضارع يكون للاستقبال ولا تدخل
ان للاستقبال على الماضي بل ان الداخلة على الماضي مجردة عن الاستقبالية فلا يصح جعل الماضي

بدقوله ان تصدقوه قوله عطف على اصابه او يكون باعتبار المعنى فان قلت لا تقابل بين
العطف باعتبار المعنى والعطف على اصابه فانه باعتبار المعنى ايضا يصح ان يكون
عطفا عليه قلت التقابل ليس باعتبار المعنى بل باعتبار انه يتعين ان يكون عطفا على
اصابه وباعتبار المعنى يصح ان يكون عطفا على يكون وان يكون عطفا على اصابه قوله
والمعنى ايود احدكم اسم مفعول اى والمقصود تمثيل حال من يفعل الافعال الحسنة ويضم
اليها ما يحبطها كرياء وايذاء فان قلت فهذا التمثيل لمن يبطل صدقته بالمن والاذى
والرياء فينبغى ان يتصل ذكره بما وجه فصله عنه بذكر المنفقين اموالهم على وجه ينبغى
قلت لم يفصل لهذه الطائفة ايضا فانه تحذير لهم عن ابطال عملهم واحراق جنتهم
فان قلت ما الفائدة فى ذكر الاعصار وهل لم يكن الانسب فاصابته نار فاحترقت
قلت فيه من البلاغة ما فيه فان فيه مزيد تحسر لانه افناء الجنة بما لم يتوقع منه البلاء
من حيث لا يتوقع اشد فالاحسن ان يكون تمثيلا لحال من يبطل عمله بما لا يدرك كونه
ذنبا الا بالنظر الدقيق مما يخدع به الشيطان ابن آدم ويريه فى معرض الخير فيكون
الآية توصية للمتقين بكمال الحزم فى اعمالهم والتجنب عن الغفلة فى احوالهم وفى ذكر
الاعصار لكونها شبيها بالوسواس الخفى فى انه لا يدرك ضرره فى بادئ النظر ويلايم اشد
ملايمة قوله لعلكم تتفكرون فى اعمالكم واحوالكم ولا ترتكبون عملا فى بادى النظر وتجنبون
عن مواضع الخطر والله اعلم وقوله اذا كان يوم القيمة ظرف للحسرة والاسف فلا
تطلب جزاء فالصواب وجدها محبطة قوله من حلاله او جياده اقتصر الكشاف على
على التعبير بالجياد وقال المحقق التفتازانى لم يلتفت الى التعبير بالحلال لانه مستفاد
من الامر بالانفاق واذا دار الامر بين الحلال والجياد فالاعتياد يحمل بانفاق
الحلال ما يحل انفاقه لا ما يحل اكله فانه ربما يحل الانفاق ولا يحل الاكل كاللقطة
اذا التقطه الغنى وعرفها ولم يوجد صاحبه وفيه نظر قوله ان ومن طيبات ما اوجبنا
من الحبوب وكذا ان تقول ان ما عبارة عن الطيبات لا ان المضاف محذوف لان
تخصيص كلمة ما شايع وفيه غنى عن حذف المضاف قوله ولا تقصدوا الردى منه
اى من المال كانه اراد بالردى ما يشمل الحرام وغير الجيد وفسر ضمير منه بالمال ليشمل المكسوب
والمخرج من الارض ووجهه ان المال قد ذكر فى ضمن قسميه قوله ويجوز ان يتعلق
به منه الخ لم يذكر لتقديم منه معنى التخصيص كما ذكره الكشاف حيث فسره بتخصيصه
للانفاق لانه لا يكون النهى عن تخصيصه بالانفاق وصدر الجملة يفيد ايجاب انفاق
صرف الطيبات فيتنافيان ونحن نقول النكتة فى تقديم منه المبادرة الى ذكر ما يربط
الجملة الى ما قبله ليرتبط من اول الامر والاحسن ان يكون منه تنفقون جملة استفهامية
بحذف حرف الاستفهام اى امنه تنفقون ولستم باخذيه فيكون من نظاير اتضرب
زيدا وهو اخوك وفيه اشارة الى ان مقتضى الايمان لا يرضى المؤمن لاخيه المؤمن

مالا يرضى

مالا يرضى لنفسه واسناد بقوله اى وحالكم انكم لا تاخذونه فى حقوقكم لرداءته الى انه
حال لقوله تنفقون ويصح ابقاؤه على العطف قوله وفى ان تغمضوا ان تحملوا
على الاغماض او فوجدوا مغمضين وهذه الهمزة لعادة وقال المحقق التفتازانى
لا يوجد الاغماض بهذا المعنى فى كتب اللغة قوله حميد بقوله واثابته ونحن نقول
حميد لا يليق به الا الحميد الجيد قوله الوعد فى الاصل شايع فى الخير والشر وان
غلب استعماله فى الخير فاستعماله هنا فى الشر على الاصل ونحن نقول استعماله فى
الخير هنا والمراد انه ما يحقكم به وعد الخير لان المنفق للانفاق اهل خير قوله ويغريكم
على البخل معنى الامر هنا بمعنى الاغراء وفيه توبيخ بانه تسلط عليكم تسلط الحاكم
الآمر قوله مفعول الاول للاهتمام بالمفعول الثانى وليتصل بذكر حكمه اى قوله
ومن يؤت الحكمة قوله وما انفقتم من نفقة قليلة او كثيرة اشار الى ان المراد من
هذا البيان تاكيد التعميم قوله فى حق او باطل انما عمم النفقة للحق والباطل والنذر لما
هو فى الطاعة او المعصية ليكون مستجلبا لقوله وما للظالمين من انصار لانه محل الظلم
على من ينفق فى باطل وينذر فى معصية ومن لا يفى بالنذر ويمنع النفقة وهم الانصار
بمن ينصرهم من الله ويمنعهم من عقابه وكذا ان تفسره بمن ينصره فى التمسك بالحق يعنى
من يظلم على نفسه ولا ينفق فذلك لانه لا ناصر له اذ العبادة والتقوى ليس الا بنصر الله
وملائكته باذنه قال المحقق التفتازانى فان قلت نفى الانصار لا يفيد نفى الناصر
قلت اورد الانصار للظالمين على سبيل التوزيع فهو فى معنى نفى الناصر عن كل
ظالم هذا قلت انما احتاج اليه بجعل من للملة وكذا ان تجعله تبعيضية اى شيئا من
الانصار قوله فنعم شيئا ابداؤها يريد ان هى على حذف مضاف ليظهر ارتباطه بالشرط
ولذا قال وتوضيحه بتذكير الضمير قوله وان تخفوها وتؤتوها الفقراء لا يخفى ان ايتاء
الفقراء فى الابداء ايضا لا بد منه فلا بد لتخصيص الاخفاء باشتراطه من نكتة وكانها
ان الابداء لا ينفك عن الايتاء للفقراء لانه يظهر عليه الفقر ويمتاز عن غيره لانه
يعلم الناس بحال من يعطيه بخلاف الاخفاء فاشترط ايتاء الفقراء حثا على التفحص
عن حال من يعطيه الصدقة والسعى فى معرفة المصرف ولا بد لتخصيص الفقراء بالذكر
وهو احد مصارف الصدقات من داع والله اعلم والمستفاد من الكشاف انه حمل
الفقراء على المصارف حيث قال وتؤتوها وتصيبوا بها مصارفها مع الاخفاء ويحتمل والله
اعلم ان يكون المراد انكم ان تخفوها اذا تعلمون ان آخذ الصدقات لا يصرفها فى المصرف
وتؤتوها الفقراء فهو خير فانما ذكر هنا ايتاء الفقراء تنبيها على ان الاخفاء لخوف ان
لا يصل الى المصرف فى مقام يخاف عدم وصوله خير وكان امير المؤمنين عثمان رضى الله
لهذه الآية جعل ايتاء زكوة الاموال الخفية لاصحابها قوله اى والله يكفر فقصد بيان
مرجع الضمير لا تقدير المبتدا لانه لا داعى اليه وكانه لا ظهور اى ويكفر الله والاخفاء

الا ان يقال اراد توافق المعطوف والمعطوف عليه في الاسمية قوله على انه جملة فعلية مبتدأ ه
اي غير مرتبطة بالشرط اما استيناف بالواو او معطوفة على مجموع الشرط والجزاء وانما
جعلها اسمية على تقدير العطف على ما بعد الفاء وارتكب تقدير المبتدأ رعاية للتناسب
بين المعطوف والمعطوف عليه ويحتمل ان يكون فعلية معطوفة على ما بعد الفاء وقوله
والكسائي بها اي بالنون مجزوما على محل الفاء وما بعده وجهه ان محل مجموع الفاء وما بعده
الجزم وان كان ما بعدها المرفوع لعدم تاثير حرف الشرط فيما بعدها قوله ترغيب في الاسرار
ويحتمل ان يكون ترغيبا على التصديق بما سبق لانه بيان من هو خبير بما تعملون ولا يخفى عليه
حالها ومراتبها في النفع والشر فكل ما يخبره فهو صدق محض لا يشوبه وهم وغلط فهو
ح لا يخفى بقوله وان تخفوها قوله فهو لانفسكم لا ينتفع به غيركم قال المحقق التفتازاني
ان الانتفاع الاخروي والا فالانتفاع الدنيوي للفقير بين هذا ويمكن ان لا تقيد الانتفاع
ويجعل الدنيوي كالعدم بالنسبة الى الاخروي ولو لم يحمل على تخصيص النفع لم يكن حاجة
الى التكلف وما قال المحقق التفتازاني ان الشاهد على قصد الاختصاص هو اللام
والمقام فقد وجد الشهادة نفعا بما فيه عليه انه ينتفع لو تم التزكية وفيه بحث لان
اللام يصلح للغرض اي انفاقكم لنفع انفسكم فلا تنقصوا نفعكم باعطاء الخبيثة ولا تمنوا
به على الفقير ولا تؤذوه لانه ينفعكم بالاخذ وله منة عليكم باخذه قوله وقيل نفي على
معنى النهي وح يحتاج في عطفه على سابقه الى تاويل لئلا يلزم عطف الانشاء على الاخبار
بان يجعل الاسمية الخبرية في معنى الطلب اي انفقوا ما ينفع انفسكم قوله فهو تاكيد للمتقدمة
السابقة فينبغي ان لا يعطف الا انه لم يقصد به التاكيد الصرف بل المقصود الاصلي منه
تكثير الدليل على قبح المن والاذى فعطفه على السابق من عطف دليل على دليل وتوضيح ان الاول
تمسك بانه منة على الفقير بما ياخذون العوض اضعافا ولا منة فيما يؤخذ له العوض
قوله دون اشارة الى توجيه آخر للآية وهو انه للنهي عن عدم الانفاق على الكافر
لا للنهي عن المن والاذى فح معنى وما تنفقوا من خير انما تنفقوه سواء انفقتم
على الكافر او المسلم فلانفسكم اي تنتفع به انفسكم ولا يضركم وما تنفقوا من خير سواء كان
على الكافر او المسلم يوف اليكم وتجزون به خير جزاء وقوله واما الواجب فلا يجوز
صرفه الى الكافر مطلقا على مذهب غير ابي حنيفة وعنده يجوز صرف صدقة الفطر الى الذمي
ومما يدل على انه في التطوع ان الصدقة الواجبة كان عامل الصدقة يصرفها ولم يكن
صرفها اليهم في زمن النبوة اصلا وقوله وانتم لا تظلمون ثواب نفقتكم او ما تخلف على
تنقيصه تنغيره الثوبة قوله متعلق بمحذوف اي اعمدوا من باب حذف وهو القصد
ضد الخلف على ما في الصحاح وتقدير صدقاتكم للفقراء يحتاج الى تنزيل ما عداهم منزلة
العدم وكان المراد بيانه لا يحتاج في دفع الصدقة الى الفقير الى سؤاله او معرفة حاله
بيانه بل يكفي التفطن بفقره من سيماه قوله يحسبهم الجاهل بحالهم اغنياء من التعفف

من اجل

من اجل تعففهم عن السؤال ويمكن ان يكون المراد يحسبهم الجاهل بمصالح الدين اغنياء
من التعفف ولا يستحسنون نفقتهم ويحكمون بان المصلحة لهم السؤال قوله
والمعنى انهم لا يسالون وان سالوا عن ضرورة لم يلحوا هذا لو جعل الالحاف وهو بمعنى
الالحاح منصوبا بالسؤال ويمكن ان يجعله مفعولا مطلقا للمنفي اي يتركون السؤال
الحاحا اي ملحين في الترك قوله وقيل هو نفي للامرين كقوله على لاحب اي طريق واضح
لا يهتدى بمناره اي بعلامته فان المقصود نفي للاهتداء راسا قال المحقق
التفتازاني هذا انما يحسن فيما اذا كان قيد المنفي لازما له غالبا فيكون نفي المقيد ملزوما
لنفي المطلق كالمنار لانه للطريق غالبا اما ما نحن فيه فليس كذلك اذ ليس الالحاف
لازما للسؤال غالبا قوله اي لعموم الاوقات والاحوال بالخير الاظهر ان المراد انهم
لا تفوتهم انفاق حذر وكلما وجدوا مصرفا ليلا كان او نهارا ينفقون وكذا سرا
فلا يمنعهم عدم اطلاع الناس على الانفاق عنه لتنزههم عن الرياء وكذا علانية
لانهم لا يخافون الرياء بل يغتنمون فرصة الانفاق قوله وقيل في علي نفي وبالجملة المراد
بالذين ينفقون ابو بكر وعلي وربط الخيل في سبيل الله قوله ومنهم الذين الظ منهم الذين
بلا عاطف اي منكم ففيه التفات والاظهر تقدير منكم وتقدير اذكر ايضا حسن
جدا وفيه تكلف لا يساعده النظم فالوجه التوجيه الاول ولغاية بعده تمسك له
بتجويز الوقف اشارة الى الداعي اليه قوله اي الا ياخذون له وانما ذكر الاكل لانه اعظم
منافع المال ولانه اعظم ما يظهر منه الضرر من استعمالات الحرام هو الاكل الذي يصير
الحرام فيه جزء البدن قوله وهو زيادة في الاجل لا بمعنى ان يزاد الاجل بل يزاد تحصل الى
المشتري من الاجل نفع فان الاجل نفع لا يقابل بشيء قوله زيدت الالف بعدها تشبيها
بواو الجمع فصار اللفظ به على طبق المعنى في كون كل منهما مشتملا على زيادة غير مستحقة
فاصله اللفظ الزائد بمثابة كما يوقد المعنى الزائد بمثابة البيع ونحن نقول
الكتابة بالواو والالف لان للمعطف نصيبا منهما وانما يكتب الصلوة والزكوة لئلا يكون
مظنة التباس بالجمع قوله وهو وارد على ما يزعمون ان الشيطان يخبط الانسان سماه
زعما لا للانكار الجن لان الانكر كما يكره المعتزلة لان كون المصروع ممسوس الشيطان
بط بل هو مرض النفع بسبب عروضه في علم قوله اذا بعثوا من قبورهم فسر القيام
بالقيام عن القبور ويمكن ان المراد القيام عن مجلس الاكل ويكون الكلام كناية عن
سرعة تاثير اكل الربو ويكون التخبط عبارة عن التخبط في افعال القلب وعن اضطراب
الباطن في الامور الاخروية قوله من المس جعله متعلقا بلا يقومون تخالف ما تقرر
في محاله ان ما قبل الا لا يعمل فيما بعده من غير المستثنى حتى يجعلون فيما ضربت الا زيدا
في الدار قولهم في الدار متعلقا بفعل مقدر ويجعلون التقدير ضربت في التقدير
في جواب من سال عن موضع الضرب قوله اي ذكر العقاب بسببهم نظمهم

الربوا والبيع في سلك واحد ظاهره يشعر بانه جعل الكلام من التشابه لا من التشبيه وح
لا حاجة الى قوله وكان الاصل بل لا يصح لان الاصل ترك التشبيه والحكم بالتشابه فالاولى
ان يقال بسبب انهم شبهوا الربوا بالبيع كما قال صاحب الكشاف ويمكن ان يوجه الكلام
بما يغني عن جعل التشبيه مقلوبا فيكون المعنى ذلك لانهم جعلوا احلال البيع لكونه مثل
الربوا في النفع فالربوا الذي اربح وانفع اولى بالحل وكانهم متمسكون بالقياس في مقابلة
النص انما هم لو بلغهم النص قبل نزول الآية من غير سماعهم اذ القياس من المعتبر
في النص ليس بمذهب ويمكن ان تقول المراد بذلك اكلهم الربوا ان اكلوا الربوا لهذا القياس
واحل البيع وحرم الربوا فلا يحل لهم التمسك بقياسهم بعد وضوح النص ولهذا
لم يواخذ بما سلف **قوله** على راى سيبويه اذ الظرف غير معتمد على ما جعل هذا على راى
سيبويه وغيره مما سوى الاخفش واما على مذهب خاصة فلا عمل للظرف الا اذا كان
الظرف معتمدا على احد الاشياء الستة من المبتدا والمنعوت وذى الحال والموصول
ويكون المبتدا حرفا وان لم يكن حرفا فلا ينفع الا الاعتماد على الموصول والاخفش
لا يشترط شيئا فالمسئلة ثلاثية **قوله** فمن بلغه وعظ اشار بتبديل الموعظة بالوعظ
الى وجه تذكير الفعل وله وجهان ظاهريان لم يتعرض لهما كون المؤنث غير حقيقي و
والفصل بين الفعل وفاعله **قوله** وامره الى الله يجازيه على انتهائه ان كان عن قبول
الموعظة وصدق النية لا معنى لهذا الشرط والحكم بان من انتهى بسبب مجئ الموعظة
فله ما سلف وامره الى الله الا ان يقال من جاءه الموعظة يحتمل ان يكون انتهاؤه
بسبب خوف من مؤاخذة الاسلام كما هو شان اهل النفاق على ان لك ان تجعل ان
كان مصدرا بجعل ان مصدرية لا شرطية وتقدير اللام عليه ولا خفاء في قوله وامره
الى الله من تعظيم جزائه فهو كقوله تع فغشيهم من اليم ما غشيهم **قوله** ومن
عاد الى تحليل الربوا اذ الكلام فيه قيل بدليل قوله كل كفار اثيم وانما حمل الكلام
على العود الى التحليل دفعا لما ذكره الكشاف من ان هذا ابين دليل على تخليد الفساق
في النار قال المحقق التفتازاني كون الانتهاء عبارة عن الانتهاء عن الفعل يابى
ان يكون العود عودا الى الاعتقاد ولك ان تجعل مفعول الانتهاء القول بان
البيع مثل الربوا بقي حكم من لم يحلل لكن عاد الى اخذ الربوا ولم يتعرض له لانه معلوم
من قاعدة ما حرم وهو انه لا يصح ارتكابه ولا ينفذ في الشرع وامره ان شاء يعذب
وان شاء يغفر فاندفع ما ذكره المحقق التفتازاني لانه لا ينبغي ترك حكم الفعل اذ
لان من الخلود في النار للفعل يعلم الخلود للاستحلال دون العكس **قوله**
يضاعف ثوابها ويبارك فيما اخرجت منه بجعل يضاعف مالا جله والبركة التي
حصلت به بمنزلة الزيادة فيه **قوله** كل كفار نفي محبته الكل باعتبار نفي المحبة
عن كل اثيم بقرينة ان تخصيص البعض دون البعض ترجيح بلا مرجح او لا اشتراك

العلية والاولى ان نفي المحبة لشائع في افادة السخط كل كفار اثيم **قوله** عند المحل
بكسر العين وقت حلول الدين **قوله** اى فاعلموا ويؤيده قراءة الحسن فايقنوا
قوله قال ثقيف لا يدى لنا هو من قبيل لا غلامي لكم **قوله** وقرئ بهما مضافين
بحذف التاء جواب عما قال الاخفش انه غير جائز لانه لم يوجد مفعل بالضم الا
مكرم **قوله** كقوله واخلفوك عد الامر الذي وعدوا اراد جد الخليط عدة الامر
واجردوا الاما قيل بان الخليط سببه مبتدأ والانه وزن اى الخليط المخالط
كالصديق والنديم يقع على الواحد والجمع انجردوا البين وامتدوا ما من بعد ميل على شئ
فمعناه اسرعوا وتباك اخلفه ما وعدوه وهو ان يقول شيئا ولا يفعل وقد حذف
التاء في عدة الامر كما في اقام الصلوة ولا ضعف بدون الاضافة **قوله** فنظرة مرفوع
معطوف على كل اى لا يكون الحلول المستعقب للتاخير الا على هذه الصفة او على هذه
الحال ولا يجوز نصبه بتقدير ان اذ لا يظهر السببية بين الحلول والتاخير **قوله** ما
فيه من الذكر الجميل والاجر الجزيل فيه تحريض على رعاية ذلك العام والاظهر لا يكون
الاب **قوله** ان لا يتوهم من التداين المجازاة ويعلم تنوعه الى المؤجل لانه اذا ذكر المقسم
وقيد من قيده تلتفت النفس الى تنوعه بخلاف ما اذا كان ضمنا فانه ربما يغفل عنه
ومن فوائد التعميم كانه قيل اذا تداينتم باي دين كان قليل او كثير وقوله يكون مرجع ضمير
فاكتبوه يشعر بانه لولاه لبقي بلا مرجع فالاولى للتصريح بمرجع الضمير فاكتبوه
والاظهر ان يكون تامة ومرجع فاعله **قوله** معلوم بالايام والاشهر بيان لفائدة
قيد مسمى وهو تعليم التاجيل ولم يذكر السنين لانه مندرج في الاشهر فانه لا يندرج
في الايام ومن فوائد الاشارة الى ان الباعث على الكتابة ضبط تعيين الاجل
وتعيين الدين لا مجرد تعيين الدين **قوله** وعن ابن عباس ان المراد به السلم لا يخفى
ان اللفظ اعم والمدار على عموم اللفظ وكانه اراد انه نزل في السلف **قوله**
من يكتب بالسوية قد اشار الى ان قوله بالعدل ظرف لغو للكاتب اذ لا وجه لجعله
ظرفا مستقرا صفة لكاتب كما صرح به الكشاف ولم يجعله متعلقا بقوله ليكتب
لانه لو كان المقصود تعيين الكتابة لقيل فاكتبوه بالعدل فالمقصود تعيين الكاتب
فينبغي ان يتعلق به وتعيين الكاتب به لا يقتضي كونه ظرفا مستقرا كما ظنه المحقق
التفتازاني **قوله** وهو في الحقيقة امر للمتداينين وتوضيحه انه كناية عن الامر باختيار
الكاتب بالعدل لان كتابة الكاتب العدل ملزوم لاختيارهم اياه فجعل الامر بالكتابة
كناية عن امر الكاتب ثم نقول في قوله بينكم اشارة الى انه يستحب اختيار كاتب
متوسط بينهم لانه اعرف بحالهم وهم بحاله واقرب حضورا عند الحاجة **قوله** مثل ما علمه
من كتبة الوثائق في هذا التوجيه قوله كما علمه الله قيد الكتابة وفي التوجيه الثاني تحريض
عليها بتذكير نعمة الله ووجوب شكره ولا يمنع الفاء من تعلق ما قبلها لما بعدها لانه شغل

وربك فكبر ونحن نقول هو تقييد للنهي بكونه مطلقا اي يمنع من الاباء من علمه
واما لم يعلمه فينبغي ان يابى **قوله** امر بها بعد النهي اه وعلى هذا يكون الفاء لغوا
فالحق ان مناط الفائدة الفاء والمقصود انه ينبغي ان يكتب عقيب
الاستكتاب بلا انتظار كانه قيل فليكتب عقيب الاستكتاب بلا مهلة
قوله والاملال والاملاء واحد بل الاملاء في الاصل املال فلما قلبت اللام ياء
في امليت يقع المصدر في ذلك فصار املايا فقلب حرف العلة الواقعة
بعد الالف الزائدة همزة **قوله** ولا يبخس ولا ينقص منه شيئا واكتفى بالنهي
عن الخيانة في الحق مع ان الخيانة بزيادة الاجل ايضا منصور لانه اهم والاولى جعل ضمير
ويتقي لكل من المملل والكاتب وكذا ضمير ولا يبخس ولشرح القاضي احتمال ذلك فتامل
فان قلت كيف ينقص من عليه الحق ولا يدانيه صاحبه ولو بخس شيئا قلت ربما
يكون جملا يكون في ذا اي يعرف على وجه يعرف صاحبه ولا يعرف صاحبه **قوله** اي الذي يلي
على امره ويقوم مقامه يعني ليس المراد الولي الشرعي **قوله** واستشهدوا شهيدين
لم يقل واستشهدوا رجلين لان المراد بالشهيدين من يستعد شرط الشهادة فلا
يكون التركيب من قبيل قتل قتيلا كما يتبادر **قوله** او مترجم يمل عنه وهو يعرف قصده
كذا في الكشاف **قوله** وقال ابو حنيفة تسمع شهادة الكفار بعضهم على بعض وكانه
يقيس والا فالكلام في تداين المؤمنين ويمكن استفادة البلوغ من حمل الرجال
على البالغين لان احد معاني الرجل البالغ منهم **قوله** فليستشهد مبني للمفعول
من الاشهاد فهو في قوة فليستشهدوا رجلا وامراتين فلا يرد ما ذكره المحقق
التفتازاني انه لا ينا سب تقدير هذا الامر اذا لما مور بهم المخاطبون **قوله** لعلمكم
بعد السهم كانه جعل قوله ممن ترضون متعلقا بشهيدين وبقوله فرجل وامراتين
و ح يرى ان الاحق تقديمه على رجلين بان يكون النظم واستشهدوا واشهدوا
ممن ترضون من رجالكم فان يكونا فرجل وامراتان لئلا ينفصل بين قوله ان تضل
وما يتعلق به من قوله فرجل وامراتان فالاظهران يجعل قوله ممن ترضون ايضا
متعلقا بامراتين خصا بالاحتياط لنقصانهما ويستفاد من النظم ان صحة
الاستشهاد بامراتين متوقفة على عدم رجلين حتى لو وجدا لم تصح شهادتهما
قوله وكانه قيل ارادة ان تذكر احديهما الاخرى المريد هو الله لا المستشهد ولله
حكمة اعتبار الشرع العدد لا غرض الشهادة فانه لا يخطر ببال المستشهد بل
يستشهد بهذا العدد متابعة لامر الشارع هكذا يستفاد من الكشاف وشرح
المحقق التفتازاني ويمكن ان تجعله الفائدة المترتبة على الاشهاد دون غرضه
فلا تعتبر الارادة قيل انما جعل مقدمة التذكير في موضعه ونزل منزلته مبالغة
في سببية التذكير حتى صار مع كراهتها مطلوبة لاجلها **قوله** فتذكر بالرفع لان ما

بعد الفاء

بعد الفاء لا يجزم واذا كان الجزاء مضارعا مقدما مثبتا يجوز الفاء وتركه فلا وجه
لما ذكره المحقق التفتازاني ان الفاء في الجزاء لتقدير المبتدا وهو ضمير القصة او
الشهادة ولا يخفى عن تكلف هذا كلامه وقال ايضا ومما ينبغي ان يتعرض له وجه
لفظ احديهما ولا اضمار في انه ليس من موضع المظهر اذ ليست المذكرة هي الناسية
الا ان يجعل احديهما الثانية في موقع المفعول ولا يجوز تقديم المفعول على الفاعل في
موضع الالتباس نعم صح ان يقال فتذكرها الاخرى فلا بد للعدول من نكتة هذا كلامه
وفيه بحث لانه اذا لم يصح ان يكون احديهما الثانية في موقع المفعول فلا يكون المراد
به فتذكر الاخرى حتى يكون فتذكر احديهما الاخرى عدولا عنه فيتجه طلب نكتة
للعدول ولانه لا التباس لانه لما كان من البين ان الناسية ليست هي المذكرة
يتبين ان احديهما في الثانية موقع المفعول ثم النكتة في التكرير انه كان اصل التركيب
ان تذكر احديهما الاخرى ان ضلت فلما قدم ان ضلت وابرز في معرض العلة لم يجمع
الاضمار ولم يصح ان تضل الاخرى لانه لا يحسن قبل ذكر احديهما فابدل باحديهما
ولم يغير ما هو اصل العلة عن هيئته لانه كان لم يتقدم عليه ان تضل احديهما فتامل
فانه لا يبعد التامل الا لمثل هذا المقام الذي يتحير فيه من هو من اعاظم الانام
ومن بدع التفاسير التي نقلها الكشاف في هذا المقام ان المراد بالتذكير جعل
احديهما الاخرى ذكرا لازالة نقصانها بانضمامها قال المحقق التفتازاني وجه
ضعفه المشار اليه بقوله من بدع التفاسير ان التذكير بهذا المعنى لا يحسن في
مقابلة النسيان وان كونهما معا بمنزلة الذكر ليس نتيجة تذكير احديهما الاخرى
ونحن نقول جعلهما في حكم الذكر لازالة نقصانهما فيحسن المقابلة وهذا القائل
لا يجعل كليهما بمنزلة ذكر بل احديهما القوية بتقوية الاخرى وهذا ادفع بمصلحة
ان لا يزيد نصاب الشهادة على اثنين فتامل **قوله** اذا التحمل في الكشاف قال
قتادة كان الرجل يطوف في الحواء العظيم فيه القوم فلا يتبعه منهم احد فنزلت
وقوله وسموا شهداء اي قبل التحمل على ما في الكشاف متعلق بالوجه الثاني وقد
صرح به المحقق التفتازاني وهذا انما يصح لو كان الشاهد بمعنى متحمل الشهادة
والظاهر انه مؤدي الشهادة لانه مقتضى الاشتقاق من شهد فلان فهو على التوجيهين
تسمية المشارف باسم المتصف الا ان المشارفة في الاول اكثر ثم هذا التوجيه
ليس اول مقام احتيج اليه هذا المقام بل هو كذلك في قوله واستشهدوا شهيدين
وفي قوله ممن ترضون من الشهداء وقد ذكرنا لك وجها آخر فتامل **قوله** لا تملوا
السام كالقدم والنوس والسام كالقوام بمعنى الملال فحمل النظم اولا على الحقيقة
لان حفظ الحقيقة وصرف السام الى الكسل الذي هو ملزومه ثانيا ورجح الكشاف
الثاني وكانه لان عموم الخطاب افيد والكناية ابلغ وكون الكسل صفة المنافق

ماخوذ من قوله تعالى واذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى وقوله عم لا يقول المؤمن
كسلت كناية عن عدم كسله ونحن نقول والاسلم علم الظ ان يكون بهذا الخطاب
فى الحقيقة الى الكتاب كما منع الشهداء عن الاباء منع الكتاب عن السامة فى
كتابتهم وضمنه منع الشهداء عن السامة فى اداء الشهادة قوله صغيرا كان
الحق او كبيرا هذا مبنى على جعل ضمير فاكتبوه للحق وقوله او مختصرا كان الكتاب او مشبعا
مبنى على جعل ضميره للكتاب وفى الاول منع عن الامتهان بالحق لصغره وفى الثانى منع
عن تضييع امر الدين بخفته قوله الى وقت حلوله الذى اقر به المديون هذا التفسير
اولى مما فى الكشاف الى وقته الذى اتفق الغريمان على تسميته لانه لا يشترط فى كتابة
الكتاب وجود الغريمين بل يكفى وجود المقر ولا وجه لقوله الى اجله الا ان يجعل
بمعنى مع قوله اشارة الى ان تكتبوه والاولى ان يكون اشارة الى المذكور من
الكتابة والاشهاد على الوجه المذكور قوله اقسط عند الله اى اقرب الى
العدل فى علم الله ولذا خلق اللوح المحفوظ وكتب فيه جميع ما يحفظه الوجود ليكون
مرجعا للملائكة للعدول الشهود قوله وهما مبنيان من اقسط واقام على غير
القياس هذا مذهب الجمهور ومذهب سيبويه بناء افعل من الافعال قياس
وقوله او قاسط بمعنى ذى قسط فيكون اشتقاقا لا فعل من الجامعة فهو من قبيل
احنك فى المثل احنك البعيرين استشهدها اكلا الشاتين وايضا على خلاف القياس وكانه
لم يتعرض لكونه على خلاف القياس لانه امر معترف فى مابينهم بخلاف الاول فانه مختلف
فيه وقوله لجموده مع انه مشتق مبالغة فى مشابهته بالجوامد فى البعد عن مشابهة الفعل
لزيادة فى مفهومه ولعدم التصرف فيما هو اصل فيه وهو افعل من والوجه الثانى
ادفع بقوله كما صحت فى التعجب قوله واقرب فى ان لا ترتابوا والاجتناب عن مواقع
الريب من احوال الدين فانه قال عم دع ما يريبك الى ما لا يريبك قوله استثناء عن
الامر بالكتابة فقوله وليكتب بينكم كاتب بالعدل الى هنا جمل معترضة بين المستثنى
والمستثنى منه اى وقوله اى لا تتبايعوا ايدا بيد الصحيح الا ان يتبايعوا وهو عبارة
الكشاف وكانه سقط من قلم الناسخ وجعل ضمير الا ان يكون الى التجارة لكون
الخبر مبينا له لجعل ضمير الشان مما لا يحتاج اليه لانه وان وقع فى الكلام الفصيح لكن
صحة جعل للدين وتانيث الفعل باعتبار جزء كان يغنى عنه وهو كالجادة بالنسبة
الى ما ذكره وعلى تقدير رفع تجارة كما يحتمل ان يكون الخبر تديرونها يحتمل ان يكون
بينكم ويكون تديرونها صفة ثانية لقوله تجارة واليوم الاشنع يوم على اشوه
وارتفع وقوله اذا كان يوما اشنعا معناه اذا كان اليوم يوما اشنعا وقيل معنى
كونه ذا كواكب انه اظلم على الاعين من شره بحيث ترى الكواكب وقيل اظلم عن كثرة
غبار الحرب بهذه المثابة ونحن نقول كان المراد ظلمة من كثرة الغبار وكثرة السيوف

المضيئة بين الغبار الشبيهة بالكواكب كبيت بشار كان مثار النقع فوق
رؤسنا واسيافنا ليل تهاوى كواكبه قوله والاوامر التى فى هذه الآية للاستحباب
ويؤيده قوله تعالى ذلكم اقسط عند الله واقوم للشهادة وقوله فليس عليكم جناح
ويأبى الوجوب ولا اختصاص لهذا الاختلاف بالاوامر السابقة بل كذلك الآية قوله
يحتمل البنائين اى المبنى للفاعل والمفعول وقوله وهو نهيهما تغيير بناء الفاعل وهو
او التغيير بناء المفعول لكن تغيير ضرر بهما بترك الاجابة والتحريف والتغيير فى الكتبة
والشهادة تكرار لما تعلق بالكتابة والاحسن ان يفسر نهيهما عن المضارة بطلب
ما يزيد على اجرة الكتابة وعلى مؤنة المجئ وقوله فان تفعلوا الضرار وما نهيتم عنه اشارة
الى مرجع ضمير فانه فسوق بوجهين وقوله واتقوا الله ويعلمكم الله جملة معترضة
معطوف بعضها على بعض وقد اشار الى دفع عطف الاخبار على الانشاء بجعل
الجملتين الجزئيتين انشائيتين حيث قال والثانية وعد بانعام فجعلها انشاء وعد
والثالثة تعظيم لشانه فجعلها انشاء مدح وتعظيم وقوله لاحق بكم اشارة الى
ان الظرف مستقر صفة للفسوق ويحتمل ان يكون الباء للتعدية ويكون المعنى فانه
اخراجكم عن الطاعة قوله وليس هذا التعليق لاشتراط السفر فى الارتهان بل لان
اعواز الكتاب فى الغالب فى السفر فالمدار على قوله ولم تجدوا كاتبا وليس المراد
من شانه ان يكتب بل الكاتب بالفعل ليشمل انتفاء الصحيفة او القلم او الدواة
ولهذا رجح ابن عباس قراءة ابى وقرأ ابى كتابا وهو عدم وجدان الكتاب بشرط
فى الارتهان او يصح فى الكتاب الظ انه شرط الوجوب او الاستحباب قوله
والجمهور على اعتبار القبض فيه حتى لا يصح الارتهان ولا يترتب عليه الحكم بمجرد الايجاب
والقبول وقوله غير مالك منصوب مستثنى عن الجمهور فانه يتم الارتهان عنده
بمجرد الايجاب والقبول وظ النفى معه فان وصف الرهان بمقبوضة يدل على انها
رهان قبل القبض واشتراط قبضها عند عدم الكاتب ليتم الوثوق قوله اى بعض
الدائنين يوهم انه جعل ضمير امن طبيعين كناية عن الدائنين فالاولى الدائن المديون
قوله وفيه مبالغات اى فى الامر باداء الدين حيث جعله لازما بجعل الدائن المديون
ملوما ثم ذكر المديون باسم المؤتمن والدين باسم الامانة تبعيدا له عن الاهمال فى الاداء
لئلا يصير خائنا ثم تحذيره عن الله الجامع لجميع الصفات ووصفه بكونه ربه تذكرا له
بانه لو لم يؤد الامانة لكان مخالفة مع تربيته وكفرا نا لنعمه وربانا عنها قوله وهو
خطاب وان كان عن عاصم قال الكشاف اتزر بالادغام عاص قوله والشهادة شهادة تم
على انفسهم ويحتمل ان يراد بكتمان المديون الشهادة الاحتيال فى ابطالها بالجرح قوله
اى يأثم قلبه يريد ان عليه فاعل اثم واشار بقوله او قلبه يأثم الى انه مبتدأ وخبره
اثم قوله واسناد الاثم اه والاظهر انه اشارة الى ان اثر الكتمان يظهر فى قلبه كما

جاء في الخبر انه اذا اذنب العبد يحدث في قلبه نكتة سوداء وكلما اذنب زاد حتى يسود قلبه
بتمامه اوانه اشارة الى انه يفسد قلبه فيفسد بدنه كله كما جاء في الخبر ان صلاح البدن
تابع صلاح القلب وفساده تابع فساده قوله تهديد اقول تبشير قوله خلقا
وملكا كو تفسير قوله لله ما في السموات وما في الارض بان له علم ما فيهما لكان ابعد مناسبته
لسابقه وبدنه ولاحقه قوله لترتب المغفرة يعني لابد من اعتبار العزم اذ لا يترتب
المغفرة والعذاب على مجرد الخطور بالبال من غير عزم والاولى لترتب المحاسبة عليه
قوله وهو حجة على من انكر الحساب بشهادة الظاهر عليهم وان كان لهم ان يقولوا ان
المراد بالمحاسبة ما يترتب عليه من الايجاد الى الاعتراف والالزام قوله ومن جزم بغير
فاء جعلهما بدلا عنه هذا لانه لم يجل النحاة بتعدد الجزاء كتعدد الخبر لمبتداء واحد ولا يبعد
القول به اذ لا مانع ان يقال ان تاتني اطعمك اكسك وجعل البدل مرددا بين البعض
والاشتمال للتردد بين كون المغفرة والعذاب بعض الحسنات او فرعه والظاهر
الثاني وتلحم بنا بدل بعض لو كان اتيانا بلا توقف وبدل اشتمال لو كان نزولا ضعيفا
كذا قال المحقق التفتازاني وفي كونه بدل بعض نظر لانه نظير جاءني رجل زيد فان زيدا
بدل الكل اذ ابدال الاخص من الاعم ليس بدل البعض كما يقال جاءني اخوك زيد
وضمير تاججا للحطب والنار والتاجج التلهب في جعل الحطب متاججا تغليب للنار
كما ان في تذكير الضمير تغليب الحطب على النار وقيل الضمير للنار والتذكير بتاويل القبس
وهو كناية عن كثرة الضيفان لكثرة الرماد قوله وادغام الراء في اللام لحن اذ الراء
لا يدغم الا في مثله ولما كانت هذه القراءة مروية عن ابي عمرو وشأنه اجل من ان يخطئ
قال الكشاف وراوية عن ابي عمرو مخطئ مرتين لانه يلحن وينسب الى اعلم الناس
بالعربية ما يؤذن بجهل عظيم والسبب في نحو هذه الروايات قلة ضبط الرواة
والسبب في قلة الضبط قلة بالدراية ولا يضبط نحو هذا الا اهل النحو هذا كلامه
واراد بالنحو ما يشمل الصرف حتى قال المحقق التفتازاني تعريف النحو بالعلم الباحث
عن احوال الكلم من حيث الاعراب والبناء شامل للصرف والمراد بالبناء الهيئات
ثم قال المحقق هذا على عادته في الطعن في القراءات السبع اذا لم يكن على وفق قواعد
العربية ومن قواعدهم ان الراء لا يدغم الا في مثله لما فيه من التكرار الفائت باللام
وقد يجاب بان القراءة السبع متواترة والنقل بالتواتر اثبات علمي وقول النحاة ظني
ظني ولو سلم عدم التواتر فاقل الامر ان يثبت لغة بنقل العدول وترجح بكونه اثباتا
ونقل ادغام الراء في اللام عن ابي عمرو من الشهرة والوضوح بحيث لا مدفع له وشهرة
التفاوت بينهما فجعله مغفولا حتى ان لادغام اللام في الراء واجب غاية ان حفظ
تكرار الراء منع وجوب الادغام في التقارب قوله شهادة وتنصيص من الله على
صحة ايمانه واظهاره لان الرسول مؤمن بالكتب السابقة والرسل السابقة

ولا يلزم من ذلك ان يكون من امتهم وتابعا لدينهم قوله وباعتباره يصح وقوع
خبر المبتدا لمعنى جملة العائد الى المبتدا التنوين النائب مناب الضمير قوله ويكون
افراد الرسول بالذكر وعدم الاكتفاء بالمؤمنين مع دخوله فيهم اما للتعظيم كانه
ليس من جنسهم ولم يدخل معهم في المؤمنين اولان ايمانه عن مشاهدة آه يعني
او لتعظيم ايمانه ويمكن ان يقال المتبادر من المؤمنين ما سوى الرسول
لانه قلما يجمع مع غيره في الذكر ويمكن ان يقال افراد الرسول لان ايمانه بجميع
ما انزل اليه تفصيلي بخلاف المؤمنين فانهم مؤمنون به اجمالا وقلما تيسر
لهم التفصيلي قوله وكذلك قيل الكتاب اكثر من الكتب روي ذلك عن ابن
عباس رض وكانه لم يوثق الرواية فلم ينسب وفي كون الجمع المعرف باللام
اشمل من المفرد المعرف باللام بحث اشبعناه في شرحنا على التلخيص ويحتمل
ان يكون معنى هذا القول ان قراءة الكتاب اكثر من الكتب قوله يقولون لا نفرق
يمكن ان يتم النظم بدون تقدير القول بان يكون لا نفرق خبر كل ويكون المتكلم مع
الغير هو الله تعالى مع المؤمنين ويكون فيه مدح لهم بان عدم تفرقتهم موافق
لما في كلام الله وهذا التوجيه مع دقته وكونه عن التقدير يتكفل موافقة القراءات
في الاستغناء عن التقدير قوله واحد في معنى الجمع لوقوعه في سياق النفي
قال المحقق التفتازاني هذا وهم والحق انه اسم يستوي فيه الواحد والمثنى والجمع
والمراد هنا الجمع قوله والمراد نفي الفرق بالتصديق لبعض والتكذيب لبعض
والا فقد فضل بعضا على بعض والاولى حمله على نفي الفرق في وجوب الايمان
قوله سمعنا اجبنا هذا هو المعنى العرفي للسماع ولا يغني الحمل عليه عن قوله واطعنا
لان معناه القبول عن طوع والاجابة عام ويمكن ان يحمل غفرانك مفعول
اطعنا اي اطعنا موجبات غفرانك قوله المرجع بعد الموت فهو بظاهره عطف
الاخبار على الانشاء ويمكن ان تعدد معك البداية فيكون قوله واليك المصير
عطفا عليه قوله وهو اقرار منهم بالبعث ويمكن ان يجعل في معنى اليك نستعين
فتامل قوله لا يكلف الله نفسا الا وسعها لم يعطف على ما سبق لعدم الجامع
باعتبار المسند اليه ويمكن ان يجعل في حيز القبول ويكون حكاية للاقوال
المتفرقة الغير المعطوفة بعضها على بعض للمؤمنين ويكون مدحا لهم بانهم
يشكرونه في تكليفه حيث يرونه بانه لم يخرج عن وسعهم وبانهم يرون ان الله
لا ينتفع بعملهم الخير بل هو لهم ولا يتضرر بعملهم الشر بل هو عليهم وحصر التكليف
في الوسع المفسر كما تسعه القدرة وتفي به يعم كل امة وفي المفسر بما دون مدى
الطاقة وما فيه يسر لا يصح الا بالنسبة الى هذه الامة اذ قد كان في الامم السابقة
الاصر والاغلال ولهذا قال كقوله يريد الله بكم اليسر ولا يريد وعلى هذا التفسير

لايدل على عدم وقوع التكليف بالمحال لانه خطاب لهذه الامة فقوله وهو يدل على عدم
وقوع التكليف بالمحال لايصح على اطلاقه بل يتقيد بالتفسير الاول وفي هذه الآية انه يحرم
على الانسان تكلف ما ليس في وسعها ويجب عليها حفظ نفسها عن الهلاك وكيف لا
وشكر كل نعمة واجب وشكرها ان لاتضيع وتصرف لما خلق له قوله لها راجع الى النفس
التي عمت بالنفي مع حفظ عمومها اي لكل نفس ما كسبت قوله لاينتفع بطاعتها ولا
يتضرر بمعاصيها غيرها اشار الى تقديم المسند للتخصيص فان قلت ربما ينتفع
بخيرها غيرها كان يحج عن غيرها او يتصدق بصدقة جارية لغيرها قلت النفع
الذي قصد بعملها تر قية الغير وهذا الانتفاع لها لايكون لغيرها قوله وتخصيص
الكسب بالخير والاكتساب بالشر لان الاكتساب فيه اعتمال ويمكن ان يجعل الكلام
عكس ماذكره ويقال بنبه اسمه على ان كل احد ينبغي ان يكون في الخير كاسبة وفي الشر
مكتسبة لان الفطرة على الخير ومقتضى الفطرة يسير وخلافها تعسر قوله ربنا لاتؤاخذنا
الظاهر انه من مقولات قالوا فقوله لايكلف نفسا وما تعقبه معترضات ذكرتا للتنبيه
على انه ينبغي لهم ان يسمعوا ويطيعوا لان تكليف بالمقدور ونفع امتثال اوامره
مخصوص بهم وضرر عدم الاجتناب عن نواهيه كذلك وان يحمل الكل مقول قالوا
ويكون قولهم لايكلف الله نفسا اعترافا بلطف الله بهم وما يعقبه بيانا لانه لاضرر
لهم عليه في عبادته وج وجه الفصل ما ذكرته فتذكر قوله اي لاتؤاخذنا بما ادى بنا
الى نسيان له فيه انه ان كان ما ادى به الى نسيان غير ذنب فلا مؤاخذة عليه فلا معنى
لطلب عدم المؤاخذة عليه وان كان ذنبا فلا وجه لحديث السهو والخطاء بل ينبغي
ان يقال لاتؤاخذنا بذنوبنا ويمكن دفعه بان الشيء قد لايكون ذنبا بنفسه ويصير
ذنبا بما يلحقه من النسيان والخطاء فنبه بذكر النسيان والخطاء على انهم كانوا
عن هذا الذنب لم يعتمدوه من حيث انه ذنب قوله او بانفسهما اذ لايمتنع المؤاخذة
بهما عقلا هذا انما يتم على مذهب من جوز التكليف لغير المقدور واما على
مذهب كثير من اهل السنة والمعتزلة من انه لايجوز عقلا فيمتنع المؤاخذة بهما
اذ يمتنع كونهما ذنبين وما ذكره المحقق التفتازاني من ان المراد عدم المؤاخذة
على ما يترتب عليهما من الافعال كقتل المسلم بالرمي خطاء وفعل المحرم بنسيانه انه
محرم فلا يخفى انه تاويل آخر للنظم لاتجويز المؤاخذة بنفس الخطاء والنسيان
كما هو ظاهر كلام المحقق بل صريحه فتامل ويمكن ان يراد بالمؤاخذة على النسيان الحرمان
عن ثواب كان يجده بما يفعل لو لم ينس قوله عبا الثقيل كالحمل والثقل وزنا ومعنى
ويصح حمله على ايهما شئت وعلى الاول يتقيد بالثقل من قوله كما حملته قوله يريد به
التكاليف الشاقة الاولى المحن والشدائد وقوله وقوي ولا تحمل بالتشديد للمبالغة
في الحمل على الشيء لا للتعدية الى مفعولين كما في قوله ولا تحملنا فانه بمعنى تكليف

الشخص

الشخص على مشقة تحمل الشيء قوله وقطع مواضع النجاسة في الكشاف من الجلد والثوب
وغير ذلك وقال المحقق التفتازاني في تفسير الجلد كالخف والموزه قوله وهو يدل
على جواز التكليف بما لايطاق وربما يؤول بان المراد بما لا طاقة لنا ما تعسر بحيث
كانه لا طاقة به والتاويل لاينفي الدليل على انه مر فيه انه ح يكون تكرار القوله
ولا تحمل علينا اصرا كما حملته على الذين من قبلنا الا ان يحمل هذا القول على ما نزل
عليهم من البلاء كما اشار اليه بقوله او ما اصابهم من الشدائد والمحن قوله
واستر عيوبنا لم يحمله على محو الذنب لئلا يكون تكرارا قوله والمراد به عامة الكفرة من
الانس والجن وتخصيصه بالرجال كما يقتضيه لفظ القوم كانه مبني على اطلاق
لفظ القوم على سبيل التغليب قوله روي انه عم لما دعا بهذه الدعوات قيل له
فعلت بصيغة المتكلم وفي الكشاف قيل له عند كل كلمة قد فعلت وكانه اسقطه
لعدم ثبوت روايته عنده قوله من كنوز الجنة يحتمل انها لما فيهما من كثرة الخير وكنايته
الرحمن بعيده كناية عن اثباتها وعدم جواز محوهما بالنسخ والتي منه كناية عن
القدم لا للتقييد وقوله كفتاه اي عن قيام الليل او عن كل امر والفسطاط الخيمة
او المدينة الجامعة شبه البقرة به لاشتمالها على معظم اصول الدين وفروعه
ومعنى عدم استطاعة السحرة لها على ما قيل انهم مع حذاقتهم لايتاتى لهم
تعليمها او التامل في معانيها والعمل بها وفيه اشارة الى انه لابد من الابتهال
الى الله وطلب توفيقه في حفظه وتحقيقه وعلى ما نقول انه لايستطيع السحرة
ان يغلبها ويسحر المتوسل بها والملتجي بتلاوتها اللهم كما وفقتنا للتامل فيه
وثبت ما الهمتنا فوفقنا الشكر بالعمل به والاطلاع على بطونها ارزقنا
التوفيق بتبليغ كلامك واجعله ذخرا لنا شفيعا مشفعا وصل على من
انزلت اليه كتابك جميع وارسلته الينا بخطابك وعلى آله وصحبه
الفائزين بعفوك هذا آخر سورة البقرة

حاشية على التفسير الكاضي لعصام الدين
يسر اسم شفاعة في دار البقاء

تم بعونه اسم

قوله انما فتح الميم في المشهور اصوات عن المذكور رز قراءة ابي بكر عن عاصم
وانما كان حقها ان يوقف عليها لان اسماء الحروف استعملت على سبيل الوقوف فعند
تعديدها يسكن للوقف لانها منقطعة عما بعدها غير مرتبطة به كالموقوف وعند
جعلها اسم السورة مستعملة على اصلها فسكونها ثابتة وقفية سواء كانت حروفا
معدودة او اسم السورة وقفية لابنائية ولهذا يغتفر في التلفظ بها التقاء
الساكنين لكن هذا الوقف ليس بالانتقال من حركة الى السكون اذ لم يكن في الآخر حركة

سورة آل عمران

اصلا بل وقف على اصله غير خارج عن **قوله** فان الميم في حكم الوقف وان كان مع الحركة فلا دريج
هنا بل ذكر الله تعالى ابتداء كلام فليس المقام مقام سقوط همزة الوصل فهو محذوف
منوى لا اسقاط بالكلية وشبهه بقولهم واحد اثنان بكسر الدال لانه لا شبهه في ان
حذف الف اثنين ليس للدرج لو لا يحتمل ان يكون الدال لالتقاء الساكنين وقوله لا
لالتقاء الساكنين رد لمذهب سيبويه من انه فتح الميم لالتقاء الساكنين وما ذكره
من المذهب بادلته للزمخشري ونبه على ضعف قراءة كسر الميم بقوله على توهم التحريك
لالتقاء الساكنين فان قلت نفي كون التحريك لالتقاء الساكنين بما ذكر من الدليل
مسلم لكن نقول حرك لالتقاء ثلث سواكن فانه محذور التكلم قلت دفع ذلك
بان التحريك في واحد اثنان دل على ان ذلك ليس للالتقاء وبان التقاء ثلث
سواكن ايضا في الوقف مغتفر كما في اصيم تصغير اصم ومديح تصغير مدهامة **قوله**
بالحق بالعدل لم يجد في كتب اللغة بمعنى العدل والحجة المحققة ووصفه بالالتباس
بالصدق باعتبار بعض اجزائه وهو الاخبار ويمكن ان يحمل باعتبار جميع اجزائه
اذ انشائه مستلزمة للاخبار فان كل امر مستلزم لحكم بوجوب شيء فيكون
اخبارا وهكذا ويمكن ان يحمل الالتباس بالصدق الالتباس بالصدق في كونه
من عند الله ويمكن ان يراد بالحق الوحي الحق الثابت الصادق اي نزل عليك
الكتاب مع الحق واشار بقوله هنا نجوما وقوله فيما بعد جملة الى وجه اختيار التنزيل
هنا والانزال فيما بعد لا لان الانزال يخص الجملة بل لانه اعم فالعدول الى الانزال لانه
لا تنزيل فيه فيكون جملة **قوله** واشتقاقهما من الورى لان الورى هو اخراج النار
من الزناد سمي بها لان هذا الكتاب يخرج به ما يخرج العالم المملو بظلام الكفر والنجيل
لان النجل الولد والوالد والحجة ومنه يتولد النجاة والمعرفة وهو الحجة الى قربه تعالى وفي
قوله ووزنهما تفعلة وافعيل نظر لان الدلالة على بعد الاشتقاق دكون الانجيل
على افعيل لا يبعده لان افعيلا لم يعدم في كلام العرب ولانه قيل اصله تورية كتعرية
فتح ما قبل الياء وقيل تورية كما قيل في توصية توصاة وفي القاموس الانجيل ويفتح
ويؤنث كتاب عيسى **قوله** على العموم ان قلنا انا متعبدون على صيغة المفعول
من قولهم تعبده اي اتخذه عبدا او المراد ومكلفون يعني الناس مستغرق
على تقدير ومفيد للعهد على تقدير وفيه انه للاستغراق على كل تقدير اذ لا
خلاف في ان الكتابين اخبر عن محمد عليه السلام فيهما هدى للناس جميعا وبان احوال
الكتابين لم ينسخ بكتابنا فنحن متعبدون بهما **قوله** يريد به جنس الكتب
الالهية يعني ان المعرف باللام استغراق وقوله ليعم ظاهره ليعم ذلك والاظهر
ليعم الذكر ما عداها وقوله كانه قال وانزل سائر ما يفرق به ظاهره وكانه قال
وانزل جميع ما يفرق به ويحتمل ان يراد وانزل باقي ما يفرق به وتوجيهه ان المقصود

بالذكر هو الباقي وانما اعاد ذكر الثلثة المذكورة تعظيما ومدحا بالفارقية وانما
اعاد قوله انزل لبعد المعطوف عن المعطوف عليه بل لانه لو قال والفرقان
لالتبس بالعطف على هدى مفعولا به وقيل للاشارة الى ان للقرآن انزالا
وتنزيلا وارادة الزبور يشوشها انه لا وجه لتخصيصه بوصف الفرقان
مع انه ليس الا مواعظ وامثالا لا فكونه فارقا خفي بخلاف الكتب المشتملة
على الاحكام ويدفعه ان وصفه بالفرقان لخفاء الوصف فيه بخلاف الثلثة
فانها لظهوره فيها مستغن عن البيان وفي هذا الدفع ان التعبير عن الشيء
بالوصف يقتضي ظهوره والخفاء يقتضي اثبات الوصف دون التعبير به فانه
يتوقف على كونه واضح الثبوت ولم يصف الزبور بكونه هدى للناس
اشعارا بانه ليس في مرتبة الكتب الثلثة في الهداية ويحتمل ان يكون الفرقان
اعادة للكتب الثلثة لوصفها بالفارقية مدحا وتعظيما **قوله** لهم عذاب
شديد مناط الحصر المستفاد من تقديم الظرف الوصف بكمال الشدة والا فقد
يعذب المسلم العاصي وقوله بسبب كفرهم اشارة الى تضمن المبتدأ معنى
الشرط وقصد السببية وان ترك الفاء لان الفاء غير لازم وقيل معنى صحة
دخول الفاء في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط انه مع قصد السببية واجب
ومع عدمه ممتنع فعلى هذا لم يقصد السببية ولا ينبغي قوله بسبب كفرهم
لانه يتبادر منه انه قصد السببية **قوله** ذو انتقام اي مالك عزيز ملحى برغبته
لا في تركه ولا في فعله ينتقم ان شاء ويعفو ان شاء والنقمة بالفتح والكسر وجاء
مع الفتح كسر القاف كذا في القاموس **قوله** كليا كان او جزئيا ايمانا وكفرا
الخ او كفرا **قوله** ولان المقصود بالذكر ما اقترف فيها ولان ما يخفى على السلاطين
حال الادنى فالمبالغة في علم الله تعالى ببيان عدم خفاء الادنى عليه اكتفى
فذكر الارض اهم **قوله** اي صوركم لنفسه وذلك المعنى من مقتضيات تفعل
على ما يفهم من الكشاف حيث قال كقولك اثلث مالا اذا جعلته اثلة اي
اصلا واثلة اذا اثلته لنفسك **قوله** بان حفظت من الاجمال في الكشاف
من الاحتمال قال المحقق التفتازاني هذا مناسب ما في اصول الشافعية
من ان المحكم المتضح المعنى والمتشابه بخلافه لان الايضاح ان يظهر عند
العقل ان معناه هذا لا غير وهذا تفسير المحكم والمتشابه على الوجه المذكور
في اصول الحنفية بعيد او فيه تعريض منه للكشاف في انه لم يراع مذهبه وجوابه
انه تابع لما يدل عليه النظم فربما يخالف مذهبه في التفسير **قوله** او على ان
الكل بمنزلة آية واحدة لا يخفى انه على كل من التوجيهين جعلهن ام الكتاب
بمعنى ام بعض من باقي الكتاب لان كل واحدة ليست ام الكل والاولى

ان يقال شبه الكل بام واحدة لان الباقي يرجع الى الجميع لا الى كل واحدة **قوله** محتملات
هذا حاصل معنى تشابه الآيات واما من حيث فهو تشابه الامر المعقود فكانه اريد تشابه
المعاني في صحة الارادة فهو وصف للآية بوصف محتملاته **قوله** ليظهر فيها فضل
العلماء على العوام وفضل بعضهم على بعض ويزداد حرصهم لطلب هذا الفضل على
ان يجتهدوا في تدبرها لان الانسان مجبول على الحرص في التميز عن ابناء جنسه في
الشرف **قوله** فينالوا بها اي بالعلوم التي يتوقف على الاستنباط وباتعاب
القرايح في استخراج معانيها والتوفيق بينها وبين المحكمات معالي الدرجات
في استقامة النظر والرسوخ في اعماله في غوامض المقاصد فلا يحرمون المرتبة العليا
في معرفة الله تعالى هي اجل المقاصد وتقريره هذا بوما عما يتجه على الكشاف حيث
قال لو لم يكن متشابهات القرآن لتعطل الطريق الذي لا يتوصل الى معرفة الله تعالى
وتوحيده الا به يعني طريق النظر فانه يتجه عليه انه مع الاستغناء عن النظر في فهم المعاني
لا يلزم تعطيله اذ ليس الاحتياج الى النظر في المقاصد القرآنية منحصرا في فهم معانيها
لخفاء الدلالة ولم يجعل الغامض وجه المتشابه عدم تعطيل النظر بل تقوية النظر
لكثرة اعماله ولا خفاء فيه **قوله** ولا يلزم منه معرفة لان القياس ان يعرف ولم يعرف
كون القياس ان يعرف مبني على ان المراد من اخرى معهودا اذ لم يعين المفضل عليه بكونه
فاذا لم يكن المراد معهودا فكيف يكون القياس لتعريفه الا ان يقال كون المراد منه
المعهود منه ايضا هو القياس فاذا لم يقصد فقد عدل على القياس بحسب القصد
ويتفرع عليه العدول عن التعريف ولا يخفى انه كما يلزم على كونه معدولا عن المعرفة
تعريفه في بادي النظر يتجه على كونه معدولا عن آخر من كون المراد منه التفضيل والجواب
فلا وجه لتخصيص الاشكال ودفعه بالعدول عن المعرفة باللام الا ان
يقول انا اعتمدنا على اعتبار النحاة ولم يرضوا بالعدول عن الاضافة لان الاضافة
تنافي حكم عدم الانصراف فكيف يعلل به عدم الانصراف لانه مشترك بين اللام
والاضافة بل لان تقدير المضاف اليه يستلزم التنوين او البناء او مضاف بعده
الى مثل المضاف اليه المحذوف وكل ذلك منتف في اخر ولكن هذا مبني على عدم الفرق
بين العدول والتقدير وفيه نظر **قوله** فاما الذين في قلوبهم زيغ فيه اشارة الى فائدة
انزال المتشابه وهو استدراج الزائغين وتربية الراسخين كما قال يضل به من
يشاء ويهدي به من يشاء ولو فسر الزيغ بالجهل لكان انسب بقوله والراسخون
في العلم **قوله** كالمبتدعة قيل هم اليهود حيث اولوا حروف التهجي بمدة بقاء دين محمد
وقيل وفد نجران حيث حملوا كلمة الله وروح منه على انه دالة وفي الكشاف هم
اهل البدع فاشار بقوله كالمبتدعة الى ان الوثوق بعموم اللفظ للكل منهم
المبتدعة **قوله** ومناقضة المحكم بالمتشابه او للتشكيك بانه لو كان من عند الله

طالكان

لما كان بينهما **قوله** ويحتمل ان يكون الداعي كانه جعل الداعي اولا الطلبين على سبيل
التوزيع بان جعل ابتغاء الفتنة طلبه بعض وابتغاء التاويل طلبه بعض
فعقبه بهذين الاحتمالين ومناسبة الثاني بالجاهل لانه متحير فتارة يتبع
ظاهره وتارة يأوله بما يشتهيه لكونه في قبضة هواه يتبعه كلما دعاه **قوله** تأويله
الذي يجب ان يحمل عليه يعني العلم عن تقييد التاويل فافهم فعلى هذا ترك التعويل
قوله والراسخون في العلم يحتمل ان يراد بالعلم الايمان اي الراسخون في الايمان
ووجه اختصاص الراسخين في الايمان بتاويله الحق انهم لا يأولونه قبل الاستعداد
وفي التعبير عن الايمان بالعلم توبيخ للكافر بانه على الجهل **قوله** استئناف موضح
لا يحسن تقدير سؤال الاستئناف كما لا يخفى وكان المراد بالاستئناف كونه جملة
مبتدأة غير متعلقة بما قبله كما في الاحتمالين الاخيرين واشار بقوله موضح
الى وجه ترك العطف وضميره للمتشابه ويحتمل المضاف اليه كل ما ذكره من قوله
كل من المتشابه والمحكم او الى الكتاب والظاهر ان المضاف اليه هو اجزاء الكتاب
اي كل جزء منه من عند الله وجعله جملة مستأنفة يتجه عليه انه يلزم ان تقييد
ما قبله ان الراسخين في العلم يعلمون تاويل كل متشابه وليس كذلك لانه منه ما استأثر
الله بعلمه وما ذكره المحقق التفتازاني في التوضيح من ان القول آمنا به كل من
عند الله لا يخص الراسخين في العلم بل يعم العالمين مما يعجب منه لانه لازم على كل
تقدير لان ضمير يقولون راجع اليهم ووجه تخصيصه بالراسخ في العلم الدلالة على
كمال متانتهم وصدقه لاختصاصهم بهم وفي شرح المحقق التفتازاني معارضات
ويجيء من الطرفين **قوله** مدح للراسخين الظاهر انه جعله عطفا على يقولون
او والراسخون في العلم يقولون ويحتمل ان يكون مفعول الراسخين وما ذكره المحقق
التفتازاني بعد ان قال الكشاف انه مدح للراسخين من انه لم يبين ان جملة كل من
عند الله عطف على يقولون او ما يعلم تاويله محفوظة منه وانعاظ اولي الالباب
بالحكم بان يتقيدوا بمفهومه ولا يجعلونه تابعا للمتشابه وبالمتشابه الذي لا طريق
العلم به ان يجعلوه تابعا للمحكم وبما لا طريق لنا الى معرفته ان يجعلوه ابتلاء للعباد
ولا يحوموا حوله ولا يقولوا قوله في تشابه الا آمنا به من عند الله **قوله** واتصال
الآية بما قبلها من حيث انها في تصوير الروح بالعلم الا ظهوانه في تصوير الروح كيف
يشاء فتصويره بانزال الكتاب روح الراسخين بالعلوم وروح الزائغين بالضلالات
لا يهدى به من يشاء ويضل به من يشاء ولا يخفى ان ما ذكره من الاتصال
يقتضي الوصل فلا بد للفصل من وجه حتى يتم هذا الاتصال فالوجه انه متصل
بوصفه بكمال القدرة والحكمة ومؤكد له **قوله** ربنا لا تزغ قلوبنا اما من كلام
الراسخين او تعليم مسئلة منه تعالى عند البلوغ الى المتشابه بتقدير الامر اي قولوا

في تمام التفكر في المتشابه فالمعنى لا تزغ قلوبنا عن الطريق المستقيم في فهم ما هو الحق
من المتشابه بعد اذ هديتنا بانزال كتابك واجعلنا من المهتدين به لا من الضالين به
وهب لنا من لدنك رحمة اي ما اردت به من كلامك انك انت الوهاب كثير الموهبة
فلا تعلق موهبتنا بقصرنا على موهبة كلامك من غير موهبة معناه واسمع اذان قلوبنا
معانيه كما سمعت اذان رؤوسنا لفظه ربنا نبتهل اليك بما فهمنا مما وعدتنا به من
انك تجمع الناس لحساب يوم لا ريب فيه اي في وجود ذلك اليوم فهو صفة ليوم او
لا ريب فيه اي في هذا الحكم فهو لتاكيد الحكم وقوله ان الله لا يخلف الميعاد تاكيد بعد
تاكيد وما احوج الناس الى التاكيد في شان يوم الحشر وفي تكرار اعتقاد والجمع
في هذا اليوم مظنة لطف الاجابة لانه ايمان على تتبع النبوة فيه ولذا لا يجد في
التنزيل اكثر تكرارا منه قوله واستدل به الوعيدية وهم من المعتزلة في انه لا يغفر الذنب
بالعفو ولا يلزم خلف الميعاد بالعقوبة واجيب بان وعيد الفساق مشروط بعدم
العفو لدلائل منفصلة كما هو مشروط بعدم التوبة وفاقا بيننا وبينهم فانهم يعتقدون
محو الذنب بالتوبة وينكرون محوه بالعفو قوله على معنى البدلية ومعنى يغني عنهم يجزي
عنهم وحاصله لا يكفيهم بدل الرحمة والطاعة فشيئا مفعول مطلق لانه غير متعد اي
شيئا من الاغناء فهو لتعميم النفي او لنفي القليل من الاغناء فينتفي غيره بطريق الاولى
لكن لو جعل التقدير من عذابه فهو مفعول به وتوجيهه ان اغنى عنه في معنى دفع الحاجة
فاريد به الدفع اي لا يدفع عنهم شيئا من عذابه تعالى وكيف يدفعان وهما مقتضيان
عذابه قوله بمعنى اهل وقودها او مبالغة في مناسبتهم بالنار حتى كانهم نفس الوقود
قوله واستيناف مرفوع المحل وتقديره داب هؤلاء كداب من في الكفر والعذاب اي
ابتداء كلام وليس من تتمة الجملة السابقة والاولى ترك قوله والعذاب لان
الاستيناف جواب السؤال عن السبب اي ما سبب عدم الاغناء عنهم او كونهم
وقود النار فليس الجواب الا ان دابهم في الكفر لا ان شانهم في العذاب وكانه
اراد بالعذاب استحقاقه قوله قل لمشركي مكة ستغلبون يعني يوم بدر اي تلك
المغلوبية الموجودة هي مغلوبية المشركين يوم بدر فعلى هذا يجب ان يكون قوله قد
كان لكم آية خطابا لهم بعد ذلك ليستقيم كذا ذكره المحقق التفتازاني وفي الوجوب
نظر لجواز ان يكون داخلا مقول القول الا انه عبر عن المستقبل بلفظ الماضي لتحقق
وقوعه قوله بني قينقاع في القاموس بفتح القاف وتثليث النون شعب من
اليهود كانوا بالمدينة في الكشاف وقيل هم اليهود لما غلب رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر
قالوا هذا والله النبي الامي الذي بشرنا به موسى عليه السلام وهموا باتباعه فقال بعضهم
لا تعجلوا حتى تنظروا الى وقعة اخرى فلما كان يوم احد نكثوا وقتل جميعهم رسول الله
بعد وقعة البدر الى آخر القصة قال المحقق التفتازاني ومعناه على القصة الاولى

ولا

ولا تشكوا يا معشر اليهود فاني ان غلبت اليوم فستغلبون انتم غدا وتحشرون الى جهنم
وعلى الثانية ستغلبون منا كما غلبت قريش والاولى على التوجيه الاول ايضا هذه
الارادة لتفرد دنا بان المراد كونهم مغلوبا له كالقريش اذ المتبادر في التوجيه الاول
انهم يغلبون لمن غلبوا عليه والاظهر والله اعلم ان المراد بمغلوبيتهم مغلوبيتهم في
ايدي من يحشرهم الى جهنم قوله الخطاب لقريش او لليهود وقيل للمؤمنين وقيل
للكل في ذلك انه فالخطاب عام قوله وكان قريبا الف قيل تسعمائة وخمسين قوله
وذلك كان بعد ما قللهم في اعينهم كما اخبر عنه في سورة الانفال حيث قال يقللكم
في اعينهم فلا يرد انه ينافي ما في سورة الانفال وقوله فلما لاقوهم قد انجم في الكشاف
كان في نظرنا وفي نسخ هذا التفسير بالقاف من الملاقات وصححه المحقق التفتازاني
بالفاء مضاعفا وفسره بالمخالطة وانا لم يوجد هذا الاختلاف ولم يجزم على احتمال
جعل ضمير يرونهم للمؤمنين بقراءة نافع ويعقوب كما ابرزه الكشاف لان قراءة
نافع انما يؤيد لو تعين كون الخطاب لمشركي مكة وهو انما يتعين لو تعين كون خطاب
لكم لهم كما عينه الكشاف وقد خالفه حيث جعل هذا الخطاب محتملا قوله وقرئ لهما
على البناء للمفعول اي يريهم الله لم يجعل البناء للمفعول بمعنى الظن كما هو الشايع
في الارادة لانه يا باه رأي العين والاولى اتباع الشايع وجعل ما في معنى الظن
بمعنى اليقين لانه جاء في القرآن استعمال الظن بمعنى اليقين قوله رؤية ظاهرة معاينة
تقتضي ان تكون رؤية عين بمعنى الابصار فلا يصح جعل مثليهم مفعولا ثانيا والمعنى
لا يصح الا حالا فالوجه ان رؤية عين مبالغة في علمهم بكونهم مثليهم وتشبيه لهذا
العلم برؤية العين قوله سماها شهوات مبالغة وايماء على انهم انهمكوا فيها اجروا
الايماء مجرى التنبيه لتلازمهما فعداه بعلى وجعل اطلاق الشهوات على المشتهيات
كشف عن حرصهم على التهالك فيها حتى صارت عين شهواتهم كما في قوله احببت حب الخير
حيث جعل الخير عين الحب لكمال محبوبيتهم والاحسن ما ذكره صاحب الكشاف انه
اطلق عليها الشهوات مبالغة في التنفير عنها لان الشهوات علم في الخسة لو المقام
التنفير عنها والترغيب فيما عند الله تعالى ونحن نقول بالغ في كونها مشتهاة لشغل
اللاهي بجلبتها الى نفسها وتقطعه عما عند الله ولا يخفى ان المقصود التنفير عن
حب الشهوات بناء على زينتها المموهة الباطلة فالتعبير بالشهوات ففيه توسيع
آخر حيث جعل الشهوات عين الحب كقوله احببت حب الخير بل قوله بهذا التجوز
اشد مناسبة قوله وقيل الشيطان بناء على عدم تجويز اسناد القبائح الى الله تعالى
كما هو مذهب المعتزلة ونسبه الكشاف الى الحسن ونحن نقول الظاهر انه من قبيل
اقدمني بلدك حق لي اذ لا اقدام هنا بل قدوم محض اسند له مقدم للمبالغة والمراد ان
للشهوات زينة في اعينهم لنقصانهم ولا زينة لها في الحقيقة من غير ان يكون له مزين

الا انه اثبت له مزيد مبالغة في الزينة و تنزيلا لسبب الزينة منزلة الفاعل قوله
والمقنطرة ماخوذة منه للتاكيد كما يقال ليل لايل وشعر شاعر المشهور في ذلك
اسم الفاعل والكشاف عممه وجعل اخذ اسم المفعول صحيحا قوله او المطهمة قال
المحقق التفتازاني هي التامة قال الاصمعي المطهم التام من كل شيء على حدته فهو رائع
في الجمال ولم يبين اشتقاق ذلك وكانه من السوم في البيع لانها تسام كثيرا او من
السومة لانها كانها علم في الحسن قوله اشارة الى ما ذكر نبه على ان افراد ذلك ليس لتخصيص
اشارته بواحد مما ذكر بل لتاويل المتعدد بما ذكر او لتذكير الخبر وافراده قوله والله
عنده حسن المآب اي المآب الحسن الذي كانه عين الحسن ففيه كمال التحريض كما اشار
اليه وهو تحريض حيث جعله عين التحريض قوله بريد به تقويتهم اي ثواب الله خير من
مستلذات الدنيا حيث ذكره بعد الاخبار بان الله عنده حسن المآب ثم شوقهم الى
بيان خير مما عندهم بقوله أؤنبئكم بخير من ذلكم واكد بكونه خيرا كونه حسن مآب ثم جعله
من النعم الخاصة بمن هم علم في التقرب الى الله ثم فصله ووصف كلا بما يفيد كونه خيرا
من الدنيا وما فيها والاولى يريد به ان ما عند الله يشمل الثواب والفضل والاحسن ان قوله
والله عنده حسن المآب اخبار بتنبيه بما عنده من جزيل الاجر وقوله قل أؤنبئكم امر به بان
يخبرهم كما اخبره الله به ولا يبعد ان يكون قوله أؤنبئكم تقريعا لهم بان المبنى متردد
في ان ينبئهم لملاحظة بعدهم عن الانتفاع وقوله عند ربهم يحتمل بيانا ان هذا الخير مختص
بهم يؤتيهم بغير واسطة احد لمن يشاء ويحتمل ان يكون قيدا للمتقوى وتنبيها على
ان المعتبر التقوى في علم الله لا ارادة التقوى وزيفه المحقق التفتازاني الاول بان
ما عند الله هو الثواب ولم يسمع عند الله للجنة ولا يخفى تزييفه وذكر من جنس ما تشتهونه
الجنات التي من جنس الحرث والازواج المطهرة التي هي من جنس النساء ولم يذكر البنين
لان المقصود منهم في الدار الفانية الاعانة وبقاء النوع في غنا عنهم في الحيوة الابدية
ولا الخيل المسومة لانهم مستغنون في البلوغ الى المقاصد عن مشاق ركوب الخيل
والانعام ولا الذهب والفضة لانهم مستغنون عن البيع والشرى فلا حاجة لهم
الى الاثمان اذ لهم ما لا مزيادة عليه وهو رضوان من الله وتنكيره اشارة الى انه امر
لا يحيط به ادراك فلا احق به منه بالتنكير وفيه ما لا يخفى من التوعير قوله ويرتفع الظ
انه عطف على يتعلق وان رجح المحقق التفتازاني الرفع ويحتمل التقدير ويرتفع ح
قوله ويؤيد قراءة من جرها لا من جرها اذ لا موقع لقوله للذين ح سوى تعلقه بخير
تعلقا لفظيا او معنويا بان يكون صفة لخير ولما حض المحقق التفتازاني التعلق
بالمعنوي احتاج الى ابطال كونه صفة لخير في بيان التاييد فقال ولا يجوز ان يعتبر
التعلق الوصفي لاستلزامه ان يكون الجنات بعضا من الشهوات وهو ضعيف جدا
وانما قال ويؤيده ولم يجعله دليلا لان بيان قراءة ليس الا تاييدا قراءة قوله

فيثيب

فيثيب المحسن ويعاقب المسيء او يعفو ولا يبعد ان يدخل العفو في اثابة المحسن
قوله وقد نبه بهذه الاية على نفيه اقول وعلى بلاياه اذ ما يحب الشهوات
او سيطها الحرمان من جنات تجري من تحتها الانهار وازواج مطهرة وما يلزم
واعلاه الحرمان من الرضوان فان قلت قد ذم متاع الدنيا ولم يشعر بانه نعمة
فكيف يكون في الاية تنبيه على انه من مراتب النعم قلت الاشعار به في قوله للذين
اتقوا لان الاتقاء انما يتحقق بوجوده وفي قوله خير من ذلك فانه مفيد انه نعمة
مفضل عليها قوله صفة للمتقين او للعباد سوى بين الاحتمالات مع ان الكشاف جعل
الاحتمالين الاولين موجها اشارة الى ان مقام المدح ولا ترجح النصب والرفع
لكن عدم علامته ظاهرة على العدول عن الظ وهو الجر يعود الى الظ ولا باس
بتخصيص الابصار ببعض العباد لان ذكر التخصيص لا يوهم للاختصاص لظهور
الامر بل يفيد الاهتمام بشانهم ورفعه مكانهم نعم لو جعل بدلا عن العباد بدل
البعض لكان اعذب وابعد عن شائبة التخصيص ولا باس بالفصل بين الموصوف
والصفة كما لا باس بين المدح والممدوح اذ المقطوعة هي الصفة في المعنى ولهذا
يلزم حذف ناصبه او مقيد به لئلا يخرج في اللفظ عن صورة الوصفية فالفرق بينه
وبين النعت في قبح الفصل وعدمه خفي لا يعول عليه من دليل بين فما قال المحقق التفتازاني
ان في الكشاف رجح كونه مدحا على كونه نعتا لما يلزم النعت من الامرين المذكورين
فليس بقوي على ان مدح العباد ايضا يخصصهم كما لا يخفى بل الوجه لترجيح الاهتمام
المدح قوله واما قولي وهو الصدق واما فعلي والقولي مقدم على الفعلي اذ لا
اعتداد بفعل الابعد قوله لا اله الا الله محمد رسول الله قوله لان المغفرة اعظم المطالب
بناء على ما سبق ان اعلى النعم الرضوان الا ان يقال المغفرة تستلزم الرضوان لانه
ما لم يتعلق بالعبد رضوان لا يغفره قوله وتخصيص الاسحار لان الدعاء فيها اقرب
الى الاجابة يشعر بانه خص التعلق بالاستغفار والاحسن تعلقه بالانفاق ايضا
ووجه التخصيص ان التصدق قبل الصرف الى نفسه وقبل الفراغ عن حاجته
اشق وادخل في الاخلاص والسحر اول ساعة يدعو الانسان الى حاجات نفسه
قوله قيل انهم كانوا يصلون يعني وجه التخصيص ان حال الموصوفين كان ذلك
و ح ينتقل الكلام الى تخصيصهم الاستغفار بهذا الوقت والوجه قوله بين وحدانيته
بنصب الدلائل جعل الشهادة استعارة تبعية في الكشف القاطع والبيان الواضح
ويمكن نحمله على ظاهره ونفسره بانه من اسمه انزال الشهادة في الكتب ومن
الملائكة شهادتهم فيما بينهم بالتوحيد وكذا شهادة اولي العلم ويحمل اخبار الله تعالى
بذلك ليقلد العوام هذه الشهادة ونستنبط منه ان التوحيد مقبول بالتقليد ايضا
ان الشهادة بالنفي مقبول لمن احاط به وان الشهادة بالنفي مقبول في ضمن الاثبات

وافرد اولوا العلم بالذكر والملائكة نفيا والا فهو يعم الكل وانما خص الله تعالى الملائكة بالذكر
لتوفرهما في الشهادة واما الملائكة فلانهم بعصمتهم برمتهم معدولون بلا خفاء والمراد
باولي العلم اهل التوحيد بالحجج الباهرة من الثقلين واحتجاجهم بمنزلة التزكية
لهم واما حمل الكشاف اياه على علماء العدل والتوحيد فلاعتقاده ان فرقته
على اعتقاده الانبياء فاراد بعلماء العدل ما هو في التوحيد على اعتقادهم ولا يكفى
بذلك بحكم المحقق التفتازاني بانه كفر صرفي قوله قائما بالقسط مقيما للعدل
في قسمه وحكمه بايجاب الاشياء والمنع عنه وجعل الباء للتعدية لا للملابسة كما شاع
انه يقال قام بالامر انتصب ملتبسا به احترازا عن اطلاق اللفظ الدال على الانتصاب
وان كان بالمجاز قوله وانتصابه على الحال من الله ولا التباس لاحتمال كونه حالا
عن الضمير حتى يتجه انه يجب جعل الحال بجنب صاحبه عند الالتباس لانه محتاج الى تقدير
العامل لو جعل حالا مؤكدة والى تاويل الجملة بمعنى تتفرد به حتى يكون العامل معنويا ومع
وجود الوجه المستغنى عن التاويل لا يصار اليه وبهذا ظهر ان تجويز كونه حالا عن الضمير
ضعيف قوله او الصفة للمنفي وفيه ضعف للفصل بالاجنبي الصرف سيما بين
اجزاء موصول ان المصدرية التي بمنزلة كلمة واحدة ومن وجوه الضعف انه ملتبس
بالحال فينبغي على هذا ان يرفع حملا على محل اسم لا رفعا للالتباس ولعل الاقرب
من الوجوه ما يخطر بالبال انه مفعول العلم اي اولوا المعرفة قائما بالقسط قوله وهو
مندرج في المشهود به اذا جعلته صفة او حالا عن الضمير لا حالا عن الفاعل مشهد
فانه ح بيان حال الشاهد لا المشهود به حتى يندرج تحت الشهادة وكذا اذا جعلته
منصوبا على المدح عن الضمير على ما في الكشاف لانه بمنزلة الوصف له قوله ليبنى عليه
العزيز الحكيم هذا على تقدير ان لا يجعل العزيز الحكيم صفة لفاعل شهد قوله فيعلم
انه الموصوف بهما ولهذا العلم مع كونه امرا مهما في نفسه فائدة جليلة هو تقدير
وحدانيته بالقدرة وتقرير قيامه بالعدل بحكمته فتقديم العزيز على الحكيم لرعاية
ترتيب ما تقرر بهما قوله وقدم العزيز لتقدم العلم بقدرته وان كان العلم حاكما
على القدرة ووجه التقدم ان الانتقال من الاثار اولى الى القدرة ثم ينتقل من
احكام الصنع الى العلم قوله ورفعهما على البدل من الضمير او الصفة لفاعل شهد
هذا اثبات للمبدل من البدل كما يقال في جاءني زيد وعمرو وبكر ان بكر عطف على
عمرو قوله جملة مستانفة لم يرد بالاستيناف ما هو متعارف علماء المعاني لانها
عندهم مقابلة المؤكدة يعرفه من له ادنى تدرب بل الجملة التي لا محل لها من الاعراب
ووصفها بالاستيناف لئلا يتوهم ان وصفها وصف بالتاكيد النحوي الطالب
للاعراب فيعترض باستينافه وبانه ليس تاكيدا لفظيا ولا معنويا قوله وبدل
الاشتمال ان فسر بالشريعة اي علم الاحكام وهو الاولى بسياق الكلام لانه

لم يقيد

لم يقيد علم الاصول بالعندية لانها امور بحسب نفس الامر لا يدور على الاعتبار و
ولهذا متحد فيها الاديان الحقة كلها وقيد كون الدين بالاسلام بالعندية لان الشرائع
دائرة على اعتبار الشارع ولهذا يتغير ويتبدل بحسب المصالح في الاوقات وح
تعريف لقصر المسند اليه في المسند يعني انه لا دين الا دين الاسلام ففيه بيان
لكونه ناسخ جميع الاديان وكذا ان تجعل اسمية الجملة للاشعار به وتمام افادة
لانه لا ينسخ وقوله عند الله جملة معترضة اي هذا عند الله وبحكمه وعلمه
كما يقال هذا عند ابي حنيفة كذا ونقل شارح الكشاف عن ابي البقاء ان قوله
عند الله ظرف والعامل فيه الدين وليس بحال لان لا يعمل في الحال ولا وجه
لتعلق عنده بالدين الا ان يكتفي بانه في الاصل بمعنى الجزاء قوله واعترض ما بينهما
عطف على وقوع مضاف الى ما بينهما قوله او اجراء شهد مجرى قال تارة وعلم
اخرى فاذا اجرى قال كسرانه واذا اجرى مجرى علم جعل البدل مفتوحة لتنزيل
المبدل منه منزلة الواقع بعد العلم ولك ان تكتفي بتنزيله منزلة علم فتجعله
معلقة قبل ان وتجعل البدل مفتوحة لتنزيل الواقع بعد العلم منزلة المفتوحة
ولا يخفى ما فيه من التكلف ومع ذلك انما يوثق به بعد ثبوت مثله في كلام العرب
الموثوق به والعالم عند الله والاولى جعل وانه بالكسر بتقدير قائلا انه لا اله الا الله
فيكون مفعولا للقول المقدر المنصوب على الحالية وجعل ان الفتح مفعول الحكم
اي مبالغ في الحكم بان الدين عند الله الاسلام قوله ونفاه آخرون مطلقا هذا
عديل قال قوم انه حق فالاولى انه عالم به وتخصيصه بقوم موسى كانه نشأ من
كون الكتاب مع اللام علما للتوراة به قوله الا من بعد ما جاءهم العلم اي بعد ما
علموا حقيقة الامر وتمكنوا من العلم بها بالآيات والحجج الظاهرة او يكون اشارة
الى احتمال ارادة العلم وارادة تمكنه والحمل على التمكن لان الاختلاف لا يجامع
العلم الا ان يوجد مجرد الاختلاف في القول وان توافقت قلوبهم ولا بد من نكتة لعدم
اختيار وعلموا على ما جاءهم العلم مع ان الشايع في اسناد الحدث الى الفاعل هو الاول ولعلها
التنبيه على ان ذكر العلم علم بمجيء الكتاب لا من عند انفسهم قوله وطلبا للرياسة
لا شبهة لا يساعد النظم حصر الباعث وكانه ماخوذ من المقام وربما يقال هذا
مبني على جواز استثناء شيئين من متعددين باداة واحدة نحو ما ضرب الا زيد عمرا
اي ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا والمعنى النظم وما اختلف الذين اوتوا الكتاب في وقت
الا في وقت الا من بعد ما جاءتهم البينة العلم بغيا بينهم قوله فان الله سريع
الحساب كناية عن كمال احاطته بالمحسوب وقدرته على اثابته على من يحاسب امره فلا
يقيد كمال الوعيد قوله اخلصت نفسي وجملتي قال المحقق التفتازاني يعني ان
الوجه مجاز عن نفس الشيء وذاته كما في ويبقى وجه ربك او عن جملة الشيء تعبيرا عن الكل

باشرف الاجزاء بهذا ولا يخفى انه لو كان يقصد الى تحديد المراد بين المعنيين لقال
اخلصت نفسي وجملتي فالوجه ان قوله نفسي اشارة الى الحاد وقوله وجملتي
اشارة الى وجه التعبير عن النفس بالوجه وبيان انه من قبيل التعبير عن الكل بجزء
منزل منزلة الكل وقد اشار الى تفصيل هذا المجمل بقوله وانما عبر بالوجه عن النفس
الود ويمكن ان تريد بالوجه حقيقته واخلاصه لله كناية عن عدم الاقبال الا الى الله
وان تريد بالاسلام حقيقته ويكون وجهي لله جملة مستانفة مؤكدة للاسلام
قوله وهو الدين القويم الذي اختلف نسخ الكشاف ففي بعضها القويم وفي بعضها
القديم اشارة الى انه ملة ابراهيم عم وفي النظم اشارة الى انه الدين القويم
حيث انه بذكر اسلمت اشارة الى قول ابراهيم عم اسلمت لرب العالمين
وبقوله وجهي اشارة الى قوله وجهت وجهي للذي فطر السموات قوله عطف
على التاء وصح الى يريد انه لا باس بالعطف على الضمير المرفوع المتصل مع
فقد التاكيد بالمنفصل لوجود الفصل النائبة منابه وفي قوله او مفعول معه موقعا
كما في الكشاف مخالفة لما في كتب النحو من ان عمروا في ضربت زيدا وعمروا ليس مفعولا له
باجماع النحاة لان الاصل في الواو العطف وانما يعدل الى غيره تنصيصا على كونه بمعنى
مع لمخالفة اعرابه لما اتصل به وفي هذه الصورة ليس مخالفة الاعراب انما هي فيما اذا
كان المصاحب مرفوعا نحو ضربت وزيدا او مجرورا نحو حسبك وزيدا والمفعول
معه معربا بالاعراب اللفظي ويمكن ان تجعله معطوفا على الوجه قوله وقل للذين
اوتوا الكتاب والاميين في بعض شروح الكشاف هذا عطف على الشرطية
والمعنى فان حاجك اهل الكتاب في الدين بان هذا دين لم يسمع ولم يأت به
احد فقل ديني هذا ولا يمكن لمنصف ان ينكر انه الذي اتى به الرسل واذا الحجت اهل الكتاب
فقل لهم ولغيرهم وعم الاحكام ولا يخفى ان هذا التوجيه اخرجت اهل الكتاب فقل لهم ولغيرهم
يستدعي فقل للذين اوتوا الكتاب لكن لا بد منه على ما تقرر المعنى في كلام الكشاف
والقاضي ونحن نقول والله تعالى اعلم المعنى فان حاجك اهل الكتاب وغيرهم
فالضمير لامة الدعوة لتعميمهم وبيان قوله للذين اوتوا الكتاب والاميين انه المراد
فقل لنفسك اسلمت وجهي لله ومن اتبعني واظهر اسلامك وقوية قلبك واجعله
مطمئنا وقل لمن حاجك من اهل الكتاب والاميين أأسلمتم واخلصتم انفسكم لله
واعرض عليكم عليهم الاسلام لله يؤثر في سعدائهم فان اسلموا قوله فان اسلموا
فقد اهتدوا فقد نفعوا انفسهم قال المحقق التفتازاني يعني ان اهتدوا كناية
عن هذا المعنى والا فلا فائدة في الشرطية وكذا الكلام في قوله فانما عليك البلاغ
وفيه انه لو كان اهتدوا بمعناه لكان في الكلام فائدة جليلة وهو ان الاهتداء
مترتب على اخلاص النفس لله ومن لا يخلص نفسه لا يهتدي سبيل النجاة والاولى

ان المراد ان لك احدى الحسنيين لا محالة لانهم ان اسلموا فقد نفعتهم بالاهتداء وان تولوا
فقد اديت ما كان عليك والدائر بين النفع والضرر هم لا انت قوله وعد ووعيد
يشكل عطفه على الاخبار السابقة الا ان يقدر وقل الله بصير بالعباد ويحتمل
ان يكون تقديره الصدق سابقه بانه حكم البصير بالعباد فلا يشوبه مظنة فساد
قوله وقد منع سيبويه اذ قال الفاء في خبر ان كليت ولعل اشار بالتشبيه الى انه
منع قياسا على ليت ولعل فاشار بقوله والفرق الى ضعف القياس لانه قياس
مع الفارق قوله ولذلك قيل الخبر اولئك الذين ونظيره قولك زيد فافهم رجل صالح
يعني ما بين المبتدا والخبر معترضة بالفاء والاولى انه حذف الخبر واقيم المسبب مقام
والتقدير لهم عذاب اليم فبشرهم بعذاب اليم ومعنى تفريعه ولعل معنى الا
بتداء ان وضع الابتداء على افادة ثبوت شيء لشيء وهما ينقلان الجملة الى الانشاء
ونفي الناصر كما يحتمل نفي الناصر لدفع العذاب يحتمل نفي الناصر في حفظ العمل
عن الحبطة قوله الم تر الى الذين عدي بالى لتنزيله منزلة النظر وهو تنوير لنفي الناصر
لهم حيث يعير اليهود مغلوبا في تحكيم كتابهم فيما بينهم وبين خصمهم قوله اي التورية
اشارة الى حمل اللام في الكتاب للعهد او جعل الكتاب بمعناه العلمي كما ان قوله
او جنس الكتب اشارة الى حمل اللام للجنس وتنكير نصيبا كما يحتمل التعظيم
والتحقير يحتمل التكثير ورجح الطيبي حيث قال هو المناسب للمقام اذ القصد الى
تعيير اليهود حيث جادلوا بما اوتوا عنه الى اهل مع وفور علمهم وهذا يرد احتمال التحقير
ويمكن ان تقول المقصود تعييرهم على الحرمان على الانتفاع بالنصيب العظيم من العلم
وكانه لهذا رجح العلامة التفتازاني التعظيم على التكثير ولا يخفى انه لا وجه لترجيح
التكثير على التعظيم او التعظيم على التكثير في مقام التعيير ويحتمل ان يكون المقصود
تعييرهم بتمردهم واستكبارهم بالنصيب الحقير عن متابعة من له مبلغ علم لا يوازنه
علوم المرسلين كلهم وكون المراد القرآن مستغن عن البيان وكونه التورية يحتاج
الى البيان فلذا بينه بقوله لما دون الخ وقوله فيكون الاختلاف فيما بينهم رد على
الكشاف حيث لم يرض بان يكون الدعوة لما اختلف بين النبي عم وبينهم لعدم مساعدة
بينهم اياه وجعل الوجه ان لا يكون اشارة الى المدارس او الرجم لان الاختلاف فيهما
كان بين الرسول عم وبينهم لا بينهم ووجه الرد ان مخالفة بينهم وبين رسول الله اذا كانت
تحكم فيها التورية يكون منهم لان اهل المحقق منهم على ما في التورية هذا ويمكن ان يرد
عليه بانه فليكن ضمير بينهم الى الداعي والمدعو لا الى جميعهم قوله وفيه دليل على ان الادلة
السمعية حجة في الاصول لانهم لما طعنوا في دينه بانه يدعي موافقة ابراهيم فلا يكون
مع مخالفته لدين موسى حقا لان ابراهيم يهوديا اراد اثبات حقية دينه بما في التورية
وهذا دليل سمعي وفيه بحث لانه يحتمل ان يكون دليله في طلب تورية اقامة المعجزة

باطلاعه على مواقع شرها دون تواتر على صحة دينه مع كونه اميا قوله والجملة حال من
فريق رد على الكشاف حيث جعلها جملة معترضة اذ لا ضرورة الى ذلك مع صلاحية
كونها جملة حالية ويقال هو انسب بالبلاغة وفيه جزالة المعنى وفي تفسير الكواشي
انها صفة لفريق ورده العلامة التفتازاني بقلة الواو في الصفة وقلة فائدة
وصف الفريق بالاعراض بعد اسناد الاعراض اليهم ولك ان تقول هو معطوف
على الصفة اعني منهم وفائدته بيان ان اعراضهم لم يكن عن شيء بل كان لان
عادتهم الاعراض على ان الفرق بين الحال والصفة في قلة الفائدة وكثرتها بعد
اسناد التولي مشكل وكل منهما يكون مؤكدة وليس لك ان تجعل حالا من
المجرور فيكون وصفا بالاعراض للجميع لان جميع من اوتي نصيبا من العلم لا
لا يعرضون ولذا يتولى فريق منهم قوله بسبب تسهيلهم امر العقاب وفيه
ردع عن كمال الرجاء وجلب الى التوقف فيما بين الخوف والرجاء وتجعل غرورهم
بما كانوا يفترون غرورهم بتحريفاتهم التوراة حيث يمهلون ولا يعذبون
استدراجا وفيه اشارة الى انه سيدركهم العذاب والانسب ح ان تجعل
توفية كل نفس ما كسبت شاملة لما يصيبهم عاجلا ايضا قوله لانه في معنى
كل انسان توجيه لتذكير الضمير مع تانيث النفس بقي توجيه جمعية الضمير مع
افراد المرجع وتوجيهه ان الحكم على ذلك المفرد يستلزم الحكم على جميع فالضمير
بالنظر الى اللازم فلو قال لانه في معنى الناس لكان متضمنا لتوجيه الجمعية ايضا
ولك ان تقول تذكير الضمير لرجوعه الى كل فيكون تذكيره وجمعه بالنسبة الى امر
واحد هو كل قوله وقيل اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف حرف النداء و
متعلقات الفعل من المفعولين والظرف ترك قوله وهمزته لان الهمزة سقطت
في الدرج لا للتخفيف وحمل الحذف على الحذف من الكتابة بعيد جدا والاولى ان
يا الله ام بخير بحذف المفعول للتعميم وح وجه عدم اجتماع يا مع الميم المشددة
ان التركيب ملتزم التخفيف ورد ذلك بقولك اللهم العنه ويمكن دفعه بان
العنه بيان لامنا بخير كما في اللهم اغفر لنا فان اغفر لنا بيان لقوله امنا بخير قوله
مالك الملك قيل نداء بعد نداء لامتناع وصف اللهم لكونه مكفوفا بلحوق كلمة
هو كصوت ومثله لا يوصف ونقض سيبويه فوقع بان الصوت هنا لم يبق
على معناه بجعله جزء الكلمة بخلاف ما نحن فيه قوله يتصرف فيما يمكن التصرف فيه
يريد ان الملك عالم الامكان دون الممتنع قوله والملائكة الاول عام اي لام
الجنس في الاول استغراقي والاخر عهد ذهني وفيه اشارة الى نكتة العدول من
الضمير الى الظ ولا مقابلة بين هذا الحكم وكون المراد بالملك النبوة كما فهم العبارة
قوله وتنزع ممن تشاء من العز والملك فوهب فيقر بغلبة بوقع في القلوب بعظمه

كل

كل ملك ورب ملك لا وقع له في القلوب ويكون ذليلا في الاعين قوله ذكر الخير وحده
لانه المقضي بالذات والشر مقضي بالعرض اذ لا يوجد جزئي ما لم يتضمن خيرا كليا لا يقال
انه لا يدل على ان الشر مقضي بالعرض لانه يجوز ان يكون المقضي وجود شيء بل عدم شيء
ومن كون الوجود متضمن الخير لا يلزم ان لا يكون العدم شرا محضا حتى قيل الوجود خير
محض والعدم شر محض وقد سبق ذكر الوجود وهو ايتاء الملك والعدم وهو نزعه
وذلك يقتضي ذكر الشر ايضا ولانه يجوز ان لا يكون المقضي بالذات في الوجود
المتضمن للخير الخير بل الشر وفي قوله اولان الكلام وقع فيه ايضا بحث ولا يدل
ما رواه عليه لان تعجب المنافقين لم يكن من مجرد وعد ان المؤمنين الملك بل في نوع
الملك من القياصرة والاكاسرة وامثالهم ايضا مع بعدهم عن الشر لبعد المؤمنين
عن الخير فالاوجه انه تعالى هذا تعليم لبني ادم ادب طلب الخير فاللائق الاقتصار
على ذكره والحيرة بكسر الحاء مدينة قرب الكوفة وتشبه القصور بانياب الكلاب
في بياضها وصغرها وانضمام بعضها الى بعض والصنعاء بالمد قصبة اليمن قوله
والولوج الدخول في مضيق عبر عن احداث النهار مع امتلاء العالم بالليل والنهار
بالايلاج الذي هو ادخال الشيء في مضيق وجعل الايلاج بمعنى الزيادة والنقصان
لا يشمل الليل والنهار في خط الاستواء فانهما متساويان فيه ابدا وجعل اخراج
الميت من الحي بمعنى اماتة الحيوان يستدعي ان يجعل اخراج الحي من الميت بمعنى احياء
الجسم الذي لا حياة فيه لا بمعنى انشاء الحيوان من موادها فتامل ولو اريد من الحي
المؤمن ومن الميت الكافر يصح ان يفسر الاخراج بمعنى جعل الكافر مؤمنا وبالعكس
قوله لا يتخذ المؤمنون الكافرين اولياء جعل صاحب التيسير اتخذ متعديا الى مفعولين
بمعنى صير فالمعنى لا يصير المؤمنون الكافرين اولياء اي لا يعاملونهم معاملة
الاولياء واما المحبة لقرابة او صداقة قديمة خارجة عن الاختيار فمعفوة ساقطة
عن درجة الاعتبار قوله اشارة الى انهم الحقيق بالموالاة وان في موالاتهم مندوحة
اي سعة عن موالاة الكفرة يعني ليس النهي مقيدا بكونه من دون المؤمنين حتى
يكون المفهوم جواز الاتخاذ اولياء مع ولاية المؤمنين بل الاشارة الى ان الحقيق
بالموالاة هم المؤمنون ولا يخفى ان مقتضى هذه النكتة ان يقال مع وجود المؤمنين
لا ان يقال من دون المؤمنين فالوجه ان يقال انه اشارة الى ان ولايتهم لا تجامع
ولاية المؤمنين وفي ولايتهم قبح اختيار وقبح الحرمان عن ولاية المؤمنين قوله
ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء اشارة الى ان ولايتهم كما لا يجتمع ولاية
لا يجتمع ولاية الله الا انه لعزه من المؤمنين ولم يقل من دون الله والمؤمنين ليذكره
بعبارة تفيد كمال المبالغة في البعد عن ولايته تعالى ثم زاد على ذلك بان المضرة لا
لا تقتصر على انتفاء ولايته تعالى بل يتجاوز الى مؤاخذته ومعاداته تعالى فقال ويحذركم

الله نفسه وقدره بالجملة الحالية المفيدة انه لا مهرب عنه حيث قال والى الله المصير
والفوت بالضم الحق والسارب بمهملة وحدانيتين البعد وقوله الا ان يتقوا مما
يحتاج اليه كل من الجملتين السابقتين فهو متعلق باحدهما مقدر للآخر كما هو دأب
الشارع واشار بقوله من جهتهم الى ان من يتعلق بتتقوا لانه يتعدى بنفسه بل
لابتداء الغاية وبقوله ما يجب اتقاؤه ان تقاة مصدر بمعنى المفعول اى متقى
بمعنى ما يجب ان يتقى منه وبقوله او اتقاء الى ان المصدر ليس بمعنى اسم المفعول
بل معناه مفعول مطلق ومفعول اتقوا المجرور من ميلا الى جانب المعنى لان
تتقوا بمعنى تحذروا وتخافوا فنزل منزلتهما وعدى بمن قال المحقق التفتازانى
لم نجد الحذر فى كتب اللغة الا متعديا بنفسه كالاتقاء فى القاموس لا يؤبه به
وله لا يبالى به **قوله** قل ان تخفوا ما فى صدوركم او تبدوه يعلمه الله فان قلت
معرفة المخفى يستلزم معرفة المبدى بطريق الاولى فما فائدة ذكر او تبدوه قلت
ليس المراد تعميم المعرفة بل تسوية نسبة المخفى والمبدى الى علمه فاحفظه فانه دقيقة
يتنبه لها لك فطنة دقيقة **قوله** ويعلم ما فى السموات وما فى الارض فيعلم سركم وعلنكم
فيه اشارة الى ان قوله ويعلم ما فى السموات وما فى الارض بمنزلة الدليل على
معرفة السر والعلن ولا يخفى انه ح لا يناسب الوصل فيقول نريد انه يعلم ما فى
السموات والارض ولا يخفى عليه شئ يكون تعذيبكم به وهو على كل شئ قدير فيعذبكم
باى شئ تريد مما فى السموات والارض فاحفظ ما بلغ اليك من معادن الجود
والفيض **قوله** والآية بيان لقوله ويحذركم الله نفسه اى بيان لوجه تعريف
ذلك من قوله وكانه قال الخ **قوله** اى تجئ كل نفس الخ لم يرد بذلك بعد المفعول
الثانى فى قوله وما عملت من سوء بل حصول المفعول الثانى بالعطف على المفعول
الاول كقولك علمت زيدا فاضلا وعمرا بعطف عمرا على فاضلا وانا اقول لعل تجد
بمعنى الاصابة فلا يطلب الا مفعولا واحدا ومحضرا حال والمعنى يصيب كل نفس
ما عملت من خير محضرا بين يديه على رؤوس الخلائق تشهيرا له واعلانا لامره وتجد
ما عملت من سوء بينه وبين الله حفظا له عن الافتضاح والله رؤوف بالعباد
والمراد بكل نفس كل نفس له عمل خير وعمل شر وحال من ليس له الا عمل خير ومن ليس
له الا عمل شر فهو من مفهومات الكلام **قوله** لو ان بينها وبينه ذكر اليوم يقال ينبغى
ان يجعل ضمير بينه لما عملت من سوء لا لليوم ونحن نقول جعل ضميره لليوم
ابلغ لافادته انها تود الامد بينها وبين اليوم مع اشتماله على حضور ما عملت
من خير لشناعة ما عملت من سوء **قوله** وتود حال من الضمير فى عملت يرد ان العمل
فى الدنيا والوداد فى الآخرة فلا يتحد زمان العامل والحال وجوابه انه حال مقدرة
قوله او بمضمر نحو اذكر اقول الاول نصبه بتقدير يحذركم الله يوم تجد فلا يكون

فى عطف

فى عطف ويحذركم الله ضعفا ويكون اجزاء الكلام فى غاية الانتظام **قوله** وتجد
مقصور على ما عملت من خير يعنى وما عملت من سوء ليس معطوفا على
تجد بل مع بعده جملة مستقلة معطوفة على تجد ولا يخفى ان الاحتمال غير مقصور
على هذا بل يحتمل ان يكون تجد داخلا على ما عملت من سوء وتود تكون بمنزلة المفعول
الثانى اى تجد ما عملت من سوء آملا بحيث تود ان بينها وبينه امدا **قوله**
ولا تكون ما شرطية لارتفاع تود يقال هذا مما يخالفه ما اشتهر فى كتب النحو
من جواز الرفع والجزم فى الجزاء اذا كان الشرط ماضيا مجازا ان يرد القرآن
على احد الاستعمالين دون الآخر ولعل المحقق التفتازانى فى جوابه ان رفع
المضارع فى الجزاء شاذ نص عليه المبرد وشاهده الاستعمال حيث لم يوجد
الا فى بيت يستشهد به على جواز الرفع وهو وان اتاه خليل يوم مسغبة
يقول لا غائب مالى ولا حرم ونحن نقول ولو سلم جواز الامرين يكون ترجيح
ما الموصولة اتفاق القراء على الرفع وهجران قراءة الجزم مع ان النظر وروده
لو كانت شرطية فالتزام الرفع من امارات الموصولة ثم لا يتم نفى الصحة التى
ادعاها **قوله** وعلى هذا يصح ان يكون شرطية يقال فى صحتها بحث لانها اما عطف
على تجد او حال والشرطية لا تصلح للحالية ولا لكونها مضافا اليها للظرف والصحيح
جعلها حالا بتقدير المبتدأ اى وهى ما عملت من سوء تود تكلف **قوله** كرره
للتوكيد والتذكير يقال لا تكرار لانه سابقا للتحذير عن موالاة الكافرين
وههنا للتحذير عن عمل السوء مطلقا ونحن نقول يحتمل ان يكون عطفا على تود
اى ترتاب من هذا اليوم او من عمله السوء ويحذركم الله نفسه باظهار قهاريته
ولو كان الظرف بتقدير اذكر يصح ان يكون على تجد اى يوم يحذركم الله نفسه
باظهار كبريائه وقهاريته فهو بمراحل عن توهم التكرار **قوله** وان كمال مارآه
كمالا لنفسه اذ عجزه فهو من الله اى صادر منه وهو مرتبة انحصار الفاعلية
وبابه اى قائم به والقيام بعجزه والى الله اى راجع اليه لانه يعنى العجز والكمال باق
بحاله فاسناده الى العجز وهم يضمحل بالرجوع اليه وهذا اشارة الى مرتبة التوحيد
العرف **قوله** يحتمل المضى والمضارعية لمعنى فان تولوا اى لمعنى المخاطب فى الكشاف
انه يحتمل ان يكون داخلا تحت القول **قوله** لا يرضى عنهم ولا يثنى عليهم الاصح
انه يقال ولا يكشف الحجب عن قلوبهم بالتجاوز عما فرط منهم ولا يقربهم من
جناب عزه وجوار قدسه **قوله** وانما لم يقل لا يحبهم لقصد العموم فيه انه اما ان
يجعل ان الله لا يحب الكافرين جزاء فلا يصح قصد العموم لان تولى طائفة خاصة
لا يصير سببا لعدم محبة جميع الكافرين بل بسبب عدم محبته كل احد تولية واما
ان يجعل دالا على الجزاء سببا له اقيم مقامه فتقدير الكلام فان تولوا فان

الله لا يحبهم لانه لا يحب الكافرين فليس وضع الكافرين موضع الضمير حتى يحتاج الى نكتة العدول بل هو على مقتضى الظ **قوله** لما اوجب اطاعة الرسل اقول لما امرهم بمتابعته عليه السلام واطاعته وجعل متابعته سببا لمحبة الله اياهم وعدم اطاعته سببا لسخط الله عليهم وسلب محبة الله اياهم اكد ذلك بتعقيبه بما هو عادة الله من اصطفاء انبيائه على مخالفيهم ودعوتهم وتذليلهم واعدائهم تخويفا لهؤلاء المتمردين عن متابعته عليه السلام فذكر اصطفاء آدم على العالم لا على احد فانه رجحه على جميع الملائكة وجعلهم ساجدين له وجعل الشيطان في لعنته لتمرده واصطفاء نوح على العالم مع نهاية كثرتهم فاهلكهم بالطوفان وحفظ نوحا واتباعه واصطفاء آل ابرهيم على العالم بمعنى ان العالم كانوا كافرين فجعل دينهم شايعا وذلك من الهم واصطفاء موسى وهرون على العالم فجعل السحرة مع كثرتهم مغلوبين لهما وفرعون مع عظمته وغلبة جنوده مغلوبا واهلكهم ولهذا اختص بالذكر آدم ونوحا والآلين ولم يذكر ابرهيم وبنينا اذ ابرهيم لم يغلب بالكلية على العالم وهذا الكلام لبيان ان نبينا سيغلب وليس المراد الاصطفاء بالنبوة حتى يخفى وجه التخصيص وبهذا ظهر وضعف الاستدلال به على فضلهم على الملائكة

قوله وقيل بعضها من بعض في الدين فحينئذ يكون تقييد الذرية اي اصطفى ذرية هم مؤمنون وعلى التوجيه السابع اشارة الى ان ليس آل عمران خارجا عن آل ابرهيم والاوجه ان اصطفاء الله تعالى واحدا من قوم عادته القديمة فلا ينبغي ان يستبعد قريش اصطفاء الرسول عليه السلام مع انه منهم **قوله** فعليه من الورد وهو صفات النحل مادة منها من ستعين كذا في القاموس وذكر في لغة الوزر الذرية وقال وقد يكسر وفسرها بولد الرجل للواحد والجمع وذكرها في ذرد بمعنى خلق وكثر الشيء وقال هي مثلثة نسل الثقلين وقوله فعليه من الذر يريد بها ان الياء للنسبة الى الذر وضم الذال من تغيرات النسبة صرح به المحقق التفتازاني **قوله** سميع بقول امرءة عمران بنيتها او عليم بما في بطنها انه ذكرا كما كان نذرها لظنها كذلك وقوله فعوله بتشديد العين **قوله** وتزوج بنتهم اي ايشاع اي بنت ابن ماثان وعلى هذا يكون ايشاع اخته ويوافقه قول النبي عم في حديث المعراج في شان يحيى وعيسى هما ابنا خالة لكن يخالفه ما روي ان حنة كانت عاقرا عجوزا لانه يدل على انها لم تلد قبل مريم وكانت ايشاع عند زكريا حين ولادة مريم ثم دفعه بقوله وكان يحيى وعيسى ابني خالة من الاب بمعنى ايشاع بنت عمران بن ماثان لا من حنة وهناك اشكال آخر وهو انه روى الكشاف من زكريا انه قال عندي خالة مريم فيكون ايشاع خالة مريم لا اختها من الاب واجيب بانه فليكن اختها من الاب وخالتها من الام لجواز ان يكون ام حنة في نكاح ابن ماثان كنه بناء على جواز نكاح الربائب في شرعهم وقال المحقق التفتازاني هذا احتمال لا رواية له وذلك ان تتكلف وتجعل ضمير بنتهم لماقوذا وتجعل قوله ابني خالة مسامحة لجعل ابن

بنت الخالة ابن الخالة ويكون قوله من الاب امرا معلوما من الرواية لا امرا لحكم به بضرورة دفع المنافاة **قوله** فقالت رب ان لك علي نذرا ان رزقتني ولدا هذه الرواية تنافي ظاهر النص رب اني نذرت لك ما في بطني محررا فكانه لهذا نبه على ضعفه بقوله روي **قوله** معتقا لخدمته او مخلصا للعبادة في القاموس تحرير الرقبة وقوله مخلصا للعبادة من تعميم الكتاب لان جعل الولد مخلصا للعبادة تقويمه **قوله** فلعلها بنت الامر على التقدير ان تقدير كونها ذكرا فكنت الولد في قوله ان رزقتني ولدا عن الذكر ويحتمل انها تصدقت بولده مطلقا فقال فتقبل مني ايا كان ويكون قوله تعالى فتقبلها ربها اخبارا عن تقبل كان مسئولها **قوله** وتانيثه لانه كان انثى اي في الواقع وقد ترك قول الكشاف لانه كان انثى في علم الله تعالى لانه انث بعد وجودها فلا حاجة الى جعل تانيثه باعتبار علم الله وقوله وجاز انتصاب انثى حالا عنه اي عن الضمير دفع شبهة اخرى وهو انه لا فائدة في هذا التقييد بالحال لان كونه انثى عرف من نفس الضمير ودفعه بقوله لان تانيثها علم منه معناه ان كون الضمير عبارة عن انثى علم من قوله انثى اذ تانيث الضمير لا يتوقف على كون مدلوله انثى وبين طريق العلم بقوله فان الحال وصاحبها بالذات واحد ومعنى دفعه بانه بتاويل الجملة محكية اي النتايج ان تانيث الضمير ليس لكونه انثى ليعرف منه كونه انثى بل للتاويل بما يحتمل كونه انثى او ذكرا نعم لا بد من نكتة في تانيث الضمير بالتاويل وهو ان لا يكون بين صورة الضمير ومعناه تناف ونحن نقول يدفعه ايضا ما يدفع كون الحكم بلا فائدة لعلم الله تع به من ان المراد به التحسر والتحزن لا فائدة الخبر ولا لازمها اذ لا شك ان التحسر لا يتحقق بمجرد ان يقال اني وضعتها فتامل فانه كما انه يلغو الخبر لاستغناء المخاطب عن الافادة يلغو الكلام مع قاصد التحسر لعلم المخاطب بكونه متحسرا قلت الكلام لانشاء التحسر وبالتلفظ به يصير المتكلم متحسرا وليس لافادة التحسر وفرق بين احداث الشيء وافادته ثم نقول يحتمل ان يكون الكلام لتحقير محرره واستعطافا واستجلابا الى تقبله ولهذا قبل تواضعها برفعه قدرها بترجيحه محررا على كل محرر كما ورد من تواضع لله رفعه الله **قوله** وهو استيناف يعني جملة منقطعة عما قبلها والا فهي جملة معترضة والواو للاعتراض ويلايم التجهيل وضيع ما هو ضيع من فانه يادرع لما يجهل به ويمكن ان يكون ما عبارة عن الواضعة يعني والله اعلم بشان امر مريم حين تحسرها وتحزنها من توهم جنسها رجالها وانها ليست من الولي الى الله في شيء من مرتبة عظيمة وتحريرها تحرير لا يوجد مثله لكن تواضع القراءات يستدعي جعلها عبارة عن الموضوعة وقراءة وضعت على التكلم يستدعي جعل قراءة الخطاب خطابا منها لنفسها

تسمية كما ان فائدة الغيبة يستدعى جعلها خطابا من الله تعظيما لموضعها وكونه وليس الذكر بيانا لقوله والله اعلم بما وضعت بمقتضى الفصل الا ان يجعل الواو للحال ويحتمل ان يكون فائدة التكلم والخطاب رجوعا عن التحسر لتضمنه الشكوى مما اعظم الله واحضارا بجهلها واحالة الامر الى الله تعالى والرضاء بما اعطاه وقوله اى وليس الذكر الذى طلبت على احد وجهى بناء الامر على الاخر معناه وليس الذكر الذى فقدت وجوده وبقول اى وليس الذكر الذى فقدت وجوده وبقول اى وليس الذكر الذى كثرت من قولى كالانثى التى وضعت وعلى تقدير ان يكون من قولها لا يتعين كون اللام للجنس لجواز ان يكون للعهد على ما سبق بل يتعين كونها للعهد لتعينه مع امكانه وتوقف الجنس على عدم العهد وقوله وليس الذكر والانثى سيان اشارة الى ان التشبيه ليس لالحاق الناقص بالكامل والاينبغى ان يقال وليس الانثى كالذكر بل للتشابه والمراد نفى المساواة وفى ليس ضمير الشان ولذا رفع سيان وفى بعض النسخ سيين وهو اوضح وقوله وانى سميتها مريم عطف على ما قبله من مقالها يحتمل فيه ان يكون قوله من مقالها بيانا لكلمة ما وان يكون خبرا بعد خبر وفى نقوله تقديم المسند اليه فيه للتخصيص يعنى التسمية من لا ينشا وكتفى فيه ابوه اذ لا اب له فهو عرض لكونها يتيمة استعطافا وجعلا ليتامها شفيعة وكذا فى قولها وانى اعيذها بك والتقرب الى الرب فى ذكرها تعرض انها محبة للعبادة حيث سميت بنتها عابدة تعالى قوله وعن النبى صلى الله عليه وسلم روى الحديث بيانا للاجابة دعائها حيث اعاذها الله من الشيطان واثبت الحديث من غير تردد ورد الزد الكشاف فى صحته لانه بمعزل عن ان يتردد فيه كيف وهو حديث اتفق البخارى ومسلم فيه نكن بنعه فى تأويله لا انه ينكر صحة ظاهره وما ذكر الكشاف من المقدمات الواهية بل لانه انسب باعاذتها من الشيطان اذ ليس الغرض فى المس حين الولادة بل فى اغوائه وتأثيره فى الاغواء ويحصل التأويل ان المس عبارة عن الطمع فى الاغواء والاستهلال عبارة عن تأذى المولود بالمس وقوله وما من مولود يولد الا طفيه ولم يصح استثناء مريم وابنها عنه فكانه يجرى الماضى بالمضارع لحكاية الحال قوله اى بوجه حسن يعلى جعل القبول اولا فعولا بمعنى ما يجعل الشئ كالسقوط لما يسقط به واللدود ما يلد به ليصح قوله بقبوله بذكر الباء اذ لو كان على معناه المصدرى لينبغى ان قبولا حسنا كما قال فانبتها نباتا حسنا وثانيا ابقاه على المعنى المصدرى المشهور وقدر مضافا وجعل الوجه اقامة الانثى مقام الذكر او تقبلها قبل الكبر وكن نقول ادخل الباء بمعنى مع اى تقبل نذرها مع قبول حسن لدعائها

فى حقها حيث اعاذها من الشيطان من اول الولادة الى خاتمة الحياة قوله وقالت دونكم هذه النذيرة اى خذوا هذه النذيرة والاظهر فى وجه الثنا فضل الله تعالى حبيها فى قلوبهم وعظمها فى اعينهم قوله على ان الفاعل هو الله تعالى يشعر بان الضمير بعده لتوزيه فى الاذان ولا حاجة اليه لظهور رجوعه الى ربها والاول على ان الفاعل ربها قوله كلما دخل عليها زكريا المحراب ثم بعطفها لانه متفرد لتقبلها بقبول حسن وانباتها نباتا حسنا وتكفل امرها زكريا ويمكن ان يجعل الفصل لعدم الجامع لا باعتبار المسند ولا المسند اليه قوله جواب كلما وناصبه فعل الشرط اذ كلما لاجمال الاوقات فكانه قال ان دخل فى هذه الوقت وجد وان دخل فى ذلك الوقت وجد وهكذا قوله وجعل ذلك معجزة زكريا يدفعه اشتباه الامر عليه هذا اذا كان سؤال زكريا لاشتباه الامر عليه فيجوز ان يكون السؤال ليستجيب فى غيرها وان يتكلم فيظهر عظم شانها على زكريا وايضا ان اشتباه زكريا فى انها معجزة ينافى كونها معجزة لا اشتباه انه من الجنة او من بساتين الدنيا قوله او بغير استحقاق تفضلا به بحلاقة ان الرزق بحسب الاستحقاق يستدعى محاسبة الاستحقاق والجزاء قوله وهو يحتمل ان يكون من كلامها وايد هذا الاحتمال برواية الحديث ومعنى وضع بها اليها انه ارسل هديتها اليها وذهب معها اليه وهلم بمعنى اقبلى قوله كما وهبتها لحنة وهذا السؤال وان استدعى ان يهبه انثى الا انه وهبه ذكرا تنبيها على ان مريم انثى صورة ذكر معنى ولذا قال وكانت من القانتين ومن فوائد هذا التنبيه فى طلبه انه كان يحيى حصورا مانعا للنفس عن النساء كما ان مريم لم يكن تميل الى الرجال فاحفظ كلمات لاريبة لعاقل فى انها كلمات غيبية قوله وقيل لما رأى الفواكه فى غير اوانها انتبه على جواز ولادة العاقر من الشيخ قال المحقق التفتازانى من جهة ان الولد بمنزلة الثمر والعقر بمنزلة غير اوانه لا من جهة مجرد انه علم انه زمان ظهور خوارق العادات وهمنا له وجوه آخر وهمنا ناها همنالك احدها انه لما رأى يجعل انثى مقام الذكر تنبه لانه يجوز ان يقام الشيخ مقام الشاب والعاقر مقام المنتج وثانيها لما رأى يجعل الطفل مقام الكبير للتحرير تنبه لذلك وثالثها انه لما رأى تكلم مريم فى غير اوانه تنبه لجواز ان تلد فى غير اوانه ورابعها انه لما سمع من مريم والله يرزق من يشاء بغير حساب اى بغير استحقاق تنبه لجواز ان تلد من غير استعداد قوله حينئذ او حال آخر صفة للخبر والحال افردت لكون موصوفها مفردا قوله وان جعل عربيا فمنع صرفه للتعريف ووزن الفعل لا قاطع لمنع صرفه لاحتمال ان يكون مبنيا بجعل العلم جملة بان يكون فيه ضمير كما فى قوله نبئت اخوالى بنى يزيد ظلما علينا لهم فديد قوله مصدقا حال مقدرة لتباعد زمانى التصديق والتبشير وتسمية كتاب الله كلمة يحتمل ان يكون لانه فى ذاته تعالى غير متكثر انما يتكثر بعد تعلقه بالامور كما تعرف فى محله قوله وسيدا

اسود فوم اقول عقب مصدقا بكلمة من الله به اشادة الى انه نبى كعيسى وليس من
امته كما يستفاد من قوله مصدقا بكلمة من الله قوله وحصورا مبالغا فى حصر النفس
عن الشهوات والملاهى يعنى ليس نصا فى معنى يحصر النفس عن النساء كما فسره
الشافعية حتى يستدل به على فضل العزوبة على التزوج ناشيا منهم اوكائنا من عداد
من لم يات كبيرة ولا صغيرة فان قلت كان الظ ان يقول ناشيا ممن لم يات كبيرة
ولا صغيرة اوكائنا من عدادهم قلت لم يخصص الصالحين اولا لعدم الحاجة الى تخصيص
وخصصه ثانيا لانه لولم يقصد به الخاص للغا بعد وصفه بالنبوة قوله استبعادا من
حيث العادة الخ كل من الوجهين الاولين مستبعد لان التبشير على ما هو خلاف العادة
بمحض فضل الله تعالى فلا مجال للاستبعاد لان قدرة الله تعالى واضحة ولا وجه للتعجب
لان التعجب ادراك امر خفى السبب وهو امر معلوم السبب سببه محض قدرة الله
على خلاف العادة فالوجه انه استفهام عن كيفية حدوث الغلام هل يجعل مع
امراته شابا فيصير مبشرا بانعام عظم آخر قوله ولامراته ثمان وتسعون لا يفيد النظم
كبر سن المرأة وكان ذكره مناسب المقام الا ان العقر الذى لا اختصاص له بوقت
دون وقت اغنى عن ذكره فلذا لم يذكر قوله او كما انت عليه وزوجك من الكبر والعقر
هذا على تقدير ان يكون جوابا للاستفهام عن كيفية الحدوث وفيه بحث لانه لا معنى لوجود
الغلام مع وجود العقر ولا يستفاد من كلام المستفهم كبر الزوج حتى يصح كونه ذلك
اشارة اليه قوله لا تستطيع بالبشاشة ولا اى حق لعظم ما يعتريه وادعوك بحفظ قوله
ولا تقدر على تكليم الناس ثلاثا الظ ثلاثة ولا يدل النص على سلب القدرة وانما
يدل على نفى التكليم ولان قلبه لا يرضى بالتكليم لكمال الاشتغال بالذكر قوله وانما حبس
لسانه من مكالمتهم فاهمه هذا قول اكثر المفسرين وعن قتادة انه حبس عقوبة على
سواله الاعلى ما فى المعالم قوله واحسن الجواب ما اشتق من السؤال اى روعى مناسبته
للسؤال كانه مشتق منه ووجه المناسبة ان سؤال الآية يشتغل بالشكر فاجيب بان لتكن
ان لا تقدر الا على ما هو الشكر قوله والاستثناء منقطع وقيل متصل بحمل المنقطع
على المتصل على عكس ما فى الكشاف لان ادخال المستثنى بالتاويل فى المستثنى منه
غير معهود والا لانسد باب الاستثناء المنقطع لانه يمكن ان تزيد بما جاء القوم
الاحاد ما جاء القوم مراكبهم الاحمارا قوله ترجف اى تضطرب لانه يمكن اى تزيد بما
ان تتحرك دوانق اى جوانب والاليتين جانبان فالمراد التثنية عبر بالجمع كراهة جمع
التثنيتين كما فى صغت قلوبكما وتستعملا اى تطيرا من طيرة فنى واحدة انثت
لرجوع ضميرها الى الجمع غير السالم كما فى صغت قلوبكما فوجه الالف بانه بدل
عن نون تاكيد فى الوقف وقد يوصل على الجزاء وقيل هى تثنية مجزومة لان الواو
مثنى المعنى قوله واذكر ربك فى ايام الحنث يحتمل ان يكون الامر بالذكر مطلقا شكرا

لبشه

لهذه النعمة لا فى خصوص ايام الحنث وان يكون ايام الحمل ليعود بركاته الى الحمل قوله
وهو مؤكد لما قبله مبين للغرض فيشكل العاطف من وجهين عطف الانشاء على
الاخبار وعطف المؤكد على المؤكد الا ان يقال هو معطوف على محذوف والتقدير
اشكر واذكر ولا يبعد ان يجعل الامر بمعنى الخبر عطف على لا تكلم فيكون فى تقدير
وتذكر ربك قوله وتقييد الامر بالكثرة يدل على انه لا يفيد التكرار فيه بحث لجواز
ان يكون بالعشى والابكار قيدا له ايضا فتامل قوله كانت معجزة زكريا
او ارهاصا قال المحقق التفتازانى الارهاص تاسيس النبوة بظهور الخوارق
قبل البعثة كاظلال الغمام لنبينا فى طريق الشام والحمل على معجزة زكريا بعيد
لان من شرطها التحدى والتصدى الى الاتيان قوله فان الاجماع على انه تعالى لم يستنبئ
امراة لقوله تعالى فان قلت فما الحاجة الى الاجماع مع هذا النص قلت لا نص الا ارسال
بعث الرسول الاخص من النبى وتظهرها عما يستقذر من النسا قال المحقق
التفتازانى ان خلقها مطهرة فلا يلزم سابقة التلويث قوله والثانى هداية بها
اختصاص جميع ما ذكر فى الاول بالاول وجميع ما ذكر فى الثانى بالثانى والاظهر
ان المراد بالاصطفاء الاول اصطفاؤه لها كل محرر وان كان ذكرا كما قال وليس
الذكر كالانثى والثانى اصطفاؤه فى التطهير على نساء العالمين وما قذفتها
اليهود انها متهمة قال المحقق التفتازانى اتهمتها اليهود بيوسف النجار من عباد بنى
اسرائيل قوله يا مريم اقنتى من مقولة الملائكة وصورتها بالمحافظة على الصلوة بعد
ان اخبروها بعلو درجتها وكمال قربها الى الله لئلا تغتر ولا تغفل عن العبادة ولو
كان الركوع بمعنى الخضوع كان حفظا لها عن الوقوع فى مرتبة التكبر والاستقلال
بما لها من علو الدرجة قوله مبالغة فى المحافظة عليها اى على الاركان وهو الظ
او على الصلوة لان الامر بكل جزء فى مقام الامر بالكل مبالغة فى المحافظة عليها
اذ فى ذكر الشئ تفصيلا تقرير ليس فى الاجمال قوله وتقدم السجود على الركوع هذا
اذا كان المراد به سجود الصلوة اما اذا كان المراد به سجود التلاوة فقد وقع فى
مقامه وهو مقام ذكر الغيوب اى القيام فى الصلوة الذى هو بمنزلة ذكر القراءة قوله
او النبيه على ان الواو لا يوجب الترتيب فيه ضعف لان خطاب القرآن مع من يعلم
لغة العرب لا مع من يتعلم عنه اللغة قوله او ليقترن اركعى بالراكعين للايذان يعنى
ليقترن اركعى بالراكعين المعبر به عن المصلين للايذان بان من ليس فى صلاته ركوع
ليسوا مصلين وتمام هذه النكتة يتوقف على بيان وجه انه لم لم يعبر بالمصلين
تنبيها على ان من لا سجدة فى صلوته ليس من المصلين وكان وجهه ما يستفاد مما
ذكر فى الكشاف حيث قال ويحتمل ان يكون فى زمانها من كان يقوم ويسجد فى
صلوته ولا يركع وفيه من يركع فامرت بان تركع مع الراكعين ولا تكون مع من لا يركع

فالنكتة في التعبير بما جعله نكتة في ذكر واركعي مع الراكعين ونحن نقول والله اعلم بحجر في
مقام الامر بالصلوة بالجماعة بقوله واركعي مع الراكعين للاشارة بان مدرك الجماعة
من ادرك الركوع حتى من لم يدرك الركوع لم يدرك الركعة قوله اي ما ذكرنا من القصص
اشارة الى توجيه افراد اسم الاشارة مع تعدد المشار اليه ولم يفصل في البيان كما في
الكشاف حيث قال وذلك اشارة الى ما سبق من نبأ زكريا ويحيى ومريم وعيسى
اما لانه جعل المشار اليه الكثير بارادة القصص المذكورة في هذه السورة من وقايع الرسل
والاخرة ولم يخصصها لكن ما ذكر فيه قصة امرأة عمران وجعلها تحت قصة مريم قوله تكلف
اقترعهم قال المحقق التفتازاني قال الزجاج الاقلام هنا القداح جعلوا عليها علامات
يعرفون بها من يكفل مريم على جهة القرعة وسمي السهم قلما لانه يقلم اي يبرى وكلما قطعت
منه شيئا فقد قلمته قوله والمراد تقرير كونه وحيا على سبيل التهكم بمنكريه دفع لما يورد من
انه لم ينف المشاهدة التي هي غنيمة عن البيان لظهور انتفائها على كل احد وترك نفي السماع
الذي يحتمل توهمهم ووجه الدفع انه قصد به التهكم بهم كانه قيل لهم انكم في الشك في انه وحي
يدعون انه شاهد القصة بعد اتفاقكم على انه لم يسمع شيئا ونحن نقول نبه بنفي
المشاهدة على نفي ذلك بمعرفة المشاهد وذلك لا يكون الا بالوحي اذ معرفة الامور
بالسماع لا بطريق الوحي كمعرفة المشاهد قوله متعلق بمحذوف دل عليه يلقون اقلامهم
اي يلقون ليعلموا او يقولوا ايهم يكفل في الكشاف ينظرون ايهم يكفل او ليعلموا او يقولون
فجعل المحذوف تارة حالا وتارة مفعولا له ففي تقدير العلم جعله مفعولا له وفي تقدير
غيره حالا ولا يخفى وجهه مع اللفظ او يقولون كما في الكشاف وكان قوله او يقولوا سهوا
من الناسخ الا ان يقال اراد بقوله او يقولوا ليعلموا الا ليستفهموا كما قصده الكشاف
وكذلك ان تجعل ايهم بدلا من ضمير الجمع اي يلقي كل بقصد كفالته وتيارا في جنسه واي ضمير على
تقدير ينظرون لان النظر من افعال القلوب لا يجوز على ما هو المشهور قال المحقق التفتازاني
وتعلقه بيقولون لا يفيد فائدة يعتد بها وفيه انه يفيد فائدة ليعلموا بلا اختلاف قوله
المسيح لقبه وهو من الالقاب المشرفة وصحح في نسخ الكشاف على لفظ اسم الفاعل ولصيغة
المفعول ايضا وجه وكان توضيح بيان انه لقب للاشكال في حمله على الاسم الذي
يقابل اللقب والكنية لكنه غفل عن التعرض بما يدفعه واقتصر على دفع اشكال حمل ابن مريم
الذي هو صفة قوله ولا ينافي تعدد الخبر افراد المبتدا فانه اسم جنس مضاف ان كان مراد
دفع التنافي على كونه اسم جنس ففيه انما يندفع لو كان اسم جنس يطلق على الكثير والقليل
كالتمر وهو ليس كذلك بل مثل رجل وان كان على كونه اسم جنس مضاف بناء على جعل
تعريف الاضافة للاستغراق ففيه ان الاستغراق بمعنى كل فرد فلا يصح حمل المتعدد
عليه لا على سبيل البدل ولا على سبيل الاجتماع وغاية ما يوجه به ان يقال حمل المتعدد على
المجموع لتضمنه الاستغراق بمعنى كل واحد على نحو قوله تعالى وما من دابة الا امم امثالكم فتأمل

قوله

قوله تكلف لا طائل تحته اذ تصحيح اسم ظاهر في انه من اوضاع العرب على قانون لغة العرب
يتوهم انه من اوضاع العرب تكلف لا طائل تحته قوله ويحتمل ان يراد الذي يعرف به ويتميز
عن غيره الفرق بين هذا التوجيه والتوجيه السابق ان السابق تصرف في الخبر بتنزيل ما
ليس باسم منزلته وهذا التوجيه تصرف في المبتدا بجعله مستعملا فيما اشتهر به من
الوصف فان الاسم مشترك بالتمييز والتعريف وفيه تبعا ابن مريم على ما هو الظاهر من
كونه صفة وليس فيه احتياج الى الجزئية على ان الجزئية ينافي حذف همزة ابن من الكتابة
ولا يجوز ان يجعل الخبر المجموع كما صرح به الكشاف وان يجعل كل واحد فلعدد احمل حيث
احمل قوله وانما قيل ابن مريم اقول انما قال ابن مريم لانه في قوة ابن عابدة قوله وتذكيره للمعنى
واختار رعاية جانب المعنى احترازا عن توهم كونه انثى وانما وصفه بالوجاهة في الدنيا
تسلية لها وازالة لحزنها لتوهم ان يطعن بانه لا اب له ويكون ذليلا لذلك قوله اي يكلمهم
حال كونه طفلا وكهلا كلام الدنيا من غير تفاوت ونحن نقول اشارة الى امتداد
زمان نبوته وانتهائه وهي انه لا يتجاوز من سن الكهولة قوله وذكر احواله المختلفة المتباينة
اي التي ليس بينها مناسبة جامعة لاشتراك جميعها في الارسال ولا يخفى ان من جملة تلك
الاحوال المرسلة قوله ومن الصالحين فالاولى ذكر بعض الكلام بعده لبعض في الاحوال
بلا فصل قوله حال ثالث من كلمه لا يخفى انه رابع من كلمة ثالث من ضميرها وان جعل
المعطوف على الحال حالا مسامحة قوله او استفهام عن انه يكون بتزوج او غيره ويحتمل
ان يكون استفهاما عن انه من اي شخص يكون قوله القائل جبرائيل ولهذا قيل ارادت
بقولها رب لي جبرائيل قوله كذلك اسم الله يخلق ما يشاء اي كخلق الولد بلا اب يخلق
ما يشاء من غير وجود سببه العادي قوله القائل جبريل او الله وجبريل حكى لها اما بلا
تغير فيكون فيه التفات واما بتغيير وما قاله تعالى انا اخلق ما اشاء اذا قضيت امرا
فانما اقول له كن فيكون جعله الحاكي على طريق الغيبة على ما يقتضيه حاله ومثله كثير فهو
حاك عن حكيه بقي انه لا يظهر وجه جعل جبريل حاكيا والاحتراز عن ان يكون الله
خاطبها بكلامه بطريق الالتفات ويكون ذلك كرامة لها او معجزة زكريا او ارهاصا
لنبوة عيسى نعم لو ثبت انه لا يتكلم اسمه تعالى الا مع نبي لتم ذلك وقوله انما اما
اداة قصر واما اسم ان وكان خبره قوله اشارة الى انه كما يقدر ان يخلق الاشياء
مدرجا الخ بيان هذا يدل على انه حمل قوله اذا قضى امرا على القضاء دفعة وعبر عن خفاء
الدلالة بالاشارة لان ظاهره العموم والتخصيص خلاف الظاهر والظاهر ما سيجيء في تفسير
في سورة يس حيث قال انما امره اي شأنه اذا اراد شيئا ان يقول له كن اي تكون
فيكون اي يحدث وهو تمثيل لتأثير قدرته في مراده بامر المطاع للمطيع في حصول المامور من
غير امتناع وتوقف وافتقار الى مزاولة عمل واستعمال آلة قطعا لمادة الشبهة وهو
قياس قدرته على قدرة المخلوق فان قلت ما فائدة قوله ولا يكون قول كن الا للمخاطب

قلت القول اذا تعدى باللام فهو بمعنى المخاطبة فالمراد بوكر جعل القول بمعنى الخطاب ر
والله اعلم بالصواب قوله كلام مبتداء يعنى ليس داخلا فى كلام سابق بالعطف
على جزء من اجزائه بل هى جملة مستقلة غير محكية لعيسى والواو اعتراضية تطييبا
لقلبها وازاحة لما همها من خوف اللوم لان معرفته مناقبة يهون عليها شدايد المحن
فما ذكره المحقق التفتازانى اى ان التوجيه الحسن هو كونه كلاما مبتداء وان كان
مايصلح لعطفه عليه غير ظاهر لبيس لكون ما ذكره من انه يتوجه على الكل سؤال الفصل
بين المعطوف والمعطوف بقوله تعالى قالت رب انى يكون لى ولد الخ وكان ينبغى
لمن يؤخر عن ذكر الاوصاف والاحوال لا تأخر قوته ولذا قال محتمل سوى اعتبار
اهتمام بهداية لما ينبغى ان يذكر وجه الاهتمام به حتى يتم التوجيه ونحن نقول بتوفيق
الله الملهم للصواب ان وجه الفصل بيان القصة على وجه وقع واذا بلغ كلام
الملائكة الى قوله ومن الصالحين اشرعت مريم وقالت رب انى لعدم علمها بان كلام
الملائكة لم ينته فاجيب ثم ذكر تتمة الكلام قوله والكتاب الكتبة اى صنعة الكتابة
بان يصير كاتبا او قارئا بالكتابة وجعل الكتابين تخصيصهما بعد التعميم لا ينافيه الفصل
بينهما وبين الكتاب بالحكمة بل فيه حكمة بالغة كمال البلاغة لان فيه ايهام ان لا مناسبة
بينهما وبين الكتاب حتى يراعى الوصل بينها وبينه ويتجنب عن الفصل قوله كانه
قال ناطقا والاولى كانه قال ناطقا لان المستفيض فى طريق التضمين جعل المضمن
حالا لا معطوفا وكذا الاولى تضمين ذكرا لئلا يحتاج الى تقدير الجار قوله وارسلت
رسولا باني قد جئتكم باية اى بسند ان قد جئتكم وهو مبهم بكر موطئة لما يفصل من
قوله انى اخلق كما هو شأن الابدال وانما قال قد جئتكم مبالغة فى المجئ به كانه جاء والا
فهو قبل هذا القول كالنطق والاظهر ان قوله باية بيان لاية انه ولد بلا اب وتكلم
بدعوى الرسالة قبل اوانه وان اخلق الطير اشارة الى معجزاته يأتى بها بعد ذلك ذكر
فى صورة التعداد قوله نصب بدل انى هذا على مذهب من جعل ان وان محذوف والجار
منصوبا وبعضهم جعله مجرورا وقرئ او رفع على هى انى والجملة صفة آية او استيناف
فى جواب ماهى وجعل الامور المتعددة التى دلت كل منها آية لكمال اتصالها واشتراكها
فى الغرض ولا منافاة بين جعلها نفس آية وبين جعلها ظرف آية فى قوله ان فى ذلك
لاية لكم لان فى للتجريد كما فى قوله تعالى لهم فيها دار الخلد وقوله والمعنى اقدر لكم تفسير
للخلق بالتقدير وينبغى ان يجعل باذن الله معمولا لاخلق ايضا ليكون فيه منع التصوير
صورة الحيوان لمن لم ياذن الله وفى خلقه الطير وايجاد الله اياه ايضا دليل على انه خلق
بلا اب وازالة لاستبعاده لانه خلق طيرا لا يولد الا من اب وام بدونهما فهذه
المعجزة على اسلوب حكيم ودافعة تهمة كل ناقص سقيم قوله وابرئ الاكمه والابرص
الذى الاولى تقديم تفسير الاكمه على الابرص قوله احيى الموتى فى الكشاف انه احيى اربعة
نفر

نفر اى عزيرا ثمانية آلاف قوله كر باذن الله دفعا لوهم اللاهوتية فان الاحياء
جعله متعلقا باحى والاظهر انه متعلق بالابراء ايضا فتقول كرره لان المعجزة هو فعل
الله الظاهر على يد مدعى الرسالة فالاعجاز باعتبار اسناده الى الله قوله ومن احولكم
التى لاتشكون فيها اشارة الى وجه تخصيص الانبا باصولهم قوله عطف على رسولا على الوجه الذى
فى تضمين المصدق للنطق ضمنا وبينه الكشاف بانى كانه قيل وناطقا بانى مصدق وقال
المحقق التفتازانى ولا يخفى ان فى هذا نوع خروج عن قانون التضمين اذ رودد على قوله
قد جئتكم باية بان يكون عطفا على معنى باية كانه قيل جئتكم لاظهر آية ولاجل او معطوف
على معنى مصدقا يجعله فوق لا صدق كما هو فيما استقدم بما ذكره المحقق التفتازانى
ان رد لا حل على قوله باية بحسب الظاهر ولا بد من اضمار قد جئتكم فهو فى التحقيق من
عطف الجمل اولا وجه لعطف المفعول له على المفعول به لضعف دالحق مع القاضى فى تقديره
ذلك انا نجعله معطوفا على لفظ مصدقا بتقدير دجئتكم لاحل قوله والثرب جمع شربة
بالفتح وهو شحم رقيق غشى الكرش اوالكلى قوله والعلة فى السبب فيه اختلاف قوله
وجئتكم باية على ان الله ربى وهذا ظاهر فى قوله تعالى فتيج ان لكن لم يذكر هذه الزيادة كما ذكر
الكشاف فى مراده وكان الاولى ان يذكرها قوله تحقق كفرهم عنده تحقق ما يدرك
بالحواس يريد ان الاحساس استعارة للعلم بلا شبهة اذ الكفر لا يحس وكذا ان يقدر
احساس الكفر باحساس آثار الكفر وافراد ملتبسا واضحه يدل على انه جعله حالا من
المفعول ووصف المفعول المنسب بتحريض الناس على النصرة فلذا جعله حالا عنه ولانه
اذا دار الحال بين الاعرف فهى كما هى بجنبه قوله من الذين يضيفون انفسهم الى الله يحتمل احمل
القول واضافة المشاركة فى النصرة قوله وقيل الى ههنا بمعنى مع او فى او اللام صرح
بذلك لمعانى بكلمة الى فى التسهيل ومثلوا الاول بمعنى اللام بقوله الامر اليك ولا يخفى
انه لام الاختصاص والظاهر فيما نحن فيه التعليل ويحتمل ان يكون الى متعلقا بالانصار
بلا تضمين ويكون المعنى من ينصرنى الى الله اى الى زمان الوصول اليه وهو زمان الموت
ففيه تذكرة الى ان نصرة الرسول انما تنفع لو كانت الى الموت ولا ثوب لمن لا يستقيم ولما
قوله حوارى الرجل خالصته اى جماعته الخالصة الاختصاص منهم به من الحور بالنسبة اليه فاطلق
الحور على الخالص وجمع على الحواري ككرسى وكراسى وجعله المحقق التفتازانى مفردا وجعل
الفه عن تغييرات النسبة وكانه دعاه اليه الطلاق الحوارى على واحد ويصح ان يكون منقولا
من الجمع الى الجنس تنزيل الواحد الكامل فى الخلوص منزلة جماعة خالصة والمراد بالحواريات
النساء اللاتى هن فى الحضر لا من اهل البادية وقيل لها الحواريات لخلوص الوانهن وعدم
تغيرها بتصرف الشمس قوله امنا بالله واشهد عطف على امنا بالله ولعل وجه العطف
ان قولهم امنا بالله انشاء الايمان لا اخبار عن حالهم ومحل طلب الشهادة على طلب شهادة
يوم القيمة ونحن نقول والله اعلم لعلهم يريدون واشهد لنا حين نعرض ايماننا على ربنا

بقولنا ربنا امنا بما انزلت واتبعنا الرسول فاكتبنا مع الشاهدين ولعل شهادتهم بانهم
لدعوتهم وطلب كتابتهم كناية عن تثبيتهم على الايمان وحسن خاتمتهم عليه قوله او مع
الانبياء الذين يشهدون لاتباعهم لعل كتابتهم معهم بان يكتب انهم شهدوا لهم
لا ان يكونوا من جملة الشهداء كما هو ظاهر العبارة قوله او امة محمد صلى الله عليه وسلم اشار الكشاف الى
ضعفه وبين وجه ضعفه المحقق التفتازاني بخفاء وجه الدلالة على هذا المقصود وكانه
رأى اشتهار امة محمد صلى الله عليه وسلم بالشهادة على الناس فيما بين اهل الشرع فلم يرض بتزييفه
وقواه بقوله فانهم شهداء على الناس والاظهر ان يقول فانهم معلومون بالشهادة
على الناس مشهورون بها قوله دس معه غيلة وهو ترقب الفرصة حتى اذا وجدها
لم يعلم القتل وقتله مجاهرة قوله اقواهم مكرا لا يخفى ان هذا لا يستفاد من النظم بل
المقصود انه اشد الماكرين واقواهم والاظهر ان يفسر بان مكره احسن واوقع في محله
لبعده عن الظلم قوله ظرف لمكر الله قدمه على التوجيه الثاني مع ان الكشاف اخره
مبنيا على انه اذ ليس لتعليق الجزية بزمان دون زمان كثير معنى كما ذكره المحقق
التفتازاني والاصح في الاضمار ما هو المشهور من تقدير اذكر فيكون امرا بذكر ما يترتب
كونه خير الماكرين قوله يا عيسى اني متوفيك اكره لان تسلط الكفار عليه جعل المقام
مقام اهتمام لهم بمكروه والوعد بانه يتوفاه ويبلغه الى ما قدره له يفيد انه لم يبلغ
غاية اجله وقوله ومطهرك من الذين كفروا يدل على انه لا يموت في السماء بل ياتي الارض
لان التطهير من الكفار لا يكون في السماء لان السماء خال عنهم ويستفاد منه انه
اذا اتى الارض لا يبقى على وجه الارض كافر والله اعلم قوله او متوفيك نائما لئلا يخاف
زمان رفعك الى السماء فتنتبه في السماء آمنا غير خائف قوله فوق الذين كفروا الى
يوم القيمة المراد العلو الرتبي والتقييد بقوله الى يوم القيمة التأبيد كقولهم ما دامت
السماء وما دار الفلك اذ علوهم لا ينتهي يوم القيمة قوله فاما الذين كفروا اي اما الذين
كفروا منكم ولا يخفى انهم مخاطبون في ضمن الخطاب الى الكل فاحكم بينكم فيما كنتم فيه تختلفون
فمثل هذا القدر يكفي في الالتفات او الالتفات هو الانتقال من طريق جرى به قصدا
الى طريق آخر كذلك اللفظ هو الثاني فلا التفات في الكلام وارد على كونه تفسيرا
للحكم وتفصيلا له ان الحكم بعد الرجوع وهو في القيمة فكيف يترتب العذاب في الدنيا واجيب
عنه بوجوه جمعها المحقق التفتازاني الحق بها منع اختصاص الرجوع بيوم القيمة وما لم
ينالوه ما نذكر لكن من انه متصل بالشدة اي عذابا شديدا ابد الاباد وقت الشدة
فتعقله في الدنيا والآخرة مبالغة في لزوم الشدة فتأمل قوله تقريب لذلك اي لذلك
التفصيل باعتبار ان تقييد نفي المحبة بالظالمين تقييد اثبات المحبة لغير الظالمين قوله
اشارة الى ما سبق من نبأ عيسى وغيره وافراده لنا ويل المتعدد بما سبق كما
اشار اليه ولكن نقول انه اشارة الى ما يأتي بعده من قوله ان مثل عيسى عند الله

ونوطئة

ونوطئة له قوله على ان العامل معنى الاشارة لا قوله من الآيات لان الحال يتقدم
العامل المعنوي وجعله تفسيرا يدل على جواز وقوع التفسير بين معمولات المفسر اذ قوله
من الآيات حال من ذلك قوله وقيل اللوح لان اللوح مشتمل على آيات قدرته تعالى وعلى الذكر
الحكيم قوله شبه حاله بما هو غريب ووجه الشبه الغرابة والمشبه به اتم فلا يرد انه لا يصح التشبيه
لتعقلهما في كون آدم بلا ام ايضا دونه قوله انشاء بشرا يعني ان التراخي بين الغالب
والاحياء فانه قبل الاحياء جمادا لا بشرا والتراخي بين الجزئين الخبر عن خلقه من تراب
وعن كيفية خلقه وههنا بحث وهو انه جعل القاضي قوله كن فيكون كناية عن الخلق دفعة
بلا مادة وسبب ومن البين ان آدم ليس مخلوقا دفعة فينبغي ان يجعل في شأن آدم
تبيين ان المراد ليس ما ذكره قوله حكاية حال ماضية لان المقام للمضي بحكم قوله قال ولكن
ان يجعل المراد المستقبل بالنظر الى ما قبله وهو قوله كن قوله خبر محذوف اي هو الحق وقيل
مبتدأ قال المحقق التفتازاني الاول اوفق بالمقصود وهو الدلالة على ان
الكلام السابق هو الحق لا ما تزعم النصارى من الالوهية لكن قوله من بعد ما جاءك من العلم
اوفق به كان قوله فلا تكن من الممترين اوفق بالاول قوله خطاب للنبي صلى الله عليه وسلم على طريقة
التهييج على الثبات على الحق لزيادة الثبات والا فهو عليه السلام منزه عن الامتراء
ويكون في كونه خطابا لكل سامع بالنسبة اليهم فيلزم فيه الجمع بين الحقيقة والمجاز
فتأمل قوله اي من البينات الموجبة للعلم لا حاجة الى تأويل بل مجيء العلم بمجيء البينات
لانه لو جاءت البينات فقد جاء العلم وانما قال من بعد ما جاءك من العلم تقييدا للمبا[هلة]
وتنبيها على ان المسلم لا ينبغي ان يباهل الا بعد اليقين بما يباهل فيه وقوله فمن حاجك
يحتمل الاستفهام والشرط والاستفهام لانكار وجود من حاجه ويصدقه ان النصارى
عجزوا عن المحاجة فهو تشجيع له على المباهلة والفاء في قوله فقل تفريع قوله فعلموا
بالارادة والعزم فكان الغافل في مكان آخر فبالتوجيه الى ما يطلب منه فينتقل الى مكان
آخر قوله وانما قدمهم على النفس لان الرجل يمكن ان يقال لانه يحارب بنفسه آخر من يحارب
قوله ثم نبتهل اشار بكلمة ثم الى ان اللائق بحال العاقل التأمل فيه والتبطئ وعدم المبادرة
وبكلمة الفاء في فنجعل الى انه لا تراخي في ابتلاء الكاذب بلعنة الله عند المباهلة قوله واصله
الترك اي اصل الابتهال الترك وفي الكشاف ثم استعمل في كل دعاء يجتهد فيه وان لم يكن التعان
وكان وجهه كانه يترك امره في الدعاء الى الله من كل وجه قوله انا تركناها بلا صريح هو
ضبط ينعقد فوق ظلف الناقة لئلا يوضعوا فيصلها قوله فلو اصح ننظر اي انظر حتى
ننظر فلما تخالوا ثنا على من الخلوى فلا بعضهم الى بعض والعاقب الامير الذي يخلف
السيد وهو دون السيد والنظر القول الفصل بين الحق والباطل والموادعة المصالحة
قوله فقال استفهم قال المحقق التفتازاني الاظهر انه مرتب اسكن بالرؤية اي
عالمهم وكان ذكر من مثلهم ابو حارثة قوله بجحتها اي لا يخفى لطف بجحتها والمراد بقوله وهو لطف

وهو لا تقابل بين كونه فصلا ومبتدا لان بعض العرب يجعل صيغة الفصل مبتدا لا يقول
اذا جعل مبتدا لا يبقى فصلا اذ ليس ما يلتبس بالصفة وليس الخبر حتى ذكر المبتدا
حتى يكون الصفة فصلا بين جزء وصفته لانا نقول هو جزء في الحقيقة وهو الصيغة
في الصورة ونظيره مررت ببكر وبزيد فان المعطوف في الصورة بزيد وفي الحقيقة زيدا
وايضا المبتدا الذي هو الفصل يفيد الحصر دون ما ليس بفصل قوله يفيد ان ما
ذكره في شان عيسى ومريم حق دون ما ذكروه يعني يفيد القصر ويخالفه ما ذكر
المحقق التفتازاني في شرح التلخيص انه للقصر والتاكيد لو لم يكن في الكلام ما يفيده
وان كتعريف المسند فهو لمجرد التاكيد قوله لانه اقرب الى المبتدا لم يرد ان اللام يصح
ان يدخل الخبر تكون دخوله الفصل اولى كما هو المتبادر اذ لا يصح ان هذا هو للحق بل المراد
انه التزم دخول اللام عليه لانه اولى به لكونه اقرب الى المبتدا قوله صرح فيه بمن
المزيدة للتصريح بمن هو ما يقابل تضعيفه فان لا رجل ضمن من واصله لا من رجل كما
حقق في محله ويفهم منه ان قوله من اله اكد من اله قوله لا احد سواه يساويه في الالوهية
لا فائدة لقوله سواه ولا يخفى انه لو ساواه احد لم يصلح الاهو ولا ما يساويه فالالوهية
لهما لانه يبطل الوهية كل منهما ببرهان التمانع ومما ينبغي ان ينبه عليه ان الفصل هنا ليس
للحصر ولا تعريف المسند كيف والغالب على جميع الاعيان لا يكون الا واحدا فالقصر
فيه يلغوا لان يجعل قصر قلب والمقام لا يلايمه قوله وعيد لهم في الكشاف وعيد لهم في
بالعذاب المذكورة في قوله وزدناهم عذابا فوق العذاب بما كانوا يفسدون قوله
وضع الظ موضع المضمر هذا اذا اريد بالمفسدين المعهود الذين هم الذين تولوا واما لو اريد
جميع المفسدين حتى يكونوا وعيدهم لدخولهم فيهم ويكون ابلغ فليس من وضع الظ
موضع المضمر قوله افساد للدين والاعتقاد المؤدي بظاهره صفة الاعتقاد والاسناد
مجازي والاظهر المؤدي فساده وجعله صفة للافساد بريء من تكادة الافساد والظ
افساد الدين الا ان يتكلف بجعل افساد للدين من قبيل لا اباك على مذهب سيبويه
او كتابة اللام من قلم الناسخ ويمكن ان يجعل المؤدي خبرا بعد جزء الاول مؤدا الا ان
يقال ان حصر المؤدي في التولي وفوقك بل والى فساد العالم فان قلت كيف جمع بين
حرفي العطف قلت تقدير الكلام بل الى فسادها والى فساد العالم لا يقال يكفي
بل الى فساد العالم لان النفس من العالم لانا نقول فساد العالم لا يستلزم فساد كل
جزء ويمكن ان تقول المراد فساد العالم بجميع اجزائه كما يقتضيه المقام فلا فائدة في تقدير
المعطوف قوله يعم اهل الكتابين اي بحسب العبارة ولا يعلم منه انه قال احد انه المراد
بخلاف قول الكشاف قيل هم اهل الكتابين وقوله وقيل يريد وفد نجران او يهود المدينة
يفيد ان هذا القائل متردد والكشاف يريد وفد نجران وقيل يهود المدينة قوله
ويفسرها ما بعدها لم يرد ان كلمة ان حرف التفسير لما في تعالوا من معنى القول لان كلمة

التغيير لا ينصب بل المراد انه يعلم منه الكلمة والا فالتقدير لان لا نعبد الا الله وفيه
تعريض بانهم كانهم لم ياتوا بها حيث لم يكن بوا لوازمها قوله ولا يتخذ بعضنا بعضا
اربابا من دون الله ولا نقول عزير بن الله فسر ضمير المتكلم بالانسان فجعل بعضا
مثل العزير والمسيح والاحبار فلم يشمل الاصنام ويمكن ان يجعل الضمير عبارة عن
الممكن فيشمل كل ما يتخذ ربا فان قلت لم يتخذ بعض اربابا من دون الله بل اشركوا
به فما وجه قوله تعالى من دون الله قلت المراد من دون وحده او بنيه على ان اتخاذ البعض
لا يجامع اتخاذ الله ربا قوله اي لزمتكم الحجة فاعترفوا بانا مسلمون الاظهر ان المراد انا لا
نتحاشى على الاسلام ولا نبالي احدا في هذا الامر فاشهدوا بانا مسلمون فانا لا نخفى
اسلامنا كما انكم تخافون وتخفون كفركم ولا تعترفون به لعدم وثوقكم بنصر الله قوله
او اعترفوا بانكم كافرون هذا على سبيل التعريض كما صرح به الكشاف قوله بنوع من
الايمان اي بنوع من ايمانهم من المعارضة حيث لم يقبلوا المباهلة ثم لما اعرضوا
عنها حيث لم يسلموا وانقادوا بعض الانقياد حيث قبلوا الجزية عاد اليهم بالارشاد
قوله لم يكن ذلك ايضا فليهم في القاموس الجدوى العطية جدى عليه يجدو واجدى
قوله تنازعت اليهود والنصارى في ابراهيم الخ في الكشاف زعم كل فريق من
اليهود والنصارى ان ابراهيم كان منهم وجادلوا رسول الله والمؤمنين فيه فقيل لهم
ان اليهودية ... ويمكن التوفيق بين الكلامين ان مراد الكشاف انهم جادلوا رسول الله
والمؤمنين فيه بعد ترافعهم الى رسول الله وسماع الجواب بما لم يشتهيه واحد منهم
قوله وكان ابراهيم قبل موسى كم بالف سنة وعيسى بالفين فكيف يكون عليهما اي
على واحد منهما وفيه اشكال لانهم يدعون ان دين ابراهيم يوافق دين موسى الا ان
ابراهيم تبع موسى وعمل بالتورية فكيف يدفع ادعواهم الكمال ايكوجب لنفي العمل
عنهم ويمكن ان يدفع بانه لو كان الامر كذلك لما ادى موسى التورية بل امر بتبليغ صحف
ابراهيم واعلم انه قد ذكر القاضي في قصة مريم ان بين عمران الف سنة وثمانمائة
وذلك يقتضي ان يكون ابراهيم قبل عيسى بثلاثة الاف ويوافقه عبارة الكشاف حيث
قال بين ابراهيم وموسى الف سنة وبينه وبين عيسى الفان وكانه تخطى القاضي في هذا
الكلام وظن ان بينهما يعني بين ابراهيم وليس كذلك اذ المراد بين موسى وعيسى وسهو
الكاتب وكان نسخته وعيسى بعده اي بعد موسى الفين فسقط من قلمه قوله بعده
ونقل البعض هذا التاريخ عن الثعلبي وفي التيسير قيل نزلت التورية بعد موت
ابراهيم بالف سنة ونزلت الانجيل بعد موته بالفي سنة وظهرت اليهودية من اهل التورية
بما الفتهم التورية والنصرانية ظهرت من اهل الانجيل بما الفتهم الانجيل هذا كلام فالاظهر
ان كل موضع من كلاميه اثبت واحدا من القولين قوله تعدوا نعوا حالهم الظاهر
على حالهم قوله اي انتم هؤلاء الحمقى استفادة حمقهم بجعلها انه اشير الى ذواتهم ...

لتوبيخهم ايا ما اى انكم لاتذكرون ذوا انكم الا با لاشارة الحسية فهو من قبيل اولئك ابائى
يجئ بمثلهم قوله وبيان حماقتكم الخ لامدخل لقوله فلم تحاجون فى بيان الحماقة اذ لا يساعده
التوبيخ فالمعنى انكم حاججتم فى مالكم به علم وافتضحتم مع علمكم فلم تحاجون فيما ليس
لكم به علم وهو ادخل فى الافتضاح قوله والله يعلم ما حاججتم فيه وانتم لا تعلمون
فتحاجون العالم كحاجة الجاهل للعالم وفيه تنبيه على ان محاجة رسول الله كمحاجة الله
قوله تصريح بمقتضى ما قرره من البرهان اشارة الى وجه الفصل قوله تعريض بانهم مشركون
فى الكشاف او تصريح بان يكون قوله من المشركين من وضع الظ موضع المضمر بان يكون
المراد به اليهود والنصارى كانه قال وما كان منهما اى من اليهود والنصارى ولم يلتفت
اليه القاضى لانه يكون ح تكرارا لقوله وما كان يهوديا ولا نصرانيا قوله وقرئ والنبى
بالنصب عطفا على الهاء و ح والذين آمنوا عطف على الذين اتبعوه ولا يبعد لاعتناء
اتبعوا النبى عن ذكره لان المؤمنين يشمل مؤمنى امة موسى وعيسى وغيرهما وقراءة
جر النبى مشكلة لانه ح يكون الفصل بينه وبين ابراهيم بالخبر فصلا بين العامل والمعمول
باجنبى فتامل وقوله والذين آمنوا اما عطف على الذين اتبعوه و ح يريد الفصل بالاجنبى
او على النبى قوله لموافقتهم له فى اكثر ما شرع لهم على الاصالة انما قال فى اكثر ما شرع لهم
لانه وجب على المؤمنين الايمان بالقرآن اجمالا وتفصيلا ولم يجب على الذين اتبعوا ابراهيم
او وجب للذين اتبعوه الايمان بتفاصيل صحفه ولم يجب على المؤمنين فتامل قوله
وما يتخطاهم الاضلال ولا يعود وباله جعل اضلالهم لانفسهم كناية عن عود وبال
الاضلال اليهم لئلا يلزم اضلال الضال ويمكن ان يحط عبارة عن ايقاعهم فى الضلال
وقوله او ما يضلون الا امثالهم ينبئ بان المقصود تاويل الانفس بالامثال من غير حاجة
الى تاويل الاضلال وليس بذاك اذ لا معنى لاضلال الضال فلا بد من التاويل السابق
وهذا تبشير للمؤمنين بانه يعصمهم الله عن اضلالهم ولم يتفق وسلم ففيه اعجاز بالخبر
عن الغيب قوله يا اهل الكتاب الظ انه بتقدير قل يا اهل الكتاب وانتم تشهدون انها
ايات الله فى الكشاف وتشهدون تعترفون ومعنى تشهدون فى قوله وانتم تشهدون
نعته عليه تشاهدون والظ رجوع ضمير نعته الى القرآن وظ عبارة الكشاف ان المراد
مشاهدة نعت الرسول وانما قالوا ويعلمون بالمعجزات انه حق ولم يقل او يعلمون
باعجازه انه حق لان المعجزات اشمل والعلم بالاعجاز يخفى البلغاء دون غيرهم قوله
وبالتحريف ابراز الباطل فى صورته اى الحق وهذا اشارة الى تاويل الكتاب بالباطل بانه
تصوير للباطل فى صورة الحق الذى انزله معنى تلبسون بالكسر تخلطون الحق بالباطل
ومعناه بالفتح الاكتساء اى لم تكتسبون الحق مع الباطل وتاخذونهما معا واستشهد
لاستعمال اللباس فى حال الشهود وصفه بقوله وهم كلابس ثوبى زور فى حديث
المتشبع بما لا يملك كلابس ثوبى زور حيث شبهه المتشبع اى الذى يرى الشبع

من نفسه

من نفسه وليس شبعان للانصاف بلابس ثوبين من الزور والازار ليكون
فى زى اهل الزهد وليس بزاهد قوله لعلهم يشكون المرجوع لا يستلزم الشكر
بل هو اولى باعتقاد البطلان وكانه يبلغه ان تلك الطائفة قال لعلهم يشكون
وكانهم اقتصر على الشك لانه لا اقل منه قوله اى ولا يزداد عن تصديق قلب جعل الايمان
بمعنى الاقرار توجيها للام لمن تبع فان الايمان متعد بنفسه وليس المقام مقام لام
التقوية والحاصل لا تصدقوا عن قلب الا دينكم وعلى هذين التوجيهين قوله قل
ان الهدى هدى الله ليس اعتراضا اى قل لهم ان مكركم لا يجادى هدايتنا
فان الهدى هدى الله او قل لنفسك وللمؤمنين ان الهدى هدى الله
فلا يضرك او لا يضركم كيد كائد قوله اى ولا تظهروا ايمانكم بان يؤتى
فعد الباء يجعل الايمان بمعنى الاعتراف ولو ابقاه على حقيقته لاستغنى
عن التقدير ولا تظهروا واتصف تمكم ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم الا لاشياعكم — عكم
ولما كان التعلق بالمحذوف بعيدا عن الفهم احتاج تاييده بقوله هى نفس
فى تقدير ذلك المحذوف ونحن نقول ان يؤتى احد متعلق بقوله لا تؤمنوا
مفعول له اى لا تصدقوا الا لمن تبع دينكم وفى حقه ان يؤتى احد مثل ما اوتيتم من
الدين المبين او يحاجوكم عند ربكم فيغلبكم قال المدقق التفتازانى ليس المراد بالمحاجة
عند ربكم الى يوم القيمة بل المحاجة فى قضائه وتقديره يعنى لم يقدر ايهم انا يغلب احد
من غير من تبع دينكم عليكم بالحجة لا غلبة عليكم الا لمن تبع دينكم اذا كان الحق معه
فى دينكم وقوله فيكون من كلام الطائفة ليس مقطوعا به بل يحتمل ان يكون خطاب
الله للمؤمنين بانه لا يؤتى احد مثل ما اوتيتم دينا ناسخا للاديان السابقة و ح او
يحاجوكم من تتمة الا الا ان يحاجوكم عند ربكم الى يوم القيمة فيكون وعدا بثبات دينهم قوله
من تامنه من ائتمنته على كذا واستأمنته والاوقية بالضم سبعة مثاقيل كالوقية بالضم وفتح
المثناة التحتانية مشددة واربعون درهما كذا فى القاموس وفى العينى ح انه فى الا — صل
كان لاربعون درهما وبهذا المعنى جاء فى الحديث لكن تعارف فى عشرة دراهم وخمسة
اسباع درهم وهى استار وثلثا استار والقنطار بالكسر والفاء والجيم وانما جعل الكتاب
فى اليهود والخيانة لان منهم عبد الله بن سلام قوله الا مدة دوامك قائما اه والظ ان
المراد ان يا اخذه منه قبل المفارقة قوله اشارة الى ترك الاداء المدلول عليه بقوله كانه
لم يبق القول لتعقبه او اراد القول المعهود والاظهر انه كانه بقوله لا تود كان كنز من
النسخ فسهى الناسخ وترك قوله لا يوده قوله اى ليس علينا فى شان من ليسوا اهل
الكتاب يحتمل والله تعالى اعلم المراد بذلك يقولون ليس علينا فى ما بين الاميين سبيل
ويعنون به نفى متبوعهم بالنسبة اليهم لمن يؤد الامانة منهم انما يؤذ به لانه قبل دينهم
وتابعهم ح قوله ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون والافتراء على الله مع العلم بانهم كاذبون

هو انهم لا مع عدم العلم والا فيشكل امر الغائبين المخطئين في افتنتهم ولكن ان نقول المراد انهم
لا يستحيون فيما بينهم وبين الكذب على الله بل يكذبون مع علم الجميع بانه كذب والاخبار
عنهم بانهم لا يؤدون دينارا توطئة لبيان انهم يقولون على الله الكذب بمنزلة شاهد
له وقوله تقاضوهم اي تقاضى الرجال اليهود وقوله تحت قدمي يريد به متروك وتفسير
المحقق التفتازاني له بانه منسوخ يرد عليه انها في الجاهلية ليس حكم الله حتى يتعلق به النسخ
قوله استئناف مقرر للجملة التي الخ تقريره باعتبار ان من الاسبقين الموفون بالعهد
المتقون وقوله سدت بلى مسدها معناه انه يفيد مضمونها لا انها اقيمت مقامها حتى
يرد انها لو قامت مقامها لوجب الحذف قوله والضمير المجرور لمن اوله واير الثاني في
الكشاف بقوله ان الذين يشترون بعهد الله وكن نؤيد الاول بانه لو كان الى الله لكان
الى الله لكان الظاهر ان يقال ومن اوفى بعهد الله واتقى فانه يحب المتقين وجعل عموم
نائبا عن الراجع الى من كلام ظاهري لان قوله ان الله يحب المتقين لا يصلح جزاء لمن
اوفى بعهده واتقى لان وفاء كل احد واتقاءه لا يصير سببا لمحبة جميع المتقين بل
لمحبته وهو سبب الجزاء فالمقام مقامها والتقدير ومن اوفى بعهده واتقى فان الله يحبه لان
الله يحب المتقين قوله نائب الراجع من الجزاء لو كان من شرطية ولو كانت موصولة لكان
نائبا عن الراجع من الخبر وقوله وهو يعم الوفاء وغيره يريد توجيه انه لم يقل فان الله
يحب الموفين بالعهد والمتقين قوله يفتلونها بقراءته اشارة الى حذف المضاف من
الكتاب وهو القراءة ومع الباء بمعنى في وقوله او يعطفونها بشبه الكتاب استعارة
الى ان المضاف المحذوف وهو الشبه ومع الباء صلة يلوون كما في لوى لسانه بالشتم
اذا قاله سعلا يريد انهم ربما يخيلون ان ما ليس من الكتاب كتاب ويقولون صريحا
هو من عند الله اذا افضى امرهم اليه وما هو من عند الله وفي كون ما هو من عند الله
تاكيدا لقوله ما هو من الكتاب نظر لان ما هو من عند الله اعم مما هو من الكتاب لانه
يشمل الاحكام القياسية دون ما هو من الكتاب قوله وقرئ يلون على قلب الواو
المضمومة همزة ثم يوضع بنقل حركة الواو الى ما قبلها وحذفها لالتقاء الساكنين لانه
لا يجوز ما فيه من توالي الاعلالين في كلمة واحدة قياسا فجعلها مما فيه ابدال وتخفيف
الهمزة ويمكن ان يجعله من الولي لا من اللي ويجعل الباء في قوله بالكتاب للتعدية
فيصير المعنى يولون السنتهم بالكتاب فيميلونها الى المحرف او يعربونها بنغم الكتاب
والله اعلم بالصواب قوله تاكيد لقوله ما هو من الكتاب لا يخفى ان التاكيد هو قوله
ما هو من عند الله والتشنيع والبيان هو قوله ويقولون هو من عند الله وكانه جعلها
جزئين عن مجموع الامرين وجعل وصف المجموع بهما من قبيل وصف الكل بصفة الجزء
قوله وانا نامر بغير عبادة الله قال صاحب الكشاف انا نامر بعبادة غير الله احسن
طباقا لما سبقه لان الكلام لم يقع في نفيهم عن انفسهم الامر بغير عبادة الله بل

بعبادة

بعبادة غير الله وهو النفي الابوي الى قوله ان نعبد غير الله ولم يقل ان نفعل غير
عبادة الله ورجح المحقق التفتازاني القدح في الحديث بانه في الحقيقة القدح
في الرواية واجاب عن القدح بان المراد بعبادة غير عبادة الله ولا يخفى انه لا يدفع
ان قولنا انا نامر بعبادة غير الله احسن طباقا بل في قوله احسن طباقا اشارة
الى حسن طباق هذه العبارة ايضا ولا توجيه لطباقها سوى ما ذكره وقد يجاب
بان الامر بغير عبادة الله اعم من الامر بعبادة غير الله فاريد نفي الاخص بعبادة
نفي الاعم مبالغة في نفي الاخص ورده المحقق التفتازاني بان الكلام في صحة نفي الاعم
اذ الامر بغير عبادة الرب كثير وهو ضعيف لان نفي الاعم للمبالغة لا لافادته بل
وسيلة الى المبالغة ولا كلام في صحة لذلك ورواية الامام محي السنة في معالم التنزيل
معاذ الله ان امر بعبادة لغير الله قوله ولكن يقول كونوا ربانيين تكون لا ثبات
ما نفى سابقا وهو القول المنصوب بان فينبغي ان يجعل يقول منصوبا عطفا على يقول
المنصوب المنفي ورواية رفع يقول في الكشاف لا يتجه الا بجعل العطف على مفهوم السابق لان
الكلام السابق مبالغة في نفي قول البشر المذكور فهو في قوة لا يقول بشر لكن يقول
ولا ضرورة الى هذا التاويل فلا اعتداد برواية رفع يقول على ان الماضوية المستفادة
من كلمة كان مخصوصة لا ينبغي قوتها فتامل والاظهر ان لا يقدر القول في قوله ولكن كونوا
بل يجعل عطفا على مفهوم السابق فانه يفهم منه لا يكونوا قائلين للناس كونوا عبادا لي
ولكن كونوا ربانيين مبلغين ما اتاكم ربكم الى عباده كما اتاكم وقوله ولا يامركم استئناف
او حال من فاعل كونوا اي والحال انه لا يامركم الله او من استنباء الله قوله بسبب
كونكم معلمين الكتاب لئلا يكونوا مخاطبين بقوله تعالى تقولون ما لا تفعلون وبسبب
كونكم دارسين متعلمين لئلا يكونوا محرومين عن فائدة التعلم وهو العمل بما هو للعمل وفيه
توبيخ العالم بلا عمل لانه فاته الربانية المامور بها مع تمكنه عليها بالعلم وتوبيخ العامل
بلا علم وما ذكره المحقق التفتازاني انه لا يتبع فيه الا لحوقت العلم ولا يفيد الا كون
العمل بلا علم غير معتد به وليس فيه توبيخ على ترك العمل كما ظنه الكشاف ضعيف قوله
وقرئ تدرسون من التدريس لذا جمع تدرسون وتعلمون من التدريس والتعليم كان
تكرارا الا ان يحمل احدهما على تعليم اللفظ والاخر على تعليم المعنى قوله عطف ثم يقول اي على
يقول في ثم يقول وانما ذكر ثم ليبني عن يقول بعد لكن قوله لتاكيد معنى النفي لازالة
الغفلة عن شمول النفي لاسيما مع طول العهد وتخلل الفصل قوله ولا يامركم بنصب
عدم الامر بالنهي كما في الكشاف لانه اعم من النهي ودلالة العام على الخاص نعم عدم
الامر في الواقع بالنهي قال المحقق التفتازاني فسر الكشاف عدم الامر بالنهي وان كان
اعم منه لكونه امس بالمقصود وادخل في الاستبعاد واوفق بالواقع قوله ورفعه
الباقون على الاستئناف قال الكشاف والقراءة بالرفع على ابتداء الكلام اظهر وينصره

قراءة عبد الله وكونوا ربانيين قال المحقق التفتازاني في وجه كونه اظهر انه خال عن تكلف جعل
عدم الامر بمعنى النهي لقوله بل لان عطف ولا يأمركم على ثم يقول يستدعي تقديم على
قوله ولكن كونوا ربانيين فتامل وبهذا ظهر فساد جعله حالا ولا يبعد ان يكون تقييد
الكشاف الاظهرية بالرفع على الابتداء الاحتراز عن كونه حالا وترجيح القاضي الاستيناف
لذلك قوله والضمير فيه للبشر الاول لبشر حتى يكون الانكار عاما قوله بعد اذ انتم
مسلمون اي بعد ثبات اسلامكم ونزوله لان اتخاذ النبيين اربابا بعد التصريح بنبوتهم
والتصريح بنبوتهم يناقض اتخاذهم اربابا فانكار الامر بالكفر كانكار جمع النقيضين
وبهذا ظهر ضعف دلالته على ان الخطاب للمسلمين لان كل مصدق بنبيه مسلم ودعواه
انه امره نبيه بما يوجب كفره دعوى انه امره بالكفر بعد اسلامه قوله وقيل المراد
اولاد النبيين على حذف المضاف وهم بنو اسرائيل في تقدير الاولاد الموجب للتخصيص
بني اسرائيل فليكن ذلك في جميع اولاد الانبياء حتى آدم حتى يكون المعنى انه اخذ الميثاق
من اولاد آدم انه اذا جاءهم الرسول مصدق لما معهم ليؤمنن به ولا يتعبدون
شريعتهم ويعتقدون انها نسخت قوله او سماهم نبيين تهكما لما كان هذا
بعيدا عن العبارة قال الكشاف ويدل عليه قراءة ابي وابن مسعود واذ اخذ الله
ميثاق الذين اوتوا الكتاب ولا يخفى ان حذف المضاف ايضا يحتاج الى هذا الدال
قوله واللام في لما موطئة للقسم اورد ليس بطريق فهم القسم من الكلام وهو في
المشهور ربط الشرط المجتمع مع القسم المانع منه في جوابه وح يشكل جعل ما موصولة
الا ان يقال ما الموصولة لتضمنها معنى الشرط مع صلتها كالشرط وخبره كالجزاء
لكن الكشاف صرح بانها لا يخفى الشرط وقال ان اللام في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم
اللام الموطئة دخلت على ما الزائدة فالنزاع ح بين المبتدا والقسم فاذا اعتبر
يجعل ما هو في حيز الخبر جواب القسم ويقدر خبر مثله للمبتدا كما يجعل ما هو في معرض جزاء
الشرط جوابه وتقدر الشرط جزاء مثله فمعنى قوله ويحتمل الخبرية ان قوله لتؤمنن
يحتمل الخبرية كما احتمل الجزائية فيكون سادا مسد جواب القسم والخبر وليس المعنى
ان كلمة ما يحتمل الخبرية حتى يشكل انه لم يسمع ما الخبرية بقي ان قوله لتؤمنن جواب القسم
وساد مسد جواب الشرط وليس سادا مسدهما ففي العبارة مسامحة قوله
ان لاجل ايتائي اياكم بعض الكتاب اه قال المحقق التفتازاني ظ هذا الكلام ان اللام
متعلق بقوله لتؤمنن وليس كذلك بل هو بيان للمعنى واما بحسب اللفظ فمتعلق
بالقسم المحذوف صرح يعني الكشاف بهذا في قوله تعالى فبما اغويتني لاقعدن قوله
والمعنى اخذه للذي آتيتكموه وجاءكم رسول مصدق له ووضع مكان له لما معكم لتشاك
الى ان ما معكم لكونه عين ما آتيتكم من وضع الظ موضع المضمر فلا يرد انه كيف صح
عطف هذه الجملة على الصلة ولا ضمير فيها يرجع الى الموصول فنقول انما وضع موضع

المضمر ولم يقل مصدق له اشارة الى انه يجب الايمان والتصديق بالرسول مع كون
ما آتيتكم معمولا فيما بينكم متداولا غير متروك ولا ينتفي التقييد بتداوله وكونه مما
يتمسك به قوله على ان اصله لمن ما واللام موطئة ومن للتعليل وقيل زائدة قوله
قال أأقررتم بيان لاخذ الميثاق كانه قيل كيف اخذ الله ميثاق بني اسرائيل وناصب
لاذ ان قال اذ اخذ وعلى الاول ناصبه محذوف اي اذكر اذ اخذ الله قوله كبر وعبر
يقال جمل عبر اسفار وناقة عبر اسفار للواحد والجمع والمذكر والمؤنث اي لا يزال
يسافر عليها والاصار حبل صغير يشد به اسفل الخباء على الوتد قوله عطف على
الجملة المتقدمة يعني الجزاء على ما صرح به الكشاف ولا يخفى ان الظاهر ان تقدير
الفاسقون فغير دين الله يبغون لا يتولون قوله وتقديم المفعول لانه المقصود
بالانكار والاولى ان يقال التقديم للتخصيص والانكار للتخصيص اي ايخصون
غير دين الله بالطلب وفيه اشارة الى ان دين الله لا يجامع غير دينه في الطلب
قوله كنتق الجبل اي تحريكه اشارة الى رفع الطور فوق بني اسرائيل وادراك
الغرق لفرعون قوله او مختارين كالملائكة والمؤمنين يعني يراد بالطوع الاختيار
وبالكره التسخير فقوله او مختارين في مقابلة طائعين وقوله او مسيرين في مقابلة
كارهين بالسيف وانما جعل الملائكة والمؤمنين مختارين لانهم دخلوا الاسلام وذلك
بالاختيار وجعل الكفرة عاملين بالتسخير لانهم ارتكبوا الموجب وذلك لا يكون بالاختيار
بل يكون في ايدي القضاء هذا غاية توجيه كلامه وفيه بحث لان الكفرة لو لم يكونوا
مختارين لم يتوجه التعذيب الى فعلهم والمؤمنون والملائكة ايضا لا يفعلون
الا ما قضي عليهم وانما يفعلون لانهم لا يقدرون ان يمتنعوا عما قضي عليهم فالفرق
قوله امر الرسول له احتمال ثالث بان يكون امرا لكل مسلم ان يخبر عن نفسه واخوانه
المؤمنين قوله والقرآن كما هو منزل عليه منزل عليهم توجيه لضمير علينا ويحتمل
ان يكون ضمير المتكلم كناية عن اصحاب الوحي اي آمنا نحن معاشر الانبياء بالله
وما انزل علينا لا يفرد احد منا منزل الآخر وهما يمنع عن العمل به لنسخه
وح ما فصل تخصيص بعد التعميم وذكر ما اوتي عيسى وموسى مع دخولهما في
الاسباط ليس للتخصيص بعد التعميم لانه يأبى عنه عطف النبيين عليهم بل ينبغي
ان يحمل ما اوتي على الوحي الخفي وما انزل على الوحي الجلي او يحمل ما اوتي على المعجزات وما
انزل على الشرائع قوله وانما قدم المنزل عليه او قدم للاجلال قوله لا نفرق بين احد
منهم بالتصديق والتكذيب والا فالفرق بالفضل وعموم الدعوة وخصوصها ونسخ
دين بعض دون بعض ثابت قوله ونحن له مسلمون منقادون او مخلصون الاول
مبني على جعل عن عبارة عن الانقياد سلما او كافة والثاني على جعله عبارة عن
المسلمين قوله بابطال الفطرة السليمة التي فطر الناس عليها فان الفطرة هو فطرة العقل

قبل التعلق بالحواس وهو على الانقياد لصانعه وعدم الغفلة عنه وربما يفسر بعد التعلق بالحواس والبعد عن الروحانية بالاشتغال بالشهوات الحسية ولوازمها قوله ولعل الدين ايضا للاعمال فلا يصلح ان يكون الاسلام الايمان لان الايمان ليس الاعمال والاسلام هو الاعمال حيث جعل دينا قوله فان الحايد اى المائل عن الحق من فساد بمعنى مال منهمك فى الضلال بعيد عن الرشاد ونحن نقول المراد منه كيف يهدى الله قوما لم تنفعهم الهداية وليس الهداية الا ما اوتوا قوله وقيل نفى وانكار هو ظاهر كلام الكشاف حيث قال كيف يلطف بهم وليسوا من اهل اللطف ولم يقل فهم بعداء عن اللطف واما رده بانه يقتضى ان لا يقبل توبة المرتد فليس بشيء كيف وقد صرح بالنفى قوله والله لا يهدى القوم الظالمين وهو مندفع بان عدم الهداية مشروط بالاتصاف بالكفر قوله عطف على ما فى ايمانهم من معنى الفعل ويمكن ان يجعل الفعل بمعنى المصدر عطفا على ايمانهم كما فى قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه وتغيير زمانا الى الفعل اى وزمان شهدوا كما فى ما اتيتم مضرب ولا ان يقال معطوفا على كفروا اى قوما كفروا بعد ايمانهم وشهدوا لان العطف بالواو لا يقتضى الترتيب ويحتمل ان يكون فى حق المنافقين من امة محمد صلى الله عليه وسلم ويكون المعنى كيف يهدى الله قوما كفروا بمحمد صلى الله عليه وسلم بانكاره بالقلب بعد ايمانهم به قبل وجوده وشهدوا بالسنتهم انه حق وجاءتهم البينات على ما شهدوا ولم يتركوا الكفر والانكار الخفى والله لا يهدى القوم الذين ظلموا انفسهم بالمكابرة ومخالفة البينات قوله الذين ظلموا انفسهم بالاخلال بالنظر اى المراد الظلم المذكور من الكفر بعد الايمان او الظلم المطلق اى لا يهديهم لظلمهم فيندرج فيه هذا الظالم واما اشد ظلم لدنى من هذا الظلم حتى يلزم عدم هداية هذا الظالم بطريق الاولى فيبعد عن النظم قوله يدل لمعطوفه اى اذ يجيء يوم تقليح المعنى باوصافهم لان اسم الاشارة بعد وصف المشار اليه يدل على ان ما يرد بعده لاجله او تقديم قوله عليهم فانه يفيد الحصر وقوله مطبوعون مبالغة لان كلا مخلوق على الفطرة قوله اى فى اللعنة اى او فى تلك الحالة ويابى كون الضمير راجعا الى العقوبة النار قوله لا يخفف عنهم العذاب اذ الظاهر لا يخفف بالضمير الراجع الى العقوبة والنار وقوله تعالى ولا هم ينظرون معناه انه لا ينظر اليه الله ولا الملائكة ولا الناس نظر رحمة ولا يرحمهم او لا يمهلون ساعة فى ترك العذاب من الانظار بمعنى الامهال قوله واصلحوا ما افسدوا قال المحقق التفتازانى يعنى ان مجرد الندم على ما مضى من الارتداد والعزم على تركه فى الاستقبال غير كاف بل لا بد من تدارك لما اطوا به من الحقوق هذا وفيه بحث لان مجرد التوبة توجب تخفيف العذاب ونظر الحق اليهم فقوله واصلحوا ما افسدوا ليس تقييدا بل بيانا لان التوبة تصلح ما افسده الاثم قوله لانهم لا يتوبون اراد التوفيق بين الاستثناء السابق وقوله لن تقبل توبتهم اما بجعل قوله لن تقبل

توبتهم كناية عن عدم التوبة مطلقا او عدمها فى غير حال الاشفاء واما بحمل التوبة على التوبة بحسب الظاهر لانه لا يكون توبة الا بحسب الظاهر وجعل الثلاثة سببا لترك الفاء لان الصلة ليس سببا لعدم قبول التوبة بل السبب عدم التوبة او كون التوبة توبة بحسب الظاهر دون التوبة بحسب الحقيقة ودفع به ما ذكره الكشاف انه ما الفرق بين المقامين حتى ذكر فى احدهما الفاء ولم يذكر فى الاخر وكون قوله تعالى وكفى

نقول

والله تعالى اعلم يحتمل ان يراد بالكفر الكفر المبطن لانه الكفر الزائد حيث يخل صاحبه مستقرة اخفائه ويحل محلا اهل الاسلام مع كمال كراهتهم وهذا نهاية محبة الكفر ومعنى قبول التوبة ان الشرع لا يعتبر توبته ولا يقبلها وهو دفع شره فليكن هذه الاية ما خذ حكم الزنديق ومن معنى قوله واولئك هم الضالون هم المعدودون فى اهل الضلال والكفر ابدا وان اظهروا الايمان قوله وقرئ بالرفع على البدل يريد انه نكرة غير موصوفة قوله ولو افتدى به محمول على المعنى ههنا اشكال وهو ان حرف الشرط هنا للوصل وهو يقتضى كون نقيض الشرط اولى بالجزاء فيقتضى ذلك ان يكون المراد فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهبا لو افتدى به ولو لم يفتد وظاهر انه ليس بمراد بل المراد لو افتدى بملء الارض ذهبا لا يقبل فعدم القبول فى ما هو اقل منه بطريق الاولى واجيب عنه بثلاثة اجوبة احدها ان مفهوم مثل هذا الكلام وما تعارف هو فيه ما نطلبه من المراد وان كانت العبارة آبية عنه اذ المفهوم لا يقبل منه فدية ولو افتدى به بملء الارض ذهبا وربما يوجه تلك الاية ان المراد بعدم قبول ملء الارض عدم قبول فدية ما لانه غاية الفدية فعدم قبوله يستلزم عدم قبول فدية ما والمراد بالافتداء به الافتداء بحقيقة ملء الارض ذهبا وثانيها ان المراد لو افتدى به ولم يفتد به وعدم الافتداء به اولى لعدم القبول وهو ما اذا كان تصدق فى الدنيا فقد عرفت ان الجواب الثانى لا يحتاج الى تقدير المعطوف عليه كسائر الاجوبة كما يقتضيه ظاهر عبارة الكشاف حيث قال وان يراد فلن يقبل من احدهم ملء الارض ذهبا كان قد يصدق به ولو افتدى به ايضا ويمكن ان يحمل كلامه على بيان معنى لا على تقدير المعطوف وثالثها ان المثل محذوف والباء بمعنى مع ولو افتدى مع مثله ولا يبعد ان يستغنى عن تقدير المثل ويكتفى بكون الباء بمعنى مع فانه يصح افتدى بملء الارض ذهبا مع ملء الارض قوله والمثل يحذف ويراد كثيرا كما انه يذكر كثيرا ولا يراد ويمكن ان يجعل قوله ويراد من الزيادة اشارة الى هذا قوله اولئك لهم عذاب اليم اذ الالم فوق الم عذاب لا رجاء فيه للخلاص

ص

اذ الرجاء يهون العذاب قوله اى لن تنالوا حقيقة البر اشار دولا الى كون اللام للجنس وثانيا الى احتمال كونه للعهد فسر بر الله بالرحمة والرضى والجنة

ونحن نقول المراد بالبر محبة العبد لله تعالى وهو لا يجامع محبة الغير فاذا احببت مالا ينبغي
ان يدفع محبته عن نفسك بالبذل وحينئذ البذل الانفاق قوله بيرحا فيعلى اسم موضع
قال المصحح التفتازاني قال جار الله وبشيوع سكة بيرحا بكسر الفاء فان صح فاضافة
الى حا اسم قبيلة قوله فقال بخ كلمة مدح مبنية على السكون وهكذا دون ويجوز فيه
والتنوين وقوله مال رابح او رايح من الربح او الرواح شك من الراوي ومعنى الرابح ذو ربح
ومعنى الرايح انك تغدو اليه وتروح بمنفعته اقربه من البلد ونحن نقول لا مانع فيه
مال ذو ربح اي ربح فوق براسه او مال رابح تغدو كل صباح وتروح بمنفعته وهو
براسه لانه من الصدقات الجارية الباقية قوله ويحتمل التبيين اي يحتمل القراءة المشهورة
التبيين فيكون المفعول المحذوف شيئا ولا ينافيه هذه القراءة لانه يكون دليلا
على ان المراد بالشيء بعض ما يحبه المنفق ويمكن ان تحمل قوله على ان هذه القراءة تحتمل
كونها من في القراءة المشهورة للتبيين فيكون اشارة الى ان دلالتها على التبعيض
غير قاطعة قوله وما تنفقوا من شيء من اي شيء محبوب او غيره ومن لبيان ما
وانما بين ولم يطلق لئلا يصرف الى ما يحبون قوله فان الله به عليم فيه غاية المبالغة
في علم الله حيث لم يقل بما انفقتم فانه اشار بصيغة الاستقبال الى انه تعالى عالم به
قبل انفاقه وفيه اشارة الى ان الله غني عن ابداء الانفاق وفيه تحريض على الاخفاء
قوله اي المطعومات الطعام بمعنى الجمع لان الكل المضاف الى المفرد المعرفة لعموم الاجزاء
وهو ايضا مصدر نعت به فلا وجه لترك توجيه الاطلاق على الجمع فيه بالاستواء
وما جرى الى الحال نحو النظر يستوي الوجوب وقد يكرر الاطلاق في الكشاف ولكن الرضي
صرح بجواز التثنية والجمع ونقل رجال عدل ورجلان عدلان رعاية لجانب المعنى المراد
قيل اذا جعل الطعام بمعنى المطعومات فقد افاد الاستغراق كما هو شان المعرف باللام
فالكل لتاكيد الاستغراق وانما قال المؤكد كلا لئلا يذهب الوهم الى ان المراد انفاقها
ووجه مناسبة هذه الاية بما قبلها ان فيه كان انفاقا من بني اسرائيل بعض تفاصيل
بذل ما هو احب عندهم اذ البذل اعم من بذل المال وبذل ما تشتهيه للانفق قوله عرق
النسا في الصحاح الاصمعي النسا بالفتح مقصور عرق يخرج من الورك فيستبطن الفخذين
ثم يمر بالعرقوب حتى يبلغ الحافر قال ابن السكيت هو عرق النسا قال وقال الاصمعي
هو النسا ولا يقال عرق النسا كما لا يقولون عرق الاكحل وانما هو الاكحل قوله فهو كتحريم
اي كتحريم الله ابتداء من غير ان يحرم العبد على نفسه اولا ويمكن دفع المنع بان يكون
التحريم باذن الله تعالى خلاف ظ اللفظ ويكفي للاستدلال ظاهر اللفظ قوله من قبل
ان تنزل التورية بظاهره متعلق بحرم اسرائيل ولا يظهر فائدة في التقييد فان تحريم
اسرائيل لا يتصور بعد نزول التورية فينبغي ان يجعل قيدا للحل ويلزم قصر الصفة
قبل تمامها الا ان يقال هو متعلق بمحذوف والتقدير كان حلا من قبل ان تنزل التورية

في جواب

في جواب سؤال نشا من سابق المستثنى كانه قيل متى كان حلا فاجيب به وقوله
من قبل انزالها يشعر بان التورية تنزل بالتخفيف مع ان القراءة تنزل من التنزيل
وكانه اختار تفسيره بالانزال تنبيها على انه لم يعتبر فيه التدريج في هذا المقام لان
انزال التورية لم يكن منجما كالقرآن بل دفعة قوله او في منع النسخ عطف على قوله
في دعوى البراءة ووجه الرد في منع النسخ ظ اذ تحريم ما كان حلا لا يكون الا بالنسخ
قوله قل فاتوا بالتورية فاتلوها في الامر بالاتيان بالتورية وعدم الاكتفاء بتلاوته
اشعار وتعريض بان ما يتلون ليس بتورية بل تحريفات من عندهم قوله
ابتدعه على الله بزعمه انه حرم ذلك قبل جعل من افترى عبارة عنهم ويحتمل ان يكون
تحذيرا لهم عن الافتراء وابراء لذمته منه بانه يعلم ان الظالم من يفتري على الله بعد
لزوم الحجة ونزول الوحي الصادق فيكون من افترى اعم واشمل لشموله من فعل ذلك
ولو كان النبي عم قوله قل صدق الله تعريض بكذبهم اي ثبت ان الله صادق في ما
انزل وانتم الكاذبون ويحتمل ان يكون المراد انه صدق الله فيما ذكر من مساوي
اخلاقكم وقبايح احوالكم قوله ان ملة الاسلام التي هي في الاصل ملة ابرهيم ومثل
ملته يعني امر باتباع ملة الاسلام وعبر عنها بملة ابرهيم لكمال مشابهتها بها اولانه
كان في الاصل ملته ولم يامر باتباع نفس ملة ابرهيم حتى يكون نبيا من انبياء شريعته
كانبياء بني اسرائيل في شريعة موسى قوله وما كان من المشركين فيه اشارة الى ان اتباعه
واجب في التوحيد الصرف توجيه آخر لاتباع ملة ابرهيم وهو اتباعه في التوحيد
الصرف والمراد بالتوحيد قوله لا اله الا الله وصرافته عدم شوبه بما ينافيه كما
فعل اليهود وبالاستقامة في الدين عدم الخروج عن مقتضاه والافراط العبادة
فوق الطاقة والتجنب عنها حفظ البنية عن الهلاك فيها والتفريط التقصير فيها
قوله ان اول بيت فيه تحريض على اتباع ملة ابرهيم وتقرير لمناقبه وتوطئة
لايجاب الحج وفي دلالة قراءة البناء للفاعل على ان الواضع هو الله خفاء لجواز
رجوع الضمير الى ابرهيم لانه اول بيت بناه ثم بنا بيت المقدس بعده باربعين
سنة كما يدل عليه الحديث قوله كالنبط والنميط على صيغة التصغير في اسم موضع
بالدهنا والمقصود بالتشبيه ان هذه اللغة قياسية او كالقياسية لاعتياد العرب
وضع البا موضع الميم وقوله وقيل هي اي بكة موضع المسجد ومكة البلد من
مكه اذا دقه لازدحام الناس فيها ويحتمل ان يكون التسمية ببكة للدق ايضا بناء على
دق البعض بعضا في الازدحام وجرهم كبرثن قبيلة من اليمن هم اصهار اسمعيل عم
ثم العمالقة ولذا عمليق بن لاوذ بن سام وهم امم تفرقوا في البلاد والصراح كا
لغراب من صرحه اذا ابعده قيل سمي بذلك لانه ابعد من الطوفان ونحن نقول لانه ابعد
طاقته عن الذنوب والاثام وهو البيت المعمور وقوله وهو لا يلايم ظ الآية لانه لا يبقى

اول بيت لانه لم يوضع للناس بل للملائكة وانما قال ظ الاية لانه يلزم تصحيح بانه ايضا
وضع للناس الا انه يتبرك به الملائكة قبل خلق آدم ولم يكن وضعه لهم قوله كثير الخير
يريد ان البركة هي الزيادة ولا زيادة في البيت فوصفه بالبركة باعتبار بركة منافعه
قوله لان ضوارى السباع يخالط الصيود في الحرم ولا تتعرض لها ولان الصيود لا كاف
الضوارى ولا يهرب عنها وقوله قدره معناه قدره الله او قدر البيت على الاسناد المجازى
قوله او حال اخرى ولا ضعف في ترك الواو في الجملة الاسمية لقول ابن الحاجب بضعفه
لانه قال عبد القاهر وان جعل نحو على كتفه سيف حالا كثير فيه ترك الواو قوله على ان المراد
بالايات اثر القدم وبمقام ابرهيم ماينا والا فهذه الايات ليست عين مقامه ولا يبعد
ان يكون الحكم في غوص قدم ابراهيم في الحجر الاشارة الى ان الحجر لان لان الاينا ادى قدمه
عن صلابته او خاص قدمه ليحضر جنده ان معينه في دفع الحجر هو انه لا الحجر الذي وضع
قدمه عليه او لولا امداده لما استقر الحجر تحت قدميه قوله ويؤيده انا قرئ آية
بينة اي يؤيد كونه عطف بيان لا كون المراد هذا المعقود لانه ينافي ارادة التوحيد
فكيف يؤيده قوله جملة ابتدائية مركبة من المبتدا والخبر او شرطية مركبة من الشرط
والجزاء معطوفة على كلا التقديرين والاقرب ان يقدر مضاف اي وعد من دخله
كان آمنا وقوله او فيه آيات بينات مقام ابرهيم اشارة الى وجه آخر لكن مقام
ابرهيم عطف بيان للجمع وهو انه عطف بيان مع معطوفه والاثنان نوع من الجمع
صرح به الكشاف وفي قوله من تغليب للعقلاء على غيرهم اذ الامن شامل لغيرهم
حتى الاشجار والنباتات او تنزيل لغير العاقل منزلة العاقل في انه يجب ترك
التعرض له كالعاقل قوله كقوله حبب الي من دنياكم ثلث الطيب والنساء وقرة
عيني في الصلوة حيث اقتصر في بيان الثلث على ذكر اثنين وهذا انما يتم شهادة
لو لم يجعل الطيب والنساء بدل البعض ولم يجعل قرة عيني في الصلوة من جملة الثلث
لانه ليس من الدنيا بل من الاخرة كما قيل وفيه بحث لان المراد من ثلث من الدنيا
ما يقع في الدنيا وان تعلق بالآخرة ثم تشبيه ما في الاية بالحديث ليس لان في ما
ذكر في الحديث غنية عن المتروك كما في الاية بل في مجرد انه لم يذكر مما ينبغي ان يذكر
الا بعضا وقيد وجه عدم الذكر فنفي الطلب عن عدما في الدنيا والعدول عنه
الى ما ذكر ما في الاخرة بلا اختيار كانه قال في اثناد عد امور الدنيا مالي والدنيا
ولا بد عن الاخرة قوله بقاء الامن اي هو والامن يدلان من التغيير المجرد في قوله
غنيته فيما ابدلهما منه لتظهر الغنية فيها ولو جعل بقاء الامن اعم من بقاء الامن
في الدنيا لان اثر ابرهيم لبناء البيت باق في الدنيا ببقاء مقامه وفي الاخرة
بعلو درجاته وجعل الامن اعم من الامن يوم القيمة لكان اجيد قوله فقصده
للزيارة على الوجه المخصوص تفسير للحج وتعيين ان المراد المعنى الشرعي لا اللغوي

اوراد

او اراد ان الحج هو القصد لكنه ليس مطلقا بل مجملا بينه الشارع بتعيين المراد
بالقصد قوله من استطاع اليه سبيلا بدل من الناس مخصص له يعني صدر الاية
عام خص بالبدل فهو عام مخصوص البعض والبدل بدل البعض من الكل ويحتمل
ان يكون المراد من الناس من استطاع اليه سبيلا فيكون بدل الكل من الكل
ويكون صدر الاية مجملا مبينا بآخره قوله فيجب على من قدر على المشي والكسب
في الطريق ولا يجب على من له مال ولا يطيق بدنه الانتقال الى الكعبة قوله والضمير
للبيت او الحج قال ابن مالك في التسهيل اذا دار الضمير بين الاقرب والابعد تعين
للاقرب قوله وكل ما اتى الى الشيء فهو سبيله فليس السبيل بعدا بين الشيء
وبينك حتى لا يجب الحج على حاضري البيت قال المحقق التفتازاني اي كل ما يؤتى به
الى الشيء فهو سبيل اليه وهذا التفسير ظ في ان كون مادتي اسم آلة قوله وضع
كفر موضع لم يحج يحتمل ان يكون منعا للكافر عن الحج ببيان ان الله غني عن
الحج ممن يحج فانما يحج لنفسه ولا ينفع الحج الكافر فينبغي ان لا يحج لانه عابث
بتعبه نفسه بلا فائدة قوله ولذلك قال ع م اي لذلك المذكور من التاكيد و
التغليظ ويحتمل ان يكون المعنى ولذكر الاية قال اي ما اخذ قولهم ذلك قوله
وقد اكد امر الحج اي شانه والامر المتعلق به وابرازه في صورة الاسمية جعله
ثابتا مستمرا وليس المراد حقيقة الاستمرار اذ ليس وجوبه الامرة فهو للمبالغة
في الوجوب والمعنيد لانه صوح لام الملك والمعنيد للوجوب كلمة على وفي تعميم الحكم
اولا مبالغة في وجوبه حتى كانه واجب على الجميع فهو في المبالغة كالاستمرار لكنهم
لم يرفع وغاتهم وقوله فانه كايضاح بارادة كاف التشبيه وفي الكشاف فانه
ايضاح لقصد الايضاح الصريح والبدل يتضمن الايضاح وليس بصريح فيه
ويمكن ان تعطف قوله وتثنيته على الجار والمجرور وان تعطفه على المجرور بارادة
صريح التثنية وقوله بدل عنه باضافة لفظ البدل الى الجار والمجرور خبر قوله وقوله
عن العالمين يعني لفظ العالمين موضوع موضع المضمر والدلالة على الاستغناء عنه
ان يمكن بالبرهان باعتبار ان الاستغناء عن العالمين دليل على الاستغناء عنه
كفر والاشعار بعظم السخط باعتبار المبالغة في الاستغناء لانه دال السخط
باعتبار وقوله لانه تكليف علة لقوله قد اكده بيان للداعي على ذلك التاكيد وله
توجيهان احدهما انه لكونه موجب كثير المثوبات وكمال القرب تعلق به مزيد اهتمام
داع الى التاكيد وثانيهما انه لكونه في كمال المشقة مظنة ان يابى المكلف الانقياد
فلا بد من مزيد التاكيد والتشديد وقوله ردا للاشارة الى احتمال ابقاء الكفر
على ظاهره وعدم صرفه الى التغليظ والملل الست ما حوله قوله ان الذين آمنوا
والذين هادوا والنصارى والصابئين والمجوس والذين اشركوا وفيه دليل

على ان الصابئة ملة على حدة غير داخلة في ملة النصارى والمراد بالمشركين عبدة الاوثان
وجعلهم ملة او اطلاق الملة على ما هم فيه تغليب وقد تردد فيه المحقق التفتازاني
قوله وتخصيص اهل الكتاب بالخطاب دليل على ان كفرهم اقبح بيان وجه التخصيص
ولك ان تقول تخصيصهم لتوبيخهم بنفي الجهة لكفرهم وانتفاء السبب لم يكن يدل
عليه الاستفهام الانكاري في قوله لم تكفرون بخلاف غيرهم فان لكفرهم جهة بينة
هي جهلهم وعدم معرفتهم وقوله وان زعموا انهم مؤمنون بالتورية والانجيل
مبني على ان يراد بايات الله الكتابان ويحتمل ان يراد بها القرآن فيكون توبيخا
لهم بالكفر بالقرآن الا ان يكون الباء للسببية فيكون المعنى لم تكفرون
بالتورية والانجيل بسبب ايات الله يعني القرآن وخفيكم على نزوله قوله والحال انه
شهيد مطلع جعل الشهيد بمعنى العالم ولك ان تجعله بمعنى الشاهد فيكون كمال
التوبيخ لهم بالحج حيث يكفرون بايات الله مع وجود هذا الشاهد الذي
يستحيل ان تكتم شهادته ويرده احد قوله كرر الخطاب اي خطاب الامر والنداء
والاستفهام يعني لم يكتف ان يقول لم تكفرون بالله وتصدون عن سبيل الله
ولك ان تقول لم يكتف احترازا عن توهم ان التوبيخ بالكفر باعتبار الصد
لا باعتبار امور آخر وفوت التوبيخ بالكفر بايات الله في امور الاسلام مطلقا
ويحتمل ان يجعل الاول توبيخا بفوت الايمان والثاني توبيخا بفوت العمل والانقياد
لما امر الله به قوله قيل كانوا يفتنون المؤمنين يعني التوبيخ في الصد مطلقا وقيل
تعريض بفتنة المؤمنين قوله وهم مجهودون به ضمنها الخ مناسبة اختلاهم بنفي الغفلة
عن الله تعالى بين كانهم خوطبوا بايكم غائبين في جعل المسلمين غافلين لان الله
لا يغفل فيجزيهم ويزيل عقلتهم واما اقتضاء الجهر خطابهم بعلم الله فيخوط
بل هو مقتضى الاسرار كما قال سابقا لا ينفعكم التحويف والاستمرار الاان
يقال اعلان الامر القبيح انما يجرى عليه اذا صعب الاخفاء لا يوجد قبحه فيناسب
التخويف بعلم قادر مجاز قوله يردوكم بعد ايمانكم كافرين انما ذكر قوله بعد ايمانكم ليوضح
فوت نعمة والابتلاء بنقمة ولم يقل الى الكفر ليشير بقوله كافرين الى ثبات الكفر
قوله اندعون من الدعوة او الادعاء والاستفهام للانكار قوله وانما خاطبهم الله
بنفسه اي بقوله لا امر الرسول بخطاب اهل الكتاب ليكون دليلا على انه مرسل اليهم
مادام موجودا بعد عللهم ولا حاجة هنا الى ذكر قوله انكار وتعجب بكفرهم اي لا ارتكاب
ماهو من افعال الكفرة ومن صفاتهم والا فهم لم يكونوا بافعلا ولك ان تقول لكفرهم
بمعنى انه لا يكون كفرهم وفيه افناط لليهود وقطع لتمنيهم كفرهم وتعجب عن الطمع في
كفرهم ويحتمل ان يكون للاستبعاد اقنا طالهم وقد صرح رسوله في انكاره عليهم
وتعجبه عنهم فيما سبق انه قال اتدعون الجاهلية وانا بين اظهركم ولما سبق عليهم

بعدم الكفر في حال كون الرسول فيهم اراد قطع طمع اليهود في كفرهم بعد الرسول فقال
ومن يعتصم بالله فقد هدي الى صراط مستقيم فانه عام لجميع المسلمين وقوله فقد
اهتدى لامر اشارة الى نكتة التعبير عن الهداية المستقبلة بالماضي قوله واصل
تقاه وقيه كلمة في الصحاح انما التقيه يقال اتقى تقية وتقاة كما يقال اتخم تخمة
والتورة الوقار والتخم ضما والمعدة ولا حاجة في جعل قلب واو تقاه الى
التاء الى اعتبار ضمها كما في تخمة لانك تقلب في تقى يتقي ولا ضمة بل وجه ذلك
ان التاء في تقى يتقي لتوهم ان التاء في اتقى اصلية لكثرة استعمالها وتخفيفها باتقى
تخفيفه التاء على ما في الصحاح فلما توهموا اصالتها تكلموا تقي وتقاه قوله
اي لا تكونن على حال سوى حال الاسلام يعني النهي عن الموت استلزام النهي
عن كونه على حال سوى حال الاسلام لان النهي عن الموت راجع الى قيده اي لا تموتن
على غير حال الاسلام وهي نهي عن الكون على غير حال الاسلام وقت الموت فان
قلت كيف قيد النهي بوقت الموت فهل جوز الكون على غير حال في غير هذا
الوقت قلت النهي عن الكون في حال الموت استلزام النهي عن الكون على غير الاسلام
مطلقا لان وقت الموت غير معلوم فنقول فيه دليل على نسخ جميع الاديان
سوى دينهم ويمكن ان يقال ملزوم هذا النهي للنهي عن الكون على غير الاسلام
يجعل كناية عنه قوله وقد يتوجه نحو المجتمع دونهما اي دون شيء منهما والنهي
عن المجموع يقتضي الانتهاء عن احدهما او عن كل منهما قوله واعتصموا بحبل الله
المتين فان قلت ينبغي تقديمه على النهي عن الموت على غير حال الاسلام فانه
يتعلق بزمن الحيوة قلت بل بجميع الازمنة وبزمان الموت اكثر تعلقا اذ
لا منجاة الا الاعتصام الابه قوله وللموثوق به والاعتماد عليه الاعتصام
ترشيحا خالف الكشاف اذ هو جعل الترشيح مقابلا للاستعارة للوثوق
بينهما على انه لا تنافي بينهما بل يكفي لكونه ترشيحا التعبير عما هو حال المشبه باسم
حال المشبه به قوله واعتصموا بحبل الله جميعا مجتمعين عليه جعله حالا عن
الفاعل بظاهره ويحتمل انه جعله حالا عن الفاعل والمفعول قوله ولا تفرقوا
تاكيد بحسب المعنى ويحتمل ان يقول والله اعلم هو حال عن المفعول تمسكوا بحبل الله
جميعا لا ينقص طاقة فان بعض طاقات الحبل لا تقوى على الحفظ فربما
تنقص وبهلك المتمسك به وح قوله ولا تفرقوا تاسيس قوله ولا تفرقوا
عن الحق اي عن الدين الحق ويجوز ان يراد ولا تفرقوا عن صلة الرحم كما تفرقتم
في الجاهلية اولا تفرقوا عن نبيكم الحق قوله التي من جملتها الهداية والتوفيق
الظاهر ان المراد انه نعمة الله ما بينه قوله اذ كنتم اعداء اي اذكروا انعم الله
عليكم في هذا الوقت وهو تبديل عداوتكم بالمحبة والاخوة وبحالكم عن نار جهنم

بالظلم فيما بينكم وقطع الرحم فاغتموا بها ولا تفضحوها بالمخالفة وابتغاء الفتنة قوله
وقيل على الوجه السابق كان الحكم يعمهم وغيرهم قوله مشفين على الوقوع في نار
جهنم من الاشفاء بمعنى الاشراف وحمل النار على نار جهنم ويمكن حملها على نار
الحرب قوله والضمير للحفرة ورجوعه الى العداوة مساغ وكذا المتعدد
سبق من العداوة والشفا والحفرة النار قوله وتانيثه لتانيث ما اضيف
اليه في الكشاف وهو منه اى المضاف بعض المضاف اليه ولا بد من هذا التقييد
وكانه فات القاضي غفلة قوله مثل ذلك التبيين يعني ذلك اشارة الى التبيين
المفهوم مما بعده ويمكن ان يقول يحتمل ان يراد بالتبيين افادته بالنظم البليغ
المفصح عن المقصود كما ينبغي وان يراد وهو الاظهر اظهارها بخوارق العادات من
تاليف الجمع الشديد المعادات قوله ارادة ثباتكم يعني المراد بالاهتداء ثباته
وزيادته لان الخطاب للمسلمين المهديين ولك ان تستفيد الثبات من المضارع
المفيد للاستمرار والزيادة من صيغة الافتعال كما قيل في قوله تعالى لها ما كسبت
وعليها ما اكتسبت قوله خاطب الجميع وطلب فعل بعضهم ليدل على انه واجب على الكل
دفع به ما اورده المحقق التفتازاني ان على هذا التوجيه انه مبني على مذهب من قال
ان فرض الكفاية واجب على البعض لا على الكل وهو مردود وقد قام الدليل على انه
واجب على الكل لكن يسقط بفعل البعض على الوجوب على الجميع انه انما يطلب
الجميع من ذلك لانهم يتضررون لو لم يفعل البعض وهذا كما يقال ينبغي ان يحفظكم بعضكم
لئلا تتهلكوا وكانه غفل المحقق عن هذا الدفع وانما قال ولتكن منكم امة ولم يقل
ولتكن منكم من يدعو الى الخير اشارة الى انه يجب اعانة الداعي وموافقة
الغير معه لان هذا امر لا يفي به قوة واحد الا ترى انه ما لم يعن اقوى الداعين الى
الخير عليه السلام كثيرون بعد لم تتم دعوته ولم تنفذ كلمته قوله وللتبيين ولا بد ح
من نكتة لاختياره على كونوا امة وكان النكتة فيه التنبيه على انه ينبغي ان يتحد
كلمتهم في الدعوة ولا يختلفوا ويؤيده تعقيب ولا تكونوا كالذين تفرقوا قوله
والدعاء الى الخير يعم متعلق بكلا توجيهي كلمة من والاظهر ان يجعل الدعوة الى الخير
عبارة عن تبليغ احكام الله وتعليمها وبالامر بالمعروف والنهي عن المنكر تكليفهم
كما يشعر به لفظ الامر والنهي فلا تخصيص بعد التعميم دون انه عليه السلام سئل
عن خير الناس فان قلت لا يدل الحديث على ان الامر بالمعروف والناهي عنه
هو المفلح بل هو مع التقوى والوصل وترك قطع الرحم قلت الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر يستدعي التقوى وترك قطع لئلا يكون مخاطبا بقوله تعالى لم تقولون
ما لا تفعلون على ان ما بقي منهما داخل في الدعاء الى الخير قوله والاظهر ان العاصي
يجب ان ينهى عما يرتكبه وان كان ظ قوله تعالى لم تقولون ما لا تفعلون يدل على منعه

عن النهي لانه يجب تاديبه لان المراد النهي عن عدم الفعل لا عن القول لما ذكره ولان الواجب
عليه نهي كل فاعل وبتركه نهي نفسه لا يسقط عنه وجوب نهي الباقي قوله ولا تكونوا
كالذين تفرقوا يعني لا يتركوا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر كالنصارى فانهم لذلك
تفرقوا ولم يبق كلمتهم واحدة واختلفوا قوله والاظهر ان النهي فيه مخصوص بالتفرق
في الاصول دون الفروع بل الاظهر ان النهي عن التفرق في الاصول والفروع لان
الاختلاف بان لا يجمعهم دين الحق ويتبع كل هواه واما المجتهدون التابعون لدين
الله فهم غير مختلفين وان اختلف ظنونهم فيما هو الدين ولا يبعد ان يجعل البينات
عبارة عن النصوص فيكون فيه تجويز الاختلاف في المجتهد فيه والله اعلم قوله وعيد
للذين تفرقوا وتهديد على التشبه بهم اما يجعل اولئك اشارة الى الذين تفرقوا وما يجعله
اشارة الى المتشبهين واما يجعل اشارة الى كليهما فتفطن قوله نصب بما في لهم من
معنى الفعل ويمكن ان يجعل منصوبا بالعظيم ويكون مبالغة في العذاب لان اقصى عظم
العذاب ان يكون عظيما في يوم عذاب كل يوم في جنبه كلا عذاب قوله امر اهانة ويحتمل
امر التسخير بان يذوق العذاب كل شعرة من اعضائهم العذاب نعوذ بالله قوله والثواب
المخلد قال المحقق التفتازاني لان ما ينقطع محنة لا رحمة ويؤيده قوله تعالى هم فيها خالدون
قوله اخرجه مخرج الاستيناف لا يبعد ان يجعل ضمير فيها للدعوة الى الخير والامر بالمعروف
والنهي عن المنكر فيكون بيانا بسبب كونهم في رحمة الله كما بين سبب كون مقابلتهم
في العذاب كانه قيل ما بالهم في رحمة الله فاجيب بانهم كانوا خالدين في الخيرات ويمكن
ان يكون هم فيها خالدون خبرا بعد خبر ويكون المعنى واما الذين ابيضت وجوههم ففي
رحمة الله مخلدون فيها لم يكتف بقوله مخلدون فيها تنبيها على ان نفس الرحمة نعمة
مستقلة والخلود كذلك يجب ان يشكر كل منهما على حياله قوله اذ يستحيل الظلم منه الظ
ان المراد ان الله تعالى لا يريد ما هو ظلم من العباد فيما بينهم لانه كلما يفعل ليس ظلما منه
لان المقام مقام بيان انه لا يضيع اجر المحسن ولا يهمل الكافر ويجازيه بكفره ولو كان
المراد انه كل ما يفعل ليس ظلما لاستغنا عن هذا [illegible] قوله ولله ما في السموات بيان انه
قادر على انجاز وعده ووعيده واما ما ذكره فهو تعليل لعدم ارادة الظلم فيجب الفصل
قوله دل على خيريتهم فيما مضى ولم يدل على انقطاع طارد بتوقع على صيغ الماضي من
كنتم حدوث كون مسبوق بالعدم منقطع بطريان عدم فاشار الى ان صيغة كان خالية
سائر صيغه بان دلالتها على الكون على صفة فيما مضى مجردة عن الدلالة عن الانقطاع
فلا يلزم عدم كونهم الآن كذا وينبغي ان يبين تجردها عن الدلالة على العدم السابق ايضا
كما في الكشاف ليتم تحقيق معنى كان ويتم توجيه كنتم في علم الله لانه لا يصح فيه العدم
السابق والمراد بالكون فيما بين الامم الكون في علمهم وهو ظ وح يصح العدم السابق
واللاحق قوله لان الايمان به انما يحق ويعتد به الخ في الكشاف والدليل عليه قوله ولو آمن

اهل الكتاب مع ايمانهم بانه قوله استيناف اوجزنا وذو الاظهر انه صفة ثانية للامة والمراد تفضيلهم على امم موصوفين بهذه الصفات قوله لانه قصد بذكره الدالة على انهم امروا بالمعروف فحينئذ انه لا فرق فى الاشعار بين التقديم والتأخير الا ان يقال لما قصد به الاشعار صار بمنزلة التعليل وحق التعليل التأخير ولو قيل انه لقصد ارتباط قوله و ولو آمن اهل الكتاب بهم بعيد قوله وهذه الجملة يعنى منهم المؤمنون وما عطف عليه وما بعده يعنى لن يضروكم وما عطف عليه واردتان على سبيل الاستطراد ويدل انهما معترضتان قال المحقق التفتازانى ولذا لم يعطف على الجملة الشرطية قبلها اعنى ولو آمن لانها معطوفة على كنتم جزائه مرتبط بها على معنى لو آمن اهل الكتاب كما آمنوا وامروا بالمعروف كما امروا لكان خيرا لهم وانما لم يعطف الاستطراد الثانى على الاول لبعد ما بينهما وكون كل منهما نوعا آخر من الكلام ونحن نقول والله اعلم بان الجملتين كما سواهما مما يأتى بعدهما مرتبط بقوله ولو آمن مبينين لا خفوله منهم المؤمنون واكثرهم الفاسقون مبين له باعتبار ان المعروض ايمان الجميع والا فبعضهم مؤمنون دفعا لسوء الظن بالبعض وقوله لن يضروكم بيان لما هو جزائهم وهوانهم لعدم ايمانهم مبتلون بمشقة التدبير لا ضراركم و بالحزن على الخيبة وفى تدبير الغلبة عليكم بالمقاتلة والغلبة لكم فى طلب الرياسة بما لفكم وضرب الله عليهم الذلة لتلك المخالفة وفى طلب المال باخذ الرشوة بتحريف كتابهم وضرب الله عليهم المسكنة ولو آمنوا لنجوا من جميع ذلك قوله ثم اخبر يعنى ثم يعطف الاخبار على الاخبار لا العطف مضمون الجزء فرعاية الترتيب بين الاخبارية فكانه قال اخبركم اولا بانهم ان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم اخبركم بانهم يعجزون ولا ينصرون فليس ثم للتراخى فى الزمان بل لتراخى الاخبار الثانى عن الاول فى الرتبة فانه ابلغ من الاول فى بيان سوء حالهم هذا ويمكن جعل ثم للترتيب بين القول حين المقاتلة وبين عدم النصرة يعنى ثم بعد مدة يعجزون عن المقاتلة فان فى المقابلة نصرة بعضهم لبعض ويؤل امرهم الى الذل المحض والانقياد بالكلية قوله فيكون عدم النصرة مقيدا بقتالهم وجه التقييد ان بالمقاتلة ظهور نصر الله للمؤمنين وبه يدخل كمال الرعب فى قلوب الاعداء فلا يجترؤن بالنصرة قوله هدر النفس والمال الذفر بالكسر والذل بالضم هو الهوان كذا فى القاموس وانما فسره بهدر النفس والمال لانه لا ذل فوق ان يكون الدم هدرا والمال غير محفوظ من الناس قوله استثناء من اعم عام الاحوال قال المحقق التفتازانى فى هذه الاضافة كما فى قولهم حب رمان زيد حيث لا رمان له فان القصد الى اضافة الحب المختص بكونه للرمان الى زيد وكذا القصد الى اضافة اعم العام اعنى الذى لا اعم منه فى الجنس الذى منه الاستثناء من الفاعلية والمفعولية والحالية والظرفية لا اضافة العام ومنه ابن قيس الرقيات فان الملتبس بالرقيات ابن لا قيس هذا كلامه وانما لم يجعل اضافة العام الى الاحوال من قبيل جرد قطيفة ليكون المعنى

اعم الاحوال من قبيل جرد قطيفة ليكون المعنى اعم الاحوال العامة لان العام لا يصلح ان يكون وصفا للاحوال لا فراده قوله بذمة الله هذا ناظر الى تفسير الذلة بهدر النفس والمال يعنى بما تمم من هدر النفس والمال بذمة الله وقبول الجزية وقوله او كناية ناظر الى تفسير بذل الجزية يعنى لا نجاة لهم عن ذل الجزية الا بتمسكهم بكتابة الذى اتاهم من التورية بحدوده تكاوننهم عما امروا فيه به من قبول دين محمد او بكتابة الذى اتاهم من قبل محمد ع وهو القرآن و قوله وذمة المسلمين او بدينه الاسلام اشارة الى تفسير حبل من الناس كل منهما ناظر الى تفسير الذلة على ما عرفت وح حبل الله وحبل الناس واحد والاظهر ان المراد بحبل من الناس اى يؤمنوا على وجه النفاق فانهم ينجون من الذلين لكن لا نجاة لهم من الله قوله رجعوا مستوجبين له فى القاموس باء بدمه وذنبه احتمله قوله كحيطة بهم احاطة البيت المضروب على اهله وهكذا توجيه ضربت عليهم الذلة فالاولى التعرض بمعنى الضرب فيه ولا وجه لتركه الى ههنا قوله عبر عنه بالتلاوة اى عبر عن التهجد بالتلاوة فى ساعات الليل مع السجود ليكون ابين وابلغ فى المدح قال المحقق التفتازانى لما فيه من التفصيل لما هو العمدة فى الصلوة والتعبير الصريح عما هو من محاسن الطاعات وعما به يتميز صلوتهم عن صلوة اهل الكتاب يعنى به السجود فانهم ربما يصلون بلا سجود والاظهر ان يقال لانه يدل على خلوص سريرتهم حيث يتلون فى اناء الليل وفى الخلوات ويدل على بعدهم عن النفاق الذى اتهم به اليهود قوله لان اهل الكتاب لا يصلونها فهو صحيح بالتعرض فى مقام تميزهم ولا يخفى ان ما دون لا يدل على انهم لا يصلون العشاء لجواز ان يصلونها ولا يؤخرونها قوله من العذاب او من العناد فيكون مصدرا فى الصحاح يقال ما يغنى عنك هذا اى ما يجزى عنك وما ينفعك والغنا بالفتح النفع بهذا فقوله من الله من فيه للبدل اى لن يجزى عنهم ولا ينفعهم بدل الله شيئا من النفع وانما جعل شيئا مفعولا به يحتاج الى تضمين الاجزاء معنى الابعاد قوله وهو فى الاصل مصدر نعت به اه يريد به دفع ما يتوهم ان الصر يكون وصفا للريح ولا يكون فى الريح فاشار اولا الى دفعه بانه فى الاصل مصدر نعت به وهو الذى ذكره الكشاف بقوله ان الصر مصدر فى الاصل بمعنى البرد فجئ على اصله يعنى المعنى ريح فيها برد لكن عبارته قاصرة وكان الواضح وهو فى الاصل مصدر نعت الريح به على اصله فان نعت الريح به على معناه المصدرى لا يصح بدون قوله فيها واشار ثانيا الى دفعه بقوله او نعت وصف به البرد كانه قيل ريح فيها برد بارد مبالغة وفيه نظر لانه يشتق من لفظ الشئ اسم فاعل ويوصف به للمبالغة فيقال ليل لايل واما انه يجعل الموصوف به صفة له فلا فيقال برد ريح بارد وجعل الصر بمعنى البارد بحريره عن الريح وجعل صفة للبرد المحذوف بعيد قوله اصابت حرث قوم ظلموا انفسهم بالكفر والمعاصى تشبيه الانفاق باصابة حرث قوم ظلموا انفسهم بالكفر والمعاصى مع ان تشبيه الصر للحرث

مستوية بالنسبة الى المفلح والكافر لان المفلح له اجر بتضييع حرثه بالصر لصبره عليه بخلاف
الكافر وكذا ان تريد بالذين ظلموا انفسهم الذين اهملوا في حفظ حرثهم عن الصر مع
امكان حفظهم فان ضرتهم اشد وضررهم ابلغ وفي الكشاف جواب ثالث وهو ان
في للتجريد على تحولهم فيها دار الخلد قوله وهو من التشبيه المركب ولذلك لم يبال بايلاء
كلمة التشبيه الريح دون الحرث ويجوز ان يقدر كمثل ريح مهلك ريح يعني على صيغة
اسم المفعول يدل عليه بقوله وهو الحرث والمراد انه يجوز مع كونه تشبيه المركب بالمركب
تقدير المهلك فيكون المقصود تشبيه مال شيء آخر كما هو ظاهر شكله كمثل المجرور
التقدير المقصود تشبيه حال ما انفقوه بما بعده اولا الى حال ما اهلكوه بما بعده ثانيا لمن
توهم انه مع التقدير تشبيه المفرد بالمفرد فقد سها اذ لم يرد بالمثل القصة والحال وللكشاف
وجه آخر تركه وهو تقدير الاهلاك في المشبه به وانما تركه لان التصحيح بتقدير اثنين على
اضافة الاهلاك الى ما ينفقون ليس كاضافته الى الريح فاستغنى بفطنتك عن
التوضيح فان الفطن لا يرضى بالتصريح ولكن نقول لا حاجة الى التقدير اذ ما ينفقون
مصدر اي مثل انفاقهم في الحياة الدنيا كمثل ريح كذا وكذا وكان الريح ليست اصل
المصاب بستاهل انفاقهم مالهم ليس له نفع في الدنيا ولا في الآخرة شيء من الثواب
والله اعلم بالصواب قوله ولكونه يتخير حبوتكم يتصنع او له ولكنت ممن يدخل
المشق قلبه قوله الانصار شعار هو ثوب يلي الجسد والدثار فوقه ووجه التشبيه اما
انه لا يستر عنه احوال البدن كما لا يستر عن صاحب السر واما انه لا يحول بينه وبين البدن
شيء وهو يحول بين البدن وغيره واما انه لا بد للبدن منه بكل حال بخلاف ما فوقه
والمراد بالانصار الطائفة المعروفة والمقصود بيان حالهم بالنسبة اليهم او مطلق
الانصار والمقصود بيان حالهم الى اي منصوص كان فيلزم منه بيان حال الانصار
بالنسبة اليهم قوله اي من دون المسلمين اي من هو ادنى منهم واسفل وفيه نعت للمسلمين
بانهم الاعلون في الدين والدنيا وفيه تنفير عن غيرهم وفيه اسقاط بارشاد المسلم
ان لا يختلط بمن دونه لانه يوهن همته ويفتر جده في طلب المعالي ويمنعه من ان
يبلغ درجة الاعالي همتهم تواتر توبهم بايد تاتوا عقل ودين بهم اليد قوله واصله
ان يعدى بالحرف اي الى المفعول الاول باللام والى الثاني بفي كما اشار اليه ثم عدى
الى المفعولين كقولهم لا آلوك نصحا على تضمين معنى المنع لان المقصر يمنع البذل
بتقصيره ما يقصر فيه او النقص لانه ينقص بعد الشيء ولا ادري انهم من اين
حكموا بان قول العرب لا آلوك نصحا بالتضمين لا بنزع الخافض حتى يكون في معنى لا
اقصر لك في النصح كما هو اصله قوله عنتوا عنتكم الود اعم من التمني لانه يتعلق بالمحال
والمستبعد ولهذا اختير على التمني لانه لا يليق ذكر التمني في مقام التحذير عن اتخاذهم
بطانة لانه مقصود بعد ما يودون عن الوقوع يوهن المحذور في الحذر على ان بعد

وقوع

وقوع مستفهم في الدين والدنيا غير معلوم سيما بالنسبة الى كل احد فتفسير الود بالتمني
بجملة وبعد عن التأمل والتمادي قوله لانهم لا ابنا لكون انفسهم لفرط بغضهم وفيه
مبالغة في الاجتناب عنهم بتوبيخ المسلمين على انهم كيف يغفلون عن الامر الظاهر
البين وهذا احسن مما قال قتادة من ان المراد ظهور البغضاء لاوليائهم بحدث
بعضهم بعضا قوله لا تبدوه ليس عن روية واختيار وما يبدو عن الرجل بالضرورة
لا يكون الا قليلا بقدر الضرورة فيخفى معظم اموره قوله قد بينا لكم الآيات
الدالة على وجوب الاخلاص او بينا لنفعكم الآيات الدالة على صدق النبي حقيقة
الاسلام فانها توجب رسوخكم وانقياد اعدائكم لكم ورغبتهم في الاسلام لان
المبين احكام الجنب ومعجزات قوله والجمل الاربع تعريض للكشاف حيث بين
موقع الجمل ولم يبين موقع ودوا ما عنتم فكانه فاته وقد بعد من اعتذر
عنه بانه تركه لظهور انه لوقوعه بين الصفتين صفة لانه لو سلم ذلك لا ينفع
في ترك التعرض على تقدير اجعل مستأنفات وابعد منه ما قيل لم يتعرض له لظهور
انه تأكيد لسابقه لانه لا فرق في ذلك بينه وبين لاحقه وقد نبه بتقديم احتمال
الاستئناف على ترجيحه على طبق ما صرح به الكشاف وذلك لافادة ترك العطف
استقلال كل جملة بالتعليل وكون كل علة لسابقه ولان ابراز الدعوة معللا ادفع
في النفس وان كان الصفات ايضا تفيد التعليل لانه كم ما بين المضمن والمصرح لا
ما ذكره المحقق التفتازاني من ان الترجيح لما في الاستئناف من الفوائد وفي الصفات
من الدلالة على خلاف المقصود او ايهامه لا اقل وهو يفيد النهي بكون البطانة
على هذه الصفات وكيف وتعليل النهي ايضا يفيد كون البطانة موصوفة بهذه الصفات
والا لم يكن التعليل منطبقا على المعلل قوله والجمل الاربع مستأنفات لعل قوله الكشاف
والابلغ ان يكون مستأنفات كلها على وجه التعليل على ما يشمل قوله وقد بينا قال
المحقق التفتازاني لا يخفى انه لا يصلح تعليلا لسابقه وانما لا يبعد ان يجعل تعليلا
للنهي ولكن الاحسن ان يكون ابتداء كلام ولا يبعد ان يكون مستأنفات
استئنافا لما سواه هذا كلامه قوله ها انتم اولاء قال الرضي واعلم انه ليس المراد
بقولك ها انا ذا افعل ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا
محال بل المعنى فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون
الفعل المذكور بعد اسم الاشارة من المتكلم او المخاطب او الغائب كان معنى
ها انت ذا تقول انت هذا الشخص الذي لا من كنا نتوقع منه ان يقع منه او عليه
هذا الامر الغريب ثم بينت قولك بقولك المستغرب الغير المتوقع فالجملة بعد اسم
الاشارة لازمة لبيان الحال المستغربة لا محل لها اذ هي مستأنفة وقال البصرية
ان في كل النصب على الحال اي ها انت ذا قائلا قالوا الحال ههنا لازمة لان الفائدة

معقودة به والعامل فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة و لا ادرى للحال فيه معنى اذ ليس
المعنى انت المشار اليه فى حال قولك هذا كلامه فقد عرفت انه فات القاضى
ارجح التوجيهات وهى كون تحبونهم ولا يحبونكم جملة مستانفة ولو قال او هو
خبر ثان لم يفته ولعل الواو لحرف الناسخ وان ما سوى احتمال الحال ابتداع منه
لا متابعة لكلام ائمة النحو ومنشاؤه عدم الاطلاع او قصد المخالفة متابعة لامر
العقل وان احتمال الحال غير محتمل عند الرضى فاعرف انه يمكن ان يقال اشير الى ذا
واعينه قائلا ليتعجبوا من حاله ويستغربوا ما يفعله وكونه حالا ولا امامع قصد
الاشارة الى المؤمنين او الكفار رفتامل واحفظ ولا تجل قوله والمعنى انكم لا يحبونكم
والحال انتم يؤمنون بكتابهم ايضا فما بالكم تحبونهم وهم لا يؤمنون بكتابكم فان
قلت من اين استفاد قوله وهم لا يؤمنون بكتابكم قلت استفاده اجمالا من قوله
وتؤمنون لانه فى تقدير وانتم تؤمنون ولذا اقحم الواو والتقديم للتخصيص و
وتفصيلا من قوله واذا لقوكم قالوا آمنا ويحتمل النظم والله اعلم ان منشا عداوتهم
انكم تؤمنون الكتاب كله وهم لا يؤمنون الا بكتابهم فينكر اهل التورية الانجيل
واهل الانجيل التورية ويحتمل ان يكون المراد ان عدم محبتهم اياكم لايمانكم بالكتاب
كله وهم لا يؤمنون الا ببعضه لانهم ينكرون ما حرفوه وبدلوه ويحتمل ان يكون المراد
بالكتاب كله الكامل فى الهداية فيكون كقولك زيد كل الرجل اى كامل فى الرجولية
فيكون عبارة عن القرآن قوله واذا خلوا عضوا عليكم الانامل من الغيظ
لكن اخفتهم قولهم آمنا واضطرهم اليه قوله قل خطاب لكل مؤمن وتحريض لهم
بعداوتهم وحث لهم بخطابهم خطاب الخصما فانه لا اقطع للمحبة من مواجهة
الفحش واما كونه دعاء عليهم كما اتفقت كلمتهم فيه ضعف اذ فى الدعاء لا يخاطب المدعو
عليه بل الله تعالى ويسال منه ابتلاؤه قوله ان الله تعالى عليم لا يخفى عليه شئ
ويجزى ما تخفونه وهو تعليل لموتهم بالغيظ قوله والمس مستعار للاصابة يعنى
ليس فى استعمال المس فى الحسنة والاصابة فى السيئة اشارة الى تفاوت الاصابتين
بل مجرد تفنن فى الكلام وقيل بل اشارة الى موجب مساءتهم ادنى اصابة خير وموجب
فرحهم اصابة شر عظيم ولا يبعد ان يقال اشارة الى ان يصيبكم من الخير بالنسبة
الى التلطف لطف الله معكم خير قليل وما يصيبكم من سيئة لما يقابل بحسن الاجر
الجزيل عظيم قوله لا يضركم كيدهم شيئا بفضل الله وحفظ الموعود ظاهره انه
حمله على عموم ضرر قصده الاعداء والحق ان نقول لا يضركم كيدهم لانه ان احاط بكم
فلكم اجركم ما لا يحصى وان بطل فهو النعمة الدنيا فانتم لا تخرجون الحسنى قوله اى ضمة
راء لا يضركم فى مقام الجزم للاتباع والجزم مقدرة ومن قال المضارع ههنا مرفوع
لتقدير الفاء اذ الجزاء المصدر بالفاء لا يجزم بعد كل البعد على ان في ذاته لا يضركم

تشهد

تشهد عليه وقد يستعمل المقعد بمعنى ليس معنى القعود محفوظا قوله والله سميع
لاقوالكم اى بجميع اقوالكم عليم بنياتكم اى بجميعها يعنى المراد الصفة المشبهة الغير
المختصة بوقت دون وقت وقول دون قول كما يحكم به الذوق السليم قوله
ثانى عشر شوال اى ثانى عشر شوال فان الواحد من العدد يضاف الى المثل فى الا
كثر فيقال ثالث ثلاثة وقد يضاف الى الاكثر فيقال ثالث اربعة وعلى هذا
لا يحتاج الى حذف المضاف وقوله يعز اراد به الجماعة ولذا وصفوا بقوله مذبوحة
بالتانيث والجبن الذلا اراد بها الشهادة وانما تصوروا بصورة البقر
لانها المخلوقة للعمل المنتج الذى يصير حبة فيه سبع سنابل فى كل سنبلة مائة حبة
والله يضاعف لمن يشاء وذباب السيف بالضم للحجة طرفه الذى يضرب به
وكان سمى ذبابا بالاذبذب ويدفع به الخصم وادخال يده فى درع حصين هى المدينة
من غير ان يلبسها كان عبارة عن دلالة الاصحاب على التحصن بها وعدم لبسها
عبارة عن عدم قبول تلك الدلالة وجواب قوله فان رايتم ان تقيموا بالمدينة
وتدعوهم محذوف اى فبها ولم يتمسك رسول الله فى دعوتهم بل نزل لهم منزلة
المشكوك مع علمه بانهم لا يكونون يرونها كيف ورؤياه صادقة لا تتخلف
فقال رجل وانما تبع رسول الله قولهم لانه كان الموافق للرؤيا ولانه دلالة
على الجهاد فكيف لا يقبل من كان الدلالة حقه ولا ينبغى لنبى ان يلبس لامته فيضعها
حتى يقاتل لانه لا يترك نية العمل الصالح بدون العمل وتسوية الصفوف لتكون صفوف
قتالهم كصفوف الصلوة وامر عبد الله اى جعله اميرا وقال انضحوا اى عن قول
النبل اى السهم عنهم كالماء المنضوح وكانه اشار بلفظ النضح الى حفظ السهم
الى ان يقربوهم حتى يقع اليهم بقوة وشدة عنا ان ذا بين عنا قوله متعلق
بقوله سميع عليم اى بكل منهما على سبيل التنازع فى الكشاف عمل فيه معنى سميع
عليم وكانه حذف القاضى قوله معنى لخفائه كيف وقد صعب توجيهه على المحقق
التفتازانى حتى قال يريد انه ظرف للجمع بين الصفتين اذ لا معنى لتقييدهما بهذا
الوقت وانت تعلم انه تجب اذ لا معنى لتقييد جمع بين الصفتين ايضا بهذا
الوقت ويمكن نقول وبالاسم التوضيح كانه لم يرض بالتقييد فجعله متعلقا بسماع
وعلم مندرج فى السميع العليم متعلق بقول هذه الطائفة ونيتهم او بالقول
والنية المعتبرين فيهما او بتعلق العلم والسماع الذى تضمنه ذكرهما قوله فى ركعا
الزنا القدر والسوط بالمهملات الخطا اى لما يتعلموا مقام الخط اى الحماية وحفظ
العدو للحرب قوله والظاهر انه ما كانت عزيمة انما قال الظاهر لاحتمال آخر بقوله والله
وليهما اشار اليه بقوله والتحديها اشار اليه بقوله ويجوز وقد عرض لابن ابى
حيث قال اذ همت طائفتان منكم واشار الى ان ابن ابى واتباعه ليسوا منهم ولذا

لم يذكر وجوههم ولهم من بيان الله وليهما يو انهما الى الفشل كون ولاية الله لهم لم
يهم بطريق الاولى قوله ولقد نصركم الله ببدر فيه رد لما قالوا من ان الاقامة بالمدينة
اولى لانه كالحصين لناحيته بين انه نصركم ببدر وهم على بعد من المدينة فلم ينشلون
من الخروج الى احد وهو بجنب المدينة وفي قوله وانتم اذلة اشارة الى انكم اليوم اولى
بالنصر لشوكتكم وفي وضع الشكر موضع الانعام تنبيه على ان نظر العبد في الانعام على
الشكر ولا يرغب في الانعام الا لانه وسيلة الشكر قوله مسومين معلمين في الكشاف
قال الكلبي معلمين بعمائم صفر مرخاة على اكتافهم وعن الضحاك معلمين بالصوف
الابيض من نواصي الدواب واذنابها وعن مجاهد مجزوزة اذناب خيلهم وعن
قتادة كانوا على خيل بلق وعن عروة ابن الزبير كانت عمامة الزبير يوم بدر صفراء
فنزلت الملائكة كذلك وقراءة كسر الواو فسرها الكشاف بمعلمين انفسهم او خيلهم
قوله متعلق بنصركم هذا انما يصح على تقدير ان يكون اذ تقول ظرفا له لا بدلا من
اذ غدوت وح او يكبتهم بالنظر الى من قتل من جيشهم وانقلب الى مكة خائبين قوله
وما النصر ان كان اللام للعهد خالف كلام الكشاف من وجهين احدهما ان الكشاف
قال او بقوله وما النصر الا من عند الله وهو يدل على انه متعلق به بعد ازالة
النفي بالاثبات وما ذكره يدل على انه متعلق بالنصر المنفي قبل الاثبات والكل وجه
وما في الكشاف اقرب وثانيهما انه جعل اللام للعهد اي النصر في بدر واطلق الكشاف
ولم يقيده بالعهد والحق معه اذ الابلغ انه ما جنس النصر الا من عند الله
ليقطع طرفا من الذين كفروا بالقتل والاسر كما في بدر او يكبتهم كما في احد فينقلبوا
خائبين محرومين عما ارادوا من قمع النبي عم واتباعه فيه اشارة الى انهم نصروا
في احد ايضا والخيبة كانت لاعدائهم قوله عطف على قوله او يكبتهم في الكشاف عطف
على ما قبله وانما اجمله ليندرج فيه احتمال عطفه على فينقلبوا اي يكون ثمرة خزيهم
انقلابهم خائبين او التوب عليهم بالاسلام او تعذيبهم بمزيد حمية الجاهلية
والاصرار على الكفر قوله ويجوز ان يكون معطوفا على الامر او شيء الفرق بين
المعطوفين انه على تقدير العطف على الامر يكون المبالغة في نفي مدخليته في التوب
عليهم وتعذيبهم ايضا بخلاف العطف على شيء فانه ح لا مبالغة فيه فالعطف
على شيء رعاية لما هو اقرب قال المحقق التفتازاني وعلى التقديرين هو عطف
الخاص على العام لكن في مثل هذا العطف بكلمة او نظر اقول هذا اذا كان الامر بمعنى
الشان اي ليس لك من شانهم شيء ولك ان تجعل الامر بمعنى التكليف والايجاب
اي ليس ما تامرهم به من عندك وليس الامر بيدك ولا التوب عليهم ولا التعذيب
قوله ورد ان عتبة اه قال المحقق التفتازاني يشبه ان يكون هذا وجها آخر في معنى
ليس لك من امرهم شيء وهو انه نوع معاتبة على انكاره فلاح القوم وكذا القيل

فانه

فانه نهي للنبي عم ان يدعو عليهم وقيل انها مجرد بيان سبب النزول هذا كلام قوله
صريح في نفي وجوب التعذيب والتقييد بالتوبة وعدمها كالمنافي له ان النص يحتمله
اذ سوق النظم انه المالك على الاطلاق له ان يفعل ما يشاء لا مانع له من مشيته
ولو كان مغفرته مقيدة بالتوبة وتعذيبه بالظلم لم يكن فاعلا لما يشاء بل لما يقتضيه
التوبة او الظلم وفيه رد على الكشاف حيث شنع على اهل الحق بانهم تبعوا اهواءهم
ونفوا الوجوب على الله وجوزوا ان يغفر المذنب ويعذب المطيع وقنعوا بظاهر
الآية ولم يتفهموا ان مشيته مقيدة ووجه التشنيع انه لم ينظر الى ان التقييد
كالمنافي لما هو صريح النظم ومحكم البيان وفيه رد لطيف لما صرح به من ان اهل
الحق يتصامون ويتعامون حيث اشار اشارة لطيفة ان التصام والتعامي
من فرقته حيث يقيدون الآية بقيد مناف لصريحها وقد بلغ النصاب شاهد
تصامهم وتعاميهم في هذا المقام حيث تمسك في التقييد بما رواه عن الحسن
وعطا ونسب اهل الحق في ما روي عن ابن عباس بافتراء مع ان اسناد ما رواه
معدوم وسند ما رووا معلوم قوله اذا كان الرجل الخ اذ كما في بعض النسخ والحق
ان الآية لا تدل على حرمة الربوا مطلقا وانما اخذ حرمته مطلقا من قوله تعالى احل الله
البيع وحرم الربوا قوله تفلحون راجين الفلاح اشارة الى ان قوله تعالى لعلكم تفلحون
حال وقوله راجين بيان لمجموع قوله لعلكم تفلحون لا لقوله تفلحون والا لقال راجين ولا
يخفى ان قرن الرجا بالتخويف يفيد ان العبد ينبغي ان يكون بين الخوف والرجاء
قوله وفيه تنبيه على ان النار بالذات معدة للكافرين هذا اذا لم يكن النعت
للتخصيص بان يكون النار المعدة للكافرين مغايرة لنار معدة للعصاة ويكون في هذا
التخويف اشارة الى ان اكل الربا على شفا حفرة الكفر اذ في هذا الاكل قساوة
القلب وكدورته بحيث يوقع الاكل في الكفر قوله وسارعوا الى مغفرة من ربكم ابتدر
الامر بطاعة الله والرسول بتحذير عن العصيان بعد الاطاعة واشار الى ان
الاسلام موجب رجاء الرحمة وانه يبعد العاصي بالاغرة عن العذاب ويدخل الجنة
لكن المسارعة الى المغفرة والجنة ليس بمجرد الايمان بل المحافظة على ما ورد به الشرع
ويحتمل ان يكون المراد بالمسارعة تحذيرا عن الموت وحيلولته بينك وبين الجنة قوله
وذكر العرض للمبالغة في وصفها بالسعة على طريقة التمثيل اي طريقة التشبيه وقد
راعى المبالغة في التمثيل ايضا بحذف الاداة ووجه الشبه وكون العرض دون الطول
لانه اقصر الامتدادين ويحتمل ان يكون المشبه به ثخن السموات والارض وان يكون
ما ذكره ابن عباس رض قوله دليل على ان الجنة مخلوقة بدلالة صيغة الماضي وانها
خارجة عن هذا العالم لا كما قيل انها في السماء او في السماء الرابعة لظاهر ما ورد في
الاخبار فلا يتم نفيها بانها لو كانت مخلوقة لما وسعت هذا العالم قوله صفة مادحة

للمتقين ويجوز ان يكون معيدة ويكون فيه دلالة على ان الجنة للمتقين المخصوصين
بهذه الصفات بالذات ولغيرهم بالعرض اويكون جنات سعة بعضها كما وصفت
وبعضها دون ذلك ولذلك قال النبي عم اذا سألتم الجنة فاسئلوا الله الفردوس
وقوله لايخلون في حال ما بانفاق هو للجلال وجعل كظم الغيظ من كظمت القربة بجامع
الامتلاء اى من امسك عن الانفاذ بمتلى غيظا حتى يسكن بالتدريج اما بجامع الا
مساك بالسد على منفذ الغيظ قوله وعن النبي عم ان هؤلاء في امتي قليل الا من
عصم الله يعني كظم الغيظ في امتي قليل الا بعصمة الله لغلبة الغيظ عليهم وقد كانوا
كثيرا في الامم السالفة لتحمّلهم ولذا كان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما بينهم قليلا
فلما تمرن هذه الامة في الغضب لله والتزموا الاجتناب عن المداهنة صار انفاذ
الغيظ عادتهم فلا يكظمون اذا ابتلوا الا بعصمة الله وبهذا تحل الاشكال بانه
كيف يفضل امة على هذه الامة في هذه الصفة الجليلة وكيف يستثني من عصم الله
من القليل لان القليل هم الذين يكظمون لغلبة الحمية ولم يحتج الى ما قال المحقق
التفتازاني ان الاستثناء منقطع وهو ظ اومتصل بما في العلة من معنى العدم كانه قيل
ان هؤلاء في امتي لا يوجدون الا من عصم الله فانه يوجد في امتي قوله والعهد
فيكون الاشارة اليهم وهذا ادخل في المدح وانسب بذكره قبل قوله والذين اذا فعلوا
فاحشة اذ لوكان الكلام في جنس المحسن كان الانسب ان يذكر بعدهم فيكون
ظاهرا في اشتراكهم في هذه المنقبة وكان ضمن مدحهم بذكر محبة الله لهم تحقيق
ان اعداد الجنة لهم ليس كاعداد الشروة لاهل الكفر والخصاصة لاهل الحق
في الدنيا قوله بان اذنبوا اى ذنب كان فان قلت هذا ترديد بين الخاص والعام
فما وجهه قلت بل ترديد بين فرقتين من يستغفر للفاحشة ومن يستغفر لاى
ذنب صدر عنه وكم بينهما ومن خص ظلم النفس بالصغيرة كانه احترز عن
الترديد بين الخاص والعام ونعم الرجاء رجاء القاضي والظلم المتعدي يعم غصب
مال الغير وافشاء الذنب لانه سبب اجتراء الناس عليه ووقوعهم فيه قوله
تذكروا وعيده بل ذكروا ذاته المقدس عن جميع القبائح واحبوا التقرب اليه بالمناسبة
له بالتطهر عن الرذائل قوله فاستغفروا الذنوبهم بالندم والتوبة الندم داخل
في التوبة لانه الندم على السابق والاجتناب عن اللاحق وكانه ذكر الندم
اشارة الى نجاة من ندم ولم يمهل للاجتناب قوله استفهام بمعنى النفي ولهذا صح
الاستثناء المفرغ واما كونه اعتراضا كما تبع فيه الكشاف فغير واجب لجواز كونه
حالا بتقدير القول اى قائلين ومن يغفر الذنوب ولجواز عطفه على مفعول
ذكروا اى ذكروا جواب من يغفر الذنوب الا الله وهو انه لا يغفر غيره يعني ذكروا
انه لا يغفر الا الله فاستغفروه ولم يصروا على ما فعلوا قوله اى لم يصروا على قبيح

فعلهم

فعلهم عالمين به اى بقبحه الجزاء الموعود لترك الاصرار للعلم بالقبح حتى لو ترك
الاصرار للكسالة او بنفر الطبع لم يكن له جزاء لان الجزاء على الكف لا على العدم
والا لكان لكل احد اجرة لا تتناهى لعدم فعل قبائح لا تتناهى لم يخطر بباله وقد صرح
به في بعض كتب اصول الفقه فقوله وهم يعلمون تقييد للمنفي والنفي راجع الى
القيد يعني لم يكن لهم الاصرار مع العلم بالقبح لان المصر مع عدم العلم بالقبح لا يجزى
الجزاء وغير المصر للكسالة ولعدم ميل الطبع لا يبلغه فقول المحقق التفتازاني
ان النفي ههنا راجع الى اصل الفعل من غير تعرض للقيد اى تركوا الاصرار سواء
انتفى العلم اولا اذ الترك مع الجهل بالقبح اولى بالجزاء ونفي المقيد وان كان
في الاكثر راجعا الى القيد مع بقاء الاصل لكن قد يكون لنفي الاصل سواء وجد
القيد او انتفى كما قد يكون لانتفاء القيد سواء انتفى الاصل اولا بذلك فتأمل
واتبع هذا انك قوله مبنية لما قبلها صفت بين فيه الخلود وجريان الانهار تحت
الجنات وانها جزاء عملهم قوله لعل تبديل لفظ الجزاء بهذا ما فات به والكشاف
جعله لمجرد تفنن في البيان والاولى تخريجا لذلك لا ذاك كما لا يخفى قوله قد خلت
من قبلكم سنن اى وقائع سنها الله تع اقول والله تعالى اعلم اراد بالسنن
الاديان السابقة اى قد مضت من قبلكم سنن واديان نسخت وفيه تثبيت
للمؤمنين على دين محمد عم لئلا يهنوا بقول اليهود ان دين موسى لا ينسخ وانه
لا يجوز النسخ عن الله لانه بداء لليهود وحث على قبول دين محمد نبينا وانذار
لهم ان يقع عليهم مثل ما وقع على المكذبين وتقوية لقلوب المؤمنين بانه
سينتصر لهم من المكذبين وقوله وهو زيادة بصيرة اشارة الى ان المراد بالهدى
زيادته والا فالمتقون على الهدى قوله اشارة الى قوله وقد خلت اه وبالجملة
تنبيه على ان ايات الله بيان لجميع الناس لا يختص به واحد دون واحد لكن كونه
هداية يختص بالبعض ولوكان اشارة الى القرآن كان فيه بيان ان رسول الله عم
مرسل الى كافة الناس قوله تسلية لهم على ما اصابهم يوم احد او دعوة اليهود
الى دين نبينا عم يعني لا تهنوا في قبول دين محمد عم لخوف فوت الرياسة لانكم الاعلون
ان كنتم مؤمنين وكلمة ان وقعت موقعها جدا وقوله ولا تهنوا عطف على سيروا
وما بينهما اعتراض او على محذوف اى كونوا مجدين ولا تهنوا قوله ان يمسسكم
قرح قال المحقق التفتازاني يمسكم حكاية الحال لان المساس ماض واما
استعمال ان فبتقدير كان اى ان كان مسكم قرح وان لا يتصرف في كان لقوة دلالته
على المضي او على قيل ان قد يجيء لمجرد التعليق من غير نقل فعله من الماضي الى
المستقبل ونحن نقول والله اعلم الاوجه ان يحمل الاية على انه ان يمسسكم قرح في
سبيل الله فلا تهنوا لان مس القوم اى الرجال قرح مثله والقرح للرجال

لا للفناء فمن هو من زمرة الرجال ينبغي ان لا يعرض عما هو سمتهم بل ينبغي ان يسلى به وبهذا اندفع ان قرح القوم لم يكن مثل قرحهم واجاب الكشاف بانه كان قرحهم يوم احد مثل قرح الكفار يوم بدر وانما يتقوى الجواب لو ساعده التاريخ ولهذا قيل كلا المسّين كان يوم احد كما سيذكره ونقول القرح الذي مس القوم يوم احد مثل ما مس المسلمين لانهم رجعوا خائبين مع كثرتهم وغلبتهم بحفظ الله للمؤمنين والجراح جمع جراحة على ما في الصحاح قوله فيوما نساء ويوما نسر هو من ابيات الكتاب ونسبه ابن مالك الى امرئ القيس قال المحقق التفتازاني فيوما علينا و الاحسن ان يقدر فيوما يكون الامر علينا اي بالاضرار ويوما لنا اي بالنفع فيكون يوما ظرفا سادا مسد القول ويوما نساء من سائني فلان اصيب او نحزن من اساءه اي احزنه ويوما نسر من سره جعله مسرورا وقبله فلا والناس لا يعلمون فلا الخير خير ولا الشر شر هذا كلام ومعنى لا الخير خير و لا الشر شر ليس خيرا من كل وجه ولا الشر شرا من كل وجه بل الخير خير لاحد وشر لآخر وبالعكس والمراد بها اوقات النصر والغلبة لا حاجة الى الايام بل كون الايام لنا اي يكون الغلبة فيها لنا وكون الايام لغيرنا ان يكون الغلبة لهم فافهم قوله اي نداولها بين ليس للتعليل بجعل هذا التقديم كما توهمه عبارة الكشاف اي فعلنا ذلك ليكون كيت وكيت وكلام الكشاف الله بقوله فعلنا ذلك المداولة قوله ايذانا بان العلة فيه غير واحدة قال المحقق التفتازاني اي ايذانا من اول الامر والا فبذكر المعطوف عليه لا يعرف بيان تعدد العلة ولعل المراد ان الحذف للايذان بان العلة المحذوفة متعددة يطول ذكرها بل لا يحيط به العلم واليه اشار بضم قوله وان ما يصيب المؤمن فيه من المصالح لا يعلم فتعين مراد الكشاف بقوله العلة ليست بواحدة ولا خفاء ان فيه مبالغة في الكثرة وتمكينها في الذهن ليس مع الذكر والا ظهر ان المعطوف عليه غير محذوف بل هو المفهوم من قوله وتلك الايام نداولها كانه قال داولنا بينكم الايام لان هذه عادتنا وليعلم والحق والا فنا من قبيل مداولة الايام لعادتنا قوله والقصد في امثاله ونقائضه ليس الى اثبات علمه تعالى ونفيه بل اثبات المعلوم او نفيه ان المثبت هنا هو التميز لا المعلوم الذي هو المؤمنون ويمكن ان يدفع بان المراد ليعلم الثابتون على الايمان والمقصود تحقق الثبات على الايمان بطريق البرهان والمراد بالتميز التميز في الخارج الذي هو كما يتبعه التحقق لا التميز عند الله الذي هو لازم علمه قوله او يتخذ منكم اي يصير شهودا اي على الامم يوم القيمة معدلين بما وجد منهم من الثبات او المراد يصير منكم شهودا على حقيقة دين الاسلام حيث لا ينصرف عنه احد حتى يصير شهيدا بخلاف دين الكفر فانه لا يزال في المنقصة وتنفر عنه اربابه داخلين في دين الاسلام وقسر الظالمين تارة بالكافرين

فيكون

فيكون بيان بعدهم عن الله تعالى وتارة باهل النفاق فيكون ذما لعبد الله بن ابي و واشياعه الذين فارقوا جيش الاسلام ومن فوائد هذا الاعتراض نفي علية محبة الله اياهم لغلبتهم على اهل الدين كانه قيل لا يحب الظالمين ودفع الاعتراض على قوله لا يحب الظالمين ليؤكد نفي صحة تقديم المسند اليه ولما في قولنا من ايهام وجود الحب ونفي الغلبة قوله ليطهرهم ويصفيهم من الذنوب ويحتمل والله اعلم ان يكون المراد تخليصهم وتصفيتهم من المنافقين بان يهرب المنافقون ويبقى المؤمنون قوله ويهلكهم اي كانت عليهم او ويهلكهم بان يجبروا محاربة المؤمنين لغلبتهم احيانا فيهلكوا تحت سيوف المؤمنين قوله ولما يعلم اشارة الى ما فصله الكشاف من ان الكلام كناية فان نفي العلم من لوازم نفي التحقق اذ التحقق ملزوم علم الله ونفي اللازم لازم نفي الملزوم والاحسن ان الكلام على حقيقته والمراد نفي علم يتعلق به الجزاء وفي نفي العلم دون المعلوم تنبيه لطيف للذكي على ان تحقق المعلوم من الغافل بنفي الله لا يعلم الناس لانه زائد وسمعة قوله على ان اصله يعلم فحذف النون لالتقاء الساكنين ومن العجائب ما وقع من المحقق التفتازاني انه جعله حذفا من غير ملاقاة ساكن كما في قوله اضرب عنك الهموم طارقها وفي تقرير الكشاف اشعار الى ان له توجيها آخر حيث قال وقرئ ويعلم الله بفتح الميم وقيل اراد النون الخفيفة بل الى توجيه الوجه الآخر وكانه ما ذكره المحقق التفتازاني حيث قال وقيل هو تحريك لالتقاء الساكنين بالفتح اتباعا للام وابقاء لتفخيم اسم الله هذا ونظيره ما ذكره في الم الله بفتح الميم وكانه لم يلتفت اليه القاضي وجزم بانه ليس تغيير الجزم لكم تبعه وانما ان تكون القراءة مبنية على ذلك الوجه والوجه الآخر غير صاحب القواعد بذلك قوله كانه قال ولما تجاهدوا وانتم صابرون اشار الى انهما من الاحوال المتداخلة لان الظاهر ان المراد الصبر على الجهاد والغرض تقييد الجهاد قوله ولقد كنتم تمنون الموت من قبل ان تلقوه من قبل ان تشاهدوه وتعرفوا شدته والاظهر انكم تمنون الموت قبل الاجل حبا للشهادة والتمني يتحمل جريانه في الحالات فقد رأيتموه وانتم تنظرون ولم يدرككم لان الموت لا يدرك احد قبل الاجل فكونوا متيقنين ان الموت لا يدرك احدا قبل اوانه ولا تخافوا من الحرب وادركوا جزيل الثواب بمزاولة الجهاد قوله او على تمني الشهادة فيه دفع لطيف لما اشكل على الكشاف من انهم كيف تمنوا الموت وفيه غلبة الكفار على المسلمين ودفعه بانه لا يخطر بالبال وتمني الموت في تقوية الاسلام بغلبتهم على المسلمين وذكر الدفع ان التوبيخ لذلك وله دفع آخر وهو ان كل واحد تمنى موته لاعلاء كلمة الله تعالى وتقوية سائر المسلمين ولم يجتمعوا

في تمني الموت بجميعهم حتى يلزم غلبة الكفار ونحن نقول يحتمل التوبيخ على تمني الموت
قبل اوان ملاقاته وبلوغ الاجل روى انه لما رمى عبدالله بن قمئة وفي رواية عتبة
بن ابي وقاص وقيل دهو يرى على صيغة المجهول اي يظن **قوله** فانكفأ الناس اي
انهزموا قوله وشدوا على الكفار بسيفه اي باستعانة سيفه وبما روي انه تفرق
الناس بجمع قبله وقال منهم اقوال تدل على انهم رضوا بترك دينه ظهر وجه قوله مات
او قتل واندفع ما في الكشاف انه لم ذكر القتل وقد علم انه لا يقتل وهو انه توبيخ عليهم
بكونهم في الايمان بابهم وكونهم بحيث لو قتل لرجعوا عنه الى ما كانوا عليه قبله ويمكن
دفعه بوجه آخر وهو ان موته ثم قتل من وجه ... لانه مات بسم اكله بخيبر وهو
من الشهداء كما يدل عليه الاثار **قوله** الا بمشيته جعل الاذن بمعنى المشية وهو الامر
والرجال لان الموت ليس باختيار الميت حتى يتعلق به الامر ويمكن ان يحمل بمعنى الرضا
وسيجي تاويله بالتخلية بين السبب والمسبب وهو جار هنا اي لا يموت الا بتخلية
الله بين الموت والميت **قوله** مصدر مؤكد اذ المعنى كتب الموت كتابا كونه
مصدرا مؤكدا ينافي كونه مؤجلا صفة له نعم لو كان حالا من الموت لكان مصدرا
مؤكدا كما هو المستفاد من المستفيض في المصدر المؤكد **قوله** ومن يرد ثواب
الاخرة نؤته منها اي من ثوابها والاظهر ان المراد من يرد ثواب الدنيا نؤته من الدنيا
اي بعضه الدنيا ومن يرد ثواب الاخرة نؤته بعضا من الاخرة وهو اكرامه في المحشر
وانعامه بشيء من الجنة وما فيها وسيجزي الشاكرين الذين لم يشغلوا الا شاكروا
لما انعم الله عليهم ولم يتوقعوا شيئا في مقابلة عملهم مالا عين رأت ولا اذن
سمعت ولذا ابهم جزائهم ولم يذكره بل سقط الجزاء بذاته من غير ان يكون
لغيرنا مدخلية في الجزاء وهو ان يكون الجزاء ذاته تعالى اي تجلي جزائه **قوله** ووجهه اي
وجه جعل كاين ككاعن وجعل الهمزة مقابلا للعين دون اللام ان الهمزة ليست
مدغوما بل نقل بعد جعل المركب ككلمة واحدة ما هو بمنزلة العين الى موضع ما هو بمنزلة
اللام اذ الكاف صار بمنزلة الفاء والياء الاولى بمنزلة اللام والهمزة بمنزلة العين
قوله علماء اتقياء يعني انه منسوب الى الرب لانه انسب بمقام التحضيض على القتال
والجهاد اذ فيه تعظيم المقاتلين بنسبتهم الى الرب **قوله** وقيل جماعات والربي
منسوب الى الربة وهي الجماعة للمبالغة اي النسبة للمبالغة كما في احمري والكسر في
كالضم على خلاف القياس من تغييرات النسبة ويؤيد الاول انه قرئ بالتشديد اورد
عليه ان كاين ككم للتكثير فقد افاد كثرة النبي المقاتل ثم يؤيده ما روي عن سعيد
بن جبير ما سمعنا بنبي قتل في القتال ويمكن دفعه بانه لا يمنع التاييد امكان
تصحيح الخلاف بتكلف وهو اعتبار الكثرة مع الافراد للعبر في ضميره **قوله** لانه يطلب
من نفسه ان يكون لمن يخضع له والاوجه انه يطلب ان يكون كالمعدومات لغيره رتبة

كالمعدوم

كالمعدوم في مقام الخضوع **قوله** ثم طلب التثبيت في مواطن الحرب والنصر على العدو
ليكون عن خضوع وطهارة قوله ليكون تعليل لتاخير طلب التثبيت المستفاد من ثم وقوله
عن خضوع مستفاد من اضافة الاسراف الى انفسهم وطهارتهم مأخوذة عن تقديم طلب
الغفران لموقع الاجابة ونحن نقول طلبوا الغفران اولا ليستحقوا طلب النصر على
الكافرين بتحققهم بطهارتهم عن الذنوب عليهم وهم ما طوعوا بالذنوب ومن مضمون
قولهم انهم مع كثرتهم المعظمة التي دل عليها زيادة المبالغة في الكثرة حيث ذكر الوصف
بالكثرة بعد لفظ الربيون لا ينظرون الى كثرتهم ويسندون ثبات اقدامهم الى الله
ويطلبون منه النصر وفيه كمال التعظيم حين الابتلاء بالعدو **قوله** لدلالته على حقيقة النسبة
لانه يدل على ان نسبة القول اليهم نسبة الشيء الى فاعله لا الى مفعوله **قوله** فاتاهم الله
ثواب الدنيا وحسن ثواب الاخرة واحسنهم وهو اجزل ثواب وفيه تنبيه على ان من لم
يطلب من الله الا التوفيق للعبادة معرضا عن طلب نفعه يؤتيه الله منافع الدنيا
والاخرة ويحبه بالمحبة **قوله** نزلت في قول المنافقين وعلى جميع الاقوال معناه
انهم يردوكم على اعقابكم من المراتب الدنية التي وقاكم ربكم منها الى هذه المرتبة العلية
يرشدك الى هذا المعنى قوله تعالى لقد خلقنا الانسان في احسن تقويم ثم رددناه اسفل
سافلين الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم اجر غير ممنون **قوله** يريد ما قذف
في قلوبهم هذا مشكل لان السين وصيغة الاستقبال يدل على رعب بعد النزول
وما القي يوم احد قبل النزول فالاعتماد على ما قيل على خلاف ما يشهد به سوق بيانه
موافقا للكشاف الا ان يقال السين لمجرد التاكيد مجردا عن التسويف وتلقى حكاية
الحال الماضية **قوله** وهو كقوله ولا ترى الضب بها ينجحر اولها لا تفزع الارنب
اهوالها بصف مفازة بانه لا وحش بها يريد الاستشهاد على انه قد ينفى المقيد
ويراد انتفاء المقيد والقيد على خلاف ما هو الشايع من قصد انتفاء القيد وحفظ
المقيد واول البيت شاهد آخر ونحن نقول والله اعلم الحجة على الاشراك تحت
قدرته تعالى لو شاء دانها اذ لو امر باشراك الاصنام به في العبادة لوجب العبادة
قوله ومنه السليط هو الزيت عند عامة العرب ودهن السمسم عند اهل اليمن كذا
في الصحاح بمعنى حديد اللسان على ما فيه **قوله** يستعون ان يرود السهم والفشل
الجبن وضعف الراي والحمل على ضعف الراي محافظ واما على الجبن فلا الا ان يقال
اريد الجبن من فوت الغنيمة **قوله** ما تحبون من الظفر والغنيمة يعني عصيتم في مقابلة
الانعام او عصيتم بعد ما اراكم ما تحبون امتحانا بكم وقدم من يريد الدنيا لكثرتهم
بالنسبة الى من يريد الاخرة وقد جواب اذا امتحنكم وهو لا يلايم قوله ثم صرفكم
عنهم ليبتليكم فالاولى تقدير الكشاف منعكم نصره **قوله** حتى حالت الحال كانه حمل قول
الكشاف وحالت الريح دبورا وكانت الصبا على الكناية عن تغير ريح الدولة على

ظاهره قوله ولقد عفا عنكم تفضلا اى محا هذا الذنب عن صحيفة اعمالكم او عفا عنكم حيث صفحكم عن ان يستاصلوكم عن غلبتهم عليكم قوله اى فاساكم فى الاغتمام من اسيتم بالم اى جعلته استوى فيه والباء للسببية او للبدلية كما فى الاحتمال الاول قوله ونعاسا بدل منها قال المحقق التفتازانى على ان الامنة كانت النعاس وعليه جعلها حالا من النعاس كهذا وانما لم يجعل نعاسا حالا من الامنة لوجوب تقديم الحال على ذى الحال اذا كان نكرة صرفة والاوجه جعله بدل اشتمال والاظهر ان المراد نزل عليكم الامنة فى حال نعاسكم لان الامنة فى هذه الحال من اعظم النعم اذ لو كان غلبة الكفار وجراتهم باقيين فى وقت النعاس لكان الامر صعبا فالتقدير وقت نعاس وح قوله وطائفة قد اهمتهم انفسهم حال فالمعنى انزل الله عليكم الامن فى حال عجزكم بالكلية اذ كنتم قسمين قسم فى النعاس وقسما لا مبالاة لهم بالدين والرسول وفى كونه مفعولا له للنعاس تقديم معمول المصدر عليه وعلى هذا يجوز ان يكون حالا ومفعولا له وقوله بمعنى ذوى امنة دون قوله بتقدير ذوى امنة ليشمل الاطلاق الذى هو الابلغ والتقدير وقوله كانها المرة لتردده فى انها المصدر والمرة اذ المصدر يجى بهذا الوزن كالرحمة قوله ردا على الامنة اى ردا للضمير والنعاس بجعله بمنزلتها لكونها عينه قوله اوقعتهم انفسهم فى الهموم او ما بهم الاهم انفسهم قال المحقق التفتازانى اهم الامر كان مهما له معنى بشانه واهم اقلقه واحزنه والاول من الثانى والثانى من الاول والحصر مستفاد من المقام كهذا والاوجه لترك اعتبار الحصر الاول قوله غير الظن الحق الذى يحق ان يظن به وضمير يظن الى الظن يقتضى جعل الظن بمعنى المظنون ودانيا فى جعله مفعولا مطلقا فكانه اسند اليه مجازا وكذا ان يجعل الحق بمعنى المطابق اى غير الظن المطابق قوله وظن الجاهلية بدل يعنى لا اجرهم فى هذا الظن وليس ظنا لمجتهد بل ظنا اهل الكفر وفيه تعيير بين واشعار بانهم نبذوا كتاب الله وراء ظهورهم وصاروا من جملة الجاهلية وفى قوله بالملة الجاهلية وامثالها اشارة الى توجيهين اوضحهما الكشاف من اضافة الظن الى مصدر الصفة دلالة على اختصاص المضاف بمصدره فوضع الجاهلية مكان الجاهل ولم يقل ظن الجاهل بيانا لاختصاص الظن بالجهل كقولهم فاتم الجد فقوله الجاهلية صفة للملة اى ملة هى جاهلية وعين الجهل ومن تقدير المضاف اى ظن اهل الجهل قوله وهو بدل من يظنون بدل اشتمال لان قولهم هذا ناشى من الظن ومما كان سوال الكشاف هنا فان قلت كيف صح ان يقع ما هو مسئلة عن الامر بدلا من الاخبار بالظن قلت كانت مسالتهم صادرة عن الظن فلذلك جاز ابداله منه هذا ضعيف اذ ليس ابدال المسئلة هنا بل ابدال القول بعبارة السوال الناشى عن الظن والقول ايضا خبر وان كان المقول انشا ولا بعد فى ابدال الناشى عن الشى بدل اشتمال وان كان احدهما خبرا والآخر انشاء لم يلتفت

اليه

اليه واعرض عنه بالكلية قوله هل لنا من الامر اى هل لنا من الامر النصرة او النظر الموعود من وعد النصر والظفر كما اخبر به رسول الله وقد صرح به الكشاف وظ قوله مما امر الله ووعد من النصر انه جعل الامر بمعنى الايجاب واخذ وعد النصر من انه كان مع هذا الامر فالمعنى انه هل كان لنا امر بالجهاد وكان خروجنا بامر الله ويحتمل ان يكون مراد القائلين هل لنا من امر التدبير والمشورة شى يستشيرون الى ان الراى رايهم والناس على خطا فى متابعة امر النبى عم قوله فى الغلبة الحقيقية لله هذا لا يلائم جعل الامر بمعنى الايجاب الا ان يقال اثبات الغلبة لله دليل على ان الامر كان من عنده لان الخصم عارض بان الامر لم يكن من عنده متوصلا بغلبة العدو وفى قوله واوليائه ايماء الى ان كون الامر لله كناية عن كون الامر والغلبة لاوليائه فان الله مستغنى عن ان يوصف بكونه غالبا قوله حال من ضمير يقولون ولهذا جعل قوله قل ان الامر كله لله اعتراضا ويحتمل ان يكون قوله قل ان الامر كله لله متصلا بقوله يقولون اى قل ردا لقولهم ذلك وح يكون قوله تخفون حالا من فاعل قل والرابط لكم قوله او استيناف على وجه البيان اى جواب عن سوال للاستيضاح كانه قيل ماذا يخفون اولسنا فى معنى استبداد كلام لكونه عطف بيان وكلام فى الاول الظهر اذ الظ ح ان يقول او بيان لان البدل ايضا استيناف بهذا المعنى قوله اى لخرج الذين قدر الله عليهم القتل الظ الابلغ ان يراد بمعنى كتب عليهم القتل الكفار القائلون اى لخرج الذين يقتلون من بينهم الى مضاجع المقتولين ولم ينج من القتل احد منهم مع تحصنهم بالمدينة وتحفظهم فى بيوتهم والمعقب ما يجى عقيب الشى ولا معقب لحكمه انه لا يجى عقيب قضائه بتغيره قوله او على قوله لكيلا تحزنوا فيه بعد بل لا بد لتقديم المعطوف اعنى قوله ثم انزل عليكم على ما هو من تتمة المعطوف عليه اعنى قوله وليبتلى الله وقوله وليمحص من سنا الله وحكمته قوله يعنى ان الذين انهزموا يوم احد مبنى هذا التفسير على انهم يجعل الزلل الدال عليه الاستزلال نفس التولى بل المشار الى ان التولى والحرمان عن الثبات كان بشوم استزلال الشيطان اياهم ببعض ما كسبوا من تركهم المركز والحرص على الغنيمة والحياة فمنعوا التاييد وقوة القلب والمراد ببعض ما كسبوا الذنوب اذا كان ما كسبوا اعم من الذنوب والخيرات وفيه ان الذنب المختلط بالحسنة يمنع التاييد فما بال الذنب الصرف او المراد بما كسبوا الذنوب وفيه اشارة الى ان ما اصابهم بسبب بعض الذنوب لان الله يعفو عن كثير ومبنى التفسير المشار اليه بقوله وقيل انه جعل الزلل عين التولى يعنى كان توليهم بسبب طلب الشيطان ذلك منهم باستعانة بعض ما كسبوا من الذنوب قبل ذكر اما لان الذنب يجر الى الذنب واما للخروج من ملاقاة الله تعالى مع الذنب وذكر وجهين اخريين لطلب الزلل فى الكشاف بجعل بعض ما كسبوا اما عبارة عن قبول تزيين الشيطان الهزيمة فى نظرهم واما عبارة عن تركهم المركز ولم يلتفت

اليهما لا انهما دا فلاف فى الوجه الثانى لان قبول تزيين الشيطان وترك المركز داخلان فى الذنوب
المتقدمة على التولى ولا يخفى ان قوله واستزلال الشيطان توليهم معناه ان الزلل الذى
يدل عليه الاستزلال هو التولى و يحتمل والله اعلم ان يكون المعنى انه استزلهم الشيطان
فى بعض ما كسبوا فيكون المراد منه تعييبهم بان لهم طاعات فى هذا اليوم وانما الذنب
فى بعض ما كسبوا ولقد عفا الله عنهم فلم يرجعوا كما ذهبوا الى الجهاد بل مع بقاء راس
المال وهو الايمان بالله ورسوله ربا ربا كثيرة هو الطاعات المقبولة وانما خسروا ببعض
ما كسبوا ولقد انجبر بعفو الله تعالى قوله يا ايها الذين آمنوا لا تكونوا كالذين كفروا فان من
تشبه بقوم فهو منهم قوله وقالوا لاخوانهم لاجلهم ومنهم جعل اللام للتعليل وجعله
الحاجب بمعنى عن وهو يصح ان يكون معناه مخاطبة الاخوان كما هو المتبادر لدلالة لو كانوا
على انهم كانوا غائبين حين هذا القول كما سيصرح به ويصح ان يكون جعل القول لاخوانهم
باعتبار البعض الحاضر وجعل ضمير لو كانوا اليهم باعتبار البعض الغائبين اذ الاسناد
الى الجمع باعتبار البعض شايع قال قوم هم قتلوا اميم اى قوله اذا ضربوا فى الارض وابعدوا
للتجارة او غيرها من الجهاد وانما قوبل بقوله او كانوا غزى باعتبار ان الغزا قد يكون بدون
السفر كما وقع فى احد قوله وحقه اذ لقوله تكنه طابق على حكاية الحال الماضية فيه
استشكال قوى وهو ان الماضى مع اذا كلمة استقبال ولا يكون بمعنى الحال فكيف
يصلح لحكاية الحال الماضية بفرض ذلك الزمان موجودا او فرضك فى الزمان الماضى
متكلما فيه فالوجه ان قالوا للمستقبل جعل ماضيا لكونه اخبارا عن لا خلاف فى اخباره
اى لا تكونوا فيما بعد كما يكون الذين يكفرون ويقولون واما الاشكال ان زمان
القول ليس زمان الضرب بل بعد الموت فمندفع بان فى النظم ايجاب الظهور المراد
والتقدير اذا ضربوا فى الارض وماتوا او كانوا غزى وقتلوا او زمان وقوع الضرب
والموت او الكون غزى والقتل زمان ممتد فيصح ظرفا للقول الواقع فى بعض اجزائه
قوله جمع غاز كعاف وعفى ولما كان جمع الفاعل على فعل كفاسق وفسق قليلا سيما
فى المنقوص اوضحه لعلم لو قوعه فى شعر امرى القيس قوله على ان اللام لام العاقبة
دون الغرض قوله فان فى التغيم ومضادتهم اه هذا اذا جعل الحسرة حسرة الدنيا ولك
ان تجعلها حسرة فى قلوبهم فى الآخرة حيث يرون انه فاتهم بهذا الاعتقاد ما نال غيرهم
من الدرجات العاليات وانما قال فى قلوبهم مع ان الحسرة لا يكون الا فيها للدلالة
التمكن فى قلوبهم بحيث لا تزول عنها قوله اى هو المؤثر فى الحيوة صرف قوله يحيى عن
ظاهره وهو احداث الحيوة ليلايم قولهم لو كانوا عندنا ما ماتوا لان الملايم له هو بقى
الحيوة والواو فى قوله والله يحيى للحال فلا يرد انه لا يصح عطف الاخبار على الانشاء
قوله تهديد للمؤمنين او تقرير لقوله والله يحيى ويميت اى الله عالم كمال العلم
باعمالهم ويعلم انه لا احياء ولا اماتة فيما بين اعمالهم فلا ريبة فى صدقه ومطابقة

اجباره

اخباره بانه المحيى والمميت لا غيره قوله ولئن قتلتم فى سبيل الله او متم فيه بشارة للخارج
فى سبيل الله بانه لو مات او قتل فيها سيان فى نوال المغفرة والرحمة قوله الى
معبودكم الذى توجهتم وبذلتم مهجكم لوجهه اه يفيد بيان انه ضعف ولئن متم او قتلتم
بما هو فى سبيل الله والا ينبغى ان المراد ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون
فاسعوا الى ان يكون قتلكم او موتكم بما يرضى به عنكم فيكون فيه وعيدا ووعدا
ينفع شقيا وسعيدا قوله وما مزيدة للتاكيد والدلالة اى مزيدة لتاكيد الدلالة
على ان لينه لهم ما كان الا برحمة من الله تعالى والا فالحصر يستفاد من التقديم وبيين
فى زيادة ما الا تاكيده قوله وهو ربطه على جاشه الجاش بالهمزة روع القلب اذا
اضطرب عند الفزع فلان رابط الجاش وربيطه اى قوى القلب قوله لتفرقوا
عنك ولم يسكنوا اليك فلا ينتظم ما بعثته من هدايتهم وارشادهم الى الصراط
قوله فاعف عنهم فيما يختص بك اوفى ما انت فيه بين العفو والانتقام فى حكم الله
لان رحمة الله سبقت غضبه ولا تكن لو لم تعف وتستغفر الله لهم لكنت ممن
يقولون ما لا يفعلون قوله فاذا عزمت فتوكل على الله فيه تصديق للجزم
حيث لا ينبغى لنبى ان يلبس لامته فيضعها حتى يقاتل قوله ان الله يحب المتوكلين
فينصرهم ويهديهم الى الصلاح الاعذب ان يقنع بمحبة المتوكلين فى اختيار التوكل
ولا يتوسل فيه بان محبته سبب النصر والهداية الى الصلاح لانه لا غاية لكل
ما يطلب الا رضاه ومحبته قوله ان ينصركم الله كما نصركم يوم بدر فلا غالب
لكم لو كان المراد كنصر بدر لكان المناسب فانتم الغالبون فالاوجه ان ينصركم
الله كما نصركم الله يوم احد بعد غلبة الكفار فلا غالب لكم وفيه بيان ان نجاتكم
من ايدى الكفار وانصرافهم عنكم بنصر الله وهو معنى قوله وان يخذلكم
كما خذلكم فى يوم احد اول الامر فمن ذا الذى ينصركم من بعده وهذا فى مبالغة
نفى الناصر كمبالغة نفى الجنس فى نفى الغالب لا ستوائهما فى الانكار فالكلام فى نفى
الغالب والناصر على سبيل التقييض قوله فان النبوة تنافى الخيانة قد صرح بوجهه
نفس النظم حيث قال ومن يغلل يأت بما غل يوم القيمة فانه دل على ان الغال
يهان فى الغاية يوم القيمة وشان النبى ان يكون فى غاية الرفعة فى ذلك اليوم قوله
والمراد منه اما براءة الرسول الاظهر ان المراد تقديم عقايد الامة لان من يعتقد هذا
بالنبى يخرج عن ربقة الاسلام بل الاظهر بيان تحريم الغل فى جميع الاديان حيث نفى
كونه عن جميع الانبياء قوله ولا تقسم الغنايم لم تقل كما لم يقسم يوم بدر على ما فى
الكشاف لاختلاف الرواية فيه او لترجيح رواية الغنيمة قوله انه بعث طلايع جمع
طليعة وهم من يبعث من الجيش ليطلع على حقيقة امر العدو وقوله فغنم رسول الله
اى بعد بعثهم وقوله ولم يقسم للطلايع اى لم يحفظ قسما للطلايع قوله فيكون

تسمية حرمان بعض المستحقين تغليظا ومبالغة ثانيهم تغليظا للشان وم حيث سمى ادنى دلالة منه غلولا قوله وكان اللايق بما قبله اذ تعالى ثم توفى ماكسبت اه يحتمل والله اعلم ان يكون المراد توفى منه كل لها حق فى تلك الغنيمة ماكسبت من نقصان حقه من غله فح يكون النظم على مقتضى النظ ويلايم كل الملايمة قوله وهم لا يظلمون مكلمة ثم للتفاوت بين حمله ماغل وبين جزائه او للتراخى الزمانى اى بعد حمله ماغله بمده مديدة وجعله مشتهرا فيما بين الناس مفتضحا حاملا ما غله يوفى منه كل نفس قوله على البناء للمفعول فى الكشاف ينال اغله وجده غالا قوله افمن اتبع رضوان الله ثم قيل وما ويه الجنة ونعم المصير اشارة الى ان رضوان الله ليس مما يتلم اليه فى نظر العارف مثوبة اخرى بل كل سواه مضمحل فى جنبه بل فيهم معه احسن من الجنة بدونه وضم مع السخط ان ماواه جهنم لان اصحاب السخط كالانعام بل هم اضل لا يدركون قبح السخط غاية ادراكهم تعذيب البدن وقوله وبئس المصير اما معترضة لذم ماواهم واما معطوفة على جهنم بناويل ومقول فى حقه ماواهم بئس المصير قوله يجب ان يخالف الحال الاولى و وذلك لان الصيرورة للانتقال من حال الى حال ولا يختلج فى القلب ان الصيرورة من الموضوعات الناقصة فلابد لها من اسم وخبر لان الاسم والخبر انما يلزم الفعل دون المصدر وفيه بحث لان مصدر كان الناقصة معنى حرفى لا يعقل بدون المتعلق فلابد من القول بانه مستعار عن معناه الحرفى بمعنى اسمى هو الانتقال والظ ان المصدر اسم مكان وكذا ان يجعله مصدرا والحال الاولى اما فراغهم عن عذاب جهنم قبل دخولها واما كونهم فى الجنة بحسب الفطرة والاستعداد والاول ابعد عن التكلف والثانى ادخل فى التحسر والتلهف قوله شبهوا بالدرجات لما بينهم من التفاوت فى الثواب والعقاب اوهم ذووا درجات بجعل الاعمال درجات ويحتمل ان يكون تشبيهم بالدرجات فى انهم وسائل الصعود الى النعم والهبوط من قربه الى اسفل السافلين وتخصيصهم مع ان نعمة البعثة اى انما جعل الى نكتة التخصيص بجعله قوله من انفسهم على من نسبهم او من قومهم او من جنسهم عربيا اما لو حمل على جنسهم ادميا او نسبهم من آدم لم يحتج الى هذه النكتة بل يحتاج الى نكتة تخصيص الآدم بالانس دون الجن وفيه ايضا رد على القائلين بانه لم يبعث ملكا قوله من نسبهم او من جنسهم فيه رد لقولهم ان الله لم يبعث ملكا والاولى ان يفسر من نسبهم بكونه من ولد ابراهيم لا من ولد اسمعيل كما فى الكشاف ليشمل المنة بنى اسرائل ويفيد انه مبعوث اليهم ايضا والاظهر ان يراد باشرفهم اشرف المؤمنين فيتناول جميع الانبياء ويكون من بيانية ويحتمل ان يراد بقوله من انفسهم الامى الذى لم يكتب ولم يقرا وجه المنة ان نبوته ظاهرة كمال الظهور لان تلاوة الامى وتعليم الحكمة من اظهر المعجزات قوله المعنى ان الشان اى التقدير وانه والاسم المصدر ضمير الشان وفيه بحث لما ذكره ابن الحاجب فى الكافية ان حذف ضمير الشان منصوبا

ضعيف

ضعيف الا مع الجعل ان اذا خففت اى مع تخفيف ان المفتوحة والظ ان يكون التقدير وانهم كانوا من قبل لفى ضلال مبين كما يقتضيه السوق بل الظ ان لا حذف لان المكسورة المخففة يدخل على الافعال الداخلة على المبتدء ويمكن دفع البحث بان الكشاف والقاضى لم يريدا بقولهما وان الثانى تقدير ضمير الشان بل جعله الجملة حالا بتاويل والقصة وذلك لئلا يختلف زمان الحال والعامل فان زمان الكون فى ضلال مبين قبل زمان التعليم لكن كون القصة ذلك مستمر وهذا تاويل شايع مشهور فى الحال الذى يتقدم زمان تحققه زمان تحقق العامل فاحفظه ولا تغلطه قوله والواو عاطفة للجملة على ما سبق والمناسبة انه استزلهم الشيطان ويقولون من اين هذه المعصية من النبيين ان ذكر عصارة حصيانهم ويحتمل العطف على قوله ولقد من الله يعنى وجود الرسول نعمة منه تعالى وانتم تريدون ان تنسبوا المعصية اليه وتجعلوها بسببه قوله مثل افعلتم كذا وقلتم الاظهر انه معطوف على القول المحذوف اشارة الى ان قولهم كان غير واحد بل قالوا اقوالا لا ينبغى ان يقولوا كما لو الاظهر لما وعدكم الله النصر بشرط الصبر والتقوى لم تصبروا لما اصابتكم مصيبة قد اصبتم اى من العدو مثلها قلتم انى هذا وجعل الضعف قتل سبعين واسر سبعين بجعل الاسر كالقتل اولانهم كانوا قادرين على القتل وهو كان مرضى الله فعدم القتل كان من عندهم فتركه مع القدرة لا ينافى الاصابة قوله ان يصيبهم بكم ويصيبهم منكم قال المحقق التفتازانى ان اصاب منه حظه ونال منه ما اراد واصاب به جعله واحد من العدو ما اراد قوله يريد يوم احد هذا من دأب العرب حيث يسمون الوقايع بيوم فلان فوسم بيوم التقى الجمعان ولا يبعد بيوم التقى الجمعان يوم احد ويوم بدر ليكون بيانا لان دولة المؤمنين والادلة عليهم كلاهما باذن الله تعالى وان اصابة الغلبة والهزيمة كلاهما من عنده والخير والشر كل من عنده قوله وليعلم المؤمنين وليعلم الذين نافقوا مشترك بين اليومين لانه فى بدر ايضا تميز المؤمنون من المنافقين الا انه قصر ما وقع منهم يوم احد دون بدر لانه كان حديث العهد وكثيرا قوله فهو كاين تقتضاه بيان لحاصل المعنى لا التقدير والا فالمختار تقدير الخبر الظرف بالفعل والتقدير فقد حصل باذن الله وما ذكره المحقق التفتازانى فباذن الله يكون او يحصل ضعيف وقوله وتخليته اشارة الى ان الاذن ههنا مجاز عن التخلية بين الكفار وبينهم وعدم منعهم عن التسلط عليهم اذ حقيقته وهو الامر والرضا منتفية ههنا ودفع الاشكال ان الاصابة ليست بسبب التخلية بل الامر بالعكس فيما هو المشهور من ان القصد الى سببيها للاخبار بكونه باذن الله كان فما بكم من نعمة فمن الله قوله وليتميز المؤمنون والمنافقون فيظهر ايمان هؤلاء وكفر هؤلاء قد قدر سابقا ان اثبات علمه تعالى كناية عن معلومه على وجه البرهان والمعلوم ههنا الايمان والكفر وهما ثابتان قبل اصابة ما اصابتهم فاول

تا قوله

المعلل بظهور الايمان والكفر فكانه قيل ليعلم ظهور ايمان هؤلاء وظهور كفر هؤلاء والاظهر
ان يؤول ثبات المؤمنين على الايمان وعدم ثبات المنافقين عليه وقد صرح الكشاف
بان قوله وليعلم عطف على قوله باذن الله عطف سبب للاصابة على سبب والابلغ
ان يجعل معطوفا على العلة المقدرة اشعارا بان العلة في ذلك غير واحدة بل فيه ما لا يعلم
من الفوايد المكثرة وكانه ابهمه ليحمل على اي مذهب يمكن والاظهر ان يكون العلة
المقدرة علة للاذن فتامل قوله عطف على نافقوا داخل في الصلة او كلام مبتدا
اعتراض للتنبيه على كيفية ظهور نفاقهم او عدم ثباتهم على الايمان او عطف قصة
على قصة وانما قال داخل في الصلة دفعا لتوهم تقديرنا فقوله ابتداء كلام قوله
تقسيم للامر عليهم اي للشان او الامر المقابل للنهي وقوله دفعا عن الانفس والاموال
يحتمل دفع الكفار عن انفسهم واموالهم ودفع المؤمنين عن انفسهم واموالهم اي قاتلوا
لله او للنفاق الا ظهر فيه عن انفسكم واموالكم قوله لو نعلم ما يصح ان يسمى قتالا
ويحتمل ان يكون المراد لو نعلم قتالا في سبيل الله لاتبعناكم ويحتمل ان يراد لو نعلم
قتالا معنا لاتبعناكم لكن ليس للنبي الف معنا مضا دق ولا قصد لهم الا مكهم والدخل
بالتحريك الفساد قوله هم للكفر يومئذ اقرب الايمان يعني لم يصر كفرهم صريحا بل ترجح
احتمال كفرهم وقد دل به على انهم لم يستحقوا على ان يعامل بهم معاملة الكفار وقيل
لا يتعدى القرب الا بمن او الى فدفع بان اللام بمعنى الى وكانه وجد بمعنى الى دون
من وكانه لا باد التعدية قبل المعنى هم لاهل الكفر اقرب نصرة منهم لاهل الايمان
ليتعلق الامر بالنصرة المقصودة في النظم ولكن ان يجعل اللام للتعليل ويجعل
التقدير هم لاجل كفرهم يومئذ اقرب من الكفر منهم من المؤمنين لاجل ايمانهم
قوله يقولون بافواههم بيان لحالهم مطلقا لا في هذا اليوم ولذا فصل عما سبق وقوله
والله اعلم بما يكتمون جملة حالية للتنبيه على انه لا ينفعهم النفاق والمراد اعلم منهم لان
الله تعالى يعلم بنتيجة اسلامهم وما لها قوله واضافة القول الى الافواه تاكيد وتحقير
اي تاكيد لصدور القول منهم والتحقير لقولهم اذ لا حقارة للقول فوق ان لا يتجاوز
الفم وفي الكشاف ان ذكر الافواه مع القلوب تصوير لنفاقهم وان ايمانهم موجود
في افواههم معدوم في قلوبهم قوله دفع بدلا من واو يكتمون او على الذم ويحتمل
النصب البدل عن الذين نافقوا وابدال الكل للظاهر من الضمير اوجه
اي الاستشهاد بقول الفرزدق على جوده لصفى بامان حاتم حيث جعل حاتم بدلا
من ضمير جوده وفاعل صفى ضمير راجع الى الحاتم في المصرع السابق وهو على حالة
لو ان في القدم حاتما وتمام الشعر فلما تصافنا الاداوة اجهشت الي غضونه
العنبري الجراضم فجا بجلمود له مثل راسه ليشرب ماء القدم بين الصرايم
على حالة البيت التصافن اقتسام الماء بالحصص عند ضيقه وذلك يكون بوضع

بجر في الكماس فيعطى الرجل قدر ما يغمره ويسمى ذلك الحجر مقلة على وزن دفعة
والاداوة المطهرة والاجهاش تفزع الانسان الى غيره مع تهيئ للبكاء كالصبي الى
الام والغضون مكاسر الجلد كالجسن يعني لما اقتسمنا الماء عند ضيقه تفزع الى
مكاسر جبين العنبري اي الرجل المنسوب الى بني عنبر الجراضم اي الاكول فجاء بجلمود
ويجعله مقلة كراسه في العظم ليشرب ماء القدم بين الصرايم اي بين مواضع
منقطع الرمل جمع صريمة ويكون منقطع الرمل محل فقد الماء جدا وانما اسند التفزع
الى الجسن لان اثر التفزع يظهر فيه قوله قد يكون الامر بالعكس في الكشاف روي انه
مات يوم قالوا هذه المقالة سبعون منافقا فقد جعل قعودهم سببا
للموت بعدد المقتولين للقتال ليعلم ان قعودهم لم يكن سبب نجاة وقتالهم
لم يكن سبب موتهم بل جاء الاجل ولا مدفع له قوله والخطاب لرسولهم او لكل احد
والاظهر ان يكون خطابا لكل احد من الذين قالوا لاخوانهم داخلا تحت قل قوله بالتاء
على اسناده الى ضمير الرسول فهذا يلايم كون الخطاب للرسول كما ان جعل
الضمير لمن يحسب يلايم كون الخطاب لكل احد والانسب بسابقه ان يجعل الخطاب
وضمير الغيبة للمنافقين لانه الذي حسب المقتولين في سبيل الله امواتا كما يفيده
قوله فادرءوا عن انفسكم الموت وانما عبر عن اعتقادهم بالظن مع صرفهم بذلك
اشارة الى ان اعتقادهم في الضعف كالظن لانه في معرض الزوال واسناده
الى الذين قتلوا لا يخلو عن فساد لانهم يتيقنوا كونهم احياء فكيف يبنى عن الظن
بكونهم امواتا الا ان يجعل نفيا لانه جاء تاكيد النفي وان قل ويمكن ان يكون نهيا
عن حسبانهم انفسهم امواتا في وقت ما وقوله بل احياء بتقديرهم احياء مناسبهم
جدا لافادته الاستمرار واما قراءة النصب فلا يلايمه لان الملايمة امرهم بالتيقن
لا بالحسبان الا ان يقال تقديره احسبوا للمشاكلة قوله لانه في الاصل مبتدا وجاز الحذف
كما يشهد به دفع احياء وانما احتاج الى تعليل جواز الحذف لانه اشتهر انه لا يجوز حذف
احد مفعولي باب علمت مقتصرا لان الجملة بتمامها مفعول به بمنزلة واحدة فحذف
جزء منها كحذف جزء الكلمة ومحصل توجيه الحذف انه جوز الحذف نظرا الى اصله
لا الى حالة الان وذكر صاحب التسهيل ان الحذف جائز قليلا وقيل الجواز مذهب
الاخفش والمنع مذهب سيبويه ومنهم من وفق بين كلامي المانع والمجوز بان
المنع من الحذف نسيا كما في فلان يعطي درهما والتجويز للحذف المنوي قوله ذووا
زلفى منه اي ذووا قرب من الله يعني ليس عندهم هنا للقرب المكاني لاستحالته
ولا بمعنى في علمه وحكمه كما في قولهم هو كذا عند سيبويه لعدم مناسبة المقام بل بمعنى
القرب والشرف كذا ذكره المحقق التفتازاني ولا يخفى مناسبته في علم الله تعالى
بالمقام لدلالته على التحقيق بلا شبهة وانما يكتب الالف في ذووا على مذهب

من كتبه في شارح الحرفي حواشي الكشاف للمحصل الخليل يكتب الالف عند ضمير الجماعة فرقا
بينه وبين ساير الواوات وغيره لا يكتبها جريا على القياس اذ الخط يتبع اللفظ
والالف في اللفظ قال المحقق التفتازاني ان كان اعتذارا عن كتبته للالف في ذووا
فليست الواو ضميرا وان اراد المنع فله وجه لانه ليس من الشنايع لكن الواقع من
الثقات كتبة الالف في ذووا فكان المقصود هنا ان الخليل يكتبها بعد ضمير الجمع وكذا
في ذووا لانه صيغة جمع على التشبيه قوله والمعنى انهم يستبشرون يحتمل والله اعلم انهم
يستبشرون باخوانهم الذين لم يلحقوا بهم انه لا خوف عليهم من جنتهم ولا هم يحزنون
من جنتهم لانه كل حوثهم في ذمتهم ومخاصمهم معهم سيرضيهم الله ويمنعهم عن
مخاصمتهم قوله حرف ورفع محذور حرف بلا تنوين لتقدير الاضافة كما في
بين ذراعي وجبهة الاسد قوله يرزقون من الجنة وهو تاكيد لكونهم احياء كما
ان ما بعده تاكيد لكونهم عند ربهم قوله في اجواف طير خضر قال المحقق التفتازاني
قيل هو على ظاهره وارواح الشهداء اي نفوسهم التي بها الادراك والتميز تحل ابدان
الطيور الخضر المتنعمة في الجنة فيتلذذ بذلك او تتمثل طيورا خضرا او يتعلق بها
فيمن جعلها مجردة وقيل المراد انها تتعلق بالافلاك والكواكب فيلتذ بذلك او يكتسب
زيادة كمال وهذا يلايم القناديل المعلقة تحت العرش هذا كلامه يريد ان كونها
في اجواف طير خضر وورود انها الجنة عن تحليها بخصال كريمة وصفة لترقيها
في مراتب الالتذاذ والكمال ونحن نقول من لم يرض بكون الحديث على ظاهره بالغ
في سد باب التناسخ قوله ويجوز ان يكون الاول بحال اخوانهم وهذا بحال انفسهم
الاوجه ان الاول البشارة برفع الضرر وهذا بشارة بجلب النفع وفي قوله
ان الله لا يضيع اجر المؤمنين بشارات عدم تضييع اجرهم وعدم تضييع اجر اخوانهم
وتضييع اعمال اعدائهم وفيه تشفي لقلوبهم قوله والمقصود من ذكر الوصفين المدح
والتعليل لا التقييد لان المستجيبين كلهم محسنون متقون وفي هذا التعليل تنبيه
على ان مجرد الاستجابة بعد اصابة القرح لا ينفع ولا يوجب الاجر العظيم ما لم ينضم
اليه الاحسان في العبادة والاتقاء من المحارم وحينئذ يجب ان يجعل منهم للبيان لا للتبعيض
كما صرح به الكشاف ايضا والروحا كالحمراء موضع بين مكة والمدينة وقوله فندب
معناه دعا ويومنا يعني وقتنا وايام العرب وقايعهم وحمراء الاسد ليست
على بدر الصغرى قال الامام الرازي مدح الله تعالى المؤمنين على غزوتين يعرف
احدهما بغزوة حمراء الاسد وهي المذكورة في الآية المتقدمة والثانية بغزوة بدر
الصغرى وهي المذكورة في هذه الآية وقوله فتثاقلوا معناه تخلفوا المشقة
وتباطئوا شغلهم عن الامر قوله فرب ركب كانه رجح هذه الرواية على رواية
كون المثبط نعيما لانه ابعد من التكلف في لفظ الناس والكشاف في بعض رواية

نعيم

نعيم كانه كان رواية ونفى غيره ولا يبعد ان يراد بالناس نعيم وذكر الركب لانه لا منافاة
بين الروايتين ويجتمعان قوله الضمير المستكن للمقول او المصدر قال ويحتمل العود
الى الله ولمن قال قوله ويدل على انه بمعنى المحسب اه يستفاد منه ان المصدر بمعنى
اسم الفاعل او المفعول وحكمها حين الاضافة الى المعرفة في عدم الاكتساب التعريف
وفي عطف نعم الوكيل وهو انشاء على جملة حسبنا الله وهو خبر مبارزة بين النحويين
وتوجيهه فيما بينهم ان الجملة التي لها محل من الاعراب يعطف عليها من غير مبالاة
بالاختلاف خبرا وانشاء او العطف هنا من الحكي ولا عطف في الكلام المحكي والنظم
المشهود به عند الذوق السليم اه المحكي هو المشتمل على العطف فتوجيه العطف ان
قولهم حسبنا الله كناية عن قولهم اعتمدنا على الله وقولهم نعم الوكيل كناية عن
وكلنا امورنا الى الله قوله فانقلبوا خبر لقوله الذين قال لهم الناس في وجه فما حل
ان يفسر نعمة من الله بجميع ما ذهبوا معه من المدينة من الايمان والثبات عليه والاموال
ويفسر فضل بما زاد عليه ليكون ردا على المخذفين بانهم على النهب والخسران العظيم
قوله لم يمسهم سوء حال من الانقلاب وقوله من جراح وكيد عدو والاحسن تفسير السوء
بالعار وتثريب الناس بالخوف من العدو وفيه تعريض لابن سفيان وقومه بانهم
انقلبوا بسوء حتى يسمي اهل مكة جيشهم جيش السويق وقالوا انما خرجتم لتشربوا السويق
قوله وفيه تحميق من الحسرة او من الخسارة قوله وما بعده بيان لشيطنته او ما بعده صفة له
كانه قيل انما ذلكم شيطان يخوف اولياءه نظيره امر على اللئيم يسبني قوله يعني انما ذلكم
قول الشيطان يعني ابليس قبل نفي الاضافة تجوز حيث اضيف قول المثبط الى الشيطان
وعلى تقدير الاشارة الى المثبط فالتجوز في حمل الشيطان على المثبط ولا يخفى انه يجوز
ان يكون التجوز على هذا التقدير ايضا في حمل قول الشيطان على ذلك القول وان
يكون الشيطان مستعارا له قوله يخوف اولياءه القاعدين اختار حذف المفعول الثاني
على حذف المفعول الاول على عكس ما اختاره الكشاف لانه الظاهر المتبادر ولم يبال
انه يحتاج الى صرف ضمير فلا تخافوهم عن ظاهره لان الصرف بعد الحاجة اهون منه
قبل الحاجة الا ان الكشاف متابع قراءة ابن عباس يخوفكم اولياءه قوله وخافون
في مخالفة امري او وخافون في مخالفة نبي وهو لا تخافوهم وخافوني ان لا اجعلكم غالبين
عليهم وان غلبتم من عندي كما كان في احد من معصيتكم قوله فان الايمان يقتضي ايثار خوف
الله على خوف الناس او الايمان يقتضي عدم الخوف عن الكافر لانه لا ينفع الخوف منه
لانه ان كان غالبا لا يرحم المؤمن وان كان مغلوبا لا يبقى الخوف منه والمعنى فان المؤمن هو
الغالب والحق يعلو قوله يقعون فيه سريعا يعني ضمن المسارعة معنى الوقوع فعداه
الى الكفر بكلمة في والا فيقال سارع الى الشيء كما في الصحاح قوله والمعنى لا يحزنك
خوف ان يضروك يعني المنهي الحزن من خوف الضرر والا فالحزن من الوقوع في الكفر امر

الامر اللائق لانه قبيح عند الله يجب ان يحزن من مشاهدته كذا حققه المحقق التفتازاني
ويحتمل ان يكون معنى الآية ولا يحزنك انهم يسارعون في اعلاء الكفر وقصدهم الاستئصال
لا خوفا على الاسلام ولا ترحما عليهم اما الاول فلقوله انهم لن يضروا الله شيئا فلا يقدرون
على هدم دينه الذي يريد اعلاءه وهو لا حاجة الى اعانة اوليائه واما الثاني فلقوله يريد
الله ان لا يجعل لهم حظا في الآخرة ولهم عذاب عظيم وكثيرا ما وقع نهي النبي عم عن ايقاعه
في المشقة لعداوتهم ومن كونه ضيق الصدر لكفرهم وخوطب بانه ما عليك الا البلاغ
ولست عليهم بمسيطر قوله يحتمل المفعول او المصدر اي المفعول بواسطة اي
لن يضروا الله بشيء وفي قوله انما يضرون بها انفسهم اشارة اليه قوله وفي ذكر الارادة
هذا كلام ذكره الكشاف لدفع تعلق ارادة الله بالشر ولا حاجة بنا اليه بل ذكر الارادة
تصريح بان ارادته تتعلق بالشر ولا خارج عنها قوله تكرير للتأكيد وتعميم الكفرة بعد
تخصيص من نافق في الكشاف او على العكس ووجهه مع انه اوفق بعبارة النظم
وابلغ اما الاول فلان اشتراء الكفر بالايمان اظهر في اليهود حيث بدلوا ايمانهم بالتورية
بالكفر حيث انكروا نبوته عم واما الثاني فلان التخصيص بعد التعميم للمبالغة في
كفرهم حتى انهم كانهم غير داخلين في الذين يسارعون في الكفر انه لا يساعده قوله
يريد الله ان لا يجعل لهم حظا في الآخرة لانه لا يصح في شان عموم الكفرة وظهر مما
ذكرنا توجيه آخر وهو تعميم يسارعون في الكفر وتخصيص الذين اشتروا باليهود
مطلقا سواء كانوا منافقين او معلنين الكفر قوله خطاب للرسول او لكل من يحسب
ووجه خطاب الرسول بذلك النهي لانه حاسب لانه مستعجل بل للتعريض للذين
كفروا لانهم الحاسبون وانما قيد الخير بانفسهم لان املاءهم خير للمؤمنين حيث ينالون
بالجهاد درجات عاليات منها الشهادة قوله والذين مفعول وانما نملي لهم بدل منه فيقتضي
هذا البناء ان لا يكون تعديه حسب ونظائره اي المفعولين على الاطلاق كما شاع في
كتب النحو بل قد يتعدى الى مفعول واحد وذلك اذا ابدل منه ما يقوم مقام المفعولين
قوله وانما اقتصر فان قلت قد صرح بجواز حذف احد المفعولين في آية الشهداء
ولا بد له فيه قلت لا حذف ههنا ولذا عبر عن الترك بالاقتصار والاختلاف في عدم
جواز الاقتصار قوله وهو ينوب عن المفعولين يعني الجملة المصدرة بان المفتوحة
قال المحقق التفتازاني وجه النيابة اما حصول المقصود اعني تعلق افعال القلوب
بالنسبة بين المبتدأ والخبر واما اعتبار الحذف اي لا يحسبن خيرية الاملاء ثابتة على اختلاف
الرايين قوله او المفعول الثاني على تقدير مضاف اما في المفعول الثاني او الاول
ورجح الاول لانه تاويل عند الحاجة بخلاف الثاني فانه تاويل قبل الحاجة قوله واللام
لام الارادة لم يجعل لام الغرض رعاية للادب قال المحقق التفتازاني القائلون بان
الخير والشر بارادة الله يجوزون التعليل بمثل هذا الا ان الغرض لا يلزم ان يكون

مطلوبا

مطلوبا بل يكفي جعله غاية للفعل واما لانه مراد مع الفعل فتشبيها بالعلة واما المعتزلة
القائلون بان فعله تعالى معلل وان القبيح لا يصلح ان يكون مرادا له ومطلوبا غرضا فقد
جعلوا ازدياد الاثم سببا كما في قعدت عن الحرب جبنا هذا ونقول لما لم يصلح
مع ذلك كون ازدياد الاثم سببا للامهال تكلف صاحب الكشاف بان جعل ازدياد
الاثم مشبها بالعلة لانه لما كان في علم الله تعالى القديم الذي لا يجوز تخلف المعلوم
عنه فكان الامهال لاجله وهذا لا يلائم ما استفاض في كتب النحو ان اللام الذي
يقدر بعده ان لام كي وبهذا عرفت ان قوله وعند المعتزلة لام الغاية يخالف ما ذكره
الكشاف واحسن مما ذكره قوله وانما نملي لهم اعتراض الاحسن جعله حالا اي لا تحسبن
في هذه الحالة هذا وهذه الحالة منافية له قوله على هذا يجوز ان يكون حالا قطع الكشاف
بكونه حالا وكان وجه عدم جزمه ما في حواشي المحقق التفتازاني للاعتراضية جهة اولى
لا استصحاب في جعل الواو عاطفة بل هو احسن واظهر بان يكون عذاب اليم فاعل الظرف
بتقدير ويكون لهم عذاب مهين عطفا على يزدادوا قوله الخطاب لعامة المخلصين
والمنافقين ويحتمل والله اعلم ان يكون خطابا للمؤمنين ووعدا لهم بتصفية جوهرة
الاسلام عن الكفار واجلائهم قد يعلم اي ان يكون الخبيث متميزا عنهم بالاهانة والخزي
والاجلاء والتفرق فيما بينهم ويحتمل ان يكون خطابا للمنافقين وتهديدا لهم بكشف حالهم
قوله وما كان الله ليؤتي احدكم علم الغيب الظاهر من سوق الآية ان المعنى ما كان الله
ليطلع جميعكم على الغيب ولكنه يجتبي من رسله من يشاء فلا تطمعوا في ذلك ولا تتخذوا
رسله رصدا عليهم ولا تكونوا متعصبين معهم بمشاركته في النوع وكانه دعاه سبب
النزول اي الصرف عن هذا الظاهر ويكفي ادنى مناسبة بالقصة في كونها سببا للنزول
فالحق اتباع المسوق قوله فقال المنافقون انه يزعم انه يعرف من يؤمن ومن يكفر
مناسبة هذه الآية برد قولهم ان الرسول يختص بالاطلاع على الغيب ليس لنا ان نشارك
غيره معه في هذا العلم الا ان الله فيما يأذنه فهو يعرف كفركم ولا يظهر لاجتباه له
بتلك المعرفة قوله لدلالة يبخلون عليه ولا ينحصر جواز حذفه فيما اذا اتحد الفاعل
والمفعولان كما وهم البعض مما ذكره صاحب الكشاف في سورة النور في قوله تعالى
ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا على قراءة الغيبة اي انفسهم امواتا
حيث قال حذف المفعول الاول لاتحاد الفاعل والمفعولين لانه يمكن بالاتحاد دعوى
قوة القرينة فالمدار قوة القرينة ومنهم من غلط ظاهر كلامه وقال لما اشتمل
الذين يبخلون على المفعول الاول فكانه اتحد الفاعل والمفعولان وهو تعسف و
نحن نقول ويمكن ان يقال لا حذف في الآية بل المفعول الاول هو ضمير مرفوع
وضع موضع المنصوب قوله لدلالة يبخلون عليه اي لا يحسبن البخلاء بخلهم
ويحتمل ان يكون المحذوف ايتاء الله حذف لدلالة اتاهم الله عليه اي لا يحسبن

الذين يبخلون بما اتاهم الله ان اتيان الله حزنهم وانما هو خير لو تصدقوا ويحتمل ان يكون
ما اتاهم الله اى لا تحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله ما آتيهم الله هو خيرا لهم
او هذا الاحتمال اوضح بكون سيطوقون بيانا فتامل قوله بيان لذلك ولذا فصل
ولكن يجعله بدلا لانه اوفى بتمام المراد وهو تقبيح بخلهم من قوله هو شر لهم لدلالته
على شرارته تفصيلا فان كان الشر هو ذلك فبدل الكل وان كان هو بعض ما هو شر
فهو بدل البعض قوله او انه يرث منهم ما يمسكونه ولا ينفقونه فى سبيله بهلاكهم
ويبقى عليهم الحسرة والعقوبة او انه يرث منهم ما يمسكونه لورثتهم ويعطيه لمن
يشاء من ورثتهم او غيرها فما لهم يبخلون ويمسكون المال لورثتهم ولا ينالون ورثتهم
المال الا بان يعطيهم قوله والله بما تعملون من المنع والاعطاء خبير فيجازيكم
الاظهر فيجازيهم لانه فى تفسير قراءة الغيبة التى جعلها الاصل بقرينة وقوله نافع
ان والله بما تعملون خبير يعلم خير الاعمال وشرها فاقتدوا بهدايته ولا تعملوا الا باذنه
واجتنبوا عما نهى فانه الخبير بالاعمال وانتم بالمصالح جهال فلا تجاوزوا ما حكم لئلا
تقعوا فى الضلال قوله والمعنى انه لم يخف عليه وانه اعد لهم العقاب عليه تفسير
السماع من الكشاف بعدم الخفاء عليه سبحانه لانكار الصفات واما من القاضى فلبيان
انه ليس من قبيل سمع الله لمن حمده وليس سمع رضا وقبول بل معنى الظهور عليه و
والتهديد باعداد العقاب وهذا احسن مما ذكره المحقق التفتازانى انه فسره بهذا
ليكون كلاما مفيدا اذ كون الله سميعا مما لا حاجة الى افادته اذ يمكن ان يقال فيه
تنزيل للقائلين ذلك القول منزلة منكر انه يسمعه الله والا فلا يحكم للمعتقد
سماع الله هذا المقال ولذا اكد قوله بان يقول لهم ذوقوا العذاب الحريق كانه
جعل الاضافة بيانية اذ ليس المعذب الحريق بل الله تعالى ولك ان تجعل الاضافة الى
سببه العذاب منزلة الفاعل وقوله وفيه مبالغات اى فى قوله لقد سمع الله الى
هنا مبالغات فى الوعيد حيث بالغ فى سماع الله الذى هو كناية عن اعداد
العقاب وجعل قولهم عديلا لقتل الانبياء ونبه على انه ليس اول جريمة صدرت منهم
وعبر عن الكتابة الماضوية بصيغة المستقبل المؤكد بالسين الدال على الاستمرار كما
اشار اليه الكشاف حيث والمعنى لن يفوتنا ابدا اثباته وتدوينه كما لا يفوتنا
قتلهم الانبياء يعنى العدول من صيغة الماضى للمبالغة فى الاثبات بالسين ودلالة
القول بمرة واثبات الكتابة لانه مع ان المثبت هو الكتابة واسناد
القول ذوقوا عذاب الحريق اى ذاته التى سبقت رحمتها غضبها وافادة انه لا يرحمهم
ارحم الراحمين ومنع نقول راجيا ان يكون الهام الله تعالى لعبده الضعيف اذا انعام
نعم الدين والشريف لا حاجة الى مثل هذا التكلف فى ايراد سنكتب اذ لا مزومة
فى جعله مقام كتبنا بل المعنى والله سيجمع ما قالوا وقتلهم الانبياء بغير حق فى

مقام العذاب ونجزيهم جزاء مماثلا لمشاركتهم لهم فى الفساد فان كلا منهما ما رضى الا
ليتبع فان ما قالوا لابطال القرآن فى الصحاح الكتب الجمع تقول منه كتبت
النعل اذا جمعت بين شفريها بحلقة او سير والكتب والكتبة كتبا هذا وانما قال
ذوقوا عذاب الحريق اشارة الى انه يجرع لهذا القول السنتهم وذوائقهم لانه
صدر عن افواههم وتلذذت ذائقتهم كما يتلذذ من الاطعمة اللذيذة فيجزون
بهذا التلذذ عذاب الحريق ولا يخفى عليك انه اقرب مما ذكره فى ذكر الذوق وقوله
لنرفههن فقدانه الضمير فيه راجع الى الانسان واضافة الفقدان الى الفاعل اى
الخوف من فقدانه المطاعم وليس اضافة الى المفعول والاولى فقدانها قوله
عبر عن الايدى بالانفس جعلها كانها فى الظرف وكلام الكشاف يدل على انه عبر عن
الالسنة ايضا بالايدى على سبيل التغليب فالاسناد مجازى وكانه اقتصر فى ذكر تقليلا
للتجوز اذ فى توجيه الكشاف جمع المجازين قوله عطف على ما قدمت فيه لطافة لا
يخفى وبين سببيته بان نفى الظلم العدل والعدل يقتضى عذاب المسىء كما يقتضى
اثابة المحسن وفيه مندوحة فى هذا المقام لان عدم انتقام الانبياء عنهم حيث
قتلوهم وكذبوهم فى صورة كمال الظلم عليهم ووجه التعبير بالعبيد لبيان منقبتهم اولا
مدح للعبد فوق ان يصفهم الله بانه عبيده الا يرى الى قوله انزل على عبده الكتاب
ولو توجيه آخر لانه ركم الاحر بصائر البلغاء وبصائر قلوب البالغين من ...
فيه الاشارة بانهم استحقوا العذاب بحيث لو لم يعذبهم لكان ظلما عليهم ومنعا لحقهم
عنهم قوله وهو ان يقرب بقربان اى يذبح ذبيحة كذا ذكره المحقق التفتازانى قوله
فما لهم لم يؤمنوا بمن جاء فى معجزات آخر واجترؤا على قتله اشار الى ان ذكر البينات
الاخر لمزيد التوبيخ بانهم لم يقبلوا هذه المعجزة التى يطلبونها مكذبين تأييدها بمعجزات
آخر من الانبياء السابقة ولك نقول ذكر اثبات ان الانبياء بالبينات الاخر بينه على
كذبهم اذ لو كان التصديق لتلك المعجزة دون غيرها فلما جاء الانبياء ببينات اخرى
قوله تسلية للرسول اى ان يكذبوك فلا تحزن فانه قد كذب رسل من قبلك فهذه
كلمتهم المتفق عليها ولك نقول بعون الله تعالى لا حذف والمعنى ان يكذبوك
فتكذيبك تكذيب رسل من قبلك حيث اخبروا ببعثتك وفيه كمال توبيخهم وتوضيح
صدقه ... وتسليته ليس فوقها تسلية قوله كقوله اى قول ابى الاسود الدؤلى وهذا
آخر مصراع من بيتين له وروى عنه بنصب الله وعدم تنوين ذاكرا قوله يوم قيامكم
عن القبور بنه على وجه تسمية ذلك اليوم بيوم القيامة ووجه التاء انها للوحدة كانه
ايماء الى ان جميع الخلق يقوم معا كانه قيامهم قيام قوله يشعر بانه قد يكون بعض
الاجر ويؤيده قوله ... وايضا لا يبعد ان يعطى جزاء اعمالهم فى الجملة فى الدنيا
ومنها عزة المسلمين وذل اليهود والكفرة دينهم وعد المؤمنين بانهم ليس اجرهم

بجزاء ما يجدون في الدنيا من الاذلال ووعيد لليهود بانه ليس جزاؤكم ما تلقون في الدنيا
من الذل قوله من عزومات الامور قال المحقق التفتازاني لم يسمع عزمته والاستعمال
عزمت عليه يعني في قوله عزومات حذف ايصال قوله والمعنى ولا تحسبن الذين
يفرحون بما فعلوا اشار الى ان اتوا بمعنى فعلوا وقد اتى بكذا مستعملا في هذا المعنى
واستشهد الكشاف له بقوله تعالى انه كان وعده ماتيا وقوله تعالى لقد جئت شيئا
فريا وبقوله اي يفرحون بما فعلوا وحفص ما فعلوا بالتدليس وكتمان الحق وكذا
ان يحمدوا العموم بكل ما فعلوا يعني لا يتدبرون في الافعال ولا يحرصون ان ينتهوا
على سوء فعلهم ويحبون ان يحمد كل ما صدر عنهم حسنا قوله بمفازة بمنجاة من العذاب
اي فائزين بالنجاة منه الظاهر ان يحمل بمنجاة من العذاب على النجاة من العذاب
العاجل الذي هو كونهم مذمومين مردودين فيما بين الناس لان لباس الزور
لا يبقى وينكشف حال صاحبه ويفتضح ويكون قوله لهم عذاب اليم اشارة
الى العذاب الاخروي ولذا ميزه عن الاول بالوصف بالاليم قوله ومفعولا
يحسبن محذوفان يدل عليهما مفعولا مؤكده ثم يحمل المفعولين في فلا تحسبنهم
بمفازة للاول والتاكيد بمجرد الفعل والفاعل كما جعل في القراءة السابقة
بجعل لا تحسبنهم مستغنيا عن حذف مفعوله حتى يستغنى عن الحذف قصدا
الى مزيد التاكيد وتحاشيا عن ايصال ضمير المفعول بغير عامله وان كان توكيدا
للعامل اذ لم يقل احد باتصال ضمير المفعول بغير عامله او فاعله المتصل بعامله
كضربته وبهذا ظهر ضعف ما ذكره المحقق التفتازاني في قوله او المفعول الاول
محذوف من قوله هذا انما هو اذا جعل التاكيد هو مجموع لا تحسبنهم اعني الفعل
والفاعل والمفعول اما اذا جعل التاكيد الفعل والفاعل على ما هو الانسب
اذ ليس المذكور سابقا الا الفعل والفاعل فالضمير المنصوب المتصل بالتاكيد
هو المفعول الاول ولا حذف الا انه لم يجعل القراءتين السابقتين على
حذف المفعول الثاني من احد الفعلين اعني التاكيد والمؤكد هذا كلامه
نعم فانه اختار حذف المفعول الثاني من الاول قصدا الى مزيد التوكيد في
القراءة السابقة وكانه تحاشى عن القول بحذف احد مفعولي حسبت وهو
قليل من غير داع وهذا الذي دعاه الى القول بحذف المفعولين من الاول
مع امكان الاكتفاء بحذف المفعول الاول لان الاكتفاء وان ترجح بقلة
الحذف لكنه مرجوح بقلته وحذف المفعولين مترجح بكثرته قوله وفرحوا
بما فعلوا كان فرحهم كان لانه يصير متمسكهم في تكذيب نبوته اذ لو كان نبيا
لما خفي عليه كذبهم ولما قيل منهم الكاذب ففضحهم الله بانزال الكريمة
وابطل حجتهم وسد محجتهم قوله وقيل هو رد لقولهم ان الله فقير هذا مع

بعده

بعده عن النظر اذ لا وجه لفصل الرد عن المردود بما فصل به انما يتجه لو لم يكن
قصدهم الى تكذيب الرسول فكانه لهذا قال وقيل نعم لو قيل فيه رد لم يبعد قوله
ان في خلق السموات والارض مؤكدا بقوله ولله ملك السموات والارض
والله على كل شيء قدير واقامة ادلة عليه قوله ولعل الاقتصار على هذه الثلثة
انما اقتصر عليها لانها مما يعم جميع اولي الالباب لا يخص واحد والاولى ترك يتبدل صورها
لان فيه ايهام القول بالهيولى قوله اي يذكرونه دائما كانه اخذ الدوام من صيغة المضارع
ثم بينه بقوله على الحالات كلها يعني ليس القصد بالدوام الى حقيقته لانه رب وقت
يتعذر فيه الذكر بل المراد بالدوام ما يشمل الحالات كلها ولذا قال الكشاف في اغلب
احوالهم واشار بقوله قائمين الى تاويل المصدر باسم الفاعل وبقوله قاعدين اما الى
التاويل واما الى تغيير قعودا بجعله جمع قاعد وقوله ومضطجعين اما اشارة الى
المقدر او بيان لحاصل الظرف المتعلق بالفعل العام وخالف في روايته فعلى جنب الكشاف
حيث روى فعل الجنب وقوله فهو جهة يحتمل رجع الضمير الى الحديث والقرآن بهذا التفسير
ثم اقول لا يخفى ان تقديم ذكر الله على الدوام على التفكر في خلق السموات والارض تنبيه
على ان العقل لا يفي بالهداية ما لم يتنور بنور ذكر الله وهدايته فلا بد للمتفكر من
الوصول الى الله تعالى وهدايته ما شرع له وان العقل المخالف للشرع ليس الا الضلال
ولا ينتجه فكره الا الضلال وقد اكد ذلك بانهم يقولون في ان التفكر ربنا ما خلقت
هذا باطلا فيطلبون من الله حكم خلقه وفوائد ايجاده ولا يعتمدون على عقولهم ولا
يغفلون عن ربهم في تحصيل مجهولهم قوله وهذا اشارة الى ان توجيه تذكير هذا بوجوه
ثلثة اولها مما زاده على الكشاف ولك ان تزيد رابعا بان يقول المراد بالتفكر في خلق السموات
التفكر في خلق كل جزء من اجزائها فهذا اشارة الى هذا الجزء وجعل باطلا حالا من هذا
ولك ان تجعله حالا من الفاعل فيكون مؤكدا له لا اعتراضا لانه لو كان عنزه عما يقوله
الجاهلون لكان باطلا فان قلت سابق الكلام يقتضي ان يقال يتفكرون في خلق
السموات والارض يكشف عن اختلاف الليل والنهار فانه من فروع خلقهما على الوجه
المخصوص قوله وهو اعتراض فيه بحث لانه مؤكد لنفي العبث عن خلقه قوله وفائدة
الفاء ما ذكره لا يخلو عن تكلف والاظهر انه متفرع على التنزيه لاندراج تنزهه عن ذلك
سواء اي ضيق الملتجئين اليه فيه ولا يخفى تفرع المسئلة على التنزيه عن خيبته رجاء
الراجين قوله فقد اخزيته غاية الاخزاء ونظيره قوله من ادرك مرعى الصمان فقد ادرك
الصمان كما لعطشان جيل وحمل المطلق على ما هو نهاية في الجنس انما هو كلام لا فائدة
فيه في ذكر المطلق لكونه معلوما من غير ذكره فانه ظاهر ان من ادخله النار فقد اخزاه وافاده
بالمطلق في مقام المبالغة لا برازه في صورة دعوى انه لا فرد لهذا المطلق سواه والحق
بالعدم في جنبه ما عداه واشار بقوله والمراد به تهويل المستفاد منه الى رد ما قصده

الكشاف من هذه المبالغة دليل خلود الداخل في النار دينا ووجه الرد ان هذه المبالغة من الطلب
الاسم للتنبيه على شدة خوفه وشدة طلب الوقاية منه كما اشار اليه بقوله ولا يلزم
من نفي النصر نفي الشفاعة الى رد قوله فلا ناصر له بشفاعة وغيرها واستدل على ان المغفرة
مقابل الشفاعة بقوله تعالى ولا تنفعهم شفاعة ولا هم ينصرون حيث ذكر المغفرة في مقابلة
الشفاعة ولم يكتف بنفي المغفرة ويمكن الرد ايضا بان من يريد خلده الله في النار لا ثالة
لا ناصر ولا شفيع له ينجيه عن الدخول وهذا لا ينافي التشفيع للاخراج عن النار
ولا بد مع هذا الرد ما ذكره المحقق التفتازاني انه لا قائل بالفصل بين التشفيع عن
الدخول والتشفيع عن الخروج لان ما قررناه لا يبقى على القول بالفصل ويمكن الرد
ايضا بانه لا ينافي الخروج بعد انتهاء اخزائه الذي استحقه بالعصيان والمراد انه
لا ناصر له ينجيه قبل انتهاء خزائه ووجه الاشعار بان العذاب الروحاني اقطع انه
شكى دخول النار للاخزاء الذي هو العذاب الروحاني لا لذاته ويتقدح من هذا انه
لو ابقى الاخزاء على اطلاقه ايضا لكان الكلام مفيدا لافادته ان طلب الوقاية من عذاب
النار للتحرز عن الاخزاء فان الافتضاح بالعصيان هو المؤلم لا يدرك المبتلى بها لم النار
والمراد بنفي الانصار نفي جنس الناصر وكانه انما اتى بلفظ الجمع تنبيها على انه لا ينفع الظالم
ناصر واحد بل لا بد من الانصار ويمكن ان يقال المراد بتفريع مطلق الاخزاء على ادخال
النار في مقام طلب الوقاية من عذاب النار ما يقتضي سنا رتبة الاعراض بتوبة لاجابة
طلب الوقاية كانه قيل لا يرضى الاخزاء فضلا عن هذا الاخزاء الذي هو الغاية قوله
وحذف المسموع لدلالة وصفه عليه اذا اوقع السماع على غير المسموع بذكر بعده فعل
مضارع يدل على المسموع ولا يجوز غير المفعول المضارع قال الكشاف يجعله صفة او حالا
وانما قال لدلالة وصفه ولم يلتفت الى الحال لانه في صورة نكرة ما اوقع الفعل عليه
يتعين كونه وصفا قوله واطلاقه اي في قوله ينادي ثم تقييده بالايمان تعظيم لشأنه
ان شأن النداء حيث قيل انه لا وصول اليه لعظم الا بالتدريج او لشأن المنادى له
المذكور في الكشاف والاظهر ان مراده تعظيم شأنه باعتبار نوائه فيؤول الى ما ذكر
وبالجملة المقصود وجه عدم الاقتصار بقوله مناديا للايمان فان قلت في قوله تعالى
مناديا للايمان ايضا اطلاق وتقييد قلت ذكر الايمان فيه بتبع والمقصود بالافادة
هو الذات فليس فيه هذه المبالغة قوله اي آمنوا او بان آمنوا قال المحقق التفتازاني
يعني يجوز ان يكون ان مفسرة بمعنى اي وان يكون مصدرية على حذف الباء اي ينادي
للايمان بطريق طلب الايمان وايراد صيغة آمنوا فان المصدرية وان دخلت الماضي
والمضارع والامر لكن لا ينبغي ان يجعل الكل بمجرد معنى المصدر بل معنى ان آمنوا بلفظ
الماضي حصول الايمان في الماضي وان يؤمنوا في المستقبل وان آمنوا طلبه هذا كلامه
قوله ربنا فاغفر لنا ذنوبنا كبائرنا الرجاء بمغفرة الكبائر يتضمن الدعاء بتوفيق التوبة

فانه

فانه السبب لتلك المغفرة لا محالة كما ان الرجاء بتكفير السيئات يتضمن طلب التوفيق
للاجتناب عن الكبائر فانه السبب للتكفير لا محالة قوله وتوفنا مع الابرار مخصوصين
بصحبتهم معدودين في زمرتهم يعني توفنا كائنين معهم في وقت الموت حتى يحشرون
في حفظ الايمان وكائنين معهم في وقت ذكرهم ووجه التنبيه له على انهم يحبون
لقاء الله انهم يطلبون الموت قوله وفي طلب التوفية مع الابرار تنبيه على ان ملاك
النجاة على الخاتمة ويحتمل ان يكون القصد في قولهم مع الابرار دون قولهم ابرارا هضم
انفسهم غير بارين وجعلهم بانهم شبهوا انفسهم بالابرار ومن تشبه بقوم فهو منهم وفيه
نهاية الخضوع الذي لا احب منه عند المولى والمنع من العبد المحتاج ووجه عطف آتنا
ما وعدتنا على رسلك عليه في غاية الحسن لانه لما توفي مع الابرار يستحكم الرجا لان
يؤتى ما وعد الابرار قوله والابرار جمع بر وهو ظ وكونه جمع بار كما ان اصحابا جمع
صاحب خلاف ما عليه الجمهور فانهم على انه جمع صحب بالسكون بمعنى الاصحاب كركب
بمعنى جماعة الراكب او صحب بالكسر مخفف صاحب قوله لا خوفا من اخلاف الوعد
ولما كان طلبهم موهما لذلك دفعوا الوهم بتعقيبه بقولهم انك لا تخلف الميعاد قوله ويجوز
ان يتعلق على بمحذوف ويجوز ان يكون بمعنى متعلقا بانزلنا اي آتنا مع رسلك ومشاركهم
معهم في اجرنا فان الدال على الخير كفاعله وفي تشريكهم معهم اداء حقهم وتكثير فضيلتهم
ببركة مشاركتهم قوله وتكرير ربنا ومن فوائده التمسك بالنداء صفة الربوبية وباعترافهم
انه الذي رباهم قوله اي طلبتهم وهو اخص من اجاب فانه الاجابة بايصال الطلبة والثاني
الجواب اما بايصال الطلبة او بالرد قوله ويتعدى بنفسه وباللام والثاني هو الشائع
ولهذا احتاج الكشاف الى الاستشهاد على الاول بقول كعب الغنوي في مرثية اخيه
قوله وداع دعا يا من يجيب الى الندى • فلم يستجبه عند ذاك مجيب • فقلت ادع اخرى
وارفع الصوت مرة • لعل ابا المغوار منك قريب • وروي الصوت جاهر فشايع
ولذا قيل ان البيت على حذف المضاف اي فلم يستجب دعاه قوله اي باني اشار الى ان
الباء محذوف من ان قال المحقق التفتازاني ينبغي ان يبين وجه تعلقها بما قبلها ومعنى
استجاب بان لا اضيع اي بعدم اضاعتي واما على ارادة القول بعد قوله اي قائلا اني
هذا كلامه وكانه لم يظفر بما هو معناه وبوجه التعلق ولعلم حال كالاول اي مخاطبا لهم
باني او متلطفين باني او مصرحا باني وليس الباء صلة استجاب كما يتبادر لان معناه الايصال
الى البغية فلا يطلب الباء وانما يطلبه الجواب فتامل ولا يخفى ان في قوله لا اضيع عمل عامل
منكم غاية اللطف والوعد للمتقين ونهاية الوعيد للمرضيين قوله بيان عامل تغليب
الذكر على الانثى في اطلاق عامل وجعل العامل منهن بمنزلة الذكر في الشرف وقال
المحقق التفتازاني التذكير لجعله صفة شخص قوله بينها شركة النساء مع الرجال
فيما وعد العمال واما البيان على تقدير الحمل على المشاركة في الدين فقط واما على تقدير

الاتصال في الاصل او كون كل منهما اصلا للاخر او الاتصال والاتحاد كانهما بمنزلة الجزء للاخر
فخفي وكان بيانه اي خلقكم من مادة واحدة فكيف فرقة التقرب الى اسم تعالى وعلى
تقديره كمال الاتحاد بانه لولا المناسبة والشركة لم يستحق بتلك الاتصال قوله
على سبيل المدح والتعظيم اما للاعمال او العامل قال المحقق التفتازاني حيث فصل بعد
الاجمال اعتنادا بشان الاعمال وخص بعد التعميم واخر مؤكدا بالقسم بتكفير السيئات
وادخال الجنات وعظم الثواب من عند الله الجامع لصفات الكمال قوله فهو مصدر
مؤكد فيه بحث قد مر غير مرة وقوله من عند الله النعمات والاظهر ان يكون ثوابا حالا
من جنات وكانه اراد جعل ثوابا من عند الله جزاء نوع الجنات قوله الخطاب للنبي عم
والمراد امته لان سيد القوم يخاطب بشئ فيقوم خطابه مقام خطابهم جميعا ويكون بمنزلة
لا يغرنكم او تنبيه على ما كان عليه فهو في النهي بمنزلة اهدنا في الامر او لكل احد بان يكون
الخطاب كما لكن ينبغي ان يراد كل احد سوى النبي عم لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة
والمجاز او خطاب غيره بمعنى النهي عن التردد وخطابه عم بمعنى الثبات على
الانتهاء فما وقع في الكشاف انه خطاب للنبي ولكل احد هذا محتمل والمراد
خطاب له صورة ولكل احد معنى ومن قبيل خطاب سيد القوم في مقام خطاب
القوم ويحتمل ان يكون خطابا لكل احد من النبي والامة ولا يحتاج خطاب بالنهي
عن الغرور جواز غيره فيه من الله لافادة الحرمة ومن هذا الخطاب يعلم ان الاغترار
حرام عليه وعلى امته عم ويحتمل ان يكون خطابا للكل بالنهي عن الكون بحيث يغتر
فيكون مبالغة في النهي عن الاغترار ويصح في حق كل واحد ويحتمل ان يكون نهيا له عم
بمعنى الثبات على الانتهاء ويعرف غير المنتهي عن الغرور منه وجوب الانتهاء او نهيا
بغير المنتهي عن الاغترار ويعرف وجوب بيانه عم قوله والنهي في المعنى للمخاطب
لانه نهي عن الاغترار ويعرف وجوب جعل نهي التقلب عن الغرور كناية عن
نهي الغني عن الاغترار وانما جعل للتقلب تنزيلا للسبب وهو غرور التقلب منزلة
المسبب وهو الاغترار فعبر عن النهي عن الاغترار بعبارة نهي التقلب عن
الغرور مبالغة اذ الكناية ابلغ من التصريح هذا تحقيق المقام فلا تتبع فيما وقع فيه
الاوهام قوله خبر مبتدا محذوف اي ذلك التقلب الملايم لقوله وما واهم جهنم ان
تقدير هذا الكلام بالجملة الظرف اي لهم متاع قليل ثم ماواهم جهنم قوله وفي جنب
ما اعد الله معطوف على محذوف اي متاع قليل في نفسه لقصر مدته وفي جنب ما
اعد الله في الكشاف اراد قلته في جنب ما فاتهم من نعيم الآخرة او في جنب ما اعد
الله للمؤمنين من الثواب او اراد انه قليل في نفسه لانقضائه ونحن نقول انه متاع
قليل في جنب مؤنة السعي وتحمل المشاق في تحصيله وحفظه فضلا عما يلحقه من
الحساب والعقاب في دار الثواب قوله لكن الذين اتقوا لكن للاستدراك

عند

عند النجاة وهو دفع توهم ناشئ من السابق وعند علماء المعاني لقصر القلب ورد اعتقاد
المخاطب وتوجيه الآية على الاول انه لما جعل تمتع المتقلبين قليلا مع سعة حالهم اوهم
ذلك ان المسلمين الذين لا يزالون في الجهد والجوع هم في متاع في كمال القلة فدفع
ذلك بان تمتعهم انقاد الله والاجتناب عن الدنيا ولا تمتع من الدنيا فوقه لانه وسيلة
الى نعمة عظيمة ابدية هو الخلود في جنات تجري من تحتها الانهار وعلى الثاني رد لاعتقاد
الكفرة انا مستمتعون من الحياة والمؤمنون في خسران عظيم ولا يخفى ما في قوله نزلا من
دفع قدر حيث جعلهم اضياف الله وطعامهم وشرابهم وصلتهم اكرم ما عند الله
فان الكريم يجعل خير ما عنده للنازل ويحضر عنده مع غاية اجلال النازل قوله وكما
اذا الجبار اي الملك المسلط العالي بالجيش ضافيا اي ضيفا لنا والباري بالجيش للعقوبة
او المصاحبة قوله وانتصابه على الحال من جنات على تقدير ان يكون فاعلا من ضميره
المستتر في الظرف ان كان مبتدا على ما جوزه النحاة بالاتفاق وعلى التقديرين العامل
فيه الظرف قوله وما عند الله بكثرته ودوامه والاظهر انه بيان سعة الابرار يعني
ما عند الله قليلا كان او كثيرا دائما او زائلا خير للابرار من الدنيا وما فيها وفي وضع
موضع الضمير ما لا يخفى من التعظيم والتوقير قوله فاشتبه لكنه فيه تعريض بالمنافقين
حيث آمنوا خائفين من القتل والنهب قوله وجمع باعتبار المعنى لجمع اليهم قوله والمراد
ان الاجر الموعود سريع الوصول لانه المناسب في هذا المقام والمقتضي الظاهر الوصل
اذ المعنى اولئك لهم اجرهم مرتين ويصل بسرعة وكانه فصل لان الحكم بسرعة الوصول يؤكد
ثبوت الاجر وسرعة حساب الله لا ينافي امتداد زمان حساب الاشرار لانه للمنا [فتنة]
من جانبهم ولجاجهم في الانكار قوله كعدل هو بالفتح المثل من غير الجنس وبالكسر المثل
من الجنس وقوله الا كاجة متعلق بالفعلين قوله وتخصيصه بعد الامر بالصبر مطلقا
لشدته يريد بقوله بالصبر مطلقا ان الصبر باطلاقه يفيد الصبر على كل ما يجب عليه فيكون
صابر وتخصيصا بعد التعميم لفضله على ما عداه من الصبر لشدته قوله لكل آية منها
انها ما اعتبر في الامان تعددا بحسب اجزاء الزمان والساعة قوله خطاب يعم بني آدم حقق
الخطاب باولاد آدم مع ان لفظ الناس يعم آدم ايضا لان المنادى لم لا اشتماله على خطاب
يختص ببني آدم يقتضي تخصيص الناس ووجه صحة عموم النداء مع ان الابرار بالاتفاق [سورة النساء]
لهذه الامة والنظ انهم المخاطبون بهذا الامر ان الكلام القديم القائم به سبحانه عام للجميع
فلا يبعد ان يكون الامر بالتقوى عاما لجميع الامم مما ذكره المحقق التفتازاني ان في الامر
بالتقوى تغليبا للموجودين في زمان النزول على ما عداهم ليس بذلك منع كونه خوبيا
عارض بالنسبة الى هذه الامة فتامل واقتصر على توجيه عموم الخطاب ولم يلتفت
الى ما في الكشاف من ان العطف على خلقكم يبنى على كون يا ايها الناس للذين بعث اليهم
النبي لئلا يلزم التكرار لان خلق الزوج والبث داخلان في خلقكم على تقدير العموم

ولئلا يكون في النظم ايهام ان خلق الناس من نفس واحدة وخلق الرجال الكثيرة والنساء ليس بها
بل من نفسين على وزوجها وكما ما وجه عدم المنافاة انه جعل النظم في قوة خلقكم من نفس واحدة
وخلقكم بهذا الوجه من خلق زوجها منها وخلق الباقي منهما وفي الخلق من نفس واحدة
اظهار كمال القدرة وفي كيفية الخلق ايضا كذلك ولذا عطف بيان الكيفية على الخلق من
نفس واحدة تنبيها على ان كلا منهما مستقل في الدلالة على كمال القدرة وقوله وهو تقرير
لخلقهم من نفس واحدة اشارة الى ان الجملة المعطوفة مع ما عطف عليها تاكيد لخلقهم من نفس
واحدة ولا يخفى ان في وصف الرب بما وصف تنبيها على ان المخاطبين عالمون بهذه الصفات
الموجبة للتقوى وفيه كمال توبيخ لمن يفوته التقوى قوله واكتفى بوصف الرجال بالكثرة
وكان الجملة المقتضية ان الرجل الواحد يكفي بجمع عدة من النساء عامل في وصف الرجال
بالكثرة يستلزم كثرتهن بطريق الاولى واقتضاء الحكمة يغني عن التصريح بوصفها
وجعل تذكير الكثير لتاويل الرجال بالجمع خلاف ما تقرر في النحو ان ضمير العاقلين غير المذكر
السالم فعلت وفعلوا الذي يثبت فيه فعل فكانه استمر فيه التاويل بالجماعة ولا
يبعد ان يجعل ظرفا فانه وقليلا كثيرا ما ينتصبان على انهما صفتان للاحيان وفيه مزيد فائدة
وهو الاشارة الى كمال قدرته وتنزيهه عن الضعف والاضمحلال بمرور الدهور وكذا جعل
كثيرا صفة البث اي بثا كثيرا لكان صريحا في وصفهما بالكثرة وفي ذكر الرجال اظهار بطريقه
في حق النساء وفي ذكر النساء اجمال في حق الرجال وفي خلق بني آدم كذلك رعاية مناسبة
بينهم وبين خلق اصلهم وهو التراب حيث خلقه كبهيم بالتراب ثم بسطه قوله واتقوا الله
وضع الله موضع الضمير اشارة الى جميع اوصاف كماله ترقيا في وصف الرب وليس
من عطف المؤكد على المؤكد حتى يرد انه لا يكون بغير كلمة ثم لانه كان قبيلا اتقوه لربوبيته
وخلقه خلقا بديعا وتكونه مستجمعا لجميع صفات الكمال قوله بطرحها اي بطرح
التاء الثانية دون الاولى لما ان التبست في محل النقول مع انها علامة الاستقبال قوله
وقرئ بالرفع على انه مبتدأ ولا يبعد جعله معطوفا على جميع الجمع اي يتساءلون ذوي
الارحام ويتوسلون به مع الرحم ولا يستغنون عنه بالرحم قوله اما على انه عالم يجمع
جميع فعيل صفة على فعالى بل على كرام وكرما ونذور ومرضى احتاج الى التصحيح جمع يتيم
على يتامى فتارة جعله في عداد الاسماء وجمع اصله يتايم فان فعيل الاسم يجمع على
فعائل وان كان مكثورا واعتبر فيه القلب وقلب الياء الفا لئلا تجاوزه الكسرة
وتارة جعله جمع يتمى فانه قياس في فعيل بمعنى مفعول من الآلام كوجيع ووجعى
يحمل عليه اليتيم الذي من باب الآلام فعول لانه من باب الآفات ليس معناه انه بهذا
يستحق الجمع على فعلى بل اراد انه سبهه بالوجع والآفة يرشد الى ذلك ما في تقريب
ابن الحاجب حيث قال حمل يتامى على وجاعي قوله اما للتبليغ على الاصل اوالاتساع
لا مقابلة بين الاستعمال على الاصل والاتساع فان اللفظ اذا صار منقولا في الوصف

فاستعماله

فاستعماله في معناه الاصلي مجاز محتاج الى القرينة وانما التفاوت في علاقة في الاتساع
الذي ذكره اعتبار ما كان لاقرب العهد وانما تعرض له لانه يجعل الاعتبار اقوى
والعلاقة في الاستعمال على الاصل كون الاصل مطلقا والعرف مقيدا قوله اولغير البليغ
والحكم مقيد فكانه قال والوضع اذا بلغوا الا يغني عن التجوز تقدير القيد لان تعلق
الحكم بما عبر عنه بالصفة يوجب اتصافه بالوصف حين تعلق الحكم به فالنظم يقتضي
ايتاءهم قبل البلوغ ويوجب ذكر ان يكون التعبير باليتيم باعتبار ما كان واطلاق
المقيد على المطلق الذي هو بمعناه في اصل اللغة اوجعل الايتاء عبارة عن حفظها
لهم وعدم اتلافها حتى تتاتى لهم الايتاء ويشير الى الثاني تقرير الكشاف قوله
ولا تستبدلوا الحرام من اموالهم بالحلال من اموالكم فانكم اذا امسكتم اموالهم وتلقته
في ايديكم بافنا الكلام منكم اموالكم بدل اموالهم ويحتمل ان يكون المراد انكم اذا امسكتم
اموالهم يمسك الله ما يعطيكم من المال الحلال فقد استبدلتم الخبيث الذي هو
مالهم بالطيب الذي هو رزق الله الحلال قوله اوالامر الخبيث وهو اختزال
اموالهم الانسب تفسيره بحفظ مالهم لانفسكم بالطيب الذي هو حفظ لهم فان
الاول موجب العقاب والثاني موجب الثواب قوله وهذا يتبدل بدخول الباء في
صلة التبديل المتروك بخلاف الاستبدال والتفعل بمعنى الاستفعال غير عزيز ولم
يجئ التفعيل بمعناه والقائل السعدي قوله اي لا تنفقوها معا ولا تسووا بينهما
تفسير للنظم على وجه يندفع به ما استشكل على الكشاف من انه لم منع عن اكل اموالهم
مضمومة مع اموالهم مع ان اكلها وحده ايضا محرم فاجاب بان في ذلك تقبيحا لهم بانكم
مستغنون بما رزقكم الله وتاكلون الخبيث وثانيا بانه ذكر ما هو عادتهم واجاب
القاضي بان المراد نفي التسوية ولا يبعد ان يقال المنع عن اكل اموالهم قد ظهر من
ايجاب ايتاء اموالهم والمقصود هنا عن خلط اموالهم باموالهم بحيث يلتبس
مالهم فيقعون في اكله مع مالهم وفي هذا الكلام المسابح نهاية المنع عن الاكل
بحيث يجب عليهم حفظهم انفسهم عنه الى ان لا يقعوا فيه غفلة قوله اوالامر الخبيث
الاولى ان يكون المراد ما يندرج فيه هذه المعاني قوله وهو فيما زاد على قدر الاجرة يعني
بهذا النهي العام مخصص كما سيجيء وفيه بحث لان ما اخذوه للاجرة فهو مالهم وليس
اكلهم اكل مالهم مع مالهم قوله الضمير للاكل الظاهر انه لجميع ما سبق من تبدل الخبيث
بالطيب والتسوية بين مالهم وما لهم ومنزل منزلة اسم الاشارة في ذلك وما
روي في الرجل الغطفاني يؤيد ذلك فتامل قوله كتعالى قولا وقال الاصل قالا قولا بغير
الواو ويرشد اليه جعل الكشاف نظيرها الطرد والطرد قوله فتزوجوا ما طاب من غيرهن
لكلمة طاب ههنا تفسيران استطابة النفس اليها وميلانها اليه وثانيهما الحل والاول
من سوق الكلام مع انه ضعف تفسير الطيب بالحل بالتوجيه الثالث لربط الجزاء بالشرط وابقاء

على ظاهره من استطابة النفس في التوجيهين الاولين اذ لا داعي الى العرف الى أكل منهما كما
في الثالث فانه المناسب في مقام المنع عن الزنا وقد الف في ذلك الكشاف حيث جعل بمعنى ما حل
في جميع التوجيهات معللا ذلك بان من النساء ما هو محرم فلولا تفسير الطيب بالحلال يصح على تقوم
الان يجعل التحريم ناسخا له وهو خلاف الاصل وكانه قال له كما اورد على تعليله ان تفسيره بالحل
ايضا يوجب كون الاية مجملة والاجمال خلاف الاصل اولان الخاص المتراخي عند الشافعية
مخصص للعام فلا يلزم نسخ ولا اجمال فان قلت الامر بالنكاح للاباحة فانكحوا ما حل
بمنزلة ابيح لكم ما ابيح وعار عن الفائدة اجيب بان مناط الفائدة هو العدد اى
ابيح لكم نكاح هذا العدد دون ما عداه ولئن نقول على هذا يصح جعل الامر للايجاب
اى وجب عليكم الاقتصار على هذا العدد وعدم التجاوز قوله فتزوجوا ما طاب من
غيرهن قال المحقق التفتازاني قرينة تقييد النساء بغير اليتامى دلالة المعنى واشارة
لفظ النساء قلت فيه بحث بل المعنى لا يقتضي الا عموم ما طاب من غير تقييد بغير اليتامى
وكذا لفظ النساء اذ المعنى انكم ان خفتم ان لا تقسطوا في اليتامى لضعفهن وعدم من
يذب عنهن من فوت حقوقهن فتزوجوا ما طاب لكم من النساء فان الحامي بحقوقهن هو
ميلان انفسكم اليهن سواء كن من اليتامى او من غيرهن قوله فربما يجتمع عنده منهن
عدد في الكشاف عشرة قوله ينبغي ان يتحرج عن الذنوب كلها لقبحها في الكشاف وانما ترك
ذكر التعليل لان ترك الذنب عندنا ليس لقبحه بل لانه نهى الله تعالى عنه اذ لا اعتداد بالقبح
والحسن العقلي عندنا خلافا للمعتزلة والقبح وان يحتمل الحمل على القبح الشرعي لكنه
موهم وفي لفظ الذنب كفاية واغناء عن التصريح بالقبح الشرعي قوله ونظيره او ما
ملكت بل هو اقوى في الرجوع الى لفظ ما لان نقصان عقل المملوكات لعدم فراغهن
للتعلم وعدم منزلتهم تباعد بينهن في الغاية قوله معدولة عن اعداد مكررة اى عن اعداد
مستعملة في المعدودة اذ لو كانت معدولة عن العدد الصرف لكان مثنى في اصل
الوضع كستين سنين فلم يكن صفة وضعا فلا تفيد وصفيته في منع الصرف
قوله وقيل لتكرير العدل بلا بد بذلك على ان ما اختاره الكشاف خلاف المشهور والمستفيض
ما ذكره قوله فانها معدولة باعتبار الصيغة اه اى صيغة اثنين وتكريره فان تعارضا
عنهما قال المحقق التفتازاني العدل عن التكرير ايضا عدول عن الصيغة هكذا
والظاهر من عبارة الكشاف حيث قال وانما منعت الصرف لما فيها من العدلين عدلها
عن صيغها وعدلها عن تكررها انه جعل العدلين باعتبار اللفظ وهو خلاف ما نقل عن
ابن السراج من ان فيه عدلين لفظيا ومعنويا لان مثنى معدول عن لفظ اثنين
وعن معناه اعني الاثنين مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين وان ذهب المحقق التفتازاني
الى ان مآل ما ذكره الكشاف الى ما نقلناه وعبارة القاضي تحتمل ما ذكره ابن السراج
بان يقال اراد انها معدولة باعتبار صيغتها عن صيغ الاعداد وباعتبار تكريرها في معناه

عن معنى

عن معنى الاعداد الغير المكررة ولكن ان العدل احتمالات اخر العدل عن اللفظ
وعما هو قاعدة العدول من التانيث للمذكر في هذه الالفاظ الى لزوم التذكير
والعدول من الاسمية الى الوصف ومن معنى العدد الى المعدود ولو اعتبر الجميع لزاد
ما يقتضي منع الصرف وتاكد قوله منصوبة على الحال هذا مذهب البصري
المختار عند النحوي والكوفيون جوزوا بانها معرفة لامتناع دخول حرف التعريف عليها
وجعلوها في مثل هذا المقام ابدالا لا احوالا ورد الكشاف امتناع دخول حرف
التعريف عليها بالاستعمال المستفيض في كلام الموثوقين بعربيتهم حيث قال
وهي نكرات يعرفن باللام تقول فلان ينكح المثنى والثلاث والرباع فما ذكره المحقق
التفتازاني من انه لا بد للكشاف من مستشهد على استعمالها معرفة مبني على الغفلة
قوله من فاعل طاب في الكشاف انها احوال مما طاب وهو الظاهر لان المقصود تقييد
نكاح ما طاب بكونه احد هذه الاقسام لا تقييد الطيب بكونه في حال كونها احد
هذه الاقسام قوله ومعناها الاذن لكل ناكح يريد الجمع لا وجه لتقييد الناكح
لانه يكفي لكل ناكح قوله متفقين ومختلفين حال من ضمير ينكح وانما جمع مع افراده
نظرا الى المآل اذ آل ان كل ناكح يتضمن جمع الناكحين ومعنى اتفاقهم ان يكون
منكوحات الكل اثنين اثنين او ثلاث او رباع ومعنى اختلافهم ان يكون للبعض
مثنى وللبعض ثلاث وللبعض رباع قوله ولو افردت كان المعنى تجويز الجمع
فيه تعريض بالكشاف حيث قال ولو افردت لم يكن له معنى ووجه الرد انه يكون
يكون له معنى ليس بمقصود وهو الجمع بين هذه الاعداد وبان يكون المدلول تجويز
التسعة ولكن شاهدا عليه انه مع ذكر العدد المكرر استدل البعض بالاية على
جواز التسعة باعتبار ان مثنى وثلاث ورباع تسعة فلو جيء باثنين وثلثة واربعة
فما ظنك به واما ما قاله المحقق التفتازاني في بيان نفي المعنى انه لا يصح جعل اثنين
حالا من جميع الطيبات ففيه انه يكفي حالا عن كل واحد من الطيبات اى بكون كل واحد
من ما طاب واحدة من هذه الاقسام ويمكن ان ينصر الكشاف بانه اراد بنفي
المعنى انه لا معنى لهذا اللفظ في عرف البليغ لا يؤدي التسعة باثنين وثلث واربع
قوله ولذهبه تجويز الاختلاف في العدد فيه انه مع الواو ايضا ذهب تجويز الاتفاق
والحق انه لا تفاوت في فهم المقصود بين او والواو فانه لا يلتفت الذهن الى اشتراط
ان يكون جميع الامة على كل واحد من هذه الاقسام المتحررة وانما جيء بالواو لانه
اقرب الى التوزيع لان المستفيض فيه مقابلة مجموع بمجموع قوله فان خفتم ان لا تعدلوا
بين هذه الاعداد ايضا كما لا تعدلون بين الاكثر منكم وفيه دم السوق ان
لا فضل تكثير الازواج ولهذا اختاره رسول الله ص قوله فاختاروا او فانكحوا
الجارية الام لكونه دفع النقص بعد التكثير مع خوف الجور منومات من حاف

النظم ومن مدلول النظم انه لو خيف عدم العدل مع الواحدة ينبغي ان يختار العدوية الا
انه اكتفى بدلالة الكلام للاهتمام بامر الازدواج قوله فالمقنع واحدة اي المرضي وهو مصدر
بمعنى الرضا استعمل في المرضي ولذا استعمل في الواحد وغيره يقال شاهد مقنع
وشهود مقنع كذا يستفاد من الصحاح قوله لخفة مؤنتهن وعدم وجوب القسم
بينهن ولخفة دفعهن دينا ودنيا اما دينا فلعدم المهر وعدم وجوب النفقة الجيدة
بل امكان دفع نفقتهن ايضا بامرهن بالاكتساب او تزويجهن واما دنيا فلان
دفعهن لا يتوقف على طلاق وهو ابغض المباحات عند الله تعالى قوله وذلك اي
التعليل منهن يريد التعليل المستفاد من الامر بعدم تجاوز الاربع وتقديم الاقل على
الاكثر ومن الاكتفاء بالواحدة وجعل المشار اليه بذلك محتملا لامرين ثانيهما مردود
لو للثلاثة والاول اظهر فتامل ولك ان تجعله اشارة الى الثلاثة اي تلك الثلاثة
ادنى من جميع ما عداها قوله وفسر بان لا يكثر عيالكم نسبه صاحب كاشف البيان
وهذا التوجيه الى الامام المطلبي ابن عم النبي صلى الله عليه وسلم الشافعي ونسبه البعض الى زيد بن
اسلم التابعي فلهذا ابهم فاعله واشتغل بتصحيحه ردا لما قاله صاحب ايجاز البيان
من ان الشافعي لم يعرف لغة هذا الموضع ودقيقه وكانه اراد ان فقه الحكم الاجتناب
عن الجور لا عن كثرة العيال لان عال لم يات بمعنى كثر العيال بل اعال ورد عليه بانه
حكي عن الاصمعي والكسائي قوله فعبر عن كثرة العيال بكثرة المؤنة فيه انه ليس في العبارة
ما يدل على كثرة المؤنة لان لا تعولوا بمعنى لا تموّنوا بمعنى لا يكثر المؤنة الا ان يقال
نفي المؤنة راسا لا يستقيم فلا محالة يحمل على نفي الكثرة فان قلت الاجتناب
عن كثرة العيال لكثرة المؤنة فلماذا لم تحمل على حقيقته وجعل كناية عن كثرة العيال
قلت لما يستفاد من قوله ويؤيده وفيه ان المناسب ان يجعل لا يعيلوا كناية عن
نفي كثرة المؤنة ولك ان تجعل عبارة المفسر كناية عن كثرة المؤنة وهي اشارة الى
سببها قوله كجواز العزل فيه اورد عليه ان جواز العزل مشترك بين الجمهور والسرارى
عند الشافعي فينبغي ان يقال ان المقصود من التزوج الولد فينبغي منه عن العزل
دون السرارى قوله نحلة نحلة ونحلا من حد منع والنحلة بالكسر والنحل بالضم
يفهم من الصحاح ان النحلة في اعطاء المهر والنحل في اعطاء العطية والمراد بها الفريضة
الشرعية اي شريعة من الله تعالى والفريضة اما بمعنى الواجب او بمعنى المقدر والاظهر
ان من فسرها بها جعلها من النحل بمعنى الديانة والانسب ان يجعل الفريضة من الله وكذا
الديانة اشارة الى ان المهر مقدر بتقدير الشرع لا بارادة الناكح والمفروض نصف
المسمى قبل الدخول وتمامه بعده واذا لم يسم فمهر المثل واذا كان المسمى اقل من عشرة
فالواجب المسمى عند الشافعي والعشرة عند ابي حنيفة الى غير ذلك مما فصل في الفقه
قوله عن طيب نفس ولاعتبار طيب النفس في مفهوم التحلة صار لفظ من الاتيان

وكانه

وكانه اخذ الصدقة من الصدق لدلالتها على الصدق في الدين اذ لا شاهد اصدق على الاخلاص
من بذل المال لوجه الله قوله وقيل المعنى نحلة من الله وتفضلا منه عليهن ويحتمل ان
يكون نحلة من الله حالا من الصدقات اي آتوهن صدقاتهن حال كونها منحولة
من الله عليكم اي من خالص ما اعطاه الله لكم لا من مال الغير فان الاعطاء
لابراد الذمة من دينهم ولا يبرا الذمة من اعطاء مال الغير قوله الضمير للصداق
بفتح الصاد وكسرها على ما في الصحاح والحمل على المعنى باعتبار انه لو قيل وآتوا النساء
صداقهن موضع صدقاتهن لصح لان الصداق يصح اطلاقه على الجمع بل لا اراد
صداق كل منهن فلما كان مآل صدقاتهن صداقهن ذكر الضمير على طبق مآل المعنى
يشير لهذا البحث عبارة الكشاف فاتبعه ولا تتجاوزه ولك ان تجعل الضمير الى صدقات
ذكر في ضمن الجمع واشار بتقديم هذا التوجيه على خلاف ما في الكشاف الى
ترجيحه لان تنزيل تركيب موافق له في المعنى اهون من تنزيل نوع من الاسماء منزلة
نوع آخر ولهذا لم ياءت بشاهد له كما اتى للتوجيه الآخر اشارة الى قربه من القبول
وبعد الآخر منه قوله كقول رؤبة في قوله استشهد بقوله في قوله لا بقوله لان قوله
ليس بصافية لجواز ان يكون تذكير الضمير في كانه لتذكير الخبر وضمير كانه للخطوط
قوله ونفسا تمييز لبيان الجنس ولذلك وحد وهذا يخالف ما ذكره ابن الحاجب ان التمييز
ان كان اسما غير اسم الجنس ويراد به نفس المنتصب عنه يطابق لا محالة ويوجب
تقييد قوله بانه لو لم يقصد بيان الجنس ولك ان تقول في قوله نفسا اشارة
الى انه لا اعتداد بهبة الاولياء ورضاهم وطيب انفسهم قوله لكن جعل العمدة
طيب النفس للمبالغة اي في رعاية طيب انفسهن وعدم الاعتماد على الهبة ولذا
لم يقل فان وهبن له قوله وقال منه بعثا لهن على تقليل الموهوب حتى روي
عن الليث بن سعد انه لا يجوز تبرعها الا باليسير قوله واضافة الملك الى الاولياء لانها
في تصرفهم وتحت ولايتهم يعني حقيقة اضافة المال الى المالك فلا بد لاضافة
المال الى الاولياء من تجوز وهو اما في الاضافة بتشبيه الملابسة بحسب التصرف
والولاية بملابسته بحسب الملك واما في المضاف اليه بجعل المتصرف والوالي شبيها
بالمالك والكشاف توجيه ثالث وهو انه اراد بقوله اموالكم ما هو من جنس اموالكم
في كونه قياما للصاحب كما ان اموالكم قيام لكم فكما تعاملون باموالكم لحفظ قيامكم
عاملوا باموالهم واليه نظائر في القرآن العظيم واقرب مؤيد لما اختاره ما فاته
من وصفها بقوله التي جعل الله لكم قياما فانه يقتضي حمل اموالكم على ما هو اموالهم
حقيقة وحمل النهي على نهي ايتاء ما هو من جنس حتى لا يحتاج الى جعل التي جعل
الله لكم قياما على كونها من جنس التي جعل الله لكم قياما فان التجوز بهذا الوجه في
اموالكم يغني عن التجوز في الوصف دون العكس بوجه ذكره القاضي فتأمل قوله

وهو الملايم اى جعل الخطاب للاولياء ملايم للآيات المتقدمة كلها فى وجه ولاكثرها
فى وجه آخر فتفطن دخوله بجميع اعطاه ويحتمل ان يكون نهيا عن ايتاء الاموال لمن
ليس اهلا لان يولى وتبصير الايتاء له سبب فساده والقيام ظ فى القيام فى الدنيا
والابلغ حمله على ما يعم الآخرة والمقصود من جعل الاموال مكانا للعز فى الدنيا كما لا
يؤكل المكان والاشارة الى انه ينبغى ان يجعل مكانا يحصل منه الربح قوله عدة
جميلة والاظهر انه نهى عن المنة والاذى فى التصدق عليهم باموالهم وحفظها
عن النقص بالانفاق عليهم كما قال لا تبطلوا صدقاتكم بالمن والاذى قوله وثمانية عشر
سنة فى الغلام فى رواية وفى رواية فتسع عشرة وفى رواية على وفق صاحبيه خمس عشر
فى الجارية والغلام وعليه الفتوى وفى مشهور الرواية عنه فى الجارية سبع عشرة
ولا يخفى عليك ان الظ فى قوله تسع عشرة سنة خمس عشر سنة وكذا فى ثمانية عشر
وتاء ويل بجعل السنة بمنزلة العام قوله والمعروف ما عرفه الشرع او العقل والمنكر
ما انكره احدهما يقتضى هذا البيان ان يكون بين المنكر والمعروف عموما من وجه فيكون
من الماموارت المعروف المنكر شرعا والمعروف عقلا ويمكن ان يقال قوله ما عرفه
الشرع او العقل اشارة الى المذهبين من قال الحسن والقبح شرعيان لا غير و
ومذهب من قال بهما عقليان قوله لانه يصلح للنكاح عنده لان المقصود من النكاح
التوالد ولا توالد الا عند البلوغ وما ذكر ان سن البلوغ ثمانية عشر عند ابى حنيفة
لا يصح على اطلاقه وقيده فى الكشاف بسن البلوغ للرجال وهو الصحيح لان سن البلوغ
للجارية عنده سبع عشرة قوله وابتلوا اليتامى اختبروهم قبل بلوغهم يستفاد منه
ان لا يجب ابتلاؤهم بعد البلوغ ولا يبعد لانه اذا بلغ اليتيم سنا له ان يخبر بنفسه
ويظهر على الولى رشده فسقط عن الولى ابتلاؤه وقد جعل حتى جارة متعلقة
بالجملة السابقة وجعل وقت البلوغ غاية الابتلاء ولا يصلح اذا مع تضمنه
معنى فى ان يدخل حتى الجارة فى جملة للابتداء وما قبلها سبب لما بعدها فالمعنى
وابتلوا اليتامى حتى يدفع اليهم اموالهم اذا بلغوا النكاح على تقدير ايناس الرشد
قوله مسرفين ومبادرين كبرهم بادره بمعنى عاجله فمبادرة الكبر اى يغالب الكبر
فى السرعة فيغلبه فيها ويسبقه فى مال اليتيم فاما كبر اليتيم ينزع المال عن الولى
فيسرع واخذ المال واتلافه وكبر من باب علم فى السن ومن باب شرف فى القدر
والمتعدى على معنى المشقة واستعار لفظ الاكل باعتبار ان الاكل الذى هو اساس
الانتفاع وراسه لا يلزمه فيها لاحق فيه واستعار لفظ الاستعفاف فلانه
مبالغة فى العفة ولا يتحقق بمجرد الامتناع عما لا حق فيه اصلا وتاثر الكمال اخذه اشار
اى اصلا وكذا فتح لام ماله وضمه ويحتمل ما كان وجهين فاعرف ولا كتط ان كنت
من اولى الحكم الاحوط قوله وايراد هذا التقسيم بعد قوله ولا تاكلوها يفيد ان

النهى

النهى ليس بمجرد الاكل ولا للاكل المقيد بالاسراف بل عن مطلق الاخذ والانفاق
قوله فى سببا فلا تخالفوا ما امرتم ولا تتجاوزوا ما حددتم فيه تحريض على دفع
مال اليتيم والاشهاد ومنع اليتيم عن دعوه الباطلة بعد القبض اذا ادعى عجز الولى
عن الشاهد وتحريض الشاهد على اداء الشهادة وفى الكشاف تفسير
الحسيب بالكافى فى الشهادة عليهم ولم يلتفت القاضى اليه لانه يوهم امر الا
شهاد ويزيد وجه انه يفيد ان الامر فى قوله واشهدوا للارشاد فلا اثم لتاركه
قوله يريد بهم المتوارثين بالقرابة اى يريد بالاقربين المتوارثين بالقرابة وهو وحد
الاقرب وبيانه الى الشرع وبالتوارث يمتاز عن اولى القربى وتقابله فان قلت
ان اريد بالوالدان ما لم يكن بواسطة لم يشمل الجد والجدة وان اريد ما هو اعم يدخل
الجد والجدة بالنسبة الى اولاد الاولاد مع وجود الاولاد قلت لعل المراد الاول والجد والجدة
تحت قوله والاقربون وانما ذكر الوالدان مع دخولهما تحته اعتناء بشانهما لان
سبب النزول ميراث الوالد ولم يذكر الزوج مع انه كان ذو جا ايضا لمزيد اهتمام
بشان اليتامى قوله بدل مما ترك باعادة العامل وفائدته بيان ان البعض لا يتعين عند
قلة المتروك قوله او حال اذ المعنى ثبت لهم مفروضا نصيبا اشار بتقديم مفروضا على
نصيب الى انه حال من الضمير فى الظرف لا من نصيب وبترك نصيبه الى ان الحال فى
الحقيقة هو مفروضا جعل الموصوف حالا بحسب الظ ويسمى حالا موطئة لانه
مقدمة لذكر ما هو الحال حقيقة قوله اعنى نصيبا مقطوعا واجبا جعل المفروض بمعنى
الواجب القطعى ويحتمل جعله بمعنى مقدر فى كونه دليلا خفاء قوله روى ان اوس بن
صامت فى الكتب المعتبرة والروايات الصحيحة اوس بن ثابت اخو حسان استشهد
باحد واما اوس بن صامت فاستشهد فى خلافة عثمان وام كجة بالحاء المهملة وضم الكاف
وروى معناه جميع ادفتاده قبل من شك الراوى فى ان ابنى عمه الاولاد والاخوان و
ويروى عطف البلايا وبمعنى ان احدهما سويد قطعا والاخر احد الثلاثة على الشك
والجوفة بجمع الملك وموضع سلطان ومسجد الفضيح بالفاء والضاد المعجمتين
قيل لعله اسم المسجد الذى يسكنه اصحاب الصفة لانهم كانوا يرضخون النوى والرضخ
والفضخ من واد واحد ولا يوجد فى كتب اللغة من الفضيح سوى انه نبيذ يتخذ من البسر
المفضوخ من فضخ البطيخة شدخها فقيل صار اسما لموضع بالمدينة كانوا يفضخون فيه
البسر كل ذلك من حواشى المحقق التفتازانى على الكشاف قوله وهو دليل على جواز تاخير
البيان عن الخطاب وان ما ورد فيه مجمل ينبغى ان يوقف حتى يتبين معناه قوله
ثم اختلف فى نسخة اى على التقديرين قوله والضمير لما ترك او ما دل عليه القسمة بان يعطى
كل وارث من نصيبهم شيئا وقوله من المقسوم يشعر بترجيح الثانى وعلى التقديرين
يعتبر فيه مما قل او كثر ولو جعلته الى ما قل او كثر لم يبعد قوله وهو امر ندب للبالغ ان

للباق من اولى القربى وقوله من الورثة بيان للباقي واستدل بانه لوكان فريضة لضرب له
حد ومقدار ولو اجمالا كما في المتعة حيث قال تعالى وعلى الموسع قدره ويقول انه لوكان
للوجوب لو فهم المستحقون الى حكام الاسلام ويدفعوا به كما في الميراث الا ان يقال
يدعى نسخه قوله وهو ان يدعوا لهم ويستقلوا ما اعطوهم ولا يمنعوا عليهم في جعل
الاستقلال وترك المنة داخلين في القول المعروف فغايد الا ان يجعل القول بمعنى الفعل
المطلق لكن لا قرينة عليه ولكن ان تقول الدعاء المتعارف للاستكثار والمنة ليس
قولا معروفا ونقول تقييد القول بالمعروف ينفي القول الغير المعروف ويتضمن المنع
عن الفعل الغير المعروف بطريق الدلالة قوله امر للاوصياء بان يخشوا الله ويتقوه
في امر اليتامى وح يتصل بقوله وابتلوا اليتامى ويكون قوله للرجال نصيب الى
عصرنا جملا معترضة وكان فائدتها ان الوصي انما يتحقق بعد دفع ما تقرر في الجاهلية
ان لا ميراث للاطفال والنساء وان الميراث لمن يحارب وندب عن الحوزة وان
الوصي ينبغي ان لا يمنع رزق من لا يرث من اولى القربى واليتامى وقيل في كونها
معترضة انه يتبوع عنه كون يوصيكم الله بيانا لها وازالة لاجمالها وفيه نظر لتقدير
الله مفعولا ليخشى مبني على الكمال فليتقوا كما هو مذهب البصرة والدليل على
الكمال دون فليتقوا انه لو عمل لقيل فليتقوه لانه المختار ولكن ان تقدر وليخشى
هذا الاحتمال بالتوجيه الثاني قوله فلا يتركوه ان يضربهم فضلا عن ان يخشوه على
الضرر كما كان دابهم حيث كانوا يجلسون عند المريض ويقولون ان ذريتك
لا يغنون عنك من الله شيئا فقدم مالك فيستغرقه بالوصايا قوله اوللورثة وح
يتصل بما يتصل به قوله ولو بما في حيزه جعل صلة للذين مع معنى مناط الفائدة قوله
على معنى لان جعله صلة ظ انما الخفي وجه صحته بناء على ان الصلة يجب ان يكون صفة
للموصول معلومة الثبوت له وذلك انما يظهر ببيان المعنى الذي ذكره ولو قال انهم
ان شارفوا لكان احسن ليكون بيناها على ان لو هنا بمعنى ان قال المحقق التفتازاني
وفي كلام بعض النحاة ان لو هنا بمعنى ان وهو الظاهر انتهى اقول ولهذا ترك لام جواب
لو في قوله لو شارفوا تنبيها على انه يجب تاويل لو تركوا بالمشارفة على الترك
اذلا خوف بعد الموت وتركهم انما الخوف حين المشارفة قوله وفي ترتيب الامر عليه
اقول وتعليم لما يصدعهم مما يخافون فيه وهو احصاء هذه الحالة قوله مراعاة
للمبتدا والمنتهى اذ بذكر المبدا والمنتهى يصير الوسط كالمذكور فكانهم امروا
بجميع مراتب الخشية واما ما ذكره من التعليل من ان الاول لا ينفع بدون الثاني
فلا يتم اذ لا يوجب ذكر الاول فلا بد ان يقال اذ لا ينفع الاول دون الثاني ولا يوجد
الثاني دون الاول وفي العطف بالفاء دون ثم اشارة الى انه ينبغي للعاقل ان
لا يكون خشيته لله متاخرا عن زمان خشيتهم بل يكونان متقارنين بلا مهلة

قوله ما لا يؤدي الى مجاوزة الثلث بل ما يؤدي الى الاقتصار على الخمس في
الكشاف وكان الصحابة رضي الله عنهم يستحبون ان لا يبلغ الوصية الثلث وان
الخمس افضل من الربع والربع من الثلث قوله ظالمين او على وجه الظلم يريد انه
حال بمعنى اسم الفاعل او مصدر بحذف اي اكل ظلم بان يكون على وجه الظلم قوله
انما ياكلون في بطونهم ملء بطونهم اشار بقوله ملء بطونهم الى معنى الظرفية ووجهه
ان الظرف انما يكون ظرفا حقيقة اذا شغله بتمام المظروف والا فالظرف بعضه
فان قلت هذا لا يتم على ما ذكره في كتب الاصول ان الظرف المجرد بفي لا يكون بتمامه
ظرفا انما يكون كذلك المنصوب بتقدير في فصمت يوم الجمعة لصوم بتمامه بخلاف
في يوم الجمعة قلت هذا مذهب الكوفي والبصري لا يفرق بينهما كما في بين النحاة
قوله ما يجر الى النار وتؤول اليه جعل النار مجازا مرسلا من قبيل ذكر المسبب واراد السبب
ويحتمل الاستعارة بذكر النار واراد ما شبه به بينهما على انه كالنار في احراق ما حصل
في قلبهم من فوائد الاسلام قوله يدخلون النار فاسي صرها ومقاساة الحر كالبا
يلزمها الدخول فلذا فسر بدخولها ولو ابقى على حقيقته لم يبعد اذ لا دلالة في القرآن
على ان المسلم العاصي يدخل النار وانما المنصوص ان يعذب بالنار ويحتمل ان يكون
التعذيب بمقاساة شديد الحر من غير دخول وقد اشير الى اختيار مقاساة الحر من
الاكل لان الاكل في الدنيا والمقاساة في الاخرة قوله في شان ميراثهم احتيج الى تقدير
الشان لتصحيح الظرفية ولو جعل في بمعنى اللام كما في عذبت امرأة في هرة ارسلها
على ما صرح به النحاة لم يحتج الى هذا الشان وهو اجمال تفصيله للذكر مثل حظ الانثيين
قال المحقق التفتازاني يعني ان الجملة في موقع التفصيل والبيان لا مفعول يوصيكم
باعتبار كونه في معنى المفعول او القول والشرع فهذا يعني ان تعدية الايصاء
بنفسه لتناوله بالقول تكلف يستغنى عنه بهذا التوجيه ولتناوله بالفرض والشرع
تكلف في المفعول على تكلف في الفعل اذ الشرع والفرض لا يتعديان بالجملة الصريحة
كما نقله وكما ان جعله مفعول الايصاء بتاويل تكلف جعله مفعول القول المقدر
تكلف قوله اي يعد كل ذكر بانثيين يريد انه ليس المعنى على ان لكل ذكر مثلين لا من حظ
الانثيين اقول يدل على ذلك انه لو كان المقصود اليه لقيل للذكر مثل الاناث لانه يجعل
فيما بعد الثلثين حظ الاناث دون الانثيين قال المحقق التفتازاني فهذا حكم اجتماع
الابن والبنت على الاطلاق من غير تقييد بعدد معين الا على طريق ضرب المثال
هذا وفيه نظر لانه لا نظر على عدد معين ولو على طريق ضرب المثال بل المراد ان
لكل ذكر حظ الانثيين سواء كان ذكر واناث او ذكر وانثيان فتامل قوله وتخصيص
الذكر بالتنصيص على حظه يعني كان مقتضى الظاهر التنصيص على حظ الانثى بان يقال
للانثيين مثل حظ الذكر او للانثى مثل حظ الذكر بناء على ان المهم ابطال ما كانوا

عليه من حرمان الاناث عن الميراث الا انه عدل عن مقتضى الظ لما يتضمن من التنبيه
على فضلهم بتقديمهم في الذكر و يجعل حظه مقصودا بالبيان وجعل بيان حظها ضمنا
للتنبيه على ان ترجيحهم على الاناث لفضلهم عليهن لا يبلغ الا تضعيف حظهم
لا تخصيصهم بالحظ ولكن ان نقول المقصود بالبيان تنصيص حظ الذكور
كما كانوا عليه الى ضعف حظ الانثى وذلك يقتضي التنصيص بما يتعلق بهم دون الاناث
قوله او على تاويل المولودات في الكشاف فان فان كانت البنات او المولودات والظ
انه اراد ان الضمير راجع الى مولودات او بنات مذكورات في ضمن الاولاد لانها الذكور
والاناث لا ان الاولاد وان كان مذكر اللفظ لكنه صحيح وضع المولودات موضعها
فانث بتاويله بها وكيف لا وقد تعين هذا التوجيه في قوله وان كانت واحدة
اذ لا يصح تاويل الاولاد بالمولودة ولكن ان تقول الضمير الراجع الى الاولاد
عبارة عن الاناث فانث كما ان الضمير الراجع الى الولد في قوله وان كانت واحدة
عبارة عن الانثى فانث قوله خبران او صفة لنساء وفائدة التصريح بعدم
اختصاص المراد بعدد دون عدد ونظيره ما من دابة في الارض اذ الوصف بصفة
عامة لجميع الافراد يفيد الشمول ولعقد الفائدة لم يتعرض وان كانت واحدة تحت
اثنتين قوله اي ان كانت المولودة واحدة اي واحدة مع استغناء الذكر والنصف
بالضم لغة اهل الحجاز وهو افصح لان نظايره من الثلث والربع والخمس الى غير
ذلك قوله وقرأ نافع بالرفع على كان التامة والمناسب ح جعل ضمير كن ضميرا
مبهما وجعل نساء تمييزا قوله فقال ابن عباس حكمهما حكم الواحدة لانه تع جعل
الثلثين لما فوقهما هذا معارض بان حكمهما وحكم ما فوقهما لانه تع جعل النصف للواحدة
ويدفع بان جعل الثلثين لما فوقهما مؤكد لان النساء ظ في ما فوقهما واكد بكن
بقوله فوق اثنتين فصار محكما في التخصيص بخلاف قوله فان كانت واحدة
واورد عليه بان هذا انما يتم على تقدير كون قوله فوق اثنتين صفة اما على
تقدير كونه خبرا بعد خبر فلا لانه لا مزيد لقوله فان كن نساء على قوله فان كانت
واحدة ويمكن دفعه بان قوله نساء ظ في كونه ما فوق اثنتين فعدم الاكتفاء
به وجعل قوله فوق اثنتين خبرا بعده يدل دلالة صريحة على ان الحكم مقيد به
لا يتجاوزه قال المحقق التفتازاني فان قيل ثبت ان ليس لهما حكم الجماعة
لكن من اين لزم ان يكون لهما حكم الواحدة قلنا من جهة الاجماع على ان لهما
حكم الواحدة او الجماعة لا ثالث وفي الجواب نظر لان الاجماع عند قول ابن
عباس بذلك لم يكن منعقدا فكيف يتمسك به بل الجواب ان لا ريبة في ان
عدد البنتين لا يوجب الحرمان من الارث ولا فرض للاناث الا الثلثان
او النصف ولما تؤكد نفي الثلثين تعين النصف على ان البنتين يشاركن

الواحدة

الواحدة في انتفاء صفة فوق اثنتين عنهما فلما نزل الواحدة عن الثلثين بفوت
هذا الوصف الى النصف فنزلت البنتان ايضا لذلك الجامع ويظهر ابن عباس
ايضا ان للدليلين لما تعارضا دار امر البنتين بين الثلثين والنصف بالمتيقن هو
النصف والزايد مشكوك غير ثابت فتعين المصير اليه قوله وقال الباقون حكمهما
حكم ما فوقهما لانه تع لما بين ان فيه اشكال قوي وهو انه لا يقتضي جعل حظ الذكر
حظ الانثيين كون حظ الذكر الثلثين والا لكان حظه ذلك ابدا بل يجعل حظه
ضعف حظ الانثى فربما يكون ثلثا او ربعا او غير ذلك وكانه لذلك قال الكشاف
والذي يعلل به قولهم وقال في بيان قول ابن عباس وهو ظ مكشوف وحاصل
ما ذكروا ان وصف النساء بكونها فوق اثنتين ليس لتاكيد تقييد الحكم بهذا
الوصف ونفيه عن الغير بل لازالة وهم تخصيص حكم عرف للبنتين بهما
والتصريح بعموم عدد ولا يخفى انه على تقدير تمامه خلاف الظ ويمكن ان يقال
الحق البنتان بالجماعة لانه وصف النساء بفوق اثنتين للتنبيه على عدم
التفاوت بين عدد وعدد والبنتان يشاركن الجماعة في التعدد وقد
علم تاثير القلة والكثرة فالظ الحاقهما بالجماعة بجامع العدد وعدم اعتبار القلة
والكثرة دون الواحدة لعدم الجامع بينهما قوله ويؤيد ذلك فان قلت جعل الكشاف
ما ذكره من المؤيدين دليلين آخرين على وجه العدول قلت كانه لم يعدل في التاييد
باعتبار ان كل دليل مؤيد للدليل الاخر وانما اشار بجعلهما مؤيدين الى ان استدلال
الاصحاب هو الاول والاخران مما ظفر به اللاحقون فيكونان مؤيدين لما استدلوا
به وملخص الدليل هو التمسك بدلالة النص وفي اولهما نظر لان البنت الواحدة
لم تستحق الثلث مع اخيها بل نصف حظ اخيه وانما هو الثلث على سبيل الاتفاق
قوله بدل منه بتكرير العامل يعني ان جر كل واحد بعامل ابويه على سبيل التبعية لا
باللام الداخل عليه والا لم يكن بدلا بل معمولا بالاصالة وانما جيء باللام فيه لتكرير
العامل لا للعمل فهو بمنزلة جاء جاء زيد فكما لا عمل لجاء الثاني لا عمل للام الثانية
قوله وفائدة التنصيص اي فائدة البدل لا فائدة البدل بتكرير العامل كما هو
المتبادر لعدم اختصاص الفائدة بهذا البدل وتحويها الكلام هذه الفائدة نكتة
عدم الاقتصار على المبدل منه وقوله فيما بعد والتفصيل بعد الاجمال فائدة
عدم الاقتصار على البدل وقد صرح الى هذا التنصيص ايهام قوله فلهن
ثلثا ما ترك ان المراد بقوله ولابويه السدس لهما جميعا على طبقه والى هذا
التاكيد ايهام تفضيل الذكر على الانثى تفضيل الاب على الام واورد الكشاف
على الاول انه لو قال ولابويه سدسا لحصل التنصيص واجاب بانه يحتمل
مشاركتهما في مجموع السدسين لا على التسوية ورد المحقق التفتازاني الجواب

بان العدول من الثلث الى السدس ينفي هذا الاحتمال قلت لايتم تحصيل المراد بهذه
المقدمات منصبها فيصح ان البدل للتخصيص ويمكن ان نقول بيان النكتة بعد النزل
السدس على طبق النصف والثلث فلا يزيد حصول التخصيص بقولك فلابويه
السدس قوله وورثه ابواه فحسب اشار به الى دفع ماذكره صاحب الكشاف
لما استشكل عليه من الفائدة لقوله وورثه ابواه لانه في بيان حكم الابوين في
الارث مع الولد ومع عدمه فكما انه لاحاجة في قوله ولابويه لكل واحد منهما
السدس الى التقييد بقوله ان ورثه ابواه لا حاجة اليه في قوله فان لم يكن له ولد
فلامه الثلث وتقرير الدفع ان المراد وورثه ابواه فحسب احترازا عما اذا
ورثه ابواه مع الزوج او الزوجة لانه ليس للام في هذه الصورة ثلث ما
ترك بل ثلث ما يبقى بعد نصيب الزوج او الزوجة وهذا الدفع انما يتم على
مذهب الجمهور دون مذهب ابن عباس كما يعلم مما ذكر بعد وفي هذا التوجيه
وجوه من النظر احدها انه يخرج به ما اذا ورثته امه فحسب لان لها
الثلث ويدفع بان ذلك يعلم بطريق الاولى لانه اذا كان نصيب الام
مع وجود الثلث فكونه نصيبها بدون الاب بطريق الاولى وفيه نظر لان
كون نصيبها اكثر من الثلث يجمع كون نصيبها الثلث بطريق الاولى وثانيها
ان مقتضى النظم على هذا التوجيه وابواه ورثاه ليفيد تقديم المسند اليه
التخصيص فلابد للعدول عنه من نكتة وثالثها انه يتضمن حصر الوراثة في
الابوين انتفاء الولد واشتراط عدم الزوجة لا تعالى لا يستلزم حصر
الوراثة انتفاء الولد لجواز ان يكون ولد غير وارث لمانع من موانع الارث
لانا نقول المراد ان لم يكن له ولد وارث والا فوجود الولد الغير الوارث لا
يحجب الام من الثلث الى السدس قوله فلامه الثلث مما ترك جعل الكشاف
القرينة على اعتبار ما ترك قوله فلكل واحد منهما السدس مما ترك ولا يبعد ان
يقال لم يقيد الثلث هنا بقوله مما ترك لان المراد اعم من ثلث ما يبقى و
من ثلث ما ترك والآية مجملة يعلم تفصيله من بيان الشرع وح لا يعتبر تخصيص
الوراثة بالابوين قوله وانما لم يذكر حصة الاب الخ ولا يخفى ان المقصود تعيين
السهم وفي هذه الصورة لم يتعين الا سهم الام وسهم الاب بحاله وانما ياخذ
الباقي بعد سهمه وسهم الام بالعصوبة فليس المقام مقام بيان حصة الاب
وما ذكر من النكتة بمعزل عن مقتضى المقام قوله وعلى هذا اي على هذا المذكور
من اعتبار تخصيص الوراثة ينبغي ان يكون لها آه ووجهه بين اذ لولا ذلك
لا يستقيم تقييد الحكم بتخصيص الوراثة لان الحكم مع الوراثة ايضا ذلك
وح لا يلايم التعليل بقوله فانه يقتضي ثم يصح ان يعلل به تصحيح مذهب الجمهور

يستغني عنه

على مذهب ابن عباس فينبغي ان يصرف تعليله اليه بان يجعل قوله فانه متعلقا
بقوله قال الجمهور فتامل قوله باطلاقه يدل على ان الاخوة لا يحجب ان كون
الولد فيها تستبع مقيدا بالوارث يوهم التقييد في الاخوة قوله قال ابن عباس
لا يحجب الام من الثلث مادون الثلاث ولا الاخوات الخلص اخذا بالظ الاخوة
بالظ يقتضي ان لا يحجب الاخوات والاخوين ايضا وظ عبارة الكشاف انكار
ان الظ من الجمع ما فوق الاثنين لكنه خلاف ما عليه الجمهور وخلاف ما صرح
به في مواضع من كتبه فلذا قال المص والجمهور على ان المراد بالاخوة اه و
ويؤيد كونه الظ من الجمع انه لم ينكر عثمان لما احتج ابن عباس بالآية بل اشار
الى ان الاجماع انعقد على ان المراد بالاخوة اعم حيث قال لا استطيع رد
قضاء قضى قبلي ومضى في الامصار قوله وقرأ حمزة والكسائي فلامه بكسر الهمزة
اتباعا للكسرة الى ماقبلها اي اتباعا الضمة للكسرة الى ما قبلها وهو من اتباع
الحركة الاصلية الغير العارضة للحركة الاصلية وهو الموضوع لما نقل عن الزجاج
وفي الكشاف اتباعا للجرة قال المحقق التفتازاني اي الكسرة الاعرابية
وفي هذه اللفظة المستورة اشارة الى انه اتباع الاضعف للاقوى
وذلك لان الحركة الاعرابية طارية في معرض الزوال فهو ضعيف بالنسبة
الى الحركة الاصلية الثابتة قوله يتعلق بما تقدمه من قسمة المواريث كلها
اي هذه الانصباء للورثة له ظ انه بيان للمتعلق يعني ان المراد التعلق المعنوي
دون اللفظي وتقدير هذه الانصباء اولى من تقدير قسمة هذه الانصباء
من بعد وصية على ما في الكشاف يظهر على الناظر في سوق النظم ويمكن ان
يتعلق الظرف بالظرف الواقع خبر السدس ويكون معنى متعلقا بالكل بحو
لامه على سبيل التنازع فيكون محذوفا في جميع ما تقدم ويكون قوله اي هذه
الانصباء له بيان حاصل المعنى لا تقدير الكلام قوله انما قال باو التي للاباحة
دون الواو للدلالة على انهما يتساويان في الوجوب لان معنى الاباحة التسوية
فاذا تعلق الوجوب المتعلق بالامرين سوى بينهما في الوجوب واذا تعلق الحدث
سوى بينهما في الحدث كما في جالس الحسن او ابن سيرين فلذا يجوز الاكتفاء باحد
المجالستين وفيما نحن فيه لا يجوز الاكتفاء بتقديم احد الامرين اذا اجتمع الدين
والوصية وهذا مبني على ان او يكون للاباحة في الخبر والامر واما على ما في
المفصل من انها تكون في الخبر للشك وفي الامر للتخيير فيحتاج الى صرف الاجمال
المتقدمة اولا وبلايم يوصيكم الله فانه في سياق الامر ويعهد اليكم قوله
لانها مشبهة بالميراث في كونها ماخوذة بعد الموت وبلا عوض ولذلك يناط
على الورثة والمشابهة يناسب تقديمها ليكون مقارنا بما يشابهها ولتلك

المشتقة مظنة التفريط الموجبة لمزيد اهتمام في تقريرها ومعنى كونها مندوبا
اليها الجميع ان جميع الناس مدعوة الى الوصية وفي كثيرة الوقوع ولهذا قيل
بقوله والدين انما يكون على الندور فكذا بقي انه ما فائدة وصف وصية
بقوله يوصي بها ولم اجد فيما بينهم بيانها وانا والله اعلم ان المراد بما تعتبر
الوصية بها في الشرع وهي وصية بقي بها ثلث المال وكذا ان تعرف وصف
الشيء بما لا ينفك عن الجنس للتعميم فكانه قيل من بعد وصية اي وصية
كانت قوله وقرا ابن عامر وابو بكر بفتح الصاد اي مخففا قوله اي لا تعلمون
من انفع لكم ليس هذا منطوق النظم بل اللازم منه بطريق الاولى فكانه قيل
لا تدرون ايهم اقرب نفعا فضلا عن ان يدروا من هو انفع قوله ولا
تهدوا الى تفضيل بعض وحرمانه كما كنتم في الجاهلية لا يورثون النساء والاطفال
ويقولون انما يرث من يذب عن الحوزة ويحارب وهذا يقتضي ان يجعل الابا
شاملة للامهات والابناء شاملة للبنات والاطفال ورد قولهم بما
دل ووجه الرد ان النفع لا يقتصر على الذب والمحاربة بل اجل المنافع
الاخروية ومنها النفع المحروم وانتم لا تدرونه وقوله فيما بعد منوا اعتراضي
مؤكد لام القسم ونكلام الكشاف ان هذا التوجيه غير ملايم للمعنى ولا يجا
له ان هذه الجملة اعتراضية ومن حق الاعتراض ان يؤكد ما اعترض بينه
ويناسبه والجملة الاعتراضية بين الجملة المتعلقة بالوصية فينبغي ان يكون
تاكيد السند الوصية فالقول المقبول هو التوجيه الثاني ووجه الرد ان الجملة
الى الاعتراض بينهما كما انها متعلقة بالوصية تتعلق بالقسمة ايضا واعترض
المحقق التفتازاني ان الجملة بعد جملة الوصية لا بينها ويرده ان فريضة من الله
كما يشمل القسمة يشمل الوصية ولا يخصصها بالقسمة قوله اوس
مورثيكم منهم او من من اوصى منهم فرضكم للثواب بانفاذ وصيته ام من لم يوصي
فوفر عليكم ماله جعل الكشاف ولا يرتعن في هذا التوجيه كناية عن ان
من اوصى فعرضكم للثواب بتنفيذ وصيته انفع لكم وكان وجهه انه لا يرتعن
تقبيح لهم بتنزيل درايتهم منزلة الجهل لعدم العمل بها وما كان بعيدا غير
محتاج لم يلتفت اليه القاضي اذ يصح انكم لا تدرون ايهما انفع بحسب
الاخرة لانه لعل المتوفر انفع للتوصيح بعرف ما وفي رضا الله فيكون
انفع من تنفيذ الوصية قوله فريضة مصدر مؤكد اي مما تتميم النجاة
تأكيد النفس لانها مضمون جملة لا يحتمل غيره لان الجمل المفصلة لقوله
يوصيكم الله يعني يامركم الله ويعهد اليكم لا يحتمل غير كونه مضمونا
فريضة فالتقدير فرض ذلك فريضة اي فرضا على ما صرح به الكشاف

وحذف

وحذف الناصب واجب قال في الصحاح وفرض الله فرضا اي اوجب والاسم
الفريضة وقوله او مصدر يوصيكم الله وهو ايضا مصدر مؤكد لكن
بمعنى مقابل النوع والمرة لا بمعنى ذكره من التقسيم الى المؤكد لنفسه والمؤكد لغيره فلا يرد
انه لا تقابل بين المصدر المؤكد وبين كونه مصدر يوصيكم الله لان الاشتباه مبني
على اشتباه مؤكد بمؤكد وقد شرح بقي انه لا يكون بفرض الله عليكم فريضة من الله
لانه اذا جعل فاعل الفعل او مفعوله متعلق بالمصدر او مضافا اليه يجب حذف
الفعل ومنه لبيك وسعديك صرح به الرضي فلا يصح جعله مصدر يوصيكم الله بمعنى
يفرض عليكم الا ان يفرق بين كون الفعل صريحا في معنى المصدر او متضمنا له لكن لا بد
للفرق من دليل ولا يعثر عليه فتامل قوله فان كان رجل اي الميت انما يعبر الرجل الميت بعد
وصفه بيورث من ورث فكان الاولى تاخير التعبير من قوله صفة رجل وانا رجح كونه
الرجل مبنيا على كونه وارثا بشاهد القرائن الاخر وقوله والمراد بالقرابة ليست من
جهة الوالد والولد قوله قال الاعشى في مدح النبي ص لما اراد الوفادة عليه ليسلم فصده
من ذلك قريش واخبروه بانه يحرم الخمر والزنا او العقيدة الم تغتمض عيناك ليلة ارمدا
وبت كما بات السليم مسهدا ومنها فاليت لا ارثي لها من كلالة ولا من حفى حتى
الاقي محمدا ومنها ابني يوم ما ترون وذكره اغار لعمري في البلاد وانجدا وضميرها
للفرس والوجي وجدان الفرس وحفا في حافره واغار بمعنى اسرع وانجد بمعنى ارتفع
وزعم الفرا ان اغار جاء بمعنى اتى الغور وانجد جاء بمعنى اتى النجد قوله ويجوز
ان يكون الرجل الوارث اه اشار الى الكلالة ينطلق على من لم يخلف ولدا ولا والدا
وعلى من ليس بوالد ولا ولد والقرابة لا من جهة الوالد والولد ولم يلتفت الى قول عطاء
والضحاك انه المال الموروث اما لضعفه او ضعف الرواية عنهما قوله ثم وصف بها الموروث
والوارث بمعنى ذي كلالة اما بتقدير ذوا او باستعمالها صفة صرح به الكشاف قوله
وله اي وللرجل واكتفى بحكمه بهذا اذا جعلت الرجل ولم يقدر معطوفا اما لو جعلته لواحد
من الرجل والمراة ويجعل التذكير للتغليب او نكتة بجعل التقدير وله او لها فلا اكتفاء
قوله سوى بين الذكر والانثى وانما عدل عن قوله فلها السدس وهو مقتضى النظ لان
المقصود من كون الوارث واحدا منهما دفعا لوهم ان المذكور حكم الاخ وترك حكم الاخت
لانه يعلم منه ان له نصف الاخ بحكم الانوثة قوله لان الادلاء بمحض الانوثة يرد عليه
ادلا بني العلات بمحض الذكورة فينبغي ان يسوي بين ذكورهم واناثهم ويمكن دفعه
بان المراد الادلاء المعتبر عند الشارع والقرينة على ان المعتبر بمحض الانوثة انه جعل
لهم حكم سهم الام قوله اي غير مضار لورثته وذلك ان تقول غير معتبر لنفسه بان يكون
كما في الغنية الشرع فيه بالزيادة على الثلث وقصد المضارة دون القربة قوله وهو
حال من فاعل يوصى المذكور في هذه القراءة اي قراءة المبني للفاعل ويرد عليه

ت لفظ قرابة ليست من جهة الوالدية
والولدية صح

ان الفصل بينه وبينه عليم بقوله او دين فصل بالاجنبي اي بما ليس معمول عامله وربما
يتكلف بتقدير يوصي بعد الدين اي دين يوصى به ويجعل الايصاء بالدين بمعنى الاقرار
وغير مضار معنه ان لا يكون كاذبا في الاقرار ورد بعد ان جعله حالا من فاعل يوصي
المذكور مبني على مذهب الكوفي من اختيار اعمال اول المتنازعين ولا وجه لاختيار الرجوع
ويمكن دفعه بان المراد بالمذكور ما يقابل المدلول عليه فيدخل فيه المقدر في نظم الكلام
ولو جعل حالا من وصية او دين اي من بعد واحد من وصية او دين غير مضار ذكر الوارد ويكون
التذكير لتغليب المذكر على المؤنث لاستغنى عن هذه التكلفات ويمكن جعله صفة
المصدر اي ايصاء غير مضار على تقدير البناء للمفعول وكانه اختار جعله حالا من
الفاعل المدلول عليه كما العامل ما هو المذكور او مدلول عليه بالمبني للمفعول من
المبني للفاعل والاشبه الثاني والمفهوم من الآية ان الايصاء او الاقرار بالدين
لقصد الاضرار لا يستحق التنفيذ وهو كذلك الا ان اثبات القصد مشكل او وصية
عنه بالاولى اي وصية من الله في حق الاولاد وفسره في الكشاف بانه لا يدعهم عالة
وقوله بالاسراف في الوصية والاقرار الكاذب متعلق بقوله لا يضار قوله حليم لا يعاجل
في عقوبته في الكشاف هو وعيد يعني عدم العقوبة ليس للعفو عنه بل للتأخير الذي
تقتضيه الحكم فليكونوا ويمكن ان يقال فيه تقرير العلم ودفع شبهة انه لو علم لعاقب
اولا جز قوله تلك حدود الله قد بالغ في تقوية الداعي الى قبول احكامه ورعايتها
فاضافها اولا الى ذات مستجمع لجميع صفات الكمال لا يتجاوز العارف له الحكم استند اليه
ثم ثم رعايتها جز الاجزاء فوقه للمتوسطين في المعرفة ثم اوعد على العصيان فيما نهاية
الوعيد زجرا للجاهلين المعاندين فقد استوفى رعاية حال المخاطبين قوله اي ان قبول
التوبة فسر الكشاف توبة الله على العبد بقبول توبته ولهذا استشكل على المحقق التفتازاني
نفي التوبة على الذين يموتون على الكفر لانه لا توبة لهم لانه لا يقبل توبتهم واجاب
بان المراد نفي قبول توبتهم نفي اثره اي المغفرة كانه قيل لا يغفر لهم ولا يخفى انه بعيد
لان الكلام في بيان من يقبل عنه التوبة ومن لا يقبل عنه لا في بيان من يغفر بل الجواب
ان عدم قبول التوبة عن حضره الموت لانه ليس التوبة وقت التكليف والاختيار
وعن مات على الكفر لا يقبل توبته في النشأة الثانية لانها ليس وقت التكليف و
والاختيار فقوله لا توبة لهم ممنوع لجواز ان يتوب في الآخرة ولو فسر توبة الله على
العبد برجوعه عن التشديد عليه الى التخفيف كما في القاموس لما ورد الاشكال
قوله كالمحتوم تاويل للوجوب على الله المستفاد من كلمة على لان الله تعالى منزه
عن ان يجب عليه شيء عند اهل السنة المعتزلي يتمسك به في اثبات الوجوب على الله
قوله او قيل ان يشرب في قلوبهم حبه اي حب العصيان فطبع ذلك الحب عليها
اي على القلوب وتنغمس فيها قوله فيعذب عليهم الرجوع فان قلت لا توبة

لمن

لمن يتعذر عليه الرجوع لانه لا يقبل توبته قلت لا يقبل توبته لانه لا يتوب
ما لم يزغ وقوله او يزين ناظر الى هذا التوجيه ومعنى يزين السوء يغلب على قلبه
قوله وعد بالوفاء دفع لتوهم كونه مستدركا مستغنى بما تقدم عليه لانه اذا كان
التوبة كالواجب على الله تعالى فالله يتوب عليهم لا محالة ووجه الدفع ان ما
تقدم بيان كونه كالواجب وهذا وعد بالوفاء بما هو كالواجب عليه ولك
ان تقول النظم من قبيل المذهب الكلامي وقوله فاولئك نتيجة ما تقدم
كانه قال التوبة كالواجب على الله وما هو كالواجب عليه كائن لا محالة فاولئك
يتوب الله عليهم قوله سوى بين من سوف التوبة الى حضور الموت من الفسقة
والكفار وبين من مات على الكفر في نفي التوبة للمبالغة اه هذا المعنى انما يتم لو كان
المراد توبة العبد اي الرجوع عن المعصية لا توبة الله على العبد اي قبول التوبة والا
فالتسوية بينهما في عدم قبول توبتهما لا بين توبة احدهما وعدم توبة الآخر فالوجه
انه سوى بينهما في عدم قبول توبتهما اي توبة احدهما حين حضور الموت وتوبة
الآخر في الآخرة فان وقت حضور الموت والآخرة كلاهما خارجان عن وقت
التكليف والاختيار كما قدمناه لك فان قلت لا مقابلة بين من حضره
الموت وهو يتوب وبين من يموت وهو كافر لان الاول ايضا يموت كافرا لعدم
قبول توبته قلت المراد بالكفار المصرون على الكفر والاول غير مصر على
الكفر بل تائب راجع الا انه لا يقبل رجوعه ولا يخفى ان قوله وهم كفار حال من
فاعل يموتون والكشاف جعله عن الموصولين والذي اثبته الظ ووجهه قوله وبالذين
يعملون السيئات المنافقين لتضاعف كفرهم وسوء اعمالهم علل ارادة المنافقين
بقوله الذين يعملون السيئات من غيرهم في جنب عملهم بمنزلة العدم كانهم
يعملون السيئات دون غيرهم قوله اعتدنا اي هيأنا لهم كذا في القاموس
فاعد واعتد بمعنى ولذا قيل اصل اعتدنا اعددنا قوله عطف على ان ترثوا فيكون
منصوبا وليس نهيا والا يلزم عطف الانشاء على الاخبار ويمكن ان تقول لا يحل لكم
يراد به النهي كان يرثوا فهو في معنى لا ترثوا فيصح ان يكون ولا تعضلوهن نهيا
معطوفا على قوله لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها ومعنى ارث النساء تصرفها كتصرف
الميراث والاولى النساء لا يكونوا ميراثا قوله يقال عضلت الدجاجة ببيضها اذا ضعفت
عن خروج البيض به فيخرج بعضه ويبقى بعضه قوله وقيل الخطاب مع الازواج واول
الخطاب في ان ترثوا وفي لا تعضلوهن وقوله وكانوا يحبسون النساء من غير حاجة
ورغبة حتى يرثوا منهن اشارة الى بيان ولا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها وقوله
او يختلعن بمهورهن بيان لقوله ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيتموهن يستشهد
بما ذكرنا بيان الكشاف وليس قوله وقيل الخطاب مع الازواج كلا متعلقا بقوله

الاصل في يوثق

ولا تعضلوهن كما يوهم سوق كلامه حتى يرد انه ذكر المحقق التفتازاني في شرح التلخيص
انه لا يصح ان يخاطب في كلام الشخصين من غير النداء فلا يقال قم خطابا لزيد واقعد
خطابا لعمرو بل يقال قم يا زيد واقعد يا عمرو فلا يصح الخطاب للاولياء في ولا تعضلوهن
مع كون الخطاب للورثة في ان ترثوا قوله وقيل تم الكلام بقوله كرها يعني قوله ولا تعضلوهن
معطوف على لا يحل عطف جملة على جملة لا على ترثوا عطف مفرد على مفرد ويتجه عليه انه
يلزم عطف الانشاء على الاخبار ويندفع بجعل قوله لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها
في معنى النهي الذي هو ذلك قوله والاستثناء من اعم عام الظرف او المفعول له قوله
او المفعول له عطف على قوله الظرف فيكون تحت اعم عام والظرف اعم عوام الظرف
او اعم عام للظرف لان افعل التفضيل يكون عين المضاف اليه اذا كان نكرة ويجوز
ان يكون استثناء من اعم عام للحال بجعل ان يأتين بتأويل آتيات فاعرفه وقوله
لا تعضلوهن للاقتداء الا وقت ان يأتين تقديره لا تعضلوهن في وقت من
الاوقات وليس تقديره ولا تعضلوهن في جميع الاوقات كما جعله الكشاف
فانه ظ في نفي عموم الاوقات ويجب ان يكون المستثنى منه في مقام عموم النفي قوله اولا
تعضلوهن لعلة انه فيه انه كيف يصح تقدير لعلة بعد ذكر علة مخصوصة والتفصي عنه
بالفرق بين العلتين بجعل الخاصة غائية والعام علة متقدمة في الوجود لا في
المقصود لذلك المعلل بالعلة الغائية قوله بالانصاف في الفعل اي العدل
في الفعل من المبيت والانفاق والاجمال في القول اي جعل القول جميلا والمعروف
ما يقابل المنكر وما ذكر تفصيل المراد بالمعروف في هذا المقام لا بيان معناه قوله
فعسى ان تكرهوا شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا فان قلت عسى لرجاء
حصول المسند للمسند اليه وعلى تقديره وقوع الكراهة هي متحققة لا مرجوة قلت
فاعل عسى مجموع المعطوف والمعطوف عليه ومناط الرجاء هو المعطوف وقوله
عسى في الاصل علة مسامحة والمراد الجملة المصدرة بعسى وقوله وقد يحب
ما هو بخلافه ليس معنى النظم كما يوهم سوق كلامه قوله فلا تفارقوهن لكراهة
النفس فانها قد تكره ما هو اصلح دينا واكثر اجرا يعني لا تعتمدوا على كراهة
النفس لانها لا تعرف مصلحتكم ولا تعرف ما هو اصلح دينا واكثر اجرا بل لا
تعرف ما هو اصلح بحسب الدنيا ايضا ولا اختصاص لقوله ويجعل الله فيه خيرا
كثيرا بالخير الاخروي ولا يبعد ان يجعل قوله دينا دينا فيكون في كلامه اشارة الى تعميم
الخير والا ظهر ان يقال المراد انه في تحمل ما تكره النفس ربما خير كثير فلا تجعلوا
كراهتها سببا للمفارقة بل سببا لامساكهن اغتناما للصبر على كراهتها قوله
جمع الضمير لان المراد بالزوج الجنس الزوج قد يطلق على المتعدد في القاموس
يقال هما زوجان وهما زوج فكانه قيل وان اردتم استبدال زوجات مكان

زوجات فالكلام من قبيل مقابلة الجمع بالجمع وانقسام الآحاد على الآحاد ولا بد
من حذف مضاف في قوله وآتيتم احداهن والتقدير واتى احدكم احداهن وضمير
احداهن للزوج المضاف اليه المكان قوله بيان ما نكح على الوجهين اي كون ما موصولة
او مصدرية ومع كونه بيانا كلمة من اما بيانية او تبعيضية ومع ظهور ان المنكوح
لا يكون الا من النساء لا بد من بيان فائدة للبيان وهي اما التعميم كانه قيل اي
امرأة كانت واما دفع توهم التغليب في آبائكم وجعله اعم من الامهات حتى تفيد
انه نهي للبنت من نكاح منكوح امها لانه لا يصح لان نهيها مقيد بان يكون
امها مدخولة المنكوح وسيأتي بيانه ثم التحقيق انه على الوجه الاول بيان
ما بعد بيانه بالصلة وعلى الوجه الثاني بيان ما نكح آباؤكم قوله استثناء من المعنى
اللازم كانه قيل الا ما قد سلف فان قلت لما كان منعقدا كيف يكون فاحشة ومقتا
قلت يريد انه كان فاحشة في جميع الاديان ومقتا في العقول السليمة الا انه
اعتبر انعقاده شرعا فضلا للنسب قوله وقيل الاستثناء منقطع ومعناه الا ما قد
على هذا التقدير لكن اجزاؤه كان فاحشة ومقتا قوله وساء سبيلا سبيل من يراه
ويفعله بيان وتقدير للمخصوص بالذم وعلى مذهب من يجعل المجموع جملة واحدة
لا حاجة الى التقدير فان اسم يصلح مخصوصا اي ان هذا النكاح ساء سبيلا لمن
يسلكه وعلى مذهب من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف يمكن ان يكون التقدير
وساء سبيلا هو اي ذلك النكاح قوله ليس المراد تحريم ذواتهن لانه سبق عليه القرينة
لان المعارض عنه العقل اذ التحريم لا يتعلق بالذوات بل بالافعال والقرينة على
ان المراد تحريم نكاحهن انه المقصود والاظهر وجه الشبه في قوله كتحريم الاكل
جميع ما سبق من الصارف عن الحقيقة وتعيين المقصود من الاوجه الثلاثة
يعني الاعيانية والعلانية والاضافية قوله واستثناء اخت ابن الرجل وام اخته
بالياء والتاء من هذا الاصل ليس بصحيح لانها غير داخلين في الاصلين وصحة
الاستثناء يتوقف على الدخول وقال المحقق التفتازاني الاستثناء مستغن عنه
ولا يخفى ان نفي الصحة اولى من نفي الحاجة اليه وقال قد يلحق بها ضربان ام
النافلة وجدة الولد يعني من يستثني المسئلتين قصر نظره بعد قصوره لانه لا يقتصر
ما يتوهم استثناؤه على المسئلتين بل هما مسئلتان اضربناه ولكن نقول
لا يقتصر الملحق على ما ذكر بل منه امهات النساء من الرضاع فانهن لا حرمة لهن
من النسب ومنه بنات النساء المدخولة من الرضاعة قوله نزل الرضاعة لان لها
لحمة كلحمة النسب وكان ذلك لان حرمة النسب للجزئية وهذا ايضا بناء على
ان اللبن الذي هو جزء سببه جزئية ولذلك يحرم منها ما يحرم من النسب فالحرمة
ناشئة من ذاتهن بخلاف حرمة المصاهرة فانها عارضة لمصلحة الزوج قوله

فان قلت كيف لا يستحق العقاب مع كونه فاحشة ومقتا
قلت لان الاسلام هادم الكفر وما وقع في اوقاته ويمكن
انه يعتبر المعنى اللازم وهو نفي الانعقاد والنكاح اي لا ينعقد
نكاح ما نكح آباؤكم الا ما قد سلف ص

لانه يربه كما يرب ولده في غالب الامر ولانه يريد ان يصحبها ان يربه قوله واللاتي بصلتها
صفة فيه مسامحة اذ الصفة مجرد اللاتي والصلة مبنية لها لا نصيب لها من اعراب الموصول
الا ان يقال الباء في قوله بصلتها للسببية لا للمعية اي اللاتي بسبب صلتها صفة اذ لا
يصح جعل الموصول جزء من الكلام بدون ذكر الصلة قوله مقيدة للفظ والحكم بالاجماع
تصفية للمنظم ثم انما يقتضي بكون اللاتي مع صلتها مقيدة للحكم لو كان قوله من نسائكم داخلا
في الصلة ويجوز ان يكون حالا من ربائبكم فالمقيدة ح هو الحال لكن الحال لا محالة يختلف
في تقييد الحكم واللفظ قوله ولا يجوز تعليقها بالامهات ايضا لان من اذا علقتها بالربائب
يعني ان تعليق اللاتي مع صلتها بالامهات ايضا والربائب في اطلاق واحد وذلك يستلزم
الاستعمالين في المعنيين ولا يجوز ذلك عند جمهور الادباء وايضا يوجب كونها بيانا
لنسائكم كونها حالا منها وتعليقها بالربائب كونها من ربائبكم فيختلف العامل فيها
وذا لا يجوز عند احد قوله الا اذا جعلها للاتصال وح يكون حالا من الامهات والربائب
ولا يكون من جملة الصلة ولا يكون اللاتي صفة مقيدة وكانه اشار الى ذلك حيث
قال على معنى ان امهات النساء وبناتهن متصلات بهن ولكن ان يجعلها حالا من ضمير
في حجوركم او يجعلها صلة وقوله في حجوركم متعلقا بها فيكون داخلة في الصلة ولك
ان يجعلها متعلقة بمقدر في حجوركم ويجعل من كما في قوله ومن اجلك يا التي تيمت قلبي
قوله كقوله فاني لست منك ولست مني اي بقول النابغة الذبياني قبل تمامه اذا
ما طاب من مالي الثمين وجعل صدره اذا حاولت في اسد فجورا قوله ولا يجوز ان يكون الموصول
الثاني صفة للنسائين لان عاملها مختلف اي متعدد ولا يجتمع عاملان على معمول
واحد الا في رواية عن الفراء قوله وفائدة قوله في حجوركم تقوية العلة التي يشعر
به تعليق الحرمة بالربائب قوله وخلتم بهن اي دخلتم معهن الستر كما هو عبارته انه
جعل الباء للمصاحبة والكشاف جعلها باء التعدية وقال يعني ادخلتموهن الستر ويمكن
ان يكون قوله دخلتم معهن الستر اشارة الى الاستصحاب معتبر في الباء للتعدية
قال صاحب الكشاف فان قلت اي فرق بين تعديتي ذهب بالباء ومنها بالهمزة
قلت اذا عدي بالباء فمعناه الاخذ والاستصحاب واما الاذهاب فكالازالة
قوله وعند ابي حنيفة لمس المنكوحة ونحوه من النظر في فرجها بشهوة ولا يختص
بالمنكوحة بل الاجنبية ايضا كذلك فالاول وعند ابي حنيفة وطء المرأة ولمسها
ونحوه كالدخول بالمنكوحة قوله تصريح بعد اشعار باعتبار ان تقييد الحكم بالوصف
يفيد انتفاءه عند انتفاء الوصف ويريد بقوله دفعا بالقياس عين الدخول
من لمس المنكوحة والنظر الى فرجها بشهوة على الدخول كما هو مذهب ابي حنيفة
اذ لا مجال للقياس بعد النص على حكم انتفاء الدخول قوله سميت الزوجة
اقول او حل الزوج عقد سراويلها وح الباء للنقل قوله احتراز عن المتبنى

لا عن ابناء الولد اذ المراد بقوله الذين من اصلابكم اعم من ان يكونوا من اصلابهم
بواسطة او بغير واسطة وكما انه لم يحترز به عن ابن الولد لم يحترز به عن
الابن للرضاعة فان حليلته ايضا محرم ووجه دخوله في الحكم ان الرضاعة منزلة
منزلة النسب قوله في موضع الرفع عطف على المحرمات اي على احد المحرمات
اما على الاول او الاقرب على اختلاف الرأيين قوله والظاهر ان الحرمة غير
مقصورة على النكاح فان المحرمات المعدودة اذ لا يتصور ملك
اليمين في الامهات والبنات والاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ
وكانه اشارة الى ان تقدير النكاح قاصر ويمكن ان يدفع بانه اذا حرم النكاح
الذي هو سبيل الاستمتاعات علم حرمتها بطريق الدلالة سواء كان بملك
الزوج او بملك اليمين قوله لان آية التحليل مخصوصة في غير ذلك وهو ما
ملكت ايمانهم وهو ذوات ازواج واما اذا كانت مخصوصة في غيره فهي
بالتخصيص فيه اولى من آية التحريم الذي لا تخصيص لها في غيره قوله ما اجتمع الحلال والحرام
الا غلب الحرام اذ لا خوف في الاجتناب عن الحلال ولا امن في الاشتغال بالحرام
فينبغي الاجتناب بحكم دع ما يريبك الى ما لا يريبك وترجيح التحريم وجه ثالث
وهو ان آية التحريم مدنية وآية التحليل مكية قوله واطلاق الآية فيه بحث لان
الآية مقيدة بالسبي وكن الازواج فتتقيد بالسبي وحدهن ويدفعه ان المراد
ان اطلاق الآية عن قيد وحدتهن في السبي حجة عليهم واما هو قيد السبي فغير
مطلق لدلالة الدليل على اعتباره قوله مصدر مؤكد اي لمضمون الجمل السابقة
لا الى الاخير لا يفرض الله عليهم او لفظه المحذوف لان اصله كتب الله عليكم كتابا فحذف
الفعل واضيف المصدر الى فاعله والحذف في مثله واجب فاضافة المصدر تقدم
كونه مصدرا نوعيا لكنه مؤكدا في التنبيه عليه دفع ما يتبادر الى الوهم قوله
عطف على الفعل المضمر الذي نصب كتاب الله فان قلت كتاب الله مؤكد للتحريم
فينبغي ان يشاركه ما عطف عليه في ذلك قلت تأكيد تحريم ذلك ويمكن عطف المبني
منه وبحرم حضرج باسناد الاول الى ذاته دون الثاني وكذلك يمكن عطف احل مبنيا
للمفعول على الفعل الناصب كتب الله قوله ما سوى المحرمات الثمان المذكور كذا في
بعض النسخ وفي بعضها المحرمات المذكورة واراد بالثمان الامهات والبنات والاخوات
والعمات والخالات وحلائل الابناء والجمع بين الاختين والمحصنات وجعل الربائب
الربائب من قبيل البنات قوله ونقص عنه ما كتب ايضا ما زاد على الاربعة قوله مفعول له
يحتمل معنيين احدهما انه من المفاعيل المفعول له وهو الظاهر والثاني انه مفعول له اي لا احل
على ان يكون الضمير لا احل وح المفعول له نفسه والمعنى احل لكم ما وراء ذلكم
ارادة ان تبتغوا والظاهر انه قدر المضاف تصحيحا لتقديره اللام لانه مشروط بكون المفعول له

ليعلم بتحليل ما وراء ذلك ...
... والثلثة في ايراد حرمت مجهولا ... واحل معروفا اذ التحليل انعام وافضال والتحريم

فضلا لفاعل عامله ولا حاجة اليه لانه فيما سوى أنّ وانّ فان حذف حرف الجر منهما قياسي
غير مشروط بشرط والمذهب الراجح انه مجرور لا منصوب بتقدير اللام ولهذا
قيل ذكر الارادة للتنبيه على ان اللام المحذوف لام الغرض لا للتعدية والعرف كهو في
مهورهن في النكاح وفي اثمانهن في شرى المملوك وقال الكشاف والاجود ان لا يقدر
مفعول يبتغوا ولما كان فيه تكلف خالفه وجعل الاجود التقدير وذكر في شروح الكشاف
وجه كون عدم التقدير اجود فان اردته فارجع اليها فان سماع الكلام من صاحبه
احمد وفي قوله والمعنى احل لكم ما وراء ذلكم مخالفة مع الكشاف حيث جعل المفعول
لاحل وقدر الكشاف بين الحلال والحرام ارادة ان يبتغوا وكانه خالفه لانه لا حاجة
الى هذا التكلف لان فائدة تحليل ما وراء ذلك ان لا يبتغوا في السفاح اذ لو حرم الجميع
لوقعوا فيه وكذا ان تقدر العامل اي احل لكم ما وراء ذلكم بان تبتغوا باموالكم اي
احل بهذا النوع محصنين غير مسافحين بان تنكحوا نكاحا صحيحا غير مؤقت فنفيه
منع المتعة قوله او بدل منه بين الوجهين على خلاف الكشاف حيث قال
ويجوز ان يكون بدلا لان تقييده البدل بناء على احتياج البدل الى تقدير المفعول
ضميرا اذا قال اعجبني زيد حسنه ولا يقال اعجبني زيد حسن والاجود عند الكشاف
عدم تقدير المفعول والمصنف رجح تقدير المفعول قوله واحتج به الحنفية على ان
المهر لا بد وان يكون مالا ولا حجة فيه بنفي الحجة فيه ولم يبين مبالغة في ظهور
النفي وذلك لان التحليل لفائدة ان لا يصرف المال في السفاح فيجمع بين
خسران الدنيا والاخرة حيث يفتقر في الدنيا من غير غناء الاخرة لا يقتضي ان
لا يحصل التحليل بدون المال نعم لو قدر العامل كما قدرناه افاد مذهبهم لكنه غير
متعين واثبتنا انتفاء الحجة فيه بان في البخاري ومسلم وغيرهما عن سهل بن سعد ان
رسول الله صلعم سأل رجلا خطب الواهبة نفسها للنبي صلعم ماذا معك من القرآن
قال معي سورة كذا وكذا عددهن قال تقرؤهن عن ظهر قلبك قال نعم قال
اذهب فقد ملكتكها بما معك من القرآن ووجه التأييد انه لو كان في الآية
حجة لما خالفها رسول الله صلعم قوله فمن تمتعتم به يعني ان البين للطلب وقوله
منهن بيان ما ووقع موضوعه موضع من لنكتة عرفت غير مرة قوله فما استمتعتم
به منهن اشارة الى ان منهن صلة التمتع وما عبارة عن الجماع والعقد ولم يقع
موقع من ولم يقل تمتعتم في هذا التوجيه اكتفاء بالتفسير السابق لا لانه ليس
بمعنى التمتع قوله فآتوهن اجورهن قال الكشاف تقديره على الثاني فآتوهن
اجورهن عليه وحذف الضمير العائد الى ما لانه لا يلبس كما في قوله ان ذلك لمن عزم
الامور باسقاط منه ولم يلتفت الى ما قال لانه جعل ما شرطية فلا حاجة الى تقدير
الضمير في الجزاء لان الخبر مجموع الشرط والجزاء فيكفي اشتمال الشرط على الضمير وانما

احوج

احوج الكشاف اليه جعل ما موصولة كما في قوله ان ذلك لمن عزم الامور وفرق بينهما
لانه لا يصح فيما مثل به ان يكون ما من شرطية لامتناع النفاذ اذ لو كانت شرطية لوجب
فان ذلك لمن عزم الامور قوله فيما يزاد على المهر او يحط عنه اما بعضه او كله
قال صاحب التيسير هذا على مذهب الشافعي ونحن نقول لا يشترط التراضي
في غير الزيادة اذ يصح الابراء والهبة برضاها وحده فهذا مخصوص بالزيادة
قوله وقيل نزلت الآية ان فما استمتعتم الى قوله من بعد الفريضة في المتعة وقائله
ابن عباس وكان يقرأ فما استمتعتم به منهن الى اجل مسمى ويقول هكذا نزلت
وكان يفسر اجورهن بما سمي لهن عند المتعة فانه يجب اداؤه بعد الاستمتاع
وفي النكاح يؤدى اولا ثم يستمتع كذا في التيسير واجاب بان المراد بالاستمتاع
ارادة الاستمتاع كما في اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ولمثله في القرآن
غير نظير والقاضي اشار الى دفع آخر حيث قال من جامع او عقد فجعل العقد
استمتاعا وعلى تقدير كون الآية للمتعة لا يخفى الزيادة بزيادة البدل بل يشتمل
الزيادة في المدة على ما في التيسير قوله في موضع النصب بطولا او بفعل يقدر
صفة له لا بد في ان ينكح من تقدير الى او على اي طولا وزيادة الى ان ينكح المحصنات
او طولا على ان ينكح من كان عليه اي غلبه على ما نقل من حواشي صاحب الكشاف
عليه والاصح عند النحاة ان ان المحذوفة عنه حرف الجر في محل الجر وقوله اي ومن
لم يستطع منكم ان يعتلي اي يرتفع ~~نكاح المحصنات~~ الى نكاح المحصنات اشارة
الى وجه جعله منصوبا بطولا وهو جعل الطول بمعنى الاعتلاء قوله يعني الحرائر طلق
عليهن المحصنات لانهن المصونات عن ذل الرق قوله على ان النكاح هو الوطء ومعنى
استطاعة وطء المحصنات ان يكون تحته حرة ومذهب فله نكاح الامة المؤمنة قال
الكشاف في سورة النور لم يستعمل النكاح في القرآن بمعنى الوطء قوله كما حمل عليه في
قوله المحصنات المؤمنات لان نكاح المحصنات لا يتوقف على الايمان وما
وصف الايمان الا لبيان الافضل بالاتفاق واورد عليه ان العدول عن الظاهر
في المحصنات المؤمنات لما يؤنسنا ما يشهد على عدم الاشتراط وهو قوله تعالى والمحصنات
من الذين اوتوا الكتاب وليس في فتياتكم المؤمنات مثل ذلك ويمكن ان يقال
بعد وصف المحصنات بالمؤمنات لا للتقييد صار الظاهر في وصف الفتيات ان لا يكون
للتقييد كما في جاره ومعنى قوله ومن اصحابنا من حمله ايضا على التقييد انه حمل وصف
المحصنات بالمؤمنات ايضا على التقييد والمهانة بكسر الميم بالفتح اسم بمعنى الخزي
قوله فاكتفوا بظاهر الايمان ويحتمل والله اعلم بفضل ايمانكم يعني لا تدرون فضل الايمان
كما هو حقه وعلمه الى الله فلا تتماسوا بعد فضل الايمان عن الفتيات لرقهن
قوله واعتبار اذنهم مطلقا لا لاستمالة على ان لهن ان يباشرن العقد بانفسهن

ثم الى نكاح المحصنات

فان ذلك لم يكن تحته حرة

لجواز ان يكون المقصود نكاح الوكيل باذنهم ويلزم جواز نكاحهم بانفسهم بطريق الاولى
فان قلت كان الظ مما ملكت ايمانكم من فتياتكم المؤمنات باذن اهلهن فما
فائدة الاطناب قلت فيها نكتة دقيقة الهمني الله وهو ان قوله ممن ما ملكت
من فتياتكم المؤمنات في تقدير فلينكح مما ملكت والامر فيه للاباحة وقوله فانكحوهن
باذن اهلهن الامر فيه للايجاب والايجاب راجع الى العقد ولا يكون الجمع بين الامر
للايجاب والامر للاباحة قوله فحذف ذلك لتقدم ذكره فيه ضعف لان العطف لا يوجب
مشاركة المعطوف مع المعطوف عليه في العقد انما المتبادر انما هي الظاهرة في العقد
المتقدم وكذا تقدير الموالى لا بد له من شاهد وبالجملة لا بد من نكتة لاختيار آتوهن
مع سبق الاهل على آتوهم قال المحقق التفتازاني فيه تاكيد ايجاب المهور واشعار
بانها اجور الابضاع حتى انها من هذه لا تستحق الا الى النساء وانما ياخذ الموالى من جهة
ملك اليمين وما قال ما لكه يوجب كون الامة مالكة مع انه لا ملك للعبد والاقرب
ان يجعل الامة مالكة المهر يدا كالعبد المأذون لان جعلها منكوحة بمنزلة جعلها ماذونة
بالتجارة فيجب التسليم اليهن وكذا ان تحمل اجورهن على نفقاتهن فتستغنى عن اعتبار
الاذن قوله بالمعروف بغير مطل واضرار ونقصان لكن ان يجعل نكتة اذن اهلهن
لان ايتاء اجورهن بغير اذن اهلهن منكر في الشرع والمعروف ان يكون باذنهم قوله
محصنات في التعبير حال متعلق بقوله فانكحوهن فان قلت فينبغي ان يقدم على قوله وآتوهن
اجورهن قلت حال عنهم على سبيل التنازع الا ان تقييد الاجر بها انما جاء من قبل
تقييد النكاح لانه اذا كان النكاح في هذه الحالة فاداء المهر ايضا فيها لا محالة فلا يتجه
ان وجوب اداء المهر غيره متقيد بالعفة قوله غير مجاهرات بالسفاح هذا التفسير مبنى
على ما قيل ان زنا المماليك في الجاهلية كان على سبيل العموم اعلانا ومع الصديق الخاص
سرا وقيل كان على سبيل الاعلان ثم ينبغي ان يفسر غير مسافحات غير زانيات بكل
من يرغب وغير متخذات الاخدان بغير زانيات مع صديق مخصوص قوله فاذا احصن
بالتزويج آه يعني بعد الاحصان حدهن ما كان قبل الاحصان ولا يزداد بالاحصان
ومنهم من نفى الحد عن غير المحصن متمسكا بهذا التقييد وروى عن ابن عباس
وطاووس قوله وقيل المراد به الحد ولا يبعد ان يراد به الصبر عن المجامعة يعني ذلك
لمن خشي مشقة الصبر عن المجامعة ولا يخفى حسن انتظام اجزاء الكلام على هذا
قوله وهذا شرط آخر لنكاح الاماء اما بين كونه شرطا لان مذهب ابي حنيفة انه ليس
بشرط كالشرطين السابقين وانما الامور الثلاثة لتحصيل الافضل قوله واللام
زيدت لتاكيد معنى الاستقبال اللازم للارادة في الكشاف انها زيدت لتاكيد الارادة
قوله كرره للتاكيد اي تاكيد ارادة التوبة بالتكرير والتقوى بتقديم المسند اليه
وليقابل قوله ويريد الذين يتبعون الشهوات قوله وانتم تخلون الاخوات من الاب

بناءه

بناء على انه لم يجمعهما رحم واحد وبنات الاخ والاخت قياسا على بنات العمة والخالة بجامع
ان اتيهما لا تحل قوله شرع لكم الشرعة اه بالكسر الشريعة والسمح الجواد وهي سمحة
والسهل كل شيء الى اللين وهي سهلة والحنفية منسوب الى الحنيف اي المائل الى
الصواب قوله ثمانية ابيات في ثمان ثلاث لغات ثمان وثمان بكسر النون وبحذف
النون حرف اعراب قوله ويجوز ان يراد بها الاشتغال مطلقا على تغليب التجارة
على غيرها لما مر قوله ولا تقتلوا انفسكم بالبخع وهو بالباء الموحدة والجيم وهو القطع
بالسيف او بالحجة مستعار للمبالغة في الاهلاك ويحتمل ان يراد به النهي عن المعاصي
عبر عنه بالنهي عن القتل لانه كان سبب قتل الانفس في الاديان السابقة كانه
قال لا يفعل ما كان سببا للامر الفاعل بقتل نفسه وقوله رقيقا بمعنى مقدار ما
تستكمل النفوس الرزق المقدار على ما في القاموس قوله اي امرما امرونى يعني
اشارة الى ان قوله ان الله بكم رحيما متعلق بجميع ما امرونى ويحتمل ان يكون
تعليلا للنهي عن قتل انفسهم لان الله يرحمهم ومرحوم الله يجب ان يراعي ويحفظ
عن الضرر قوله اشارة الى القتل او ما سبق من المحرمات الظ بعد التخصيص ان
يكون اشارة الى الاكل بالباطل والقتل فتامل وقد اشار بقوله او ما سبق الى
وجه افراد ذلك مع تعدد المشار اليه قوله لا عسر فيه ولا صارف عنه يريد انه
وان كان في كمال الرحمة والرحمة تمنع التعذيب لكنه لا يمنعه قوله ممن عن له امران
بينهما ودعت نفسه اليهما بحيث لا يتمالك فكفها عن اكبرهما اه مقتضى هذا ان
المجتنب عن الكبائر يكفر عنه جميع ذنوبه ويغفر له من غير توبة وفيه نظر لا يخفى قوله
من الامور الدنيوية خص نفي المتمنى لان تمني الامور الدينية لا يفضي الى التحاسد
والتعادي لان متمني الدرجات لا يرتكب ما ينافيها بل ربما يفضي الجد في العمل والاجتهاد
في الخيرات قوله والمقتضى للمنع كونه ذريعة الى التحاسد والبطالة النزال وكونه
تمني ما قدر له بكسب بطالة ممنوع لانه يصير وسيلة الجد في الكسب وقوله وتمني ما
قدر له بغير كسب ضايع ومحال فيه انه لا استحالة له ولو كان مستحيلا لما نهى عنه
لان تعالى مع العلم بانه مقدور لم يجز كسب محال من العاقل والنهي عن التمني من
غير علم بالمتمنى لانه لا يخرج عن هذه الاقسام فلا ينبغي ان يقع فيه العلم وبقي ان
دليل النهي عن التمني يجري في الدعاء لان طلب ما لم يقدر معارضة لحكمة القدر
وطلب ما قدر له بكسب بطالة وتضييع حظ وطلب ما قدر له بغير كسب ضايع
ومحال ويمكن دفعه بان الدعاء من اقسام الكسب دون التمني بتعليم الشرع قوله
بين الرجال ولا تغزو وانما لنا نصف الميراث يعني لهم الغنيمة وحظهم في الميراث
ايضا اكثر منا والآية منع لهن عن تمني المنافع الدنيوية وترغيب في طلب
الفضل بالعمل فانه لا ترجيح فيه للرجال ويحتمل ان يكون المراد ان لهم اجر الجهاد

وفضلا في الميراث فلعلهم فضلوا على النساء في الآخرة فالآية اخبر بان فضل الآخرة
بالكسب والعمل فلكل ليس الا ما عمل فجدوا في العمل واسئلوا الله من فضله
والاظهر ان معنى الآية لا تتمنوا ما فضل الله بعضكم على بعض اذ لكل ما فضله على
غيره للرجال فضله على النساء في الميراث والجهاد وغير ذلك وللنساء فضل المهر
والنفقة وللرجال ثواب القيام على النساء ولهن ثواب خدمة الرجال كما فرض
عليهن فلا مزية لاحد على احد في اسباب الكسب فاسئلوا الله من فضله فان
الفضل بيده يجعل فيه التفاوت ووسيلة السؤال لجدواه وبالغوا قوله ومما
ترك بيان لكل مع الفصل بالعامل والفصل بالعامل كلا فصل لان حقه التقدم على
المعمول ولا اعتداد بالتأخر العارض الموجب للفصل وفيه ايماء الى دفع ضعف
اشتهه السعي ونبه في هذا التوجيه من ان فيه الفصل بين الصفة والموصوف و
ونظيره لكل رجل جعلت درهما فقير ونحن نقول لا ضعف في الفصل بين الصفة
والموصوف بل جاء في التنزيل غير قليل مع انه فليكن حالا في الفصل مزيد انتظار
لبيان المبهم الموجب لمزيد الشوق الموجب لمزيد التمكن قوله اولكل ميت
جعل التوجيه الثالث لكشاف ثانيا والثاني ثالثا وكانه لانه لا يخلو عليه ما اورد على
التوجيه الثالث من ان جعل الجار والمجرور مبتدا بتقدير الموصوف قليل وان
ما لكل قوم جميع ما ترك الوالدان والاقربون لا نصيبه وانما النصيب لآحاد
القوم ودفع الثاني وهو ان مؤن التجهيز واجب في كل تركة فليس للقوم جميع
التركة واما الدفع بان الدين والوصية يخرجان بعض التركة عن القوم فلا يجري
في كل قوم لجواز ان يكون للميت وصية ودين فان قلت كيف يرجح الثاني
على الثالث وقد اورد عليه خروج الاولاد قلت لا يخفى ما اورده الثاني كما
يماد ر وزعم الطيبي بل يعم الثلاثة كما لا يخفى ويقول كان الاولى ذكره بعد الثلاثة
الا انه اعتمد على ظهور امره واجاب المحقق التفتازاني عن ما اورده بانه ترك
الاولاد لظهور حالهم ويقول تركهم لان الغالب في التركة ارث الاولاد من
الابوين والعكس نادر ولا يخفى انه لا يقتصر الخارج على الاولاد بل يخرج الازواج
ايضا وكانه لم يتعرض له لاتصال قصدها بقوله والذين عقدت ايمانكم وكذلك يخرج
مولى العتاقة بقي ههنا بحث نفيس انا له جليس وهو ان من حمل قوله
وللرجال نصيب مما اكتسبوا على نصيب الميراث مع ان الاكتساب يأباه ويحتاج
الى جعل الاكتساب مبالغة في تقدير الارث بجعله كالمكسوب دعاه اليه قوله
ولكل جعلنا موالي مما ترك الوالدان والاقربون فانه في الميراث لا محالة
ومن جعله نصيب الآخرة بناه على الكسب وجعله بيانا لان اجر الآخرة
على قدر العمل ولا ينفع فيه التمني والحسد فلا بد من بيان مناسبة لذكر قوله

ولكل

ولكل جعلنا موالي بعده ووجهه ان سبب النزول ان النساء توهموا انهم
كما فضلوا عليهن في الارث يفضلون في الاجر الاخروي فتمنين كونهن رجالا
والرجال رجوا ذلك قياسا على الارث كما ورد في الاحاديث فلما رد الله
عليهم وعليهن ذلك بانه مبني على العمل بين امر الارث بجعله لا محالة في
الرجال يقتضي الفضل على النساء مطلقا فكما جعلنا للتركة موالي جعلنا
للعمل اجرا لا يتفاوت فيه الرجال المرادة ويتم الكلام ما في التفسير ووجه
الاتصال لا تتمنوا كثرة الاموال فانها تصير لغيركم بالميراث قوله فان الاقربون
لا يتناولهم كما لا يتناول الوالدين ولذلك لم يبلغ ذكره مع ذكر الاقربين وهذا
في عرف الشرع واما بحسب اللغة فالاقرب يتناول الكل وقد يختار استعمال
اللغة لدفع الشبهة ويقال ذكر الوالدين مع اندراجهما تحت الاقربين لشرفهما
ومزيد الاهتمام بهما قوله فنسخ بقوله واولوا الارحام بعضهم [illegible] ارث الحليف سيما
والقائلون بانه يورثونه عند عدم العصبات واولي الارحام هذا ويمكن دفعه
بان كونه ناسخا منقول لا يستنبط من مدلول النظم قوله وعن ابي حنيفة في
التيسير عليه عامة الصحابة عقد الايمان تفسيره فيما دون عن ابي حنيفة والايمان
قيل جمع يمين بمعنى اليد اليمنى اسند اليها العقد لانهم يأخذون بيمين الحليف [illegible] لانهم
وقيل جمع يمين بمعنى الحلف لانهم يوكدون العقد بالحلف قوله او منصوب بمضمر
يفسره ما بعده كقولك زيدا فاضربه الفاء للتفسير والتفصيل لان مرتبة التفسير عقيب
مرتبة المفسر قال المحقق التفتازاني ينبغي ان يكون هذا المختار لئلا يقع الخبر جملة
طلبية وكانه لم يختره لان الاختصاص لازم لمثل هذا التركيب غالبا وهو غير
مناسب ههنا وفي لزوم الاختصاص بحث بل في كتب المعاني ان زيدا ضربته ان قدر
المفسر مؤخرا يفيد التخصيص وان قدر مقدما فلا يفيد ولا خفاء ان الظاهر التقدير
مقدما لان مرتبة العامل تقتضيه قوله او معطوف على الوالدين قال المحقق التفتازاني
يرجحه شهرة الوقف على الاقربون دون ايمانكم قوله واقيم ضمير المضاف اليه مقامه ثم
حذف انما اختار في حذف المفعول ليجعل العائد المحذوف العائد المفعول فان حذفه
شائع بقي ان الظاهر كان بيان الحذف في القراءة المذكورة وهو التنبيه هذه القراءة
عليه دون العكس قوله للتهديد على منع نصيبهم في التيسير هو ابلغ وعد ووعيد قوله
والامامة الكبرى والصغرى قوله والولاية اي كونهم اولياء للضعفاء واقامة الشعائر
من الاذان والاقامة والخطبة والجماعة والجمعة وتكبيرات التشريق عند ابي حنيفة والشهادة
في جامع القضايا بخلاف النساء اذ شهادتهن مخصوصة ببعض القضايا والتعصيب
اي كونهم عصبة وزيادة السهم في الميراث والاستبداد والاستقلال بالفراق اي
بالطلاق وفي التيسير وملك النكاح وملك الطلاق والاستبداد بالنكاح عند

الشافعية اذ لا نكاح للمرأة بدون الولي بخلاف الرجل فعده من الفضائل للرجال
انسب للتفاضل منه بصاحب التيسير وما عده كلّه موجبي والكسبي ما اشار اليه قوله
وبما انفقوا اموالهم قوله نشزت عليه امرأته حبيبة بنت زيد بن ابي زهير هذا
قول مقاتل وقال الكلبي بنت محمد بن مسلمة كذا في التيسير قوله لتقتص اى الزوجة
منه اى من الزوج قال المحقق التفتازاني وكان ذلك باجتهاد من النبي ثم اراد اللطمة
على قصد التعزير وامرها المرأة ليكون اردع للرجل والا فلا خلاف في انه لا قصاص
فيما لا ينضبط كاللطمة ونحوها لا فيما بين الرجل والمرأة ولا فيما بين غيرهما قوله فحفظك
في مالها ونفسها قال المحقق التفتازاني مالك والاضافة اليها للملابسة بالتصرف
والمحافظة وزيادة البعث على المحافظة حتى كانه مالها قوله وقيل لاسرارهم وهو المناسب
للواقعة اذ فيه تنبيه على انه كان المناسب بشان الزوجة ان لا يظهر ما جرى بينهما من
اللطمة اذ هي كانت من اسرار الزوج قوله واللاتي تخافون نشوزهن ظاهر النظم
ترتب الاحكام على خوف النشوز قبل تحققه حيث لم يقل واللاتي ينشزن فيجب
تاويله بخوف دوام النشوز والاصرار عليه وجعل التيسير من معاني تخافون تعلمون
وفي القاموس جعل من معاني الخوف العلم وقاله منه وان امرأة خافت من
بعلها نشوزا قوله واهجروهن في المضاجع فلا يدخلوهن تحت اللحاف يقال
لا يساعده عبارة النظم فانها تدل على الهجران مع كونها في المضجع والعبارة
المفيدة لهذا المعنى واهجروهن عن المضاجع فالوجه هو الثاني او ما قيل
هذا امر بان يوليها ظهره في المضجع وكذلك حمله لا تبايتوهن ويندفع بجعل
في المضاجع حالا عن الفاعل فتامل قوله يعني غير مبرح يقال برح الامر اي جهده
والضرب الذي يوجب الشين والقبح في بدنها قوله والامور الثلاثة مرتبة قيل
لا يدل النظم على الترتيب انما هو ماخوذ من الخارج قلت الجمع بين الثلثة لا
على الترتيب غير معقول لان الضرب يغني عن الهجران والهجران عن النصيحة
قوله جرى ما يدل عليهما اى ذكر ما يدل عليهما وهو النشوز لانه عصيان المرأة
عن مطاوعة الزوج وهذا اقرب مما ذكره صاحب الكشاف ان ما يدل عليهما
هو الرجال والنساء ويمكن ان تقول جرى ذكرهما لذكر المرأة بقوله واللاتي تخافون
نشوزهن وذكر الزوج بضمير الخطاب فتامل قوله الضمير للحكمين الاحتمالات
الاربعة رابعها عكس هذا والمعنى ان يريد الزوجان اصلاحا يوفق الله بين
الحكمين قوله واعبدوا الله ولا تشركوا به شيئا قيل انتظام الآية بما قبلها
انها يشاركان في تعليم المعاملة السابقة تعليم معاملة الزوجين ومعاملة
الحكام في اصلاحهم امرهما وهذه الآية تعليم المعاملة مع عامة الخلق اقول
بل الحق ايضا فيه تاكيد رعاية حق الزوج لانه الصاحب بالجنب او احق

بالرعاية

بالرعاية من كان ومن الصاحب بالجنب من جلس بجنبك في مجلس فبني عليك
رعاية حقه والعبادة اقصى غاية الخضوع وهو لا يجامع اعتقاد الشريك
اذ الخضوع لمن لا شريك له فوق الخضوع لما وجه للتوبيخ بغاية الجهل حيث
لا يدركون ان نفي الاشراك لازم العبادة مع كمال ظهوره قوله صنما او غيره
يعني تنكير شيئا للتعميم ويحتمل ان يكون للتحقير وفيه توبيخ عظيم اي لا تشركوا
به شيئا حقيرا مع عدم تناهي كبريائه اذ كل شيء في جنبه احقر حقير ونسبة
الممكن الى الواجب ابعد من نسبة المعدوم الى الموجود اذ المعدوم له امكان الوجود
واين الامكان من الوجوب قوله وابن السبيل المسافر في الكشاف المسافر
المنقطع به قوله وقيل الذي له مع الجوار قرب واتصال بنسب او دين لانه جعل
الاتصال بالدين بمنزلة القربى اذ القربى هو القرابة لا القرب كما يسمى المسلم
اخا المسلم ولذا اكتفى فيما بعد في تفسير الجار الجنب بقوله والذي لا قرابة له ولم
يقل ولا اتصال بنسب حيث اراد بالقرابة اعم من الحقيقي والحكمي قوله بدل من
قوله من كان او نصب على الذم او رفع عليه هو بدل الكل من الكل اما لان المختال
الفخور لا محالة بخيل آمر بالبخل لا اقل من البخل بانفاذ حق من يحقه من الاصحاب
والتملق ويقلده في ذلك ارباب النفوس الخسيسة فيوفي المعنى آمر بهذا البخل
بانفاذ حق من يحقه من الاحسان واما لان المراد بمن كان مختالا فخورا هذا الفرد
وفي التيسير هو صفة لمن لانه جنس فكان بمعنى الجمع وفيه بحث لان من ان جعلت
موصوفة فهي نكرة لا يصح ان يوصف بالموصول وان جعلت موصولة فصحة
وصف الموصولات ضعيفة ولم نعثر عليه في الاستعمالات قوله تقديره الذين
يبخلون بما منحوا به ويأمرون الناس بالبخل احقاء بكل ملامة ليس محل تقديره
الخبر هنا بل بعد قوله ويكتمون ما آتاهم الله من فضله وكانه لم يقصد الا تعيين
المحذوف وكانه حذف الخبر ليذهب نفس السامع كل مذهب تمكن في مقام
ملامتهم فيري استوائهم كل ملامة اليه فيعرف بتامله انه يستحق كل ملامة والاقرب
الالبوح بقوله واعتدنا للكافرين عذابا مهينا ان يقدر احقاء للعذاب قوله
وضع الظاهر موضع المضمر لم يذكر فائدة وضع المضمر المتكلم موضع الغائب في قوله واعتدنا
وهي تفخيم شان المعتد لمزيد تهويل الكافرين قوله فهو كافر لنعمة الله الاظهر
لنعم الله ويمكن ان يجعل لنعمة في قوله ومن كان كافرا لنعمة نكرة لا جميعا مضافا
الى الضمير قوله تنصحا اى تكلفا في النصيحة قوله وقيل في الذين كتموا صفة محمد صلى الله عليه وسلم
وانما وصفوا بالبخل لانه لا بخل فوق امساك العلم بصفاته صلى الله عليه وسلم وامرهم بالبخل
لان اعقابهم يقلدونهم فهم في معنى امرهم او لانهم كانوا مع الكتمان على هذه الصفة
الذميمة وفي التيسير ان المراد به البخل به بما علموا به في التوراة من نعت محمد صلى الله عليه وسلم

وحقيقة الاسلام وامرهم اصحابهم بان لا ينفقوا على المسلمين وقال طاوس البخل
هو ان يبخل الانسان بما في يده والشح ان يشح بما في ايدي الناس وقيل البخل
هو ان يأكل بنفسه ولا يؤكل غيره والشح ان لا يأكل بنفسه ولا يؤكل غيره والسخاء
ان يأكل ويؤكل والجود ان لا يأكل ويؤكل كذا هنا كلام التيسير قوله ومن يكن
الشيطان له قرينا فساء قرينا اي هنا فهو قرينا اي الشيطان ففيه تفسير
عن الشيطان وتخصيص على الاستعاذة منه او المراد هنا قرينا من يكن
الشيطان قرينا له ففيه تحذير عن اتباع الشياطين والمراد باخوانه
الداخلة قبيلة وبالخارجة الناس التابعون له والمراد الداخلة في الانسان
من النفس والهوى والخارجة عنه عن مصاحبة الاشرار قوله اي وما الذي عليهم
من ضرر في الدنيا والاخرة او انه بتة اشار الى احتمال ماذا من كون ذا بمعنى الذي و
وكون ماذا بتمامه بمعنى اي شيء والتبعة الوبال قوله وهو توبيخ لهم على الجهل ان
ظاهر النظم ليس بجهل النفع بل التوبيخ بترك الامر الكثير المنفعة بلا ضغائن
غير ضرر حيث سال عن الضرر استفهام انكاري قوله لان القصد بذكره الى التخصيص
ههنا او الى التعليل ثم ذكر العلة يكون بعد ذكر الشيء والتخصيص على الاعم
يستحق التقديم ونحن نقول المقصود في السابق ذمهم وفي تاخير عدم
الايمان سلوك مسلك الترقي والمقصود ههنا ازالة الاوصاف الذميمة
وازالة الكفر يستحق التقديم لان ازالة الانفاق رياء موقوفة على ازالة
ولان ازالة الاقبح اهم قوله لا ينقص من الاجر واتصاله بما قبله باعتبار عدم
نقص الاجر لا باعتبار عدم زيادة العقاب اي لا يؤمنون والله لا
ينقص اجرهم ويحتمل ان يراد ان الله لا يظلم ولا يضيع شيئا في غير محله فكل
ما امره مما ينبغي ان يفعل وكل ما نهى عنه مما ينبغي ان يجتنب عنه وقوله وان
تك حسنة يضاعفها حث على الايمان وما ينبعه باعتبار ترتب منافعه مضاعفة
قوله وفي ذكره ايماء اي انه وان صغر قدره عظم جزاؤه حيث اثبت للذرة ثقلا
وعلى ما ذكرنا من الاحتمال ايماء الى وضع الشيء في غير محله وان كان صغيرا فهو
عظيم لتيقن القبح قوله او لاضافة المثقال الى مؤنث اي اضافة المثقال الذي
هو صفة المضاف اليه الى مؤنث اذ في كسب المضاف التانيث من المضاف اليه
لابد من ان يكون صفة للمضاف اليه او جزءا منه قوله يضاعفها يضاعف ثوابها
اذ مضاعفة نفس العمل غير معقول اقول لما كان مضاعفة الحسنة بمضاعفة الثواب
عقبه بقوله ويؤت من لدنه اجرا عظيما وانما قال من لدنه اشارة الى حل عالم
الاسباب في الاخرة وبهذا استغنيت عن التكلف في تصحيح الاجر واستغنيت
عن المصباح بالنجم قوله حذف النون من غير قياس تشبيها بحروف العلة او

الاولى

الاولى تشبيها بنون الرفع وفي ان تك خلاف قياس اخر وهو عدم عود
المحذوف لالتقاء الساكنين بعد سقوط النون وكانهم لم يعيدوا الواو
تحرزا عن صورة اجتماع حرف العلة في الاخر مع الجازم فاقتضى ان يكون في الصورة
كان تدعو قوله فكيف حال هؤلاء لم يبين حال الفاء في قوله فكيف وكانه الفاء
الفصيحة اي اذا عرفت حال صاحب الجنة ويكفي تعذيب هؤلاء لان كيف
سؤال عن الحال وقوله والعامل في الظرف مضمون المبتدا والخبر من هول
الامر وتعظيم الشان يريد بالظرف هنا اذا ويجعل الاستفهام للتفخيم اذ متعلقا
بالتعظيم والهول المستفاد من التفخيم وفيه نظر لان الظرف متعلق بكيف اي
كيف هؤلاء في هذا الوقت والمقصود من الاستفهام عن كيفيتهم في هذا الوقت
التهويل والتعظيم لا امرهم في هذا الوقت ويكون التهويل في هذا الوقت لا يلزم
كون الظرف متعلقا بالتهويل وكان الاولى ان يقول والعامل في الظرف التهويل
المقصود بالاستفهام قوله شهيدا على صدق هؤلاء الشهداء اشار الى ان هؤلاء
عبارة عن الانبياء وكلمة على متعلق بشهيدا على تضمين معنى التسجيل اي
مسجلا على هؤلاء لئلا يلزم الشهادة عليهم لا لهم وكانه الداعي الى جعله اشارة
الى الكفرة وجعله اشارة الى المؤمنين بعيد عن العبارة قوله ولا يقدرون يحتمل
ان يكون تحت الوداد عطفا على يسوى اي يودون ان يسوى بهم الارض ولا يكتمون
الله حديثا لان تسوية الارض لهم اسهل عليهم من كتمان الحديث قوله يا ايها
آمنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون لا سكر يمنع العلم
بالقول فلابد من بيان فائدة لذكر قوله حتى تعلموا ما تقولون قال التيسير فائدة
ذكره تبيين حد السكر الذي يمنع قربان الصلوة وهو ان لا يعلم ما تقول هذا
ولو جعل حتى بمعنى كي يكون تعليلا للنهي عن الصلوة لانه لا تصلح الصلوة
اذا لم يعلم المصلي ما يقول فيها لكون النظر ان علة النهي لا ينحصر فيه اذ لابد ان يعلم
ايضا ما تعلق فيه فالتعليل به تعليل به لا بخصوصه قوله من كثرة نوم او غم اشارة
الى القولين في الاية قال في التيسير اكثر المفسرين على ان المراد السكر من الشراب
وقال الضحاك المراد السكر من النوم ولهذا قال النبي عم اذا نعس احدكم في صلوته
فلينصرف وليرقد فانه لا يدري لعله يستغفر فيسب نفسه وقد رجح القول الثاني
بما روي عن سبب النزول ولا يبعد ان يكون مراده ان المراد مطلق السكر
سواء كان من النوم والشراب ولا وجه للاختلاف اذ السكر هو انسداد طرق
المعرفة كما اشار اليه بقوله السكر من السكر وهو السد لكن ينبغي ان يعلم ان الفعل
من السكر بمعنى السد من باب دخل ومن السكر من باب علم ذكره في التيسير
قوله حتى تعلموا كنتم سكروا وزنا ومعنى وفي الكشاف فقرأ اعبدوا تعبدون

وانتم عابدون ما اعبد وفي التيسير بحذف اللام قوله وقيل اراد بالصلوة مواضعها
تمسكا بقوله ولا جنبا الا عابري سبيل بناء على ان المراد بعابري سبيل المجتازون
في المساجد قوله وانما المراد النهي عن الافراط في الشراب واما اذا كان المراد النوم
فالمراد النهي عن قربان الصلوة لان غلبة النوم ليس بالاختيار والتعرض بان
المراد النهي عن الافراط في الشرب محل نظر لا بد له من دليل قوله وسكرى على
انه جمع كهلكى بينما جمع سكران على فعلى محمل على الجريح بجامع كونها علة والتفصيل
بمعنى المفعول من العلل يجمع على فعلى ولو وجد جمع ما سواه هكذا يجعل محمولا عليه
وهذا التوجيه شايع لو وجد سكرى جمعا في كلامهم والظاهر ان الكشاف وجده
لكن لم يذكر له شاهد كما هو دابه فالتوجيه الثاني اعذب وسكرى كحبلى مما انيثه
في مؤنث فعلان جناح بن حبيش وحكى في كسلان كسلى بالفتح والضم قوله
عطف على قوله وانتم سكارى يعني كالا قوله انتم سكارى حتى يلزم [illegible] كون الحال المفرد
مع الواو قوله والجنب الذي اصابته الجنابة يستوي فيه المذكر والمؤنث والواحد
والجمع المقصود بيان صحة عطفه على الجمع في القاموس او يقال جنبان واجناب وفي
الصحاح وربما يقال جنبان وجنبون وقوله لانه يجري مجرى المصدر ليس معناه انه في
الاصل مصدر بل انه كالمصدر يطلق على القليل والكثير او معناه ما صرح به التيسير
حيث قال ويستوي فيه الذكر والانثى والواحد والتثنية والجمع لانه على صيغة المصدر
كالنكر والنذر بمعنى الانكار والانذار قوله استثناء من اعم الاحوال المخاطبين كما هو
عبارة الكشاف فان قلت حتى تغتسلوا من تتمة المقصود فينبغي ان يقدم …
الاستثناء لئلا يلزم قصر الصفة قبل تمامها قلت المقصود هو صحة الصلوة
جنبا ولا مدخل لقوله حتى تغتسلوا فيه وانما ذكر تنبيها على ان الجنابة انما ترتفع
بالاغتسال ولولا القصد التنبيه لكان ذكره لغوا قوله او صفة لقوله جنبا اي جنبا
غير عابري سبيل ان ظاهره ان الا بمعنى غير لتعذر الاستثناء اذ حال الجنابة
لا يندرج تحته حال السفر فهو بمنزلة جاءني رجل الا زيد ويرد عليه انه حكم ابن
الحاجب بضعف الا بمعنى الغير في غير ما اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور
وانه لا بد من تعذر الاستثناء المنقطع ايضا فاذا لم يدخل ما بعد الا فيما قبلها جزما
يصح الاستثناء المنقطع وانما يتعذر الاستثناء المطلق اذا كان الدخول وعدمه على
الاحتمال واورد عليه المحقق التفتازاني ان الجمع المنكر هنا عام لكونه في حيز النفي
فليس غير محصور ويصح الاستثناء وفيه ان المقصود استثناء الحال لا استثناء
بعض افراد الجمع فقوله ولا جنبا بمنزلة ولا في حالة الجنابة فليس جمعا مستغرقا
لكن التحقيق ما قاله ان المراد ليس الا بمعنى غير بل ان المستثنى المفرغ
في موضع الصفة وما ذكر هو حاصل المعنى حتى يندفع ما اوردناه لا يندفع

من اعم احوال الجنب
لا من اعم احوال صح

ما اورده اذ لا ورود له حتى يدفع قوله وفيه دليل على ان التيمم لا يرفع الحدث
فان قلت الا عابري سبيل مستثنى عما يفيده قوله حتى تغتسلوا يعني الجنابة لا ترتفع
الا بالغسل الا جنابة عابر السبيل قلت هذا معنى دقيق الا انه خلاف الظاهر
النص لان هذا المعنى يقتضي تقديم حتى تغتسلوا على المستثنى ويتجه انه انما يكون
دليلا لو لم يكن احتمال تفسير الصلوة بمواضعها ثم الحنفية اختاروا هذا الاحتمال
فيصح التمسك به الزاما ولا يشكل عليك ان الاغتسال كيف يكون نهاية عدم
قربان حال الجنابة وهو لا يجامع الجنابة لان حتى يدخل ما يجاور الجزء الاخير فيها
تقول نمت البارحة حتى الصباح وفائدته بيان ما يزيل الجنابة قوله وقال ابو حنيفة
لا يجوز له المرور اذا كان فيه الماء او الطريق في الكشاف الطريق فيه الى الماء لكن
في عامة كتب الفقه الحنفي الذي رأيناها منع الدخول في المسجد ولم نجد ما ذكره قوله
مرضا يخاف معه عند استعمال الماء لا حاجة الى تقييد المريض فان قوله فلم تجدوا بمعنى
لم تتمكنوا من استعماله قيد للاربعة ولا يخفى ان تفصيل حال الجنب بقوله
وان كنتم مرضى او على سفر يغني عن ذكر قوله الا عابري سبيل الا ان يقال ذكر
السفر هنا لالحاق المرضى بالسفر والتسوية بينه وبين السفر بالحاق الواحد بالفاقد
بجامع العجز عن الاستعمال قوله فلم تجدوا ماء فلم تتمكنوا من استعماله اذ الممنوع الاخر
عدم تأويل الفقد والحاق غير المتمكن بالفاقد قوله فتيمموا صعيدا جزاء للشرط
المشتمل على الاربعة ولا يخفى انه لا يلائم قوله او جاء احد منكم من الغائط فان جزاءه
ينبغي ان يكون فليتيمم وكذلك فلم تجدوا قيد للجمع والملائم لقوله او جاء احد منكم
فلم يجد على صيغة الواحد الغائب وهذا الذي بعث صاحب الكشاف على
الاستفسار عن متعلق الجزاء من تلك الاربعة وعلى ان قال الظاهر انه متعلق
بالجميع لان تاويل او جاء احد منكم جئتم اهون من تخصيص الشرط بالاخير والقول
في البواقي بالتقدير وقد بعد المحقق التفتازاني عن شرح كلام الكشاف كما
لا يخفى على الناظر فيما علقنا ثم ما قال من اهل الاضداد وقوله شيئا من وجه الارض
طاهرا ظاهر في انه قصد بقوله طاهرا تفسير الطيب لكن في التيسير ان الطيب
بمعنى الطاهر عند ابي حنيفة واصحابه والشافعي يفسره بالمنبت كما في قوله والبلد
الطيب يخرج نباته باذن ربه قوله لقوله ص في المائدة ولان اكثر اهل اللغة على انه
التراب وهو المنقول عن ابن عباس وبه يشعر قوله ص جعلت لنا الارض مسجدا
وجعلت ترابها طهورا كذا افاد المحقق التفتازاني قوله واليد اسم العضو الى المنكب
وما رواه قصد به رد مذهب الزهري انه يجب المسح الى الاباط حيث لم يذكر له
غاية كما ذكر في الوضوء ورد مذهب الاوزاعي حيث قال لا مسح الا الى الرسغ
كما في قوله تعالى فاقطعوا ايديهما ويؤيده ان التيمم للترخيص والتيسير وهذا

ايسر قوله فلعلكم تيسر الامر عليكم والمناسب لغة اى يجعل العفو من العفو بمعنى التيسر
لكن لم اجده الا فى التيسير واستدل عليه بقوله عم عفوت لكم صدقة الخيل والرقيق و
وفى الاستدلال نظر لانه يجوز ان يكون بمعنى محوت لكم صدقة الخيل والرقيق ولا يخفى
انه لا يكفى الحلة بالتيسير بل ذكر المغفرة للدلالة على انه غفر ذنب المصلين سكارى
وما صدر عنهم فى الغوارج قوله الم تر الى الذين خطاب سيد القوم فى مقام خطابهم
او خطاب لغير معين يرشد اليه فضلوا واعدائكم قوله اى الم تنظر اليهم جعل
الرؤية مجازا فى النظر والا فالرؤية لا يتعدى وبجعل تضمين معنى النظر قوله وعدى
بالى لتضمين معنى الانتهاء اى الم ينته علمك اليهم وكذا تضمين معنى البلوغ والوصول
وتضمين معنى النظر اى الم تعلم ناظرا الى الذين اوتوا وفيه اشارة الى ان حالهم بيّنا
فى ذلك بحيث يحصل العلم بمجرد النظر اليهم فانظر واخفه ولا يخفى ان رؤية البصر لا يتعدى
بالى فلا يقال رأيت الى زيد فعلى هذا المعنى ايضا يحتاج الى تضمين معنى النظر فنفى
ما يشعر به كلامه انه مستغنى عن التضمين فيه نظر قوله حظا يسيرا من علم التوراة
لان المراد احبار اليهود دليل على حمل الكتاب على التوراة دون القرآن لكنه غير تام
لان احبار اليهود اوتوا نصيبا من القرآن حيث علموا انه كتاب حق اتى به نبى صادق
ولا شبهة فى نبوته ولو نسبه نصيبا بالحظ الكثير الوافر لكان ادخل فى تقبيحهم قوله والله
اعلم باعدائكم وقد اخبركم اه يعنى فائدة هذه الجملة تاكيد التحذير ونحن نقول
الوثوق بالولى والنصير انما يتم اذا علم انه يعرف الاعداء ويقدر عليهم فقوله والله
اعلم الى قوله وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا يوجب تمام وثوق المؤمنين وكالة
قوله لتوكيد الاتصال الاسنادى بالاتصال الاضافى ونحن نقول لافادة لزوم الكفاية
للفاعل بزيادة حرف الالصاق قوله اى ينصركم من الذين هادوا ويحفظكم منهم
يعنى ان تعديته بمن لتضمنه الحفظ كما ان تعديته بعلى لتضمنه الغلبة قوله
او خبر محذوف صفته يحرفون ويؤيده قراءة عبد الله ومن الذين هادوا وما فى
مصحف حفصة من الذين هادوا من يحرفوا قوله جمع كلمة تخفيف كلمة بنقل
كسرة الكلام الى الكاف ظاهره انه ذهب الى مذهب من قال الكلم جمع كلمة لا الى
مذهب من قال انه اسم جنس وان يأبى كونه جمعا تذكير الراجع اليه فى قوله عن مواضعه
كما يأباه اليه يصعد الكلم الطيب ولم يلتفت الى ذلك الا باستثناء دفعه من
ان المراد اليه يصعد بعض الكلم وجريانه فى قوله عن مواضعه لصحة ان يقال
اريد ويحرفون بعض الكلم عن مواضعه ولقوة مذهب من جعله اسم جنس قال
المحقق التفتازانى ان المراد بالجمع ما هو جمع معنى بل قال لا مخالفة فانا من نفى كونه
جمعا نفى كونه جمعا اصطلاحا قوله ويقولون سمعنا قولك وعصينا امرك لما مثل
تحريف الكلم عن تحريف التوراة لم يكن قوله ويقولون من جملة التحريفات ولكن

ان تريد بتحريف الكلم امالتها عن مواضعها سواء كانت مواضع وضعها الله تعالى
فيها او المقام والعرف يجعلها موضوعة فيه فكان ثم قوم عادتهم التحريف
وكان قوله ويقولون تعداد البعض تحريفاتهم والمراد انهم يقولون لك سمعنا
وعند قومهم عصينا فلا يتجه انه كيف يروج عنهم الكلام المحرف بعد التصريح
بالعصيان لكن المناسب على عصينا امره لان ذلك القول عند قومهم ليس
على سبيل الخطاب لرسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره فيما بين المحرفات باعتبار قولهم سمعنا انهم
يريدون بقولهم سمعنا الاجابة كما هو مقتضى المقام ويريدون سماعا بلا اجابة
او المراد انهم يقولون سمعنا باللسان وعصينا بالاركان فلما كان عصيانهم محققا
نزل منزلة القول وفيه انه جمع بين الحقيقة والمجاز فى القول واما ما قال
الكشاف من ان سمعنا وعصينا كان على سبيل الجهر والظاهر لكن لا ينافى الاحتيال
فى السب والشتم لان جميع الكفار يخاطبون النبى صلى الله عليه وسلم بالكفر ولا يخاطبون بسبه
ودمه فعينه انه لا وجه لارادته مع التحريف والغاء الكلام المحتمل احتيالا الا ان
يقال المقصود على هذا عد صفاتهم الذميمة لا مجرد التحريف والاحتيال فكانه قيل
يحرفون كتابهم ويجاهرون بانكار نبوة محمد عليه السلام وعصيانهم بعد سماع
ما بلغهم ويحتالون فى سبه والاظهر ان يحمل وعصينا على تقدير الجهر على عصينا
امر قومنا وان مذهب احد قوله اى يدعوا عليك بلا سمعت لما كان بين
الامر بالسماع وكونه غير مستمع مطلقا تناقض تصدى لرفعه بوجوه الاول
الدعاء عليه بلا سمعت ووجهه ان المراد غير مسمع شيئا بمقتضى دعائنا
فى حقك ومآله ندعوا عليك بسلب السماع والثانى اسمع غير مسمع قبول
ما يدعوا اليه وهو الذى اشار اليه بقوله غير مجاب الى ما يدعوا اليه يعنى نفى السماع
مطلقا كناية عن عدم سماعه ما هو مطلوبه لانه اذا لم يسمع ما هو مطلوبه فكانه
لم يسمع شيئا والثالث اسمع غير مسمع كلاما ترضاه اما بتقدير المفعول او
بجعل غير المسمع كلاما ترضاه فى حكم غير المسمع شيئا والرابع اسمع كلاما غير
مسمع اياك لان سمعك ينبو عنه ويحمل على جعل المرفوع لمسمع المفعول الثانى
وجعل المفعول الاول محذوفا واما قوله او اسمع غير مسمع مكروها لا ينبغى ان يكون
بيان ما يحتمل ان يكون مرادهم كما هو ظاهر السوق ومقتضى ظاهر قوله وانما قالوه نفاقا
بل احتمال مدح لما قصدوا به الذم واضلوا فيه لهذا الاحتمال وكلام الكشاف
مصرح به فينبغى ان يعطف الى انه قصد بيان احتمالات الكلام من وجوه الذم المحتملة
القصد ووجه المدح المستتر به ويحمل قوله وانما قالوه نفاقا على انهم انما قالوا اسمع
غير مسمع نفاقا بارادة المدح وقصد الذم لا على انهم انما قالوه على تقدير قصد
المعنى الاخير نفاقا لانهم بمعزل عن قصده وعلى الاحتمالات الآخر للذم الى اسمع

غير مسمع الوى الذى اوعيته وثانيها اسمع ابدا غير مسمع كلاما تسمعهم لبعدك عن درجة
خطاب احد بل لاتسمع الاما تخاطب به غيرك فيكون دعاء عليهم بالذل والبعد عن قلوب
الناس قوله راعنا انظرنا فى القاموس اسمع كلاما ومنطربهته لما يتسابون ما هوان
مايتسابون راعينا وفى البتصبران راعنا بعينهم مايتسابون به وهو الوصف بالرعونة
وقيل كانوا يشبعون كثرة العين ليصير راعينا توبيخا له عليه السلام يرعى الغنم هذا كلامه
قوله الا ايمانا قليلا لايعبأ به اريد بالايمان التصديق اذ الايمان الشرعى لايجامع انكار بعض
الآيات والرسل ويمكن ان يراد بالايمان القليل الايمان بحسب الظ فيختص الخطاب بالمنافقين
وح يمكن جعل قليلا مفعولا به اى الا قليلا من يؤمن به وارادة العدم بالقلة تكلف بعد
تكلف لايدعو اليه شئ وظ قوله اوالا قليلا منهم انه جعله مستثنى من فاعل لايؤمن به كما فى
اخوانه ويتجه عليه انه ح اتفاق القراءة على النصب المرجوح وهو وان جوزه ابن الحاجب
بعيد ولهذا قال المحقق التفتازانى هو مستثنى من قوله لعنهم الله بكفرهم والاولى
جعله استثناء من قوله لايؤمنون لانه بمنزلة يكفرون ولا يخفى انه لابد ح من حمل
لعنهم الله بكفرهم على لعن اكفرهم ليتفرع قوله فلا يؤمنون الا قليلا قوله كقوله اى
قول اى كثير الهذل قليل التشكى للمهم اى لما يحزنه يصيبه كثير الهوى شتى النوى اى مختلف
الجهات التى يقصدها لاختلاف هواه والمسالك اى مختلف الطريق لاختلاف
مقاصده قوله واصل الطمس ازالة الاعلام المايلة الم نجده فيما رأينا من كتب اللغة
قوله وعطفه على الطمس بالمعنى الاول يدل على ان المراد به ليس مسخ الصورة فى الدنيا
فيه بحث لانه مسخ خاص فيصح ان يكون مقابلا لمسخ اصحاب السبت قوله ومن حمل
الوعيد على تغيير الصورة فى الدنيا قال انه بعد مترقب او قال لعله وقع ولم يبلغنا
علم ما فى التغيير ولم يلتفت اليه لان مثله يبعد ان لا يحفظ ينقل ولا مع كثرة شهرة
الدواعى الى نكره قوله اوكان وقوعه مشروطا بعدم ايمانهم كانه تنبيه على فساد عبارة
الكشاف او هو مشروط بالايمان وقد اول بانه مشروط بالايمان وجودا وعدما
بمعنى ان وجوده موقوف على عدم الايمان وعدمه موقوف على وجود الايمان ولا يخفى
انه لايستفاد من المشروط وجودا وعدما هذا المعنى بل اشتراط الوجود بالوجود والعدم
بالعدم فان قلت اذا اريد بالطمس ازالة الوجاهة فيكون وعيدا بالذل وباللعن
حقيقة لا المسخ يتجه انه كيف قال او يلعنهم وقد وقع الامران فان اليهود اذل
الناس ملعونون بكل لسان قلت كلمة او ليس للحكم بان الواقع احد الامرين بل تنبيه
على ان كل واحد من الوعيدين كاف للانزجار قوله او كائنا فيقع لا محالة جعل
مفعولا كناية عن وقوعه لا محالة وهذا اذا اريد به هذا الامر الذى لم يقع واما اذا
اريد الوعيد الآتى الواقعة فلا وح المراد انه كان امر الله دائما مفعولا فهذا الامر ايضا
يقع لا محالة قوله لانه بت الحكم على خلود عذابه وحكمه لا يتغير ولان الذنب

لا يخلى بتبعته اى عن المشرك اثره فلا يستعد للعفو بخلاف غيره اى المؤمن
وكان سر البت بالحكم بخلوده ذلك وذلك لا يمنع ان يجعل دليلا فى مقابلة بت
الحكم لان بت الحكم دليل سواء كان فيه سر اولا قوله على التحقيق معنى ان الله لايغفر
الشرك لمن يشاء وهو من لم يتب ويغفر ما دونه لمن يشاء وهو من تاب لا يخفى
ضعف توجيههم وانه لا يليق مثله بكلام من يعتد به فضلا عن ان يليق باجل
كلام وابلغه اذ لا تساوى الشرك وما دونه فى عدم المغفرة على تقدير وبالمغفرة ... على تقديره
لا وجه للحكم على مجرد الشرك بعدم المغفرة على تقدير وبالمغفرة لما دونه على تقدير
آخر قوله والافتراء كما يطلق على القول يطلق على الفعل وهل هو بالاشتراك
المعنوى او اللفظى او حقيقة فى الاول مجاز فى الثانى رجح المحقق التفتازانى الاحتمال
الثالث على القولين والقول الذى يطلق عليه هو الكذب عن عمد بدل يدل عليه
قوله وكذلك الاختلاق ولا يخفى انه لو كان حقيقة ومجازا يلزم فى الآية الجمع بين
الحقيقة والمجاز لان الاشتراك اعم من الفعلى والقولى قوله احباؤه هو جمع
حبيب اما بمعنى المحب او المحبوب وكلاهما كاذب لان محبه او محبوبه لا يخالف امره وهم
خالفوه جميعا وامره حيث خالفوه فى الاعتراف بنبوة محمد صلعم وهو منبع كل مخالفة
قوله ما عملنا بالنهار كفر كاضنا بالليل كان منشاء زعمهم انهم اعتقدوا ان يعلم التوراة
بالليل يكفر ذنوب النهار وتعليمه بالنهار يكفر ذنب الليل يستفاد ذلك من التيسير
ولا يبعد ان يكون ذلك بلغهم من شريعتهم لكن ذلك مالم يصر التوراة منسوخا
قوله بالذم والعقاب على تزكية انفسهم بغير حق لم يلتفت الى احتمال ولا يظلم
من يزكيه الله بنقص الثواب فتيلا مع انه ذكره الكشاف لانه خلاف
سوق النظم والانسب بالنظم ان الله لا يظلم الناس فى تزكية من يشاء فتيلا
بل لا يزكى الا من يستاهله ولا يترك الا من يستاهله وكن نقول والله اعلم
تزكية الله ونسبته الى الزكا ليس بمجرد اخباره بزكاء العبد بل ان يجعله زاكيا ناميا
فى ما بين عباده فالتعجب من حال من تزكى بنفسه لانه يفعل ما يوجب وناته فى نظر
الناس واعلم ان الاخبار بصحة فيك ليس تزكية بل هداية لغيرك بقصده وانما التزكية
حكمك بانك راجح فيما لم تعلم انك راجح الاترى انه صلعم قال والله انى لامين فى السماء
امين فى الارض كما وصف المنافقون بانه جار فى قسمة الغنيمة هداية لهم لا تزكية لنفسه
والامانة فى السماء انه لا يغل فى الاحكام السماوية وفى الارض انه لا يغل فى الامور الارضية
قوله وهو الخيط الذى فى شق النواة اه وكذا يضرب المثل منها بالنقير وهو نقرة فى
ظهر النواة وبالقطمير وهو قشرها قوله وكفى به هو حال بتقدير قد ان يفترون
والحال ان تلك الافتراء ينافى مغفوريته لانه اثم مبين والاثم بالاثم المبين غير المتحاشى
عنه مع ظهوره لا يكون ابن الله وحبيبه ولا يكون زكيا وقوله لا يخفى كونه انما اشارة

؟ ويعيب لانه تحول فى خلف ما قصده من الاعتدال فيما بين الناس صح

الى معنى المبين وانه قصد به معناه اللازم دون المتعدى قوله كانوا يقولون عبادة الاصنام
ارضى عند الله كانهم انما وقعوا فيه لدفع ما يتوجه اليهم من طعنهم فى انهم لم يسعوا
فى دفع عبادة الاصنام وبالغوا فى دفع مبايعته عم وفى سجدة حيى بن اخطب و
وكعب بن الاشرف فى جمع من اليهود دليل قوى على انهم عرفوا انهم كفروا حين انكروا
رسالة محمد عم ولذا لم يتحاشوا عن سجدة الصنم قوله والطاغوت يطلق لكل باطل
قوله تعالى يقولون بيان لايمانهم بالباطل اذلا باطل فوق ذلك وفى التفسير اقوال كثيرة
مختلفة فى تفسير الجبت والطاغوت قوله اولئك الذين لعنهم الله يعنى الذين كفروا
نحو دلقول اليهود او القائلون للذين كفروا ففيه ذمهم ومبالغة فى رد قولهم
ولا يبعد ان يكون هذا اللعن الموعودة بقوله او نلعنهم كما لعنا اصحاب السبت رقى
قول فلن تجد له نصيرا ولا مستنصرا بهم من قريش ومخالفتهم على محاربة الله عم
قوله اى لو كان لهم نصيب من الملك اعترض عليه المحقق التفتازانى بان الفاء لا تقع
جواب لو سيما مع اذن والمضارع فالصواب ان كان لهم وجوابه ان لو هنا بمعنى ان وعدم
وقوع الفاء فى جواب او المستعارة بمعنى ان قوله وهو النقرة فى ظهر النواة بضم النون
قوله بجد لما زعمت اليهود من ان الملك سيصير اليهم او المراد بنصيب من الملك الرياسة
التى احبار اليهود ينكرون النبوة لمحمد عم بحفظها فجد الله تلك الرياسة بفقد لازمها
وهو السنا، والمبالغة فيه باثبات كمال الشيح ويحتمل ان يكون المعنى نفى بعضهم بان
انكار نبوة محمد عم لو وقع انما يقع لمن خاف فوت ملكه بظهور نبوته فانكار من لا
نصيب له من الملك غاية السفه قوله فلا يبعد ان يؤتيه الله مثل ما آتاهم او المراد
بقوله فقد آتينا انه لا ينفع الحسد للحسد لان ذلك الايتاء عادتنا فقد آتينا آل
ابراهيم ملكا عظيما مع كثرة الحساد الجبابرة من نمرود وفرعون وغيرهما قوله فلا
محذور اى لا يرد انه كيف يعذب الجلد الغير العاصى مكان العاصى قوله فينانا ان قال
المحقق التفتازانى المنقول المستنبط حيث قال من الفىء كانه كثير الافنان والجوب كمرد
الزجج قوله والظليل صفة مشتقة الحق انه مجرد لفظ يتبع لما يشتق منه وليس له
معنى وصف بل كحسن ليس حققه الامام المرزوقى قوله وان نزلت يوم الفتح فى
عثمان بن طلحة بن عبد الدار رضى ولهاهنا مع ان عليا اخذه منه قهرا وما حفظ شانه
فى الغصب لا الامانة للاشارة الى ان الغاصب يجب ان يكون كالمؤتمن فى قصد
الرد او الى ان عليا لما قصد باخذه الخير جعل كالمؤتمن فى انه لا ذنب عليه وكان
النظم اى تعالى وان نزلت يوم الفتح فى على لانه انما مور بان يؤدى الامانة
الى اهلها ويشمه ان يكون واذا حكمتم به بين الناس ان تحكموا بالعدل ايضا نازلا
فى عثمان لانه لما نازعه العباس فى استقراره امرهم بينهم ان يحكم بالعدل لعثمان
والسدانة السادن خادم الكعبة قوله اونعم الشئ الذى اشار الى ان جعل ما

الموصولة فاعل نعم سيان فاطلاله لا يكون الا معرفا بالملام او مضافا اليه لتنزيله
منزلة المعرف بها كذا ذكره المحقق التفتازانى قوله والمخصوص بالمدح محذوف وهو
المامور به والاحسن ان يقدر ان الله نعم الشئ الذى يعظكم به ما يعظكم به
ويجعل ان الله كان سميعا بصيرا مخصوصا بالمدح مساغ تامل تعرف قوله
يريد به امراء المسلمين فى عهد الرسول عم وبعده ويندرج فيهم الخلفاء اشار الى ان
النزاع فى انه امراء السرايا او عدم مما لا يلتفت اليه لعموم اللفظ وما نقل عن ابى
هريرة والكلبى ومقاتل انه امراء السرايا على ما فى التيسير ينبغى ان ينزل على بيان
سبب النزول قوله امر الناس بطاعتهم بعد ما امرهم بالعدل تنبيها على ان
وجوب طاعتهم ما داموا على الحق وكذا تعقيبه بالامر بالرد الى الله ورسوله
بعد التنازع على ما فى الكشاف ونحن نقول بل فى قوله واولى الامر منكم فانه
يفيد ان متابعتهم واجب فى امرهم اولوه وهو ما جعلهم الله واليا فيه ولو
الامر بمعنى الايجاب لكان اشد دلالة الا انه يحتاج الى حوالة النهى على القياس وبهذا
ان وجوب طاعتهم فيما كان لهم ايجابه عليك فلا ينبغى انه ينبغى ان يكتفى بالمباح
فانه لا طاعة فى المعصية وبعد التخصيص يشكل بان اعطاء الف درهم من مالك
ليس بمباح فلو امر الامير به لوجب الطاعة مع انه لا يجب فتامل قوله الا ان
يقال الخطاب لاولى الامر على سبيل الالتفات فالمراد امر المجتهدين عند النزاع
بالرد الى الله والرسول وعند الرد يعمل كل بما يتضح من الرد عنده قوله
ويؤيد ذلك الامر به ولو حمل قوله ذلك خير واحسن تاويلا على ان ذلك الرد
خير لكم من الاكتفاء بالنظر واحسن تاويلا للنظر فلا اعتداد بالنظر دون الادلة
مع النظر ودليل الاحسن لكان متمسكا قويا على القياس قوله فسمى الفاروق لو
جعل فوق فى قول جبريل ان عمر فرق مبالغة الفارق كحذر مبالغة حاذر دون فعل
الماضى لكان اشد ارتباطا بقوله فسمى الفاروق فى الكشاف فقال رسول الله عم
انت الفاروق قوله سمى بذلك اى اطلق عليه الطاغوت لفرط طغيانه فالمراد
بالطاغوت معناه الوصفى اى المبالغ فى الطغيان او لان التحاكم اليه تحاكم الى
الشيطان من حيث انه الحامل عليه فنقله عن الشيطان اليه على سبيل المجاز
المرسل واستدل على ان الحاكم هو الشيطان بقوله ويريد الشيطان ان يضلهم
ضلالا بعيدا او فى الكشاف انه جعل التحاكم اليه تحاكما الى الشيطان والنظم فى هذا
انه جعل المراد بالطاغوت الشيطان وجعل نسبة التحاكم اليه مجازا لانه الحامل
ولعل القاضى ذكر امرا آخر كما لا انه حمل كلامه على ما ذكر حتى نبا فخض فيه قوله
وقرئ تعالوا وفى الكشاف ومنه قول اهل مكة تعالى بالكسر وفى شعر الهمدانى
تعالى اقاسمك الهموم تعالى وذلك يدل على ان الحذف اعتباطا فى جميع الصيغ

او لتشبيه بالشيطان فهو استعارة العلم
بناء على اشتهاره بصفة التمادى فى الطغيان م

فيكون مفردة تعل بحذف العين لالتقاء الساكنين وتثنية تعالا قوله تعالوا الى
ما انزل الله والى الرسول فيه دلالة على ان للرسول ان يحكم فيما لم ينزل فيه شيئا
فهذه الآية تدل على ثبوت السنة قوله ويصدون في موضع الحال او مفعول ثان
لرايت فافهم قوله فكيف يكون حالهم الاظهر في التركيب ان التقدير فاذا اصابتهم
مصيبة بما قدمت ايديهم ثم جاءوك كيف يحلفون بالله ان اردنا الا احسانا وتوفيقا
فوقع الشرط بين اجزاء الدال على الجزاء والمراد منه التعجب من طولهم هذا بعد
صدهم صدا ظاهرا كالمرئي او متيقن ومن انهم كيف يقدرون عليه ولا يستحيون
وعلى هذا لا حاجة الى تقدير يكون حالهم وبعد التقدير الاظهر جعل اذا اصابتهم
مصيبة جملة شرطية جوابها يحلفون وجعل الشرط والجزاء حالا من يكون حالهم
قوله الفصل الوجه الاحسن والتوفيق بين الخصمين بمعنى انا ضمنا ان نحدث
عداوة من الحكم المر فهنا رسول الله بحكم ان نقول نصائح وبيننا ترتيبا مما
يبقي الالفة ولا يحدث الكلفة قوله وقيل جاء اصحاب القتيل طالبين بدمه قال
المحقق التفتازاني فعلى هذا يشبه ان يكون اذا لمجرد الظرفية دون الاستقبال قوله
من النفاق فلا يغني عنهم الكتمان اقول والله اعلم يحتمل ان يكون المراد اولئك
الذين يعلم الله ما في قلوبهم بحسب تقدير الله من البقاء على الكفر او الايمان
فيما بعد فاعرض عنهم لعله يكون المقدر فيهم الايمان ولا يخفى ان التفريع ظاهر
والامر بالموعظة والقول البليغ ملائم جدا قوله فاعرض عنهم اي عن عتابهم قال
المحقق التفتازاني الاشبه ان المعنى لا تقبل اعتذارهم ولا تفرج عنهم بدعائك
واغلظ عليهم بالتخويف والانذار اقول هذا الوجه مما ذكره المفسرون والترجيح من
هذا المحقق والاظهر ان المراد عرض عن الطالبين بدمه فان دمه هدر قوله اي في
معنى انفسهم يريد شان انفسهم قوله لان معمول الصفة لا يتقدم عليه تعرض بما ذكر
الكشاف ومثله يجاب بالحمل على الحذف والتفسير فتبصر ان بلغك التبصير ولم يكن في
تحصيل كونه ذا تقصير ويمكن ان يتعلق بقوله لكونه في معنى قولا بليغا حيث بين قوله
والقول البليغ في الاصل ان خواص اللغة وانما قيده لان له معنى اصطلاحيا مشهورا
لعلك لا تحتاج الى ان يعيره مذكورا قوله وما ارسلنا من رسول الا ليطاع حجة
المعتزلة على ان الله لا يريد الا الخير والشر على خلاف ارادته واجاب عنه صاحب
التيسير بانه حجة عليهم لان المراد الا طاعة باذنه فارسال الرسول ليطاع من باذنه
الله بالاطاعة واما من لم ياذن اطاعته فلا يطيع لانه اراد عدمه وبان المراد لزوم الطاعة
اي وما ارسلنا رسولا الا لالزام طاعته على الناس ليثاب من انقاد ويعاقب
من سلك طريق العناد ولمن اثبت الغرض في افعال الله تعالى ايضا ان يتمسك به
ولا يمكن تاويله بكونه غاية لا غرضا لان طاعة الجميع لا يترتب الا ان يقال ان الغاية

كونه

الباء بمعنى مع وجعل الضمير للمجيء يعني اذا جاءوا الامر مع المجيء من جهة علة وتاديبه
وفيه تنبيه على انه اذا وقع الاطلاع على امر ينبغي ان يؤخذ بالتامل فيه ومعرفة
انه هل يصح ان يفشى او لا يصح قوله لعلم ذلك من تعلقه اي تعلق اولئك الضعفة وهو
بيان لقوله الذين يستنبطونه قدم عليه وقوله من الرسول ظرف لقوله يستنبطونه
كما اشار اليه بقوله اي يستخرجونه علمه من جهتهم يعني ان كلمة من على هذا التوجيه
ابتدائية على خلافها على التوجيهين الاولين فانها فيهما للتبعيض او البيان
قوله ولولا فضل الله ورحمته من الله عليهم بالتنبيه على انه لا ينبغي ان يدعوا ما
علموه بان ذلك فضل منه ولولا فضله لاتبعتم الشيطان اولا يقدرون على معرفة
فساد ما يفعلون واشار بقوله او الا اتباعا قليلا الى قوله المستثنى مفرغا
والمستثنى منه مفعول مطلق اي كل اتباع الا اتباعا قليلا والمفرغ وان كان
من المثبت فهو مستقيم المعنى واشار بقوله بارسال الرسل وانزال الكتاب الى دفع
ما اورد من القليل او الا اتباع القليل لا يخرج من اتباع الشيطان بفضل الله
وتوفيقه ووجه الدفع ان المراد فرض انتفاء فضل الخصوص قوله ان سطوا
او تركوك وحدك فان قدمه لا يجب مقاتلة المقصود منه الا مع اثنين واما زاد على
العدد فلا يجب فكيف ايجاب المقاتلة على رسول الله صلى الله عليه وسلم مع كونه منفردا على
الاطلاق قلت كان من خصائصه او المراد ايجاب المقاتلة عند وجود شرط الايجاب
قوله اي لا يكلفك الا فعل نفسك اشار الى ان نفسك في موضع المفعول الثاني
بحذف المضاف لا في موضع المفعول الاول اي يكلف احد الا نفسك وله مساغ
اي لا يكلف احد هذا التكليف اي مقابلتك وحدك ولو كان الحكم الوفاء الا لنفسك
قوله يعني قريشا هذا على طرح وبدر واما على اصل التفسير الذي ذكره فقولا
يخص قريشا قوله وهو تقريع وتهديد او تشجيع لهم يعني بانا باس الله
وتنكيله الا شدا ويكفان في دفع شر الاعداء فينبغي ان لا تخافوا منهم ويشغلوا
برفعهم من غير جبن قوله وهو ثواب الشفاعة ان يكون قال الملك قوله نصيب
من وزرها مساويا لها في القدر اخذ الوصف بالمساواة حملا للكفل على معنى المثل
وقد حكم القاموس من معانيه وكانه لهذا اختير الكفل على النصيب لان النصيب
اعم من المثل وما زاد وما نقص وللحسنة عشرة امثالها وجزاء السيئة مثلها
واحدة مما تقرر ان نصيب السيء مثل سيئته ومن معنى الكفل على النصيب واختياره
على النصيب للنفس قوله واشتقاقه من القوت الظاهر انه متعلق بجعل المقيت
بمعنى الحافظ وقيل نعم كونه بمعنى المقتدر لان القوت يناسب القدرة قوله السلامة
عن المضار وحصول المنافع وبيانها الظاهر رجع الضمير الى المنافع والدعاء بالبركة
لا يخصها بل يشمل السلامة فالاولى جعله للمنافع والسلامة قوله ومنه قيل

كونه مكانا بالاذن لا للكل اذ من لا اذن له لا يطيع ويمكن ان يكون معنى الطاعة
باذن الله الطاعة الملتبسة باذنه فلا يصح الاطاعة فيما لم ياذن الله حتى
لو بينها لا يطاع كما ذو اليدين حين بينها رسول الله فما زال ينازع حتى تدارك
رسول الله **قوله** وانما عدل عن الخطاب اه اقول عدل عن الخطاب ليتضح
قوله لوجدوا الله توابا رحيما **قوله** او حالا من الضمير فيه ان التواب **قوله** لانها
تزاد ايضا في الاثبات والاصل ان يكون الزائد في القسم على نحو واحد فلا يرد
ما قاله صاحب التقريب انه فلعكس في النفي للمظاهرة وفي الاثبات لتاكيد القسم
قوله او على الا فعلا قليلا يا اباه قوله منهم ومثله ان يجعل بدلا من المفعول اي
ما فعلوا المكتوب الا قليلا ويحتمل ان يكون تقليل الفاعل لان الايمان الاكثر ليس
بمثابة ان ينقادوا لامر قتل انفسهم ولذا قال الكشاف فيه توبيخ عظيم حيث فعل
كثيرون من بني اسرائيل او لا يفعل هذه الامة الا القليل وان يكون لان الله تعالى
يعفو عنهم بقتل قليل ولا يدعهم كبني اسرائيل ان يفعل كثيرون وهذا بيان كمال
اللطف بهذه الامة فليحمل عليه وليتحاشى عن التوبيخ ويحتمل ان يكون قتل كثير من
من بني اسرائيل لانهم لولم ينقادوا لاهلكهم عذاب الله وهذه الامة مادمون
الى يوم القيمة فلا ينقدمون كبني اسرائيل لعدم خوف الاستيصال لا لفضل اخلاص
بني اسرائيل **قوله** لانه اشد لتحصيل العلم اه اي العمل بالموعظة اشد لتحصيل العلم فان
ما يعمل به يحفظ ويظهر اسراره ويطمئن القلب به فيرتفع الشك بالكلية
وكذا الثواب في العمل اثبت من تركه وقبول القتل في التوبة فان التنزه احلى
من التقدس ثم التطهر بالغسل ولذا اورد التائب من الذنب كمن لا ذنب له ...... فجعل فيه لا ذنب له شبها به ونحن نقول المحافظة على الموعظة صح
خير واشد تثبيتا للدين لان فيه ملكة الانقياد والتنزه عن امكان المخالفة
بخلاف المخالفة وقبول عسر التوبة فان فيه رذيلة الاعتياد على المخالفة **قوله**
وقيل انها والتي قبلها نزلت في حاطب بن ابي بلتعة يعني بهذه الآية فلا وربك
وبالتي قبلها الم تر الى الذين يزعمون والقائل هو الكلبي وفي التيسير وهذا زلة
من الكلبي لان حاطبا من اهل بدر وهو من المخلصين وفي الآية نص على ذكر
المنافقين وهو قوله رايت المنافقين يصدون عنك صدودا فالصحيح انها
في اليهودي والمنافق وقال المحقق التفتازاني قيل هذا سهو لان حاطبا لم يكن
من الانصار وفي الصحيحين خاصم الزبير رجلا من الانصار والشرج مسيل الماء
والحرة ارض ذات حجارة سود والجدر كالبدر الجدار الصغير وهو مسناة الارض
وامره لزبير اولا كان مبنيا على حثه على المسامحة مع خصمه ويترك بعض حقه
وثانيا كان امراله باستيفاء حقه لما لم يرض بالاحسان اليه وبما ذكرنا من القصة لم
يتبين سبب نزول ولو انا كتبنا والقصة تتمة جعلت سبب نزوله وهو ما ذكره

او للترديد بين ان يجيء المسلم ببعض التحية وبين ان يجيء بتمامها يعني من لفظ الحديث
قيل ان الامر بالاحسن فيما اذا اتى المسلم ببعض التحية والامر بالرد فيما اذا اتى
بتمامها اذ لا احسن منها حتى يؤتى به **قوله** وجيب السلام مشروع عطف على ما
يستفاد من قوله على الكفاية اي حيث لم يرده الغير ويستفاد ذلك من قوله باحسن منها
لان الامر بالاحسن انما يتادى اذا كان احسن ولا احسن له فيما لم يشرع **قوله** وفي القراءة
قيده في الكشاف بقوله جهل **قوله** يحاسبكم يريد ان الحسيب بمعنى المحاسب وله نظير
كالشريك والخليط والنديم والمقيم والجليس **قوله** مبتدا وخبرا والله مبتدا
والخبر ليجمعنكم الى يوم القيمة اقول والله لا اله الا هو معترضة يؤكده التهديد قصد بما قبلها
وما بعدها وقوله ليجمعنكم عديل لقوله كان على كل شيء حسيبا خبر بعد خبر **قوله** اي الله
والله ليعني اللام المفتوحة في الخبر جواب القسم لا الابتداء فلا يرد انه لا يدخل لام
الابتداء على الخبر الا على سبيل الشذوذ وقوله الى يوم القيمة اشارة الى ان الظرف لغو
متعلق بالجمع والحشر اذا استعمل بالى يشعر بالاضطرار والسوق فيقال حشره الى
كذا وقوله او مفضين الى اشارة توجيه آخر للوصل بالى وهو انه لتضمن معنى الافضاء
اي مفضين الى حساب يوم القيمة وقوله او في يوم القيمة ذهاب الى ان الى بمعنى في
وبما الحق الحق في روحي والله اعلم ان المعنى والله ليجمعنكم الله الى يوم القيمة
غير مميز العاصي من المطيع وانما يميزه كل بدا في يوم القيمة **قوله** في اليوم او
في الجمع فهو حال من اليوم او صفة من المصدر على تقدير كون الضمير للجمع يحتمل ان
يكون جملة مؤكدة كما في قوله تعالى ذلك الكتاب لا ريب فيه ويحتمل ان يراد لا ريب فيه
لظهور حال كل احد بحيث لا يبقى في شانه ريب وفيه تهديد بكمال الافتضاح
قوله انكار ان يكون احد اكثر صدقا منه اشارة الى التفضيل في الصدق بحسب
الكمية اذ لا يجري فيه الزيادة بحسب الكيفية **قوله** لانه نقص هذا في الكلام النفسي ظ
لانه يستلزم الجهل واعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه واما في الكلام اللفظي
فلا يظهر الامتناع العقلي ولا بد ان يكتفي بالامتناع الشرعي **قوله** ولم يتفقوا على
كفرهم فيه بحث لانه لا توبيخ على عدم الجزم بكفر من يخالف الكفار وهو يشهد ان لا اله
الا الله وان محمدا رسول الله فالوجه انه توبيخ على الاختلاف بالاستعلام من
عقولهم في زمان الوحي بانه لما كان من المعلوم انه لا اصدق من الله فما بالكم ترجعون
الى عقولكم بعزوة كفر هؤلاء واسلامهم ولا ترجعون الى من هو اصدق
وفيه تنبيه على انه لا ينبغي الرجوع الى غير الاعلم مع امكان الرجوع الى غير الاعلم مع
امكان الرجوع اليه واهواء الشيء عدم موافقته **قوله** وقيل نزلت في المتخلفين
يوم احد او في قوم هاجروا ليس القائل متعددا بل القوم هاجروا قال آخر
فالله وقيل في قوم هاجروا كما في الكشاف **قوله** وفئتين حال عاملها لكم كون

لكم

الكشاف من ان زبيرا وحاطبا خرجا بعد القضا فمرّا على المقداد فقال لمن كان القضا
فقال الانصاري قضى لابن عمته ولوى شدقه ففطن يهودي كان مع المقداد فقال قاتل
الله هؤلاء يشهدون انه رسول الله ثم يتهمونه في قضاء يقضي بينهم وايم الله
لقد اذنبنا ذنبا مرة في حيوة موسى ودعونا الى التوبة منه فقال اقتلوا انفسكم
ففعلنا فبلغ قتلانا سبعين الفا في طاعة ربنا حتى رضي عنا فقال ثابت بن قيس
ابن شماس اما والله ان الله ليعلم مني الصدق لو امرني محمد ان اقتل نفسي لقتلتها
وروي انه قال ذلك ثابت وابن مسعود وعمار بن ياسر وروي عن عمر بن الخطاب
انه قال لو امرنا ~~محمد ان اقتل نفسي لقتلتها~~ ربنا لفعلنا والحمد لله الذي لم يفعل بنا ذلك
فنزلت في شان هؤلاء ولو انا كتبنا الآية وكانه لم يثبت عند القاضي تتمة القصة تعريضا لمن وجد في نفسه حرجا من قضاء رسول الله وحينئذ ولو انا كتبنا
لانه لم يقبل هذا القضاء وكيف يقبل ما شد ابو الاحكام التي يكون في المغرايبع قوله
فقال واذا لو ثبتوا يتجه انه لا وجه للواو واجيب بانه للاستيناف والاولى انه عطف
على مقدر اي اذن لهم اجر التثبيت واذا لآتيناهم الفضل العظيم واورد انه لا يليق
ايراد الشرط في جواب ما يكون لهم بعد التثبيت بل يكفي آتيناهم فالاولى تقدير اليمين
اي والله لآتيناهم ويمكن ان يدفع بان تقدير الشرط للاشارة الى بعدهم عن
التثبيت لما في لو من الدلالة على الامتناع قوله ولهديناهم صراطا مستقيما يصل
بسلوكه الخلق يصلون وقد اشار بوصف الصراط المستقيم انه غير الايمان فلا حاجة
على حمل لهديناهم على مزيد الهداية بناء على انه لا توجيه لاحداث الهداية
بعد التثبيت على الايمان كما فعله الكشاف قوله ومن يطع الله والرسول
فاولئك مع الذين انعم الله عليهم حمله على انهم معهم في الجنة كما سيظهر من
بيان سبب نزول الآية ويحتمل ان يكون المراد انه معهم في سلوك طريق الآخرة
فيكونون مادونين من قطاع الطريق محفوظي الطاعات عن الذهب قوله
ادي بهم الحرص اه حذف غاية التادية لهم ومعنى بدل لحيانهم تفخيما لها بايهام انه
خارج عن حد البيان قوله لانه يقال للواحد والجمع كالصديق قيل الصديق محمول
على العدد في ذلك فكانه اشار بالتنبيه الى انه ايضا محمول على العد ولان الرفيق لا يخرج
عن الصداقة بعدم الجمع وجه ثالث وهو انه قصد بيان الجنس مع قطع النظر عن
الانواع ذكره الكشاف ولا يخفى ان اولئك يصلح للاشارة الى المطيعين
وللاشارة الى المنعم عليهم وعلى التقديرين يكون تميزا باعتبار ما انتصب عنه
لان التمييز كان صفة كان لما انتصب عنه لا لمتعلقه قوله اشارة الى ما للمطيعين
واشارة الى فضل الطاعة والانقياد ومعنى قوله وكفى بالله عليما انه كفى
علمه بالطاعة والانقياد وفيه حث على اخفاء الطاعة والاكتفاء بعلم الله بها
قوله يا ايها الذين آمنوا خذوا حذركم لما وبخهم بانهم بحيث لو كتب عليهم القتال

ما فعلوه الا قليلا منهم وحثهم على الانقياد بانهم لو فعلوا ما يوعظون به لكان خيرا
لهم ووعدهم اجرا عظيما صار مظنة ان يخرجوا الى القتال ابدا جميعا من استعد
منهم ومن لم يستعد علمهم ما يجب عليهم من الخروج فقال لا بد لمن يخرج من اخذ
الحذر ولا يجب خروج الجميع بل الواجب بقدر الحاجة وقوله تنفقوا اشارة
الى ان من الحذر الحزم كما صرح به آخرا والكوكبة الجماعة على ما في القاموس قوله
والآية وان نزلت في الحرب لكن يقتضي اطلاق لفظها اه اطلاق لفظها انما
يطلب ذلك لو كان الغزو الامر بالخروج مطلقا لكنه لو كان امرا بالخروج الى
العدو للغزو كما في التيسير فليس ما ذكره من مقتضيات اطلاق لفظ انما
هو من قبيل الاشارة قوله كما نبط ابن ابي انا سابوم احد في القاموس
نبط عن الامر عوقه وبطؤ به كبطه فيهما وكان ابطأ بمعنى نبط منقول
من بطؤ لذلك بطأ بمعنى ابطاء منقول عنه ولا فرق بينهما في ذلك الا انه الفرق
بان احدهما منقول للتعدية والآخر لا للتعدية بل لمجرد التكثير فقوله كثقل من
ثقل قيد للمنقول وهو مناط الفرق وقول المفصل بالجزعلة هو مصححة لا موجبة
وقوله وان منكم لمن اقسم بالله على صيغة المتكلم دون الماضي لانه قسم
من المتكلم على تبطيهم لا من المبطي وقوله فليقاتل عطفا على خذوا وفيه
حث على اخذ الحذر لان منهم من يخدعهم ويرضيهم على الهلاك في صورة
الاشفاق قوله فان اصابتكم مصيبة كقتل وهزيمة متفرع على التبطئة
والتخلف عن الغزو وكانه نزل التعبير عن المستقبل بالماضي في الجزاء منزلة
التاكيد في قوله ليقولن وانما اكد تبطيهم واقوالهم اشارة الى انه من البعد
طبطغة ان لا يقبل بدون التاكيد وفي قولهم قد انعم الله على بيان نفاقهم و
وبعدهم عن الايمان حيث لا يعرفون ان تلك المصيبة في صورتهم انعام من الله تعالى
لما لا مزيد عليه فيجعلون الحرمان منه انعاما وقوله اذ لم اكن معهم شهيدا يحتمل ان
يكون بمعنى اذ لم اكن مع شهيد لهم شهيدا او لم اكن معهم في معرض الشهادة
فالانعام هو انجاؤه عن القتل وحفظه عنه بالشهادة تهكما قوله اكده تنبيها على فرط
تحسرهم تاكيد الخبر للمبالغة في وقوعه واما دلالته على فرط التحسر فوجهه خفي وكانه
ان تحقق هذا القول منهم لا محالة لا يمكن الا للاضطراب حيث نصرهم اذ فيه الاغراء
على الخروج في ما بعده ولا وجه له الا غلبة التحسر الموجب لهذا القول عليهم وقراءة
الفتح افصح لان رعاية لفظ من انه صرح به صاحب التسهيل الا ان يقال فقصد
التعيين رجح الرفع وافراد ضمير المتكلم في ياليتني مع ان القائل به متعدد بتاويل الجمع
لكل احد قوله للتنبيه على ضعف عقيدتهم بعد التنبيه عليه بنقل قولهم قد انعم الله
وقيل التنبيه عليه بقولهم ياليتني فهو تنبيه معترض بين المتنبهين قوله وان فو لهم

هذا قول من لا مواصلة بينكم وبينه وانما يريد ان يكون معكم لمجرد المال فما ضى كون
قولهم يا ليتني كنت معهم بسبب مشابهتهم بحال لم يكن بينهم وبينكم مودة حتى
ظن انه متصلة بالجملة الاولى بينهم بقوله وانما يريد ان يكون معهم لمجرد المال والانسب
انه تمنى ان يكون بعض ما فاز به لهم فهو تمنى زوال نعمهم لا نفسهم والود لا يجد
الود ولا يتمنى انتقال نعمة اليه او ان الود يعقد بسماع فوز الود يظهر السرور
على فوز الود لا الحزن على انه لم يفز ويحتمل ان يكون كان لم يكن كاف التشبيه مع مجروره
اريد به القرآن اي ليقولن قولا مغايرا لعدم المودة بينكم وبينه والنكتة **قوله** حال
او حال عن الضمير اي حال كونهم كانه لا مودة بينه وبينكم بناء على ما قال انه انما يريد ان
يكون معهم لمجرد المال او ما قلنا او قالوا ذلك حال كونهم بحيث كانه لا مودة بينكم وبينهم
بناء على انهم يظهرون مع هذا القول الحزن على اصابتكم ذلك العصر ويقولون في حقكم ما لا
يتعلق بالفظا ومن كان توجيه هذا القول ان الجملة معترضة فيما بين اجزاء جمل يتعلق
ببيان حالهم فالمعترض المتعلق بالمجموع لا ان يعترض بين ان يحتمل للمجموع كانه قيل
يقولون في بعض احوالكم ذا وفي بعض آخر ذا كانه لا مودة بينكم وبينهم لان من يكون
بين هذين القولين في حقكم بعيد عن المودة الا ان مدار البعد الجزء الاول وهذا
معنى تعلقه بالجزء الاول **قوله** وقيل يا اطلق يعني لم يقيد بالمنادى بل جرد عن المنادى
للتنبيه على الاتساع والتجوز يعني اريد به مجرد التنبيه لا طلب اقبال احد فهي بمنزلة
الا واما **قوله** على تقدير فانا افوز في ذلك الوقت او العطف على كنت قال
المحقق التفتازاني دعلى الاول عطف على جملة التمني لا على المعنى وفيه انه كيف يعطف
الاخبار على الانشاء فالحق انه جملة معلقة مبينة وجه التمني او جواب بشرط محذوف
اي ان كنت معهم فافوز فوزا عظيما وبالجملة لا يتجه ما ذكره ذلك المحقق انه لا يظهر
وجه تقديم المبتدا اذ يتم فافوز بدون ذلك التقدير لان وجهه جعل الجملتين
اسميتين فالمستقبل يراد به الاستقبال الى ما يختلط **قوله** والمعنى حثهم على ترك
ما حكي عنهم او المعنى ايجاب المقابلة بظاهر الاسلام على المنافقين مع ظهور نفاقهم
وتكليفهم فالمعنى على الاول منع من لا يلزم بذل الروح عن القتال فانه سبب هزم
جند الاسلام بفراره **قوله** وعدله الاجر العظيم غلب او غلب الاول بحيث
والثاني موقوف على ترتيب الآية وان كان عبارة الكشاف يقتضي العكس حيث
قال ظافرا او مظفورا به قال المحقق التفتازاني الانسب بترتيب الآية تقديم
المظفور به على الظافر لكنه حافظ على تقديم ما هو مقدم في استحقاق الاجر العظيم
هذا ولا يخفى ان ما ذكره انتقل الكلام الى النظم انه كيف قدم المظفور به مع تقدم
الظافر وايضا في تقدم الظافر على الشهيد بحث في التيسير روي ان الصحابة
قالوا للنبي ثم اما نقاتل فنقتل ولا نقتل في سبيل الله فانزل الله هذه

الآية واشركهم في الاجر جزاء وبه ظهر وجه تقديم المظفور في النظم وهو انه كان
الاجر العظيم في زعمهم والمقصود من النظم تشريك الظافر معه فهو الاصل
في الذكر ووجه تقديم الظافر ان الاهتمام لشانه لان المقصود اثبات الاجر
ايضا **قوله** وانما قال فيقتل او يغلب يعني لم يلتفت الى الثالث وهو من لا يغلب
ولا يغلبه بل يتفرقان متكافئين اشارة الى انه ينبغي الثبات الى احد الامرين
والاظهر ان الاكتفاء لا يشاركهما لان الثالث لا يشاركهم في الاجر العظيم
قوله وان لا يكون قصده بالذات الى القتل اي الى ان يصير مقتولا كما كان قصد
الصحابة وصار سبب نزول الآية **قوله** والعامل فيه ما في الظرف من معنى الفعل
هو وما يصنعوه بغضب الله وسخطه في حال ترك القتال **قوله** عطفه على اسم
اي وفي سبيل المستضعفين وهو تخليصهم من الاسر وصونهم عن العدو وابتعده
المحقق التفتازاني بان تخليصهم سبيل الله لا سبيلهم وفيه انه سبيل الله الذي له نوع
اختصاص بهم فلا مانع عن اضافة السبيل اليهم افراد بعض السبل تنبيها على شرفه
بالعطف على سبيل الله فهو وحمله على الاختصاص اولى على انه يجوز ان يراد بالمقاتلة
في سبيل الله المستضعفين المقاتلة في فتح طريق مكة الى المدينة ودفع سدهم
اياه على المستضعفين **قوله** فاما ذكر الولدان يعني لم يكن للولدان سعي اخرى
فلا يلائم ذكرهم واجاب بان ذكرهم للمبالغة في اذى المشركين للرجال والنساء
وبهذا اندفع التمسك به في ان ايمان الصبي مقبول اذ لولا انهم مؤمنون لما
وجب تخليصهم عليه في الجهاد وجوب التخليص في المسلم نظر لان صبي المسلم
يتوقع اسلامه فلا يبعد وجوب تخليصه لينال مرتبة السعداء **قوله** وان
دعوتم اجيب بسبب مشاركتهم فلهم يذكر لم يدخلوا في قوله الذين يقولون
ولما حصل هذا التنبيه وقوله حتى يشاركوا نوضح لكون مشاركة الصبي موجبة
للاجابة بانهم يشاركون على صيغة المجهول في الشريعة في استنزال الرحمة
واستدفاع البلية ولذلك يؤمر بخروجهم في الاستسقاء المشتمل على استنزال
هي المطر واستدفاع بلية العطش والجدب **قوله** بان يتيسر لبعضهم الخروج
الى المدينة يعني وعاء الاخراج كان من بعض ودعاء طلب الناصر والولي من
بعض فالكلام على التوزيع والنظم ان طالب الاخراج من له مكنة السفر وطلب
الولي لمن هو عاجز عنه **قوله** فحماهم ونصرهم ذكر في التيسير انه حماهم قبل فتح
مكة ايضا قال عطا كان استعدوا حدا واحد منهم وبعثه على يده من تدين الى
المدينة **قوله** لما ذكر مقصد الفريقين بين المؤمنين والمنافقين والمراد باولياء
الشيطان مقاتلوهم المحاربين **قوله** كيده بالاضافة الى كيد الله او كيده بالاضافة
الى قوة المؤمنين وفي كان دلالة على استمرار الضعف اي من لدن آدم كم

وكون كيد الشيطان اضعف ما هو من الضعيف الذى هو صيغة المبالغة قوله الم تر
الى الذين فيه تعجب عن حالهم بانهم قبل فرض القتال يتصدون للقتال واذا فرض
عليهم القتال خاف فريقا منهم والحقيقة الم تر الى فريق من الذين قيل لهم والتعجب
من خشية فريق اوقع من التعجب من خشية الجميع لانه مع صدة فريق منهم كان الظ
ان يزول خوفهم ومناط التعجب تصديهم للقتال لا امرهم بالكف والتصدى
مفهوم من الامر بالكف لان الكف انما يتحقق فيما المكفوف بصدده وقد ر الكشاف
وكانوا يتمنون الاذن لهم فيه وجعل المحقق التفتازانى القرينة على اعتباره قولهم
ما لنا الا نقاتل فى سبيل الله وما ذكرنا اقرب وكانهم انما كفوا وامروا باقامة الصلوة
وايتاء الزكوة تنبيها على ان الجهاد مع النفس مقدم واصلاح النفس اهم من اصلاح
الغير وما لم يتمكن المسلم فى انقياد امر الله فيما دون ايثار النفس لا يتاتى منه
ايثار النفس لوجه الله قوله ربنا لم كتبت علينا القتال لولا اخرتنا الى اجل قريب
الظ عطف لولا اخرتنا وكانه لم يعطف لانه نقل بقولين مستقلين لهم تارة
يقولون بالجملة الاولى وتارة بالجملة الثانية فلو عطف لتبادر انهم قالوا
مجموع الكلامين بعطف الثانية على الاولى قوله استزادة فى مدة الكف وانما
وصفت الاجل بالقريب استعطافا فى مقام طلب تاخيرهم يعنى ان الاجل
المقدر قريب ومدة الحيوة قليلة فلم نتغلب عن هذه المدة القليلة قوله
سريع التقضى قلل التمتع بالدنيا لقلة مدتها ولا يقتصر قلته على ذلك بل هو
بالنسبة الى تمتع الاخرة اقل قليل وهذه الجملة الى قوله اتقى او فتيلا جواب
لقولهم لم كتبت علينا القتال يعنى كتبت عليكم القتال لتكثر تمتعكم لانه يوجب
تمتع الاخرة وقوله اينما تكونوا يدرككم الموت وحدها وبعد قوله ولا يظلمون
فتيلا جواب لقوله لولا اخرتنا الى اجل قريب يعنى اينما تكونوا يدرككم الموت
الذى يدرككم فى القتال لانه الموت المؤجل وليس موت آخر تسبب له القتال
كما ظننتم قوله كما فى قوله اى قول كعب بن مالك من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر
بالشر عند الله سيان فانما هذه الدنيا وزينتها كالزاد لابد يوما انه فان وقولا
مشيدة يعنى على صيغة اسم الفاعل وصفا لها بوصف فاعلها يعنى البانى كما فى
قولهم قصيدة شاعرة ونحن نقول القصر بالنسبة الى البانى مشيد لان البانى
رفعه وبالنسبة الى الساكن فيه مشيد لانه شيد الساكن فيه ويرفع بوفعته
قوله وهما المراد الظ ان المراد انا وكانه نزلهما منزلة كلامهما قوله قالوا ان سى
الا ليشومك من انا معن من عندك ليس كمعنى من عند الله بل معناه من
السببية بخلاف من عند الله فان معناه الفاعلية ولذلك قبل يشكل رد
قولهم بقوله كل من عند الله لانهم لا ينكرون فاعلية الله للكل انما يجعلونكم

سببا واجاب عنه المحقق التفتازانى بان الجواب ليس بمجرد كل من عند الله بل
الجواب هو الى قوله وما اصابك من سيئة فمن نفسك فان قلت ما فائدة
قوله كل من عند الله فى الجواب قلت تغيير ما اعتقدوا فى الفاعلية ورفع
ما يوجب قولهم هذه من عندك حيث ابرزوا سببيته فى معرض الفاعلية
مبالغة فى سببيته فان قلت كيف قال لا يفقهون حديثا مع اعتقادهم الحق
ان الحسنة من عند الله بل ان الكل من عنده قلت مبالغة فى بعدهم عن الفقه
وقد اشار اليه القاضى بقوله او حديثا ما كبهائم لا افهام لهم وقوله او حادثا
من ظروف الزمان فيتفكروا فيها الطاعة قوله ان الحسنة احسان امتحان له الا انما
امتحان النعمة من الله هل يشكروا ولا وكلامه يوهم ان البلية ليست امتحانا وفيه
بحث لان اسم البلية ادل على كونه امتحانا وفيها ايضا امتحان انه هل يصبر ويتوب
ويعرف انه بشوم ذنبه قوله يصيبه وصب هو كوبش المرض والنصب بالتحريك كذا
فى القاموس ويشاكها الظ فيه يشاك لانه يشاكه بمعنى دخل الشوكة فى جسمه ولا
يتعدى الى المفعولين وتوجيهه ان ضمير يشاكها الى المصدر اى يشاك شوكة و
وكان المراد بالذنب ما يعم الزهو والاشكل بما يعيب البوام قوله لا حجة فيها
لنا وللمعتزلة ان لا حجة لنا فى ان الخير والشر بارادته حيث قال كل من عند الله فان
الحسنات يحتمل النعم والسيئات البلايا وللمعارضة قوله وما اصابك من سيئة فمن
نفسك لقوله كل من عند الله ولا للمعتزلة فى ان الخير كله من الله والشر من
العبد لما ذكر قوله ولا خارجا من فى زور كلام فانه فى تقديره لا فارجا بحيث خروجا
قوله على رسالتك بنصب المعجزات وبقوله وما ارسلناك للناس رسولا
وامثاله بعد ثبوت كونه قوله والاوجه ان لا يخص الشهادة بالشهادة على الرسالة
بل يفسر بانه كفى به شهيدا على كل ما يشهد ومنها الشهادة على ان مطيع رسول
مطيعوا الله ومنها الشهادة على نفاق المنافقين وفى لفظ كفى اشارة الى انه
لا يطلب فى شهادته نصاب الشهادة قوله من يطع الرسول فقد اطاع الله
لم يعطف لانه مبين لارسال الشخص رسولا وهو ان الطاعة اطاعة الله ومخالفته
عصيان لا يؤاخذ عليه الرسول وكون مخالفته عصيانا يفهم من قوله وما ارسلنا
عليهم حفيظا لان الحفظ انما يكون عما فيه ضرر وبذلك تبين انه لم تفته رعاية
المقابلة من الجملتين للعشر طبق المتقابلين وان قوله وما ارسلنا كجزاء
بنفسه والكشاف قدر الجزاء بسبب المذكور اى فاعرض عنه فما ارسلناك
عليهم حفيظا واذا اريد بالرسول العموم فلا التفات لكن يحتاج الى جعل وما
ارسلناك من قبيل ارادة المخاطب الا لخصوصه وحال التفات فيه ايضا ومنهم
من اعتبر فى المتقابلين التفاتين جعل المراد الرسول بينا ثم وكانه نفى كونه

حفيظا اي مبالغا في الحفظ دون كونه حافظا لان الرسالة لا تنفك عن الحفظ لان تبليغ
الاحكام نوع حفظ عن المعاصي وجعل حفيظا مفعولا ثانيا لارسلناك بتضمين
الجعل اقرب من جعله حالا قوله اي امرنا طاعة الانسب بما قبله ان تقدر طاعتك
طاعة يعني يصدقون بانه من يطعك فقد اطاع الله واذا خرجوا من عندك بيت
طائفة منهم وهم رؤساءهم واحبارهم الذين يدبرون الامر اليهم غير الذي يقول وكانه
قولهم ان الرسول طالب الشركة واراد منا ان نتخذه ربا كما اتخذ النصارى عيسى
قوله دورت خلاف ما قلت لها او قالت به على احتمال يقول من الخطاب وغيبة
المؤنث او ما كلمة دورت فقال المحقق التفتازاني قد صححها الثقات بكون اول
حروفها مهملة وثانيها مهملة من التزوير بمعنى التحسين وبالعكس من التقدير وهو ان
يعني كلاما في نفسك ثم تقوله قوله تنبيها في صحائفهم بانه لا ينفعهم النفاق
ويبينك الله ما يسترون به فيفضحون قوله افلا يتدبرون القرآن لما كان مظنة
ان يقول المنكرون انه لا شبهة في كفاية شهادة الله لكنا من اين نعلم ان الله
شهيد عقيبه ما اخبر به من رسالة محمد وان طاعته طاعة الله وان المنافقين
ينافقون رده بقوله افلا يتدبرون يعني لو تاملوا لعرفوا ان الله كلام الله
وبعد ثبوت كونه كلام الله يتضح شهادته من غير دينه قوله وكان بعضه ركيكا
فان قلت مع الاعتراف بفصاحة كثيرين وكون الفصاحة ملكة يقتدر بها على
التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح لا يظهر استلزام الكون من عند غير الله
الاختلاف بالفصاحة والركاكة قلت اقتدار غير الله ربما يضعف بحسب وجوه
المقدم لاهمال القدرة وضعف عن اعمالها وفتوره عند الاشتغال قوله
ومطابقة بعض اخباره المستقبلة الاولى ترك التقييد بالاستقبال موافقا
للكشاف لامكان عدم مطابقة خبر غير الله في الماضي لسهو او نسيان او مخالفة
حكم بالغيب قوله ومخالفة العقل لبعض احكامه دونه بعض فيه ان قوله تعالى والله
على كل شيء قدير لا يطابق العقل ويدفعه ان حكم القرآن ليس ظاهره بل ما حقق
منه الله تعالى وانما استدل على كونه من عند الله بعدم الاختلاف لما تكرر من العرب
مشاهدة الاختلاف في احكام الكهنة الذين كانت معتقده معتقدا لهم وح
يلائم تخصيص الاختلاف بالمطابقة للواقع وعدمها كل الملائمة قوله كان يفعله
قوم من ضعفة المسلمين يريد ضعف الايمان او ضعف الرأي قوله فكانت
اذاعتهم مفسدة لانه اذا علم الخصم الامن يسعى في حفظ نفسه واذا علم الخوف
يسعى في القتال والمحاربة قوله والباء مزيدة خالف فيه الكشاف حيث قال الاذاعة
يتعدى بنفسها وبالباء واستشهد عليه وجعل الباء مزيدة واشار الى ان
الشاهد ليس بقوي لاحتمال الزيادة والتضمين وهناك احتمال آخر وهو كونه

الباء

لكم عاملا وذي الحال بعض منه فيه غرابة بل لا يكاد يصح عند الاكثرين فلا يكون معمولا له
ولا يجوز اختلاف العامل في الحال وصاحبها خلافا لبعض او عاملها ما لكم كقولك ما لك
قائما التمثيل منطبق بالامرين المعاينين وليس ذلك اوضح من ما لكم حتى يذكر لتوضيحه
فكان التوضيح باعتبار قائما فان فئتين انما صار حالا لكونه في معنى متفرقين وكونه
في المنافقين حالا من فئتين بمعنى انه منصوب بفئتين لكونه في معنى متفرقين
ذو عامل معنوي وفيه بحثان احدهما ان العامل المعنوي سماعي وثانيهما ان
الحال لا يتقدم عليه واراد بقوله او من الضمير ضمير لكم قوله ان تجعلوه من المهتدين
جعل اتهدوا بمعنى جعلهم من المهتدين اي وصفهم بالاهتداء ولم يجده بهذا المعنى
فان قيل ما وجه التوبيخ بالوصف بالاهتداء مع مشاهدة الايمان منهم قلت لا
ينبغي السكوت ويمكن ان يجعل ان تهدوا بمعناه اتريدون هدايته من اضله فيظنون
انهم اهتدوا بهدايتكم ويحكمون باسلامهم قوله ولو نصب على جواب التمني لجاز
فيه انه اخبار عن تمنيهم ولا تمني منا فكيف ينصب على كونه جواب التمني ويمكن
ان يجاب عنه بانه حكاية لتمنيهم مع جوابه والاصل فيه لو يكونون كما كفروا فيكونون
نحن وهم سواء الا انه حكي مع تغيير يقتضيه المقام وفي قوله فيكونون مع ذلك تغليب
للخطاب على الغيبة والحقيقة فيه فيكونون انتم وهم سواء لكنه لم يكتف بقوله ودوا
لو تكفرون لبعد قوله كما كفروا ان الوداد ليس لمصلحتكم لئلا يتوحدوا في ذلك
الغيب كما صرح به بقوله فيكونون سواء قوله فلا تتولوهم اي لا تتخذوهم ودا
واعتقدوهم وعدهم عدوا وانما لم يقل فلا تتخذوا منهم اولياء وانصارا لان النهي
عن الاتخاذ ودا يستلزم النهي عن الاتخاذ نصيرا لان النصرة فرع المحبة واستفاد
قوله حتى يؤمنوا من تقييد المهاجرة بقوله في سبيل الله لان المهاجرة فيما امر الله
بسلوكه تحقق الايمان في التمييز وبعد الاسلام شرط الهجرة ايضا كانت فرضا
يومئذ قوله حيث وجدتموهم في الكشاف في الحل والحرم وقوله كسائر الكفرة اشارة
الى انه ليس تخصيصه للمنافقين بهذا الحكم بل بمشاركتهم مع سائر الكفرة والظاهر ان
المقصود بالامر بالاخذ القتل الا انه ذكر الامر بالاخذ لان المعتاد الاخذ ثم القتل
والا فلو تيسر القتل بدون الاخذ بالرمي لم تكن منه وفي التيسير المراد بالاخذ الاسر
قوله اي جانبوهم راسا ولا تقبلوا منهم ولاية ولا نصرة فان قلت قد علم النهي من
اتخاذهم وليا بل نصرا ايضا على تقدير عدم المهاجرة من تقييد النهي بقوله حتى يهاجروا
في سبيل الله والاعادة ذكره تكرار النهي قلت لا تكرار فان السابق النهي عن الاتخاذ
وليا ولا نصيرا قبل الاخذ وهذا نهي عنه بعد الاخذ هكذا حقق الكلام وان قال
المحقق التفتازاني انه كرر النهي ليستفاد الامر بالمجانبة راسا وبالكلية قوله
استثناء من قوله فخذوهم واقتلوهم لا من قوله ولا تتخذوا منهم وليا ولا نصيرا

كالتقدم

لان نفي الاتخاذ مطلق لا استثناء فيه اذ لا يجوز اتخاذهم وليا ولا نصيرا اصلا فان
قلت ما وجه صحة اعتراض قوله ولا تتخذوا بين الحكم والمستثنى منه مع انه لا مدخل له
في الاستثناء قلت قوله ولا تتخذوا ذكر تاكيدا للقتل كانه قيل فاقتلوهم ولا
تتركوا قتلهم بطمع الولاية والنصرة فتامل قوله فانه عليه السلام وادع وقت
خروجه الى مكة اى صالح الموادعة المصالحة والتوادع التصالح قوله عطف
على الصلة فيه لطافة لان الصلة مضمون الصلة وهذا العطف يقتضي كون
جاء بمعنى يجيء كذا في التيسير وفيه نظر والظ ان يصلون بمعنى الماضي اذ لا بد
من الوصول قبل زمان الاخذ والقتل فتامل قوله يدل على ان ترك التعرض
متفرع على الاعتزال وترك القتال لا على الايصال لمن ترك القتال وتاويله
بان بيان ترك التعرض للمعتزلة لتعرف حال المتصل به بعيد قوله او بيانا ليصلون
وذلك ان الانتهاء الى المعاهدين والايصال بهم حاصله الكف عن قتال المسلمين
فصح ان يجعل مجيئهم الى المسلمين بهذه الصفة وعلى هذه الوتيرة بيانا لايصالهم
بالمعاهدين قوله او استيناف جواب لسؤال من قال كيف وصلوا الى المعاهدين
قوله قوما حصرت صدورهم فيكون حالا موطوءة مثل قرآنا عربيا فلا يحتاج الى
تقدير قد وتمسك بان الحال في الحقيقة هو الوصف فلا استغناء عن تقدير قد
فهذا المقام لمزيد تقدير غير ضروره قوله فلقاتلوكم اعاد اللام تنبيها على انه
جواب مستقل ولولم يعد لاحتمل ان يكون الجواب المجموع فكانه قال فلو شاء الله
لقاتلوكم تنبيها على ان التسليط لا يلزم المقاتلة بل بعد التسليط فيتوقف
المقاتلة على مشية اخرى قوله فلما رجعوا اكفروا ليلا منوا قومهم فلا نظر لهم
على حسن الخاتمة بل يحفظوه العاجل فيلتزمون ما هو سببه حفظه في التيسير
هذا قول الكلبي وقال الحسني اى اذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى
شياطينهم قالوا انا معكم ليامنوا من المؤمنين قوله اى ما صح له وليس من شانه
اشارة الى ان المراد بنفي الصحة نفي الامكان دون الصحة الشرعية والمقصود منه
المبالغة والا فلا يخرج المؤمن عن الايمان بالقتل العمد الا انه نزل ايمانه لكمال
نقصانه منزلة العدم واما حمل على نفي الامكان لما سيجيء ولانه اظهر من العبادة
وابلغ قوله لا يصلح في شيء من الاحوال الا حال الخطاء مقصوده بيان حاصل المعنى
فلا يرد انه بيانه يقتضي كونه مفعولا فيه لا حالا والظ انه تمهيد لتوجيه جعله مصدرا
حينئذ وجعله حالا مبني على جعله بمعنى الخاطئ او ذا خطاء ووصف القتل القتل بالخطاء
يجوز اذ الخاطئ هو القاتل ولك ان تجعله مضافا اليه للمصدر اى قتل خطاء بمعنى
خاطئ قوله وقيل ما كان نفي في معنى النهي والاستثناء منقطع ظاهره انه ما تمم
ما قبل ولا يخفى ان كون الاستثناء منقطعا لا يخص الكون بمعنى النهي لان وجه انه يحتمل

بدل

لا يتبع له

210

بدل على القتل العمد كما هو شان الافعال الاختيارية فالاوجه ان يجعل قوله والاستثناء
منقطع متعلقا بكلا التوجيهين للنفي غير مختص بما قبل وبهذا ضعف ما ذكره
المحقق التفتازاني انه قيل الاستثناء منقطع لان كونه متصلا يقتضي جواز القتل
خطاء شرعيا ورده الزمخشري بانه مستثنى مفرغ ومعنى ما كان انه ليس من شان
المؤمن فلا يدل على جواز القتل خطاء في الشرع هذا وفيما ذكره ايضا لان بطلان
جواز القتل خطاء شرعيا مم ويمكن ان يجعل مستثنى من قوله لمؤمن بمعنى خاطئا
ولا يرد ان المختار المجموع ان الفوائد النصب لان المختار مع الكثير بين المستثنى
والمستثنى منه النصب على الاستثناء صرح به التسهيل ووافق الرضي قوله والخطاء
ما لا يضامه القصد الى الفعل لهو بيان الكشاف القتل الخطاء ان يرمي كافرا فاصاب
مسلما او يرمي شخصا على اعتقاد انه كافر فكان مسلما فاستقدرك عليه والتوفي
الاقسام قوله نزلت في الحارث بن زيد هكذا في الكشاف في هذا الموضع وذكر في سورة
العنكبوت الحارث بن هشام قوله اه فعلية او واجبة المناسب لما ذكره سابقا
فجزاؤه تحرير رقبة قوله عبر الوجه لاكرم موضع منه قال المحقق التفتازاني هو الحد
قوله عبر بها عن النسمة في القاموس النسمة الانسان والمملوك والظ ان المراد به
الثاني وكانه سمي بالرقبة لانهم يودون بوضع الغل على رقابهم قوله لقول الضحاك
بن سفيان الكلابي اه قال ذلك حين قال عمر لا ارادة المقتول اذا جاءت تطلب الميراث
من عقله لا اعلم بك شيئا انما الدية للعصبة الذين يعقلون عنه فورثها عمر وقبل
حديث الضحاك قوله متعلق بعليه او واصله فتامل قوله سمي العفو عنها صدقة حثا
عليه وحضا على انه لمن يستنكف عن الصدقة والتصدق عليه انما يظهر اذا كان
على ماله قوله اما كان المؤمن المقتول من قوم اه وفي نفاعيهم وبعدم ايمانه لكن
قصد الرمي على الكافر واصابه او قتله صبي وانما افرد العد ولانه على لفظ للمصدر
كالتبول وما هو على لفظ المصدر يجوز التزام افراده ولهذا قال هم العدو كذا
في التيسير ولافراده وجه آخر وقد بينه قوم فتامل قوله اذ لا وراثة بينهم وبينه
اى لا وراثة بين المقتول المسلم والكافر ولانهم محاربون فلا يرد ان الظ لانهم
كادبون لان دليل انتفاء القرابة انهم محاربون فلا معنى للواو وذلك لان دليل
عدم القرابة اختلاف الدين وكونهم محاربين سبب آخر للحرمان بقي ان عدم قرابة
الكفار لا يوجب عدم الدية لانه اذا لم يكن للكفار ميراثه فليكن لبيت المال
الا ان يقال لا يرثه المسلمون ايضا لاختلاف الدار وح يتجه ان كونهم محاربين
ليس دليلا مستقلا بل هو مع نفي القرابة فلا ينبغي اعادة لام التعليل بقي انه يجوز
ان يكون له قريب مسلم في ما بين المحاربين قوله اى فعليه صيام شهرين ذا توبة
من الله اما حال من الصيام لانه فاعل او من ضمير في عليه لانه مبتداء وكون الصيام

العمد

ذا قوبة بمعنى انه سبب قبول التوبة وذلك اى بجعل التقدير النصب على المدح فيكون مدحا للصيام بجعله كونه من الله قوله اذ روى عنه خلافه فى التيسير قال ابن عباس فجزاؤه جهنم خالدا فيها لو جازاه لكنه يتفضل عليه ولا يخلده لايمانه قوله و الجمهور على انه اه من تتمة الدليل اى ورد لعنه ظاهر وجمهور الصحابة على انه مخصوص بمن لم يتب وقوله وهو عندنا يعنى به اهل السنة احتراز عن المعتزلة فانهم يقولون من لم يتب مخلد لانه صاحب الكبيرة ولا يبعد ان يقال تقبيح القتل بالمؤمن يشعر بالعلية اى من قتل مؤمنا لاجل ايمانه وقتل المؤمن لاجل ايمانه كفر لان المؤمن لا يبغض الايمان قوله وقرئ مؤمنا بالفتح اى مبذولا له الامان او مؤمنا عن التكذيب من امنه التكذيب فعند الله مغانم كثيرة يغنيكم عن قتل امثاله لماله تعجيل للامر بالتبين اى اطلبوا عرض الحيوة الدنيا من مغانم الله والاوجه الانسب بقوله عند الله ان يحمل المغانم على المغانم الاخروية قوله وتكريره تاكيد لتعظيم الامر اى بالتبين و ترتيب الحكم اى ترتيب تاكيد لترتيب الحكم حيث علل الحكم بالمذكور منه حالهم ثم فرع عليهم فتاكد الترتيب ونحن نقول والله تعالى اعلم انه امر بطلب بيان الامر فى اخذ المغنم وعدم التعجيل فى عرض الحيوة الدنيا والسعى فى التمييز بين مغنم عند الله ومغنم عند موجب بعد امن الله ونقول يؤيد بقوله فتبينوا اولا نفى العجلة فى قتل من لاقوه والتبين بالصبر حتى يعلموا انه هل يظهر منه شئ من امارات الاسلام والامر بالتبين الثانى للتبين بعد مشاهدة امارات الاسلام وعدم التعجيل بالتكذيب قوله الى غنمة اى عاقول اى مجموع قوله وفيه دليل على صحة ايمان المكره اه وان المجتهد ينبغى يتبين ولا يلتفت الى مالاح عليه فى اول نظره وانه ينبغى ان ينبته على خطائه ولا يهمل وانه ينبغى ان لا يحكم بكفر من قال لا اله الا الله مع انه مشترك بين الكتابى والمسلمين ولا يتعجل فى صحة قائله قبل التبين قوله بالرفع صفة للقاعدين هكذا ذكر الكشاف وتوجيهه ان الغير هنا يكتسب التعريف لان غير اولى الضرر هو من لا ضرر له واما ما ذكره توجيها له مما قوله لانه لم يقصد به قوم باعيانهم فضعيف وان تبعه فيه المحقق التفتازانى لان المحقق الرضى وغيره ذكر ان المعرف باللام الجنسى فى حكم النكرة لكن لا يوصف بما يوصف به النكرة الا بجملة فعلية فعلها مضارع ونصبه على الحال مشكل لانه معرفة لما عرفت قوله او بدل منه فيه ضعف لان ابدال النكرة من المعرفة يطلب نعتها فتامل قوله فقال ام مكتوم وكيف وانا اعمى غير ما رواه الكشاف نغيرات وكانه ما صح عنده رواية الكشاف الحديث فغيره الى ما صح عنده وكان مقتضى الظاهر ان يقول ابن ام مكتوم وانا اعمى وفقيد ليعلم انه ليس من المجاهدين بنفسه ولا بماله وان يجاب بغير اولى الضرر والعذر وكانه انما اقتصر على اولى الضرر فى الكشف لانه يعلم حال العذر كشف

حال

حال اولى الضرر لانه اذا لم يحكم كان اولو الضرر معذورين مع انهم غير خارجين عن الخروج للجهاد بالكلية فالفقير الذى لا قدرة له على صرف المال بطريق الاولى ثم قوله والمجاهدون بانفسهم واموالهم له احتمالان احدهما نفى المساواة بين القاعدين عن احد الجهادين والمجاهدين بكلا الجهادين ويعلم منه نفى المساواة بين المجاهد باحدهما والقاعد عنه وثانيهما نفى المساواة بين القاعد عن الجهاد بالمال وبين المجاهد به وبين القاعد عن الجهاد بالنفس والمجاهد بها بان يكون المراد بالمجاهدين فى سبيل الله باموالهم وانفسهم المجاهدين فيه باموالهم والمجاهدين فيه بانفسهم وبالقاعدين ايضا قسما القاعد ويكون المراد نفى المساواة بين كل قسم من القاعد ومقابله وانما نفى المساواة اولا ثم اتى بالتفصيل ولم يكتف بالتفضيل المستلزم له ليتمكن التفضيل فى النفس فضل تمكن لان نفى المساواة يتضمنه اجمالا والتفصيل بعد الاجمال يوجب مزيد التمكن قوله وفائدة تذكير ما بينهما من التفاوت دفع لما اورده الكشاف من انه لا فائدة لذلك الجزء لانه يعرفه كل احد والدفع ايضا مذكور فيه وتحريره ان الجزء غير مستقل فى معناه بل فى المقصود به تذكير التفاوت للغرض المذكور وكون عدم المساواة معلوما لكل احد ضعيف لانه يحتمل ان يكون القعود الذى فيه مزيد فراغ القلب فى عبادة الله سببا لمساواة القعود بل لفضله على انه قد سبق ان المجاهد فى معرض ان يقتل المؤمن سهوا وذلك يوهم ان القاعد الآمن افضل فلهذا عقبه بنفى المساواة والتفضيل ليتاكد امر الجهاد بالاجمال ثم التفصيل قوله جملة موضحة يعنى الفصل عن سابقتها انها منزلة منزلة البيان له ولما كان ذلك كافيا فى الفصل اكتفى به واسقط ما ضمه اليه الكشاف حيث قال كانه قيل لهم ما لهم لا يستوون فاجيب بذلك لان الايضاح يقتضى كونه بيانا وتقدير السؤال يوجب كونه استينافا وكل منهما مغن عن الآخر وقوله لهم الظ تركه فتامل قوله والقاعدون على التقييد السابق يعنى يعتبر فيهم وصف الايمان وعدم كونهم اولى الضرر وفيه رد لما سينقله من ان القاعدين هنا اولو الضرر بخلاف القاعدين ثانيا والتقييد مستفاد من الاعادة معرفة وتبادر الظهور ولا تنافى بين توحيد الدرجة هنا وتكثيرها ثانيا لان المراد هنا تفضيل كل مجاهد وفيما بعد تفضيل الجمع ففى الدرجات مقابلة الجمع بالجمع فلكل مجاهد درجة ومآل العبارتين واحد والاختلاف تفنن فاحفظه درجات ان يكون من اللوح المحفوظ ويحتمل ان يجعل تنكير درجة للتكثير فيجتمع الدرجات فى التقدير قوله وانما التفاوت فى زيادة العمل المقتضى لمزيد الثواب هذا يقتضى التفضيل على القاعدين اولى الضرر الا ان يحمل حسرتهم على العجز عن العمل منزلة العمل بدون الحلل قوله لان فضل بمعنى اجر بمعنى اعطاه

الاجر فيقال اجر فلان ولده على بناء المفعول ونصب الولد اى ماتوا وصار واجراله قوله
كل واحد منهما بدل من اجرا جعل المعطوف على البدل لكونه فى حكم المعطوف عليه بدلا
قوله تقدمت عليها لانها نكرة ويستحسن تقديم الحال على ذى الحال النكرة الموصوفة كذا
ذكره المحقق التفتازانى قوله كرر تفضيل المجاهدين وبالغ يعنى جعل التكرير وسيلة
المبالغة فيه وتقدير قوله اجمالا وتفصيلا بانه اجمل اجمالا ثم فصل تفصيلا والا
فلم تكرر كلا من الاجمال والتفصيل والاجمال فى قوله فضل الله المجاهدين باموالهم
والتفصيل فى قوله اجرا عظيما درجات منه ومغفرة ورحمة ولك ان تجعل الاجمال
نفى المساواة والتفصيل التفضيل والتفصيل اولا اجمال بالنسبة الى الثانى كما
عرفت فتعدد كل من الاجمال والتفصيل قوله وقيل هنا قالوا لم تجعلوا
التفضيل مكررا فحاول حمل الاول على تفضيلهم فى منافع الدنيا وحمل الدرجة تنبيها
على حقارتها فى جنب منافع الاخرة قوله وقيل القاعدون القاعدون والاولهم
الاضراء جمع ضرير كما ان الانبياء جمع نبى وكان فى كشاف الطيبى الاضرار جمع
جمع ضرر فكانه جعله فى تقديرهم ذوا الاضرار واورد عليه ما سبق من ان
اعادة القاعدين يقتضى كونه مقيدا كما سبق وقد صرح به صاحب هذا التوجيه
فقد ناقض نفسه ونقل المحقق التفتازانى وجوها اربعة لدفع التناقض وما
هى الا تكلفات موجبات لمكلفة غير محصلات للالفة وغاية ما يمكن ان يقال
ان المراد الاضراء ضررا يمكن معه الاقدام على الجهاد بمشقة والتقييد بغير اولى الضرر
الذين يمنعهم الضرر عن الجهاد ويعجز عنه ولا يخفى ما فى حمل كل من المجاهدين على معنى
آخر من التكلف الموجب للتعسف قوله يحتمل الماضى والمضارع قال المحقق التفتازانى
المضارع على حكاية الحال وقصد الاستحضار وبهذا الاعتبار كان ظالمى انفسهم
بمعنى الحال وكانت الاضافة لفظية بمنع وقوعه حالا قوله قالوا اى الملائكة توبيخا
لهم اى توبيخا لهم فى عدم اقامة دينهم واعلائه يريد جعل الجواب موافقا للسؤال
اذ بظاهره لا يوافقه وكان مقتضى الظ كنا فى كذا او لم نكن فى شىء واما اذا جعل
توبيخا وعبارة عن انكم لم تكونوا فى شىء اذ لم تهجروا الى رسول الله صلعم صار فى مقابلته
وجوابا بانا كنا عاجزين عن الهجرة ولا تكليف الا بقدر الطاقة قوله لتركهم
الواجب اى للعصيان لا للكفر ولذا لم يتقيد قوله وماويهم جهنم بالتابيد قوله
او الخبر قالوا والعائد محذوف اما قالوا الاول او قالوا الثالث ولو جعل الخبر
قالوا الثانى لم يحتج الى تقدير العائد فتدبر ولا تتحير وجعل الفاء فى فاولئك
ح للعطف واشار الى معنى التعقيب بقوله منها والاولى جعلها فاء السببية
قوله وفى الآية دليل على وجوب الهجرة من موضع لا يتمكن الرجل فيه نظر
لان توبيخ الملائكة حين كانت الهجرة واجبة لا تدل على وجوب الهجرة بعد نسخهم

ويمكن

ويمكن دفعه بان الهجرة كانت واجبة الى رسول الله صلعم ولا يمكن اقامة هذا الواجب
فى مكة فوبخوا على عدم الهجرة الى ارض يمكن الهجرة منه الى رسول الله صلعم فعلم
منه انه لو كان ارض مانع اقامة واجب يجب الهجرة عنها الى ما يمكن فيه تلك
نعم يختل دلالته على وجوب الهجرة الى ما هو اقدم منه على ما ذكره الكشاف ولعله
لاشكاله اسقطه قوله استوجبت قال المحقق التفتازانى اى اطلقت لم اوجب
ويروى على بناء المفعول هذا وقوله وكان رهينه ابيه ابراهيم ولا يتم فيمن لم
يكن من اولاد ابراهيم وجعل ضمير ابراهيم ابيه الى النبى يوجب تشرا فى ضمير
بنيه قوله استثناء منقطع لعدم دخولهم فى الموصول يعنى الذين توفتهم الملائكة
ظالمى انفسهم اى بعدم الهجرة فانهم خرجوا من الموصول بتقييد الصلة بقوله
ظالمى انفسهم واراد بضميره مفعول توفتهم وبذلك تحقق انه لا يصح ان يكون
مستثنى متصلا منه والمراد بالاشارة اليه اولئك وبه ظهر عدم صحة كونه مستثنى
متصلا من هذه الجملة ولا يخفى ان ضمير الاشارة كضمير الموصول فى الحاجة الى
التعرض لعدم الدخول فيه وعدمها فلا وجه للتعرض فى احدهما دون الآخر قوله
وذكر الولدان ان اريد به المماليك فظ يعنى لا يتوجه اشكال فى ذكره والاشكال
المتوجه على تقدير ان يراد الصبيان اما انه لا فائدة فى ذكرها اذ الرجال والنساء
يتوهم فى شانهم الوعيد اذ لولا الضعف وعدم الاهتداء لوجب عليهم الهجرة
وليس كذلك الصبيان ولو ابجمه بيان فائدة سوى توهم توجه الوعيد واشتغاله
ببيان الفائدة يشعر بان الاشكال الذى قصده ذلك واما انه يوهم ذكره انهم ممن
يتوجه اليهم الوعيد لولا العجز كالرجال والنساء وذلك الوهم باطل وهو الذى يفيده
كلام الكشاف حيث اجاب بان لزوم العجز للولدان فى غاية الظهور فلا مجال
لهذا التوهم ولم يبين فائدة للذكر بعد ان الولدان داخلون فى الرجال والنساء
فلا وجه لذكرهم الا ان يقال ذكروا لمزيد الاهتمام بهم وعلى تقدير كون ذكر الولدان
فى ذكر عدة الاولياء وجه ذكره ظ فهو الفائدة الجليلة فتامل ولا تغفل قوله
صفة للمستضعفين اذ لا توقيت فيه فى الكشاف وان كان فيه حرف التعريف
وكانه اسقطه لان اللام موصول لا حرف تعريف قال المحقق التفتازانى كلامه
يشعر بان اللام فى المستضعفين حرف لا اسم موصول على ما فى الصفات التى
يكون القصد بها الى الحدوث قوله وقرى يدركه بالرفع على انه خبر محذوف
اى بناء على انه جزء من خبر محذوف اذ الخبر هو الجملة وذلك الرفع رفع يستحقه
الفعل المضارع المجرد عن الناصب والجازم لا رفع يستحقه الخبر وينبغى ان يعلم
انه على تقدير المبتدا يجب جعل من موصولة لان الشرط لا يكون جملة اسمية
ويكون تخريج ايضا مرفوعا وان كان تقرير المحقق التفتازانى يشعر بانه بعدهم

تقديره

شرطية ويرجح انه لا حاجة الى تقدير المبتدا اذ يصح عطفه على يخرج والاول ان الرفع
بناء على توهم دفع يخرج لان المقام من مظان الموصول ولك ان تجعل الرفع
بحذف ان فيطابق قراءة النصب نظيره فعالوا ما نشاء فقلت امرهو
وعلى النصب فهو عطف على مصدر يخرج بتاويل بعد يتحقق منه الخروج
ثم ادراك الموت وقول الشاعر هو سمع منا قوله سأترك منزلي لبني تميم بيا والحق
بالحجاز فاستريحا اى يكون الحاق اللحوق فالاستراحة وعند الجمهور هو مخصوص
بضرورة الشعر **قوله** والآية نزلت في جندب بن ضمرة في التيسير وقيل في ضمرة
بن جندب وقيل جندع بن ضمرة الليثي وقيل ضمرة بن زنباع الخزاعي وقيل اكثم بن
صيفي وقيل خضم بن عمرو الخزاعي وفيه انه لما بلغ اصحاب النبي هوية في التنعيم
قالوا لو لحق بنا لاتم الله اجره فانزلت وفي الكشاف مع ذكره انه قال المشركون
ما ادرك هذا ما طلب فنزلت والتنعيم موضع بمكة كذا في الصحاح **قوله** وفي
الجرح فيه يدل على جوازه دون وجوبه ويدل على ان الاتمام تمام افضل **قوله**
لقول عمر صلوة السفر ركعتان تمام غير قصر على لسان نبيكم قال المحقق التفتازاني
لا يستقيم الا على القول بان المولد في الآية قصر الاحوال كالايمان وتخفيف
التسبيحات لا قصر الاجزاء بريد انه ينافي الاية الا ان يؤول ذكر القصر في الآية
بقصر الاحوال او لا يكون الاية في قصر صلوة السفر بل القصر ثبت بالسنة
وفي حصر الصحة على القول المذكور نظر اذ يصح بما اول القصر في الاية لا يقال
يصح بتاويله دون تاويل الآية لانا نقول الحديث عدم صحة ظاهره **قوله** اول
ما فرضت الصلوة فرضت ركعتين في الكشاف فرض ركعتين ركعتين ولا يخفى
انه يجب ان يخص منه الصلوة الثلاثية **قوله** فاما على الاول يؤول بانه كالتام
في الصحة والاجزاء ولا يبعد ان يأول بانه تام غير قصر في احواله في الطيبي
ان قول عائشة في سنن النسائي **قوله** والثاني لا يسبق جواز الزيادة اذ يمكن تاويله
بانه اقرب الصلوة في الاجزاء في السفر واوجبت الزيادة في الحضر اذ تاويل
الحديث بحفظ ظاهر الكتاب هو الصواب ثم يشكل جواز الاتمام في السفر بانه
لا يعقل التخيير بين الاخف والاثقل وبانه لو كان الاربع فريضة في السفر لما ادي
بركعتين ولو كانت الاثنتان لما جاز الزيادة عليه كما لا يجوز على ركعتي الفجر ويمكن
دفع الثاني بانه فليكن الصلوة في السفر كالقراءة فان القليل والكثير كلاهما
بحسب الفريضة **قوله** ومن الصلوة صفة محذوف اي شيئا من الصلوة عند سيبويه
ومفعول تقصروا بزيادة من عند الاخفش يتبادر منه ان الاختلاف بينهما في
البيان للاختلاف في جواز زيادة من في الاثبات حيث جوزه الاخفش دون سيبويه
والاظهر ان سيبويه يجعل من للتبعيض لان القصر لم يشرع الا في بعض الصلوات

وهي الرباعيات **قوله** ان خفتم ان يفتنكم الذين كفروا ان الكافرين كانوا لكم عدوا
مبينا اي حيث قصر صلوتكم لفتنتهم اذ لا عداوة ان يتسببوا القصر صلوتكم وفيه
من المبالغة على المواظبة على الصلوة **قوله** تعلق بمفهومه من خص صلوة الخوف
قال المحقق التفتازاني قيل هو ابو يوسف ولم نجد ذكره في كتب الفقه والخلافيات
قوله وعامة الفقهاء على انه تعالى علم الرسول كيفيتها ليأتم به الائمة بعده
عامة الفقهاء على ان الحكم متناول لجميع الائمة اما ان التعليم يخص الرسول فلا لان اختصاص
التعليم مبني على جعل الخطاب خاصا به ولا اجماع عليه بل يجوز ان يكون الخطاب لكل
امام في الخائفين والاولى حذف قوله بعده لانه ليأتم به الائمة سواء كانوا بعده او في
بعد منه **قوله** ان المصلون وقالوا المراد بالاسلحة ما لا يشغلهم عن الصلوة كالسيف
والخنجر ونحوهما وعلى تقدير جعل الضمير للطائفة الاخرى فلا يتقيد في الاسلحة فلا
يترجح احد التوجيهين بالظهور **قوله** فليكونوا ان غير المصلين قال المحقق التفتازاني
لامتناع ان يكون الحارسون هم المصلين حال سجودهم وفيه نظر لانه لا يلزم ان يكون
الحراسة حال سجودهم فلتكن بعد الفراغ من السجود والحق ان الظاهر طائفة اخرى
يدل على ان الضماير للطائفة الاولى هذا كلامه وفيه بحث لان ظرفية اذا الجزائية تدل
على ان الحراسة وقت السجود الا ان يأول باعتبار وقت السجود ممتدا فالظاهر
طائفة اخرى معارض به وهو مترجح بالقرب فلا يدل على ان الضماير للطائفة الاولى حقا
قوله من ورائكم لا من قدامكم حائلين بينكم وبين العدو لان الى قيام بالامام من ورائه
احفظ لصلوة الامام من ان يمر احد من بين يديه ولان الحارسين يوقفهم خلف الامام
يشاهدون نصف الصلوة وما يشبه بتقدم فرومهم **قوله** جعل الحذر آلة يتحصن بها
الغازي هذا اذا حمل الحذر على الحذر عن العدو واما لو اريد به الحذر عن الخلل في الصلوة
فالمراد ان يأخذوا من الاسلحة ما يجمع الحذر عن الخلل في الصلوة فوجه الجمع المنع
عن اخذ الاسلحة الى غاية تخل بالصلوة والوصية بان تركوا بعض اسلحة كان
سهم حين الحراسة والله تعالى اعلم **قوله** وهو بيان ما لاجله امروا باخذ السلاح وهو
ان يأمنوا من العدو وليغيظ الكافرون بحمهم وعكس رجائهم حيث يترقبون
مفارقتهم من السلاح في وقت الصلوة ويميلوا فيها فشرع الله لهم ما يحفظون
انفسهم عنهم فهذا من الله عليهم وله الحمد والمنة ولا يبعد ان يفهم العارف من هذا
عنى الشيطان انه ينال من قلبه غرة في صلوته فيميل ميلة واحدة ويخرجه عن
درجة العبودية **قوله** وعد للمؤمنين حمل العذاب المهين على جعلهم مغلوبين
غالبين في معاملة المؤمنين دون عذاب جهنم ليلائم الامر بالحذر المؤذن
بقوة جانبهم ويكون ذكره معه لدفع ما توهم ولا يبعد ان يراد بالعذاب
المهين شرع صلوة الخوف فيكون ختم الآية به مناسبة شديدة **قوله**

اذا ادبتم كفا التفسير على طبق مذهب ابي حنيفة رضه من انه لا يصلي حال المحاربة بحمل ما ذكروا
على مداومة الذكر وقوله او ماذا اردتم تفسير على وجه يطابق مذهب الشافعي من انه
يجب الصلوة حال المحاربة حفظا للوقت واما انه هل يقضي بعد الاطمينان فالاقيس
انه لا اقتصار على ما في الحدود ح قوله فاجعلوا الصلوة محمولة على اقامة جنس الصلوة
بعد دفع الخوف على التعديل وحفظ الاركان واما على القول بانه بعد الاطمينان
يقضي فالصلوة محمولة على هذه الصلوة التي اديت في حال المحاربة قوله الزام لهم وتوبيخ
على التواني اقول تعريض لهم على المحاربة بان لا يطمعوا من الامر بالجد في الطلب اي الظفر لهم
بل لا يسعوا في الطلب مع توقع الالم بان المهم ليس كالمهم فان لهذا الالم لذات
ابدية ولا كهم الالم سرمدية هذا اذا حمل الرجاء على الطمع اما لو حمل على الخوف فمعناه
ان الالم لا ينبغي ان يمنعكم لان لكم خوفا من الله ينبغي ان يحترز عنه فوق الاحتراز
عن الالم وليس لهم خوف يلجئهم الى الالم وهم يختارون الالم لا عتقادهم ابطال ما
لكم والوهن قوله نزلت في طعمة يروى بفتح الطاء وكسرها كذا في شرح العلامة التفتازاني
وقيده القاموس بالضم وقال هو صحابي وفي القاموس بنو ظفر محركة بطن من الانصار
وجعل الدقيق ينتثر بمعنى شرح الوقاية ينتثر قوله فسألوه اي يجادل عن صاحبهم
اي يجادل قوم اليهودي ويدافع عن صاحبهم فقالوا ان لم تفعل هلك وافتضح وكانهم
قالوا ان اليهود اتفقوا على شهادة الزور والتمسوا ان يدفع عنه شهادتهم لانهم
ذكروا له سرقة وطمعوا ان يحكم له على اليهود لانه دم اجل من ان يتمكن احد من
هذا الطمع منه وان يتهم به وجم غفير من الاصحاب لا يليق لهم مثل هذا قوله بما عرفك
واوحي به اليك نفي كونه من الرؤية بمعنى العلم لينصرف الى معنى عرفك ولم ينف
كونه من الرؤية بمعنى الابصار لظهور انتفائه اولانه من الرؤية بمعنى الابصار
جعل كونه كناية عن كمال المعرفة ويمكن جعله من الاراءة بمعنى العلم بحذف مفعوليه
الثاني والثالث اي بما علمكه الله حقا وهو وان كان محتاجا الى مزيد حذف لكنه
غني عن ارتكاب التجوز وفيه دليل على انه لم يكن له دم العمل بالظن كالمجتهد و
والظن له كالتقليد للمجتهد وعطف ولا تكن على ما قبله مشكل حله بتقدير القول
اي وقلنا لا تكن او بجعله معطوفا على الكتاب لكونه منزلا واشار الى ان قوله
للخائنين ليس متعلقا بخصيما بتضمين اللام بالتعليل وتقدير للبراء بعد الخصم
قال العلامة التفتازاني يروى البراء بالضم كالسؤال لانه عبارة عن اليهودي
وهو بمعنى البريء لكن الاصح الفتح على ان المراد به الجمع بقوله انا براء لا اثنين ولا جمع
لكونه في الاصل مصدرا وذلك التقابل الخائنين ويجوز ان يجعل ككرماء انتهى
قوله مبالغا في الخيانة مصرا عليها فيه بشارة للتائبين بانه يحبهم قوله وهو احق
بان يستحيي ويخاف منه اشارة اي ان المراد من الاستخفاء من الله الخوف منه تعالى

عبر عنه بالاستخفاء للمشاكلة والا فلا معنى للذم على عدم الاستخفاء عنه لانه
مستحيل قوله محاميا يحميهم من عذاب قال المحقق التفتازاني لان من وكل الامر
اليه يحافظ عليه ويحامي وام في مثل هذه المواضع اعني اذا وقع بعدها استفهام
مثل ام من يكون ام ماذا كنتم ام كيف شيء يكون بمعنى بل لا متصلة ولا منقطعة
ويجوز الحمل على احدهما بتأويل انتهى قوله سيئا يسوء به غيره بقرينة وقوعه في مقابلة
او يظلم نفسه وتفسيره بما دون الشرك ايضا لمقابلته بالظلم الذي وصف الله الشرك
به حيث قال ان الشرك لظلم عظيم وتفسيره بالصغيرة لان الاساءة شاع استعماله
في الصغيرة والذلة قوله وفيه حث لطعمة وقومه اوله ولا مثاله على طبق تفسيره
ضمير يجادلون ولقد احسن حيث لم يقل لطعمة او قومه كما في الكشاف وتخويف لمن
لم يستغفر ولم يتب بحسب المفهوم فانه يفيد ان من لم يستغفر حرم من رحمته وابتلي
بغضبه ولهذا رحم قوم المستغفرون وابتلي طعمة بما ابتلي قوله صغيرة او ما لا عمد فيه
لان الصغيرة اشبه بالخطيئة والاثم اشبه بالكبيرة لانه من الوثم الذي هو الكبيرة لانه
يكسر الاعمال بالاحباط قوله ووحد الضمير لمكان او ورد لمن جعل الضمير للاثم وكانه
لما دفعه بقوله بسبب رمي البريء به يعني المراد بالاثم ما يتعلق به من قبيل البهتان فلا
يشكل ان كاسب الخطيئة يحتملها ولا يحتمل الاثم بقي ان الرمي به بريئا عين احتمال البهتان
فكيف يترتب عليه احتمال البهتان قلت الترتب باعتبار الوصف بالمبين يعني
احتمل بهتانا نائيا حد لا يمكنه ان يخفي من اسمه او وعيد بانه سيبتلي بالبهتان جزاء لفعله
بمثله وللعلامة المحلا التفتازاني توجيهان آخران وهو ان الترتب باعتبار تغاير المفهوم او
التغاير الحاصل من التعظيم المستفاد من التنكير او من قبيل من ادرك الضمان فقد ادرك
المرعى قوله من بني ظفر بيان لمال الضمير والارجع للذين يختانون انفسهم قوله ان يضلوك
عن القضاء بالحق الاولى ان يضلوك في القضاء ليشمل الاضلال عن القضاء بالحق
والادخال في القضاء على الشيء بغير الحق قوله وليس القصد فيه الى نفي همهم بل الى
نفي تأثيره فيه وطريق القصد انه نزل وجود الهم منزلة العدم لعدم تأثيره
وكان مقتضى الظ وما اضلوا الا انفسهم عدل الى المضارع بحكاية الحال والظ ان قوله
وان لا اسم جملة حالية بتقدير قد متعلق بنفي الاضلال ونفي المضر على سبيل التنازع
قوله اذ لا فضل اعظم من النبوة الاولى من الرسالة وبعد نقول لا نرضى بان يكون
المفضل العظيم عليه دخوله في زمرة الرسل بل ما لا يحيط به الفهم والبيان قوله
فقوله الا متعلق بتفسير النجوى بالتناجي واما على تفسيره بالمتناجي فلا اضطراد في
الاستثناء فان قلت الاستثناء مشكل لانه مثل جاءني كثير من الرجال الا زيدا فانه
لا يصح الاستثناء المتصل لعدم الجزم بدخول زيد في الكثير ولا المنقطع لعدم الجزم
بخروجه عنهم قلت المراد لا خير في كثير من نجوى واحد منهم الا نجوى من امر بصدقة او معروف

فانه فى كثير من نجوى ~~احد منهم الا نجوى من امر بنجواه~~ خير لكن يشكل فى جعل النجوى
بمعنى المتناجى اذ لا معنى لان يقال لا خير فى كثير من متناجى كل واحد منهم
الا من امر بصدقة او معروف والاولى ان يجعل منقطعا بما اضيف اليه النجوى
بالانشاد والبول وان قال المحقق التفتازانى انه لا معنى له فتامل
قوله بنى الكلام على الامر ه لا يخفى انه تكلف وبما يقال ذلك اشارة الى الامر
ولا فرق بين من يفعل الامر وبين من يأمر ومع هذا ايضا لا بد من نكتة فى اختيار
يفعل ذلك على يأمر مع اختصاره ولعل النكتة الاشارة الى ان الاجر العظيم
لانه فعل لابتغاء المرضاة لا لخصوص الامر والاوجه الخالص عن شائبة التكلف ان الآية
للنهى عن سماع نجويهم والاعراض عنه الاسماع هذا النجوى فانه خير وكونه خيرا انما
يظهر ببيان نفع المامور لا ببيان نفع الامر لان المراد الخير الواصل الى السامع لا الى الامر
قوله من بعد ما تبين له الهدى ظهر له الحق بالوقوف على المعجزات الاظهر ان المراد بالهدى
ما حكم به الرسول وفيه اشارة الى ان من وقع فى مخالفة الرسول لعدم ظهور ما حكم به عليه
كالمجتهد المخطئ او من لم تبلغه السنة فهو خارج عن هذا الوعيد قوله وساءت مصيرا
جهنم اشارة الى ان ضمير ساءت الى جهنم والمخصوص بالذم المحذوف جهنم ولو جعل الضمير
الى التولية ويكون هى المخصوص لم يبعد قوله واذا كان اتباع غير سبيلهم محرما كان
اتباع سبيلهم واجبا لان ترك اتباع سبيلهم آه وذلك لان الانسان لا محالة سالك سبيلا
فاذا لم يسلك سبيل المؤمنين فقد سلك غير سبيلهم وتخصيص مخالفة الاجماع لان مخالفة
بعض المسلمين لا اثم عليه فهو مخالفة علماء عصر على ما علم من القيود فى كتب الاصول
بقى ان الوعيد اذا كان على مخالفة الاجماع فالنظ ولا تبتع سبيل المؤمنين فلو عدل عنه
ويمكن ان يقال فيه اشارة الى ان عدم اتباع سبيلهم اعراض عن الخير ودنوع
فى الشر ولا يقتصر على فوت الخير قوله كرره للتاكيد يعنى ذكره مع سبقه حيث قال
ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء ومن يشرك بالله فقد
افترى اثما عظيما اما للتاكيد مبالغة فى التحذير عن الكفر وعن الياس عن الغفران
فى ما دونه اولان قصة طعمة دعت الى نزوله ثانيا واما مجى شيخ كبير قوله والى لنادم
جملة حالية ويحتمل العطف على انى لم اشرك واستحسنه المحقق التفتازانى بانه توهم
العطف على انى الجز اسه اقول ويحتمل العطف على ان شيخ منهمك ولا توهم فيه قوله
تعالى ومن يشرك فقد ضل ضلالا بعيدا عن الحق هذه الجملة بمنزلة التعليل لعدم
غفران الشرك فالانسب ان يجعل حالا ويمكن ان تفسر البعيد بالبعيد عن الغفران
والبعيد عن الوقوع لما فيه من كمال المخالفة للفطرة قوله تعالى ان يدعون الا اناثا
والمراد دعوة بعض المشركين فان بعضا منهم يدعون غيرها كعيسى وعزير قوله
وما ذكر ان يسمى فانثى شديد اللزوم ليس له ضرورة من هذا لغز وما ذكرا استثنى لما

كانه يسمى علم لشبهه بجلبة الذرى قوله اولانها كانت جمادات والجمادات تؤنث فى القاموس
الاناث ككتاب جمع انثى والموات كالحجر والشجر هذا والمفهوم منه انه ليس بجمع
انثى وليس الاطلاق لتنزيلها منزلة الاناث بل هو اطلاق لغوى اصلى قوله ولعله لما
ذكر بهذا الاسم تنبيها على انهم آه او تقبيحا لهم بانهم يعبدون ما يأنفون عنه ويتعلونه
لكمال دنائته فى اعينهم مع علاقة الولاد وفى اطلاق الاناث لكونهم جمادات كمال
التوبيخ بانهم يعبدون الجماد الذى هو ادنى من الحيوانات العجم ولم يذكر نكتة للذكر
باسم الاناث باعتبار تانيث اسمائها ويمكن ان يجعل النكتة انهم لا يعبدون الا
اسما كقوله ما تعبدون الا اسماء سميتموها قوله لقولهم الملائكة بنات الله
كانهم اعتقدوا الملائكة بنات الله لاعتقادهم لان الاعتقاد هو شان البنات قوله
وهو جمع انثى كرباب وربى الرئى كحبلى الشاة اذا ولدت واذا مات ولدها ايضا
والحديثة النتاج والاحسان والنعمة والحاجة والعقدة المحكمة وجمع رباب بالضم
نادر كذا فى القاموس وفيه ان جمع انثى اناث ككتاب ففى قوله كرباب وربى نظر
قوله وان يعبدون فى التعبير بالدعاء العبادة لان من عبد شيئا دعاه لحوائجه و
مصالحه هذا وفيه رد عليهم دعواهم ان الاوثان شفعاؤنا عند الله نعبد الله
بعبادتهم وكان الاولى تفسير الدعاء فيما تقدم قوله والمريد الذى لا تعلق بخير
واصل التركيب للملامسة اى الملاقة ان الملمسا لا تعلق بشئ وقيل اطلق
عليه المريد لظهور شره كظهور ذقن الامرد وظهور عيدان الشجرة المرداء قوله
اى شيطانا ماردا جامعا بين لعنة الله وهذا القول الدال على فرط عداوته للناس
ففيه توبيخ على عبادتهم عدوهم الذى عداوته مفرط وقال الكشاف اى جامعا
بين لعنة الله وهذا القول الشنيع بهذا وجه التوبيخ ح انه لم يتبرأ من التلعنة
وقال بعد اللعنة مثل هذا القول فهو فى كمال البعد عن الله تعالى ولو جعل وقال
حالا بتقدير قد لكان ادخل فى التوبيخ اذ يفيد انه² مرذول من لعنة الله لاجل
عداوته معهم وكما يمكن جعل الوصف بالنعتين الاخرين نعتا بالجمع بينهما يمكن
النعت بالاوصاف الثلثة وصفا بالجمع بينها ولكنه دعاه الى تخصيص الاخرين
عطف احدهما على الآخر فهو اشارة الى نكتة العطف لكن جعلها ادلة ثلثة يلائم
ان يعتبر كل مستقلا ولا يلتفت الى قصد الجمع قوله محتملة اوجه بل اربعة اوجه
رابعها انه اقسم ليضلنهم وعين ما علم منه فى مقام التزام الاضلال قوله اى نصيبا
مقدرا قال الحسن من كل الف تسعمائة وتسع وتسعين الى النار وواحد الى الجنة
فقوله تعالى من عبادك حال من نصيبا مفروضا قدم عليه قوله عبارة عما كانت
العرب تفعل بالبحائر والسوائب البحر الشق وشق الاذن ومنه البحيرة ولها
تفسير ذكرها فى القاموس لكن ليس فى القاموس ان السائبة تشق اذنها بل فيه

² لعنه خال هذا القول ولاجل انه عدو للناس قيفيد انهم يعبدون ه

انها تترك ولا تركب اما لو كد نتاج تناجه او لانها ولدت عشرة ابطن كلهن اناث اولتقدم
الوجل من سفر بعيد او لانه تجث دابته من مشقة او جرب او كان ينزع من ظهرها فقادة
او عظما او كانت لا تمنع عن ما ولا كلا ولا تركب وليس في الصحاح ايضا الاشق اذن البحيرة
قوله واشارة الى تحريم كل ما احل الله انه تحول الاشارة اذ الاشارة الى الكل كانت
في قوله لاضلنهم والاشارة هنا لا يقتصر على تحريم الحلال بل يتناول تحليل الحرام قوله
ويندرج فيها ما قيل اى كل ما قيل في تفسير تغيير خلق الله او كل واحد مما ذكره تفسير المفسرين
والحامي الفحل الذي طال مكثه عندهم فاذا نتج ولده وولد ولده حمى ولا يركب ظهره ولا يجز وبره
ولا يمنع من مرعى والوشم غرز الجلد بابرة ونحوها وحشوه بكحل ونحوه والوشر تحديد المرأة
اسنانها وترقيقها تشبها بالشواب واللواط التحلي بالرجال بما يحل بالنساء والسحق مخالطة
النساء بالنساء والمراد بنحو ذلك ظهور النساء في زي الرجال وعكسه والظاهر ان يقال وبحمل
الخمس والاتحمل الاربع حكاية قول الشيطان وحمله على ما اتاه فعلا لا يصار اليه الا لصارف
وكان الصارف انه لم يكن حين قال الشيطان هذا الكلام اللغة العربية فجعله حكاية قوله
ايضا يحتاج الى تكلف الحمل على انه قال ما يفيد هذا المعنى فلا يترجح على الحمل على الاتيان
فعلا والله اعلم قوله بايثاره ما يدعوه اليه اه هذا معنى اتخاذه وليا من دون الله واما
من اتخذه وليا غير متجاوز في هذا الاتخاذ من ولاية الله بان يخالفه ويعرض عما يوسوسه
فقد يربح الله ربحا مبينا لانه يجازى بمخالفته ما لا يعد ولا يحصى ولا مخلوق لله الا ولك
فيه ولاية لو عرفتها ولك في وجوده منفعة لو طلبتها فاعرف تقييد الولاية لكونها
من دون الله قوله اذ ضيع رأس ماله بل اذا ابتلى نفسه بانتظار انجاز وعده
وحصول الاماني الباطلة وهو عذاب عظيم قوله وهذا الوعد اما بالخواطر الفاسدة
او بلسان اوليائه وما هو بلسان اوليائه تنتهي الى الخواطر الفاسدة ويحتمل ان يتصور
بصورة انسان ويلقي الزور قوله وان جعل فلا يعمل ايضا فيما قبله اجاز الرضي عمله في
الظرف المتقدم واستحسنه المتأخرون قوله ويجوز ان ينتصب الموصول هذا احتمال
مرجوح لا يكاد يحتمله النظم البليغ كيف وقرينة خلاف الرفع معدومة بل قرينة الرفع منصوبة
وهو عطف الجملة الاسمية على الاسمية وحقا اذا كان مؤكدا لغيره بمعنى المطابق لما في
نفس الامر واذا كان حالا من المصدر بمعنى كون الوعد مما يوفى به لا محالة اذ الوعد
انشاء لا يجري فيه المطابقة واللامطابقة قوله جملة مؤكدة بليغة اى بليغة في التأكيد
قال صاحب الكشاف تأكيد ثالث بليغ ويتجه عليه ان كون الجملة مؤكدة مقتضى للفصل
الا ان يقال انها جملة معترضة بالواو وفائدته التأكيد او يقال هو معطوف على محذوف اى
صدق الله ومن اصدق من الله قيلا اى صدقه ولا اصدق منه ويمكن ان يجعل مقولا لقول
محذوف اى وقائلين من اصدق من الله قيلا فيكون عطفا على خالدين والاقرب من الكل
انها جملة مؤكدة لكونها معطوفة على جملة مؤكدة قبلها قوله ترغيبا للعباد في تحصيل

بل

بل اظهار الكمال رضائه منهم حيث لا يوعد ولا يؤكد ذلك التأكيد الا مع ذكر الرضاء وذلك
هو الفوز العظيم وبمثله فليعمل العاملون قوله اى ليس ما وعد الله من الثواب ينال
بامانيكم نبه على ان الباء ليس صلة في خبر ليس كما هو الشايع اقول لو جعل الباء زائدة لكان
حسنا اى ليس الموعود او ما لاجله الموعود امانيكم بل العمل وما ينفعهم امانيكم وانما
يعطى ذلك لمن تكون امانيه مجموع ذلك ونبه على ان الخطاب للمسلمين بقوله
ايها المسلمون واتى بقوله روى ان المسلمين آه ونبه بقوله اى ليس ما وعد الله على ان
الضمير للموعود ووجه المحقق التفتازاني بانه للوعد بمعنى الموعود بطريق الاستخدام
وذلك ان تجعله للموعود الذي تضمنه عامل وعدا تم او تجعله لادخال الجنة او لتحمل الصالح
وهو يتضمن الايمان اذ لا يكون بدونه بخلاف العكس وما وقر في القلب اما بمعنى حاثر
او بمعنى ما ثبت في القلب من الوقار وافتخار المسلمين على اهل الكتاب لعله كان من صحيحهم
على اوائل اهل الكتاب والا فاهل زمانهم كفار لا اعتداد بهم في مقام الافتخار واماني
المشركين ما ذكره مما وقع في مواضع من القرآن والاظهر ان يصرف الى ما يفهم من قوله
يعدهم ويمنيهم قوله ولا يجد لنفسه اذا جاوز موالاة الله اه اما اذا لم يجاوزها يجد
وليا ونصيرا حيث يوفقه للتوبة ويتوب عليه بالرحمة قوله فان كل احد لا يتمكن من
كلها وليس مكلفا بها الاول فان احدا لا يتمكن من كلها وليس مكلفا بها ثم المكلف به
لا يعمل على الاستمرار بكلها بل ببعضها قوله او من الصالحات ومن حمله على الاول وقوعه
الكل يجتنب صاحبها لكن قال المحقق التفتازاني هو ليس بسديد من جهة المعنى اه
صح والاظهر تقديره كائنا لا كائنة لانه حال من شيئا منها وفي تبيين العامل بالذكر والانثى
توبيخ للمشركين في اهلاكهم اناثهم جعلهن محرومات عن الميراث وتذكره هو مؤمن
لتغليب الذكر على الانثى وتقييد العمل الصالح بحال الايمان وان لا عمل صالح بدون
الايمان لدفع وهم ان العمل الصالح ينفع الكافر حيث قرن بذكر العمل السوء المضر
للكافر والمؤمن ولو جعل المؤمن منحصرا في المؤمن في الخاتمة كما هو مذهب الشافعي
المطلبي لم يكن ريبة في فائدة الحال وتغيير قوله لا اعتداد به دونه فيه لا اعتداد بالعمل
الصالح دون الايمان في الثواب وقوله ولا ظلم بنقص اشارة الى وجه تخصيص الثواب
بالوصف بعدم التنقيص وعدم وصف العقاب بعدم الزيادة ومحصله انه يذكر هنا
يعلم بطريق الاولى حال العقاب لان الاذى في زيادة العقاب اشد من نقص شيء من
الثواب لمن هو في غاية الغناء الكثرة النعم فاذا لم يرض ارحم الراحمين بهذا فكيف يرضى
بالاشد وهذا التوجيه وان كان لا يوافق تفصيلا في الكشاف لكنه اخرجه بالقبول
محملنا عليه اجمالا ما في هذا التغيير فلا تعتمنا بالنسبة الى الغفلة من كلام الكشاف
والاقتصار وبيان آخره في الكشاف واقتصر على آخر ما ذكره ولقد احسن في الاقتصاد
ولنا وجه آخر نرجو ان يكون اقرب من الاعتبار واحرى بالاختيار وهو ان مقام التهديد

الكافر لتنفيره عن الشرك يابى عن ان يذكر فيه انه لايزاد فى عقابه ومقام ترغيب المؤمن بالعمل الصالح والمواظبة على انقيادا وامره يطلب ان يذكر عدم نقص اجره فجعل المسكوت عنه لاقتضاء المقام مقصودا بالافادة مفهوما من فحوى الاعلام والله اعلم وفحوى الالزام قوله اخلص نفسه لله بنية على ان الوجه عبارة عن النفس كله وهو من الابعاض التى يعبر بها عن الكل ويمكن ان يجعل اخلاص الوجه عبارة عن اخلاص التوجه لانه يكون غالبا بالاقبال بالوجه قوله وفى ذلك تنبيه على ان ذلك منتهى ما يبلغه القوى البشرية ولا يحل فوقه ذلك النوع وان كان فيه مراتب لا يتناهى وانما كان المنتهى ذلك لان القوى الجسمانية لا يفى بان يتصرف بتمامها الى العبادة قوله مائلا عن سائر الاديان فيه توبيخ لليهود حيث انه لا يميلون عن دينهم المنسوخ قوله اى اصطفاه وخصصه بكرامة تشبه كرامة الخليل عند خليله يريد ان الخلة استعارة تمثيلية اذ الله منزه عن الخلة قوله على انه المحدوح فان فى ايقاع الفعل على صريح الاسم مزيد اهتمام ليس فى ايقاعه على الضمير على ما بين فى محله او احتراز عن توهم رجوع الضمير الى الملة بناء على الذهن قوله والجملة استئناف جى بها للترغيب جعلها استئنافا بتقدير سؤال كانه قيل لم رجح دين من اتبع ملة ابراهيم حنيفا فاجيب بها لكن الاستئناف بالواو لم يعهد كما بعد الاعتراض وجعلها الكشاف معترضة وكانه لم يرض بكون المعترضة غير واقع فى اثناء الكلام او بين كلامين متصلين ولم يرض بجعل قوله ولله ما فى السموات وما فى الارض متصلا بذكر العمال كما يستمر كلامه فيما بعده ولا يبعد ان يجعل المراد بالاستئناف ما يقابل العطف فيرتفع الخلاف بينه وبين الكشاف وذكر الكشاف فى تعين كونها معترضة انها لا يصلح للعطف على جملة قبلها يريد انه لا يصلح للعطف لا على من احسن دينا ممن اسلم وجهه لله لعدم الجامع بينهما ولا على الصلة لعدم صلوحها لها وفيه انه فليكن عطفا على حنيفا او فليكن الواو للحال بتقدير قد وفائدة الترغيب وتاكيد وجوب اتباع ملته حنيفا يحصل منه كما يحصل من المعترضة وان الكره المحقق التفتازانى والازمة كالعربة الحطط والليثة كالصحة فى القاموس مادية يوم بمكة حضره سليمان دم وقال المحقق التفتازانى موضع بقرب طائف وما روى من القصة يدل على انه ما خوذ من الخلل حيث سمى الله خليلا فى مقام سد خلل القحط ويمكن ان يكون اشتقاقه من الخليل من الخليل لانه يختار خلل نفسه لصلاح حال الخليل لكن ما ذكره فى جعل ابراهيم خليل الله انسب ولوجه تسمية ابراهيم خليلا وجوه اخر ذكر بعضها فى التيسير وبعضها فى الاتحاف قوله اذ سبب نزوله ان عيينة بن حصين اتى النبى عم فقال اخبرنا انك تعطى الابنة النصف آه اى اخبرنا عن سبب ذلك يدل عليه جوابه عم كذلك امرت قوله يتبين لكم حكمه لم يرد ان مفعول يفتيكم محذوف وضمير الخطاب منصوب بنزع الخافض بل ذكر حاصل المعنى اذ الافتاء

بيان المبهم للمستفتى على ان المفعول جزء معنى الفعل وهو ناصب للمستفتى وقوله تعالى يفتيكم مع سبوح آيات الميراث اما لحكاية الحال او لعدم كون الانزال على ترتيب الكتاب قوله فيكون الافتاء مسندا الى الله والى ما فى القرآن من قوله يوصيكم الله ونحوه اه يعنى وان خفتم ان لا تقسطوا فى اليتامى والمراد باعتبارين مختلفين باعتبار الحقيقة والمجاز فان اسناد الافتاء الى ما يتلى اسناد الى السبب وهو بهذا الاعتبار نظير اغنانى زيد وعطاؤه لان الله المفتى مايتلى عليه لانه لا يليق ان يقصده ولذا لم يجعل باغنانى زيد عطاؤه وقال المحقق التفتازانى التنظير باعتبار ان المسند اليه فى الحقيقة المعطوف عليه لا باعتبار المعطوف لان المعطوف عليه يجوز النوطئة لهذا قوله او استئناف معترض اراد بالاستئناف ابتداء الكلام فلا ينافى كونه معترضا وكونه لتعظيم المتلو اما بمعنى تعظيم المتلو مطلقا او المتلو فى هذه القصة بناء على ان ما يتلى يحتمل العموم والخصوص ولا يتوقف التعظيم على جعل الكتاب عبارة عن اللوح المحفوظ على خلاف المبادر بل يحصل بجعله مبسوطا اشارة الى ما سبق من قبيل ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين الآية والاحسن ان يجعل وما يتلى عليكم فى الكتاب جزء مبتدأ محذوف وهو ما يتلى عليكم اى المفتى به قوله ويجوز ان ينتصب على معنى ويبين لكم فيكون من قبيل علفتها تبنا وماء باردا اى وسقيتها ماء قوله ويخفض على القسم كانه قيل واقسم بما يتلى عليكم وفيه ايضا تعظيم ما يتلى عليكم قال المحقق التفتازانى اقسم بدون الواو هذا وهو غلط وههنا دقيقة وهو انه لم يجعل بيانه التقدير قسم وما يتلى عليكم لان الواو لا يجتمع مع المتعلق فى الذكر بل يجب حذف متعلقه قال المحقق التفتازانى حيث عطف على الضمير المجرور وصار المعنى يفتيكم فى حق ما يتلى عليكم وهو غير داخل فى الاستفتاء هذا ولو جعل معمولا لمعمول لاندفع الاختلاف اللفظى والاختلاف المعنوى وجه آخر وهو ان قوله فيهن بمعنى فى حقهن ويصير المعطوف بيان محل الافتاء قوله صلة يتلى ان عطف الموصول على ما قبله ويجوز على هذا ايضا ان يكون بدلا من فيهن صرح به الكشاف الا انه تعالى تركه لضعفه قال المحقق التفتازانى فيه الفصل بين البدل والمبدل منه وان لم يكن بذكر الاجنبى وقوله والابدل من فيهن لا غير كما صرح به الكشاف وفيه بحث لانه يجوز ان يكون صلة يتلى على تقدير نصب ما يتلى وعلى تقدير جره ايضا تعظيما لشان ما يتلى فى يتامى النساء وكونه للسبب كما صرح به كتب النبى وشك لو يقوله عذب اولاد فى عقوبة اى لهرة قوله وليس فيه دليل على جواز تزويج اليتيمة حتى يلزم منه جواز تزويج غير الاب والجد الصغيرة وتزويجها اياها يتيما كما هو مذهب ابى حنيفة قوله هذا اذا جعلت فى يتامى صلة لاحدهما فان جعلته بدلا فالوجه نصبهما على موضع بهن هذا اذا عطف على الاصل اما اذا عطف على التابع فعلى موضع فى يتامى النساء وذلك لان البدل مجموع فى يتامى النساء عن مجموع فيهن فالعطف على جزء البدل لا يجعله بدلا

قوله ولا يجوز عطفه على المجرور فى فيهن لاختلافه لفظا ومعنى صح

عطفا

وفيه بحث لان جعل فى يتامى النساء بدلا من فيهن فى الحقيقة يؤول الى ابدال المجرور من
المجرور بتكرير العامل فى البدل لان البدل مرتب باعراب سابقه ولا اعراب لمجموع
الجار والمجرور وما اشتهر ان الجار والمجرور محل النصب مسامحة معناه ان المجرور فى
محل النصب فتم كلام الكشاف انه عطف على المجرور من غير تفصيل وللمحقق التفتازانى
هنا كلام لم اعرف محصله قوله يرغبون فيهن ان اكن جميلات ويأكلون مالهن والا كانوا اه
يرغبوه فى نكاحهن ان اكن جميلات صالحات للنكاح والا كانوا يعضلونهن طمعا
فى ميراثهن فانهم كما يعضلون غير الجميلة يعضلون المحارم الجميلات قوله ويجوز ان ينصب
وان تقوموا والاولى ان يقوموا هذا على مذهب من يجعل ان مع صلته بعد حذف حرف
الجر منصوبا اما من جعله مجرورا يجوز كونه منصوبا مع تقدير يأمركم كما نصب من كفر
الخيران بالخير قوله وهو خطاب للائمة الضمير راجع الى الخطاب كلها من قوله يفتيكم كى هنا
قوله وعد لمن اثر الخير واشارة الى انه لا حاجة الى افضائه المفضى الى الرياء قوله
توقعت منه قال المحقق التفتازانى ان استعمال الخوف فى معنى التوقع شايع فى كلام العرب
ولا يخفى انه يصح حمل الخوف على معناه المشهور لان توقع المكروه يوجب الخوف قوله وامراة
فاعل فعل يفسره الظاهر لتغيير المذكور لانه المذكور فى مقابلة المحذوف هذا
هو المتفق بين نحاة البصرة ونحن نقول والله اعلم اذا كان الواقع بعد ان نكرة يصح ان
يجعل الفعل المذكور صفته ويقدر كان لان حذف كان بعد حرف الشرط مطرد فالتقدير ههنا
ان كانت امراة خافت من بعلها نشوزا فلا جناح عليهما ان يصلحا بينهما وفى قوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك فاجره وان كان احد من المشركين استجارك فاجره
قوله ان يتصالحا اشارة الى اصل تصالحا بتشديد الصاد وانما اشير بقوله لا جناح الى انه
يتوهم من الاثم فى ما يهب له المراة ليس بمتحقق ووجه التوهم انه كالرشوة والراشى
والمرتشى معلومان فلذا نفى الجناح عنهما ويستفاد منه انه لو خاف الرجل نشوز المراة
ايضا لا جناح عليهما فى الاصلاح ويحتمل ان يجعل هذا الحكم تحت قوله والصلح خير وفى قوله
بينهما اشارة الى ان الاحب ان يكون التصالح من غير مدخلية ثالث لئلا يطلع الغير على
ما بينهما مما يعاب وانتصاب صلحا على المفعول به مبنى على ارادة ان يوقعا بينهما صلحا صلحا
فانياعن الفساد ونصوح على المصدر انما يتم لو جاء الصلح بمعنى الصلاح الا ان يقال
يكفى فى جعله مصدرا ان يكون الصلح فردا للاصلاح قوله بل بيان انه من الخيور قال
كالمحقق التفتازانى اى الخيرات بمعنى المصدر او الصفة لا على وجه التفضيل هذا اقول
ولا مانع لكونها وجه التفضيل اى من جملة ما هو خير من غيره قوله وللذلك اغتفر عدم تجانسهما
يعنى اغتفر عدم مناسبتهما مع انه لا بد فى الاصل من الكتاب لان الواو اعتراضية لا عاطفة
مكتفيا بالتناسب فى الوصف كما يظهر من بيانه ولعل الانسب ان يجعل الجملة حالية
مشعرة بوجه كون الصلح خيرا وهو ان الخصومة من مقتضيات شح النفس ومخالفة

النفس

النفس خير قوله اقام كونه عالما بما كالهم انه الاولى جعل كونه عالما بالعمل كناية عن الجزاء لان
الكريم العالم بالجزاء لا يفوته الجزاء قوله لان العدل ان لا يقع ميل البتة لا فى المحبة ولا فى
المخالطة والمراعات وذلك فى المحبة والمخالطة التى هى فرعها متعذر فلا اختصاص
الى لا يملك الزوج فى المحبة كما ذكره الكشاف ولا حاجة الى ان يجعل نفى الاستطاعة
فى تسوية القسم مبالغة فى الصعوبة كما ذكره وفى قوله ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين
النساء فى وجوب المستطاع وعدم جواز ترك شئ منه وقوله ذم فلا تؤاخذنى
فيما تملك ولا املك يشير الى ان الزيادة فى المحبة ليس من عندى بل هى من عندك
فاذا جعلت محبة البعض اكثر فلا تؤاخذنى به قوله والكتاب للجنس ولم يحمل الكتاب
على التورية مع ان الكتاب معرفا باللام علم له لان تعميم الوصية ابلغ فى الامر بالاخلاص
وحمله على التورية ايضا مناسب لان اليهود اشد خصوم الاسلام وهم احق بها — طبات
الكلام والطلب لذكر اياكم فى هذا المقام وقوله بان اتقوا الله اشارة الى جعل ان
مصدرية فالمعنى بالتقوى المطلوب وفيه ايضا مزيد تاكيد فى التقوى وقوله على
ارادة القول اى وقلنا لهم اشارة الى ان وان تكفروا معطوف على وصينا لا على
اتقوا على ما فى الكشاف لان ان المصدرية لا يدخل الجملة الشرطية ومضمون هذه
الشرطية لا يقبل الوصية ولا يصح عطف الاخبار على الانشاء قوله ثم قرر ذلك
بقوله وكان الله غنيا حميدا الاظهر ان يجعل قوله فان لله ما فى السموات وما فى الارض
تهديدا على الكفر يعنى انه قادر على عقوبتكم بما شاء ولا مانع عن عقوبته فان جميع
ما فى السموات والارض وقوله وكان الله غنيا حميدا اشارة الى انه لا يتضرر بكفرهم
وانه يستحقون بكفران النعمة لان الغنى الحميد من يصل منافع غناه الى المحتاجين
فقد يفنى نعمه عليهم لا محالة بانواع النعم فكفرهم كفران النعمة قوله راجع الى قوله
يغن الله كلا من سعته لا يخفى بعد المرجع والاولى انه من تتمة الدال على كونه حميدا
وقوله فانه توكل بكفايتهما معناه فان الله تعالى صار وكيلا بكفايتهما حيث قال يغن الله
كلا من سعته وتوكل فعل ماض بمعنى صار وكيلا قوله من الاعدام والايجاد فدل قوله
ان يشأ يذهبكم على ان مجرد مشيته كافية لاذهابهم لان ما اراده الله لا ينفك عن
ارادته فالاولى جعل ذلك اشارة الى المشيئة فتامل قوله كالمجاهد الاظهر الاية
توبيخ لاهل الكتاب الطالبين ثواب الدنيا بتحريف التورية واخذ الرشى بان كل ثواب
عند الله فهم لا تطلبون ثواب الدنيا منه ويخالفونه لتحصيله فالتقدير من كان يريد
ثواب الدنيا فليطلبه من الله لان عند الله ثواب الدنيا والاخرة وقال الكشاف
والمعنى فعند الله ثواب الدنيا والاخرة له ان اراده حتى يتعلق الجزاء بالشرط
ولا يخفى انه تكلف وبعد لا يتسبب الجزاء عن الشرط بل لا بد من تقدير الجزاء وجعل
المذكور سببا له اى فقد ضل لان عند الله ثواب فى الدنيا والاخرة وطلبها راجع قوله

فيعطى كل ما يريده يعني لا مدخل لارادته في الامر لارادة الله ووجه دلالة قوله تعالى من
كان يريد حرث الآخرة نزد له عليه انه لا يحصل له على طبق ارادته بل يزيده كما يريده
قوله لان الشهادة بيان الحق اي المراد بالشهادة ذلك ليشمل الاقرار والاشهادة
الاضافة بما يتعلق بالغير والاقرار الاخبار بما يتعلق بنفس المخبر قوله اي المشهود عليه
او كل واحد منه ومن المشهود له ويؤيد الثاني قراءة فان يكن غنيا او فقيرا فالله قوله
اولى بهما بالغنى والفقير وبالنظر لهما او المعنى اولى بالغني والفقير من نفسه فينبغي ان لا يرجح
الفقير والغني الله على نفسه فترجح الشاهد الله تعالى على المشهود له او عليه بطريق
الاولى قوله والا لوحد قال الرضي الضمير راجع الى المذكور الذي عطف بعضه على بعض
باو ويجوز ان يوحد وان يطابق المتعدد وذلك يدور على القصد تقول جاءني زيد او عمرو
وذهبه او ذهبا ذاهبان الى المسجد ولو تم ما ذكره لا يعيد لا قرينة العدول عن النظ
ولا بد له من نكتة هي انه اراد تعميم الاولوية ودفع توهم الاختصاص الاولوية بواحد كما
ذكره المحقق التفتازاني وفيه بحث لان الواحد هنا غير متعين فلا يفيد تخصيص
الجنس بواحد على انه بها ايضا يوهم التخصيص بالواحد في ولا لانه احتمال آخر والله اعلم
فنقول لا رجا ان يكون مع الله تعالى شهد الله اي تشهدون بوحدانيته وصفاته كماله
وصنيعة احكامه ولو كان حضر الانفسكم ولو الوالديكم والاقربيكم بان يوجب الشهادة ذهاب
صلية هؤلاء واموالهم او غير ذلك ان كان ان الشاهد غنيا تغير شهادته بغناه او فقير
شهد شهادته باب فتح الحاجة عليه فالله اولى بهما من نفسهما فينبغي ان ترجحا الله على
انفسهما قوله لان تعدلوا عن الحق او كراهة ان تعدلوا من العدل اي ان تعدلوا بالمعنى
الثاني من العدل والاصح للبيان ان يقال من العدول هو الاول لان الكلام كان في العدل
فهو اسبق الى النفس من العدول فالعدل اصح بالبيان قال المحقق التفتازاني
لما جعل المتعدي له عائد الى المنهي عن اتباع الهوى كان المعنى على كراهة العدل
او ارادته العدول لكن لا خفاء في ان اتباعهم الهوى لم يكن لذلك الا بضرب من التاويل
فالاولى ان يجعل عائدا الى النهي وطلب الترك فيعكس اي انهاكم عن اتباع الهوى
ارادة تعدلكم او كراهية تعدولكم هذا اقول الاولى العكس بجعل ان تعدلوا علة الترك
دون طلبه اي اتركوا متابعة الهوى للعدل او كراهة العدول وفيه الغنا عن تقدير
الارادة قوله بمعنى ان وليتم قال المحقق التفتازاني عدل الى الماضي ليظهر الواو ويعلم انه
على هذه القراءة لحذف مرزوق وفي الاول لحذف متروق فيظهر الفرق قوله والكتاب
الاول القرآن يعني اللام في الكتاب الاول للعهد وفي الثاني للجنس الاستغراق وليس
للعهد اشارة الى التوراة فلا يرد ان الثاني ليس الجنس بل ما عدا القرآن قوله اي ومن يكفر
بشيء من ذلك قال المحقق التفتازاني لان الحكم المتعلق بالامور المتعاطفة بالواو
قد يرجع الى كل واحد وقد يرجع الى المجموع والتعويل على القرائن وهنا قد دلت

القرينة

القرينة على الاول لان الايمان بالكل واجب والكل ينتفي بانتفاء البعض ومثل هذا
ليس من جعل الواو بمعنى او في شيء فليتامل هذا ولا يخفى ان لا يحمل على الرجوع الى المجموع
مساغا لوصف الضلال بغاية البعد ويستفاد منه ان الكفر بأي بعض كان ضلال
متصف ببعد قوله عن المقصد بحيث لا يكاد يعود الى طريقه ويحتمل ان يراد ضلالا بعيدا
عن طريق المقصد وان يراد ضلالا لا بعيدا عن الوقوع قوله يعني اليهود آمنوا بموسى
ثم كفروا حين عبدوا العجل الخ فيه استدراك على الكشاف حيث قال قيل هم اليهود
آمنوا بالتوراة وموسى ثم كفروا بالانجيل وعيسى فانه لا يتضح بما ذكره تكرار الايمان
والكفر ولهذا قيل هم اليهود آمنوا بموسى ثم كفروا بعزير ثم آمنوا بداود ثم كفروا
بعيسى وبالجملة فيه اشكال قوي وهو ان الذين ازدادوا كفرا بمحمد لم يكن مؤمنين
بموسى ثم كافرين بعبادة العجل ثم مؤمنين بالعود ثم كافرين بعيسى مثلا بل هم اما
مؤمنون بموسى وغيره او كفار بكفرهم بعيسى والانجيل فالصحيح هو التوجيه الثاني
وهو ما رجحه الكشاف وقد جعلوا مضمون الآية استبعاد ايمان هؤلاء وح فائدته تنبيه
هؤلاء على انه يجب عليهم مزيد التكلف ليحصل الايمان وتحريض داعيهم الى الايمان
على مزيد السعي في ايمانهم وحفظهم بعد الايمان عن الارتداد ويمكن ان نقول والله اعلم ان
مضمون الآية ان الايمان مع انها هادم الكفر ودافع للعقاب عليه وموجب لمغفرة
والعمل الصالح وان كان موجبا لمغفرة السيئات لكن من عقب ايمانه بالكفر ومات
عليه لا يغفر الله شيئا من ذنوب الذي تقتضي الايمان والعمل الصالح مغفرته قوله
مثل لم يكن الله مريدا ليغفر لهم الظاهر ان اللام لام الجحود قوله ووضع بشر مكان انذر
تهكم بهم عدل عن عبارة الكشاف حيث قال وضع بشر مكان اخبر تهكما بهم لان
وضع بشر مكان اخبر لا يوجب التهكم بل التعبير عن الانذار بالتبشير يوجبه قوله
في محل النصب والرفع على الذم لما قال المحقق التفتازاني لوجود الفاصل ولا يركب
بين النعت والمنعوت بلا ضرورة فتامل ولا يمكن ان يقال ان النعت اذا لم يفد
تخصيصا ولا توضيحا فهو للمدح او للذم والقطع ابلغ فيهما قوله ايبتغون
عندهم العزة الاستفهام للتهكم او التعجب او الانكار بمعنى ما كان ينبغي وقوله فان
العزة بيان الوجه التهكم او التعجب او الانكار قوله القائم مقام فاعله او مفعوله اذا
سمعتم ويحتمل ان يجعل القائم مقام الفاعل عليكم ويكون ان مفسرة لان التنزيل
في معنى القول قوله اولئك الذين يتعاقدون الكافرين في القرآن من الاجابة كانوا
منافقين فان قلت فهم شملهم من غير سببية العقود معهم فما وجه ترتب الجزاء على
الشرط قلت المراد المجالسة في جهاد الكفرة قوله واذا ملغاة لتوسطها بين الاسم والخبر
فهو معتمد على ما قبله ولذا اعتمد على ما قبله انعزل عن العمل والانعزال عن العمل كما
يكون بان يدخل المضارع ولا يجعل بان لا يدخل المضارع قوله لانه كالمصدر في الوقوع

على القليل والكثير قوله وقرى ربما بالفتح على البناء لاضافته الى مبني في التسهيل ويجوز في ذلك
الاكثر بناء ما اضيف الى مبني من اسم ناقص الدلالة ما لم يثنيه تام الدلالة بهذا ومثل
ناقص الدلالة بمثل وغير ودون وبين وقصد لمشابهه بتمام الدلالة بتقابل التثنية والجمع والتصغير
واضرب به على مثل ما انكم تنطقون مبنيا بل جعل منصوبا على انه حال من المستتر في حق
في قوله تعالى انه لحق مثل ما انكم تنطقون قوله او صفة للمنافقين والكافرين لا للمنافقين في
بشر المنافقين لبعده ولا للمنافقين فقط ويشمل احدهما بيان الكشاف وكونه ذما لا ينتصب
على النصب كما يشعر به الكشاف قوله وانما سمي ظفر المسلمين فتحا وظفر الكافرين نصيبا حسنة فظهم
الاظهر انه سمي فتحا اشارة الى انه من دواخل فتح دار الاسلام بخلاف ما للكافرين فانه
لا فتح لهم في استيلائهم بل سينطفئ ما نالوا وقوله سريع الزوال ليس مبنيا على سرعة
زوال الدنيا بل المراد سريع الزوال في الدنيا قوله ولم يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا
اي صين الحكم وكذا ينقض ان يقال ولا يجعل الله الا انه عدل الى الماضي مبالغة في تحقيقه
وهو كناية عن استيلاء المسلمين وليس المقصود مجرد نفي استيلائهم قوله لانه لا ينبغي ان يكون اذا
عاد الى الايمان قبل مضي العدة اي لا ينبغي ان يكون السبيل اذا عاد الى الايمان قبل مضي العدة فيه
انه صين الكفر لا سبيل له ونفي السبيل بوقوع الفرقة وبعد وقوع الفرقة لا بد لحدوث العلقة
من موجب وهو غير ظاهر الا ان يجعل الرجوع الى الايمان رجوعا عن الفرقة لكنه مزيد اعتبار
لا بد له من دليل قوله سبح الكلام فيه يحتمل ان يكون ماضيا معروفا من التسبيح وان يكون ماضيا
مجهولا من السوق قوله وقيل المراد بالذكر الصلوة رجح التوجيه السابق رعاية للفظ ولان
فيه مزيد ذمهم والكشاف عكس الامر رعاية لان الكلام كان في الصلوة وما تقضى به
افضى وفي الكشاف انه يجوز ان يراد بالقلة العدم وترك القاضي وكان وجه تركه ما ذكره
المحقق التفتازاني اذ توجيه الاستثناء مشكل لكون لا ازن الاستثناء مشكل اذ معنى الكلام
ولا يذكرون الله الا ذكرا ملحقا بالعدم لانه لا ينفعهم هذا الذكر قوله اي يراءونهم غير ذاكرين
مذبذبين يريد غير داخل ذاكرين الله الا قليلا لكنه في عبارة الكشاف لا حاجة الى تقدير
المستثنى لانه بني على توجيه جعل القليل بمعنى العدم قوله والمعنى مرددا بين الايمان والكفر
جعل ذلك اشارة الى الايمان والكفر المفهوم من مضمون الكلام ويمكن ان يجعل اشارة الى الذكر
القليل اي مضطربين بين الذكر القليل الذكر لا تطمئن قلوبهم بذكر الله قوله لا منسوبين
الى المؤمنين ولا الى الكافرين جعل هؤلاء الاول اشارة الى المؤمنين والثاني الكافرين
والبعد الاول للتعظيم والثاني للتحقير وقد يستعمل الى النسبة او الصيرورة ولو قدر
الوصول لكان انسب بالاضطراب بين الفريقين قوله ونظيره قوله تعالى ومن لم يجعل
الله له نورا يعني المراد باضلال الله عدم هدايته لا انه يريد غير طريق الصواب قوله
فانه صنيع المنافقين وديدنهم فلا تتشبهوا بهم اراد بذلك جعل الاية مناسبة لسابقه
ولو جعل خطابا للمنافقين لكان اشد تناسبا قوله تحت من كل جهة قال المحقق التفتازاني

ولم يرض بكونه شرطه

تحت

٢٢٠

تحت مبتدا والجملة بعده صفة له ومن اذا حدث تا خبره على حذف المضاف اي حصل من اذا
حدث والاحسن ان يجعل تحت خبرا مقدما او مبتدا محذوف الخبر وحصل من اذا مفسرا
له اي في الواجب تحت اعلم ان من اذا حدث رواية الكشاف والقاضي ترك لفظ من وهو
الموافق لحديث اربع من كن فيه وهو حديث متفق عليه قوله بعضها فوق بعض قال
المحقق التفتازاني الانسب بعضها اسفل من بعض وما ذكره تفسير الدرج قوله والتحريك
اوجه لانه يجمع على ادراك عدل عن عبارة الكشاف والوجه التحريك لانه بعد وروده في
اللغة لا يكون خارجا عن الاعتبار غاية الامر ترجيح اللغة الاخرى لانه لا اجتماع فيه الى
الحكم بشذوذ جمعه وفيه بحث لان الادراك لا يوجب جعل السكون مرجوحا لانه يجوز
ان يكون من باب الاكتفاء بجمع احدى اللغتين قوله ولن تجد لهم نصيرا يخرجهم منه الاولى
ان يكون المراد ولن تجد لهم نصيرا في الدنيا ليكون الاية وعيدا لهم بانهم خسروا الاخرة
والدنيا قوله وانما يعاقب المصر بكفره لان فيه اي مرض الكفر لا يزول بعقاب الاخرة
نعم هذا الوجه متجه في عقاب المسلم العاصي فالوجه ان يقال الوعيد بالعقاب ليتقى نفسه
عن مرض الكفر والعقاب المخلد ليصدق وعيده قوله وانما قدم الشكر دفع لما يتوهم ان
الايمان متقدم على الشكر وجودا لان من لا يؤمن لا يكون شاكرا وجوابه ان الشكر المبهم متقدم
على الايمان وما هو مقتضى شكر المنعم المنعم ثم اعلى درجة الشاكر وحرضه عليه بقوله وكان
الله شاكرا بان الشكر ليس فضله بمجرد الانجاد عن العذاب بل هو من افعاله تعالى فالآتي به
متخلق بصفته ودعا الى الشكر المبين بوصفه تعالى يعني من صفاته انه شاكر عليم بمن
يشكره فكن شاكرا عليما لمن يشكره حتى يتم تخلقك بصفة الكريم فاحفظ هذه الدقيقة
فاني ارجو ان يكون من الملهمات لا من الوسواس فتم امره به ما انعم علي في تفسير
الجزء الخامس كيف اشكره على نعمه وانا العاجز الذليل فلا اثنى الا بكرمه قوله الا جهر
من ظلم بالدعاء على الظالم لا يخفى ان انه تعالى لا يحب الدعاء اكثر ايضا على غير الظالم
فتخصيص الجهر لا بد له من داع وكانه اشار اليه بقوله روي ان رجلا ضاف قوما وهو ان
الداعي الى ذكر الجهر انه الذي سبب النزول واشتكاهم بمعنى ذمهم شكوى واذى على ما
في القاموس ويمكن ان يجعل الجهر بمعنى الجاهر قوله فيكون الاستثناء منقطعا لعل الاولى
التقدير الا جهر من ظلم اي جهر الاجل من ظلم فيكون الا اضافة لادنى ملابسة ويتوافق القراءتان في
من حيث المعنى واما على ما ضره فلا بد من تخصيص نفي المحبة بالجهر بالسوء من القول
بما عدا جهر المظلوم ويمكن ان يقال جهر المظلوم ليس جهرا بالسوء من القول في التحقيق وان
كان جهرا به من حيث الظاهر والاطلاق والتقييد بالنظر الى التحقيق وبالنظر الى الظاهر
فلا يتنافيان ولا يبعد ان يجعل الاستثناء المنقطع بمعنى لكن الظالم يحب الجهر بالسوء
من القول فيكون بحسب المعنى لتوجيه الكشاف حيث قال ويجوز ان يكون من ظلم
مرفوعا كانه قيل لا يحب الله الجهر بالسوء الا الظالم على لغة من يقول ما جاءني زيد الا عمرو

يعني ما جاء في الآثر ومنه لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله انتهى ويكاد
يستفاد مما تخصيص نفي المحبة عن الجهر بالقول السوء انه يجب الجهر بالقول الحسن ومالذي
هو احسن من ذكر الله فالله يجب الجهر بذكره والله اعلم قوله او تعفوه سرا فسر
الاخفاء بالفعل سرا وعلى هذا لا بداء الفعل علانية والظ انه لا يكفي في الاخفاء الفعل
سرا بل لابد من الفعل سرا وعدم افشاء ذلك الفعل فالابداء هو الفعل علانية او الافشاء
بعد الفعل سرا قوله والتشبيب اريد به التوطئة قوله ولذلك رتب عليه قوله فان الله كان
عفوا قديرا فان قلت انه دليل على محبوبية العفو وليس مرتبا عليه قلت المراد ترتيب
ان الله كان عفوا قديرا ترتيب ما هو معلول له وهو نائب عنه اذ التقدير فالعفو احب
ان الله كان عفوا قديرا حذف المرتب واقيم عليه مقامه والاول والله اعلم ان يجعل ان
تبدوا خيرا بمعنى ان تظهروا خيرا في مقابلة الظلم او تخفوه تفعلوه خيرا سرا في مقابلته او تعفوا
عن سوء فهو الاحب من الانتقام لان الله كان عفوا للعاصي ولما كان احسانه تعالى
للعصاة حيث يعطيهم الحيوة والنعم في كمال الظهور لم يذكره فكانه قال فان الله
مبدي الخير ومخفيه للاسرار وعفوا قديرا قوله فانتم اولى بذلك لا خفاء في ان الاقتداء
بسنة الله اولى لكن في كوننا اولى بالعفو محل نظر لان الله تعالى اجل من التضرر بالعصيان
ونحن نتاذى بالظلم وكون المتاذى اولى بالعفو ممن لا يتاذى محل نظر ولا يبعد ان يقال
لا مشقة في الانتقام مع كمال القدرة ومع الضعف كمال الكلفة في الانتقام فنحن مع
ضعفنا اولى بالعفو من القدير قوله بعد ما رخص لهم في الانتقام اشار به الى ان الانتقام
رخصة وليس محبوبا والا فلا يكون العفو احب لان ترك المندوب لا يكون احب
وكان وجه ذلك ان المراد بنفي المحبة الكراهة فاستثناء الجهر افاد انه ليس بمكروه لا انه
محبوب وقد صرح بما اشار اليه المحقق التفتازاني حيث قال وكان المراد بكون الجهر
محبوبا انه غير مكروه بحيث يتناول المباح والافترك المحبوب بمعنى المندوب كيف
يكون احب وافضل هذا الكلام وفيه بحث لانه كثيرا ما يجعل الشرع بعض الاعمال احب
من البعض ولا خفاء في ان العمل بالاحب يوجب ترك المحبوب قوله تعالى ان الذين يكفرون
بالله ورسله هم الكافرون الواضحون الذين لا موهم لايمان منهم لخلوص كفرهم والكفر بالله
انكار الوحدانية او الشركة به وقوله ويريدون ان يفرقوا بين الله ورسله اشارة الى طائفة
اخرى خلطوا الكفر بما يوهم انه ايمان وكونه اشارة الى طائفة اخرى يحتاج الى جعل الواو
بمعنى او واليه اشار الكشاف في تفسير قوله ويقولون نؤمن ببعض ونكفر ببعض او
باعتبار الموصول واختاره العلامة التفتازاني وجعل حمل الواو بمعنى او مستغنى عنه لاجله
والتفريق بين الله ورسله بان يؤمنوا بالله ويكفروا برسله كما ذكره القاضي او
بان يؤمنوا برسله ويكفروا بالله للاشراك كما من النصارى بعيسى واشركوا بالله
وكانه خصه القاضي بالاول لعدم وجدانه والاولى اعتباره لان بيان حكم لا يتوقف

على وجوده

على وجوده بل ربما يبين لتحرز عنه الناس ولا يقعوا فيه وقوله ويريدون ان يتخذوا
بين ذلك سبيلا في شان المرتدين والقائلين والا فالطائفة الاولى يتخذون سبيل
الكفر الصرف قوله اذ الحق لا يختلف ان لا يتعدد وكذا الباطل فالنقيضان احدهما
باطل والآخر حق والايمان هو النقيض للكفر وهو الحق والكفر الباطل ولا واسطة
بين الحق والباطل قوله هم الكاملون في الكفر لا عبرة بايمانهم لا خفاء في ان قوله
اولئك هم الكافرون حقا لا يختص بالمرتدين والقائلين والايمان مخصوص لهما بمعنى
قوله بايمانهم بايمان فيما بينهم والمراد بالكفر الكامل الكفر الصرف الذي لا تشوبه شائبة ايمان
وكمال القسم الاول واضح وكمال القسمين الاخيرين يستفاد من التسوية بينهما وبين القسم الاول
وانما فسره به لظهور ان المقصود من الحكم عليهم بالكفر انه لا تفاوت بينهم في الكفر وقال
المحقق التفتازاني تفسيره بالكفر الكامل لتقييد الحكم اذ الكفر انما المطلق في شانهم ما فوقه
في المسند اليه وليصح الحصر هذا فان قلت هل بقي قسم آخر يخل بالحصر لو لم يعتبر الكمال
قلت نعم وهو المؤمن بالله ورسله الكافر ببعض احكام توجب الكفر وقيل استفيد الكمال
من الحصر المستفاد من تعريف الجزء وضمير الفصل قوله كفرا حقا اي يقينا محققا لم يرد ان
حقا بمعنى يقينا بل الحق بمعنى الثابت اي كفرا ثابتا كما صرح به الكشاف الا انه اراد بالثبوت
الثبوت في العلم الى اليقين فلذا فسره باليقين كما اشار اليه بقوله محققا ويمكن ان
يحمل الحق على الاعتقاد المطابق فانه احد معانيه فيكون قوله اي يقينا تغييرا له وقوله
محققا بيانا للمراد واشارة الى ان الحق بمعنى المفعول ليصح كونه صفة للكفر ولا خفاء في
ان كون المنصوب صفة لمصدر محذوف يجري في كل مصدر مؤكد لغيره بعد جملة فيه مشتق
نحو زيد قائم حقا وقام زيد حقا ولو جعلت مثل زيد انسان حقا في تاويل زيد كائن انسانا
لاطرد في الكل قوله تعالى واعتدنا للكافرين عذابا مهينا لم يقل واعتدنا لهم لئلا يفيد انهم
معذبون لكفرهم في وقت ما وان اسلموا فان قوله للكافرين يدل على ان العذاب مرتب
وصف الكفر فاذا انتفى انتفى قوله اضدادهم وتقابلوهم قدر جزاء ولم يجعل الخبر قوله
اولئك سوف يؤتيهم ليكون على وتيرة الآية السابقة والاولى تقديمهم المحمول ليكون
مفيد الحصر ويحتمل ان يكون مراده بقوله اضدادهم ومقابلوهم التنبيه على ان قوله الذين آمنوا
بالله ورسله مقابل الذين كفروا بالله ورسله ولقوله ويريدون ان يفرقوا بين الله
ورسله وقوله ولم يفرقوا بين احد منهم مقابل لقوله نؤمن ببعض ونكفر ببعض فلا يكون
المقصود تقدير الخبر قوله بتضعيف حسناتهم جعل قوله رحيما متعلقا بقوله سوف نؤتيهم
اجورهم والاظهر انه متعلق بقوله غفورا رحيما عليهم ايضا لان المغفرة كالرحمة من الاجور
من آثار الرحمة قوله فاتنا بكتاب من السماء جملة او لا يلايم الاحتمال الاول كون التنزيل
للتدريج والاحتمالات الباقية لا تدل عليها عبارة النظم والاستعمال انهم سألوا
كتابا تاما ووقوع ايمانهم بثبوته على كتاب تام سواء كان نزوله بتدريج او دفعة فكانهم

قالوا لا نؤمن بك حتى يتم كتابك قوله اى ان استكبرت ما سألوه منك فقد سألوا موسى اه
لا يخفى ان سؤال الاكبر فيما مضى لا يترتب على استكباره ثم قال الظاهر ان الفاء فقد سألوا
للسببية والتقدير لا تستكبر لانهم قد سألوا موسى اكبر من ذلك قوله وهذا السؤال
وان كان من آبائهم اسند اليهم لانهم كانوا آخذين بمذهبهم اى الهدى والهدية وبكسر
الطريقة والسيرة كذا فى القاموس وكون الاخذ بمذهب الفاعل الحقيقى من ملابساته مما
لم يذكر فى كتب المعانى لكنه اعتبره الكشاف ايضا فى هذا المقام وقد يسند فعل البعض الى
الكل بناء على كمال الاتحاد والموافقة بين الكل كقولهم بنو فلان قتلوا امرأ اى فيجوز ان
يكون بضمير سألوا جميع اهل الكتاب جعل فعل البعض للجميع ويمكن ان يكون المراد باهل
الكتاب ايضا الجميع فيكون اسناد يسألك اهل الكتاب كاسناد سألوا ويمكن ان
يكون المراد باهل الكتاب هذا النوع ويكون المراد بيان قبائح النوع فلا تكلف ولا تجوز لا
فى جانب الضمير ولا فى المرجع والله تعالى اعلم قوله اى ارناه نره جهرة او مجاهرين لا يخفى ان
تقديره نره بعيد عن الفهم والظاهر انه مصدر الارادة فى الحقيقة اما من لفظ ارنا اى عيانا
او من جز لفظه اى رؤية عيان وقوله او مجاهرين اشارة الى توجيه الحالية عن المفعول
الاول ولا يخفى انه يحتمل الحالية عن المفعول الثانى اى معاينا على صيغة المفعول واذا
الحال يجب ان يكون صاحبه كما بين فى محله فيتعين كونه حالا عن المفعول الثانى والله
تعالى اعلم بحقيقة الحال قوله نار جاءت من السماء فاهلكتهم يحتمل ان يكون النار عبارة
عن تجلى جعله دكا ورفع انانيتهم الحائلة بينهم وبين المشاهدة فشاهدوا ببركة الفناء
ما شاهدوا قوله والبينات المعجزات الظاهر ان المراد بالبينات الادلة الدالة على الوحدانية تعالى
ووحدته قوله تعالى فعفونا عن ذلك وآتينا موسى لا يخفى ان السلطان المبين كان قبل
العفو فان الامر بالقتل كان لان قبول القتل كان توبة لهم لكن الواو لا يقتضى الترتيب
والاظهر ان لا يجعل التسلط ذلك التسلط بل تسلطا بعد العفو حيث انقادوا ولم يتمكنوا
بعد ذلك من مخالفتهم قوله بسبب ميثاقهم ليقبلوه فى الكشاف ليخافوا فلا ينقضوه
وظاهر النظم مع القاضى فتامل قوله ويحتمل ان يراد على لسان موسى هذا ما ذهب اليه
الكشاف واعادة قلنا يشعر بالوجه الاول قوله على ذلك وهو قولهم سمعنا واطعنا
وكونه ميثاقا فى لو ضع الطعنا موضع نطيع وكونه غليظا لمبالغتهم فى الاطاعة حيث
نزلوها منزلة الواقع وفى الكشاف وقد اخذنا منهم الميثاق على ذلك وقولهم سمعنا
واطعنا ومعاهدتهم على ان يتموا عليه اى يستمروا عليه فاشار القاضى بقوله وهو
قولهم الى ان قولهم فى قول الكشاف وقولهم مرفوع معطوف على الميثاق وحركة قوله
ومعاهدتهم لان الاستمرار لا يصح فى دخول الباب سجدا ويخص بالنهى عن الاعتداء
ولو جعل المعاهدة على الاستمرار على السمع والطاعة مطلقا لا يتجه انه لا يصح فى دخول
الباب سجدا قوله وما مزيدة للتاكيد اى لتاكيد مضمون الكلام لا لتاكيد المفرد

كذا

كذا قاله المحقق التفتازانى مستفيدا من كلام الكشاف قوله والباء متعلقة بالفعل
المحذوف اقول يجوز ان يكون قوله فبما نقضهم ظرفا خبرا للمبتدأ اى فهم لنقضهم
ان بعد اخذ الميثاق الغليظ هم ملتبسون بهذه الاوصاف الذميمة قوله ويجوز ان
يتعلق بحرمنا عليهم طيبات فى الكشاف على ان قوله فبظلم من الذين هادوا بدل
من قوله فبما نقضهم وكانه تركه القاضى لما فيه ما ذكره المحقق التفتازانى ان الفاء
فى قوله فبظلم ح للتكرار للفاء فبما نقضهم عطفا على اخذنا منهم ميثاقا غليظا
ولو جعل للعطف على فبما نقضهم كما فى قولك بزيد فبحسنه او فبحسنه او ثم بحسنه
افضلت لم يحتج الى جعله بدلا ولا يخفى ان هذا الابدال بعيد اما لفظا فلطول
الفصل وكونه من ابدال الجار والمجرور فقط واما معنى فلدلالته على ان تحريم
بعض الطيبات مسبب عن مثل هذا الجرائم العظيمة فيترتب عليه هذا يعنى لو كان
مثل هذه الجرائم موجبا للتحريم لصار موجبا فى غيرهم ايضا ومعنى ابدال الجار والمجرور
فقط انه لا يكون الفاء داخلا فى البدل وهو بعيد قوله فيكون التحريم بسبب البعض عدل
عن عبارة الكشاف فلا يكون التحريم الا بسبب البعض لانه يتجه عليه ما ذكره المحقق
التفتازانى ان استفادة هذا الحصر مشكل لان التركيب ح من قبيل بزيد مررت
بعمرو وقد اتفقوا على انه لا يجوز فى مثله قصد التخصيص قوله فيكون من صلته
وقولهم وقوله مضاف اليه الصلة وكان الاولى من صلة قولهم بدون الواو فافهم
وقوله فلا يعمل فى جاره يفيد ان الجار معمول فالاولى فلا يتعلق به جاره وضمير جاره الى
المجرور لا الى قولهم قوله تعالى وقتلهم الانبياء بغير حق قيد القتل بغير حق مع ان قتل
النبى لا يكون الا بغير حق اشارة الى انه يكون القتل بحق ولو كان للنبى كالقصاص
وان لا يبالى منهم موجب قتلهم قوله اوعية للعلوم مقفلة كما تقفل اوعية النفايس
كيلا يصيبها ضرب فلا يدخل فيه ما يدعونا اليه لانه حفظ عنه علومنا قوله او فى اكنة
عن علومنا وتلك الاكنة مقفلة لئلا يصل الى قلوبنا ما يدعونا اليه فحفظت بالعلوم
عما يدعونا اليه ولا يصل ما يقول الا الى القلوب الخالية عن العلوم قوله تعالى
فلا يؤمنون الا قليلا كما يجب استثناء القليل من عدم الايمان المتفرع على الطبع على
قلوبهم يجب استثناء قليل من القلوب عن قلوبهم فكان المراد بل طبع الله على اكثرها
قوله او ايمانا قليلا ويمكن ان تزيد فلا يصدقون شيئا مما يدعونه اليه الا قليلا قوله
وهو معطوف على بكفرهم لانه من اسباب الطبع اى لان الكفر المطلق من اسباب الطبع
كالكفر بعيسى فعطف سبب على سبب وليس من عطف الشئ على نفسه وعلى تقدير
اتحاد الكفرين يجوز ان يكون المعطوف مجموع الكفر وغيره على الكفر فيكون التركيب
من قبيل قال الامام وجميع الناس قوله او على قوله فبما نقضهم كما استشكل على القاضى
على قوله فبما نقضهم فانه ذكر الكفر فيما سبق فيلزم التكرار اجاب بجوابين اشار الى

الاول بقوله ويجوز ان يعطف على مجموع هذا وما عطف عليه بكفرهم وما يتبعه على مجموع ما
قبله يعني النقض والكفر وقتل الانبياء بغير حق فكانه قال عوقبوا لضم القتل
والنقض بالكفر ولضم البهتان وبجزه الى الكفر والى الثاني بقوله ويكون بالنصب عطفا
على نعطف اي يجوز ان يكون تكرير ذكر الكفر ايذانا بتكرير كفرهم فيكون المذكور في
جانب المعطوف غير المذكور في جانب المعطوف عليه قوله او استهزاء فان الله بحدهم
او ايتنا فان الله يوصفه بالرسالة اشارة الى ان ذمهم بهذا القول لرسالته ولا
يستحق ذلك الذم من يقول ذلك في شان غير الرسول وانه يذكر عظم القبيح ما
سبوه به قوله وشبه مسند الى الجار والمجرور لا الى الضمير لان السابق هو عيسى وهو
مشبه به لا مشبه واذا كان المعنى وقع التشبيه لهم فالمراد اما جعل الشيء مثلا للغير
واليه الاشارة بقوله بين عيسى والمقتول واما جعل الامر مشتبها واليه الاشارة
بقوله او في الامر يعني القتل قوله قوله صلب الناسوت اه كانه تاويل لهذا البعض
رفعه الى السماء قوله ويجوز ان يفسر الشك بالجهل لان المقابل للعلم الجاهل
فيشتمل الجهل الظن لكن اطلاق الجهل على الظن والشك لم يوجد في المشهور اذ الجهل
في المشهور الجزم الغير المطابق وكون ا... تباع الظن استثناء متصلا لتاويله بالظن
المتبع قوله قتلا يقينا لا كما زعموا يعني القتل يقينا يثبت القتل شكوكا وثبوت القتل شكوكا
يقتضي ثبوت القتل مع الشك فيه فلذا فسر معناه ما علموه يقينا والاظهر انه يقينا
تاكيد لغيره كما علموه حقا ولا يظهر وجه لتركه مع انه مذكور في الكشاف قوله لا يغلب
على ما يريد لا وجه للفرق بين العزيز والحكيم في التفسير الاول بالغلبة العامة والثانية
بالحكمة الخاصة فكانه اشار الى التوجيهين المبنيين على عموم اللفظ وخصوص القصة
قوله جملة قسمية وقعت صفة لاحد يعني انها جملة خبرية مؤكدة بالقسمية الانشائية
فيصح وقوعها صفة بلا تاويل الخبرية والموصوف المقدر مبتدا مقدم الخبر قال المحقق
التفتازاني ولا يبعد ان يقدر الموصوف للظرف مبتدا فيكون ليؤمنن به في موضع الخبر
قوله بضم النون لان احد في معنى الجمع وان قدر جمع استغني من قوله لان احدا في معنى الجمع
الا انه بعنه على تقدير احد شيوع هذا التقدير في المستثنى منه واحدها ليس بمستثنى منه
بل المستثنى منه صفته اي صفة احد عن صفة الايمان به ولا يخفى ان هذه القراءة تؤيد جعل
الضميرين لعيسى وانه يحتمل ان يرجع الضمير الاول الى عدم كونه مقتولا او مصلوبا
قوله فبما ظلم اي ظلم عظيم والعظمة مستفادة من تنكير ظلم قوله يعني ما ذكره في قوله
وعلى الذين هادوا حرمنا ويحتمل والله اعلم ان يراد طيبات الجنة وبلايه واعتدنا
للكافرين عذابا اليما قوله والمقيمين الصلوة نصب على المدح وتقديره وامدح المقيمين
الصلوة ويكون جملة معترضة والواو اعتراضية واقول والله اعلم والاشبه انه
نصب على التوهم لان السابق مقام لكن المثقلة وضع موضعه لكن وارجوا اقرب

بانه المنوع كذا ذكره المحقق التفتازاني وفيه بحث لان شيوع هذا التقدير في المنوع هم

الى القبول وان تفردت به ولم يتنبه له الفحول قوله اي جعل يؤمنون الخبر لا وجه
لتقييد النصب بذلك الجعل فانه منصوب على المدح مطلقا والارادة الانبياء بالمقيمين
الصلوة ليس بجعل اقامة الصلوة ادائها بل بجعلها اقامة لها في ما بين الناس على
وجه الارض كانهم الذين اقاموها قوله قدم عليه الايمان بالانبياء والكتب وما
يصدقه الا العدم كون الايمان بالله واليوم الاخر مقصودا بالاية الا انهم كانوا
مؤمنين بهما والمقصود تحريضهم على ما ليس لهم من الايمان بالانبياء والكتب وما
يصدقه جميعا فانهم يؤمنون ببعض الانبياء دون بعض وببعض الكتب دون بعض
وفيه نظر لانهم لا يؤمنون بالله لقولهم نحن ابناء الله وبجعل عزير ابن الله وبجعل
عيسى ابن الله الى غير ذلك ولا يؤمنون باليوم الاخر لان لهم عقايد غير مطابقة
في حقه فالاولى ان التاخير للتعميم بعد التخصيص لان ذكر الايمان بالله واليوم
الاخر ذكر الايمان بتمامه لان ذكر اول الشيء واخره المحيطين بما بينهما في قوة ذكر الجميع
وقد سبق ذكره في اول البقرة في امنا بالله وباليوم الاخر قوله جواب لاهل الكتاب اقول
والله اعلم الانسب الاظهر انه تعليل لايمان الراسخين في العلم بما انزل الى محمد لان من نوع
العلم سيلزم معرفة ان الوحي اليه كالوحي الى ساير الانبياء وقوله تعالى واوحينا وقوله واتينا
وقوله رسلا في وجه وقوله وكلم الله موسى تكليما كلها في حيز التشبيه للوحي عليه عليه الصلوة
والسلام وكانه اشار اليه بقوله وقد فضل الله محمدا عليه بان اعطاه مثل ما اعطى كل واحد منهم
قوله اي من قبل هذه السورة او اليوم يشكل كونه قبل هذا اليوم صيغة الماضي فلم يبق مزيد
فائدة في قوله من قبل فالتوجيه الوجيه الاول وذلك ان يريد قبل هذا الكلام فيدخل
فيه ما قصه قبل هذا الكلام ايضا قوله نصب على المدح او باضمار ارسلنا او على الحال
اي من رسلا ورسلا وفيه انه لا وجه للفصل بينه وبين ذي الحال بقوله وكلم الله موسى
تكليما ولا يصح ان يكون حالا من موسى ايضا والا لكان معمولا لكلم وارسلنا معا فتامل
قوله وفيه تنبيه على ان بعثة الانبياء ضرورية لقصور الكل عن ادراك جزئيات
المصالح يريد ان لا احد يمكنه ادراك جميع الجزئيات تفصيلا لكثرتها وان الاكثر لا يمكنه
ادراك الكليات وفيه انه فليكن البعض بحيث يدرك اي جزئي يرد عليه كما يمكنه وضع
القاعدة هذا ويمكن ان يقال بعثة النبي ضرورية لاختلاف الاهواء فلا يقبل الاحكام الا
ممن ايده الله بالمعجزة قوله وكانه لما تعنتوا عليه بسؤال كتاب اه فيه ان تعنتهم لا يوهم
ان الله لا يشهد حتى يصح هذا الاستدراك الا ان يقال تعنتهم يوهم انه لا يثبت
دعواه وقوله لكن الله يشهد استدراك باعتبار تضمنه ثبوت دعواه ونحن نقول
والله اعلم لما شبه الايحاء اليه بالايحاء الى الانبياء اوهم التشبيه مزية الايحاء الى الغير لكونه
مشبها به فاستدرك عنه بان لا يحاء اليك مزية شهادة الله بما انزل اليك لان المنزل
اليك معجز شاهد على انه من عند الله ومزية شهادة الملائكة حيث يأتون لاعانتك

في القتال ظاهرين كما كان في غزوة بدر وهذا اولى مما في الكشاف ان شهادة الملائكة تعرف باظهار الله به بالكلام المعجز البريء من الكذب **قوله** والجار والمجرور على الاولين او مفعول مطلق على جميع الاحتمالات اي انزالا ملتبسا بعلمه **قوله** بنبوتك الاظهر بما انزل اليك **قوله** وفيه تنبيه على انهم يودون آه حيث سألوا علامة واضحة ظاهرة على كل احد حيث طلبوا كتابا منزلا من السماء جملة والله اثبت الدعوى بشهادة اعجاز القرآن وشهادة الملائكة والشهادتان انما يظهر بالتامل **قوله** والآية تدل على ان الكفار يعني على تقدير او الناس يصدقهم واما على الاول فالظلم بانكار النبوة هو الكفر **قوله** وقالدين حال مقدرة لان الدلالة الى الطريق ليس في حال الخلود بل في حال تقديره الخلود ويمكن ان يستغني عن جعله حالا مقدرة بان الهداية هنا هو الدلالة الموصلة الى جهنم او الدلالة الى طريق يوصل الى جهنم فهو حال عن المفعول باعتبار الايصال لا باعتبار الدلالة **قوله** فآمنوا خيرا لكم اي ايمانا خيرا وابتغوا امرا خيرا لكم جعله من قبيل انتهوا خيرا لكم في ان حذف المفعول به واجب فيه سماعا على ما صرح به ابن الحاجب في الكافية والظاهران المحذوف مطرد فالظاهر ان يقول او وائتوا امرا خيرا لكم والمفهوم من الكشاف انه يدخل تحت الضابطة بان يقال يجب حذف العامل الذي هو القصد او الايتاء بعد الامر الذي يدل على الحمل على آخر وقوله اي ايمانا خيرا لكم رد هذا التقدير بعدم جريانه في انتهوا امرا حسنا **قوله** ومنعه البصريون آه قال المحقق التفتازاني منعه البصريون لانهم لا يجوزون اضمار كان مع اسمها اقول الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير **قوله** يعني ان يكفروا فهو غني عنكم لا يتضرر آه ويحتمل ان يكون المراد وان تكفروا فقد كابرتم عقولكم فان لله ما في السموات والارض فكيف يتأدى الكفر مع ظهور الوحدانية بهذا الظهور وان يكون المراد فانتم وما في ايديكم مملوك له يفعل بكم ما يشاء **قوله** وهو يعم ما اشتملتا عليه وما تركبتا منه فيحمل في اطلاق واحد على ما يعم نظر **قوله** ولد لغير رشده على صيغة المرة وقد تكسر يقال ولد لرشده وهو ضد ولد لزنية كذا في القاموس **قوله** وقيل للنصارى خاصة وهو اوفق لقوله ولا تقولوا على الله الا الحق ووجه الموافقة لعموم الخطاب ان قولهم انه ولد لغير رشده يوجب افتراء على الله تعالى وهو ان الله كاذب في تنزيه امه وان الله خلقه من ماء غير الاب **قوله** يعني تنزيه عن الصاحبة والصاحبة قال المحقق التفتازاني الانقطاع في استثناء الا الحق اشبه لان التنزيه لا يكون مقولا عليه بل له وفيه لان معنى قال عليه افترى عليه والاظهر ان المعنى بقوله ولا تقولوا على الله الا الحق ليس مجرد تنزيه عن الصاحبة والولد بل يحتمل تنزيه عن الشريك ايضا وقوله وانما المسيح الآية تنزيه عن الولد والصاحبة وقوله ولا تقولوا تنزيه عن الشرك عطف على مفهوم وانما المسيح الآية فانه في قوة ولا تقولوا له ولد

لولد

له ولد وصاحبة وكان القاضي جعله عطفا على ولا تقولوا على الله الا الحق نظرا الى اللفظ والله الموفق **قوله** ويشهد له قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله فان قلت لا تشهد الآية على الالهة الثلثة بل على اثنين بشهادة من دون الله فان معناه متجاوزين الله في هذا الاخذ وانما يدل على الثلثة لو قيل اتخذوني وامي الهين مع الله قلت معنى التجاوز الله في الاخذ هذا الاخذ لا يؤخذ واحد من الالهين لان يؤخذ الها **قوله** فانه يكون لمن يعادله مثل حتى يكون كفوا له ويتطرق اليه فناء حتى يكون منه ولد في وقت الفناء ومبقيا لنوعه بعد فنائه **قوله** لا يماثله شيء من ذلك فيتخذه ولدا جعله تتمة لبيان نفي الولد ولعله نفي الشريك ايضا لانه لو كان له شريك لم يكن له جميع ما في السموات والارض بل كان منقسما وكذا كفى بالله وكيلا نفي للشريك ايضا فانه اذا كفى لم يحتج الى اله آخر بل لو كان له شريك لم يكن وكيلا لانه ربما يزاحمه في الوكالة شريكه **قوله** عطف على المسيح اذ في عطفه على ضمير يكون بعض انحراف عن الغرض اذ الغرض ان المسيح لا يستنكف ان يكون عبدا لله ولا الملائكة المقربون ان يكونوا عبادا لله وفي العطف على الضمير يصير المعنى لن يستنكف المسيح ان يكون هو ولا من فوقه موصوفين بالعبودية فلذلم يلتفت اليه مع ان افراد الفعل والعبد يقتضيه اذ مع العطف على المسيح يحتاج الى تقدير ولا الملائكة المقربون ان يكونوا عبيدا كما صرح به فان قلت يستغنى عن التقدير لو جعلت ان يكون بمعنى ان يكون كل واحد عبدا لله قلت فيه ايضا انحراف عن الغرض لترفه بادنى توجه فلذلم يلتفت اليه مع انه ذكره الكشاف ولم يتنبه للانحراف **قوله** وجوابه ان الآية للرد على عبدة المسيح والملائكة لا يخفى انه خلاف السوق وكذا الجواب الثاني واما الجواب الثالث فينافي ما هو المذهب من ان خواص البشر مطلقا افضل من خواص الملك والاظهر في الدفع الترقي بنفي استنكاف الملائكة لانهم اقرب من الاستنكاف لا لفضلهم على البشر بل لانهم لا يرون فيما بينهم عبادا بخلاف البشر فانهم في بني نوعهم كثرت العبودية وشاعت الرقية **قوله** تفصيل للمجازات العامة المدلول عليها من فحوى الكلام دفع لما يتوهم من عدم مطابقة المفصل للمجمل اذ المجمل لم يذكر فيه الا المستنكفون وتوجيه الجواب انه ليس تفصيلا للمذكور صريحا بل للمجمل المفهوم لان سيحشرهم جميعا يفيد في مقام الوعيد ان الحشر للجزاء يوم يجزى العباد فهو تفصيل لجزاء العباد لا لجزائهم والكشاف قدر في المجمل فيحشرهم والمؤمنين ورد لاقتضاء التفصيل ذلك اولان ذكر احد المتقابلين يوجب بذكر الآخر وقوله او لمجازاتهم اشارة الى جواب آخر وهو ان حشرهم لمجازاتهم والتفصيل لمجازاتهم لا لهم فان مجازاتهم بادخالهم الجحيم والتأسف الاليم قال المحقق التفتازاني لكن هذا الجواب ليس بمستقيم

لان دخول اما على الزيتين لا على قسمي الجزاء للمستنكفين والمستكبرين **قوله** وقيل البرهان الدين اه وعلى كل تقدير السوء هو عهد وهداية الله فانه لولاها لا ينفع حجي شيء من هذه الامور **قوله** ثواب قدره تخصيص الرحمة بالثواب عطف الفضل عليه وقوله تعالى يهديهم اليه في تقدير يهديهم مقربين اليه او متوجها اليهم اليه فهو حال من الفاعل او المفعول قال المحقق التفتازاني هو حال من صراطا مستقيما ثم قال ليس بقولنا يهديهم طريق الاسلام الى عبادته كبير معنى فالاوجه ان يجعل صراطا بدلا من اليه هذا وفيه انه بقولنا يهديهم طريق الاسلام موصلا الى عبادته معنى واضحا والاوجه كون صراطا مستقيما بدلا من الجار والمجرور **قوله** فقال اي كلالة فكيف اصنع في مالي ظنا انه لا وارث له ولم يتعلق حق احد في مرضه بماله وله ولاية التصرف فيه في مرض موته فتشاور انه في اي مصرف وضعه فرد عليه بان له وارثا **قوله** وليس له ولد صفة له او حال من المستكن استدراك على الكشاف حيث قال ومحل ليس له ولد الرفع على الصفة لا النصب على الحال وانما نفاه لان ذا الحال نكرة لا يصح تاخر الحال عنه وفيه بحث لان امرء هنا في موقع العموم كانه قيل ان امرء هلك اي امرء كان فلا حاجة الى تخصيص في وقوعه ذا الحال واما ما ذكره من انه حال من ضمير هلك فرده عليه المحقق التفتازاني بان قال واما ضمير هلك لكونه مفسرا غير مقصود ورعاية انه لا ضمير فيه لكنه يرد عليه ان مفسر الفعل يشتمل على ما كان يشتمل عليه الفعل الآية الى قوله تعالى وان احد من المشركين انه كيف استعمل استجارك على المفعول ولا يمكن انكاره كالحمرية **قوله** والواو في وله يحتمل الحال والعطف اما على الحال او على الصفة والدائر بين الحال والعطف **قوله** لانه جعل اخوها عصبة ان جعل الله اخاها عصبة في هذه الآية والاخت لام لها السدس مسوى بينهما وبين اخيها كما في مواريث ولان الاخت والاخ من الام قد سبق في بيان الكلالة في اول السورة والامام بلتفت اليه لان ما ذكره قرينة اقرب **قوله** والولد على ظاهره وليس مخصصا بالابن كما توهم الكشاف بناء على ان البنت لا يسقط الاخت انما يسقطها الابن لان الكلام في نفي النصب للاخت لا في اسقاطها ولو سلم ففي اسقاطها عن كونها صاحب فرض وايضا الكلام في الكلالة وهي من ليس له ولد اصلا ولا والد فمع فرض البنت لا يبقى كلالة **قوله** والآية كما لم يدل على سقوط الاخوة بغير الولد لم يدل على عدم سقوطهم دفع ما يتوهم من انه لم يعلم من الآية انه يسقط الاخوة بالاب وانما يعلم لو قيل ان لم يكن لها والد ولا ولد فاجاب بانه علم من السنة وكم من حكم ناط على السنة وفلاحظ الكتاب ولما قال لم يدل على عدم سقوطهم لانه لو دل النظم على عدم سقوطهم لعارض السنة الكتاب فينبغي ان يقال بنسخ الكتاب ويحتج الى اثبات تقدم الكتاب وفيه نظر لانه كما يعلم بالآية من تقييد الحكم بمجرد ان لم يكن لها ولد ان الاخت لا يسقط بالعم والام ينبغي ان يعلم انه لا يسقط بالاب فالجواب

المعتمد

للمعتمد ما اشار اليه بقوله وكذا مفهوم قوله الله يفتيكم في الكلالة فانه لما دل على الفتيا في الكلالة والكلالة ما لا يكون له ولد ولا اب علم ان المراد بقوله ان امرؤ هلك ليس له ولد ولا والد **قوله** الضمير لمن يرث بالاخوة وتثنيته محمولة على المعنى وفي الكشاف ان تثنيته باعتبار كون الخبر تثنية وكانه اشار بالعدول عما ذكره الى ما يقال من انه لا حاجة الى جعل التثنية باعتبار الخبر فان من يرث بالاخوة تثنية وجمع معنى ويمكن دفعه بانه بنى الكلام على مطابقة الخبر لان اعتبار مطابقة الخبر الذي هو مناط الفائدة اولى من اعتبار مطابقة المرجع صرح به ابن الحاجب في شرح المفصل **قوله** وفائدة الاخبار عنه بالتثنية التنبيه على ان الحكم باعتبار العدد اه يعني لا يعني فهم الاثنينية من ضمير التثنية عن الخبر لانه يفيد ما لا يفيده الضمير ويمكن دفعها ايضا بان تثنية الضمير لمجرد رعاية المطابقة لا لافادة الاثنينية ولا يحصل الحكم بها بدون جعلها خبرا **قوله** اصله وان كانوا اخوة واخوات فغلب المذكر والكتفي باخوه وبين بقوله رجالا ونساء لكن بقي من التفصيل رجلا واثنى واثنى ورجلين فاعتمد على الاعتبار قال المحقق التفتازاني شبهة الجمع بين الحقيقة والمجاز وارادة مع باب التغليب **قوله** ان يبين الله لكم ضلالكم فيه ان المبين صريحا هو الحق والضلال يعلم بالمقايسة فكان الظ يبين لكم الحق الا ان يقال بيان الحق واضح وبيان الضلال خفي فاحتاج الى التنبيه واشار بقوله وقيل الى ضعفه لان الحذف لا يخل بالنسبة الى حذف المضاف **قوله** كمن اشترى محررا قيل ان من اشترى من نوى تحريره وقيل معناه ضلهل سيره اجرا وانا اقول من اشتراه حال كونه محررا والاشتراء الشرعي المقارن محررا لاشتراء ذا رحم محرم فاشتراؤه مع العتق لا ينفك العتق عن الشراء

سورة المائدة مدنية وهي مائة وثلث وعشرون آية

بسم الله الرحمن الرحيم **قوله** الوفاء هو القيام بمقتضى العهد وكذلك الايفاء وفي الايفاء مبالغة ليس في الوفاء صرح به المحقق التفتازاني **قوله** قال الحطيئة في مدح بني انف الناقة وجعل هذا النبز لهم مع ما فيه من الشناعة مدحا عظيما حيث قال بعد هذا البيت قوم هم الانف والاذناب غيرهم ومن يسوي بانف الناقة الذنبا ولو قال بدل كادهم غيرهم لكان ابلغ والعناج بالمهملة والنون والجيم لكرام حبل يشد في اسفل الدلو ثم يشد الى العراقي ليكون عونا لها وللوذم فاذا انقطعت اوذام مسكها والعراقيان الخشبتان المعترضتان على الدلو كالصليب والاوذام هي السيور التي بين آذان الدلو واطراف العراقي والكرب الحبل الذي يشد في وسط العراقي ثم يثنى ويثلث ليكون هو الذي يلي الماء فلا يتعفن الحبل الكبير ويقال ملاء الدلو الى عقد الكرب لمن يبالغ في ما يلي من الامر كذا ذكره المحقق التفتازاني **قوله** بانا حملنا الامر على الوجوب والندب على القدر المشترك

المشترك بينهما

كما ذهب البعض او باستعمال المشترك في معنييه كما اختاره لان فيه مزيد الفائدة لكن فيه
تاويل اللفظ السابق بحفظ ظاهر اللاحق والمرجح عند العقلاء العكس لتطابق آخر التاويل
قبل الحاجة وكانه لهذا جعل الكشاف الوجه النظر ارادة تحليل الحلال اى اعتقاد حله والعمل
على دفعه وتحريم الحرام لان النظر انه مجمل تفصيله احلت لكم ثم المقابلة بين الوجه الاول والثاني
باعتبار تخصيص الاول بما لا مدخل لعقد العباد او تخصيصه بالواجب **قوله** واضافتها الى
الانعام للبيان المشهور في كتب النحو ان الاضافة للبيان فيما يكون المضاف اليه جنس
المضاف وغيره الجنس بما يكون بينه وبين المضاف عموم من وجه وجعلوا اضافة العام
المطلق الى خاصه بمعنى اللام وكلام الكشاف هنا يحتمل طبق ماذكره بتقييد ان تلك
الاضافة بمعنى من **قوله** ومعناه البهيمة من الانعام قال المحقق التفتازاني من هذه
بيانية بخلاف خاتم من فضة فان من فيها اما ابتدائية او تبعيضية هذا وفيه نظر لان
من فضة يصلح للبيان والمشهور ان المقدر في الاضافة هو من البيانية مطلقا وقال
ايضا قد اشترطوا في الاضافة بمعنى من كون المضاف اليه جنس المضاف وهنا الامر
بالعكس **قوله** وهي الازواج الثمانية في القاموس النعم وقد يسكن عينه الشاء والابل او
هو خاص بالابل جمعه انعام **قوله** واضافتها الى الانعام لملابسة الشبه والاضافة بتقدير
اللام او الاضافة للمبالغة في التشبيه فيكون من قبيل لجين الماء **قوله** الا محرم ما يتلى عليكم
لما كان المتلو هو اللفظ الدال على التحريم ولم يصح استثناء من بهيمة الانعام حذف مضافا
من ما يتلى عليكم اشار اليه بقوله الا محرم ما يتلى والاضافة اما بمعنى اللام كضروب زيد او
بمعنى في اى محرما في ما يتلى عليكم او من فاعل يتلى حتى يصير ما عبارة عن البهيمة اى ما يتلى
تحريم والاول حرمة وتقدير المحرم اخف من تقدير آية تحريم على ما في الكشاف ويحتمل
ان يكون المقصود من قول الكشاف ما يتلى آية تحريمه ومن قوله تحريمه اشارة الى ان
الاسناد مجازي كما ذكره المحقق التفتازاني انه لا يبعد جعل الاسناد مجازا فلا يحتاج الى
تقدير المضاف لكن هذا الاغناء لا يختص بالتوجيه الثاني لانه يحتمل ان يكون استثناء
ما يتلى على التجوز من اجراء حال المعنى على اللفظ على عكس التجوز الاول في الآية دلالة
على ان الاصل في بهيمة الانعام الحل والتحريم عارض حتى ان ما لم يرد فيه التحريم فهو حلال
قوله حال من الضمير في لكم تقييد الاحلال بحال عدم اعتقاد حل الصيد عزيز فلذا جعل
الكشاف عبارة عن الامتناع عن الصيد وقال كانه قيل احللنا لكم بعض الانعام في
حال امتناعكم عن الصيد وانتم محرمون لكن هذا التقييد انما يصح لو جعل بهيمة الانعام
عبارة عن الصيود المشبهة بالانعام اما لو جعلت عبارة عن الانعام فلا معنى لتقييد
احلالها بحال الامتناع عن الصيد في حال الاحرام بها وتكلف المحقق التفتازاني لدفعه
بانه يصح ان يراد بالانعام ما يشمل الوحشي مجازا وتغليبا او دلالة فيصير المعنى احلت
جميع ذلك في حال الامتناع اذ مع عدم الامتناع يحرم البعض هذا مما يشعر به كلام

من تخصيص الاستثناء بكونه تعسفا غفلة وكان وجه التعسف في الاستثناء عنده ان
الاستثناء بالغير في القرآن غير مألوف والاقرب ان يكون فاعل غير محلي الصيد الشاء
ويكون الجمع للتعظيم فكانه قيل احللنا لكم بهيمة الانعام غير محلي الصيد وانتم حرم وما
قال التفتازاني ان فيه بعدا من جهة ايراد حالين متداخلين مع حذف صاحبيهما اذ لابد
لقوله وانتم حرم ايضا من صاحب محذوف وهو لكم اى غير محلين لكم وانتم حرم فيه انه يصح
وانتم حرم حالا من فاعل محلي الصيد ولا حاجة الى جعل ذي الحال ضميرا مخاطبا مقدرا لانه يكفي
للجملة الحالية الواو ولا يجب الضمير **قوله** ان الله يحكم ما يريد من تحليل وتحريم لو جعل ما يريد اعم
من ذلك لكان ابلغ في وجوب قبول احكامه ولذا صرح الكشاف بعمومه ولما كان تحريم
الصيد للمحرم مما يظهر مصلحته عقبه به تنبيها على انه ليس لاحد ان لا يقبل احكام الا بعد معرفة
نفعها بل ينبغي ان ينقاد لانه يحكم ما يريد **قوله** وهي اسم ما اشعر صرح بذلك الاسم دفعا
لما يوهم الاشتقاق ولم الوصفية من كونها صفة والدليل على انها اسم عدم الوصف
بها وعدم اعمالها كذا ذكره المحقق التفتازاني **قوله** ولا الشهر الحرام بالقتال فيه او بالنسي
عدل عن تفسير شهر الحرام بشهر الحج على ما فسره به الكشاف لانه لا اختصاص له
بشهر الحج اذ منه المحرم ورجب وليس من شهر الحج ومن شهر الحج شوال وليس بالشهر
الحرام فتفسيره بشهر الحج يقتضي مزيد تكلف ولا داعي له الا مزيد مناسبته بما قبله وما بعده
وانما ذكر الهدي مع انه من الشعائر على ما ورد التعقيب تخصيصا بعد التعميم لان منع التحليل
فيه اهم لان فيه ضمان صح الفقراء بخلاف باقي الشعائر ولانه اقرب بان نفع الناس
لان فيه اخذ مال يعسر على ارباب الطمع تركه كما قال المحقق التفتازاني انه لا وجه لجعله
تخصيصا بعد التعميم لانه لا فضل له على باقي الشعائر ليس بشيء **قوله** حدة السنام وحدته
على وزن الفصيل والعقلة قطعة كشوة تحت السنام والجمل كذا في القاموس **قوله**
او لحاء شجر هو كسا قشر الشجر كذا في القاموس فالاول اولى **قوله** ونظيره قوله ولا
يبدين زينتهن نهي من ابداء الزينة مبالغة في النهي عن ابداء مواقعها **قوله** وليست صفة له
فيه ان نفي كونه صفة لا يتعين لا يوجب تعين كونه حالا لان ايتين ايضا صفة لمقدر
ولهذا فسره الكشاف بقوم ما قاصدين فليكن يبتغون ايضا صفة ذلك الموصوف
المحذوف ورجح المحقق التفتازاني ما يتبادر من كلام الكشاف من كونه صفة ولا يمكن
دفعه بان يكون صفة لموصوف مقدر يوجب ان لا يوجد صفة موصوفة حتى يمنع عمله
اذ ما يفرض صفته يجوز ان يكون صفة لموصوفها المقدر لان قولنا زيد الضارب الفاضل
يتعين فيه الفاضل لكونه صفة للضارب اذ ليس له موصوف مقدر بل دفعه بان الجملة
لا يكون صفة لموصوف مقدر لا يكون بعضا مما قبله من المجرور بمن او في الا نادرا فلا
يمكن هنا ان يكون صفة لمقدر ولا يرد ما ذكره المحقق التفتازاني من انه اذا كفى للعمل
تقدير للموصوف كان اشتراط الاعتماد لغوا لان اشتراط الاعتماد بيان ان الاعتماد على

العاقب يكفي سواء كان موصوفا او ذا حال او مبتدا قوله والمعتاد ان اسم الفاعل الموصوف
لا يعمل قيده المحقق التفتازاني بقوله في السعة قوله وقيل معناه يبتغون من الله رزقا
بالتجارة ورضوانا بزعمهم اذ لا رضوان في الواقع للكفار ولكن ان نجعل فضلا ايضا بزعمهم
بان نحمله على الاثابة الا انه لما صح حمله على ما هو في نفس الامر لم نحمله على ما هو في الزعم ويرد
على التوجيه السابق انه اذا كان امين البيت الحرام المسلمين فتعرضهم حرام سواء كانوا
امين البيت الحرام اولا فلا وجه لتخصيصهم بالنهي عن الاحلال قوله اذ روي ان الاية
نزلت عام القضية اي عام قضاء العمرة اذ العبرة لعموم اللفظ فالظاهر ان المراد النهي عن احلال
كل من ام البيت الحرام فيكون الامر بقتل المشركين حيث وجدوا مخصصا للمشركين عن هذه
الاية لانه يقتضي جواز التعرض حين اموا البيت واية ان المشركين نجس مخصصهم عن
هذه الاية باعتبار المنع عن البيت الحرام ففي الاية تخصيص لا نسخ وانما سماه الكشاف
نسخا لان التخصيص بالمتاخر الغير المقارن يسمى نسخا عند الحنفية لكنه ليس مصطلح
الشافعية فقوله فالاية منسوخة لا يلايم مذهبه الا ان يجعل الاية مخصوصة بالمشركين وهو
خلاف عموم اللفظ قوله ولا يلزم من ارادة الاباحة عطفا يعني يعني في مقام تحليل المحرم دلالة
على الاباحة معنى بان يكون الاباحة معناه الحقيقي وكان الاباحة انما يعاد بصيغة الامر مبالغة
في صحة فعل المباح حتى كانه واجب ازالة الكراهة فعله الناشية من حرمته ويمكن ان
يكون صيغة الامر في الاباحة على حقيقته اعني الوجوب ويكون لايجاب اعتقاد الحل فيكون
التجوز في المادة كانه قيل اعتقدوا حل الصيد والله اعلم قوله لا يحملنكم ولا يكسبنكم اشار
بقوله لا يحملنكم على حقيقة الكسب المنهي عنها فان كسب العداوة الاعتداء هو
حمله على الاعتداء قوله ومن قرا يجرمنكم بضم الياء جعله منقولا من المتعدي الى مفعول
بالهمزة الى مفعولين لا احتياج في التعدي الى المفعل بجيء المجرد متعديا الى المفعولين
فالاظهر انه نقله من المتعدي الى المفعولين وفائدة المفعل المبالغة كما في وفي واوفى
قوله وقرا ابو عمرو وابن كثير بكسر الهمزة على انه شرط معترض اورد عليه انه لا صد
بعد فتح مكة واجيب بانه للتوبيخ على ان الصد السابق على فتح مكة مما لا يصح ان
يكون وقوعه الا على سبيل الفرض او التقدير ان كانوا صدوكم ولا يخفى ما فيه من التكلف
والظاهر انه على ظاهره واشارة الى انه لا ينبغي ان يجرمنكم شنآن قوم ان صدوكم بعد ظهور
الاسلام وقوته ويعلم منه النهي عن ذلك باعتبار الصد السابق بطريق الاولى قوله
على العفو والاغضاء اشارة الى حمل البر على العفو كما يقتضيه مزيد مناسبة المقام وقوله
متابعة الامر ومجانبة الهوى اشارة الى حمله على العموم الذي هو حقيقة اللفظ فيدخل
فيه ما يقتضيه المقام وصرح بالاحتمالين الكشاف على هذا الترتيب فالاولى او متابعة
الامر واكتفي في تفسيره ولا تعاونوا على الاثم والعدوان بالتشفي والانتقام اعتمادا على
فهم احتمال العموم من التفسير بالعموم في مقابله قوله التي ترددت من علو الى سفل

لا حاجة

لا حاجة الى قوله او في بئر لانه داخل في التي ترددت من علو وعبارة الكشاف التي
ترددت من جبل او في بئر قوله وفيه حياة مستقرة من ذلك المذكور من الامور يعني
المنخنقة والموقوذة والمتردية والنطيحة وما اكل السبع وذلك اشارة الى ان
المستثنى منه مجموع الامر وقوله وقيل مذكور في سياقته وبالجملة ينبغي ان لا يكون
شيء من المذكورات اسماء لما مات كما يدل عليه قوله فما تت في بيان كل واحد والا
لم يصح الاستثناء والمراد بالحياة المستقرة ان يضطرب بعد الذبح لا وقت الذبح
فانه لا يجب كذا ذكره المحقق التفتازاني قوله وقيل هو استقسام الجزور
فليس طلب معرفة ما قسم لهم بل طلب معرفة كيفية قسمة الجزور ولذا ذكر التفسير
المذكور عقيب المعنى الاول وانما يعتبر المعنى الثاني لانه لا فساد فيه ويمكن ان
يجعل على الثاني ايضا طلب معرفة ما قسم لهم لان معتقدهم ان ما حكم به الازلام
فهو واجب عليهم فهو الذي قسم لهم او وجب عليهم قوله او الى تناول ما حرم عليهم
عطف على قوله الى الاستقسام ولم يدخل فيه الاستقسام وغيره مما ذكر من المحرمات
قوله لانه دخول في علم الغيب اه وجهه انه مخالفة لدين الله لا تبيين في الدين المعنى
والواجب والمندوب والمباح فاثبات شيء جعله الدين مباحا وواجب جعله الدين
غير واجب وبناء معرفة الوجوب والنهي على هذا الامر وقد بناه الشرع على الوحي
مخالفة الدين قوله اراد الحاضر وما يتصل به من الازمنة الاتية في الكشاف معنا
الازمنة الاتية والماضية قوله وقيل اريد يوم نزولها لعله اراد يوم نزولها وما
يتصل به من الازمنة الاتية لو اريد حدوث الياس فلا حاجة الى اعتبار ما يتصل به
قوله فلا تخشوهم متفرع على يأسهم ووجه التفريع ان ياسهم من عند الله
قوله بالهداية والتوفيق الاظهر ان المراد بكمال الدين واتمام نعمة الاسلام انه تم
بتحقق ركنه الخامس الذي هو الحج حيث فتح مكة وحج المسلمون او اتمام نزول الوحي
حيث انتهى النزول وسد باب نسخ الحكم قوله اخترته لكم دينا اشار الى ان رضيت
بمعنى اخترت ودينا تمييزا من لكم كانه قيل اخترت لدينكم الاسلام قال المحقق التفتازاني
يقال اخترته مباحا لكن لم نجد في كتب اللغة الرضى بمعنى الاختيار قوله لا يؤاخذه باكله
اشارة الى تقدير الجزاء او الى جعل فان الله غفور رحيم جزاء يجعله كناية عن عدم المؤاخذة
باكله قوله لما تضمن السؤال معنى القول جعل ماذا احل لكم مفعول القول المبهم معنى
يسالونك ويحتمل جعله جعله حالا اي يسالونك قائلين جواب ماذا احل لكم قوله كانهم
لما تلى لهم ما حرم عليهم سالوا عما احل لهم هذا بعيد لانه لما بين المحرمات علم ان ما سواه
حلال فلا داعي الى السؤال فالاوجه ان السؤال عما احل لهم من الامور الغير المحرمة فانه
ما كان هو غير الاكل اولا ما كان له فقال الله مجيبا احل لكم الطيبات ان ما كسبتم بوجه
شرعي خال عن الربوا والظلم وصيد ما علمتم وطعام الذين اوتوا الكتاب هذا

والله اعلم بالصواب قوله عطف على الطيبات ان جعل ما موصولة لا يتعين العطف على الطيبات على هذا التقدير بل يصح ان يكون مبتدا خبره فكلوا قوله وجملة شرطية ان جعلت شرطا من غير تقدير مضاف بنه عليه بترك التقدير اذ لو قدر المضاف يبقى الخبر خاليا عن ضمير المبتدا ويحتاج الى تكلف ان ما اسكن من وضع الظ موضع الضمير وبهذا ظهر ضعف ما ذكره المحقق التفتازاني انه لا حاجة على هذا التقدير الى حذف المضاف وان نقل عن المص يريد صاحب الكشاف انه قال تقدير المضاف لا يبطل كون ما شرطية لان المضاف الى الاسم الحامل معنى الشرط في حكم المضاف اليه فتقول غلام من يضرب اضرب كما تقول من يضرب اضرب قوله لقوله صلى الله عليه وسلم اللهم سلط عليه كلبا من كلابك قاله في حق عتبة بن ابي لهب حين غاظه وقد اكله الاسد وفي الطيبي الحديث موضوع قوله تعالى اليوم احل لكم الطيبات لم يذكروا وجها لتكراره وتقييده باليوم ولعل التكرار ليجمع معه ما في ما احل لينضبط الكل بسهولة ويظهر دخول صيد ما علمتم في الطيبات وتقييده باليوم للتصريح بان احلال هذا الامر في يوم اكمال الدين وانه لا يعقبه نسخ قوله وقيل المراد باتيانها التزامها هذا هو الجواب الراجح وتوجيه الجواب الاول ان التقييد لنفي الحل عند عدم الشرط لان المفهوم المخالف انما يعتبر اذا لم يكن للتقييد فائدة اخرى وههنا الفائدة المذكورة قوله غير مسافحين مجاهرين بالزنا حمل السفاح على الجهر بالزنا والسفاح الزنا مطلقا قوله ولا متخذي اخدان على الاسرار بالزنا والاولى حمل الاول على المنع عن الزنا وحمل الثاني على المنع عما يقتضي به من المخالطة والمصادقة قوله يريد بالايمان شرايع الاسلام لان الكفر انما يكون بالمؤمن به لا بالايمان ويمكن ان يراد بالكفر بالايمان الكفر بمطابقة للواقع والامتناع عن مقتضاه فيكون باقيا على معناه وكما يحبط العمل بالكفر يحبط بنفس الايمان ايضا ولا يثاب به فكانه اريد بالعمل ما يشمله تغليبا قوله والتنبيه على ان من اراد العبادة آه وتنبيها على ان مريد الصلوة في حكم القائم بها لانه يثاب بارادته كما يثاب بالقيام اليها قوله لان التوجه الى الشيء والقيام اليه قصد له اي يستلزم القصد ولا يخفى انه يكفي في التعبير عن القصد بالقيام ان القيام يستلزم القصد ولا مدخل لكون التوجه مستلزما له في التعبير بالقيام عن القصد الا ان يقال اراد تاكيد استلزام القيام للقصد بان القيام لا ينفك عن التوجه المستلزم للقصد قوله فقال عمدا فعلته اي بيانا للجواز ويعلم من هذا ان تجديد الوضوء للصلوة سنة مؤكدة قوله فيقيد مطلق اريد به التقييد يعني يا ايها الذين آمنوا مطلق اريد به المؤمنون المحدثون او الغسل مطلق غير مقيد بحال واريد التقييد بحال الحدث وقوله والمعنى اذا قمتم الى الصلوة محدثين ظاهر في الثاني والعبارة ظاهرة في الاول والمعنى يا ايها الذين المؤمنون المحدثون ولا يرد عليه ما قيل انه لا دلالة في اللفظ على عموم الاحوال حتى يخص بالبعض كما يرد على من قال خص ببعض الاحوال

مع عموم الخطاب على انه يقال لولا دلالة العبارة على عموم الاحوال لم يبق الاشكال اذ لا خفاء في وجوب الوضوء على كل مؤمن في حال من الاحوال ولعل تقدير الشرط اولى من تقدير الحال بان يقدر اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق وامسحوا برؤسكم وارجلكم الى الكعبين ان كنتم محدثين لانه يلايم كل الملايمة عطف وان كنتم جنبا فاطهروا عليه قوله وقيل الامر فيه للندب اورد عليه انه يلزم ان يكون وضوء المحدث مندوبا ولا يكون متمسك العلماء بوجوب الوضوء بالاية صحيحا واحتمال ان يكون الامر للوجوب بالنسبة الى المحدث وللندب بالقياس الى غير المحدث مما لا يلتفت اليه لامتناع استعمال اللفظين في المعنيين معا قوله وهو ضعيف كقوله صلى الله عليه وسلم لعدم ظهور ناسخ من الكتاب والسنة المتواترة ولاطباق الجمهور على انه لم ينسخ من المائدة شيء قوله ولم يبح بمعنى التجديد ولا لذكره مزيد فائدة الظ ان فاعل لم يبح مزيد فائدة فاذا كان الى بمعنى مع لم يكن بمعنى التجديد الا ان لا يكون بمعنى التجديد مزيد فائدة فيجب ان يجعل فاعل لم يبح ضميرا راجعا الى الى اي لم يبح الى بمعنى التجديد ويكون ولا لذكره مزيد فائدة لعطف مزيد فائدة على الضمير وعطف لذكره على قوله بمعنى التجديد فيكون من عطف شيئين على معمول عامل واحد وهذا كثير متفق الصحة ولا يخفى انه اذا كان الى بمعنى مع يجب ان يراد باليد بعض اليد فكانه قيل واغسلوا بعض ايديكم مع المرفق فيذكر مع المرفق يتعين المغسول بتمامه ويثبت مزيد فائدة على انه اخص من المغسول فكثيرا ما يغفل عنه فيفنا بسبب التاكيد قوله وانما يعلم من خارج ولم يكن في الآية ولا يرد انه كيف يصح ان لا يكون في الكلام البليغ ما يتعين به الدخول او الخروج لان القرينة يجوز ان يكون حين النزول خارج الآية والقرينة ههنا القرينة في الآية على ان المقصود من الغاية اذا كان مجرد افادة عدم التجاوز لا يجب اقامة قرينة الدخول او الخروج قوله فحكم بدخولها احتياطا وحكم بخروجها اخذا بالمتيقن في الايجاب قوله والا لم يكن غاية فيه بحث لان الغاية ربما يعتبر آخر الحد كما يعتبر اول الحد قوله لقوله فنظرة الى ميسرة لا يصلح دليلا لقوله والا لم يكن غاية بل هو دليل لافادة الغاية قوله لكن لما لم يتميز الغاية ههنا عن ذي الغاية لانه داخل في اليد فيحتمل ان يكون الغاية اول المرفق ويحتمل ان يكون آخره قوله الباء مزيدة [illegible] مزيدة وكانه لم يثبت عنده الفرق بين مسحت المنديل ومسحت بالمنديل ولا بد له من بيان فارق بينه وبين اغسلوا وجوهكم حتى يظهر ايجاب اغسلوا غسل تمام الوجه وعدم ايجاب وامسحوا برؤسكم مسح تمام الراس قوله وذلك لا يقتضي الاستيعاب بل يعم الاستيعاب والتبعيض اي بعض كان قايما وقد يكون من الواجب فمعنى الاختلاف في قدر الواجب الاختلاف في قدر لا يتادى بدونه الواجب الا انه لا يكون ما يشتمل عليه فرد الواجب قوله فاوجب الشافعي اقل ما يقع عليه الاسم اخذا باليقين اذ الكل محتمل والبعض

اى بعض كان متيقن فالمتيقن فى انه لابد منه هو الاقل وانما اخذ فى الايجاب بالتيقن
لان الوجوب والندب لايثبتان بالشك ولذا لاينفع فى اثباتهما الاحاديث الضعيفة
فحمل هذا الحكم بالوجوب للاحتياط محل نظر قوله وهو قريب من الربع فعلى هذا
ايجاب الربع ايضا للاحتياط قوله نصبه نافع وابن عامر وحفص ويعقوب عطفا
على وجوهكم اذ فى العطف على محل رؤسكم الباس وفيه ان الفصل بين المعطوف
والمعطوف عليه بالاجنبى يبعد العطف على وجوهكم ويعين العطف على المحل مع
تاييد قراءة ذلك الا ان يعارض ذلك بشيوع السنة المانعة عن المسح المشتملة
على الوعيد على ترك الغسل وفيه نظر وانما قال وقول اكثر الائمة لانه قال بعضهم بالمسح
على ما فى الكشاف وقال بعضهم يثبت المسح بالكتاب والغسل بالسنة قوله كقوله
عذاب يوم اليم هذا اذا لم يكن اسناد الاليم الى الظرف تجوزا وكذا فى جحر ضب خرب قوله
وفائدته التنبيه على انه ينبغى ان يقتصد فى صب الماء ولم ينبه فى غيره الا انه ليس غسله لصب
بخلافه ففيه مظنة الاسراف وقد اجرى هذه النكتة صاحب الكتاب فى العطف على
رؤسكم وجعله تحت المسح لا فى جر الجواب اذ الاستفادة بجر الجوار لكونه فى صورة
العطف ضعيف جدا بخلاف جعله فى تحت المسح اذ فى التعبير عن الغسل بالمسح افادة
جلية لان هذا الغسل ينبغى ان يكون بمنزلة المسح فى تقليل الماء وكانه عدل عن توجيهه
او اول توجيهه بهذا وحمل قوله وعطفت على الممسوح على العطف صورة بجر الجوار كما
اوله غيره هربا عما يلزمه من الجمع بين الحقيقة والمجاز حيث يراد بالمسح حقيقته للرؤس
والغسل الضعيف للارجل حتى اوله بعض آخر بانه اراد بالعطف على الممسوح العطف صورة
والا فحقيقة العطف عطف الجملة على الجملة لوجوب تقدير امسحوا بمعنى الغسل
لئلا يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز فلزمه مع بعده استفادة التنبيه ايضا انه يلزم
الجر باضمار وهو ضعيف ولو حمل التعبير عن الغسل بالمسح على التغليب لم يرد الا
شكال لان التغليب مما لا ينكر ولو لم يكن له بد من ذلك الجمع فلا بد من ان يقال الجمع
مغتفر مع التغليب قوله وفى الفصل بينه وبين اخويه ايماء على وجوب الترتيب تعلق
على بالايماء لتضمنه الدلالة لو كان القصد من ادخال الارجل تحت المسح ذلك
التنبيه المذكور لكان الايماء فى نهاية الخفاء قوله ولعل تكريره ليتصل الكلام فى بيان
انواع الطهارات اى تكرير الغسل والتيمم ويعلم منه ان الغسل يغنى الصلوة عن الوضوء
ويحتمل ان يكون التكرير لهذا وان يكون لئلا يتوهم نسخ ما سبق به لان السورة
آخر ما انزل فلو لم نذكر لتوهم انه يكفى الوضوء للجنب ولا يجوز له التيمم قوله وهو
ضعيف لان لا يقدر بعد المزيدة وكانه اخذه من عبارة الكافية حيث قال يقدر
ان بعد لام كى ولام الجحود لكن صرح فى الرضى والكشاف بالتقدير فى امثاله
مع كونها زائدة وقال فى التسهيل يظهر ان ويضمر بعد لام الجر الغير الجحودية والمظهرة

بالفتح اجود من الكسر وهو الاداوة كذا فى الصحاح والاحسن ان يجعل مكفرة اسم
آلة ويحتمل اسم الفاعل من التكفير قوله والآية مشتملة على سبعة امور بل ثمانية
ثامنها الشكر الذى هو قوله او فعل وغير المستوعب مثنى مرتين وذلك لا يوجب
زيادة على السبعة لكن لا يخفى انه يمكن ان يجعل محل غير المستوعب ثامنا هو مثنى
والمثنيات لم يقع على وتيرة واحدة اذ الغسل والمسح افراد غير المستوعب وكذا
المحدود وغير المحدود والبواقى افراد المنقسم ويمكن ان تقول وغير المحدود وجه
راس والمحدود يد ورجل والنهاية كعب ومرفق وكل منهما اثنان فارتقعت
المثنيات الى اثنى عشر قوله واذكروا نعمة الله عليكم بالاسلام يحتمل مطلق النعمة
وجعل ميثاقه تخصيصا بعد التعميم لمكان ذكرها او بارادة الاسلام ويكون قوله
اذ قلتم سمعنا واطعنا احترازا عن اسلام المنافقين قوله والمنشط والمكره
اى النشاط والكراهة قوله وميثاق ليلة العقبة قال ابن الجوزى كانت هذه
المبايعة فى العقبة الثانية من سنة ثلث عشرة من النبوة واما عقبة الاولى
ففى سنة احدى عشرة قال عبادة ابن الصامت فبايعناه فيها على النساء يعنى ورد
فى سورة الممتحنة وبيعة الرضوان ما اشير اليه بقوله لقد رضى الله عن المؤمنين
اذ يبايعونك تحت الشجرة قوله اى بخفياتها فيجازيكم عليها فضلا عن جلباب
اعمالكم فضلا يقع بعد النفى لفظا او معنى فايقاعه ههنا يحوج الى جعل عليم بمعنى
لا يجهل خفيات الامور ويمكن ان يكون تخصيص خفيات الامور بالذكر تنبيها على
ان لها شانا فيما بين الاعمال فليجتهد فى اصلاح الاعمال ولكن ان تريد بذات الصدور جميع
الاعمال ووجه التعبير ان العمل انما يعتد به اذا كان ذا صدور ممتويا على صدق
النية وكمال الاخلاص قوله واذا كان هذا للعدل مع الكفار وكذا اذا كان هذا
للجور مع الكفار فما ظنك بالجور مع المؤمنين ومع قوله واذا كان هذا للعدل مع
الكفار انه اذا كان هذا التاكيد والمبالغة حيث امر بالعدل بعد النهى عن الجور
وعلل الامر بالعدل بانه اقرب الى التقوى من غيره فما ظنك بالعدل مع المؤمنين
ولا تفاوت فى ذلك بين كون ضمير هو الى العدل مع الكفار والعدل المطلق وان
قال المحقق التفتازانى ان مبناه على انه ضمير هو الى العدل مع الكفار ولا يتم اذا كان
الضمير لمطلق العدل قوله وتكريره هذا الحكم اى النهى عن الجور والامر بالعدل وافرد
الحكم لكمال الامتزاج بين النهى المذكور والامر المذكور حتى كانهما حكم واحد قوله انما
حذف ثانى مفعولى وعد يمكن ان يكون المحذوف مفعولا معلوما لظهور ان عمل المؤمن
انما آمن بما آمن به ويكون الصالحات مفعول الوعد اى المثوبات الصالحات وقوله
فكانه قال وعدهم بهذا القول يريد به ان هذا القول مقول القول الذى تضمنه
الوعد وكان الواضح ان يقول فكانه قال فى مقام الوعد هذا القول قوله هذا من

عادته حق ان يتبع آه الاولى ان لا يكن هذا ومع وجوده قوله ان يتبع بل منه وكان
فيه مزيد وعد للمؤمنين وتطييب لقلوبهم مزيد وعيد للكافرين واخزان لهم وقوله
والذين كفروا اما مبتداء والجملة معطوفة على الجملة الاسمية السابقة وكلاهما بيان
الموعود للمؤمنين وهو المغفرة والاجر العظيم والنجاة عن الجحيم لا يجد قوله لهم مغفرة
واجر عظيم كما يستفاد من كلامه واما عطف على الذين آمنوا وموعودهم محذوف تنبيه
اولئك اصحاب الجحيم كانه قال وعد الله الذين كفروا وكذبوا بآياتنا الجحيم قوله
ان رسول الله صلعم بعسفان قاموا بعسفان كعثمان على مرحلتين من مكة قوله قاموا
بتقدير قد قاموا حال كان ذلك في السنة الخامسة من الهجرة لاقى المسلمون والكفار
فصلوا ثم انصرف المسلمون والكفار من غير حرب قوله ندموا الا كانوا كتبوا عليهم
اي ندموا قائلين الا كانوا كتبوا عليهم والا كلمة تنديم وكان الظاهر الا كتبنا عليهم
الا انه ذكر على طريق الغيبة لمناسبة ندموا ومثله كثير وليس المعنى ندموا على ان لا
كانوا كتبوا عليهم لان لا لا يدخل الماضي من غير تكرار والقول الثالث في بيان سبب
النزول لا يلائمه اذ ظهر وبينه وبين ما في الكشاف مخالفة قوله ينقب عن احوال قومه
ويفتش عنها والنقباء الامراء يتجسسون عن احوال العسكر ويضبط قومه وقوله
او كفيلا اشارة الى بيان معنى آخر للنقيب وهو الذي يامر القوم بالمعروف وينهاهم
عن المنكر وهم ملوك في بني اسرائيل يحفظونهم عن الضيع ويامرونهم باقامة
ما امرهم الله وقوله دون تاييد للاحتمال الاول قوله بالنصرة ظاهرا قوله تعالى اني معكم
على معنى اني ناصركم ويحتمل ان يكون المراد اني اعلم ما لا تعلمون لاني معكم وفيه كمال تاكيد
بمجازاة اعمالهم لعدم فوت شيء منها قوله ساد مسد جواب الشرط في الكشاف
ساد مسد جواب القسم والشرط جميعا ووجه العدول ظاهر وان كان لكلام الكشاف
ايضا توجيه فتامل قوله بعد ذلك الشرط المؤكد المعلق به الوعد العظيم اذ الوعد
هو الجزاء في الكشاف بعد ذلك الشرط المعلق بالوعد العظيم وكان يتجه عليه ان
المعلق هو الوعد لانه الجزاء واجيب عنه بان في كلام القلب فعدل عنه واشار
به الى قلبه في كلامه واجيب عنه بصرف معنى الشرط والتعليق عن الظاهر المصطلح
الى المعنى اللغوي وجعل الوعد تارة لاكفرن وتارة اني معكم ووجه تاكيد الشرط
تعبير المستقبل بلفظ الماضي وتعليق الوعد العظيم به وقد خفي على المحقق التفتازاني
قوله ضلالا لا شبهة فيه اشارة الى معنى قد والتعبير عن المستقبل بالماضي قوله
بخلاف من كفر قبل ذلك بيان فائدة تقييد الكفر بقوله ذلك مع ان من كفر قبل ذلك
فقد ضل سواء السبيل واثبت الكشاف الفائدة بتقييد الضلال بالضلال
العظيم وقد عرفت ان تقييده مستفاد من العبارة بخلاف تقييد الكشاف
ويمكن ان يقال المراد بالضلال الخروج عن سبيل كان فيه ومن كفر قبل ذلك لم

يخرج عن سواء السبيل لانه اما ان لم يكن فاعلا بشيء من تلك الاعمال وكان فاعلا
لبعض دون بعض وعلى التقديرين لم يخرج من سواء السبيل قوله والمعنى انهم
حرفوا التوراة يشعر بان قوله يحرفون بمعنى الماضي عبر عنه بالمستقبل استحضارا كان
كانه قيل ماذا فعلوا بعد القساوة واجيب بانهم حرفوا التوراة الخ ونحن نقول
لا حاجة اليه لا من قساوة قلبهم تحريفهم الاستقبال ايضا وكذا ترك النصيب
في الماضي والمستقبل وكذا النسيان الا انه ذكر التحريف الاستقبالي لان تحريف التوراة
مذمومة ابدا بخلاف ترك اتباعه او نسيانه فان المعيب منه ماض قبل نسخ التوراة
ببعث محمد صلعم واما ترك الاتباع والنسيان بعد بعثه محمود ان قوله والمعنى ان الخيانة والغدر
من عاداتهم وعادة اسلافهم ذلك يستفاد بجعل ضمير منهم اليهم والى اسلافهم وجعل
الاطلاع من الاطلاع بالمشاهدة او الاخبار قوله تعالى فاعف عنهم يعني لما خانوا الله
وكان تلك عاداتهم فلا تخرج على خيانتهم اياك وكم بينك وبين الله واعف عنهم اعرض
ولا تؤاخذهم بما اذوك ولا تعامل معهم الا ما امرك الله وبهذا البيان نغني عن النسخ
والتاويل البعيد اذ لا يخفى ان القتال معهم بامر الله لا ينافي العفو عما فعلوا في شانه صلعم
قوله احسانا فضلا لا يخلو عن نقصان اذ لم يقع بعد النسخ قوله اي واخذنا من النصارى
ميثاقهم كما اخذنا ممن قبلهم التشبيه مستفاد من ارجاع ضمير ميثاقهم الى بني اسرائيل الا ان
الذين قالوا انا نصارى اولا زدة ميثاق خاص هو شمل ميثاقهم فان قلت ما الذي دل
على صرف الضمير عن الظاهر وصرف الميثاق عن الاطلاق قلت لعله عدم بيان الميثاق فانه
يرشد الى انه لانه بين شانها ولم يذكر فيها من العيوب السابقة الا النسيان فقط مما ذكرها
فهم اقل اضلالا واضعف وبالا قوله وانما قال قالوا انا نصارى ليدل على انهم سموا انفسهم
به يعني اختار الموصول على العلم ولم يقل من نصارى اشارة الى ان تسميتهم نصارى
لدعوى نصرة الله ولا يخفى ان جعل مقصود الآية الاشارة الى وجه تسميتهم نصارى بعيد
مع انه ليس لابيانا لقصد بل الوجه في التعبير مزيد تعييرهم انهم مع دعوى نصرة الله و
الميثاق خالفوا الله قوله ووحد الكتاب للجنس اذ الجنس يطلق على الواحد والاثنين
والاكثر فيصح يا اهل الكتاب مقام يا اهل الكتابين وفيه ان الخطاب ليس الا لاهل الكتاب
اذ ليس واحد منهما اهل كتابين فيصح اطلاق اهل الكتاب سواء كان الكتاب اسم جنس ام لا
قوله لا يخبر به الضمير لا يجدي به الا الكثير وجعل الكثير بمعنى كثير منكم مما زعم المحقق التفتازاني بانه
مخالف للظاهر لفظا ومعنى وان رون عن الحسن ووجهه ان الظاهر انه كالكثير السابق قوله طرق
من العذاب او سبل الله ودين السلام من اسماء الله تعالى وضع موضع الظاهر ردا على اليهود
والنصارى الواصفين له تعالى بالنقائص قوله من انواع الكفر الى الاسلام اشارة الى وجه
جمع الظلمات وتوحيد النور قوله هم الذين قالوا بالاتحاد يريد ان ضمير الفصل ههنا
للتاكيد كان لا لحصر المسند اليه في المسند كما يشعر به عبارة الكشاف حيث قال معناه

بت القول بان حقيقة الله هو المسيح لا غير لان هذا مذهب فرقة حكموا بالاتحاد قوله وقيل لم يقل به احد لانهم اصحاب التثليث او التوحيد قوله ولكن اصحاب التوحيد منهم لما زعموا ان فيه لاهوتا اه
وقوله تقتضي لمعتقدهم الاول فيه تقتضي لقطعهم قوله فمن يمنع من قدرته بيان حاصل المعنى
لا ان يملك بمعنى يمنع والجار متعلق به بهذا الاعتبار اذ يملك بمعنى يستطيع ان من يستطيع
حفظ شئ من الله قوله ان اراد ان يهلك المسيح بن مريم وامه ومن في الارض جميعا ارادة
هلاك مسيح بن مريم في المستقبل صحيح واما ارادة هلاك امه في المستقبل فلا بل ينبغي ان يذكر
نفي القدرة عن العجز في الزمان الماضي على منع هلاك امه في الماضي وتوجيه الكلام ان الكلام
مبني على فرض حيوة الام وح الابلغ ان يعني من الارض على الفرض حتى يجعل شاملا لكل من في
الارض من الازل الى الابد قوله ازاحة لما عرض لهم من الشبهة في امره حيث خلق من غير اب
فتوهموا انه ابن الله وجعلوه الها ونحن نقول لله ملك السموات والارض وما بينهما دليل آخر
على نفي الوهية عيسى عم لانه لو كان الها لكان ملك السموات والارض وما بينهما له وقوله يخلق ما
يشاء بيان اي قدرته اوسع من عالم الوجود قوله تعالى وقالت اليهود والنصارى نحن
ابناء الله لا يصح لقوله نحن ابناء الله معنى يمكن جعله مقول جميع الطائفتين اذ قالت
النصارى ليست اليهود على شئ وقالت اليهود ليست النصارى على شئ فالمراد قال كل من
الطائفتين بهذه العبارة فنحن في كل عبارة بمعنى ليس في العبارة الاخرى قوله كما قيل
لا شياع ابن الزبير الخبيبون قائله حميد الارقط حيث قال قدني من نصر الخبيبين قدي
وقد يروى بلفظ التثنية والمراد ح ابن الزبير وابنه وابو خبيب كنية ابن الزبير والخبيب
تصغير خبيب كوس وهو من العدو دون العنق قوله او مقربون عنده قرب الاولاد او
محبوبون له كالاولاد وح واجباؤه تفسير له قوله فان من كان بهذا المنصب لا يفعل ما يوجب
تعذيبه فان قلت فالدليل على نفي ما ادعوه اذا بهم فينبغي ان يقال فلم يذنبون قلت
اختير تعذيبهم اختير تعذبون لانه بمنزلة تذنبون بدليل انكم تعذبون قوله فقد عذبكم في
الدنيا بالقتل والاسر والمسخ اكتفى الكشاف بالمسخ وقال المحقق التفتازاني اكتفى به لان
غيره من البلايا مشترك بين الاولياء والعصاة فذكرها لا يتم في الالزام قوله كلها سواء
في كونها خلقا وملكا له جعله تتمة لنفي مرتبتهم على سائر الخلايق ويدفع بذلك كونه
تكرارا ونحن نجعله نفيا للابن وتتميما كنفي كونهم اتباع ابنيه يعني زعمهم ابنيه فهو مملوكه
كغيره من جنسه قوله اي الدين وحذف لظهوره لا حذف الا لظهور المحذوف بدون
الذكر فالتفاوت بينه وبين ما يقابله بتغاير سبب الظهور لا بالظهور وعدمه ولهذا
قال الكشاف لظهور ما ورد الرسول لتبيينه فكانه اراد بقوله لظهوره لظهور تبيين
الرسول وفيه انه اذا تعارضت ادلة المحذوف لم يبق الظهور ولم يكن المحذوف كالمذكور
فالحذف في مثل هذا المقام ليذهب نفس السامع كل مذهب ممكن قوله او يبين
او متعلق بيبين حال من الضمير فالمراد بالمتعلق اعم من تعلق الجار والمجرور والاولى

اولی

اولی لاستغنائه عن حذف المتعلق ولذا قدمه والاوجه تعليقه بو بسولنا اما بالظرفية
او الحالية لانه انسب بما ذكره من تغيير والله على كل شئ قدير فان قلت نحو بيان الدين
لهم ظ وما نحو بيان ما كتموا قلت نجاتهم عن وزر فسادات كتمانهم او ندمهم على
الكتمان والتوبة بمشاهدة الاعجاز ببيانه قوله كراهة ان يقولوا ينبغي ان يقدر
نكرا هة لانه لا يصح نصبه بتقدير اللام بحالهم لان فاعلهما ليس واحدا قوله حين
انطمس اثار الوحي وكانوا احوج ما يكون اليه احوج ما يكونون اليه بمعنى
احوج اوقات كينونتهم الى الوصول على طبق اخطب ما يكون الامير قائما
فلا يصح جعله سند اليهم بل هو ظرف اي كانوا في هذا الوقت قائم قوله ولم
يبعث في امة ما بعث في بني اسرائيل من الانبياء كان الظ ان يقول ولم يبعث
في امة من الانبياء ما بعث فيكم وكانه لم يقصد بيان ما قصد موسى كما قصده
في قوله فارشدكم وشرفكم بهم بل قصد كلاما مستانفا للتنبيه على وجه ايراد
الانبياء جمعا منكرا للتنكير لكن لا يخفى عليك ان الكثرة التي افادها بقوله ولم
يبعث اه كما هو المتبادر ليست صالحة لان يكون مدرجة في قول موسى بل المدرج
في قوله انما هو التي وقعت الى زمانه قوله حتى قتلوا يحيى اه لا يخفى ان هذه
الكثرة ليست مقصودة في قول موسى ملوكا وكذا وقوله وقيل لما كانوا مملوكين
اشارة الى جعل اسناد الملوك الى جميعهم حقيقة اذ السوق يدل على الفرق بين
الانبياء والملوك حيث قيل في الاول جعل فيكم انبياء وهذا جعلكم ملوكا قوله
من فلق البحر لما لم يرض بتفضيلهم على العالمين احتاج الى تخصيص اما في لفظ ما
تخصه بالمعجزات واما في العالمين تخصه بعالمي زمانهم ولك ان تجعل ما لم يؤت
عبارة عن كثرة الانبياء وكثرة الملوك فكانه قال جعل فيكم انبياء وجعلكم ملوكا
ولم يجعل غيركم كذلك الا انه صرح يكون الجعل اعطاء من الله تعالى لاقتضاء المقام
ذلك قوله ارض بيت المقدس سميت بذلك كانه حمل قول الكشاف سماها الله
لابوايهم ميراثا لولده حين رفع على الجبل فقيل له انظر فلك ما ادرك بصرك وكان
بيت المقدس قرار الانبياء على وجه بيان وجه التسمية بالارض المقدس والظ انه
اراد تعيين بيت المقدس لهم لانه كان مقر الانبياء قوله قسمها لكم من الكتاب
بمعنى التقدير اذ التقدير يستلزم القسمة وفي الكشاف قسمها لكم وسماها ويحتمل
ان يكون الكتاب في التورية قوله ويكون ان امنتم واطعتم لقوله لهم بعدما عصوا فانها
محرمة عليهم يقتضي هذا التقدير لو كان المقول فيما بعد انها محرمة لو كان المقول فانها
محرمة عليكم اربعين سنة فيصح هذا الكلام على اطلاقه وسيبين فيه الاحتمالين قوله
ولا ترجعوا مدبرين خوفا من الجبابرة اي لا تنهزموا ولا ترجعوا عن الارض المقدس
الى ان جانبه كان لان الممنوع عدم الدخول سواء كان بالرجوع الى مصر او الى جانب آخر

وقوله قبل لما سمعوا ان اشارة الى حمل ولا ترتدوا على الرجوع الى مصر لا التحويف الوا الى
موضع آخر بل لانه علم الله منهم انه لو ارتدوا لم يتوجهوا الا الى مصر كما ظهر منهم حين
سمعوا حال الجبابرة من النقبا قوله اولا ترتدوا اشارة الى احتمال التجويف وقوله
فتنقلبوا ايضا اما حقيقة او مجاز واما الخسر على كل تقدير فخسر ثواب الدارين فلذا
جزم في تفسيره ولم يتردد والخاسر من خسر يعني نقصه قوله ويجوز في فتنقلبوا الجزم
على العطف لا على الجواب لانه يصير من قبيل لا تكفر تدخل النار وهو ممتنع خلافا للكسائي
قوله معا جرة على الامر لا من اجبره كالحساس من الاحساس لانه نادر قوله اذ لا طاقة
لنا بهم لا يخفى انه ليس علة للشرط بل لعدم الدخول حتى يخرجوا منها فينبغي تعليقه عليه
فان قلت هل سبب الدخول خروجهم او لوه ذاك بالدخول قلت عند وجود المقتضي
والمانع يترتب المعلول على انتفا المانع قوله اي يخافون الله جعل المفعول المحذوف في يخافون
ويمكن ان يجعله زوال النعم بقرينة انعم الله عليهما قوله فعلى هذا الواو لبني اسرائيل وعلى
الاول ايضا يحتمل كون الواو لبني اسرائيل لان كالب ويوشع من النقبا وبنوا اسرائيل
يخافون نقبائهم كما ان الادنى يخافون الامراء وفي ظهران قولة يخافون بالضم ايضا يحتمل
كالب ويوشع من غيران يجعل من الاخافة قوله ويشهد له ان قوله الذين يخافون بالضم
ترك شهادة انعم الله عليهما وقد اثبتها الكشاف حيث صفوها بما اشار اليه من
تفسير الانعام بالانعام بالايمان والتثبيت على الحق لانه يتميز في كالب ويوشع
عن بني اسرائيل بخلاف تفسيره بالانعام بالايمان كما فسره الكشاف فانه لا يميزهما
عن بني اسرائيل لانه وصف مشترك بين الجميع وانما يميز الرجلين من باقي الجبابرة ويجعلهما
منهم قال المحقق التفتازاني يكفي في الشهادة ان الظاهر من قول انعم الله عليهما انعام
الايمان فانه لم تمت والا فلا قوله وهو صفة ثانية اه او حال بتقدير قد من رجلان
قوله اي باغتوهم من باغته فاجاه والاصحار البروز في الصحرا كذا في القاموس
قوله ولانهم اجسام لا قلوب فيها هذا لا يقتضي المضاعطة في المصنوع والمنع من
الاصحار الا ان يقال يراد بالنظر الى هذا التعليل من قوله ادخلوا عليهم الباب بجود المباغتة وقوله
ويجوز ان يكون علمهما بذلك بيان وجوه آخر لحكمهما بالغلبة ونحن نقول لعلهم حكموا بذلك
لان دخول الباب انيط دا مرا به تعالى حيث قال ادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة والانقياد
امره تعالى سبب نصره ولطفه قوله نفوا دخولهم على التأكيد والتأبيد يعني ابدا على
ظاهره من الزمان الممتد الذي لا انقطاع له او ما داموا فيها بدل البعض ولا حاجة الى
جعله لتعميم عدم الدخول ازمنة دوامهم فيها قوله قالوا ذلك استهانة وقولهم انا ههنا
قاعدون اما تاكيد لنفي موافقتهم اياهما في الذهاب واما وعد بعدم الارتداد
على اعقابهم الى مصر قوله وقيل تقديره اذهب انت وربك يعينك هذا التقدير
بعيد عن الفهم والنظم على هذا انه من قبيل كل رجل وضيعته اي اذهب انت مقرون

بوبكه قوله فالشكوى بثه وحزنه الى الله تعالى يعني ليس قوله لا املك الا نفسي واخي لرد
ما امره الله بل للشكوى وبث الشكوى وحزنه الى الله ويمكن ان يكون المراد اعتذار عدم
الدخول في ايديكن انتصاله بالدعاء عليهم يلايم الشكوى والبث والحزن قوله بان
تحكم لنا بما نستحقه اه هذا الوجه مبني على التجوز في الفرق بناء على ان موسى لم
لم يفارقهم في التيه فلو كان الدعاء بالمباعدة لفارقهم لانه مستجاب الدعوة وقد حكم
الله على موسى وهارون بما يستحقانه وهو ان التيه كان لهما روحا كما حكم على بني اسرائيل
بما يستحقونه فان التيه كان عذابا لهم وقوله او بالتبعيد مبني على حمل افرق حقيقة
لانه قيل ان موسى وهارون لم يكونا معهم في التيه قوله لا يدخلونها ولا يملكونها بسبب
عصيانهم والفاء في قوله فانها للتسبب يعني صدهم عن تمت امرك صار سببا
للتحريم قوله وكان الغمام يظلهم من الشمس اه في الكشاف فان قلت فلم كانوا ينعم
عليهم بتظليل الغمام وغيره وهم معاقبون قلت كما ينزل بعض النوازل على العصاة
عركا لهم وعليهم مع ذلك النعم متظاهرة ومثل ذلك مثل الوالد المشفق يضرب ولده
ليتأدب ولا يقطع عنه معروفه واقول كان ذلك لاظهار القدرة الكاملة ليكون
مزيد حجة على المتمردين من خوف الجبابرة بعد وعد الله غلبتهم عليهم وتشجيعا
لمن قدر الله دخوله وفتح القرية على ايديهم قوله ان يزوج كل واحد منهما توام الآخر
توام قابيل اقليما وتوامه هابيل لبودا قوله ولذلك قال كتبنا على بني اسرائيل وتو   جميله
على التقدير الآخر اي من اجل ان الحسد صار سببا لقتل الاخ والحسد غالب على
بني اسرائيل كتبنا على بني اسرائيل قوله ظرف لبناء لانه وان كان الجزء المتلو المسموع لكنه
في الاصل مصدر وهو القدر يكفي لنصب الظرف قوله لانه سخط حكم الله ولم
يخلص النية في قربانه وقصد الى احسن ما عنده اقول الامر بالقربان ليستدل بتقبل
القربان على ان ما بلغه آدم وحي من الله ويجب امتثاله فلا بد ان يتقبل قربان هابيل
ليعلم ان توامه قابيل وفي امر آدم لهما بالقربان تنبيه على ان المقتدي اذا دان من التابع
الاباء في قبول الحق منه يجب ان لا يجبره بل يقيم الادلة ويسعى بالرفق في دفع ابائه قوله
توعده بالقتل لفرط الحسد له او للاياس من تزوج توامته قوله ولذلك قال انما يتقبل الله
من المتقين يحتمل ان يكون قوله هذا كناية عن انه لا يمتنع عن حكم الله بوعيده لانه
متق والمتقي يؤثر الامتثال على الحياة او كناية عن انه لا يقبله دفعا لقتله لانه متق
فقوله هذا كالتوطئة لقوله لئن بسطت قوله لان الدفع لم يبح بعده في الكف
قاله مجاهد وغيره معنى وقوله وانما قال ما انا بباسط في جواب لئن بسطت انه
اتى بالجملة الاسمية في جواب القسم للتبري بالكلية وكذلك ان تدرج فيه انه لم يقل لئن
قتلتني ما انا بقاتل للتبري عن القتل راسا لان فيه التبري عن مقدمته فضلا
عنه قوله تعليل ثان للامتناع عن المعارضة اشارة الى وجه الفصل ويحتمل ان

يكون الفصل لايهام العطف على مجرد الجزاء مع ان المقصود العطف على المجموع ثم في كونه تعليلا
للامتناع عن المعارضة نظر لانه قد علل بقوله انى اخاف الله رب العالمين
والاظهر انه محمول على الاستيناف في جواب ماذا يفعل لانه اذا قال امتنع عن المعارضة
تردد المخاطب انه ما يفعل هل يحارب او يترك التزويج الا انه عبر عنه باني اريد
ان تبوء باثمي وهو اثم عدم امتثال امر تزويج توامك لمنعك اياي واثمك وهو
اثم امتناعك عن تزويج توامي زجرا له عن المنع وتخويفا له بما يحمل عليه من الاثم وبهذا
اندفع حاجة الحاجة الى ما يتكلف في تحصيل اثم يدل عليه اثمي وتصحيح انفراده به مع انه
لا تزر وازرة وزر اخرى وعن دفع انه كيف ارادة معصية اخيه وشقاوته بالتكلف
فتامل قوله ارادة تحمل اثمي لو بسطت الاول ارادة ان يحمل مثل اثمي لان المقصود من
البيان والتنظير دفع انه كيف يتصرف باثمه ولا تزر وازرة وزر اخرى ودفع انه لا اثم
للقاتل بعد امتناعه عن القتل حتى ينصرف المخاطب به ودفع الاول بتقدير المثل والثاني
بفرض بسط يد القاتل الى المخاطب والحاصل انه يثبت مثل الاثم المفروض للمخاطب وتيجه انه
هل يثبت اثم القتل المفروض للقاتل للمخاطب مع انه لم يثبت له القتل ويجاب بان ارادة
الثبوت لا يقتضي الثبوت والجواب ليس بصواب اذ المقصود تخويف المخاطب وانذاره
عليها هو فيه فلو لم يثبت الاثم فما الفائدة في بيان الارادة ولهذا عدل عن هذا التوجيه
وقيل المراد باثمي اثم العزم على قتل المخاطب لظنه انه بصدد القتل والاثم الذي يحمل
على المخاطب في القيامة اذا لم يكن له ثواب يؤخذ منه في مقابلة جنايته قوله ويجوز
قولهم المستبان اي المتسابان ظاهر التشبيه ان الحديث ايضا مبني على فرض القول البادي
بما نقول اولا اثم له ولا يبعد لانه دافع بما نقول ولا اثم للدافع لكن الكشاف ادعى انه لم
اثما الا انه معفو منحط عنه ومحفوظ فكانه لهذا لم يلتفت اليه واعتبر الفرض والتقدير
واستشكل على المحقق التفتازاني توجيه الحديث لانه لا يمكن تقدير المثل كما في الاية
لانه ذكر الجمع بلفظ واحد الا ان يراد بالاثم ما قالاه نفس الاثم ومثله فيلزم الجمع
بين الحقيقة والمجاز وليس مشكلا لان المراد بالاثم ما قالاه اثم محصل ما قالاه والاثم
الحاصل بما قالا اثم ما قال البادي ومثل اثم الدافع بما قال على تقدير فرض الاثم له والتشبيه
بالحديث في مجرد ان المقصود بالحمل على البادي ليس اثم الدافع بل مثله وذلك المحقق
عدل عن هذا التوجيه وقال الاظهر ان يقال ما قال الدافع اثم ذو جهتين جهة
السبب وهو بهذا الاعتبار ساقط وجهة المحل وهو على البادي ولا يخفى ان ما هو
من جهة المحل ليس اثم ما قال بل مثله اثمه المفروض قوله وكلاهما في موضع الحال يعني مجموعهما
لا كل واحد الا يرى الى ان التقدير ليس ملتبسا باثمي وملتبسا باثمك حتى يكون كل منهما
في موضع الحال فلا حاجة الى ان جعل المعطوف على الحال حالا مسامحة وان كان
في حكمها قوله وقرئ فطاوعت المطاوعة الانقياد وقبول الدعوة والتطويع

التسهيل والتوسعة ويمكن ان يحمل له للاحتراز عن التسهيل لغيره كان يسهل
على ابيه قتل اخيه وكذلك في صفقته لزيد ماله يحتمل ان يكون المراد لا لنفع او لغيره
فيستغني عن جعله لزيادة الربط قوله فقتله اي فعله بوجه سهلا ولاستقلاله فاصبح
من الخاسرين دينا حيث كفر وبهذا ظهر فائدة قوله فطوعت له نفسه ووجه عدم
الاقتصار على قتله قوله والجملة ثاني مفعول يرى ولذا جعل يريه بمعنى يعلمه اذ لو
جعل بمعنى الابصار لم يكن للجملة موقع حسن وايضا لم يبصره مواراة سوأة اخيه بل
محل مواراته بقي انه لابد من ثلثة مفاعيل ولا يتجه هنا مفعول ثالث بل المتجه ان
كيف يواري سوأة اخيه منزل منزلة المفعولين كما في علمت ان زيدا قائم فالجواب
ان الجملة في موقع مفعولي يرى واذا جعل ضمير يريه الى الغراب كان اسنادا لا اعلام
اسنادا الى السبب لان المعلم هو الله ولا يجوز في اللام لانه متعلق بالبعث لا بالبحث
الا ان يقال لا غرض في افعال الله ولا يخفى ان ادرى بمعنى اعلم لا بمعنى علم كما يوهم عبارة
الكشاف نعم لو جعل يريه بمعنى يعلمه صح ان الجملة ثاني المفعولين فان قلت لم يلهمه الله
كما الهم الغراب قلت ازرا به وتنبيها على انك اجهل من الغراب والبعد عند الله منه حتى
جعلك تلميذا له كما يدل عليه كثرة بقوله يا ويلتا اعجزت لدلالته على حدوث العجز
بدل على انه على ان هذا العجز والجهل حدث له من هذا العصيان قوله والمراد بسوأة اخيه
جسده الميت فانه مما يستقبح ان يرى ستره الكشاف بعورة اخيه قوله والالف فيها
بدل من ياء المتكلم اقول يا ويلتي مناد مستغاث اي يا هلاك تجني من الم العجز او كلمة
ندبة نحو وا حزنا والاستفهام في اعجزت للتعجب من هذا العجز قوله وليس جوابا للاستفهام
اذ ليس المعنى لو عجزت لواريت اذ العجز لا يصير سبب المواراة رد على الكشاف ولا ينفع
جعل الاستفهام في قوة النفي لكونه انكاريا كما ظنه المحقق التفتازاني لانه وان يصح
لو لم اعجز لواريت لكن لا يكفي في النصب سببية النفي بل لابد من سببية المنفي قبل دخول
النفي الا ترى ان ما تاتينا فتحدثنا ممتنع عندهم بانه لا يكون منك اتيان فتحدث
لا بان لم تاتنا فتحدثنا نعم ما يتجه لكنه في غاية البعد ما قيل من قبيل ا يقض ربك
فيعفو عنك بالنصب لينسحب الانكار التوبيخي على الامرين ويشعر بانه في العصيان
وتوقع العفو يرتكب خلاف العقل حيث يجعل سبب العقوبة سبب العفو
ويكون التوبيخ على هذا الجعل فكذا ههنا نزل نفسه منزلة من جعل العجز سبب المواراة
دلالة على العكس المؤكد للعجز والتصور عما يهدى اليه غراب قوله وقرئ بالسكون
على فانا اواري قال المحقق التفتازاني وجهه ان الاستفهام للانكار بمعنى النفي والفاء
في موقع الجزاء اي اذا لم اعجز فانا اواري هذا نفي انه لا وجه لتقدير المبتدا لان
الفاء يجوز دخولها على المضارع المثبت والاظهر ان الاستفهام للانكار والكلام
في قوة لم اعجز فاواري ففي هذه القراءة عطف فاواري على قوله اعجزت ان اكون

مثل هذا الثواب والتسكين للتخفيف بجعل معنى الرائيين واحدة فتدرج من حيث المعنى قوله
لما كان فيه من التحير اى كان ندمه لهذه الامور لا ندم التائبين والاوجه ان تندمه لانه ظهر عليه
انه اجهل من الغراب وكان لا ينبغي ان يتبع رايه ويقتدى بفعله قوله كقولهم معاجزك في القاموس
معاجزك وجاليك ويخففان ومن حريك من جزنك بمعنى جنى يجنى معنى الكل من اجلك
قوله او بغير فساد يعنى او فساد عطف على المضاف المحذوف عن نفس لا على نفس كما توهمه
عبارة الكشاف قوله من حيث انه هتك حرمة الدماء او من حيث انه يحتمل ان يعير هذا
المقتول مبتدأ لما يكون بعده جميع الناس كادم فهو ينال بقطع نسله فكانه اجترأ
بقتل جميعهم قوله اى من تسبب لبقاء حيوتها بعفو او منع عن القتل اه الاولى ان يفسر
الاحياء بالاعم من ابقاء الحيوة وتسبب حدوثها ليشمل التزوج ونحوه قوله وبهذا اتصلت
القصة اى ابنى آدم بما قبلها من قصة عصيانهم في البتة مبنى ما ذكره على جعل قوله ولقد
جاءتهم رسلنا بالبينات لتاكيد النهى عن القتل وجعل اسرافهم اسرافا في القتل
ويحتمل ان يكون الامر بتلاوة بنى آدم ليكون اعجازا وانبيه على نبوته كتلاوة قصتهم
في البتة ويكون قوله ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات تسلية له وذم في اسرافهم في الانكار
بان هذه عادتهم القديمة قوله اى اولياءهما وهم المسلمون يلزم منه خروج الرسول عن
المنطوق وبيان حاله بطريق المفهوم والاولى ان المراد بمحاربة الله ورسوله اعم من محاربتهما
صورة او معنى لان المحارب مع قطاع الطريق محارب احكام الله ورسوله وهم قد هدموا
احكامهما فهما في المعنى محاربونهما فكان محاربتهم محاربتهما لا لمخالفة المحاربين
معهم والسلب الاختلاس على ما في القاموس قوله والمراد به هنا قطع الطريق وقيل
المكابرة باللصوصية وان كانت في مصر الخلاف في المراد بالنفي لا في المكابرة ،،
باللصوصية في حكم قطاع الطريق لان من جعل المراد بالاية قطاع الطريق الحق المكابرة
بهم قوله اى من غير صلب ان افرد والقتل اورد في صيغة التفعيل المفيدة للمبالغة
تنبيه على ان القتل لا يسقط بعفو الوارث وان كان فيه معنى القصاص قوله اى يصلبوا
مع القتل وذلك بما يوهم من مقابلته بالقتل وحكم القتل بان الاخذ القاتل ليس
عقابه ادنى من القاتل من غير اخذ قوله بقطع ايديهم اليمنى وارجلهم اليسرى ذلك في اول
مرة فان عاد تقطع رجله اليمنى ويده اليسرى فان عاد قتل قوله ينفوا من بلد الى بلد بحيث
لا يتمكنوا من القرار قال المحقق التفتازاني المذهب عندنا ان يشردوا ويفرقوا
وفي الحداد ان علم الامام من حال قوم انهم يخيفون الطريق ويترصدون للرفقة ولم
ياخذوا بعد مالا ولا قتلوا نفسا ينبغى ان يعزرهم بالحبس ونحوه قوله واو في الاية
على هذا التفصيل قال المحقق التفتازاني لا دلالة في اللفظ على انه للتفصيل او للتخيير
الا انه حكم بالتفصيل بالنظر في ان هذه اجزية مختلفة في اللفظ والخفة يجب ان يقع
كمامات مختلفة في الغلظ والخفة ليكون جزاء سيئة سيئة مثلها وان التخيير بين

الاغلظ

الاغلظ والاخف ليس له كثير معنى ونحن نقول التنويع يحتاج الى تقييدات في النظم
والتخيير خال عنها فهو اقرب اما التخيير بين الاخف والاغلظ فبالنظر الى الاشخاص
والازمنة فان العقوبات للانزجار واصلاح الخلق وربما يتفاوت الناس في الانزجار
ففي كل ذلك المجتهد هو الامام قوله تعالى لهم خزى في الدنيا لا خفاء ان لهم عذابا بالنكال
في الدنيا مع الخزى وان لهم في الآخرة خزيا مع العذاب العظيم ونبه بالاكتفاء بالخزى
في الدنيا على ان العذاب في جنبه كالعدم وبالاكتفاء بالعذاب العظيم في الآخرة على
ان الخزى في جنبه كالعدم قوله لعظم ذنوبهم يتبادر انه تعليل للعذاب العظيم والتحقيق
انه تعليل لمجموع الخزى في الدنيا والعذاب العظيم في الاخرة قوله وان الاية في قطاع
المسلمين اه فيه بحث لان المراد بالتوبة التوبة عن قطع الطريق ولا تاثير لها في
سقوط الحد بعد القدرة سواء كانت من الكافر او من المسلم واما ان التوبة في الكافر
مسقطة لجميع ما كان قبل التوبة فمعلوم من غير هذا الموضع قوله اى ما يتوسلون
يعنى ان الوسيلة بمعنى ما يتوسل به واريد هنا ما يتوسل به الى الله وقربه فهو من
ذكر العام وارادة الخاص دون الاستعارة كما يتبادر من الكشاف قوله وفي الحديث
الوسيلة منزلة في الجنة حمل الوسيلة على منزلة الجنة يا باه ذكر الله الا ان يحمل
بمعنى الابتغاء معنى التوجه او التقرب وسيلة اليه بقى ان في الحديث ان الوسيلة
منزلة في الجنة جعل الله لعبده من عباده وارجوا ان اكون اياه فلو اريد الوسيلة
وهذا يدل على انه ينبغي ان يطلب للرسول عم مما في الاية لا يكون لتكرير الوسيلة
قوله تعالى لو ان لهم ما في الارض جميعا ليفتدوا به فان قلت المقصود انهم لو افتدوا
بما في الارض جميعا ومثله معه من عذاب يوم القيمة ما تقبل منهم وهذا المقصود
يستدعى ويفتدون به فما وجه قوله ليفتدوا به قلت فيه فائدة جليلة وهو انه
يفيد انهم لو طلبوا ما في الارض ومثله معه لهذه الفائدة وكانوا خائفين من الله
وحفظوا الفدية له وتفكروا في الافتداء ورعاية اسبابه كما هو شان من هو
بصدد امر ما تقبل منهم فضلا ان يكونوا غافلين عن تحصيل الفدية وتعهدوا للفدية
مجاءه ولذا لم يكتف بقوله ان الذين كفروا لو يفتدون ما في الارض جميعا من عذاب
يوم القيمة ما تقبل منهم وللقوله لو ان لهم ما في الارض جميعا ومثله معه فائدة
جليلة اخرى وهو ان عدم التقبل مع ثبوت ان الفدية ما لهم حتى لا يتوهم ان عدم
قبولها لانها ليست مالهم قوله او لان الواو في ومثله بمعنى مع كانه لم يتعرض لكونه
مفعولا معه واعرض عنه مع تعرض الكشاف له لانه جعله من قبيل كل رجل وضيعته فان
الواو فيه بمعنى مع مع انه ليس مفعولا معه اذ لو جعل مفعولا معه فاما ان يكون العامل
فيه ما اقتضاه لو من الفعل المحذوف كما وهم الكشاف ففيه انه ليس مصاحب فاعل
الفعل لانه مصاحب ما في الارض جميعا وفاعل ثبت المقدر مضمون الجملة واما ان يجعل

العامل فيه الظرف فهو عامل معنوي وضع العامل المعنوي يتعين العطف اذا امكن في يجب رفعه فالوجه انه منصوب معطوف على انه اسم ان بالواو بمعنى مع ويكون معه للتاكيد والتنبيه على ان الواو بمعنى مع يفيد المعية في الثبوت لهم ولا يفيد المعية في الافتداء لان رجوع الضمير الى ما معه الشيء لا يفيد تعلق الحكم الذي تعلق به بما معه قوله والجملة تمثيل للزوم العذاب قال المحقق التفتازاني لا يريد به الاستعارة التمثيلية بل يريد مثالا وكم يفهم منه لزوم العذاب لهم اي لم يقصد بهذا الكلام اثبات هذه الشرطية بل انتقال الذهن منه الى هذا المعنى وبهذا الاعتبار يقال انه كناية ويمكن تنزيله على التمثيل الاصطلاحي بان يقال حالهم في عدم التفصي عن العذاب بمنزلة حال من يكون له امثال ما في الارض يحاول به الخلاص من العذاب فلا يتقبل منه ولا يتخلص قوله تصريح بالمقصود منه اي من التمثيل وهو عدم التخلص من العذاب وانما قال المقصود به انه كما لا يندفع به عذابهم لا يخفف بل لهم بعد عذاب اليم في كمال الايلام وكذلك قوله يريدون ان يخرجوا منها لافادة كمال يندفع بذلك الافتداء عذابهم لا يندفع دوامه ولا ينفصل عذابهم ومما ينبغي ان لا يخفى ان المراد انه لو كان لكل واحد من الذين كفروا ذلك الافتداء به قوله وهو المختار في امثاله لا في الاية لان المشهور قراءة الرفع ولذا صرف الاية عن النظر فان قلت عادة القرآن ادراج الاناث في التعبير عن الذكور فلم صرح هنا بالانثى قلت لان الحد وتندرئ بالشبهات ولذا صرح بها في آية الزنا ايضا قوله لان الانشاء لا يقع خبرا الا باضمار وتاويل فيه انه يعارضه منع الفاء عن العمل في ما قبله الا ان يجعل الفاء زائدة وفيه تكلف قال المحقق التفتازاني الاقرب في مثل هذا الموضع يقع خبر المبتدا بلا تاويل لكونه في الحقيقة جزاء الشرط اي من سرق احدا فاقطعه هذا والسيد السند الشريف على ان الانشاء لا يقع جزاء بلا تاويل تمام الكلام في شرح المفتاح قوله ولذلك وضع الجمع اه ان ولان المراد بالايدي الايمان وهي المثنى لا جميع الايدي حتى يكون هنا بقي احتياج الرفع الى الاضمار لا يوجب توجيه النصب المحوج الى الاضمار ويدفعه انه لا يحتاج الى الاضمار والتاويل لان الاضمار مع المفسر ظاهر الحال لا تاويل وصرف عن النظر قوله اكتفاء بتثنية المضاف اليه قال المحقق التفتازاني احترازا عن تكرار التثنية لكن هذا انما يكون عند الامن من الالتباس فلا يقال افراسهما وغلمانهما في ارادة فرسيهما وغلاميهما وجعل دفع الالتباس هاهنا مبنيا على القرائن الحالية المعلومة من المصالح الشرعية انه لا يقطع من كل منهما يدان قوله لانه لم اتي بسارقاه فيه ايضا دليل على ان المراد بالايدي الايمان قوله منصوبان على المفعول له قال المحقق التفتازاني ترك العطف اشعارا بان القطع للجزاء والقطع على قصد الجزاء للنكال والمنع عن المعاودة هذا قلت وللمنع الغير عن مثله ثم قلت لم يعطف لان العلة مجموعهما كما في هذا حلو حامض والجزاء اشارة الى ان فيه حق العبد والنكال اشارة الى ان فيه حق الله تعالى قوله او المصدر دل

على فعلهما فما قطعوا يريد ان اقطعوا تضمن معنى النكال والجزاء فباعتبار احدهما جعل جزاء منصوبا به وباعتبار الآخر نكالا ولذا لم يعطف احدهما على الآخر ويحتمل نكالا كونه مفعولا به لكسبا جعل موجب النكال عنه مبالغة في ايجابه قوله قدم التعذيب على المغفرة اه اولان المقصود وصفه تعالى بالقدرة والقدرة في تعذيب من يشاء اظهر من القدرة في مغفرته لانه لا اباء في المغفرة من المغفور وفي التعذيب اباء بين قوله اي صنيع الذين لا يخفى ان فاعل الحزن الذين يسارعون وسببه الصنيع فلا حاجة الى تقدير صنيع وان تعلق الحزن بالموصول يدل على سببية صنيعهم والاظهر ان المراد بقوله لا يحزنك امره لهم بان لا يحزن بسبب صنعهم ويحتمل ان يكون المراد نهيهم عن ذلك وتحريم ذلك عليهم كتحريم صنعهم قوله اي في اظهاره والا فكفرهم ثابت وذلك الاظهار بالافعال لا بالاضمار حتى ينافي النفاق المتوقف على الاسرار والحزن اما للخوف عليهم الكفر والنهي عنه لانهم كافرون لا يحدث كفرهم بذلك واما للخوف على نفسه بتعليل الاعوان فالنهي عنه لان الله ناصره وقوله لا بالسنة اظهر من ان يبين لكمال ظهور فساده معنى واما العطف فلا وان حكم به المحقق التفتازاني ويحتمل احتمالا ان يطول بدي افواههم اي يؤمنون بما يتفوهون به من غير ان يلتفت به قلوبهم فلهذا تعلقه بامنا وقوله العطف اي على قالوا قوله عطف على من الذين قالوا الا على الذين قالوا بتكرير العامل لانه انما يكون في البدل لكونه في حكم تكرير العامل نحو قال الذين كفروا للذين آمنوا للمستضعفين منهم لا في المعطوف قوله والضمير للفريقين او الذين يسارعون وفي الكشاف والضمير للفريقين او الى الذين يسارعون لانه ايضا فريقان فتأمل قوله واللام في للكذب اما زيدة للتاكيد اي لمزيد تاكيد في السماع والتاكيد اما لمزيد المبالغة في سماعهم الكذب واما للاشارة الى ان سماع الكذب مما لا يقبل بدون التاكيد ويحتمل ان يكون الزيادة لتقوية العمل وقوله او لتضمين السماع معنى القبول يتجه عليه ان القبول ايضا متعد بنفسه في القاموس قبله كعلمه وتقبله بمعنى اخذه ثم يتعدى السماع بمعنى القبول باللام بمعنى من نحو سمع الله لمن حمده اي قبل الله ممن حمده لكن هذا اللام يدخل المسموع منه لا المسموع قوله اي سماعون كلامك ليكذبوا عليك فيه بالمسخ والتغيير كما هو شانهم المشار اليه بقوله يحرفون قوله اي يسمع آخر من اليهود لم يحضروا لمجلسك جعل قوله لم ياتوك صفة قوم آخرين ويجوز ان يجعل صفة سماعون اي سماعون لم ياتوك ولم يقصدوك بالاتيان بل قصدوا السماع للانهاء الى قوم آخرين وقوله اي سماعون ليكذبوا معناه سماعون ليكذبوا عليك بتغيير كلامك لاجل قوم آخرين قوله اي يميلونه عن مواضعه فان قلت فعلى هذا كانه النظم يحرفونه عن مواضعه فما فائدة لفظ بعد قلت اشارة الى توجيه بان قال يميلونه ويزيلونه عن مواضعه التي وضعها الله فيها بعد ان كان ذا موضع بمعنى من بعد مواضعه من بعد تحقق مواضعه واول

اورد ج لفظ البعد للتنبيه على تنزيل الكلم منزلة ادنى مما وصفه الله لانه ابطال النافع بالمضر لا بالنافع او الا منفع فكان المحرف واقف في موضع ادنى من موضع الكلمة بحوفها الى موضع قوله او استينافا في جواب ما حالهم وجعل خبر المبتداء المحذوف بنقل الكلام منه الى جملة هو جزئها والاحتمالات بحالها سوى الحال لخلو الجملة الاسمية عن الواو وههنا احتمال آخر وهو ان يكون خبرا ثانيا للمبتداء سماعون قوله بل افتاكم محمد بخلافه فاحذروه والظاهر وجنبهم اعم من ذلك وهو انه ان اوتيتم بغير هذا سواء كان من محمد او من غيره من جملة التورية فاحذروه لان العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص المورد والتعميم تسويد الوجه وفي الكشاف انه آمن ابن صوريا في هذا المجلس بعد ان سأل عن اشياء واجابه بما علم قوله تعالى ومن يرد الله فتنته فلن تملك له من الله شيئا اي بدل الله شيئا في دفعها لان ارادة الله لا ينفك عن المراد ويعم الحال كذلك من الازل الى الابد لان من متعدد بينها ولـ كل من يريد فتنته في زمان من الازمنة ولذلك اورد تاكيد النفي قوله تعالى اولئك الذين لم يرد الله ان يطهر قلوبهم لان ارادة التطهير ينافي ارادة الفتنة قوله والضمير للذين هادوا وهذا اذا كانت اولئك اشارة الى من يرد الله اما لو كان اشارة الى الذين هادوا الى المنافقين فالضمير لاولئك بل الاوجه ان الضمير لاولئك على اي تقدير كان قوله كرره للتاكيد لا لتكرار لانه تعليل لقوله لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم او توطئة لقوله فاحكم بينهم او اعرض عنهم وقوله فان جاؤك فاحكم متفرع عليه ويستفاد من الكشاف توجيه عائد فيه تكراره حيث حمل سماع الكذب على قبول الدعوى الباطلة من الخصم حين ارادة الرشوة وسماع الكذب سابقا كان محمولا على قبول ما يفتريه الاحبار قوله وعند ابي حنيفة يجب مطلقا لان الآية منسوخة عنده بقوله وان احكم بينهم بما انزل الله لان المراد بالحكم دفع للتخيير بينه وبين الاعراض ويمكن ان يستفاد من النظم انه اذا حكم اثنان احدا للحكم بينهما من غير يكون قاضيا له ان يحكم وان يعرض لان التخيير فيهم لرسول الله كان لانه يصير حاكما بتحكيمهم بخلاف المسلمين فانه كان قاضيا لهم بحكم الله تعالى والله اعلم قوله وان يعادوك لاعراضك عنهم فان الله يعصمك من الناس يعني تعليق عدم الضرر بالاعراض لانه كان اعراضه سببا لعداوتهم لانهم انما يحكمونه ويعدلون من حكامهم اليه ليحكم عليهم بايسر مما يحكم عليهم حكامهم فيصير اعراضه سببا لغضبهم وعداوتهم فوعد الله العصمة عنهم ويحتمل ان يكون وان يعادوك كلمة وصل ونحن نقول والله اعلم اراد الله ان في الاعراض عن الحكم سلامة عن الضرر والحكم دائر بين النفع والضرر فان الحكم بالقسط يجعلك محبوبا له تعالى ولا نفع فوقه والحكم بالجور يجعلك في سخط الله ولا ضرر فوقه قوله تعجيب من تحكيمهم الاولى انه تعجيب من تحكيمهم والتولي فان التولي في كمال البعد من التحكيم فيفيد كمال التعجيب من اجتماعهما وقد اشار الى ذكر البعد بكلمة ثم قوله حال من التورية ان رفعتها بالظرف لكن رفعها بالظرف ضعيف لان الجمهور يشترطون الاعتماد في اعماله وقوله

وهو العطف الوارد.

وان جعلتها مبتداء ففي ضمير المستكن فيه تعريض بالكشاف حيث جعله حالا منها مع انه جعلها مبتداء وقد تكلف بعض بان مراده بالتورية ضمير مستكن في الظرف والاحسن ان يجعل تقديم الظرف للحصر ليؤخذ الكلام ذما لهم والتاء في التورية ليست للتانيث لان تاء التانيث لا تكون في الجمع ولهذا احتاج الى ان قال وتاء بينها تكونها نظيرة المؤنث والمرماة المفازة والدوداة ارجوحة تلعب بها الصبيان قوله او بكت وبه فهم في طرف من العالم بشارة الذين يؤمنون بما انزل اليك وما انزل من قبلك على هدى من ربهم واولئك هم المفلحون قوله وبهذه الآية تمسك القائل به ويرد عليه ان قوله للذين هادوا تخصيص الانبياء بانبياء بني اسرائيل وكانه يجعل قوله للذين هادوا بمعنى انه انزل بجميع احكامها للذين هادوا واما غير اليهود فبعض احكامها لم ينزل فيهم وهو ما نسخ ويرد ايضا ان قوله الذين اسلموا صفة مقيدة اي النبيون الذين انقادوا لها وهم الذين لم ينسخوا احكامها قوله صفة جرت على النبيين مدحا لهم يرد عليه انه يرد البلاغة المدح بالاسلام بعد الوصف بالنبوة ولهذا اول عبارة الكشاف انه اجريت على سبيل المدح تارة بانه اراد انه صفة غير موضحة ولا مخصصة بل على طريقة صفة المدح لكن لا للمدح بل للتعريض باليهود وتارة بانه صفة على سبيل المدح للصفة جعلت صفة لهؤلاء العظام فقوله مدحا لهم وتعريضا نتيجة البعد عن فهم مقصود الكشاف قلت الاسلام للنبي كمال المدح لان الانقياد من المقتدى للخلائق التي لا تحصى وصف لا وصف فوقه ويمكن ان يكون الوصف به اشعارا بمنشاء الحكم ليحافظ عليه الامة ولا يجوز عن الحكم ولا يتوهم ان الحكم بها للنبوة فغير النبي خارج عن هذا المسلك قوله للذين هادوا متعلق بانزل يتبادر منه انه اراد فعل انزلنا ويتجه عليه انه يلزم الفصل بالاجنبي بين العامل والمعمول يحكم والنبيون وكانه اراد تقدير انزل مجهولا بان يكون التقدير انزل مجهولا بان يكون مسندا الى للذين هادوا ويكون الجملة معترضة ويؤيده انه لم يقل بانزلنا كما هو الظ قوله والرابع اما محذوف ومن للبيين بتبيانه انه تبيين ما ولا معنى له لان ما عبارة عن الذي الا ان اي بسبب امر استحفظوا به اي بسبب ذلك الامر فهو لتبيين مفعول استحفظوا اي بما استحفظوا به شيئا من كتاب الله والاحسن جعل ما مصدرية ليستغني به عن تقدير حذف العايد قوله وكانوا عليه شهداء اي بسبب ما كانوا عليه شهداء وعبارة الكشاف تفيد انه كاحفظ تحت الطلب ووجهه غير ظ وقد التحقيق التفتازاني في النظم وكانوا شهداء يحكم الله ولا بد له من قرينة كما انه لا بد لقرينة من جعل وكانوا عطفا على كتاب الله عن تقدير تدخل تحت الطلب قوله يعني فرضنا على اليهود فيها في التورية لا يخفى ان فيها صفة مصدر محذوف اي كتبنا كتابة مثبتة

فيها او حال فرضنا هذه الامور مثبتة فيها قوله يعني ان النفس تقتل بالنفس
اشارة الى تقدير المتعلق في هذه الجملة وترك البواقي اعتمادا على دراية المخاطب
لظهور ان العين بالعين في تقدير نفقا بالعين وان المقدر في الاذن والانف
القطع وفي السن القلع ولو قدر في الجميع يقتص لم يبعد وكان ملايما
لقوله والجروح قصاص قوله كانه قيل كتبنا عليهم النفس يعني ان النفس النفس
الذي يقع على الجملة لا يقتضي ان المفتوحة في الوقوع فان خبرها بمنزلة المكسورة
لان المعنى على الجملة لا على الافراد فالوجه عطف الجملة على الجملة وكذا ان يجعلها
معطوفة على محل اسم ان المفتوحة لانه في حكم ان المكسورة اذ المقام مقام
الجملة وقد نبه عليه الكشاف قوله او مستانفة وصفا بها وكذلك العين يعني
بالاستيناف ان لا يكون تحت كتبنا والتشبيه مستفاد من نظمها في سلك النفس
قوله او على المرفوع منها معطوف على المستكن في الظرف في تحقيق الفصل تدقيق
لطيف لو ثبت اعتباره فيما بينهم وتوضيح ما ذكره ان قوله والعين معطوف على
فاعل بالنفس يقتضي بل بتقدير يقتص ليصح اسناده الى الانف فكانه قيل والنفس
يقتص بالنفس والانف اى انوها ولما كان الظ انه يقتص الانف بالنفس
بين المعنى بايراد الحال اى مقتصة بالانف فظهر ان اقتصاص الانف بانف
الا النفس فتامل فان هذا البيان اثر كمال دقة النظر ولا يخفى ان الاوجه ان
يجعل الجار والمجرور بدلا عن الجار والمجرور باعتبار اسناده الى الانف فوق
التامل لبيان كلف التجمل قوله اى ذات قصاص مصدر بمعنى المقاصة كالقتال
بمعنى المقاتلة قوله على انه اجمال للحكم اى لا اختصاص اجمالا للحكم بعد ارادة الرفع
والمراد اجمال حكم الجراحات بعد تفصيل البعض وليس المراد اجمال هذا التفصيل
فقط قوله يكفر الله به ذنوبه ما شاء ولذا لم يقل ما يقتضيه الموازنة كما في الكشاف
لان رعاية الموازنة قاعدة الاعتزال قوله فمن تصدق به من المستحقين ويحتمل ان
يراد والله اعلم ان من تصدق بما يجب عليه من القصاص وانقاد له فهو كفارة
لما جناه من الذنب ويلايم كل الملايمة بقوله ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم
الظالمون قوله وقيل للجاني وح ربط الخبر بالمبتدا باعتبار ان قوله فهو بمعنى تصدقه
فيشتمل بسبب المعنى على ضمير المبتدا فاستدلال المحقق التفتازاني به على ان
الخبر مجموع الشرط والجزاء والا لخلا الخبر الجملة عن ضمير المبتدا غير متين قوله
ان فالتصدق كفارته التي يستحقها بالتصدق له لا ينتقص منها شيء وفي الكشاف
وفيه تعظيم للعفو وترغيب فيه فان قلت يلزم ان يستحق التصدق بالتصدق
وفيه تعليل الشيء بنفسه قلت يستحق بالتصدق كفارة للذنوب فيجعل
الله تعالى لنفس تصدقه كفارة لها فذات التصدق صارت سببا لوصفه

الذي هو كونه كفارة ونحن نقول والله اعلم الاظهر الابلغ ان يكون مع كفارته انه
كفارة يحتاج اليها المتصدق وهي ما تكفر ذنوبه كلها قوله والضمير للنبيين
ولا يبعد ان يجعل للنبيين والربانيين والاحبار وتقضيتهم به انه حكم بها
كما حكم به قوله وقرى بفتح الهمزة ولم يبال بانه ليس من اوزان كلام العرب
اذ لم يجئ فيه افعيل ولا فعليل ولا افيعل لانه اعجمي ربما يخرج عن اوزانه قوله
عطف عليه اى على قوله هدى ونورا وعلى موضع النصب ويشهد بالثاني عبارة
الكشاف قوله عطفا على محذوف اى هدى للناس وهدى وموعظة للمتقين
فيكون تخصيصا بعد التعميم او تعليقا بمحذوف والتقدير وآتيناه هدى وموعظة
للمتقين ويمكن انه يجعله عطفا على مفهوم ما سبق فان قوله فيه هدى ونور
ومصدقا يشعر بالعلية كانه قيل آتيناه لكونه هدى ونورا ومصدقا قوله
كقولك امرتك بان قم لا يظهر له معنى محصل الا بتقدير القول اى امرتك بان قلت
قم ويحتمل زيادة اى امرتك امرا ملتبسا بلفظ قم زيدت ان احتوائها على دخول
الجار على الفعل بجعل المدخول في صورة ان مع الفعل ولا يطالبني في الثاني بتصحيح
النقل فانه من مذاهب العقل قوله او عن الايمان او عن الايمان او عن رحمة الله
وقوله ان كان مستهينا به لان عدم الحكم لا للاستهانة لا يوجب الكفر وحتى
نقول المراد بعدم الحكم عدم التصديق بما انزل الله مع العلم بانه انزله قوله
وحملها على وليحكموا وله كامل اهل اى وليحكموا بانزال ما انزل الله ولا ينكروا انه
كتاب الله تعالى او بجميع ما انزل الله فيه وان لم يكن في التوراة او ليحكم اهل الانجيل
بما انزل الله فيه من بعثة محمد صلى الله عليه وسلم ويلايمه كل الملايمة اتصال قوله وانزلنا
اليك الكتاب بالحق قوله يحفظه عن التغير ما فيه من الاصول فانها مشتركة بين
الكتب ولا يتغير والادب اى الحافظ عن التغير للقرآن نفسه لانه باعجازه يمنع
البشر عن تغييره لانه لا يخفى تغييره قوله او حال من فاعله اى عن اهوائهم اى لا تتبع اهواءهم
منحرفا عما جاءك من الحق قوله شبهه بالدين لانه طريق الى ما هو سبب الحيوة الابدية
شبهه بالماء لانه وسيلة لما كل شيء حي وكذا ان تقول شبه الدين بالطريقة الى الماء
لانه طريق الى العمل الذي يطهر العامل عن دناس الذنوب قوله واستدل به على انا
غير متعبدين بالشرايع المتقدمة قيل وجه الدلالة ان الخطاب يعم الامم ومعنى
لكل واحد من افراد الامة فيكون لكل امة دين يخصهم ولو كان متعبدا بالشريعة الاخرى
لم يكن ذلك الاختصاص قال المحقق التفتازاني والجواب بعد تسليم دلالة اللام على
الاختصاص الحصري منع الملازمة لجواز ان يكون متعبدين بشريعة من قبلنا مع زيادة
خصوصيات في ديننا بها يكون الاختصاص وفيه ان الاختصاص لم يستند الى
اللام ليفيد منعه بل مستند الى التقديم متقدم ونحن نقول والله اعلم لعل قوله

لكل جعلنا منكم شرعة بيان ان كل الناس شركاء في دين محمد عم وهو المبعوث الى كل احد
فالخطاب للناس زمان البعثة ومن بعد الى يوم القيمة ويحتمل ان يكون المراد الدين اى
الميدين يدين الباطل والحق بتقديرنا ولو شئنا جعلناكم امة واحدة متدينة بالباطل
او الحق والمقصود ارشاد المدين بالحق الى شكره تع وارشاد المتدين بالباطل
الى التعوذ به تعالى قوله ولكن ليبلوكم في ما آتيكم من الشرائع المختلفة يعنى ليبلوكم انكم
هل تتفطنون ان اختلاف احكام الله للحكمة لا للخطاء في الحكم ولعل المراد ليبلوكم هل
انتم متبعون حكم الله لانه حكم او متبعون الحكم لانه طريقة اباكم كما كان الكفار يقولون
ما وجدنا بهذا في آبائنا الاولين قوله انتهازا للفرصة وحيازة لفضل السبق والتقدم
يشعر بهذا الفضل السابقون السابقون اولئك المقربون وسارعوا الى مغفرة العقل بان
السابق وان اللاحق على الخير فله اجرة العامل والدال قوله استيناف فيه تعليل الامر با
لاستباق اقول الظ انه علة تفرع الطلب على المسابقة يعنى اذا كان الله يبلوكم فا
فاستبقوا الخيرات قال المحقق التفتازاني تعليل للطلب لا للمطلوب لظهور ان ليس
المعنى انه يلزمكم استباق لاجل ان مرجعكم الى الله بل انه امركم او انه واجب عليكم لهذه العلة
هذا كلامه وفيه نظر لان كون المرجع هو الله تع كما يطلب الامر باستباق الخيرات يطلب
الاستباق لان المرجع الذي يرضى بالخير ويسخط بعدمه وهو القادر العالم الذي لا يفوته
شيء يستدعي الاستباق نفسه قوله فينبئكم بالجزاء الفاصل بين المحق والمبطل اراد
جعله بمنزلة فيجازيكم ليكون وعدا ووعيدا ولا حاجة لان انباء الله بانك كنت محقا
فوق كل نعيم وانباءه بانك كنت مبطلا فوق كل جحيم قوله اى انزل لنا اليك الكتاب
والحكم قال المحقق التفتازاني اى الحكم الامر وانزل لنا الامر بالحكم هذا ولم يجعلوا ان
احكم تبادريل وجوب الحكم لان ان يجعل الفعل بمعنى مصدر والمصدر هو الحكم لا
وجوبه قوله يعنى ذنب التولي يعنى الوعد على التولي يقتضي ان يبين ان الله يريد ان
يصيبهم به فلو اراد ببعض الذنوب عدل عن الضمير الى الاسم الظ للتكثير ونحن
نقول المراد انهم ان تولوا عن الحكم المنزل ولم ينقادوا دين الاسلام انما يريد الله
عقابهم ببعض ذنوبهم اما لو لم يتولوا واسلموا فيغفر ذنوبهم وانما قال ببعض
ذنوبهم اشارة الى ان بعض الذنوب يعفى لا محالة كالصغائر بالاجتناب
عن الكبائر وبالكبيرة التى محاها التوبة او نقول اصابة الله اياهم توليهم وعدم
توفيق الله اياهم للاسلام ببعض ذنوبهم السابقة على التولي قوله ونظيره
قول لبيد او يرتبط اه اوله تراك امكنة اذا لم ارضها وقوله او يرتبط مجزوم لعطفه
على المجزوم يعنى اذا انتفى الرضا والموت اترك الامكنة اما مع وجود احدهما فلا
اتركها فظني انه لا يصلح شاهدا لانه اراد ببعض النفوس نفسه او نفس من يرضى
الارض لاجله فاورد البعض ليكون دائرا بين نفسه ونفس من ترك الارض

لاجله قوله تعالى وان كثيرا من الناس لفاسقون عطف على قوله وكتبنا عليهم فيها
يعنى اثبتنا حكم القصاص في التورية وقررناه في الانجيل وانزلنا عليك الكتاب
مصدقا لما فيهما وان كثيرا من الناس لفاسقون من الاحكام الالهية المقررة
في الاديان دبان افحكم الجاهلية يبغون وفسره بالميل والمداهنة في الحكم
والمراد بالجاهلية الملة الجاهلية والغرض منه كسر اليهود وقوله قيل نزلت في
بنى قريظة والنضير اشارة الى وجه آخر واشار الى ان المراد بالجاهلية ح الامة
الجاهلية وصرح به شارح الكشاف ولا موجب له بل هو على كل وجه الجاهلية
يحتمل الملة والامة والمراد بالتفاضل بين القتلى هو ما كان مقررا فيما بين قريظة
وبنى النضير ان دية مقتول بنى النضير مائة واربعون وسقا من التمر ودية مقتول
بنى قريظة سبعون وسقا وكان ارضى جراحتهم على النصف ولم يرضوا تغير هذا
الحكم والشرع يسوي بين القتلى ولا يرجح بعضا على بعض واورد على قوله طلبوا
رسول الله ان يحكم ان الطلب كان من بنى قريظة على ما اثبت في التواريخ وان
بنى قريظة ينبغي ان يكونوا طالبي المستوية دون التفاضل والثاني ليس بشيء لما عرفت
انهم لم يرضوا بتغير ما كان مقررا في آبائهم وبان يتمنى حكم شريعة نبينا عم وان كان
انفع لهم قوله وقرئ برفع الحكم على انه مبتداء ولا يرجح النصب لكونه بعد حرف
الاستفهام لانه يعارضه العطف على الجملة الاسمية ولا الرفع بالسلامة عن الحذف
لانه يعارضه التلطف حذف العائد على تقدير الرفع قوله وتقرير افحكم الجاهلية وهو
انسب لقوله ومن احسن من الله حكما لقوم يوقنون والقوم الموقنون في مقابلة
الجاهلية قوله اى عندهم واللام للبيان قوله اى عندكم بيان لما آل الكلام وقوله
اى هذا الاستفهام اه مفهوم اللام ودسيلة الى قوله عندهم والاستفهام للانكار
وليس المراد حقيقته كما يوهم قوله اى هذا الاستفهام ولم يجعله صلة لاحسن لان
المراد الحسن في الواقع لا الحسن بحسب الاعتقاد ولكن ان يجعل الحسن بحسب اعتقاد
الموقن دليلا على الحسن في الواقع ولا حكما لان المراد حسن الحكم بالنسبة الى اى قوم كان
قوله ايماء الى علة النهي اى فانهم متفقون على خلافكم ايماء الى علة قوية اذ كونهم متفقين
على المخالفة يدل على شدة المخالفة والا فيكفي كونهم مخالفين في منع الاتخاذ وليا ويمكن
ان يقال طريق الاستدلال ان بعضهم ولى بعض والواحد لا يكون وليا للضدين كما انه
لا يكون وليا للضد قوله وهذا للتشديد ووجوب مجانبتهم والا فلا يكون وليهم منخرطا
في اعداد دينهم ويمكن ان يقال هذا نهي عن اتخاذ وليهم وليا فانه اذا كان منهم فقد نهى
عن اتخاذه وليا بقوله لا تتخذوا اليهود والنصارى اولياء قوله كما قال عم لا تترا
اى نارا هما ذكر في الفائق ان قوما من مكة اسلموا وكانوا متفقين بها قبل الفتح فقال عم
انا بريء من كل مسلم مع مشرك فقيل لم يا رسول الله فقال عم لا تترا اى نارا هما

اي يجب ان يتباعد بحيث اذا وقدت ناراهما لم يلح احديهما الاخرى واسناد الترا
اى الى النار مجاز كما يقال دورفلان يتناظر ونحن نقول المعنى ان البعد المعنوى بينهما
بحيث لا تتراءى ناراهما فاجتماعهما امارة كمال ضعف الاسلام قوله تعالى ان الله
لا يهدى القوم الظالمين انه تعليل بعد تعليل يعنى لا تتخذوهم اولياء لانهم لا ينفعكم
ولايتهم لان الله لا يهدى القوم الظالمين ولا ينتفع بولاية الضال قوله تعالى يسارعون
فيهم اكثر استعمال المسارعة بالى واكثر استعمال الانكماش بفى فاجرى المسارعة مجرى
الانكماش واليه اشار الكشاف حيث قال ينكمشون فيه فى تفسير يسارعون وكان القاضى
ظنه تفسيرا بالاخفى فتركه قوله ويعتذرون بمثل قوله يقولون على الاعتذار فى المسارعة
ونحن نقول تحمله بيان المسارعة فى المعاونة لانه كمال المعاونة فى هذا القول الموجب
لتأمل المسلمين فى شأنهم وملاحظة ان لا ينقلب الامر ويلايم ما دوى عن عبادة لانه
قال ابن ابى فى مقابلة قول عبادة نرهبنا له فى ترك موالاتهم قوله او امر من عنده
بقطع شأفة اليهود والشأفة بهمز العين كرافة قرحة تخرج فى اسفل القدم
فيكون فتذهب واذا قطعت مات صاحبها والاصل كذا فى القاموس فقوله بقطع
شأفة اليهود يحتمل كلا المعنيين والامر فى هذا الاحتمال بمعنى الشأن ولعله هداية
المنافقين وايمانهم كما يشعر به وصفه بقوله من عنده وقوله والامر باظهار اسرار
المنافقين اشارة الى جعل الامر مصدر امرتم قوله على انه كلام مبتدأ اى غير داخل
فى معمولات الكلام السابق او مستأنف وفيه كمال التأييد بقراءة ابن كثير و ع
على انه جواب قائل معترفيه ايضا كما فى المؤيد قوله عطف على ان يأتى باعتبار المعنى
يعنى به انه عطف على السابق بتنزيل عسى الله ان يأتى بالفتح منزلة عسى ان يأتى
الله بالفتح لا كليهما بمعنى واحد وقيل المراد انه عطف على توهم عسى ان يأتى الله بالفتح
ونظيره فاصدق واكن من الصالحين وانما احتيج الى هذا الخلو يقول المؤمنون عن
ضمير الله حتى اجيب بتقدير العائد ايضا اى يقول المؤمنين به ونوقش فى الحاجة
بان خبر عسى ليس بمنزلة المبتدأ حتى يحتاج الى الضمير بل بمنزلة المفعول ويحسن
زيدان يخرج فى معنى قارب زيد الخروج لا فى معنى عسى زيد خارجا واجيب بانه لم
يجئ خاليا عن ضمير فاعله حتى لم يجز عسى زيد ان يخرج عمرو وسواء جعل بمنزلة خبر
المبتدأ او المفعول ونحن نقول كفى للعائد هؤلاء الذين اقسموا بالله فانه من
وضع الظاهر موضع المضمر ولا يخفى ان مثل هذا الاشكال مع ما ذكره فى دفعه متحقق
فى عطف فتصبحوا وكانهم لم يجعلوه عطفا على ان يأتى بل جعلوه من قبيل لعلى
ابلغ فاطلع و ع نقول بالنصب عطف على قوله فتصبحوا بلا تكلف وهو انسب
بحسب المعنى كانه قيل يوجب اتيان الله بالفتح او امر من عنده امرين ندم
المنافقين على ما اسروا فى انفسهم وشماتة المؤمنين بقولهم هذا وكمال سرورهم

بما كانوا قوله او على الفتح بمعنى عسى الله ان يأتى بالفتح ونقول المؤمنون فيه تعريض
بالكشاف حيث قطع بان هذه القراءة مبنية على العطف على ان يأتى والاولى ان
يقال بالفتح وقول المؤمنين لانه تعلق الاتيان بقول المؤمنين ليس بالاستقلال
بل بالاتيان بالفتح كما اشار اليه بقوله فان الاتيان بما يوجبه كالاتيان به واعادة
الجار يستدعى الاستقلال قوله يقول المؤمنون بعضهم لبعض يعنى ان المخاطب
فى قوله انهم معكم اما المؤمنون اليهود والثانى اوفق بقوله ﴿ واذا لقوا
الذين آمنوا قالوا آمنا واذا خلوا الى شياطينهم قالوا انا معكم قوله اما من جملة القول
او من قول الله شهادة سوى بين الاحتمالين فى كونها شهادة مع انه فرق بينهما الكشاف
وجعله على الاول تعجبا وعلله المحقق التفتازانى بانه على الاول ليس شهادة لانه ليس
للمؤمنين الحكم بذلك شهادة ولا فيه فائدة بخلاف ما اذا كان من قول الله تعالى
فهذا واضح ما قصد به القاضى لانه يحتمل ان يراد بحبوط اعمالهم حبوط اعمالهم
فى حفظ موالاة اليهود حيث لم ينفعهم او فى ادعاء انهم مع المؤمنين وعلى تقدير
انه يراد حبوط اعمالهم الدينية وللمؤمنين الشهادة النافعة بدليل الكتاب
او السنة وكفى شاهدا لهم فى الكتاب اخبار الله تعالى لهم بانهم يستشهدون بذلك
فانه فى الوعد به بتنصيص محقون فيه واشار بقوله وفيه معنى التعجب الى اخره
الى وجه الفصل بمعنى لغة سابقا لانه انشاء وما سبق جزء الاستفهام للتقرير
ونحن نقول والله اعلم انه خبر هؤلاء ان جعل الذين صفة له وخبر بعد خبر ان جعل
خبرا والاستفهام للتعجب قوله تعالى فاصبحوا خاسرين حيث اضاعوا رأس المال
وهو الفطرة كما اضاعوا الربح وهو العمل قوله وهو كذلك فى الامام يتجه عليه انه ينبغى
ان يعتمد بقراءة الباقين فانه لا يعتمد بما لا يوافق رسم خط الامام ويمكن دفعه
بان ظهور صحة الوجوه فى هذه الكلمة جعل الوجوه داخلة فى الامام قوله ذو الحمار
كان له حمار يقول له قف فيقف وسر فيسير وكان يبنى بعض الامور على الحمار وكانت النساء
يتعطرن بروث حماره وقيل يعتقد دونه بحرك فسمى ذو الخمار بالخاء المعجمة والعنسى
بفتح العين وسكون النون منسوب الى عنس وهو يزيد بن مذحج بن ادد بن يشجب
كذا ذكره المحقق التفتازانى وفى القاموس كان له حمار اسود معلم يقول له اسجد
لربك فيسجد له ويقول له ابرك فيبرك وعنس لقب يزيد بن مالك بن ادد ابو قبيلة من اليمن
قوله فزارة فى القاموس هو ابو قبيلة من غطفان محركة وهو حى من قيس وبابل كهابيل اسم
رجل وصنم وابن عبد يا ليل اسم لكامل وهو ابن عبد كلال كغراب عرض النبى نفسه عليه
فلم يجبه الى ما اراد وسجاح كقطام ثانيه جيم والباقى مهمل كانت كاهنة تدعى زمان
ان الجن الذى يخبرها هو الجن الذى كان مع السطيح ثم ادعت انه كان ملكا ملكا وادعت
النبوة فى بنى يربوع فتبعها قوم ثم تزوجت نفسها من مسيلمة وجعلت دينها ودينه واحدا

ثم ما قتل مسيلمة ثابت وحسن اسلامها وكذلك طليحة بن خويلد الاسدي تاب في زمن عمر
وانما تنصر جبلة بن الايهم لانه لطم رجلا في الطواف فاراد عمر ان يقتص منه فقال انا شريف
القوم وهو وضيع وقال عمر رضه لم يفرق الله بين الشريف والوضيع واقتص منه فسخط و
وتنصر ولحق بالشام وقد ذكر قصته في البقرة قوله قيل هي اليمن اي اهلها اذ اليمن ما كان
يمين القبلة من بلاد الغور والقادسية قرية قرب الكوفة مر بها ابراهيم عم فوجد بها
عجوزا فغسلت راسه فقال قدست من ارض فسميت بالقادسية ودعا لها ان
يكون محلة الحاج ويوم القادسية يوم حارب فيها سعد بن ابي وقاص مع رستم صاحب
يزدجرد الشقي والنخع محركة قبيلة باليمن وهو ابن عمرو بن علة بن جلد بن مالك بن ادد
وكندة بالكسر ويقال كندي لقب ثور بن عفير حي من اليمن لانه كند اباه النعمة ولحق
باخواله وبجيلة كسفينة حي باليمن من معد والنسبة بجلي محركة كل ذلك من القاموس
وفي الصحاح يقال هو من افناء الناس اذا لم يعلم انه ممن هو والاظهر من سوق النظم انهم
من وقفوا لمحاربتهم ووقفهم قوله والراجع الى من محذوف جاء الجزاء الى ضمير المبتدا
عند من يجعل الجزاء الخبر لا الشرط والمجموع ويمكن ان يقال الجزاء كناية عن لا يضركم
ارتداده او هو الجزاء المحذوف والجملة سببه اقيم مقامه كقوله تع وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك وفي تقديم محبته اشارة الى ان محبتهم مسبوقة بمحبته
فالجزاء عليها بفضله اذ اي محبته من محبتهم حتى يبقى له استحقاق الجزاء بها وفيه ان
العبد ينبغي ان يسعى في محبة الله تعالى حتى يامن عن الارتداد وبه يتغير بمحبة الله
انه لا يصح هنا ارادة الحالة الميلانية التي يكون في الحيوان بل المراد لوازمها لكن
لا باس في العباد ان يحمل على الحالة الميلانية فكانه فسر بلوازمها قصد النصب
امارات على المحبة ليقصد مدعي المحبة لكنه يخص بحال الحيوة وفاء التكليف
ارادة طاعته والتحرز عن معاصيه بلا تكليف قوله واستعماله مع على يعني ان الظ
اذلة للمؤمنين عدل الى على مرادا بها المعنى الحقيقي لتضمين معنى العطف او مرادا بها
معنى اللام عبر بعلى تنبيها لاختصاص ذلهم بالمؤمنين مع مقارنته بالعلو باختصاص
العالي بالسافل ومن لم يتفطن بمغزى هذا المقام تكلم بما شاء من الكلام واقرب
ما قيل انه اشارة الى تضمين معنى العلو وانت تعرف انه لو كان القصد اليه لقيل
تضمين معنى العطف او العلو واراد بقوله او للمقابلة او للمشاكلة التي دعا اليها
المقابلة ولك ان تقول ذكر الاذلة في مقابلة الاعزة ينبئ عن نفي تعزز على
المؤمنين فكانه قيل غير اعزة على المؤمنين ولك ان تجعله تاويلا لقوله او للمقابلة
قوله وحالهم خلاف المنافقين اه يعني ان المنافقين لا يخص الحالية بل على تقدير
العطف ايضا حالهم الذي هو الجمع بين المجاهدة في سبيل الله والتصلب في الدين
خلاف المنافقين وخوف المنافقين لا يخص ملامة اوليائهم من اليهود بل

خوف ملامة المسلمين ايضا بعد انقضاء الحرب على انهم لم يجتهدوا في الجهاد قوله ذلك اشارة
الى ما تقدم من الاوصاف في الكشاف من المحبة والذلة والعزة والمجاهدة وانتفاء خوف
اللومة ويمكن ان يقال يحتمل الارشاد الى ان اهانتهم بذلك القوم بعد ارتداد قوم منهم
وضعف شوكتهم وتبيينهم لما يحسدهم في ذلك ويسعى في هدم شوكتهم انه لا ينفع الحسد
لانه في مشية الله تع ولا يعارض مشيته شيء قوله كثير الفضل ويحتمل عظيم القدرة يشتمل
قدرته كل ممكن عليم بمواقع افعال قدرته لا يفوته ما يقتضيه الحكمة قوله لما نهى عن موالاة
الكفرة قال المحقق التفتازاني يريد ان قوله انما وليكم الله متصل بقوله يا ايها الذين آمنوا
لا تتخذوا اليهود وما بينهما لتاكيد النهي قلت ولتوطئة تعيين من هو حقيق بالموالاة
قوله ذكر عقيبه من هو حقيق بها لم يقل ذكر عقيبه من ينحصر فيه الموالاة تنبيها على ان المقصود
من قوله انما وليكم الله تعيين من هو حقيق الموالاة لا نفي الموالاة عن الغير لانه علم النهي من
النهي السابق والنفي المفاد بانما لتاكيد النفي المستفاد من السابق فلذا لم يعطف ولئلا خلا ف
خبرا وانشاء قوله وانما قال وليكم ولم يقل اولياؤكم وجه صحة وليكم ان المحمول كل واحد من
الرسول وكل واحد من المسلمين فالنكتة لاعتبار وليكم لافادة هذا المعنى بدل اولياؤكم ويمكن
ان يقال انما يحتاج الى هذه النكتة لو كان وليكم خبر قوله الله واما ان كان مبتدا لوقوعه بعد
النفي حسن فيتعين الافراد قوله صفة الذين آمنوا فانه جرى مجرى الاسم رد لما قال الكشاف
انه مرفوع على انه بدل او في تقدير هم الذين او النصب على المدح حيث لم يجوز كونه صفة على ما
هو الظ وجزم به المحقق التفتازاني حيث قال لم يجعله وصفا لاشتراك الموصولين في
كونهما وصفين الا ان الاول جرى مجرى الاسم كالمؤمن مثلا بخلاف الذين آمنوا فانه في معنى الحدوث
الثاني انه جعل الذي يوسوس صفة الخناس لخلوه عن معنى الحدوث وكونه جاريا مجرى
الاسم باعتبار انه ليس المراد بالذين آمنوا الحدوث اقول ولو سلم انه ليس جاريا مجرى الاسم
فلا بد له من موصوف مقدر فليكن الذين يقيمون الصلوة صفة ثانية ومن جوزه الجري
مجرى الاسم الذي لا يبالي انكاره من كان قال ان المراد بصفة افراده كما في قوله والذين آمنوا
غير صفة الافراد المراد به بقوله الذين يقيمون الصلوة وقول الكشاف وهم الذين ان قطع
من قوله ودهم على المدح فانه يحتمل الرفع على المدح وكونه جملة مستانفة في جواب من الذين
آمنوا قوله اي يؤتون الزكوة في حال ركوعهم في الصلوة الاول محل وهم راكعون على معنى وهم
يصلون ليفيد فضل الاحسان في الصلوة في غير حال الركوع ايضا وان كان من ترك فيه
ايتاءها في حال الركوع لانه اتاها في حال الصلوة ايضا والظ انه اراد بقوله فانهم الغالبون ضمير من ويحتمل
انه يكون حزب الله عبارة عن الرسول والمؤمنون فيكون المعنى فهم الغالبون من هو الغالب كما صرح
به الكشاف وعبارته ايضا محتملة ووضع الظ موضع المضمر ظاهر في الله ورسوله والمؤمنون
معنا في النكات وقد ذكر المحقق التفتازاني انه على هذا التوجيه ليس من وضع الظ موضع
المضمر وهو كما ترى فقد ترد جزبه الامر صعب ثابه واشتد عليه او ضغط كذا في القاموس

قوله على قراءة ويؤيده قراءة اي ومن الكفار وقراءة عبد الله ومن الذين اشركوا قوله
بترك المنافقين خصه بترك لانه اورد تاكيدا للنهي وجنيا سبب تخصيص الايمان بوعيده
قوله اي اتخذوا الصلوة او المناداة الاول اقرب لفظا ومعنى ولا يبعد ان يفسر الضمير
بالاجابة قوله خذ خادمة في الكشاف فدخلت خادمة قال المحقق التفتازاني يعني جارية
لان الخادم يطلق على الغلام والجارية قوله وقرئ تنقمون بفتح القاف القارئ هو الحسن
ولذا قال وهو لغة ولم يقل وهو لغة غير فصيحة كما يفهم من الكشاف لاستبعاد ان يقرأ
الحسن بلغة غير فصيحة قوله عطف على ان امنا ذكر في توجيهه ستة من الاوجه السبعة
المذكورة في الكشاف وترك كون الواو بمعنى مع لانه يتجه عليه ما ذكره المحقق التفتازاني
من انه لا يتم في المفعول معه من المصاحبة في معمولية الفعل ومع بعود المحذور وهو ان
يكونوا ينقمون منا كون اكثرهم فاسقين ثم يصح على مذهب الاخفش حيث اكتفى في
المفعول معه بالمقارنة في الوجود مستدلا بقولهم سرت والنيل وجئتك وطلوع الشمس
لكن فيه بحث وهو ان ذلك لاشتراط في المفعول معه لا يوجب الاشتراط في كل واو بمعنى
مع فليكن الواو بمعنى مع من غير ان يكون مفعولا معه لانتفاء شرطه وهو مصاحبة
معمول الفعل بل يكون للعطف وبهذا علم ايضا انه لا يصح ان يقال انه نوكه لاتفاق النحاة
ان المصاحب للمفعول به لا ينتصب على انه مفعول معه باتفاق النحاة ففي ضربت زيدا وعمرا
يتعين العطف لان كون الواو بمعنى مع لا يوجب كونه مفعولا معه وجعل في الوجه الاول
المستثنى لازم الامرين لانه لا يصح ان يكون كلا من الامرين اذ لا يصح ان ينقموا منا كون اكثرهم
فاسقين وفيه انه يصح بتاويل ان اكثرهم فاسقين في علمنا ولا يخفى بعد الوجوه كلها سيما
في النظم المعجز وانه لا يرضى بشيء منها الا العاجز لكن ما ذكره المحقق التفتازاني على جعل
واكثركم فاسقون مبتدا من انه ينبغي ان لا يكون حذف الخبر لان تقديمه هو الفارق بين
المكسورة والمفتوحة وبالحذف يفوت لا يتجه لانه مع ذكر الخبر التزم التقديم لتحصيل
القرينة بايسر وجه اما مع الحذف فالاعتماد على القرينة الاخرى كيف يكره حذف الخبر
من نبذكر اذا انه عبد الله والترجمان واما بعد فاني احمد الله وبذلك ظهر ضعف
ما قاله ايضا ان قوله اي وفسقكم معلوم ثابت لبيان المعنى وعلى تقدير التعبير عن
المبتدا بالمصدر والا فلا بد ان يقدر الخبر مقدما لان ذلك انما يتم لو كان التعويل
في الفرق عند حذف الخبر على تقديمه وهو مم ويلوح توجيه يرى ان يقبله نظم
القرآن هو ان المراد هل تنقمون منا شيئا الا لان آمنا ولان اكثركم فاسقون بمعنى ان
علة انكار اي شيء تنكرونه منا ايماننا وفسوق اكثركم ولا يخفى ان اكثركم فاسقون بمعنى
ان فاعل تنقم اكثركم قوله خطاب لليهود عدل عن طريقة الكشاف حيث ذكر سبب النزول
فيما بين الاوجه لانه لا وجه للفصل به بين الاوجه ولا للفصل بينه وبين قوله تعالى هل انبئكم
بشر من ذلكم قوله اي من ذلك المنقوم جعل المشار اليه بذلك المنقوم المفهوم من قوله و

ومانقموا

ومانقموا فاحتاجوا الاستقامة الى حذف مضاف وتكلف في شركة المنقوم مع دين
من لعنه الله في الشرارة وهو خبر محض وهو ما ذكره الكشاف من ان المراد ان عقو بتهم
في الحقيقة شر من عقوبة المسلمين بزعمهم وكانه فات القاضي نقله ولو جعل
ذلك اشارة الى الاكثر الفاسق لم يحتج الى حذف مضاف ويكون فيه تاكيد لكون
اكثرهم فاسقين بانهم قوم كان منهم شر من هؤلاء الفسقة وكذا لم يحتج الى تصحيح
الشركة في شرارة المثوبة ولو جعل مثوبة مفعولا له لانبئكم اي هل انبئكم لطلب مثوبة
عند الله في هذا الانباء لا لاقتضاء حكم اذ هذا الانباء يحتمل ان يصير سببا لاحكم
ويفضي الى عداوتكم يخلص الكلام عن التكلف في ذكر المثوبة قوله على طريقة قولهم
تحية بينهم ضرب وجيع انما قال على طريقة قولهم ولم يقل نحو قولهم لتفاوت بينهما
لان قولهم تشبيه بليغ حمل فيه المشبه على المشبه به وما نحن فيه استعارة قوله بدل من
شر على حذف مضاف ليخرج عن كونه غلطا لا يقع في فصيح الكلام واما الحاجة الى حذف
المضاف على تقدير كونه خبرا لمحذوف هو ضمير يرجع الى ذلك فالظاهر من ان يحج لم فلذا
لم ينبه عليه قوله بمعنى صار معبودا تفسير عبد ككرم ومنه امر بمعنى صار اميرا وقوله
فيكون الراجع محذوفا متفرع على ما بعد كذا وجعل الواو للحال لا يغني عن تقدير الراجع
عند من لم معرفة الحال وحذف التاء بالاضافة للتحرز عن اجتماع الزيادتين من التاء
والاضافة نحو واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا اي عدة الامر قوله ومن قرأ
وعبد الطاغوت بالجر عطفه على من لا شر لان العطف على المقصود بالنسبة هو
المقصد واذا اريد بالطاغوت العجل كان الطاغوت مستعارا من الشيطان للعجل
بجامع المعبودية الباطلة وكذا اذا اريد الكهنة وكل من اطاعوه في معصية الله تعالى
استعارة بجامع الاطاعة لكن العبادة ح ايضا مجاز عن الاطاعة قوله على جعل
مكانهم شرا ليكون ابلغ في الدلالة على شرارتهم والدلالة على شرارتهم اما بطريق
الكناية لان شرارة المكان يلزمها شرارة المتمكن واما بطريق الاسناد المجازي الذي
حقيقته شرارة الشخص والمجاز ابلغ والكناية احسن الجاز قوله والمراد من صيغتي
التفضيل الزيادة مطلقا لا بالاضافة الى المؤمنين واما على ما حملنا ذلك عليه فهو
للزيادة على الاكثر الفاسقين ويمكن ان يجعل اولئك اشارة الى اهل الكتاب
او اكثرهم وجعل مكانا بمعنى مصرفا بجعله من الكون بمعنى العزودة قوله نزلت
في يهود اه فعلى الاول الضمير لاهل الكتاب وعلى الثاني الى المنافقين للعلم به والمعنى
ان المؤمن فتى كن دخوله دعوى الايمان ودعوى الايمان عند كل ملاقاة علامة النفاق
قوله وقد وان دخلت لتقرب الماضي من الحال ليصح ان يقع حالا اشار بقوله وان
دخلت اما الى ان دخولها لذلك مع معهوم لما اشتهر من ان هذا الكلام مبني على التباس
حال بحال لان الحال المنافي للماضي هو الزمان لا الحال النحوي فانه يكون في الازمنة الثلثة

واما الا انه ليس دخولها في وجهم فقد صرحوا لذلك لانهم اشترطوا وجود قد في وقوع الجملة الماضوية
حالا لا في وقوع اسمية خبرها جملة ماضوية حالا وقوله وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يظنه
احسن مما في الكشاف وان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتوقع اظهاره لانه اورد عليه انه قد ظلت
على الدخول والخروج الملتبسين بالكفر لا على اظهاره حتى اجيب بانه دخل على الاضمار
والاضمار اظهار ولا يخفى ان الجواب ليس بصواب لانه توقع المخبر به لا التوقع الاضمار
وتحقيق ما ذكره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يتوقع الدخول والخروج المذكورين لظنه
النفاق وقوله ولذلك اي ولظنه عليه السلام قال والله اعلم لتضمنه علم الظن لكن كعلمه تعالى
لان علمه ظني ولو جعل والله اعلم بحق والله اعلم منهم بما فيه ما كانوا يكتمون لكان
توبيخا لهم بان ما كتموه لا يترتب عليه قوله تعالى وترى كثيرا منهم سوء الاعمال
بعد وصفهم بسوء الاعمال اعتقادا وجعل المسارعة في الاثم والعدوان واكل السحت
علامة النفاق وفيه ردع عظيم للمؤمنين عن هذه الامور قوله لبئس شيئا عملوه
اشارة الى كون ان ما نكرة موصوفة تمييز للضمير في بئس فالمخصوص محذوف اي بئس
شيئا عملوه في هذه الامور ويمكن ان يجعل ما موصولة فاعل بئس اي بئس الذين عملوه
لهذه الامور قوله ولذلك ذم خواصهم بصيغة جعلها صيغا لهم اقول فيه توبيخ بان
هذا فعل لا تقدر عليه الانسان لقوة لوم بغير صنعة وعادة له قوله وغل اليد
وبسطها اه غل اليد بالفتح كالبسط وهما مصدران وتعين كونهما مجازا هنا لعدم
امكان الحقيقة واما فيما يمكن نحو يد زيد مغلولة فيحتمل المجاز والكناية قوله
جاد الحمى مقصود جاد اسم موضع وفاعله بسط اليدين وبسط تثنية جمع باسط
عبارة عن السحاب والوابل المطر متعلق بجاد شكرت ندا اي عطاه مفعول
شكر فاعله تلاعة كرجال جمع تلعة كرحمة نقيض وهذه قوله دعا عليهم بالبخل والنكد
النكد قلة الخير وضيق العيش والمطابقة بين اجزاء النظم على تقدير الدعا بالبخل
والفقر ظاهرة لنسبتهم اياهما الله تعالى بخلاف الدعاء عليهم بغل الايدي فان
المناسبة من حيث اللفظ حيث تناسب ما قالوا والدعاء عليهم في التعبير بالغل و
ونظيره قولك سبني سب الله دابره اي قطع لان اصل السب القطع قوله ولان اليدين
اذ لا ضمير بهما فيه لم يتمسك في نفيه بالفصل لان العامل في حال عن المبتدا ما هو عامل
في المبتدا والخبر وكيف لا ولا يجوز اختلاف الحال وصاحبها في العامل لكن يندفع عدم
الضمير بتقديره اي بنفق بهما ولهذا ظهر وجه آخر وكونه خبرا ثانيا ويمكن ان
يقال انه لم يرد بنفي الضمير نفي صحة الحالية بل اراد ترجيح كونه تاكيدا لغنائه عن
تقدير الضمير قوله نزلت في فنحاص ابن عازوراء وفي التنزيل رد لقول بعضهم محمد و
واصحابه بانهم لو كانوا اولياء الله لم يكونوا في ضيق العيش لان يديه مبسوطتان
حين مغلولة قوله ويزدادون طغيانا وكفرا بما يسمعون ويكفرون ان يكون تزييفا لهم

بانهم

بانهم يزدادون كفرا بما انزل الله اليك من الاخبار عن حالهم على ما هو عليه فهو
اخبار بالغيب موجب للايمان قوله فلا يجادلهم الاشراد اقول لا ضرب فوق ان
لا يحبهم الله فلا حاجة الى جعله وسيلة للجزاء النشر قوله وان الاسلام يجب ما قبله
وان لم يكن الانتقال اليه من الكفر بل من دين نبي من الانبياء يغفر ببركة الاسلام
معاصيهم في دينهم قوله لوسع عليهم ارزاقهم بان يفيض عليهم اه جعل من فوقهم
ومن تحت ارجلهم محتملا للكناية عن امور السماء والارض والاشجار والثمار قطعة
التي هي اطول منهم والزرع التي هي اقصر منهم والثمار على الاشجار والساقطة
منها على الارض والظاهر ان المراد المياه النازلة من السحب والخارجة من الارض
لان الجدب يكون بعدمها او قلتها قوله يبين بذلك ان ما كف عنهم بشوم كفرهم ولما
اوهم ذلك ان كلهم مغضوبون عقبه بتقسيمهم وبنبه على ان صلاح البعض ربما
لا يدفع العذاب بل يبتلى به الكل بشوم البعض قوله فما ادبت شيئا منها لان
كتمان بعضها قال المحقق التفتازاني ربما ينافي في الوجه الاول ظ فالوجه هو
الاول والمناقشة ان عدم تبليغ بعض لا يفوت الغرض من امتثال ما بلغ و
ويمكن دفعها بان الوجه هو انه يحتمل ان الله تعالى جعل التبليغ في حق الرسول بمنزلة
الصلوة يفسد بترك ركن وعرض الدعوة ان لا يفعل العبد شيئا برايه لان
يفعل بعضا بقضاء الله وبعضا برايه ولا مجال للمناقشة في الاحتمال ولنا وجه
ثالث وهو انه لو بلغت بعضا دون بعض فما بلغت الرسالة بل تبعت هوى
نفسك بان اظهرت ما اقتضت نفسك اظهاره واعرضت عما اقتضت الاعراض
عنه ورابع وهو انه ان لم تبلغ الكل ما بلغت رسالته الكل لان الاكثر في هذا ليس
في حكم الكل فلا يجري فيه هذه المقدمة المعتبرة في كثير من الاحكام الشرعية قوله يعصمك
دون ضمن العصمة بعصمة الروح دون العصمة من كل ضرب لئلا يرد النقض بشجه
راسه عليه السلام وكسر رباعيته يوم احد وربما يدفع ذلك بان الآية نزلت بعد
غزوة احد والمراد من الناس الكفار بدليل ان الله لا يهدي القوم الكافرين
قوله وعن انس قال المحقق التفتازاني واخرجه الترمذي عن عائشة قوله
فلا تحزن عليهم حتى لا يمنعك حزنك عليهم من التبليغ حسبة اي لا يغمك قوله
وفي المؤمنين مندوحة لك عنهم اي انت غني عنهم بالمؤمنين قوله سبوح بتغييره
اي تغيير النصارى قوله كقوله فاني وقيار بها لغريب اذ كون المحذوف خبر الثاني
متعين فيه لان اللام لا يدخل خبر المبتدا ويدخل خبر ان وكذا في قوله والا فاعلموا
انا وانتم بغاة الخبر المحذوف للمعطوف اذ لو كان بغاة خبرا له لقيل ما بقيتم وانما
قال وهو كالاعتراض لانه ليس اعتراضا حقيقة لوجوب العاطف بل كالاعتراض في
انه كالمعترضة تذكر اثناء الكلام للتاكيد قدم هذا المعطوف وادخل بين

اجزاء المعطوف عليه للتاكيد ولا مانع من جعلها معترضة لان الاعتراض يكون بالواو
قوله ويجوز ان يكون والنصارى معطوفا عليه على الصابئين استدراك على الكشاف
حيث فاته هذا الاحتمال ولدفع ان يقال اختار الاول بشاهد الاستعمال حيث
اختاره سيبويه مستشهدا بقوله والا فاعلموا استشهد عليه بقوله نحن بما عند
البيت ولا يخفى حسن استشهاده به في هذا المقام كانه يومي الى ان الكشاف رضي
بما عنده ونحن راض بما عندنا والراي مختلف وربما يرجح توجيه الكشاف بانه اقيس
حيث جعل السابع قرينة اللاحق ودوعي الاهتمام بالمقدم حيث جعل المذكور
ضوا له وهو معارض بان ترك الفصل بين المبتدا والخبر وان كان لنكتة وهو انسب
والالحاق بالاقرب اقرب نعم يرجح الاول ان قطع النصارى عن اليهود وجمعه مع
الصابئين غير ملايم ولا يناسب كون الصابئين ابعد الفرق والنكتة التي في تقديم
الصابئين يفوت فالفضل للمتقدم والكشاف في هذا المقام يعم المتكلم والظن ان
اقرب التوجيهات وان لم يقر بان بينه الفحول وابوزه هذا الفضول دجاء من
الله القبول هو ان الصابئون عطف على الصلة بحذف صدر الصلة اي الذين هم
الصابئون قوله ولا يجوز عطفه على محل ان واسمها فانه مشروط بالفراغ من الخبر يريد
انه لا يجوز عطفه على محل ان واسمها من غير تقدير ضعف يؤيده انه قال الكشاف
فلا يقال ان زيدا وعمرو منطلقان فلا يرد ان الفراغ الذي هو الشرط اعم من الفراغ لفظا
او تقديرا فلا مانع من ذلك العطف مع حذف خبر ان كما في التوجيه السابع بل فيه
فائدة التاكيد والتحقيق الوار افتقاء الصابئين لما استدر من اقتضاء المؤمنين
واليهود كما عرفته وشفاء هذا على القاضي بل الكشاف مما يعجب والاظهر في قوله
لعدم التاكيد والفصل او الفصل كما لا يخفى على اولي الفضل قال المحقق التفتازاني
عبارة الاكثر ان العطف على محل ان واسمها وكانهم جعلوا الحرف مع الاسم جميعا بمنزلة
اسم مفرد هو المبتدا اذ الاسم وحده منصوب بان ليس له محل رفع البتة غايته انه كان
قبل دخول العامل مرفوعا وعبارة البعض ان العطف على محل الاسم فقط ومعنى كونه مرفوع
المحل انه كان قبل دخول العامل مرفوعا قوله والراجع محذوف اي من آمن منهم قد فاته
تصحيح قوله من آمن منهم مع قوله الذين آمنوا لانه لا ينقسم الذين آمنوا اي المؤمن والكافر
كما يقتضيه كلمة منهم وما قيل ان من آمن منهم يقتضي تحصيل الحاصل باعتبار الذين
آمنوا وذكره الكشاف ووجهين الاول تاويل الذين آمنوا باهل النفاق والثاني تاويل
من آمن بالايمان بلا ريبة قوله جواب الشرط حكم بكونه جواب الشرط مع ان الكشاف
ذكر ما ينفي عن كونه جواب الشرط احدهما ان فريقا لا يصلح تفصيلا لرسولا لانه واحد
والثاني انه لا يحسن ان اكرمت اخي اخاك اكرمت من غير ان بنقضي عنهما وذلك بتعجب
وله مانع ثالث لانه كلما جاءهم رسولا وقع احد الامرين لا كلاهما فالواجب في هذا القصد

او فان قلت هل لدفع الموانع سبيل امتحن به الفطن قلت كانه يدفع الاول بانه
تغليط وجعل قبل واحد كقتل فريق على نحو كانما قتل الناس جميعا ولا يلتفت الى دفع
الثاني لانه لا ينقض قاعدة عربية بعدم حسن التركيب المذكور وان وجب باب
تقديم المفعول موقع لاختصاص المستلزم الجزم بوقوع اصل الفعل والشرط
يقتضي الشك وبان تقديم المفعول يوجب الفاء ما يجعله بعيدا عن المؤثر واما
لشبهه بالجملة الاسمية لذكر الاسم فيها اولا لان كون الجزاء مشكوكا في هذا المقام
لا يلتفت اليه وهم من الاوهام ووجوب الفاء لما ذكر لا يوجد في كتب النحو واما
المانع الثالث فكانه لم يحضره كما لم يحضر الكشاف قوله والراجع محذوف اقول
رسول منزل منزلة واحد منهم فيستغني تقدير الراجع ولا يخفى انه لطيف شريف
قوله وقيل الجواب محذوف قدر الكشاف ناصبوه وقيل بدل قوله تعالى اوكلما جاءكم
رسول بما لا تهوى انفسكم استكبرتم على ان للقدر استكبره من تصدى لترجيح ناصبوه
غفل عن ذنب فعل غفر ادم له وتقبل قوله وهو استيناف او بيان لكيفية عداوتهم
او استكبارهم قوله او بينها على ان ذلك ديدنهم ماضيا ومستقبلا اشارة الى قصد
الاستمرار قال المحقق التفتازاني ذلك في احلافهم وقصد الاستمرار انما يستقيم في
المخاطبين عقدا نعم يصح ان يراد به الاستمرار في الزمان الماضي ولم يقصد الى الاستمرار
في التكذيب لمزيد الاهتمام بالقتل لانه اشنع قوله ثم الجمع بين الاستحضار للحال
الماضية والتنبيه على الاستمرار مشكل لان الاول يطلب جعل المضارع للحال والثاني
للاستمرار فالنظر او بينها قوله وادغام الحباب اشارة الى ان قراءة النصب
على النظر وقراءة الرفع يحتاج الى النداء وبل قوله ثم عموا وصموا كرة اخرى قال صاحب
الكشاف ثم عموا وصموا كرة ثانية بطلبهم المحال غير المعقول في صفات الله تعالى وهو
الرؤية وكانه توجه لان طلب الرؤية كان من الذين كانوا مع موسى عليهم في الطور
وعبادة العجل عن المتخلفين وتوب الله عليهم بعد عود موسى فلا يوافقه ثم
الدال على التراخي نعم لو جعل الثانية لعبادة العجل والاول لطلب المحال صح واما ما
قال المحقق التفتازاني ان قوله المحال غير المعقول اشارة الى انه ادخل في العمى والصمم
فنعم فلا استبعاد دون التراخي لا يوافق قوله كرة ثانية نعم يصح جعل ثم للتراخي في
النظم مع كون الكلام اشارة الى الواقعة المتقدمة قوله يمنع من دخولها كما يمنع
المحرم عليه من المحرم بعين التحريم مجاز عن المنع واستعارة اذ الاحكام مرتفعة في
الاخرة وليس فيه حلال وحرام قوله اي ما لهم احد ينصرهم بنه على ان من زائدة كانه
قيل ما لهم انصار والقصد الى نفي جنس الناصر لا نفي جمع من الناصر حتى يحتمل ما
دون الجمع ونقل المحقق التفتازاني عن الكشاف انه وضع الانصار في مقام نفي الناصر
بناء على زعمهم ان لهم انصارا كثيرة تهكما بهم ووجهه من عنده بانه من مقابلة الجمع بالجمع

ونحن نقول في نفي الانصار اشارة الى انه لابد لهم من جمع كثير وليس ذلك لهم وهذا المراد لابد من التنبيه عليه احدهما لا وجه لتخصيص النفي بالناصرين من النار بل المراد ما لهم احد ينصرهم من الناصر ومن منع الدخول في الجنة وثانيهما انه اذا كان من كلام عيسى فالظاهر موضوع موضع ضمير المخاطب دون الغائب اي ما لكم احد ينصركم وفي الكشاف تصريح به قوله وما من اله الا اله واحد يريد ما من اله الا اله موصوف بالوحدة اذ التعدد يستلزم انتفاء الوهية كل من المتعدد او ما سوى الواحد كما لا يخفى على من رزق برهان التمانع وقد اكد سبحانه دعوى المشركين وذكر التوحيد بلا تاكيد اشارة الى ان قولهم من البعد عن العقل بحيث لا يمكن دعواه بدون التاكيد والتوحيد لظهوره على العقول مستغنى عن التاكيد وانما قيد الكفر به تنبيها على ان الكفر انما لزم للقول بالتعدد لا بخصوص التثليث قوله ومن مزيدة للاستغراق ولتضمنها لا التي لجنس صارت في الاستغراق بخلاف لا المشبهة بليس عند الزمخشري وجمهور النحاة والى صاحب المفتاح تضمنها اياها وجعل الاستغراق لتضمين ما الابراهيمية لان تضمين الحرف العامل لا يوجب البناء والا لبني كل مضاف اليه والجواب انه فرق بين التقدير والتضمين قوله اي ليمسن الذين بقوا منهم على الكفر يعني ان المراد الذين كفروا بعض الذين كفروا في ما سبق ولذا لم يات بالضمير وليس من وضع الظاهر موضع المضمر ومن للتبعيض لا للبيان بخلاف الوجه الثاني من كل وجه ونحن نقول لو قيل ليمسنهم لاوهم الضمير الرجوع الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة فعدل الى الذين كفروا وبين بالنصارى اشارة الى انه لا يختص بقوم دون قوم وقوله تكريرا للشهادة علة للوجه الثاني وتبنيها علة للوجه الاول ذكرا على الترتيب وتعقيب قوله افلا يتوبون على الاول ظاهر اذ العذاب الاليم اذا اختص بمن بقي على الكفر فذلك يقتضي عن كرم التوبة لئلا يكونوا من الباقين على الكفر واما على الثاني فوجه التعقيب انه بعد هذا التقرير لكفرهم والتهديد ينبغي ان يتوبوا كما اشار اليه فوجه للتعقيب على التقدير الثاني والتعقيب على الاول مستغن عن البيان ونحن نقول الاستفهام للانكار اي ايجعلون عظم ذنبهم هذا سببا لعدم التوبة الى الله وعدم الاستغفار لياسهم وهذا استدلال لا طمعا لقوله والله غفور رحيم واكثر اعطاء ما للذنب المذكور قوله اي ما هو الا رسول جعل اشابه لمعجزات سائر الرسل ليعلم ان ظهور معجزاته وغرايب حاله لا يوجب الوهية كما لم يوجب الوهية غيره مما هو غير داخل من النظم والواقع منه انه قد مات من قبله الرسل فيموت مثلهم وانما لا يصلح للالوهية وانه مسبوق بالزمان بالرسل والمسبوق حادث لا يصلح للالوهية قوله وامه صديقة قال الكشاف وما امه الا صديقة ولما كان افادة العبارة الحصر غير ظاهرة واه قال المحقق التفتازاني انه يستفاد من المقام والعطف تركه

وافاد

وافاد مبالغة الصديقية اذا كانت من الصدق بقوله بلا اذن الصديق واكتفى في افادة المبالغة اذا كان من التصديق بافادته يصدق التكثير وكون صيغة الفعيل من المزيد غير مشهود ولكنه حمله عليه فحقق الكشاف بل اقتصاره عليه قوله ثم تعجب الاولى ثم تعجب من بيان الادلة ثم تعجب من اعراضهم وفي ذكر اكل الطعام اشارة الى ان صفتهما مرتبطة بالطعام قوله وثم لتفاوت ما بين العجبين او ثم على حقيقته واشارة الى انه مع طول زمان بيان الآيات لا ينادون ويؤفكون قوله وانما قال ما يعني كلمة ما للتحقير بالابهام وانما صح نظرا الى ذاته مع قطع النظر عما انعم الله عليه وحقره نظرا الى كبرياء الله تعالى وهذا اذا كان هذا الكلام لتوبيخهم على عبادة عيسى ويحتمل ان يكون ترقيا في التوبيخ بتوبيخهم على عبادة الصليب ويؤيده قوله والله هو السميع العليم فانه حينئذ توبيخ بانه لا سمع ولا علم لما يعبدونه قوله وانما قدم الضر لان التحرز عنه اهم ولانه اول داع الى الانقياد والعبادة قوله ان غلوا باطلا اما احترازا عن الغلو الحق وهو ما فسره الكشاف ان يفحص عن حقايقه ويفتش عن اباعد معانيه ويجتهد في تحصيل حجته كما يفعل المتكلمون قال المحقق التفتازاني وقد يناقش فيه بان الغلو المجاوزة عن الحد ولا مجاوزة عنه ما لم يخرج عن الدين وما ذكر ليس خروجا عن الدين حتى يكون غلوا والاوجه ان يجعل غير الحق حالا من دينكم والمعنى ان كنتم تصرون على الباطل فلا تغلوا فيه منه ولا تعثوا في الارض مفسدين وهذا ولا يخفى انه خلاف المتبادر من دينكم فالاوجه ان المراد لا تغلوا في دينكم وحفظه حال كونه غير الحق لنسخه بمجيء محمد واما وصف الغلو في الدين بالباطل والبينة على ان الغلو لا يكون الا باطلا مبالغة في التحذير عنه قوله وقيل الخطاب للنصارى خاصة والتوجيه السابق مبني على كون الخطاب لمطلق اهل الكتاب فقوله فرفعوا عيسى افرط على سبيل التمثيل قوله عن قصد السبيل الذي هو الاسلام بعد مبعثه قال المحقق التفتازاني وقوله عن سواء السبيل وان كان متعلقا بالاخير فالمعنى على تعلقه بالثلثة هذا فعلى هذا مراد القاضي بيان تعلقه بالاخير لا تخصيصه فافهم وانما فسر قوله وضلوا عن سواء السبيل باحد الوجهين اخراجا له عن كونه تكرارا وللاخراج طريق ثالث وهو جعل الضمير للكثير وجعله مطاوعا للاضلال ورابع وهو ان يراد بالضلال الاول الضلال بالغلو في الرفع والوضع وكذا بالاضلال ويراد بالضلال عن سواء السبيل الضلال عن واضحات دينهم وخروجهم عنه بالكلية قوله الفعل ايلة بالتمنا بنيين كالكسرة وزنة قيل لم كانوا خمسة آلاف رجل اخذ بالرجل ما يقابل المرأة والصبي كذا يستفاد من الكشاف قوله اي ذلك اللعن الشنيع المقتضي في الكشاف اي لم يكن ذلك الا لاجل المعصية وكانه تركه لكفاد ما يفيد الحصر في النظم حتى تكلف المحقق التفتازاني فقال استفيد ذلك من الاستيناف وعدم الاكتفاء بربط السبب بقوله ليكون الجملة جواب

السؤال عن سبب اللعن وانما يكون الجواب جوابا لو كان السبب ذلك فقط ونحن نقول يكفي
لافادة الحصر كون الباء للسبب التام ويحتمل ان يكون القاضي مكتفيا به عن التصريح بالحصر
وح ايراد ذلك لتفخيم اللعن وفصل الجملة لعدم التناسب في المسند اليه قوله اي لا ينهى بعضهم
بعضا عن معاودة منكر اما كان المتبادر عن النهي عن منكر فعلوه النهي عنه بعد فعله وهو
غير معقول اول النظم بثلثة اوجه الاول تقدير المضاف والثاني ما ذكره بل فعلوه بقصد
الفعل وقوله اولا ينتهون عنه توجيه ثان للتناهي ويحتاج الى التوجيهات المذكورة اذ لا
يمكن الانتهاء عن الفعل بعد وقوعه كذا ذكره المحقق التفتازاني ولا يبعد ان يقال فيه توجيه
ثان للتناهي ودفع رابع للشبهة لان الانتهاء عن الشيء عبارة عن ان لا يفعل ثانيا و
ويمكن ان يجعل فعلوه بتقدير فعلوا مثله ولو جعل فعلوه ماضيا باعتبار زمان الخطاب
لا يكون المعنى النهي بعد الفعل فلا يحتاج الى التاويل المذكور قوله تعجب من سوء فعلهم
مؤكد بالقسم اللام من سوء فعل مؤكد بالقسم او التاكيد للسوء لا للتعجب وللتاكيد مدخل
في التعجيب قوله اي لبئس شيئا قدموا لانفسهم النفس بمعنى عين الشيء حتى فسره بقدموا
وبه يحذف الانفس انما اعينهم والاول ان المراد بالنفس الهوى وادراجه تنبيها على ان
التقديم لغلبة الهوى عليهم قوله هو المخصوص بالذم والمعنى موجب سخط الله كما بينه
فيه الكشاف ويمكن ان يكون ما قدمت انفسهم نفس السخط وقوله والخلود في العذاب
يفيد انه جعل قوله وفي العذاب هم خالدون كصرف المصدر ولا سبيل اليه الا بجعل ان
مخففة عاملة في ضمير الشان بتقدير انه سخط الله عليهم وفي العذاب هم خالدون ويمكن
ان يقال انه معطوف على ثاني مفعولي ترى اي تعلم كثيرا منهم يتولون الذين كفروا ويخلدون
في النار قوله يعني نبيهم وان كانت الآية في المنافقين فالمراد نبينا ومحل هذا التقدير ايضا
يصح ان يراد نبيهم لكن الظاهر ذكرهم نبينا اه فلذا صححه به قوله واليه اشار بقوله ذلك بان
منهم قسيسين اي علماء ورهبانا اي عبادا قوله وفيه دليل على ان التواضع والاقبال على
العلم والعمل والاعراض عن الشهوات محمودة وان كان في كافر كونها محمودة اذا صارت وسيلة
النجاة والا ففي مزيد حسرة ومؤاخذة قوله فوضع موضع الامتلاء للمبالغة يعني اريد بالفيض
الامتلاء مبالغة كان الامتلاء من شدة اقتضائه الفيض لم يتميز عنه واريد بذلك
توجيه تقدير الفيض بما والاظهر التضمين والتوجيه الثاني جعل من تعليلية اي يفيض من
اجل الدمع وح مصدر بمعنى البكاء وعلى الاول بمعنى ماء العين قوله والثانية
للتبيين ما عرفوا فما موصولة والعائد المفعول محذوف وقوله والمعنى انهم عرفوا بعض
الحق اشارة الى ان قوله من الحق في موقع المفعول به فيجب ان يجعل ما مصدرية وقوله فكيف
اذا عرفوا كله صوابه اذا عرفوه كله في الكشاف او اذا عرفوا كل الحق لان الكل المضاف
الى الضمير لا يكون معمولا للعامل اللفظي بالاصالة وانما يكون تاكيدا قوله بذلك اي بما
سمعنا وانما قالوا ربنا ليكونوا مومنين بينهم وبين الله لا بافواههم كالمنافقين

فاكتبنا

فاكتبنا مع الشاهدين اي من الذين اخبروا عن صميم القلب فان الشهادة ما يكون عن
صميم القلب ولا تكتبنا مع المنافقين ثم قالوا ايرادا لانفسهم عن تهمة النفاق كما هو
شان اليهود واظهارا لحجة على ان ايمانهم ايمان الشهداء لا ايمان المخادعين وما لنا الآية
قوله استفهام واستبعاد تحقيقا لايمانهم كانهم قالوا آمنا ولا شبهة في ايماننا لان
عدم الايمان في كمال الاستبعاد ولكونه جواب سؤال ايضا مع كونه استبعادا استفهام
وانكار فلا تقابل بين قوله او جواب سؤال وقوله استفهام انكار فالظاهر جواب
سؤال وانما يصح او بما ذكرنا من الصحيح بقي انه كيف جاز الجواب مع العاطف والجواب بينه الفصل
وغاية التوجيه ان التقدير ما لكن لا تؤمن بالله ويحتاج الى اعتبار مثل ما ذكرنا للمعطوف
مع المعطوف عليه فالاوجه ان لا يلتفت الى الجواب ويتمسك بما هو الصواب قوله وذكره
توطئة اي اذا كان المراد الايمان بكتابه ورسوله وهو المذكور بقوله وما جاءنا من الحق
فذكر تعالى للتوطئة وتعظيم ما جاءنا من الحق قوله ونطمع عطف على نؤمن والمعنى ح
ما لنا لا نجمع بين الايمان والطمع بالدخول في الاسلام او عطف على لا نؤمن والمعنى ح ما لنا
نجمع بين عدم الايمان والطمع وهما متنافيان ذكرهما في الكشاف الا انه تسامح و
قال فيهما انه عطف على لا نؤمن مع ان الاول يقتضي الدخول تحت لا والآخر يقتضي
عدمه كما بيننا ولا وجه لترك القاضي احد التوجيهين وجعل قوله عطف على نؤمن
بمعنى العطف عليه مع لا وبدونه غاية التكليف بعيد عن التالف وههنا توجيه
ثالث وهو ان يكون عطفا على نؤمن بمعنى ما لنا لا نؤمن ولا نطمع ان ما لنا نجمع بين
النفيين وهو غاية الخسران قوله والعامل ما في اللام من معنى الفعل اي اي شيء حصل
لنا وان المشهور في مثله والعامل فيه عامل الاول مقيدا بها اذ لولا التقييد لكان
حالين مستقلين لكان الحال ما لنا نطمع ولا انكار ولا استبعاد للطمع بدون
عدم الايمان قال المحقق التفتازاني كان الحالان ليسا مترادفين ولا متداخلين
فليسميا متلاصقين ولنجعل قسمة الحال مثله هذا وهو مبني على ان لا يكتفى
في الحالين المترادفين بان يكونا حالين من صاحب واحد بدون العطف ولا داعي اليه قوله
اي عن اعتقاد ويشعر بان القول على حقيقته معنيه بان يكون عن اعتقاد قوله هذا قول
فلان اي معتقده يشعر بانه مجاز عن المذهب والاعتقاد كذا ذكره المحقق التفتازاني كما
اقول مراده ان القول اذا لم يقيد بالحق عن الاعتقاد يكون المراد باعتقاده للاعتقاد
كما يقال هذا قول فلان لان القول انما يصدر عن صاحبه لافادة الاعتقاد قوله
وذكرهم في معرض المصدقين اي اراد شركهم معهم في بيان الجزاء قوله اي ما طاب
ولذ فان الحلال ما كان ادعى الى الشكر ويجوز ان يكون المراد ما طاب لكم ولا يضركم
تناوله دينا او دنيا قوله كما تضمن ما قبله اه هذا بعيد لانه لم يمدحهم بالترهيب
ورفض الشهوات وانا اقول كما وصف ثوابهم بالمعرفة والخضوع ووصى المؤمنين

بان يحرموا ما احل الله لهم بالاباء من النعم الابدية قوله والاعتداء عما حد الله جعل فى هذا
التوجيه الاعتداء عبارة عن تحريم الحلال فهو تاكيد للنهى عن التحريم و فى التوجيه الثانى
تاسيس ونهى عن تحليل الحرام بعد النهى عن تحريم الحلال وله توجيه آخر وهو جعله نهيا
عن الاسراف فى تناول الحلال وامرا بالقصد بين التحريم والاسراف قوله تقدمت عليه
لانه نكرة والنكرة الموصوفة لا تقتضى تقديم الحال على ما بين فى موضعه قوله وعلى الوجوه
لولم يقع الرزق على الحرام يعنى كما ذهب المعتزلة لم يكن لذكر الحلال فائدة زائدة يشعر
كلام المحقق التفتازانى بان هذا على تقدير جعله حالا دون جعله مفعولا او صفة ووجهه
غير ظ قوله وفى ايمانكم صلة يؤاخذكم لا يظهر ربطه بالمؤاخذة الا بجعل فى للعلة كما
عذبت امرأة فى هرة قوله ولكن يؤاخذكم بما عقدتم اذا حنثتم فيه بحث لان
المؤاخذة فى العقبى لا فى وقت الحنث الا ان يراد بالمؤاخذة سبب المؤاخذة لا حقوقه
فالاولى هو التوجيه الثانى ولا يخفى ان ما عقدتم الايمان يشمل اليمين الغموس وفيه
الكفارة عند الشافعية والله يؤاخذ به ولا تكفيه الكفارة عند الحنفية
فالاولى على مذهب الحنفية ان يكون الكلام فى هذا المقام على ظاهره ويقدر ربما
قدر فى قوله فكفارته اى كفارة حنثه واذا حنثتم لان الكفارة مختصة بما يقع الحنث
فيه لا بمطلق العقود ولكن المؤاخذة نقمة وغيره اذا لم يعقب عنه وللعفو سبباب
مطلق هو التوبة و مخصوص هو الكفارة فيما يتعلق به الحنث ومشيئة لمن شاء
العفو عنه قوله اى الفعلة التى اشار الى توجيه تأنيث الكفارة فان قلت
الفعيل يستوى فيه المذكر والمؤنث قلت اذا حذف الموصوف مما يستوى فيه يؤنث
للمؤنث كما فى فعيل حتى يقال مررت بقتيلة بنى فلان وبامرأة قتيل بنى فلان والتاء
يحتمل ان يكون للنقل وان يكون للمبالغة قوله بذهب اثم من الاذهاب وانما عقبه بقوله
وسترة اشارة الى ان اطلاق الكفارة التى هى الساترة بحسب اللغة على ما يمحو
السيئة باعتبار انه يستر الذنب عن الاعين بالمحو قوله واستدل بظاهره على
جواز التكفير بالمال اى بغير الصوم من الامور الاربعة ووجه الاستدلال انه لم يقيد
الكفارة بكونه بعد الحنث والظاهر العموم ولكنه مخصوص للعلم بان العبادات
البدنية لا تتقدم على اوقاتها ولان الصوم بعد العجز ولا يتحقق العجز الا بعد الوجوب
وقوله لقوله دم دليل الشافعية ووجهه ان الواقع بعد الفاء المعطوف بالواو و
والمعطوف عليه ولا يوجب الترتيب لكن ما روى عبد الرحمن سمرة رضى الله عنه ان قال له
اذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك ثم ائت بالذى هو
خير منه على ما رواه العترنون به يدل على وجوب تقديم الكفارة او استحبابها
وذلك مستجاب وجه وهو انه احوط لاحتمال فوت الكفارة بعد الحنث فان فى التاخير
آفات وفى المشكوة فكفر عن يمينك وآت بالذى هو خير منه فى رواية وفى رواية

فآت بالذى هو خير منه وكفر عن يمينك وتقديم الكفارة تارة وتاخيرها اخرى يدل على ان
التقديم والتاخير سيان وعند الوفى جواز تقديم المالى بما لم يكن الحنث معصية
والا فلا لقوة الاول كقوى التقديم على اطلاق الاول قوله ونصف صاع عند الحنفية ذلك
من البر ومن الشعير صاع قوله واهلون كارضون فى الكشاف بسكون الهاء واشار
الى ان الجمع بالواو والنون شاذ كما فى ارضون لكن فيه لانتفاء العلمية و فى ارضون
لانتفاء جميع شرائطه وقوله وقيل جمع اهلاه كما قيل فى الليالى انه جمع ليلاة وهى
لغة فى ليل وهو جمع اهل كالليالى يعنى على سبيل الشذوذ قوله عطف على اطعام
او من اوسط اى جعل بدلا فيه ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فهو ايضا فى المعنى
بدل عن الطعام ولا مناسبة بينهما فيكون بدل غلط وهو لا يقع فى الكلام البليغ و
ودفع بمنع عدم الوقوع وهو منع مانقوب عند الائمة فلا يسمع ثم ببطل كونه
بدل غلط توقفه على كون المبدل منه مذكورا غلطا وذكر الاطعام ليس كذلك سيما
من الله تعالى ونحن نقول البدل احد الامرين وله حلابسه بالاطعام فيكون بدل اشتمال
ويكون بمنزلة سلب زيد ثوبه او ثوبه نحو و قدوة بالضم لغة فى قدوة بالكسر ولا يخفى
ان الكاف فى مثل كمثل زائد وكذا فى كاسوتهم وعلى هذه القراءة التخيير بين الطعام والتخيير
ولا يجزئ الكسوة الا ان يقال بثبوته بالسنة والاجماع قوله ومعنى او ايجاب احدى
الخصال الثلث مطلقا وتخيير المكلف فى التعيين اشارة الى مذهب المختار فى الواجب
المخير وفيه مذهبان آخران للمعتزلة احدهما ان الواجب الجميع ويسقط بواحد وثانيهما
ان الواجب واحد معين ويسقط بالآخر والمختار عندهم ايضا ما اشار اليه فان
لا خفاء ان الكسوة اعظم ثم تحرير الرقبة اعظم من الكسوة فما وجه التخيير قلت الايجاب
على طبق الاسم والتخيير لينال المكلف باختيار الاعلى مزيد الاجر ويترقى بسعيه من
الخسيس الى العالى قوله لانه قرأ القاسم ابى وابن مسعود قوله واذا حلفتم وحنثتم
يريد ان المراد بالحلف الحلف المتعقب بالحنث ومناط فائدة تقييد الكفارة ذلك القيد
كانه قال ذلك كفارة ايمانكم اذا حنثتم ولا يخفى ان ذكر الحلف فى هذا التوجيه خال
عن الفائدة فالوجه ان قوله حلفتم يدل على الحلف بالقصد فتقييد الكفارة بالحلف
قصدا احتراز عن الحلف الغير القصدى فانه لغو وفيه بيان اللغو على مذهب
الشافعى قوله بان تضنوا بها اى احفظوا ايمانكم مطلقا فان العزيمة ان لا يتكلم بذكر
الله قسما وان لا يؤاخذكم به فلما قال انه لا يؤاخذ باللغو منهم منعهم عن اليمين
لئلا يجترئوا به اعتمادا على عدم المؤاخذة وله معنى رابع فى الكشاف وقيل احفظوها
ولا تنسوها كيف حلفتم بها متهاونا بها قوله اعلام شريعته فى الكشاف واحكامه
نوكه لما ذكر المحقق التفتازانى ان فى عطف احكامه على اعلامه بحث الا ان يكون مراده
انه يجوز ان يراد الاعلام وان يراد الاحكام بمعنى الآيات الدالة على احكامه اقول

لا حاجة الى هذا التكليف البعيد عن العبارة بل المراد ان المراد بالآيات اعلام شرايعه
واحكامه بعطف الاحكام على الشرايع والمراد ان القرآن اعلام يثبت به الشرع لا مجازه
واعلام تعرف بها الحكم لدلالته عليه قوله فان مثل هذا التبيين اه دليل على صحة ارادة
نحو الواجب شكره يعني بمثل هذا التبيين يسهل اخذ وجه من الشكر لا بشكر نعم العمل
بما يعرف من كلامه قوله اى الاصنام التي نصبت للعبادة جمع نصب بالفتح او التحريك
او بالضم وبالضمتين على ما يستفاد من الصحاح في القاموس النصب بضمتين كل
ما عبد من دون الله كالنصب بالضم والانصاب الحجارة كانت حول الكعبة
تنصب فيهل عليها ويذبح لغير الله تعالى قوله فقد قال المحقق التفتازاني ذهب
الاكثرون الى الرجس بمعنى النجس الا ان النجس يقال في المستقذر طبعا والرجس اكثر
ما يقال في المستقذر عقلا ومنهم من ذهب الى الرجس اسم معنى ولذا افرد مع انه
خبر عن متعدد هذا وفي قوله يعاف عنه العقول ايماء الى انه يتبع في التفسير ما ذهب
اليه الاكثر قوله لانه مسبب من تسويله يعني جعله كنت عمل الشيطان مع انها اعيان
بعلاقة ان عمل الشيطان مسبب لها او يجعل من للابتداء اى ناشئ من عمله وهذا
انما يحتاج اليه اذا لم يقدر المضاف اى التعاطي اما اذا قدرنا فلا خفاء في جعله من العمل
فلذا لم يتعرض له قوله الضمير للرجس او لما ذكر من المتعدد بتاويل ما ذكر او للتعاطي
والقول الشيطان اقرب وانفع لان الاجتناب من الشيطان يفيد الاجتناب عن كل
معصية فكانه قال اجتنبوا الشيطان لتتخلصوا عن هذه المعاصي بل عن كل معصية
وله في الرجوع الى الشيطان مزيد ملايمة لقوله انما يريد الشيطان قوله فتفطن
بان صدر الجملة بانما والحصر تاكيد على تاكيد وفي جعله سببا يرجى منه الفلاح
تاكيد ثانيهما ان هذه المعاصي بلغ النهاية حتى كانه ليس للمجتنب عنه بعد الامتلاء
به القطع بالفلاح بل غاية امره الرجاء قوله للدلالة على انهما مثلهما في الحرمة والشهادة
لقوله عم شارب الخمر كعابد الوثن دليل على بعض الدعوى ووجه ان صاحب
الازلام كعابد الوثن انه يستدرك بغير الله معه في الاعلام بالغيب قوله للتعظيم
والاشعار بان الصاد عنهما كالصاد عن الايمان في الاشعار نظر وصد الشيطان
بالخمر عن ذكر الله تعالى لانه يوجب الشغل به الغفلة عن الصلوة او لنهي الشرع
عن الاشتغال بها حال السكر قوله ثم اعاد والحث على الانتهاء بصيغة الاستفهام اه
الاظهر انه متعلق بقوله ويصدكم عن ذكر الله وعن الصلوة والمعنى فهل انتم
منتهون عن ذكر الله وعن الصلوة على دفع ارادته بالاشتغال بالخمر والميسر
لا يظن بعاقل ان ينتهي عنهما بدعوة هذا اللعين العدو المبين قوله تعالى واطيعوا الله
في ما يقال عليكم منه بان ترضوا ولا تكرهوه وتنقادوه بطيب انفسكم واطيعوا
الرسول بان يعلموا انه كل ما يبلغكم من عند الله ولا تخالفوه واحذروا عن غضبه

وسخط

وسخطه فان توليتم فلا تطمعوا من الرسول لان يهلكم لان ما على الرسول الا البلاغ
المبين فلا يكون له ترك البلاغ والله اعلم قوله او في لعنتهما اذا قدر مفعول الحذر
في لعنتهما ينبغي ان يقدر متعلق الاطاعة ما يعم المامور والمنهي فتامل قوله مما لم يحرم
عليهم اشكل في هذا المقام ان نفي الجناح على المباح لا يتقيد بما ذكر ودفع بان المراد مدح
هؤلاء لا تقييد نفي الجناح بما ذكر والاظهر والله اعلم ان المراد انه لا جناح فيما طعموا مما
سوى هذه المحرمات اذا ما اتقوا ولم ياكلوا فوق الشبع ولم ياكلوا من مال الغير وآمنوا
وعملوا الصالحات يعني الاتقاء لا بد له من الايمان والعمل الصالح فان من لا ايمان له
لا يتقي ومن لا عمل له صالحا لا يتقي فضم الايمان العمل الصالح لانه ملاك الاتقاء و
وتكرير التقوى والثبات على الايمان للاشارة الى ان نفي الجناح فيما يطعم على
اثبات التقوى وترك ذكر العمل الصالح ثانيا للاشارة الى ان الايمان بعد التمرن
على العمل لا بدع اذ يترك ذكر الاحسان في المرتبة الثالثة للاشارة الى ان كثرة مزاولة
التقوى والعمل الصالح ينتهي الى الاحسان وهو ان تعبد الله كانك تراه قوله والتقليل
والتحقير في شيء اه اى التقليل المستفاد من التنوين والتحقير المستفاد من التعبير
بشيء كانه لا خصوصية له غير الشيئية ولا يميز له الا من المعدوم ويمكن ان يقال التعبير
بشيء للابهام المكنى به عن العظمة والتنوين للتعظيم اى بشيء عظيم في مقام المواخذة
بحكمه اذا خذ الله المبتلى به في الامم السابقة بالمسخ والجعل قردة وخنازير
والاظهر انه لافادة البعضية اى ببعض من الصيد وهو مما تناله ايديكم وتناله
كلمة ذبحه وما تتناوله رماحكم مما لا يمكن لكم ذبحه وفي حكم ما تتناوله الكلب المعلم
والمقصود الصيد الذي يصيده المحرم بنفسه وفي حكمه ما دل على صيده واحترز
بتقييده عن صيد صاده غير المحرم فانه ليس بحرام على المحرم والله اعلم قوله
ليتميز الخائف عن عقابه وهو غايب منتظر اى العقاب غايب منتظر على تعزر الا انه
وكانه اشارة الى تميز هذه الامة من اليهود حيث عصوا وساد هذه الامة ومن
يخافه يحتمل الموصولة والاستفهامية اى لنعلم جواب من يخافه قوله فذكر العلم واراد
وقوع المعلوم فظهوره اى المعنى ليقع التميز ويظهر قوله بعد ذلك الابتلاء ليس
المراد بالابتلاء غشيان الصيود اياهم فانه قد مضى بل المراد قدره المحرم عليه فيما يستقبل
ولا يبعد ان يراد بعد ذلك الانزال والاعلام قوله فان من لا يملك جاشه اى قلبه
في مثل ذلك اه يريد انه عذابا اليما لانه تعصيه في رعاية امر الله في النهاية لان
التقصير في امر يسهل رعايته فوق التقصير في امر تصعب رعايته قوله واختلف
في ان هذا النهي هل يختص بحكم الذبح ولو قيل بانه يلغي يكون ذكر القتل دون الذبح و
والتذكية للدلالة على ان ما يقع من المحرم هو القتل ولا يتاتى منه الذبح والتذكية
قوله ذكر الاحرام عاما وفي عبارة الكشاف ذكرا عاما فظاهر اصله بترك

التعدد فلا تدبيك فيه دبغة التقليد قوله ولان الآية نزلت فيمن تعمد نزول الآية فى من تعمد
كتحريم قتله مع خلبة التعمد لا تفيد صحة التقييد بالعمد وكذا ما ذكر الكشاف ان الاصل العمد
والخطا ملحق به للتغليظ فاذا تركه فالنظر مع الزهرى حيث قال نزل الكتاب
بالعمد ووردت السنة بالخطا وذهب سعيد بن جبير انه لا شىء على المخطئ وعن الحسن
روايتان قال المحقق التفتازانى قيل الصواب ان الطائى ابو قتادة قوله فان متعلق
المصدر كالصلة له فلا يوصف ما لم يتم بها ولان المصدر يعمل بمشابهة الفعل ويوصف
بعد عن المشابهة لان الفعل لا يوصف واورد عليه ان الجزاء هنا اطلق على ما يجزى به ولم
يرد به المعنى المصدرى فليس معموله معمول المصدر والجواب عنه ان اطلاق المصدر
على ما يجزى به ليس بتاويله بمعنى المشتق بل على المبالغة كما فى رجل عدل فالمتعلق
متعلق المصدر وجعل المصدر بمعنى المشتق لم يقبله الشيخ عبد القاهر وقال انه
مسفول عن البلاغة ولا يلتفت اليه ذو البراعة قوله على اضافة المصدر الى
المفعول واقحام مثل فى هذا التوجيه فوت اشتراط المماثلة بين الجزاء والمقتول
فالاولى جعل الاضافة بيانية اى جزاء هو مثل ما قتل فتستوى القراءتان فى المعنى
قوله وهذه المماثلة باعتبار الخلقة والهيئة فى الحمام شاة عند الشافعى وفى مثله
اكبر منه من الطيور قولان شاة او قيمة اذ كون الحمام كالشاة خلقة وهيئة غير ظ
قوله فيعطى كل مسكين نصف صاع من بر وان زاد على نصف الصاع ما لم يبلغ
الصاع يتصدق به او يصوم له يوما وفى الكفارة عند الشافعى يعطى كل مسكين
مدا من غالب قوت البلد وما لم يبلغ المد من قيمته يتصدق به او يصوم يوما قوله
واللفظ للاول اوفق لان النظر فى غير ما قتل من النعم المماثلة فى الخلقة والهيئة
لا القيمة وهديا بالغ الكعبة ايضا يستدعى ذلك وجعل يحكم به ذوا عدل يدل
على ان المعتبر القيمة فاشار الى ضعفه الكشاف ولم يبين وجه الضعف وتوجيهه
كان التقويم يحتاج الى نظر واجتهاد يحتاج المماثلة فى الخلقة والهيئة اليهما
اشارة الى وجهه وكان مبنى قولهم فى هو دلالة ان التقديم احوج الى الحكم من
المماثلة فى الخلقة ويمكن دفعه بان حكم الاحوج يعلم بطريق الدلالة فالمحتاج احوج
الى صريح البيان ومما تعجبه ان الكشاف ادعى ان اللفظ بما قاله ابو حنيفة اوفق
بل ما ذهب اليه الشافعى يحتاج الى تكلف بل تعسف قوله وقرى ذو عدل
على ارادة الجنس او الامام يعنى لم يرد الواحد بل اراد الجنس وقصد بالجنس الاثنين
وفيه بحث لان ذو لا يحتمل الاطلاق على المتعدد وفى الكشاف اراد من يعدل منكم ولم
يرد الواحد قال المحقق التفتازانى اى لم يقصد ان العدل الواحد يكفى فى الحكم
بل قصد جنس العدل فانه من يكفى للاثنين كما يكفى للواحد الا انه لا دلالة
على التعيين هذا وفيه بحث لانه ليس فى الآية لفظ من فلا ينفع فى قصد

المتعدد

المتعدد وصلاحيته من لذلك والاظهر ان المراد به قصد بيان جنس من يصلح للحكم
ولم يقصد الواحد واما بيان العدد فمن خبر النفس قوله وان نون لتخصيصه
بالصفة يعنى كونه حالا عن الجزاء مضافا بطريق الاول وفيه رد على الكشاف
حيث ضعف كونه حالا منه بعد جعله موصوفا لكن فى الاولوية نظر لان المضاف
الى المثل ايضا نكرة الا ان يقال لا اعتداد بالمثل لكونه متوغلا قال المحقق التفتازانى
قالوا هذا انما يستقيم على مذهب الاخفش فى تجويزه اعمال الظرف بدون الاعتماد
والا فجزاء مبتدا والظرف المحذوف اى فعليه خبره وكانهم بنوا ذلك على ان الواقع
موقع الجزاء لو كان ظرفا وارتفع فالكلام بحاله كما فى المضارع المثبت والماضى بدون
قد الا بتقدير المبتدا كما فى قوله فينتقم الله منه فيكون التقدير ههنا فهو عليه
جزاء فيكون الظرف معتمدا على المبتدا المحذوف هذا وفيه ان الاعتماد على المحذوف
ممنوع ولذا لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد مع انه لا بد له من موصوف محذوف
فالاوجه ان المراد ان جزاء فاعل الفعل المقدر اى فيجب عليه جزاء لان الظرف مع
العامل الى النص لغو والعمل للمحذوف كما يقدر فى محله قوله او بدل عن مثل باعتبار
محله اى فى من جره صرح به الكشاف قوله عطف على جزاء ان رفعته وان نصبته فخبر
محذوف فى الكشاف وكانه قيل او الواجب او كفارة هذا ويمكن ان تجعله مبتدا خبره محذوف
اى او عليه كفارة قوله فيعطى كل مسكين مدا ويتصدق بما لم يبلغ المد قوله ليذوق ثقل
فعله ان التوجيه الاول مبنى على جعل ضميره امره والثانى على جعله لله وفى اضافة الو
الى امره لادنى ملابسة اى ثقلا او جبله امر الله حين خولف قوله فى الجاهلية او قبل
التحريم فيه انه لا ذنب فى الجاهلية او قبل التحريم لانه لا ذنب بدون التحريم ولا جرم فى
الجاهلية فكيف يتحقق العفو وجوابه ما فى الكشاف انهم كانوا متعبدين بشرايع من
قبلهم قوله فهو ينتقم الله منه هذا مبنى على ان المضارع المثبت والمنفى بلا لا يقبلان
فا الجزاء على خلاف ما ذكره ابن الحاجب انه يجوز فيهما الوجهان وقيل تقدير المبتدا
لتشديد الحاجة الى ذكر الفاء ويكون فائدة اتم قوله وليس فيه ما يمنع الكفارة على
العائد كما حكى عن ابن عباس وشريح على خلاف ما روى عن عطاء وابراهيم وسعيد بن
جبير والحسن وعامة العلماء وفى الكشاف ان ظاهر الآية معها ونحاه القاضى ووجهه
ان ما سبق اوجب الكفارة على الجميع وهذا لا يصلح لتخصيص السابق فلا دلالة
فيه على المنع بل تنبيه على انه لا يعفو بعد ذلك بل ينتقم ثم الانتقام يحتمل ان يكون
غير الكفارة كما فى الكشاف يعنى ينتقم منه فى الآخرة لا بد له من دليل قوله وهو
حلال كله هو منصوص الشافعى فى الام قد رواه المزنى واستثنى جماعة منه الضفدع
وذوات السموم واستثنى القاضى الطبرى السناس وامتنع الرويانى وغيره عن
مساعدته وما نقل عن ابى حنيفة وما نقله بعد وجهان آخران او قولان آخران فى

مذهب الشافعي كل ذلك في الروضة قوله وما يؤكل نظيره في البر وماله نظيران في البر
يلحق بالمحرم نص عليه في الروضة وما قذفه البحر ما وجد على الساحل وما نضب عنه الماء
على الكاء ميتا وقع عن وجه الماء وعلى تفسير الطعام بما قذفه اه يقابل الطعام الصيد بمعنى
المصدر وجعل الضمير للصيد بمعنى المصيد قوله متاعا لكم نصب على الوصف اى لاجل الانتفاع
او بيانا لان الحل ليس لدفع المخمصة بل ليتمتعوا به وكأنه اشار باطلاق الغرض وعدم
تخصيصه ببعض احلال الاكل الى ان متاعا ليس مفعولا له لاحلال الاكل كما صرح به الكشاف
لانه صرف العبارة عن ظاهرها بلا ضرورة بل غرض احلال الصيد واحلال الطعام والمراد
التمتيع باى انتفاع كان وما قال المحقق التفتازاني التخصيص لان عطف وللسيارة
دال على ان المراد التمتيع بالاكل لان تمتعهم بالزود كما بينه بنفيه ان تمتع السيارة بالزود
ولا يقتضي تخصيص التمتيع بل يكفي الزود فيه ولم يتمتع كما بينه بنفيه وان تمتع
السيارة لا ينحصر في الزود بل ينتفعون به في كثير من حاجاتهم في السفر ان حظرا
والزاد والتصريح به لذلك قوله اما صيد فيها والصيد فيها فعلى الاول الصيد بمعنى
المصيد والاضافة لامية وعلى الثاني الصيد مصدر والاضافة بمعنى في فلا
يحتاج الى حذف المضاف اى صيد حيوان البر قوله فعلى الاول يحرم على المحرم ما
صاده الحلال آه وهو قول ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهما وفيه انه لا يدل على حرمة
مصيد الحلال مطلقا بل حرمة مصيد في اوقات احرام المحرم ان كان ما دمتم حرما قيد
الصيد وعلى حرمة مصيده مطلقا في اوقات كونه محرما ان كان قيد التحريم ورد
الكشاف دلالته على تحريم صيد الحلال بان المفهوم المتبادر من حرم عليكم الصيد حرم
عليكم صيدا ويمكن دفع دلالة الآية بان السنة مبينة للمراد منها فلا تحل بدلالتها
قوله والجمهور على حله رواية عن ابى هريرة رضي وعطاء ومجاهد وسعيد بن جبير
يحمل الآية على صيد المحرمين وجعل صيدهم اعم من صيدهم حقيقة او حكما بجعل ما لهم مدخل
في صيده صيدهم لقوله صلعم لحم الصيد الحديث واعلم ان ظاهر الحديث كالآية ان صيد كل
محرم حرام عليه دون غيره محرما كان او حلالا ودلالتهما على الحرمة على غير المحرم يحتاج
الى ان تاولا بان صيدكم بمعنى صيد جنسكم حرام عليكم بمعنى المحرم على جنسكم وبان
لحم الصيد حلال لجنسكم ما لم تصيدوه جنسكم واما حرمة مصيدكم على الحلال
فلا يستفاد منهما فله ما اختاره ولو حمل الصيد في الآية على المصدر يدل على حرمة
الفعل اما حرمة المصيد فلعله تستفاد من ان حل المصيد لغيره رتبة ملكا بالصيد واذا
حرم الصيد لم يصير المصيد به ملكا فلا يحل الانتفاع به قوله فقال والله الذي عطف على
ما يوهم من خطاب الحكم ان احفظوا الاحكام واتقوا الله في مخالفتها قوله لتكعبه ان
لتربعه قوله عطف بيان على جهة المدح فالدال على المدح الحرام فالبيت نظير الكال
المطمئنة نحو انا جعلناه قرآنا عربيا ولا يبعد ان يجعل البيت علم الكعبة لانه مع

اللام من الاعلام الغالبة كالنجم فيكون البيت عطف بيان والحرام مفعولا ثانيا وقياما
للناس مفعولا بعد مفعول حكما انه لتعدد الخبر لا يبعد ان يتعدد المفعول الثاني لباب
علمت اذ هو في الاصل خبر فيقال علمت هذا التفاح حلوا حامضا والانتعاش
الانتهاض وتفسير القيام بالانتهاض تفسير بالاخص وقوله اهل يريد به اهل كل
من القيام والقيام بتعبه واده قوله والمراد بالشهر الذي يؤدى فيه الحج يعني
اللام للعهد بقرينة قرانا له واذا جعل للجنس يكون المراد به الكل لانتفاء دليل
البعضية قوله تعميم بعد تخصيص وفائدة التخصيص قبل التعميم ان العلم بالبعض
اسهل وبعد النفس لمعرفة الاصعب الذي هو العلم بالكل والمبالغة بعد اطلاق
الحكم على المبالغة كتقديم الخاص على العام وفيه اشارة الى ان في كل شيء دليل
على كمال الصانع والمقصود الاصلي معرفة العلم به وان كان له فوائد اخرى قوله
وعيد ووعد لمن هتك محارمه ولمن حافظ عليها ولمن اصر عليه آه اقول اشار بكل احد
الى مقام التوسط بين الخوف والرجاء والاجتناب عن الاعتماد والتحرز عن اليأس
فان ملاك السعادة هذا التوسط قوله تشديد في ايجاب القيام اه يحتمل ان يكون
المراد به ما على الرسول الا البلاغ اليكم وهو للتبليغ اليكم لا التبليغ اموركم الينا كما هو
شان رسل الخلق فيما بينهم لانا نعلم جميع اموركم سركم وعلانيتكم وقوله من تصديق
وتكذيب يحتمل النشر على ترتيب ما في النظم فيكون التصديق بما يبدون والتكذيب
بما يكتمون كما هو شان المنافق ويحتمل ان يكون المراد ما يبدون من تصديق وتكذيب
منهما وكذا قوله وفعل وعزيمة فتأمل قوله حكم عام في نفي المساواة عند الله بل
فيه اشارة الى رجحان جيد كل نوع على ضعيفه بحسب الدنيا ايضا فان شيئا عاما
كاملا يرجح على كثير من الناس في الحروب ومنه المراد باصغريه قلبه ولسانه قوله
رغبت به في صالح الاعمال بل اشار الى انه ستغلب فئة الاسلام على اعدائهم مع
قلتهم وكثرة الاعداء وانه سيغلب دين الاسلام على الاديان المختلفة مع قلته وكثرتها
وانه سيغلب ميزان العمل الصالح على المعاصي وان قل وكثرت ومن شواهده غلبة
التوبة التي هي عمل واحد على معاصي الدهر قوله ابهاتقوه في تحري الخبيث اى اتقوه مع
وحدته وكثرة ما سواه ولا تبالوا بما سواه فانه الذات الاقدس قوله نزلت
في بحاج اما جمع حاج او حجيج ككرام وكريم قوله صفتان لاشياء مقيدتان لئلا يعتبر
السؤال مطلقا منهيا اذ طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة فكيف ينهى عن
السؤال ولا يخفى ان المراد لا تسألوا عن اشياء حين نزل القرآن لان السؤال حتى
يعرض عن السؤال قلت في الاعراض احتمال ان يكون منه والاحسن في تعليل النهي
عن سؤال ما يعمهم ان التكليف بما يعمهم يوقعهم في المعصية كما هو قوله ثم اصبحوا
بها كافرين قوله ويرده منع صرفه ومنع العرف بناء على اشتراط السببين في منع

ولايخفى ان القول بشذوذ منع صرفه بلاغة كما قال من جعله افعالا اكثرون من اثبات
اصل واعلال فيه قوله قال سراقة بن مالك ا ه في الكشاف او عكاشة بن محصن
وكانه حقق القاضي انه سراقة فلم يلتفت الى ترديده قوله عفى الله عما سلف من مسئلتكم
فلا تعودوا الى مثلها بعيد عن النظم اذ لا اشعار في السابق الى مسئلة السالفة
وبعد ارجاع الضمير الى المسئلة السالفة يرجع النهي عن العود الى مثلها على العفو عنه بل
الظ في وجه الى السابق انه جواب عن سؤال ناشئ عن الشرطية الثانية من انه سئل
عن وجوب الحج كل عام ولم يبد الوجوب والجواب انه لم يبده لانه عفا الله عن تلك
المسئلة فلم يؤاخذكم بالابداء لكم والله اعلم قوله وليس صفة لقوم فان ظرف الزمان
لايكون صفة الجثة ولا حالا منها ولا خبرا عنها الا صحر الا صطلاحي يقال لايكون مسندا
الى الجثة ليشمل ما اليوم زيد ان يكون زيد فاعل الظرف المعتمد على النفي وبعد فيه نظر لان
الظرف يسند الى الجثة التي لا يتبعض وجودها فيه فيقال الهلال يوم الجمعة والرطب الخريف
اذا تمهد هذا فيصح كونها من قبلكم صفة ليوم قوله وفيه ان اي قوله واكثرهم لا يعقلون
ان منهم من يعرف حيث جعل الاكثر لا يعقل دون الجميع والمعنى هو ذلك الاقل الذي يعقل
الحلال والحرام ويعرف ان الله منزه عنه لكن حب الرياسة يمنعه عن الحق قوله الواو
للحال وعند بعضهم للعطف قال المحقق التفتازاني جعل الكشاف الواو الداخلة على لو
للحال والحال في الحقيقة ما دخل عليه لو بهذا وجعلوا الاستفهام لانكار الفعل على هذه
الحال وقصدوا به نفي صحة الاقتداء بالجاهل الضال ولكن نقول والله اعلم لعل
المعنى انهم اهل يكفيهم ما عليه آباؤهم ولو كان اباؤهم جهلة ضالين اي اهل يكفيهم الجهل
والضلالة اللذين كان عليهما اباؤهم وقوله وذلك لا يعرف الا بالحجة يريد ان
علم الاباء لا يعرف الا بالحجة القائمة على علمهم او لا يعرف الا بالحجة القاطعة منهم على ما كانوا
عليه كما يقيم الرسول الادلة القاطعة عليه ما هو عليه قوله والجار والمجرور جعل اسما
لا لزموا ظاهره انه جرى على مذهب من جعل اسماء الافعال موضوعات للالفاظ
وقراءة الرفع بالابتداء يجعل عليكم ظرفا مستقرا خبرا عن انفسكم قال المحقق
التفتازاني اي واجب عليكم لازم قوله ومن الاعتقاد ان ينكر المنكر لدفع
وهم ان في الآية رخصة ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر بالامر به وقوله والآية
نزلت لما كان المؤمنون يتحسرون اشارة الى ما قصد على وجه يندفع به الوهم
يعني نزلت الآية للمنع عن الحسرة لا الترك الحسنة وقوله وقيل اشارة الى مقصد
آخر يندفع به ايضا وهو لا يضر مع الاعتقاد سفاهة الاباء في الدين والدنيا
وقد جعلها آخره في الكشاف وقراءة الرفع وان كانت مؤيدة بالقراءتين الاخيرتين
لكن يستدعي نكتة في الفصل على قراءة النصب في انفسكم وجعل لا يضركم مجزوما
مرفوعا مؤيد بقراءة الرفع في انفسكم وفصل الى الله مرجعكم مع كونه وعدا ووعيدا

العدم

العدم الجامع والاظهران يجعل تنبيها فانبيانا لسبب عدم الضرر قوله فيما امرتم
شهادة بينكم قال المحقق التفتازاني اتفقوا على ان هذه الاية اصعب ما في
القرآن اعرابا ونظما وحكما هذا ولما قدر فيما امرتم والامر للوجوب بناء على كون
الآية للشهادة لا للوجوب بناء بل الشهادة بالوصية اذ الوصية لا يجب بل تندب
واما اداء الشهادة فواجب ورجحان الحمل على الشهادة بين نظرا الى العرف الى
اشتراط اثنين اذ لا يجب ان يكون الوصي اثنين حتى يقول من حمل الشهادة على الوصية
ان الاثنين احوط فلذا ذكر الا انه يشكل انه لا حلف للشهادة بالاجماع وبعد حلفهما
لا يكلف الوارث بالاجماع فيحتاج الى دعوى نسخ الآية ويأباه انه ذهب
الاكثرون انه لا نسخ في المائدة ولا حاجة الى ان يراد بالشهادة شرعا بعد تقدير
فيما امر لانه يؤدي ان الشهادة مأمورة وتقدير فيما امرتم على تقدير ان لا يكون
الخبر اثنان بل يكون فاعل الشهادة وفاعل ليقم على صيغة الغائب ضمير احدكم
ويجوز تقديرا فيجعل قوله وفي ابداله تنبيه على ان الوصية مما ينبغي ان لا يتهاون
لم يقل بنيه على ان الوصية من الامور الواجبة اللازمة لا ينبغي ان يتهاون بها كما
في الكشاف لان الوصية غير واجبة بل مندوبة ووجوبها قبل آية المواريث نسخ
بها وكان ذكر الوجوب في عبارة الكشاف مبالغة في الندب الذي يتبادر من قوله
ما ينبغي ان يتهاون بها المسلم قوله ويجوز ان يكون خبرا على حذف مضاف حق
اثنين اي شهادة اثنين على ما في الكشاف او من شهادة بينكم اي ذو شهادة
قوله اي من اقاربكم او من المسلمين على اختلاف في تفسير ضمير المخاطب قوله فان
شهادتهم لا تسمع عند الشافعي ومالك لفسقه وتسمع عند ابي حنيفة قوله صفة
لا خران لا اختصاص له بالاخيرين بل هو مشترك بينهم وبين اثنين كما يشهد به
توجيه الاستيناف فلذا اقتصر عليه الكشاف قوله والشرط بجوابه المحذوف المدلول
عليه بقوله او اخران وجوابه فاستشهدوا اجنبيين على ما في الكشاف والاظهر انه
شهادة بينكم او اخران من غيركم فكانه رد على الكشاف ما قدره عليه بقوله عليه
المدلول عليه آخران يعني ينبغي ان يقدر الدال على الشرط بعينه جوابا قوله ان ارتاب
الوارث لان الاغلب ان الموصى له الوارث والا فيجوز ان يكون الموصى له المرتاب غير
الوارث فالاولى تقدير الموصى له منكم ويجوز ان يكون اسناد الارتياب الى الوارث
لان ارتياب الموصى له النائب عنه بمنزلة ارتيابه قوله وان ارتبتم اعتراض هذه عبارة
الكشاف وقال في تفسيرها والمعنى ان ارتبتم في شأنهما فحلفوهما فمراده ان الشرط
مع جزائه المحذوف اعتراض قال المحقق التفتازاني قدره جواب الشرط ليكون
الاعتراض الجملة الشرطية لا مجرد الشرط والا لكان المعترضة مجرد الشرط ويكون
مضمون القسم فينبغي تأخير الشرط عن القسم او تقديمه اذ لا يحسن التوسط هذا

وكان القاضي راى اعتراض بحرف الشرط ولم يظهر عليه عدم حسن التوسط فاهمل تغيير
الكشاف قوله ولو كان المقسم له قريبا ولكن ان يجعل الضمير للشاهد اى لو كان
الشاهد قريبا يقتسمان وفائدته دفع توهم اختصاص الاقسام بالاجنبي
قوله ان كتمنا بيان لمعنى اذا لا تقديم للشرط وكان الواضح اى اذا كتمنا قوله فشاهدان
اخران سمى الاثنان من الورثة شاهدين لانهما بدعوى حقهما وتصديق المشرع لهما
في ان الحق لهما يظهران اثم الشاهدين السابقين كانهما شاهدان على اثمهما وقوله
يقومان مقامهما لا اخران ووجه قيامهما مقامهما انه كما ان القول قولهما مع اليمين
اولا يكون القول قولهما مع اليمين ثانيا قوله على البناء للفاعل وهو الاوليان في الكشاف
معناه من الورثة الذين استحق عليهم الاوليان من بينهم بالشهادة ان يجردوهما
للقيام بالشهادة ويظهروا بهما كذب الكاذبين قوله او صفة اخران لا يصح جعل الموصوف
خبرا عن النكرة في مثل هذه الصورة اجماعا قوله او من ضميرهما ولا يلزم طول الصفة
عن الضمير لوجه المبدل منه وان كان في حكم المطروح على ان البدل لكونه عين الموصوف
يستد مسد الضمير لكونه بمنزلته وضع الظاهر موضع المضمر هكذا ذكره المحقق
التفتازاني قوله الواصفين بالظاهر اه الكاملون الفهم ايضا الواصفون بالاهل
موضع الحق في صحة الفهم فالوزع بالعموم والخصوص قوله او يوصي اليهما بحمل
الشهادة على الوصية لما يعرف انه لا يمين على الشاهد وبعد لا يحلف الوارث
مع ان الحكم بشيء ما في الغائب فما باله الاكثرون قوله ورد اليمين الى الورثة
اما لظهور خيانة الوصيين اه هذا انما تم لو ثبت انه ذهب احد الى رد اليمين
الى الورثة قوله ومعها بديل قيل صوابه الى قوله فاتهم بنو سهم في ذلك فقالا
الخ فاتاهما قوله فحلفهما لعل التحليف كان على العلم لانه حلف على فعل الغير قوله ولعل
تخصيص العدد لخصوص الواقعة فيه بعد جدا قوله واتقوا الله معطوف على
محذوف اى احفظوا احكام الله واتقوا الله واسمعوا ما توصون به سمع اجابة
والاظهر الا اجابة احكام الله لا اجابة الوصية وحمل ما توصون على وصية الله
بعيد فتامل قوله يوم يجمع الله الرسل كان المراد بالرسل ما يعم الانبياء كلهم
وكل ما ذكر لنصب الظرف يوجب انقطاع قوله قالوا عما قبله ويحتاج الى تقدير
سؤال له فالاقرب ان يجعل عاملا في يوم يجمع الله قوله او باى شيء اجبتم هذا
انما يستقيم لو كان حذف الجار في مفعول الاجابة مسموعا كما في اخذه قومه
موسى والظاهر من سوق كلام الكشاف انه لم يسمع وههنا توجيه ثالث وهو تقدير
ما اذا اجبتم به وكانه رجح الاول لغنائه عن الحذف قوله لا علم لنا بما كنت انت
تعلمه دفع الاشكال انه يلزم من نفي العلم الكذب وهم بريئون عن الكذب سيما
فيما بين يدي ربهم ووجه الدفع ان المقصود نفي العلم بجميع ما يعلم الله منهم

من الظواهر

ومن الظواهر والضماير واعترض الكشاف على الجواب بانه لا علم لنا بما احدثوا
من بعدنا بانه كيف يخفى عليهم امرهم وقد رأوهم سود الوجوه زرق العيون
موبخين ولا ليس بشيء لانه لا يعلم من مشاهدة حالهم خصوص ما اجابوا به
وهو المسؤول نعم يتجه ان المسؤول عنهم ما اجيبوا به لا ما احدثوا بعدهم ويمكن
ان يوجه بان المراد لا علم لنا بما نزيد به ما ستر حالهم او تفضيحهم فنحن متحيرون
في مقام الجواب قوله وقرئ علام اه ذكر في الكشاف لنصبه وجها ثالثا وهو
انه صفة اسم ان توكيد لظهور فساده اذ الضمير لا يوصف اذا لم يكن ضميرا
غائبا بالاجماع قوله تعالى اذكر نعمتي عليك وعلى والدتك الاية مضمون الاية
والله اعلم اذكر انعامي عليك وعلى والدتك حيث جعلتك ولدها زينة ولو الدتك
زاينته وقوله اذ ايدتك اما تعليل او توقيت بروح القدس اى بسبب
التطهير عن هذه الوصمة والتهمة وذكر السبب ما بينه بقوله تكلم في جملة
مفسرة وذلك لانه حين جاد بنو اسرائيل يعيرون مريم على انها ولدت عيسى من
غير اب اشارت اليهم بوحي الله الى عيسى وامرتهم بالسؤال عنه فاجابهم
على ما هو وفيه مزيد توبيخ للامة على ما فعلوا من التهمة وعلى عدم توبتهم بعد ظهور
هذه المعجزة قوله والمعنى تكلمهم في الطفولة والكهولة على سؤال اه لا دلالة في
النظم على التسوية فالاولى ان يجعل وكهلا تشبيها بليغا اى تكلمهم كائنا في المهد
وكائنا كالكهل وحينئذ ينهدم الاستدلال على انه سينزل قوله تعالى واذ علمتك
الكتاب اى الكتابة من غير معلم والحكمة حيث علمت الحكماء كلهم مع كمال مهارتهم
في زمانك والتوراة والانجيل واذ تخلق بيني واذ جعلتك في عالم الافعال
ايضا عاليا ومع ذلك عصوا ولم يتعاهدوك وانما قال باذن لان صنع ما هو على
صورة الحيوان محرم في شرعنا فارشاد الى انه كان من عيسى عليه السلام باذن الله
واما قوله فيكون طيرا باذن فالمراد منه كسبنا قوله اى ما هو الذي جئت به اه
السحر بمعنى الساحر والاشارة الى عيسى عليه السلام ليتوافق القراءتان في المعنى جدا
قوله فيكون تنبيها على ان ادعائهم الاخلاص آه ويحتمل ان يكون قولهم هذا للتشكك
في امكانه لا للتشكك في قدرة الله على الممكنات لسماعهم من حكماء زمانهم امتناع
الخرق والالتيام على السموات قوله اى امرتهم على السنة رسلي الخ على لسان
رسولي بدليل قوله واشهد باننا مسلمون والاظهر ان المراد بالايحاء الهامهم بذلك
وامالة قلوبهم الى الايمان قوله تمهيد عذر وبيان لما دعاهم الى السؤال ودفع
لتهمة انهم لم يكونوا صادقين في دعوى الاخلاص وفيه رد على الكشاف حيث
جعل دعواهم الايمان والاخلاص مكذبا بسؤالهم وجعل تمهيد العذر ايضا كذلك
وكذا كذا الرد حيث قال لما راى ان لهم غرضا صحيحا في ذلك وكيف لا يرد

ونظم الكلام حيث قال واذا وحيت الى الحواريين ان آمنوا بي وبرسولي يدل على
ان ايمانهم كان مقبولا له تعالى ويحتمل ان يكون قولهم نريد ان ناكل منها بيان لحكمة
ان طلبوها يعني نريد فائدة لم يكن مجرد رؤيته بل يكونوا بحيث ناكل منها وتطمئن
قلوبنا بذلك الاكل بان نتشبع وننتفع بها كما ننتفع من الطعام ونعلم ان قد
صدقتنا في احضار الماء ولم تخدعنا بالسحر وارادة شيء لا حقيقة له ونكون عليها
اي عاكفين عليها من الشاهدين لو توقفنا بانه حضرت المائدة من غير رؤيته ولم يقل
من الشاهدين عليها لئلا يوهم ان عليها متعلق بالشاهدين كما ذكره الكشاف لان
متعلق الصلة لا يتقدم الموصول ومعمول المجرور لا يتقدم الجار قوله اللهم ربنا
قال المحقق التفتازاني ربنا نداء ثان لا صفة ولا بدل لان اللهم لا يوصف ولا يبدل منه
قوله اي يكون يوم نزولها اه الاظهر ان المراد يكون نزولها موجبا لاجتماعنا لا
لتفرقنا واتلافنا قوله بدل من لنا الظاهر ان لنا خبر كان اي نافعا لنا وقوله عيدا
خبر ثان ولاولنا صفة له وقوله لاولنا بحتمل ان يراد بها بالاولى الدار الاولى و
والدار الاخرى قوله المائدة والشكر عليها الظاهر ان طلب الرزق ان يكون المائدة
ماكولة على طبق قولهم نريد ان ناكل قوله ويجوز ان يا كل يجعل مفعولا به على
السعة يعني على الحذف والايصال اي اعذبه بعذاب بان يراد بالعذاب ما يعذب به
بحوزا وسعة قوله الضمير للمصدر اه اي المصدر الذي تضمنه لا اعذبه او هو
العذاب ولذا جعل مقابلا لرجوعه الى العذاب قوله او العالمين مطلقا اه و
لابد من تخصيص لا اعذبه بعذاب هذا الدنيا قوله مثلة المثلة العقوبة الشنيعة
من مثلت بالحيوان او بالقتيل اذا قطعت شيئا من اطرافه وشوهت به والفلوس
ما يكون على السمكة والشوك في لحمها والجبن بضم الجيم والباء وتشديد النون
وقد تسكن الباء وتخفف النون واي بفتح الباء الاولى وسكون الثاني اومن بحي
والباء الثاني لتأنيث السمكة والتقديد لحم المقدد كذا في الصحاح والكثير على
عدم النزول وقال والصحيح انما نزلت قال المحقق التفتازاني لقوله اني منزلها
عليكم ولعوله ثم انزلت المائدة من السماء ضيزلوا لحمهذا قوله عن بعض الصوفية
المائدة ههنا عبارة عن حقايق المعارف والظاهر انها عبارة عن عمل مشتمل على
حقايق المعارف قوله تعالى اانت قلت للناس اتخذوني وامي الهين من دون الله
تقديم المسند لتقوية النسبة لان النسبة بعيدة عن العقول بحيث لا يتوجه نفس
السامع الى ان المقصود ظاهرها حتى يجيب على فاحتاجت الى التقوية حتى يتوجه
اليها المستفهم عنها وفيه كمال توبيخ الكفرة بنسبة هذا القول اليه وفي قوله اتخذوني
وامي الهين ورثم توبيخ آخر عظيم بانك قلت مع كونك مولودا وامك والدة
انيا اتخذوكما الهين مع ان الاله لا يلد ولا يولد ولا يبعد ان يكون المراد به

الاستنطاق ليفتضح الناسبون هذا القول اليه قوله صفة الهين او صلة تتخذوني
الظاهر انه حال اما من الفاعل او المفعول اي اتخذوني متجاوزين الله في الاتخاذ
بان لا تتخذوه الها او متجاوزين انتم الله بان لا يبقى ذكر في الالوهية قوله
فيكون فيه تنبيه يعني المقصود التنبيه دون الدعوة الى التثليث كما هو مذهب
قوم من النصارى قوله او القصور يعني المقصود بيان قصورهما او احدهما
عن الله فانهما وسيلتان الى الله والوسيلة منحطة عن المقصود قوله اي
انزهك تنزيها من ان يكون لك شريك الظاهر انزهك تنزيها من ان يكون مستويها
محتاجا الى البيان قوله لا يحق لي اشارة الى ان لي صلة حق قدم عليه وكان وجه
تقديمه مع معمول المجرور لا يتقدم على المجرور اي ان يحق وقع موقع حقا فلا يحتاج
الى تقدير حق مقدما وجعل يحق مفسرا كما ذكره المحقق التفتازاني قوله وقيل
المراد بالنفس الذات لا تقابل بينه وبين التوجيه الاول فان التعبير عن الذات
بالنفس للمشاكلة قوله تعالى انك انت علام الغيوب الجملة ضمير وانت تاكيد
لاسمها ومنطوق هذه الجملة كونه تعالى علام جميع الغيوب ومفهومه سلب
ذلك العلم عن غيره تعالى لانه المفهوم بسبب المقام ولا ان ذكر له في الكلام فلذا
قال تقدير للجملتين باعتبار منطوقه ومفهومه وفيه ان قوله انك انت علام الغيوب
للحصر بتضمين الفصل فيكون نفي العلم عن الغير ايضا منطوقا وكانه اراد ان
نفي العلم عن نفسه مفهوم لكن صرح لا يلايم قوله تصريح بنفي المستفهم عنه فتامل قوله
وليس من شرط البدل جواز طرح المبدل مطلقا ولذا جوز صاحب الكشاف في
المفصل زيد لقيت غلامه رجلا صالحا فرد البدل منه في هذا المقام للزوم بقاء
الموصول بلا راجع ليس كما ينبغي قوله فان المصدر لا يكون مفعول القول سواء كان
المصدر ما اول به ان اعبدوا الله عبادة الله او طلبها قوله والقول لا يفسر فلا
يقال ما قلت لهم الا ان اعبدوا الله بل الجملة يحكى بعده ويقال ما قلت لهم الا
اعبدوا الله قوله الا ان يأول القول بالامر فيكون اصل التركيب ما امرتهم الا ما امرتني
فوضع قلت لهم موضع امرتهم لنكتة جليلة هي التحاشي عن ان يجعل نفسه في سلك
الرب في الكون امرا ودل على الاصل باتي م ان المفسرة كذا نقل عن صاحب الكشاف
قال المحقق التفتازاني لكن في جعل ان مفسرة لفعل الامر المذكور صلته مثل ما امرتني
بذلك اتم نظرا ما في طريق القياس فلان احدهما مغن عن الآخر واما في
الاستعمال فلانه لا يوجد هذا وما ذكر في القياس نظر لان الاول لابهامه لا يغني
عن الثاني والثاني لا يغني عن الاول لان للتفسير بعد الابهام شانا ما منهوما ومقاما
مشكورا وههنا بحث نفيس خفي على الناظرين وان لم يكونوا من الناصرين وهو انه
ليس ما امر الله به ان اعبدوا الله ربي وربكم اعبدوا ربكم وربهم ودفعه بان يقال

ما امر الله به وما امرهم به واحد قوله اي دقيبا عليهم امنعهم ان يقولوا ذلك لا يخفي ان الله تع
قبل توفيه هو المانع الارشاد بالدلائل وارسال الرسول كما انه كذلك بعد توفيه فلا تقابل
بين قوله كنت انت الرقيب وقوله كنت شهيدا على هذا التفسير فينبغي ان يفسر النظم بان
ما دمت فيهم كنت مشاهدا لاحوالهم ويمكن لي بيان ما فعلوه وبعد التوفي لا اعلم
حالهم ولا يمكنني بيان حالهم قوله وفيه تنبيه على انهم استحقوا ذلك لم يجعله توجيها
للنظم بان يقول التقدير فان تعذبهم فانهم مستحقون لذلك لانهم عبادك وقد عبدوا
غيرك وكالفدا مركب لانه بعيد عن النظم لان ذلك يقتضي وصفهم بالعصيان قوله
وعدم غفران الشرك مقتضى الوعيد اه دفع لما يرد ان ان يستعمل في المشكوك فيشكل
استعماله فيما تحقق الجزم بعدمه ومثله يرد على استعمال ان في التعذيب لانه قطعي الوقوع
ودفعه كالدفع وتقرير الدفع ان التعذيب والغفران ممكن في نفسه بعين وجود احدهما
نظرا الى الخارج فاستعمال ان نظرا الى انفسهما مع قطع النظر الى الخارج وفيه بحث
لان الجزم ينافي استعمال ان حقيقة سواء كان من الخارج او من نفس الشيء واستعماله
ان يبرهن على خلاف الظاهر يستعمل فيه المحكي وكما قال فالوجه ان يقال ادخل دم نفسه في
قوله ان تعذبهم وعبر بضمير الغايب تغليبا لهم على نفسه في ذلك واستعمل ان لتغليب
نفسه في عدم التعذيب عليهم وكذا في ان تغفر لهم فتامل قوله وخبر هذا محذوف
اي قال الله هذا حق تصديقا لعيسى ومزيد توبيخ لامته وقال المحقق التفتازاني هذا
اشارة الى قوله تع يا عيسى ابن مريم اه ومفعول به لقال هذا ولا يكون مبالغة في انه
تعالى يقول ذلك وعلى تقدير كونه يوم ينفع الصادقين صدقهم لا يخفى فلا مغفرة لهم هذا
ويحتمل ان يكون المعنى ازالة خوف عيسى عم من صورة هذا السؤال قوله وليس بصحيح لان
المضاف اليه معرب اي المضاف اليه صورة الفعل المضارع المثبت وحقيقة المصدر
وكلاهما معربان والمراد المعرب الصرف اذ المضاف الى المضارع المنفي يبنى على الفتح
لمدخليته حرف النفي في المضاف وهو غير متمكن صرح به المحقق التفتازاني وقرره ابن
ابن الحاجب بان المضاف اليه جملة والجملة من حيث هي جملة لا نصيب لها من الاعراب
فللبناء وجه قوله والمراد بالصدق الصدق في الدنيا رده الكشاف بان ارادة
الصدق في الدنيا لا يطابق المقام لان المراد منه الشهادة لعيسى بالصدق فيما يجيب
يوم القيمة وحمله على الصدق المستمر الشامل للدنيا والاخرة فتطابق المقام باعتبار
شموله للصدق في الاخرة ويكون نفعه باعتبار شموله للصدق في الدنيا ولم يلتفت
اليه القاضي لانه يكفي في مطابقة المقام ان جوابه الصادق يوم القيمة من فروع
صدقه في الدنيا قوله تنبيه على كذب النصارى اه فان قلت كيف يرد جعلهم المسيح
وامه معبودين للتوصل به قلت لان تعيين المعبود ليس الا له فاذا جعلوا
العبادة لهما من عند انفسهما فقد كذبوا ويحتمل ان يكون تاكيدا لما سبق لانه لما كان

له ملك السموات والارض فلا محالة سيتحقق ما وعدوا واعلم ان قوله تع وما فيهن
يحتمل النفي لسلب الامكان عنه تع والله اعلم قوله ابناكالهم غير اولي العلم في غاية
القصور اي تجعل العقلا اتباعا لغيرهم في غاية القصور لان غير العقلاء غالب
عليهم في غاية القصور ومبنى هذا الوجه على تسليم اختصاص ما بغير العقلاء و
ومبنى قوله ولان ما يطلق اه على منع الاختصاص فهو اصوب بالتقديم الا انه
قدم التسليم اشارة الى رجحان اختصاص ما بغير ذوي العقول ۔ تمت
المائدة وعمت الفائدة ونحمد الله على الانعام ونستزيد به الفيض الكامل في
الانعام والتوفيق فينبغي في الاتمام • سورة الانعام مكية غير ست
آيات وثلث من قوله تع قل تعالوا وهي مائة وخمس وستون آية

• بسم الله الرحمن الرحيم •

قوله اخبر بانه تع حقيق بالحمد اه الاخبار بقوله الحمد لان الحكم بان جميع المحامد له
مستلزم لكونه حقيقا به والتنبيه عليه من قوله خلق السموات والارض وجعل الظلمات
والنور وفي جعله تنبيها ودعوى ان كونه حقيقا ظ مستغن عن الدليل قوله والجعل
فيه التضمين اي جعل شيء في ضمن شيء بان يحصل منه او يصير اياه او ينقل منه
او اليه وبالجملة فيه اعتبار شيئين وارتباط بينهما قوله والهدى واحد والضلال
متعدد والهدى لقلتها بالنسبة الى الضلال كالواحد بالنسبة الى المتعدد ومن وجه
جميع الظلمات وتوحيد النور جعلها نظيرين للسموات والارض قوله ومن زعم
ان الظلمة عرض تضاد النور اه وعند هذا الزاعم وجه تقديم الظلمة ما ورد في
الاثر وثبت النور بعد الظلمة قال المحقق التفتازاني وحمل الظلمات والنور
على الضلالات والهدى في هذه الآية خلاف الظ قوله عطف على قوله الحمد لله
لتصحيح هذا العطف يحتاج الى جعل الحمد مخبرا عن استحقاقه الحمد لا انشاء الحمد كما
هو الظ وجعل المعطوف لا نشاء الاستبعاد والتعجب لا اخبارا كما هو الظ وكذا
الذي يسوغ احتمال عطفه على خلق مع اختلافهما في الفعلية والاسمية والاشكال
انه في تقدير الحمد لله الذي كفروا بربهم يعدلون مع انه لا ارتباط له بالموصول الا ان يقال
بربهم وضع موضع به وانه لا معنى للحمد على هذا المضمون حتى قال المحقق التفتازاني
لدفعه ان الصلة ليس كلا من الجملتين بل المجموع يكفي لكون المجموع محمودا عليه موصلة
المعنى هذا والاوجه ان يقال المحمود عليه كون عدولهم مستبعدا كانه قيل الحمد لله
الذي اعرض الكافرون عنه في غاية الاستبعاد لكمال ظهور آيات جلاله وجلاء
بينات افضاله وبعد بقية انه على كل تقدير فيه ايهام العطف على غير ما قصد فالمقام
مقام الفصل ولكن نقول والله اعلم انه عطف على الظلمات اي ثم جعل الذين كفروا
بربهم يعدلون عبر عن خلقهم بالجعل لانه خلق بجعل الطين انسانا كما بينه هو الله

خلقكم من طين وقوله يعدلون حال معا ما اضيف اليه الرب كانه قال جحدوا ربهم في حال
اعراضهم وعدولهم وفيه كمال توبيخهم على الكفر ونهاية المبالغة في كرمه وحلمه والزام
الحجة على استحقاقهم نهاية العقوبة قوله والمعنى ان الكفار يعدلون بربهم الاوثان
حذف المفعول ليكون التوبيخ على اصل الفعل قوله على ما خلقه نعم على العباد اشار
الى ان وصفه بخلق السموات والارض بيان للعظمة والافضال ففيه بيان الا
ستحقاقين للحمد وهذا اولى مما قاله المحقق التفتازاني انه جعل خلق السموات والارض
نعمة مع ان الحمد على غير النعمة ايضا لظهور ان المراد هنا الحمد على النعمة على ان دعوى
الظهور ممنوع قوله كفروا به يعدلون فيكفرون نعمته قال المحقق التفتازاني لا تخصيص
لكلا من قوله ثم الذين كفروا بربهم يعدلون بواحد من المعطوفين بل كل من الوجهين جار في كل من
المعطوفين هذا وفي قوله به اشارة الى ان قوله بربهم من وضع الظاهر موضع الضمير الذي
يطلبه الموصول قوله او خلق اباكم لا يخالف الاول او خلق اصلكم ليشمل خلق حواء ايضا
لانا نقول قد ورد في الخبران حواء خلقت من ضلع آدم قوله وقيل الاول لما مضى والثاني
لمن بقي ولمن يأتي ولذلك لم يصف بعدم التغير اذ لا يتوهم التغير فيما مضى ووصف
الثاني به ويحتمل ان يكون الاول لما مضى من ايام عمر المخاطب والثاني لما يأتي وقوله اجل
مسمى عنده اي في علمه لا يشاركه فيه احد وصف له بكمال العلم بعد الوصف له بكمال
القدرة قوله واجل نكرة خصصت بالصفة بل هي نكرة لا حاجة بها الى مخصص وهو مثل
كوكب انقض الساعة وبقرة تكلمت ومع كون النكرة مخصصة بالصفة قال
الكشاف لابد لتقديم المسند اليه هنا من نكتة لان الشايع عندي ثوب جيد ولي عبد كيس
وجعل النكتة تعظيم شان الاجل المسمى فقوله والاستيناف به لتعظيمه يحتمل ان يعني
الابتداء باجل مسمى دون تأخيره لتعظيمه وقوله ولانه المقصود بالبيان فلم يجعل تابعا
لبيان امر آخر قوله استبعاد لامترائهم اي في البعث بعد ما ثبت انه خالقهم وخالق
اصولهم ومحييهم الى آجالهم ويمكن ان يجعل الامتراء في المبتدا ردا على المعطلة وفي
الكشاف وباعثهم ولم يذكره لانه استبعاد الامتراء في البعث لان خلقهم واجالهم
يدل على بعثهم ولا مدخل في الدلالة لبعثهم وكلام الكشاف موجه لانه يريد ان امتراءهم
مستبعد بعد ثبوت انه خالقهم ومحييهم وباعثهم بدلالة الخلق والاحياء يعني انهم يمترون
في ما ثبت عندهم وهذا في الاستبعاد ادخل من الامتراء بعد تحقق ما يدل على البعث
والاولى ان يقال بعد ثبوت انه خالقهم وخالق اصولهم وخالق ما هو اشد خلقا منهم
من السموات كما قال سبحانه وتعالى أأنتم اشد خلقا ام السماء بناها رفع سمكها فسواها
واغطش ليلها واخرج ضحيها فانه نظير خلق السموات وجعل الظلمات قوله الاول
دليل التوحيد والثاني دليل البعث او الاول بيان المبدا والثانية بيان المعاد قوله
والمعنى هو المستحق للعبادة فيهما يشكل الظرفية لان قيام الاستحقاق به ليس فيهما

نعم لو كان المعنى هو المعبود فيهما كما ذكره الكشاف يصح لان العبادة المتعلقة به
واقعة فيهما وكانه اراد ان المعنى هو المعبود بحق فلم يعرض عن المعبود بحق باستحقاق
العبودية ولو اريد بعض المحمود فيهما لكان مناسبة بفاتحة السورة قوله لقولك
رميت الصيد في الحرم وان الظرف ظرف متعلق الرمي بالصيد قوله ويعلم سركم
وجهركم بيان وتقرير له والاولى او تقريب بان يكون الجملة مفسرة او مؤكدة
ويحتمل ان يكون خبرا ثالثا والمراد بالمصدر المتعلق به السر والجهر قوله ويعلم
ما تكسبون من خير او شر فيثيب عليه ويعاقب او يعلم ان الخبر ما هو المنتشر
ما هو والامر والنهي نتيجة هذا العلم فلا تخالفوه فان مخالفته نافية مصلحتكم
ويحتمل ان يراد جزاء الاعمال من المثوبات والعقوبات فانه المكتسب حقيقة
وفيه تغريب انه لا يفوت جزاء اعمالكم ويحتمل ان يراد بالسر والجهر ما وقع عليهم
وبما تكسبون ما لم يقع بعد يعني يعلم الواقع سرا كان او علنا ويعلم ما لم يقع قبل
وقوعه قوله من الاولى مزيدة للاستغراق والثانية للتبعيض وما قال ابن الحاجب
ان كون الاولى للاستغراق توجب كون الثانية للتبيين وينافي كونه للتبعيض اذ
اذ الآية المستغرقة لان يكون بعضا من الآيات يدفعه ان المستغرق بعض من
الآيات وجعل النفي بعضا من الآيات عاما مستغرقا والمراد بالدليل دليل الوحدانية
او البعث فيقابل المعجزة قوله اي سيظهر لهم ما كانوا يستهزئون كانه جعل اتيان الانباء
كناية عن الظهور لانه يلزمه الظهور والاحسن ان المراد انه يأتيهم اخبار استهزائهم
اي ما يخبر البيان من احوال استهزائهم قوله جعلنا لهم فيها مكانا هذا يعني مكنا لهم
على ما في الكشاف ومعنى مكناهم على ما فيه اثبتناهم قال في الكشاف ولتقارب
المعنيين جمع بينهما فنزل القاضي مكناهم بجعل مكنا لهم بيلايم قوله ما لم نمكن لكم فلا
يرد ان تفسيره مبني على التباس مكناهم بمكنا لهم واستصعب المحقق التفتازاني
معرفة موقع ما لم نمكن لكم فقال وكان ينبغي ان يتبين موقع ما لم نمكن ونحن
نقول هو مفعول مطلق والمعنى مكناهم تمكينا لم نمكن لكم هذا التمكين في قوله او
اعطيناهم اشارة الى جعل مكناهم كناية عن اعطاء ما تمكنوا به من انواع
التصرف لان الاثبات في مكان يترتب ما لا بد منه فقوله ما لم نمكن يعني ما لم نعط
مفعول به مكناهم واشار اليه الكشاف حيث والمعنى ما لم نعط اهل مكة نحو اعطينا
عادا وثمود وغيرهم من البسطة في الاجسام والسعة في المال والاستظهار باسباب
الدنيا فلم يهمل الكشاف موقع ما لم نمكن لكم كما ظنه العلامة قوله اي المطر او السحاب
او المظلة فان مبدأ المطر منها علة لنسبة الارسال الى المظلة ولم يذكر علة اسناده
الى السحاب لظهور ان المطر منه والنكتة في التجوز المبالغة في الكثرة كانه
ارسل نفس ما فيه الماء كما في جرى الميزاب قوله وينشئ مكانهم قوما آخرين بدلا منهم

بلاده اشارة الى انه اهلكهم مع انه كان يريد عمرانا البلاد ولم يخف انه يفوت باهلاكهم
ما يريد لانه كان قادرا على حفظ العمران بخلق قوم اخرين والمقصود الاشارة
الى فائدة ذكر وانشانا من بعدهم قوما اخرين ويمكن له فائدتان اخريان احدهما
النص على ان الاهلاك كان لقصد عذابهم لا لارادة تخلية بلادهم وثانيهما ان هلاكهم
ليعتبر به من بعدهم ممن يكون بلادهم **قوله** فلمسوه اى مسوه اللمس فى اللغة
المس باليد فاشار الى ان فيه تجويدا حيث ذكر بايديهم بمعنى قوله لرفع التجوز والا
فقد اوقع فى التجوز وفى كون ذكر الايدى دافعا للتجوز عن اللمس نظر لانه يحتمل
التجديد فافهم ولا حاجة اليه لان ذكره لتقييد المس باليد بانه كان بكلا اليدين وبه
عرفت فائدة لذكر الايدى سوى ما ذكره محمد بايدى ابادى الله وسكرت ابصارنا
معناه سدت عن الابصار ولم تجل وقواده اشارة الى انهم فى العناد بحيث لا
يقوله بعد اللمس بجملة انه سحر مبين **قوله** هلا انزل معه ملك اشارة الى ان على بمعنى
مع ولو انه بمعنى على لم يكن لتهديهم النبى وجه لانه يدعى انه انزل عليه ملك واستشهد
عليه بقوله فيكون معه نذيرا والشاهد يقتضى ان يفسر بهلا انزل معه ملك ينذرنا
معه لانه يكلمنا انه نبى ومعنى لولا تنديم وعلى انهم نجى مع الملك واشارة الى
وجه عدم قبولهم بتوبه **قوله** يحق اهلاكهم اى يوجب اهلاكهم فان سنة الله جرت بذلك
فيمن قبلهم لا بمعنى انه جاء الملك قبلهم فهلك من جاءهم الملك كما يتبادر لانه لم ينقل
ذلك بل جريان السنة بانه اذا جاء الشاهد المقترح لقوم ولم يتوبوا يهلكوا ولذا قال
صاحب الكشاف كما اهلك اصحاب المائدة والقاضى لم يلتفت الى ما قال الكشاف فى
توجيه هلاكهم انهم لا يطيقون مشاهدة الملك فى صورته فيهلكون لان قوله ثم لا ينظرون
اى لا يمهلون يدل على اهلاكهم لا على هلاكهم برؤية الملك ولا يخفى ان قولهم ان هذا
الا سحر مبين يجرى فى انزال الملك كما ان لقضى الامر ثم لا تنظرون يجرى فى انزال كتاب
فى قرطاس فوق البيان الحكيم احالة الى فهم السامع العليم وفى قوله تعالى لجعلناه رجلا
اشارة بان الرسول لا يكون امراة **قوله** دجية بكسر الدال عند المحدثين ومثله فى الصحاح
وعن الاصمعى فتحها وقوله وقرئ لبسنا بلام اى بلام واحدة **قوله** تسلية لرسول الله صلى الله عليه وسلم
والتهديد عظيم للمستهزئ فعليه دليل على ان الاستهزاء فوق التكذيب وان لم ينبه عليه
قوله او فنزل بهم وبال استهزائهم الوجه الاول بجعل ما فى قوله ما كانوا به يستهزؤن موصولة
والثانى بجعلها مصدرية وحذف مضاف اى حاق بهم وبال كونهم مستهزئين **قوله**
والفرق بينه وبين قوله قل سيروا فى الارض فانظروا ان السير ثم لاجل النظر جعل الفاء
للسببية دون العطف وهو الظاهر على طبق ثم وبعد فيه ان المفاد ليس الا ان المطلوب سير
يعقبه النظر سواء كان الداعى النظر او غيره فانه لا بد من بيان نكتة لاباحة السير
تارة وايجاب النظر وجعل النظر سببا عن السير تارة فالاول ان الفاء وثم كلاهما للعطف

والفاء

والفاء لايجاب النظر عقيب السير بلا مهلة وثم لتراخى فى النظر عن ابتداء السير
فان السير امر ممتد يجب النظر عقيب تمامه بلا مهلة فيتراخى عن اول السير
وفى كل امر ممتد يتعقب شيئا بلا مهلة جواز الفاء نظرا الى اخره وثم نظرا الى
اوله **قوله** تقريرا لهم وتنبيه اى تثبيت لهم على جوابهم يعنى اذا سالتهم فقل موافقا
لهم لله وما جعل جوابه مقربا ونحن نقول قل لمن ما فى السموات والارض
معناه الامر بطلب بهذا المطلب والتوجيه الى تحصيله وقوله قل لله اى اذا طلبت
وادى نظرك الى الحق اعترفت به ولا تنكره وهذا ارشاد الى طريق التوحيد فى
الافعال بعد الارشاد الى طريق التوحيد فى الالوهية وهو الاحتراز عن حال المكذبين
قوله تعالى كتب على نفسه الرحمة استيناف فى جواب انه لم يهمل العاصين **قوله** استيناف
اى ابتداء كلام لا انه جواب عن سؤال مقدر وهو فى مقابل قوله بدل من الرحمة وقوله
وقسم بتقدير وجواب قسم ولا ينبغى تخصيصه بالوعيد بل هو وعيد على الاسراف
والاغفال ووعد على النظر والاعمال الاظهر انه قسم على الحشر الذى يبالغون فى
انكاره بعد الانذار على تكذيب المبلغ الصادق وبيان قدرته مع بقوله لمن ما فى
السموات والارض وبيان الحكمة فى البعث بقوله كتب على نفسه الرحمة ليلجأ وا
الى الاعتراف ويخرجوا عن الاعتساف وقوله ليجمعنكم بمعنى ليجمعن اجزائكم مبعوثين
الى يوم القيامة اى الى مكان معين لكم يوم القيامة وقوله لا ريب فيه معناه لا ريب فى
الجمع بعد مراتب البيان **قوله** بتضييع راس مالهم هذا يوهم انه جعل ضرب من الخسران
بمعنى عدم الربح وذا لا يصح لانه لا اثم بل المراد انهم نقصوا انفسهم بتضييع الفطرة
التى هى كمال يتوسل به الى الكمالات **قوله** وموضع الذين نصب على الذم او رفع
على الخبر فان قلت هل للذهاب الى هذا التوجيه وجه مع وضوح توجيه الابتداء
قلت الظاهر على تقدير الابتداء عطف الجملة على لا ريب فيه فيحتاج الفصل الى تكلف
تقدير سؤال كانه قيل فلم يرتاب الكافرون به فاجيب بان خسرانهم انفسهم
صار سببا لعدم الايمان ولا تقابل بين النصب على الذم والرفع على الخبر الا باعتبار
النصب والرفع لان الرفع ايضا على الذم والاعذب عبارة الكشاف نصب على
الذم او رفع والظاهر انتم بدون الواو وكان الاصل اى اريد وانتم الذين خسروا
بيانا لتقدير النصب والرفع فسقط اريد من قلم الناسخ **قوله** والفاء للدلالة
الظاهر انه تتمة لقوله او على الابتداء لكن جعله الكشاف للسببية على الاحتمالين الاولين
فهى متعلق بجميع الاحتمالات واستدل على سببية الخسران لعدم الايمان بما اندفع به
ما ذكره الكشاف ان الامر بالعكس ودفع الكشاف بان خسرانهم فى علم الله تعالى
سبب لعدم ايمانهم واعترض عليه بان علم الله تعالى سبب لامتناع خلافه فهل
اصل اهل السنة دون المعتزلة فاجيب بانه سبب الامتناع باختياره عندهم

وعند اهل السنة سبب لامتناع مطلق قوله عطف على لله اما عطف مفردين على مفردين او
عطف جملة على جملة فتفطن وانما جعل من السكنى ليشمل المتحرك والساكن كمن السكنى ظ
فى الاستقرار فى المكان دون الاستقرار فى الزمان ولا يبعد ان يكون المراد السكنى فى مسكن فى
الملوين قوله والمراد بالولى المعبود لانه رد لمن دعاه الى الشرك فيناسب للمعبودية ولانه لا منع
عن اتخاذ المؤمنين اولياء ولان المقصود منه التعريض بمن اشرك بالله بقى ان المشرك
لم يخصص عبادته بغير الله حتى تنكر لو ده فالاولى ان يقال اتخذ غير الله وليا ويدفعه
ان من اشرك بالله غيره لم يتخذ الله معبودا الا انه يجامع عبادته مع عبادة الغير قوله
وقرئ بالرفع والنصب على المدح ويجوز جعله بدلا من وليا فيكون تحت الانكار لان
المعبود فاطر السموات فاتخذ غيره معبودا فى معنى اتخذه فاطر السموات والارض قوله على ان
الضمير لغير الله تعالى قال المحقق التفتازانى لا مدخل للرد لقوله وهو يطعم لان الصنم لا يطعم
واجاب بانه صح ذلك بالنظر الى اطلاق غير الله فان منه ما يطعم كالمسيح من معبودات
الكفرة فغلب واورد على طريقة اطعام مع الاصنام اقول يمكن دفعه ايضا بان يراد
بيطعم ينفع وتخصيص الطعام لشدة الحاجة وكانه اشار الى دفع هذا الايراد حيث
قال والمعنى كيف اشرك من هو فاطر السموات والارض ما هو نازل عن رتبة الحيوانية
يعنى رد عبادة الصنم لو لم يطعم مع الاول والاشكال لا يخص بهذه القراءة بل يرد على
العكس ان لا يطعم مشترك بين الواجب والصنم وما ذكره من بيان المعنى لا يدفعه بل
الدافع السوابق وقوله وبنائهما على الفاعل بالجر عطف على عكس الاول قوله لان النبى
سابق امته فى الدين لا يوجب كونه مامورا به بل يجتمع مع كونه مندوبا او مباحا والمقصود
من هذا الكلام انى لست خارجا عن مرتبة العبودية ولم يفضلنى عليكم الا انى سابق
عليكم فى الدين واول من وفقه بالانقياد ورزقه اليقين وفيه ان كل مبلغ ينبغى ان يكون
اول عامل قوله وقيل لى لا تكونن ويجوز عطفه على قل ويجوز عطفه على انى امرت
فالخطاب عام يشتمل كل مكلف قوله مبالغة اخرى فى قطع اطماعهم ومعنى اخاف
خوفه على نفسه وعلى امته لانه المقتدى وبه يقتدى ووصف اليوم بالعظمة وصف
للعذاب به لان عظم الزمان بعظم ما يقع فيه فتامل قوله اى يصرف العذاب عنه
بعود الضمير الى العذاب او حذف المضاف من يومئذ وجعله مبنيا على الفتح قوله
نجاه وانعم عليه دفع لتوهم اتحاد الجزاء والشرط بان يراد بالرحمة ما يزيد على
الصرف وهو الانعام اللازم لصرف العذاب ولم يبين الانعام ولم يفسره بدخول
الجنة كما فسره الكشاف لئلا يرد عليه اصحاب الاعراف فالانعام اعم من الجنة والاعراف
ونحن نقول المراد ان صرف العذاب لمحض رحمته لا لاداء حق عليه وقوله وهو على كل
شئ علة لقوله فلا كاشف له وللجزاء المحذوف اى فلا راد له اقيم مقام الجزاء
المحذوف اقامة للعلة مقام معلولها فتامل قوله تصوير لقهره وعلوه بالغلبة مقلوع

بطله اراد انه استعارة تمثيلية فلا يلزم الجهة قوله والشئ يقع على كل موجود فيه نظر
مع الكشاف حيث قال يقع على كل ما يصح ان يعلم والمقصود انه لا يخص ما سوى الله تعالى
كما ذهب اليه من خصه بالممكن ومن خصه بالجسم حتى لا يشمل الله فلا يصح الجواب بهذا الاسم
ويصح ان يكون الشئ عبارة عن رسالته وعدمها اى اى شئ منهما اكبر شهادة فلا يحتاج
الى اطلاق الشئ على الله اى اى شئ من رسالتى وعدمها اكبر شهادة فتامل قوله لانه تعالى
اذا كان الشهيد يعنى وضع الله شهيد مقام الله اكبر شهادة لانه اذا كان هو
الشهيد اى شهيد ينتج مع المقدمة المعلومة ان الله اكبر شهادة اى شهيد اكبر شهادة
والجواب بهذا الوجه انسب بالمقام قوله واكتفى بذكر الانذار عن ذكر البشارة اى
احد المتقابلين بذكر الآخر سيما وقد شاع ذكرهما معا قوله وانه لا يؤاخذ بها من لم يبلغه
اى لم يسمع ان الله انزل قرآنا قوله اى بل اشهد الظاهر ان قوله انما هو اله واحد تبليغ
لا شهادة كيف وقد عطف عليه وانا برئ مما تشركون ولا معنى لاعتبار الشهادة
فيه قوله يعنى الاصنام او من اشرككم قوله يعرفون رسول الله صلى الله عليه وسلم اى نعت تبكيتهم لليهود
والنصارى على اخفائهم ما فى التورية والانجيل ورد لانكارهم رسالته بناء على قول
اليهود والنصارى ومعرفته كما يحتمل ان يكون عليه المذكورة فى التورية والانجيل يحتمل
ان يكون بمشاهدة ما يعرفه اهل الكتاب انه لا يكون الا بالنبوة قوله الذين خسروا انفسهم
من اهل الكتاب والمشركين ظاهره اهل الكتاب ويحتمل الرفع على الذم والنصب عليه
وكونه مبتدا كما سيجئ ولو اريد التعميم بين الآخر وعلى الاولين يعرف حال المشركين
بالتعريض قوله كقولهم بنات الله المناسب بسبب النزول ان يراد بالافتراء ما قال
اليهود انه ليس فى التورية والانجيل ذكر محمد صلى الله عليه وسلم قوله وانما ذكر او وهم قد جمعوا بين
الامرين آه ونقول بنه بكلمة او على ان الافتراء على الله وتكذيب الآيات متناقضان
لا يجتمعان وهم جمعوا بين متناقضين ووجه التناقض ان الافتراء على الله دعوى
وجوب القبول بلا حجة ما ينسب اليه تعالى وتكذيب الآيات دعوى انه يجب ان لا يقبل
ما ينسب الى الله ولو اقيم عليه بينة ويجب ان ينكر البينة ويرتكب المكابرة بناء على انه
الرسول يجب ان يكون ملكا فاحفظه فانه مما خفى على الفحول ونسبوا قولهم الى المحال وان
وجوه كما فصله المحقق التفتازانى قوله فضلا عمن لا احد اظلم منه جعل ذكرانه لا يفلح
الظالمون للدلالة على ان الاظلم لا يفلح من طريق الاولوية وفيه نظر لان الاظلم داخل فى
الظالمين فحكمه معلوم من حاق النظم لا من طريق الاولوية قوله منصوب بمضمر تهويلا
تعليل للاضمار بان الابهام ادخل فى التهويل فان قلت يفهم من الكشاف ان المحذوف
كان كيت وكيت وهو لا يحتاج فى الابهام الى الترك قلت صار العامل المحذوف بعد حذفه
بمنزلة كان كيت وكيت ولم يرد ان المحذوف هذا بل المحذوف ما يرد عليهم يوم الحشر من
التقاطع والمتبادر من كلامه ان العامل محذوف هنا وبيان الكشاف ظ فيه جدا والابلغ

ان يجعل موضع المضمر قبيل قوله ثم لم تكن فتنتهم ويكون المحذوف دهشوا دهشة لا
يحيط به العبارة ويكون ثم لم تكن معطوفا عليه وفي قوله ثم نقول اشارة الى طول
انتظارهم بعد الحشر الى السؤال وكذا في قوله ثم لم تكن فتنتهم الى طول التامل
في مقام الجواب قوله اي يزعمونهم شركاء الاول اي يزعمونهم شفعاء قوله
وقيل معناه ماكنا مشركين عند انفسنا فهذا الجواب لمن لا يرضى بالكذب مع التيقن
بعدم نفعه قوله ما ادرى ما نقول الا انه ان الا وقت انه قوله فان جعل اصدق
الكلام خرافات الاولين قيل اصل الخرافة ما اخترف من الفواكه من الشجر ثم جعل
اسما لما يتسلى به من الاحاديث وفي المستقصى انه رجل من عذرة استهوته الجن تزوج
الى قومه وكان يحدثهم بالاباطيل فكانت العرب اذا سمعت ما لا اصل له قالت
حديث خرافة ثم كثر حتى قيل للاباطيل خرافات قوله ويجوز ان يكون الجارة واذا
جاءوك في موضع الجر ويجادلونك جواب كون اذا مجرورا لا يصح الا على مذهب
سيبويه حيث ذهب الى انه قد يقع غير ظرف ويحكى عن العرب اذا قام زيد اذا قام
عمرو اي وقت قيام زيد وقت قيام عمرو والجمهور على خلافه فحينئذ لا يطلب جوابا
فقوله ويجادلونك جواب غير مستقيم ولعله سهو والصواب ما في الكشاف
ويجادلونك حال ونقول تفسير له وكون يجادلونك جوابا ونقول تفسيرا انما هو على
الاحتمال الاول فحينئذ وبعد ذلك كون حتى جارة مشكل جدا لانه يقتضي انتهاء
تكذيبهم في هذا الوقت قوله او ينهون من التعريض لرسول الله صلى الله عليه وسلم وينأون
عنه فلا يؤمنون به كابي طالب يأبى عنه وان يهلكون الا انفسهم فان النهي عن
تعرضه لا يوجب الهلاك ولا وجه لضمير الجمع وان وجهه المحقق التفتازاني بانه
لاستعظام فعله لانه لا يرده ما ذكر في بعض تصانيفه ان ضمير المفرد للتعظيم
لم يوجد في كلام موثوق به الا ضمير المتكلم وان من جملة فعله التنائي فلا يليق
تعظيمه ونقل فعله لم يعد عليه فكيف يستعظم قوله او يطلعون عليها حتى يكون
النار تحتهم قوله استيناف كلام منهم على وجه الاثبات يعني ليس الواو فيه
للعطف بل هي التي ربما يكون في الجملة المستأنفة وقال المحقق التفتازاني
هو من عطف الخبر على الانشاء وهذا جائز اذا اقتضاه المقام وهو غريب
جدا قوله فيكون في حكم التمني بان يكون المتمني مجموع الامرين او يكون كل منهما
مستقلا بالتمني فيكون الثاني متمنى بناء على انه مبني على الرد المستحيل فيكون
مستحيلا او لانهم عرفوا من انفسهم استبعاد ان لا يكذبوا وقد صار ملكة لهم
واشار بقوله راجع الى ما تضمنه التمني من الوعد الى دفع ان التمني لا يقبل الوصف
بالكذب والوعد يوصف بالكذب بمعنى عدم الوفاء به لا بمعنى عدم مطابقة الواقع
لانه انشاء ويحتمل ان يراد بكذبهم انهم معتادون بالكذب فلا يتكلمون بمقتضى

الآيات

الآيات من التوحيد وغيره لكن بل تبعيضه فلا يؤمنون قوله والمعنى انه ظهر لهم
ما كانوا يخفون برؤية صحائفهم او شهادة جوارحهم ومن جملة قبائح اعمالهم
اخفاء نبوة محمد صلى الله عليه وسلم حتى قيل النظم لليهود يأبى كل ذلك لهم لانه كان ظاهرا
لهم مخفيا عند غيرهم فينبغي ان يقال ظهر للناس الا ان يؤول بانه ظهر لهم عاقبة
ما كانوا يخفون ويحتمل ان يكون المراد وبدا لهم ما كانوا يخفون اعتقادا وباخفائه
فعادوا الى عاداتهم وعدوا عدم التكذيب واخفوا ما عليه من العزم على
العود من الكفر والمعاصي ولم يقل لعادوا الى ما كانوا عليه اشارة الى ان عادتهم
انما لغة حتى لو نهوا عما كانوا لا يريدونه كالغلو ولو نهوا عن التوحيد لارتكبوه
قوله عطف على لعادوا واوجه وانهم لكاذبون معترضة بالواو والاولى عطف على
عادوا وعلى تقديره عطف على انهم لكاذبون كذلك او عطف على الشرطية وعطفه
على نهوا كعطفه على عادوا وجعله استينافا بالواو بعيد قوله مجاز عن الحبس
للسؤال لامتناع حقيقته وقوله وعرفوه مجهول من التفعيل قوله كانه جواب
قائل اه ويحتمل بدل الاشتمال قوله او مبدله يعني الباء للسببية او التعويض قوله
غاية لكذبوا لا لخسروا كونه غاية لكذبوا لا ينبئ نفسا وكونه غاية لما يثبت لولم
يرد عليه ان نهاية تكذيبهم الموت لا مجيء الساعة واجاب عنه الكشاف بانه الموت
جعل من الساعة لانه من مقدماتها او جعل الساعة لسرعة مجيئها بعد الموت زمان
الموت وحينئذ يصح جعله غاية لخسران فوت رأس المال وحين الموت لم يبق
رأس المال وهو الحيوة فانتهى زمان خسرانهم قوله اضمرت وان لم يجر ذكرها
قال المحقق التفتازاني يعني في هذا المقال وبالنسبة الى قول القائلين واما قوله
ان هي الا حياتنا الدنيا فمقال آخر وقال قوم آخرون اقول معنى قوله للعلم بها
العلم بها بقرب ذكره او لتقرره في الاذهان ويحتمل رجوع الضمير الى لقاء الله تعالى
لتنزيله منزلة الملاقاة وان ما كان زمانها عبارة عن امور قوله تمثيل لاستحقاقهم
اصعار الاثام نعم الحمل الغالب حمل الاثقال على الظهور والا فلا حمل هنا على الظهر
قوله اي وما اعمالها اي اعمال تتعلق بحيوة الدنيا ونفعها يعود اليها لا اعمال في
الدنيا اذ لا منفعة الا للاعمال في الحيوة الدنيا ولا منفعة لاعمال الحيوة الاخرة
وانما احتاج الى تقدير الاعمال بهذا المعنى لانه ليس نفي الحيوة لعبا ولهوا بل جميع
المنافع الابدية مربوطة بها ونحن نقول والله اعلم المراد ليس الحيوة الدنيا بالنسبة
الى نفسها الا لعبا لا فائدة فيها ولا لهوا اي شغلا محضا وهو الشغل الذي لا تشوبه
فائدة فاللهو شغل خال عن النفع فلا حاجة الى جعله بمعنى ما يشغل اوله نفع
ابدي حقيقي وتعقيب الاعقاب بمعنى ان يكون له عقب وفي كونه جوابا لقولهم
ان هي الا حياتنا الدنيا نظر لانهم ينكرون الحيوة الآخرة وهذا لترجيح اعمال

الحيوة الآخرة على اعمال الحيوة الدنيا فلا يرد الانكاد الا ان يقال رد للانكار باعتبار
الحيوة الدنيا انما هي لينتفع بها في الحيوة الآخرة قوله وقوله للذين يتقون تنبيه
على ان ما ليس من اعمال المتقين لعب ولهو هذا اذا اريد بيتقون يتصفون بالتقوى
اما لو اريد الاتقاء عن اللهو واللعب فلا اشارة فيه الى اعمال المتقين ووجه التنبيه
ما ذكره المحقق التفتازاني من انه لما خص خيرية اعمال الآخرة بالمتقين وهي في مقابلة
اعمال الدنيا التي هي لعب ولهو علم ان ما ليس من اعمال المتقين ليس من اعمال وما
ليس من اعمال الآخرة فهي من اعمال الدنيا واعمال الدنيا لعب ولهو ولا يخفى ان مقتضى
النظم وللحيوة الآخرة خير للذين يتقون الا انه مبني على وجه كونها خيرا وهو كونه وسيلة
الى منافع دار الآخرة قوله كما في قوله ولكنه قد يملك الحال نائله اولته اي ثقة
لا يملك الحمالة يعني عطاؤه ذاتي وليس سببه الحمد وبعده تراه اذا ما جئته متهللا
كانك تعطيه الذي انت سائله قوله فانهم لا يكذبونك في الحقيقة وانما يكذبوني
والمقصود من تقييد نفي الكذب بقوله في الحقيقة دفع التنافي بينه وبين قوله
ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون فان جحود آيات الله تكذيبه وقوله تعالى فانهم
تعليل لمفهوم قد نعلم فان المقصود منه نهيه عن الحزن كما يقال لمن لا يحسن صنعه
في مقام المنع نعلم ما تفعل حتى يجتنب ووجه التعليل تسليه اما بمقابلة تكذيبهم
بلطفه بجعل تكذيبه ذاته فان هذا اللطف يمحو عنهم واما بان تكذيبك تكذيبي
وانا اصبر فما لك لا تصبر فتخلق بخلق وتحمل والله اعلم ان يكون قوله فانهم علة
الحزن اي يحزنك الذي يقولون لا لنفسك لانه لا يعود اليك بل يعود الى الله
قوله من اكذبه اذا وجده كاذبا هذا على مذهب الكشاف واما ثعلب فيقول اكذبه
وكذبه بمعنى قوله ويكذبونه الاولى ويكفرون به ليلايم الى الباء في مفعول الجحد
لتضمين معنى التكذيب وينبغي ان يعلم ان التكذيب الذي يتعدى بالباء بمعنى
الانكار والذي يتعدى بنفسه بمعنى قلت انه كاذب على ما في القاموس قوله
تسلية لرسول آه او حمل له على تسلوك بهم قوله فيه ايماء بوعد النصر للصابرين
وفي قوله ولا مبدل لكلمات تأكيد الوقوع الموعود قوله ويجوز ان يكونا متعلقين
ببتغي ويجوز تعلقهما باستطعت وكونهما حالين من البائن قوله وجواب الشرط
محذوف فان قلت لم لم يجعل ان نافية حتى لا يحتاج الى تقدير الجواب قلت لان الفاء
لا يدخل على الماضي بغير قد ولا يبعد ان يجعل علة للجزاء المحذوف اي فاصبر فانك
لا تستطيع قوله والبيان مقصود حرصه البالغ بل المقصود منه عن المبالغة
والاكتفاء بالتبليغ وجعل هدايتهم موكولة بمشية الله تعالى كما يلايم تقدير
فافعل والملايم لبيان حرصه تقديره فقد فعلت فتأمل قوله وانه لو قدر م
والاولى هو انه ان قدر فافهم قوله فلا تكونن من الجاهلين بالحرص هذا انسب

مما

مما ذكره الكشاف ان لا تكون من الجاهلين بان هدايتهم بمشية الله ويحتمل والله
انك لا تكن من الجاهلين فانك غير معذور في حق نفسك واما غيرك فلا تسأل
عن صنيعه وانما تسأل عن التبليغ قوله ويقولوا كالموتى يعني المراد بالموتى ما هو
كالموتى لا يهتدي بهداية بل يبعثه الله ويرجع اليه الجزاء كغيره واما قوله فيعلمهم حين
لا ينفع ايمانهم فعنه اي اعلام الله اياهم ليس بعد البعث بل حين الموت ويحتمل ان يكون
لا يستجيب الا الذين يسمعون والكل يبعثهم الله بعد الموت ثم اليه يرجعون للجزاء
فالموتى عبارة عن الكل وليس على سبيل التشبيه قوله اي آية مما اقترحوه بنوا ان
يراد في التفسير او آية اي جحدوا بها نزل عليهم البلاء ويمكن ان يستغني نزل عن تقييد
الآية يعني لولا نزل عليه آية من عند الله حتى من انه جاء من السماء من غير ان يجريها
على يده وقوله ولكن اكثرهم لا يعلمون يحتمل ان يكون في تقدير لا يعلمون الحق بنزول الآية
او لا يعلمون انه آية من الله بل يجعلونه سحرا ونتق الجبل دفعه على رؤوسهم كما فعل بقوم
موسى قوله قرأ ابن كثير ينزل بالتخفيف والمعنى واحد يعني اريد بالتنزيل الانزال
اذ لا قصد بالتنزيل ههنا الى التدريج قوله وصفه به قطعا لمجاز السرعة اذ كثيرا ما يقال
طار بمعنى اسرع ولم يذكر نكتة لوصف الدابة وهذه النكتة ايضا ليس كما ينبغي لان قوله
يطير بجناحيه يجعل الترشيح فلا قطع بل الوجه في الوصفين التعميم وهو المقصود
اذا وصف الشيء بوصف يلزم الجنس وقراءة الرفع مبني على الاكتفاء في التعميم بالوصف
والا فبالعطف على المحل بفوت التعميم المستفاد من زيادة من قوله والمقصود من
ذكر الدلالة آه والمقصود المبالغة في ضبط احوال المخلوقات وعدم اهمال شيء احكاما
لرجاء المتقين والانما للوعد للكافرين وتسلية للنبي عم في تكذيب المكذبين لانه
بقضاء الله قوله ليكون كالدليل على انه قادر على ان ينزل آية وانه قادر على البعث
قوله وجمع الامم للحمل على المعنى تفصيله عبارة الكشاف حيث قال لما كان قوله
وما من دابة ولا طائر الا على معنى الاستغراق ومغنيا عن ان يقال وما من دواب
ولا طير حمل قوله الا امم على المعنى هذا والاحسن ان يقال التنكير للتنويع فالمحكوم
عليه كل نوع من الدابة والطائر ولا فساد في كون كل نوع امما وانما الاشكال في كون
كل فرد امما وهو المحوج الى تنزيل ما من دابة منزلة ما من دواب قوله وقد عرفت
بقي ان الكتاب لا يظهر فائدة وقوله ما فرطنا يجيء المخفف بمعنى المشدد والاظهر
ان قوله من شيء مفعول به لتضمين التفريط معنى الاهمال فكانه قيل ما اهملنا
في الكتاب شيئا مفرطين ويجوز اي ما افرطنا في شيء من اشياء الكتاب قوله يعني
الامم كلها يريد ان ضمير يحشرون يرجع الى الامم المشبهة والمشبه بها ولذا جمع الجمع
بالواو تغليبا للعقلاء ولما كان قول الكشاف الامم كلها من الدواب والطير موهما
لارجاعه الى الامم المشبهة ترك القاضي قوله من الدواب والطير لا يقال الانسان

داخل في دابة لانا نقول فيلزم تشبيه الشيء بنفسه ولا يبعد ان يكون داخلا في قول الكشاف
من الدواب ويكون فيه اشارة الى ان خروجه من دابة لاقتضاء التشبيه دون وصفها
قوله اي خابطون في ظلمات الكفر والاظهر ان قوله في الظلمات واقع موقع عمي بمعنى لا
يرون آيات الله وفي قوله من يشاء الله يضلله كمال قدرته حيث اضلهم مع الآذان
السامعة والاعين المبصرة وكونه في الظلمات حالا ابلغ من كونه خبرا ثالثا فانه يفيد
ان صممهم وبكمهم مقيد بحال كونهم في ظلمات الكفر حتى لو خرجوا منها يسمعوا ونطقوا
قوله استفهام تعجيب جعله الكشاف بمعنى الاستخبار حيث فسره باخبروني ويرد عليه انه لا يصح
الجواب بان يقال علمنا وقال المحقق التفتازاني في كلامه في بعض النسخ يشعر بان
ارأيتك بمعنى اخبرني منقول من رؤية القلب وفي البعض بانه من رؤية البصر ولكن
قال وانما وضع الاستفهام عن العلم موضع الاستخبار لانه لا يخبر عن الشيء الا
العالم به فوضع السبب موضع المسبب وقال ايضا لما كانت مشاهدة الاشياء
ورؤيتها طريقا الى الاحاطة بها علما والى صحة الخبر استعملوا ارأيت في معنى اخبر وهذا
ووجه كون ارأيت بمعنى اخبروني مع افراد الفاعل الى ان الخطاب عام يشمل المخاطب
المتعدد والقاضي جعل الاستفهام للتعجب دون الاستخبار ووجهه انهم لما عاملوا
معاملة من يجهل يعلم انه يدعوا غير الله في الابتلاء والشدة نزلوا منزلته وتعجب
عن هذا التعلم وبينه بقوله والكاف حرف خطاب اي قول الكشاف والضمير الثاني لا محل
له من الاعراب مسامحة تسمية ما هو على صورة الضمير ضميرا وقوله اكد به الضمير يوجب
ان يكون قوله للتاكيد لغوا الا ان يقال بعد جعله ان يراد به للتاكيد ابدا لا يتعلق به غرض
آخر وبعد قوله حرف خطاب لا حاجة الى قوله لا محل له من الاعراب لظهور ان الحرف
لا يكون له محل من الاعراب الا ان يقال ذكره دليلا على كونه حرف خطاب لا اسما وكون
الجمع مؤكدا للمفرد بناء على انه عام كما عرفت وبهذا يظهر ضعف ما يذكر من انه يلزم
في الآية ان يقال ارأيتموكم وكون الفعل معلقا مبني على انه متعلق بغير الله تدعون
والرؤية تعلق قبل الاستفهام كما عرف في محله وكون المفعول محذوفا مبني على انه
غير متعلق به بل هو دال على المفعول المحذوف قوله وجوابه محذوف اي فادعوهم
الا سنب فاصبرون وتقديم المفعول لافادة التخصيص اي في قوله اغير الله تدعون
قوله واياه تدعون وكلام الكشاف مصرح به لكن ظاهر كلامه انه مخصوص بقوله اياه
تدعون وله وجه اذ الظاهر انه لانكار دعوة غير الله لا لانكار تخصيص الدعوة
بغير الله فتقديمه لان الانكار متعلق به فتامل قوله تعالى فيكشف ما تدعون
اليه فيه تنبيه على ان تخصيصه بالدعوة يستعقب الاجابة وعدم الاجابة للدعوة
لشرك جلي او خفي في الدعوة قوله ولا اساءة في الآخرة دفع لما يتوجه انه لا يصح الكشف
في شدائد الساعة فكيف يتفرع على تخصيص الدعوة به بعد اثبات الساعة

انه

ووجه الدفع ان المتفرع الكشف على تقدير المشيئة ولا يشاء في الساعة قوله معناه
نفي التفريع يعني قصد بالكلام الموضوع للتنديم نفي التفريع وعدل عن لم يتضرعوا
الى هذه العبارة ليفيد انه لم يكن لهم عذر في نفي التضرع الا عنادهم على ما ذكره
الكشاف وقال المحقق التفتازاني وجه الافادة ان التنديم انما يحسن اذا لم يكن في
ترك الفعل عذر وهذا وانما حمل على قصد النفي دون التنديم ليحسن الاستدراك وهذا
معنى قولهم استدراك على المعنى والمراد حكاية التوبة قوله من الباساء والضراء
الاولى تفسيره بجميع ما ذكروا من ارسال الرسل والاخذ بالباساء والضراء قوله والحمد
لله رب العالمين على اهلاكهم لا ينبغي ان يخص الحمد بكونه على اهلاكهم بل ينبغي ان يجعل على
تربيته للعباد بالاصناف وفتح الابواب وبيان هذه الامور لعل بعدهم للارشاد ايضا
قوله اي بذلك يعني استعمل الضمير موضع اسم الاشارة ولذا افرد مع تعدد المرجع كما
تورد اسم الاشارة مع تعدد المشار اليه وقد سبق بيانه او المرجع المجموع بتاويل ما
اخذ قوله الا مبشرين المؤمنين بالجنة لا اختصاص للتبشير بالجنة وللانذار بالنار بذلك
عليها مثال قوله ارأيتم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك الا القوم الظالمون
وقوله استغفروا ربكم انه كان غفارا يرسل السماء عليكم مدرارا ويمددكم باموال وبنين
ويجعل لكم جنات ويجعل لكم انهارا قوله ليقترح عليهم اي ليقترح الآيات على المرسلين
ويبالغ في ان ياتوا بما يراد منهم من الآيات ويتلى بهم فيقال تلهى به لعب واستسخر
قوله ما يجب اصلاح الظن والله اعلم ان اصلحوا اشارة الى توبة العصاة قوله جعل
العذاب ماسا لهم كانه الطالب واشار بالمساس انه لا يأخذهم بحيث يعدمهم حتى
يتخلصوا بالهلاك قوله وهو من جملة المقول اي مقول اقول لا مقول قل ولو قال
من جملة ما لا يقول لكان اوضح وكلمة لا في لا اعلم مذكر للنفي لا نافية ولم يجعل من جملة
مقول قل لان المقصود نفي دعوى مالكية خزائن الله ونفي دعوى علم الغيب ليكونا
شاهدين على نفي دعوى الالهية قوله اي من جنس الملائكة او اقدر على ما يقدرون
عليه الاول تفسير الجبائي واستدل به على ان الملائكة افضل والثاني تفسير القاضي
عبد الجبار من اهل السنة وردا استدلاله يعني ليس الغرض نفي دعوى الفضيلة انما المقصود
نفي دعوى القدرة على ما لا يقدر عليه البشر لكن اقترانه بنفي الالوهية يدل على ان المقصود
نفي الفضيلة فالاولى ان يجاب بان المراد نفي دعوى ما هو فضيلة عند المخاطبين الجاهلين
قوله وادعى النبوة الا انه عدل في دعوى النبوة عن اسلوب نفي الدعاوى السابقة حيث
لم يقل اني رسول بل قال ان اتبع الا ما يوحى الي اشارة الى دعوى النبوة لانها مما اوحي
الي وايضا تحاشى عن دعوى الفضيلة صريحا كما هو داب المتواضعين المتحاشين
عن التكبر قوله وادعى المستحيل كالالوهية والملائكة قال المحقق التفتازاني فان قيل
دعوى الملائكة من دعوى الامور الممكنة لان الجواهر متماثلة يجوز ان يقوم بكلها ما يقوم

ببعضها ولهذا لا قيل لآدم ما نهاكما ربكما عن هذه الشجرة الا ان تكونا ملكين اقدم على الاكل
طمعا في الملكية مع ان البشر لا يطمع في المحال فالجواب ان المقدمات على تقدير تمامها
انما يفيد امكان ان يصير البشر ملكا واما ان يكون ملكا فلا لتمايزهما بالعوارض
المتنافية بلا خلاف وهذا كما ان كلا من العناصر يجوز ان يصير الآخر لا ان
يكون وعلى هذا ينبغي ان يحمل طمع آدم لو سلم بثبوت كونه نبيا عند الاكل هذا كلامه
قلت ويحتمل ان يكون اكل آدم مع ظهور استحالة كونه ملكا لطمع كونه من الخالدين
قوله هم المؤمنون في العمل لا يمنع ان النبي لم مادام مامورا بان ينذر كلا من الله ولا
يتوقف في الانذار الى ان يعلم انه يجوز الحشر ولا يترك انذار من هو جازم بتحققه
فالمقصود منه ان الانذار ينجع فيهم وهم المقصودون بالانذار وانذار ما عداهم
رجاء ان يكونوا مترددين معتنين وفي الآية تعليم التبليغ فان تبليغ الحشر وتبليغ
انه ولا شفيع من دون الله سابقا على غيرهما ثم تعرض لوجه تخصيص الانذار
بالمفرطين لان المجتهدين في العمل ايضا ينفعهم الانذار لئلا يخرجوا عن اجتهادهم
ويستمر نفوسهم فان قلت كيف يصح ما يفيد قوله ليس لهم من دون الله ولي ولا
شفيع من دون الله شفيع قلت المراد ليس لهم من دون طاعة الله ولي ولا شفيع
عند الله والولي اعم **قوله** وان لا يطردهم تعظيم مرضية لقريش فان طرد هؤلاء لطرد قريش
اياه اذ لا ابغاد قوله الا لانه يذكر الله بالغداة والعشي يريد وجهه **قوله** فدعا بالصحيفة
اه في الكشاف قالوا فاكتب بذلك كتابا فدعا بالصحيفة وبعلي ليكتب **قوله** فلعل
ايمانهم اعظم عند الله من ايمان من يطردهم سوء الهم ضمير يطردهم كضمير ايمانهم وضمير
سوء الهم لمن **قوله** كما ان حسابك عليك لا يتعداك اليهم دفع لما يتوهم من انه لا فائدة
في نفي الطرد لقوله اما من حسابك عليهم من شيء ووجه الدفع ان المراد انه ليس حساب
احد على آخر ايا كان فالجملتان بمنزلة جملة واحدة كانه قيل ولا تزر وازرة وزر
اخرى والحصر الذي افاده بقوله فحسابهم عليهم لا يتعداهم اليك وبقوله حسابك عليك
لا يتعداك اليهم استفيد من تقديم المسند فان من شيء مبتدأ والظرف المقدم
خبره وعندك احتمال خامس وهو انه ما يضرك حسابهم اذا حاسبناه فانهم يأتون
بما يوضح فتورهم في حسابهم ولا يضرهم حسابك لانك لم تخبر بانك بلغت ما امرت به وهم
فعلوا ذلك فالجملة مدحهم بما لا مدح فوقه **قوله** ويجوز عطفه على فتطردهم على وجه
السبب قال المحقق التفتازاني على وجه السبب دفع لا يتوهم من انه لو جعل عطفا على
جواب النفي لصح ان يقع جوابا للنفي وليس كذلك اذ لا معنى لقوله ما عليك من حسابهم
فتكون من الظالمين **قوله** وفيه نظر اذ الطرد المسبب على كون حسابهم عليه لا يصير
سببا لكونه من الظالمين لانه لدفع الضرر عن نفسه **قوله** اي مثل ذلك الفتن و
وهو اختلاف احوال الناس في امور الدنيا لا اكرام الذين يدعون ربهم بالغداة

والعشي ليصير فتنا بعضهم ببعض ذلك الاكرام ليصح تعليله بقوله ليقولوا والمحقق
التفتازاني جعل ذلك اشارة الى فتنة بعض ببعض واكثر قصد التشبيه وقال شاع
هذا التركيب في معنى فتنا بعضهم بالبعض ذلك الفتن ولا يراد به مثل ذلك الفتن و
يحتمل ان يكون ذلك اشارة الى اكرام الذين يدعون والمشبه فتنة بعض الناس ببعض
في الامم السالفة حيث رزق الايمان للفقراء دون الاكابر والرؤساء كما قال قوم
نوح الا الذين هم اراذلنا بادي الرأي هذا سنتنا **قوله** وصفهم بالايمان بالقرآن و
اتباع الحجج لو حمل يؤمنون بآياتنا على ان المؤمن به هي الآيات ويراد بالآيات القرآن
كان وصفا لهم بالايمان بالقرآن ولو جعل بآياتنا بمعنى بسبب آياتنا ويكون المؤمن به
غير مذكور كان وصفا لهم بالايمان بجميع ما جاء به الرسول باتباع الحجج فالوجه ان
يقال وصفهم بالايمان بالقرآن او بالايمان واتباع الحجج وعلى التوجيه الثاني فضل ايمان
المحقق على ايمان المقلد وفي صيغة المضارع الدال على الاستمرار اي يؤمنون سرا وجهرا
اخراج للمنافقين عن تلك البشارة **قوله** وامره بان يبدأ بالتسليم ويبلغ سلام الله
اليهم في الكشاف اما ان يكون امرا بتبليغ سلام الله اليهم واما ان يكون امرا بان يبدأ
بهم بالسلام اكراما لهم وتطييبا لقلوبهم فالوجه او يبلغ سلام الله اليهم وقوله ويبشر
من الله بالسلامة في الدنيا والرحمة في الآخرة يشعر بان المراد بالسلامة سلامة الدنيا
وبالرحمة رحمة الآخرة ولا تخصيص بل المراد سلامة الدارين بناء على ان ايجاب الرحمة على
نفسه وفي الآية دليل على اطلاق النفس عليه تعالى وان ما قيل ان اطلاق النفس في
قوله تعالى تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك للمشاكلة غير محتاج اليه **قوله** استئناف بتفسير
الرحمة في جواب استفسار عن الرحمة والانسب جعل قراءة الفتح بتقدير الباء للبيان
اي بانه من عمل **قوله** او ملتبسا بفعل الجهلة الفرق بين هذا التوجيه والسابق ان المراد بالجهالة
في الاول الجهالة بمضار ما يفعله وفي الثاني السفه من غير تقدير مفعول لها والمراد بما
اشار اليه عمر ما سبق انه قال لرسول الله لو فعلت حتى ننظر الى ما يصيرون **قوله** تعالى ثم تاب
من بعده عقب ثم بقوله من بعده تفسيرا لثم واشار الى ان المراد منه مطلق البعدية سواء
كان مع مهلة او بلا مهلة وعقب التوبة بالاصلاح اشارة الى ان التوبة لا ينفك عن
الاصلاح لانه يبدل الحسنات السيئات لانه يبقى عنه مع بقائها والفاء في قوله فانه غفور رحيم
للدلالة على سببية التوبة للغفران والرحمة والاظهر ان قراءة الفتح بتقدير فليعلم انه غفور
رحيم **قوله** فانه يذكر ويؤنث ولا يجب تأنيث الفعل للتأنيث الغير الحقيقي **قوله** ويجوز
ان يعطف على علة مقدرة فلا يحتاج الى حذف فصلنا هذا التفصيل **قوله** ما يعبدون
من دون الله من دون الله معمول لا عبد ويدعون على سبيل التنازع وكانه نبه على تمثال
الثاني لا على تخصيصه بتدعون **قوله** تأكيد لقطع اطماعهم الاظهر من كلما ذكره انه تعميم
لمخالفة معهم بعد تخصيص عبادة ما يعبدون للاهتمام به ولا يخفى ان قوله لمن يحرك الحق عليه

ان يعبد سهو كتابة والاصل ان عليه **قوله** وقيل المراد بها القرآن اه ليس بين التفسير بالدلالة
ولا ما يعم القرآن والوحي والحجج العقلية كثير فرق **قوله** من معرفته وانه لا معبود سواه
ويجوز ان يكون صفة لبنة قال المحقق التفتازاني على الاول ايضا من دل صفة لبنية
لكن بمعنى بينة متصلة بمعرفته اي مرتبطة بها دالة عليه وعلى الثاني بمعنى صفة كائنة من
اي صادرة عنه **قوله** ومعناه انه المتوصل الى المغيبات قال المحقق التفتازاني لا يبعد
ما قيل ان اطلاق المتوصل على الله ولو بطريق التجوز بعيد لانه ينبئ عن تجدد الوصول
هذا اقول هذا الاطلاق نشا من اطلاق مفاتيح الغيب في شانه لانه بالمفتاح يحصل
التوسل الى المخزون بعد غيبته عن الفاتح فالاولى ان يحمل النظم على ان المفتاح بالنسبة
الى العباد وهو الملايم لقوله والله اعلم بالظالمين يعني مفاتيح الغيب عنده لا توصل
الى الغيب الا بان يعطينا مفتاح الغيب او بان يفتح باب الغيب المغلق علينا وقوله لا
يعلمها الا هو تاكيد للحصر المستفاد من تقديم الظرف او بيان للجملة السابقة **قوله** فيعلم
اوقاتها اه يعني المراد بالعلم الشامل للعلم بانفسها وبما يتعلق بها **قوله** وفيه دليل على انه تعالى
يعلم الاشياء قبل وقوعها لانه محمول على العلم بالامور الغيبية الواقعة والاولى ان فيه دليلا
على انه تعالى يعلم المعدومات يقع اولم يقع او امكن وعلى ما قلنا دليل على ان الخلق يعلم
من عنده ويفتح باب العلم عليه **قوله** معطوفات على ورقة ليشاركها العطف مع
ورقة في صفتها اي الا يعلمها فكانه قيل ولا حبة في ظلمات الارض ولا رطب ولا يابس
الا يعلمها **قوله** بدل من الاستثناء الاول رد لما في ظاهر عبارة الكشاف من انه تاكيد
حيث قال قوله الا في كتاب مبين كالتكرير لقوله الا يعلمها وقال المحقق التفتازاني يريد
التكرير من جهة المعنى والا فهو صفة للمذكورات كما ان الا يعلمها صفة لورقة وما ذكره
يرد كونه بدلا كما لا يخفى لكن فيه ان صفة شئ كيف يكون تكرار الصفة شئ آخر وقد عرفت
وجه كونه بدلا لو صفقت ما ذكرنا في بيان العطف فتامل والاولى ان قوله حبة عطف
على ورقة والا في كتاب مبين على الا يعلمها عطف معمولين على عاملين لفعل واحد **قوله**
لما بينهما من المشاركة في زوال الاحساس والتمييز قدمه بهذا القدر وجه الاستعارة
ولا وجه لقوله فان اصله قبض الشئ بتمامه الا بيان التوفي بحسب قوله فالعبارة
الصحيحة واصله قبض الشئ بتمامه **قوله** والنهار ربا بكسب فيه اشعار بان المراد حبس
النهار وهو الحج لا ما قال التفتازاني ان المراد النهار السابق على ذلك الليل وكان الباعث
للمحقق صيغة الماضي فانه راى توجيهه انه بالنظر الى ما قبله من التوفي **قوله** ترشيحا
للتوفي والتوفي ترشيح له بل كل منهما ترشيح للآخر **قوله** فيه في النهار فيه مخالفة مع
الكشاف حيث جعل ضميره فيه لغيره كما نقله بقوله وقيل ولا يخفى ما ذكره الكشاف من
التكلفات **قوله** بالمجازاة عليه بل قبل المجازاة بالمحاسبة والله اعلم **قوله** ليقضى الاجل
الذي سماه فان قلت قد علل البعث بقوله فيه على هذا التوجيه فما وجه قوله ليقضى

قلت

قلت هو تعليل لما اخبر البعث المستفاد من كلمة ثم **قوله** وهو القاهر فوق عباده
في ذكر فوق تاكيد لغلبته ويرد المبالغة لو اديد جميع العباد من حيث الاجتماع **قوله** كان ازجر
عن المعاصي لا يقتصر الفائدة على الزجر عن المعاصي بل فيه كمال التخصيص على العبادة
لانه يوجب ان للمولى اقبال اليه واعتداد بعلمه حتى لا يرضى بفوت ضبطه والاحتشام الا
وضبطه من خدمه اما الى السيد واما الى العبد والمبالغة في الثاني اكثر فتامل ولا يخفى ان
مقابلة الجمع بالجمع يقتضي ان يكون لكل احد حافظا لكن الشارع اثبت حافظين **قوله**
حتى اذا جاء احدكم الموت نهاية الفوقية يعني بلغت غلبته الى انهم لا يتاتى لهم المخالفة
مع رسله في قبض روحه وليس متعلقا بارسال الحفظة حتى يقال ليس نهاية ارسال
الحفظة وقت مجي موت احد منهم **قوله** لا يشغله حساب عن حساب لا يعيده اسرع
الحاسبين **قوله** لمشاركتهما في الهول وابطال الابصار والتحير **قوله** معلنين ومسرين
والا يحذب ان يراد بالاعلان الدعوة باللسان وبالاسرار الدعوة بالقلب وبالجملة بالجملة
فالمقصود منها مع ضميمة قوله لئن انجينا لنكونن من الشاكرين تقييد نجاتهم
كمال الاضطراب والسؤال سؤال تبكيت **قوله** وانما وضع تشركون موضع لا تشكرون
يعني لما تضمن اشراكهم نفي شكرهم مع نفي كل عبادة سواه وضعه موضع نفي الشكر
الذي يطلبه مقام التوبيخ على عدم الايفاء بالعهد ونحن نقول لعل المقصود التوبيخ
بانهم مع علمهم بانه لم ينجهم الا الله كما افاده الله بنجيكم بتقديم المسند اليه اشركوا
ولم يخصوا الله بالعبادة فذكر الاشراك في موقعه وكلمة ثم في قوله ثم انتم تشركون
ليس للتراخي الزماني بل لكمال البعد بين احسان الله وعصيانهم **قوله** كما عرفت
في كون اخواق فوقكم عذابا من تحتكم نظر لانه كان الماء اعلى منه حيث احسن ناداه
جره بقوا تحت الماء والنشبه بمعنى اطلق الشئ ونفض اليد كناية عن الفراغ
عن الشئ وتركه **قوله** وعاد الضمير اه المراد بعوده حتى يخوضوا حتى يشتغلوا الحديث
غيره لا الطعن فذكر يخوضوا للمشاكلة والاظهر ان ضمير غيره للخوض اي يخوضوا
في حديث غير الطعن والاستهزاء وفيه تنبيه على انه لا ينبغي ان يلقى الكلام الى
من لا يعظم المتكلم ولا يلتفت **قوله** لان من لا تراد في الاثبات كذا قالوا والاولى
لا تقدر عاملة بعد الاثبات فتامل **قوله** او كراهة لمساتهم اي مساءة المتقين
فالاضافة الى المفعول او كراهة لمساءة الظالمين المتقين فالاضافة الى الفاعل
والمفعول محذوف ومعنى لا تنثلم ولا تنكسر تقواهم بمجالستها تضعف بترك ما يجب
عليهم من نهي المنكر **قوله** اي بنوا امر دينهم على التشهي جعل الدين ما هو عند الله
كما هو النظر المتبادر فاشكل انه لم يجعل ما شرعه الله تلك الملاعب فاجاب اولا
بحذف اي جعلوا امر دينهم والفوائد التي يترتب عليه مبنية على هذه الملاهي وطمعوا
انهم يدركون ما هو المقصود من دينهم بهذه الاعمال فمعنى كون امر دينهم لعبا ان

ستجيء

بناؤه عليه كأنه هو وثانيا بان المراد باللعب ما يلعب به اى جعلوا دينهم مما
يلعب به ويسخر به وللكشاف توجيه ثالث حيث اوّل اتخذوا ما هو لعب ولهو من
عبادة الاصنام وغيرها دينا لهم ولم يلتفت اليه لانه يشعر بجعل لعبا او لهوا
مفعولا اولا فيلزم كون المسند اليه نكرة مع تعريف المسند وكان الكشاف اعتمد
على ان المراد من لهو لعب الامور المعينة المخصوصة فلا نكارة الا فى العبارة
وعلى المعنى مدار الافادة وحمل الدين على العيد لابد له من قرينة ويحتمل ان يراد
باللهو واللعب صورة الدنيا كما قال وما الحيوة الدنيا الا لهو ولعب يعنى
جعلوا دينهم انه لا حيوة الا حيوتنا الدنيا وانكار البعث ويتصل به كمال
الاتصال قوله وغرتهم الحيوة الدنيا قوله والمعنى اعرض عنهم يعنى المقصود
التحذير عن دينهم لا المنع عن القتال معهم حتى يحتاج الى الحكم بنسخه قوله مخافة
ان يسلم الى الهلاك يجوز ان يجعل ان تبسل مفعول ذكر اى ذكرهم ابسال نفسهم
وتسليمها الى الهلاك بسبب كسبهم قوله يدفع عنها فان قلت هل يدفع الله
بالشفاعة قلت نعم اذا كان عليك حق العباد يدفع عنك بشفاعته عند
صاحب الحق ويرضيه عنك قوله والعدل الفدية اى ما يفدى به سميت به لانها
تعادل المفدى به وههنا الفداء يعنى المراد به ههنا الفداء والدليل عليه وكل
نصب على المصدر فالتقدير وان تعدل عدلا كل عدل اى عدلا كاملا كما يقال
مررت برجل كل رجل اى كاملا فى الرجولية وجزاء الشرط لا يؤخذ منها وفداء
العمل الذى فاتت مثله والجرم الذى ارتكب العقوبة وفى الاخرة لا توبة ولا
عمل قوله لا الى ضميره لان المأخوذ ليس الفداء بل الفدية ولا ضرورة فى الاستخدام
ولا فى الاسناد المجازى لاغناء منها عنها قوله اى سلموا الى العذاب اولئك اشارة
الى الذين اتخذوا دينهم لهوا ولعبا قوله تاكيد وتفصيل لذلك اى الابسال
وتخصيص العذاب الاليم بنار تشتعل على ابدانهم غيظ قوله تع اندعوا من
دون الله قوله من دون الله حال عن ما لا ينفعنا اى متجاوزين الله فى عدم النفع
والضر او حال عن ضمير ينفع اى لا ينفعنا متجاوزا الله فى عدم النفع قوله ونرجع
الى الشرك الرد على العقب وهو التقهقر فيكون كناية عن الذهاب بلا روية
موضع القدم وهو ذهاب بلا علم بخلاف الذهاب مع الاقبال فانه مع العلم
موضع القدم ويحتمل ان يكون كناية عن التنكيس اى جعلنا منكوسين قوله كالذى
ذهبت به مردة الجن فى المهامة لا ضرورة فى جعل المشبه به امرا وهميا لا حقيقة
له بناء على ان العرب يزعم استهواء مردة الجن للناس او خياليا لانه لم يقم دليل
على نفيه فظ النقى يدل على ثبوته قوله وما عداه ضلال اى ظاهرا ضلال قوله
اى امرنا بذلك لنسلم الظ ان المراد بالاسلام الانقياد الامر اى امرنا للانقياد

وجعل

وجعل اللام زائدة لتقدير الباء والا فالامر لا يتعدى بنفسه قوله على لنسلم الاولى
على نسلم كما يستدرك اليه اى للاسلام ولاقامة الصلوة ومعنى عطفه على موقع
لنسلم على ما قيل انه عطف على التقديم لانه كثيرا ما يقع بعد الامر ان نسلم فعطف
عليه وان اتقوا كما فى فاصدق واكن من الصالحين واعترض عليه المحقق
التفتازانى بان ان فى المعطوف مفسرة وفى المعطوف عليه مصدرية ويمكن
دفعه بان العطف على توهم ان المفسرة والاولى ان يجعل موقع لنسلم ان اسلموا
قوله روى ان عبد الرحمن ابن ابى بكر اه اورد عليه ان جواب عبد الرحمن بن
ابى بكر ليس قول النبى اندعوا بل قول ابى بكر فلا يلايم الكلام ذكر السبب
للنزول فاجاب عنه بقوله وعلى هذا كان امر الرسول بهذا القول اه وكن نقول
بعد دعوة عبد الرحمن اورد لهم انكار عبادة غير الله تمكينا لابى بكر رض فى
الاسلام تأمل قوله فانما بالحق جعله حالا من فاعل خلق ويحتمل الحال من
المفعول اى ملتبسات بالحق فيتعين ما تعرض فى محله من ان الحال المحتمل يتعين لما
هو بجنبه وهو صح فى معنى قوله تع ربنا ما خلقت هذا باطلا قوله جملة اسمية قدم
فيها الخبر للاهتمام لا للحصر لان الحصر لا يناسب اذ لا يصح ان قوله الحق منحصر فى
هذا الحين والمراد كل يوم بقوله قوله الحق نافذ فلا اهتمام بعموم الوقت قدمه
وقوله كقولك القتال يوم الجمعة يشعر بانه المراد بالقول المعنى المصدرى قال
المحقق التفتازانى المراد بمعنى المصدرى ليصح الاخبار عنه بظرف الزمان بهذا
يريد ان الاخبار بظرف الزمان عن الامر المستمر لا يجوز والقول القائم بذاته مستمر
لا يخفى وقتا بوقت وكان المعنى المصدرى كانه الى تعلق القول بالكائن والتعلق
يكون حادثا ونحن نقول واسم الحكم ويوم معطوف على قائما بالحق لان الحال
فى المعنى ظرف اى خلق السموات والارض بعظمها حين قال كن فكان عبر عن الماضى
بصيغة الحال احضارا للامر البديع وقوله الحق اخبار عن صدق قوله وسطا بغته
ولم يعطف على ما سبق لانه كالمؤكد له وقوله او بمحذوف دل عليه بالحق يعنى التقدير
وقيامه بالحق يوم يقول كن فيكون وفى المعطوف على ضمير اتقوه نا صبه
وقوله حين يقول لقوله الحق قوله لقوله الحق متعلق بيكون يريد ان اسناد لكون
الى قوله الحق اسناد الى السبب وقوله كن مفعول يقول ويريد بقوله والمراد به حين
يكون الاشياء ويحدثها اى يوم يقول مطلق الوقت لا يوم القيمة وبقوله او حين يقوم
يقوم القيمة ان المراد به يوم القيمة وقوله فيكون التكوين متعلق بقوله او حين يقوم
القيمة يعنى فيكون التكوين على هذا التقدير حشر الاموات احياءها لا مطلق الحشر
كما فى الاحتمال الاول قوله كقوله لمن الملك اليوم لله الواحد القهار وهذا فى
نفخ الافناء ولهذا اجاب عن سؤاله لانه لم يبق مجيب والاظهر ان المراد بنفخ الصور

اعم فكان الاولى ان يضم اليه والامر يومئذ لله قوله انه هو عالم الغيب في الكشاف وضع
بالمدح قوله كالفذلكة للآية لان الحكيم جامع لجميع افعاله الموافقة للمصلحة والخبير جامع
لعلمه للغيب والشهادة قوله انه اسم تارخ ومنع صرف آزر اذا كان عجميا علما فبالحمل على
موازنه من الاعلام المستعملة في لغة العرب واذا كان نعتا فلجعله افعل صفة والانسب للعنف
والوزر الاثم وكونه اتتخذ تفسيرا ليس معناه شريطة التفسير لان ما بعد الهمزة لا
يصلح للعمل في ما قبله بل بمعنى الزينة على حذف تعبد وكذلك المراد بالتقرير تقرير
الاستفهام الانكاري المسبوق لا التقرير المقابل للانكار لانه داخل تحت الانكار بمعنى
لا ينبغي ان يكون فما قال المحقق التفتازاني ان التوبيخ بمعنى التحقيق والتثبيت لان
الفعل كان بعد قوله ان قوله اتتخذ داخل تحت الانكار لا يظهر له محصل ووجه ان الاقرب
انه يجيء على فاعل الخبر وهو عن الاعلال وان الظاهر بيانه باسمه كما انه ذكر كلا من ذكرهما
باسمائهم وقوله ظاهر الضلالة الواجب ترك الضلالة قوله ومثل هذا التبصير قال
المحقق التفتازاني قد سبق ان الاشارة في مثل هذا المقام اشارة الى هذه الاراءة
لا شيء آخر تشبه به هذه قلت كان وجهه تنزيل الكاف منزلة المثل في الاقحام ولكن
ان يجعل المشبه التبصير من حيث انه واقع والمشبه به التبصير من حيث انه مدلول اللفظ
نظيره وصف النسبة بالمطابقة للواقع وهو عين الواقع واستعمل الابصار مقام
الاعلام استعارة للمبالغة في كمال العلم حتى كان المعلوم به مبصر وخص الملكوت
بالربوبية لانه اعظم الملك ولا ملك اعظم منها واشار بقوله وملكها الى ان اصل
المعنى هو الملك حمل على الربوبية بمعونة المبالغة المفهومة من هذه الصفة وجعل
المعطوف عليه ليستدل وهو ملايم للمقام ويحتمل ان يقدر ليتبلغ وان تقدر ليتيقن
وليكون من الموقنين اي ليتم ايقانه وفيه فضل الايمان باليقين والاستدلال عليه
بحسب التقليد وان يقدر ليعلمها وليكون من الموقنين بالاستدلال بها وفيه ان
فيما يستدل به فضيلتان فضيلة العلم به وفضيلة الاستدلال به قوله وقيل
عطف على قال وفي الفاء لتعقيب ذكر لذكر كانه قيل اذكر اذ قال فاذكر اذ لاجن آه فلا
يتجه انه ينافي ما روي ان ما قال في رؤية الكواكب كان قبل منع ابيه عن عبادة الاصنام
والزهرة كالمرة والمعد بالمستدل من يقيم الدليل لا الكاسب بالدليل والمراد بالاستدلال
الكسب بالدليل وفي كون ابراهيم محتاجا الى النظر بحث لانه صاحب النفس القدسية
ويمكن ان يكون على وجه النظر حفظا له عن النظر فتامل ورجح الكشاف الاول لدلالة
قوله لئن لم يهدني ربي وقوله يا قوم اني بريء مما تشركون على انه كلام مع سكوت مبالغ
في الانكار لانه كان عارفا مهتديا وقومه على الضلال وحمله على حصول اليقين من
الدليل خلاف الظاهر ويرجحه ايضا قوله وتلك حجتنا اذ الحجة ما يغلب به على الخصم
وقوله اذ قاله زمان مراهقة اشارة الى قول بعض المتكلمين ان هذا كان قبل

جرى قلم التكليف عليه فكان المناسب او انما قاله وقوله واول اوان بلوغه اشارة
الى الخلاف فانه روي عن الحسن انه كان بالغا حين قال هذه المقالة على ما في
تفسير الاحقاف قوله لا احب الآفلين فضلا عن عبادتهم فيه ان عبادة محبة
الآفلين لا تصح لان محبته مصنوعاته تعالى من حيث انها دلائل على الوكلية
واجبة فالوجه ما في الكشاف في تفسيره من قوله لا احب عبادة الارباب المتغيرين
وكون الانتقال والاحتجاب مقتضيا للامكان والحدوث من وجوه احدها انه
يصير محلا للاكوان الحادثة ومحل الحادث حادث وثانيها انها تكون مكانية
واما المكاني حادث وممكن وثالثها انها تكون في جهة من الحاجب وغير الممكن
والحادث لا يكون في جهة ورابعها انها تكون اجساما والجسم لا تكون الا ممكنا وحادثا
وهذا استدلال من حدوث الاجسام ولذا جعل الاستدلال من حدوث الاجسام طريق
الخليل في كتب الكلام قوله استبعر نفسه آه ولم يقل لو لم يهدني ربي لكنت من
القوم الضالين اشارة الى انه لا يزال محتاجا الى هداية الرب قوله وتذكير اسم الاشارة
لتذكير الخبر وصيانة للرب بالجر عطف على تذكير الخبر والجمع من حيث المجموع
وجه للتذكير وتذكير الخبر مصحح والصيانة مرجحة له على التانيث وليس كل منهما
وجها مستقلا في الكشاف بعد جعل التذكير لتذكير الخبر وكان اختيار هذه
الطريقة واجبا لصيانة الرب عن شبهة التانيث قال ابن الحاجب في ايضاح
المفصل رعاية الخبر اولى من المرجع لانه مناط الفائدة في الكلام دون المرجع
فتذكير الخبر ايضا يرجح ولا يخفى ان ذات الشمس ليس مؤنثا وانما تكتسب التانيث
بالتعبير فحقيق الاشارة الى ذات الشمس من غير تعبير كما هو من النظم لا
مقتضي للتانيث فتوجيه التذكير بما ذكر غافل عن التحصيل قوله كبره استدلالا
هذا بعيد لان كونه كبر يوجب كونه ابعد عن الالوهية لان اجزاءه اكبر من اجزاء
الاصغر فيكون احوج وكانه اراد اكبر النوريات والا فالسماء اكبر قوله واما اتبع
بالافول دون البزوغ مع انه ايضا انتقال العقد دلالته قال الكشاف لانه انتقال
مع احتجاب وفيه ان البزوغ ايضا انتقال مع احتجاب الا ان الاحتجاب في الاول
لاحق وفي الثاني سابق واما انه راى الكوكب الذي يعبدونه في وسط السماء
يعني لم يشاهد حين البزوغ فقيل نكتة في الكواكب دون القمر والشمس الا ان
يقال ترجيح الافول لعمومه بخلاف البزوغ قوله تعالى اتحاجوني في الله وقد هدان
ومن هداه لا يصير محجوجا بل يكون غالبا قوله ان يصيبني بمكروه من جهتها
في الكشاف بان يرجمني بها بان يرميني بكوكب او بشقة من الشمس والقمر او
يجعلها قادرة على مضرتي وقول الاظهر انه اراد الا اخاف ما تشركون به ان
يصيبني عبدته تعصبا له الا ان يشاء ربي شيئا من خوفي بان يعذبكم على تعذيبي

والاظهر في نظم الآية اي لا اخاف ما تشركون كما تخافون الان ينشاء ربي خوفكم منها قوله
والعالم بقول اينا انا ام انتم احترازا عن تزكية نفسه فادرج نفسه في فريق وذكاه اعطاه
لتزكية نفسه وله وجه آخر وهو ان حقيقة الامن لا يخصه بل يشمل كل موحد ترجيحا به في التوحيد
والتفضيل على تقدير تسليم كونهم حقيقا بالامن قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم
بظلم اولئك لهم الامن وهم مهتدون لم يذكر الفاء مع ان امنهم متسبب عن الايمان
الغير المخلوط لان الاهتداء المعطوف على الخبر سابق على الايمان المذكور وليس مسببا
عنه قوله استيناف يعني ابتداء كلام وليس معمول يعلمون ولم يرد الاستيناف المصطلح
لعلماء المعاني لان المفهول عن الجملة التي اقتضت سؤالا يجاب عنه به لا الجواب
عن السؤال المذكور وقوله وهم مهتدون يدل على ان في السؤال ايجازا والتقدير
ان الفريقين احق بالامن والاهتداء كما يقتضيه قوله اتحاجوني وقد هدان ولا اخاف
ما اشركتم قوله والمراد بالظلم ههنا الشرك رد على المعتزلة في تمسكهم بالآية ان
مرتكب الكبيرة مخلد في النار لان المراد بالظلم المعصية اذ لا يمكن خلط الايمان بالكفر
وجمعه معه ولم يلتفتوا الى الحديث لان خبر الواحد لا يقاوم الدليل العقلي ووجه الرد
ان الحديث صح عن الثقات وليس دليل عقلي مانعا اذ ليس المراد بالايمان ما يخرج
به عن الكفر بل مجرد التصديق بوجود الصانع كما اشار اليه او الايمان بحسب الظاهر
وهو متناول لايمان المنافق ولا يمكن للمعتزلة ايضا ان ترده ايمان يعتبر في الشرع لانه
لا يجامع الكبيرة في زعمهم بهذا فان قلت الخلط بالمعصية مع التوبة ايضا يوجب
الامن عندهم فلا يكون اشتراط عدم الخلط بالمعصية تماما على مذهبهم قلت التوبة
دخول في الايمان ثانيا وفي الذين آمنوا ويشترط عدم الخلط بعد ذلك
واجاب المحقق التفتازاني بان اختصاص الامن بمن لم يلبس الايمان بالمعصية لا يوجب
تعذيب من خلط بل يوجب ان يكون خائفا للاحتمال قوله متعلق بحجتنا وفي آتيناها
ابراهيم معترضة والاظهر انه خبر ثان وقوله على قومه متعلق بآتيناها لتضمنه معنى
الغلبة واذا جعل حجتنا بدلا يحتمل ان يكون التركيب من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
قوله وقرا الكوفيون ويعقوب بالتنوين وفي درجات مفعول مطلق لا مفعول به
كما في الاضافة قوله كلا ووهبنا له اسحق لم يعد في مواهبه له اسمعيل لان كلمة
اسحق كان في كبره وكبر زوجها وكان في غاية الغرابة وذكر يعقوب لان ابقاء البنوة
بطنا بعد بطن غاية النعمة ولم يعطف كلا هدينا لانها مؤكدة لكونها نعمة في حق ابراهيم
قوله لكما هداه على ابراهيم من حيث انه اباه لابد من مثل هذه النكتة في ذكر اسحق
ويعقوب نعمة عليه قوله اي كلا منهما اي فيه حذف الصفة والاولى اي كل واحد منهما
لان فيه حذف المضاف اليه ايضا والصفة في التحقيق المضاف قوله الضمير لابراهيم
ويحتمل ان يكون لاسحق وعلى تقديرها يكون الضمير لنوح عده من مواهب ابراهيم

لانه

لانه اكرام لا قربائه لكن فيه ان اكثر ما عده اولاده فالمناسب عدهم نعما من حيث
انهم اولاده لا من حيث انهم اقرباؤه قوله اي ونجزي المحسنين جزاء مثل ما
جزينا هم لابراهيم آه لم يذكر شرف الآباء مع انه كان في بعث به ابراهيم لانه
ليس جزاء اذ كان قبل احسانه ويحتمل ان يكون ذلك اشارة الى الهدى وفيه
فضل نعمة الهدى على ساير النعم قوله وفي ذكره دليل على ان الذرية يتناول
اولاد البنت فيه بحث لانه ليس له اب حتى يعرف اضافته الى الام الى نفسه فلا
يظهر قياس غيره عليه في كونه ذريته لجده من الام قوله واليسع بفتح اللام
وسكون الياء وفتح السين قوله ادخل عليه اللام كما ادخل على اليزيد ادخال
اللام على اليزيد وقع في غير موقع ادخال اللام على العلم وهو علم في الاصل
مصدرا وصفة فانه وان ليس قياسا لانتقاضه بمجرده وعلى نكتة اكثرية شايع
فالدخول على يزيد مقتصر على السماع وبعد ما سمع في الشعر هل هو لغة الشعر
ام وقع في غيره لابد له من تحقيق حتى ينكشف وجه الدخول في اليسع قوله
وفيه دليل فضلهم على من عداهم من الخلق ظاهره تفضيل كل منهم على جميع من
عداه وهو مشكل ولو اول بعالمي زمانه انما يتم لو لم يجتمع في زمان نبيان واليه
اشار بقوله على من عداهم من الخلق قوله عطفا على كلا اونوحا الثاني هو مقتضى
سوق النظم لان قوله وكلا فضلنا على العالمين عديل قوله وكذلك نجزي المحسنين
وقوله كل من الصالحين فناسب فيه وصف هؤلاء بالنسب بعد وصفهم بالحسب
وقوله ذرياتهم بعد قوله ومن ذريته تعميم بعد التخصيص قوله تكرير لبيان ما هدوا
اليه يعني مناط الفائدة قوله الى صراط مستقيم فتكرير الهداية توطئة الى تقييده
وفيه ان الهداية الدالة على طريق توصل الى المطلوب فلا يكون الا الى صراط
فبيان ما هدوا اليه ايضا تكرير الا ان يراد البيان الصريح لكمال الاهتمام به و
والاوجه ان تنوين صراط للافراد اي كلا هدينا هم الى صراط واحد مستقيم وبهذا
يتم قوله فبهداهم اقتده بلا خفاء فتأمل قوله ذلك هدى الله اشارة الى ما دانوا
به يعني اشارة الى اديانهم والاظهر انه اشارة الى الهدى الى صراط واحد مستقيم
يعني هدى الله لا اختلاف فيه وبه في قوله تعالى يهدي به في موقع المصدر يعني هداية
ملتبسا به قوله يريد الجنس والمراد بالانبياء اعم من الانزال عليه او امره بتبليغه وان
نزل على غيره لان كلا من المذكورين لم ينزل عليه كتاب كسليمان وتفصيل النبوة
بالرسالة غير ظ قوله او كل من آمن به وفي الكشاف وقيل كل مؤمن من بني آدم
قوله ما توافقوا عليه من التوحيد واصول الدين قال المحقق التفتازاني المراد
الاخذ به لكن لا من حيث انه طريقهم بل من حيث انه طريق العقل والشرع والآ
فالواجب على كل واحد هو اتباع الدليل من العقل والسمع ولا يجوز له التقليد سيما

للمبتدى فيه تغليظ لهم وتنبيه على ان طريقتهم هو الحق الموافق للدليل العقلي والسمعي
اقول لا يبعد ان يكون فيه تعريض بالمشركين المقلدين لآبائهم يعني يجب الاقتداء
بالانبياء لا بالآباء اي جاهلين ومن الاقتداء بهم ترك التقليد وطلب التحقيق من
العقل والسمع فلا يلزم امره بالتقليد ولا يحتاج الى التاويل البعيد والاظهر ان
المراد بهداهم هو الانقياد بحكمه تعالى من غير توان وتقصير وذلك لا يوجب موافقتهم
في الفروع لانه اسمه تعالى لم يامره بفروع اديانهم وانما اضاف الهدى اليهم اشارة الى
ان الهدى الذي يقتدى به كم هدى جميع الانبياء وهو الذي اختاره تعالى على تراداهور
وفيه من مدحه ما لا يخفى قوله واستشهدها ابن عامر على انها كناية المصدر يعني ضمير
اقتده راجع الى الاقتداء المدلول للامر كانه قيل اقتد الاقتداء وهذا احسن مما في
الكشاف وانه ها للوقف شبه بالضمير وان كان فيما ذكره تطابق القرائتين
جدا قوله جعلا من جهتكم ان جعلا في مقابلة تبليغكم كلا الرسالة من لا يدرك زمان
جعلا مع انه ذكر للعالمين من زمانه الى يوم القيمة والآية تدل على انه لا يجل الاجر
على التعليم وتبليغ حكم الله تعالى قوله او الغرض ان غرض القرآن او الايمان ولكن ان
تفسيره بالاجر ان اجره الا تذكير العالمين قوله وما عرفوه حق معرفته في القاموس
والصحاح ان ما عظموه حق تعظيمه هذا واذا ما للوقت او للتعليل والاحسن ان
المعنى ما عرفوا الله حق معرفته اذ لو عرفوه لما غلظهم الغضب عن عظمته ولا توكهم
مشاهدة عظمته ان ينكروا ما هو اظهر من الشمس من كونه منزل الكتاب قوله بدليل
نقض كلامهم يريد ان الدليل لا يقتصر على قراءة التاء بل الدليل قائم قبل قوله
يجعلونه بالتاء وفيه تعريض بالكشاف وقوله وقراءة جمهور عطف على بعض كلامهم
وكذا وتضمن في القراءتين ثلثة وقوله وقالوا ذلك مبالغة وقوله فيما بعد رون انه ماكك
ابن الصيف اه اشارة الى وجهين لانكار اليهود مع ظهور انزال التورية على موسى
الاول ان هذا الكلام منهم مبالغة في انكار انزال القرآن والثاني انه قيل ذلك في حيرة
الغضب قال المحقق التفتازاني الوجه هو الاول ولذا رتب عليه كسب الالزام و
التوبيخ وما يتعلق بذلك ويحتمل ان يكون المراد قوله في نفسك من انزل الكتاب
وسئل به في مكابرته تم ويلايمه جدا قوله ثم ذرهم في خوضهم يلعبون قوله ببعض الحبر
السمين حيث سمن بدنه بالتنعم ولم يغنها من الطاعة وحذف اسمه والمراد بالكتاب
في قولهم لو انا انزل علينا الكتاب لكنا اهدى منهم التورية او الجنس قوله وقيل
الخطاب لمن آمن من قريش اذا التعليم انما وقع لهم لا للكفرة ويحتمل على التقديرين
ان يكون ما لم يعلموا تنزيلا لعلمهم اي حصل بالتعليم منزلة عدمه لعدم اقبالهم و
واعيانهم فلا يكون الخطاب لمن آمن ويكون توبيخا كقوله تجعلونه قراطيس
اه ووجه عطف الجزء على الانشاء كونهما في محل الاعراب لكونهما مقول القول

قوله

قوله والله انزل جعل النحاة المقدر جملة فعلية ولم يلتفتوا الى جعله اسمية واجتهد
المعربون في توضيح تقدير الفعل على تقدير الجملة وكانه خالفهم لاقتضاء المقام
لان تقوية الحكم فيما سبب شدة الخصام واما تقدير انزله الله فلتنزيل المنكر
منزلة غير المنكر لان معه ما ان تامله ارتدع والظ من كلامه انه جعله جواب
من انزل الكتاب وفي قوله وعلمتم فاصل بين الجواب والسؤال والاظهر انه
امره بان يقول اسم ان الله انزل ردا لقولهم ما انزل الله على بشر من شيء
قوله اشعار بان الجواب اه او تعريضا لهم بانهم من غاية المكابرة لا يجيبون
بما هو الحق قوله يعني التورية او الكتب التي قبله لا يلايم هذا التفسير تذكير
الذي ولو فسر الذي بين يديه بمضمونه من الاحكام والقصص وغيرها لم يبعد و
ومعنى تصديقه انه بكونه معجزا يدل على صدقه قوله عطف على مبارك آه الاقرب
انه عطف على مصدق اي انزلنا لتصدق ولتنذر والاوجه تقدير لتبليغ قال
المحقق التفتازاني لا ادرى حاجة الى هذا التكلف لجواز ان يكون عطفا على
صريح الوصف اي كتاب مبارك وكائن للانذار ومثل هذا اعني عطف الظرف
على المفرد في باب الخبر والصفة كثير هذا ولا يذهب عليك ان التكلف لفظ
ومعنى فيما ذكره فتامل قوله لانها قبلة اهل القرى فالتشبيه بالام في اقبال
الاطفال اليها وجمعهم اي مقصودهم فنسبة الام في انها مقصودة اطفالها من
بين النساء ومجمعهم فنسبة الام في انها مجمع اطفالها واعظم القرى شانا
كما ان الام اعظم شانا من الاطفال قوله اولانها مكان اول بيت عطف على ما تحت
قيل والا فلا وجه لفصل ما قبل بينه وبين ما عطف عليه ومعناه انها مكان
اول بيت وضع للناس فكان البيوت كلها تولدت منه لاولويته وهو تولد من
مكة فمكة بمنزلة الام للقرى قوله كسيلمة والاسود العنسي هذه العبارة خير
من عبارة الكشاف هو مسيلمة او الاسود العنسي وقوله تعالى او قال اوحي الي
ولم يوح اليه شيء يشكل عطفه على افترى على الله كذبا لانه داخل تحت افتراء
الكذب والغاية ان يقال المراد بالثاني هذا القول وهو على سبيل التردد ولذا يصح
جعله اسنادا الى عبد الله بن سعد مع انه قاله على سبيل التردد وجعله الكشاف
قائله قائل ساانزل ما انزل الله مستدلا بهذه القصة ولقصد اصاب لان قوله
ولئن كان كاذبا فالقد قلت كما قال معناه اني قادر على مثل كذبه ان قلت بين
دعوى القدرة ودعوى ساانزل قلت ساانزل محمول على دعوى القدرة ولذا صح
قوله كالذين قالوا لو نشاء لقلنا مثل هذا قوله حذف مفعوله الاظهر ان المفعول
اذ والمقصود تهويل هذا الوقت لفظاعة ما فيه فيكون مبالغة كل المبالغة في
سوء حال الظالمين والملائم وكونه اخرجوا للتعنيف عليهم على تقدير التفسير

بالامر بالاخراج عما اجساديهم فانه طلب الشي بطريق التشدد والغلظة وان كان
لطلب الاخراج عن العذاب فللتعجيز والتوبيخ لعجزهم عن اخراج انفسهم من
تعذيبهم قوله فرادى كثلاث فيه اشكال لان مجيء هذا الوزن من العدل مخصوص
باسماء العدد بل باربع منها فقط فالاولى ان يقال فرادى كرخال اشارة الى انه جمع فرد
ككتف والرخل بكسر الخاء الانثى من اولاد الضان والذكر حمل اي على الهيئة التي
ولدتم عليها في الانفراد والاظهار المعنى كونهم على الصورة التي كانوا عليها في
ابتداء الخلق وفيه من اظهار القدرة ما لا يخفى حيث اداهم باعينهم بلا تفاوت
او ان المراد كونهم كما خلقوا من غير كسب كمال وفيه من التوبيخ ما لا يخفى وفي معنى
قوله وتركتم ما خولناكم وراء ظهوركم انكم لم تنتجوا براس مال اعطيتكم والقيتموه
وراء ظهوركم ويحتمل ان يكون المقصود منه تقريب الحشر الى الافهام بالتشبيه بخلقهم
اول مرة وفي قوله اي مشبهين ابتداء خلقكم مسامحة حقيقته مشبهين بكم في ابتداء
خلقكم ووجه شبه الحي بالخلف التباسهما بالعزوبة والعزلة الغلفة ورجل اعزل
اي اغلف في الصحاح عزاة صفاة عزلا رهما اي لا شيء معهم قوله اي تقطع وصلكم جعل
البين مصدرا ليصح الرفع بلا تكلف لكن قراءة ما بينكم وقراءة بينكم بالنصب
يؤيد كونه ظرفا والقول بانه ظرف اسند اليه الفعل على الاتساع ما روي عن الكشاف
من ان الظرف اسم مكان او زمان ينصب بمعنى في ثم يتسع فيتحول استعمال
المفعول به وهذا القول منه مبني على كونه بين لازم الظرفية وحكى في سورة
العنكبوت مودة بينكم بالاضافة فلم يجعله لازم الظرفية وجعل فاعل تقطع
على قراءة نصب بينكم مضمرا لدلالة ما قبله عليه اي امر بينكم وهو استحقاق
عبادتكم ضمير ما قيل انه راجع الى الامر لتقدمه في المقول وسماع الكشاف اي
فاعله ضمير راجع الى المصدر اي وقع التقطع بينكم لان الاسناد المبني للمفعول
الى المصدر واقع في الكلام دون المبني للفاعل قوله يريد به ما ينمو من الحيوان
والنبات ليطابق ما قبله يكفي في مطابقته ما قبله ان فلق الحب والنوى بالنبات
والشجر الناميين من جنس اخراج الحي من الميت النامي في حكم الحيوان قوله ذكره بلفظ
الاسم حملا على فالق الحب يعني عطفا على فالق الحب فان قلت عطفه على يخرج
الحي من الميت اولى لانه شاع في الكلام يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من
الحي ويحسن التقابل كما في يولج الليل في النهار ويولج النهار في الليل قلت نعم
الا انه عدل عنه لجعله يخرج الحي من الميت بيانا لقوله فالق الحب والنوى ليقع
الفصل ومخرج الميت من الحي لا يصلح بيانا فلا يصح عطفه عليه قوله شاق عمود
الصبح عن ظلمة الليل دفع لما ذكره الكشاف من ان المشقوق هو الظلمة حتى
يظهر الصبح وهو نفسه اجاب بجوابين الاخير وعلى هذا الجواب فالق الاصباح

مدح له تعالى بكشف ستر الضوء عن وجه الدجيل الليل وبلابة قوله وجاعل الليل
سكنا مزيد ملايمة والجواب الثاني مبني على ان يراد بعمود الصبح الغلس فانه
ينشق عن بياض النهار واسفاره وتسميته الصبح بالاصباح من قبيل تسمية المحل
باسم الحال لانه اسم للدخول في الصبح قوله يسكن اليه التعب بالنهار بيان لكون
الليل نعمة منه تعالى وهو للتعب في النهار وفيه ان العزو دي للتعب وقت
للاستراحة ليلا كان او نهارا فالاوجه انه اظهار قدرته بانه جعل النهار بعد
النهار المعنى مع ظلمة الموحشة ما يونس الخلايق وذلك ايضا نعمة عظيمة
قوله لانه فانه معنى الماضي بهذا اذا كان الجعل متعديا الى مفعولين اما لو كان
بمعنى الاحداث فهو افق جعل لكم النجوم فهو منصوب به حال عن الليل وكذلك
حسبانا فقط قوله وبه على ان المراد منه جعل مستمرا قد اختلف الكشاف في
تجويز عمل اسم الفاعل المستمر جعله ها هنا ملايما ومنع عمله في قوله تعالى مالك يوم
الدين ووفق بين كلاميه بان اسم الفاعل المستمر يشتمل على الماضي والحال
والاستقبال فوجود وجهين تعمل باعتبارهما تنشب فعمل في المقابل بالجهتين
بحسب اقتضاء المقام قوله ان على ادوار مختلفة اشارة الى ان المراد بالحسبان
ذو حسبان بان يكون مابه الحساب اذ ليس عين الحساب قوله اشارة الى
جعلها حسبانا الى خلق الاصباح وما يتبعه جميعا قوله بيناها فصلا فصلا المراد
التبيين القواء او الجعل في فهم وتقييد القوم بالعلم احتراز عن الجاهلين فان
تفصيل الآيات عليهم لانهم قوله في ظلمات الليل في البر والبحر يحتمل ان يراد بظلمات
البر والبحر ظلمات بعد كدث من شغل البر والبحر عن المبتدا قوله فلكم مستقر
في الاصلاب او فوق الارض واستيداع في الارحام او تحت الارض خالف الكشاف حيث
جعل الكشاف الاستقرار في الارحام والاستيداع في الاصلاب ولعل الكف معه
لان اخراج النطفة من محله ووضعها في الرحم لطلب الولد اشبه بالاستيداع
وفي قوله في الاصلاب بحث لان نطفة الام ليس في الصلب بل في الترايب و
والاظهر ان تنوين المستقر والمستودع للتكثير اي استقرار كثير واستيداع كثير
اذ في الاصلاب استيداع واستقرار لانه اودع حكم ايهم في الاصلاب وكان
لكم فيها قرار الى ما يشاء وكذا في الارحام الى ما يشاء وكذا فوق الارض الى ما
يشاء وتحتها الى ما يشاء وفي الحشر الى ما يشاء وفي الجنة او النار الى ما يشاء وليس التوطن
الا عند الوصول الى الله تعالى ولا وجه لتخصيص الاستقرار والاستيداع على ما قالوا
قوله يحتاج الى استعمال فطنة وتدقيق نظر قال المحقق التفتازاني يعني الفقه
الفهم والحذاقة وتدقيق النظر فكان اليق بالاستدلال بالانفس لما فيه من
الدقة والخفاء بخلاف الاستدلال بالافاق ففيه الظهور والجلاء بهذا نقول

قدم الاستدلال بالآيات تقدما للاظهر المعد لفهم الاخفى ففيه رعاية التنبيه على الوجه
الاولى بل نقول لما استدل بالآيات صار المخاطب دقيق النظر فيكون المخاطب
المخاطب مستحقا لان عبر عنه بقوم يفقهون والله اعلم قوله من السحاب او من جانب
السماء اشارة الى انه يصح حمل السماء على ما يتبادر الى الفهم بتقدير الجانب للابتداء في
كونه من السحاب والاولى ان يراد بالسماء المكان العالي ليفيد ان الدنو ولا من كل حال
الى الارض بانزاله حتى لو شاء لاوقفه في اي مكان شاء او اعدمه قوله على تلوين الخطاب
اشارة الى ان فيه التفاتا مع النكتة العامة للالتفات وهو تجديد كون الكلام تجديدا
لنشاط السامع وههنا نكتة خاصة لا يغيب عن خواص اولي الافهام وهو انه
اذا سمع المخاطب ما مضى من آثار قدرته ينبغي ان يترقى من مقام غيبته الى مقام
الحضور بحيث يصير المقام مقام تكلمه معه بارزا في غاية العظمة مستحق للتعبير عن
ذاته بما يفيد غاية الاعظام ولا نغفل بهذا التلوين في قوله تعالى وقد فصلنا الآيات
لقوم يفقهون قوله نبت كل صنف من النبات اراد بالنبت اصل النبات وهو ما
يخرج من الحب واراد بكل شيء كل نبات والاظهر ان يراد بكل شيء كل حب قوله
في ابنات الانواع المختلفة بماء واحد فالماء بمنزلة الذكر والحبوب الانثى فقد جرى
سنته على وحدة الذكر لاناث متعددة دون العكس وعدل في نخرج منه حبا متراكبا
الى المضارع لاحضار الصورة البديعة الحاصلة من القدرة فانه في غاية الكمال
بالنسبة الى ما سبقه والمقصود مما سبق قوله اي واخرجنا من النخل نخلا من طلعها
او من النخل شيء من طلعها قنوان اشار الى ان قنوان مبتدأ خبره من طلعها و
وجملة من طلعها صفة موصوف محذوف اما هو مفعول اخرجنا اي اخرجنا من
جنس النخل نخلا كثير الثمر من طلعها قنوان ومن النخل متعلق باخرجنا او مبتدأ خبره
من النخل اي من جملة النخل شيء من طلعها قنوان وعلى التقديرين شرط حذف موصوف
الجملة متحقق وهو ان يكون بعضا من سابقه قوله دانية قريبة من المتناول كانه
حمل الدنو على حقيقته ولم يجعله بمعنى سهولة الاخذ مع انه وجه الكشاف توجيها
للحقيقة وكونها قريبة التناول لان النخلة تثمر قبل ان يطول حال كونها صغيرة
بحيث ينال ثمرتها القاعد على ما في الكشاف قوله لدلالتها عليه زيادة النعمة فيها
في الكشاف او زيادة النعمة ولكل منهما مقصد فهو يريد انه اقتصر على ذكرها
عن مقابلها ولم يعكس فلا بد له من جمع الوجهين لان الاقتصار لدلالة احد
المتقابلين على الآخر وعدم العكس لترجيح القريبة على البعيدة والكشاف
يراد انه لم يذكر البعيدة اما لعدم الاهتمام بها مثله بالقريبة واما لدلالة القريبة
عليها قوله اي وكتم او ثم جنات او من الكرم جنات وكونها من آثار قدرته اسم
مستفاد في هذا المقام من شهادة العقل كالتخييل في وجه فلا يرد ان هذه

التوجيهات فوت ما هو المقصود من اظهار قدرته تعالى وفسر الكشاف ثم
جنات باتي مع النخيل جنات ووجه المعية انه يزرس تحت النخيل فيلتفت به
فكانه جزء من النخيل قوله ولا يجوز عطفه على قنوان اذ العنب لا يخرج
من النخل رد على الكشاف حيث جوز عطفه على قنوان ودفع بانها لالتفافها
بالنخيل كانها مخرجة منه والاحسن ما ذكره المحقق التفتازاني انه في عطف من
اعناب على من النخيل عطف معمول الابتداء على معموليه من المبتدأ والخبر وقدر
الكشاف مضافا للاعناب اي من نبات اعناب وقال المحقق التفتازاني لان
البستان لا يكون من العنب نفسه بل من النبات والاشجار ولا يبعد ان يقال
المراد انه من جنات في العنب حصلت الجنات فيصح انه حاصلة من الاعناب و
وكانه لهذا لم يلتفت القاضي الى تقديره والله تعالى اعلم قوله ايضا عطف على نبات
تعالى الاظهر لفظا ومعنى عطف وجنات على ضمير وعطف الزيتون والرمان
على حبا متراكبا قلت لم يلتفت اليه لانهما في سلك واحد فلا بد لهما من معطوف
عليه يجمعهما وهو نبات كل شيء فتأمل قوله حال من الرمان لا من الجميع لافراده
او من الجميع بتأويل كل واحد والجميع فافهم فان قلت يأبى عن التأويل بكل واحد
قوله بعض ذلك متشابه وبعضه غير متشابه اذا المتشابه يسند الى المتعدد وكل واحد
غير متعدد قلت المراد كل نوع والنوع متعدد يحتمل البعض والمضاف محذوف
اي متشابها بعض كل نوع وغير متشابه بعضه والبعض متعدد بحسب المعنى والكشاف
جعله حالا من الجميع بمعنى انه جعله حالا من الرمان وحذف مثله في البواقي قوله كيف
يخرج ضعيفا قال المحقق التفتازاني يشير الى ان التقييد بقوله اذا اثمر للاشعار
بانه في ضعيف غير منتفع به فيقابل حال الينع ويدل على كمال التفاوت على كمال
القدرة وعلى هذا لا يتم ما نقل عن المحققين ان عطف ينعه على ثمره من سنن الا
ختصاص على طريقه وجبريل وميكائيل للدلالة على ان الينع اولى من البعض فلذا
لم يقل الى غض ثمره وينعه بهذا القول كانه حل قوله اذا اثمر على الامر بمداومة النظر
الى ثمره على طريقة اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم والمراد النظر الى الثمر
من اول حاله الى آخره فلا محالة قوله وينعه على سنن الاختصاص وفي يبعث الامر
بالنظر لمادة دقايق القدرة بين زماني الخروج والينع وقوله بتمر ضعيفا اشارة
الى كيفية النظر وارشاد اليها لا اقتصار عليه ثم قوله والى كمال نضجه اشارة الى تقدير
الوقت ليناسب اذا اثمر وقوله اوالى نضجه اشارة الى ان تقدير الوقت ليس لها
ضرورة بل يمكن الاكتفاء بالمذكور ولكن نقول الاول عطف ينعه على اثمر يجب
المعنى كانه قيل اوقت اخراجه ثمره وينعه وقوله لقوم يؤمنون اشارة الى ان نفع تلك
الآيات لقوم يؤمنون مؤمنين واما بالنسبة الى الكفار فلا كمال الا ضرار لانها

حجة عليهم يوم تكشف عن الاسرار وكون الابرار او الاشرار قوله بان عبدوهم وقالوا الملائكة
بنات الله كل من الامرين موجب التشريك الاول ظ والثاني لان الولد كفوا لوالده
فيجب ان يشارك في صفات الالوهية قوله وسماهم جنا لاجتنانهم تحقيرا لشانهم
يعني اطلق على الملائكة الجن لمشاركتهم لهم في الاجتنان والاستتار بطريق التشبيه
البليغ اي مثل الجن اقول في الاجتناب تحقيرا لشانهم يعني عبدوا ما هو كالجن في كونه
مخلوقا مستترا عن الاعين والمراد التحقير بالنسبة الى مقام الشركة فلا يلزم ازدراؤهم
والاولى ان ذكر الجن لتقييد الشركاء بالاجتنان ليعلم انه ليس الكلام في الاوثان
او عيسى ومريم ولا يبعد ان يراد بالجن المختفي حاله في الشركة يعني جعلوا شركاء
لا دليل على شركتهما قوله او قالوا الله خالق الخير وكل نافع والشيطان خالق الشر
وكل ضار كانه اراد بالشيطان ما يعم ابليس واتباعه والا لم يصح شركاء ولذا فيه
عبارة الكشاف وابليس خالق الشر اليه والاظهر ان المراد انهم جعلوا الشيطان شريكا
حيث تبعوا ما يسطعهم الكهنة عن الشياطين كما يتبع المؤمنون الانبياء فيما يبلغونهم
عن الله تعالى قوله ومفعولا شركاء الجن قدم المفعول الثاني على الاول لمزيد الاهتمام
به لان التوبيخ في التشريك سواء كان الجن او الانس وكذا قدم لله اذا كان المفعولان
لله شركاء ولم يرض المحقق التفتازاني بكون النكتة ذلك في تقديم الله لان تقديم
المسند الظرف على المسند اليه النكرة على الاصل فلا حاجة فيه الى النكتة وفيه بحث
لان تقديم المسند على المسند اليه خلاف الاصل قدم لتصحيح المبتدا اذ غايته ان
النكتة الاولى لا ينفك عنه الا ان تقديم المسند اليه الاصل ويذكر له دواع قوله حال
بتقدير قد علموا انه خلقهم كما ذكره المحقق التفتازاني ولا يخفى ان التركيب لا يحتمل مثل
هذا الحذف فتوجيهه ان المراد وخلقهم خلقا معلوما لهم وتقييد الخلق بحسب مقتضى
المقام لان اللائق بمقام التوبيخ ذكره وقد اشار بقوله وليس من يخلق كمن لا يخلق
الى مرجح ما فسره وقد خلقهم على تقديره بان الله خلق الجن والمخلوق لا يشارك
الخالق ووجه الترجيح انه يوافق قوله تعالى افمن يخلق كمن لا يخلق وفيه انه ليس ما
ما يدل على ان الجن لا يخلق الا ان يقول من المعلوم ان المخلوق لا يخلق للبحث مجال
قوله او على شركاء اي وجعلوا له اختلافهم للافك حيث نسبوه اليه او قالوا والله امرنا
بها وعلى هذا يكون جعل متعديا الى مفعول واحد فلا يصح جعله في المعطوف عليه
متعديا الى مفعولين كما تقرر فيما سبق بل ينبغي ان يجعل لله متعلق بجعل و
وشركاء مفعولا والجن بدلا فهذا من الاحتمالات وقد ترك مع انه يحتاج الى ذكره
قوله فقالت اليهود الخ تفسير خرقوا الى مجموع المفتعلين لا الى الجماعة باعتبار ثبوت
الفعل للكل ومع ذلك يجب ان يحمل بنين على ما فوق الواحد على طراف البنات و
وقوله عما يصفون متعلق بكل من التسبيح والتعالي على سبيل التنازع قوله

من

من غير ان يعلموا حقيقة ما قالوا وفائدته التنبيه على انه يجوز نسبة الشيء اليه تعالى
من غير اليقين ويحرم التكلم في شانه بالظن والا فذكر الخرق يدل على انه لم
يكن معلوما ويحتمل ان يفسر قوله بغير علم بانهم كانوا ملتبسين في هذا الخرق بغير
ما يعلمون به فان كل عاقل يعلم ان الله تعالى مستنزه عن الولد فانه من خصائص
الامكان قوله من اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها فالاضافة لفظية او الى
الظرف معنوية بتقدير في والثبت كصعب بمعنى الثابت والعذر محركة كل
موضع صعب لا يكاد الدابة تنفذ فيه والحجرة والملجا فيتوح من الارض المتعادية
ورجل ثبت العذر محركة ثبت في القتال والجدل وفي جميع ما يأخذ كذا في
القاموس وانما قال بمعنى انه عديم النظير فيهما تنبيها له عن الجهة التي اوهمها الاضافة
الى الظرف وترك الوضع بكونه فاعل لقا وقد ذكره الكشاف لانه يبعده كون
يصفون فاصله ولانه يستدعي ارجاع ضمير سبحانه الى بديع السموات فيلزم
الاضمار قبل الذكر في المفعول اذ التسبيح والتعالي يتنازعان فيه كما لا يخفى
قال المحقق التفتازاني كونه اي يكون له ولد جزما على تجويز كون الجملة الانشائية
خبرا لمبتدا اما لان الاستفهام الانكاري في تاويل لا يكون واما على تقدير القول
فتعسف ظ قوله او ضمير الشان اذا كان العمدة في المفسر مؤنثا فالمقدر ضمير
القصة لا ضمير الشان قوله وفي الآية استدلال على نفي الولد من وجوه اقول
من قبيل وجادلهم بالتي هي احسن فهي اقناعية لا يطلب فيها المقدمات البرهانية
فالمناقشة في بعض المقدمات انكار الارادة الاستدلال خارج عن التوجيه قوله
الاول عدل في الاول عن طريقة الكشاف وهو انه خالق الاجسام الغليظة وخالقها
لا يكون جسما والولادة من خواص الاجسام لان مقدماته لا تقتنع القاصرين قوله
كقوله لوجهين بل هو من وجوه منها انه خالق كل شيء ولا خالق ما وراءه وكونه
ما وراءه مخلوقا ينافي الكفاءة للاحتياج والحدوث وقوله بالاجماع متعلق بالنفي
والاثبات والكشاف جعل الامرين امارة الفناء وجعل طلب الولد من خواص الفناء
قوله اشارة الى الموصوف اشارة الى وجه وضع ذلكم موضع الضمير وهو احضار
الذات موصوفة بالصفات السابقة قوله ويجوز ان يكون البعض بدلا او صفة اما
جائز البدل فنحو الله وخالق كل شيء فانه بدل من الضمير كانه قيل لا اله الا
خالق كل شيء وجعله خبرا يوجب تكرار خلق كل شيء ولا بد له من نكتة وهي انه
هيهنا للاستدلال على الربوبية وسابقا للاستدلال على نفي الولد واما جانب الصفة
فنحو ربكم الذي وصف لله قوله فكم مسبب عن مضمونها اي الجملة او الاخبار المترادفة
وهي الجامع لهذه الصفات واشار بقوله فكم مسبب الى ان التفريع ليس للطلب بل
لكم يتضمنه كانه قيل فيجب عليكم عبادته وللتفريع الطلب ايضا مساغ فالمراد

بالحكم الشرعي اعني الوجوب والعبادة المأمور بها هي نهاية الخضوع وهي لاتبالي
مع التشريك فلهذا استغنى عن ان يقال فلا تعبدوا الا اياه قوله واستدل به المعتزلة
على امتناع الرؤية وهو ضعيف لانه ليس الادراك مطلق الرؤية آه يريد ان الادراك
الوقوف على كنه الشيء وهذه المناقشة ضعيفة لانه كما لا يدرك بالعقل ايضا فالتخصيص
بالابصار يقتضي تفاوتا بين العقول والابصار ولا يدرك البصر كنهه عز وجل ايضا وكذا
الثانية لان تخصيص الحكم ببعض الاوقات خلاف المتبادر والمتبادر عموم
النفي لجميع الابصار وهو مقتضى المدح بهذه الصفة والمقام يقتضي الوقف
بالامتناع والاقرب شيء يمكن ان يبصر ولا يبصر لمانع والحق في الجواب رعاية لظاهر
الحديث الواقع في الرؤية ان يقال يمتنع ان يدركه ابصار بذاتها بقوة رزقها الله
في العادة فلا يمكن لبصر ان يراه باعمال حاسة البصر انما يراه الله بارادة الله تعالى
ذاته اياه بمحض قدرته قوله فيدرك ما لا يدركه الابصار كالابصار جعله علة لقوله
وهو يدرك الابصار اولا وعلة للمعطوف والمعطوف عليه ثانيا على سبيل اللف
والنشر ويتجه عليهما انه يقتضي القصر ودفعه بان المقصود اثبات الصفات
لرتق دون التعليل الا ان قوله وهو اللطيف الخبير يصلح للعلية وبما ينتقل الذهن
منها الى التعليل ففيه مزيد مناسبة للاوصاف السالفة ونحن نقول الاوجه
ان يراد بادراكه الابصار ادراكه البصري للابصار فيكون بيانا لتفاوت بصره وبصر
المخلوقات ويمكن جعل وهو اللطيف الخبير علة لادراكه الابصار فيكون استعادة
للمجرد المستلزم نهاية الادراك وقوله الخبير تحقيقا لكونه مدرك الابصار وغير مدرك
لها لان خبر الخبير لا محالة مطابق للواقع قوله سميت بها الدلالة آه ويمكن ان تقول
المراد بهذه موجبات بصائر ولا مانع عن ارادة نفس البصيرة اي قد اعطى لكم الله
البصيرة فلا تهملوها واعملوها قوله وهذا كلام ورد على لسان الرسول يحتمل ان يريد
ما انا عليكم بحفيظ كذلك كانه قيل قل ما انا عليكم بحفيظ فيكون نفيا لكونه
حيث جعل الوارد على لسان الرسول قد جاءكم بصائر لانه بتقوية قوله وما انا عليكم
بحفيظ ويحتمل ان يكون المشار اليه مجموع الآية فيكون المخالفة منا معهم ونحن نقول
يحتمل ان لا يكون شيء على لسان الرسول ويكون المراد بما انا عليكم بحفيظ انه ما انا
عليكم وجرت سنتي على انزال البصائر واقامة الدلائل وايداع الاختيار بيد العبد
لحكمة فيه قوله اي وليقولوا درست صرفنا واللام للعاقبة استعير الغرض
للعاقبة لتنزيلها منزلة الغرض ولذا صح عطف الغرض عليه ولا يبعد ان يجعل غرضا
بلا تكلف لان الغرض من تنزيل الآيات اضلال الاشقياء وهداية السعداء
يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا ويجوز ان يكون التقدير لينكروا وليقولوا درست
وكون ضم العين مبالغة في الدرس لان الباب موضوع لافعال الطبايع والبناء للمفعول

لان الفعلين جاء متعديين ولازمين قوله بالتدين به يعني تحقق بالاتباع في
التدين اذ الاتباع ان يذهب احد عقيب احد قوله اعتراض اكد به ايجاب الاتباع
وايجاب الاعراض عن المشرك المنكر لهذا الحكم ولعل الاوجه انه بدل عن قوله ما
اوحي وح يكون اشد انتظاما بقوله واعرض عن المشركين قوله ومن جعله منسوخا
بآية السيف حمل الاعراض على ما يعم الكف بمنع حمل الاعراض على ما يتضمن من العموم
انه يجب دعوتهم الى الاسلام وبعد وجوب التخصيص حمله على ما لا يجب نسخه اولى
والاهتمام بالشيء المبالاة به قوله ولا يذكروا آلهتهم التي يعبدونها عما فيها من القبايح
فيه اشارة الى ترتيب السب بذكر الشيء بما فيها من القبايح وهو غير مانع لان ذكر قبايح
الشيء في مقام الاستدلال على دناءته ليس سبا بل هو ذكر قبايح الشيء لاهانته ولهذا
لم يعد وصف الآلهة بانها حصب جهنم وبانها لا تبصر ولا تنفع سبا لها بل قيل انه لذلك
على انها لا صلوح لها للالوهية وينبغي ان يراد بما فيها من القبايح اعم ان يكون فيها
في الواقع او يظن بسبب ذلك والا فيحتمل سبب الله قوله على جهالة بالله وبما يجب
ان يذكر به تفسير لقوله بغير علم وفائدة قوله بغير تنزيه الله عن امكان تشبيه بما فيه
في الواقع واورد عليه بانهم لم يعتقدوا في الله قبيحا حتى يسبوه به يعتقدونه في
نهاية الكبرياء ويجعلون آلهتهم شفعائهم عنده فكيف يتوهم لهم سبه تعالى لسبب
آلهتهم واجيب بان سبهم لعدم علمهم بتعلق السب به تعالى بل اذا قالوا يهجون الهك
ارادوا انما يهجون اليها ينسبه اليك بدعوة انه غير الله ولهذا لم يقولوا يهجون الله وعلى
هذا فالحق ان يحمل قوله بغير علم على عدم علمهم بان ما يسبونه هو الله تعالى لانهم لا يعلمونه
انه يجب ان لا ان الله بالقبايح على ما يستفاد من تفسيره بغير علم وقوله يعقوب بكرة
كعتو والعدا كالعداء والعدوان كالبهتان قوله وفيه دليل على ان الطاعة اذا ادت
الى معصية راجحة وجب تركها بخلاف الطاعة في موضع فيه معصية لا يمكن دفعها وكثيرا
ما يشتبهان ولهذا لم يحضر ابن سيرين جنازة اجتمع عليها الرجال والنساء وخالفه
الحسن محتجا للفرق بينهما قوله واستغفار ما داوا منها ولذلك الاستغفار فالوالدين
جاءتهم آية فادعوا انهم لم يجئهم آية تنزيلا لما جاءهم منزلة العدم فعلى هذا لا ينبغي ان
يقيد آية بقوله من تعرجاتهم الا ان يقال ليس المقصود تقييد المراد بل بيان ما هو مطلوبهم
فتأمل ويحتمل ان يكون قولهم لئن جاءتهم آية انكار المجيء آية بناء على دعواهم انهم
لم يروا آية بجعلها وانه سحر قوله وليس شيء منها بقدرتي فكيف اجيبكم اشار
الى ان المراد بالعندية كونها مقدورة له والمقصود بالحصر نفي القدرة عن نفسه ليتبين
انه لا يمكن ان يجيبهم وقد بين الكشاف للحصر احتمالا آخر وهو ان المراد ان الآيات
منحصرة في المقدورية لا يتعداها الى النزول بغير حكمة وكانه لم يلتفت الى القاضي اليه
لما قال المحقق التفتازاني ان فائدة الحصر يعني فكيف اجيبكم لا يظهر في الحصر على هذا

الوجه ويمكن ان يظهر بانه لا حكمة فيما يطلبون فلا يمكن ان يجيبهم قوله ان الآية المقترحة اشارة
الى ان الضمير لآية لا للآيات وقوله فيما بعد والخطاب للمؤمنين اشارة الى ان قوله وما
يشعركم ليس في حيز قل ولو جعل ضميرانها للآيات لكان يزيد مبالغة في بعدهم عن الايمان
وبلوغهم في العناد غاية الامكان قوله انكر السبب مبالغة في نفي المسبب خطاب المؤمنين
لمنوهم عن تمني مجيء الآية المقترحة طمعا في ايمانهم بمقتضى لظاهره ان يقال لهم وما يدريكم
انها جاءت يؤمنون فلذا قيل لا مزيدة فذكر له توجيهين احدهما ان الاستفهام للانكار
اى لا يشعركم بانها اذا جاءت لا يؤمنون فلذلك يتمنون ونحن نعلم ذلك فلا يجيء بها والثاني
ان مفعول الاشعار محذوف ان ما يشعركم ما يكون منهم وان من لغات لعل لعلهم
اذا جاءتهم آية لا يؤمنون وجعل للاشفاق يعني ينبغي ان تجوزوا عدم ايمانهم بل يكون
الغالب عندكم ذلك فلا يتمنون مجيء الآية ونحن نقول والله اعلم ان ما نافية اى ما
يشعركم بحالهم انها اذا جاءت لا يؤمنون وفيه توبيخ للمؤمنين لانهم لم يشعروهم بحالهم
عنادهم في ما جاء من الكتاب الآيات فقيل لهم كما لم يشعركم ما سبق بحالهم ما يشعركم
عن مشاهدة عدم ايمانهم بعد مجيء ما اقترحوا طوعكم على ايمانهم او موصولة اى الذي يشعركم
بحالهم انها اذا جاءت لا يؤمنون لانه بعد ذلك تعرفون كمال عنادهم وفي استعمال اذا مع الماضي
موقع ان مع المستقبل لانه ما جاءتهم مقترحتهم مبالغة في عدم ايمانهم كانه تحقق مجيء
الآية وعلم عدم ايمانهم وتقليب الابصار المستلزمة لعدم الرؤية ينافي مجيء الآية
لهم فيشكل كونهم جزء مجيء الآية ولعل المراد بتقليب ابصارهم تعاميهم وانكارهم
الابصار فتامل قوله اى بما انزل جعل الضمير راجعا الى الآية بتاويل ما انزل والانسب
بالسابق التاويل بما جاء يحتمل رجوع الضمير الى ما اى كتقليب لم يؤمنوا بسببه
اول مرة قوله في حال الا حال مشيئة الله ايمانهم لم يكن لهم حال مشيئة الله حتى يستثنى
من اوقاتهم وقت مشيئته وكانه اراد استثناء وقت مفروض بجعل المستثنى منه شاملا
للاوقات المفروضة ومن قال الاستثناء منقطع جعل المستثنى وقتا مفروضا والمستثنى
منه الاوقات المحققة ويحتمل ان يكون الاستثناء المنقطع اشارة الى توجيه المعتزلة
ان المراد مشيئة الاكراه والالجاء لان مطلب الايمان منهم مطلب الايمان بالاختيار
فاستثناء وقت مشيئة الالجاء استثناء منقطع فكونها حجة واضحة على المعتزلة
باعتبار ان الاصل الاستثناء المتصل والشايع في الاستعمال مشيئة الاختيار قوله
ولذلك اسند الجهل الى اكثرهم يعني لما كان المراد الجهل المفضي الى الاقسام وكان الاقسام
من اكثرهم اسند الجهل الى اكثرهم وهذا مع بعده عن النظم يقتضي تاويل واقسموا
بانه باقسام الاكثر وكذا جعل الضمير الى المسلمين بناء على انه يحتمل ان يكون المتمني
لمجيء الآية طمعا في ايمانهم اكثر المؤمنين لا كلهم ولا اقلهم بعيد عن النظم لان النظم
في الخطاب ويحتمل ان يكون المراد اكثرهم يجهلون بوضعه الاقسام بانه حتى لو

علوما لم يستعملوا علمهم عنادا مع علمه بوضعه قوله ولكل متعلق به اى متعلق بعدوا وقدم
عليه للاهتمام او حال منه قدم لنكارته ويحتمل ان يكون مراده متعلق بجعلنا او حال منه
اى معمول له اذ لكل يحتمل قوله يوسوس شياطين الجن الى شياطين الانس او بعض الجن
الى بعض اه يكفي البعض لئلا ينصرف الى بعض الجن ولئلا ينصرف الى بعض الانس بل
يشمل المضمين البعضين والاول وبعض الجن مكان او في الكشاف وكذلك بعض
الى بعض وبعض الانس الى بعض قوله اى ما فعلوا ذلك يريد ان الضمير المفرد المذكور
لرجوعه الى متعدد ينزل منزلة اسم الاشارة وقدر تحقيقه غير مرة وينبغي ان
يجعل في راجعا الى الزور ايضا وقوله ويجوز اشارة الى انه يجوز ان يرجع الى واحد وهو
اما الايحاء او زخرف القول او الزور لان عدم فعل واحد منها يستلزم عدم الكل
ولم يجعله الى المعاداة مع استلزام عدمها عدم الكل لتذكير الضمير ومقتضى النظم
ان فعلهم لعدم مشيئته عدم فعلهم لا ماذكره من عدم مشيئته ايمانهم لان المتروك
في الشرط من مفعول المشيئة مضمون الجزاء كما بين في محله ولا يخفى ان فعلهم بمشيئته
فعلهم فكانه جعل مشيئته عدم فعلهم كناية عن عدم مشيئته فعلهم فكانه قيل فلو لم
يشاء ربك فعلهم ما فعلوه والله اعلم قوله تعالى فذرهم وما يفترون اى لا تبال بشأنهم
ولا تغتم لهم لانه لا ندعهم الى الهوى ولانه لا تجاهدهم حتى يكون منسوخا بآية السيف
قوله والمعتزلة لما اضطروا فيه حيث لا يمكنهم القول بان جعل الله العدو لكل نبي
للصغو لانه قبيح قالوا اللام للعاقبة لا للغرض مع انهم ينكرون علينا لام العاقبة
التي نقول بها لانكارنا الغرض ويستدلون باللام على تعليل افعاله تعالى بالغرض وفيه توبيخ
عظيم لهم حيث لم يتنبهوا الا ضلال جعله عطفا على غرورا وقوله وضعفه اظهر اشارة
الى ضعف ما قالوا برمته لان لام العاقبة يكون اشارة الى حكم الفعل وفوائده المرادة
وضعف الآخرين مما لا يخفى لمعنى قوله اظهر من كل شيء وقيل مراده ان ضعف الآخرين
مما لا يخفى لمعنى قوله اظهر من الآخرين للزوم شذوذ انتفاء حرف العلة لطول نعد
كسر لام الامر بعد الواو لوجوب الاسكان واعلم ان الامر انما يكون للتهديد والا فلا
يصح ومعنى قوله ليرضوه لانفسهم وليكتسبوه لانفسهم قوله ويحتمل عكسه وعلى التقديرين
تقديم غير الله لتعلق الاستفهام وجعل التقديم لكونه ذي الحال نكرة وهم لانه نكرة
عامة بالنفي المستفاد من الاستفهام الانكاري فلا يجب تقديم الحال قوله القرآن المعجز
يعني قد حكم بانزال الكتاب المعجز بيني وبينكم ويحتمل ان يراد بالكتاب القرآن اى حكم
بيني وبينكم بما انزل فيه مفصلا حيث اخبركم بنبوتي وفصل فيه كلاما قوله فيكون
من باب التهييج اى مع التقديرين لا يمكن عن الامتراء فانه لم يكن ممن تمرى في شيء
من علمهم بالانزال والانزال من ربه بعد ان اخبره تعالى بانهم يعلمون انه منزل من ربكم
ويحتمل ان يكون فلا تكونن من الممترين اخبارا بكونه معصوما عن الامتراء ابدا ولا يخفى

ان جعل الخطاب لعموم الناس يحتاج الى جعل العموم لما سوى البعض لذكر او جعل خطابه للتهييج فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز الا ان يجعل النهي كناية عن انه لا ينبغي لاحد ان تميل فيه ولعله اشار اليه بقوله فلا ينبغي لاحد ان يمترى فيه قوله صدقا في الاخبار والمواعيد الظ والمواعيد اذ لا معنى للصدق يحتمل الاخبار والمواعيد بل الصدق في كل منهما بمعنى آخر وفي قبول الصدق التفصيل نظر قوله لا احد يبدل شيئا منها بما هو اصدق قال المحقق التفتازاني الباء ليست في موقعها لان معنى بدل تحرفه اما ازاله عن موضعه الى الامن قوله اي اكثر الناس اقول اراد متابعة غير الانبياء اذ الانبياء اقل وقد قال بعدها هم اقتده ويحتمل ان يكون نهيا عن متابعة غير الله لانه لو اطيع اكثر من في الارض لا ضلوا فضلا عن اطاعة قليل او واحد منهم قوله وهو ظنهم يريد ان المراد بالظن الظن المخصوص لئلا يلزم حرمة متابعة الظن والفقه من باب الظنون ولنا ان نقول اتباع الفقه اتباع اليقين وهو ما يتعين من الشرع ان متابعة ظن المجتهد واجب ومتابعة ظن المستند الى اليقين ليس من قبيل حصر المتابعة في الظن قوله فان اعلم لا ينصب الظ في مثل ذلك لا حاجة الى قوله في مثل ذلك لان الظاهر انه اراد غير مسئلة الكحل واعلم لا ينصب الظ في مسئلة الكحل ايضا ومسئلة الكحل مختصة برفع الظ كما حقق في محله وكانه اوقعه فيه ظاهرة عبارة ابن الحاجب في الكافية ويبعد ان يراد بمثل ذلك المفعول به احترازا عن الحال والمفعول فانه ينصبهما اعلم قوله فيكون من منصوبة بالفعل المقدر او معلقا عنها بان تكون استفهامية وبعد التعليق هل يحتاج الى تقدير الفعل فيه نظر تامل وفي قوله او مجرورة نظر لانه لا يتفرع على كون المعنى من يضله الله بل على كونه اعلم المضلين فالصحيح ان يقال او اعلم المضلين فيكون مجرورة باضافة اعلم اليه قوله مسبب عن اتخاذ اتباع المضلين الظ انه مسبب عن قوله ان ربك هو اعلم بمن ضل عن سبيله وهو اعلم بالمهتدين يعني ان امر الله انما ينفع من اعتقد انه اعلم قوله لا مما ذكر عليه اسم غيره هذا مستفاد من التقييد فان نفي المفهوم المخالف معتبر عند الشافعية لكن المستفاد ان لا يؤكل مما لم يذكر اسم الله سواء ذكر اسم غيره اولا واما من لا يعتبر فقال مستفاد من التقييد بالشرط ومن عموم اتباع المضلين وقيل من سبب النزول فانه نزل لما زعموا المسلمين في تحريم الميتة متمسكين بانه لما حل ما قتلتم فما قتله الله اولى بالحل فحفظ الله المسلمين بانزال الآية عن ان يختلج في قلبهم شيء من تمويههم هذا والتقييد بالشرط والنهي المذكور لا يدلان على ان هذا النفي مراد في هذا المقام فانه يكفي في التقييد قصد ترويج هذا الامر وكذا في التفريع على النهي واختلف في سبب النزول قال الامام ابو منصور سببه ان المسلمين كانوا يتحرجون عن اكل الطيبات تقشفا وتزهدا هذا وقوله وما لكم الا تاكلوا مما ذكر اسم الله

عليه يؤيده وظاهر الآية انه يجوز الاكل مما ذكر عليه اسم الله واسم غيره معا لا يقال كل التبعيض لاخراج لانا نقول الظ انه لاخراج ما حرم من الحرم كالعظم والروث والدم المسفوح وقوله او مات حتف انفه لا يشمل ما قتل لا بالذبح فذكره على سبيل التمثيل قوله مما حرم عليكم قال المحقق التفتازاني ظاهر تقريره ان ما موصولة فلا يستقيم سوى ان يجعل الاستثناء منقطعا ولكن ان يجعل استثناء من ضمير حرم وما مصدرية في معنى المدة اي الاستثناء التي حرمت عليكم الا وقت الا الاضطرار اليها والاستثناء عن ضمير حرم صحيح مع كون ما موصولة فلا يقتصر صحة كلامه على جعل الاستثناء منقطعا والمهم في هذا المقام بيان فائدة الا ما اضطررتم وقد اغنى عنه قوله وقد فصل لكم ما حرم عليكم لان تفصيل ما حرم يتضمن قوله الا ما اضطررتم اليه وكان الفائدة فيها والله اعلم المبالغة في النهي عن الامتناع عن الاكل بان ما حرم يصير مما يؤكل بخلاف ما حل فانه لا يصير مما لا يؤكل فكيف يجتنب عما يؤكل فتامل قوله ما فعلن وما نشر اقول لعل المراد الحرام وما بين الحرام والحلال اي المتشابهات كما قال النبي عم الحلال بين والحرام بين وما بينهما متشابهات فاجتنبوها فان من رعى حول الحمى يوشك ان يقع فيها قوله وقال مالك والشافعي بخلافه لعل رواية من المالك وفي رواية عن ابي حنيفة كما ذكر صاحب الانصاف وهو مالكي وفي فقه الحنيفة انه مع داود لقوله عم ذبيحة المسلم حلال وان لم يذكر ولما روى انه سئل عليه السلام عن متروك التسمية ناسيا فقال كلوه فان تسمية الله تعالى في قلب كل مؤمن وتخصيص الكتاب بالسنة جائز وكذا بالقياس المنصوص العلة وما قا قوله واوله بالميتة ظاهر العبارة ان المأول ابو حنيفة والكشاف ذكر التاويل عن الشافعي ومن شاركه ايضا تاويله بما ذكر غير اسم الله عليه لا يلائم مذهب ابي حنيفة لانه لا يتناول النهي عن اكل متروك التسمية عمدا فتاويله عند ابي حنيفة بالميتة لا غير يجعل المتروك التسمية عمدا داخلا في الميتة دون المتروك التسمية نسيانا قوله والضمير لما اي فيما لم يذكر اما بتقدير مضاف اي ان اكله لفسق او بجعل الفسق على ما لم يذكر مجازا كقولك زيد عدل على ما اوضحه الكشاف ولم يذكر جواز رجوعه الى عدم ذكر اسم الله المدلول عليه بما لم يذكر لان الكلام في النهي عن الاكل لا في النهي عن الذكر فالمناسب ذمه واما ذم ما لم يذكر يجوز الرجوع الى ذم الاكل على ابلغ وجه ولان القرآن وصف ما اهل لغير الله بالفسق كما اشار اليه بقوله فان الفسق ما اهل لغير الله فالمناسب التفسير به قوله كقولهم يا كلون ما قتلتم انتم فالآية دلت على ان المقدمات التي يتمسك بها ربما كانت شيطانية وربما كانت رحمانية فالمستدل ينبغي ان يفرق بينهما والشيطانية هي التي يسميها الحكماء مقدمات وهمية والرحمانية هي المقدمات العقلية والفارق بينهما العقل الذي يجعل

عن سلطان الوهم قوله فان من ترك طاعة الله تعالى الى طاعة غيره واتبعه في
دينه اولان من يعتقد بوحي الشياطين فقد اشرك الشياطين مع الله في اتباع
وحيه قوله وانما حسن حذف الفاء فيه لان الشرط بلفظ الماضي لم يجوزه في
كتب النحو بل اتفق الكل على وجوب الفاء في الجملة الاسمية ولم يجوز تركها
الا في ضرورة الشعر وكانه قاسه على جواز عدم جزم المضارع في الجزاء اذا كان
الشرط ماضيا فالتوجيه في ترك الفاء تقدير القسم اى والله اطعتموهم وان
اطعتموهم والله انكم لمشركون فتامل قوله مثل به اى شبه بحث كان ميتا اى من
هداه الله قال المحقق التفتازاني الظاهر ان من كان ميتا ومن مثله في الظلمات
من قبيل الاستعارة التمثيلية اذ لا ذكر للمشبه صريحا ولا دلالة بحيث ينافي
الاستعارة قوله وهو مبتدا خبره في الظلمات الظاهر ان خبر مثله محله اى هو في
الظلمات ومبتداها هو المحذوف وقد صرح به الكشاف حيث قال ومعنى قوله
كمن مثله في الظلمات ليس بخارج منها كمن صفته هذه وفي قوله في الظلمات
ليس بخارج كقوله مثل الجنة التي وعد المتقون فيها انهار اى صفتها هذه
وهي قوله فيها انهار هذا وجعل قوله وهو مبتدا بمعنى ان لفظ هو المحذوف
مبتدا خبره في الظلمات او بمعنى ان مثله مبتدا خبره في الظلمات بتقدير هو
في الظلمات في غاية البعد وكانه كان نسخته خبره هو في الظلمات وقد سقط
هو من قلم الناسخ ولا يخفى انه لم يذكر في المشبه به ما يلايم الاحياء ولو اريد
بالظلمات ظلمات القبر لكان كونه ميتا مجازا مذكورا او يكون كمال التشبيه
مرعيا والله اعلم قوله اى كما زين للمؤمنين ايمانهم هذا بعيد والاولى ان المشار
اليه بذلك ايحاء الشياطين الى اوليائهم قوله ويجوز ان يكون مضافا اليه ان
فسر الجعل بمعنى التمكين لا تخصيص بالجعل بهذا المعنى بل يصح مع كون الجعل
بمعنى التصيير ويحتمل ان يكون المفعول الثاني ليمكروا فيها وهو مقتضى سوق
الكشاف كذا ذكره المحقق التفتازاني وفيه بحث لان لام كي للغرض وهو متعلق
بالجعل لا محالة قوله تعالى سيصيب الذين كفروا بيان بمكرهم بانفسهم
ويؤيده قوله بسبب مكرهم اوجزاء على مكرهم التنبيه على ان الباء للسببية
او المقابلة قوله على غاية تمكنكم فلعل التاء في المكانة للمبالغة قوله من
المصابرة والثبات اى في الجهاد معكم او اني عامل ما انا عليه وهذا انسب بقوله
فسوف تعلمون من له عاقبة الدار وفي قوله فستعلمون بصيغة الخطاب تعريض
بانه اعلم ذلك وان العاقبة لي ولمن يتبعني قوله يكون له العاقبة الحسنى اى
صلح الله له هذه الدار بيان لوجه افادة عاقبة الدار العاقبة الحسنى مع ان
العاقبة الشر ايضا عاقبتها وله وجه آخر وهو ان العاقبة الشر بمنزلة العدم

لعدم

لعدم الانتفاع بها قوله وفيه مع الانذار انصاف حيث ذكر العليين في صورة واحدة
حيث قال اعملوا على مكانتكم فاني عامل وحسن الادب حيث لم يصرح بالعذاب
والانذار مفهوم من قوله فسوف تعلمون قوله ثم ان رأوا ما عينوه لله لزكى يردونه
الخ وايضا ان سقط مما جعلوه لله في نصيب الاوثان شيء تركوه وقالوا
ان الله غني عن هذا وان سقط مما للاوثان شيء اخذوه وردوه الى نصيب
الصنم وقالوا انه فقير وان هلك من الاوثان شيء اخذوه بدله مما لله
ولم يفعلوا مثل ذلك فيما لله وان زكا نصيب الاوثان فقط تركوه وان
كان بالعكس اخذوا من نصيب الله واعطوا السدنة وقالوا لا بد لآلهتنا
من نفقة كذا ذكره المحقق التفتازاني فعلى هذا وجه عدم الوصول الى الله انه
لا يصل الى من هو مصرف ما لله ولا يبعد ان يقال ان ما جعلوه لله لا يصل شيء
منه الى الله لانهم يصرفونه الى ضيفانهم الكفار ومساكين الكفار وهم ليسوا
مصارف ما لله قوله وفي قوله بزعمهم تنبيه على ان ذلك مما اخترعوه ولم يأمرهم
الله تعالى به في الواقع ولا في الواقع ولا في زعمهم وفيه توبيخ لهم بجعل امر الدين مبنيا
على رأيهم وكمن نقول في قوله بزعمهم توبيخ لهم بانهم يعاملون مع الله على
خلاف ما يعتقدون انه يجب عليهم ويصرفون ما اعتقدوا انه حق تعالى على
خلاف ما اعتقدوا انه المعاملة وهذا غاية عدم المبالاة بجانبه تعالى قوله حكمهم
هذا قوله حكمهم اشارة الى ان ما مصدرية وهذا اشارة الى تقدير المخصوص
وفيه ان ما يحكمون في تاويل المضاف الى الضمير كما اشار اليه وفاعل ساء
يجب ان يكون معرفا باللام او مضافا اليه قوله وهو ضعيف في العربية اى الفصل
بالمفعول ضعيف لا الفصل مطلقا اذ الفصل بالظرف ان خص بالشعر ضعيف
ومع ضعفه مختص بالشعر ففيه تعريض بتلك القراءة واشارة الى كمال
ضعفها وهذا من عادة الكشاف لانكاره تواتر القراءات السبع وقد انكره
المحقق التفتازاني وقال القراءات السبعة متواترة لا يجوز الطعن فيها بل ينبغي
ان يؤنس بها ويجعل شاهدا على الوقوع ولا يبعد ان يقال نزل المضاف اليه منزلة
الفاعل فقدم عليه المفعول كما يقدم على الفاعل فالفصل فصل بين المصدر
وفاعله بالمفعول لا بين المضاف والمضاف اليه ورد بالمفعول مزجه وفسر
المزجة بالرمح القصير والزج هو الطعن والقلوص الناقة الشابة وضمير زجها
للكتيبة قوله وللعاقبة ان كان من التزيين الظاهر انه ليس ذلك الغرض للتزيين
وانما يترتب على تزيينهم قوله والجار متعلق بقالوا لا بقوله افتراء لان المفعول
المطلق لا يعمل او بمحذوف هو اى المحذوف صفة له اى للافتراء والتقدير افتراء
واقعا عليه قوله اى ولدها ميتا لقوله تعالى وان يكن ميتة ولقراءة ابن عباس فان معناه فالميتة

وحيدة وهو الخارج من البطن حيا وهذا التقييد انما يحتاج اليه اذا لم يكن خالصة بالنصب حالا من ضمير الصلة فانه في قراءة ابن عباس بمعنى حيدة وهو الخارج حيا وبعد اعلم ان قول المحقق التفتازاني ان جعل خالصة حالا من الصلة فلا معنى له عند التامل الصادق ليس بتنجيز التامل الصادق قوله وتانيث الخالصة للمعنى وكذا تانيث ميتة ويحتمل ان يكون تانيث لكن مع رفع ميتة لتانيث ميتة في قوله ولذلك وافق ابن نظر ورواية المفرد يقال لمن يكثر رواية المنكر مع انه مذكر قوله او هو مصدر كالعاقبة قال الكشاف ويدل عليه قراءة من قرا بالنصب ولم يلتفت اليه لانه مع احتمال كونها حالا من الصلة لا يدل على كونها مصدرا ويحتمل على قراءة النصب ان يكون الخبر الجملة ويكون لذكورنا متعلقا بعامل النصب وقد عرفت وجه كون المراد بخالصة بالاضافة الى ضمير ما في بطون انثى والتذكير في فيه لان الميتة مما في بطون اولادكم قوله اي جزاء وصفهم يعني وصفهم مصدر سيجزيهم بتقدير المضاف وفي هذه الجملة تهديد عظيم والتهويل وحثهم للعلماء في مقام الوصف وتحذير كثير عن ان يصفوا شيئا بارائهم من غير مستند قوله خفة عقلهم اشارة الى تفسير سفها معنى واو ابا لكن لا يحسن عطف وجهلهم عليه لتفسير بغير علم لايهام كونه مفعولا له مثل سفها وقد عقبه بقوله ويجوز نصبه على الحال والمصدر الا انه اعتمد على ظهور الحال ولم يخف ايهام الاحتمال ثم تقييده بما يخفى التعليق لمخافة الفقر فينبغي ان يقال وجهلهم بان دفع الشيء ليس بالفقر بل بان يباعدوا دين الله ويتركوا الفساد في الارض وبان الله رازق اولادهم لاهم قوله تعالى وحرموا ما رزقهم الله فيه مزيد بيان سفههم حيث يقتلونه بناتهم لمخافة الفقر ويحرمون ما رزقهم الله ولا يخافون الفقر في هذا التحريم قوله تعالى فقد ضلوا وما كانوا مهتدين اي ما كان من شانهم الاهتداء او ما صاروا مهتدين بارسال المرسل ليضلوا في القتل والتحريم وما كانوا مهتدين في امر من الامور فتامل قوله وغير معروشات ما لم يعرشه الناس فيرشوه هذا لا يقتضي اختصاص غير معروشات بما ينبت في البوادي والجبال لتناوله ما غرسه الناس ولم يعرشوه فالاول ترك قوله فيرشوه ويكون تناوله معروشات بجميع ما غرسه الناس لان الغالب فيه المعروش فاطلق المعروش على الجميع ولا يبعد ان يراد بالمعروش المعروش بالطبع كالاشجار التي ترتفع في نحوه وبغير المعروشات ما ينبسط على وجه الارض كالكرم ويكون ذكر النخل والزرع تخصيصا بعد التعميم قوله والضمير للزرع والثاني مقيس عليه يعني بالثاني النخل لانه ثاني الجنات ولا يخفى ان الجنات ايضا مقيسة عليه فالاول والباقي مقيس عليه وكون الزرع معطوفا على النخل مختلف فيه وعند

البعض معطوف على جنات فالجعل مقيسا على هذا التقدير اول وكون المعطوف في حكم المعطوف عليه ليس على اطلاقه كما تقرر في محله فلا يوجب اشتراكهما فيما هو حال عن المعطوف عليه وعدم كون الاختلاف حين الانشاء لا يوجب جعل المقدرة وان اتفق كلمتهم بل يصح ان يكون اطلاق المختلف باعتبار ما يؤول فتامل وقوله على تقدير اكله لكن معناه على تنزيل الضمير منزلة اسم الاشارة في التعبير عن المتعدد بمفرده وقدر مثله مرارا قوله ثمره الذي يؤكل في الهيئة والكيفية اقول ووقت الادراك قوله وان لم يدرك ولم يبلغ اشارة الى دفع انه لا فائدة في قوله اذا اثمر لانه لا يمكن الاكل قبل ان يثمر ووجه الدفع ان فائدته دفع يوهم ان الاكل مخصوص بوقت الادراك قال المحقق التفتازاني وجه التوهم انصراف الثمر الى فرده الكامل وهو من الثمر ما ادرك واينع ولا يخفى ان مثل هذا السؤال يتوجه في قوله وانظروا الى ثمره اذا اثمر ولا يتاتى هذا الجواب هذا قلت مثل هذا الجواب يتاتى وهو ان يقال المراد الامر بالنظر حين كون الشجر مثمرا ويكون الثمر على الشجر لا بعد قطع الشجر فان ظهور القدرة فيه اكثر وينبغي كيعلم ويعذب الا انه لا يحذف ياؤه اصلا حملا للغة الكسر على لغة الفتح كما في الصحاح وفيه ان الباري يثبت في المثال مطلقا قوله ليعلم ان الوجوب بالادراك لا بالتنقية وليعلم ان لا وجوب قبل الادراك ولا حق في ما تلف قبله ولا يخفى ان الوجوب في الذمة وقت الادراك لا وجوب الاداء اذ لا يمكن الاداء قبل التنقية والتنظيم يدل على وجوب الاداء ففي كونه سبب العلم بالوجوب وقت الادراك نظر نعم لو جعل يوم حصاده وصفة لحقه اي حقه الواجب يوم حصاده افاد الوجوب يوم حصاده لكنه لا يلائم افادة الاهتمام يوم الحصاد والمراد بقوله حتى لا يؤخر عن وقت الاداء عن اول وقت الاداء والا فوقت الاداء موسع قوله والتصدق وقيل معناه لا تسرفوا في الاكل بان يمنعوا الزكوة وتضعوا في غير محله شرعا ويحتمل ان يكون مطلقا شاملا للنهي عن الاسراف في كليهما ولذا ايد هذا الاحتمال بجعل قوله ولا تبسطها كل البسط مفسرا له فان القرآن يفسر بعضه بعضا هذا اذا اريد بالصدقة المتطوعة فاما اذا كانت هي المفروضة فهي مقدرة لا يحتمل الزيادة قوله ما يحمل الاثقال كانه ادخل المركب تحت الحمولة لان المراكب تحمل ولو جعل الحمولة لما يحمل الاثقال والفرش للمركب فانه كالفرش في انه يجلس عليه الراكب وعبر عنه بالفرش تذكيرا لنعمة جعله ذلولا مستويا بحيث كانه فرش وكان يتبادر الفرش من الجلوس عليه تبادر الفرس وغيره منه لم يكن بعيدا والمناسب بحمل الفرش ما يفرش المنسوج من شعره وصوفه ووبره ان يحمل الحمولة على ما ينسج اللباس من شعره وصوفه ووبره فان اللباس مما يحمله اللابس قوله كلوا

ما حل لكم منه يعني ادخل من التبعيضية لان الرزق كله ليس مأكولا بل الحلال منه وبه
رد ما استدل به على ان الرزق هو الحلال دون الحرام فانه قبل الحرام ليس مأكولا
شرعا وهو خلط والرزق مأكول شرعا وليس شيء من المأكول شرعا بحرام فالرزق
ليس بحرام والاستدلال انما يتم لو كان الرزق مأكولا شرعا كلية بمقتضى الآية وليس
كذلك بل ظاهرها انها جزئية قوله ظاهر العداوة يعني وصف الشيطان بكونه مبينا
باعتبار ظهور عداوته والا فهو [illegible] قوله او فعل دل عليه اي دل كلوا عليه كانه
قيل كلوا ثمانية ازواج وكونه حالا لا يتوقف على جعلها بمعنى الصفة اي مختلفة او
متعددة اذ كل ما دل على هيئة صح ان يقع حالا قوله وهو بدل من ثمانية قال المحقق التفتازاني
اي جوز البدل من البدل والاظهر ان الظان بدل من الانعام واثنين بدلا من حمولة [illegible]
قلت اذا جوز تعدد البدل فالاظهر انه عطف بيان لما دل [illegible] قوله بامر معلوم يدل
على ان الله حرم الاظهر ان المراد اخبروني بعلمكم وانتم تعلمون شيئا من ذلك قوله في
دعوى التحريم او في الاضافة بالعلم يعني لا تخبرون بعلمكم كاذبين قوله اذ انتم لا تؤمنون
بنبي فلا طريق لكم الى [illegible] انكار حضورهم مشاهدتهم انما يفيد لهم انكار التحريم لانهم
لا يؤمنون بنبي فليس لهم اسناد التحريم الى رواية مخبر من الله بل ليس لهم الا الاسناد
الى المشاهدة والسماع فانكاره يستلزم انكار التحريم وفيه كمال توبيخ على عبادتهم
الاوثان لاعتقادهم شفعا كيف ولا يمكنهم اسناد التحريم الى اصنامهم عن الله
لكونهم صنما فكيف تنفع لهم الشفاعة قوله تعالى فمن اظلم اي فانتم اظلم الناس
وهو متفرع على اثبات كذبهم وانما قال ليضل الناس بغير علم مع انه لا يتصور
الاضلال بعلم تنبيها على ان الاضلال نتيجة الجهل والشقاء بطلب العلم وكما لم يتقدها
بالبيان الوافي المصابيح قال ان الله لا يهدي القوم الظالمين وفائدة البيان لهم كمال
الحجة قوله وفيه تنبيه على ان التحريم انما يعلم بالوحي وفيه تنبيه على ان الاصل في الاشياء
الحل حيث لم يجعل احد هذه الاشياء فيما اوحي اي حلال بل اكتفى في ابطال حرمته بانه
لم يجدها محرمات وفي قوله محرما تنبيه على ان الحرمة بالتحريم لا من ذات الشيء حتى لو اوحى
الحرام بحله قوله محرما مفعول اول لقوله لا اجد ومفعوله الثاني فيما اوحي الى قدم للاهتمام
لا لان المفعول الاول نكرة لانه نكرة عامة بالنفي فلا يجب تقديم المسند الظرف
وليس مفعوله الاول محذوفا كما يوهم تقديره بطعام محرما اذ لا يجوز حذف احد
المفعولين قوله الا ان يكون ميتة ومع ذلك يحتاج استثناؤه الى تكلف تقدير
ذو كانه قيل الا ذا وجود ميتة والظاهر ان قوله او دما عطف على ميتة الا انه جعله عطفا
على ان يكون لئلا يحتاج الى تكلف تقديره للاربعة مع الغنى عنه في الثلثة والاولى
ان يجعل الاستثناء ظرفا اي الا وقت ان يكون الطعام ميتة او دما مسفوحا والفرق
بين وجهي كون لحم الخنزير رجسا ان الاول بجعله قذرا باعتبار النجاسة والثاني بجعله

ضمنا

ضمنا بحسب الخاصية مخبثا اي يفيد للآكل خبثا ويتولد منه الصفات الذميمة
قوله وهو عطفه على يكون في الفصل بين الفعل ويكون بالمعطوف على ان يكون
نظير وكذا في الفصل بين ان وفعل بقوله فسقا لانه بمنزلة اعجبني ان تاديبا
ضربت وقوله والمستكن فيه راجع الى ما رجع اليه المستكن في يكون سهوا اذ لا
مستكن في الفعل وانما هو مسند الى به والصحيح ما في الكشاف والضمير يرجع
الى ما رجع اليه المستكن في يكون في جواب الى ما يرجع الضمير في به على هذا التقدير
قوله فلا يصح الاستدلال بها على نسخ الكتاب اذ لا نسخ على انه يقال بجواز تخصيص
الكتاب بخبر الواحد ووجود محرم آخر بعد ذلك تخصيص لنفي التحريم عما عدا
الاربعة لا نسخ قوله كل ما له اصبع كالابل والسباع والطيور ليس المراد بالابل
الابل خاصة بل كل ذي خف وذي حافر منشق كالبقر او غير منشق كالفرس فان
الخف والحافر والمخلب بمنزلة الاصبع للانسان اذ يتقضى به الحيوان ما يتقضى
الانسان بالاصبع كما اشار اليه بقوله سمي الحافر ظفرا مجازا ويرد على هذا
التوجيه وعلى قوله كل ذي مخلب وحافر ان قوله ومن البقر والغنم حرمنا عليهم
شحومهما يدل على ان البقر والغنم لم يحرما عليهم الا ان يقال كان كل منهما واقعة
اولى وهي آخرى وهذه الآية تتميم لا اجد فيما اوحي محرما لان فيه وقوع انه
حرم الله تعالى على اليهود جميع هذه الامور فكذلك حرم البحيرة والسائبة
والحامية فاجيب بانه كان على اليهود خاصة عقوبا عليهم وقوله ولعل المسبب
على الظلم تعميم التحريم توضيحه تحريم كل مع ان البعض كان محرما قبل بغيهم والتوضيح
ان الحال تحريم البعض بذكر السبب وانما جعل تحريم الكل مسببا باعتبار ان
المسبب التعميم ولا يخفى ان التحريم في البعض ايضا باعتبار التعميم والمافي البعض
ايضا كان بعض الاجزاء كالشحم والعظم محرما وانما قال لعل لاحتماله ان يراد بكل
ذي ظفر كل ذي ظفر حلال بقرينة حرمنا قوله المشروب الشرب ما غشي الكرش من
الشحم الرقيق وقوله والاضافة لزيادة الربط يعني به انه لا حاجة الى الاضافة
اذ يحصل المقصود من قولنا ومن الابل والغنم الشحوم كما يقول اخذت من زيد
المال لكن لا وضيفة فيها الا انها لزيادة ربط الشحم بالبقر والغنم وهي متعارفة فيما
بين العرب وقوله الا ما علقت بظهورهما زاد عليه في الكشاف والجنوب وكانه
تركه لانه زائد على النقل فلا بد له من دليل قوله او ما اشتمل على الامعاء قال المحقق
التفتازاني ربما يتوهم منه ان الحوايا عطف على ظهورهما اي ما حملت الحوايا لكن
الانسب عطفها على ما حملت بتقدير مضاف اي شحوم الحوايا وقوله او ما
اشتمل على الامعاء بيان لذلك فقط ووجه ما قاله ظاهر وقوله جمع حاوية الى آخره
موافق لما في القاموس لكن في الصحاح انه جمع الحوية وجمع الحوايا والحاوية الحاوياء

على فواعل وفي القاموس الحوبة والحاوبا والحاوية ما تحوى من الامعاء اى اجتمع قوله
وقيل هو عطف على شحومهما ويكون المقصود تحريم نفس الحوايا لا شحومها والا
لكان داخلا في شحومهما ولم يحتج الى ذكره بقى ان قوله او ما اختلط بعظم ايضا
عطف على شحومهما ولا حاجة الى ذكره الا ان يقال كثرة الحاجة الى الالية واعتياد
الناس بها احوج الى التصريح بحرمتها لئلا يتوهم تخصيصها عن الشحوم قوله او بمعنى
الواو الظاهر انه من جملة ما تحت قيل لكن لا يكفى جعل او بمعنى الواو عطفه على شحومهما
لان العطف على المستثنى ايضا يقتضى ذلك لان المستثنى هو الثلثة لا احدها فيجب
ان يجعل قوله او بمعنى الواو وتغير الاولى على جميع التقادير لا يقال الاستثناء
من الايجاب نفى واو في النفى يفيد العموم دون الواو فعلى تقدير العطف على المستثنى
يجب او دون الواو لانا نقول اذا كان من جملة النفى يفيد العموم كقولك ما جاءني
زيد او عمرو فانه يفيد نفى المجيئة عن واحد منهم فيعم واما اذا تعلق النفى بواحد
مبهم فلا يفيد العموم بل يكون النفى مردودا كقولك انتفى زيد او عمرو فانه ليس
كقولك انتفى مجى زيد او عمرو والمستثنى عن المثبت متعلق النفى لا المنفى فان
قلت لا موجب بجعل او بمعنى الواو اذ يجوز ان يكون المحرم احد الامور على التعيين
فيحل لمن اختار اثنين منها ويحرم الاخر او يكون الحلال واحدا منها فيحل لمن اختاره
واحدا منها ويحرم الاخرين قلت رد ذلك بانه جاء في الشرع ايجاب واحد مبهم ولم
يجى تحريم واحد مبهم او تحليله فلذا لم يلتفت اليه وفيه بحث لان المعلوم من شرعنا
لا من شرع اليهود فتأمل وكون او بمعنى الواو وليس معناه استعماله في معنى الواو
بل جعله للمتسوية فيؤول الى معنى الواو ولهذا قال صاحب الكشاف واو
بمنزلتها في قولهم جالس الحسن او ابن سيرين والعضعضى كقنفذ وخلبط محجن
الذنب كذا في القاموس قوله التحريم او الجزاء التحريم منصوب انه مفعول به والجزاء
على انه مفعول مطلق قوله في الاخبار او الوعد والوعيد قال المحقق التفتازاني
دل على جواز الخلف في الوعيد بناء على انه كرم وفضل بخلاف الوعد قوله يمهلكم
على التكذيب ويحتمل ان يكون المراد ذو رحمة واسعة في نوعه حتى يتوقع كثير من
تصديق فلا يعجز في تكذيبكم ويضركم لانه لا يرد باسه عن القوم المجرمين او
يسير حتى بالانتقام منكم ولا يرد باسه عنكم قوله ووقوع مخبره يدل على اعجازه
اذ من وجوه اعجاز القرآن اشتماله على المغيبات ولو قال دل على اعجازه لكان
انفع لانه دقيق ولهذا اعرض عنه بقوله وقال الذين اشركوا لو شاء الله ما عبدنا
من دونه من شيء قوله لو شاء خلاف ذلك يعنى التوحيد مشيئة ارتضاء ولك ان
تقول مرادهم مطلق المشيئة الا انهم ظنوا ان المشيئة لا تنفك عن الرضاء او ظنوا
انه لا ملامة فيما اراد على خلاف رضاه قوله لا الاعتذار عن ارتكاب هذه

التقابيح

التقابيح بارادة الله تعالى اياها منهم ارادة الجاء وقسر يعنى لا يدل الاية على
ان المشركين قالوا ان شركنا بمشية الله ورضاه قدمهم لدعوى الرضاء لا
لدعوى المشية حتى يكون نفيا لمشية الله القبيح فيكون دليلا للمعتزلة بل هو نفى
لرضاء الله تعالى بالاشراك وهو مذهب الاشعرية ونفى الرضاء لا يستلزم نفى الارادة
قوله ويؤيد ذلك قوله كذلك كذب الذين من قبلهم وجه التأييد انه لا تكذيب
للرسول في دعوى انه لو شاء الله مشية الجاء وقسر عدم الشرك ما اشركنا لان
الرسول لا يدعى خلافه وانما التكذيب في ان الرسول يمنع كون ذلك مرضيا لله تعالى
فيكون دعواهم ان افعالهم بمشية الله تعالى مشية ارتضاء قوله من امر معلوم
يصح الاحتجاج به على ما زعمتم فسر العلم بمعلوم خاص ولا حاجة اذ يصح ان يراد
هل لكم من اعتقاد مطابق ثابت فيما ادعيتم ان الاشراك وسائر ما انتم عليه
مرضى لله فتظهروه لنا والاظهار يكون بالبرهان ونوع طلب البرهان و
قوله على ما زعمتم يحتمل التعلق بيصح والظاهر تعلقه بالاحتجاج ولا حاجة الى تقييد
ان تتبعون بما قيده من قوله في ذلك بل الابلغ ان عادتكم وحق امركم ان تتبعون
الا الظن ولا تقولون الا الكذب قوله ولعل ذلك لا حاجة الى هذا التكليف
فان قوله ان تتبعون الا الظن ليمكن تكذيبهم اذ اليقين لا يحتمل التكذيب
وليس فيه توبيخ باتباعكم قوله البينة الواضحة من الكتاب والسنة والادلة
العقلية الناصة ولم يحمل الحجة على ما يوجب الزامهم على سبيل الجدل كما قوله
الكشاف اذ لا ضرورة اليه مع انه لا يتم وهو ان الحجة انه اذا كان الامر كما قلتم
من ان كل ما انتم فيه كائن بمشية الله بوضاه يكون ما يخالفكم فيه ايضا بوضاه فلا ينبغى لكم
النزاع والمعاداة معنا ووجه عدم تمامه ان لهم ان يقولوا المعاداة منا ايضا معكم
بارادته ورضاه وقوله ويفعل يؤنث ويجمع عند بنى تميم علامة كونه فعلا التعريف
اذ لا تعريف في اسم الفعل وهو لا يزيد وزن في اوزان الفعل وهو فعل بضم اللام
الاول وسكون العين لان الهاء ملحق وهو امر من لم وما بينه من الاصل هو اصله
عند الحجاز وبنى تميم قال المحقق التفتازاني لم يذكر التثنية مع مجى هلما لادخالها
تحت الجمع هذا وبه جعل اصله هل ام لا يوجب دخول هل على الامر فان هل
فعل من هل ترغيب في ذلك بجمع بين هل ولم بحذف موصوله وضعف بحذف
الهمزة بعد القاء حركتها الى اللام وكون الاصل في اللام السكون لان الامر وضع
سكن الاول ولهذا احتيج الى همزة الوصل بقى اشكال وهو ان اسم الفعل اجنبى
عن تعريف الفعل وادخل في تعريف الاسم بان اقترانه بالزمان ليس بحسب
الوضع الاول واذا كان هلم منقولا عن الامر كان اقترانه بحسب الوضع الاول
وقد اشار بقوله احضروهم على ان المستعمل ههنا لغة الحجاز قوله ويظهر

بانقطاعهم اى بانقطاع حجتهم وافحامهم اى الشهداء ضلالتهم اى اضلالهم المقلدين
او ضلاله الشهداء فالمقلدين فتامل قوله ولذلك اى لارادة شهداء معهودين قيد
الشهداء بالاضافة ولم يقل شهداء ووصفهم بما يقتضي العهد بهم ويمكن نقول لو قال هلم
شهداء لتبادر تجويزهم لانتفاء الشهداء وليس المراد هذا بل بنا دال الامر على وجود الشهداء
وفى الكشاف انه يتبادر منه شهداء فى نفس الامر لاثبات دعواهم وينافى قوله فان شهدوا فلا
تشهد معهم لان شهادة الشاهد الحق يوجب التسليم لا عدم التسليم ثم نقول
فيه منع التقليد فيما دل الحجة على خلافه قوله فاستعير فيه للتعميم ويحتمل ان يكون ههنا
على اصله تعريضا لهم بانهم فى حضيض الجهل ولو سمعوا ما نقول لترقوا الى ذروة
العلم قوله للدلالة على انه مكذب الآيات متبع الهوى لاخير فى دلالة الاضافة على ذلك
بحث لان الاضافة لا يقتضي قصر المضاف اليه ونهاية التوجيه فيه ان من المعلوم ان
اتباع الهوى مطلق مع فاذا اضافه الى الذين كذبوا بالآيات فى مقام المنع من اتباع
الهوى علم ان صاحب الهوى ليس الا مكذب الآيات قوله منصوب باتل اى ما حرم
منصوب باتل ولو جعل خبرية ففيه مسامحة لان المنصوب مجموع ما ولا معقل لحرم فيه ولو جعل
مصدرية فلا تسامح لان المنصوب هو التحريم الذى هو مجموع ما حرم وما الخبرية مقابلة
لما الاستفهامية شاملة للموصولة والموصوفة قوله لانه بمعنى اقول فيصح كون الجملة على
صرافتها مفعولا له قوله متعلقة بحرم او اتل والاول اظهر لحرم المتلو محرم على الكل
قوله ليصح عطف الامر عليه ليصح جعل لا تشركوا بيانا للمحرم وقوله اى لا تشركوا
يصح ان يكون تفسيرا لمدخول ان بالنهى ودفعا لاحتمال ان يكون نفيا منصوبا ويحتمل
ان يكون تفسيرا لان تشركوا بان يكون اى تفسير ان ولا تشركوا تفسير لا تشركوا به فتامل
ووجه عدم صحة عطف الامر على المنصوب بان انه يلزم عطف الانشاء على الاخبار
على ماذكره المحقق التفتازانى وفيه بحث لان الانشاء المؤول بالمفرد لم لا يكون عطفه
على الاخبار المؤول به وكلاهما مفردان واحد قوله ولا يمنعه تعليق الفعل المفسر بما حرم متعلق
بالتعليق لا بالمفسر اى لا يمنع عطف الامر على النهى تعليق التلاوة بما حرم فان الاوامر
اوجب سببا فكيف يكون متعلق الامر ما حرم بخلاف النهى فانه محرم المعنى فيصح ان
يكون بيانا لما حرم باعتبار ما تعلق به وقوله فان التحريم باعتبار الاوامر يرجع الى
اضدادها ومعناه ان الامر الواجب تركه محرم لضد الواجب بمفهومه فيصح ان
فى بيان المحرم باعتبار كونه تضمنه قال المحقق التفتازانى ومثل هذا وان لم يجز بحسب
الاصل لكن ربما يجوز بطريق العطف ههنا يعنى لا يجوز اتل ما حرم عليكم احسنوا بالوالدين
احسانا ويجوز اتل عليكم ما حرم عليكم ان لا تشركوا به شيئا واحسنوا بالوالدين احسانا
قوله محلها النصب بعليكم قال المحقق التفتازانى يأباه عطف الاوامر الا ان يجعل
لا ناهية وان المصدرية موصولة بالنواهى والاوامر على ما هو قاعدته سيبويه قاعدة

جارله

جارله قوله والجر بتقدير اللام ويكون تعليلا للتلاوة والاول تفصيل المتلو
قوله من اجل فقر ومن خشيته تفسير للفقر بخشيته لان القرآن يفسر بعضه بعضا
وقد وقع فى موضع آخر خشية املاق وما قيل ان المخاطب بكل منهما صنف
وليس المخاطب فيهما واحدا فالمخاطب بقوله من املاق المبتلى بالفقر وبقوله
خشية املاق من لا فقر له لكنه يخشى الفقر ولهذا قدم رزقهم ههنا فقال نحن
نرزقكم واياهم وقدم رزق اولادهم فى مقام الخشية فقال نحن نرزقهم واياكم
قوله تعالى ولا تقتلوا النفس التى حرم الله الا بالحق فان قلت ما توجه اليه حق
القتل ليس نفسا حرم الله قتلها فما فائدة الاستثناء قلت لو لم يذكر لتوهم ان
هذا الحكم ناسخ للقصاص والرجم وقتل المرتد قوله اى الفعلة التى او الخصلة التى
هى احسن يعنى لو لم يجد المتكفل مال اليتيم نفعه على احسن الخصال فى مصلحة
مال اليتيم ينبغى ان لا يقربه قوله الاشارة فيه الى ما ذكر فى السورة آه كهذا انما يتم
لو كان جميع ما فيه من الواجبات حتى يجب اتباعه وتاويل ايجاب الاتباع بايجاب
اعتقاد انه حق بعيد وان تكلم به رشيد قال المحقق التفتازانى المشار اليه من
قل تعالوا الى لعلكم تتقون ولا يبعد ان يكون المشار اليه دينهم وبلايهم ولذا
ولا تتبعوا السبل اى الاديان المختلفة قوله بتقدير اللام على انه علة لقوله فاتبعوه
لا يظهر ح ذكر الفاء لانه يغنى عنه لام التعليل قوله عطف على وصاكم كذا ذكره
الكشاف وقال المحقق التفتازانى يعنى جملة ذلكم وصاكم لظهور انه ليس
عطفا على الفعلية الواقعة خبر ذلكم قلت انما قال عطف على وصاكم اشارة
الى ان الاسمية التى خبرها فعلية فى قوة الفعلية فيحسن عطف الفعلية عليه
فقوله عطف على وصاكم معناه عطف على جملة هى فى قوة وصاكم وبمنزلته
قوله وثم للتراخى فى الاخبار والتفاوت فى الرتبة آه اشارة الى دفع ما يتوهم
انه كيف يعطف بثم على توصية المخاطبين ايتاء الكتاب الذى هو متقدم عليها وذكر
الكشاف فى جوابه هذه التوصية قديمة لم تزل يوصى بها كل امة على لسان
نبيها فكانه قيل ذلكم وصاكم به يا بنى آدم قديما وحديثا ثم اعظم من ذلك انا آتينا
موسى الكتاب وانزلنا هذا الكتاب المبارك ولا يخفى ان اول كلامه يدل على انه
بصدد لبيان التراخى الزمانى وآخره يدل على انه بصدد بيان التراخى الرتبى ح
والتناقض يحمل كلامه على انه بصدد بيان التراخى الرتبى اذ ليس ايتاء الكتاب متأخرا
عن التوصية قديما وحديثا الا انه يلغوا فى هذا التوجيه بيان ان تلك التوصية
قديمة فوجهه المحقق التفتازانى بانه رد لما قاله من استشكل عليه العطف
من ان الايتاء مقدم على التوصية تقريرا له على الصواب قبل تعليم الجواب
ولكن نقول يحتمل ان يكون مراد الكشاف ان ثم استعملت فى التراخى الزمانى

من سابق العقوبة بل من اكثر زمانها اما حقيقة او تجوزا وللتراخي الرتبي ففي كلامه
اشارة الى جوابين ثم نقول لا يبعد ان يكون ثم للاشارة الى الانتقال من كلام الى
كلام فانه كان سابقا في بيان المحرمات وههنا في عد انعام التعليم التربية فيكون
بمنزلة فصل الخطاب وكثيرا ما نشاهد في الرسم ارباب التدوين ذلك فوجدنا اصله
ههنا كما قال والله تعالى اعلم والتراخي في الاخبار انما يتم لو كان ثم آتينا متراخيا في الانزال
ومن اجوبة صاحب التأويلات ان ثم بمعنى الواو وادعى انه جاء كثيرا واستشهد عليه
بمواضع من القرآن قوله للكرامة والنعمة اشارة الى ان تماما ولذا حذف اللام لانه
فعل لفاعل الفعل المعلل ومن استبعد ذلك جعله مفعولا مطلقا لفعل محذوف فجعله
في تقدير واتممناه تماما كما نبته نباتا قوله ويؤيد ان قوله على الذين احسنوا لم
يلتفت في التأييد الى قوله لعلهم بضمير الجمع الدال على ان الذي للمعهد لانه لم يجعل
ضمير لعلهم للمحسنين اذ لا يلائم لعلهم يؤمنون بل يلائمه لعلهم ترحمون بل جعله لبني
اسرائيل ليلائم التردد في ايمانهم ولو فسر الذي احسن تبليغه بكل من تبلغه غالبا
عن التحريف فيعم موسى ومن بعده لايؤيده ايضا قراءة على الذين احسنوا والملائم
لقراءة الرفع بتوجيهه على الوجه الذي هو احسن تعليم الكتب ان يعتبر قراءة بالاتيان
على الوجه الذي احسن ذلك الوجه اي صار ذا حسن او احسن الموتى والمراد بالحسن
ما عليه الكتب سوى القرآن كما لا يخفى قوله تعالى فاتبعوه واتقوا لم يبين القاضي
مفعول الاتقاء اعتمادا على بيانه مفعول يتقون والاحسن ان يجعل المفعول
ههنا واتقوا المخالفة او تفسير اتبعوه باتباع الاوامر واتقوا بالاتقاء عن
المنهيات قوله كراهة ان تقولوا قال المحقق التفتازاني لان نفس هذا القول
لا يصلح ان يكون مفعولا له لانه ليس لنا بل لعدمه فحمله الكوفيون على حذف لا والبصريون
على حذف المضاف اي كراهية ان تقولوا ويحتمل والله اعلم ان يكون مفعول اتقوا
وان يكون من قبيل فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا اي يترتب على
انزلنا احد القولين بترتب الغاية على الفعل فيكون توبيخا لهم على بعدكم عن
العادة قوله ولعل الاختصاص في انما لان الباقي المشهورة انه في كون الزبور غيرا
باق وغير مشهور نظر فوجه الاختصاص بالنسبة اليه انه لم يكن فيه حكم اصلا بل
كانت ادعية وبهذا ظهر ضعف ما قيل انه يعلم منه ان الكتاب للجنس والا لكان
اهل الكتاب ثلث طوائف قوله ان وانه كنا في الكشاف والاصل وانه كنا على
ان الهاء ضمير الشان ومخالفة ما في مقدمة ابن الحاجب وحزمه منصوصا بتضعيف
الاسم ان اذا خففت فانه لازم وجوابه انه لم يرد ان اسم ان محذوفة اذ المخففة
لا يلزم الاسم بل يدخل الافعال المبتدأة اذ الافعال مطلق على اختلاف المذهبين
بل اراد انه لو شدد لا يصح دخوله على كان بل لابد من ايراد اسم وذكر ضمير الشان

على سبيل التمثيل والا فيجوز ان يكون الاصل وانا كنا قوله وصدف اعرض وصدق
يعني جاء متعديا ولازما كصدق فالمراد بصدق متعدية في القاموس صدف
عنه يصدف اعرض وفلانا صدفه وصدق عنه صدودا اعرض وفلانا عن كذا
منعه وصرفه فقوله فضل متفرع على صدف بمعنى اعرض واعرض على صدف
بمعنى صد اي صرفه فكان الاولى او اضل قوله الا ما ينظرون جعل الاستفهام
للانكار وانكر الوصف في الاستفهام بهل والاظهر انه للتقرير قوله ملائكة
الموت او العذاب يريد ان المراد انهم ينتظرون في الايمان وقت اتيان ملائكة
الموت او العذاب او امر الرب بالعذاب او كل آياته يعني آيات القيامة والهلاك
الكلي او بعض آيات القيامة ولا ينفع ايمانهم في شيء من هذه الاوقات وبيانه
انه لم يبين الا عدم نفع الايمان وقت اتيان بعض الآيات الا ان يقال بيان
عدم النفع عند اتيان البعض يغني عن بيان عدم النفع عند اتيان الكل لكن
بعد يبقى عدم بيان عدم نفع الايمان عند اتيان ملائكة الموت او العذاب وعند
اتيان امر الله بالعذاب والاولى ان يحمل قوله الملائكة على ما يطلبون من اتيان
الملائكة كقوله تعالى قالوا لولا انزل علينا الملائكة وباتيان الرب ما ذكره بقوله
هل ينظرون الا ان يأتيهم الله في ظلل من الغمام فحاصل الكلام ينتظرون
في ايمانهم ما يستحيل او ما لا ينفع الايمان بعد وجوده قوله بجزيرة العرب قال
المحقق التفتازاني هي ما بين حفر ابي موسى الاشعري الى اقصى اليمن في
في الطول وما بين رمل يبرين الى منقطع السماوة في العرض سميت جزيرة
لاحاطة بحر فارس وبحر السودان ونهر دجلة والفرات بها قوله لا اضافة الايمان
الى ضمير المؤنث في الكشاف الى ضمير المؤنث هو بعضها وهو الموافق لما في كتب
النحو قال المحقق التفتازاني يعني بالبعض اعم من ان يكون من اجزاء الذات
او من صفاتها القائمة بها قوله غير مقدمة ايمانها على ذلك اليوم باقية في هذا
اليوم اذ لا ينفع ايمان متقدم زال قبل دخول اليوم وهو ظاهر او مقدمة ايمانها
غير كاسبة في ايمانها خيرا قوله وهو دليل لمن لم يعتبر الايمان المجرد عن العمل لانه
سوى بين عدم الايمان والايمان الذي لم يكسب فيه خيرا واما الجواب بتخصيص
هذا الحكم بهذا اليوم ان هذا وقت مخصوص لا ينفع فيه الايمان المجرد ولا يلزم منه عدم
النفع بالآخرة والجواب بان المعنى اشتراط عدم النفع بالخلو عنهما رده المحقق
التفتازاني بانه مبني على كون كسبت معطوفا على آمنت حتى يكون النفي داخلا
على المورد فيفيد عموما ويكون بمنزلة لا تطع آثما او كفورا وليس كذلك اذ لو
عطف على آمنت لكفى اذ لا يتصور كسب الخير في الايمان لمن لا ايمان له فهو
في تقدير او لم تكن كسبت في خيرا فالترديد بين النفيين لا لنفي المورد فلا يفيد

العموم بل يفيد ان الايمان مع عدم كسبه الخير لا ينفع ويمكن ان يقال لا يبعد ان
ذكره اشارة الى فوت نفعين عمن لم يؤمن نفع نفس الايمان ونفع كسب الخير فيه
بالعطف على لم تكن فانما يتم بجعل او بمعنى الواو واذا لم ينفع الايمان الحادث من غير
تقدم ايمان مع كسب الخير فيه فتقدم نفعه بدونه بطريق الاولى وهو الذي اشار اليه
بقوله وان لبست فيه خيرا واجيب ايضا بان في الآية لفا تقديريا كانه قيل لا ينفع نفسا
ايمانها ولا كسبها خيرا في الايمان لم يكن آمنت من قبل او لم تكن كسبت خيرا وذكر هذا
الجواب ابن الحاجب بعبارة اخرى حيث قال ان المعنى لا ينفع نفسا ايمانها ولا كسبها
وعملها العمل الصالح لم تكن آمنت قبل ولم تعمل العمل الصالح قبل فاختصر للعلم به ولا
يخفى ان اللف مع من لم يعتبر الايمان بدون العمل الصالح وتكون الآيات والاحاديث
الشاهدة بان مجرد الايمان ينفع ويورث النجاة من العذاب ولو بعد حين دعت
الى التأويل والتأويل مع انه الذي عليه التعويل ويمكن ان يقال معنى الآية انه
لا ينفع الايمان باعتبار ذاته اذا لم تؤمن قبل وباعتبار العمل اذا لم تعمل قبل لان
نفع الايمان باعتبار العمل انه يصير سببا لقبول العمل فيتم الكلام من غير تقدير
لف ولا احتياج الى اختصار فتامل قوله فرقا تشييع كل فرقة اماما التشييع المودع
مع الرجل للوداع وتبليغه الى منزله كذا في القاموس والمراد هنا الاتباع وكان
الذين فرقوا دينهم الاه والذين كانوا شيعا اشياعهم قوله وقيل هو نهي عن
التعرض لهم وهو منسوخ بآية السيف ويحتمل ان يكون المراد انك لا تفعل من
عندك بهم شيئا انما امرهم الى الله كلما تفعل فبامر الله ان تقاتل بامره وان
تتركهم تتركه بامره وح لا نسخ ايضا ويحتمل ان يكون وعد الرسول الله العصمة
عنهم يعني لست منهم في شيء من الضرر قوله تعالى ثم ينبئهم بما كانوا يفعلون
هذا اشد وعيد اذ لا امر فوق ان يخبر المنعم بانواع النعم القادر الذي يقدر
على كل ما يريد المسيء باساءته فلا وجه لحمله على الاخبار بان يجازيهم قوله الى
عشر حسنات امثالها قدر الموصوف تصحيحا لتذكير عشر مع تذكير امثالها
او اشارة الى ان الامثال في المعنى حسنات فالتذكير ميل الى المعنى قوله
بنقص الثواب وزيادة العقاب جعل الظلم في مقابلة العدل كما اشار
اليه سابقا بقوله قضية للعدل ويمكن ان يجعله من الظلم بمعنى النقص
فيكون المعنى لا ينقصون في الحسنات من عشر امثالها ومن السيئة من مثلها
في مقام الجزاء واما انه قد يعفى عن السيئة فليس في مقام الجزاء وانما اكتفى
في هذا المقام بعشر امثالها وقد جاء سبعون وسبعمائة بيانا للاقل منه كما اشار
او بيانا لما هو عام واما الزيادة فليست كلية قوله وهو ابلغ من المستقيم باعتبار
الزنة اه يعني ان هذا الوزن من اوزان المبالغة والمستقيم باعتبار الصيغة

والباب

والباب ابلغ لان السين للطلب فيفيد طلب القيام واقتضاءه قوله بدل
من محل الى صراط كلا توجيهه بعيد لان الهداية المعدية بالى لا يكون مفعوله
الذي بواسطة الى منصوب المحل لان له مفعولا منصوبا اذا كان متعديا وتقدير
الفعل ايضا بعيد فالوجه انه حال موطئة عن صراط مستقيم كانه قيل حتى
والمقصود كمال المبالغة في الاستقامة قوله حال من ابراهيم لا يوافق ما
تقرر في محله ان الحال عن المضاف اليه انما يجوز اذا كان بحيث يصح وضع
المضاف اليه موضع المضاف كقوله اتبع ملة ابراهيم حيث يجوز اتبع ابراهيم
او كان المضاف جزء المضاف اليه كقوله دابر هؤلاء مقطوع مصبحين الا انه قد
ذكر في موضع آخر ان العامل فيه معنى الاضافة كانه قيل نسب الملة الى ابراهيم
حنيفا وباباه حصرهم العامل المعنوي في امور لم يعد منها الاضافة وان شئت
معرفة الحال فعليك بالرضي وقال المحقق التفتازاني في بعض كتبه وجاز ان الحال
من مثل هذا المضاف اليه لكونه في المعنى بمنزلة الحال من المضاف الذي هو كمعمول
الفعل وقوله الدين هو الطريقة المخصوصة الثابتة عن النبي ثم يسمى من حيث
الانقياد له دينا ومن حيث يملى ويبين للناس ملة ومن حيث بينها الله تعالى
او من حيث يرد به الوارد دون المتعطشون الى زلاله سبيل الكمال شرعا وشريعة
والدين يضاف الى الله تعالى والى النبي عليه السلام والى آحاد الامة والملة الى النبي والى
الامة وكذا الشريعة قوله لان اسلام كل نبي قبل امته اقول والله اعلم اشارة
الى ما قاله النبي عليه السلام اول ما خلق الله نوري قوله فاشركه في عبادتي لا يخفى
ان تقديم غير الله لا يصح ان يكون للاختصاص لانه ح ليس اشراكا للغير بل
توحيده فمنه بقوله فاشركه على ان التقديم ليس للاختصاص بل لان الانكار
ليس في بغية الرب بل في بغية الغير ولا يبعد ان يقال ذكره في رد دعوتهم الى
الاشراك رد الاختصاص بينها على ان شرك الغير بيانا في بغية الله اذ لا بغية له
الا بتوحيده وكما ذكر سابقا ان الصراط الذي هو عليه صراط ابراهيم عقبه بهذا
لمظنة انه اخذه دينا كما يأخذه المشركون عبادة الاصنام تقليدا لآبائهم
اذ فيه اقامة البرهان على انه الرب لا غير وبغية غيره منكر عند العقل
قوله تعالى لا تكسب كل نفس الا عليها يعني ليس لي ان اكسب ما يكون ضرره
عليكم حتى ابغي ربا غير الله ويكون ضرره عليكم لانكم تدعونني اليه وهذا
معنى قوله فلا ينفعني في ابتغاء رب غيره ما انتم عليه من ذلك بان اكون معذورا
فيه بانكم ستحملون عنه ما تدعونني اليه ويحتمل ان يكون المعنى ولا تكسب
كل نفس الا ما يضرها وبغية غير الله اما يكسب النفس فكيف اترك ما تدعوني
اليه بما كسبت انفسكم قوله على ان الخطاب للمؤمنين او لامة الدعوة كلهم

وح يدخل في دفع بعضهم فوق البعض درجات ايمان بعض وتمرد بعض قوله
من الجاه والمال اوفى ما اتاكم من قوة التامل في اياته واستعداد معرفته طريق الحق
وسلوكه قوله لان ما هو آت قريب اشارة الى ذلك لتخصيص بعقاب الاخرة
واما لو اريد ما يعقب التقصير في الدنيا من البعد عن الفطرة وقساوة القلب
وغشاوة الابصار . وصمم الاذان فامره ظ قوله وصف العقاب ولم يضفه
الى نفسه لا يخفى ان كونه وصفا لحال المتعلق بضيفه الى نفسه الا ان يمنع بترك
صريح الاضافة قوله لم نزل بمثناتين فوقانية محركة الصوت . الهى انا
عبدك الضعيف الحقير . البضاعة القليل الاستطاعة . قد وفقتني بمحض
فضلك . لتفسير كلامك . واعنت على معرفة ما خفي على كثير بجا لطف
فيضك . وانعامك فلا يبعد اذا دعوا منك ان لا تضيع ما نمقته بامدادك .
وان تذيقه نا فعا بين عبادك . وان تجعله لي لا علي . وان تجعله مغفرة لي
ولوالدي . ولكل من آمن واسلم مني الى ابي البشر آدم . صلوات الله وسلامه
عليه وعلى جميع الامم ∴

قد استراح القلم من تبييض هذه الكتاب الشريفة .
الجليلة القدر والشان يعني حاشية على تفسير .
القاضي البيضاوي على يد اضعف العباد .
واحوجهم الى رحمة رب العباد احمد البروسوي .
في شهر ذي القعدة المباركة لسنة .
تسع وثمانين والف من .
الهجرة النبوية له العز .
والشرف .
تم تم .